

الشيخ الامام الفاضل البارع والهام الذي له الكمال المتورع طهره الشريعة ومحلى السنة
فقيه الامة ومقتدى الائمة ببقية الاسلاف وناقل احكام الشريعة الى الاطلاق
ركن الاسلام امام المسلمين مرجع الخلق ومقرزال سلطان افق الملة والدين
سيد الفقهاء فخر المجتهدين طاهر بن احمد بن عبد الرشيد بن الحسين البخاري صاحب الخلاصة
والنصائح. لم يمد الشيخ الامام الاجل غر الدين الكندي المفتي بسم قد فورا لدرجة
واعلا في دار المقام رتبة كان عديم النظير في زمانه فقيه المتكلم في اوانه وكان فريد
اعتمده الله وشيخ الحنفية با وراء النهر وكان من الذماد والمنتور عين الخافض
والعلماء العالمين البارعين الباكين الخاضعين عده ما هو الى العلامة ابن كمال
سبحا من اعلام المجتهدين في المسائل

هـ الكا

اِنَّكَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ

قوله تعالى



70V

Silbermann	1000
Kiss	ARCA ZADE
	MUSEUM PASA
Wassermann	
E	257

كتاب الطهارة

الفصل الأول في الجنب الأول
 كتاب الصلوة
 في شغل على سنة في عشر فصول
 وأيضاً بعد الجنب الأول
 والصلوة بعد الماء المستعمل
 والصلوة الثانية في الفقد وفيها
 وأيضاً بعد الماء المقيد
 جنس آخر في النهر وأيضاً جنس آخر فيما
 بالماء الجاري جنس آخر في
 البئر
 وأيضاً بعد
 في
 الفصل الثالث في التواضع
 الفصل الرابع في المواظبة
 نوع منها في الفصل
 منه في كيفية الفصل
 الثالث في الوضوء وفيها
 مسائل النوم والتمتعة
 نوع آخر في الشك
 نوع منه في إهماء والنوم
 وأما التمتعة
 نوع آخر في تفسير السجود
 وأما آداب الوضوء
 الرابع في السجود
 الفصل الخامس في التيمم
 العلق الفاضل
 جنس آخر في كيفية التيمم
 جنس آخر فيما يخص التيمم
 جنس آخر في نقص التيمم
 الفصل السادس في غسل
 والبدن
 جنس آخر في التطهير فهو إلى
 نوع منه في الذرير
 الفصل السابع فيما يكون نجساً
 وفيما لا يكون نجساً
 الفصل الثامن في نجاسة التيمم
 والصلوة وما لا يتابع

كتاب الخبز

كتاب
النكوة

كتاب الحج

٧٠
 الفصل الأول في المقدمة
 الفصل الثاني في صدقة
 الفصل الثالث
 في صدقة الغنم والبقر
 الفصل الرابع في صدقة الخيل
 الفصل الخامس في زكاة المال
 الفصل السادس في الدين
 الفصل السابع في الكتب
 الفصل الثامن في أداء الزكاة
 الفصل التاسع في الخطر والجماع
 الفصل العاشر في الفسار والخطأ
 الفصل الحادي عشر في الجزية
 الفصل الثاني في المقدمة
 الفصل الثالث في بيان صدقة
 الفصل الرابع في النذر فيه
 الفصل الخامس في الخطر والجماع
 الفصل السادس في الصدقة
 الفصل السابع في صدقة الغنم
 الفصل الثامن في الصدقة
 الفصل التاسع في الصدقة
 الفصل العاشر في الصدقة
 الفصل الحادي عشر في الصدقة
 الفصل الثاني في المقدمة
 الفصل الثالث في بيان صدقة
 الفصل الرابع في النذر فيه
 الفصل الخامس في الخطر والجماع
 الفصل السادس في الصدقة
 الفصل السابع في صدقة الغنم
 الفصل الثامن في الصدقة
 الفصل التاسع في الصدقة
 الفصل العاشر في الصدقة
 الفصل الحادي عشر في الصدقة
 الفصل الثاني في المقدمة
 الفصل الثالث في بيان صدقة
 الفصل الرابع في النذر فيه
 الفصل الخامس في الخطر والجماع
 الفصل السادس في الصدقة
 الفصل السابع في صدقة الغنم
 الفصل الثامن في الصدقة
 الفصل التاسع في الصدقة
 الفصل العاشر في الصدقة
 الفصل الحادي عشر في الصدقة

ف
نخ الطلاء
الذي هو

[illegible]

كتاب القضاء

كتاب الرخ

حروفها
الفاصل السامع في

الفضل الماسوق في
في النكاح الفضل

الفضل الرابع في الألفاظ

٢٣٧
ق الفصل الثالث في الوافقة

الخاتمة الفصل الاول في


كتاب المشو

١٧٨
الفصل الثاني في صحة الاجارة
ومنا دها
١٧٩
الفصل الثالث في الاجارة الجارية
٢٠٠
في الضايغ والعقار وفيه
٢٠١
الفصل الثاني في الشهادة
٢٠٢
الفصل الرابع في اجارة الدواب
٢٠٣
الفصل الخامس الاستصناع
٢٠٤
الفصل السادس في الضمان
٢٠٥
الفصل السابع في ضيغ الاجارة
٢٠٦
الفصل الثامن في استيجار الطين
٢٠٧
الفصل التاسع فيما على الاخر فيما
٢٠٨
على المسأجر الفصل العاشر
٢٠٩
في الحظر والاباحة
٢١٠
الفصل الحادي عشر في الاختلاف
بين الاجر والمسأجر
٢١١
كتاب القضاء
٢١٢
شتمل على عشر فصول
٢١٣
الفصل الاول في التقليد
٢١٤
الفصل الثاني في ادب القضاء
٢١٥
الفصل الثالث فيما يكون خصما
٢١٦
وخما لا يكون
٢١٧
الفصل الرابع فيما يتعلق بقضا
٢١٨
الفصل الخامس في التحكيم
٢١٩
الفصل السادس في كتاب الغاضي
٢٢٠
الفصل السابع في الميراث
٢٢١
الفصل الثامن في نصب الوصي
٢٢٢
الفصل التاسع في اليس

فصل في امراتك في دار طلاق
في دار طلاق يامتنى حرة فقبل امك ابضا فيها قال
ان كانت امني فيها فامران طالق مال نفق ولا تطلق
وهرسده الكتاب ماعده

وجه الفرق طاهر فان الميمن الاول وقع فيها تحت طاعة
كانت تحت طاعة حال الميمن وعلى غنى امه طاعة امارة
في دار طلاق ففتنت الامة والميمن الثانية كانت طلاق
امارة على مذكر كون امه فيها والامة حرة عن ان تكون
امه حال فرج الميمن فداخبت من اجل طاهر

ما مع عبد من ميم
الاست و بعد از ان گفته که سخن بن عبد ترا بخشیدم باز از منی این بن بنوار
کردم آنچه دادم است باز استرداد کنیانی اجاب در همه کند و در برای و کند
و ذکر لای الیه قد صحت لان الدین غایب من ذمه المشرک فضا بحسب اختلاف حسب
لان فضا الدین لا یستط الدین و اما بسقوط الطائفة مالک من الدایه قاعده



مجلس
مجلس
مجلس
مجلس
مجلس

[illegible]

وقال في النص... من فناء...
عن ما أقول قال القائل...
اختصاراً فهو الامام طهر الدين ابو علي الحسن بن علي المغيبي...
ورأيت في حرة نحتي الخلاصة مكتوبة بان لعل المصنف افتخار الدين
مر الكلب...
في المسائل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق الارواح والاجسام وجاعل النور والظلام لا يغيره من الدهور حوادث
ولا يبعثه على الامور بواعث ولا يحيط بكنهه قدرته الخواطر ولا يهتدي بالضبط عظمتها الضمائر الذي امر
عباده بتجصيل العلم وحرضهم على التجاوز والحلم ارسل محمداً بالهدى ونصره وآواه وجعل الجنة مثواه
صلى الله عليه وعلى آله الاخيار من المهاجرين والانصار وجعل الامام الاعظم حمداً لله مقدي شريعته
وقائد الاممة وظهره العلوم بين المسلمين ونشره الاحكام بين المؤمنين ونقل احكام الشرع من الاسلاف
الى الاخلاف قال الشيخ الامام الزاهد البارع فقيه الاممة طهر الدين في السنة مقدي الامام بقبلة
الاسلاف كرم الاطراف افتخار الملة والدين مكن الاسلام في العالمين طاهر بن احمد بن عبد الرشيد البخاري
نور الله تربته واعلى في الجنان ربته قد عرفتم اخواني ايدكم الله تعالى ان العلوم كثيرة والاعمار قصيرة
فالاولى صرف الامة الى الاهم والاقبال الى النفع الاعم وهو جمع الوافعات وترتيبها وتجميعها وتنويعها
قال رضي الله عنه قد كتبت في هذا الفن فختين احديهما تسمى خزنة الوافعات والثانية تسمى كتاب النصا
فما لي ببعض اخواني ان اكتب نسخة قصيرة يمكن ضبطها وينسج حفظها فكتبت هذه النسخة جامعة للروا
خالية عن الدرارية مع بيان مواضع المسائل دفعا لطمع الطاعن وغنية للمقيم والطاعن وكتبت
فهرس الفصول والاجناس في رأس كل كتاب ليكون عوناً لمن يسلي الفتوى ويسمى كتاب الخلاصة و
كل ذلك افعل بنية الامر على المقتربين رجاء للنواب من العزيز الوهاب

كتاب الطب

الطبيب المشتمل على تسعة فصول الاول في المياه والثاني في الغسل الثالث في الوضوء الرابع في المسح
الخامس في التيمم السادس في غسل الثوب وغيره السابع فيما يكون جناساً فيما لا يكون الثامن فيما يتنجس
التاسع في الخطر والاباحة **الفصل الاول** مشتمل على ثلثة اجناس الاول في الجناس والجناس والاباحة
ومسائل الماء المستعمل والماء المطلق والمقيد الثاني في الانهار الثالث في الآبار وفي اخوها وقوع القاذرة
في الدفن **الجنس الاول** وفي الاصل النجاسة اذا وقعت في حوض ما كان كبيراً فهو بمنزلة البحر
لا ينجز الا ان يغير طوره او لونه او ريحه وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة فنقول النجاسة على نوعين
مرئية وغير مرئية المرئية كالعذرة والحمية وغير المرئية كقطرة خمر وقطرتين في المرئية يتنجس موضع وفي
النجاسة بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قد لا ينجس الصغير قال رضي الله عنه وقد مر ما بين ثم يتوضأ

عن الامام
والنص

بسم الله

في

في الحوض
الحوض الكبير كالبحر
طهر
من سحر
الحا

فيما ورد

فيما ورد

فيما ورد الحوض الصغير وفي بعض النسخ ان كان من الموضع الذي يتوضأ الى النجاسة عشرة اذرع او اكثر نجوز وان
كان اقل لا واماً في غير المرئية فتعد مشايخ العراق رحمهم الله كذا في النجاسة المرئية وعند مشايخ بلخ وخاري
رحمهم الله يجوز التوضي من موضع وقوع النجاسة وهذا من تحت الامام خواجه زاده رحمه الله وفي الماء الجاري
يتوضأ بقرب النجاسة وان كانت مرئية في صلوة الاصل للصدر الشهيد رحمه الله وفي نسخة الامام الرضي رحمه
اذا استنجى في حوض لا يجوز ان يتوضأ من ذلك الموضع قبل خلويت الماء وهل يشترط خلويت الماء حين غسل
وسقط غسل وجهه على الماء قال شمس كاشنة الخلو اني ربح في نسخة عند ابني يوسف لا يجوز التوضي بالماء المتحرك
واليه مال الفقيه ابو جعفر وغيره من المشايخ اذ ربح جوزوا ذلك وان لم يتحرك الماء وجعلوه كالماء الجاري
وفي الفتاوى الحوض الكبير مقدراً بعشرة اذرع في عشرة وصورته ان يكون من كل جانب من جوانب الحوض عشرة اذ
وحول الماء اربعون ذراعاً ووجه الماء مائة ذراعاً هذا مقدار الطول والعرض واما العمق ان كان بحيث لا
بالاعتراف فهذا القدر يكفي وعليه الفتوى هذا اذا كان الحوض مربعاً فان كان مدوراً اعتبر ثمانية واربعون
ذراعاً بذرابع الكوايس فان كان الحوض اعلاه عشرة اذرع في عشرة واسفله اقل وهو متعلق بجوز التوضي
والاعتسال فيه وان لم يكن الماء حتى صار تسعاً في تسع لا يجوز ولكن يغتفر منه الحوض اذا كان اقل من عشرة
في عشرة لكنه عميق وقعت فيه النجاسة ثم انبسط فصار عشرة في عشرة فهو نجس وان وقعت فيه النجاسة وهو
عشر في عشرة اجتمع فصار اقل فهو طاهر والعبرة لوقت وقوع النجاسة ولو كان اعلاه اقل من عشرة في عشرة
واسفله عشر في عشرة وقعت فطرة منرا وتوضأ منه رجل ثم انقصر الماء وصار عشرة في عشرة فخلط بالماء المتحرك
فيه وبغني ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الماء الذي تنجس في اعلى الحوض اكثر من الماء الذي في اسفله
الماء النجس في الجملة كان الماء نجساً وبصير النجس غالباً على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس في اسفل
الحوض على التدريج كان طاهراً على ما ياتي في مسئلة الجرد وقال بعضهم لا يطهر كالماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة
ثم انبسط على امر الحوض الكبير اذا تجدد ماؤه فقب انسان نقياً وتوضأ منه ان كان الماء على وجه الجرد او تحت
الجرد منفصلاً عن الجسد يجوز وان كان متصلاً بالجسد اختلف المشايخ فيه بعضهم اعتبروا بجملة الماء حتى
وبعضهم اعتبروا بموضع النجس ان كان كبيراً على التفسير الذي ذكرنا يجوز التوضي فيه والا فلا وان كان الماء في
النقب كالماء في الطست والنقب صغير لا يجوز التوضي فيه فلو نجس موضع النقب ثم ذاب الجمد بدمج الماء
نجس وقال الشيخ الامام شمس كاشنة الخلو اني ربح الماء طاهر سواء ذاب بتدريج او دفعة واحدة وعلى هذا التوا
التي في المنار والبخارات التي يكون في الماء الجاري بعضهم اعتبروا ذلك المكان حتى الماء نجس وبعضهم
جسملة الماء والمرعة كالحوض اذا تجدد ماؤه ولو كان الماء منفصلاً عن الواح المشرعة وان قل الجوز
التوضي فيه ولو كان متصلاً لا يجوز هو المختار وفي فتاوى الفقيه ابني جعفر الهندواني ربح لو توضأ في نجاسة
القصب في ارض فيها ذرع متصل بعضها ببعض وان كان عشرة في عشرة لم يجز واتصال القصب لا يمنع اتصال

وعلى العكس

فيما ورد

فيما ورد

فيما ورد

فيما ورد

فيما ورد

فيما ورد

فيما ورد

فيما ورد

فيما ورد

ابن يوسف بخلاف الاناء فانه لو ادخل جمل في الاناء يفسد فلو ادخل الجنب في البئر بعض جسده سوى اليد
او الرجل افسد فلو بعض جسده يقتضي ان يصير مستعملا ببعض العضو وهذا يوافق ما روينا عن ابن
رحمة الله وابي يوسف في الظاهر اذا ادخل راسه في الماء وابتل بعض راسه ان الماء يصير مستعملا اما الرواية
المعروفة عن ابني يوسف بانه لا يصير مستعملا ببعض العضو حتى يدخل فيه عضو تاما وهذا بناء
على ان الماء بهاد يصير مستعملا قال ابو حنيفة وابو يوسف روي في الحديث ان اذيل به الحدث وقصد به التقرب وقا
محمد بن ماقصده التقرب لا غير فلو توضع المتوضي بالماء صار الماء مستعملا عندهما والحدث اذا وقع
للتبرد او للتعليم صار الماء مستعملا عندنا وعند محمد لا يصير مستعملا لعدم رتبة القربة وانما
ياخذ الماء حكم الاستعمال اذا زال العضو واستقر في مكان اما ما دام على العضو فلا يأخذ حكم
الاستعمال واثره ولو بقي على العضو لمعة لم يصبها الماء فصرف البتة التي على ذلك العضو الى التيمم
جاز ولو صرف البتة التي في البقي الى اليسرى او من اليسرى الى البقي لا يجوز فلو كان
في الجنبه يجوز فان زال عن العضو اختلفوا قال بعضهم يصير مستعملا وان كان في الهواء حتى ان
الحدث اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز وكذا
الحدث اذا غسل عضوا قبل ان يجتمع في مكان والحدث ما ذكرنا انه لا يصير مستعملا ما لم يستقر في مكان
ويستكن عن الحركة في الجامع الصغير للصدقة الشهيد روي في الفتوى جمل اخرج من الحمام من غير
نعل جاز اذا لم يعلم ان في الحمام جنبا اغتسل وعن ابني حنيفة روي لا يخرج به حتى يغسل قدميه الطاهر اذا
اغتسل في البئر افسد بنية القربة وان غمس فيه الطاهر لطلبه وليس على يده نجاسة ولم يترك
فيه جسده لم يفسد عند جميعهم وان غمس فيه جنب او حدث لطلبه لو قال ابو يوسف روي في الماء الجاهل
طاهر والرجل جالسه جرحي وقال محمد بن ميمون طاهر والرجل طاهر وعن ابني حنيفة روي رواية في رواية
كما قال ابو يوسف وفي رواية كلاهما جرحي والرجل جرحي نجاسة الماء الغسل من نجاسة الجنبه
فيه ولا يصح ان نجاسة نجاسة الماء حتى لو تمضمض واستشق حل له فراءة القرآن هذا اذا كان في
قد استنجى بالماء اما اذا لم يستنج اصلا واستنجى الجرحي فنجس البئر ونزع جميع الماء ولو وقت الحائض
البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كجنب وان كان قبل انقطاع الدم وبسبب
لانها تخرج من الحيض بهذا ولا يجوز التوضي بالماء المستعمل في وضوء او غسل بشي من البئر والرجل الطاهر
اختلف المشايخ في هذه اللفظة حتى لو غسل عضو آخر من اعضاء الوضوء كما لو غسل فخذ
او جنبه هل يصير مستعملا ولا يصح انه لا يصير مستعملا بخلاف اعضاء الوضوء ويجوز التوضي بالماء
المستعمل في غير البئر كما لو غسل ثوبا او ياء طاهر وفي فقيه الامراء هذا كله اذا كان الذي يدخل فيه
الاناء والبئر بالغاف فان كان صبيا ان علم ان به طاهرة بان كان مع الصبي رقيب في السكة يجوز التوضي

لعدم الصريح
٢

لا راحة للحدث
اما الوضوء وان
لا يفسد ولا
مستور ٢٣

لا راحة للحدث
في كل عضو واحد
جرحي ونجاسة
الرجل ٢٤

سبب لعدم
مع الحمام من غير
نعل
بتة من رطل
الطاهر

سبب لعدم
لنسي ما يدل
على التوضي
في حال النجاسة

نعم يدل على
الاستعمال
نعم لغيره
لا يضره
رغمه
في كل شيء

في كل شيء

هذا هو الوجه في ما روينا من ان الماء الجاهل طاهر والرجل جرحي نجاسة الماء الغسل من نجاسة الجنبه فيه ولا يصح ان نجاسة نجاسة الماء حتى لو تمضمض واستشق حل له فراءة القرآن هذا اذا كان في قد استنجى بالماء اما اذا لم يستنج اصلا واستنجى الجرحي فنجس البئر ونزع جميع الماء ولو وقت الحائض البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كجنب وان كان قبل انقطاع الدم وبسبب لانها تخرج من الحيض بهذا ولا يجوز التوضي بالماء المستعمل في وضوء او غسل بشي من البئر والرجل الطاهر اختلف المشايخ في هذه اللفظة حتى لو غسل عضو آخر من اعضاء الوضوء كما لو غسل فخذ او جنبه هل يصير مستعملا ولا يصح انه لا يصير مستعملا بخلاف اعضاء الوضوء ويجوز التوضي بالماء المستعمل في غير البئر كما لو غسل ثوبا او ياء طاهر وفي فقيه الامراء هذا كله اذا كان الذي يدخل فيه الاناء والبئر بالغاف فان كان صبيا ان علم ان به طاهرة بان كان مع الصبي رقيب في السكة يجوز التوضي

بذلك الماء وان علم بقبائ ان بين نجاسة لا يجوز التوضي به وان كان لا يعلم انه طاهر او نجس المختار ان يوضو
بغيره فان توضا به جاز وهذا اذا ادخل بين في الماء ولم يغسل اما اذا توضا في طست هل يصير
مستعملا اختلف المتأخرون والمختار انه يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا وفي شرح الطحاوي روي
هذا كله اذا توضا للصلوة اما اذا غسل البالغ بين الطعام ومن الطعام قال يصير مستعملا اما
اذا غسل بين من الوضوء والمرء من الجنب لا يصير الماء مستعملا وفي الفتاوى هذا في الماء الغسل اليه
من الماء الاول والثاني والثالث اذا اجتمع في موضع فهو نجس اما ما دام في غلج الغسل لا ينجس عند
رجح وهو حديث الروايتين عن ابني حنيفة رحمه الله طاهر مطلقا المراد اذا وصلت شئ في يده وايضا
غسلت ذلك الثوب بالماء لم يكن مستعملا ولو كان غسل راس انسان مضمول قد بان منه صار الماء مستعملا
جنب اغتسل فاستنقع من غسله شئ في الاناء لم يفسد عليه الماء اما اذا كان نيل فيه سبيلنا افسد وكذا
حوض الحمام على هذا وعلى قول محمد لا يفسد ما لم ينيل عليه يعني لا يخرج من الطهورة وكذا في شرب الماء
واما في الماء الجرحي جاز لا انتفاع به كبل الطين وسقي الدواب الى ههنا في الفتوى وما يتصل بهذا
الماء المقيد رجل توضا بهاء الزردج او العصفور بهاء الصابون ان كان رقيقا يستين الماء
يجوز وان غلبت الخمرة فصار نشا سبخ لا يجوز به وكذا ماء الصابون اذا كان شينا قد غلب عليه الصابون
لا يجوز التوضي به في فوائد شمس الاشعة روي وكذا ان غلب البشمان او اس في رطل النجاسة الحقيقية عن البشمان
هكذا ذكر الكرخي والطحاوي روي وذكر الفقيه ابو الليث في مختلفاته انه لا يزيل الاجماع ولو حال في
ماسوا من المايعة غلب عليه صار الحكم له لا الماء كالحل والعصير اذا خالط بالماء ان كانت الغلبة للماء ولم
يزل عنه اسم الماء فحكمه حكم الماء المطلق وان كانت الغلبة لذلك الشئ كان حكمه حكم الماء المقيد في شرح الطحاوي
وفي الفتوى ولو توضا بهاء الماء لا يجوز ولو توضا بهاء النخل ان كان النخل ذابا بحيث ينفطر عن يده يجوز
وكذا لو اصاب بعض يده ببول قبل ان يمسها على ذلك الموضوع ان كانت البتة ينفطر عجزه ولا يجوز التوضي
بهاء الفواكه ولا بهاء اعنصر من الشجر ولا توضا بشي من الاشربة واما التوضي بنبيذ التمر عند وجود الماء
فلا يجوز بالاجماع وعند عدمه كذلك عند ابني يوسف روي وعند ابني حنيفة روي يجوز وعند محمد يجمع بينهما وفي
اختلف المشايخ روي على قول ابني حنيفة روي وهذا اذا كان حلوا رقيقا يسيل على الاعضاء فان كان ثخينا كما
لا يجوز بالاجماع وكذا اذا اشتد وصار مسكرا لا يجوز بالاجماع ومساكن الاسار ياتي في فضل ما يكون نجسا وفي
شرح الطحاوي ولو قدر على ماء مكروه وعلى نبيذ التمر توضا بالماء المكروه ولو قدر على ماء مشكوك
بنبيذ التمر عند ابني حنيفة روي بنوضا بالنبيذ وعند ابني يوسف بنوضا بهاء المشكوك ثم ينيم ولا ينظر الى النبيذ
وقال محمد يجمع بين الثلث احتياطا وانما ترك لا يجوز واذا قدم او اخر جاز **حنبل** روي في
الفتوى الماء الجرحي لا ينجس بوقعه على نجاسة في مالم يتغير طعمه او لونه او رائحته وحده ان يزيل البشمان عن

اما اذا غسل
بين من كونه
لا يصير مستعملا
٢٣

مسألة انتصاب
في الماء الجرحي
افس

ع

محمد بن الحسن

صفحه
متمنیه علی الحیفه

سید مایه
اذا جری فی حجاب
الطی و احوالها
الی ما ساءل

131

المكسر والربط واليابس الكل في ثوب الطحاوي السور اذا بال في البئر ينزع ماء البئر كذا البئر اذا وقعت فيها
 الخاسة فقاموا بها على الماء لا يعود نجسا ولو لم يزل في ثوبها بعد ما جفت يجوز في الاصل وفي الخبر جيل هذا
 قولهم انه يطهر بالخفاف اما عندنا في يوسف فلا يطهر بدون النزع بشرط الوضوء مخرها وجعلها بئر ماء ان
 حفرها قدر ما وصلت اليها الخاسة فالما طاهر والجواب بخبر ان حفرها قدر ما وسع من الجواب طاهر اذ لم ينجس
 ان يكون بين بئر الوضوء وبين الوضوء سبع اذرة والنقل على نفوذ الرخصة ان تغير لونه وطعمه او ريحها نجس والا فلا وكذا ان
 الماء المغسل وبين بئر الماء هذا رواه الامام في حقه وفي المتن في رجل نفضا في ثوبه فغسله في الماء في
 البئر ينزع منه الاكثر من عشرين لو امر ما يجب فيه عند محمد وعندنا في يوسف ينزع ماء البئر كذا
ما يتصل بهذا الفارة اذا مات في الثمن ان كان جامدا قود ما حوله ورمى به والباق في طاهر في كل البقية
 وان كان ما يعلم يؤكل وينفع من غير جهة للاكل مثل الاستسباح وبيع الجرد اذا دبح به الجرد يغسل الجرد بالماء
 يطهر والنزلة عنه غفر ويجوز بيعه ولكن بين عبه وان باع ولم يبين المشتري الخيار في ذلك من ثوب الطحاوي
 وفي كراهة جانح الصغير ثم الحار لا يؤكل فهل يجوز ان يتنفع به من غيره وجه الاكل اختلاف المشايخ فيه منهم من قال
 يجوز اذا كان الحار مذوقا لا يرب اذا خالطه وذلك الميت والرنين غالب لا يؤكل ويتنفع به في غير الاكل
الفصل الثاني في الغسل في الاصل قال للمني الغسل وانه ماء دافق خاثر ابيض يتكسر به الذكر ويخلق
 به الولد والمذي رفيق بغيره الى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله والوذى فيخرج بعد البول اما في
 فانفق اصحابنا ان الغسل انما يخرج المني على وجه الدفق والشهوة والاعتبار مفرقة التي على سبيل
 والشهوة لا ظهوره على وجه الشهوة وعندنا في يوسف المعبر ظهوره على وجه الشهوة وانما يظهر مرة الاختلا
 في ثلثة مواضع احدها اذا احتلم فامسك ذكره حتى كثر شهوته ثم سال المني عليه الغسل عندنا وعندنا في يوسف
 لا يجب الثاني ان نظر الى امراته بشهوة فنزل المني عن مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى كثر شهوته ثم تجدها كذا
 وفي هل يلزم الغسل على الخلاف الثالث المجامع اذا اغتسل قبل ان يبول ثم سال من بغية المني يلزمه الغسل على هذا
 واجمعوا على انه لو بال او نام بعد ذلك يجب عليه اعادة الغسل عندنا وعندنا في يوسف لا يجب الا بعد ما صلى وعلى هذا
 لو اغتسل قبل ان يبول ثم خرج من ذكره مذي يغسل ثانيا وعندنا في يوسف لا يغسل رجل بال ثم خرج من ذكره مذي ان
 مشورة عليه الغسل وان كان منكرا على الوضوء وان عني عليه ثم افاق او سكر ثم صام وجده من بعد ما افاق لم يكن
 عليه الغسل خلاف النام اذا استيقظ واصل هذا رجل احتلم هذا على ثلثة اوجه ان احتلم ولم يرش لا يغسل عليه بالانفا
 وان لم يذكر الاحتلام وراى بلبا وان كان وذا لا يجب الغسل بخلافه وان كان منيا او مذي لا يجب الغسل بالاجماع
 ولنا في الغسل بالمذي لكن المني يرق بالطالة المدة فكان مراده ما يكون صورته صورة المذي لاحقيقة المذي
 وعلى هذا الا على ومن يعينه رمدا اذا سال المذمغ ينبغي ان يتوضا لوقت كل صلوة لا احتمال خروج المني والصدية
 اذا راى البلب على فراشه ولم يذكر الاحتلام عندنا ما يجب عليه الغسل عندنا في يوسف لا يغسل عليه ولو راى فيمنامه

عنه
 لا يغسل عليه المذي
 وان حرم الحكة

في ثلثة مواضع احدها اذا احتلم فامسك ذكره حتى كثر شهوته ثم سال المني عليه الغسل عندنا وعندنا في يوسف لا يجب الثاني ان نظر الى امراته بشهوة فنزل المني عن مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى كثر شهوته ثم تجدها كذا

مباشرة

مباشرة امرأة ولم ير بلبا على فراشه فمكت ساعة خرج منه مذي لا يلزمه الغسل وفي الفتوى للرافعة اذا احتلم
 لم يخرج منها الماء ان وجدت شهوة لا تزال يبرج عليها الغسل ولا فلا وفي الفتوى وفي الخبر هو الصحيح في الزنا
 اذا احتلم ولم يظهر على رأسه الجليل بل لا غسل عليه وفي النوازل رجل وامرأة ناما في الفراش فلما استيقظا وجد
 في فراشهما بلبا وكل واحد منهما منكرا منه ينظر ان كان صغيرا فهو ماؤها وان كان ابين فهو ماؤه وان
 كان طويلا فهو ماؤه وان كان عمره فيهما فهو ماؤها والاحتياط ان يغتسل امرأة قالت جني يا شيخ اليوم
 ولجدي نفسي ما اذا جاءه مني فغسل عليها **نوع منها في الغسل** في الاصل الا يبالغ في إحدى السيلين
 بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول انزل ولم ينزل وفي الخبر لا يجب وفي المني لا يجب بدون الا نزال
 وكذا في البهائم لا يجب بدون الا نزال رجل ان امراته وهي بكر لا غسل عليا لم ينزل واصل هذا ان بدون الا نزال
 لا يجب الغسل بالاجماع فيمارون الفرج فاذا امزى او اوذى عجب الوضوء وان لم يخرج مني فمكة حكم المباشرة
 الفاحشة باني في فصل الوضوء وفي الفتوى فلو جامعها فامادون الفرج فدخل من مائه فغسلها لا غسل عليها
 اذا اجلس في فجب الغسل عليها وان اعتكف بعد ما جامعها فزوجهما ثم خرج منها مني الزوج لا يجب عليها الغسل
 وفي الاصل المراهق لا يجب عليه الغسل ولكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل وكذا الوارد الصلوة بدون الوضوء
 كذا المراهقة وكذا الكافر اذا اجتمع اسم واراد الصلوة او قرأ القرآن يمنع حتى يغتسل وانما هذا باني في
 كتاب الصلوة ان شاء الله تعالى واعلم بان للغسل احدى عشرة نوعا خمسة منها وضوء وهو الغسل من القاء
 ومن انزال الماء والاحتلام والحيض والتفاس واربعة منها غسل يوم الجمعة ويوم عرفة وعندنا في
 والعبد من واحد وجب وهو غسل الميت وواحد مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم هذا اذا لم يكن جانيا فان
 ولم يغتسل حتى اسلم لختلف المشايخ فيه فغسل يوم الجمعة لصلوة الجمعة حتى او اغتسل يوم الجمعة ثم حدث وحلى
 للجمعة بوضوء لا يبال ثواب غسل الجمعة وهذا قولنا في يوسف يجوع وعندنا في يوسف يغتسل في ثلثة
 ولو اغتسل قبل الصبح ودام على ذلك حتى صلى الجمعة ينال فضل الغسل عندنا في يوسف وعند الحسن **نوع**
منه في كيفية الغسل في الاصل قال يبدأ في غسل الجنابة بيديه فيغسلهما ثلثا وهو سنة ثم يده
 الاثنا بعينه ويفرغه على ثمال حتى يغسل فرجه ونيقية وكذا المرأة في غسلها يغسل فرجها اولاً ثم يتوضا
 للصلوة غير غسل القدمين ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثلثا فيبدأ بمكة الايمن فيفيض الماء عليه ثلثا
 بمكة الايسر فيفيض الماء عليه ثلثا ثم يمشي فيفيض فدهنه هذا اذا لم يكن على لوح او حجر فان كان على لوح او حجر
 لا يوضو غسل القدمين ويسبح برأسه ايضا وتقدم الوضوء على الاغتسال منه حتى لو افاض الماء على راسه وسائر
 ثلثا ولم يتوضا جاز وكذا لو افاض الماء مرة واحدة فخرجه ايضا وانما يجوز اذا تمضمض واستنشق ثم ان
 والاستنشاق فرغ في الغسل عندنا ويغسل ما على جسد من الخاسة والذلك ليس بشروط عندنا المرأة اذا اغتسلت
 من الجنابة والحيض لم تنقض رأسها الا ان الماء بلغ اصول شعرها اجزها فان بلغ اصول الشعر لم يبلغ اشعاها

منه اذا لم يحرم
 سنيا ٢٢
 ارشد
 فصل في الغسل
 في الاصل الا يبالغ في إحدى السيلين
 بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول انزل ولم ينزل وفي الخبر لا يجب وفي المني لا يجب بدون الا نزال
 وكذا في البهائم لا يجب بدون الا نزال رجل ان امراته وهي بكر لا غسل عليا لم ينزل واصل هذا ان بدون الا نزال
 لا يجب الغسل بالاجماع فيمارون الفرج فاذا امزى او اوذى عجب الوضوء وان لم يخرج مني فمكة حكم المباشرة
 الفاحشة باني في فصل الوضوء وفي الفتوى فلو جامعها فامادون الفرج فدخل من مائه فغسلها لا غسل عليها
 اذا اجلس في فجب الغسل عليها وان اعتكف بعد ما جامعها فزوجهما ثم خرج منها مني الزوج لا يجب عليها الغسل
 وفي الاصل المراهق لا يجب عليه الغسل ولكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل وكذا الوارد الصلوة بدون الوضوء
 كذا المراهقة وكذا الكافر اذا اجتمع اسم واراد الصلوة او قرأ القرآن يمنع حتى يغتسل وانما هذا باني في
 كتاب الصلوة ان شاء الله تعالى واعلم بان للغسل احدى عشرة نوعا خمسة منها وضوء وهو الغسل من القاء
 ومن انزال الماء والاحتلام والحيض والتفاس واربعة منها غسل يوم الجمعة ويوم عرفة وعندنا في
 والعبد من واحد وجب وهو غسل الميت وواحد مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم هذا اذا لم يكن جانيا فان
 ولم يغتسل حتى اسلم لختلف المشايخ فيه فغسل يوم الجمعة لصلوة الجمعة حتى او اغتسل يوم الجمعة ثم حدث وحلى
 للجمعة بوضوء لا يبال ثواب غسل الجمعة وهذا قولنا في يوسف يجوع وعندنا في يوسف يغتسل في ثلثة
 ولو اغتسل قبل الصبح ودام على ذلك حتى صلى الجمعة ينال فضل الغسل عندنا في يوسف وعند الحسن **نوع**
منه في كيفية الغسل في الاصل قال يبدأ في غسل الجنابة بيديه فيغسلهما ثلثا وهو سنة ثم يده
 الاثنا بعينه ويفرغه على ثمال حتى يغسل فرجه ونيقية وكذا المرأة في غسلها يغسل فرجها اولاً ثم يتوضا
 للصلوة غير غسل القدمين ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثلثا فيبدأ بمكة الايمن فيفيض الماء عليه ثلثا
 بمكة الايسر فيفيض الماء عليه ثلثا ثم يمشي فيفيض فدهنه هذا اذا لم يكن على لوح او حجر فان كان على لوح او حجر
 لا يوضو غسل القدمين ويسبح برأسه ايضا وتقدم الوضوء على الاغتسال منه حتى لو افاض الماء على راسه وسائر
 ثلثا ولم يتوضا جاز وكذا لو افاض الماء مرة واحدة فخرجه ايضا وانما يجوز اذا تمضمض واستنشق ثم ان
 والاستنشاق فرغ في الغسل عندنا ويغسل ما على جسد من الخاسة والذلك ليس بشروط عندنا المرأة اذا اغتسلت
 من الجنابة والحيض لم تنقض رأسها الا ان الماء بلغ اصول شعرها اجزها فان بلغ اصول الشعر لم يبلغ اشعاها

منه اذا لم يحرم
 سنيا ٢٢
 ارشد

ان الحنف اذا فر
الا عن الورد
الصنع لا مالم

طه
الطه ما تنسى من
منها صاع
ودر صورت
و در طه اسما

مكتبة

المختار

٢
 من لف البيلو احد
 الا صلاط الاربعه
 والاصلاط الاربعه
 كلها تحسب صفا
 لف اخرج من الحوز
 لان اعمد محاسن
 الحيا وروطه
 اعمد تحسب محاسن
 البيلو وروطه
 اعمد بل ان يكون
 خا وكم

27

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

العلمي

三

[illegible]

رو بطعام

ع
لأن الحسب لو قام
شأن العدل
لما كان له الملك
موضع عمل
من واحد
كما لا يحسن
١٢

تفصیل
کامل

بوجوه احوال
در احوال
صلوات
کمال نیت
و در احوال
و غیره

7

٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

— ۱۱۶ —

والجدي قروح وليس فرجة واحدة يخرج من دودة ينقض فان سقطت من الجرح لا ينقض الوضوء وفي
 من الجرح الذي يقال له بالفاسية يشد لا ينقض الوضوء وكذا لو خرجت الدودة من الفم والاذن او الانف اما
 لو خرجت الدودة من الاذن لا ينقض الوضوء القردة اذا مضى عضو انسان فامتلاء دما ان كان صغيرا لا
 ينقض الوضوء وان كان كبيرا انقض كالعلقة اذا علق بعض جلد انسان ومضت حتى امتلأت من دمه بحيث
 لو سقطت لسال الدم انقض ولو علق الذباب وظهور الدم لا ينقض الوضوء وفي مجموع النوازل ولو غرذ
 في عضو شوك او ابرة او نحوها فخرج ذلك فظهر منها الدم ولم يسيل فظاهر ان ينقض الوضوء وفي بعض نسخ
 الجامع الصغير الدم اذا لم يخرج من راس الجرح لكن غلافه اذا كثرت من راس الجرح لا ينقض الوضوء على هذا
 في مسئلة الشوك والابرة ينبغي ان لا ينقض في مجموع النوازل القروح اذا عصوت فخرج من هاشي كثير لكن
 بحال لو لم يصحها لا يخرج ينقض الوضوء جرح ليس فيه شئ من الدم والقيح دخل صاحب الحمام فدخل الماء
 الجرح فغسل الجرح فخرج منه الماء فقال لا ينقض على هذا لان غرض الماء واستطاع فدخل الماء انقض وهو
 الى راسه فركب فيه فسال من اذنه وانفاه لا ينقض وضوءه ومن ادخل اصبعه في موه عند الاستنجاء ينقض
 وينقض وضوءه ولو ادخل الحنف ثمرها على الوضوء وكذا كل شئ يغيبه ثم اخرجها او خرج عليه الوضوء وضوء
 القوم وان كان طرفه خارجا لا ينقض وضوءه ولا يجب قضاء الصور بل حتى احليله لا يخرج عن شئ او
 دبره عن ابي يوسف جرح لا وضوء عليه حتى يظهر وان كان بحال لولا القطنة يخرج عنه البول بعد ذلك ان ابل
 ما ظهر فهو حدث وان ابل الداخل ليس بحدث واذا اخرجت القطنة فوجد عليها شئ فهو حدث بنوضه
 لا بعد ما صلى والمرأة اذا احتست بالقطن فابل القطن ان كان القطن في الشفة فخرجت البلة من الخقوم
 ضلها الوضوء وان كان القطن في الخقوم ليس عليها الوضوء واذا كان على الكرسف فخط موضعته المرأة
 في الفرج الداخل والخيط خارج ان كان الخيط بحال له قوة اخراج الكرسف فجعل في فم الخارج وعلى هذا القضا
 اذا دخل عينا مربوطا بحيط في خلقه على ما ياتي في كتاب الصور ان شاء الله تعالى بل يخرج من ذكره برح او خرج
 البرج من قبل المرأة لا يجب الوضوء وعن محمد بن جريح وفي القضاة اذا خرج من قبلها ریح منقح لها ان
 بنوضه ومن الدبر لو خرج برح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاج لا وضوء عليه رجل بنوضه وغسل وجهه
 وامر الماء على خفيه ثم خلق خفيه لم يجب عليه غسل موضعها وكذا اللابج اصله رجل بنوضه ثم خرج شعرة
 فلم يلقها او تنف ابطة او اخذ شيئا من ثاربه او اخذ فرة موضع الوضوء لم يكن عليه افشاء الماء ولا يجب
 الوضوء وغسل الثارب غفر ولا يجب لصال الماء تحت الثارب وان كان الثارب طويلا **نوع آخر**
الشك وفي الاصل ومن شك في وضوءه وهو اول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه هذا اذا لم يكن الشك
 عادة له فان وقع ذلك كثيرا لم يفت اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء
 لم يفت اليه ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوءه ولو كان محدثا شك في الطهارة فهو على حدثه ولو كان

سأل عن كونه
ويوضي

سأل عن طهارة
سأل عن طهارة
سأل عن طهارة

سأل عن طهارة
سأل عن طهارة
سأل عن طهارة

سأل عن طهارة
سأل عن طهارة

سأل عن طهارة

سأل عن طهارة

بالقوى وعن محمد بن القاسم اذا ذكر انه دخل موضع الخلاء لقضاء حاجته وشك ان يخرج قبل ان يقضيها
 او بعد ما يقضيها عليه الوضوء وكذا لو علم انه جلس للوضوء ومعه انا من ماء وشك ان يوضأ او قام
 ان يوضأ لا وضوء عليه ولو يتيقن انه لم يغسل عضو من اعضاء الوضوء لكن شك في اعضاء ذلك العضو
 اي عضو ذكر في مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن نوضأ في راي البلاء سأل من ذكره اعاد الوضوء فان
 كان الشيطان يربيه كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء مضى على صلاته وينبغي ان يخرج فرجه وازارته بالماء اذا نوضأ
 قطعها لو سئمت لكن هذه الحيلة انما ينفع اذا كان قريب العهد من الوضوء اما اذا كان بعيدا وجف عضو
 لا ينفع هذا اذا لم يستيقن انه بول فان ينقض لا ينفعه هذه الحيلة الكل في صلوة الاصل **نوع منه في**
الاعضاء والنوم وفي الاصل الاعضاء ينقض الوضوء وكذا الجنون وكذا لو اعترض من العوارض في الصلاة
 يقطع الصلاة وينبغي البناء وكذا الموت يعني لو مات امام في الصلاة والقوم يستقبلون الصلاة ولو كثر
 المتوضي ثم افاق ان كان السكر عبالا يعرف الرجل من المرأة انقض وضوءه هذا في القوي واما في النوم وفي
 الاصل قال لا ينقض الوضوء النوم قاعدا او قايما او راكعا او ساجدا وعن ابي يوسف اذا نمت في النوم في سجود
 انتقض وضوءه فان غلبت عيناه لم ينقض هذا كله اذا نام في الصلاة فان نام خارج الصلاة قايما او على هيئة
 الركوع والسجود في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلاة وخارج الصلاة وان نام قاعدا مستويا للتياء على الارض
 مستويا مسكنا على الارض لم يسند ظهروه الى شئ لا وضوء عليه ولو نام قاعدا واضعا اليه على عقبه لا وضوء
 عليه عند ابي يوسف وهو قول الجمهور وان نام ووضع رأسه على كتفيه قال بعضهم ينقض وضوءه وقال عبد الله بن
 مبارك برح لا ينقض اما اذا صلى بطنه على فخذه ونام شبه المنكب عن ابي يوسف ان ينقض الوضوء عن محمد
 انه لا ينقض فان نام متربع لا ينقض الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو ان يبسط قدميه من جانب ويلصق اليه بال
 فان نام قاعدا فسقط على الارض من اي جهة ان انته قبل ان يعصب جنبه الارض او عند اصابت الارض فلا فصل له
 ينقض وضوءه وعن ابي يوسف انه ينقض عن محمد انه ان انته قبل ان يزال مقعد الارض لم ينقض وضوءه
 وان زل مقعد الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوءه والقوي على رواية قال ثمر لائمة للهلواني ظاهر
 المذهب عن ابي كماري عن محمد بن قيس هو المعتمد وسواء سقط او لم يسقط وان نام جالسا وهو متميل يتأ
 يزول مقعد عن الارض ويبدأ لا يزول قال ثمر لائمة للهلواني ظاهر المذهب عن ابي ان لا يكون حدثا ولو
 وضع يده على الارض فاستيقظ لا ينقض الوضوء سواء وضع يده على الكف او ظهر الكف امامه يضع جنبه على
 الارض قبل التيقظ فان كان القاع مستندا الى الجدار او الى السارية او كان مريضا وجلس يسك قال الهلواني
 ان كان بحال لو ازيل سنته لسقط ينقض فالروى عن ابي ان لا ينقض بكل حال اذا كانت التياء مستويا
 على الارض فان كان راكعا على السج أو في الحبل لا ينقض الوضوء الا اذا اضطجج في الحبل ولو نام على السجود
 وهو جالس قدامه على جنبه كان حدثا المريض اذا صلى باماء يعني لا يستطيع ان يصل الا مضطجعا في الصلاة

سأل عن طهارة
سأل عن طهارة
سأل عن طهارة

سواء سجد
ركعة او لا

عن ابن المبارك انه ينفق الوضوء سميكا كان او مفرولا اذا نام في سجدة التلاوة لا يكون حدثا عند ذلك
كما في الصلوة وفي سجدة الشكر كذلك عند محمد وهكذا روى عن ابى يوسف وسواء سجد على وجه السجدة
ان يغترش ذراعيه ويلصق بطنه على فخذيه في سجدة ويجوز ان يكون حدثا او في سجدة في السجدة يكون
واما القهقهة وفي الاصل ايضا القهقهة في الصلوة ينقض الوضوء والصلوة فضا كانت
نفلا سواء كانت القهقهة عمدا او نسيانا والتيمم لا ينقض الصلوة لاجل ان سجدة التلاوة لا
ينقض الوضوء ولكن ينقض صلوة الجارحة وسجدة التلاوة وانما ينقض الوضوء اذا كان حال سجدة
بيت اسانه اوله ريد في الاجناس قال شمس الائمة الخوافي في سجدة الفاضل امام يحيى عن الشيخ اذا
ضحك حتى ردت نواحدة ومنعه من القراءة او التيسر فهو حدث ولا يبطل طهارة الغسل وينقض التيمم
وكذا في صلوة يؤتى فيها بعدد وكذا في النطق خارج المصير القرية راكبا وان كان في المصير القرية لا وضوء
عليه وقال ابو يوسف روى عليه الوضوء بناء على انه هل يجد النطق على الدابة في المصير ساقى فوضوءه ان شاء الله
ولو ضحك القوم بعد ما حدثت الامام متعمدا وضوءه عليه وكذا بعد ما تكلم الامام وكذا بعد سلام الامام هو الذي
رجل ادرك اول الصلوة مع الامام ثم احدث وذهب ترويض وجاء وقد فرغ الامام من الصلوة فصلت تلك الركعة
ثم ضحك لا وضوء عليه ولو قد قدر الشاهد ولم يشهد حتى ضحك ونسي الشاهد جازت صلوة وعليه الوضوء
لصلوة اخرى ولو ان الامام قد قدر الشاهد ونسي الشاهد فتشهد القوم خلفه ثم ضحك القوم عليهم
الوضوء لصلوة اخرى ولو سلم الامام ذكر ذلك لم يلزمه الوضوء رجل شرب في الجعة فمضى الوقت
هو في الصلوة ثم قهقهه عند ابى يوسف نقض طهارته وعند محمد لا وعلى هذا لو تذكر القافية في الصلوة و
في الوقت سعة ثم قهقهه او شرع في الظهور قبل الوقت ثم قهقهه وخجل ان محمد بن ابى يوسف في هذا
السئلة ولو شرع في الفرض والنطق بغير قراءة او شرع في الفرض بالاياء او قاعد من غير عزه ثم قهقهه
وعلى هذا اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم قهقهه عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة ولو كان
ركعة من الفجر طلعت الشمس ثم قهقهه لم يلزمه الوضوء في قياس قول ابى حنيفة ولو نوى امامة النساء فقامت
المرأة جنبه واقدرت به ثم قهقهه الرجل ليس عليه الوضوء ما لم يلقها فانقضت مسحة في الصلوة ثم قهقهه
لا وضوء عليه ولو غسل بعض اعضاء الوضوء فاهرب الماء فلم يجد الماء حتى يغسل باقي الاعضاء فيتم شرع في
الصلوة فقهقهه ثم وجد الماء عن ابى يوسف انه يغسل الاعضاء الباقية ويصلي وعندنا يغسل جميع الاعضاء
بناء على ان القهقهة هل يبطل ما غسل من الاعضاء فعلى هذا الخلاف ووضع السئلة في سجدة الامام
في الجنب اذا غسل بعض اعضاء الوضوء والوجه والذراعين وغسل رأسه وفوجه ايضا ثم اهرق الماء فتميم
افتح الصلوة وقهقهه فيها ثم وجد الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح برأسه وغسل با اعضاء الوضوء
لا يغترش عليه غسل رأسه وفوجه وعن ابى يوسف في الاملاء ان القهقهة في الصلوة ناقض الطهارة لاجل
شرع

شرع في الصلوة وشرعه في الصلوة هنا بالتميم لا بغسل وجهه وذراعيه فلا يلزمه اعادة غسل الوجه والذراع
كما لا يلزمه اعادة الغسل فيما غسل من جسد سوى اعضاء الوضوء والسئلة في الاصل في آخر باب التيمم ورواية ابى
يوسف في سجدة الامام الرخسي ح ولو اهدى الصبي بالماء او القاري بالماء وبالدق يصلي لا غير القبلة او المنوفى
بالتيمم ثم رأى الامام الماء ثم قهقهه المقدر لا ينقض الوضوء هؤلاء بالاتفاق وفي الاخرى اذا شرع في الصلوة ثم
سورة او القاري اذا شرع ثم وجد الثوب والملوكة اذا شرعت في صلواتها وهي مكشوفة الرأس ثم عثقت
ومضت على صلواتها ثم قهقهه لا ينقض وضوءه هؤلاء بالاجماع **فروع اخرى** اذا عرفنا نواقض الوضوء فلا
من معرفة سبب وجوبه وسنة وآية فتقول سبب وجوب الوضوء الحدث وقال بعضهم قامة الصلوة وهو لا يفسد
وبالاول اخذ الامام الرخسي في الاصل واما سبب الوضوء فتقول من السنة غسل اليدين الى الرسغين ثلاثا ثم
غسل الوجه وكفيه ان كان الاناء صغيرا بحيث يمكن دفعه فانه يأخذ بتماله ويصبت على يديه حتى يغسلها ثلاثا
فان كان الاناء كبيرا ان كان معه اناء صغيرا يأخذ بتماله ويأخذ الماء من الاناء الكبير ثم يصيب الماء على يديه
وان لم يكن معه اناء صغيرا يخل اصابع يده اليسرى مضومة دون الكف ويرفع الماء من الحنك ويصبت على يده اليسرى حتى
يغسلها ثلاثا ثم يدخل اليمنى بالغا ما يبلغ وهذا اذا لم يكن على يد خفاصة فان كانت تحت الجبهة اخرى ثم التيمم في
الوضوء وفي ظاهر الرواية ما يدل على انه ادب ونسي قبل الاستنجاء وقال بعضهم بعد الاستنجاء فان ترك التيمم
عامدا او ناسيا يجوز صلوة ويكره ان تركها عامدا وفي سجدة الامام خاهر زاده لا بأس به بتقصير في شق
وهماستان في الوضوء ونبضان في الجنبات وخذ المضضة استيعاب الماء جميع الفم والمباغة في ان يصل الماء
رأس حلقه وخذ الاستنشا في ان يصل الماء الى المارن والمباغة فيه ان يجاوز المارن فان كان بين اسنانه وبين
من الطعام يصل بجبا يصل الماء الى ما تحته ان كان كثيرا يتبين للناظر كما في سقوط السن بجبا يصل الماء الى
وان كان قليلا يكون عفوا فان كان في طو احية شئ بجبا يصل الماء اليه وفي الفتوى في باب النوازل ان كان
اسنانه طعما ولم يصل الماء تحته في الغسل من الجنبات جاز لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال بعض ائمة عندنا
يفنى واما شرب الماء هل يجوز من المضضة وقد ذكرنا في فصل الغسل في التيمم في المضضة والاستنشا في سنة عندنا
حتى تنصف او لا تغسل وجهه ثلاثا وخذ الوج من قصاص الشعر الى اسفل الذق ودخل العينين ليس من
وتجبا يصل الماء الى الماقي واما الشفة ما يظن من عاخذ الانضمام من الوجه وما يتكلم عند الانضمام فهو من
هو الصحيح وجب يصل الماء الى العذار وهو البياض الذي بين الاذن ونبت الشعر وعن ابى يوسف لا يلزمه يصل الماء الى
حتى الماقي وجب يصل الماء الى الذق قبل ثبات اللحية وما تحت الذق لاجب يصل الماء اليه واذا ثبتت اللحية لاجب يصل
الماء الى ما تحتها عاذه نا وروى ابو يوسف عن ابى حنيفة امر بالماء على ظاهر اللحية وفي رواية اخرى عن ابى حنيفة ان من
لحيته ثلثا او ربعا جاز كافي مسح الرأس والواجبان والتاربان كاللحية في الحكم فان راى شعر مقدم الرأس بالصلوة
انه لاجب يصل الماء اليه واما الشعر للسفر من اللحية لاجب يصل الماء اليه عندنا واخليل اللحية سنة قال الامام

سواء سجد
ركعة او لا

السرخي سم وهذا عند أبي يوسف وعند محمد هو الخياران شاء فصل وان شاء لم يفعل ويخل بعد الثلث ونيل
 ثلاثا في غسل راعية ثلاثا ولا يقبل بيه بعد ما غسل مرة والثالث سنة وغسل المرافق والكعبين فرض عند الثلاثة
 وملئت الاظفار من اعضاء الوضوء حتى لو كانت فم من يجنب بياض الماء الى ملته وفي الوضوء لا يركب الاظفار
 القروي والمصري سواء ولو كان الظفر طويلا بحيث يستر رأس الإبرة بياض الماء الى ملته وان كان قصيرا
 لا يجزئ ويصير مسائل المرح بان شاء الله تعالى في غسل رجله الى الكعبين ثلاثا وكيفيته ان يأخذ الماء بمهنية
 أقال على مقدم رجل اليمنى فذلك يساره فصل هل ثلاثا من الماء على مقدم رجله اليسرى وذلك يساره والله
 عندنا سنة والفصل مرة فريضة عندنا وان نوضا مرة سابقة جاز **وتفسير السبوع** ان يصل الماء الى العضو
 ويصل وينفاطر منه قطرات أما اذا افاض الماء على راس العضو فقبل ان يصل الى المرافق والكعبين يسلك الماء في
 بكرة لا آخر العضو لا يكون سبوعا وان نوضا مرة مرة ان فعل لغرة الماء او لغرة اليد او لاجل بكرة وكذا ان
 فعله احيانا اما اذا التقطت لاجل بكرة وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات كره وقال الفقهاء بوجوب بكرة
 الا اذا رأى السنة فيها واداء الثلث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء وان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق
 الكعبين الكعب هو العظم الثاني عند أبي يوسف وعند محمد الفصل الذي في وسط القدم واصل الماء الى راس
 الاصابع وبين الاصابع فرض وتخليل الاصابع بعد اكمال الماء سنة والترتيب والمولات عندنا سنة ويجزئ الوضوء
 والفصل بغيره ان الكرخي اشار في كتابه الى ان الوضوء بغيره انية ليس الوضوء الذي امر به الفرج واذ ان يفرغ قد ساء
 اخطاء وخالف السنة هكذا قال المتقدمون انه لا يقاب ولا يصير مقيم الوضوء للمأمورية قال بعض المتأخرين بانه يصير
 وكيفيته ان يوى زالة الحديث به او اقامة الصلوة ولو انكر الوضوء هل يكون ينظر ان انكر الوضوء والصلوة يكون
 ان انكر الوضوء والصلوة لا يكون عندنا بناء على ان الوضوء ليس بعبادة مقصودة عندنا وبسلك فان لم يكن له ذلك
 الحث ففعل باصبعه نبال هذا التواتر بالمصري والقروي سواء والسنة في غسل الرجلين واليدين البداية بالاصابع جاز
 فوجه فبذل والمرفق في الفرج موصولة بالجلد الى الطرف الذي يخرج منه الفرج فانه لا يصل الماء الى ملته الفرج
 الوضوء وفي جملة النوازل لو جعل الشتم في ثفاق الرجل غسل جلبيه ولم يصل الماء اليه جاز ان كان يضره ابيض
 اليه فان حرز مجاز بكل الملبوس في ايامه الى على النسيج لو نوضا الرجل واغسل في على جبهته وعلى اعضاءه
 خرو برغوث او دهم ذباب لم يصل الماء تحت جاز وضوءه وصلوته وكذا اذا كان على اعضاءه وضوءه تلتباج ولا يصل
 تحت جاز بخلاف القروى وفي جملة النوازل تحريك الخاتم سنة ان كان واسعا وفرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء
 والنقب الذي فيه القوط هذا واما الاستنجاء ومسألة في الاصل الاستنجاء بالاستنجاء سنة مؤكدة والاستنجاء بثلاثة لماء
 او ثلثة امر او ما يقرب مقامه سنة حتى لو تركها يجوز صلواته عندنا بناء على ان الجاسة القليلة عفو عندنا ولو
 مع فصل بين الجاسة التي على موضع الحديث وبين الجاسة التي على غير موضع الحديث في غير موضع الحديث اذا تركها
 بكرة ولو تركت في موضع الحديث بكرة فلا يستنجى بواحد وحصل الانقاء يكون مقبولا السنة عندنا ولو استنجى بثلثة لماء

21 في رخصه قصية
 لا يجزئ
 بكرة

ما تدر في الحديث
 الا انما فيه

غيره

سنة خرو
 برغوث

فصل في الاستنجاء

ودرجصل الشقية لا يجوز حتى يحصل الشقية فان خرب القيا والدم من ذلك الموضوع لا يكفي للجرح اذا كانت الجاسة
 التي على موضع الاستنجاء قد دبر الدم واولا فان كانت اكثر من قد دبر الدم هل يكفي للجرح اذا كان الجرح
 عن محمد انه لا يكفي وعن أبي يوسف وايتان ولو استنجى بالعظم والروث اجمعوا انه يكره ويجوز عندنا ولو استنجى
 بخر استنجى مرة لا يجوز الا اذا كان الجرح احرف فاستنجى بحرف لم يستنج به مرة الاولى تركه يستنجى قال قبل الاول في حديث
 في الثانية وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجهه فيحصل المقصود ويستنجى بيساره بالماء والجرح انما يقع الماء بعد الاستنجاء
 بالجواب من شيخنا رحمهم الله من قال هذا في الزمن الاول اما في زماننا سنة وكيفيته قال علي كرم ما يكون وفي
 نفسه حتى يظهر ما يدخل فيه من الجاسة فيغسل حتى يتم التنظيف وهل يشترط عدد مرات الماء من غير شرط الثلث
 ومن غير شرط السبع ومن شرط العشرة ومن غير وقت في التحليل ثلاثا وفي المقعد خمسا والصحيح انه مقوم
 فيحصل حتى يقع في قلبه انه قد طهر وبصبت الماء قليلا فزيد ليكون لا وهو يستنجى باصبع او باصبعين او ثلثة بوسط
 الاصابع والراة كذلك ويغسل بيه قبل الاستنجاء وبعد هو المختار فان كان لابس الخفين يحكم بطهارة الخفين
 موضع الاستنجاء وكذا لو استنجى على لوح بالماء التوح طاهر ولو اصاب الماء كفه او ذيله ان اصاب الماء الاول والثالث
 نجاسة غليظة وان اصابه الماء الرابع نجس نجاسة الماء المستعمل فان دخل الماء الاول والثالث داخل الخف والمكب
 لا تظهر باطن الخف واللفافة بطهارة موضع الاستنجاء فان كان على طرفه احيلا نجاسة اقل من قد دبر الدم وعلى موضع
 اقل من قد دبر الدم لكن لو لم يبلغ اكثر من قد دبر الدم جاز وفي نسخة الامام خرو زاده نجاسة اذا تجاوزت موضع
 السرة ان كان اكثر من قد دبر الدم فغيره ان اصابه الماء بالاجماع وان كانت قد دبر الدم واولا فذلك عندنا جاز كما اذا
 كانت الجاسة على يده اقل من قد دبر الدم فزاد على قد دبر الدم فانه لا يكون الاقل عفوا ويعتبر الزيادة بل يجمع الكل كذا عندنا
 نجاسة موضع السرج عفو ولربى الاقل من قد دبر الدم فزاد في القوي ينبغي ان يستنجى بعد ملط خطا وانما ينبغي
 بالماء اذا وجد مكانا يستتر فيه اما اذا كان على شطآن ليس هناك ستره واستنجى بالماء قالوا يصير فاسقا ولو استنجى في
 الصيف بياض كما يبالغ في الشاء ولو استنجى في الشتاء بهاء نجس كان كمن استنجى في الصيف بهاء بارد لكن لو بعد دون ثوبين
 استنجى بالماء البارد ولا ينفس فلا يستنجاء اذا كان صابا واذا خرج ذكره وهو صابم ينبغي ان لا يقوم من مقامه حتى ينشف
 الموضوع بخرو كيد يصل الماء الى الجنبه ويقصد صومه ولا بأس بالصيام ان يستنجى بالماء وفي فوائد الامام الى حفص الكبير جاز ولو شئت
 اليسرى فلا يقدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصيب الماء لا يستنجى وان قد على الماء الجاري يستنجى بنفسه ولو شئت كلا اليدين
 على الارض يعني في جميع الوضوءين ووجهه على الخياط ولا يدع الصلوة وكذا الرض اذا كان لابس اوج والرضية اذا كانت
 بنت سقط الاستنجاء ويوضيه الابن والاخ ونوضاها البنت الرجل المقطوع ان بقي من موضع الوضوء شيء ان قل يعني
 اقل من ثلثة اصابع يعني من غلته وان قطع الرجلان واليدان لختلف الشاخي فية قال بعض من سقط عنه الصلوة وفي خروج
 ان لم يمكن الوضوء واليتيمة لا يصل عندهما وعند أبي يوسف يصلي بالاماء كافي الجوس وكيف يستنجى ذكرنا والموضي اذا
 يجب عليه الوضوء اذا استنجى على وجه السنة وسياق في مسائل الحج شاء الله **واما اذا بل الوضوء** وفي الاصل من

انما يتركه على قدر الدم
 على الوضوء نجاسة اقل من قد دبر الدم
 وعلى موضع اقل من قد دبر الدم

بالجرح
 سنة لرد
 الاستنجاء
 من كفا
 له نافع

المتن
 وهو بار خرو
 وهو نوح خرو
 الوضوء

در معراج کلام ان شاء الله
مجلد اول (کتاب سوره الفاتحه)
و سوره اول و دوم
سوره اول

سیدہ لہ فال
اکبر نے علی الاصحیح

[illegible]

المسح عليه ولو كان من الكرايس لا يجوز المسح عليه فان كان من الشعر فالصحيح لو كان صلبا مسحا كما ينبغي معه فخرج او
على هذا الخلاف فان كان ما يلي ظاهر القدم مشقوقا فان كان يبدو قدماه وان كان هيا الذك الشق خطا او سزا
وكان يند هاتين قدماه فهو كجوب غير مشقوق فان كان يستر بعضه دون بعض فذلك كالحرق ولو كان الخفاف من
رفق فلا مسح على هذا الخلاف **واما المسح على الخفاف** المتخذ من اللبود التركية فالصحيح انه يجوز المسح عليه وعلى
المزموق وفي الخلف عندنا فان لمسا واحد لا يمسح عليه ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الايدي على اصابع الرجل فظاهر القدمين
وقوله لا يمسح اذا كان اسفله من الكرايس فان كان من الصم والجلد يجوز والخلف على الخلف كالمزموق ويجوز المسح عليه
تفسير الجوز المنقل ان يكون للجوز بالمنخل كجارب الصبيان الذين يشون عليها فتكونه للجوز وغلظ النعل يجوز
المسح عليه وانما يجوز المسح على المزموق عندنا اذا لم يكن الخفاف اما اذا مسح على الخفاف او لا فليس عليها المزموق
ليس ان يمسح على المزموق ولو كان المزموق من اصابع يفضل المزموق من الخلف ثلثة اصابع فمسح تلك الفضلة بغيره الا
مسح على الفضلة بعد ان يقدم عليه على تلك الفضلة خيفة جاز ولو زال رجله عن ذلك للوضوء على المسح ولو اخل بالرجل تحت
المزموق فمسح على ظهر الخلف بغيره ولو مسح على المزموق من ثلثة اصابع مسح على الخلف الباقيين والمزموق الباقي وفي بعض
الاصول ينزع المزموق الباقي ويبسح على الخلفين اذا لم يكن فيهما خوف كبير فان كان قليلا لا يمسح المسح والكبير مقدار ثلث
من اصابع اليد وفي رواية الزيادة ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان الخلف صلبا لا يبدو وانه يمسح به ويجوز المسح
وان كان يبدو في حالة المشي ونحوه لا يمسح على القدم على الارض بغير المسح وكذا لو كان يبدو وانما من اناخل الرجل قال
الامام الشافعي لا يمسح الا بغير المسح وقال الشافعي لا يمسح الا بغير المسح وان كان رأس الامام مكشوف لا يمسح
جوار المسح عليه ولو كان الخلف في ساق الخلف لا يمسح جوار المسح ولو كان في اسفل الخلف يمسح ولو كان في ظاهر القدم فهو بمنزلة
لو كان من قبل اصابعه ولو كان من قبل عقبه فذلك في بعض النسخ وفي نسخة شمس الائمة والامام خواهر زاده ولو كان المكشوف
من قبل عقبه اكثر من المستور لا يجوز المسح عليه وان كان اقل يجوز وفي الجامع الصغير للفاضي لا يمسح ان كان الخلف في
الخلف من قبل الاجام وجازها مكشوفة والباقي مستورا جاز وبغير ثلث اصابع خفية وعلى القدم روي عن الحاكم انه
جعل الاجام كاصبعين ولو لم يكن المكعب لا يرى من كعبه الا قدم اصابع واصبعين جاز المسح عليه ويجوز المزموق في خف
واحد ولا يجمع في خفين والنجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحد منهما اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما
صارت اكثر من قدر الدرهم يجمع ويمنع من الصلوة وكذا لو كان في ثوب المصلي في موضع جمع وكذا لو كان النجاسة تحت
قدميه تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم يجمع ولا يجوز صلوة ولو كانت في موضع
اقل من قدر الدرهم وقت قدميه اقل من قدر الدرهم يجمع وسواء كانت النجاسة على المصلي وعلى الارض تحت قدميه
يجوز ولو كانت في ثوب المصلي اقل من قدر الدرهم وقت قدميه على الارض اقل من قدر الدرهم يجمع ولو جمع بلغ اكثر من قدر
الدرهم لا يجمع وفي العربية لا يقد على ثوب ان صلت فيه فائمة ان كشف من كل ساق منها اقل من قدر الدرهم وان
كان مثل ربع الدرهم سابقا فانها تصلح مائة وجميع الخلف في اذني النجاسة هل يجمع اختلاف الشافعي واعلم ان عدم الخلف

في رواية الزيادة ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان الخلف صلبا لا يبدو وانه يمسح به ويجوز المسح

يجمع وفي الزيادة رجل في احدى جلبيه جراحة لا يستطيع غسلها فمسح على الخرفة وغسل الرجل الصحيح وليس
على الصحيح فلهذا لا يمسح على الخلف لان المسح على الجبيرة كالغسل لما فيها فبذلك لا يمسح على الجبيرة بين اليدين واليد
منه وعلى قياس ما روي عن ابي يوسف انه لو ترك المسح والمسح لا يضره ينبغي ان يجوز فان لمس الخلف على الصحيح
ومسح على الجبيرة وليس الخلف على الجبيرة واحدة تراعى مسح عليهما ولو لمس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليها
تدخل الماء في احدى خفيه ان بلغ الكعب حتى صار جميع الرجل مغسولا يجب غسل الرجل الاخرى وينقص مسح
وان لم يبلغ الكعب وقال بعضهم ان اصاب من احدى جلبيه ينقص وفيه اختلاف الشافعي واذا
الما من خلع خفيه ونزع القدم من الخلف غير انه في السابق بعد ان انقضى مسح عندنا وان نزع بعض
القدم عن مكانه عن المسح ان زال عقب الرجل عن عقب الخلف واكثر انقضى مسح وهو رواية عن ابي يوسف وفي
اخرى ان نزع من ظهر القدم قد رثت اصابع انقضى مسح وعن محمد بن يحيى في موضع من مسحه
قد رثت اصابعه لم ينقص مسح وفي رواية ان كان جبال يمكنه المشي بعد ما حرك قدميه عن موضعه فهذا لا يمسح
المسح ولو كان خفة واسعا وكان اذا رفع القدم ارتفعت القدم حتى يخرج العقب فاذا وضع القدم عاد العقب
موضعا هذا الاثر له وفي نسخة الامام خواهر زاده ان اذا زال الخلف عن الرجل خرج اكثر القدم من قبل
حتى لا يبقى في الخلف الا قد رثت اصابع يجوز المسح على الباقي وكذا لو كان الرجل اعرج يمشي على صمد وقدميه و
الباقي في الخلف قد رثت اصابع يجوز المسح على الباقي ايضا وان كان اقل من ثلث لا يجوز واذا انقضى وقت المسح وتحت
في تلك الساعة فعليه نزع خفيه وغسل جلبيه وليس عليه إعادة الوضوء ولو استكمل الرجل مسحا لاقامة نية
سافر نزع خفيه وغسل جلبيه اما اذا لمس الخلف وهو مقيم ثم سافر قبل ان يورث فانه يمسح كما كان مدة السفر لا
ولو توءمأ وليس للفتن تراعى مسح على الخفين او يمسح وقبل استكمال يمسح عليه سافر يمسح مس المسافر
عند الثلثة واذا قدم للمسافر مسح يوما وليلة مسح مس الخفين وان انقضت مدة المسح لانه يخاف
ذهاب جلده من البرد لو نزع الخلف جاز له ان يمسح وان طال فاذا انقضت مدة مسح وهو في الصلوة فله
ماء يفيض على صلوته وفي النوادر اذا تم وليس خفيه او توءمأ بنبذ النعل او يسو الجمار ويستره وليس خفيه ثم
وجد الماء المطلق ينزع خفيه لان الطهارة كانت ضرورية وقد رثت **الفصل الخامس في التيمم**
والتميم ان ينقل الاكثر الوقت اذا كان على طمع من وجود الماء اما اذا كان في موضع لا يوجد فيه ماء ولا يجوز
يقطه في التيمم حتى لا يقع الصلوة في وقت مكروه فان تيمم قبل طلب الماء وصلى في الغزاة لا يجوز في القلوات
يجوز وكذا التيمم في اول الوقت وقبل دخول الوقت جاز عندنا فان وجد الماء بعد ذلك ان وجد قبل الشروع في
الصلوة بطل تيمم فان وجد بعد ما شرع في الصلوة نفسه جلا في صلوة العبد وصلوة المارة نهى عن طلب الماء
ان غلب على ظنه ان يقره ماء واخبر به يجب عليه الطلب العلوة ونحوها اما اذا المرجح الطلب بدون الاختيار
الظن في شروق الشمس اذا كان يتيقن من وجود الماء او غلب ظنه على ذلك في اخر الوقت فيتم في اول الوقت

المسح عليه ولو كان من الكرايس لا يجوز المسح عليه فان كان من الشعر فالصحيح لو كان صلبا مسحا كما ينبغي معه فخرج او
على هذا الخلاف فان كان ما يلي ظاهر القدم مشقوقا فان كان يبدو قدماه وان كان هيا الذك الشق خطا او سزا
وكان يند هاتين قدماه فهو كجوب غير مشقوق فان كان يستر بعضه دون بعض فذلك كالحرق ولو كان الخفاف من
رفق فلا مسح على هذا الخلاف **واما المسح على الخفاف** المتخذ من اللبود التركية فالصحيح انه يجوز المسح عليه وعلى
المزموق وفي الخلف عندنا فان لمسا واحد لا يمسح عليه ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الايدي على اصابع الرجل فظاهر القدمين
وقوله لا يمسح اذا كان اسفله من الكرايس فان كان من الصم والجلد يجوز والخلف على الخلف كالمزموق ويجوز المسح عليه
تفسير الجوز المنقل ان يكون للجوز بالمنخل كجارب الصبيان الذين يشون عليها فتكونه للجوز وغلظ النعل يجوز
المسح عليه وانما يجوز المسح على المزموق عندنا اذا لم يكن الخفاف اما اذا مسح على الخفاف او لا فليس عليها المزموق
ليس ان يمسح على المزموق ولو كان المزموق من اصابع يفضل المزموق من الخلف ثلثة اصابع فمسح تلك الفضلة بغيره الا
مسح على الفضلة بعد ان يقدم عليه على تلك الفضلة خيفة جاز ولو زال رجله عن ذلك للوضوء على المسح ولو اخل بالرجل تحت
المزموق فمسح على ظهر الخلف بغيره ولو مسح على المزموق من ثلثة اصابع مسح على الخلف الباقيين والمزموق الباقي وفي بعض
الاصول ينزع المزموق الباقي ويبسح على الخلفين اذا لم يكن فيهما خوف كبير فان كان قليلا لا يمسح المسح والكبير مقدار ثلث
من اصابع اليد وفي رواية الزيادة ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان الخلف صلبا لا يبدو وانه يمسح به ويجوز المسح
وان كان يبدو في حالة المشي ونحوه لا يمسح على القدم على الارض بغير المسح وكذا لو كان يبدو وانما من اناخل الرجل قال
الامام الشافعي لا يمسح الا بغير المسح وقال الشافعي لا يمسح الا بغير المسح وان كان رأس الامام مكشوف لا يمسح
جوار المسح عليه ولو كان الخلف في ساق الخلف لا يمسح جوار المسح ولو كان في اسفل الخلف يمسح ولو كان في ظاهر القدم فهو بمنزلة
لو كان من قبل اصابعه ولو كان من قبل عقبه فذلك في بعض النسخ وفي نسخة شمس الائمة والامام خواهر زاده ولو كان المكشوف
من قبل عقبه اكثر من المستور لا يجوز المسح عليه وان كان اقل يجوز وفي الجامع الصغير للفاضي لا يمسح ان كان الخلف في
الخلف من قبل الاجام وجازها مكشوفة والباقي مستورا جاز وبغير ثلث اصابع خفية وعلى القدم روي عن الحاكم انه
جعل الاجام كاصبعين ولو لم يكن المكعب لا يرى من كعبه الا قدم اصابع واصبعين جاز المسح عليه ويجوز المزموق في خف
واحد ولا يجمع في خفين والنجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحد منهما اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما
صارت اكثر من قدر الدرهم يجمع ويمنع من الصلوة وكذا لو كان في ثوب المصلي في موضع جمع وكذا لو كان النجاسة تحت
قدميه تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم يجمع ولا يجوز صلوة ولو كانت في موضع
اقل من قدر الدرهم وقت قدميه اقل من قدر الدرهم يجمع وسواء كانت النجاسة على المصلي وعلى الارض تحت قدميه
يجوز ولو كانت في ثوب المصلي اقل من قدر الدرهم وقت قدميه على الارض اقل من قدر الدرهم يجمع ولو جمع بلغ اكثر من قدر
الدرهم لا يجمع وفي العربية لا يقد على ثوب ان صلت فيه فائمة ان كشف من كل ساق منها اقل من قدر الدرهم وان
كان مثل ربع الدرهم سابقا فانها تصلح مائة وجميع الخلف في اذني النجاسة هل يجمع اختلاف الشافعي واعلم ان عدم الخلف

ما ملأ الله
العباد

عليه فأي إن يطيه فصولته نامة فان سأل بعد ذلك فاعطاه بعد السج الزم الوضوء للصلاة لم يوفى وتكون جازية
الزيادات وفي كتاب زبد بن ميم شرع في الصلاة فقال له يهودى ونصراني خذ الماء يضي على صلوة فاذا فرغ سأل عنه ان
تسد صلوته ولا يجازى وفي الفتوى بنم شرع في الصلاة فإى سور الخا مضى على صلوته فاذا فرغ بتوضأه صلى لا بعيد
الماء للوضوء في القلوات في الحب وغيره يجوز للمساقر ان يتيم اذا كان كثيرا يستدل به على انه وضو للشرب والوضوء جميعا
رجل البادية معه ماء الزم في التيممة وقد مضى رأس التيممة لا يجوز التيمم والحيلة ان يربها الغيرة ثم يروي عنه انه اذا
فيه ماء الورد او ماء الزعفران حتى يصبر مقيد لا يحب غسل ويغنى على يديه لمعة ليرصبها الماء وقد روى ماؤه فانه يتيم
فان وجد الماء بعد ذلك غسل التيممة ولا يتيم فان أحدث قبل غسل التيممة ثم وجد الماء ان كان يكفي لها يصرفها اليها
كان لا يكفي لواحد من التيمم الحدث وتيمم الجنبه ياق ويسهل ذلك الماء في التيممة لتغليل الجنبه وان كان لاحد هادون
الآخر صرف اليه وان كان يكتفى لكل واحد منهما على الانفراد بغسل التيممة وتيمم الحدث فان احبب الماء فويل حجب من الماء لا
ما يتوضأ فانه يتيم ولا يتوضأ عندنا وكذا الحدثان كان معه من الماء قد رما يكتفيه لغسل بعض الاضواء يتيم ولو لم يكن
الماء قد رما يغسل بعض الخافسة للفقهاء ووجد من التوب قد رما يتر بعض العودة لا يفرغه وذكر محمد بن في كتاب الصلاة
الجنب اذا وجد من الماء قد رما يغسل وجهه لا غير تيمم ولا يغسل وجهه في الاصل شرع في الصلاة بالتيمم فاعث فلم يجد الماء يتيم
بني على صلوته المصلي بالتيمم اذا رأى سور الخا فانه يضي على صلوته ولا يقطع ثم يعيد سور الخا وغدا بن يوسف يضي على صلوته
لا بعيد ولوراء بنيد التيمم عند ذلك عند محمد بنى لا يقطع ثم يعيد وعندنا يقطع صلوته وعندنا بن يوسف يضي على صلوته ولا بعيد
الاصل مسأله سور الخا وما يطام ولا يفرغ احد هان الآخر قال محمد بن يتوضأ ولا يتيم وفي بعض نسخ الواضعات لو
سور الخا وصلى ثم رما وصلى تلك الصلاة فالصحة لا يفرغه الاعادة وكذا الوبداء بالتيمم وصلى فرتوضأ سور الخا لا يفرغه الا
ولو يرمه وصلى ثم فرغ سور الخا يفرغه اعادة التيمم والصلاة لا يتحمل ان سور الخا كان طام او لو حدث في الصلاة فترغ
فلم يجد الا سور الخا فرتوضأ به وبني على صلوته لان كلهم محتاج اليها وفي القضاء والبقاى ما لو لبث فترغ في الصلاة بالتيمم
سبقة الحدث فوجد من الماء قد رما يكتفى بالوضوء فانه يتوضأ وبني قال هذا آخر قول محمد وهو رواية عن ابي راجع المصلي بالوضوء
اذ اسبق الحدث فترغ يتوضأ فلم يجد ماء فتمم ثم قبل ان يوافاه الى مكانه وجد الماء نضله وبني ولو انشغل في المقام ثم رما
توضأ استحسانا والمصلي بالتيمم اذا أحدث صلوة فانه يفرغ التيمم لانه لا يجد ترابا فتم يتيم حتى وجد ماء يتوضأ وبني وذكر الخا
رج في محضر الكافي انه يتوضأ ويستقبل الصلاة وقال اسماعيل بن زاهد سمعت رواية عن بن يوسف انه يتوضأ وبني هذا قدس يذهب
فانه يجوز ان يفرغ المتوضي بالتيمم عند وكذا بناء الوضوء على التيمم فحين ان ما ذكره الحاشية في المحضر قول محمد واذا كان مع الرجل ماء قد
بتوضأ وهو قد رما وفي نوته اكثر من قدر الدرهم فانه يغسل الدرهم بلك الماء ويتم للوث ولو توضأ بالماء صلى بالتيمم
ويكون مستأى الاصل حسن اخري كيفية التيمم قال الاصل يضع يديه على الصخرة فيضع الرأه فترغ بعض الرأه في
الشدة وهذا اولى من يفيض هان بن يوسف بنين ومن يفرغ في ثوبه ثم يفرغ في ثوبه ثم يفرغ في ثوبه ثم يفرغ في ثوبه
يكنى والرتان لا بأس بالتيمم فانه يفرغ وجهه وضوءه لاداعين الى الرغيفين فيضرب بيديه على الارض ثم يفرغها ويضعها في

30/1/19

وجعه بغيره اخرى وبسج البني باليسرى واليسرى باليمن فان سج وجهه وذراعيه ويرسغ ظهره كونه بغيره الى ان استغنى
وفى ولا بد من تركه المار وتخليل الاصابع وفي المرأة لا بد من ترك السوار ولو لم يسج تحت الحاجبين فوالله لا يجوز وفيه
للسج عن السج لا يستعاب ليس تركه ولو سجد اكثر الكف والذراعين يجوز فليس هذا الرواية لا يجزئ في الخاتم وتخليل الاصابع
يجوز التيمم باقل من ثلث اصابع وهو للسج سواء وقد مر ولو تيمم وهو مقطوع اليد من المرفق فعليه ان يسج موضع القطع عندنا
اذا اراد التيمم فغسلت في التراب وذلك به وجبده كله ان كان التراب اصاب وجهه وذراعيه وكفى جاز وان لم يصب وجهه و
ذراعيه بغيره ولو بدأ بغيره في التيمم لم يمتنع بغيره ساعة جاز بنا على مسألة الترتيب والاولاد وقد مر في الوضوء
ولا بد من التيمم في التيمم ولو لم يزل يظفره جاز ولا يستطاعه التيمم للجحابة او للوضوء وقال بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد بن
الحسين اذا تيمم بغيره بوضوءه كفى عن الجحابة وان نوى التيمم بطلت الصلوة او الطهارة او المكتوبة جاز وله ان يصلي بغيره التيمم
انه صلوة كانت وكذا لو تيمم لصلوة الجحابة او سجدة التلاوة وهو ما جاز اذا الصلوة بغيره التيمم ولو تيمم لصلوة الجحابة
عن ظهر القلب ومن المصحف ومن المصحف او زيادة القبر او في البيت او الاذان او الإقامة او لدخول المسجد وخروجه وفي ذلك
قال عاتقهم لا يجوز وكذا لو تيمم للسلام او ورد السلام وكذا الكفا اذا تيمم للسلام ولا يجوز له ان يصلي بغيره التيمم عندنا
محمد بن و لو تيمم بغيره تعليم الغير ولا يريد بالصلاة ليجزئ عند الثالثة ويجوز التيمم للحدث والجحابة والحيف والركعة كالرجل في
التيمم اذا استمر اصاب بعض جسده نجاسة في اكثر من قد لا يدور فانه يسجد اخره او ترابا بغيره جاز **باب جاز**
آخر فيما يجوز التيمم وفي الاصل قال ابو حنيفة ومحمد بن عيسى التيمم بغيره جاز في كل موضع من الارض من غير ان يكون التراب و
الرمل والنورة والزرنيخ والحق والجوهر والدر ولا نهد والطين الا فراا والحل والطين الاصفر والتمر والفايط والرداس
غيره وقال ابو حنيفة لا يجوز الا بالتراب والرمل وعنه اخبرنا ابو حنيفة لا يجوز الا بالتراب فيجب فيه عندنا لا فرق بين ما
كان التراب مبنيا او غير مبنية وفي الخبر عليه عمارا ولو لم يكن مفسدا او غير مفسد مدققا او غير مدقوق وقال محمد بن ابي بكر
مدقوقا عليه عمارا بالتراب والرمل وان تيمم بغيره قد غرض عليها الماء ونقى بغيره جاز ولو كان في طين طام لا يستعمل بالتراب
ثيابا وحده ويتركه حتى ينفث ثم ييمم به ومع هذا لو تيمم بالطين على الخراف وقال الكرخي رجع جواز التيمم بالطين ولو تيمم بغيره
الذهب والفضة جاز عندنا ما لم تيمم على الذهب والفضة او النسيج او الخشن او الرصاص والدقيق او الزجاج او على الخطة
او على الشعر العالين من جود الارض ومن جودها الا انه خلص من جودها بالاذابة والاحتراق لا يجوز التيمم بالتراب في جود التيمم
بالعقيق والزرنيخ ولا يجوز التيمم بالتراب ولو تيمم بالتراب لم يفسد بغيره جاز وعندها لا يجوز وعندها لا يجوز وابتان في ذلك
يجوز ان كان عليه عمارا وفي رواية جاز عليه مطلقا والجوهر مدقوقا قد ذكرنا انه يجوز وبالاخر يجوز عمارا وعندها لا يجوز وابتان في ذلك
ابن يوسف تردد الخلاف على الخلاف اذا استعمل في شيء من الادوية لا يجوز وباعموه ان لو تيمم بالتراب لا يجوز ولو
بارض نزل على الخلاف الذي ذكرنا في الخراف وعلى الخلاف التيمم بالطين ولو تيمم بغيره ان كانت منعقدة من التراب نجبة
خلافه لا يجوز ولو تيمم بالفضة ان طلى على وجهه من الاخطا كان ذلك والصحيح واشبه ذلك لا يجوز فان تيمم بالطين
يجوز وكذا الذي على طام العذابة يجوز ولو تيمم بغيره لغيره جاز وعندها لا يجوز وابتان ولو تيمم بالتراب كان ما لا يجوز و

اختلفوا

اختلفوا في الجلي ان كان عليه عمارا يجوز وان لم يكن عمارا فكذلك عندنا بغيره وعندها لا يجوز ولا يجوز الجواز قال شمس
للدواني رجع في المنع الاصح انه لا يجوز سواء كان ما نيا او حبيبا **باب آخر منه** جاز لنفسه او لغيره وفيه عمارا وهو
على الصعيد جاز وعندها لا يجوز وان كان لا يقدر على الصعيد جاز بالجماع وباعموه ان لو لم يكن عليه عمارا يجوز
ولو تيمم بغيره جاز من مكان ثم وضع لغيره على ذلك المكان فيتمم بغيره ولا يستعمل التراب الذي استعمل في الوجه واليدين
ولا يجوز التيمم في مكان كان فيه نجاسة وان ذهب لا يترى ولو صلى عليه جاز الكفا في الاصل ولو قام في موضع الرخ او هدم
الحائط فاصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجرى بغيره ونوى بالتيمم وكذا لو ذر الرجل على وجهه ترابا بغيره جاز في
بالتيمم والغبار عليه جاز عندنا بغيره حنيفة رجع ولو ادخل رأسه في موضع الغبار بغيره التيمم يجوز ولو انزل الحائط فظهر الغبار
خربت رأسه ونوى بالتيمم جاز والشط وجود الفعل منه **باب آخر في نقض التيمم** مسلم تيمم ثم اراد ان يركع فوجد
بانه ناسا وهو على تيممه عند الثالثة ومن استيقن التيمم وهو على تيممه حتى يستيقن بالحدث ومن استيقن بالحدث وهو على
حتى يستيقن بالوضوء ومن استيقن وهو على تيممه حتى يستيقن بالحدث التيمم اذا اراد في صلوة سبأ فبقي اليه ساعة فاذا
سأب فعليه ان يستأنف الصلوة سواء جاز ومن كان الصلوة او لم يجز والصلوة مع اخوانها يلق بغيره ما يفسد
في كتاب الصلوة فكتبه نالت التيمم اذا وجد الماء بعد ما فرغ من الشهود قبل السلام فحدث صلوة عندنا وهذا مع
يا في فصل ما ينسد الصلوة وما لا يفسد من كتاب الصلوة رجل ضرب على الارض التيمم ثم اراد ان يركع فحدث قبل الاستئذان
الشافعية الاصح انه لا يستعمل ذلك التراب كذا الحنابلة ثم الامتة كما لو اعترض الحدث في خلال الوضوء وذكر في بعض
نسخ الواقيات انه يستعمل التيمم في السفر اذا وجد من الماء قد ما يكفي لغسل اعضائه المفروضة مرة وتوعد على السنة
لا يكفي ان ينقض تيممه هو المختار خمسة من الميتين وجد من الماء المبلغ قد ما ينقض تيمم الكفا ولو
رجل بكوز ماء وقال فليتوضأ به ايكتماء ان ينقض تيمم الكفا وان كان الماء يركي اقدمه ولو قال هذا الماء لمن يريدكم
فذلك ولو قال هذا الماء لكم او بينكم وقضوه وسكت لا ينقض تيمم الكفا ولو اياه بولم ينقض تيمم ذلك اذا
قال شافعية رجع هذا على قولنا بغيره فلا بد ان لا يعلل السئلة في الزيادات ولو جاء رجل بكوز ماء والقوم
المتممون صلواتهم فقال هذا للفلان لرجل من القوم فحدث صلوة الرجل وبعض القوم على صلواتهم فلا فرقوا
فان اعطى الامام يتوضأ ويسقبل الصلوة والقوم يسقبلون معه وان منع الامام والقوم فصلوة الكفا نامة فم
متممون ومنهم من يمتنع عن حدث ومنهم من يمتنع عن جبا بقاء رجل فقال هذا كوز ماء لمن شاء منكم والماء لا يكفي لغسل
صلوة الميتين من الحدث و صلوة الميتين من الجحابة جازة فلو كان الامام متمما من الحدث فحدث صلوة الكفا
الامام اذا كان متمما وخلفه متوضئون فحدث فاستخلف متوضئا الامام الاول بعد الماء فحدث صلوة الامام
وحدث ولو كان الاول متوضئا والخليفة متمما فوجد الخليفة الماء فحدث صلوة الامام الاول والقوم جميعا
هذا على مذهبهما اما على مذهب محمد بن علي فلا يفتي لان اقدار التوضي بالميتة لا يجوز عندنا واذ الامم المتممون متوضئين
بعض القوم الماء ولم يعلم به الامام والآخر من حتى فرغوا من صلوة من ابصروا خاصة عند الثالثة وعلى هذا الامم

والنوب طاهر والبطل طاهر وان كان جال لوعطو سأل منه الماء فالتبس بالبلل فحينئذ يكون النوب بالماء ولو لم يكن
من اللابسات كالماء والورد وما الباطل فلو لم يكن مع عند في كونه وعند في كونه وفي نظر الزندوستي الرب طاهر والذين
والذين والتمس على هذا الخلاف فانه النظم عن قدره ونظر عند قدره فليس الجحاسة التي لمسات البدن والعضو يجوز بالماء يعاين
يوسف انه يجوز بطلانه ساقه من كوابر فدخل في خروقه فليس النظم وكذلك باليد ثم صلا للماء ثلثا وراقه الا انه لم
ينهاه عن كوابر طاهر لظن جريان الماء الا برى ان البساط الجني اذا جعل في زهر ووقت ليلة حتى جرى الماء عليه طاهر في الفتوى
في الخلاف اسألني الذي صدمه موشا بالفرق بين ما طاهره وما غرلا فاصابت الجحاسة فخرها فانها ليس ثلثا وجحف في كل
وقال بعضهم ليس مرة وزنت حتى تقطع النقاط ثم نسل ثانيا وثالثا كذلك وهذا هو الاول لوط الاجزاء اصابته الجحاسة
ونزوت فيه ان كان الآخر قد يكتفيه الغسل ثلثا بدرجة واحدة وان كان جديا بغسل ثلاث مرات ويجحف في كل مرة ^{في كل مرة}
ان لا يبق فيه الندوة وفي الكون اذا كان فيه خمر فطهره ان جعل فيه الماء ثلث مرات كل مرة ساعة ان كان الكون جديا بدرجة
مع وعند جديا يطهر ابدان الجحاسة ان كانت الجحاسة يابسة لا بد من الدلت حتى تلبس ونزول عنه وان كانت رطبة
جرى عليه الماء الى ان يوهن زوالها وان كان جديا بغسل ثلثا وجحف في كل مرة عند جديا فخره عند جديا يطهر بدون الدلت
شرك الغسل والبوريا بغسل ثلثا فطهر بلا خلاف هكذا ذكر في بعض نسخ الواحها وذكر في تمام النزول اذا وقع في الماء الجني اذا
عند جديا يطهر ابدان الجحاسة ثلثا الغسل كان جديا وعند جديا يوسف بغسل ثلثا ويصير في كل مرة ويجحف في كل مرة فطهر
عليه عامة الشايخ والارض اذا اصابها الجحاسة ونصب عليها الماء وتلك بعد ذلك ويشف بصوف او خرقة اذا غسل ثلثا
طهرت وان لم يغسل في ذلك كفي مستعمل ماء كغيره حتى فانه زالت الجحاسة ولا يوجد في ذلك لون ولا ربح ثم ترك حتى ينشف
طاهر او كذا في كل ارض نجسة وفي ثمرها الطاهر وهذا اذا كانت الارض خرة اما اذا كانت صلبة فان كانت موحدة جوفيا اسفلها
حفية فصب الماء عليها فجمع في ذلك الموضع فطهر ثم كرس ثلاث حفرة وان كانت ارضا صلبة مستوية لا فائدة في غسلها
بل يجوز وجعل اعلاها اسفلها الفارة اذا وقعت في دن نشايج ومات فيه ونشايج مريه يطهر بالغسل ثلثا ولو لم يمت في اول
بان ادخل الحفنة في الدلت وصب الماء وترك راس الدلت مفتوحا وانما يرقى فخره في هلماء جديا وسد راس الدلت فلما فتح الدلت
وجردوا فارة متخفة فيه ولم يرها وقتها اول مرة وللغة تغيرت بالماء الجني يراق ولا يغسل بنفسه ولا يجعل بينه وبين
النوازل لكن هذا قول محمد بن ابي قيس قول جديا يوسف فطهر بالغسل ثلثا والجحف في كل مرة واصل هذا ان كل ما ينصف بالمعصو
كالنوب يطهر بالغسل ثلثا وكل ما لا ينصف بالمعصو وكلف وغو لا يطهر ابدان محمد وعند جديا يوسف الجحف كالمعصو
اذا نجس على هذا الخلاف ثم كيف يغسل اللحم عند جديا يوسف ان كان في القدر وقد وقع فيه خمر فلا يغسل بما يثلاث مرات في الشق
والريق اذا صب فيه الجني لا يطهر وليس له حيلة وكذا في خبز عجن نجسة بخر لا يطهر امرأة تطبخ قدرها الطير ووقع في
القدر ومات في ذلك القدر لا يؤكل المرقه بالاجماع واما اللحم فوقع في خلل الغليان لا يؤكل وان سكن ثم وقع فيه جديا
قاله هذا كذا كان رزين لكن هذا قول محمد بن ابي قيس قول جديا يوسف مع بني ثلثا الطاهر ثلثا في كل مرة بها جديا فطهر
وكذا بلل الشوق اذا كان في بطنها بركة فاصابت بعض اللحم في حاله الشئ يطهر بالماء الطاهر ثلثا الدهن ان انا نجس في

ج

فيه الماء ثم صب الماء طهر الدهن اذا كان جامدا قودا موله فان كان نجاسة الدهن بالفارة يرى بها جلي الهرة والباقي طاهر وفي
البائع اذا وقعت الفارة فيه ينشف به سوى كمال استسباع ودفع الجلد واذا دبر في الجلد بالماء الجني يغسل بالماء ويظهر في الشق
عفو ويجوز بيعه وبين السب فان لم يبين فلم يشر في خيار العيب شرعا الطحاوي وفي مجموع النوازل الجديا اذا اغتصب بعض العنقود
واصاب لعاب الجديا يغسل ثلثا ويظهر وكذا يغسل بعد بغير العنقود ولو غص غصبا فادى رجله فسال في المعصو ^{والمعصو}
سائل ان كان لا يظهر اثر الدم فيه لا يغسل كذا في الماء الجاري **جديا في التلخيص** اذا اغتصب الجحاسة من
النوب يجرى الى التي اليابس فان كان رطبا لا يطهر الا بالغسل وهو نجس عندنا ولو اصاب البدن لا يطهر الا بالغسل ولو اصاب ثوبا اذا
طافين فالطاق اعلى يطهر بالركت واسفل لا يطهر الا بالغسل فكن هذا اذا خرج الذي قيل خرج الى اما اذا لم يخرج الذي
خرج الى لا يطهر النوب بالغزل وقيل في الرأه لا يطهر الا بالغزل لا يرقى كالبول واما غير الذي من الجحاسة ان كانت رقيقة كالخز
والبول لا يطهر الا بالماء سواء اصاب البدن او الثوب واللف ونعته الى البطانة واقره طهرت هو الصبر ويأتي يوسف اذا
التي التراب على الخف فيصيرها يطهر ولا يصب في معنى المجسد وفي بعض نسخ الواحها وان كانت غليظة والمضارب او بطن لا يطهر
الا بالماء ايضا وان كان الضاحقان كان الروث والعذرة رطبا لا يطهر الا بالغسل وعن جديا يوسف اصبى على راسه على سبل المياحة
حتى لا يبق من الجحاسة ولا رايحها تطهر وعليه عامة الشايخ وهو الصبر وان كان يابسا فحجه بالارض وذهب اثره يطهر
عند جديا خلافا لمحمد السيف والسكين اذا اصابها جحاسة فحجها بالارض ان اصاب البول لا يطهر الا بالغسل واما الدهن ^{ان الدهن}
شاة ومع السكين على الصوف او على شئ آخر وذهب اثره قال في الفتوى يطهر حتى لو قطع به بطيخا يكون طاهرا قاله وفي
شرح جامع الصغير للامام والوالد لا يطهر ولو صحه بلسانه او برقيقه يطهر وكذا الصبي اذا اصابه ثمره من طهره
واصل هذا ان ازالة الجحاسة بهما سوى الماء من المايقا الطاهر اما برخلها الجديا وعلى هذا جلي شرب الخمران برود فيمن البراق ^{يطهر}
وكذا الفرة اذا اكلت الفارة ثم شرب الماء من الاناء ان شرب في فمها نجس وان شرب بعد ساعة او ساعتين لا ينجس الجديا
اذا اصابته نجاسة وادخله في النار قبل ان يصبه او يغسله ينجس ان يطهر كما لو اخرج راس الشاة ملطبا بالدم مغلظا اذا
لجديا بالماء الجني وهذا عند جديا يوسف بقوة الماء والطاهر ثلثا امرأة سوت التنوير فخره فخره متبلة ان كانت
حارة النار اكلت له الماء قبل الصاق الجني بالتنوير لا ينجس الجني وان لم ياكل نجس الارض اذا اصابها الجحاسة وبقيت ارضها
تطهر ولا جحر المفروش في الدار اذا نجس بالماء الجني فخره وذهب اثره يطهر ايضا وفي الارض اذا جفت طهرت سواء كان في الارض
حشيش نابت او لم يكن وفي الشجر اذا اصابها ماء الطير يطهر ايضا وان لم يصب منه اختلفوا في الشجر والكلاء مادام قائما على
الخمار انه يطهر بالخفاف وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل واما اللحم الذي يقال له بالفارسية تورام نقل عن ثمره لا ينجس الا
لانه متصل بلحمه كالحامك الارض جلا في اللبن الموضوع فلو اصابها ماء جديا وثالثا والخمار انما لا ينجس الجني في النوب
اصابه مله جني وكذا الخنزير يعود نجسا الذي اذا فرك عن النوب وذهب اثره فاصابه ماء فيه روايان والخمار انه اصب فاصابه
وكذا الارض على الدواب والشهوة رجل اخذ عصي في خابية فملأها شدة ودفن بالزبد ثم سكن فانتقم كانت ثم صارت
للخنزير طهر الجديا كذا حتى يخرج الخمار اذا زالت راحة الخنزير في شرب الخمار تصير للقاضي الامام يطهر ما يوزن الخنزير ولو وقع كذا

وجعلها ان يجلس في بيت ومنهم من قال يخبرها خفية ويحمل جلاها فيهما وراسها من خارج والعلف ما
والعرف والسور كاللحاح وسور ملائكة من الذوا والتابع يسد الماء وسور الحزير يخس بالاجماع وسور
كلاسد الذيب والنز والفحور يخس عندنا وسور الكلب يخس عندنا خلافا لما لا يتبع وسور الحمار عندنا مشكوك ان كان
ماء غيره لا يوضأ به وان كان لا يجد يوضأ به ويقيم ولا يفضل ان يوضأ به ثم يقيم وان يقيم ولا يزال وان يقيم ولا يوضأ
به لم يجز وكذا ان يوضأ ولا يقيم لا يجوز والثالث في الطهارة اما الطهارة فثابتة الا في رواية عن ابي جعفر وفيها
انه يخس والقدر بالكثير الفاخر ولو وضأ بسور الحمار ولا يقيم وصلى ثم يقيم يخرج عن الوضوء وهل يشترط النية في
الوضوء بسور الحمار فختلف المشايخ فيه ولا يوطأ به نوى ولو وضأ به ولا يقيم لا يخرج الى ان شرب من القصبة لا يجوز ثم
وعرفه طاهر وكذلك لعابه حتى لو اصاب الثوب لا ينجسه لكن لو اصاب الماء القليل افسد في الفتحة لصغري وعن محمد بن ابي الاثان
طاهر ولا يوطأ به البقل كالحار وسور الفوس في شرب الخامج الصغير للصديق الشهيد انه عندنا طاهر وعند ابي يوسف روايتا
وسور حشرات البيت كالحية والفاوة والسور مكروه كراهة تنزيه هو الصحيح وقال ابو يوسف لا بأس في السور خاصة واما
سابع الطير وما لا يوطأ به فطاهر استحسانا ومكروه ويخس ان جئنا فماتنا وله السور وما سقط من فمها ولو حلت انما
ينبغي ان يتيم من ذلك فان اكلت الفارة ثم شرب الماء قد كرهنا في فصل التطهير بغير الماء وحكم الماء المكروه وفي شرب الماء
في مسائل الاسارى ان كان قادرا على ما يخرق الوضوء جاز مع الكراهية ولو كان عاذا الماء الطاهر يوضأ به ولا يجوز ان يتم
حاله جوده ولو شرب مع الدودة يجوز ومع تلخه السلتان كالبابة جازت صلوة وان كانت رطبة ان كانت نابية رتبة
جازت صلوة وان كانت غير مذبوحة لا والست بركلة الطعام وجعل في الادوية **نوع منه ماء** في النار الذي يسيل فيه
طاهر هو الصحيح **وعند ابي يوسف** يخس والقدر بغيره بالكثير الفاخر بناء على مسئلة البلع وعلى هذا الوجه ومع خرقه الحائط جاز
الصلوة عندهما وعند ابي يوسف لا يجوز ان كان كثر فاذا حشا ذكره في الاصل وفي رواية الفاخر الاحكام ابي على السني في ان احرقت
العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق نوب انسان لا يفسد استحسانا ما لم يطرأ من الجحاشية وكذا الاصطبل اذا كان حائرا
وعلى كونه طابق او بيتا بالوعة وكان عليه طابق فوق الطابق وتقاطر منه وكذا لو كان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فخرج
من اسفل الكوز سطل كان عليه نجاسة مزية او غير مزية فاصاب السطح لم يترك السطح واصاب ذلك الماء النوب ان كانت
تسقط في حلاله اصاب ذلك الماء لا يخس النوب وان كانت لا تسقط في المنق نوب وقع في عصير ففصر غير انه في غير شي وما
بما لم يوجد فيه راحة للحر لا يحكم بنجاسة النوب عن ابي جعفر وعندنا العبرة للبركة الصابون والليل ودهن الكتان ليس
الفصل الثامن في نجاسة النوب ونحوه وفي الاصل القليل من الجحاشية عقوا اذا اصاب النوب ونحوه
التفريق به بالدم فان كان اكثر من قدر الدم ينجس جواز الصلوة وقدر الدم لا ينجس ويكون ستيئا وان كان اقل فلا يفسد
يفسد ما لا يكون ستيئا والدم اكثر مما يكون من النقد للزوف في البله والعتبر وزن الدم في الكيف كالعذرة وبسطا
في الرفقة كالبول والبرق في الفتوى رجل يبي جردة في زهر فانسج في الماء من قوحها فاصاب نوب انسان لا يتنجس انما
فيه لون الجحاشية ونحو هذا الحار اذا ابل في الماء واصاب من ذلك الرش نوب رجل يرضو والنوب اذا انسج عليه البول مثل نف

الظاهر ان المراد من جرح العبد
في حق هذه الصلوة وان
ان السراخ عنها لاسه
شبا فكيف يحرم من العبد

بجمع

بجمع

البرق كالت غفوة ولو وقع هذا النوب في الماء القليل لم ينجس الماء عن النجاسة في جوفه ان قال لقائل ان يقول يخس ولقائل ان يقول
لا يتنجس وهذا في مسئلة الاستنجاء بغير الماء في جسد هذا ولو انسج على الخنزير سم عليه ان كان باسباحا في السورين الجاف او
التراب الخس اذا ذهب به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس بالبرق في الجحاشية ولو مر الريح على الجحاشية وثمة نوب مبلون معلق بصبيبة
قال نعم لانه اذا لوان في بيت يتنجس ولو انسج بالماء ولم يمسح باليد لم ينجس فشا الخيل المشايخ فيه وعامة المشايخ على ان لا يتنجس
وكذا لو لم يمسح لكن ابل الراويل بالبرق او بالماء فشا غدا عن جواب عن ابي جعفر في كذا لو انسج بغير الماء لم يطرأ من ذلك الموضع
بعد ذلك فاصاب من ذلك بدنه او ثوبه لقائل ان يقول لا يتنجس النجاسة لا يتنجس ولا يجوز الصلوة معان كان اكثر من قدر الدم
ولو اصاب طرف الكعبين اكثر من قدر الدم لم يجرز صلوته هو الصحيح اذا نام الرجل على فراش فاصاب من جنبه عرق الرجل وابل الفراش
من عرقه ان لم يطرأ من الجسد لا يتنجس جسد وان كان العرق كثيرا حتى ابل الفراش فاصاب تلك الفراش جسد فطرأ من ذلك
جسد يتنجس جسد رجل يضع رجله على ارض نجسة او ليدخل نجاسة كانت يابسة وهو يقيم عليها لم ينجس جسد ولو كان طبا وابل
بابي نظمت الطوبى في قديم يتنجس فلو دخل مريضا فامسا رجله من الاوشا وصلى قالوا لا بأس بما لم يمسح به من الاوشا اذا لم
النجس بالثوب الطاهر والنجس بطبق في النجاسة في كلب الثوب الطاهر ولكن لم يصير طبا بحيث يسيل منه شيء ولا يتقاطر من لونه غير مختلف
الشيء فيه ولا يمسح به لا يصير نجسا وكذا لو سبط الثوب الطاهر على الثوب النجس وعلى ارض نجسة مبتلة وارتدت تلك الجحاشية في الثوب
لم يصير طبا بحيث لو عصب يسيل منه ولكن يعرف موضع الذروة وتختلف المشايخ فيه ولا يمسح به لا يكون نجسا ولو جعل الرقيق في الطين
طبق به السقف فبسط عليه منديل مبلول لا يتنجس الماء الطاهر اذا اختلط به الثوب النجس فاصابنا او كان الماء نجسا والثر لا يطرأ
للنجس ايها ما كان نجسا فالطين نجس في هذا النجاسة بالثوب في هذا الذي في ابي يوسف وقال ابو يوسف لم ينجس من سلق ايها ما كان طاهرا فالطين
وهذا قول محمد بن حارث انما لو وقع في الجدة بغير نظران وفي الماء من الجدة الماء لم ينجس طن وفي الجدة بالماء طاهر اذا غسل
نوع منه اذا جعل التكة من شعر الكلب فلا بأس بالكلب اذا مشى على النجس من انسان جلد على ذلك الموضع وجعل ذلك النجس في النجاسة فان
بطنها في الارض سبقت لا بأس وان كان نجسا طبا وهو نجس وكذلك الكلب اذا مشى في الطين والروضة فوطا انسان على ارضه لم ينجس
الكلب اذا اغتصص انسان او ثوبه ان اغتصص في حلة الغضب لا ينجس عليه غسله وان اغتصص في حلة الزرع بغير الكلب اذا خرج في الماء فخرج
فاصاب نوب انسان افسد ولو اصابه ماء المطر لم يفسد النجس في الفتوى الكلب اذا انسج في ثوب انسان حتى يغسل الثوب من نفسه بغير الزرع
الاناء قد مر في فصل المياه الكلب اذا ابل على طين ان كان جالسا لم ينجس لان من لم يمسح به لا ينجس في النجاسة في السقف **الفصل**
التاسع في الخبز والاباجيد وفي رواية الفاخر ابل على النجس في النجاسة اذا كان لهاد في مسك فلهو هو توتر بالانسان
كانوا يفسدون اما لو شرب من الزرع ما كان يفسد ما كان ذلك كالمسكة اذا اكلت الثوم والبصل وكان زرعها كبره ذلك وقد ان ينسجها
من الزرع لا يفسد ما كان يفسد من الزرع لا يفسد من الماء السهل ولا ينسج في الماء الخبز من فضل المياه في الماء السهل وفي الاصل اذا
الخبان بالانسان يفسد ما كان يفسد في حلة واما ما كان له غسلة بغير من غسلها بالماء وفي الخافض اذا ارادت ان تاكل
بديها وفي الفمضة لختلف المشايخ فيها وهل يمسح بالثوب ثوبا لم يمسح به السند يمسح به وعلى وجهه السند لا يمسح به ولا يمسح
ان ينام او يمسح به ولا يمسح باليد بعد الوضوء والغسل في الفتوى النساء اذا ارغفن في الماء لا بأس بان كان الماء للنساء وحده

الحمار
بجمع

الاصح

بجمع

في الصلاة

الائمة الخلق والامام الرشي لا يشرع له ودادنا روكذا الا ذكر الصحابة رضي الله عنهم الله ولكن بفلك رضي الله عنهم وقراءة
الشهادتين في القعدة الاخيرة واجب وقد ذكرنا في الصلوة على النبي صلعم في القعدة الاخيرة ليست بغير من فاذا فرغ من الصلوة اعلم
للمؤمنين والمؤمنات ثم يدعون بالدعاءات التي يشبه القرآن فيقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
وتحيا الامم الشهادتين والتعوذ والتمنن واما في الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامام ونحو ذلك
من عن نبينا من المظنة والرجال والنساء وفي الثانية كذلك قد ذكرنا المظنة على أي من الاصل واخر في الجامع الصغير وفي المسند
وتنوي كرام الكاتبين ومنهم من قال جميع من معه من الملائكة ومن خمسة وتنوي من كان معه الجسد هو الصحيح فليقل هذا لتنوي النساء
في زماننا هذا في الامام واما المندى فينوي ما قلنا والامام ان كان في الجانب الايمن تنوي في الجانب الايسر وان كان في الجانب الايسر تنوي
الجانب الايسر وان كان بجانبه عن يمينه تنوي في الجانب الايمن وعند محمد بن يوسف بنو الجانب الايمن والمندى تنوي المظنة لاخير وليسلم بعد
عند هذا وعن الشيخين في رواية اخرى عنده ان يسلم مع الامام كافي كبرية الافتتاح واصابة لفظة السلام واجبة في كل ركعة
وتكون مستهية بصوت في سجود هذا في حال القيام وفي الركوع لا يقرأ قديمة وفي السجود لا يقرأ في القعدة لا يجزى ولا يركع
بأنه هذا في الكونية اما في النظم الامر سهل العزل في الاصل **جنس آخر فيما يكره** وفي الاصل ايضا ولا يلتفت والكره
ان يلو عنه حتى يخرج وجهه من ان يكون للوجه القبلة واما اذا انظر مؤخر عنقه بمنة او سيرة بغير ان يلو عنه كيكرك ولا
بعبث شي من جسده وثيابه ولا مائل ان كل عمل هو مقيد لا بأس به للصلي وقد مر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان سكب العرق عن جنبه وكان اذا
من سجدة نفض ثوبه بمنة وسيرة وما ليس بغيره كيكرك ولا يلتفت الحصى فان كان لا يمكن من الجود لا بأس بان يسير مرة
وترك كعبه ولا يفرق اصابعه ولا يضع يده على خاصرته ولا يقع ابطاع الكلب وصوته ان يضع يديه على الارض ونصب ركبته
وهو الاصح ولا يرفع من غير عنقه وهذا مكره خارج الصلوة فان صلى الفرائض بعد تقاعد او التفل بغير عنقه فذكرنا كيفية
ولا بأس بان يرفع وجهه من التراب قبل ان يرفع من صلواته او بعد ما فرغ قبل السلام وبعد في خلاص الصلوة ولا بأس ايضا وعن ابو
مبتلى ان يده ولما حصل ان كان يؤذي التراب لم يكره وان كان لا يؤذي فذكر كونه فذكر كونه فذكر كونه فذكر كونه فذكر كونه فذكر كونه
وسباني ففضل ما ينسد الصلوة ان شاء الله تعالى ولو كان الخات مرة واحدة لا يكره ولو لم يمكن العمامة من ان يسجد فوضعا
واحدة او ست العمامة لا يكره ولو ستر قدميه في السجدة لا يكره ولما اصل ان ما كان من ثياب الصلوة لو في تركه ضرر كقتل الحية او العفريت
وجزء في الصلوة تعطية فيه وقوله ان اذا شأوب احدكم في الصلوة فليطه فاهه ويل على آله لا يباح في غير تلك الحالة وهذا اذا
بحال لا يمكن الامتناع عن الشأوب اما اذا امكن بان يافت ثقبته بش فليطه فاهه ويل على آله لا يباح في غير تلك الحالة وهذا اذا
ويكره ان يصلي وهو متجحر وهو ان يشد العمامة حول رأسه لا يفعل النساء وقال بعضهم ان يجمع الشكر من قبل الفناء وسبكه
يحيط وخوفه كبد بجنب الارض ولا بأس بان يصلي في ثوب واحد متوحشا وسبكه هذا في فضل السر والوسعي وهو مشدود
الوسط لا يكره واما مكشوف الرأس وهو عجب العمامة ان كان نهانا بالصلوة لا يكره ولو كان المكشوف لا بأس ولو صلى بافهامه
المرتفعين لا يكره ولو صلى مع السراويل والقميص منه بكرة وقوله لا بأس بان يصلي في ثوب واحد متوحشا ولو كان المكشوف لا بأس بان يصلي
اذا كان لا يشقة او فرج يلم بيشل يديه الخلف المتأخرون في الكراهة والخيار انه لا يكره وفي الاصل التمدد مكره وهو ان يضع

خو القبلة وكذا اصابعه جميعا في سجود وتقدم على الحب ويبدى ضبعيه عن جنبيه ولا يفتش ذراعيه هذا في الرجل والمرأة لا يباح في
ركوعها وسجودها وتقدم على حبها وان جعلت على حبها من جانب وتقدم في السجدة فتفرش بطنها على حبها ولو سجد
لخشف او على التبن او على القطن او على الطنفسة ان استقر جرحته وانفقه ويجزى سجود وان لم يستقر كذلك لو صلى على
الشيء لم يجز وان لم يستقر على حبها وكان حاله في حبها ولا يجزى سجود في حبها في حبها ولو سجد على حبها ان كانت
على البق لا يجزى وان كان على الارض سجود كالجود على السري ولو سجد على العزال بالفارسية كازر سجود كاسي ولو سجد على
والشعر يجزى في الدخن والجاروش لا يجزى ولو سجد على حبها وهو في الصلوة يجزى وان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة لا يجزى
ولو سجد على حبها ان كان مغير عند المختار انه لا يجزى وان كان بعد المختار انه يجزى ولو سجد على حبها لا يجزى بعد المختار
يكن ان كان بعد بكفيه الايام ولو سجد على ظممت ان كان على الميت لم يجز في الميت جاز وان وجد جرحه في الفتوى وفي
الاصل ثم في كل موضع يجزى ان سجده عليه سجدة واحدة وجرحته فان سجده على الجرحه دون الانف جاز وهل يكره ان كان على الانف سجدة
يكره وان لم يكن يكره وهذا عندنا ولو سجد على الانف دون الجرحه ان كان على الجرحه سجدة يجزى وان لم يكن سجدة ايضا وكذا يكره
وعند ابو يوسف ولا يجزى ان كان بغير عنقه وفي الفتوى لو لم يضع ركبته على الارض سجود وعليه فتوى مشايخنا وقال الفقيه
لا يجزى في شدة الحر والحرى في ثوب من ثوب اذا فرغ رأسه من الركوع قدر ما لا يشكل على الناظر انه يرفع رأسه جاز عن ارجائه فان كان
على التقويم جاز وان كان على الارض اقرب لا يجزى سجود واما وضع القدم على الارض في الصلوة حاله السجود ففرس في الجرحه
احد عاودن الاخر سجود صلوة كالوقام على قدم واحد ووضع القدم موضع اصابعه وان وضع اصابعها واحد فلو وضع القدم
دون الاصابع بان كان للقام ضيقا وان وضع احد عاودن الاخر سجود صلوة كالوقام على قدم واحد ووضع القدم موضع اصابعه
حتى يستقيم قدام في الركعة الثانية وفيه اشارة الى انه لا يعتمد عليه في الارض عند قيامه ويعتمد بيمينه على سبكه في الصلوة وفي قيامه
الاعتماد سنة واما يعتمد كافر من التكبير يعتمد على اليسرى ولا يجزى بالقرآن وعند محمد الاعتماد سنة القراءة حتى لو كان اذ فرغ
من التكبير يرسل فاذا شرع في القراءة يعتمد في القنوت في الوتر اختلف المشايخ ولا يصح هو الاعتماد وفي القنوت التي بين الركوع والسجود
يرسل ولا يعتمد فذكر في كل قيام لا ذكر فيه ولا يطول تكبيرات العبد في وفي صلوة المنارة يعتمد ويضع يديه تحت الشرة عندنا وهذا
اول من الوضع فاستحسن كثير من المشايخ الجمع بين الاخذ والوضع بان يضع يديه على ظهره كفه اليسرى ويضع يديه على ظهره كفه اليسرى
الابهام ويرسل الباقي على الذراع وينبغي ان يكون بين قدميه اربع اصابع في قيامه وفي القعدة يضع يديه على ظهره كفه اليسرى
على خلفه اليسرى ولا يأخذ الركبة هو الاصح واذا انتهى لقوله الله ان لا اله الا الله يشهد بسجدة والمختار انه لا يشهد وكيفية
ان يفتش رجله اليسرى فيجعلها بين يمينه ويقعد عليها ويصبا اليمن وضبا ويوجه اصابعه وجه اليمن نحو القبلة في تشهد
المختار هو تشهد المعروف فاذا فرغ من التشهد في القعدة الاولى يركع على ذلك فان زاد ساجدا ياتي في باب السهو ولا يترجم
من عنده فان صلى الفرض بعد تقاعد او التفل بغير عنقه في حال القيام عن ارجائه ثلث روايات في رواية مجلس الجليلي تشهد
وفي رواية يترجم وفي رواية يحسب ويترجم وعن محمد بن يترجم رواية واحدة وتفسير الاجتهاد في الطلبة ان نصب كتيبه
جمع يديه عند سابقه ثم ذكر الصلوة على النبي صلعم وذكر فيه واحد محمد وال محمد وذكر الامام خواهره ان ذلك مكره وقال

العشاء سوله ذكره الشيخ في كتاب الخرى تجلاني كذا صلى الله عليه وسلم في العصر والخرى والعصر والخرى والخرى ان كلهما ما رآه
 وفي النوادر ان كان بعد التوبين جبا فصي في احد من الطهرين غير نحو وصلى العصر في الاخر ثم وقع تحريمه على الاول واطاهر
 او خيفة هذا اذا لم يصل شيئا وعبدان يوسف الطاهر ما بين التوبين والاولى انما تجزى طرف منه بعض المتأخرين جوزوا بالخرى
 وبعضهم جوزوا من غير تحريمه مرفى في كتاب الطهارة واشبهه الاول في البعض طاهر والبعض نجس ان كانت الغلبة للطاهر
 بخرى وان كانت الغلبة للنجس وكانا سواء لا يخرى هذا في حال الاختيار واما في حالة الاضطراب فخرى للشرع بالجماع ولا
 يخرى للوضوء عندنا ولكنه ينبغي ان لا يخرى مع هذا بالماء من مسوح موضع واحد بالماء من لا يخرى به وكذلك هذا لا يخرى
 كالدخول واللبس وغيره وان مسوح في موضعين بخرى لان احدهما ليس طاهر والاخر نجس ولا يخلط بالنجس فيضار
 فلا يجوز المسح في الوجه الثاني بما مسوح موضع بالماء الطاهر فخرج عن هذه المسح ثم ادعى بالماء النجس في موضع آخر صا ذلك
 الموضع نجسا وليس معه ماء طاهر ففصله بتعذر فيجوز ولا يخلط ناؤه باولى صحابه في التسويع غيبا واختلفت ربيعة
 غيره قال بعضهم يخرى وقال بعضهم لا يخرى ويترتب حتى يجيء صاحبه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطراب خارج الخرى
 مطلقا ولا يخرج الى الغزو بغيره لان ابوين او احدهما فان كانا فوين وكرها يخرى ان وقع تحريمه على احدى اهما لم يلحق
 للشفقة لا يخرج وان وقع تحريمه على ان كرهاه فلا جاز ان يقاتل مع اهل ذنب يخرى وان لم يقع تحريمه على احدى اهما لم يخرج
 حالة النية يخرج مطلقا ابواه مسلمين كانا او كافرين كرهاهم رضيا **الفصل السادس عشر**
العورة وفي الاصل ان يصلى الرجل في عورة ثوب واحد متوشح به وبأية ذلك والسجدة ان يصلى الرجل في ثلثة اوثان فيصلي
 عذاره عماه اما الوصل في ثوب واحد متوشح به جميع بدنه ثوبه كازار للثوب يجوز صلواته من غير كراهة ونفسه ما يعلل
 في اللقطة فان صلى اربعة اصبحت بركته هذا اذا كان ضعيفا فان كان رقيقا يصف ملتحقا لا يجوز صلواته وفي الفتوى فان
 صلى في ثوب واحد محلول للبيان كان بحال يقع بصره على عورته بحالة الركوع لا يجوز صلواته وكذلك لو كان بحال يقع بصره على عورته
 تكلف كذا كرهشام عن محمد بن ابي ابي يوسف ان عورته ليس بعورة في حقها فلا تصلواته فاما المرأة السجدة لها ان يصلي
 في ثلثة اوثان ايضا فيصلي اربعة اصبحت بركته فان صلى في ثوبين جازت صلواتها وان صلى في ثوب واحد متوشح به ورأسها
 لا يجوز لان رأسها عورة وعورة المرأة والامة يلقى في كتاب الاسحان ان شاء الله تعالى فليس الاكشاف غير مانع والكثير
 والكثير وقد يربح العضو في الجامع الصغير امرأة صلت وبيع ساقها مكشوفة او ثوبها بعد الصلوة وهو قول
 ابو يوسف ان كان الاكثر من نصف العضو مكشوف لا يجوز صلواتها وان كان اقل من النصف لا ينعى للوارث وفي النصف عنه روايتان
 ثم العورة عورتان غليظة وخفيفة فالغليظة كالقمل والدر والصفية سائر الاعضاء والاصحان التقديرين فيها بالربح حتى
 لو كان ربع عضوها مكشوف لا يجوز صلواته عند معاوي والفتوى ولما نذر المرأة ان كانت صغيرة ناهية في بيع اللقمة وان كانت
 كبيرة في بيع اللقمة في نكحة القاضي الامام واذن المرأة تعذر عضوا على حد وشعر المرأة ما على الرابحة عورة واما المسترسل فضية
 روايتان والاصح انه عورة لكن يغسل في الجنابة موضع جلا في الخرى شعر الرجل المرأة اذا لم يستر ظهره فدهم يجلو صلواتها
 ويغسل الكف والوجه على هذه النكحة من هاهنا ليست بعورة واما عورة الرجل فيا بين ستره الى كعبته والستر ليس بعورة

والركبة

الغلبة

وان استشهدت الاذان والبعض طهر والبعض نجس ان كانت الغلبة للطاهر يخرى وان كانت
 الغلبة للنجس او كانا سواء لا يخرى هذا في حال الاختيار واما في حالة الاضطراب فخرى للشرع
 بالجماع ولا يخرى للوضوء عندنا ولكنه ينبغي ان لا يخرى مع هذا بالماء من مسوح موضع واحد بالماء من لا يخرى به وكذلك هذا لا يخرى
 واحدا في المرتين لا يخرى وان مسوح في موضعين بخرى لان احدهما ليس طاهر والاخر نجس ولا يخلط بالنجس فيضار
 الطاهر بالنجس فيضار نجسا فلا يجوز المسح في الوجه الثاني بما مسوح موضع بالماء النجس في موضع آخر صا ذلك
 فخرج من هذه المسح ثم ادعى بالماء النجس موضع آخر صا ذلك الموضع نجسا وليس
 كالدخول واللبس وغيره وان مسوح في موضعين بخرى لان احدهما ليس طاهر والاخر نجس ولا يخلط بالنجس فيضار
 فلا يجوز المسح في الوجه الثاني بما مسوح موضع بالماء الطاهر فخرج عن هذه المسح ثم ادعى بالماء النجس في موضع آخر صا ذلك

والركبة عورة وهذا عندنا والركبة لا تعتبر عضو على جهة بل شئ للنجاسة لو كان بيع الركبة مكشوفاً يجوز صلوة هو
المختار وفي المرأة الكعب ينبغي ان يكون كل ما حكم الركبة وفي نسخة القاضي الامام في الدين وبطن قدميها هل هي عورة
روايتان والتقدير فيه بيع بطن القدم في رواية الاصل وفي رواية الكرخي ليس بعورة وفي الاستحسان للامام الشريفي
رواية الحسن عن ابي حنيفة يباح النظر لقدميها وعن ابي يوسف يباح النظر الى رجليها وما بين سرتي وعانتي عضو على جهة
والمراد به حول جميع البدن فاذا اكتشف رجليه فمكشوف صلوته في الفتوى والتقدير من الانبياء كالنقد من الذكور في الصلاة
يعني يستر عضو على جهة وفي الامة لا يسترها ليس بعورة ولو عتقت في خلعة صلوتها وهي حاسرة الرأس فاعتقت قدامها
بغير قليل قبل ان تؤدي بكن من الصلوة لا تنفس صلوتها وان كان بعد اداء الركوع واخذت بغير كثير فسدت صلوتها
وكذا المدبرة وام الولد والمكاتب وكذا الرجل اذا صلى في ثوب واحد فسقطت عنه في الصلوة على هذا وهذا كما عند
الثلاثة **ما يتصل بهذا** امرأة خرجت من الجوع رائية وموها ثوب لو وصلت فيه قايعة ينكشف شيء من
فخذها او ثباتها ما يمنع جواز الصلوة ولو وصلت قايعة لا ينكشف فانها تصل في قايعة ولو كان الثوب يغطي جسد
او يبرع رأسها فتركك تغطية الرأس لا يجوز صلوتها ولو كان يغطي اقل من التبرع لا يضرها ترك التغطية **الفصل**

السابع في طهارة الثوب المكان وفي الاصل اذا كانت نجاسة في موضع قدم في الصلوة
منعت جواز الصلوة وان كانت تحت قدم واحد نجاسة اكثر من قدم القدم ونحو ذلك لا يضرها طهارة السطح في الصلاة
انه يمنع جواز الصلوة وان كانت في موضع ركبتيه او في موضع يديه لا يمنع جواز الصلوة وان كانت في موضع سجوده فعندنا
يمنع جواز الصلوة وعن ابي حنيفة روايتان وان اعدت تلك التجدة جاز عند ابي يوسف وفي شرح القدر في الفاخار ولهم في قول
ابي يوسف وعلى هذا لو اقيمت الصلوة على مكان طاهر ثم انتقل الى مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر الا ان يطاول ولو لم
الصلوة على مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر لا يصير شارعاً في الصلوة

النجاسة اذا كانت على ثوب المصلي يمنع اداء الصلوة في اي موضع كانت وفي الفتوى لو صلى على باب
وفي ناحية منه نجاسة ان لم يكن في موضع قدمه ولا في موضع سجوده لا يمنع اداء الصلوة سواء كان البساط كبيراً او صغيراً
بحيث لو حوت احد طرفيه تجرت طرف الاخر هو المختار وتفسير الكبير والصغير مستقيم اذا كان النجس احد طرفي الامام في سجود
الارض وصلى ان كانت كبيرة بحيث لو قام لا يجرى الطرف النجس يجوز وان كان صغيرة بحيث تجرت لا يجرى في هذا الخلاف لا
من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزل فلانة ولو كان البساط مبطناً واصاب النجاسة البطانة فصل على الطهارة وهو قائم
ذلك الموضع وعن ابي حنيفة جاز في اي موضع انه لا يجوز قبل جاز في اي موضع من غير ان يكون بمقتضى ثوبين وجواب ابي
يوسف في المصرب وكما علم في ثوب واحد ولو كان خشو نجسا والطهارة والبطانة طاهرتان وعلى هذا اذا اصاب
الثوب اكثر من الارض ولم ينفذ الى جانب الاخر فصل على الوجه الذي لا ينفذ النجاسة اليه لا يجوز ولو اصاب اقل من قدم
نفذت الى الجانب الاخر فلو وضع بعضها الى بعض يكون ذلك اكثر من قدم الدرع منعت جواز الصلوة هكذا ذكر في
الطحاوي وقوله في الفتوى هذا اذا كان الثوب ذا طافين اما اذا كان ذا طاق واحد لا يمنع جواز الصلوة قال في التمهيد

امامان

سراپ

أما إذا شئت في الصلوة ونبتن بالندوة بعد الفرج بحج عليه إعادة الصلوة في آخر النوازل وعلى هذا الميم إذا رأى ما يقطن أنه ماء
فلا فرق بين أن ماء بعيد وعلى هذا مصلح الميم إذا شئت أنه هل صلى العشاء ثم نبتن أنه لم يصل بل ومعه قارورة فيها بول
الصلوة بخلاف البيضة للذئبة على ما ذكرنا في الطهارات وأوصى معه خروا لغوا من في الطهارات وأوصى بالشهيد على ما
وعلى نوبهم كثيرا من صلواته وكان ثوبا الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا يجوز في كتاب رزين رجل دخل في الصلوة فجاءه ظئ
صبي فوضعت على حجره أن كان الظئ غسلت الصبي وثيابه لا يفسد صلواته وإن لم تغسل إن الغاء من ساعة لا تفسد وإن كنت قد
أكفته لاءدرك من إذا كان الصلوة تفسد صلواته وعند محمد لا تفسد وهذا إذا كان الصبي يضيها فإن كان يمشي على ثوب نجاسة
من قدر الدم جاء الصبي وجلس على فخذه لا تفسد صلواته وعلى هذا الحاشية إذا جاءته وجلست على كفها وعلى الحاشية نجاسة أكثر
قدر الدم لا تفسد صلواته وإن طالت كثرها ولو كان ثوبا معلقا فوق رأسه وعليه نجاسة أكثر من قدر الدم إذا قام المصلي يصلي
الثوب على كفها فصل في ركعة تفسد صلواته وعلى هذا الوقوع الصلي يحكم الرحمة في مكان خبز وادى ركنا على أو وقع قبل الإمام
أو في صف النساء أو وضع عليه فباء خبز بول صلي قد أمة عدنة وبول لا تفسد صلواته لكن يستحب أن يستحب من وضع النجاسة عندنا
رجل فوق جبهة فوجد في حافاة حسنة وزرها أكثر من قدر الدم ولا يعلم من دخلت فيها أن تكون للنجبة ثوب بعيد الصلوة
منذ يوم نفا القطن فيها وليس للنجبة وإن كان لها ثوب بعيد صلواته ثلثة أيام وليا لها عندنا حج وعندنا لا يفسد شيئا لم يستحب
منى فقت فيها وهذا أقاسم سلة البئر رجل منى في الطين وصلى من أن تغسل وجهه فإذا إذا لم يكن فيه نوا نجاسة وأورد الرجل الوط
فأصاب جل من الأوراث شيء فصل في الأوراث شيء ما لم يغسل فإن أصاب الخلف يعتبر فيه قدر ربع ما دون الكبين وما
يتصل بهذا إذا كان مع الغازي ثوبه نجاسة أن كان قد لم يربح من الثوب طاهر لم يعد أن يصلي فيه ولا يحل أن يربح
لغيره ولو كان علوا من الدم أو الطاهر دون الربع يخير بين أن يصلي فيه وبين أن يصلي عرابا أو الصلوة فيه أفضل وعند محمد
الصلوة لا في هذا الثوب ولو كان معه ثوبان نجاسة أحدهما أقل من قدر الدم ونجاسة الآخر أكثر من قدر الدم يصلي في الأقلها
نجاسة ولو كان كلاهما أكثر من قدر الدم غيرة والسحب أن يصلي في الأقلها نجاسة ولو كان نجاسة أحدهما قدر الربع ونجاسة
الأخر من ذلك فصل في أقلها نجاسة لا يجوز به إلا ذلك ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع وفي أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلثه أن
الثوب صلي في أبنه ما شاء ولو كان ربع واحد ما طاهر والآخر ملو أداما والطاهر منه دون الربع يصلي في الذي ربعه طاهر ولو كان
لطرف أحدهما يمكن أن يتزربه فإنه يتزربه ويصلي لغيره إذا ذلك سواء كان بحال تجزأ الطرف الآخر ولا يتجوز
يتصل بهذا في الركبة أو جل علقه فرد لا يقدر على السجود ويقدر على غيره من الأفعال فإنه يصلي قاعا إلا ياء وكذا الشيخ
فإنها سلمت بوله ولا يقدر على الركعة ولو صلي قاعا لم يصيبه شيء من ذلك صلي قاعا برك وسجود ولو كان بحال لم يجز له السجود
رك السجود أيضا فإن صلي في هذه الفصلين بقاء وبركوع وسجود مع السجود لا يجز به وإن كان بحال ولو صلي قاعا أو قاعا سأل
أو استسقى على قاعه لا يسأل فإنه يقوم وبركوع وسجود
أن قصد بقلبه وذكر لسانه وهو أفضل عندنا وثبة الكعبة ليست بشرطها الصحيح وفي قول أبي بكر محمد بن الفضل أنه شرط وعين الشيخ
يدين أبي بكر بن حامد أنه ليس بشرطها الصحيح فإن نوى مقام إبراهيم الصحيح لا يجوز أن يولى بذلك جهة الكعبة فإن نوى نحو الجوز ثم غنه

१७७७

[illegible]

[illegible]

وَالْمُؤْمِنِينَ
٥

[illegible]

جنس آخر في فعال الصاولة ما يفسد خالك ولا يفسد الزوا

الصلاة لنفسها وكذا وجاء الصحيح وان يقع من ثديها وهي كما رويته فنزل لبنها وان بقي صلتها ومصتبه ولم ينزل لبنها
صلى بها وان بقي ثلث مصائب صلى بها وان لم ينزل اللبن وكذا كل او شرب ناسيا او عدا فسد صلاته وان كان بين اسنانه شيء فاسد
له ريقه وكذا كان فرد المصحة لنفسه صلى وصومه ولو ابتلع ما ينزل من اسنانه لم يفسد صلاته وان كان اقرب من ملاء الف وتعلم
التي تأتي في فضل الحديث وقال الامام خازن رده ولو ابتلع بعض اللعنة وبقي البعض ففيه حتى يشرع في الصلاة فابتلع الباقي لا يفسد صلاته ما لم
يملاء الف وقد روي المصحة لا يفسد وفي الرواية لم يذكر المصحة لكن قال ابتلع شيئا بين اسنانه لم يضره قال يضره في غيره كتاب الصلوة في باب
الحديث والنقد باب المصحة رواية اسد عن ابي بصير في غريب الرواية وفي شرح الطحاوي هكذا الواسع سمى بين اسنانه لم يفسد صلاته ولو ابتلع
من خارج الف واسنانه فسد هو الصحيح ولو ابتلع شيئا من الخلاوة وابتلع من غير ما يدخل في الصلاة فسد صلاته وانما في ابتلع من غير ما يدخل في الصلاة فسد صلاته ولو روي راسه الى السماء فخرج فيه بركة او
ادخل الغائية او السكينة فيه ولم يضره لكن يصلي في الخلاوة يصل في الجوفه فسد صلاته ولو روي راسه الى السماء فخرج فيه بركة او
او قطره مطروحة صلت في جوفه فسد صلاته وصومه ولو كانت الرواية في الصلوة فاسد ما رويها بن الحزم في فسد صلاته وان لم ينزل
لبنه وكذا لو قبلها بشهوة او غير شهوة او من اسنانه في معنى الجماع قالوا قلت امراء الصالحين لم يضرهم ما لم يفسد صلاته ولو نظر الى
المطلق فلو قد اجاب عن شهوة بمصيرها حاله لا يفسد صلاته في رواية هو المختار وكذا لو لم يفسد صلاته في غير من الركوع او في سجدة

عائده لا تفسد صلوته وذكر في هذا الفصل السادس انه لا يفسد ولو كان انسان من تحت القميص عورة الصلوة لنفسه صلوته ولو نظر الى شيء
مكثوب وفيه ما فيه ان نظره غير مستقيم لنفسه صلوته ولو نظر مستقيما وفيه فسد عند ربه اهذ ابو الليث وعندي ابو يوسف
وبما اختلفنا في كونه قد تفسد صلوته وان كان في الفتوى والهدى ثبت في جميع النوازل ولو
علما تفسد صلوته اذا كان في فقهه علم فلا تفسد صلوته وان لم يكن كذلك في فقهه في فقهه شيء ليس يفسد صلوته وكذا
رأسه او حلقه او كحل او جعل ماء او دهن على رأسه فسد صلوته قبل هذا اذا تناول الماء فسد صلوته على ربه اما لو كان في
فقهه رأسه وحلقه لم يفسد صلوته ولو سرق رأسه وحلقه في الصلوة تفسد صلوته ولو سرق انسان على المصلي في شارب السهم برأسه
بيده او باصبعه لا تفسد صلوته ولو ساق المصلي جلا يربدها بالسليم تفسد صلوته اما اذا اخبر عن شيء فرك رأسه بلا او ساق
المصلي كصليب فاشارة اصبعه ثلاثا او ما اشبه ذلك لا يفسد صلوته في الخلو ولو نشف شعرة او شعرتين مرة او مرتين لا تفسد
ولو نشف ثلاث مرات تفسد ولو حك في ركن واحد تفسد صلوته هذا اذا فرغ يديه في كل مرة اما اذا لم يفرغ في كل مرة فلا تفسد صلوته لانه
ولم يذكر في الخبر ان يفسد صلوته ولو كان بين القنطرة او غيرها لا تفسد صلوته وقال ابو حنيفة لا يقبل الغلظة في
يد يرفعها عن المصلي وقال محمد بن الحسن في من دفعها وكلاما باس وقال ابو يوسف كره كلاما واما فتل الحبة والعقوبة الصلوة
فلا تفسد الصلوة سواء حصل القتل بغيره او بغيره هذا اذا فرغ يديه في كل مرة او نشف شعرة او شعرتين مرة او مرتين لا تفسد
الصغيرة في جميع النوازل فان كان وقع هذا المفسد واخذ المصلي يديه في كل مرة او نشف شعرة او شعرتين مرة او مرتين لا تفسد
بغيره فسد صلوته كره وكذا لو ساق في بها فسد صلوته يعني اخذ السهم ووضع على الورق حتى يري اما اذا رقى بالقوى لا تفسد صلوته
رأى الخي ولو ساق في صلوته ولو ضرب في ركعة او ركعة اخرى في ركعة اخرى لا تفسد ولا تفسد ولو ضرب ثلاث ركعات
صلوته ولو ضرب اناسا بسوط او بيد فسد صلوته ولو نكح سيفا او لا تفسد وكذا لو بردها في كل ركعة خفيقا فسد صلوته ولو
او ثوبا على انفسه صلوته وان كان ثوبا خفيقا فسد صلوته ولو نكح سيفا او لا تفسد وكذا لو بردها في كل ركعة خفيقا فسد صلوته ولو
وان نزلت الدابة لم تفسد ولو اغشى عليه اجن في الصلوة فسد صلوته ولو ترقع بربوثة او كبة لا تفسد صلوته ولو انشقق منه عما
كود فسد صلوته او مرتين لا تفسد صلوته فان ترقع فسد صلوته وكذا الدابة اذا انشقق فسد صلوته ولو نكح
المعلق فسد صلوته ولو نكح السوط لم يفسد ولو حلقه لا تفسد وكذا لو نكح القميص لم يفسد ولو نكح اللباس لم يفسد
الارض ووضعها على الارض لا تفسد ولو لبس القميص لم يفسد ولو نكح الارض لم يفسد ولو نكح اللباس لم يفسد
الجذابة او سرجها او نزع السرج فسد وان اسكها او خلع الحزام لا تفسد ولو لبس القميص او لبس اللباس لم يفسد
واحد وهو قبل ما يحصل يدين فهو كونه هذا اختيارا لانه لو كان جلا لونه لانه لو كان جلا لونه لانه لو كان جلا لونه
كانت ثلث في الصلوة او لبس الصلوة وهو خفيقا لانه لو كان جلا لونه لانه لو كان جلا لونه لانه لو كان جلا لونه
وهذا اوب الى ان يفسد صلوته في كل ركعة ولو نكح السوط لم يفسد صلوته ولو نكح اللباس لم يفسد صلوته
في الصلوة فممنوع قيامه او المرأة اذا استدرت ونكحت عن حد مصلحها تفسد صلوته من غير عذر ولا
لا تفسد صلوته واللبس لانه لو كان المفسد من بين الامام فممنوع ثالث وهو لو كان المفسد من غير الامام فممنوع ثالث وهو لو كان المفسد

وانام رجل جلا ثلثا في الصلوة فممنوع تقدم الامام حتى جاءه ووضع سجوده ان تقدم فممنوع بغيره ان كان في الصف الاول والامام
ولو شئ في صلوته ان كان قد رصف واحد لا تفسد وان شئ قد رصفين برفعة واحد لا تفسد ولو شئ في الصف الاول والامام
اخر في غير صلوته رفع اليدين لا تفسد الصلوة اما سوق الحمار بين الرجلين تفسد ويرجل واحد لا تفسد
افعال الصلوة وفي الاصل رجل صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقعد على راس الركعتين عامدا لا تفسد صلوته استحسانا
وهو في القياس نفسه وهو قول محمد بن زفر ولو صلى التطوع ثلث ركعات ولم يقعد على راس الركعتين لا تفسد صلوته ولو
ست ركعات ولم يقعد واحدة اختلعا لم يفسد وفيه كلام على هذا القياس ولا يحسن ما قاله الامام الشريفي انه تفسد في سائر
ولم يذكره الامام الشريفي انه اذا يقعد وقام الى الثالثة لم يفسد وذكره الامام الصنف في نسخة من اصل انما لا يقعد في مقام الثالثة
على قياس قوله في سجدة ويقعد وعند عمله يعود ويلزمه سجود السهو ولا يبرح قبل الظهور حكم التطوع والوتر حكم التطوع
عند محمد وما عدا ذلك وفيه قياس واستحسان وفيه استحسان ان لا تفسد وفي القياس تفسد صلوته وهو الذي ذكره الامام
الشريفي في الزاوية وهو ان لا يفسد صلوته ولو فرغ ركعة او ركعتين فسد صلوته وهو الذي ذكره الامام في الزاوية
ولو نام في ركعة او في سجدة جازت صلوته ولا يجزئها فان سجد وهو نائم اعادها ولو سجد وهو نائم ثم سجد فممنوع جازت
صلوته علم ان فسد النائم معتبر في اربع الصلوات شئ في السنة الشريفي رجل صلى الظهر اربع ركعات ثم ذكر انه ترك سجدة منها ما اؤلف
رجل ترك سجدة من الصلوة فقام واستقبل الظهر وسجد وذهب فسد صلوته لان بيده في الظهور ثانيا فلو كان على ركعة فقد
النافذة بالكتابة قبل غلظ المكتوبة ولو صلى من المغرب ركعتين وفقد قدر التشهد وزعم انما انها فسد في قيام ركعة ووتر في سنة
ثم ذكر ان المغرب ركعتين وسجد السنة او لا وسجد سنة لا يفسد الصلوة فصول المغرب فاسد لا يفسد الصلوة فصول المغرب فاسد لا يفسد
فراغها انما اسم وتذكر انه لم يفسد ان صلوته فسد فقام وكبر للوتر ثانيا على ثلاثا ان صلى ركعة وفقد قدر التشهد اجزأه المغرب
فلا ولو اتمح المغرب في كل ركعة فطن انه لم يفسد الا فتناج فافتحها فممنوع الا فتناج ولو صلى ركعتين فطن انه لم يفسد فافتحها
وكما يجوز صلوته في كتاب رزين هذا انما يقعد بركعة بعد افتتاح لانه تركت القعدة الاخيرة وانتقل الى النفل قبل ان يوتر وفي الزاوية
اذ صلى ركعة فقام بركعة ويجوز من غير عذر فسد صلوته ولو صلى ركعة ثانيا من غير عذر لم يفسد ويغير ذلك الركعة لان الامام في غير
القعدة فاما القعدة والركعة والجود فممنوع الا فتناج في القعدة وفي الزاوية ايضا المصلي اذا سلم ناسيا ولا يجزئ صليته فيجوز في غير
قبل ان يقعد قدر التشهد فسد صلوته بناء على ان القعدة الصليية بوضع التشهد والقعود الى سجدة لا يفسد في سجدة الا في
روايات والاختلاف في صليته بركعة من صلوته سجدة صليته وسجدة تلاوة ختم وهذا كراهة من غير وجه
التشهد كونه لم يقرأ التشهد فممنوع الا فتناج في القعدة وفي الزاوية ايضا المصلي اذا سلم ناسيا ولا يجزئ صليته فيجوز في غير
فانه لا يجوز التشهد كسجدة التلاوة وصلوته تامة في غير الطلوع وفي الاصل الامام اذا سلم عليه سجدة التلاوة فذكر ان لا
تفوق القوم فانه يجزئ التلاوة ويقعد قدر التشهد فان سجدة التلاوة ولم يقعد قدر التشهد فسد صلوته فسد صلوته القوم الذين اجزئوا في سجدة
يقعد او صلى من غير وجه جاز الامام اذا سجدة التلاوة على طين انما اذا تافاه القعدة لا تفسد صلوته المفسد في النفل الصلوة
وركعتين ويجزئ فممنوع بركعة صليته اخرى ويجزئ صلوته لو نام في الركعة في الزاوية لا يفسد بغيره ان يفسد في

افعال الصلوة

منه

نصف صاع ونصف صاع وانا بعين من ثلث ماله وان ابرزت لا يستوفى رشة نصف صاع ويدفع الى السكن ثم ينقد للسكن
لا بعين رشة ثم ينقد ثوبه ثم يتبع كل صاعه ما ذكرنا من فضاهها وثوبه لا يجوز في نسخة القاضى الامام **الفصل**

لا ينصل بينهما الا اذا اتحد ما وعرف الحاد ولغاؤه سواء شاع على الزاوية المثلثة فالذين قالوا غير هذا بان ينص على الدابة حيث كان وجهها متاكفا
او متماخرا في بعض الزوايا لطبيعة ذلك كما قد راى في النور والاشعة في النور واما الذين قالوا في وجوب هذا الشرع على
ثم انهم وكذا الزوايا وحدهم الدلائل وعلى المتبادر في النور فليجوز ذلك لهما والذين اتفقوا على ان الشرع في النور ايضا قالوا ان يكون كاشف
قال محمد بن جعفر بن كزوه وكذا في قوله خارج المرفعة دخل المرفعة على الدابة وقال كثير من اصحابنا ينزل فيها على الارض ولو افترقها على الارض فانها
راكبا يجب قتلون العكس اما صلوة العرف على الدابة بالعداء فبارة ومن اعذر المظن في ذلك ان حرجة السفرة فامطرت السماء فمكث

33

1875-1876

الفصل الثالث والعشرون في حكم الجماعة
وقد بان من النظر في شأن الله
وهذا الجواب في الخطبة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وجهه الى الناس في الخطبة لا يخبره الا من يسمع من الخطيب او من يسمع من يسمع منه
ان الخطبة تنكح على قرون وعصا او مستقبل القبلة فظاهر على الناس في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولم يرد على هذا جازا وقد علمنا من غير ما يسمع من الخطبة هذا انما هو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في فصل الكسبية في الخطبة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقد وجدنا جامع واعمل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولم يرد على هذا جازا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بحرارة الرجال الذين يسمون بامامهم او مساعدين او غيرهم في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا يرد على هذا جازا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لغيره في الخطبة انما هي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فانما يجوز في نفسه وامر غيره بان يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
فانما يجوز في نفسه وامر غيره بان يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
هم جازون وكان للمؤيد في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الذي يرد في الرقعة والآخر في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
باعتقاده ان خطبة من صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
370 علم ان ما يسمع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والخطيب في الخطبة لا يسمع له ان يسمع الا ان يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
لا يسمع في الخطبة اختلافا في السكت وتصوير في اختيار في القرآن وعنى ان يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
الفقه والنظر في كتاب الفقه من اصحابنا من يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
كفر اشارين او يسمونه حين راي منكر الصلوة لا يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
وتسبب العاطس في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لانقطاع الصوت في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الخطبة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عنه ان يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
ايها الرابعة وحققنا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الخطيب بوجهه هذا انما هو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ان عليه

ان عليه في يومه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اجزاء ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مخوف جوفه وقال ابن جبار في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا فائدة له ودون تنفيذ الاحكام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
هو للمصلح في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عنوان المرفوعة من مائة وعشرين في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان جاز في هذا عند ابن جبار في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نوع الخروج من المرفوعة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الجماعة لا يلزم للمرفوعة ان يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
في آخر الوقت والمسا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذا قلنا على خطبة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الامر به وبكسب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الخطبة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
او الذي يوافق في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بما هو مسافر جاز في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سبب من الاسباب والارادة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مما في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بالناس الذين ياتون في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اعمال على الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الصلاة لا يسمع من الخطبة او لا يسمع من الخطبة
لان الامير الذي يخطب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
او فان رجع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
احد الامام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فاسلم هذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

شبه

في ذلك من العبادات والاسرار ان ينقش المسجد الحرام والاسرار ان ينقش المسجد الحرام والاسرار ان ينقش المسجد الحرام
هذا اذا اقبل بالانفس فان عمل بالانفس في ما يرجع الى الاحكام البناء من اسرار المسجد الحرام والاسرار ان ينقش المسجد الحرام
نفسه على الوقف كان ضامنا ونحوه على باب المسجد كذا سجد الصالحين هذا في ما يرجع الى الاحكام البناء من اسرار المسجد الحرام
الان في الوقف الصلوة التي في الجامع الصغير وفي الفتوى ولا يجوز في المسجد بمرءه ولو كان في الوقف في غير ذلك من غير ذلك
او نفع شيئا وحضر اهل المسجد او جاز في ما له لا يفي ولا يجوز في المسجد بمرءه ولو كان في الوقف في غير ذلك من غير ذلك
المسجد بان كان فيه المسجد ان كان المسجد ان كان المسجد ان كان المسجد ان كان المسجد ان كان المسجد ان كان المسجد ان كان المسجد
فيه البوارى مسجد على سواها لا ينبغي ان يصح لان السوق العادى ينبغي ان يكون على الفصل ان كانت المدة تحت ختمه وفي
بازيلا ما جازت الصلوة فيه لان لا ما لم يجعل الطريق سجدا وهذا هو السجود في الرجل في ارضه ان كان في ما له لا يفي ولا يجوز
فان كان في القرب ولا يجوز ان كان في القرب ولا يجوز ان كان في القرب ولا يجوز ان كان في القرب ولا يجوز ان كان في القرب ولا يجوز
لان كان له اصله واقفه ووقفه الفاني امامه في المسجد الحرام كذا في المسجد الحرام كذا في المسجد الحرام كذا في المسجد الحرام
فوه افلا وان لم يكن مسجد من المودون فانه يؤذن ويقيم وحده وان كانت هناك لا يجوز هناك احد كيف يصنع المؤذن فانه
ويقيم ويصل ومن ذلك فانه الجاعة في مسجد ان ذهب الى مسجد آخر يصلي فيه الجاعة في مسجد آخر يصلي فيه الجاعة في مسجد آخر
وصلى اهل الجاعة في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر
به في المسجد يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر
به في المسجد يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر
في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر
سجدة لا يبارح في الخروج وان لم يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر يصلي في مسجد آخر
المؤذن في الاقامة وفي الظهور المشايخي في الامام وفي الجوع والعمر والمخرج وان كان المؤذن في الاقامة فانما هو في المسجد
ان يشيع بالاربع هذا ان كان امام مسجد اخر فانه كان رجلا لا يكون في المسجد الصغير وان كان امام المسجد الكبير
الربا لا يجوز في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
البوارى تحت البوارى لان البوارى ليس في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
يجوز في اقامة المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
الهنود على الخلق في الحرم العكسي انما يملك ببناءه بعض البوارى في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
انشاء على ما في بكرة من الرجلين الطين باسطوانه الجار حائط المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
ان لا ينفرد ببناء المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
فطين به المسجد وهذا على القول في البناء في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
ولا يصح في البناء الا ان يخط المسجد بكرة او ان يخط المسجد بكرة او ان يخط المسجد بكرة او ان يخط المسجد بكرة او ان يخط المسجد بكرة

اما العلم الذي علمه الصبيان باجره الجدي في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
ولم يزلوا الا ان كان في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
ناحق المسجد في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
يخالفون في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
تلازمهم في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
استلزمهم في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
بنفسه الذي انفق على نفسه في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
منه ولا يجوز في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
انقطاع الدماء الثالث في انقطاع الدماء في الطهر الناصب بين الدين في النفس اما الفصل الاول
فلا علم في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
والاستبراء وحرمه وانما القرآن اذا كانت آية قصيرة جري على الشاغل كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
او لم يدر ان كانت قاصدة بقراءة القرآن بكرة وان كانت قاصدة بشكر النعمة او الشاء لا بكرة ولا بكرة ولا بكرة ولا بكرة ولا بكرة
والدوام التي عليها آية من القرآن والادخلة في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
واذا مضت مدة الجهر وهو عشرة سجود طهره انما انقطع الدم او اغسلت او استنظفت او استنظفت او استنظفت او استنظفت او استنظفت
وعلى ما التزمه في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام في المسجد الحرام
قبلا فان رأت من غير هذا يكون حيضا وسجدا في غسل عند انقطاع الدم وان استنظفت وجها من الوجهان لم يبارح في
للحيض والاستحاضة والنفس ان يكون كغيره اسألوه او قلوا عنه سألوه ان لا يكون من الحيض لان الحيض لا يجس الدم في
لا يخرج من ان يكون حيضا بخلافه في كل الجرح السائر وشماء ذكرناه كتابا في سائر الكسوف وسجدة الجاهل اذا دخل في الصلاة
توضأ على سجدة منها تسجد وتقرأ من اتمه الا ان يفي فعليه الاستغفار ومن جبت لا تسجد بغيره في بدنها او يصفق
انما لو رأت امرأة السجدة فلا بأس بها وانما من الحيض ثلثة ايام وليا لها والكثرة في الحيض عشرة ايام وليا لها في كل مرة الطهر خمسة
عشر يوما وليا لها والكثرة في الطهر الذي يصح الصلاة شهر كامل والكثرة في الحيض ثلثة ايام وليا لها والكثرة في الحيض عشرة ايام
احد على يوسف ذلك انما من يصدق النفس في انقضاء العدة والاسرار في سجدة خمس وسجدة خمس وسجدة خمس وسجدة خمس وسجدة خمس
على ان كان الدم ستة اشهر والحرة والصفرة وقد هما انظر النظار لما يفرق بين الحيض والنفاس والنفاس هو ما يكون على النزول
وكذلك الكثرة وانما يصفق الصلوة في الرطوبة وفي بنت سبع وخمسين سنة وان كانت ترى صفرة غير الصلوة على الاستبراء في كل مرة
فروحيه وان كان دون لون البين فليس حيض ولو رأت باضا في الصلاة على المرقع ما دام حيا فلا يبارح في الحيض في كل البياض في الصلاة على المرقع
وهو حيض في الصفرة ما يكون لونه ابيض في السواد وفيه من شدة الصفرة يكون الكبراس في ان يفسد النقا او يكون الصفرة في كل مرة
الاستبراء ومنه من شدة البقر وهو حيض رأت في اول ايامها او اخر ايامها او في الكثرة عن الحيض طلقا وعبدان يوسف في سجدتين لا يرى

وہی ہے جو کہ وہاں کے لوگوں نے کہا تھا

五

1907

وَأَنَّ رُبَّمَا لَا يَخْلُقُ بَعْدَهُ وَكَذَلِكَ لَا يَسْلُجُ خِطَّةً وَطَرَفُهُ حُرُوفٌ خِطَّةً ثُمَّ تَرْجِعُ الصَّامِلُ إِلَى السَّقْفِ سَجْدًا لِحُجَّتِهِ إِلَى الْمَلَأِ وَحُجَّتِهِ
فَهَذَا أَقْرَبُ مَا يَكُونُ وَنُظَرُوه ^{كَلَامًا} وَلَا يَسْقُطُ فِيهِ إِلَّا سَجْدًا لَا يَفْعَلُ لَهُ بَرْدٌ وَأَوْعِيَا الزَّائِدَ إِذَا جَعَلْتَ الْعُقُوتَ فِي قَبْلِ هَذَا هَانِ أَنْتُمْ هَذَا الْفَرْقُ
الِدَاخِلِ السَّقْفِ وَهِيَ تَلَاوُحُ الدُّوَلِ وَأَدْبَارُهَا وَخَلَّتْ بِالْكَلْبَةِ فَإِنَّ كَأَنَّ طَرَفَهُ فِي الْفَرْجِ الْمُدَارِجِ لَا يَسْقُطُ وَلَا يَكُونُ وَالْخِطَّةُ **وَمَا يَتَّبِعُ**
بهذا الفصل إِذَا طَرَفُ رِضَانِ يَوْمٍ وَرُبَّمَا حَتَّى طَرَفُ يَوْمٍ كَرْتُهُ لِي كَفَارَةً وَاحِدَةً وَأَنَّ طَرَفُ رِضَانِي غُلِبَ بِحُلِّ طَرَفِي
وَقَالَ لَمْ يَكُنْ كَفَارَةً وَاحِدَةً عِنْدَنَا وَلَا طَرَفُ يَوْمٍ وَدُجِبَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ فَأَعْتَقَ الْكُفَّارَةَ ثُمَّ طَرَفُ يَوْمٍ كَرْتُهُ لِي عَقْدَ لَهَا رِضَانِي
اِسْتَحْتَمَتِ الرِّقِيَّةُ الثَّانِيَةَ عَلَيْهِ لَمْ يَبْقَ عَقْدَانِ عَلَيْهِ أَمْرِي فَضَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ وَلَوْ اسْتَحْتَمَتِ الْأُولَى وَبِهَا
فَالثَّانِيَةَ نَوْبَ عَنْهَا وَكَذَلِكَ الثَّلَاثَةَ وَالرَّابِعَةَ ثُمَّ لَا يَدِينُ مَعْرِفَةَ كَفَارَةِ الطَّرَفِ وَكَفَارَةِ الظَّاهِرِ وَاحِدَةً وَبِهَا عَقْدَ رِقِيَّةٍ مَوْثِقَةٍ أَوْ كَمَا
وَأَنَّ لَمْ يَبْقَ عَلَى الْعَقْدِ عَلَيْهِ صِلَامٌ أَمْ لَا مَسْتَأْجِبِينَ وَأَنَّ لَمْ يَسْتَطِعْ عَلَيْهِ الْعِلْمُ سِتِينَ سَكِينًا أَمْ لَا سَكِينًا صِلَامًا مِنْ قَرْدٍ أَوْ سَعِيرٍ
صِلَامًا مِنْ خِطَّةٍ عَلَى أَنْ يَصْدُقَ الطَّرَفُ إِذَا لَمْ يَسْلُجْ وَأَنَّهُ يَتَّبِعُ مَالَهُ الْكُفَّارَاتِ جَمْعُ الْكُفَّارَاتِ وَقَدْ لَدَّ الْأَوَّلُ وَلَا يَتَّبِعُ رِغْبَةً وَبِهَا

لهذا القسيف وحرقه لا يقدر وينقل زمان الشئ حتى يورث نقصا كما ذكر يوم وما اذا لم يكن نذره باهلا وتوزد صوم يوم كذا ان
 تركه وضعف عن الصوم في ذلك اليوم بطعمه كما ذكر يوم سكبنا ولو اوجب على نفسه جحاضا لم لا يمكن ان يترك ذلك القدر قبل موته ليس عليه
 ان يأمر غيره بما يخرج عنه ذكره على الصوم بشرط فصل قبله لا يجوز وان اضاف الى وقت فصلا قبله جاز عندنا واما يوسف في خلافه
 وروى في آداب الواجب المراء على نفسه ما صوم منه بعينه ما مضى ايام حريصا لان تلك السنة قد خلوا على ايام الحيف فصح لا يجزى وقاله
 الله على ان الصوم يوم يصي او يوما اكل فيه لا يصح لانها اضافت اليه الى وقت لا يصح فيها الصوم فصح لا يضاف اليه الليل اذ اوجب
 على نفسه صوم ثم متى لم يمت ان يوصى ذلك فليطعم عنه كل يوم نصف صاع من النطه سواء كان الشهر بعينه او غيره بعينه نفق عليه في ذلك
 اذا اوجب على نفسه اعتكافا فان قيل ان يعتكف نذره ان يوصى ذلك فليطعم عنه بعد موته عن كل يوم نصف صاع من النطه المربوض قال
 على ان الصوم شهر اوقات قبل ان يصح لا يمتد شيئا وتصح وما لم يمتد ان يوصى جميع الشهر وقال محمد بن يونس ان يوصى بقدر ما يصح كالربض لا
 فاته صوم رمضان فصح ولو نذر صوم يوما اثنين والاربعين فصلام ذلك مرة كفاه آلاة يوزى به الابد ولو اوجب صوم هذا اليوم شيئا
 ما كثر منه في ثلاثين يوما يمتد اذا كان ذلك اليوم يوم خميس يصوم يوم كل خميس حتى يمتد شيئا فيكون الواجب صوم اربعة ايام او خمسة ايام
 وتوقفت على ان الصوم يوم الاثنين سنة فليعلم ان يصوم كل اثنين بمرته الى سنة وتوقفت على ان الصوم يومين متتابعين من ايام
 وآمره كان عليه ان يصوم الحاشي عشر والسوا عشر وتوقفت على ان الصوم عشرة ايام متتابعة فصلام ما شرفه ثم عجزه ولو اوجبهات متفرقة
 فصلام ما متتابعات جاز في تلك السنة على ان الصوم جمعة ان ارد به ايام الجمعة بمرته سبعة ايام وانه لا بد يوم الجمعة بمرته يوم الجمعة وانه لا بد
 من سبعة ايام لان الجمعة يذكر وبرد ايام الجمعة ويذكر وبرد ايام الجمعة وفي الثاني غلب استعمال ايقص الطلق اليها وما يتصل
 بهذا العلم بلغ نصف النهار او يفرق اسم فانه لا ياكل بقية يومه وكذا المرأة لو اضرمت من اللبن والنحاس بعد طلوع الجوارح
 اذا افانق وتلك اذا قدم مصر بعد الاكل واللبان اذا شرب بعد طلوع الفجر ولا يعلم والذي كل وهو يري ان الشمس قد غابت وظلها بانته
 وآمل ان يكل من صاع على صفة في آخر النهار وكان عليها ان لا ياكل منها ولو كان عليه ان ياكل من صاع في بقية اليوم عندنا لا يصح ان ياكل
 خطا به يفتقر في خروجه المداوكل من سكرها او اضرب يوم الشك ثم ان من رمضان نذره المتنبه او جمع على ان لا يجزى النسيئة

ولو طي منكوحته لم يهره انه حلف بطلانها بل يهره واحد واحد الشريك اذا وطئ الجارية للشركة من اقلها الصلح من لم يهره
 في الكتاب واختار الشيخ الامام برهان الدين انه يجب على كل واحد وقال في المصباح يجب على كل واحد نصفه من وطئ ولو طي المعتد
 عن الطلقات الثلاثة في الشهادة يجب للزوجين من وطئ واحد من كل واحد ان كانت الطلقات الثلاثة فقلنا انما لم
 فهذا ظن في موضع فلو سهر واحد وان ظن ان الثلاثة واقعة كمن ظن ان وطئها حلال فهذا الظن في غير موضع فلو
 يهره في وطئ موهو في نادر هشام عن محمد بن ابي اسحق جارية فوطئها مرارا ثم استخف فخلعه واحد وان استخف نصفه فخلعه
 المهر في غير هذه الامور خاهر زاده الصبي اذا تزوج بصبية فعليه المهر وان تزوج بكلاهما وعليه وان نظا الصبي بالغة مكروه
 عليها وان لو عتق لا ينشر بالامر عليه ولو ادعت صبية صبيا عليها وكذا لو ادعت ثمانية صبيا وللراي من المهر العقر **نفس**
العقر الواجب الوطئ في بعض المواضع وقد برة قال الشيخ الامام في الدين سالت القاضي الامام الاستخفاف عن ذلك
 بالفتوى فكيف هو العقر ان ينظر في كتابه لا نألو كان حلالا يجب ذلك فقد ذكرنا نقل عن شيخنا في شره الاصل للاسلام الشرقي
 في نظم الزندوسني واشترى جارية شره فاسدا ووطئها وعلق منه وصارام ولولا اختلاف الروايات لقل على قولنا في وادي يوسف
 لا عقر عليه اما عليه فيمها ووطئها المهر في ان يهره ثمانية حبس البائع الجارية فهلك عنه ان لم ينقصها
 ثلثي عليه وان نقصها غرم النقصا ولا عقر عليه بالانفاق ولو وطئها البائع لا يجب العقر لكن نقصها الوطئ بغرم النقصا
 والا لا يثنى عليه **وما يتصل به ذمها من الخلوة** وفي الاجناس اذا خلوا بامرأة وهو حرم محبة وفيه ذم وانما
 او صوم رمضان ثم طلقها ان يزوج بائنها وقال ابو يوسف لم يخل لان يزوجها اذا طلق الام وجملة من الخلوة بوجوب
 كالمهر والعدة وبثبوت النسب والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمه نكاح اختها وابيع سواها والامة ما دامت العدة
 باقية ولا يوجب الاحصان والاباحة للزوج الاول وفي تحريم البنت بالخلوة بالام لاختلاف الروايات وفي التبريد في كتاب الطلاق
 ان الخلوة الفاسدة ان لا يمكن من الوطئ حقيقة كالمهر في الذي لا يمكن من الوطئ وموضعها موضع سواء هو الصحيح
 والصغير والصغيرة ولا عدة عليها وكذا لو كان صابيا في رمضان واختلعت الروايات في صوم غير رمضان قال القردوري
 الصحيح ان صوم الطوع والقضاء والذكر لا يمنع للخلوة ولو كان من ممانات لا يمنع للخلوة الا ان يكون الثالث من لا يهره
 كصغيره يعقل او مني عليه ولو كان من ممانات يعقد ويهره قبل ان يهره عتقها اذا كان المرأة يمنع للزوج لا وخلوة الجارية
 صحيحة عندنا في خلافها اما اذا انكح من الوطئ حقيقة لكنه ممنوع من جهة الشرع كالنكاح والمبايع والهرم عبا العدة
 في خلوة الصبي المراهق يجب كالا للمهر **منه وفي الفتوى** رجل تزوج امرأة وخلعها في المصداق فخلعها في المصداق فخلعها في المصداق
 وهكذا ذكر في الاجناس في روضة الزندوسني قال في البتة يمنع للخلوة ولو حمل امرأته من الراسق من ليل الجارية لا يكون خلوة
 وفي غير الجارية يكون خلوة وفي الروضة لو كانا في الصبراء ليس بغيرهما احد او لم يأن ان يهره انما ليس بخلوة ولو كانا في غارة
 او جرة فخلوة لا يكون خلوة وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكرم وعلى السطح ان كان على السطح حجاب خلوة وفي الحجة والقبه او
 كان ستره بين يدي البيت من النساء يكون خلوة وقوله لا يكون خلوة يعني بجبا المهر والعدة وقوله لا يكون خلوة يعني بجبا
 كالمهر في المتفاقا ابو يوسف لو كان السنين ثوب رفيع يرى منه او كان قصر بحيث لو قام انسابها لا يكون خلوة وفي

في بعض المواضع
 في بعض المواضع

يستأن لاباب له يعلق ليست بخلوة فان كان له باب وعلق ففي خلوة وفي الجوار ان قد على الوطئ من خلوة وفي مجموع النوازل
 ادخلها لها وخرجت ورة الباب الا انها لم يعلقه والبيت في خان بسكن اناس كثيرة ولهذا البيت طرايق مفتوحة والناس
 في ساحة الخان ينظرون من بعيد ان كانوا يتصدرون لذلك ومما يعملان لا يمنع للخلوة وقد قيل الزوجين اذا اجتمعا
 بيت وبابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل عليها احد الا باذن من يملكها فان في الخلوة قال في المحيط قال الكرخي في المهر يكون الامام هو
 او يوجب تسليم المال في كل مرة وقت من جانب الزوج كان الواجب نصف المهر في كل مرة في المهر في كل مرة على نصفه الى
 بحد الطلاق قبل الدخول وان لم يكن في يد المهر المصنف حتى يفي القاضي عليه بحد النصف ولو تزوج المرأة على خمسة دراهم
 لها عشرة لا تزول عليها وان كان مهرها اكثر ولو تزوجها على اقل من العشرة يكمل عشرة عندنا ولو تزوج على ثوبين قيمته
 خمسة دراهم فله ثوبين ولو طلقها قبل الدخول لم يلزمه نصف الثوب ونصف خمسة دراهم **منه في الاصل نوع من**
 وفي الفتوى المرأة اذا دخلت على الزوج وهو عمة لها ومكث ثم خرج لا يكون خلوة مالم يهره مائة الجاهل العفوية ابوالبيت اما اذا
 عرنا وهي تفرقه ذكر في مجموع النوازل ان يكون خلوة اذا دخل امرأتها في بيته وفيه عشرة جوارده في الخلوة وفي مجموع النوازل
 لو كانت في البيت معها جارية من ممانات المصنف المصنف في الخلوة وفي الروضة ولو لم يكن معها جارية لكن امرأته او
 فمها جارية سواء لم يخل الوطئ بحقة العدة كذا في مجموع في الدقة ثم يزوج وقال في الجوارح ان يهره ثوبين يهره احد ولم يجعلها
 هذا في النكاح في الفتوى الوطئ بحقة العدة بكرة عند محمد بن ولعل في الجوارح اليوم على السطح من غير حجب وكان معها
 مطبقا او مني عليه فليس بخلوة وكذا في الروضة لا كان الا في يفي على فعلها لا يكون خلوة وفي الاصم في النكاح
 لا يكون خلوة وفي الليل تحت الخلوة ولو كان معها في البيت نائم في الدار لا يمنع للخلوة وفي البتة يمنع للخلوة ولو دخلت على
 زوجها وهو نائم وحده من الخلوة علم ولم يمس **وما يتصل به ذمها من الخلوة** في طلاق الفتوى رجل قال امرأته ان خلوت
 فانت طالق فخلعها بوضع الطلاق يجب نصف المهر ولم يذكر حكم العدة وينبغي ان لا يجب لانه لا يمكنه الوطئ في تلك السنة
الفصل الثالث عشر في نكاح الفاسد وفيه القصرات الفاسد
 وفي الفتوى رجل غلب على امرأته وهي بكر عشرين سنين فزوجها بغير نكاح كانت المرأة قبل سنة ولذا لا ولا للزوج الاول عندنا في
 للاب الثاني في الزكوة الى هؤلاء الاولاد ويجوز ثمانية له ولو ولد منه ولد على وجه الزنا لا يجوز زوجه عبد الكريم للمهر في ان
 الاولاد الثاني والفتوى على الاولاد قال السلم مد اعتبار الشيخ الامام طهر الدين المرحوم في القدر والشهر المختار في قوله
 وهو قول ابوسعلى وكان ابو يوسف ان جاءت بالاولاد لا قبل من سنة اشهر من تزوجها فالاولاد للزوج الاول فان جاءت بـ **سنة**
 فصاعدا فالاولاد للزوج الثاني وقال محمد بن مامون بالولد لا قبل من سنتين من دخل بها فالاولاد للزوج الاول فان جاءت بـ **سنة**
 بها فالولد الثاني ولو ادعت الطلاق فاعتدت وتزوجت والزوج الاول جاحد على هذا الخلاف وفي المتن لو كان الزوج الاول
 والمسئلة بجباها فالولد للزوج الاول في هذا الموضع رجل تزوج امرأة فاسقط سقطا واستبان حلقه لاربعة اشهر من وقت
 النكاح جاز ولو كان لاربعة اشهر لا يبرأ من المطلق اذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة فيظن ان كان بين الطلاق الاول
 بين تزوج الثاني اقل من شهرين موقوف وفرضه النكاح وان كان شهران فصاعدا لا يعتد به وجها لنكاح في الفتوى الصوري

في بعض المواضع
 في بعض المواضع

بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
فذلك المهران الكبير فقبل باب الحائض المسأله لا تختلف قال الزوج النكاح كان بينهما بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
او في حال ما كانت سبية او انا اختك من الرضاع القول قول الزوج وبقي النكاح بينهما كالنكاح بالبينه وفي المحيط ولو كانت
وانما صبه وقال الزوج بالقول قولها لانها اختك من الرضاع والقول قول الزوج وبقي النكاح بينهما كالنكاح بالبينه وفي المحيط ولو كانت
تزوجها بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
فذلك المهران الكبير فقبل باب الحائض المسأله لا تختلف قال الزوج النكاح كان بينهما بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
او في حال ما كانت سبية او انا اختك من الرضاع القول قول الزوج وبقي النكاح بينهما كالنكاح بالبينه وفي المحيط ولو كانت
وانما صبه وقال الزوج بالقول قولها لانها اختك من الرضاع والقول قول الزوج وبقي النكاح بينهما كالنكاح بالبينه وفي المحيط ولو كانت
تزوجها بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
فذلك المهران الكبير فقبل باب الحائض المسأله لا تختلف قال الزوج النكاح كان بينهما بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران

الفصل الخامس عشر فيما يكون

اقراء بالنكاح وفيما لا يكون وفي المحيط قال محمد بن حنفية في اقرار الاصل ان قال الزوجه طلقني وهذا اقرار بالنكاح وكذا اذا
قالت اخلتني بالزهر وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر
وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر
وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر

انما طلقك ليس فاقراء بالنكاح وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر وكذا انك لو قلت طلقني بالزهر اخلتني بالزهر
فذلك المهران الكبير فقبل باب الحائض المسأله لا تختلف قال الزوج النكاح كان بينهما بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
او في حال ما كانت سبية او انا اختك من الرضاع القول قول الزوج وبقي النكاح بينهما كالنكاح بالبينه وفي المحيط ولو كانت
وانما صبه وقال الزوج بالقول قولها لانها اختك من الرضاع والقول قول الزوج وبقي النكاح بينهما كالنكاح بالبينه وفي المحيط ولو كانت
تزوجها بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
فذلك المهران الكبير فقبل باب الحائض المسأله لا تختلف قال الزوج النكاح كان بينهما بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
او في حال ما كانت سبية او انا اختك من الرضاع القول قول الزوج وبقي النكاح بينهما كالنكاح بالبينه وفي المحيط ولو كانت
وانما صبه وقال الزوج بالقول قولها لانها اختك من الرضاع والقول قول الزوج وبقي النكاح بينهما كالنكاح بالبينه وفي المحيط ولو كانت
تزوجها بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران
فذلك المهران الكبير فقبل باب الحائض المسأله لا تختلف قال الزوج النكاح كان بينهما بنوق بينهما ولها المهران فخرها ونصف المهران لم يخل وقوله لا الزوج بعد ذلك كذا في العدة فتح النكاح بينهما بنوق بينهما ولها المهران

الفصل السادس عشر في الشرط والخيار في النكاح

الاجازة ثبت في النكاح كالتبني في سائر العقود وخيار الرؤية وخيار الشرط لا يثبت في النكاح ولا يبطل النكاح عندا وخيار
العيب لا يثبت في نكاح عندا وكذا لا يثبت في نكاح عندا وخيار الشرط لا يثبت في النكاح ولا يبطل النكاح عندا وخيار
البرص والورن والرق اذا كان حاله لا يثبت في نكاح عندا وخيار الشرط لا يثبت في النكاح ولا يبطل النكاح عندا وخيار
ذلكا وشرط اصد ماعلى صاحبه الجواز او شرط الزوج عليه ما صفة البكارة فوجب خلاف ذلك لا يثبت في النكاح ولا يبطل النكاح عندا وخيار
اذا قال الرجل لغيره زوجتك متى فلانة بكذا ان رضى وقيل فالنكاح جازي والشرط باطل وكذا لو قال لغيره زوجتك متى فلانة بكذا ان رضى وقيل فالنكاح جازي والشرط باطل وكذا لو قال لغيره زوجتك متى فلانة بكذا ان رضى وقيل فالنكاح جازي والشرط باطل

الفصل السابع عشر في النكاح بالكتاب والرسالة مع الغائب

فصل الكتاب اليها فانه عند جمهور الفقهاء ان الكتاب والرسالة مع الغائب جازي وهو المختار ولا يثبت له من العبد
من الغائب بغيره المختار من الكتاب والرسالة مع الغائب جازي وهو المختار ولا يثبت له من العبد
وليس له في جلي من النكاح ولا يثبت له من الكتاب والرسالة مع الغائب جازي وهو المختار ولا يثبت له من العبد
جلي من يدك الشهود وقد سمع الشهود ولا يثبت له من الكتاب والرسالة مع الغائب جازي وهو المختار ولا يثبت له من العبد

[illegible]

العقد فإذا انضم الشرطية وشرط العقد في النكاح هو أن ينفق على المرأة المجلس في المباح الصغير
الفصل
الثامن عشر في الخطر والاباحة هذا الفصل يشمل على أربعة أجناس الأول في العهر بين النسوة والثاني

في سائر العندين الثالث في المنقرقات الرابع في خصوصها الرجل امرأة وجنس آخر من زوج المرأة من البيت وفي كاختصاصه لا كما
للرجال وإنما ان قرآن مستان ومن أهل الكتاب واحد يمان أهل الكتاب والآخر من طيعة يقع عند كل واحد منهما ما ولد وان شاء
تلاها لا يقع عند أحد بها أكثر إلا بأذن الآخر فالربضة والصحيحة سواء ولو كانت أحد بهما مائة مائة أو مائة والأخر مائة أو
مائة أو مائة أو مائة ولا يجهل الحرة يمين ويلبني وللايم وما ولد له الأبرى أن عندها على النصف من عن الحرة فكذلك
ولو تزوج امرأة ابن علي بن أبي طالب يقع عند أحد بها أكثر أو أعطت زوجها مالا أو جعلت على نفسها جلا على أن تزيد فيها أو حطت من المهر الذي يريد
فالزوجة والمهر بل لا يبرح في المالا والخجونة والعاقبة سواء وأتم بن الصنيرة والكبيرة سواء والعبد كما في هذا التوبة
في الوصي ليست بلا زنة في ظاهر الرواية بل في البينة فإن سافر أو حج أو هجره في فاعنده الباقى وطلب من حصته من بقالة التوراة

لمن دتواردان سالو بعضی سانه یقع بینهن و اذا كانت للرجل امرأة واحدة وهو يصوم النهار ويقوم فاستعدت عليه امرأة بوزیران
بنبت عذراء وبراغی حقهها عبا ناولم بقدره و عن الحسن عن ابي لهب عن اربع لیل الى العقیة الا قضیه **جنس خرفی مسا**
الغائب المرأة اذا وجدت زوجها عقیما وادعت انه لا یصل الیه بان كانت عاتمة تذكرت الفواح لاختیار لها وان لم یکن
ثم علم ان شات قامت معه وان شات خاصته الى الغایة لا یكون الناجیل الا عند السلطان و یقتضی ان یقتدء الذمیل عن وقت
لخاصته ثم رضاؤها بالمقام مع عند السلطان او غیره سقط حقهها و لختیارها الیکون الا عند السلطان و جبارها لا یصل ^{بالسلطان}

ولقد قام بعد ذلك الجيوب وتوفي فبقيت إلى القاضي بوجه سنة من يوم المصونة قربة بالاهلة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن
ثنية بالآبام وعليه الفتوى وهي بغيره على القربة بعد عشر يوم أو في كالح الأصل للأمام السرخسي في ما ذهبها القاضي فان اختار
نحوها أو قامت من مجلسها أو ألقاها أعران القاضي أو قام القاضي قبل أن يختار شيئا بطل خيارها وإن اختارت الزوجة أمر القاضي
للزوج أن يطلقها فإن أبي فرفق بينهما وكانت تطليقة بآينة وفي شرح الشافعي برودة اختارت نفسها بآينة منه في ظاهر الرواية
لصارة غملي أنه السرخسي رواية الحسن بن أبي في الفتوى جمل كينار الخبره حتى فلا يفتقر على الجلب في الجيوب لا يوجد ويجوز
للأب أن كانت عالة لأخباره وفي الفتوى العيان إذا مر في السنة بوجهه ملدا ومنه عند محمد وعليه الفتوى وفي المحيطين في
كان الكثر من نفسه فخر جمل به لا أن كان قبل الحسب عليه وهذا بخلاف الأبام جبرها وشر رمضان ولو جملنا لجنب كذا أو

وَلَوْ هُوَ حَتَّى لَا كَانَ نَحْمُودُكَ الْخُصُومَةَ أَجْلَهُ بَعْدَ الْأَمَامِ **جِنْسُ الْخُرُوفِ الْمُنْفَرِقَاتِ** مَبَاشَرَةُ الْكَلَامِ فِي الْمُنْفَرِقَاتِ

المتكلم بين العبدين جابر وكوه بعضهم الزفاف قلب الفقيه ابو الليث وقد روي عن عابته وفيها قالت تزوجني رسول الله ^ص
 شوال وبني في نوال ولقي نساء كانت اعطى منه ولحقارته لا يكره رجل ادبر عن نسوة وقال جارية لراد ان ينسوي جارية اخرى
 فلامه رجل يخاف عليه اكثر من جلاله امرأة اراد ان يتزوج امرأة اخرى ان خاف ان لا يبدل لاسبعة وان لم يخف جاز فان لم يفضل ^{فقد}
 ما جهر في تركه او خالفه عليها اشترى جارية من ميراث ابيه بعه ان يطأها حتى يعلم ان الاب ما دخل بها فان كان يؤاها بيضا
 بها الكحل في النسوة في فوى النسوة ^{المناف} لم يجوز للقاضي ان يبعث الى شتموى للذهب ليطول العقد اذا كان الزوج خسران ^{المناف}
 ولحقني ان يبعث ذلك على ما بين في كتاب القاضي في مسئلة القضاء على خلاف منه وفيه وكذا لو كان المتكلم يبيعون فطلقها واد
 ثم تزوجها من غيره على ارضى القاضي يبيح هذا المتكلم وبطلان المتكلم الاول وان لا يقع الطلاق اخذ بقوله فهو الزوج هو هذا الثاني ^{في}
 وقال الامام في الدين الشافعي شيخ الاسلام في الاورد ذلك فان لم يرد اذ تزوجها بغير ودي ثم طلقها فلا يكره ان يتزوجها اما
 لو بيعت الى شتموى للذهب حتى يبعده بعد بينهما ثم يبيع في المحرم جاز فان اخذ القاضي الكتاب او للكتاب اليه شيئا لا ينفذ القضاء فان
 يأخذ شيئا فقد تبطل اهل نظر بهذا ان الواجب في المتكلم الاورد حرام او فيه شبهة وان كان بينهما ولد هو افيح حيث قال الخلاف المبرور قال
 الامام الاستاذ في الدين الرغائبي لا يجوز الرجوع الى الشتموى الا في البيع للضافة اما الوضوء او قضى بغيره فليس للزوج ان يبيع مملوكا ^{خاصة}
 ان يغير لنفسه ما يقطعها او لغيرها بالبر او لا عند حاجته اليها بجلل جارية يطأها ويغير عليها فبذلك يولد ان كانت الجارية غير
 حرة وتزوجها واكثر من الرجل اما الولد ليس منه فهو في حمة من نفسه وان كانت حرة خاصة لا يبعه ولا يمتد على العزل جلدت المستلذان
 الملاءة انما احلته هذه من كلام الامام ووجهها في ما عدا ذلك انما هو ان يكره ان يمتد على العزل جلدت المستلذان ^{لا}

منه والى السنة من سواهن كانت الحارة ضعيفة لا يفتح له السبيل ما وشهدنا له ولم ولد على اربع بايع بعد موته وهذا من جنس

أخر في الخصومة مع المرأة وفي غيرها وفي الفتوى امرأة قلت ان يمكن مع احواء الزوج كانه وغيره ان كان
في الدار سبوتا وفي بيتهم زوجا لم ينفكوا لم يكن لها ان تطالبه ببيت آخر وان لم يكن في الدار لها بيت واحد ان يطالبه ولو شاء
ان يمكن مع جاريته زوجا ولا القاضي الا سلام وهذا واجب قوم سواه ان كان البيت ولدا لها ذلك ولو كان في الدار بيتان
اكثر الا ان بيت المرأة واحد فالقاضي الامام ليس لها ان يطالبه بالسكن الاخر لانهم يشتركون في الكتاب هذا ان البيت ان يمكن مع جاري

آخو في خروج المرأة من البيت وفي الفتوى للزوج ان يفرد امرأته على اربع خصال ومعه في الاربع تلك الزينة

ج

6

مکن علی الزوج

اسحق بن عبد الله
على الرقع

ان كان الردع صوابا
لا تضر لها النقطة

نقصان اعلیٰ الادام و اوسطه

مطلوب
في دليل النسخ المعاصرة في الامارات
لنفوي

وکتب

وكذلك لو اعطىها بالزوج مائة درهم بالنفقة أو هكت في ديها لاسترد الاجماع والنقوى على قول أبي يوسف وذكره في النقوى والنفقة
المستدانة هل يسقط بالموت فيه روايتان قال أبو ثعلبة في شرح المباح الصغير للامام الوالد ^{عليه} وقال في الحيط سقط عند انحلالها
وأنه يختلف في ما مضى من اللق من وقت انقضاء التولد قول الزوج والبينة بينهما هذا وما تقدم في الأصل وهل يسقط النفقة للفرقة
بالطلاق كما في النافي للامام أبي علي النسخ أنها يسقط وفي خاتمة البقالي في ذكر الاختلاف بين أبي يوسف وغيره في المقتضى
لم يأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها بهذا إذا لم يكن مفروضة أما إذا كانت مفروضة ذكر القدر والشهر في نفقوى
الصوري عن غنى لأئمة الحنابلة في أن قال المختار عندي أنها لا تسقط المقتضى إذا لم تلزم بين الزوج خلع زماناً ونسكاً زماناً
ناشئة وكذلك لو كان التولد للزوجة ونسخت الزوج من الدخول إلا إذا سألته أن يخرجها في منزله وفي كتاب الزاد إذا طلق
امرأته فلها النفقة والسكنى فعدتها رجعيًا كان الطلاق أو بآيات الشافعي يجب للبيونة إذا كانت حاملاً فاما إذا كانت
غير حامل فلا يجب وعدة الصغيرة ثلثة أشهر إلا إذا كانت مراهقة ينفق عليها النفقة ما لم يظهر فراغ رحمها هذا في
والنفقة للزوجة في غير هذا زوجها وقد يختلف السلف فيما إذا كانت حاملاً فالجسم نفقتها في جميع الحالات وبعضهم لا نفقة
لها من حال الزوج وهو الصحيح في الحيط التولد قولها في انقضاء العدت فإن أقام الزوج بينة على إقرارها بانقضاء العدت يرى
النفقة فإن ادعت حملها انفق عليها ما بينها وبين سنتين من ذب يوم طلقها فإذا انقضت سنتان ولم تلد انقطعت النفقة فإن
قالت هذا راجح فاطنه ولذا وطلب النفقة له إذا كان ولا ينفق في قول الزوج ^{عليه} انكر ادعى الحمل واستقصى عدتها بثلاث حتى أو
عدت أبي إسحق ومضى ثلثة أشهر وفي شرح الشافعي في باب النفقة في الطلاق والفرقة والزوجية لكل امرأة لها النفقة يوم طلقته
صارت إلى حاله لا نفقة لها إن بعد ويطلب النفقة وكل سنة لا نفقة لها يوم طلقته فلا نفقة لها بآيات أن الام لا
بأنها بغير مولاها سه ببنام آخرجه من بيته سقطت نفقتها فإن أعادت عادت فإن لم يكن بزوجها بعد الطلاق فلا نفقة لها
الثلاثة خلاف الزوج والفرقة يقع بها الفرقة والردة الطارئة على هذا التفسير لكن إذا ارتدت بعد الطلاق ولحق بها
الحوب ثم عادت لم بعد النفقة لغيره حلها فإن طاعت ابن زوجها بعد الطلاق لم يسقط نفقتها بخلاف الردة لأنها
وهي باطل الخ لآن الفرقة كانت واقعة فلم يجرى شيء فاما إذا ارتدت فملا حوت مستعانة بالجنس للاجبار على الإسلام ولو كانت
ناشئة عند الطلاق فلها أن يعود إلى بيت زوجها بأخذ النفقة وهذا بخلاف الأصل الذي ذكرنا صورته قال في الحيط صا
واقعة وهي أن المرأة إذا صارت ناشئة ثم ساءل الزوج فعادت الزوجة إلى منزل الزوج الذي يسكن فيه إجاباً أنها خرجت من أن يكون
ناشئة قياساً على هذا المسئلة وأما أصل أن الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلا نفقة وأن كانت من جهة المرأة أن كان بحجها
النفقة وإن كانت بحصة لا نفقة لها فإن كانت بمعنى من جهة غيرها فلا نفقة للمرأة للاختصاص والسكنى وآياتها بالطلاق ولا
ومرأة الزوج وبجاءة الزوج بانتهاب سجن النفقة وكذا المرأة العنينة أو المختارة الفرقة وكذا الأم الولد للردية إذا اعتقدت ما
عند زوج قد بوالها الولي ببنائها واختارنا الفرقة وكذا الصغيرة إذا دركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة لعدم الكلفة بعد
أما المرأة إذا ارتدت أو طوعت ابن الزوج فلا نفقة لها وأن جامعها ابن الزوج كرهه فلها النفقة وأن خالها على ابن لا يسكن
ولا نفقة فلها السكنى وإن خالها على أن موته السكنى على الزوجة يجب على الزوجة رجوعاً فزوجت امرأته باخذ خالها الزوج أنما

خونها

५५

فخر الزوج المرد في نفقة الزوج الثاني ولا نفقة على الزوج الأول حتى تنقضي من الثاني فلو طلقها في وقت الثاني لم يجب نفقة الزوج
على الزوج الأول ولا على الثاني فاذا انقضت من الثاني وجب له نفقة الزوج الأول ولو طلقها في وقت الثاني لم يجب نفقة الزوج الأول ولا على الثاني
في الافضية وفي الفتوى فان يجب على الزوج الأول وهذا ذكر في المحيط وتأويله اذا تزوجت في بيت العدة فاما اذا خرجت فلا يجب
والنفقة لا يصير دينا لا بالقضاء او التراضي ولو فرض القاضي نفقة للمسرعة في امر خاصية فليدفع نفقة للمسرعة ولو صلحت على
في النفقة والكسوة ان كان قد رتب ما يتعين الناس في زيادة مودة وبلوغ نفقة
منها ولا يطل القضاء فانه قال لو ان القاضي فرض لها النفقة والسرة غدا ثم رخص مطلقا الزيادة وهذا لا يرد على ان لا يطل القضاء
ويطل الزيادة وفي المحاور اذا قضى بالطلاق الدراج رخص الطعام فلو طلقها ان يطالب بالزيادة في الاصل اذ صلحت المرأة
على نفقة لا يكون لها ان يرجع عن ذلك وكذا اذا فرض على الزوج زيادة له ان يزوج في الافضية ان كان الصلح قبل ان يصير
بعض المدونة او بقضاء او برضا وصح تقديره كما لمطعمات وما شبه ذلك يكون تقديره بالامساك حتى يزوج الزيادة على ما
غلا السرة ولا يكفها ولو انفصلت اذ رخص السرة فان كان مما يصح تقديره كالعبد ونحوه يكون معاوضة ولا يرد عليه ولا
هذا قبل القضاء وان كان بعد القضاء او الرضا لكن في بعض المدونة ان كان الصلح مما يمكن ان يجهل تقديره بالنفقة فان فرض
عليه كل شهر ثلاثة دراهم فقبل بعض الشهر اطلعت على ثلثه فأنه قد تم دفعه كان الثاني تقديره معاوضة فيكون الثاني المختص
بعضه ناعما للآلة وان كان مما يصح تقديره بخوان يصطليح على شيء من المكمل او الموزون سوى الطعام فغيره فان لم يقض
في المجلس يطلو وكذا بعد معنى المدونة وان كان شيئا بعينه كالعبد ونحوه لا يطلو وكذا قبل القضاء وان كان بعد معنى المدونة ولا يطلو
امطليحا على دين آخر سوى ما كان يصح تقديره اولا وتفرق من غير قبض فالصلح باطل فان فرض القاضي لها الكسوة ستة اشهر
قبل معنى ستة اشهر ان لم يستلها من قبلها ان لم يكن في نفقة لها الكسوة لانه من حطوطه في التقدير وان تخوفت
استعمالها بغيره لغيره لانه من حطوطه وتوسعت الكسوة لو هكت النفقة لا يرضى لها في خلاف الحرام ولو لم يلبس في وقت ستة
بشرى لها في خلاف الحرام في الافضية وفي المحيط فان لم يستلها من قبلها لغيره في خلاف الحرام ولو لم يلبس في وقت ستة
بشرى في خلاف الحرام لا يرضى ادعى على الزوجة كذا في بعض المدونة في وقتها فان لم يستلها من قبلها لغيره في خلاف الحرام ولو لم يلبس في وقت ستة
العد على ما ساء ان كانت العدة بالشهر جاز وان كانت بالحيض لا وقال بعض شيوخ بل يجوز في الزوجين وفي الفتوى ايضا المرأة ان
زوجها في النفقة ان لم يكن موفضة لايه وان فرض القاضي لها الراء في نفقة شهر او قال ان كانت عن نفقة ستة اشهر الا ان
الشهر الاول كالايجر لا يكل شهر كذا في البراءة عن الشهر الاول وتوابعه ان عاض في وقت في حوى الصرى المرأة اذا طلبت من القاضي
النفقة على الغائب ان كان له مال عامر وعلم القاضي النكاح يرضى النفقة لها ولا يخلها بالعداها ان لم يطل نفقة وان لم يكن
مال عامر لا يرضى بطريق الاستدانة عند الحاجة بالثلاثة وعند زفر يرضى وان كان له مال عامر وعلم القاضي النكاح وان كانت المرأة
على النكاح لا يقبل عند ايجر وعندها يرضى النفقة وان لم يقض بالنكاح فان حضر وانكر سبب النفقة واليتم القضاء
بشرى لا يجهل فيه خالفه زفر واخالفه ابو يوسف في حاجة الناس اليه واذا فرض لاحاجة البينة ان الزوج لم يجلد النفقة
على هذا اذا قامت البينة على الودع والمرد يثبت الجاحد بان كان الودع والمردون مقربا لال والزوجية امره القاضي اياها نفقة

ذلك

ذلك بخلاف بن توفيق اذا كانت الودعة دراهم او دراهم او مكبلا او موزنا اما في العروضة فالقاضي لا يبرئ من عند الكفر ولو
انقضى الودع او لو يثبت مال الزوجين ان القاضي يرضى ولا يبرئ لكن لا يرجع على القاضي عليه قال الشيخ الامام في الامانة للشيخ
في نفقة وبنفق عليها من غلة الولد والعبد وفي الفتوى امرأة قالت ان زوجي يريد ان ينيب عني وطلبت كنفلا بالنفقة قال ابو حنيفة
ليس له ذلك وقال ابو يوسف اخذ كنفلا بالنفقة شهر واحد استسناا وعليه الفتوى فلو علم ان يكس في السرة اكثر من شهر يأخذ الكثير
بالكثير من شهر عند ابي يوسف وعنه ابي يوسف لو كفل نفقة ما عاشت او كل شهر في النكاح بينهما صح وقال ابو حنيفة على شهر واحد
فوفى بها نفقة ستة اشهر وان لم يكن واجبة ولو طلقها زوجها جازا فلا يباينها واخذ منه كنفلا بنفقة عدة ما كل شهر ان العدة
من احكام النكاح الا يرى ان النكاح الفاسد لا يجب النفقة هذا في الفتوى وما تقدم في نفقة الامام الرخصي والشرطي في العرو
النفقة ليس فيهما لكن نأمر الزوج بالاستدانة فلو استدان قبل الزمان لا يرجع على الزوج بخلاف الاب وقضى القاضي يا
بالجور عن النفقة بنقد ان كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا يقضى وفي مجموع النوازل قال ح ولو قضى بالتزويج هل ينفذ باقي
كتاب الفتوى قال هشام سأل عن النفقة قال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى **جنس آخر في نفقة ذو**
الاجام نفقة البنت المسرة البالغة تجب على الاب كالصغيرة والكامل عليه فيجب على الاب في هذا في الاصل وفي نفقة النكاح على الاب
النفقة وعلى الام ثلث النفقة كالباقى في الجور فيجب على العبد نفقة وله الصغير نفقة وله المملوك ولا يجب النفقة في اختلاف
الدين الا والارثي والوالد والزوجة والجد اذا كان الاب ميتا وكذا الابن في الغائب الا هو له والقضاء ايضا انباء ما وجب على الغا
لا يجب ابتداء حتى لا واحد من هؤلاء ولو لم يجز حتى حقه باخذ من غير قضاء وسائر الاقران بدون الزوج لا يجوزون وفي مختصر الفتوى
لذا قضى القاضي الولد والوالدين وادوى الاجرام بالنفقة فمضت من سقطت قاله في ذكر الدن ولم يقرر للزوج به اذ لم يطل المدونة اما اذا
قضت فلا سقط والطلاق لا يبرئ من نفقة فادونه لا سقط والكثير من شهر يسقط وفي الجور ان كان للصغير مال غائب يؤمر ابرار
بنفق على ما يبرج في مال فان انقضى بغيره القاضي فيملك الرجوع في الحكم لان ينفذ على ذلك وفيما بينه وبين الله تعالى ان نوى عند
الاتفاق ان يرجع له ان يرجع وكذا لو كان للفقير او لوصار وجده من نفقة على الجد لكن يؤمر بالانفاق ويكون ذلك
على الولد الصغير وفي المحيط ان كان للصغير ام مرسدة لا يؤمر بالجد بل على اهل ثم يرجع في الاب واليرة المذكور من الاولاد
بغير واحد الكسب اذ لم يبلغوا في النسخ برفقهم الاب الى غير الكسب او اوجهم وينفق عليهم من ابرهم وكسبهم لما اثار فليس لغيره ان
في عمل او خدمة فان كان الاب يبرج الكسب لابن الابن كاسا براملكه فان كان الاب منما يقضى بالنفقة على الجد فلم يرجع على
بالانفاق واصلا هذا في نكاح الاصل نفقة الوالد على الابن المورث لاجبة سواء كان الاب قادرا على الكسب او عاجزا بان كان زمانا بخلاف
ابن فانه اذا كان قادرا على الكسب لا يجب نفقة على الاب المورث ان كان الابن معسرا والجد كالا ب وفي الاصل في موضع آخر اذا كان
والابن معسرا لا يجب نفقة الاخر قضي الى يوسف اذا كان اب منما يقضى الى نفسه كالا ب وفي الافضية الفقهاء على نفقة الزوج فقهي لا
وهو قادر على الكسب فالمختار انه يبرج الابا في نفقة الثاني فقير لانه لا وهو عاجز عن الكسب لا يجب عليه نفقة غيره الثالث ان يقض
عن قوله فانه يجب على نفقة البنت الكبيرة والابوين والجداد وغير هؤلاء ان كان رجلا غيرهم كان لهم ان لا يجب نفقة عليهم وفي امر
كالعجب وتشرط المضاب وهو الحرج المصروف وفي الاجناس قاله في نوازل ابو يوسف شرطه ما بالزكوة وهكذا اقال الصدر الشريعة الفتوى

لنفق

جرمن

الطلاق وذكر في المحظوظ باب الترافيق قبل رجلا استطلقه انك فان لم ينطق لانه قال طلقه لان جواب الاستفهام بالاشارة
ولو قال لا ينطق لان جواب الاستفهام بالنفي كان قال طلقه رجلا قال لانه تراكب طلاق بشي كان است ثم طلقها
فاقراره بحجها وتبرأه ان يتزوجها ام لا قال طلقه لا ينطق لان است ثم طلقها بعد ذلك ان يتزوجها ام لا
الخصيص بالواحد لا يرد على غيره الا في هذا الوجه لان من طلقه مشد است واز ستم توكي ما ند است ينبغي ان لا
اقرار برفع الثلاث رجلا قال لانه حذر طلاقه فقال اخذت يقع الطلاق في العيون شرط البينة ولا صح انها
بشرط رجلا قال لانه طلقه انك تطلق وان لم ينطق لا ينطقها الله الا وحده طلقه فكذلك الوفا العبد اعطيت الله
في الفتوى وفي المشافاة لانه قد شدد الله طلاقه او قضى الله طلاقه او قد شدد طلاقه لم يكن طلاقا الا ان
ولو قال هو بطلاقك او اجبت طلاقك او قضيت طلاقك او اهدت طلاقك لان طلق وان نوى قال في المشافاة في القيا
كانت سواء امراة طلبت الطلاق من زوجها فقال الزوج داي بالياء ان كان هذا لغة بلد من البلدان لا يصح قانه
لم يرد به الطلاق كالجواب بالبرهنة وان كانت لغة بلد الزوج دون المرأة فكذلك بل الخبر وان لم يكن لغة بلد من البلدان
لا يكون جوابا رجلا قال لانه تراسه طلاق يقع الثالث لان هذا بمنزلة قوله اعطيتك ثلاث تطليقات ابري ان لو قال
لا تركت هذا النوب كان هبة وكان بمنزلة قوله اعطيتك كذا هذا وكذا او قال هار طلاق ترا او قال من ترا
دام يقع وان لم ينو الا ان ينوي التقويض اليها ولو قال لها انك الطلاق يقع عندنا مع ان نوى ولو قال اعطيتك
وعليك الطلاق يقع وكذا العلق المستثنان في الشقي ولو قال بالنارسة بوطلاق يقع كما لو قال طالق وكذا لو قال
بوطلاق باي اوسه طلاق باي بطلق من غير نية وبه كان ينبغي الشيخ الامام الاستاذ طه حسين الدين خالي في باب السنين
لا ينطق من غير نية امراة قالت لزوجها طلاق ففاد است يقع وكذا لو خالف ثم قال هار رديك ودام ولا طلبت
من زوجها فقال بغير طلاق دارة شد وقال ما عني به الطلاق يصح وفي مجموع النوازل امراة طلبت الطلاق
من زوجها فقال بغير طلاق كروي ان نوى يقع وفي المحظوظ رجلا طلق امراة بغير نية ثم راد بها رجلا فبينه فغضب
فقال ان عذرا طلاق دادم قبل يقع وفي المحظوظ رجلا طلق امراة اذا نوى وقبل بالوقع من غير نية رجلا قال لزوجته وهو يكره
امراة بسوء ويسعون في تفريقه چند ان كرويت كه بطلاق كرويت اوسه طلاق كرويت يقع الطلاق عليها رجلا قال طلق
امراة او امراة طالق ثم قال لم اعني امراة صدق سئل ابو نصر عن قال لامراة ان استربت امه او تزوجت عليها فانت طالق
واحدة وقالت لا رخي بطلقة واحدة فقال انت طالق ثلاثا ان لم يرضى بواحدة قال هذا الكلام يراد بالشروط والبراه
الابتداء فلا يقع في الحال شي ولو قال له ترا طلاق ما ند است وانه نكاح برخي ورضي بالطلقات الثلاث امراة قالت
وغضب ان كان ماني برخي استغفرت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدي فقلت طلق نفسي ثلاثا فقال الذي طلق في يدي
امري فقال امراة طلق نفسي ثلاثا فقال الزوج لمرأه الطلاق لا يصح ونطق ثلاثا بقوله المطلق نفسي ثلاثا بعد
وله في رواية اخرى كان فقال لها طلق نفسي ثلاثا وتو لم يبق الزوج في رواية اخرى يصح الزوج المسألة في الفتوى
وفي الفتوى الصوري رجلا قال لامراة ترا طلاق خمسة الفا طلاق وطلاق وطلاق وطلاق وطلاق وتلا في شيخ

الامام

الامام الخليل المكي رحمه الله تعالى في الفصل في ان يقع وان نوى وقصد ان لا يقع ولا يصح قضا وبينة الا اذا شهد قبل ان
ينطق به وقال ان اتراني بطلاقك ولا ينطق بها الا بغيرها ان اطلقها ان اطلقها بغيرها ان اطلقها بغيرها ان اطلقها بغيرها
لا يحكم بينهما بالطلاق بينهما او كان في ابتداء يفرق بين العالم والمجاهل كما هو جواب شمس في المحظوظ ثم رجع الى ما قلنا و
عليه الفتوى في نظم الزموسني قال اربعة عشر موضعا اذا اضيق اليه الطلاق يقع انت طالق وتمسك ونفسك و
جسدك ودينك ووجهك ورأسك وروحك وفجرك ونفسك وبعضك وظهورك ودمك والحنان في الله
والظفر ان لا يقع وجميعه ان لا يضاف الطلاق الى الجزء السابع يقع وكذا العلق واشتد طالق كقولك فوجدت طالق بخلاف
البرق في الحنق وفي اضافة الطلاق الى راسها لو قال الراس بك طالق او قال هذا العضو بك طالق ووضع يده على راسها
لا يقع وفي نسخة شمس في المحظوظ الى لو قال لهار رأسك طالق ونوى اقصاء الطلاق على راسها لم يبعد ان يقال انها لا تطلق
وان اراد بقوله يرك او يرك طالق عبارة عن جميع البدن كان لئلا ان يقول انها تطلق وفيما سوى هذه الالفاظ ان كان
جزء لا يقع به من قد سكت او برأى وغيره لا يقع الطلاق وفي الفتوى الصوري امراة قالت لزوجها كذا امراة اخرى
فقال الزوج كل امراة الى طالق لم يطأ هذه المرأة بخلاف المسئلة التي ذكرها في الجامع الصغير وتورد امراة قالت لزوجها
انك تزوجت علي فقال كل امراة الى طالق ثلاثا طلق الخاطبة وعني ابو يوسف لا تطلق الخاطبة وبهذا الغرض بمعنى الثالث من
الامام السرخسي في المحظوظ لو قيل لرجل ان كذا امراة غير هذه المرأة فقال كل امراة الى طالق لا تطلق هذه بخلاف المسئلة
الصغير وفيه اذا قالت لزوجها تربيان تزوج علي وقال الزوج كل امراة تزوجها طالق فطلق الخاطبة ثم تزوجها
وفي فتاوى الشيخ جلال لانه بعد ما قالت في خصوصه وقعت بينهما من باو في بائع كربياني بين طالق واحد وثلاثين
وثلاثا فقلت شمس في بائع يقع ثلاثا وعلى هذا رجلا لا يبرأ امراة فقال ابن كزوا في ثلث بغير نية بطلاق فقال
سرخسي است وهو نظير مسئلة الشتم والمجازاة حتى لو لم يكون خليفا والسلمان لا يشهران قوله كزوا في ثلث بغير نية
فقال في خواص لا ينطق لان هذا يتعلق بالارادة والارادة المبطنة لا يرفع عليه فيتعلق بالاجابة وقوله بغير نية تخفي

جنس اخر في العدد

وفي الفتوى رجلا طلق امراة ثم قال طلقك طلقك او طلاق دادم ترا بنية او طلاقا
كنت طلقك او طلاق دادم ترا بنية او طلاقا فقال يصفك الاعلى طالق واحد ونصف لاسفل اثنين وفت
المسئلة بخاري وافق بعضهم برفع الواحد لان الراس في النصف الاعلى وبعضهم اعدهم لاضافتين لان الزوج في الاسفل اذا
المرأة لزوجها طلقني وطلقني فقال قد طلقك بغير ثلاثا نوى الزوج ثلاثا او لم ينو وان قال بغير عرف العطف
نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدا ولم ينو شيئا ففي واحد وفي المستفاد الزوج الثالث يقع الثلاث وان لم يذكر عرف
ولم ينطق بالنية ولو قال طلقني ثلاثا فثلاث طالق بغير واحد ولو قال طلقك بغير الثلاث وكذا لو قال فعلت ولو قال ف
فلا ففعلت طلق ايضا عندئذ قبل رجلا طلق امراة ثلاثا قال في القياس ان يقع ثلاثا ولكن استحسن والتجمل
وسئل ابو يوسف عن قال لرجل طلق امراة بطلاقين قال هذه ثلاثة لانه الثلاث وان لم يذكر الطلاق في
مقدمتها المسئلة بحلها وقوله هذه ثلاثة لا يوجب شيئا الا ان ينو في فتوى الشيخ في لو قال لمرأته دست بازو فتمت برك

تجانب

على صريح الشرط وفي بعض الفروع من الزوج من المرأة اذا اختلعت في عهد النكاح فالقول قد روي في الآذان ان الشريعة لا يعلم الا
بما هو كقول المرأة اذا اعلنت فانت طالق فقال حنفية وكثيرا الزوج فالقول فوطا ووقا لا اذ اعلنت فانت طالق
من ذلك حيث اعلنت فانت طالق وكثيرا الزوج نطق في ولا نطق الصريح وقال للمرأة ان كنت تحبين ان يبعدك
بنائك فانت طالق وبعد فقلت لك ولديها الزوج نطق في ولا نطق العبد وكذا لو قال ان كنت تحبين ان يبعدك هذا ولا
سواء وقال في حديثه لا يعلق العبد ويعلق جنته **جنس آخر في التوكيل وفيه كتاب في طلاق النساء**
ولو قال لا افرقك عن طلاقك لولا ان لا يصير وكذا لو قال لا افرقك عن الجارية بصيرها وذا امرأة قالت لزوجها كما
كنت روايتي فقالوا انتم طالق نفسي فلا لا يقع والقول في آخر الكتاب حجة فاقض هل غفلت الرجل ان
فقال حنفية ان نطق امرأته لا يصدق امرأة قالت لزوجها من وكبري وهنم فقال حنفية فقلت نفسي فلا لا
الزوج يبرهن امرأته كنف ما وجدنا باليد يود ان نؤي التوكيل الطلاق دون العدة بين واحدة رجعية وان نؤي الفارقة دون
بين واحدة بابتة وهذا عندنا عندنا فيجب ان لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة اذا طلق فلا لا يقع الفتوى وسئل ابو بكر عن
قالت امرأة من عبيدانه تريد ان تخلص من زوجها فقلت نعم فزوجها لرجل وخطبها من زوجها فخطبها فخطبها فخطبها
فلم يرض به قال ان قالت المرأة لزوجها هذا النوع من التخصيص فالقول في خطبها في الخطب سئل عن اسلام عن نكاح غيره
طلاق امرأته فقالوا لا خير لكم كذا فقال ان كانا لكم والامر في طلقها فلا لا نطق وتكرار حجة الطلاق فطلق في حال
وكله وهو سكران يقع وان وكله وهو صابح فسكو وطبق يقع هكذا نكح عن فتوى ثلث عشرة ائمة وقبل هذا اذا كان على الامانة
بغير ذلك فيجب على كل حال قال ابو بكر طلق امرأتى بين يدي ابي فطلقها من غير حصة الا يقع يقع وهو كنف طلقها بين يدي الشريك
وهذا مشهورة وعندنا لما جرت بين الزوجين فقالا لرجل امرأته بريدك نصيب بيننا فان جرت من كره الطلاق فله ان يطلقها
في فتوى الباقين او لباة المرأة اذا طلبوا من الزوج ان يطلقها فقال الزوج لباة ما اريد مني افسد ما تريد وخرج ثم طلقها ابرها
لم نطق الزوج الفتوى يعني ويكون القول قوله انه لم يرد الفتوى انطلق فلا لا يقع حتى يطلقك هار فلان وكذا لا يطبق وان لم يعلم
هذا في الاصل في الزنا وان ما يرد على ما يرد وكذا لا يطبق العلم في اذا صار وكذا لا يطبق العلم في اذا صار وكذا لا يطبق العلم في اذا صار
فيل العلم بانني اذا قال لغيري طلاق في قال خواتم فقال ادس قبل ههنا سئلان احد بهما ان يقول ادس طلاقا
في هذه المسئلة يقع تطليقة واحدة والثانية ان يقول ادس طلاقا في هذه المسئلة لا نطق اصلا وهو قياس في المباح
في الفتوى الصوري جمل وكل امرأته بطلاقها لا يملك طلاقها بغيره فلو طلقها بغيره فلو طلقها بغيره فلو طلقها بغيره فلو طلقها بغيره
طلاق صليح في هذا التوكيل **وما يتصل بهذا كتاب الطلاق** وفي آخر المباح الصغير اذا كتب الرجل امرأته اذا
جاءته كتابا هذا فانت طالق فوصل الكتاب الى ابرها فخرقه ولم يدرع ابرها ان كان ابرها هو المقر في عدم صلحها اذا وصل
اليه في بلد ما وقع الطلاق وفي طلاق اصل ما يطلاق الاخرى الكتاب من الاخرى والصحيح ان على ثلثة اوجه ان كتب على وجه
الرسالة وهو ان يكتب على صحيفة مصدره بغيره بواحدة ذلك باقرا او ببنية فهو كخطاب وتوافق الصحيح والاخرى ان ادنو
به الطلاق يصدر في القضاء وذكر في الشفاء موضع الزواني في موضع آخر لا بد من ان كتب على شيء يشبه عليه امرأة طالق وعبد
ان

ولا خلاف

ان لم يرد

انها

ان نؤي صم ولا فلا ولو كتب على الجوارح الى الماء لم يقع شيء ولان في هذا في شرح الشافعي في نسخة الامام في نسخة السرخسي ان
كتب امرأته طالق فمضى طالق سواء بعث الكتاب اليها او لم يبعثه وان كان المكتوب اذا وصل اليك كتابي فقلت طالق فقام بغير
لا يقع فان لم يدر على كذا فخذ في الطلاق من كتابه وترك ما سوي فذكر وبعث الكتاب اليها فمضى طالق اذا وصل اليه الكتاب وتحو
الطلاق كرجوعه عن التعليق انما يقع اذا يقع ما في كتابة او رسالة فان لم يدر في هذا القدر لا يقع وان لم يدر في هذا القدر لا يقع
ايرها لم نطق لان ما وصل اليها ليس بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب وقامت عليه البينة ان كتب بغيره فمضى طلاق في القضاء الكتاب
على نؤي مرسومة وغير مرسومة وفيه بالموسومة ان يكون معناه على ما يكتب الى الغائب وغير الموسومة ان لا يكون
معناه وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والمطبوقة الا على وجه يمكن
وقرأته وغير المستبينة ما يكتب على الجوارح والماء على ما يمكن فخره وقرأته وفي غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نؤي وان كانت
مستبينة لكم بغير مرسومة ان نؤي الطلاق يقع والا فلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نؤي او لم يدر في المرسومة لا يخالف
اما ان ارسل الطلاق بان كتب ما بعد فانت طالق فكتب هذا وقع الطلاق وطرزها العذر من وقت الكتابة فلا على طلاقها
الكتاب بان كتب اربعاء كتابا هذا فانت طالق فقام بجوارحها الكتاب لا يقع وان كتب اربعاء كتابا هذا فانت طالق وكتب بعد
جوارحها الكتاب فقرأته الكتاب ابرها لم يقع الطلاق وفي الفتوى رجل اكره بالفرق والمجلس على ان يكتب طلاق امرأته
كتب فلا لا ينت فلا نطق لا نطق امرأته لان الكتاب من الغائب كخطاب من الحاضر فيجب عليه الحجة ولا حاجة هنا وان كتب على
او لا كتب بغيرها اذا جاءته كتابي وكتب فوقه وبعد جوارح في الطلاق وترك ما قبله طلق وان لم يدر ما قبله واكره وترك
لم نطق وفي الشفاء اذا كتب كتابا الطلاق ثم نسخ في كتابا آخر او امر غيره ان يكتبه لم يعلو فاما الكتاب بان يعلق تطليقا
قضاء وفيما بينه وبين الله يقع بين واحد وكذا لو كتب من رجل آخر كتاب الطلاق لامرأته وقرأه على الزوج فخلص الزوج وختم عليه
او قال لزوجي ابعث بهذا الكتاب الى امرأتى فهو بغيره كتابا ولو كتب ان طلق ان شاء الله مع ان كتب موصولا لا يقع وان كتب
مفصولا يقع **وما يتصل بهذا مسائل المجازاة** وفي الشفاء والصرى امرأة طلق زوجها ابي وطبها
فقال الزوج لها اكرمن فوطيان ام نزل طلاقا لخصت بغيري فيجوز بغيري سلة قلنا ادر على المجازاة فيجوز ولا ادر على الشرط
فالعلم ابو بكر بغيره الفصل في طلاق النية ان نؤي المجازاة في المجازاة وان نؤي التعليق على التعليق ثم قال هذا في حالة ان
قال عليها نؤي المجازاة وعليه الفتوى والشافعي الامام في هذا ومثاله يشترط النية ويحرم على المجازاة ان نؤي الفتوى الصوري
وعلى هذا لو قال امرأته اكرسها باي من ندم يري دارست سطلق يقع ان يقع ان لم يدر في التعليق وفي جرح النوازل امرأته قالت
لزوجها اكرمن فوطيان ام نزل طلاقا ونؤي التعليق لا نطق لان السلم لا يكون جرميا وعلى هذا صكارة هارون
الرشيد ج امرأته جوارح فلا حراة ان تشتم في فانت طالق فلعنته نطق ولو قال لا تشتم في فانت طالق وان لعنته فانت طالق
فالغير من سلة يقع تطليقتان وقوله باجر بالاله باجر اهل ليس يقع ولكنها حياية حتى لو ضربها بذكر لم ذلك وفي عناق الشفاء
لا بد ان الله ليس يقع قلنا في وقد بالفتى كبر هذا النوع من المسائل في خزانة الواعظ وفيها تفسير الفوطيان وغير ذلك في بعض
هذا النوع في كتاب الامان في آخر فصل الكلام ونؤي التعليق فيما ذكرنا من المسائل فلا بد من تحقيقه بقوله تفسير الفوطيان ان يكون

مصدرا

يجز

الطلاق

الزوج

عالمنا بغير ما رآه وراعيه وقيل ان يكون رخصا بغير حرامه وقيل ان يبعث النبيذا الكبير اليها او يخلطها مع الغلام
وقال طائفة من العلماء ان طائفة من العلماء على ما نقلت وتكلموا في تفسير السبعة عن ابي ان السبع كما يكون سبعة
وتعذر ان يفسر ان السبعة الذي لا يملك ما قاله ما قيل من حرمه الذم والسبع وعن محمد الذي يلجى بالحمام وعامر بالزنا وعن
ابن ابي الذي يرفع الزنا من الدعوة لكن هذا في موضع الجناح والما اذا اعتادوا بالاسود كالذي يار تركستان وفرغانة وقيل هو
الطبيب وقيل الذي يخلط الى ابي القاسم وقيل الذي يطم اهل خبز الشعير مع الامكان فخير للفظه وتيمم البقر في موضع
مع الاحكام وقيل هو الحايك والحمام والدجاج والفتوى على قول ابي تاسا الكرخي من يستزبه ويصمك عند وهو ضعيف في رأ
وقال بعضهم من له امرأة عفيفة فاراد ان يتزوج عليها اخرى قاله ريشين ان يكون له حبس محبوبة جاوزت المحلة حتى صارت
له ورعنا ريشين من فيه نوع حافة مع البله هكذا قال شمس السلام الا وزجدي روح وقال مرة من له حبة وله صدغان قال
فيهم ما لا عرفنا ان يكون حبسه بيضاء وله صدغان وفي حيت عن شمس السلام الا وزجدي انه قال لا يمنع امراته عن كشف
الوجه عن غير الحام وتجاوزت عن ذلك لئلا يكون لها عورة في امراته قالت لولدها بالبر زادة فقال الزوج ان كان هو بالبر
زادة فان طائفة ثلثا واراد به التعليق ليربط في كلامه وان علمت المرأة انه من الزنا وقع الطلاق عليه ما لا يسرها المقام
وتكلم في تفسير الكوخ والاصح انه ان كان له حبس خفية فهو كوخ وفي عرفنا الكوخ من كانت شعور حبسه على الذوق دون
المدرج وكانت على الذوق والمدرج الا انها طافات متفرقة وان كانت شعور للمدرج متصلة بشعور الذوق فهو خفية الحية
وليس كوخ والباسي الذي لا يتركه للميرة لا يملك الا الرشد امراته قالت لزوجها بالاطاعة في يكون حامية فقال لها الزوج
ان كنت معي جارية بوماني من طائفة ان يكون جارية من غير صوم لا تطلق بغير ان كان قصده التعليق وان كان قصده
طلعت بطلقا امراته قالت لزوجها انك تعيب عني ولا تخلف النكاح فغضب الزوج وقال لا يملك هذا الا بالاجماع لا الغضب فقال
ان لا يكون عليها فان طائفة واراد به التعليق ان كان الزوج ذاق رخصته كانت هذه الشكاية لهاته لا لا يملك الطلاق وان كان دون ذلك
رجل قال امراته ان غصبتك فان طاق فطرب صبيها ان يرضي بشيء يرضي ان يود به يطلاق لان هذا لا يفسد النكاح وان
يشع يرضي ان لا يود به تطلق لان هذا موضع الغضب فطلق بها قال امراته ان لم اقل عند غصبتك كل قبح في الدنيا عرفت ان طائفة
يتم على ثلثة انواع من البقيع والنول حتى فلا تارة ذكر عند لا تخفى شرط البقيع في اللعاب في ساعته انما قلت ذلك ليعلم العبد في
برئته من هذه الاشياء رجلا قال امراته ان لم تكن على اهون من الغراب فان طالق ان استهان بها استهانة يدر اهلها تطلق
السابعة الفتوى رجلا قال امراته ان لم اشبعك من اللعاب فان طالق ان جاسها ولم يبارفها حتى ارضت لا تطلق وتوقال امراته ان لم يكن
فرجاس من فرجك فمضى كذا ان كان وقت ما قال الزوج فابين برت المرأة وحنت الرجل وان كانا قاعدتين بر الرجل وحنت المرأة
هذه المسألة الفتوى ايضا في كتابه قضية وفي كتاب زر بن رجلا قال امراته ان لم يكن فلان اوسع وبل تكلف طالق فهذا ما
ينتهي عليه فلا يمنع الطلاق وتوقال امراته ان لم اوسمها فواضع طالق على العجز ما قال الشيخ الامام في هذا الرجل الذي يغفل عن
اوطمها وتوقال ان لم اوطمها فواضع طالق على العجز ما قال الشيخ الامام في هذا الرجل الذي يغفل عن
في غضبا كمن سزاوي كتم فكذا قال هذا على الاساءة في شعارف اللسان فيعزل ما ساء ولا ينع على الاساءة المشروعة للزنا

في جزاء سبعة سبعة مثلها سئل عن الذي يعمى قال لا امراته ان يرضي بغيره قالت امراته بعد زمان انك شئت يوم كذا فقال
الزوج انك من يرضي تراخا كرهه ام كذا فقال حبست لان شتم امراته ابرها على هذا الوجه شتم لا يبرها **الفصل**
الثاني في الكتابات وهو شتم على سبعة اجناس الاول في الحلال والحرام والثاني في قوله واداه كبر الشا
في انكار النكاح الرابع في قوله تراكبي او اسه الخاسي لغيرها بالذهب السادس والسابع في منكرات الكتابات **الجنس**
في الحلال والحرام وفي شرح الشا في ان اقال الرجل لامراته انك على حرام وذكر في غير منكرات الطلاق ان نوى الطلاق
كان طلاقا بغير ان نوى ثلثة ثلثة وان نوى اثنين لا يقع الا في كاتاته وان نوى اظها كان طلاقا وانما على ما هو عليه
وان نوى اليقين او لم يوشى فبطلان وان نوى الكذب فهو كذب ظاهر الرواية وعلى هذا الوجه لا حرم على اهل البيت
حرمة على احوالهم على اهل البيت على اوقال انما عليك حرام او حرم او حرمت شئ عليك وشروطه عليك في حرمه حتى لو قال
نسي ولم يعل عليك نوى الطلاق لا تطلق وكذا في البيوتة بخلاف نسيها قاله هذا جواب المتقدمين اما عندنا في كبر الاسماء
دلى كبرين سعيد في طلاق بغير النية وفي المحظ اذا قالت لزوجها انك على حرام او قالت انما عليك حرام كان بغير ان لم يوش
كما في جواب الزوج حتى لو كانت زوجها حنت وتزهرها الكفارة وفي الفتاوى اذا قالت لامراته انك على حرام والحرام عند طلاق
لكن لم يوشا فافق الطلاق وقال الشيخ الامام الاستاذ في الدين الرغواني لا يفرق لان شرط النية كمن يجعل نيا وباعه فكذا في
قوله هو حرام بدست راست كبرين حرام لا يصدق انه لم يوش وتوقال هرجه بدست راست كوفته ام بقره قوله كوفته ام كبر
وتوقال هرجه بدست كبرين حرام في مجموع النوازل لا يكون طلاقا وان نوى وتوقال هرجه بدست راست كوفته لا يكون طلاقا لان
المعرف قوله كبرين ولا عرف في قوله كوفته وتوقال هرجه بدست كبرين ولم يقل راست او جب فهو بمنزلة قوله هرجه بدست راست كبرين
وتوقال كل حل على حرام او هرجه حلال است برين حرام قال الفتاوى الصغرى لا بد من النية قال في المحظ وان نوى
او لم يوشا كان بغير ان يوش الى الطعام والشراب ولا يدخل فيه امراته الا بالنية استحسانا هكذا قال محمد بن عيسى بن
انه يدخل امراته بغير نية ثم على قوله هذا اولى امراته حتى خلت فيه لا يخرج الطعام والشراب من اليد فحنت اي ذلك وجد اذا
تناول شيئا من الطعام والشراب حنت وانفقت حكم يمينه حتى لو قرب امراته بعد ذلك لا يحن وتبني ان تبني شيئا قبله
تخلون ما لا يخلون لا ياكل هذا الطعام وذلك مما يستوجب فيه واحد لا يحن ما لم يستوفى جميع ذلك كذا لا يدخل الباس الا بالنية
اذا دخل لا يخرج الطعام والشراب وتوقال الطعام والشراب فهو على ما نوى وتكون في الطلاق في نية واليمين في نية
طلاق ويمن وتوقال لجلال ابنه برين حرام او حلال است على حرام لا يلحقه الا بالنية ويكون طلاقا باسرها الصحيح وان انفقت
في الثالث وتوقال انك على حرام بغير نية است على حرام في بابا لو او في فتوى النسي لوقال حلال السباي على حرام بغير نية هو
بدست راست كبرين حرام قال في الفتاوى الامام الاستاذ في لا يصدق على ثلثة البيوتة يكون بغير ان في الفتاوى لوقال
انك على حرام او حلال است على حرام فهذا على ثلثة اوجه اما ان كانت المرأة واحدة او اربع نسوة او لم يكن له امراته ان كانت
امراة واحدة فقد ذكرنا وان كانت له اربع نسوة طلقت كل واحد منهن بغير نية وهذا بخلاف الصريح فان قال امراته طالق وله امراته
او اكثر نفع واحد وعليه البيان وسئل في كتاب الايمان في آخر بابا البيوتة في الطلاق وان لم يكن له امراته يلزمه الكفارة وفي

ول

الساكن في الخلع

لم يوشى فيلوس شيئا وكذا قال ابن ساعته بيان ما راه نيت ليس بشبهة **المصنف الرابع** في فصل المخلع للمنفقة
وهو من جنس عاتقته الاولة في المدة الثانية في الفاظ المخلع الثالث فيها يصح جوابا وفيها لا يصح الرابع في فصل المخلع للمنفقة
في التوكيد المخلع السالك في المخلع وفي المخلع قال علماؤنا المخلع طلاق بآب ينقص به عدد الطلاق وبه ورد الاثر في قوله
الله صلعم وعني عمر علي وابن مسعود قالوا لا ينقصه عدد الطلاق وهو قول ابن عباس رضوا في فتاوى الاسلام فخر الدين
لمخلع والطلاق بالبنوة البين فمجانبا الزوج وكذا المخلع في جانب الولى وهو معاوضة في جانب المرأة والعبد فمجانبا
البين في جانب الزوج حتى قالوا في المعاوضة على كذا ثم رجح خبر الرواية لا يصح رجوعه وكذا الوفاة الزوج قبل قبول المرأة صح فيها
وبصح كلامه وان كانت المرأة غائبة فاذا بلغها الخبر كان لها ان تقبل او ترفضه وكذا الوفاة الزوج اذا جاء غدا فمجانبا
على الفتاوى والاذن اقدم فلان فقد خالفنا على الذي يصح ويكون القول الى المرأة بعد جنى العتد والقدم في مجلسها ولو شرط
الخيار في المخلع لا يصح شرط الخيار في جانب الزوج كما لا يصح في البين من كراهية وبراءة احكام المعاوضة في جانب المرأة والعبد
لو ابتدأ المرأة بالمخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعه على المخلع بزوجها ولم يعلم وقيل كلامه باقيا من احد ما هما كان
ولا يصح كلام المرأة عند غيبته الزوج اذا لم يقبل كلام المرأة والعبد لا يقبل التعليل والاضافة ولو خلت وشملت الخيار لنفسها
صح شرطها في قولنا وفيها صلحها لا يصح وتكلم اصحابنا فيها اذا قضى القاضي بكونه فخالصا لم يقدح فيمن قال لا ينفذ ونهزم من
قلا ينفذ وتكلموا في لفظ البيع والشراء هل لا يتعين به فيه قوله لا بعضهم ليس فيه قوله وقال بعضهم فيه قوله لا ينفذ بآب
وقال بعضهم بخلافه وفي كل موضع عدم فيه لفظ الطلاق انما هي جملة الكنايات حتى يقع الطلاق بدون النية وان قالوا لا
ان لم يذكر بآب لا يصح وان ذكر بآب لا يخلو الف درهم ونحوه لا يصح
ق
المخلع على اربعة اوجه اما ان خلع على بعض من هوها او على بعض من هوها او على مال آخر او خلع على ما يذكر العوض اما الاول وهو
اذا خلعها بعد الدخول على من هوها انما يمكن للمهر مقبوضا سقط الصداق وان كان مقبوضا رجح عليه ما يحجج المهر عند اصحابنا
ثم هي مسألة صلت واقعة وهي ان المرأة في قولنا ان قالت بالفارسية خويشني خريدم بكان وعدت وكان البعض يقبض
وهو المجلدون البعض نقل عن الامام في الرد ان لا يرجع عليها والراد بقية المهر وان كان قبل الدخول ان كان للمهر مقبوضا وهو
درهم لا يرجع عليها الا بالف درهم احسانا وان لم يكن للمهر مقبوضا سقط عنه كل المهر ولا يرجع عليها بشي احسانا الثاني اذا
خالعها على بعض من هوها ان خالعها على عشر من هوها الف درهم ان كان بعد الدخول والمهر مقبوض رجح عليه بلانية درهم وسلم الباقي
لها في قولنا جميعا وان لم يكن للمهر مقبوضا سقط عنه كل المهر عندنا في الزكوى الشرط والباقي بمقتضى لفظ المخلع لماتين وعندنا
لا يسقط الا عشر المهر وان كان قبل الدخول ان كانت قبضت من هوها عندنا يرجع عليها بمخمين درهم احسانا وفي القبايل
عليها باسائة درهم بدل المخلع وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن للمهر مقبوضا سقط عنه كل المهر عندنا في الزوج العشرة
الشرط ورى عن الباقي حكم المخلع الثالث ان خالعها ولم يذكر العوض ذكر في الاسلام للالة السرخسي فخصه انه يبرأ بكل واحد منهما
عن صاحب وذكر الامام خلعها وان هذا احد الروايتين في ايج وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج من غيرها ما ساق
من المهر لانه لا يتركه عرفا بل كالمخلع وفي رواية عن ابي جعفر وهو قولنا لا يبرأ احد ما على صاحب ولا يبرأ عن نفقة العتد وثبوت
السكن

فلو لم يجبا الا اذا شرطنا ذلك في الخلع ولما نفقه الولد وهي ثبوت الرضا ع فلا يقع البتراء عنها انما يشترط في الخلع بالجماع
 ان شرط ان وقت ذلك وقتا سنة وخمسة وخمسة وثمانون لم يوقت لا يجوز ولا يقع البتراء عنها ولو قالت خواتم خريدم برخي كه
 ما برقي فمست لا يبرأ من نفقة العدة وتزوج بالمرأة بعد رمي فطلقها ثانيا ثم تزوجها ثانيا على امر آخر ثم اختلفت على امرها بغيره
 للمهر الثاني دون الاول فكذلك لو قالت خواتم خريدم ان زوجي كان فيهم حواكه مرار فاست لا يبرأ على المهر الاول وعلى امرها
 دين آخر سوى المهر اختلفوا في قولها والصحيح انه لا يبرأ الرابع اذا خلعها على المهر الا في سوا المهر بعد الدخول ان كان المهر مقبوضا
 لا يرجع عليها الا بعد السطوع في قولهم جميعا وان لم يكن مقبوضا يرجع عليها ما بعد السطوع ولا يسترد شيئا من المهر سبب الطلاق قبل الدخول
 عندنا في هذا الفصل شيئين اما ذكر من خربا لا يحسن فيها اذا خلعها والمهر مردود بها والمهر مقبوض فلو لم يوسف في
 دح وولع الزوجين مع الزوج بالنفس مع الخلع ولم يسطع المهر عن الزوج لانه لو لابة لا يجزي استعلاصها والمهر حرر باهذاف
 نفقة ثلثة السرخي للباراة كالخلع عندنا في عهد والطلاق على ما فيه روايتان عن ابي اسحق الصحيح انه لا يوجب البتراء ولو
 كان الخلع بلفظ البيع والشراء اختلف المشايخ على قولين وعندنا الجواب في الخلع اختلفت نفقة الامام فلو لم يزد **جنس اخر**
الفاظ الخلع وفي فتاوى النسي رجوا لا امر ان خواتم في اخرى او في بერთ ونفقة عتدك فقالت خريدم ولم على الزوج
 فزوجتم لا يقع الخلع بالاتفاق ولو قال خواتم خريدم بერთ ونفقة عتدك فقالت خريدم ولم يقبل الزوج فزوجتم لا يقع به اخذ
 الفقيه ابو الليث في وفي النوازل وقد ذكر للجواب ثلثة السرخي في كتاب النكاح ووقالا طحاوي شيئين اثنى عشر فقالت خريدم
 يقبل الزوج فزوجتم ان ذكر جملة معلوما بان قال خواتم في بერთ ونفقة عتدك او بما لا من معلوم صح الخلع وان لم يزد بذكر **الخلع**
 او ذكر جملة لا يقع الخلع وهي امر ان ذكر الجواب الفقيه ابو الليث في النوازل وهكذا اعتبار الصدق في الفتوى وبه يفتي في
 ذكر الامام ان طلاق وكذا لو قال بالعربية اشترى نفسي فقالت اشتريت لانطلاق وهذا بخلاف قوله اشترى نفسي في
 فقالت اختلفت ولم يقبل الزوج قبلت صح الخلع لان قوله اشترى امر بالطلاق بلفظ الخلع والزوج يملكه لك ببدل او غير بد
 اما قوله خواتم في بერთ اشترى امر بالمعاوضة قال في الثمرات ثلثة السرخي والنكاح والخلع اما النكاح جواب ما ذكرنا في
 كتابه والخلع وذكرناه والبيع لا يقع في الوجه الثلثة ولو قال خواتم في بერთ ونفقة عتدك فقالت خريدم لم يزد بذكر **الخلع**
 ولم يقع الخلع ما لم يقبل الزوج بعث لانها زادت على حرف الجواب وسبق تام هذا وفي الفتاوى الصغرى لو قال اختلفت فقا
 قبلت لا يسطع شي من المهر والطلاق واقع بتولد الزوج لا بقرنها ولو قال طحاوي بعتك ما لم يقبل اشتريت لا يقع الطلاق وكذا
 بالفارسية ولو قال طحاوي بعتك فقالت قبلت ببيع وبيع الطلاق يقع البتراء ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب عليه
 ما ساق البرهان المهر لانه الملاك مذكور عرفا بل كمال الخلع ولا يسطع نفقة العدة وفي قوله اختلفت كمال الطلاق الواقع بان وما يقع
 اذا نوى قبلت المرأة او لم يقبل او قال لم اعني به الطلاق صرف ديانة وقضاء ولو قال اختلفت على كذا هو مال معلوم
 ما لم يقبل واذا اختلفت ببيع او قال اعني به الطلاق لا يصرف قضاء وبصرف ديانة الكفاية الصغرى ووقالا بازن
 خلع كرم او خريد ووزعت كرم والبراة مسكرة ببيع الطلاق باقرار الزوج وهذا اذا لم يكن سبق خلع اطلاقا لوسى خلع فاست
 هو بناء على ان يطلق صحح فلا كلام الاستدلال ببيع وقال في المذهب النسخ ببيع او اضاف لان كمال الخلع فقال بان خلع لا يقع عند

الكل ولو كان خديا كرهيم بأن خلع لا يقع به شيء الا في المحيط صورة الطلاق الفاسد بالفارسية ان يقول للزوجة خديا خوسين
ان يكره بان كره من استوبهم ففقد عودت كره او اوجب شود برنوش طلاق اعلم بكت طلاق فيقول المحلصم وراؤنوش سقياين
نوع وفي حق الفرودي ووقالت لزوجها ما اخلعني على ما يري من المالد ولم يكن في رهايشي ودع عليهما هاهنا ووقالت لخلعني
على ما يري او في يري من شيء ولم يذكر المالد ولم يكن في رهايشي ولا شيء عليهما كما لو اخلعت على شيء لا يقع له اصل وان كان
برها او في يري هاشي في تلك الساعة فذلك للزوج وفي الجاهل الصغير لو قال لخلعني او طلقني على ما يري من المالد من المالد لم يكن
برهايشي فانها تطبقه ثلثون ايام كالا واد الوصية وفي الفتاوى رجل خلع امرأته فخلع عليه من المالد ثلثا سنة ان لها عليه
المهر ثم ذكر انه لم يبق لها عليه شيء من المهر ووقع الطلاق عليها هو رهايشي عليهما علم بان بر المالد ان قبضت والآري
الزوج اما اذا علم ان لا مهر عليها بان وهبت مهرها لخلع ولا يرد على الزوج شيئا كما ان المأطوعا على ما في هذه البنية من المأطوع وعلم ان لا
في هذه البنية وعلى هذا الوابع الزوج مهرها تطبقه مهرها والزوج يعلم ان لم يبق عليه شيء من المهر واشتراط بيع الطلاق جانا
رجبا يرد على الزوج شيئا رجلا قال لزوجته خوسين خريد من وقال الزوج فزوجته بيع تطبقه بانها لا يرد ما
قبضت من المهر هو لخلعها فان لم يقبض يري الزوج وقد استسلف في القدر من امرأة قالت خوسين من خرم فقال الزوج فزوجته
فهذا كقول خوسين خريد وفي الفتاوى في باب الباء لو قال لزوجته استربت نفسي منك على العتق او قالت استربت نفسي بما اعطيت
طراوت به الايجاب ون العتق فقال العتق بيع وفي المحيط فان قال الفارسية حرمي والمصلحة يحل لي ابيع ولا ينوي له الايجاب
وضعا لو قال خرم لا يبيع ولا ينوي لانه العتق واما في العربية ففقط ما واحد قال في الدين النسي خريد مني لا يجاب بل
لاستفهام ولو قال خرم حرمي من اريد است خوسين خريد فقال الزوج فزوجته ام فهذا كقول فزوجته وفي النوازل رجل قال لا
كل امرأة تزوجها فخذت بيت طلاقها منك بغير مهر ثم تزوج امرأة فالبقول اليها بعد التزوج في المجلس كذا تخالفوا في اصل اذا
الزوج لزوجته خلعك على الف درهم او بثلث لوط فخلعت بالف درهم فالبقول اليها في المجلس ما في الخبر والزيادات لو قال
الزوج لها اذا جاء عند خلعك على الف درهم فالبقول اليها بثلث الف وكذا لو قال لخلعك العتق ان دخلت الدار فالبقول
عند دخول الدار وهذا بناء على ان الخلع من جانب الزوج يبي وقيل الطلاق بغير مهر حتى لا يملك الزوج الرجوع ولا يبطل بغير
اما بطلان بغير مهرها فغيرها فانها لم يبق لها خيار البقول والرد في المجلس ويصح تعليقها بالشرط وانما في الاوقات
في المستقبل ويشترط البقول من ههنا وجود الشرط عند في الوقت على ما مر في الخلع في جانبها بغير البقول في باب البيع حتى يملك
الرجوع قبل قبول الزوج وبطلان بغير مهرها وقياسه على المجلس فلو وقف حال غيب الزوج ولا يبيع تعليقها بالشرط ولا يضافها الا في
في المستقبل ويبني على هذا الشرط المرأة لنفسها بخيار الخلع قال ابو حنيفة جاز وقال ابو يوسف وجوز لا يجوز ولو شرط الزوج
لا يجوز اجماعا على امر المرأة المشوى فاشترت فقال الزوج بغير مهر فزوجته انما سئل عن رجل اشترى فقال خريد وقال له
فزوجته لا يبيع الخلع ولكن ان نوى الطلاق بيع رجلا قال لزوجته اختلعي نفسك بهرت ونفقت عتق ولفقها بالعربية حتى قالت
منك بالمهر ونفقة العتق وابتدأت منهم من قال لا يبيع كالباع قال المصنف لا يشترط الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
بغير الزوج عن النفقة والمهر وهذا يدل على ان المديون اذا الف رجل الدين ان يبريه عن الدين بالعربية لا يبيع اذا قبل للزوج

خوسين

ان يشترط مهر

خوسين خريد مني زوجك بكذا فقال خريد مني فزوجته فقال لا ثم قال في ذلك المجلس فزوجته لا يبيع الخلع وكذا لو قال
لا امرأته خوسين خريد مني زوجك بكذا فقال خريد مني فزوجته فقال لا ثم قال في ذلك المجلس فزوجته لا يبيع الخلع وكذا لو قال
اختلعت وهو يبيع كذا يري فقال الزوج خلعك ان لم يطل مهر فقبل صح وان طال ان كان كلامها يتعلق بالخلع ولو اخلعها
وهما يشران ان كان كلام كل واحد منهما مستملا بالآخر من الخلع وان لم يكن مستملا لا يبيع ولا يقع الطلاق ايضا وكذا لو
فقلت للمرأة الخلع بنينا صحيح وقال الزوج فزوجته خلعك فقلت له وهو الخلع امرأته فقلت له لزوجها خوسين خريد
بكاين وعرفت فقال الزوج فزوجته كبر الخلع اذا اراد الزوج الخلع امرأته فقلت له لزوجها خوسين خريد
فقال الزوج فزوجته الخلع صحيح اما اذا قالت كبر خوسين خريد فقال الزوج فزوجته ان ذكر على وجه الجحان
بان يري بغيرها ما يوجب ذلك ان الخلع صحيح وان اراد به التعليل لا يبيع ما لم يقل الزوج اري ستم رجلا قال لزوجته
شكر تطبقه فقلت استربت بغير مهرها وهذا قول في كبر الاستسكان وقال بعضهم بغير المهر وذكر بعضهم ان الخلع
انه اذا لم يذكر المالد الطلاق رجي كما قال ابو بكر الاستسكان في النوازل وفي المحيط لو قال بعت منك نفسك فقلت استربت
بائنا ووقالت لزوجته خريد مني فزوجته فقال لا ثم قال في ذلك المجلس فزوجته لا يبيع الخلع وكذا لو قال
كاذ اقال له بما لك عتق من الرد بعت دخل ودعها عند غير ان القاضي الامام يقول لما يقع الثلاث اذا نوى الزوج
والمرأة الثلاث وفي المتعارف رجل قال لزوجته بعت شكر تطبقه ثلثة آلاف درهم فقلت استربت ثم قال بائنا وانا نداء
قالت لزوجته استربت والزوج يقول اردت به التكرار لا يصدق ويقع ثلاث ولا يبيع عليها الا ثلثة الاف درهم لانه لا يبيع
بالثاني والثالث وهو صريح في معنى البائين ولو قال لها بعد الخلع وادمت سه قال الامام النسي ان نوى الثلث طلقت ثلاثا
المضرة هذا النظم صرح الطلاق ووقال فخلعك وتوذي الطلاق في طان واحد ولو قال لها فخلعك على ما لك عتق من
قال كذا ثلث ثوات فقلت قبلت او رضيت او جرت طلقت ثلاثا لا يبيع الا بقبولها ولو قال لها باراك فباراك فباراك
ولم يسم شيئا فقلت قد رضيت او جرت فقلت ثلاث بغير شيء ووقالت فخلعك نفسي منك بالف وقد خلعت نفسي منك بالف قد
نسي منك بالف فقال الزوج اجرت او رضيت كان ثلثة ثلثة آلاف درهم الكل في المتعارف وفي الزيادات في كتابها المتعارف جازا
له احد اخر بالف درهم احد ثمان مائة دينار فقبلت ومات هو جبا لا يبيعها او قال لغيره بعت عتق منك الب درهم
قال قبل البقول بعت عتق منك عتق دينار فقبلت لا يلزم المالدان وانما يلزم المالد الثاني والخلع بالفارسية صارت
بغير مهر صورها رجل قال لزوجته خوسين خريد مني فزوجته فقال لا ثم قال في ذلك المجلس فزوجته لا يبيع الخلع وكذا لو قال
خريد مني بثلث وكورت ثلاثا فقال الزوج فزوجته بثلث بالاموال الثلثة ايضا كذا اذا اطلعت طالق ثلاثا على
درهم انت طالق ثلاثا على اربعة دينار فقلت بثلث بالاموال كذا في النوازل في باب البيع حتى قالت
المراة في جانب الزوج كذا في النوازل في باب البيع حتى قالت بثلث بالاموال كذا في النوازل في باب البيع حتى قالت
الزوج خريد مني بثلث وكورت ثلاثا فقال الزوج فزوجته بثلث بالاموال كذا في النوازل في باب البيع حتى قالت
بني قبل المرأة استربت نفسك تطبقه بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر ونفقة العتق فانها استربت وقبل الزوج بعت

بشئ

انما في ذلك بعضهم لا يقع الطلاق ما لم يقبل الصغيرة وقال بعضهم يقع بغيره الاب وجب المال على الاب لان عماره كعبان ما وقال بعضهم
الطلاق يقع بغيره الاب ولا يجب المال على احد والخلع صدقها وعلى مال اخر سواء هو الصحيح فخلعت الامة من زوجها وطلعتها على حمل
ينع الطلاق ويؤخذ الحمل بعد العلق وان اخلعت باذن الولي سابع به والدبرة وام الولد كالاته الا انها تؤذي بان البدل من كسرها
اذا كان باذن الولي والكاتبه لا يؤخذ الا بعد العلق واذا اخلعت الامة من زوجها وهما من غير اذن ولاها ينع الطلاق
بسقط المهر وطريق صح الخلع في حق الصغيرة على وجه يسقط المهر من الزوج او المصلحة ان كان النكاح بلفظ المصلحة والخلع قبل
والخلوة فطريقه ان يخالف رجل اجنبي ... مع الزوج شيء معلوم مقداره المصلحة حتى يجب البدل على اجنبي للزوج ثم يجب للزوج ما
من المهر والمصلحة لاب الصغيرة او لمن له ولاية قبض الصغيرة على ذلك الرجل فيقبل ذلك الرجل فخلعت المهر والمصلحة عن ذمة الزوج ويصح
يجب على ذلك الرجل قال هكذا نقل عن الامام خاليه اما الكبيرة اذا خالفها ابوها والاجنبي باذنها جاز ولا لغيرها وان لم يجز
ترجع باقتدار على الزوج والزوج على الاب وان لم يرضى فخلعت بغيره فخلعت بغيره المصلحة في حق المال هذا ينسب
على ان الطلاق واقع قال صاحب المحيط وقد كتبت في شرح الميراث ان الطلاق في هذه الصورة لا يقع الا باجازة الكلي فطلاق
الاصول وفي الجاهل الكبير لا قال الرجل لاخر اخلع امرأتك على هذا العبد او على هذا الفخري فخلعت ذلك فاقبول الى الزوجة لا
الاجنبي لان البدل مرسوم كما اذا قال العبد ينع عبدك من فلان بكذا فوقف على قبول فلان اذا باع فاذا قبلت الزوجة ذلك وجب عليها
تسليم ما اشير اليه لو امكن ولا فسخه ان كان ثلثا وقته ان كان غير متلي وتوان وجلا قال للزوج اخلعها على عبدك هذا او دار
هذه او اخلعها على هذا فخلعت جاز ولا حاجة الى قبول الزوجة لان العاقد الاجنبي فخلعت المصلحة مع الاجنبي والمصلحة
الدين من انسان وتوان للزوج الاجنبي اخلعها على عبدك هذا فقال الزوج خلعت المصلحة غير ان يقول الخطاطبة قبلت وتوان
المصلحة يقول الاجنبي لزم غير البدل ان كان عامدا فانه يخرج عن تسليمه وجب تسليمه في الثلثا وتسليمه في غير الثلثا
كافي قبول الزوجة وتوان الزوجة لزوجها اخلع على فلان او على عبد فلان فخلعت المصلحة واقع ولا حاجة الى قبول فلان
ذلك ان قد رتب على تسليم ما اشير اليه باجازة فلان سلمت والا فخلعت تسليم المثل في الثلثا وكذلك لو قال لها الزوج خلعت على عبد
او دار فلان قبلت صح وتوان قبلت صح وتوان فلان لم يصح وتوان الزوج خطاطبة صاحب العبد والدار والزوجة خافرة فقال فلان
قد خلعت امرأتك بعد ذلك هذا فخلعت الى صاحب العبد ولا حاجة الى قبول الزوجة وكذلك لو قال اجنبي للزوج اخلع امرأتك على عبدك
فالقبول الى فلان دون الزوجة الا يرى ان الاجنبي لو قال للزوج اخلع امرأتك على عبدك فخلعت المصلحة على ان فلا ناضا من له قبول الزوج
كانه التبرع في هذا الى الناضا وتيسر الى الخطاطبة ولا الى الزوجة وتوان كانت الزوجة الخطاطبة في هذا فخلعت اخلعت على الفخري
على ان فلا ناضا من له فخلعت المصلحة واصفا فان من فلان الماله اخذ الزوج اياها شاء الزوجة بحكم القبول ولا ناضا من له
ولم يصح فلان اخذت الزوجة بالمال وتوان وجلا قال للزوج اخلعها على هذا العبد فقال قد خلعت فلان العبد لرجل آخر فخلعت
الى الزوجة لا الى فلان صاحب العبد ولا الى الخطاطبة الكلي نكاح الجاهل الكبير **المصلحة في رجل الخلع** وفي الخطبة فتاوى ابي
اللبث رجل اخلع امرأته على مال ثم زل في رجل الخلع الزوجة باطلة وكذا الزيادة في بدل الصلي عن دم العمد في المصلحة امرأته على
ان جعلت صدقها ولدها ولا اجنبي صح الخلع والمهر للزوج دون الولد اجل به الخلع الى اجل مسمى جاز المال الى اجل وكذا

جاز فيها الكفالة والرهن وتوان اجل الى المصدا جاز الاجل الى الموت فلان لا يجوز وضع الخلع ذمة المرأة بدلا للخلع وقالوا
قبضت لجهة اخرى القبول للزوج كذا في الامام طهيري الدين بوقيل القول قول المرأة لانها في الملك وفي الاصل يجوز الخلع
على كميل او موزون بوصف او موزون بصفة المسمى ويجوز على ذب مسمى هو في او سروق ولا يجوز على التوب المطلق وتوان
ما قبضت من المهر وجعلت منه مسمى باليسر على مقوم لم يجز شيئا وان مسمى شيئا جاز ما لم يجز المسمى وان مسمى بهالة سند
فذلك ان اخذت المرأة المهر او كسب المهر بطلت النكحة وتوان ما قبضت من المهر وجعلت منه مسمى على اجل بعد الخلع في العرق
الطلاق ولم يجز مال اما وقوع الطلاق فلا نص صح فليصح وتوانها على مال او غيرها بعد الطلاق الرجعي يصح وتوانها
بمال ثم خلعها في العدة لا يصح وتوانها بعد المبنونة خلعت بنوى الطلاق لا يقع شيء وتوانها خلعت مع زوجها
على نفقة عدتها ومهرها عشرين درهما نقل عن الشيخ الامام الاستاذ طهيري الدين انه يصح عيشه في عدتها ومهرها ما وافق
في الاصل امرأة اخلعت على ان يردها الزوج عليها الف درهم لا نفقة فيها قاله الامام وهذا يدل على ان الجواب بدلا للخلع على
الزوج صح في صحيح القدرى لو ادعت امرأة نكاحا على رجل فخلعت على مال بدلا للمهر المجرى فله ان يدعي على ان الجواب
المصلحة على الزوج لا يصح قوجه التوفيق بين الروايتين اليها اذا اخلعت على مسمى جاز ما يجاب بدلا للخلع على الزوج ويكون
بدلا للخلع وكذا ان خالع ولم يذكر نفقة العدة جاز ايضا ويكون قد ردت نفقة العدة اما اذا خلعت على نفقة العدة
ولم يذكر عوضا آخر ينبغي ان لا يجب بدلا للخلع على الزوج **في عمنه** امرأة اخلعت مع زوجها على مال ثم قامت
ابينة على زوجها ان يطلقها فلا توافيها بائنا قبل الخلع يقبل وبسنة بدلا للخلع والتناقص لا يمنع قول ابنة من ان يزوج لها
الصغيرة في الاصل بطلقة الثنتين اذا قالت زوجها يطلقني فلا على الف درهم فطلقت ولعن له علم الف درهم
في الخطان قال الزوج كان الخلع بيننا مرتين وقالت فلان انا على عن الشيخ الامام على بن محمد الاستاذي بوقيل القول قول
وكذا عن محمد الدين انه كان يقول ان كان هذا بعد النكاح جرى بيننا فادعت الزوجة ان النكاح لم يصح لانه جرى بعد
الثالث وقال الزوج بعد الخلعين القول قول الزوج اما اذا لم يزوجها ويريد ان يزوجها ويقر بفسخه ان يزوجها فليقول
فها ويجوز النكاح وفي الفتاوى جاز ترده امرأته على مسمى ثم طلقها فلا بائنا ثم تزوجها ثانيا على مسمى آخر ثم
اخلعت مع زوجها على مسمى الزوج على المهر الثاني دون الاول وكذا لو قالت بالعارضة يزوجني خويهم او يزوجني
وعدها كما مر برؤاست لا يبرأ من المهر الا في وفي مجموعة النوازل لو قال البعت منك بطلقة بجميع مهرك ويجمع ما في البيت عن
عليك من القيس فاستربت وكان عليه مهرها وسوار وخطا وكسرتها وحلها ما استوفى لم يثبت لها **في عمنه** امرأة
مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى ان يسكن ولدها ثلث سنين او عشر سنين ينقتر باصح الخلع ويجز على ذلك
وان كان بمهره فان تركه على زوجها وهرب فلان جاز ان يأخذ قيمة النفقة من مهرها ان بطالبه بكسوة البسوة اذا اخلعت
على اسلات الولد ينقتر ما كسوته باليسر لها ان بطالبه بالكسوة بمهره وسواء كان الولد صبيا او طفلا او اخلعت
على درهم ثم استأجرها بالدرهم حتى ترضع الولد يصح في الرضع ولا يصح في العظم حتى لو استأجر امرأته بدلا للخلع بمسكوا
الولد الفطيم ينقتر ما كسوته او في الخطبة ذكر ابن سماعة عن امرأة اخلعت من زوجها بالارباعية من المهر ورضاع ولد

خول

معا

الرجل

اخذت

في حاله لا اولده لاسنين جاز وان مات ولم يكن في بطنها ولد منه برقيمة الرضاع وتومات بعقوبة ترقية الرضاع سنة
وتواضعت على النكاح والولد الى حد البلوغ صح وهذا اذا كان انثى اما في الابن فلا يصح لان جراحا الى معرفة اواب الرجل الذي
بخله لهم فاذا طلق كنفه مع الام يحل بخله في النساء وفي ذلك من التمسك ما لا يخفى فان تزوجت الام بغير ان يخلع الولد
وان انفصلت بغيره عند هالان هذا في الولد وبطلان امره مثل امسك الولد في تلك السنة ورجع الزوج عليه وانما يصح المهر
على امسك الولد اذ بين الله فان لم ينفق في الاصل سواء كان الولد خصب او فطما وفي المنقح ان كان الولد خصباً صح
لم يبين الله وتزوج حوله انما اخذت على امسك الولد وارضاء الولد سنين فان الولد بعد السنة او مات مع علمها
بقية الرضاع سنة وتوالت عند الخلع ان مات الولد او مت فلا شيء على ولا امر على شرطه يعني الشرط جاري وهو يرب ما بين
الرضاع كذا قال ابو يوسف مع امرأة اخذت مع زوج على الرضاع والولد لم يخلع صلحت مع اب الولد على شيء يصح في النوا
زاة قال خوشتن خريم بدين كنه براك كوجه خريم اركيسال ورحمها فانه نزلها الزوج وختم كركب ابن باني هذا
فارسية كل على ويكنى بالقبول في المجلس كذا الجواب الامام النسفي وقال اكر باني شرط باروي بشرط الاداء في هذا المخلوع
الولد اسكاه تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد معنى العدة وفي الخط لوقوله وختم براك باءه رد زيد خلع بن رساني روف
كرب وبدا في اتيه قال ثم الذي يقع لان الشرط القبول قال في مجموع النوازل ونص كتاب الطلاق لوقاله ان اعطيني
العدة رجعت طالق لم يعلق الا بالاداء وتوالت طالق على ان يعطى العدة منهم طلق بالقبول قال في الخط فاما هذا
اذا قال طلاق ترايت فلا شيء على او بشرط انك فلا شيء على فقلت يقع الطلاق ثم قوله ان اعطيني بشرط الاعطا
في المجلس يوقع الطلاق وفي قوله اذا اعطيني او من اعطيني لاجابة لا الاعطاء في المجلس عن اب يوسف لوقاله طلق ارجا
بالتهم فطلق بالانابة والنفق واولئك باءه واحد بثلاث لائف وتوالت خوشتن خريم ففلا وختم في زمان من فالحلح يكون
بالمر وتوالت امراته ان دخلت الدار فالت طالق بغير خسران شرط القبول عند دخول الدار **الفصل الرابع في طلاق امر**
باليد وهو مثل عاقبة ايمان في الاول في المقدمة الثانية في الامور الغيبية الثالثة في امر الضرب الرابع في جواب الامور
الخامسة في امسك الامر وفيه لا يبطل **المجلس الاول** وفي اصل اذ جعل امر امراته بغيرها ان وفي الطلاق اذا كان الحال
مذكورة الطلاق او الغضب ونوى الطلاق او لم ينفق عنها وكانت غائبة فعلى فقهاء المجلس قبل ان ينفذ المجلس ان
يتناول يوما او اكثر اخبرت نفسي بغير الطلاق ويكون واحد اذا وى كان واحدة او اثنين او اكثر كنه نية وان اراد فلا
فتلافت وليس للزوج ان يرجع ولا ان ينوي المغوض اليها عن الانقاع وفي التنقح لوجعل امرها بغيرها بغيرها فقلت
وكذا لوجعل امرها بغيرها فقلت نفسي طلق وفي الجريد لا يصدق الزوج قضاء لان لم يرد به الطلاق اذا كان في حالة
او مذكورة الطلاق آتيا في غير مذكورة الطلاق وغير حال الغضب اذا لم يرد الزوج بالامر باليد بطلاق فليس شيء فلو اذنت المرأة بغيره
الطلاق وان كان في غضب او مذكورة الطلاق فانكر الزوج فانقذ قوله مع اليقين ويقبل بنية المرأة في اثبات حالة الغضب او مذكورة
الطلاق ولا يقبل بغيره بنية الطلاق لان يوم البينة على الفرار بذلك وفي دعوى المرأة على زوجها ان جعل امرها بغيرها لا يصح
لو طلق منها بغيرها الا ان ادعت وقوع الطلاق وجوب الامر بناء على ان الامر سمع وتبين للمرأة ان يرضع الامر الى القاضي حتى يزوج

عما ان جعل امرها بغيرها وفي التنقح لوقاله امرت بديك في كفتك او ميمتك او شمك او ملا شبة ذكر فاختارت نفسها
الزوج لم ينفق بطلاق في طلق ولا بد في النقص وتوالت امرت في عنتك اشياء ذكر اسناد عن بنية ووقاله امرت في
ذكر او لسانك فكذا كنف في بديك وفي النوازل لوقاله امرت بديك المختار وهذا كنف بديك في بديك وفي مجموع النوا
زل رجوع قال للصبيات كتب لها خطا الامر على ان ينفق ما عرفت بغير اذنها في بطلان نفسها واحدة كما شاءت فقلت لا يريد الوا
وطلبنا الثلاث في الزوج ولم ينفقوا ورجع بصبر الامر بغيرها في تطليق وكذا لو كان مكان الامر بين بالطلاق فانما
المحيط وكذا لوقاله للصبيات كتب لها خطا باقراري بانه درهم او كتب ببيع دارى بانه درهم كان اقرارا بالمال وبالبيع و
في النوازل الصوري الامر باليد لا يخلع اما ان يكون الامر بغيرها او بغير فلان مرسلا او معلقا بالشرط او موقفا ان كان مرسلا
اما ان يكون موقفا او غير موقوف يكون الامر بغيرها او بغير فلان مرسلا او معلقا بالشرط او موقفا ان كان مرسلا
ينتهي على اوله يعلم والقبول في الدعوى بذكر الوقت ليس بشرط ولكن لورده في الغرض التي يجب ان يبطل وان كان مطلقا بصبر الامر
بغيره في الغرض البينة اذا علم بذلك ولا فرق بين ذلك المجلس والقبول منه ليس بشرط والتعلق منه قبوله ولكن اذا رد
وقوله ان اعلم يتقضي ان لا يصبر الامر في بغيرها ما لم يعلم حتى لو طلقته نفسها قبل ان لا يعلم لا يقع والوكيل على هذه يصبر
قبل العلم بخلاف الابضاء فانه يصبر وصبي قبل العلم اسخسا نافي الجامع الصغير لو كان معلقا بشرط بصبر الامر
اذا وجد الشرط فاذا وجد الشرط ان كان الامر المعلق مطلقا بصبر الامر في بديك في المجلس لغير
كن يرد بشرط وان كان موقفا فلا فرق بين ما دام الوقت باقيا وتوالت الامر انه امرت بديك الى عشرة ايام فامرها بغيرها
من هذا الوقت الى عشرة ايام يحفظ بالساعات وتوالت الزوج ان امرها بغيرها اذا مضت عشرة ايام لا يصدق فضا
ويصدق ديانة هذا في النوازل وفي الاصل لوقاله امرت طالق السنة يقع الطلاق بعد السنة الا ان ينوي الوقوع
ابن سماعة عن محمد امرت بديك الى رأس الشهر الامر بغيرها الى الليل النية بطلان في اللحل ومن العنا في الليل وتوالت امرت بديك
هذا الشهر فاختارت زوجها او قال لا طلق خرج الامر بغيرها في جميع الشهر عند بايع ومحمد وقال ابو يوسف لا يبطل جوارها
مجلس آخر وفي الجامع الصغير لوقاله امر امراتي بديك فلا شيء الا في شهر الاول بيم شهر بعينه فالشهر من يوم قال ذلك العن الشهر كطلاق
واكتفا لكان لطلاق في الشهر وعن اب يوسف ان يصبر كنه في الحال او النوى على ان يصبر كنه لا يصدق في المدة وفي اول اعطاء الا
لوقاله العهد انت حر من هذا العمل اليوم عند قضاء ولا يصدق في الباقي قضاء ويصدق في ديانة النكاح والعشرة ايام منه
اما لو تزوجها اليوم مونة او يوم مونها صح وتوالت في نسبة الماوة او موت البائع لم يجز بطلان في المدة المستلكن في الروضة البسح
شهر ناجيل التي في الشهر وفي النوازل بغير الناقب رواية حتى لو يصدق الوكيل بعد في الوقت لا يصح وفي فتاوى شمس الاسلام
بصبر وكيل بعد الشهر وفي رواية بصبر وكيل مطلقا وتوالت امرت في الشهر بغيره في الحال ونفي في الشهر والمزاورة
في العيون وذكر المدة شرط لصحة البجاعة والمزاورة وفي اصل الصلح الى شهر لا يصح وكذا النسيئة في الشهر والشركة في الشهر
وهذا في العيون الا برأى الذي في الشهر كطلاق الا اذا قال عني بالامر الى الشهر التأخير الى الشهر فيكون تأخير الشهر والاقار
شهران صدق المقر بغير الاجل وان كنه المقر له فالتوالت قوله ويجب الما لا يحل ولا يجزى المقر في الاجل تجزى الا في رجب الكمال و

ك
النوازل

جاءه

وكذا لو كانت قبل موته وان كانت مكروهة رجلا أو في عدته لا يجب عليها عند الموت ولو كانت للتوفى عن زوجها أو وجهه أو غيره
حامل فهدتها شهران وخمسة أيام وفي الفتوى الصغرى لو بلغت ثلثين يوما دام انفطخ الدم حتى مضت سنة فظلمت له
فهدتها بالشهر إذا أحضت ثلثة أيام ثم انقطع سنة أو أكثر فهدتها لا ينقص بالاشهر ما لم يبلغ حد الأيسر وهو خمس
خمسوه سنة هو المختار في الصحيح والشيخ الإمام عز الدين الكندي سرقه في بعض خمسين سنة فإن رأت الأيسة وابتعد
فهو حي حتى قال في بعض المحيط هكذا وقع في بعض الكتب وقد ذكر في نوادر الصلوة الجوزة الكبيرة إذا رأت الدم
الحية فهو حي حتى قال في حديث مقارن بقاية النوادر محمولة على ما إذا لم يسكن بحكم الأيسر ما إذا انقطع الدم وحكم ما إذا
وفي أئنة سبعين سنة أو نحوها فإن لا يكون حيضا كما في بعض الكتب وكان المبدأ يقول ما ذكر في النوازل محمول على
ما إذا رأت الدم سابقا لذلك حيض وما وقع في بعض الكتب محمول على ما إذا رأت بلة وذلك ليس بحيض وعليه عالمنا
على رواية النوادر الذي يقول بانارة بعد الأيسة يكون حيضا لأن كونه المروي حيضا إنما يكون إذا كان أحمر أو أسود
أما إذا كان أحمر أو أسود فلا يكون حيضا لأن كونه المروي حيضا ثبت بالأجهل ولا يبطل الحكم حكم الأيسر الثابت بالحيض
وقال في بعض القضاة أن يردى أحد الزوجين فصار النكاح سببا قيام العدة فيقضي القاضى بجوارزه وباقضاء العدة
بالاشهر قال وكان الصدر الشهيد حارم عي رج يفتي بأنها لو رأت بعد ذلك يكون حيضا وينفي بطلان الاعتداد بالاشهر
أن كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالاشهر وأنه كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالاشهر لا يبطل النكاح فقصي القاضى
بجواز ذلك ولم يقض في مجموع النوازل الأيسة إذا اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح فاسدا عند
المتابع أما إذا قصي القاضى بجواز النكاح ثم رأت الدم لا يكون النكاح فاسدا ولا صحيح النكاح جاز ولا يفسد
وفي المستقبل العدة بالحيض وفي الجوزة الصغيرة إذا اعتدت بعض العدة بالشهور ثم رأت الدم استقلت عدتها إلى
ولا يست بعد ما مضت حيضه استقبلت العدة بالشهور ولو طلفت الأيسة ثم اعتدت كان الطلاق حيا استقلت عدتها إلى العدة
وان كان بابا لا ينبت وكل من جعلت في عدتها فاصدة ما ان يضع حملها أو في التوفى عنها زوجها إذا جعلت بمرور الزوج بعد
بالشهور وفي مجموع النوازل رجل قال كل امرأة تزوجها فطلق ونسي ما قال ثم تزوج امرأة فدخل بها طلق ونسي ما قال
زوجها العدة ويثبت النسب من الزوج وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بابانة تزوجها في العدة
طلقها قبل أن يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبل فعند من نصف مهر وعليه نفقة العدة وهي ستة أشهر
عند من فرج نصف المهر ولا يفتي على ما في العدة بناء على أن الدخول في النكاح الأول والدخول في النكاح الثاني عند ما فلهما المهر
ولو كان النكاح الأول صحيحا والثاني فاسدا لم يلزم المهر ولا يلزم العدة بالاجماع ولو كان النكاح الأول فاسدا والثاني صحيحا
منزلة لو كان كلاهما بائنا وهذا فروع كتبت في الخزانة **الجنس الثاني** وفي الفتاوى الصغرى رجل طلق امرأته ثلاثا
ووطئها في العدة بعد علمها أنها حرام عليه وانقضت عدتها بوطئها لا بأسا فافت العدة ولو كان نكاحا طلاقا لا ينقص في نوادر
يستقبل العدة في مجموع النوازل الطلاق البائن كالثلث والصدور الشهيد في شرح الجامع الصغير لم يجعل الطلاق على ما كان ذلك
وكذا الخلق والشيعة نوعان شبهة في الفصل وشبهة في المحل لما مر في الحدود وفي الجامع الصغير وفي الفتاوى الصغرى رجل طلق امرأته

نكاح

ثلاثا فافت العدة حبسيتين انكروها على الجماع ان كان نكاحا طلاقا يستقبل العدة وأن كان مقرا به هذا جاعلا لا يستقبل العدة
فلو كان نكاحا طلاقا حتى لم ينقص العدة ليس لها ان يطالبه بنفقة هذه العدة ولو طلقها في هذه العدة لا يقع ونكاحها
الاعتد في نكحة الامام فلو اضراده رجل تزوج نكوحا العدة لا يجب العدة بالدخول حتى لا يجتمع على الزوج وطئها به يفتي وفي
الاصول رجل طلق امرأته بعد خمسين سنة أن كذبته الزاوة في الاستاؤا قالت لا ادرى بنك الطلاق من وقت الافراد وانقضت
الزواة يقع من الوقت الذي طلق وفي الفتوى المختار لا يجزئ ان يقع من وقت الافراد كذا لا يجب الا نفقة العدة ونفقة السكنى وفي
لو كان الزوج فطلق امرأته او مات والمرأة لا يعلم بذلك يجب العدة من وقت الطلاق والموت ولو جعل امرأته بغيرها فزنا
فضرها فطاعت نفسها فانكح الزوج الضرب فاقامت الزاوة البينة على الضرب وقضي القاضى الزاوة فافت من وقت القضاء
من وقت الضرب صارت السئلة واقعة وينبغي ان يكون من وقت الضرب أصل السئلة في الجماع الكبيرة كذا في القضاة في بابها
يقضي القاضى على يد عدد أن الرجل إذا طلق امرأته ثم انكحها طلق فاقامت عليه البينة فنقص القاضى بالتزوي في العدة من وقت
الطلاق لا من وقت القضاء وفي مختصر الفتاوى العدة في النكاح الفاسد من وقت الغرة ثلاث حيضين وعدة الوفاة في النكاح
الفاسد ثلاث حيضين ايضا لا نفقة في بيت الزوج في عدة الغرة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي الاصل
نقض بيان عدت واحدة حتى انكح من طلاق باين لو تزوجت باخر ودخل بها ثم فارقت فافت ثلاث حيضين ونقضت العدة
فان مضت من الاولى حيضة اعتدت ثلاث حيضين فاذا مضت حيضتان فالثاني ان تزوجها وليس بغيرها وان تزوجها فان
طلاقا الاول وجبها فاحجبها في الحبسيتين الاوليتين تحت الرجة ولكن يجوزها حتى تنقض عدتها ولو راجعها في الحيضة الثانية
لا يقع هذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي لو كان طلاق الاول بابا ليس له ان تزوجها حتى تنقض عدتها فان طلقها
ان تزوجها حتى تنقض عدتها من الاول وعلى هذا كانت العدة ان بالشهور وفي شرح القدر في اول كتاب الطلاق لو
الرجل امرأته ثلثة ائنة وهي عي تجزئ عي عليها عدتها لحيضة فان كانت بالشهور يفتي عليها شهر وان كانت ائنة فطهران
في علمها حيضة وان كانت عي لا تجزئ عي عليها نصف شهر واقل الدر التي تضر في الحرة في انقضاء العدة في شهران عندنا
وعند جماعة ونثنون وما في ائنة عندنا في احد وعشرين يوما وعلى ما في الاصل الذي ذكره الحسن بن زباد
خمس وثلاثون خمسة عشر يوما وعشرون حيضتان **الجنس الثالث** وفي الجامع الصغير للطلقة بعدة ثبتت كانت
قبل الغرة فبم ولا يخرج لبللا ولا لها راحة العدة والتوفى عنها زوجها يخرج منها راحة العدة على ان لا نفقة لها اختلف المتأخرون
فيها فاذا بايت فوجب الاعتداد في بيت الزوج لا بد من حمل بينه وبين الزوج فان كان الزوج فاستأق من منزله وكسنى
آخر ثم لا يجزئ من نكاحه حتى تنقض عدتها ولو طلق في ان يخرج الزوج ويتركها في منزله فان لم يخرج وجعل بينهما نفقة ولا يصح
المهر عليه هل في ائنة يخرج في عدة الطلاق والموت فان اعتقت في العدة لم يربحها في ما يلزم المهر المثل والكتابة يخرج
باذن الزوج والمثل لا يخرج باذن الزوج وان املت في المثل وفي الصبية ان كان الطلاق رجعا يخرج باذن الزوج ولم
الولد اذا اعتقت يخرج وتعي إلى يوسف الفراء اذا طلق المرأة ليس لها النفقة ولا سكنى لها قبلت ابن زوجها لا نفقة
وطا السكنى واذا اختارت المعتدة نفسها او امرأته الغنيم الزاوة النفقة والسكنى وفي الفتاوى للمعتدة ان تخط

العدة

حيضا

نكاح

ثلاثين

بالاشارة المتفرقة دون الطرف الاخر ونظر هذا الواجب من اسبابها الذي يوجد في الزينة لا كذلك ليس الحريست
وجود الزينة في الحيط عن ان سماعة قال المتوفى عن زوجها بان ينفق عن نفسها اقل من نصف التل ان لم يكن عليها
والعنفه ان يخرج الى صحن الدار ويبيت في اي منزله شئت الا ان يكون في الدار سائر لا يعينه في ذلك الزوجه ان لم يكن
ان يعيد حمار القاصي ليس له ذلك ويحيد في سكرها قبل الرقة او امانات الزوج وعلى من تزوجها فاجر النكاح ان يتركها
اهل المنزل بالقيام فيه للكرامه بكذا وهي بغير ذلك نسكى فيه وان لم يجد يتجوز ان يطلقها الزوج فاجرة للزوجه على الزوج وان
خافت سقوط المنزل وان غبار على سائر ما يتجوز ان كانت في السواد وهي خائف على نفسها او لمها من سلطان او غيره يتجوز
وان يطلق في الباريه ان كان يدخل عليها من ريق في نفسها او لمها من غيرها في ذلك الوضع يتنقل بها وادركي ليس له ان يتنقل بها
الجنس الرابع وفي الجريد رجل تزوج بجارية الغيرة بادن سلكها ما تطلبه اثم اشتريها ان يطلقها ولعله عدل وبعده لا يبيع
حاروطه فان طلقها فتنقض ثم اشتريها لا يجزأه ولا يرفع الحرفه الغليظة دون الزوج الثاني وفي الفتاوى الصغرى الذخيرة
على معتز في الاطلاق هذا بابا في غير ما يان **الفصل التاسع في الخطر والباحة** وهو نقل على اربعة اقسام
الاول في ثبوت الحرفه الثاني في الحلل الثالث في حلف لا تطلق الرابع في اخبار المرأة بالطلاق **الجنس الاول** وفي
الفتاوى اذا سمعت ان زوجها طلق ثلاثا ولا يقدر ان ينفق نفسها الا بقتل سبها ان يقتل متى علمت بانها بغيرها كمن يقتل بالبد
ولا يقتل المرأة نفسها في فتاوى النسق عن السيد الامام في شجاع به هكذا في فتاوى غايه في اسلام ان لم يكن لها بينة يرفع اليها
وجنسه فان حلف فلا تم عليه فان نكح فلا يشرى عليها والطلاق البين كالثلاث وفي النوازل اذا كان عند المرأة شاهدان
ان زوجها طلق ثلاثا ان كان زوجها غايبا ليس بان يتزوج وان كان حاضرا له انما يجزأ الزوج الى الفاضل بالفرقة وانفصا
بالفرقة لا يجوز الا بحضرة وفي جملة النوازل المرأة اذا حرت على زوجها بالثلاث والزوجه بسكرها هل لها ان يتزوج باخر من غير
علم الزوج قالوا لا يطلق لها الا بالامام ثم الدين النسق ان كانت حرة فاباها بطلاقها ولو شهد قوم ان الرجل طلق
في خات السكر من صدقهم ثبت الطلاق وان لم يصدقهم شهدوا عند القاضي فيفرض بالفرقة وفي فتاوى سماعة عن حماد انك
الرجل ان يطلق واحدة او اثنتين او احدا حتى يستيقن او يكون اكثر ظنة على خلاف وان قال الزوج عزمت على انك ثلاث
ما وقع امر على شدة فتزكها وان لم يفرغ عدل حضرة ذلك الحظي وقالوا كانت واحدة قالوا اذا كانا معا صدقهم واحد
وعنه هشام قال سالت ابا يوسف عن رجل حلف بطلاق امراته ولا يبري بثلاثة حلفام واحد قال يحرق الصواب فان استوى
ظنه على اشد ذلك عليه وفي المشافا هشام سالت حماد عن رجل ادعت عليه امراته انه طلقها ثلاثا وهو يحلف في ان الزوج
فجاءت لطلب ميراثها قال ان كانت صدقة المرأة قبل الموت وقالت صدق لم يطلاق وورثته وان لم يزوج على صدقة حتى
مات ثم رثته وفي الفتاوى رجل طلق امراته ثنتين وقال رجل طلق امراته ثلاثا قال نعم ثم تزوجها ان كانت المرأة سمع
للسائل لا يجزأها ان ترجع اليه وحل للزوج اسكها ولو سمع رجل من امراته انها مطلقة الثلاث والزوجه يقول لا بل مطلق الشبان
لا يبيع لمنها ان يحضرها ما استطيع في جملة النوازل وفي المشافا لو اراد ان يتزوج امرأة فزهد عند او عنه
شاهدان لها زوجها فزوجه هو لا يفرق بينهما وسباني عام هذا في كتاب الكراهية **الجنس الثاني في الحلل** وفي شرح الطحاوي

مطلقة

مطلقة الثلاث لايجل زوجها الاول لا سكا ولا بكرا بين حق يتزوج بزوجه آخر ويدخل بها الثاني قوله كان الزوج اذا طلقها
او غير بالغ فنجونا او غير نجونا اذا كان بجناح مثله وفي فتاوى غايه في اسلام انه مقدم بمش سنين فلما التقي الحثان وتوا
للمنفقة حلت للزوجه الاول اذا كانت من زوجها الثاني وانفقت عدتها وتوخلها او ماتت عنها زوجه لا يجزأها الاول ولو طلقها
وهي حايض او نفساء او هو صائم او هي صائمة فانها لا يجزأها الاول والثاني عما في فعله ولو تزوجها اثنى فاحاقا سدا وحل
اولم يدخل فانها لايجل زوجها الاول الكحل في شرح الطحاوي وفيه ايضا لو كان الزوج الثاني حصبيا فانها لايجل الاول اذا كان
بجناح وفي الجريد لو كان الزوج الثاني غير بالغ لم يجزأها الاول عند ابي يوسف ولو كان نجونا او عبدا
او مدبرا او مكاتباً تزوجها باذن المولى حلت للزوجه الاول ولو كان نصرا لم يتزوج نصرا ابنة حل لهما ولو كانت مسكوبة فمسلية
للزوجه عند ابي يوسف خلافا لفرق والحسين وفي فتاوى غايه في اسلام اذا كان في اله الحلل بنور فاحلت آتية في باقى النكاح
وغاب الحشفه حلت للزوجه وفي فتاوى الصغرى اذا انفك بجمرة وادخل فيها فان وجد كحرارة كحل والا فلا وفي المشافا
عمر رجل تزوج صغيره لاوطا مثله من غيرها كان زوجها طلقها ثلاثا وطاها هذا الزوج اثم فاضاها فان هذا الوطى
يجزأها على الزوج الاول ولو كان نكاحا مثله او طرا حل للزوج الاول وفي نسخة الامام الشافعي ان كتاب الطلاق لو قضى القام
بلحل على الزوج الاول يردن الدخاخذ يقول سبعين المسبب لا ينفذ فضايق وذكر القاضي في شرح الرزقي في الجناح الصغير
المطلقة بثلاثة تزوجت باخر ولم يدخل بها الزوج اثم ثم طلقها لايجل الاول في فتاوى سماعة السائل قال سبعين المسبب حلت وهو قول
شيب بن عبد الرحمن رئيس اصحاب الاعتزان وهو قول الجمهور في فتاوى سماعة السائل قال سبعين المسبب حلت وهو قول
افق بهذا القول لم يشترط الدخول فيه لثمة الامه ولا يمكن والناس مجمعون كذا قال السيد السامي وفي المحيط مطلقا
اذا تزوجت نفسها غير كونه حلت للزوج عند ابي حنيفة وفيه خلاف في غيره عن ابي حنيفة في الرواية فاما على رواية الحسن بن ابي
نفسها غير كونه فلا يستقيم فلا ولا ولا يكون الحلل حلالا ما كان بشرط الامر الا في ابي يوسف فان زوجت نفسها بعد الا
لعدم الكفاءة وورث ذكر رواية الحسن وفي جملة النوازل رجل طلق امراته ثلاثا وانقضت عدتها وتزوجت بعد بغير اذنه سيد
فدخولها في الحرام السيد السكاكي فم بطاها بعد ذلك حتى طلقها فانها لايجل للزوج الاول حتى يطاها بعد الجارة **نوع منه** وفي
شرح الطحاوي في تزوج امرأة من بنين التحليل لم يشترط ان يكون حلالا بل لا يكونه وليس البينة بيني وتوطأ بكوه وحل
عند ابي حنيفة وزوجه لا يوجب صدق السكاكي ولا يجزأها عند محمد بن السكاكي ولا يجزأها وقال بعضهم يكون الحلل مباحا في ادبنا في الحشا
ذكر منه ثلاثة اقسام اولها ان يلقن الاشارة بالبر وقلة الجريد ووطاها ثلاثا وتزوجت باخر ثم طلقها قبل الدخول بها ثلاثا ثم
تزوجت ثلثا ودخل بها حلت على الاولين واذا تزوجت النصرا ابنة بنصر ابنة ودخل بها حلت لهما الذي طلقها ثلاثا وفي جملة
النوازل رجل طلق امراته ثلاثا فاعتدت وتزوجت باخر ثم جاءت بعد اربعة اشهر وقالت طلقني الزوج اثنى واراد ان يعيد لها
قال الامام ثم الدين النسق لا بد من احدى السكاكي والوطى وافق شيخ الاسلام على الاستجلاء والفتاوى الامام ابو نصر انه لا يهدى
وفي فتاوى الجناح لو اجبرت المرأة ان تزوجه اثنى ما هو انكر الزوج الحجاج حلت للزوجه ولو كان على القلب بان انكرت واقر
الزوج لايجل ولو طلق في الزوج الثاني وقال الاول بعد ما تزوجه ما وطئت كذا في فتاوى سماعة وعليها نصف المهر المتبقي وفي

ول

تسجد القناوي لوفات المرأة ما دخل ابن الزوج اشتد وقال الزوج الاول بل قد فعل وقد بعد عار تزوجها الاول ان كانت المرأة علة
للزلا بصدف وان كانت جاهلة بصدق في القناوي في اباء ابناء لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما زوجت باقر وقال الزوج
باقر ودخل بكل تصدق المرأة وتوفا لا الزوج اكمل النكاح دفع فاسد ابتداء لان جاست لها ان صدقة المرأة لعجل الزوج الاول
وان كذبت على كذا اعجاب القاضي الامام **الجنس الثاني من حلف لا يطلق** وفي القناوي وجوه عدة بان مغلطة ان لا
انواته ثم اراد المخلص منها فالجيلة للشرعة ان يتزوج امرأة رضية وثارا خا امرأتها اوها فرضها فتبين منه الزواني جميعا
ولا بحث عنه يصير جامع بين الخالة ونبت الاخت واجامعا بين الاخنتين وفي المتعارضة المرأة للحلوق عليها نيتي اما
لو دعت التوبة بينهما بالابلاء او العمان او فوق القاضي بالعينة او وقت التوبة بالمحرم كل ذلك طلاق وسبقي في كتاب الا
وفي القناوي في باب النون في الابلاء كما ذكرنا وفي المتن في تفرين القاضي بالبنوة فخلاص هذا وفي قناوي النصي ابو الوان
الا ان يرفاهن الصغير بما بينهما محله قال ان كانا رضيعيين او احد عمار رضع هذا الرضيع امرأة ارضعت اخر وت لم يكن
بلغت حد الثمن ستم ابا الزوج او ابيه بنوة او متروك المرأة او بنت المرأة لكن لا ينقض بهذا فاذا ارتفع الامر الى القاضي حتى
يقرب بينهما المحرم عن المنفعة او بعدم الكفاءة مع املا يصح حكم الحكم بهذا التوقي وهو يلحق القاضي الرب على الصغير بخلاف
الامام البرودي في كراه الجماع في الباب السادس انه يفعل وقام هذا الكنفيا في خزانة الواضحات **الجنس الرابع في اجابة**
وفي الاصل المرأة جانب الى رجل وقالت طلقت زوجه وانقضت عدتي ووقع في قلبه انها صادق وحي ودرت ولا يحل ان يزوجه ولو
فلان نكاح الاول وضع فاسد لا يحل ان يتزوجها وان كانا عدله وفي القناوي الصوري لو قالت طلقت زوجه في ثلاث مرات اذا
يزوجهما قالت كذبت او لخطات فلا الصدر الشهيد فلا الامام والرد من الاجوز النكاح قال وفي كتاب الرضاع لو قالت رجل
الي من الرضاع وبقيت علي ذلك مع هذا الزوج بعد هذا الرجل يجوز اذا اكمل الزوج ذلك سواء تزوجهما قبل ان يكفر نفسها او بعدها
نفسها ولا يصح للمرأة على غيرها قالوا في الفتنة لان الحرة ليست اليها وهذا الواقع بعد النكاح لا ينشأ حسنة وهذا دليل على
لها ان تزوج نفسها منه في جميع الوجوه قل رحمه الله يعني ولان القرع هو الرجل فانها التي او اخي او بنتي من الرضا ثم قال بعد ذلك
اخطأت ونبت او كذبت وصدقه المرأة فهما مصداقان حتى يجريان بزوجهما وتوقلا ما قلته حتى ثم ارد ان يتزوج ليس بذلك
وق بينهما وتوان جل تزوج امرأتهم قال بعد النكاح هي اخي من الرضاى او بنتي ثم قال او كنت ليس لامر ما قلت لا ينشأ النكاح
بينهما استحسانا ولو لا لما قلت هذا شهد الشهود عليه فرق بينهما وتوقلا هذا اخي او اختي وليس لها نسب معروف ثم قال او كنت صدقة
وتكون لها نسب معروف لم يعرف بينهما وفي القناوي الصوري رجل قال لا تحلى البكر حاجة فاضتها الى فقال نعم وحلفت بالطلاق
ان يقضيها له فلا حاجتي ان تطلق امرأتك ولا يصدق هوفه ذلك لا يعجز الصدق والكذب وهذا يفارق ساير الروايات
لان في كل موضع على اليمين شيء لا يقع عليه غيره اذا خبر هو بصدق في الحب وغيرها وهما لا يصدق لان حاجة الانسا
كما يعرف هو غيره بخلاف الحاجة لا يقع عليها غيره وفي بيان التوازن رجل حلف رجلا بان يطاوله في كل ما ياره به وبزها
عن ثم ناه بعد ذلك عن جماع امراته فاجاب لم يحدث اذا لم يكن هنالك سبب يراد عليه **كتاب الایمان**
قال جعلته هذا الكتاب على ثلثة اشخاص هم في الغرور وهم في الاهمال وهم فيما يكون فعلا ولا قولاً وبدلاً بالاقوال ثم يلاحظ

بها لا يكون ولا خلاصة جملة هذه الاقسام تسلي على ثمانية وعشرين فصلا الاول في المقدمة وفيه كفارة البيعتين الثاني في
 البيعتين الثالث في البيعتين بالطلاق الرابع في البيعتين في النكاح الخامس في البيعتين في الشراء وفيه جنس مسائل الغرر السادس في البيعتين في
 البيع السابع في البيعتين في الخبة والوصية والعتق الثامن في الشراكة والاستدانة والاغارة والامارة والتمار التاسع في البيعتين
 في الكلام العشرة الاذن الحادي عشرة الطاعات وهو ابتداء القسم الثاني عشرة في البيعتين في العمل العجل الثالث عشر في البيعتين
 في الشرب وفيه ان الخالف ذالقي بالبيعتين المعقودة شرطا الرابع عشرة في البيعتين في الجماع الخامس عشرة في البيعتين في اللبس السادس عشرة في
 البيعتين في المسكنة السابع عشرة في البيعتين في الدخول الثامن عشرة في البيعتين في الخروج والتهاون وفيه مسائل النور التاسع عشرة في
 البيعتين في قضاء الدين العشرون في السرقة والخيانة وفيه اعتبار اللفظ والعرض ومن هذا الجنس في باب القرب الحادي والعشرون
 في البيعتين في القرب الثاني والعشرون في البيعتين في الكروب الثالث والعشرون في البيعتين في الزراعة وسائر الحرف الرابع والعشرون
 في الاضال المتقدمة الخامس والعشرون في البيعتين في المعرفة وهو ابتداء القسم الثالث التساوس والعشرون في النوم والبيوتنة
 السابع والعشرون في الروبة الثامن والعشرون في الاوقات **الفصل الاول في المقدمة**
 فانه المحيط ركن البيعتين بالله ذكرتم الله مقروبا بالخبر وحكم البيعتين وصنعوا وجوب البر في الجزاء وحرمة الخسنة والكفارة يجب عند الخسنة
 حلف عن البر الواجب وتحمل البيعتين خبر حقل المصدر والكذب قاله في الاصل الايمان ثلثة بين تكفر ويمسك بيمينه ويكفر ويدين
 برحمة الله لا يرضى الله به منها صاحبها اما التي يكفر في البيعتين على فصل المستقبل واذا حنث يجب الكفارة واما التي لا يكفر في البيعتين
 على ثبات شيء او نفيه في الماضي فعلا الكذب ولا يجب الكفارة وانما يجب النوبة واما التي رجوان لا يرضى الله بها صاحبها بان
 على امر في الماضي او في الحال وبنقل ان حنث نحو ان يقول والله ان هذا الطير ليراب فاذا هو حمام وفي فتاوى محمد بن الوالد
 ان لا يركن هذا فلان فعله حنث لم يكن وكان لا يركن فلان لزم ذلك والتفوا لا يرضى بصلح آت في الطلاق والعتاق
 الله ور في الخبر البيعتين على نية الخالف ان كان ظلما او ان كان ظلالا فعلى نية المتخلف وهذا في الماضي مثال الاول اذا
 اكراه الرجل على بيع عين فحلف المالك بالله انه دفع الى هذا الشيء فلان بيعه بايع حتى يقع عند المالك ان ما يبيع مكره غيره
 فلا يكروهه وفي المستقبل على نية الخالف وفي الفتاوى لو كان البيعتين في الطلاق وما شاكل ذلك النية من ظلال فلما كان
 او مظلوما جنس آخر في كفارة البيعتين اذا حنث في البيعتين بالله وهو موطن شاه اللحم او كسا او اعتنى بالنهي وفي العبه
 يجب عليه الاعتناق وان كان محتاجا اليه كافي كفارة الظهار وفي الاصل حنث البسار ان يكون له فضل عن كفارة قد عاين كمن
 هذا انه لم يكن في ملكه بين المضموم فان كان في ملكه طعام عشرة مساكين او كسوتهم او عبيد لا يجوز له ان يبيعهم قال ابو يوسف
 لو كان له درهم فرد ما يشتري به ذكر لا يجزئه الصوم وفي الكسوة يعطى قدر ما يجوز فيه الصلوة والقلنسوة والخف عن
 لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حاله الفسخ ان كان يصح للقباض يجوز والا فلا قال بعض شيخنا ان كان يصح
 لا وسطا للبسار يجوز قال غسامة السرخسي وهذا شبه بالصواب ولو كان عامة بلفظ يذبح يجوز والسر ابل لم يذكر محمد
 والصحيح انه لا يجوز للرجل والزواة قال ابو يوسف وعن محمد انما على المرأة لا يجوز وان اعطى الرجل عجزا ولو اعطى عشرة مساكين
 كل مسكين الف من ثمن الخطة عن كفارة الايمان لا يجوز الا على كفارة واحدة عينا يذبح وابل يوسف وكذا في كفارة الظهار هذا في النكاح

69

الصوى وما تقدم في الاصل في الفتاوى جردى عن كلفه ستة صلوات اثني عشر متا الى سكين واحد جاز ولو ادى احد عشر
الى سكين واحد ومتا الى سكينين آخر متا الى سكينين لا يجوز صدقة الفطر ولا يعظم جواز عشرة امانات خمس
ولا يجوز للصلوة السادسة وكذا لو ادى اثني عشر متا لاربعة وعشرين سكيناً قال بعضهم يجوز صدقة الفطر ولا يجوز اصلا
وبه اخذوا اليه فاذا كفاية البمين فارق كفارة الصلوات من حيث انه لو فارق على سكين لا يجوز دفع ثمنه ثمانية امانات
عن خمس صلوات فقير ومنه فقير يجوز عن اربع صلوات ولا يجوز عن الصلوة الخامسة بخلاف صدقة الفطر لا يجوز
للعلى عشرة ايام سكيناً واحداً كل يوم طعام سكين مجاز وكذا الواعى سكيناً واحداً كل يوم ثوبان في عشرة ايام جاز كالا طعام
ولو لم يطق ثوباً على كفارة البمين ان سكين الانتفاع به اكثر من نصف من ثوبان بربع بعض اكثر من ثلثه انما جاز للمساكين
الفتاوى وفي نسخة الامام الشريفي مع الواعى خمسة سكاكين وكما خمسة سكاكين اجزاء ذكره عن الاطعم ان كان الطعام
ارخص من الكسوة وعلى القلب لا يجوز وهذا الطعام في كفاية امانات هلك الطعام يجوز وبقي مقيم الكسوة ويجوز
في الطعام التلبك والاباحة ولو ادى الى سكين من حنطة ونصف صاع من شعير يجوز ويتحقق من الرقاب لا يجوز في
كفارة الفطر لا يجوز في الرقبة العوراء وسواء كانت الرقبة صغيرة او كبيرة مومنة او كافرة بخلاف
كفارة قبل الخطاء فانه لا يجوز الكافرة من سائر الرقبة العجاء والمفعد ولا مفرغ الرجلين او اليد من وجوه
الاصم والابن والذي يجزى ويفتح حالاً فاقته ولا يجوز للدين والكتاب الذي شفا من بذر الكفاية وام الولد المتأثر
في الاصل وفيه ايضا كفارة للمصر صلب ثلثة ايام متتابعاً فلو حاضمت المرأة في اثلاثه استقبلت بخلاف كفارة صلب
بعضان **الفصل الثاني في ما يجوز بينا في البكر** هذا الفصل مشتمل على ثلثة اجناس الاولى الفاظ البمين
الله في البراءة الثانية في النذر وفي المحيط الخلف باسم من اسم الله بين وجميع اسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس
الخلف به اولم تعارفهم الظاهر من مذهبه اصحابنا وعلى اصحابنا من قال كل اسم لا يصح فيه غير الله ثم كالحج في يومين وما
سميت به غير الله كالعالم فان اراد به البمين كان بينا والا فلا والصحيح هذا ظاهر مذهب اصحابنا مشتمل على اسم الله
قال وانه انما كان كركم قال اخيراً سألني انه لا يكون بينا ثم رجح الطالب الغالب بيني ولو قال وجه الله بيني الا
فصد به الجاحدة وفي الاصل رخصة الله وغضبه لا يكون بينا والاصل ان البمين ما يكون باسم من اسماء الله ارباب الصفات
ما كان متعارفاً كان بينا كخلف بقدره الله وكبرياءه وعظمته وعلم ليس بيني ثم الخلف باسم الله بيني على حروف التسمي
وهو ابناء والواو والهاء لكن الباء في التسمي باله خاصة ولو قال الله لا يكون بينا الا اذا اوى به البمين من في المحيط وفيما
النسبة وفي مجموع النوازل وسواء قال الله بالنسبة بالرفع او بالنسبة وكذا يدرون حروف التسمي الله وكذا لو قال الله ولو
قال الله ان عني البمين بيني من متباينين قالوا انهم يجوزوا اسكتها او دفع او نصب لا يكون بينا عندنا جواز ولا يمتنع بان
جزء البمين ولا باعرايه ومنهم من جاز على الاطلاق وفي التجويد وحى الله لا يكون بينا عندنا جواز ولا يمتنع بان
عن بلدي يوسف وهو الصحيح وخبره الله قال شمس الائمة الخواصي هذا بقرينة قوله وحى الله وكذا لو قال خلت بينا وعندنا
بين ولحق كالأصل كذا بين هذا في المحيط ولو قال اشهد او اشهد بالله او اخلص او اخلص بالله او اعظم او اعظم بالله او على

او على بين او على عدا الله ان فعلت كذا لا يكون بينا النكاح الاصل وفي الفتاوى لو قال بالفارسية خذ يا رب يرفم ان لا
كذا كان بينا ولو قال خذ يا رب او يرفم لا يكون بينا وفي التجويد عن محمد لو قال لا اله الا الله اخلص كذا او سبحان
الله ليس بيني الا ان بنوى به وكذا لو قال باسم الله وفي المشقار واية ابن رستم عن محمد انه بيني مطلقاً فينبأ عنده
الفتوى ولو قال وبسم الله يكون بينا وفي فتاوى الشيخ بالفارسية سوكتي في خورم او خورم كم ابن كاريكم اذن كنتم
هذا تفسيره سوكتي خورم او خورم ولو قال خورم ليس بيني وفي فتاوى محمد بن الوليد سوكتي خورم خدائي بيني وان
سوكتي خورم ام فهذا الخبر ان كان صادقا حث اذا فعله وان كان كاذباً فلا شيء عليه وفي الفتاوى لو قال
خدع بطلاق ليس بتطليق لان الناس لم يعرفوا بينا بالطلاق بخلاف قوله سوكتي خورم خدائي وفي المتن
لو قال برئ سوكتي است او سوكتي بطلاق است كنه ابن كاريكم فهذا تفسير قوله لا فحل ثم فعل حث ونطق
ولو لم يكن حلفاً كنه قال كذا بطل بصدق وبانه قال لا يصدق قضاء وهذا الدال عليه وكذا لو سئل ملككم عند الله
يكتب على الفتوى عندنا كذا وفي التجويد قال محمد حلف لا يحلف فتوجه ان تمت او ضلت فانت طالق بيني انت طالق
ان شئت او هويت ليس بيني انما هو تخير وكذلك ان حلفت او ان طهرت ليس بيني فهو تفسير للطلاق السني انت طالق
عذا وراى الشهر ليس بيني ولو علق بجي العدا وبطلوع الشمع ما اشبه ذلك بيني ولو قال سوكتي خدائت انت طالق
ولم يشترط بنية المرأة قال الشيخ الامام طبري الذي يشترط النية والاصح انه لا يشترط فهو اقرب اليهم بالطلاق وفي الفتاوى
لو قال اللهم اني عبدك اسلمت او اسلمت لك ان اخلص كذا ثم فعل لا كفارة عليه ويستغفر الله بخلاف قوله اشهد ان
بانه ولو قال سلمت في كونه اسم ان فعل كذا ثم فعل لا كفارة شيء الا ان اعني ان ما صام وصلى لم يكن حفا كانه قال هو كما
ان فعل كذا قال هو اميدى كخداى من اسمهم لم يمد ان فعلت كذا فهو بيني ولو قال والرحمن لا فحل كذا ان عني بالسنة
الحق في القرآن لا يكون بينا كونه والقرآن لا فحل كذا وان اراد به الله يكون بينا ولو قال والكعبة او القبلة ليس بيني
ولو قال بالله العظيم كبريكتي ان نام نيت او بركتي سوكتي است او بركتي نام است كذا فحل او لا فحل بيني وفي
اذن بركتي لا يكون فاصلاً وفي مجموع النوازل مشتمل على شيخ الاسلام عن بقول ما حلفت ان لا فحل بل حلفت ان هذا اعظم
وام اعظم البمين عني قال لا يصدق لانه موصوف في الفعل وما ذكر من الاقتصار على الكلام الاول بخلاف الظاهر وفي مختصر الفتاوى
البمين بغير الله لا يكون بينا كالبني والقرآن وفي مجموع النوازل والكتب الاربعة ودين الله وطاعته وشرايعه وحد
وعبادته وملائكته وانبياءه وعرفه وبيته والصلوة والصيام والحج والكعبة ليس بيني وفي فتاوى الشيخ
قال فخره لا يكون بينا لكن حقه عظيم ولو قال يحسنه فهد الله ولا اله الا الله لا يكون بينا ولو قال خدائي من داند كنه فلا يكره
وقد علم اخلص عاتهم على ان يصير كافراً وفي قوله انه يهودي ان فعل كذا وحث لزمته الكفارة وهل يجوز اخلاف المتابع فيه
قال الشيخ الامام شمس الله الشريفي ان اعتقد بينا يكون بينا وان اعتقد كذا يكون كذا على ما بين في الفاظ الكفر وكذا في
انما برئ من الله وفي مجموع النوازل سئل عن الذي عني قال حثي دعا الى الصلوة ففعلت راجحاً كنه وباوى رضى كنه
هل يكون تلازم لانه لا يعلين هذا الشرط فيجوز على الخلاف وفي الفتاوى لو قال ان فعلت كذا فاستدوا على بالقرينة ففعلت

مطل
الاخبار بالشرط واليمين كذا

بذبحه كمين كتم ولم يوشك ان يكون بينا وفي الروضة لولا الله على اصلي موضع كذا بعد ان يصلي موضع آخر وفي
ظاهر الاصل ومنه ان يوسف كان لا يجازي الا بالاجابة افضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى القلب يجوز ولا قال الله على ان الصوم
او اصلي في اقسام اليوم او صلي اليوم جاز عند ما خلا فالحمد وتوذر ان يصرف بخاري مقصد في يوم آخر جاز بان
وتوذر الله على صوم شهران فالصوم شهر بعينه كرجب بحسب عليه السابغ لكي لا يضر لا يلزم الاستقبال في رمضان لا قبل
لا يلزم الاستقبال ولا يلزم قضاء يوم وان قال الله الصوم شهر ولم يبين ان قال استباعا لزم استباعا وان قال سطلا
يلزم الاستقبال بصفة السابغ وفي الاعتكاف يلزم بصفة السابغ في المعين وغير المعين ثم في الصوم والاعتكاف
ان افترقوا ان كان شهر استباعا ليلزم الاستقبال وان كان غير معين لزم وفي التجريد لو حاضرت المرأة في صوم
لم ينقطع السابغ وعن محمد اذا حاضت شهران لم يستقبل في الحيض استقبلت وفي الحيض لو لم يزلها لم يملك لزم
بملكه هو الحائض لله على ان اهدى هذا الشاة وهي مكر الغيرة لا يصح الذبح بخلاف قوله لاهدين وتوذر كالمين كان
قال الطحاوي لو اضاف الذبح الى ما قبله لم يصح كونه اقل فلا كان يذبحا لزم الكفارة بلحنت لله على الطحا
المساكين الطعم على عشرة عند ما لله على طعام مسكين يلزم نصف صاع من خضرة استحقاقا وفي فتاوى النسفي لو قال
ان كنت فلا تاخذ ابرا برى بكسالة ووزع لها لا يلزم شي بان كلة وتوذر انكيت ساريدون لها لزم واصل
في الفتوى لو جعل على نفسه حجلا وصدقة على طلبة ان فعل كذا ففعل لزم ذلك الشيء الذي جعل على نفسه
كفارة العين فيه في ظاهر الرواية وهكذا في القاضي العام على بن الحسين السعدي والشيخ القاضي الامام على الروزي
كان يقول ان شاء صام او صلي او حج وان شاء كفر هذا في مجموع التوازل وعني ايجاز ربح عن هذا قبل بونه سبعة ايام
يجب فيه الكفارة قال الشيخ شمس الانعام الشريفي ايمان الاصل وهو احتيازي كقصة البابوي في هذا الزمان فلا يصح وهكذا
اختيار الصدر الشهيد في فتاواه الصوري لو قال الرجل ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم واحد
لحنت ويصدق الكل على مسكين واحد جاز وتوذر ان الله على ان اتفق هذا الرقة وهو على كماله ان يفي بذلك ولو لم يفي
ذلك لم يكن للجبر القاصي في مجموع التوازل لو قال وهو برى ان برأت من مرضي هذا ذبحت شاة او على شاة اذبحها
فغيره يلزم شي وتوذر على شاة اذبحها فان صدق بلها لزم وتوذر الله على ان اذبح جذوا وان صدق بلحنت فذبح
مكانه سبع شياه جاز وفي المناوي لو حلف ان يتزوج امرأة مواضعة والزواة الواضعة ان يكون راضيا بان ينفق عليها باذ
ما يريد منها من القنوع **الفصل الثالث في البير في الطلاق هذا**
الفصل شمل على ثلثة اجناس الاولى في شروط الايمان وتقيم الشرط على الجزاء وعلى القلب الثاني في حلف ان لا يطلق
الثالث في التفريق اما الاول وفي التجريد شروط الايمان التي خلق بها الالفان ستة اذ واما الثاني ومتى وكل وكل
وهذه الحروف يتعلق بالافعال المستقبلية دون الماضي والاسماء ولو جمعت الشرط ويستوي على فعله او على فعل غيره وتوذر
الجزاء طلاقا والشرط بكلة كلما تكرر الطلاق بتكرير شرط الحث وتوذر ان يكون اليقين بكل كل فتزوج نسوة طلق ولو تزوج
امرأة طلق المرأة وشار ابو يوسف في المتشا الى ان كلما اذا دخلت على المعين او الحاطب بتكرير كونه كل المتدبر

هذا التوب فهو هدية يلزم في كل دفع وتوذر ان يابا يلزمه الامرة وتوذر ان كل امرأة في طلق فتزوجها
ثم تزوجها ثانيا لا تطلق بمنزلة كل بخلاف ما اذا خطبها او قال كل تزوجت حيث يتكرر وكذا الوفا كل تزوجت فلا تارة
عادت المرأة اليه بعد نكاح آخر لم يحسنه عند الثلاثة فان اصاب في الطلاق الى ملك او الى كل ملك حنت ابد الوجود
الفعل بخوان يفور كل تزوجت فدخلت الدار فانت طالق وتوذر ان طالق انت طالق اذا جاء غدا بين وتوذر ان
انت طالق غدا اضافة وليس يبين وفي المناوي رجل قال امرأته انك اذا فعلت كذا الى خمسين سنين تصير مطلقة
اراد بذلك تخويلها ففعلت فعل التضياع الذي يستلزم الزوج ان اخبره ان كان حلف بالطلاق على عجيبة وان
انه لم يخلت فالتوذر قوله مع عيشة في المحيط وفي فتاوى شمس الاسلام الا وزجعت ان من قال لامرأته اذا فعلت كذا
مطلقة فدخلت ثم قال الزوج اردت تخويلها لا يصدق رجلا قال لا خرفلان في بيتك فانك تطلقك
فلان بخانه وتوذر ان لا يخلت من بيت لا يخلت وان كان في بيته رجلا قال لامرأته انت طالق ان كان كرهه ام
ام فهذا تعليق مطلقا قال الفقهاء لا يخلو على التعليق بل يرد به الانتفاع قال الصدر الشهيد وبناخذ
بذلك هذا ما ذكره المحيط روى ابن جماعة عن ابى يوسف اذا قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار فان لم يكن دخلت
نطق وان كانت دخلت لا تطلق فقد اعتبر لدخول شرط لان لفظك ترجمته لدخول رجل قال لامرأته ان كان بين خان الله
تر اطلاق هو مناسنة الفاظ الكروهي ومبينة وهو كاه وهو زمان وهو بار فالاول وهو قوله اكر فارسية ان ولا يخلت
بها الامرة ومضى اي متى ومبينة بمنزلة متى ولا يخلت فيها الامرة وهو كاه وهو زمان الختارانه بخت مرة وفي قوله
بخت بكل مرة وفي المحيط سئل عن الدين عنى قال لامرأته بخانه فلان اندر اني تر اطلاق ولم يقل جون ولا اطلقت الساعة
كتوذر ان طالق ان دخلت الدار وعنه لو قال لعبد ان لم يفعل كذا بعد ايمانك براجعانه است بطلاق است ولم يفعل غدا فلي
ولا فرق بين قوله بد انك تطلق است وبين قوله فعل طالق رجل قال لامرأته ان طلقك اكر فلان كركي واراد بالتعليق
يتعلق الطلاق بذلك الفعل وتوذر ان كركي هو طلاق يتعلق كذا في صاحب المحيط وفي التاخير من قال
والوجهين لان طريقي الصحة عند تقديم الشرط ادراج الخطاب وهذا قائم عند اخير الشرط وتوذر ان طلق فلان كركي تو
بيك طلاق ففعلت طلقت من غير نية الزوج الكل في المناوي وفي المناوي الصوري لو قال اجنبية ان طلقك
فبيدي خرمي ويصير كانه قال ان تزوجت وطلقك فبيدي خرمي ولو قال لسان طلقك فانت طالق فلا يخلو
هذا العين **في عمر** وفي الجامع الكبير في باب على حد رجل قال لامرأته ان دخلت الدار واستطلق طلقت في الحارة وان
عنت تعليق دين فيما بينه وبين اسم لانه نوى الاضمار اي افقار الناموتد برة فانت طالق وكذا الوفا ان دخلت الدار فانت طالق
وكذا الوفا ان دخلت الدار فانت طالق وكذا الوفا ان طالق وان دخلت الدار بخلاف ما اذا قدم الجزاء فقال انت طالق
ان دخلت الدار بغبر الواد وفي طلاق المتشا قال ان دخلت الدار انت طالق لا يطلق حتى يدخل الدار قال ابو الفضل
بخلاف ما لو قال في الجامع الكبير **في عمر** وفي شرح الطحاوي رجل على طلاق امرأته بالشرط لا يخلو اما ان كان الشرط مطلقا
او مؤخر او دخل الشرط بينهما ذكره بكرة الواو والماء ياء ثم اودكر بغبر هذا الصلة اما اذا كان الشرط مقدر ما فقال لها

ان

في

دخلت الدار فانت طالق وطالق او قال يا فلانة في المعطوفين وفي غير مدخولة فدخلت الدار بانت بتطبيق واحد
عندما ياتي وان كانت مدخولة يقع الثلاث بالجماع الا ان عندنا في بيع بعض بعضا بعضا الوقوع ولو قلنا اخر الشرط فقلت طالق
وطالق وطالق ان دخلت الدار او بالجماع او كانت المرأة مدخولة او غير مدخولة ما لم تدخل الدار لا يقع شيء فلذا
دخلت بانت بثلاث تطلقات بالجماع ولو ذكر في غير هذه الصلوات وكان الشرط مقدر ما لان دخلت الدار فانت
طالق طالق طالق ان كانت غير مدخولة فاللفظ الاول معلوم بالشرط والثاني ينزل في الحال والثالث لغو فاذ انزلت
ودخلت الدار نزل المعلق ولو دخلت بعد البينة قبل التزوج حصة ولا يقع الطلاق ولو كانت مدخولة فلا يترتب
بالشرط الثاني والثالث ينزلان في الحال ولو اخر الشرط فقال انت طالق طالق طالق ان دخلت الدار ان كانت غير مدخولة
فلا ينزل في الحال وفي الثاني والثالث وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني في الحال وتعلق الثالث بالشرط ولو
بكله ثم فهذا بمنزلة ما لم يذكر الاول والثاني ولو دخل الشرط فقال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار
انت طالق ان دخلت الدار او قدم الشرط ما لم يدخل لا يقع الطلاق فاذا دخلت وقع ثلث تطلقات بالجماع وفي
الزيارات المضاف الى الوقفين ينزل عند اولهما والمعلق بالفعليين ينزل عند اخرهما والمضاف الى احد الوقفين كثر
عندنا بعد غداة طلق بعد غد وتعلق بالحد الفعليين ينزل عند اولهما وفي الاجناس ولو علق بفعل ووقت فالت
يوسف هو بمنزلة الفعليين يقع بغير ما يما سبق وفي الزيارات ان وجد الفعل ولا يقع ولا ينظر وجود الوقت وان
الوقت اولا لا يقع ما لم يوجد الفعل وعن ابى يوسف اذا وجد الفعل اولا لا يقع حتى يوجدا الوقت ايضا وفي الخبر لو قال
ان دخلت الدار فانت طالق ان كنت فلانا لا بد من اعتبار المذكر عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار
وفي العدة ثم طلق فلانا وفي العدة طلق **الجمل في نزع حمله لا يطلق** وفي الفتاوى وحل لا لمرأة ان تسأله
الليلة طلاق فلم يملك فانت طالق ثلثا فقال المرأة ان اسألك الطلاق الليلة فجمع ما اسألك صدقة على ما كان
فسألت المرأة الطلاق في الليلة فقال الزوج انت طالق ان سئلت فقال المرأة ان اسأله وضعت الليلة لا تطلق المرأة ولا
بجنت الزوج والوراثة قالها ان دخلت الدار فانت طالق فضت الليلة بطلاق ثلث لان قوله انت طالق ان سئلت تعدر
تعلقا بالالة الاقضاء على المجلس قوله ان دخلت الدار فانت طالق فلو قال انت طالق ان سئلت
عند ابى يوسف وعند محمد لا يجزى على قول ابى يوسف وقال لها ان لم تطلقك اليوم فانت طالق ثلثا فقال لها
انت طالق على الف درهم ولم تبطل المرأة فاذا مضى اليوم لا تطلق كذا روى عن ابى يوسف والقوي عليه ولو اراد ان يجلف بالطلاق
الثلاث لا تطلق امراته بائنا ثم يجلف ويقول كل امرأة في طالق اذا فعلت كذا وكذا فيؤثر امراته فان قالوا لا يجلفك بطلاق
هذا وأشار الى ما قبله حلف بطلاق كل امرأة فضلا عن الخلف بطلاق هذه ثم ينزل كل امرأة الى طالق ولا ينوي بها هذا
في جموع النوازل ولو حلف لا يطلقها فبأي هذا او فرق الثاني بالغة قد ذكرنا في كتاب الطلاق ان جنت رجل قال امراته ان
فكل امراته اضع راسي على المرفقة فهي طالق او قال فكل جارية اطؤها فهي حرة لم يصح هذا البيهقي لانه غير مضاف
المذكر لا الى سب رجل حلف لا يطلق امراته فخلعها رجل بغير علم فاجاز هو فهذا مسئلة النفوذ وقام المسئلة في فصل

بالنكاح

بالنكاح باق وفي جموع النوازل سئل عن رجل قال لامرأة ان من سخط طلاق برزبان فان طالق ثلثا ثم قال
من فلانة كذا ثم توارى من طلاق قال يطلق امراته ثلثا وسئل اسدي عن رجل قال لامرأة ان كنت بطلا فخير فخير
ثم قال انت زن ان شاء الله او قال لا انكلم بالشرع ثم قال ان الشرع لظلم عظيم جنت في هذا كله وفي المحيط بغيره ان
قال لامرأة ان قلت كذا طالق فانت طالق ثم قال قد طلقك طلقا اخر فان قال غنيت ان يكون الطلاق معلقا
ان طالق صدق وديانة لا قضاء **الجمل في المتفرقات** وفي الفتاوى رجل قال ان كان فلانا فقيرا
فامراني طالق بغير وفاء ففقه عند الناس ان نوى ما سميت الناس فقيرا او لم يوشى طلق امراته وان اراد به العتية
حقبة فذكر لك قضاء اما فيها بينه وبين الله ثم لا يقع لانه ليس بغيره حقيقة لما روى عن حسن البصري روى عنه
انسان فقيرا فقال كذا رجل وهل رأت فقيرا قط فلما انقضى الزمان المسمى عن الدنيا راغب الى الاخرة
البصير بمعيوب نفسه رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم اخنته فامراني طالق فوقه الختان عشر سنين فان نوى
اول الوقت لا يجزى ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت قال الصدر الشريد المختار انها اثنتا عشرة سنة
بغير اقصاء رجل قال ان كنت اخاف من السلطنة فامرته طالق ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطنة و
لا شيل من ان يخاف من السلطان بجناية جنابها لم يجز رجل انهم يصح قبيل ان فلانا يقول رايته بغيره فقال
رائي امره فامرته طالق وقد رآه سارة في امر آخر رجوت ان لا يجزى رجل قال لامرأة ان تتراني بغيره فقلت انما يكون
فانت طالق ان كان له مقدمة يتفقد بها وان لم يكن يرجع الى بيته فان نوى اني كنت اجتاز عنك والآن لا اجتاز عنك فان
اجتاز عنك طلق بوجوه شرط الحلف وفي جموع النوازل لو قال اخر اكبر ابني بغيره فامرته طالق فهذا على الحال والوراثة
ويجوز الكلام لا يجزى رجل حلفا لا يجزى امراته بغيره بغيره ولا يجزى لها اقامة البينة على ذلك الا اذا قرت
او كل عند الثاني ويجزى اللعان بهذا رجل قال ان كان في بيته نار فامرته طالق وفي بيته سراج ان حلف لا يجزى
جبرانه طلب منه النار ليستوفد منها نار انطلق وان كان البيهقي لا يجزى انهم طلبوا الخبر او نحوه او لم يكن هناك سببا لا يجزى
رجل اراد ان يزوج امرأة وله امرأة اخرى فبأي اهل المرأة ان تزوجها لكان تلك المرأة فاجلسها الزوج فذكر المرأة في المفق
ثم قال كل امرأة في سوي المرأة في المتغيرة فهي طالق ففسخوا انه ليس لامرأة في الاجابة لا يجزى وهي الجملة في العناق ايضا
لامرأة يبلغ فزهدت الى زهد سراج الزوج فقبل له ان كذا امرأة بغيره فقال ان كانت لي امرأة بغيره فهي طالق ثلثا
او قيل له هذا الملقنة امرته ثم قبل له احلف بالطلاق الثلث ان لم يكن لك امرأة سوى سراج فحلف وتلك المرأة آتية
قال الصدر الشريد المستلحق بطلاق قضاء لا ديانة وهو طلاق الهازل وقال ابو يوسف لا تطلق وبه اخذ ابو نصر وقال
محمد بطلاق رجل حلف ان فلان لا يزوجني وهو غير ثقل عند الناس ولكن عنده ثقل فهدا على ما عدا الا اذا نوى ما عدا ذلك
المسألة في طلاق الفتاوى وفي الشغار رجل قال لامرأة طالق ان لم يكن هو خير مني فلان والذي بغيره ان خير مني ثقب البيهقي
ويشربا من مرفوف بذكر فلان رجل من اهل الصلاح والفصل فبأي هذا للناس طلق امراته قضاء وفيها بينه وبين الله
وفي الشغار رجل قال ان فعلت كذا فامرته طالق ولم امرته ان او اكثر ثم فعل ذلك الفعل طلق واحدة منهما وفي جموع النوازل

سنة

فقه

لوطي لعمري ما انا اورجيبا وانقضت عدتها ثم فعلت ذلك الفعل يقع الطلاق على الاخرى وان تنفق عدتها قال البيان الذي
لا ريب ان فعلت كذا فانت طالق ثم خالوها او طلقها باي شيء وجد الفعل الذي هو شرط وهو بنوها وهي في العدة قال
الامام في الدين بطلان وكذا لو قال ان فعلت كذا فانت طالق ثم طلق امراته باي شيء فعل ذلك الفعل وهي في العدة بطلان
نية لان النية في بنائها فلا يخرج عليها بخلاف ما لو قال امراتي طالق وله عدة من طلاق ابن حيث لا يطلاق به
النية وان انقضت عدتها ثم وجد الشرط انحلت البين لا الى جزاء حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط ثانية لا يطلاق وتو قال
ان فعلت كذا فانت طالق وليس له امراته وقت الخلق في فعله بطلان **الفصل الرابع في البين في النكاح**
وهو مثل على ثلثة اجناس الاول في النكاح البين في النكاح والثاني في الفصول ومثله الثالث فيما يتعلق بها
اما الاول قال في الفتاوى رجل قال اكره لفلانة ان تنكح من سواي طلاق هذا بمنزلة قوله ان تزوجها وتو
قال عني بعدة النكاح لخطبة لا بصرف في بيان نكاحه صرف ديانة اما لو قال اكره لفلانة ان تزوجها من غيري في خطبة
وتو قال اكره لفلانة ان تزوجها من غيري في خطبة لا بصرف في بيان نكاحه صرف ديانة اما لو قال اكره لفلانة ان تزوجها من غيري في خطبة
دخول فلان براد هذا في اطلاق فتزوجها لا يطلاق وتو قال اكره لفلانة ان تزوجها من غيري في خطبة لا بصرف في بيان نكاحه صرف ديانة
الخيار انما لا يطلاق ايضا وفيه اختلاف للشافعي وتو قال لو ادعى ان زوجها امرأة ففعل طالق ثلاثا فوجاه امراته بغير امراته
لا يطلاق لان التعليق لم يصب لا غير مضاف الى ذلك النكاح لان تزوج والدين في بغير امره غير صحيح بخلاف قوله ان تزوج
لان تزوج صحيح فاذا صح افعلي تزوجها لا يطلاق بخلاف الاول لانه لا يفي بذكر النكاح وفي فتاوى النسخ اكر
كاركم هرزي كمن تزوجها من غيري بطلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا يطلاق وفي الفتاوى الصري لو قال لمنكحة
ان تزوجك او قال لفلانة ان تزوجك كمن فانت طالق فاذا تزوجها لم يطلاق فاذا افادها ثم تزوجها لم يطلاق اما اذا قال
او امراته لا يحل له نكاحها ان نكحتك فانت طالق بغير طلاق الا في حق لوطي حتى لو طلقها امراته ثم تزوجها لا يطلاق كما لو قال لا يجنبني
انما راجعكم فكذا ابقته على العقد وتو قال لمنكحة كان على الرجعة الحقيقية بعد الطلاق وتو قال ان تزوجها من غيري في خطبة
لا ينفذ البين اصلا وفي فتاوى النسخ في قوله بالنارسية اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا ينفذ البين اصلا وفي فتاوى النسخ في قوله بالنارسية اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا ينفذ البين اصلا
البيع وكذا لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا فقال لها ان طلقك ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان بخلاف ما لو قال لا يجنبني
ان طلقك ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان بخلاف ما لو قال لا يجنبني ان طلقك ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان بخلاف ما لو قال لا يجنبني
فهذا على ان تزوجها نكاحا صحيحا وكذا لو قال لا يبيعني هذه المرأة ويبيع المرأة انما يكون ان تزوجت وخطبت بدار الحرب
ثبت وتو قال لا تزوجني اليوم فهذا على النكاح الفاسد فلا في المحيط واختلف ان النكاح الفاسد هل هو منعقد
منعقد لكن لا يصفه الكمال قال بعضهم قالوا لا ينعقد اصلا وبعضهم قالوا لا ينعقد منتهى الاقدام على الوطى فمروءة ان لا
يبيع ماء الزوج ولا ضرر في حق الخنة ولا يظن الا نكاحا في حق الخنة ولا يخلع على الماشي ان لم يتزوج فهذا على الجائز و
الفاسد بخلاف المستقبل والصلوة نظير النكاح في الماشي والمستقبل وكذا الصوم وفي الشراء والبيع جنت بالناسد وتو
ليزوجهن سرافا شهد شاهدان ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان بخلاف ما لو قال لا يجنبني ان طلقك ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان بخلاف ما لو قال لا يجنبني

لكنه

درة

طال
في تزوج ستر

او امره من تزوجها من طالق فامر رجلا فزوجها اباه لم يطلاق وتو قال ان تزوجت فلانة في طالق وان امرت من
فعل طالق فامر رجلا فزوجها اباه لم يطلاق وتو قال ان تزوجت فلانة في طالق في طلق النوازل وتو قال امرأة ان خطبتك او
تزوجتك فانت طالق فخطبها او لم تزوجها لم يطلاق وكذا لو قال لفلانة ان تزوجك ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان
فصولي ففعلت كذا فانت طالق فزوجها اباه لم يطلاق ففعلت كذا فانت طالق فزوجها اباه لم يطلاق ففعلت كذا فانت طالق فزوجها اباه لم يطلاق
وتو قال لا يربيته هر كرام من بركتكم يبيع على كل امرأة قال الصدر الشهد والمختار ان يبيع على امرأة واحدة وتو قال هر جبه
من بركتكم يبيع على كل امرأة واحدة وان بوي التكرار وتو قال ابنة امرأة تزوجت نفسها في طالق بينا وجميع النساء وتو قال
هر جبه كاه من بركتكم يبيع على امرأة واحدة ثم يخل وتو قال كل امرأة تزوجها من طلق ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان
موزي كمن بركتكم وتو قال اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا يطلاق وتو قال اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا يطلاق
الذين رويهم اوسال هرزي كمن بركتكم يبيع على كل امرأة ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان في المحيط مثل ابو نصر الدبوسي في
قال ان تزوجت فلانة ابنة ابي طالق فزوجها من غيري في خطبة لا يطلاق وتو قال اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا يطلاق
تو قال ان تزوجت فلانة في طالق فزوجها من غيري في خطبة لا يطلاق وتو قال اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا يطلاق
فانت طالق فزوجها من غيري في خطبة لا يطلاق وتو قال اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا يطلاق
في قبيل قول ابي يوسف بناء على ان الدخول في نكاح الاول وخود النكاح الثاني عند ما وعند عبد علي اربعة اصدقة
وطقت وتطلق ثلاث تطليقات وتو قال كل امرأة تزوجت ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان في طلقها ثلثة تطليقات ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان
مرد مثل عم الدبوسي قال اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا يطلاق وتو قال اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا يطلاق
به حقيقة العقود لا يجتري رجل له مطلقة فقال ان تزوجها من غيري في خطبة لا يطلاق وتو قال اكره لفلانة ان تزوج من غيري في خطبة لا يطلاق
تزوجت عليك على ما علمت فلا اجماع على حرام ثم قال ان تزوجت عليك ففعلت ذلك ثم طلقها انت طالق بطلان في طلقها واحدة
منها تطليقة بالبين الاولى وبيع تطليقة اخرى على واحدة منها فالبين الثانية بصر فيها الا انها شاءت وهذا في النوازل
قال في المحيط فيه نظروني في ان لا يطلاق في البين الثانية لان البين الثانية تعلين ايجاب الطلاق بالتزوج وانه لا
بخلاف تعلين نفس الطلاق وينبغي ان يبيع بالبين الاولى وطلاق احداهما يبرئ على انهما شاءا لان البين الاولى
انصرف الى الطلاق صارا كانه فانه ويرى طلاق ومن قال ذلك وله امرتان يبيع الطلاق على احدهما وتو حلف لا يتزوج عليها
فراجع امرأة طلقها طلاقا رجعيما جنة وتو قال ان تزوجت في اخر سنين في طالق ففعلت ذلك في السنة الخامسة ففعلت ذلك في السنة الخامسة
لو اجمروا الى اخر سنين في السنة الخامسة رجعا لاجنبية ما دمت في كافي ففعلت ذلك في السنة الخامسة ففعلت ذلك في السنة الخامسة
لا يطلاق اما اذا طلقها تزوجك ما دمت نكاح ففعلت ذلك في السنة الخامسة ففعلت ذلك في السنة الخامسة
ما زال وما دام وما كان غايته ينهي البين بها فاذا اخلع لا يفعل كذا مادام بخاري فاذا خرج ينهي بينه فاذا اعيد ففعل ذلك
لا يجتري في القدر وري وكذا اذا اخلع لا ينهي البين بل ما دام بخاري فخرج وعاد وشرب الخمر في فتاوى الفضلي وابو الليث
شرط الخروج مع اهله متلعه كما في قوله لا اكله ما دمت في هذا الدار والفضلي لم يشترط الخروج مع الاهل في طلاق الفتاوى

ربية

بج

ان

كله

النفق

ولو قال كل امرأة لي بكوني بخاري فليطلقها او يبرأ به بطلاق امرأة يتزوجها بخاري وعن هذا قال الزوج
 امرأة في غير بخاري ثم نقلها الى بخاري ويكون هو موهبة لا يطلق هو الصحيح وفي المحيط وفي فتاوى ابى الليث اذا قال كل
 امرأة يتزوجها في فية كذا فليطلق فترجى امرأة في تلك الفرية ان كانت من أهل مكة القريبة لا شك ان يطلق وان كانت من
 غير أهل مكة القريبة لم يذكر هذا الفصل منه وينبغي ان يطلق لان عقد البين على كل امرأة يتزوجها في تلك الفرية ولو اخرج
 من تلك الفرية وتزوجها خارج الفرية لا يطلق ولو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة لم يدرى شئت ولو حلف لا
 يشترى امرأة فاشترى صغيرة لم يجرى النوازل لو حلف لا يتزوج امرأة فكم صبيته لا يجرى رجل تزوج امرأة
 دخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيبا ففليطلق وقد وجدتها ثيبا طلق فان صدقته فلها مهر ونصف مهر وعليها العدة
 وليس لها نفقة العدة وانكحها ولا يجب عليها المهر وانكحها فله مهر واحد ونفقة العدة وانكحها وعليها المهر والنفقة
 المحيط قبل ان يقع الطلاق اذا كان ثيبا بالاصابة فلو كان ثيبا ثوبية او الطهارة او دور الدرع لا يقع الطلاق ^{ان} قال
 تزوجت امرأة كان طاروا او قال ان تزوجت ثيبا او روى كشاده في طالق نطق امرأة بانها تزوجها لا يطلق
 للفرق وقيل يطلق في الكل اعتبار اللفظ المعنى في الفتاوى البعض في طلاقه والبعض في ايمانه وفي المشقة لو قال لا
 ان طلقك فكل امرأة تزوجها فليطلق فطلقها ثم تزوجها لا يطلق وكذا لو قال ان زنت بفلانة او خاطبتها ففان
 زنت بك فكل امرأة تزوجها فليطلق ففان تزوج بالزنية لا يطلق وفي الفتاوى قال لا امرأة كل امرأة تزوجها
 فليطلق فطلق هذه المرأة ثم تزوجها لا يطلق وان فاهها عند البين وفي الجامع الكبير لو قال ان دخلت اري هذا
 فلذا وروى نفسه وان لم ينوشبها ودخل الخائف لم يجرى ولا فوق بين ما اذا كانت الدار مسكاه او لا ولو لم يصف
 الى انفسه لكنه فلاه دخل هذا الدار اخر حنت وبغله لو قال ان شئني هذا احد فكذا او لم يصف الى انفسه فقال ان شئني
 الراس احد فكذا ففان لا يجرى قال مجرد الواضحات لو حلف لا يبيس اليوم شرا ففان لا يجرى ولو شئني رائي
 بحت وفي المشقة رجل حلف لا يتزوج امرأة الاعلى اربعة دراهم فاكل القافح عشرة لم يجرى وكذا لو زاد الزوج المهر
 على مهرها لا يجرى ولو حلف لا يتزوج بالزينة او على دينار فزوج بالفضة بالكثر من حيث القيمة بان يتزوج بمائة نفقة لا
الفصل الخامس في المهر والشراء وفي آخره مسائل الفهر وفي الاصل لو حلف لا يشترى ثوبا ولا ثوبا فاشترى ثوبا
 كساء خرا او طيلسانا او فردا او قباء يجرى لان اسم الثوب يطلق عليه قال الامام في الدين النسخة في الشافعي وعرفنا لا يجرى
 في الكساء لانه لا يبيس ثوبا ولا اخرى سحاما او بساطا او قلنسوة لا يجرى في الطنفسة او الوسادة او الخبط في المشقة
 يجرى في الشراء ولا يجرى في اللبس قال ابو الفضل الجواب في الشراء على خلاف جواب الاصل وكذا لو اشترى حرقه لا يكون
 ثوبا لا يجرى وفي النصف او اكثر منه يجرى ولو اشترى قدر ما يجوز فيه الصلوة يجرى بخلاف القلنسوة وفي المشقة لو
 لا يشترى او لا يلبس ثوبا جريدا فليجرى به المهر كسرى في صبيته في الخلق قال الصدر الشهيد في الفتاوى يجرى ان يكون
 الفصل جريدا وبعد لا للعرف ولو حلف لا يشترى قميصا فاشترى قميصا مقطعا غير محيط لا يجرى وفي الاصل
 لو حلف لا يشترى سلاحا فاشترى حديد غير سيف او مسكينا او سفودا لم يجرى ولو اشترى درهما او سيف او قوسا لم يجرى

بغير مهر ولا صداق

رجل قال ان ملكك عبد فهو فاشترى نصف عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يجرى هذا النصف عليه
 ولو قال ان اشترت عبدا والمسئلة بحالها عن النصف وهذا في غير العبد لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كاشرا
 وعنى عليه هذا النصف وكذا في الدرام لو قال ان ملكك مائة درهم فقلت على ان تصدق بها مائة درهم ثم ملك
 مائة درهم اخرى لم يجرى الصدقة وفي العتق يجب وفي المسئلة الشراء لو قال عتبت به الجدة لم يصدر قضاء وبصدق
 ديانة في الفتاوى وفي مجموع النوازل لو حلف لا يشترى هذا العبد ولا يار احد اشترى له هذا العبد فان الخلف
 يشترى عبدا اخر فليزره في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يجرى عليه المولى فيصير العبد له ولا
 لعدم شرط المحنت وفي المحيط وفي فتاوى ماوراء النهر رجل قال ان اشترت بلخيزما فانت طالق فاشترت بلخيز
 طلق وتودعت الخبر ليجل إليها الماء لا تطلق وقيل لا تطلق رجل حلف لا يشترى شيئا فاشترى كبا او ام ولد
 او مبر بالاجنت ولو اشترى شيئا بهذا الاشياء لم يذكر في هذا الفصل وحكي عن بعض شائخنا ان يجرى كبا لو اشترى
 بالخر او بلخيز وذكروا شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح المأذون ان من حلف ان لا يبيع فباع المبر لا يجرى **في**
 وفي الجامع الصغير رجل ساءم رجلا ثوبا خطيب منه عشرة دراهم والى البائع ان ينقصه من اثني عشر فاشترى عبدا
 حران اشترى به باثني عشر فاشترى به باثني عشرة دراهم ودنيا يجرى وفي الفتاوى رجل قال ان اشترى ثوبا فاشترى ثوبا
 خرم فانت طالق فاشترى لها ثوبا بالقر من عشرة يجرى فباعا على هذه المسئلة وقوله جامه حرم وجامه كتم سواء
 مسئلة الجامع لو اشترى باحد عشر درهما وزيادة دينار او ثوب لم يجرى وان كان بقعة الزيادة اكثر درهم وتوان البائع هو
 حلف فقال عبدي حران بعت هذا منك عشرة دراهم ودينارا او باحد عشر درهما لم يجرى ولو باعه بنسعة لا يجرى ايضا
 هذا جواب البائس وفي الاستحسان على عكس هذا فان العرف بين الناس ان من حلف لا يبيع بعشرة ان لا يبيعه ثوبا
 من عشرة ولو حلف البائع لا يبيعه بعشرة حتى يبيع فباعه بعشرة ودينارا او ثوب لم يجرى ولو باعه بنسعة لم يجرى
 وبغله لو قال عبدي حران بعتك بعشرة او بالزينة او بالكثر من عشرة فباعه بنسعة يجرى ولو قال عبدي حران بعتك
 حتى يبيع فباعه بنسعة ودنيا لم يجرى استحسانا لو اراد ان يبيع عبدا بالثمن واشترى بزيد يجرى بانه فقال البائع هو
 ان حططت عنك من الف شيئا ثم باعه بجماعة قبل المشتري او لم يقبل حنت البائع وعنى العبد ولو قال ان حططت من ثمن
 و الباقي على حاله لم يجرى ولا يبيس العبد وكذا لو باع بالثمن او باي ثمن كان والمحط عن الثمن يكون بغير وجوب ولو حطط بعد
 لم يجرى ايضا لا يخرج عن ملكه حتى لو كان الجراعتي عبدا اخر ولو حطط له او وهب كل الثمن لا يجرى ولو اراد عن بعض الثمن قبل
 القبط يجرى وبعد القبط لا يجرى **في** وفي الزينة ان رجل حلف لا يشترى ذهب او فضة فاشترى درهما او ذرا
 لا يجرى ولو اشترى نفقة فضة او سبكة ذهب او طرف ذهب او فضة حنت ولو اشترى دراهم او سكة او فضة او
 مسكرين ذهب لا يجرى لان ذلك بيع وتابعة مسكرين يبيع الدار ولو حلف لا يشترى درهما او سكة او فضة او
 لا يجرى اما لو اشترى كائنا او مسكرا او قفلا او شيئا يباع في عرف الجذابين من اهل الجذابين لا يجرى قال شائخنا في
 لا يجرى في عرفنا وبالنسبة يجرى في الكل ولو كانت البين على المسح في الكل لا في القطن والكتان اذا صار غزلا فليثوب بها لا يجرى

بغير مهر ولا صداق

اج لان التام كالبطلان عند وفي الخبر لا يحلف لا بك ولا بك غيره وهو يقصد ان يحلف بحديث رجل واحد لا بغيره
شكوت من الخبير فانت طالق فاعلموا عند هذا صبي لا يحلف فانت المرأة باصبي ان زوجي فعل كذا وكذا فانت طالق
لان طالق لا ينافي الصبر دون الاخ وهذا وسئل الخياط سواء وتو حلف لا بك لثلاثة فدخل الدار فابى فغيرها فاف
من وضع هذا الابن هذا حلف وان كان في الدار غير هذا الحلف وتو قال بيت شعري من فعل كذا الحلف وان لم يكن في الدار
وفي الجاه الكبير رجل فالاخر عدي حزن ابدا كذا حلف فالتقيا جميعا فسلم كل واحد منهما على صاحبه لم يحلف
لان هذا قران وليس ببدابة وكذا لو قال عدي حزن ان كذا حلف فالتقيا جميعا فسلم كل واحد منهما على صاحبه لم يحلف
فتر على قوم وهو فيهم فسلم عليهم حلف الا ان ينوي غيره فبصدف ديانة لافضل وفي الفتاوى ولو قال السلام عليكم
عليه ولا حلف ولو ام قوما والمخوف عليه في الغم لا يحلف بالسلام وهو المختار لا بالنسليم الاولى ولا بالثانية وقال
السلام بحلف بالسلام اذا نواه وفي الشافعي حلف الا ان ينوي غيره وان كان الخالف موعنا فالبواب عندنا في ذلك يوسف
في الامام وعندنا حلف على كل حال ولا يحلف بالكتابة والاباء والفرقة والنسب وفي طلاق الفتاوى لو حلف لا بك فلا
فخرج الباب رجل فقال الخالف كبت لا يحلف وكذا لو قال كبت ابن او كبت ابن وتو قال كبت هو المختار لان حلفه
تخلف ما تقدم وبه اخذ الفقيه ابو الليث وتو قال ليكر او لي غير الخالف حلف وفي الخبر لو قال من هذا بعد ادق
الباب حلف وتو قال ما ندر شرف فقال خراب است او فم او آرم حلف وتو اخبره فلان حلفه حلف حلف
يسوء فقال ان الله لا يحلف وتو قال لا يجازي الله واثبات حلف ولو قال الامانة ان لم تكن طالق فانت لا اسكت ثم
لا حلف الا بربى انه لو قال طالق حلف فانت طالق فانت طالق حلف في صحب وهو ساكت لا يحلف وقولها اصحابي بشي ان
ذلك وكذا لو قال لها وقد كنت في انسان ان اعدت علي ذكر فلان فانت طالق فقال لا يحلف عليك ذكر فلان او قالت ما بك
عن ذكر فلان لا يحلف لان هذا القدر مستغن عن البين بخلاف ما لو قالت لم تدين علي ذكر فلان لانها موعنة عن هذا القدر
عادة وتو قالت لم تدين علي ذكر فلان او ان نيت عن ذكر فلان فقد ذكرت حلف وتو ذكرت اسم فلان بالجاه لا يحلف وتو
قال ان كذا لي جميع ما ملكه صدقة فللميلة ان يبيع جميع ما ملكه صدقة عن شئ به ينوب صدقة بخوفه ثم يحلف لا
بشيء ثم يبيع بخلاف الروية وحيلة اخرى اذا امر المخوف عليه فقال الخالف يا حابط اصنع هكذا كان كذا يعلم ان شئ
وقع لا يحلف وقع واقعة عبد الرحمن بن عمرو حلف لا بك مع ثمان مائة فكان اذا اسره ينوب يا حابط كذا يا حابط
كذا لان له لم يخاطبه ولم يكن مثالا اباه وفي فوايد الفقيه ابى حلف لا بك فلا يظرف بالهم فقال الخالف بالهم
حلف وتو عطي فلان فقال له الخالف برحمة الله حلف وتو من السوق ويقول برأيا وكذا حلف والمخوف عليه هذا
لا يحلف وتو حلف لا يحوم حوم فلان وفي الفارسية بكري بكري هذا بمنزلة قوله لا اكلم فلانا وتو لو اراد المخوف عليه ان
اسما نارا للخالف ان يقول لا تفعل فذكر بعد ما قال بالفارسية مك فاقطع على الحلف لا يحلف لان الكلام للطلق
الي ما ينهم وتو قال في الصلوة ينسد صدقته وفي حلف ايضا حلف فقال لا تارا في امر او كروي راي كاري فوام
فمن عينا لانه يصير امر لسان رسول على رجل وقال في حلف بها في غير ان قال الرجل الاخ قال اخبرت به او امر

اخبرت

اخبرت بحلف لانه صار امر لسان رسول رجل قال لا تارة كراي وذكوري كذا فلان يا نوحه كذا حلف فانت طالق فنتكلم على
لا يسمع لا يظن وكذا لو قال كراي كراي باي من اروز يظن وفي فتاوى النسب قوم جمعوا او تحذروا وقال رجل منهم من يحلف
بعد هذا فامر ان طالق فنتكلم على الحلف وفي الجاه لو قال احد من علم عبد الله وابن عبد الله فكذا او اسم عبد الله
والغلام غلامه فكل حلف لان الاعلام وضعت اسامي للعارف وقد يستعمل للذكورة لان الانسان لا يذكر نفسه بالعلم
غالب ولا يضيف الغلام الى نفسه لهذا الوجه بل يشير الى نفسه ويضيف بالهايم فذكره على هذا الوجه نوحه انه اراد به
آخر يسمى عبد الله **المسألة الثانية في العترة** وفي الجاه الكبير رجل قال ان دخلت الدار فانت طالق فاف
فلانا حلف وعلى القلب حلف وفي المسألة المعترضة يقدم المؤخر ويؤخر المقدم قال في حلف عن استئصال الشئ
الامام على الاستحباب مع ان هذا في العربية اما لو كان بالفارسية يقدم المؤخر ويؤخر المقدم وعليه العمل لرجل قال
امراة ازوجها فاني طالق ان كذا فلا تفرد في حلف الكلام وبعد الكلام يقع الطلاق على اني تزوج قبل الكلام ولا يظن
تزوج بعد الكلام وتعين اني يوسف انه يقع الطلاق على اني تزوج بعد الكلام وتو تزوج قبل الكلام واحدة او ثنتين او لا
ثم كلف فلا يظن لان الكلام جعل غاية وتو قال ان كذا فلا تاد كل امرأة ازوجها فاني طالق فهذا على اني تزوج بعد الكلام
قال كل امرأة ازوجها فاني طالق ان كذا فلا تاد كل امرأة ازوجها فاني طالق فهذا على اني تزوج بعد الكلام وتو
كل امرأة ازوجها فاني طالق ان كذا فلا تاد كل امرأة ازوجها فاني طالق فهذا على اني تزوج بعد الكلام وتو
شرح القدوري وفي الخبر ايضا حلف **في الاخبار** وفي الجاه الكبير رجل قال اني
غلامي يمشي بكذا فهو حر فبشره ولهدى ثم اخرعت الاوطان بشرة معا عتقوا وان ارسل احدهم رسولا فان اضاف الى
الخبر الى المرسل اليه عتق المرسل وان لم يصف لم يعتق وتو قال اني غلامي اخبرني بكذا او المسئلة بجاه عتق الاوطان
والكاتب والمرسل يعقنان الا ان يعني المشافهة في جعل بنته لا ينوي الحقيقة واما الاعلام ففي بعض نسخ الاصل
بين الاخبار والاعلام يحصل بالكتاب والرسالة كالاخبار اما الاعلام لا يكون بين اثنين لا ينكر ولا يرى ان يقول
اخبرني غير واحد ولا يقول على غير واحد وتو قال اني غلامي اخبرني في المشافهة بعزلة فو كلف وتو حلف
علم بكان فلان يخبرني ثم علما جميعا لم يبرأ الا ان يخبره كما قلنا ان ينكر وتو حلف بعينه ثم علما فاعلم لا يحلف عند
خلافه لا ييوسف وفي فرع مسألة الكوز وتو قال الاخران علمت بقدم فلان فكذا فاخبره كاذبا لم يحلف وكذا لو علم
بقدمه وتو قال ان اخبرني بقدم فلان فهو كاذب لا يحلف وتو قال ان اخبرني ان فلانا قدم
فاخبره كاذبا فهو كذوب ان قلت وحلف وتو قال ان كذب بقدم فلان او ان فلانا قدم فهو كاذب لا يحلف وتو قال ان كذبت
الى ان فلانا قدم فبشره فكتب بقدمه ويكني قدم فلم يصل الكتاب اليه حتى قدم ثم وصل عتق وتو قال ان كذبت الى
فبشره فقدم والكاتب لا يعلم فكتب بقدمه عتق ببلغ الكتاب اوم يبلغ الكلف للجاه الكبير في الزنا ان حلف
ليتمكن سره او لا يظن هو الا لا يشبهه ولا يحلفه فان اخر به رسالة او كتابة او قيل له اكان كذا الشئ بعينه فاشارة
اي نعم حلف لوجود الظاهر وكذا لو حلف لا يعلم احد بكان فلان فاشارة برأسه اي نعم حلف وان عني في هذا الوجه ايضا

ابا او في حلف

بالكلام او الرسالة ذكر الحكم ابو نصر محمد بن هرون بن محمد ان يصرف قضاء وعامة الشارع على ان لا يصرف قضاء وبصرف
ديانة ولا استخدام بالمال ولا بالخدمة ولا في كل شيء من عمل البيت من الطبخ والمخز والكسوة سواء اخذته فلانة
او لم تجده وتوكلت لا تكذب لا تحت بالاشارة وفي الاجناس رجل حلف لا يفتي مرة فان خرج الى رجل واحد وذكره فقد افي
فان ظهر هذا السري بين الناس او علم رجل واحد ذكره عند رجل آخر لا تحت لان من بين سرائق النوازل رجل قال دخل علي
وذهبوا كل شيء وحلفوا ان لا اخبر بها منهم ومعهم في السكك اراهم لو كتب تحت وليلة ان كتبت اسمي جيرانهم وبن
عليه وقاله رجل هل هذا فيقولان لا انتهى لاسمهم فسكت او يقول لا قول فيظهر ويحت لان هذا ليس بخبر وسئل ابو حنيفة
عن حلفه القصورى ان لا يخبر احد بخبرهم فاسقبل القافضة فقال على الطريق ذياب فلان اراد بالذباب القصورى تحت
اراد الذباب المحضفة واراد الخبر بالكذب لا تحت وفي مجموع النوازل سئل عن الرجل يفتي في امره من ابي كسى جركم
فقال اكره بان لا تفتي لم فكذا باز روى عنه بودا كسى شهود في حلفه في الحيط سئل عن من كان فقلان
كفته منسفا واكره من كسى كفته است فامرته طالق لا تطلق الا اذا علم انه من اثناء غيره او يفره امره من اثناء غيره **جنس**
اخر في حلف لا يكذب الا في ما لا يضره وفي النساوى لو حلف لا يكذب اخوة فلان ولو اهد فكل ان كان يعلم تحت
لا يعلم لا تحت تطهيره رجل حلف ان لا ياكل من هذا الجراب ثلثة ارغفة وليس فيه الا رغيف واحد وهو لا يعلم به وفي الخبر حلف
لا يكذب فلانا ولا تحت حتى يكلمها ذكره في النساوى وفيه لو حلف لا يكلمها او قال بالفارسية يا ابن دوكس حتى يكلمك وفيه
واحد لا تحت حتى يكلمها ولا يكلمه يفتي ويتبين ان يقع لان الشقي يذكر برأيه الواحد فاذ روى فكله فيه تغليظ على نفسه
ثم في قوله ان كتبت فلانا وقلنا لو اعدا كل الشرط ذكره في الجاه الصغير ان هذا على ثلثة اوجه اما ان قدم الطلاق على الشرط
او جعل الجزاء وسط كلام هذا وهذا او اخر اما اذا قدم الطلاق على الشرط بان قال امراة طالق ان كتبت فلانا وان كتبت فلانا
او وسط الجزاء فقال ان كتبت فلانا فامرته طالق وان كتبت فلانا طلفت بكلامهما وجد وبطلت اليمين وتوخر الطلاق
فقال ان كتبت فلانا وان كتبت فلانا فامرته طالق لم تطلق حتى يكلمها ولو حلف لا يكلم فلانا وقلنا فكل احد مما تحت وكذا
قال فلانا ولا فلانا في مجموع النوازل اذا قال الله لا اكلم فلانا يوما ويومين وثلاثة فبذلك على ستة ايام وتوفا الا ان لا يوا
ولا يومين ولا ثلثة فهذا على ثلثة ايام امرأة قالت اخبر بيني وبينك بانيام وبينه وبينك فقلت فكذا يكتب باهل السراطين
حتى لو حلت الارض ودرم هذا القطع تحت كذا الفتي شيخ الاسلام الامام الاستاذ رحمه الله وفي الحيط اذا حلف بالطلاق ان لا يزوج
طعاما ولا ثوبا فذاق احد مما لا تحت وقال الفضلي رحمه الله فاذ لم يكن له نية فالحجاب كذا في الكتاب وفي رواية في الا
الحواشي لو قال اكره ان يزوج فلانا روم وياوي عن كرم فكذا افي بذهب الى بيته لكنه كنه في موضع آخر لا تحت لان شرط الحلف شيئا
ووجد احد مما لا تحت ولو قال اكره ان يزوج فلانا روم وياوي عن كرم فكذا افي بذهب الى بيته لكنه كنه في موضع آخر لا تحت لان شرط الحلف شيئا
والكلام معروف وجد احد مما لا تحت في الحيط اذا قال ان روى بطلاق كرسكي خرج مقامى كذا وكبره
قال الفضلي كل واحد شرط على غيره من الشارع رحمه الله جعلوا الكل شرط واحد او قال كرسكي مخرج ومقامى كذا وكبره
فكل واحد شرط على الآخر وهذا في الجاه الكبير في باب من لا يمان ملجبا رجل على نفسه رجل فلان كتبت ضربت فلانا هذا

السوطي الا في ارفلان فكذا وقد ضرب احد السوطي في ارفلان والسوطى الا في غير دار فلام تحت وتوفا لان دار
هذه بين السوطي الا في ارفلان فكذا والمسئلة بحالها تحت وفي الجاه في هذا الباب ايضا وقال ابن ابي ابي الدار
اليوم او ان لم افر فلانا السوطي اليوم او ان تكلم فلانا وقلنا اليوم يشترط دخول الدارين وضرب السوطي وكلام الشخص
اليوم فان لم يجد تحت لان فاته شرط الترتيب تحت حلف لا يكلم فلانا ولم يقل ابد او على ابد في اى وقت كلف تحت فان
نوى يوما او يومين او نوى بلدا او منزلا او ما اشبه ذلك لا يدين في القضاء ولا فيها بينه وبين الله ولا تحت حتى يكلم فلانا
بعد اليمين منقطع عنها حتى لو كان موصولا بان قال ان كتبت طالق فاذ هم لم تحت وفي المشقة وقال بعد اليمين اذ
او اذ هم تطلق وتوفا فاذ هم لا تطلق قال لا امره ان كتبت فلانا فاست طالق ثم قالها ان كتبت انسانا فانت طالق فكل فلانا
تطلق ثنتين وكذا لو قال ان تزوجت فلانة ففى طالق ثم قال كل امرأة تزوجها ففى طالق فزوج فلانة تطلق ثنتين الما
في الحيط رجل قال لا امره ان كتبت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلفت
وتوفا سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر طلفت ثلثا **باب في حلف لا يكذب الا في ما لا يضره** وفي الجاه الكبير
رجل قال لا امره ان تحت في المسجد فكذا افي في المسجد والمخالف في المسجد والمخالف عليه خارج المسجد تحت وعلى اهل البيت
وبشه لو قال ان ضربت كذا فكل في المسجد يعتبر ان يكون المخوف عليه في المسجد سواء كان المخالف في المسجد او لا وكذا في كل
موضع لذلك العمل اثره المخوف عليه كالشتم والري والظاوى جعل الرى كالشتم والفرق بينهما الفوق فانه يقال صلا
مجرة في المسجد وان لم يكن مخوف عليه في المسجد غلظ القتل والضرب **في حلفه** وفي النساوى رجل قال لا امره ان تحت فان
طالق فقالت لولها الصغير منه ما بلان يجبه ان قال الشيء بكرهته من الولد لا يقع الطلاق وان قال الشيء بكرهته من الزوج
يوقع الطلاق لانها شتمت الزوج رجل قال لا امره ان تحت اى او ذكرته بسوء فانت كذا ثم قالها كانت ابكر سلام عليك فقال
لا بل انك لو ان كان اليمين في موضع سى اسأل سلام عليك تحت لان صار كانه قالها انك متكذبة وان كان ذلك في موضع
لا يعرفون هذا اللفظ شيئا ولا ذكر اسوء ولا تحت وفي ديارنا لا يبعدون ذلك شيئا ولو حلف لا يفتي فلانا فقال بان
قال الصدر ان شتمه المختار لا تحت لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد خال وفي مجموع النوازل لو قال لا امره اى غرو
نزه ثم حلف انه لا يشتم اياها تحت امره ان شتم على نذرها بشيئ مصنع في حلف فقال الزوج انك لو يفتي برأى كذا فاف
طالق رجل حلف لا يشتم امره بشيئ ثم قالها فدى دانك كسى فوجه كدى لا تحت رجل قال لا امره انك لو يفتي برأى كذا
فانت طالق فذكرت ذلك مع غير معند غيبته لا تحت اذا كان مراده ذكره بين يديه ولجانه رجل قال لا امره انك لو يفتي برأى كذا
مراسكي ندم ثم حلف عليه ثم ان شتمه عنرا جملة او على التفريق وهو شتمه وشتمه في وقت آخر هو لا يشتم لا تحت فانك
الدين لا تذكر كنه الغيبة فانتهت بمينه بوجوده شتمات منه وتوفا له كراهه مراده دشنام بدى من بكه في اى وقت
ولم يكن شتمه سابقا على شتمه مرآت تحت ولو صح بينهما بان قال يا قوم ادشنام ندمي ده باره كاه من دشنام ينهي اليمين
بعشر شتمات منه وتوفا له كراهه كميان ما صلا صلا شتمه بشتمه باره كاه من دشنام ندمي من ترادشنام ندمي لا ينهي اليمين بشتمه لرجل
لان ذكره غايه لكل وقت وفعت للصورة اليوم اللفظ فوق ذكره هذا الشرط في حلفه لا اشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا

نف

واحد

الزنا

وكلا ذلك ولا ما كره الا ان هذا المعنى واللعن شتم عند الناس وفي ملاحق الفتاوى جعل قال المصنف اكره فرددوا وكره
 بهج بده وبك ما قارنت طالق فقال المصنف للحن في الغدا ما ان تسكها او نطقها ان لم يكن الحنف استشار المصنف في
 كنهها ابتداء ذلك اخاف ان يقع الطلاق لوجود الشرط بغير اقراره اكره جوابا بذكرى فكذا في قول الرجل مع آخرى ثم ركن
 فقالت المرأة من غير ان تورد ركنه لا يثبت لانها لم يحاط بها فلم يكن جوابا له المسائل في جميع النوازل وبعض مسائل الشتم في كتاب الطلاق
 في الفصل الاول **الفصل العاشر في البهر في الاذن** وفي التجريد لو حلف لا يخرج امراته الا باذنه بان
 ان خرجت بغير اذنه فانت طالق فخصه المرأة او مائة الخروج وقال الزوج دعوها يخرج ولا يثبت له ركن اذا نوى
 الاذن بليت بالدلالة ولو قال طالق فخصه امرته كناية كان على الاذن الا اذا نوى اخرجه حتى يطلع وفي الفتاوى لو قال لها
 ان خرجت ليخرجنيك الله او ليخرجنيك بكبرهين او اسألت اوليها فقال لها اخرجي ركنه في الاذن في الاذن ليس اذنه
 والباقى اذن قبل كماله ليس اذن ولو قالت اريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فهذا ليس اذنه ان كان في الزوج
 على وجه التهديد ولو اخرجت بعض قريتها فان اعتادها فانت طالق وان كان على البعض الخارج بحت وان كان على الجميع فانت طالق
 يكون حائضا وتوسع سائر مسائل الناس في طلاقها على ما ذكره خبر فان كان السائل بحت لا يقدح في دفع ذلك اليه الا
 من الدار وهذا اذن بالخروج وان كان السائل وقت الاموال اعطاه بحت بقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج وهذا
 لا يكون اذنا بالخروج وكذا الزوج السائل فعدت المرأة حتى صار حال بقدر المرأة على الدفع اليه من غير خروج حتى انصرف
 فخرجت ودعت المطلقة ايضا ولو حلف بطلاق امراته على جارية ان لا يخرج فقال الجارية اشتري بهذا الدرهم فما هذا
 بالخروج وفي النوازل لو اذنها بالخروج الى بعض اهلها فخرجت وخرجت ككسفي الباطل بطلت وتوخرجت حين اذنها وخروج
 في وقت اخر اخاف ان يقع الطلاق قبل فرج مع الوالى وحلف ان لا يرج الا باذنه فخطبته شي خرج لركن لا تطلق وتواذ
 لها بالخروج الى بعض اهلها فاهلها اوها فان لم يكونا في الاحياء فاهلها كل من ركن محرم منها الكنية الفسوى فان كان طاقا
 لكل واحد منهما منزلا على حد ما تزوج الام واهل منزل الاب هذا النوع في مجموع النوازل ولو اذنها بحت لا يسع لغير
 والقدر على هذا اولى به وحده اما على قول ابى يوسف فبغيره وفي الفتاوى القسوى لاذنها بالبرية وهي ابيهم لم يعتبر
 في الفتاوى لو قال لا يخرج برضائي ولا يخرج بغير رضائي فان له ما يرضع او سمعت ولم يفهم فخرجت لا بحت وفي التجريد
 اذن لها وهي طيبة فهو اذن وفي النوازل ليس باذن الاذن بالبرية وتواذنها طاعة ثم نفاها بعد اذن على ولو قال لها اذنت
 لك فلا خرجت ثم نفاها مع النبي ايضا عند محمد خلافا لابي يوسف وفي المسئلة لاذنها طاعة فلا طاعة بعد ذلك لا اذن لك فخرجت
 بحت وقال ابو يوسف لا بحت في المراجعة الاولى فان خرجت بعد ذلك بغير اذنه بحت وفي الخطوط لا يبارى فلا امران سمها
 بنفسه او سواد فان اشهد فمات على ذلك لم يكن امره ولو بلغها وامرجه بالتبليغ فخرجت لا تطلق وان لم يلزم فخرجت تطلق
 وفي الإرادة والهوى والرضا يشترط معاهارضا واراثة **ففي مسند** وفي الاصل لو قال لامرأته انت طالق ان
 خرجت الا باذني او برضائي او بعلتي فاذن على كل مرة فان قال عنت بسرة واحدة دبت في القضاء عند ما امرها بالبرية في
 ابى يوسف ولو قال لها ان اذنت لك ابا والدرهم او كذا شئت او اذن فو اذن لها في كل مرة وكذا لو قال لها اذنت لك عشرة ايام فلما

على البعض
 الداخل

مخرج

مخرج في عشرة ما شئت وتو قال لها ان فعلت كذا ففعلت كذا لا يكون اذنا وفي روضة الزند وفي لو قال لها ان خرجت
 الدار بغير اذني فانت طالق فان طالق فان طاعة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه بحت وتو قال لها ان خرجت من الدار حتى اذن لك
 فان طاعة فبنتي العين فلو خرجت بعد ذلك بغير اذنه بحت وان نوى بحت حتى لا يصح بینه قضاء ودبانه وتو قال لها
 كلما خرجت من الدار بغير اذني يشترط الاذن في كل مرة وتو قال لها متى خرجت او متى ما خرجت من الدار بغير اذني فانت طالق
 فخرجت مرة باذنه ثم مرة بغير اذنه لا بحت وتو قال لها متى خرجت او متى ما خرجت من الدار بغير اذني فانت طالق فان طاعة
 فخرجت ثم خرجت مرة ثانية بغير اذنه تطلق وقيل لا تطلق وقيل لا تطلق وقيل لا تطلق وقيل لا تطلق وقيل لا تطلق وقيل لا تطلق
 وان واذن بكتفي بالاذن مرة وفي التجريد عن محمد اذا حلف لا يخرج الا بعلتي فاذن لها فخرجت بعد ذلك وهو لا يصح فخرجت
 وتو حلف على امراته ان لا يخرج من الكورة الا باذنها او حلفا لولي على عبده او سلطان حلف رجلان لا يخرج الا باذنه ثم
 بان المرأة وخرجت العبد عن ذلك لولي وعزلت سلطان سقطت اليهين ولا نفوذ وان عادت لولاية لولي والسلطان او اذنه
 المرأة وكذا صاحب الدين اذا حلف للمطلوب لا يخرج من البلد الا باذنه فاليهين مقيد بحال قيام الدين فان سقطت
 الدين بطلت اليهين ثم لو علم بعد وعلم هذا العامل لو حلف رجلان لغيرهين اليه كل واحد يعرف في محله فلم يعلم حتى عزله
 السلطان سقط اليهين ولم تعد باذنه وان كان الحالف علم ببعضه فخرجت حتى عزله بحت في بینه ولم ينفذ دفع ذلك الا
 يمنع ان يرضه اليه على حال ولو حلف لا يخرج امراته من هذا الدار ولا عبدا بان المرأة وخرجت عن ملكه ثم خرجت بحت ولا
 بد بحت في القضاء الا اذا نوى التقييد بحال قيام الزوجه والمك في التجريد وفي الفتاوى لو قالت امرأته لزوجها اذنت لك
 الى بيتي اتي فقال له اذنت لك فبعدي حتى قال لها اذنت لك بالخروج لا بحت وليس هذا من النكاح وتو قال له بعد ان اذنت
 لك بتزوج فلانة فكذا ثم قال له اذنت لك بتزوج النساء لو تزوجت حنت وتو حلف وقال العبد ان اشتريت هذا العبد
 اذني فكذا تطلق له في التجار فاشترى هذا العبد يجوز وبحت اما لو قال له اذنت لك بشراء البراءة فاشترى هذا العبد يجوز
 وبحت وانزف ان في المسئلة الاولى الاذن عام او مطلق يتناول شراء العبد بوجوه اما في المسئلة الثانية فلا اذ
 خاص مقيد لكن صار ملزما في جميع التعريفات الا باذن صدر حقيقة وفي مجموع النوازل رجل لو حلف لا يخرج من الدار
 باذن امرأته فقال له امرأته اذنت لك ان يخرج عشرة ايام فذهب ولم يبق لتمام عشرة ايام لا بحت لان الحلف على الذهاب
 بغير اذن وهو ما الذهاب باذنها اما الملك بالكثيرين عشرة ايام ليس بدخول اليهين بل اليهين على الذهاب بغير اذن وهذا
 باذن ولو قال لامرأته ان خرجت من هذا البيت بغير اذني فانت طالق وقد كانت رهينة لحدودها فاستأذنت للخروج فقال لها
 اذهبى ودفعي الدرهم واقبضى الرهن فخرجت وذبحت فلم تجرد واصابحت الى الخروج سرا لا تطلق كذا في الامام الشافعي

الفصل الحادي عشر في الصوم من الافراء ذوات او هو ابتداء الفطر

وفي الفتاوى جاز لا لعبد ان صليت ركعة فانه حر فصلى ركعتين ثم صلى ركعتين عن الركعة الاولى
 هكذا ذكر القدوري في ترجمه وفي الجامع لو قال لعبد حر ان صليت اليوم صلاة فصلي ركعة وفطمها لا بحت ولو لم يفل صلاة
 بحت اذا قيد بها المجردة وتو حلف لا يصلي صلاة فصلي ركعتين ولو لم يقو قبل بحت وقبل بحت وقبل ان عقد عينة

وان نوى بغيره لا
 بحت بنية لا
 قضاء

النفل لا يجت وأن عقد بعينه على الغرض وهو من ذوات الشئ فكذلك وإن كان من ذوات الأربع يجت وهو لا يشبه وفي
 النوازل حلف لا يصلي بأهل هذا المسجد مادام فلا ناجح يصلي فيه ومن فلو أن ثلثة أيام فلم يصلي فيه أو كان محجبا فلم
 فيه ثلثة أيام لم يجت الحائض إذا صلي بهم لم يدم حلف لا يصلي خلف فلان فقلع عن بعينه وصلي حنثا إن لم يكن رتبة
 وأن نوى أن يكون خلفه حقيقة لا بد من قضاء ولو قال والله لا أصلي معكم فصليا خلف العلم يجت إذا نوى الصلوة
 معه ليس بها غيره رجل حلف لا يؤم أحدًا فافتتح الصلوة لنفسه يعني نوى أن لا يؤم أحدًا فجاء قوم واقفوا به حنث
 لا ديانته إذا ركع وسجد وكذا لو صلي الخلف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة لنفسه جازت الجمعة ولو لم يكن حنثا أو
 قضاء لا ديانته وتواشده في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلوة أنه يصلي لنفسه وللثلاثة بحلفها لم يجت ديانته وقضاء ولو
 افتتح الصلوة ثم أصدت فقدم رجلا حنث ولو قال بعد حران صلي الجمعة مع العلم وقد كان أدركت الإمام في الثانية ونفى
 الركعة الأولى لم يجت بخلاف ما لو قال بعد حران أدركت الإمام في الترتيد ودخل في صلوة فانه يجت ولو أتته في
 صلوة الجماعة أو سجدة الثلاث لم يجت رجل ولا امرأة إن لم تصل الساعة ركعتين فالت طاق فقامت وكبر في حنثا
 حنثا في بعينه هذا في طلاق النكاح قال في هذا الجواب سقيم على قول أبي يوسف لا في مسألة الكون والصحح أنها تطلق
 عند الكلي لو جرد شرط الحنث وهو عدم الصلوة وهو لا قال الله على أن الصوم عدا وعدا يوم جهرهم نذر ها ولو قال
 على أن الصوم يوم حتى لا يصح وكذا لو قال طهانا لم يصوم عدا فالت طاق فصلت من العدا فاحضت حنثا في بعينه ولو قال طهانا
 أن تصلي الجهر عدا فالت طاق فاصححت وشرعت في الصلوة فطلعت الشمس أفنى ركن الإسلام السعوى أنها تطلق وأجاب
 الله الخوا في أنها لا تطلق وكذا لو غسلت كل عضو ثلاثا ثلاثا ولو غسلت مرة مرة أمكنها أن تصلي قبل طلوع الشمس أحب
 الأئمة أن لا تطلق أيضا رجل حلف وقال ما أخرج الصلوة عن وفاء وقد نام عن صلوة حتى خرج وقتها فقضاها
 استيقظ يجت وقبل لا يجت والوقت في حقه في هذا وقال به هذا إذا نام قبل دخول الوقت ما إذا نام في وقت الصلوة
 فخرج وقتها فالجواب كما قال الإمام خالي به أنه يجت وفي المحيط قال إن ركعت صلوة طالت فركعت صلوة ثم قضيت بأق
 بعضهم لا تطلق وبه اتفق عبد الرحيم الكرسي به وعند بعضهم تطلق وبه اتفق ركن الإسلام على التحديد وهو لا يشبه
 لا يبرأ اليوم فالحيلة أن يأتي بغيره حلف لا يقرأ سورة من القرآن فظن المصحف حتى أتى آخرها لم يجت بالانفاق وأبو
 سوي بن هذا وبين ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان ومعرفة بين لو حلف لا يقرأ كتاب فلان فظن كتابه وختم ما فيه
 حنث في قوله محمد بن منصور المقصود من القراءة وهو علم ما في الكتاب ولا يجت على قول أبي يوسف مع عدم القراءة وعليه
 ولو قال إن قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن انصرف بدرهم قال محمد بن هذا على جميع القرآن ولا يجت بالتسمية لأن
 يبرئ التسمية التي في سورة الفاتحة ولو حلف لا يقرأ سورة فركعت من قرآن الحنث ولو نزلت آية طويلة لا يجت إذا حلف لا يقرأها
 من الرعان فوعن وتوضا أو بلام رءف وتوضا فالوضوء منها وجبت وكذا لو حلف لا يغتسل من امرأة هذا من الحنثا
 فاصحابها ثم أصاب امرأة أخرى وعلى العكس اغتسل بكون الغتسل منها لم يجت في بعينه

في البسر في الكحل وفي الجوع بالاكل ان يوصل الجوف ما يباتي فيه المضمغ والهضم سواء مضغ ثم ابتلع

او ابتلع غير مضغ والشرب ان يوصل الجوف ما يباتي فيه الهضم في حال وصوله كالماء واللبن والخبز والخبز
 لا ياكل شيئا لا يباتي فيه المضغ في نفس فاكل مع غيره فهو ما ياكل كذا كذا حنث حنث حنث لا ياكل هذا اللبن فاكل غير أو
 حنث ولو حلف لا ياكل هذا العسل فاكله كذا كذا حنث ولو صب ما عليه فشر به لم يجت في قوله لا اكل وحنث في الشرب ولو
 حلف لا ياكل الرغيف فخنقه ودقه وصب فيه الماء لم يشر به لم يجت وإن أكل ما ولا حنث وكذا السويق إذا شربه بالماء لم يجر
 شربا لا أكلًا وإن بركه لم يجر حنث وفي إيمان الأصل لو حلف لا ياكل طعاما سماه فضقه حتى يدخل جوفه من مائه ثم ألقا
 لم يجت لأن ما وصل إلى جوفه غير الطعام ولو فعل هذا بالعنب بأتى في جوفه الناكهة وفي الفتوى الصغرى النذر
 عبارة عن أكل مترادف بقصد الشبع والتغني كذا وكذا وقت التعرض من طلوع الشمس إلى الزوال وما يتفرق بها
 حتى أن للمصر إذا حلف على ترك الغدا فشر به اللبن لا يجت والبردى بخلاف وفي المنقلا حلف لا يتغني فاكل لقة
 أو لقمين لم يجت رجل أكل شيئا يسيرا فقال له رجل تغرب فقال بعد حران كان تغرب قالوا لا يكون حاشا حنث
 ياكل أكثر من نصف الشبع ولو حلف في رمضان أن لا يتغني التيلة فاكل بعد استصاف التيلة لا يجت والتعمر بعد
 ثلثي الليل إلى طلوع الفجر الثاني وفي التجريد الغداء من طلوع الفجر إلى الزوال والشاء من الزوال إلى نصف الليل وفي
 العشاء أن ياكل أكثر من نصف الشبع والذوق أن يوصل الشئ إلى فيه ويجرد طعمه سواء بطعمه أو لا فإن غنى بالذوق
 الأكل لم يبرئ في القضاء وسواء كان فاكولا أو شرابا وفي المحيط فبن حلف لا يذوق فاكل أو شرب يجت ولو حلف لا
 ياكل إلا بشرط لا يجت بالذوق وروى هشام حلف لا يذوق فمبني على الذوق حقيقة وهو أن لا يوصل إلى جوف
 إلا أن يتقدم كلام بذكر عليه نحو أن يقول رجل تغرب معي فحلف لا يذوق مع طعاما ولا شرابا فهذا على الأكل والشرب ولو
 حلف لا يذوق الماء فيمضض للصلوة لا يجت حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحد مما يجت ولو قال لا ذوق
 ولا شرابا فذاق أحد مما يجت ولو حلف لا ياكل الطعام فبصرف إلى كل طعام حتى لو أكل الخبز يجت وإذا عقد بعينه على ما هو مأكول
 بعينه بغيره فاكل بعينه وإذا عقد على ما ليس مأكول بعينه أو على كل ما هو مأكول بعينه إلا أنه لا ياكل كذا كذا عادة بغيره بعينه
 إلى ما يجت منه مجازا وبين هذا حلف لا ياكل من هذا العنب فاكل من زبيبيه أو عصيره لأنه مأكول بعينه حلف لا
 من هذا الحنثا لأنها بعد ما صارت حلالا يجت ولو حلف لا ياكل من هذا الشاة بغيره إلى اليوم دون ما يخرج منها لأن
 الشاة مأكول فبغيره عليه ولو حلف لا ياكل من الكرم فاكل من عنبه أو زبيبيه أو عصيره وحلف لا ياكل من هذا
 الخنث فاكل من شربها أو من طعمها أو بغيرها يجت ولو أكل من ناطقها أو بأسقها أو بنيد نمرها لم يجت ولو أكل للخنث
 الكرم لم يذكر في الكتاب لأن الخارج من الكرم مالم يوجد كذا كذا منصل به ولو وجد قالوا لا يجت ولو حلف أن ياكل
 من هذا الكرم قالوا لا يتبع أن لا يجت وفي رواية قاضي خان لو حلف أن لا ياكل من هذا الكرم فاكل من عصيره أو غله أو
 ربه أو فلاحه وما أشبه ذلك لا يكون حاشا ولو أكل من عنبه أو خوخه أو زبيبيه أو كثره أو يابس أو غير ما يابس كان حنثا
 لأن عنب هذا الأشياء يخرج من الكرم من غير أن يتعلق حصوله بضع العبد فاما النعم الأول فلا يخرج من الكرم
 من غير مضغ ولو حلف لا ياكل من هذا اللبن شيئا فاكل من زبده أو سمنه أو شيرازه لم يجت ولو حلف لا ياكل من هذا

شيئا فاكل من روقه لم يحن ان يكون نية للوقد الكلي في المباح وفي الاصل لو حلف لا يأكل لحماء ولا يحن لا يحن بالسكر
ويحن بالكل لحم ابل والغنم والطيور مطبوخة كان او شوي او قد بدا فهذا من روقه اشارة الى انه لا يحن بالكل اللحم
في فتاوى ابو الليث عن ابي بكر لا يحن في كل السكر ان شوي يحن ايضا ولا يحن شيئا من الرومي يحن بخلاف ما لو
لا يشوي ثم افاشوي الى الشوي لا يحن في نية الامام السرخسي وفي الشافعي جعل الشراب والسكر ولما قالوا لا
اصح ولا ياكل شيئا من البطون كالكبدة والطحال يحن هذا في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يحن وكذا في عرفنا لا يحن
سمن ولا يحن في شحم البطن والالبنة بالجماع لا يحن عنه اسم اللحم لانه في روقه ولا يحن سمن اللحم في النحر والجلد
ولا يحن به خبثه يحن لانه سرق على نفسه ولا يحن في روقه الا في وسطه الالبنة حلت لانه لم يحن ولا يحن لا ياكل شيئا فاكل
الغمر الذي خالط اللحم لا يحن عند جماعه وهو الصحيح والشواء والطبخ على اللحم خاصة وعلمه الفتوى في هذا الزمان
ولا يحن لا ياكل من هذا الشجر قطع غصن من هذا الشجر ووصل شجر آخر فاكل من شجره يحن من هذا الغصن لا يحن
وقال بعضهم لا يحن وبعضهم يحن في شجر كبير وفي الاصل لو حلف لا ياكل شيئا من الخوف في شجر من الخلاء اكل من
او عمل او سكر او ناطق حنت وقال الامام السرخسي في الشافعي هذا في روقه اما في روقه فلا يحن بالسكر والسكر ويطبخ
ولا يحن لا ياكل خبز افاكل خبز الحنطة او الشعير يحن ولا يحن بغيره الا ان يثوبه او يكون خبز بلدي لم يذكر يحن
خبز الارز بطبرستان وفي بابل لا يحن وفي خبز الارز والزرقة ان كان من اهل بلد اعتادوا ذلك خبز يحن الكوفة الا
وفي الفتاوى لو حلف لا ياكل خبز افاكل رصا يقال له بالفارسية كجبي او جوز سحا او مسر يقال له بالفارسية نواله بربدا
الفقيه ابو الليث في الموزنج لا يحن وفي الفرس المسر يحن وفي خبز القطايف لا يحن وفي فتاوى فاضل خان ولو حلف
خبز افاكل خبز لا يحن في بيته لانه لا يحن خبزا مطلقا وكذا لو حلف ان لا ياكل هذا الخبز فاكله بغيره ما نفق لا يحن
لا يحن خبزا ولو اكل العصيد او البتاج او الكراء لا يحن ولا يحن لا ياكل خبزا فاكل سبوسقا يقال له بالفارسية
قاله يحن ان يحن ولا يحن لا ياكل طعاما فاكل دواء ان كان من الدواء الذي لا يكون طعاما ولا غذاء ويكون مكررا
كالسويق لا يحن اما اذا كان لخلو او كالجلبين يحن وفي المحيط لو حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا او استعط بدهن
وكذا الحماة ليست بدواء فيحصل ان كل اسمية الناس دواء فحن عليه ولا يحن الناس دواء ولا يقع اليقين عليه
فتاوى الخائف لو حلف لا ياكل طعاما فاكل طعاما ان كان طعاما يقال له بالفارسية سوسا يحن وصار يحن لا ياكل الفلفل
فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعم الفلفل يحن والعقبة يحن بين الملح والفلفل في الفلفل يحن لا يحن غير ذلك وفي الملح لا يحن
ما لم ياكل من الملح مع الخبز او مع شيء آخر الا ان كان وفاء اليقين كدالة على صرفه الى الطعام المالح وقال الامام يحن في الو
باعتبار عموم الحماة قاله يقول الفقيه يعني ولو حلف لا ياكل اما ولا يحن في الادام الفل والزيت واللبن والزياد واشباه
ما يصطنع بسلطه وختلط اما الجبن والبيض والسكر والحم فليس ادام في قولنا يحن وهو الظاهر في قولنا يحن يحن
على ان العنب والبطيخ والتمر ليس ادام والملاح ادام والعقبة ادام يحن وحقيقة النجعة فيما يحن بخلط الخبز كالحل ادام
والبيض والجبن فيكون بدون الخبز وان شوي في يحن لانه شوي في نفسه في الاصل ولو حلف لا ياكل من هذا الحل فاحتد

سكياجه فاكل لا يحن ولو حلف لا ياكل من نزل من البقرة فاكل من خبثها الذي يقال له بالفارسية روقه زردي يحن لانه من
نزلها ولو حلف لا ياكل اللبن فطبخ اللبن حلالا لا يحن وان لم يحن فيه الماء ويرى عينه يحن لا ياكل خبثه فاكل
سكياجه كذا ذكره النسفي في مجموع النوازل ان كان يرى عينه ووجد طعم يحن ولو حلف لا ياكل الزعفران فاكل السمك على
وجهه الزعفران يحن لانه يحن ويرى ووجد طعم ولو حلف لا ياكل هذا السمك فاكل خبثه فاكل يحن وكذا في كل موضع
يرى عينه وان وجد طعم ولا يرى عينه لا يحن ولو حلف لا ياكل هذا السمك فاكل خبثه فاكل يحن وفي فتاوى فاضل خان
ولو حلف لا ياكل تمر او اكل عصيرة يحن لبقاء اسم التمر ولو حلف لا ياكل هذا التمر فاكل من خبثه يحن وفي النوازل
لو احتد منه خبثا فاكله لحن ان يحن وفي خبز القطايف يكون كذا ذكره في الفتاوى فاضل خان وان اكل عين الدقيق فاضل
فيه والصحيح لا يحن وفي مجموع النوازل والشقاع في يحن يحن لا يحن في كل فاشري به ما ياكل فاكل يحن ولو حلف على ما ياكل
فاشترى به ما ياكل فاكل لا يحن حلف لا ياكل التمر فاكل الطبخ يحن ولو حلف لا ياكل هذا يحن بالكل لانه الكراع بخلاف ما
لو حلف لا يشترى دهنه ولو حلف لا ياكل سكر افاكل سكر في التمر وقصه حتى ذاب فاكله يحن ولو فعل هذا في الصلوة نفق
وفي فتاوى البقال في الفصل الثامن من الايمان ولو حلف لا ياكل دمانه فهو دمانه لم يحن كذا روى عن محمد بن ابي يوسف وفي الغريب
لو حلف لا ياكل من خبثه الكرم وحامضه فاكل من يرق وعينه يحن ولو قال ان شوي ابي روقه فاكل من يرق وعينه يحن
ولو حلف لا ياكل ما يخرج من هذه الشاة فاكل من يحنها يحن وكذا الزبد لانه منفرد في اللبن كالزيت والزيتون ولو اكل من
او شها لم يحن لانه محمول متغير ولو حلف لا ياكل من هذه السالح فاذنبت البهذه السالح فصار دهنه فاكل لا يحن وفي
مجموع النوازل لو حلف لا ياكل او ياكل فلا تسم يحنه لب لوز لا يحن سئل الزعفران عن هذا المسئلة فسال محمد بن
ذكرنا فاشترى هذه الحيلة فانه لم ياكل كثيرا فاكل حراره ولو حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم حمر فاكل المباح ان يحن وفي
الفتاوى لا يحن سواء كان الخائف مصر يا او قوبا قال الصدوق في السليبي في الفتاوى في مجموع النوازل لو حلف لا ياكل لحم
فاكل لحم جازي يحن وعلى القلب لا يحن لان البقرة اسم جنس والحمار اسم نوع قال القاضي الامام فاضل خان ويحن ان لا يحن
في الفصلين لان الناس يذوقون بينهما وهو كالحلف ان لا ياكل لحم شاة فاكل لحم غير ولو حلف لا ياكل لحم افاكل لحم اغير ولو حلف
قال الفقيه ابو الليث ان يحن كافي المحيط لان من الناس من ياكل غير المطبوخ ولو حلف لا ياكل لحم البقر فاكل فاشري فلان
فذكر ما فاكل الخائف لا يحن وفي طلاق مجموع النوازل جعل اشترى متان اللحم فقالت امراته هذا اقل من وحن عليه فقالت
الزوج ان لم يكن متان طاق فانه يطبخ قبل ان يوزن فلا يحن الرجل ولا المرأة وفي الفتاوى جعل حلف وقال النسفي منكر في
فاذا في منزله فركا كانت قبله يحن لو علم كالبقر عند امره فركا وان لا يحن وان كانت كثيرة فاكلها فاسد وكذا وان
كانت بئر يا البعفي ولا يحن بها للبعف يحن لانه مرقه حنيفة فاذا وضع الشكر في روقه على العين لا يحن بالسكر ولو حلف لا
ياكل من هذا الفدرود قد اغترفت منها قبل بيته قصعة فاكل ما في القصعة لا يحن ولو حلف لا ياكل من هذا الفدرود وقد اغترفت
منها بلوط شيئا اكل ما كان في الفوق لم يحن لانه يحنه وقف على ما في الفدرود وجا فاكل ما استحب يحن ويحن روقه وحلف عليه
وباين كان خوشبند انه وعنده لا يحن ولو حلف لا ياكل من طبعه فاكله فحن لانه فحن لانه قد يحن ما غيرهم لا يحن في الخبز ولو

لا يثبت لها الكفاية من شئ نفسه **في عمنه** وفي النوازل لو حلف بأكل من هذه الخرجة فكل بعد ما صار يطبخ لا يثبت كما
حلف لا يأكل هذا العنب فأكله بعد ما صار زبيبا وفي الخرجة لا يثبت حتى يخرجه من فمها ولو حلف بأكل هذا الخرجة فأكله بعد ما صار كلبيا
يثبت ولو حلف لا يأكل هذا الصبي أو هذا الشاب فكل بعد ما صار شيخا يثبت في الخارج الصغير وفي الأصل لو حلف لا يأكل هذا
الرمانة فأكلمها بالاجبة فإنها برئت منه لأنه لا يمكن أكلها على وجه لا ينفصل منها جنة إلا أن يذوق الثمر ولو سبق لها أو
بلبل لم يثبت سواء حلف على أكلها أو شربها أو حلف لا يأكل عنبها فأكله ورعى بغيره وأبلى ماؤه وجب حنث ولو أبلى ما
حطب ورعى بغيره وجب له حنث لأنه شرب ولو حلف لا يأكل هذا فأكلمه رطبا أو يابس لا يثبت وكذا اللوز والعسق والبن
وأشبه ذلك ولو حلف لا يأكل عنبلا أو أكل بصل لا يثبت إلا أن يكون عذره ذلك في البين على ما عذر ولم يقع على كرمه
أيضا وفي المحيط لو حلف لا يأكل ولا يذوق له أصمائه أو أكل ثبنا أو شمشا أو خفا أو سرجلا أو اجاصا أو كثرى أو نفاحا
وأصمائه أو أكل خيارا أو قنارا أو جوزا لا يثبت ولو أكل عنبها أو رمانا أو رطبها لا يثبت عندنا في خلافها قال محمد في
الأصل التوت فأكلمه وبالطبخ من الفاكهة ذكره القدرى وذكر شئ الأمانة المحلولة في أن الطبخ من الفاكهة قال أبو حنيفة
ليس بالاقلاء والسمسم من الثمار فالحاصل أن العبرة للوفى كل ما يؤكل على سبيل التفكه وبعد ما فأكلمه في الوفاء بدل
لا فلا ولو حلف لا يأكل من ثمار العام فإن كان من أيام الفاكهة الرطبة فكل الرطب فإن أكل اليابس لم يثبت وإن كان في غيره
فكل اليابس استحسانا للوفى **جنس آخر** وفي الخارج لو قال إن أكلت اليوم لأرغبيا وإن تغذيت اليوم برغيف فغذيت
جزءا فكل رغيفا فكل بعد ذلك بقدره أو فأكلمه حنث وفي فناء أو فاض خان حلف لا يأكل اليوم لأرغبيا فكل رغيفا
للعل أو الرتب أو اللبن أو الألبان الرطب لا يكون حائضا إلا أن الاستثناء يقتضي الجائز في المعنى للطلب وهذه الأشياء
بخلاف الرغيف في المعنى للطلب وهو لا يثبت ولو قال إن أكلت اليوم أكثر من رغيف فغذيت حنثا ولو قال إن أكلت
لو حلف لا يأكل من هذه الثمانية التي فيها الرتب فكل بعينها حنث ولو كان كان الأكل مع فجاج النصف لا يثبت ولو حلف
بأكل هذا البضعة لا يثبت مع يأكلها كلها وكذا لو حلف هاتين البضعتين لا يثبت مع يأكلها ولو حلف لا يأكل هذا البضعة
كالرغيف مثلا فكل بعضه قال أبو بكر السخاف إن كان شيئا يمكنه أن يأكل كله في عمر لا يثبت بأكل بعضه وقال بعضهم إذا
بعض ما يمكن أكله في جلسة يثبت في يمينه وهو الصحيح قال محمد كل شئ يأكل الرجل في مجلس واحد وشرب في غيره
حلف على جميعه لا يثبت بأكل بعضه وكل شئ إذا حلف على الواحد منه يثبت في قلبية فإذا جمع بين اثنين أو أكثر فإنه
يثبت في قلبية قال إبراهيم بن محمد بن أبي يوسف في قال كلا أكلنا اللحم أو كلنا شرب الماء فأكلمه على أن تصدق بدينهم فكل
في كل لغة من اللحم فكل من من الماء بدينهم ولو حلف لا يأكل هذا الرغيف فكل الرغيف أو شيئا قليلا يثبت إلا إذا أو
كله وهل يصدرق فناء فيه رواياتنا وقال هذا الرغيف على ما حلف بأكل لغة والصحيح أن لا يثبت وفي فناء
قاصه خان فلا يشترط الصبح أن لا يكون حائضا لأن قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا يأكل هذا الرغيف
وقال هكذا لا يثبت بأكل البعض رجل قال لغره والله لا يأكل من طعامك شيئا فإن أكل منه شيئا لم يثبت على حرام وبمنزلة
رجل حلف بغيره اليوم بالفسد ثم فاشترى رغيفا بالف درهم فعذره لا يثبت وكذا لو قال إن أكلت هذا فاشترى رغيفا

في الفتاوى

درهم وهو قليل القيمة فاعتق برئ في يمينه وكذا لو قال لا آكله إن لم يذوق اليوم القطن بالفسد ثم فاشترى رغيفا
وفي الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراما فاشترى بدينهم رغيفا فأكله لا يثبت وهو آثم ولو أكل خبز أو طما غصبة
ولو أكل الخبز أو اللحم برئت فأكله لا يثبت ولو أكل لحم كلب أو فؤد قال أسد بن عمار لا يثبت وقال غيره حنث وبه نأخذ وقال
الحسن كله حرام قال الفقيه أبو الليث ما كان فيه اختلاف في العلم لا يكون حراما مطلقا وإن كان حراما ولو اضطر فكل الحرام
أو الميتة اختلف المشايخ والخيار أن يثبت وفي التخيير عن محمد بن إسماعيل وفي الأجناس للعنوة والمكره إذا فعل
هذا ليس بجلاول لها وفي الفتاوى رجل غضب برأفة فحلف أنه أعطاه مثله قبل أن يأكله لم يثبت وإن أكله قبل أن يعطيه
فقط أنه أعطاه مثله يثبت لأن الحرية باقية ما لم ير الضمان لأنه ملكه بسبب حنث والخبر يثبت في كل وجه ما لم ير
البذر فإذا أذى البذر زال الحنث بخلاف ما أعطى مثله قبل الأكل لأنه ملكه بأداء الضمان وفي فوائده شئ الأمانة المحلولة
لو أكل من الكرم الذي قد فسخ معامله وهو قد حلف لا يأكل طوما ما لم يثبت أنما عذره ما فلا يشك وعندنا في كل ذلك
ذلك عقد فاسد عند فسخه فكل ما كان من نفسه **الفصل الثالث عشر في اليمين في الرب وفيه ستة**
الحال في الخلق باليمين المستوفى وفي الفتاوى رجل حلف لا يشرب العنب فاشترى العنب والخمر ليعتق أن يقع
من سكر من ماء العنب بيا كان أو مطبوخا لأن الصالحين يتون شارب الخمر ينفذ خور واسم سكر يقع على سكر من
العنب أيضا وفي خروج النوازل على كل سكر من ماء العنب كالبكر كذا في شيخنا السلام أبو الحسن وأسمى يقع على النبيذ
العنب لا إذا كان مطلقا الشارب ومنه من حلف لا يشرب من هذا المنزلة وله سكر خمر وقال الإمام الشافعي فناء ما أنا في هذا
أنه إن شرب السكر يثبت سكره ولو حلف لا يشرب اليوم شربا فاشترى خلا أو سمنا أو زينا لم يثبت ويثبت في النبيذ
ولو قال والله لا أشرب اليوم فشر بخل أو سمنا أو زينا حنث وكل شئ شرب فهو شراب في المسقاة وفي الفتاوى لا يثبت
بشراب الماء واسم الشراب يقع على البكر والأسمه من حيث اللغة وفي الشريعة هذا الاسم يقع على الخمر خاصة في كتاب الخمر
وفي إيمان الأصل يقع على كل ما يشرب من الماء قال الشيخ الإمام شئ الأمانة السخسى هذا بالعربية أما بالفارسية يقع على الخمر
فأما في قصاص الخمر والنفي ما قاله الخليل قال القاضي الإمام في عرفنا يقع اليمين على كل سكر ولو قال سكر خمر
سئل الإمام خالي عن هذا لا يقع على المختار من الخمر لأن شرب ذلك جلاول عندنا والسكر منه ليس بسكر حقيقة بمنزلة
ولبن الرمكة ونحوها حتى لو سكر منه لا يثبت ولو طلق في حلة السكر من ذلك لا يقع **في عمنه** وفي خروج النوازل وفي الفتاوى
رجل حلف لا يشرب السكر فصب في حلقه فدخل بغير فعل لا يثبت ولو شرب بعد ذلك حنث لأن اليمين لا تجزى لانعدام شرطها
هذا إذا لم يدخل هو حلقه أما إذا دخل حنث ولو حلف لا يشرب مع فلان فالشرط أن يضره ما يحل واحد وان اختلفت الآونة
والشراب وبمنزلة لو حلف لا يأكل مع فلان طعاما فأكلمه هذا في قصص أخرى لا يثبت ولو قال لا أطعم فلان ثلاثا وأحلف
لا يشترط الحد والقصة كذا سمعت من القاضي الإمام رجل قال إن قلت هذا من السكر فكذا وهذا على تعبه ولو قال لا آكله إلا
أياه سكان المسلمين في طلاق الفتاوى أكره أن ينفذ في طلاق فسطط رجل ينفذ أو أهدت أن لم يوشيا
على السقي والأهداء وأن نوى السقي لا يثبت للأهداء وأن نوى الأهداء لا يثبت بالسقي وفي خروج النوازل رجل قال لا آكله

القيده

اليمين

ل

يجتنب وان ذكر بان قال ان لبست ثوبا من غزاة فلا نه شيئا فليس ثوبا من غزاة وغزاة غيرهما لا يجتنب وكذا من نزع ثوبا
لا يجتنب اذا كان الثوب من غزاة واحد وان كان من غزاة ثوبين لا يجتنب وكذا ثوبين من غزاة اذا كان ثوبين من غزاة
الشراء بغيره لا يجتنب الا ان يلبس من غزاة فان لم يفعل فليكن يلبس غزاة واجزأ يجتنب اذا لبس ثوبا من غزاة وكذا من
في الغزاة على هذا التفصيل هذا في الاصل لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
ولو قال امرأته وهو ليس من غزاة ثوبا من غزاة لا يجتنب وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
لا يسلطون لزماته اما لو قال اكثر من ثوبين فليكن يلبس ثوبا من غزاة لا يجتنب وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
من غزاة فيه رقة من غزاة غيرهما حلت ولو لبس ثوبا من غزاة لا يجتنب وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
في ثوبه او صلة في خارجه وكذا لو لبس ثوبا من غزاة غيرهما حلت ولو لبس ثوبا من غزاة لا يجتنب وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
فمنها فصلت من رقة من غزاة حلت ولو لبس ثوبا من غزاة غيرهما حلت ولو لبس ثوبا من غزاة لا يجتنب وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
اوله فقطع غزاه من ثوبه ثوبا من غزاة حلت ولو لبس ثوبا من غزاة غيرهما حلت ولو لبس ثوبا من غزاة لا يجتنب وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
حلت وان كانت لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
فلا نه لا يجتنب وكذا لو كان فيه سلكه من غزاة فلا نه لا يجتنب ولو لبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
يجتنب وعليه الفتوى لا نه بعد لبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
من حريمه بالانفاق وفي الزنا والعروة التي يقال بالفارسية انك وساتجك لا يجتنب ولا يكره في الحول لا نه لا يجتنب
لا مستحلا حراما وكذا في اللبنة والزينة لا يجتنب في اللبنة ولا يكره في الحول لا نه لا يجتنب ولا يكره في الحول لا نه لا يجتنب
ذكرت عن محمد بن هانئ بن جندب في الرقة بقوله الفارسية اذا كان من غزاة وهذا الذي ذكره في غزاة فلا نه لا يجتنب
والوجه كما هو عليه ما يطلق عليه اسم ثوب واطم ما يترد به ولو اخذ الخائف ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
عوده لا يجتنب وفي الحول لا نه لا يجتنب ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
وبعضه جازية على الارض ولا يلبس هذا العلم وليس فلسفة او سيمكة فبالفارسية وبالتورية حلت يجتنب وعن ابي يوسف
انه لا يجتنب وفي العامة عن غزاه ذكره في الشقاق في اربعة مواضع وحاصلها عن محمد بن هانئ بن جندب
الصحيح عدم المنع ذكره في السير الكبير وفي التجريد ايضا لا يجتنب ولم يذكر الخلاف وكذا الخار اذا لم يبلغ مقدار الارزاق
وان لم يجتنب وفي مجموع النوازل لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
طابق امرأته ان ثوبه ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
فلا نه ثوبا فيبيع ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
وهو صدق على انه لم ينع هذا في غزاة وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
لزماته لو قال لا امرأته ان ثوبه ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
استعمل في الشبكة واصطاد بها قال ابن ابي رباح رآه في غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس

في غزاة

من غزاة لا يجتنب ولو قال لا امرأته ان ثوبه ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
شرطه لا يجتنب في سوره ورجانه وذلك هو المخرج من ملكه ولم يوجد في او فقتبنا على الزوج او باعت غزاه واشترت بثمنها
ثابته او غير مكره فخرجت الى الزوج بغيره لا يجتنب في الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
فاستأمره ولبثت بجنت وكذا لو قال لا امرأته ان ثوبه ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
يخرج النوازل ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
السابع عشر في الساكنة وفي الجامع لو قال رجل لا يخرج من داره من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
ولا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
يقتب البين حق البين بعد من السنة وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
لا يجتنب مالم يكن خمسة عشر يوما قال في جامع جواب الرواية وما ذكره في الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
هذا البيت وهذا البيت غزاة فارسي في البيت لو قال والله لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
درين ديه بناغم فذهب بنية ان لا يعود ثم عاد وباسم جنت فلا نه لا يجتنب وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
اما نقل المنازع لا يجتنب فاذا عاد مسكنه جنت بسكنى ساعة فلا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
وما سدرت سكنى وحكم السكنى في مسألة السكنى لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
في الدار ينقل الا منعة وفي الصلوات ينقل في القرية يختلف الشيوخ والمسئلة موقفة فلا يجتنب في القرية ينقل في الدار
وقال بعضهم بمنزلة المهر وهو الصحيح ذكر ما كره في محضره والسكنى والحلقة بمنزلة الدار وفي مجموع النوازل سئل ابو
لو كان الدار باجارة ونقل مناعة الى السكنى فلا يجتنب مالم يسكن دارا او غيرها وهذا اذا لم يسكن الدار الى غيره ولما اذا ردت
الدار الى الاجر والعير او كانت ملكا له امرها من غيره وسلمها اليه حلت ولا يجتنب دار اخرى في موضع آخر بالانفاق
ولو خرج من الدار بغيره وقال هذا اردت لم يجتنب وان بقي ساكنها بعد الحلف ثم خرج وقال هذا اردت لم يصرف في النفا
لا نه لا يجتنب البين صرحا حاشا فلا يصرف في ابطال الحنث ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
ان نقل كما اشغل الناس لم يجتنب ولو اشغل عليه رجل في باب السكنى بقي فيه يوما وليلة لا يجتنب ولو كان الرجل شربا او ضعيفا
لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
ثلاثين يوما قال لا يسكن هذه الدار ثلثين يوما لسان يعرف وفي الاصل لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
او فسطاسا او خيمة لا يجتنب ان كان للمالكين اهل المروان كان من اهل البادية يجتنب وفي الجامع لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
رمضان بالكوفة وهذا على جميع صوم رمضان بالكوفة لان الشهر جعل لحلا للصوم ولو قال العبد محررا فحلفت
بالكوفة فهذا على المقام هناك يوم الفطر وكذا لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة حلت وفي الشقاق لو حلف لا يلبس ثوبا من غزاة وفلان يبيع الثوب فاشترى منه ثوبا فليس
به كونه في وقت الحلال ولو قال اعيت به الروية صدق الخبر وان ابي يقول اني ابي هلال رمضان بخاري وقال عتبت

است

لمراد

الروية صدق لانه دي حقيقه كلامه وتوكل عبد حران فحيت العام بالكوفة وهذا على حقيقة النسخة ولوقا
به الكون يوم لا ينجى صدق وتوكل عبد حران فحيت العام بالكوفة وهذا على حقيقة النسخة ولوقا
عليه فتعش عند حنث ولو شرب ماء في بيته ثم تعش عند الحنث ولو شرب في منزله وذهب الى بيت الخوف عليه ورا
هناك الحنث حلفه لا يقبل فلا بالكوفة ففر به بعداد ومات بالكوفة حنثه رجل حلف لا يسكن هذه القرية فزاد
ما هو الشرط ثم عاد وسكن حنثه هذا في الفتاوى الصغرى وافق القاضي الامام انه نوى الغفر لا حنث اذا عاد وكن وكذا
ان كان هناك قرية الغفر في الفتاوى رجل نزل في خان وقال اكر اشب ابن خان باغ فكذا بنوى وعند عدم البناء
الى الخان وانما يحكم البناء لا يحتمل انه اراده الحجرة التي في الخان ويحتمل انه اراده المرقى في مجمع النوارين رجل اتم بشي فها
اكر من ابن كاركرد ام هرجه تاده ساله ان خايم ازين بطلاق واكر درين شهر باغ ولم يكن فعل اتم ولكن يمكن المروزي
في هذه المدة نطق لانه جعل فعل البناء شرط لا انعقاد البين بالتزوج وشرط ايضا سكنى هذا البلد وليس ذكره
وكحلف لا يسكن هذه التكة وهو ساكن في سكة كوزين بمرقد والسكنى في سكة عمور فاشغل من ساعته الى سكة
بري في بيته هكذا جاب ثم الدين بمرقد فقبل له ليس سكة كوزين من ارفة عمور فاولم يخال سكة كوزين لست من الزنا
الصغار حتى يكون بها سكة عمور بل سكة معتبرة رجل حلف لا يسكن هذه الدار فاسترى صاحبها الى جيرة بيتها من دار
اخرى وفتح باب البيت الى جنب هذه الدار وجعل طريقه فيها وشرط باب البيت الذي كان في الدار الاخرى فسكن الخان هذا
وجعل يدخل من غير ان يدخل الدار حنثه ولا حلف لا يشترى من هذه الدار شيئا فاسترى هذا البيت حنثه والشراء حنث
لكن هذا في المشتاق **نوع منه** وفي النوازيل حلف لا يسكن هذه الدار فوجد باب الدار خلف بحيث لا يمكن الفتح
لم يمكنه الخروج بحنثه هذا اجاب النوازيل وقوله في حنثه وتوقيد الحلف فلم يمكنه الخروج لا حنثه فولا واحد وعشرون
مع لو قال الرجل لانه ان سكنت هذه الدار فانت طالق وباب الدار مفتوح فلا دار خاضع في محذور حتى يفتح الباب وليس
ان تصور الحافظ قال القعب وبه تأخذ قال الصدر الشريد في الفتاوى وفيه بين هذا وبين ما قاله من الاخر من هذا
المنزلة اليوم فامرته طالق فقيد ومنع من الخروج فانه حنث وتوكل لا تراه وفي بيت والد رها ان لا يخرج من البيت فانت
فمنعها والوالد من الحضور منعها حنثه قال الصدر الشريد في الفتاوى والعضلي وذكر بعد هذا انه لا حنث قال
الاصح انه حنث ولا بد من العرف قاله وهكذا رايه في المشتاق والعرف بين الفعل وعدم الفعل وكذلك الشرح عجل
معه ما بالعند كراه وغيره اما لا يحل المردم من الفعل بوجوه ان وجد العذر في فتاوى قاضي خان ولو قال
ما خرج من هذه الدار اليوم فامرته طالق فقيد الحالف ومنع من الخروج ايا ما قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل حنث الحالف
وهو الصحيح وهذا اعلم الحالف انه لا يسكن هذه الدار فقيد ومنع من الخروج فانه لا حنث وان ذكرنا فاعلم هذا ان في
قوله ما خرج من هذه الدار حنثه عدم الخروج وقد تحقق قلنا في سكة السكنى بشرط الحنث السكنى وان فعله والقاعل اذا كان مكرها
الفعل ايضا في الفعل اليه فلا حنث في بيته حنث ولا حنث ان سكنت هذه الدار البيلة فانت طالق وكان البين في اللسان
حنثه وتوكل رجل المكي معذره وهو الحنثا ذكره الصدر الشريد ولحق العذر بالبيس وغيره فهو معذور وتقبل

بالكوفة

بالفارسية اكر من اشبه رها شهر باغ فكذا فاصابته حتى خضار جلا يمكنه الخروج حتى يصح حنث لانه يمكن من بيت اخر من
قلا لم اقلت في مسئلة القعد يمكن ان يسأجر من يقبل ايضا قال القاضي الامام من قبله حتى لو لم يكن بيته يكون حنثا
سواء **جنس اخر** وفي شرح القدر دى رجل حلف لا يسكن فلان ولا بيته لم يسكنه في دار واحد منها في مقصورة
حنثه لم حنث قال الشيخ الامام الشريفي في الاصل هذا اذا كانت الدار كبيرة كدار فرج بخاري من دار الوليد بكوفة
اما اذا لم يكن بهذه الصفة حنث وان كانت مشغلة على البيوت والمقام قال هكذا روى عن ابى يوسف لو كان في الدار
مقصورة فسكن احد عا في الدار والاخر في المقصورة حنث وتوكل في حنث حلف ان لا يسكنه في بيت واحد او حجرة او
واحد يكونان فيه جميعا لم حنث حتى يسكنه فهاوى وتوكل في بيتا بعينه لا يسكنه وتوكل في بيتا بعينه لا يسكنه مرة اخرى
ويذكر فان ساكنه في شيء من ذلك حنث ولا يكون المسكنة في ذلك الا ان يسكن بيتا واحدا ودارا واحدا في ذلك البلد
وقايد تخصيص اخراج سائر المواضع من بيته ولو سكنه في حانوت في حنث والبيت على المنازل التي فيها الماء
وفيها الاهل والعيال الا ان يكون هناك دالة على ترك المسكنة في السوق او يقول عني المسكنة في السوق حنث
لان شتر عانف وفي الفتاوى لو حلف لا يسكن فلان فدخل داره فغيبا ان لم يضره في السكنى حنث وفي
لو دخل عليه زابرا او ضعيفا فقام فيموتها او يمين لا يحث في المسكنة بانه استقرار الدار وذلك اهلها ومناجى
سافر الحلف وسكن الحلف عليه مع اهل الحالف حنث عند بناء على ان السكنى يقوم بالاهل والمنافع وعند ابى
لا حنث وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المشتاق سافر الحالف الى من مد السفر حنث عند ابى يوسف وفي
النوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فانت ان خرج فغلبه ان يجره في اخرها فاد
صارت غالبية لم حنث فاصم الى السلطان او لم يخامم وكذا لو سعه ووافقه لانه سكن وليس يسكن **الفصل**
السابع عشر في النفي في الدار رجل حلف لا يبيع قديمه في دار فلان فدخلها راكبا او ماشيا خافيا او سافرا
حنث فان نوى ما شيئا من هذا فدخلها راكبا لا حنث وتوكل دخلها لا حنث فان ادخل وهو محال فقدر على المنع ورضى بقلبه
المشترى ولا حنث وهذا اذا دخل فادخل فان دخل فبقي حنث فولا واحد ولو خرج ثم دخل فادخل فبقي حنث
حنث لحنث المشترى فالا السيد الامام ابو شجاع لم لا حنث وهكذا في شرح الطحاوي وقال القاضي الامام في شرح
المجامع الصغرى الا حنث فوركب الدابة فغلبته وادخلته في تلك الدار قال الفتاوى حنث وقال الصدر الشريد
ينبغي ان لا حنث ان لم يمكنه منع الدابة وعلى هذا لو هبت به الريح والفتنة فيه او زلق حمله فوقع في الدار حنث هو الصحيح
لوجه الى الباب لا يريد الدار فانت في المشي فغتر فوقع في الباب حنث ذكره في الفتاوى تزوج امرأة وقال اكر تزوجت
ادم فموت طالق فماتت غيره الى بيته فغتر امره ان على حقيقة الحنث لا يطلق وان على الاسكان في بيته فان خلا في بيته
ولم يخرجها نطق كذا قال الشيخ المكي **نوع منه** وفي الفتاوى لو حلف لا يدخل بيتا فقام على اسكفة الباب ان كان
مجاورة الباب في خارجا لا حنث وان كان داخل حنث وتوكل كذا ان حنث بغير ادنى من الدار فانت طالق فانت على
اسكفة الدار وبعضه في خارجا لا حنث الباب كان ذلك المقاد داخله وبعضه في الدار على الباب كان ذلك المقاد خارجا

بالكوفة

باب
اعتبار اللفظ وفي الباء في الفتوى امرأة استجار برفق الاستعانة ونحوه فقال لها زوجها انك كفى اذن خانه بعد ان تزوت
دندان خليلي بيرون برد فانت طالق فخرجت بعد ذلك غير ما هي رجوت ان لا يحنث وفي اعتبار اللفظ ايضا رجل قال انك
من بروي سراجي فاذن كاذب فقلت في نفسي انما في الليل يحنث لم يقع بصره عليها لانطلق لزمته وفي اعتبار اللفظ
ايضا رجل زرع ارضه لزوجته فظن انها حلال للسلبي على حرام اكر اذن غلبه ابن زينة بجانه من اندر آيدم ان امرأته وضعت
على رأسها فظن انها هذه الارض ليزهيبه الى الخلاج فدخلت البيت والفتن على أسرها فحنثت الرجل لانه وجد
للمت اعتبار اللفظ رجل حلف لا يسرق ان كان الخائف اكار فاحذ العيب والنواكه ولم يجز صاحب الكرم نقيب فاق
اغذ لأكمل وجل الى البيت لاكل لا يحنث وان كان ~~سوى ما ياكل~~ لوجلي لا منزله لا كل ولم يجز صاحب
الكرم وليس من زايه ان يجبر يحنث واما الزوال كخلة خبار زار والمحبوب كلها اذا اخذ الاكاد لا على وجه اللفظ
الآكار والوكيل سواء وغيرهما اذا اكلى من النواكه خفيا او حمل يحنث قصار ذهب من حانوته ثوب لغير الغصار فاق
التقار لغيره فحلف الاجبر اكر من تران كرده ام فامرته طالق يحنث ان سرق الاجبر رجل قال لا خزن در مال تو خيا
كره لم وحلف على ذلك وهو لم يفعل لكن امرأته هاشت برضاه واجاز به لرجلته وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن
قال اكر يغني اذن كسب زيارت اذده درهم زيان كم زان من جنبتي زني خوغي زيارت اذده درهم زيان كرده قال لا يطلق
والصحيح ان يطلق وهذا لا يمينه على نكر وامرته معرفة بدخولها بيمين كحنث ان دخل داره هذه احد دخل
بنفسه لم يحنث وكذا لو قال صبح مالي فحنث فخره الى نفسه لم يحنث لهذا قيل في مسئلة الدار عرف نفسه في طرف الشرط
وجعل الدار تحت الشرط كره فلم يدخول فيه وفي مسئلة اعراف امرأته في طرف الجزاء فحنث في حق الشرط منكرة فلما اذيد
قال لا فوق بينهما من كربة من الشرط والجزاء فاذ اعرافها في طرف فهي معرفة في حق هذه البين رجل الثوب ففرقته
سارق او غصبه منه غلب فحلف رب الثوب وقال ان كان ثوب وشارد ذلك الثوب فامرته طالق ان عرف انه قام
نطق وان عرف انه هالك لا يطلق وان لم يعرف احد الامر بنطق ونظير هذا رجل باع ثوب الغير وسلم وفيه ثوب فاق
رب الثوب ان كان هالك لا يجوز وان كان قابلا لا بدري جاز كذا هذا رجل باع ثوبه في منزله فطلبه ورجعه فحلف
ذهب له ان لا يخذل انسان اخاف عليه الحث الا اذا نوى بالذهاب عن طلبه الكل في الفتاوى وفي منقولات آخر النوا
رجل سرق من آخر ثوبا فقبل ان يطالب دفع اتساق اليه درهم وحجده لسرق منه درهم بعد القبض وحلف ان كان
سرق ذهب بغير ضاع لا يحنث وهو صادق وان كان قابلا لا يحنث بل الحث ايضا قال في هكذا قال وانه شكل ما في لهنك
فلا يزال على ملكه حتى يقضي القاضي بالضمان وفي المسئلة كذا في المحيط قال بعضهم ينبغي ان يحنث كيف ما كان لان المذكور
عندنا ان السرق اذا هلك في يد السارق بعد القطع لا يقضي باتفاق الروايات وان استهلكه فبغيره ايمان فان هلك قبل
القطع فالضمان موقوف على اختيار الاكر ان شاء لاختار الضمان وان شاء اختار القطع فقبل اختيار الضمان غير ثابت كيف ما
كان فكيف يقع للمفاضة وفي وديعه لاصل اذا اجد المودي وديعه لم اودع من ماله عند المودي مثل ذلك وجهه اسأله
قصاصا باذهب من وديعه وان كانت الوديعه من غير جنس حتى لم يبعه اسأله واصل هذا في قضاء الجامع الصغير

ان الرجل اذا اظفر بدمه مريونه وله عليه دنانير وان يخذل في رواية وفي شرح الطحاوي في كتاب الرعي قال لا باخذ عندنا
وفي غيب الشغار جلد على اخر الف درهم فاعصب الزيد المالا من الذي عليه المالا الف درهم قال محمد هو قصاص من لم يوقصا
وقال ابو يوسف لا يكون قصاصا الا ان يفاصا فان مات في اسوة للفرمان وفي طلاق الفتاوى رجل حلف الله يوصي
ليس درهم غير التي اخذت منه فحلف ان كان معه اقل من ثلثة دراهم او اكثر ان كانت البين بالطلاق يحنث علم اولم يعلم
وان كان باقية فهو بين الغيوس فلا يجزي الكفارة وان حلفوه اكر تودرت هست حزين ما كرم ان كان معه اقل من درهم
لا يحنث وان كان معه درهم او اكثر فيظن ان كان يمينه بالطلاق يحنث علم اولم يعلم وان كان بيمينه لا يجزي الكفارة علم اولم
يعلم ولو قال اكر باؤسهم هست حزين ما كرم ثم ظهران معه شيئا ان كان بحال لو علم الاوصي اخذوا منه يحنث وان كان
لا يخذل منه لا يحنث **جنس آخر** وفي مجموع النوازل سئل عن الدين في عن مالا ضاع في دار خلف كذا واحد
لم يخذل ولم يجزه من هذه الدار ثم ظهران واحد الف درهم مع اخذوا ان كان شيئا يطبق حمله هو وحده يحنث لان اخرا
في مثله اخرا صرح لمر وان كان شيئا يطبق حمله هو وحده لم يحنث استدلوا بما ذكره صاحبنا من في قال بعد الكرم حمل
المشبه فهو حرم على هذا التفصيل وفيه سئل شيخ الاسلام عن رجل قال لامرأته اكر زان من جبري برستي دمي بطلاق قال لا يحنث
شيئا من الاوصيها يطلق سواء كان اجر الف درهم او لم يكن وفي فتوى محمد بن الوليد رجل قال لاهله لقد سرق فلان شيئا او حرق شيئا
وقدر سرق فيصا واحد فهدر وتو اوصي بالثياب فهو على ثلثة اكرارة كانت نزع من مال زوجها ونزع الى امرأته لغيرها
فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق وفيه قد رفعت واشترى من الغاني شيئا من جوارج البيت او جاراتها واحدا
الى شي من الدقيق حين تجز فاعطيتما والزوج لا يكره ذلك زعموا وانما يكره ما دفع للغزل ان كانت المرأة تتولى شراء الخوا
بالا الزوج باذنه لا يحنث فان لم يكن يتولى يحنث رجل قال لامرأته ان دفعت درهمين كسبي فانت طالق فحلت رأس الكسبي وارت
خيرها بان ترفع فرفع ودفع اليها اخاف ان يطلق ويصير لا يطلق وتودعها اليها درهم ليشتر بها وفتت من ذلك شيئا بخير
علم الزوج ثم قال لها الزوج ان رفعت من هذه الدراهم شيئا فانت طالق لا على وجه السرق ورتت عليه ان رتت بعد باقا
تطلق وان لم يفارقها ان اكرت تطلق وان لم تنكر لا يطلق رجل قال لامرأته اكرت سرقين من دراهم فانت طالق فوجدت في
حين كسنت البيت بالكنيسة وفي كسني البيت ووضع في ناحية اخرى واجزت زوجها انها رفعت لا تجبرها رجوا ان لا
ولو قال لامرأته اكر سيم من برداشته شيئا طلاق هستي ففانت هستيم ثم ظهران دفع ان المالا لا يباع ببيع فان اراد هو
لكن يقر ببيع والقول قول رجل البين رجل قال لامرأته ان دفعت شيئا من مالي الى عيبي فانت طالق فرفعت الكسبي او
المع او فضل شر من اكلة الحمار ان كان الزوج لا يبالي بمثل هذا لا يحنث وان كان يبالي ويضيق يحنث امرأة حملت ثوبا
ثياب الزوج فقال الزوج ان لم تره اتاعة الثوب فانت طالق فذهب لثوبه ففعلها الزوج وهي لثوب من العينة
او منها قبل ان يدفع هي قال العقب ابو الليث مع عذري انها لو فقت العينة لفرده فاحذ الزوج تصير كانه ردت ثم
استحانما رجل قال لامرأته ان لم ترضي عني فانت طالق ففقت بعد على يد انسان ان نوى وصود للمعاليه لا يحنث
وان نوى حملها او لم يرضي يحنث امرأة دفعت الدراهم الى القصاب واشترت اللحم فقال لها الزوج ان لم ترضي بغير الدراهم على

دقة

وجوده واشترط ان يكون السلم فيه يتعين في الثمن حتى لا يجوز السلم في الثمن ان يكون المردود والمردود المردود
ولا يجوز ان يأخذ راس المال شيئا آخر من غير جنسه ولو اعطى من جنس لغيره او ارجى ورضي السلم اليه بالمردي جاز ولو اعطى
اجود من جنس جابر على القبول واشترط على السلم اليه ان يحمله الى منزله ربا السلم بعد ايقاعه في المكان المشروط لم يجز لانها موصوفة في
صفة واحدة وهو الاجارة والتجارة وهذا على وجوه منها ان بشرط ايقاعه خاصة او للمال خاصة او لاجتماعه بعد ايقاعه
واما الايقاع بعد الايقاع بان قال على ان يوفى في محلة كذا ثم يوفى في منزله بطلان ذلك لان شرطه ان لا يجوز قياسا لاجتماعه
ولو شرط المثل بعد الايقاع لم يجز وكذا المثل بعد المثل واشترط الايقاع في مرتبة كذا فبطلان ما دفع اليه في تلك المرتبة له ذلك وليس لرب السلم
بكله تسليم في موضع اخر وامان كان الايقاع في موضع فشرطه ان لا يخلو عن البيع وفيما لم يخلو لا يجوز ان لا يشرط
بيان الايقاع ولو شرط ان يبين مكانا اخر لم يجز وعندهما روايتان في رواية لا قال الا بوجه من يوفى به ثمنه وفي رواية يتعين مكان
الثمن ومن جملة الشروط وجود السلم قبل وقت السلم لا وقت التسليم من لو كان موجودا في الموضع عند التسليم
لا يجوز بالاجماع وعلى القول لا يجوز عندنا وعند الشافعي يجوز لقب السلم في السلم في النسخ بل عندنا وعندنا ان لا يوجد
الاجتماع فيه في ذلك الموضع وان كان يوجد في البيوت ولو سلم راح ودنا من في الطعام وقد علم وزن احد معاوين الاخر
يجوز عندنا اجماعا خلافا لما بناء على ان اعلام راس المال شرط عندنا اجماعا خلافا لما لو سلم الف درهم الى رجل كره خطه فتمسكه
وتمسكه من على السلم اليه فالسليم في حصته النقد جاز وفي حصته الذي باطل وقال القدر في بيع واشترط الخيار في السلم بطل
فاذا ابطل صاحب الخيار خياره قبل ان يفرق بالادان ورأس المال قائم في السلم اليه فيقبل جاز وان كان رأس المال هالكا وقت
ابطال الخيار لا ينعقد جاز السلم فيه لا يرد خيار الرتبة هذه المسئلة في التنازل ربا السلم اذا فسخ السلم فيه فوجبه عيبا
به عيبا آخر سواء كان باقيا ماثورا او بفعل اجنبي ان شاء السلم اليه فضله ويعود السلم وان شاء لم يقبضه ولا يشرى عليه هذا
الفتاوى الصغرى الورام في السلم ليس ثابت رجل قال لا خروخي من اوسى كتم كتم بعقد سلم فقال لا خربت ولا خربت
فهو لم دون البيع حتى بشرط شرائط السلم **جنس آخر** فما لا يجوز في شرح الشافعي السلم جاز في جميع ما كان
مالا ينقطع من ابدى الناس مثل الخطة والتعير والسهم والزيب والربيب والسهم والمسل والزعفران والمسكر والعنبر
اشبه ذلك اذ بين الكيل والوزن والصفة والامل وكذا كل ما كان من الخفاء والورد والوسمة والرياحين والبابية وكذلك
والصنم والحاس والشبه والرصاص ولا بأس بالسلم في الفة وزنا ولا خيرة السلم في الرطبة ولا في الخطب حرما او حرزا او اوقافا
ولا خيرة السلم في جلود الابل والبقر والغنم ولا في الامور والادام لان شرط من الورق والادام ضربا معلوما الطول والعرض
للمجودة واذا اشترط في السلم في الثمن شرطه بعبئته او ثمنه او مبيعها لا يجوز وكذا اذا سلم في خطه حراما من اصحابنا في الامور
رتبة بالعراق نيبا لها الثوب اروي وفيه افي هناك تسمى مرسيا لها الثوب اروي وليس مراده ههنا من اسان لانها لا تسمى
ينقطع طعامها كالواو سلم في طعام النسم او العراق وما وراءها وانما يجوز في السلم في الثوب اروي ان يجوز ان يرد في الثوب
لان الثوب الذي نسم في غير ذلك الموضع على تلك الالينات يسمى هو وياخذ لو كان هذه التسمية ليعتبر المكان وفيما لم يذكر المكان مما يتوهم
انقطاع لا يجوز السلم فيه قال في المحیط فانما نسبة الخطة الى مكان فليعتبر الثمن في ذلك المكان حتى لو كان النسبة لبيان الصفات لا تعين الثمن

في السلم لا يجوز ان يكون السلم فيه يتعين في الثمن حتى لا يجوز السلم في الثمن ان يكون المردود والمردود المردود

كالمعروف بخلاف

كالمعروف بخلاف فانه يذكر لبيان المجردة فلا يفسد السلم وان كان يتوهم انقطاع خطه ذلك الموضع وعلى هذا السلم وصرفه
وبين ما كان في طعام وفيه بعبئته وكذا اذا سلم في خطه حراما من اصحابنا في الامور رتبة بالعراق نيبا لها الثوب اروي وفيه افي هناك تسمى مرسيا لها الثوب اروي وليس مراده ههنا من اسان لانها لا تسمى
ينقطع طعامها كالواو سلم في طعام النسم او العراق وما وراءها وانما يجوز في السلم في الثوب اروي ان يجوز ان يرد في الثوب
لان الثوب الذي نسم في غير ذلك الموضع على تلك الالينات يسمى هو وياخذ لو كان هذه التسمية ليعتبر المكان وفيما لم يذكر المكان مما يتوهم
انقطاع لا يجوز السلم فيه قال في المحیط فانما نسبة الخطة الى مكان فليعتبر الثمن في ذلك المكان حتى لو كان النسبة لبيان الصفات لا تعين الثمن

او الباطن

في السلم

ق

في السلم لا يجوز ان يكون السلم فيه يتعين في الثمن حتى لا يجوز السلم في الثمن ان يكون المردود والمردود المردود

والثاني

وهو خلاف ان كانت بنية وقت الدفع الشراء ان يجد البنية لا ينعقد البيع وانما ينعقد عند الدفع وعند اخذ البيع معلوم
 ومثله معلوم وكذا في السلم في الدين والبيع اذا بين للدين والبيع في غير معلوم فان كان البنية في غير معلوم كان البيع في غير معلوم
 وقال بعضهم المكان الذي يبيع فيه الدين والسلم في الدين وفي الجوز وكذا في السلم في الدين وفي الجوز وكذا في السلم في الدين وفي الجوز
 كان لا يعرف ولا يعرفه وقال بعضهم اذا صار في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 وقال ابو يوسف رحمه الله في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 جاز ولا يبارى في الجوز في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 الوزن في الجوز في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 عن جاز في النوازل والسلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 وزنا في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 او كان لما في بارنا لا يقطع ويجوز في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 والجوز متفاوت الا الصغير الوزن الذي يشترى للدين في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 فاما السلم في الثوب ان طلق ذكر الذراع فله ذراع وسط فله ذراع وسط فله ذراع وسط فله ذراع وسط فله ذراع وسط
 المتخذ من الزجاج ويجوز في المكسورة وزنا في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 ان بين وزنا في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 جاز ولا في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 شعر جاز في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 بشروط ذراع ونصف معلوم وكذا في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 كان معلوم الطول والعرض والصفة ويجوز اسلام الصوف في الشرط في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم
 العادة وان كان لا يباع ولا يجرم النساء في بيع الاصل لا يباع في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم
 والاجل والمكان الذي يوفيه فيه وكذا الساج والصوف للثوب والعصب ولا يباع في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم
آخر في اختلاف ربا السلم مع السلم اليه اذا شرط في السلم الثوب الجوز فجاء بثوب واحد في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم
 اشين من اهل مكة المنفعة وهذا الخط والواحد في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 احسانا ويدي بيني الطلق يرب السلم عند ابى يوسف رحمه الله في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 قضى له وان اقام البنية ففي بنية ربا السلم في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 عينا وامثلة او ديناهم على ثلثة او حصة انفا على راس المال واختلاف في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 الا عينا واختلاف في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 البنية ففي بنية ربا السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم

تحتج

في الثوب

وصف

اللفظ

للخطة او اختلاف افعال احدهما هذا الثوب في كرت حنطة وقال الاخر هذا العبد في كرت شعير واقاما البنية قضى
 ببينة بنية السلم في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 كان راس المال درهم واحد وانما في راس المال واختلاف في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 السلم ويقضى سلم واحد عند ابى يوسف رحمه الله في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 المال وانما في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 وقال الاخر خمسة عشر في كرت واقاما البنية عند ابى يوسف رحمه الله في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 يقضى بدين وعنده محمد يقضى السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 ان راس المال درهم واحد في الاخر انه دنانير مائة وهذا يعني ان يقضى بدين في كرتين ولو ادعى احد
 في مكان الايفاء او في الجوزة والرفاة او في الاجل ففي معرفة في الجامع الصغير **جنس آخر**
 رجل اسلم في ثوب وشرا الوسط فجاء بالجليد وقال خذ هذا وزدني درهما فلهذا على وجوه اما ان كان
 كبدية او زينا او ذريعا ولا تجلو اما ان كان فيه فضل او نقصان وذلك في القدر او في الصفة اما اذا
 كان السلم في الكبدية ان اسلم في عشرة افقرة فجاء باحد عشر وقال خذ هذا وزدني درهما فلهذا على وجوه اما ان كان
 فقير انتم معلوم ولو جاء بتسعة افقرة وقال خذ هذا واراد عليك درهما فقبل جاز ايضا واقالا السلم
 كما جازت في الكل جازت في البعض ولو جاء بحنطة اجود او ابدى واعطى درهما واخذ لا يجوز عندا بحنطة
 ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف يجوز في الثوب ان جاء بزيادة بشرط وقال زدني درهما فلهذا على وجوه اما ان كان
 بيع ذراع من ثوب يمكن تسليمه بخلاف بيعه مفردا وكذا اذا اتى بالزيادة من حيث الصفة فانه يجوز عند
 وان جاء بانقص فردعه درهما لا يجوز عندا بحنطة ومحمد لانه اقاله فيما لا يعلم حصته لان الذراع
 وصف وحصته مجهولة وكذا لو جاء بانقص من حيث الوصف لا يجوز ولو جاء بزيادة من حيث الصفة جاز
 هذا اذا لم يبين لكل ذراع حصة اما اذا بين يجوز للخل في الاصل **الفصل**

الثاني فيما يكون بيعا وفيما يكون وفيه المقبوض على سومة الشراء ومسائل التعالي والام
 وفيه جنس اتحاد المجلس واختلافه وفي الفاظ البيع قال يوفى في الثوب في السلم في الدين في غير معلوم كان في غير معلوم وفي غير معلوم وفي غير معلوم
 درهم فان لم يمتح البوم بالثمن فلا يبيع بيني وبينك فقبل ذلك ويرأيه المشتري بالثمن ولتية من القدر تقا
 المشتري قد بعثني عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته فلهذا شراء الساعة لا ذلك الشراء
 قد انقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد ولو قال بعثت بالف فان لم تأتني بالثمن الى سنة فلا يبيع بيني وبينك
 فهذا فاسد وليس هذا كالحيار فان شرط الى ثلثة ايام فقال ان لم تأتني بالثمن الى ثلثة ايام فلا يبيع بيني وبينك
 بينك جاز استحسانا ولو قال الى اربعة ايام لا يجوز فلهذا جاز في الثلثة فقال خذ فلان يبيع باخبره قان
 اجزه ولو قال ان ادب الى كذا كذا درهمان هذا الثوب فقد بعثته منك فادى في المجلس يكون ذلك

في الثوب

قالة

التي

بيعا صحاحا استخسانا في التبريد الكبير وكذا لو قال فروختم جوبها شئ برسيد فاعطى الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استخسانا وعن ابي يوسف لو قال لاخر عبيدك هذا لك بالثمن العجيب وقال العجيب فهذا بيع ولو قال ان وافقت اوان اردت اوان هربت فقال اردت او هويت فهذا كله بيع في الجواب وفي الاستدلال لا يلزمه وفي المتن لو قال البايع للمشتري هكت بالعين وقال المشتري قبلت البيع الاول بالف الاول لم يجز لان البايع قد رجع عن الكلام الاول فاستقضى وليس هكذا في الطلاق والعناق وان قال قبلت البيعين جميعا بثلاثة آلاف فهو مثل قوله قبلت البيع الاخر بثلاثة الاف البيع بالالفين والالف الباقي زيادة ان شاء قبلها وان شاء ردها في المجلس وفي الفتاوى لو قال لاخر اشتريت منك هذا الثوب او هذا الدار او هذا البطيخة بعشرة درهمين فانما هو بيع في بلد يبتاع الناس بالدرهم والدينار والفلوس بغير هذا البيع في الدار بعشرة دينار وفي الثوب بعشرة درهم وفي البطيخة بعشرة افلس وان كان في بلد لا يبتاع الناس بهذه الملة ينصرف ذلك الى ما يبتاع الناس بذلك النقد وفي اول صحيح الاصل لا حاجة الى بيان صفة بدل الصلح وبيع على نقد البلد وان اختلفت فعلى الاغلب وان استوت لم يجز حتى يبين وفي الفتاوى رجل قال هذا الثوب بعشرين وقال المشتري اخذته بعشرة فذهب الثوب فهلك في يد فعلية قيمته ولو قال البايع بعد ذلك لا انقصه من عشرين فذهب به ففعلت فعلية عشرين رجل قال لعبدك بعنتك هذا بالف درهم فقال انا اخذته لم يجز ولو قال انا اخذته جاز وفي باب بينه للمساخر النوازل ان كان الثوب في يد المشتري حين ساء بعشرة والبايع يقول عشرين فالباع بعشرين اذا ذهب به وان كان في يد البايع فدرفعه اليه ولم يقبل شيئا فالباع بعشرة وفي باب الثوب لو قال البايع بعث بعشرة وقال لاخر اشتريت بتسعة فتعاقبنا ومضى على ذلك كان بيعا بتسعة وينظر الى اخرهما كلاما فيحكم بذلك وفي المحيط رجل قال الثوب بعشرين فقال المشتري لا اريد فراجع واخذ فهو بعشرين ولو استباع ثوبا بتسعة فقال لاخر بالفارسية بدينار درهم كم بدينار درهم بايجاب لبيع البيع به رجل قال لاخر بعثت منك عبيد هذا بالف درهم وقال المشتري اشتريت منك بالف درهم وان لم يقبل صح بالف ويجعل كانه قال قبلت البيع بالف وزدتك الف اخرى تصح التصرف ولو قال المشتري اشتريت منك هذا العبد بالعين قال البايع بعثت منك بالف جاز البيع بالف كانه قال بعثت بالعين وحطت عنك الف وفي مجموع النوازل رجل قال لاخر بعثت منك هذا العبد بعشرة درهم وبعثت منك العشرة وقال لاخر اشتريت لا يبيع كما لو باع بدون الثمن وفي النوازل الشراء جاز ولا يجزى الهبة وفي التجريد لو باعه وسكت عن الثمن بقيت المثلث اذا اتصل به القبض وفي قول ابي يوسف ومحمد ربح ولو قال بعث بعشرين ثم لم يملك البيع وان قبض لان مطلق البيع ينفق الفايضة فاذا سكت عن الثمن كان غرضه قيمته فيصير كانه قال بعته بالقيمة وكذا جميع البياعات الفاسدة يكون مضمونة بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعث بعشرين ثم لا غيره للمنفق مع التصريح بخلافه هذا في الايضاح **جنس آخر** في المجلس والمخاضة والفتنة

هي كل بان

بشئ من ثمنه قال لاخر رخصت فقال صاحب الثوب لا يبيع فلا وكل لا فله مده درهم كم ندفع

بعث بعشرين

رجلان يشتريان قال احدهما لاخر بعثت منك كذا بكذا وقال لاخر بعثت بثلثي خطوة او خطوتين اشتريت صح هكذا ذكر في مجموع النوازل وقال الصمد الشهيد في الفتاوى في ظاهر الرواية لا يصح ولو كان المشتري في صلوة الفريضة وفرغ وقبل جاز ولو كان في صلوة التطوع فقال البايع بعنتك كذا بكذا فاضاف اليها ركعة اخرى ثم قبل جاز ولو كان في يد فدرج ماء فترب ثم قال قبلت جاز وكذا بثلثة ولعدة لا يبيد المجلس اما اذا اشتغل بكل بيتك المجلس فلوناما او ناما احدهما ان كان مضطجعا ففي فرقة اما اذا ناما جالسين لا يكون فرقة في المتناوي وفي الفتاوى رجل قال لاخر بعثت منك كذا بكذا فاضاف المشتري ثم قبل او قام البايع ثم قبل المشتري او كان البايع خارج الدار والمشتري في الدار فخرج وقال قبلت لا يصح قال في المحيط هذا هو المذكور في عامة الكتب وذكر شيخ الاسلام حواشي زاده ربح في الباب الثاني من شرح لمصاحبه انه اذا باع وهو قاعد ثم قام البايع الا انه لم يذهب عن ذلك الثا حتى قبل المشتري صح قوله ولو قال بعثت من فلان الغائب فخص فلان في المجلس وقال اشتريت صح **وما يتصل بهذا** رجل قال لاخر بعثت هذا العبد من فلان فبلغه الرسول او غير الرسول فقال اشتريت جاز ولو لم يقبل بثلثة فبلغه فقال المشتري اشتريت لا يصح ولو قال بعته منه فبلغه بافلان فبلغه رجل اخر جاز رجل قال لاخر بعثت منك كذا بكذا فقال ذلك الرجل لاخر قد اشتريت فقال ذلك الرجل اشتريت ينظر ان قال ذلك الرجل بطريق الرسالة يصح ولو قال بطريق الوكالة لا يصح لانه باعه منه وقبول الوكيل لا يكون قبوله لانه اصل في البيع بخلاف الرسول لانه كالمرسل وفي الخلق لو قالت المرأة لزوجها اشتريت نفسي منك بكذا فقال الزوج لاخر قد بعث فقال بعثت صح سواء قال بطريق الر او بطريق الوكالة رجل كتب الى رجل بعثت عهدي هذا مني فوصل الكتاب الى رب العبد فكذب اليه رب العبد بعثت منك عهدي هذا كان بيعا لوجود الركبتين وفي فتاوى القاضي الامام وكما ينعقد البيع بالخطأ من الحاضر ينعقد بالكتاب الى الغائب اذا كتب الرجل الى رجل غائب وكتب فيه بعثت عهدي فلاننا منك بكذا فبلغه الكتاب فقرأ فقال قبلت لا يصح بينهما **جنس آخر** في الفاذا البيع وفي مجموع النوازل رجل قال لاخر ان الناس يشترون كرمك هذا بالف درهم فقال بعته منك بالف درهم وقال اشترت صح ان لم يكن على طريق الهزل وان اختلفا في الهزل والجدة فالقول قول من يدعي الهزل فان اعطاه شئ من الثمن لا يبيع دعوى الهزل وفي المتن في كتاب الدعوى رجل قال لاخر كتبت بعثت منك هذا العبد بالف درهم فقال لاخر لم اشتريه منك فكذلك البايع حتى قال المشتري في المجلس وبعد ما افرق بالقد اشتريت بالف جاز وكذا في النكاح وكل شئ يكون للمتي لهما جمرها اذا رجع المتكر الى التصديق قبل ان يصدقه الاخر على انكاحه فهو جاز وفي كل شئ يكون للمتي فيه لواحد مثل الهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعد انكاره وفي الفتاوى لو قال لاخر بعثت هذا الثوب لي فقال بعثت ثم قال المشتري

سكن

رجلان

سالة

زد

م

الحمد لله

زومايتصل

نفساً على ما قد قول انظر اليه من الضمان وهو
على ما اخذ عليه او اجرة وان اخذ بقدره
من في الواجب من شجر الطيرى
اخذ من ثمنه اذاب واحد من
بعضه من الاطعمة على ان اخذ منها
شاء بخلافه

الثاني بشرى حال وعلى القلب ينفخ وقوله بمن لغز بعض الدلالة مع الدنيا في المنتقى كتاب الدعوى كل صلح
بعد صلح الثاني باطل وكل صلح بعد شراء فالصلح بط والشراء بعد الشراء والآخر الحق والاول باطل
وان كان صلحا اشتري بعد ذلك اشترى الشراء لا يبرأ من الصلح الاول قال رضي قال القاضي الاما
الاسناد رج قوله في المنتقى الصلح بعد الصلح بط المراد الصلح الذي هو اسقاط اما اذا كان الصلح على عرض
شرا صطلحا على عرض اخر فالثاني هو الجاز فانفتح كالبيع رجل اشترى ثوبا باثني عشر درهما وحط عنه
درهمين ثم جرد العقد بعشرة لا يفسخ العقد والخط يلحق باصل العقد اما لا يلحق به في حق البين حتى
لو كان حلفه لا يشتري هذا العين باثني عشر حيث بهذا رجل اشترى عبدا فلم يقضه حتى قال للبايع
لنفسك هذا على أربعة اوجه الاول ما ذكرنا ولوبايع جاز وينفتح البيع الاول والثاني لو قال بعه
لي وانه لا بيع والثالث لو قال بعه ولم يزد عليه والرابع لو قال بعه من شئت ولا يفتح في هذين
ايضالا لا تكيل ذكره الصديق الشهيد في الفتاوى في باب الثمن وذكر في باب النون رجل اشترى
عبدا وابعه من البايع قبل القبض لا يفتح البيع ولو وهب قبل القبض يفتح وفي الجريد ولو وهب من البايع
او رهن قبل القبض لم يفتح ولو قبل البايع يفتح البيع ولو قال للبايع قبل القبض اعنقه فاعتقه
جاز العتق عن البايع وينفتح البيع عند أبي حنيفة رج وعند أبي يوسف العتق باطل وفي الفتاوى جاز
ماعدا النكاح فتح للعقد الوصي والمتوفى اذا باع شيئا باكثر من قيمته ثم قال لا تنفع وسباني في فصل
بيع الاب والله اعلم **الفصل الثالث فيما يجوز بيعه وفيما لا يجوز**
وفيه جنس الاشجار والاوراق ثم في البزق والتمر ثم في الحنطة والدقيق ثم في المنقربات وفي
الفتاوى رجل اشترى من آخر ساحة او ارضا وذكر حدودها ولم يذكر زرعها الا طولها ولا عرضها
جاز البيع المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز ولو لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحد
جاز البيع اذا لم يقع بينهما بحد وقدر فاجمع المبيع رجل قال لاخر بعنتك نصيب من هذا الدار
بكذا ان علم المشتري نصيبه ولم يعلم البايع جاز بعد ان يقر البايع انه كما قال المشتري فان لم يعلم
المشتري عند ابى حنيفة ومحمد لا يجوز عليه البايع او لم يعلم وعند أبي يوسف يجوز علم البايع او
لم يعلم ولو قبضها وبيع صح كالبيع الفاسد في الاقصية وفي الفتاوى رجل قال لاخر ان في يدي
ايضا خربة لا يباي شيئا فبعها مني بسة فقال بعته ما ولم يعرفها البايع وهي يباي اكثر من ذلك
جاز وفي شمس الاسلام دار بين اثنين باع احدهما نصفه بنصفه الى نصيبه اما غير نصف وقال بع
منك هذا النصف لا يجوز وفيه رجل مات وترك ثلاث بنين وتبين فباعت احدهما البنتين نصيبها
من البنت الاخرى ان كان نصيبها معلوما لها يجوز وفي شرح الطحاوي ان باعت نصيبها لمن كل شيء يجوز
اما عتقت وابعته لا يجوز وفي المحيط في نوادر ريشير عن أبي يوسف رجلان بينهما دار فباع احدهما

نصف

كتاب في البيع

نوازل

اذا

نصف بيت من هاشايعا والبيت معلوم قال ابو حنيفة رج لا يجوز لادن شريكه ينظر بذلك عند
القسمه لو كان بين رجلين عشرة من الفهم او عشرة اوثاب هرقيه مما يقرب باع احدهما نصفه
بعينه قال ابو حنيفة هذا جاز وفي الفتاوى سكة غير نافذة اجتمع اهلها فباعوا السكة لا يجوز
وكذا لو فستوها وفي وفي الفتاوى رجل اشترى قرية ولم يشتر منها المجد والمقبرة فسلح البيع
هذا اذا كان المجد معمورا فان خرب ماحوله واستقى الناس عنه لا يفسد العقد في الباقي ولو ضم الثمن
مع الملك وابعها اجاب شمس الاثمة الخواشي انه لا يجوز كالمجد وقال ركن الاسلام على السند
يجوز في الملك ثم يرجع شمس الاثمة الى قول ركن الاسلام قال واصل هذا في الاصل رجل اشترى عبد
بصفة واحدة فاذا احدهما حر فالباع في العبد فاسد سمي ثمن كل واحد منهما او لا عند ابى حنيفة
وعند همامان لم يفسد وان سمي جاز في الفتن وكذا اذا باع دينين من الخيل فاذا احدهما خيرا حق
بين الذنبيين فاذا احدهما مميته او متروكة التسمية عامدا وهذا اذا قال بعهما وان جمع بين عبده
حر وقال بعت احدهما قبل رجل صح في الفتن نصيبا لتصرفه بخلاف المسئلة الاولى لانه جعل قبول
العبد في الحر شرط للعقد في العبد وهذا شرط فاسد ففسد وكذا في قوله اعنتك احدهما او طلفت
بخلاف قوله احد كملح لانه اخبار وهذا انشاء واذا باع عبده وعبده غيره بالف كل واحد منهما نجما
ولم يحر ذلك الغير جاز في عبده واجمعوا انه لو اشترى عبد بن فاسق احدهما او جاز بين فاذا
امروا ومدة او مكاتبه لا يفسد البيع في الفتن سواء سمي كل واحد منهما او لم يسم وفي التجريد
لو اشترى مملوكا فباعه مع مملوكه قبل ان يقبض ما اشترى جاز البيع في الذي عنده عند اصحابنا الثلاثة
ولو اشترى ملكا وفيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق وفي المنتقى الطريق اذا كان ليس بمجد ودولة
يرف فسد البيع ولو اشترى دارا بطريقها ثم اشترى الطريق ان شاء المشتري رد ما بقي من الدار وان شاء
امسكه بخصته من الثمن ان كان الطريق مختلطاً بها يقر بذكر الطريق الحدود وان كان مميته منها
لزمته الدار بخصتها من الثمن ولم يكن له الخيار باع القرية وفيها مسجد واستثنى المجد في بيع القرية
هل يشترط ذكر حدود المسجد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه واستثناء المبايع على هذا وفي المقبرة لا بد
من ذكر الحدود الا اذا كانت ربوة ولوبايع ارضا في مزارعة الغيران كان البزق من المزارع لا يجوز
البيع بدون اجازته وان كان من رب الارض ان كان البيع بعد القاء البزق في الارض فكذلك وان
كان قبل القاء البزق جاز من غير اجازته وفي الكرم قبل ظهور الثمن تجوز وفي مزارعة النوازل ان باعها
مع نصيبه من الزرع برضاء المزارع والبزق من رب الارض ولم يثبت لاشئ المزارع من الثمن وان كان البزق
من المزارع ولم يثبت فللمزارع حصه البزق فممنه مبدوا في الارض وفي الكرم والخيل ان لم يخرج منه شيء
فلا شيء للعامل وان باع مع نصيب نفسه من الزرع وقد ثبت اخرج الثمن واجاز المزارع البيع جاز ونصيب

ب

ين

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

المزارع فيه قابله الميراث والبيع والبذر من عند رب الأرض لا يبيع المزارع لانه لم يملك
شيئا وان باع في هذا كله بغير اذن المزارع ان كان بعده فكذا لا وبغير اذن المزارع ان يبطل البيع **جنس آخر**
في بيع الاشجار والاوراق وفي الفتاوى رجل اشترى اشجارا ليقطعها عن وجه الأرض فلا يقطعها
حق جاءه ايام الصيف فاراد ان يقطعها ان لم يكن بالأرض واصول الشجر ضربين له ان يقطع و
يدفع اليه القيمة بغير قيمة شجر قابله المصدر الشهيد ج انه يدفع اليه قيمة شجر مقطوع ولو اشترى
الشجر مطلقا له ان يقطع من الاصل ولو ادعى البايع انه كسر اعصان اشجاره وقال المشتري لم اتمد لكن
يكن منه بد ينظر ان كان مما يمكن الاحتراز عنه ضمن النقصان وان لم يكن لا يضمن رجل طلب من آخر
ان يبيع منه اشجارا في أرضه للخطب فانفق على ان هذه الاشجار خمسة وعشرون وقران للخطب فاشترى
بشئ معلوم فلما قطعها كانت اكثر من التي اشترى وليس للبايع ان يبيع ذلك عنه كالزيادة في التوب **رجل**
اشترى شجرة فقطعها فوجد بها الاصل لا للخطب يرجع بنقصان العيب الا ان يأخذها البايع مقطوعة
رجل اشترى شجرة بمرور فوجد اشجارا فان كانت تلك الاشجار بحيث لو قطعت الشجرة ثبتت صارت مبيعة شجرة
جوز اصلها ولحد ولها فرعان باع صاحبها احدهما ففرع بين موضع القطع ولا ضرر في القطع
ولو اشترىها مطلقا فاخذ اليوم جاز وان مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع بعض الساقا
لا يمكن الاحتراز عنها فحمل عفو وان اشترى على ان يأخذ شيئا فاشترى لا يجوز لانه يواد ففصلت البيع بغير
البيع وكذا لو اشترىها على ان يتركها على الشجرة والحيلة ان يشتري الشجرة باصلها فيأخذ الاوراق ثم
يبيع الشجرة من البايع ولو ذهب وقت الاوراق فاراد الرجوع بالثمن ان اشترىها مع الاعصان وبين موضع
القطع لا يرجع وهل للعامل من الاعصان واوراق الشجرة حصّة بأني في كتاب المزارعة وفي فتاوى قاضي
خان ج رجل اشترى رطبة من البقول او قثاء او شيئا بنو ساعة فاعة لا يجوز له ان يبيع المصوف والوبر
على ظهر الشجر الا ان يجرها من ساعته والقياس في بيع قواير الخراف كذلك وانما جاز بكان التعامل فيه
جنس آخر في الزرع والشر وفي المتن لو قال الرجل اشترى رطبة فاشترى هذا المبلغ ففقد
على البطيخ ان كان فيها بطيخ وكذا المبلغه ولو قال بعتك هذا الكرم او هذا الخيل فهذا على الأرض فان
كان فيه عنب وشرافان كان ذلك شئا للأرض او الخيل فهو عليها وان كان شئا للشر فهو على الشر
وفي الفتاوى مبطل بين شريكين باع احدهما نصيبه بدون الارض برضى شريكه لا يجوز ولو كان لواحد
فباع قبل ان يخرج الحد فهذا اللفظ ابن خبازا رابا تفر وختم عيوز والبيع على شجرة البطيخ دون ما
يخرج من الحد فيخرج من الحد فيخرج على ملكه ولو اراد ان يترك في الأرض ويكون له الولاية الشرعية
فالحيلة ان يشتري الخشب واشجار البطيخ ببعض الثمن ويباع الأرض ببقض الثمن من صاحب الأرض با
معلومة وفي الجاهل الصغير رجل باع حشيشا في أرضه لا يجوز وفي الفتاوى ان كان صاحب الأرض هو الذي

على رجل من اهل البصرة لينظر والى الكثر
بعضها انما كان من فائضا

وقد ثبت من
عروضها
الطبعة اه بشي الخ

ولا بد من ان يكون النصارى
و اما فينا لاننا على قوله فهدى
معاينة فاعدا لا يجوز

انته بان سقاهما لاجل الخشب فبنت بكتفه جازا لبيع كذا ذكره في النوازل ولو باع الزرع ان لم يصب قبله
لا يجوز وان باع وهو قبل على ان يقطعه المشتري او يرسل دابة فبأكل جاز وان باعه على ان يتركه حتى يدرك
لا يجوز وكذا الرطبة والبقول ولو اشترى رطبة يقال بالفارسية سس نا على هذا هو المختار ولو كان الزرع
مشتريا بين اثنين فباع احدهما نصيبه بغير اذن شريكه ان بلغ آوان الحصاد جاز ولا فساد ولو باع من
شريكه جاز مطلقا وكذا لو باع نصيبه من الشجر على هذا والرواية لبيع نصف الزرع من شريكه قبل الادراك
في صلح الاصل للشيخ الامام السرخسي ولو باع من غير شريكه ولم يفرغ حتى ادركت الزرع جاز لولا ان
كما لو قال للذرع في السقف ولم يفرغ البيع حتى اخبره من البناء جاز ولو كان الأرض مشتركة فباع نصف
الأرض مع نصف الزرع من شريكه او باي بغير رضاه شريكه جاز وقام المشتري مقام البايع في سقف شئ الاستدلال
رجل يبيع نصف الزرع بدون الأرض لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار بان يزرع في ذلك
نفسه اما اذا كان متعديا في الزراعة كالغاصب جاز بيع النصف وكذا اذا باع نصف البناء بدون الأرض
ولو كان التكله فباع الأرض مع نصف الزرع لا يجوز في الفتاوى الصغرى ولو باع نصف الزرع بدون الأرض
ان باع العامل من رب الأرض جاز وعلى العكس لا يجوز وما بقى من الاعمال من السقي وغيره ينبغي ان لا
يسقط من الزرع مادامت مدة الزراعة باقية اما اذا باع الدهقان من غير العامل في موضع يجوز ينبغي ان
يسقط من المزارع ما كان من اعمال المزارعة وفي التبريد قال محمد ج في بناء بين رجلين والأرض بينهما
فباع احدهما نصيبه من البناء من غير شريكه لم يجر شراء الثمار على رؤس الاشجار نصيبه لا يجوز ونصف
آخر بعد الادراك يجوز وما قبل الادراك ان لم يجره او نوره كمن لم يصلح للاكل وعلى الدواب
الشايع ج فيه قال الشيخ الامام ثمر الائمة السرخسي وشيخ الاسلام خواهر زاده لا يجوز بيعه وفي شرح القدر
وشرح الطحاوي والابصاح بيع الثمار بعد الوجود والظهور جاز اذا لم يشترط الترتيب وان لم يرد وصلا
ولم يرد متغايها او الصبح والميلة حتى يجوز عند الكل ان يبيعه مع الشجر وفي التبريد بيع جميع الثمرة والذر
اذا كانت موجودة جاز وان كان قبل بدو الصلاح اذا لم يشترط الترتيب فربما الصلاح بكونه متغايها
ولو شرط في العقد تركها فالعقد فاسد ولو تناهى عظمها فاشترى بشرط الترتيب فالباع فاسد عندهما وقال
محمد ج يجوز استحسانا ولو اشترى مطلقا وتركه فان لم ينهاه عظمه والترتيب باذن البايع جاز وطالب له
الفضل وان كان بغير اذنه تصدق بما زاد من ذاته وان تناهى عظمها لم يصدق بشي ولو اخرجت الشجرة
في مدة الترتيب ثمرة اخرى ففي البايع فان حلقه البايع جاز فان اختلفت الحادث بالموجود حتى لا يعرف ان
قبل الخلية فسد البيع وان كان بعد الخلية فبما شريكان فيه فالقول قول المشتري في قدر ذلك و
ولو اشترى ثمرة بدأ صلاح بعضا وصلاح الباقي متفاوت وشرط الترتيب جاز عند محمد وان كان بينا
ادراك البعض تأخير اكثير فالباع جاز فيما ادرك ولم يجره الباقي واما البطيخ والباذنجان جاز

مطل
رجل باع حشيشا في أرضه لا يجوز
النوازل كحور

والزرع

لا بد من بيع

في بيع القارطد من الاشجار

دون ما لم يظهر ولو باع الاصل فبما فيه من الثمر جاز الكل في التجريد وفي نسخة الشيخ الامام السرخسي
رج اذا اشترى ثمارا كرم او البطيخ وقد خرج بعض هادون البعض قال الكرخي لا يجوز وهو ظاهر
المذهب وقال الشيخ الامام الخليل ابو بكر محمد بن الفضل وجدت الرواية من محمد بن الرجل اشترى
الورد جملة انه يجوز والورد لا يخرج جملة الا بشرط ان يكون الخارج اكثر منه كان يفتى شمس الائمة
للخواري والامام شمس الائمة السرخسي ببطل القول الكرخي ولو استاجر الاشجار ليزك عليها الثمر لا يجوز
ومع هذا لو استاجر ونزل الثمار عليها لا يجبا الاجر وبطريق الزيادة المشتري ولو اشترى القصب فاشترى
ليترك القصب حتى يدرت الزرع لا يطيب له الزيادة ويجب اجر المثل لان اجارة الارض متعارف ولو بين
المدى بيع بخلاف استجار الشجر لانه غير متعارف ولا يجوز ان بين المدى في جرد الاذن فيطبخ ويجبا اجر
المثل وفي اجارات التوازن ينبغي ان يقول المشتري للبائع متاع في الغنم فاشترى منك هذا الثمر مقابل على
ان لك جراما من الثمر في الاجزاء واما بيع نصف الثمر مشاعا قبل النسخ وبدء الصلاح من شريكه جاز
ومن غير شريكه لا يجوز قال وهذا يوافق بيع نصف الزرع من شريكه وافق ركن الاسلام على السعدى انه
لا يجوز من شريكه ومن غير شريكه يجوز وهو بمنزلة بيع نصف الزرع ولو باع نصف نزل الكرم والعنب
الح لا يجوز بعد ذلك ان لم يتلفظ بعبارة العنب وصار عينا بقلب جازا اما اذا كان ذكر بعبارة العنب
لا يقلب جازا رجل اشترى العنب كل وفريقا والوفر عند هر مروف وان كان العنب عند من جنس
واحد يجب ان يجوز في وفرة واحد عند ايجبة كافي بيع الصبرة كل فغير بدوهم وان كان العنب اجناسا
مختلفة لا يجوز ابيع اصلا عند ابيع كبيع قطع الغنم وعندهما يجوز اذا كان جنسا واحدا في كل العنب كل
بما قال وكذا اذا كان الجنس مختلفا هكذا ورد الصدر الشهيد في الفتاوى والفقهاء ابو الليث جمل
المرايب بلجوار فيما اذا كان العنب من جنس واحد وان كان من اجناس مختلفة مختلفا قال الفقهاء
الفتوى على قولهما تبين الامر على المسلمين سئل القاضي الامام عن اشترى نزل الكرم والبطيخ
واحدة بقرين باع وبرزمت حيار زرو وذكر في احدهما على انه كذا وقرا حين فدا البيع فيه هل يفيد في
الاخرى بنحو لان الصفقة واحدة **جنس اخر في الخط والدقيق** ادنى ما
يكون مال الربا نصف صاع حتى لو باع مناه من الخط بين ونصف من جوز كبيع الحقت بالحقتين بيع
الخط و زنا لا يجوز الا رواية شاذة عن ابي يوسف وان كانا بثمانلان وزنا وكذا بيع الدقيق بالدقيق و
لا يجوز لانه كيلي وكذا بيع الخط بالخط بمجازفة لا يجوز فلو قيل بعد ذلك وكانا منسا وبين لا يجوز عندنا
اذا اعتبر في الجواز العلم بالسواة وقت العقد كذا ذكره الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي وفي فتاوى اهل
سمرقند وان كانا بثمانلان وزنا لا يجوز فان علمنا بثمانلان كيدا يجوز ولو باع الدرهم بالدرهم لا
يجوز وان تساوا في الكيل والوزن ومع الخط بالدرهم وزنا يجوز بيع الفضة بالفضة الكفة بالكفة

سأله
واما بيع نصف الثمر
قبل النسخ وبدء الصلاح

شفتاه

يجوز

يجوز وان لم يعلم مقدار كل واحد منهما الكل في الفتاوى الصغرى اهل بلدة اعتادوا
بيع الكيل موازنة او بيع الوزن مكابلة بانه لا يبطل التقدير في الاشياء الستة بتمها
في باس النظار وفي الفتاوى لو باع صبرة خنطة جملة يجوز ولو باع مائة من ذنبا
يجوز ايضا قال وقد ذكرنا في فصل السلم ان الخنطة كيلي اموزني وفي المشتري رجل
اشترى من آخر خنطة و الخنطة غير متشار اليها كمن في ملكه قدر ما باع والطعام
ان كان يعلم المشتري ذلك لا خيار له وان لم يعلم فله الخيار فذكر الخيار يدر على الجواز
ولو كان له بعض الخنطة بالسواد والبعض في المص لا يجوز ولو كان الكل في المص كمن في
موضعين تجوز من غير اشارة هو الاصح ولو كان الثمن دينارا على باع الخنطة فاشترى
به فهو كالنقد ولو لم يكن في ملكه خنطة او لم يكن قدر ما باع لكن اشترى بعد ابيع وسلم
الى المشتري لا يجوز اما اذا لم يكن في ملكه وقت ابيع شيء لانه يبيع المعد ولا يطربق السلم
وكذا اذا كان في ملكه بعض الخنطة لا يجوز ابيع اصلا لانه جمع بين الموجود والمعد وهذا
في الفتاوى قال اصله في الجامع الصغرى اشترى بيضا فوجد بعضا فاسدا لا يجوز لانه جمع
بين الموجود والمعد ومكذا هذا وبمثله لو اشترى حراب هروى على ان فيه عشرين وبين
كل واحد منها فوجد مائة عشرة عشرين حرابا وان كان هنا جمع بين المعدوم والموجود ظاهر
لان هذا ليس بجمع حقيقة بل هذا غلط من هاهنا في الفتاوى وفيه لو باع عبدا له ولو ينفذ
اليه ولم يشتر اليه انه كان له عبد واحد تجوز وان كان له عبدان او اكثر لا يجوز وفي العبد الواحد
اشا يجوز اذا اضاف الى نفسه وقال بعت عبدي منك اما لو قال بعت سالما واسمه سالما
يجوز اذا قال بعت الجارية التي اشترى بها من فلان او الجارية في هذا البيت يجوز وبيع الشعير
القطن وما لا يكون متفاهنا كخنطة ونحوها يجوز البيع بدون الاشارة والاضافة اليها
ان كانت في ملكه فباعها منه واخذ بالثمن حظا بالقارية كندم بها كره لا يجوز ابيع لانه بيع
الدين بالدين والحسنة ان يبيع الخنطة بثوب ويقبض الثوب ثم يبيع الثوب منه بدرهم وسليم
اليه في صلح الفتاوى رجل باع الخنطة في سبيلها يجوز وعلى البائع تخليصها بالروس والنذر
به وكذا لو باع خنطة مكابلة وله خنطة في سبيلها جاز وبيع الخنطة في سبيلها بالخط على الارض
لا يجوز ولو اشترى تلك الخنطة لا يجوز ولو اشترى اليه بدرهم الروس قبل النذر به جاز في الفتاوى
يجوز بيع الدقيق كيدا عندنا وقال الفضلي انها يجوز اذا كان مكسوسا واستقرضه جازين بالاد
وفي بيع الدقيق بالدقيق سواء كان احدهما اخفى واذا في كذا باع الخالة بالخالة واما بيع
الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز لان الدقيق كيلي وهذا لا يجوز بيع الخنطة بالدقيق وزنا ولو كان

فهم
مشتري

رجله على آخر كذا خطه

وزيل الجاز وهذا كالحنطة وفيه روايات وبيع الحنطة بالدقيق او السويق لا يجوز اصلا ولا
 متفاضلا ولا متماثلا لان الجاهل بينهما ثابتة ولا يجوز الا عند المساواة وانه لا يمكن في الفناء
 في باب البيوع الفاسدة وفي الاصل بهذا العبارة بيع الحنطة بدقيقها او سويقها لا يجوز
 عندنا وبيع الدقيق المخول بغير التحول لا يجوز الامتثال وبيع الحنطة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار
 عند ابي يوسف بان كانت الحنطة الخالصة اكثر من الحنطة التي في الدقيق وعند محمد لا يجوز
 الا اذا تساوا بكيلة وبيع الحنطة بالخبز والخبز بالحنطة وبالدقيق يجوز مساويا ومتفاضلا
 اذا كانا قد بنى فان كان احدهما نقدا والاخر نسيئة ينظر ان كان النقد هو الخبز والحنطة او
 الدقيق نسيئة يجوز وعلى القيل لا يجوز عند ابي حنيفة في السلم في الخبز بيع الحنطة بالشعر يجوز
 متفاضلا وان كان في الشعر حباب حنطة لا يضر اذا كان مثل ما يكون في الشعر الكحل في الفتاوى
 بيع الحنطة المقلبة بغير المقلبة لا يجوز وبالمقلبة يجوز اذا تساوا بكيلة وبيع الحنطة المبلولة
 بغير المبلولة جاز عندهما وعند محمد لا يجوز وكذا بيع الحنطة المبلولة بالمبلولة قال شمس
 الخواشي الرواية محفوظة عن محمد ان بيع الحنطة البائسة بالمبلولة انما لا يجوز اذا انتفت
 اما اذا ثبت من ساعتهما يجوز بيعها بالبائسة اذا تساوا بكيلة وبيع الحنطة بالسويق لا يجوز وبيع
 الدقيق بالسويق متفاضلا ولا مساويا عند ابي حنيفة وعند محمد لا يجوز تساويا ونفاضلا بعد ان يكون
 بدا بيد ولو باع كره حنطة وكسر شعر بكرى حنطة وكبرى شري جاز عند اصحابنا الثلاثة بخلاف
 ما اذا باع ثوبا وعشرة دراهم ثوب وعشرة دراهم حب لا يصرف الدراهم الى الثوب وانما
 يصرف الدراهم الى الدراهم حتى ينشطر الثياب وفي مسألة الاكرار صرف الجنس الى خلاف
 الجنس بيع الحنطة بالحنطة مجازفة لا يجوز وكذا كل ما ياكل او يوزن فلو اتساوى في المجلس يجوز
 وبعد الافتراق من المجلس لا يجوز عند الثلاثة والثياب في بيع الطعام بالطعام ليس بشرط تجدد
 الذهب والفضة الكل في الاصل وفي الفتاوى رجل اشترى قطن بوزن معلوم ثم منعه
 بحط من الثمن حصة الدرهم وفي فتاوى قاضي خان رجل باع قطن او اراد المشتري ان يذهب منه
 الدرهم ولا يبيع الدرهم ثمنه قال بناء الامر لهذا على ما هو رسم البلد في مثل فان كان في وجهه لفتق
 ودرهم يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك **وما يتصل بهذا** وفي التوازن رجل دفع الى
 حنارة درهم وقال اشترى منك مائة من من الخبز وجعل باخذ منه كل يوم خمسة املاء من الخبز
 ولم يفل في الابتداء اشترى منك بجوز وهو حلال وان كان نبت وف دفع الشراء فلا عثرة لك
 النبتة الا يرى انه لو اشترى عمدا لبعقه ولم يلفظ به جاز ولا يجعل النبت كالشرط مع البيع كذا هذا
 قال الفقيه رح وبه تأخذ وان دفع الحنطة الى الخبار واخذ الخبز منه فاكما هو المعتاد بين الناس فطريق

لا يجوز الا

وانما اذا كان في مثل الاكرار صرف الجنس الى
 خلاف الجنس يعني في مثل ذلك العقد
 العجيب في الحال والطاهر لا يباح
 له العود

ان باع خاترا وسكن مثله من الخبار منه وما وقع الاتفاق بينهما من الخبز ويجعل الخبز ثمنه
 ونصف الخبز نصفه معلومة حتى يصير دينه في ذمة الخبار ويملك الخاترا بية في يده في الخاترا الذي
 باعه منه بالحنطة التي يريد دفعها اليه وبأخذ الخاترا ويدفع الحنطة اليه نقل هذا من غير
 محمود الا وزجرتي رح ولو اشترى الخبز من الخبان بالدرهم قدر مائة من من الخبز الموجود
 في مكانه ولم يزد ولم ينقصه قال الشيخ الامام طه عبد الرحمن المرغيناني رح ينبغي ان لا يجوز لانه
 متفاوت **وما يتصل بهذا** من جنس المنققات وفي فتاوى قاضي خان رجل اشترى
 ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز لانه اشترى ما لا يملكه البائع فان نقله الى بلد كان عليه ان
 ينصرف به على الفقهاء وفي نسخة الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي الحديدي والرصاص والفضة
 والصور والشبه اجناس وللمروى مع المروى جنسان مختلفان وكذا المخذ من الكنان مع
 المخذ من الفطن وكذا الزند مع الزدري جنسان مختلفان وفي الخبر يد ثمار النخل كالحب
 واحد وان اختلف انواعها وكذا شجرة كل نوع من الشجرة جنس واحد كالعين والكزبي حتى لا يجن
 بيع نوع من العين بنوع آخر متفاضلا وكذا التفاح والكزبي ويجوز بيع التفاح بالكزبي متفاضلا
 والنخل مع العنبر جنسان في الفتاوى البقر والجواميس جنس واحد لا يجوز بيع احدهما
 لآخر متفاضلا وكذا الابل عرابها وحمارها والغنم وضانها ومعزها جنس واحد بيع لحم البقر
 بلحم الغنم متفاضلا جاز وبيع لحم الشاة بالشاة يجوز مطلقا لا بطريق الاعتبار عند ابي يوسف
 في الاصل ولعمري ان بيع الزيتون ودهن السمسم لا يجوز الا بطريق الاعتبار ولا يجوز بيع
 غزل القطن بالقطن مساويا ولا بأس بالتمك واحد باثنين لانه يوزن وان كان جنس فيه يوزن
 ولا خير فيما يوزن منه الا مثلا بمثل عن ابي يوسف لا خير في الجنين باللبن ولا بأس في الجنين بالجنين و
 عن ابي يوسف انه يجوز بيع لحم الطير متفاضلا لانه ليس يوزن في الغريب وفي الفتاوى رجل اشترى لحما
 فذهب ليحيى بالثمن قابض فان البائع ان يفسد فباع من آخر بيع المشتري ان يشتري اذا علم بالفساد
 فبعد ذلك ان باع بالزيادة بصدق بها وان باع بالنقصان فهو موضوع وهذا الشخصان واه حسن
 بن زياد رح قال واصل هذا في الجامع الصغير رجل اشترى عبدا وغاب قبل اقباء الثمن الى
 اخره ينظر منها كاشترى كذا فربية من ماء الفرات جازا شخصانا اذا كانت القرية معينة وفي الجبط
 بيع الماء في الخياض والآبار لا يجوز الا اذا جعل في وعائه رجل باع بمحمد وفيه الجحد تطوافة
 والمختار ان يجوز سواء سلم ولا شرع او باع ولا سلم في يومين فان سلم بعد امضي اليوم الثالث
 انتقض البيع فان سلم قبل مضي الثلاثة له الخيار اذا راها حين سلمها اليه وان راها بعد ما سلمها
 اليه لم يكن له الخيار لان في الفصل الاول النقصان يسمى وفي الثاني فاختن هذا اذا وقع التسليم

استثنى

فلا يوزن بياه

بلحم الطير

من المشتري تمام ثلثة ايام فان وقع التسليم قبل ذلك ينبغي خيار الرد الى ثلثة ايام
من وقت العقد واستقر من الجهد وزناح فان استقر في الضيق وسلم في الشايع خرج عن العدة
ولجهد من ذوات القيمة في جواب الشيخ الامام الاستاذ راجع الطين الذي يؤكد ان كان يتنفع
غير الاكل يجوز وان لم يتنفع به غير الاكل قال محمد بن مقاتل راجع لا يقتضي بيعه بيع الضيق
على ظرهما لا يجوز وبيع فواير الخلاف يجوز وبيع الكراث في فوائد شمس الائمة للحوائك
راج قال لا يجوز وفي التناوي الضعيف انه يجوز اذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية
مغتك يجوز هو الخسار ولو استاجر اسبابا ليس عليه العلق جاز بالاتفاق وبيع الفرد جاز
وكذا جميع المحرمات سوى الخنزير هو الخسار لانه يتنفع بجلده ما وفي بيع ودالغن الفتوى على
قول محمد راجع انه يجوز واسم بيع بذرة الفخ جاز عندهما وعليه الفتوى ولو اشترى السباع جاز ولو
اشترى لم السباع لا يجوز نعم ان كانت شبه وبيع الغنل جاز وفي المحط وبيع السمك في الماء
لا يجوز فروع لو قال لو اجتمع في الخطرة من غير احتياك فمد موضع دخول الماء حتى لا يكثرها
المزج قال بعضهم يجوز رجل قال لا خربعتك جميع مالى في هذه القرية من الدقيق او
البر او الشياح وهما خمسة مسائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة الضربة
للمائة الفواق فكل وجه على وجهين اما ان علم المشتري بما في هذه المواضع او لم يعلم ان
علم جاز في الكل وان لم يعلم في القرية والدار لا يجوز وفي البوا في جاز رجل دخل الامتراك دا
واخذ وانوبان من داره وذهبوا به وعجز المالك عن استرداده فاستعان برجل ليعتقه فقال ذلك
الرجل ببيع مني فباعه فجاء الرجل وحلف ان هذا ثوبه لا يفت والبيع جاز لان بيع المقتضوب اذا
كان الغاصب مفرقا اوله بينة جاز وفي بيع الجوامع بيع المقتضوب من الغاصب ومن غيره يجوز
وكذا لو آجره ولم يذكر هذا التفصيل المسائل في التناوي والله اعلم **الفصل**
الرابع في البيع الفاسد وجوره واحكامه وفي نظر الزند وسى نوعان جاز وغير جاز
والجاز ثلثة انواع بيع الدين بالدين الذي ممتناه على ابيع العين بالعين الذي سميناها
وبيع العين بالدين وانه بيع مطلق وغير الجاز انواع ثلاثة ايضا باطل وموقوف وفاسد
آبطل بالاجوز مجال وله صور منها بيع الدر والخمر والخنزير لاسمه وبيع المدبر والاف
والسمن في اللب والذهن في السمن والدقيق في الخنطة والكنباس قبل النج وبيع الولد في
البطن وبيع المنقول قبل القبض واما الموقوف فخمسة عشر منها بيع مال الغير وبيع العبد
المجور ونصفاته والصبي المجور ونصفاته يتوقف على اجازة مولاه وابيه ووصيه ومنها اذا با
ماله وهو غير رشد يتوقف على اجازة القاضي وبيع المهرين والمناجر والذي في مزارة الغير يتوقف

سم العمل
ما يزر

اسم الباطل
اسم الجور
عشر

على اجازة المهرين والمناجر والمزارع ولو تفاخرا الاجارة لزمه ان يسله الى المشتري وكذا لو فسخ
المال او ابراء المهرين ورد عليه الزهن ثم اتبع واتباع لوباع المبيع من غير المشتري حتى لو تفاخرا
البيع لا يتخذ البيع الثاني كمن يتوقف على اجارة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبل القبض
في المنقول لا وفي العقار على الخلاف المعروف وبيع المرتد عند ايج ومنها اذا باع شيئا بقره و
البايع يعلم والمشتري لا يعلم يتوقف ان علم المشتري في مجلس البيع نقد وان نفق فقبل العير بطل
وكذا لو باع باع فدان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في المجلس صح والباطل
وفي شرح الثاني لو باع بشئ ما يبيع الناس به او بشئ ما اخذه فدان لا يجوز وفي نسخة الامام
الرخي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم المشتري في المجلس فمن ايج روايتان وفي شرح الثاني
لو باع بشئ ما باع به فدان ان كان شيئا لا يتعارف كاللحم والخنزير فيل يجوز وفيه ايضا لو اشترى علة
رطن بقمته او بحكمة لم يجز للجهالة ولو قال المشتري بحكم خبز خبز ففوق كالحمار وهو غير
ففسد العقد والرابع عشر والخامس عشر خيار المجلس واما بيع المقتضوب فذكر محمد راجع انه موقوف ان
اقرب الغاصب ثم البيع وان جحد والمقتضوب منه بينة كذلك وان لم يكن ولم يسله حتى هلك يتنقض
البيع وفي البيع الموقوف اذا اخذ الثمن او طلبه يكون اجارة ولو قال احب او امسا ورفعت لم يكن اجارة
ولو قال لا اجبر يكون ردة البيع بخلاف المستاجر اذا قال لا اجبر مع الاجرة ثم اجاز جاز وفي نوادرهم
لو قال اجزت ان باع جائة درهم يجوز ان باع بالكسر ولو باع باقل لا يجوز ولو باع بالغ دينار لا يجوز
وانما ينظر الى النوع الذي وصفه ولو غصب عبدا او باعه ثم ايق العبد في بيع المشتري ثم اجاز المالك
جاز عند ابي يوسف خلافا لفرقة تسليم المبيع اجازة وفي النكاح تسليم المهر اجازة دون بتم الهدية و
تسليم الثمن من المهر اجازة وفي التناوي لو باع ثوب غيره بغير امره فبصيفه المشتري فاجاز ريت
الثوب البيع جاز ولو قطعه وخاطه ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر واما قبيل الوقوف
الاجارة اذا كان البايع والمشتري والمبيع قابلا ولو كان الثمن عرضا بشرط قيام الاربعة ثلثة ما
ذكرنا والرابع قيام القبض وفي النكاح لا بشرط قيام الزوج وفي قسمة الاصل قبل باب قسمة الميراث
بطريق الاستنباد قال لا بشرط قيام صاحب المتاع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب المتاع قبل
ان يجيز البيع فاجاز واربعة لا يجوز فصار مع صاحب المتاع خمسة واما البيع الفاسد قال في القدر
ما يفسد البيع فانواع منها جهالة المبيع اذا كان يتعذر معهما التسليم وان لم يتعذر لم يفسد
بجهالة كيل الصبرة بان باع صبرة بعينه ولم يعرف قدر كيلها او باع اثوابا بعينها ولم يعرف
عدد ما ومنها وفي تناوي القاضي الامام لو جعل للغير والخنزير شيئا مال متقوم كان فاسدا
ولو باع للغير والخنزير كان باطلا باعها من مسلم او لمسلم رجل سلم خمر بعينها او خنزير بعينه

اما البيع الفاسد

في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الاجل ملكها ملكا فاسدا لانه اشترى الحنطة بالحر والخنزير
فمكث المبيع وعليه مثلها ان مكث في يده كما هو المفكر في البيع الفاسد ومنها صفقة في صفقة
عوان يقول ابغلت هذا ان تبقي هذا ومنها ان يشترط شرط قال وتلك المسائل في فصل
على حدة يأتي ان شاء الله وفي الاصل في احوال العيون شراء مبيع باقل مبيع من الذي اشتراه
او من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه او لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يردد ولم ينقص بسبب الثمن
الثاني من جنس الثمن الاول او كان هو مبيع بالف نسبة سنة ثم اشتراه نسبة سنتين فاسد ولو باع بالدرهم
فاشترى بالدينار لم يرجع استمساك اذا اشغل الملك الى اخره يبيع او هبة فاشتراه من ذلك الرجل
باقل جاز ولو اشتراه بالكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن او بعد جاز ولو رخص السعر فاشترى من حيث
السعر فاشترى مبيع باع لم يرجع ولا غيره من حيث ولو كان وكهلا بالمبيع فاشتراه بنفسه لم يرجع ولو اشتراه
عبد وعليه دين او لا ومكاتبه باقل لم يرجع ولو اشترى والد او زوجته وجميع من لا يبيع بثلوثه
لم يرجع وهذا عند ابي حنيفة فاشترى هذا المبيع من غير آخر بثلث حصته اقل من الثمن الذي
باعه لم يرجع الشراء فيما باعه ويجوز في الآخر وكوبا عه ثروكل اخر حتى يشترى له باقل جاز عند ابي حنيفة
وفي الاصل ايضا رجل اشترى شيئا لا يجوز له ان يبيعه ولا ان يولييه احدا ولا ان يتركه فيه احد
قبل القبض وهذا في المنقول وفي المفار كذلك عند محمد وعندهما يجوز وفي الجريد كل عوض
ملك بعقد ينفخ العقد فيه بملكه قبل القبض لم يرجع التصرف فيه قبل القبض كالمبيع والاحرة اذا
كانت عبدا وشرط تجديدها وبدل الصلح عن دم العبد قبل القبض جاز في الاصل في باب البيوع الفاسدة
وسط الباب وفي الفتاوى لو اشترى شيئا فمعه قبضه وقضى بهذا المبيع دين لا يجوز بيعه في المنقول
ولو تصدق بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو في معنى المشتري كالأجرة وبدل الصلح عن عرق
العين لا يجوز عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح يجوز ولو وهب من رجل وامراه بقبضه جاز في
المقار والمنقول بخلاف البيع وكذا لو وهب من رجل وامره بقبضه وفي الجريد لو وهب او تصدق
او اقضى او رهن من غير بايعة لم يرجع عند ابي يوسف ولو ابر ما اشترى قبل القبض لا يجوز عقارا او
منقولا في اول باب العين قال وكذا لو امره بقبضه وقال محمد ربح يجوز الرهن والقرض في القيد
لغير البايع وكذا لو صوته لغيره ولورثته من البايع او وهبه منه لم يرجع بالاتفاق وفي الجامع
الصغير لو زوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز وفي وقف الفتاوى لو وقف ما اشترى قبل القبض
وقبل نقد الثمن الامر موقوف ان أدى الثمن وقبضه جاز قبل هذا على قول من لا يقف صحة الوقف
على التسليم الى المتوفى والقبض الارض ويبطل الوقف وفي بيع الفتاوى في احوال باب النوب
لو اعتق العبد المشتري قبل القبض يجوز وكذا لو دبره وليس للبائع ان يجيبه بالثمن ولو كانت

سطل
لو وقف ما اشترى قبل القبض
وقبل نقد الثمن الامر موقوف
لو مات ولم يترك مالا يباع الارض
ويبطل الوقف

مات ولم يترك
مالا

في البيع
في البيع
في البيع

فر

قبل القبض فلا باع ان يجيبه بالثمن ولو نقد المشتري الثمن بعدت ثلث الكاتبة وفي اول باب
العين لو اعتق المشتري قبل القبض وهو فعلن بعد العتق وليس للبائع حبه ولا يبيع العبد عند
ايح ومحمد رحمهما الله بخلاف عتق العبد المهرهون وفي بيع الجامع رجل اشترى عبدا
ولم يقبضه حتى اعاده من البايع او اجره لم يرجع ولو عمل في الاجارة او في الاعارة فخطب عطب
من مال البايع وان سلم من العمل ليس عليه اجر ولو اعاده المشتري من اجنبي وامره بالقبض
فقبض صح وفي الاصل الاجزاء ابرأ المتاجر من الاجرة او وهبهامنه او تصدق عليه ان
شرط تجديده الاجرة واستوفى المنفعة جاز بالاجماع وان لم يوجد كلامهما لم يصح عند ابي
يوسف الاخر سواء كانت الاجرة عبدا او دينا والاجارة بحاله او عند محمد وابي يوسف الاول ان
كانت الاجرة دينا جاز من المتاجر ولا وان كانت الاجرة عبدا وقبل بطلت الاجارة وان رد ليطيل
وعادت الاجارة على حالها واذا كانت الاجرة دينا وهبها او ابراه منها فقبل المتاجر ذلك او
لم يقبل لا يبطل الاجارة وهذا في المتني وفي الجريد لو وهب بعض الاجرة او ابراه جاز بخلاف
وهو حط ولما اصل انه اذا تصرف في الاجرة بعد ما وجبت جاز فيها ما جاز في الثمن وان لم
تملى ما مر من الاختلاف ولو كانت الاجرة عبدا لم يرجع التصرف فيها قبل القبض والديون سوى
الضرف والسلم وكذا في الديون الموروثة والوصية عبدا او دينا وكذا لومات المنقول بالوصية
او الميراث يجوز بيعه قبل القبض والتصرف في القرض قبل القبض الصحيح انه يجوز وفي الحيط الاقالة بعد
القبض فتح في حق المتعاقدين حتى لو نقلا لا البيع ما نقلا بضا فله يقبض البايع المبيع يحكم الاقالة
حتى لو باعه ثانيا من هذا المشتري صح ولو باعه من اجنبي لا يصح ولو باع المنقول المشتري قبل القبض
من بايعة او من اجنبي لا يجوز وفيما اذا فسخ المشتري العقد لشرط ظهر به على البايع حتى لو اشتراه منه ثانيا
صح ولو اشتراه اجنبي صح ايضا والاصل ان في كل موضع الفسخ البيع بين البايع والمشتري في المنقول بيبعه
نحو من كل وجه في حق الناس كافة البايع قبل ان يقبضه المشتري يبيع باعه من المشتري او من اجنبي
وفي كل موضع الفسخ البيع بينهما بيبعه هو فتح في حق المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث لو باعه من المشتري
يبع ولو باعه من اجنبي لا يبيع رجل باع صوفيا في فراشه
فاق البايع فقهه ان كان في فقهه ضرر لم يرجع وان لم يكن في فقهه ضرر لم يرجع وان اختلفا في النقص فمضى البايع
ان يفتي شيا حتى ينظر اليه المشتري فاذا رآه ورضي به اصر على فسخ البايع وكذا يبيع الحربي في الارض على
هذا قال القاضي الامام ان كان في فقهه ضرر فالبايع فاسد كبيع الخمر في السفن وبيع النواة في النهر
فاسد ولو باع حب هذا القطر لا يجوز في المتني واختار الفقهاء ابو الليث انه يجوز ولو باع بذر البطيخ في
البطيخ ورضي البايع بالقطع لا يجوز ولو كان البطيخ مكسورا لم يرجع ولو باع اكسرا او السويخ في الشاة المذبح

رجل باع صوفيا في فراشه

رجل باع صوفيا في فراشه

يجوز وعلى البائع اخراجه وسلمه والمشتري بالخيار اذا رآه ويتبع الفقه في الخاتم على هذا ان كان فيه
ضرر لا يجوز وللخاتم امانة في يد المشتري ان دفع اليه اما لا يجبر على ضمه اليه وان لم يكن فيه ضرر جاز
ويجبر على ضمه اليه وعليه ثمن الفقه ان هلك الخاتم في يده ولا ضمان عليه في الخلفة فان كان فيه ضرر
فلا شيء عليه ان هلك باع الدجاجة وفي بطنها التولوة ان باعها مع التولوة فالباع فاسد ولو لم يكن
التولوة هي البائع وتوابع التولوة في دجاجة ميتة يجوز ولو اشترى التولوة في صدق فالباع بطل
عند محمد وعليه الفقوى وعن أبي يوسف انه يجوز وله الخيار اذا رآه ولو اشترى الصدق ولم يذكر
التولوة جاز وله التولوة في الفناوى **وما يتصل بهذا** وفي صلح النوازى سئل ابو بكر
رجل اشترى طائرا وسال الى النير وزحملة الى منزله فوجده مريضا فغلب البائع ودفع اليه فلم
يقبل فحمله الى منزله فمات لم ير على المشتري شيء من الثمن قال لا لان الباع فاسد كمن غلب شيئا فحمله
الى المنسوب منه والى مالكه ان يقبله منه فحمله الغاصب الى منزله فضاغ عنده لا يضمن ثم قال ابو بكر
كان ابو نصر يقول اذا كان الباع فاسدا لا خلاف فيه بين امر الضمان سواء قبل ولم يقبل وان كان فاسدا
لم ينفقوا عليه لم ير الا يقول البائع او يفضا القاضى وقال الفقيه ابو الليث رج ان كان البائع والمشتري
يرفان الوقت الذي بقي الى النير وز فالباع جاز وفي الفناوى رجل اشترى عشر بيضات ثم وجد
مذرة لا قيمة لها اصاب فالباع فاسد في الكل وكذلك لو اشترى وقربط فاذ اضرها فاسد لا قيمة له ولا
بقشر لانه جمع بين ما يكون محلا للبائع وبين ما لا يكون الا ان الواحد في المائة عفوذكره الامام
رج في الاصل **جنس آخر في احكام البيوع الفاسدة** وفي الاصل
لو اشترى شيئا بمثل مؤجل الى الحصاد او الى الدباس او الى جذد الخلل او الى قدوم الحاج فسد الباع
فلو باع مطلقا فحمله الى هذه الاوقات جاز رواه ابن سماعة عن محمد ولو كفل الى هذه الاوقات
صح فلو ابطل الاجل في الباع ونقد الثمن انقلب العقد جازا استخانا عندنا ولو باع الى هبوب الريح
او الى ان يطر السماء لم يجز وان ابطل الاجل لانقلب جازا وكذلك اذا باع وشرط خيار الابد ثم اسقط
الى النير وز والمهر جان الا اذا كان معروفا لا يتقدم ولا يتأخر وفي المحط اذا شرط الاجل في الباع
فسد العقد وان شرط الاجل في الثمن والثمن دين ان كان معلوما جاز فلو باع الى صوم النصارى لا يجوز
ولو دخلوا في الصوم فباع الى فطرهم جاز وفي التجريد اذا قبضه المشتري بغير ان البائع لا يعتبر في
الحليلة كالقبض في الباع الفاسد في بيع الجامع الكبير وفي الجامع الصغير لو مات البائع وعليه دين
اخر في الباع الفاسد ولا مال له غير الباع المشتري احدى من سائر الغرهاء كما في الرهن والبيع جاز عند
ولو مات المشتري فالبائع احدى بمال الباع من غرهاء المشتري فان فصل شيء يهرق الى الغرهاء وهذا دليل
على ان يموت البائع لا ينقطع حتى الاسترداد وفي الجامع الكبير اشار والوارثة ان يسترد الباع من المشتري بحكم

البيع الفاسد وفي الاصل الواجب في البيع الفاسد القيمة ان كان المبيع من ذوات القبر والنخل
ان كان مثليا وهذا اذا هلك عند المشتري او استهلكه او كان عبدا فاعتقه المشتري او هبته
وسلمه وينقطع حق استرداد البائع وكذا لو رهن او باع المشتري من اخر فلو افلت الرهن او
رجع في الهبة وعاد المبيع الى المشتري بما يكون فخا من كل وجه فالبائع ان يسترده ولو عاد
بسبب هو عقد جديد في حق الثالث كالاقالة والرد بعيب بعد القبض بغير فضا لا يكون
للبيع حتى الاسترداد فلو كان قابلا ولم يتصرف فيه يسترد فلو وصل الى البيع بهبة او عارية
او ودیعة يكون رد الباع في الاصل وفي شرح الطحاوى في كتاب الاكره المشتري من المكره اذا
تصرف فيه تصرفا يلحقه الفسخ كالباع والجاراة والكتابة ونحوها لمان بفسخه بخلاف سائر الباعا
الفاسدة فانه لا يفسخ بتصرف المشتري فلو ان المشتري من المكره اذا باعه من آخر وباعه المشتري
من اخر ويبدأ له الا يدري له ان يفسخ العقود كلها او يفسخ اجزاء جازت العقود كلها وفي
المتن لو اشترى حنطة شراء فاسدا وامر البائع بطنها فالدفع للبائع ولو كان عبدا فقال الباع
قبل القبض اعتقه عنى فاعتقه عنى على البائع وكذا لو اشترى ثاة شراء فاسدا وامر البائع بطنها
وفي الفناوى رجل باع جارية بيعا فاسدا وسلمها الى المشتري ثم قال البائع هي حرة لم يعنى
ولو قال بعد ذلك هي حرة لا ينعى ايضا اذا كان الاعناق الاول بغير محضر من المشتري اما اذا
كان المحضر من المشتري عتقت بالا عناق الثاني قال رضى واصل هذا في شرح الطحاوى ان فم
العقد ان كان فوينا دخل في صلب العقد وهو اليد او المبدك فكل واحد منهما يملك فسخ
بحضرة صاحبة عند أبي يوسف بحضرة صاحبه وبغير حضرته وان كان الفاسد ضعيفا لم يدخل
في صلب العقد بان كان الفاسد شرطا يقبل الحذف وانما دخل الفساد بشرط منفعة اهل النكاح
فكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض وبعد القبض فالذى له الشرط يملك فسخه بحضرة صاحبه
والاخر لا يملكه وفي التجريد جعل هذا قول محمد اما عندنا فكل واحد من المتعاقدين الفسخ
وفي الجامع الصغير للصدد والشهيد بطريق الاستشهاد لا بشرط قضاء القاضي في فسخ العقد
الفاسد ولا بطلان حق الفسخ بموت الباع في البيع الفاسد ولا بموت المشتري قال رضى فيفتى بهذا
وفي شرح الطحاوى هذا اذا لم يزد في يد المشتري ولم ينقص فان زاد لا يخلو اما ان كانت
متصلة او منفصلة وكل واحد على وجهين اما ان يكون متصلة متولدة من الاصل كالكبر واليمن
والجمال او غير متولدة كالصبي في الثوب والثمن في التوبق والبناء في الساحة والمنفصلة
من الاصل كالولد والعمر والارش والثمن والصرف او غير المتولدة من الاصل كالكتب والغلة
والهبة والصدقة فان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل لا يمنع الرد والفسخ كما في النصب

عندنا

بن

وان كانت متصلة غير متولدة فانه لا ينقطع حق البايع بحق المشتري حتى لو رضى المشتري بفتح
وفي كل موضع انقطع حق البايع بقدر عليه القيمة او المثل وكذا لو كان ثوبا فقطعه وخاطه
او كان قطعا فغزله او غزلا فحطه او حطه فحطها انقطع حق البايع الى القيمة او الى المثل
وان كانت الزيادة منفصلة ان كانت متولدة من الاصل كالولب فانها لا يمنع الرد وله ان يرد
جميعا ولو كانت الولادة نقصا لغير النقصان بل الحادث ان كان به وعندنا ولو هلكت هذه الزيادة
في يد المشتري لا يضمن كزوائد العصب ويعزبه نقصان الولادة ولو استعملت المشتري هذه
الزوائد يضمن ولو هلكت المبيع والزيادة قابضة فللبايع ان يسيرة الزيادة ويأخذ من المشتري
قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كالحبة فللبايع ان يسيرة
المبيع مع هذه الزوائد ولا ينظر له فان هلكت الزيادة في يد المشتري لا يضمن وان امتلكها
فكذلك عندنا بفتح رجوع وعندنا يضمن ولو استعملت المبيع والزوائد قابضة في يد المشتري
يؤدى عليه ضمان المبيع وبقيت الزوائد للمشتري بخلاف الزوائد المتولدة واما اذا انتفى
المبيع في يد المشتري ان كان النقصان باقيا مساوية فللبايع ان يأخذ مع ارش النقصان وكذلك ان
كان النقصان بفعل المشتري او بفعل المعقود عليه وان كان بفعل الاجير والبايع بالخيار
في الارش ان شاء اخذ من الجاني والجاني لا يرجع على المشتري وان شاء اتع المشتري يرجع على
الجاني كما في الغصب الكل في شرح الطحاوي وفي الفتاوى رجل باع من آخر غلاما مبيعا فاسد
ونقابضا ثم ابراه البايع من القيمة ثم مات الغلام بضم القيمة لانه ابراه قبل وجوب القيمة
ولو قال ابرأناك عن الغلام بدا لانه جعل الغلام وديعة ولو اشترى غلاما وقبضه ثم نقابله ثم
ابرا الثمن جاز لان الثمن واجب عليه ولو مات الغلام في يد المشتري لاشي عليه لانه كان مضمونا
عليه بالثمن وقد ابراه والا قاله بطلت بكون العبد وفي المحيط في البيع الفاسد ينعقد عندنا
والمالك موقوف على وجود القبض ويشتتر ان يكون القبض باذن المالك والمالك وان كان
في البيع الفاسد عند اتصال القبض به عندنا الا انه مستحق القبض اعدا للفساد ولهذا قلنا
يكبر للمشتري ان ينصرف فيه بتعليك او انتفاع وليس للبائع بيعا فاسدا حتى ينعقب تصرفات المشتري
فيما سوى الاجارة والتملك فان هذه التصرفات لا يبطل حق البايع في الاسترداد وللشئع حتى ينعقب
جميع تصرفات المشتري والقاضي هو الذي يفتح كانه قال الى ان فتح الاجارة وبحكم العذر
فيه فيعتبر بفتح القاضي بصير متفقا **وما يتصل به** ما ذكر في فتاوى خجرك
ان حكم بيع الوفاء بحكم الرهن وقال الشيخ الامام الاستاذ طهيرا الدين رجوع الوفاء بيع فاسد و
لو تباينا ثم احدهما لصاحبه جرم برئ آخرم بيع شئ بازده فقال الاخر نعم لا يفسد العقد اما اذا قال في

البيع

البيع شرط كرد بفتح باين رسيد ففتح كغيره يفسد العقد ولو كان الشرط بعد العقد يلحق بالعقد
عندنا بفتح رجوع ولو يرد كانه في مجلس العقد او في غير مجلس العقد وفي مختلف الرواية آخر
كتاب الاقرار في قال بفتح النجبة ان شرط النجبة في البيع فابيع فاسد ولو توافضا قبل البيع
بنايعا خاليا عن الشرط عندنا بفتح البيع جاز الا اذا تضادقا انهما تبايعا على تلك المواضعة قال
فهذا يدل على انها اذا توافضا الوفاء قبل العقد شرعا لم يلحقا بالبيع بشرط الوفاء فالعقد جاز الا
اذا تضادقا انهما تبايعا على تلك المواضعة ولا عبرة للمواضعة ولو اختلف المتعاقدان فادعى
ان البيع بات وادعى البايع ان البيع بيع الوفاء فالقول قول البايع هذا في فتاوى الشئع وفي
الفتاوى الصنوي لو ادعى احد هما فساد العقد والاخر الصحة فالقول قول من يدعى الصحة ولو
اقاما البينة فبينة مدعى الفساد اولى وفي مختلف الرواية فيل باب التسليم من كتاب البيوع
لو اختلف ربي السلم تفرقا قبل نقد الثمن راس المال وقال المسلم اليه لابل بعد النقد وقام
كل واحد منهما بالبينة فالبينة بينة المسلم اليه قال رجوع وهذا بخلاف ما قال في الفتاوى الصنوي
لانه جعل البينة بينة مدعى الصحة ولم يذكر في الكتاب انه اذا الركن لهما بينة ما اذا حكمه وقت
الى يوسف ان القول من كان راس المال في يده وانه اعلم **الفصل الخامس في**
البيع اذا كان فيه شرط وفي الاصل رجل اشترى عبدا على ان لا يبيع اولا يبيع
او لا يصدق فابيع فاسد ثم الشرط على وجوه اما ان ثمان مما يقضيه العقد على النفس الذي
الذي قلنا ولكن يلزم العقد بمعنى بؤكد موجب العقد وهو ان يعطى المشتري كفيلا بالثمن و
الكفيل معلوم حاضرا فقبل او غاب فحضر قبل ان يتفرقا وكفل جاز البيع استحسانا وكذا لو شرط
والرهن معلوم بالاشارة او بالتسمية لانهما بؤكدان فوجب العقد وفي المتن لو امتنع عن تسليم
الرهن بعد قبض المبيع لم يجز ولكن يقال ادفعه او افح البيع او تجل الثمن وهو قول محمد
وان كان الشرط لا يلاير العقد الا ان الشرع ورد بجواز كالتأجيل والخيار وانه لا يفسد العقد
وان لم يرد الشرع بجوازه لكنه متعارف كما اذا اشترى نعلان وشركا على جزد البايع جاز وعنه محمد
اذا اشترى نعلان على ان عذو البايع ان البيع فاسد وان لم يرد الشرع به في صورة ولا يبيع متعارف و
كن فيه منفعة واما اذا كان شرط المنفعة وانه لا يبيع الا ان شرطه فانه منفعة البايع والمشتري او
المعقود عليه فان كان في الشرط منفعة المعقود عليه والمعقود عليه من اهل ان يبيع اضافة على
الغير بان اشترى عبدا على ان لا يبيعه او على ان يبيعه واشترى جارية على ان يتخذها ام ولد او يدبرها
لا يجوز العقد ولو شرط في البيع لغيره ان لا يبيع او ان لا يعمل او لا يهب لا يفسد وفي شرط العتق لو
اعتقه جاز الثمن عندنا بفتح رجوع وعندنا يوجب القيمة ولو كان في الشرط منفعة لاهل المتعاقدين

الشرط بعد العقد يلحق بالعقد عندنا
طحاوي قالوا ولم يذكر في مجلس العقد
او في غير مجلس العقد

المسلم اليه قال ربي

ومضاه ان يبيع البعده من غير شرط
اذا اشترى ثوبا من البائع او الثمن
لا يوجب فساد البيع وان كان
لا يقضيه العقد ثم لم يرد

البايع المشتري

البايع او المشتري

بان شرط البايح ان يقرضه المشتري او على القلب يفسد العقود وفي الفتاوى الصغرى لو اشترى
جارية على ان البايح لم يكن وطنها لا يرد ولو باع جارية على انها ولدت فظهر انها كانت ولدت كما
له ان يرد ها وفي مختلف الرواية لو اشترى جارية على ان لا يبطاها المشتري البيع بطون
اشترى على ان لا يبطاها المشتري جاز البيع وبطل الشرط عند ابى يوسف رح وعن ابي رح البيع
باطل في الموضعين وهكذا في الفتاوى ان البيع باطل ولو يترك الخلاف وفي التبريد لو شرط
شرط ليس فيه منفعة لا يفسد العقد كذا روى عن ابي رح وعن ابى يوسف رح البيع فاسد وفي
الاصل لو شرط شرط فيه ضرر نحو ان يقرض البايح الف درهم لا يفسد العقد وذكر القدر
انه يفسد ولو اشترى ثوبا على ان لا يبيعه ابدأ ذكر في المزارعة ما يرد على انه لا يفسد العقد وهو
قول ابي محمد رحمهما الله هذا في الفتاوى ولو شرط شرط ليس فيه منفعة ولا ضرر نحو ان
اشترى طعاما بشرط ان يأكله او ثوبا بشرط ان يلبسه جاز عند ليحيى ولو اشترى عبدا على ان
يبيعه جاز ولو اشترى على ان يبيعه من فلان لا يجوز لان له طابعا ولو اشترى ساجه على ان
ينى فيها المجدد البيع فاسد وكذا لو باع منه طعاما على ان يتصدق ولو اشترى ثيابا على ان يبيعه من البايح
ثيابا فاشترى فاسد ولو اشترى ثوبا فاشترى فاسد وفي المتن قال محمد رح كل شيء يشترط
على البايح وهو يفسد العقد فاذا شرط على الاجنبي بطل من ذلك ان اشترى دابة على ان يهبه
مشرين درهما فهو باطل وكذا لو قال على ان يهب لي فلان عشرين درهما وكل شرط يشترط على
البايح ولا يفسد البيع فاذا شرط على الاجنبي فهو جائز وهو يفسد وفي الاصل لو شرط بالبيع شرطا
فاسدا يلفظ عند ابي وان كان الحاقا بعد الاقرار في المجلس في التبريد في كتاب القرض في
باب المزاينة في الصرف صورتها لو باع فضة بفضة وتقابضا ونقرا فانه اذا اهدى صاحبها شيئا
او حط عنه وقبله الاخر فالبيع فاسد عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف البيع صحيح وبطل الزيادة و
اللفظ وقال محمد الزيادة باطلة واللفظ جائز بمنزلة الهبة للمستقبل ولو كان الشرط في العقد فابطال
بعد ذلك ان كان المفسد في صلب العقد كالحذف في المجلس ولا يصح فملاورا المجلس وكذا في الجذع
في التبن اذا سلم في المجلس ولو اشترى ثوبا على ان يتركه ولا يبيعه عدده زرعه فاسد عند ابي
فلو سلم في المجلس جاز وكذا لو باع برقه او باع بما في يده اما لو ابطل التاجيل الى الحصاد وغيره
لا تقتصر على المجلس وقد مر هذا في الفصل المتقدم والفتح عن ملاك البيع وفي وكان شرح الطحا
تعلق الاطلاقات بالخطر جائز كالتوكيل واذن العبد في التجارة والطلاق والعناق وتعلق
المالك بالخطر لا يجوز كالباع والطبقة والصدقة والبراءة عن الدين وعزل الوكيل وفي
النضول وذكر رشيد الدين في فتاواه ان تعليق البراءة بشرط كائن صحيح حتى لو قال لمدين مال بين

وإذا ظهر ما كان عليه

البايح

ما يجوز تعليق الخطر على

وه فقال بشرط توداده ام فقال المدعى انه قد اراد به بزار شدم از نو ووى وادست صحت البراءة لوت
هذا تعليق البراءة بشرط كائن وكذلك لو ادعى ما لا فقال المدعى عليه بفلان رسائيت ام فقال اكر
رسائيت بزار شدم صحت البراءة ان ادعى اليه وفي شرح الطحاوى اول البيوع العقود ثلاثة
عقد يتعلق بالجائز من الشرط وهو ذكر الابدك لا يصح هذا العقد الا بالبدك المنطوق ويتبع
ان يكون معلوما محلا لا متاجرا فيه التمليك والتملك والفاسد من الشرط يفسد كالباع
والشراء والاجارة والقسمه والصلح عن مال وعقد لا يتعلق بالجائز من الشرط والفاسد
من الشرط لا يبطله كالتكاح والخلع والصلح عن دم العمد والصلح على مال فبعض العقود ينص
بغير ذكر الابدك ويجوز بالبدك المجهول والمعلوم والحلال والحرام وعقد يتعلق بالجائز
من الشرط والفاسد من الشرط على نوعين نوع منه يفسد ونوع منه لا يفسد وهو عقد الكفا
وانه يتعلق بالجائز من الشرط من حيث انه لا ينعقد الكتابة الا بالبدك المذكور في العقد فان كان
الناسد قويا دخل في صلب العقد افسده نحو ان يكتب على يد حرام او مجهول وذكر هذه المسائل
بعبارة اوضح من هذا في زيادات القاضي الامام فخر الدين خان رح قال العقود التي تتعلق بملها
بالقبول اقسام ثلاثة قسم يبطله الشرط الفاسد وجهالة الابدك وهي مبادلة المال بالمال كالباع
والاجارة والقسمه والصلح عن دعوى المال وقسم لا يبطله الشرط الفاسد ولا جهالة الابدك
وهو معاوضة المال بالمال كالتكاح والخلع والصلح عن دم العمد وقسم له شبه بالبيع
التكاح وهو الكتابة يبطل جهالة الابدك ولا يبطلها الشرط الفاسد واذ اجمع بين شيئين
فتبطل العقد في احدهما ففي القسم الاول لا يجوز سمي بطل واحد منهما مالا او لرسيم وفي القسم الثاني
لا يجوز على كل حال وفي القسم الثالث ان سمي بطل واحد منهما مالا او لرسيم وفي القسم الثاني
وفي الجاهل الصغرى في كتاب المكاتب في باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل مكاتب اشترط عليه ان لا يخرج
من الكوفة الا باذن سيده فالكاتب جازية والشرط باطل وله ان يخرج كما لو كان عليه على ان لا يكتب وفي
الجامع الكبير بعد كتاب الوصايا في باب ما يحتمل النقص اذا كاتب الرجل جارية وهي حامل على ان
الولد لا يدخل في الكتابة فهي فاسدة قال لان الكتابة يبطل بالشرط الفاسد وفي طلاق المهر
تعلق الرجعة بالشرط باطل وكذا اذا ضاقتها الى وقت في المستقبل كالتكاح نحو ما اذا اقال اذا اجأ
عند فقد راجعتك وانما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز ان يحلف به ولا يحلف بالرجعة وعزل
الوكيل لا يحتمل التعليق بالشرط هذا في نسخة الامام السرخسي رح وفي الفتاوى الصغرى يتعلق
العزل بالشرط صحيح وفي النوازل الطلاق على مال وبغير مال سواء والصلح على مال كمن يبيع
المال وفي حجر الاصل رجل قال لاهل التوف اذن لهذا الصبي في التجارة ولا اجبر ماله يعلم الا

بإقراره كان على ما قال وبطل الشرط وكذلك لو قال للعبد ذك في كفالة الأصل والصلح عن ذ
العهد والجراحة التي فيها القصاص حالا أو مؤجلا يبطل بالشرط الفاسد وكذلك جناية الغصب
وجناية الوديعة والعارية إذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة أو كفالة لا تبطل بالشرط وفي
الفتاوى تعليق الوقف بالشرط لا يصح في رواية وتعليق الوصية والوصاية بالشرط جائز في كذا
المزارعة للشيخ الإمام السرخسي وفيها أيضا تعليق الهبة بالشرط باطل إن ذكر كماله إن وان ذكر
بكماله على أن كان ملائما بأن قال على بن يوسف كذا تحت الهبة والشرط وإن كان الشرط مخالفا
الهبة وبطل الشرط وفي شركة الأصل للإمام السرخسي الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد وبطل الشرط
وفي مضاربة الأصل المضاربة إذا كان فيها شرط يبطل الشرط والمضاربة صحيحة وتعليق الكفالة
بالشرط إن كان متعارفا تحت الكفالة والشرط غنوان يقول إذا قدم المظانية كقبول أو ان استحق البيع
فانه كقبول وإن كان شرطاً محضاً كقوله ان دخل فلان الدار أو ان هبت الريح أو ان جاء المطر لم
نعم والكفالة إلى هبوب الريح جائزة والشرط باطل في شرح القندوري وقال فيه ما جاز
ان يتعلق بالشرط ولا يبطل الشرط الفاسد كالطلاق والعناق والحوالة كالكفالة وفي
فتاوى النسفي نص أن الشرط إذا لم يكن متعارفاً يبطل الشرط دون الكفالة وقال في شرح الشافعي
الكفالة كالنكاح في أنه يبطل الشرط دون الكفالة وفي نسخة شمس الإمام السرخسي الكفالة لا
بالشرط الفاسد كالنكاح ويبطل الشرط وفي الفتاوى الصغرى تعليق القضاء والأجارة
بالشرط غنوان قال قدم فلان فانت امبرهذه البلدة أو قاضيها صحيح وتعليق الحكم من اثنين
لأنه بالخيار ومضافا إلى وقت في المستقبل صحيح عند محمد وعند أبي يوسف لا يصح وعليه الفتوى
وفي صوم الأصل تعليق إيجاب الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزمه وفي الفتاوى تعليق تسليم النخلة
بالشرط صحيح غنوان قال ان اشتريت لنفسك فقد سلمت بالنخلة فان اشترتها لغيرك فهو على
وفي كفالة الأصل في كتاب الاخبار القرض بالشرط حرام والشرط بالكلام بان يفرض على ان يكتب إلى بلد
كذا حتى يوفي دينه وفي رهن الأصل الرهن لا يبطل بالشرط الفاسد وفي أصل الاقالة لا يبطل
بالشرط الفاسد وفي أصل الاقالة لا يبطل بالشرط الفاسد وأبطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد
ولو قال كلما دخل نخم ولم يرد فالمال حال صحيح والمال يصير حالا في جيل شمس الأئمة الخواري وفي بيع
المنقني تعليق الأجارة بالشرط باطل بان قال ان زاد في الثمن فقد آجرت وفي الفصول وسئل القاضي
الإمام فخر الدين رح عن زوج ابنته البالغة بغير رضاها ثم يلزمها الجوز فقال آجرت ان رضى
امها قال الأجارة باطلة لان التعليق يبطل الأجارة اعتبارا بما يبدى العقد ولو باع محمد وداود
فقال المزارع آجرت البيع ان كنت دهقاناً يعني ان امضيت المزارعة هذا باطل وفي دعوى

ويستدل

فانما

القرض بالشرط حرام

الأصل تعليق دعوة الولد من الجارية بالشرط صحيح بان قال ان كانت جارية حاملا فهو مني يثبت
النسب وفي أقدم الأصل في باب الاستثناء تعليق الأقرار بالشرط باطل بان قال فلان على الف درهم
ان امطرت السماء او هبت الريح ولو قال له على الف درهم ان مت لزمه الف عاش او مات وفي
في مزارعة الأصل المزارعة يبطل بالشرط الفاسد وفي المنقني تعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق
الرد بخيار الشرط بان قال ان لم يرد هذا الثوب المعيب اليوم عليك فقد رضى به العيب وفي خيار
الشرط لو قال ابطلت خيارى اذا جاء غذا وغدا ما في الرد بالعيب فباطل وله الرد بالعيب وفي
خيار الشرط صحيح ما شرط وفي الزيادة في ابواب السبب عقد الزمة لا يبطل بالشرط الفاسد
صورتها الإمام اذا صلح على مال على ان يأخذ ذلك من الرؤوس خاصة او من الارض خاصة لا يصح
الشرط وفي المنقني في البيع بالشرط اذا باع بكلمة على فعل ما ذكرنا اما اذا قال بعث ان كان كذا فابيع
بطر بواء كان الشرط نافعا او ضارا في صورة وفي ما اذا قال بعث ان رضى به فلان قال الحكماء
ابو الفضل رح اذا وقت ثلاثة ايام بغير الخيار وجعلته ان التي يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح
تعلقها بالشرط ثلثة عشر البيع والقيمة والأجارة والرجعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين
وعزل الركيل في رواية شرح الطحاوى وتعليق إيجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة
والأقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد فستة وعشرون الطلاق واللعن بمال
وبغير مال والرقم والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والفضا
والامارة والحكم من اثنين عند محمد خلا لا يبيد يوسف والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة
النسب والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العهد والجراحة التي فيها
القصاص حالا أو مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة
أو كفالة وعقد الزمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط وعزل القاضي
والنكاح لا يصح تعليقه ولا اضافته لكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون لا يبطل
الحجر ويبطل الشرط وكذا الهبة والصدقة والكفالة بالشرط المتعارف يصح الكفالة والشرط وبغير
المتعارف يبطل الشرط ويصح الكفالة هذا ذكر الإمام النسفي في مسئلة وهو ما اذا كفل فلان من
فلان على ان يكفل له فلان بطل الشرط وصحت الكفالة **نوع منه** وفي فتاوى
النسفي رح رجل باع فرسا وقال بان شرطى فروشمه كذا غار خات بعنى لا يرجع على عند الاستحقاق او
لم يقل غارى انت كنه باع على انه لا يرجع عليه البيع فاسد وفي الفتاوى رجل باع ارضا وشرط ان لو
المشتري فيها حداثا واستحققت فالبايع ضامن للمشتري البيع فاسد ولو باع ايضا على ان فيها كذا كذا
تخلوا او دارا على انهما الف ذراع فوجدتها المشتري ناقصة البيع جائز وله الخيار ان شاء اخذها جميع

منها

التمن وان شاء ترك لانه حصه للخبيل من الثمن لان الشجر يدخل في بيع الارض ببيعها فلا يكون له قط من
التمن وتوباع ارض على ان فيها كذا نخلة مثمرة باعها كلها بشرها كلها وفيها نخلة غير مثمرة
البيع فاسد لان الثمن له قط من الثمن فاذا كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المدة في البيع و
صارت حصه الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي بمن عجز هو ففسد البيع كالتوابع
شاة مذبوحة فاذا رجلها من الخبز مقطوعة فسد البيع لان الخبزها قط من الثمن فاذا رجب
حصه الخبز من الثمن صار الثمن الباقي مجهولا ففسد البيع وتوباع جانبنا على ان غلبه عشر
فاذا هي خمسة عشر ان اراد به انه يقبل فيما مضى كذا لا يفسد العقد وان اراد به انه يقبل في المستقبل
وهذا شرط في البيع البيع فاسد وان اطلق ولم يرد به شيئا يفسد العقد ايضا وهو محمول على
المستقبل رجل قال لا خريعتك الدار الخارجية الا طريقا الى اري هذه الدار فخرطه
عرض باب الدار الخارجية وكذا اشترى الدار على ان لا طريق له في الدار او على ان باب في الدار
يجوز البيع ولو زعم ان له طريقا فظهر ان لا طريق له برة في المتق وفي مختلف الرواية لو قال
ايستد داري هذه بكذا على ان لي هذا البيت البيع فاسد بخلاف شراء الدار بطريقها وقال ابو
رجح البيع جاز في الوجهين وفي التوازل اشترى دارا على ان ان رضى جبرها اخذها قال الفقيه
رجح ان سمي الجبران فقال ان رضى فلان وفلان الى ثلثة ايام جاز وان لم يرض الوقت ولم يرض الجبر
فالباع فاسد وفي الفتاوى لو باع دارا على ان لا يبا فيها فاذا فيها بناء البيع فاسد لانه جناح الى
نقص البناء وتوباع دارا على ان يباها من ابر فاذا هو لبن ذكر في الجبريد ان البيع فاسد وتوباع
على ان فيها بناء فاذا لا بناء فيها او اشترى بغيرها وليس فيها شجر جاز وله الخيار وكذا لو باع بعل
وسفلها فاذا اعلوها وكذا لو اشترى باجدها **نوع منه** وفي مختلف الرواية اشترى ثوبا
على انه هروي فاذا هو بلخي البيع فاسد عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفرق في الزبادان لم يذكر فيها
خلاف زفر ولو اشترى على ان يثابوري فاذا هو بخاري او غلما على ان يثابوري فاذا هو سقندري
او اشترى على ان يخرى فاذا هو ايمري البيع فاسد على قياس ما تقدم وفي المتن اشترى جارية على ان
مولدة الكوفة فاذا هي مولدة البصرة بردها لان مولدة ولو اشترى غلاما تركيا او جارية تركية او على
انها تركية فاذا هي هندية بردها لان مولدة الكوفة فان تقدم بخرج بالنقصان وان كانت هالكة لا يرجع
بشي عندنا وفي الفتاوى رجل قال بخر هذا الثوب الهروي قال بكذا فباع فاذا هو غير هروي لا يرد
باع ثوبا من ابر على انه مصبوع بالزعفران فاذا هو مصبوع بمصفر البيع فاسد ولو باع على انه مصبوع
بمصفر فاذا هو بياض جاز وله الخيار قال في الحبيب بخلاف ما اذا باع ابيض فاذا هو مصبوع حبث لا
يجوز اشترى عبدا على ان يخل فاذا انحصى فله اشترى ان برده فان اشتراه على ان يخل فاذا هو فحل روى عن

عليه ان يخل في طريق
ان داره في طريق
فان البيع فاسد ولا يخل
بشئ من الدار الخارجية

شاة

الله افضل

ايح انه لا خيار له وكان ابو حنيفة يقول الخصاء في العبد عيب فاذا شرط فانما يبرأ من العيب و
قال ابو يوسف الخصي عنه افضل من الخلل لرغبة الناس في شدة **نوع منه** وفي
الفتاوى رجل باع شيئا في الارض نابتا مثل البصل وغيره وقلع شيئا في موضع وقال ابيعك
على ان يكون في كل مكان مثل هذا في كثرته البيع فاسد رجل باع بزر الفلفل على انها مرو
والمشترى لا يعلم ذلك فلما خرجت الدودة فاذا هو غير مرو زنه وبين المروزي وغير
المروزي تفاوت فاحترى وكان على الباع رد الثمن ان كان قبض وعلى المشتري رد مثل
ما قبض وهو كما لو اشترى بذرا البطيخ فزرعه فوجد بزر القثاء كان على الباع رد الثمن
وعلى المشتري رد مثل ما قبض رجل اشترى قباء او قلنسوة على ان حشوها فطن فاذا هو صوف
جاز البيع ورجع بنقصان العيب ولو اشترى ثوبا على انه خز فاذا الخمية خرو سده فطن جاز
لان الخمية اصل ولو اشترى ثوبا على ان يقطعه الباع فبصا وبخطه لا يجوز ولو اشترى
ثوبا من خلفاني وبه خرف على ان يخط ويصير عليه الرقعة جاز لان العرف جاز بكذا وكذا لو
اشترى خفا وبه خرف على ان يجره الباع جاز ولو اشترى فيصا على انه متحد من عشرة اذرع
الكر يابس فاذا هو متحد بنسعة والمشتري ينظر اليه لا خيار له ولو اشترى كتابا على انه كتاب
فاذا هو كتاب الطلاق او الطب او قال من تأليف محمد فاذا هو من تأليف الشافعي جاز البيع
وله الخيار لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس واحد وانما يختلف انواعه
واختلاف النوع لا يمنع الجواز اشترى بنا على ان يجعله الى من يري المشتري لا يجوز ولو باع
بالفارسية جاز لان في العربية يفرق بين الخيل والابقاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط
للحمل بمنزلة شرط الابقاء ولو حمله فراه المشتري ليس له خيار الرؤية كذا اختاره الفقيه ابو
البياتج الحل في الفتاوى **نوع منه** وفي الاصل لو باع شيئا من الحيوان واستثنى ما في
بطنه فالباع فاسد كاستثناء بعض الاطراف لان الجنين لا يجوز افراده بالعقد فلا يصح
استثناؤه ولو باع اغناما او عدل بزر واستثنى واحدا غير معين فالبيع فاسد ولو استثنى
معينا جاز ولو اشترى شاة على انها حامل فالبيع فاسد في ظاهر الرواية وروى الحسن راجح
يجوز ولو اشترى بقره على انها لبوك او حلوب قال الكرخي لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ الاستاذ
ظاهر الدين الرغيباني قال الطحاوي يجوز لانه يذكر على سبيل الوصف دون الشرط كما اذا
اشترى فرسا على انه حلاج او كلبا على انه صبور وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبه كان يفتي
القدر الراشد وعليه فتوى القاضي الامام وكذا لو باع على انها ذات لبن كالبك في نخلة
الامام السرخسي وفي الفتاوى لو اشترى شاة على انها تخب كذا لا يجوز بده خلاف وكذا لو اشترى

قال الفقهاء من الغرض
في البيع ان يبيع
على وجه لا يجوز
في البيع

جارية على انها ذات لبن اختلف المشايخ في حقه قال الصدر والشهد وعليه الفتوى رجل باع
جارية وتبرأ من اللبن يعني باع على انها حامل يجوز سواء كان بها حمل ام لا قال الفقهاء ان
قد يكون اللبن زبارة للظن فانه باع على انها حامل لا يجوز قال همام عن محمد بن صالح
الا ان يظهر المشتري ان يبرأ منها للظن فحينئذ لا يجوز وهذا اذا شرط الباع ذلك فان
شرط المشتري ذلك فالبيع فاسد ولو اشترى جارية على انها ممتنة فالبيع فاسد عند الجحينة
وكذا روى عن محمد ولو باع على انها ممتنة على وجه يجوز وعلى هذا لو اشترى فريتا وغيره
وشرط ان يبرأ او طيرا او شرط ان ينجي من المواضع البعيدة او كتبنا لها او ديكامفان لا
ولو اشترى وهذا او كلبا على انه صبور عن محمد رويان الكل في شرح الفدوى وفي الفتاوى
لو اشترى عبدا على ان يطعمه جاز ولو اشترى على ان يطعمه حييا لا يجوز وفي المتن اشترى
فرسا على انه علاج فاذا هو غير ذلك ببرد وفي الفتاوى اشترى بعيرا على انه حرامي فاذا هو غير
حرامي ببرد ولو اشترى جارية على انها تحب فاذا هي لا تحب وانفعا على انها لا تحب بالابن
ولو اشترى جارية على انها خبازة او كاتبة جاز ولو اشترى لها على انها خبازة وقبضها او
هككت ثم اقر الباع انها لم تكن خبازة لا يرجع بقبضه ذلك عند الجحينة لكن ان كانت قاتلة
رد لها قال وهذا جواب الجاهل وفي الزبادات لومات او تعبت حتى تعذر الرد تقوم
وهي خبازة او كاتبة وتقوم وهي غير ذلك فيرجع بالفضل وانما يقوم كاتبة ادق ما يطلق
هذا الاسم وفي الخط فان قال المشتري لراجه خبازا او كاتبا وقال الباع سلمه خبازا لكنه
نمي عنك وقد كان نبي في مثل ذلك المدة فالقول قول المشتري وكذا لو قال هو الساعة
كما شرطت وقال العبد انا كذلك الا اني لا افعل القول قول المشتري ولو اشترى ثوبا على
عشرة اذرع فوجد ثمانية اذرع فاراد ان يرد فذلك على هذا وعلى هذا لو اشترى جارية على انها
بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار الباع كان للمشتري الخيار فان تعذر الرد رجع المشتري
على الباع بحصة البكارة فقوم وهي بكر وغير بكر ولو شرط الشابة فوجدها بكر لا خيار
له فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري لراجه بكر ا فقال الباع بغيرها
وهي بكر فذهب البكارة عندك فالقول قول الباع مع يمينه بانته لقد بمنها وسلمها وهي
بكر ولم يذكر انه يبرئها النساء وذكر في كتاب الاستحسان انه يبرئها النساء لان وضع المسكن
هناك ان الباع يدعي انها بكر في الحال فبرئها ان قلر في بكر يلزم المشتري من غير يمين الباع
وان فلن يثبت بحلف الباع ان حلف لزم المشتري ايضا وان نكل ردت عليه وكذا لو اختلفا
قبل القبض فقال الباع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يبرئها النساء والامتحان بيمين الحائم او
التيك

ولو اشترى لها على انها تحب
كل يوم كذا او كتب كل يوم
كذا لا يجوز صح

قال
ما جاء في الفتاوى على انها كاتبة

قال

قال رضي هل بيع ام لا قال وسمعت من ثقة الامتحان بيمينه الممتنة المشتري فان كان القاضي ليس
بمضرة من النساء من يتي بها لزم الجارية المشتري من غير يمين الباع حتى يضر من النساء من
يتي بها الحق في الجاهل الكبير وفي الاصل لو اشترى ثوبا على ان يبرهن له رهن او يبيع كفسيلة
ان كان مجهولا فند الباع وان كان الكفيل معلوما لكنه غائب لم يجز البيع سواء قبله حين
علم او لم يقبل وكذا لو كان حاضرا فلم يقبل وان كان حاضرا فقبل او الرهن معلوم فقبل
يجوز استحسانا وان سلم الرهن مضي الامر وان لم سلم لم يجز والبيع بالخيار في فتح العقد
لحوالة كالكفالة ولو اشترى سمسا على ان فيه كذا كذا ذهنا او حطة على ان فيها كذا كذا
دفعها فالبيع فاسد **نوع منه فيما يتعلق بالثمن** رجل باع شيئا على انه بالثمن
بكذا وبالنسبة بكذا او الى شهر بكذا او الى شهرين بكذا لم يجز وفي الفتاوى الصغرى اشترى
ثوبا بمائة على ان الباع ان رد الثمن الى المشتري الى ثلثة ايام لا يبيع بينهما صح البيع استحسانا
كما اذا اشترى على انه لم ينفد الثمن الى ثلثة ايام لا يبيع بينهما وفي النوازل لو قال لا خربعت
منك هذا على ان اهب لك كذا لا يجوز ولو قال على ان احط من ثمن كذا لا يجوز لان الخط يلحق با
العقد بخلاف الهبة ولو قال ان حططت او على ان وهبت جاز لان الهبة قبل القبض لا يكون
هبة فيكون حقا ويكون البيع با وراء المخطوط وفي الفتاوى الصغرى لو قال لا خربعت هذا
العبد على الف درهم وعلى ان ترضى عشرة دراهم جاز البيع ولا يصير هذا شرطا في البيع بحكم الواو
ولو باع شيئا على ان يدفع اليه البيع قبل ان يدفع هو الثمن فالبيع فاسد وفي فتاوى القاضي انا
واختلفوا في المسئلة قال ابو يوسف لان العقد لا يوجب تسليم البيع قبل ثمن الثمن اذا لم يكن
مؤجلا فاذا شرط ما لا ينضيه العقد فند البيع وقال محمد انما لا يجوز البيع لانه يضمن اجلا مجزوا
حق لو سمي الوقت الذي يسلم فيه البيع جاز البيع رجل باع عبدا على ان يرد اليه الثمن في بلد اخذ
جاز البيع بالف الى شهر ويبطل شرط الايقاع في بلد آخر لانه باع بالف الى اجل معلوم وانما ذكر الا
في بلد آخر لتعيين مكان الايقاع ويجوز البيع ايضا ولو باع ولم يذكر الثمن او باع بغير الثمن فذكرنا
في الفاظ البيع وفي فتاوى النسي رجل باع من آخر شيئا بغير ادائه على ان يوفي الثمن اخ الباع بمرسده
وفي الخبر يرد لو شرط اجلا معلوما وشرط ان يوفيه اياه بصره فهو جائز فاذا احل الاجل قبل القبض
ومؤنه له ان يطالبه ان شاء في رواية كتاب الاجارات والعرف وعلى ما اشار اليه في بيع الاصل وهو
رواية الخطاوي عن اصحابنا لا يطالبه الا في مكان الايقاع وماله حمل ومؤنه لا يطالبه الا بالبصر بانقضاء
الروايات ولو لم يذكر في الثمن اجلا فند العقد عند محمد وهو احدى الرقابتين عن ابى يوسف وعن
يوسف يبيع ان الثمن ينجوز العقد لكن استحسن العقد فيما له حمل ومؤنه ان يفسد العقد وما ليس له حمل

قال الفقهاء من الغرض
في البيع ان يبيع
على وجه لا يجوز
في البيع

بيع

صل

قال الفقهاء من الغرض
في البيع ان يبيع
على وجه لا يجوز
في البيع

باع ولم يذكر الثمن
او باع بغير الثمن

ومؤنة ان لا يفسد وبطال به حشاه وفي الفتاوى لو اشترى عصفرا على ان يصبح الثوب زرع على شنه
او عبد على ان يبيعه ويعطى الثمن فالبيع فاسد وفي المتن لو باع عبد على ان يؤدى شنه يوم القبة
فقال المشتري او دى الثمن في الحال جاز وفي الفتاوى اشترى شيئا باعبل من الدين وهما مملكان لا
دين عليه لا يبيع لانه متى ما لا ينفق ان يكون شفا فصار كالبيع على ان لا يفسد له **جنس آخر**
في الخراج وفي الفتاوى رجل اشترى ارضا على ان يخرجها على الباع الفاسد ولو شرط الباع
على الباع ان شرط عليه شيئا من خراج الاصل فكذلك وان شرط عليه شيئا ازيد على خراج الاصل جاز لا
شرط على ان لا يبيع على المشتري في الظلم هذا في باب النون وفي باب الواو اشترى ارضا على ان ترا
ثلاثة دراهم فخرطه اربعة او قال اربعة فخرطه ثلاثة الباع فاسد لانه باع بشرط ان يبيع المشتري
خراج ارض اخرى معنى وفي باب الباء هذا اذا علم ذلك فان لم يعلم فالبيع جاز والمشتري
ان شله قبلها جازها كذا وان شاء ترك ولو اشترى ارضا لغير الخراج بغير خراج او ارضا بغير خراج
اشترى ارضا مع الخراج فان كان للبايع ارض خراجية وضع خراجها على هذه الارض وعلم المشتري فالبيع
فاسد هذا اذا كانت الارض خراجية في الاصل فاما اذا لم يكن خراجية في الاصل فوضع عليها
الخراج ظلم فالبيع جاز ولو اشترى ارضا على انها مارة من النوايب القويانية وهي ليست بحرة قال
الامام الاستاذ طهر الدين ج اباع فاسد كخراج وقال القاضي الامام فخر الدين خان رح لا يفسد
ابيع ولكنه يجزى بين الرد والامضاء وعلى هذا اذا اشترى على ان قانونه بكذا فاذا هو اكثر ولو اشترى
بشرط ان يكون متايبا كان باركته الباع فاسد وكذا لو باع بشرط ان لا يورث منه الجباية ولو اشترى على ان
الجباية الاولى على الباع فباع على انه لغير الباع وهو اشترى بهذا الشرط افنى القاضي الامام جواز البيع
باع على ان لا مؤنة على الباع وهذا موجب العقد **نوع منه** وفي الفتاوى رجل باع ارضا
خراجية ان كانت فارغة وبقي من السنة قدر ثلثة اشهر للخراج على المشتري قال القدر الشهيد
الفتوى على هذا وان كانت فيه اقل او بيل وان كان فيها ربع لم يردك ولم ينقص الحب للخراج على
المشتري بكل حال وان بلغ وانقص الحب في الارض الفارغة ولو باعها من رجل فباعها المشتري
من آخر ومكن عند كل واحد منهم شهر الاخراج على واحد منهم قال الصدر الشهيد والصواب
ان للخراج على من كان في يده وبقي لتمام السنة ثلثة اشهر بكذا ذكر في زكوة الفتاوى وفي المزارعة الصغيرة
اذا استأجر الرجل ارضا لزرعها للخراج على رب الارض فلو اشترط على المستأجر فهو فاسد وفي النوا
يعتبر ثلثة اشهر في وقت يحصل العلة ولا يعتبر في الشتاء وهذا اذا كان المشتري بحال يتمكن
من المزارعة اما اذا لم يقبضها او قبضها لكن منع انسان من المزارعة لا يجب عليه للخراج السلطان
اذا اخذ للخراج من الاكارا والمستأجر يرجع على الدهقان والاجر قال رضه في مجموع النوازل

اشترى شيئا باعبل من الدين
وهما مملكان لا دين

وكانت في يده وبقي لتمام
السنة ثلثة اشهر بكذا ذكر في
زكوة الفتاوى وفي المزارعة
الصغيرة اذا استأجر الرجل ارضا
لزرعها للخراج على رب الارض

وفي المزارعة الصغيرة من الاصل وسط الكتاب في باب الخراج على من يكون اذا استأجر الرجل
ارضا لزرعها للخراج على رب الارض فلو اشترط على المستأجر فهو فاسد فلو ظلم السلطان
واخذ للخراج منه من غير ان يامر رب الارض فليس له على رب الارض شيء ولو قال رب الارض
عني من الاجر فادى جاز من الاجر والعشر للخراج ارض خراج مات فالسلطان يواجرها ويأخذ
للخراج من اجرتها في سائر واقعات الناطق وفي باب الباء لو اراد السلطان ان اشترى ارضا منه
بأمر غيره بان يبيعهها لغيره بغير ما منه لنفسه **جنس آخر في البيع**
وفي الاصل رجل باع عبدك زلي او جراب هروى على ان فيه خمسين ثوبا بكذا فاذا فيه امد
وخسون او تسعة واربعون ان لم يسم ثمن كل واحد البيع فاسد في الوجهين واما اذا سمى
ثمن كل ثوب اى وجدته ازيد فالبيع فاسد وان وجدت انقص جاز البيع وهذا قول الكل ذكره
شمس الائمة المترخس في نخته وتجيز المشتري ان شاء اخذ وان شاء ترك بخلاف ما اذا علم
المشتري حيث يفسد العقد في الكل في الوجهين عند البعض على ما ذكرنا في جواز البيع في فساد
وكذا في كل عدتي يتفاوت كما لو اشترى قطيعا من الغنم على انها كذا فاذا هي اقل واكثر و
لو اشترى صبرة حنطة على انها خمسون فبئرا فوجدتها ازيد او انقص البيع جاز سواء سمى
بشئ من واحد من القنبرين او لم يسم وكذا الوزنيات والعدديات المتفاوتة كلوزن والبيع
والزيادة للبايع وهذا اذا لم يكن في تبعيضه ضرر فان كان في تبعيضه ضرر الحلل للمشتري
والذي في تبعيضه ضرر كالطشت ونحوه وهذا اذا اشترى بغير حنطة فان اشترى بجنسه نحو
ما اذا اشترى نفرة فضة بكذا من الدراهم فاذا هي اكثر جاز البيع في القدر الذي ذكره نحن ذكرنا
فاذا هي مائتان جاز البيع في النصف بمائة درهم وان كان في تبعيضه ضرر بخوان اشترى ابريق
فضة على ان وزنه كذا فاذا هو اكثر ان علم قبل التفريق فهو بالخيار ان شاء زاد في الثمن حتى يبلغ ذلك
القدر واخذ الكل وان شاء انقص البيع وان علم بعد الافتراق فالبيع باطل وفي الفتاوى رجل
اشترى جرابا على ان فيه عشرين ثوبا فاذا فيه امد وعشرون وغاب الباع بعزل المشتري من ذلك
ثوبا وبشمل البقية لانه مكلها رجل اشترى بئرا من الحنطة على انها كذا ذراعا من الحنطة فاذا هي
اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها ولو اشترى بئرا من الحنطة
جوا فوجد فيها كذا فاما المشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك فرق بين المشتري
وبين ما اذا اشترى حيا من الحنطة فاذا هي نصف الحب فانه يأخذ ذلك النصف بنصف الثمن لا
الحب مبالا به فصار البيع مقدرا فيأخذ بقدره من الثمن والبيت لا يكال به ولم يكن مقدرا
الا انه وجد اقل مما اطعمه فيخبر هكذا روى ابن زهير عن محمد بن روح ولو اشترى ثوب كرايس

بغير الكيل او الوزن

او اشترى ثوبا على ان يكون
اذا استأجر الرجل ارضا لزرعها

على ان سده الف فاذا هو الف ومائة الثوب كله بذلت رجل اشترى سكة على انها عشرة ارطال فاذا انى
بحر قدر ثلثة ارطال ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وان سواها قبل ان يعلم بذلك و
تقدر الرية يقوم عشرة ارطال ويقوم سبعة ارطال فيرجع بحصة ما بينهما فان وجد في بطنها و
ما اشبه ذلك مما باكل السكة لزمه البيع ولا خيار له الكل في الفتاوى في باب الخبز وفي الخط
عن محمد بن اشترى طشتا على انه عشرة امنا فقبضه فاذا هو خمسة امنا وهو بالخيار ان شاء اخذ
بجميع الثمن وان شاء ترك وهذا بمنزلة العيب فان حدث به عيب عند المشتري وبإلى البائع قبوله
العيب فانه ينظر الى قيمة الطشت فان كانت قيمة الطشت على عشرة امنا وعشرين وعلى خمسة امنا
عشرة والعيب ينقصه على قيمته خمسة امنا درهما فانه يرجع على البائع بنصف الثمن لنقصان
الوزن ويرجع ايضا بعشر الثمن لاجل العيب وذلك درهم **الفصل السادس**
في العيوب وهو مشتمل على اربعة اجناس الاول فيما يكون عيبا وفيما لا يكون الثاني
في البراءة عن العيب الثالث فيما يمنع الرية بالعيب وما لا يمنع الرابع في الرية بالعيب وترتيبها
الاول قال في الاصل الزوج للامة والزوجة للعبد عيب رجل اشترى عبدا فوجد سارفا
او مختنا او كافرا برة وكان القاضي الامام ابو علي النسي يجهل عن اساده هذا اذا كان مختنا
في الردى من افعاله اما اذا كان له نوع رعونة وتحت يدين في صوته وتكسر في مثبه فان كان بديرا
لا يكون عيبا وان كان فاحشا يكون عيبا ولو وجد زانيا او ولما الزنا لا يرد قيل هذا اذا استلبى
مرة او مرتين اما اذا كثرت مرة وفي الخبر بهذه العبارة قال ان كان مدبعا على ذلك برة
النسابة في الجارية عيب دون العلام وهل ينشيط المعاودة عند المشتري لا ذكرها في الكتب الثمينة
وذكر في كتاب الاحاد انه ينشيط المعاودة في يد المشتري في جميع الاقي الزنا قال وهذا رواية
محمد وفي الاملاء قال ابو يوسف وكذا الجنون وكما ان الزنا في الجارية عيب فكذلك كونها
ولد الزنا عيب والتولول عيب وكذا الخال ولكن اذا كان في موضع بخصيان ولو لم يكن كذلك لا يكون
عيبا عوان يكون تحت الركبة واما على الاث فعب والصهوة في الشرع عيب وفارسه فوري و
الشمط وهو ان يكون بعض شعر الرأس او الخيبة ابيض والبعض اسود عيب والخز عيب في الجوارى
وهو سود رج النمل وفي العبد ليس عيب الا ان يكون امرد والاصح ان الامرد وغيره سواء وهذا اذا
كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا في الجارية ايضا وفي الفتاوى الصغرى
لو اشترى غلاما امرد فوجد محلول الخب برد وشرب الخمر في الجارية والعلام ان ينقص الثمن عيب
والاذن عيب معدود من الدس وهو قطرة ماء على الارنية دايم والاذرة في العلام والعقلة
في الجارية وفي دم في الفرج والعشاء عيب وهو ان لا يبصر في الليل والناس السافطة والسواد والفضاء

في الزنا والخبث

الابطال

مطالع الزنا والخبث

عيب

ضربا كان او غيره عيب وفي الصغر اختلف الروايات والعش عيب وهو ان يعمل بدياره الا اذا عمل
بها والنظر الاسود اذا انقص القيمة والفتق وهو ان لا يستسلم البول الكل عيب وفي الدابة الخلل
ولا ينقاد والجروح ان لا يقف عند الجراح وخلع الرأس وهو ان يخلع الجراح والعذار من الرأس
وبك الحادة اذا كان ينقص الثمن وهو ان يبيل الحادة من ماء فيه والانتشار وهو انتفاخ العصب
والشر وهو انقلاب جن الاسفل العين قبل ان يضع اجفانه على الحد الكل عيب الخيل في
الجوارى عيب دون البهائم وتزول بالولادة على رواية كتاب البوع وتمامه بان يخلع
الرابع مع ارتفاع الخيف والاسخاضة تاحنه عيب ورج السبل عيب والسعال القديم والد
في العبد والامة عيب الا ان يقضى البائع او يبرأ الغماء والحرام الامة وعدتها ليس عيب
وهذا في الطلاق البائن اما العدة في الطلاق الرجعي فعب الطل في الاصل الا بان مادون
السرف وسرفه مادون النصاب عيب وتحتوا فيما دون السرف انه هل ينشيط الخرج من البدة
وفي الفصول وذكر رشيد الدين الخرج من البدة ليس ينشيط بان العيب ما ينقص القيمة وهذا
بهذه المثابة وذكر في جواب شيخ الاسلام برهان الدين اذا ابق العبد من يد المشتري ليس
للمشتري ان يطالب البائع بالثمن قبل عود العبد من الاباق وان كان البائع والمشتري متفقين
بذلك اذا سرف قدر درهم من الفضة من المولى او من غيره اما سرفه الماكولات لا اكل اذا كان
من المولى اما اذا سرف من غير المولى يعد عيبا ولو سرف لاجل البيع عيب من المولى وغيره كسرف
الدراهم واما في الخطبة اذا سرف كثيرا بحيث يحتاج الى بيعها عيب سواء كان من المولى او من غيره
رجل عيب عدا ابق عيب ان رجح الى مولاه ليس عيب وان لم يرجح بحكم انه لم يعرف منزله مولاه
كذلك وان عرف ويقوى على الرجوع وهو عيب ولوا بان من في ذنب باجارة او غارية او ودية فهو
عيب **نوع عيب** رجل اشترى جارية تركية لا تحسن التركية فهو عيب وكذا
الهندية التي لا يعرف الهندية اذا عده اهل البصر عيبا وقال القاضي الامام في المولد ليس عيب
عندي ولو علم المشتري انها لا تحسن التركية الا انه لا يعلم ان هذا عيب عند التجار فخصها
بشعره انه عيب في نظر ان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كالمزوجه له كني له ان برة ها وان كان
يخفى برة ويحكم من هذا كثير من المسائل رجل اشترى غلاما تركية ورّم فقال البائع ان ورم هذا
اصابه ضرب فاورم فاشترته على ذلك ثم ظهر انه قد يم ليس له ان برة ولو اشترى على انه حديث
فاذا هو قديم لا يفسد البيع ولا يرد ولو قال البائع ان كان قد بما خروا مع هذا ليس له ان برة
وان كان قد بما الكل في بيع الفتاوى وذكر القاضي الامام في الدن في مسألة الورم هذا
اذا لم يبين الب فاما اذا بين الب ثم ظهر انه كان بسبب آخر غير الذي كان له ان برة فاشترى

وهو ان ينفاه

عبداهومعهم فقال البايح من تحت غيب فاذا هو غير ذلك فله ان يرد لان العيب مختلف باختلاف
 الب و في صلح النوازل رجل اشترى جارية وبها فحمة فنظر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب و
 قبضها على ذلك ثم ظهرت ان ذلك عيب له ان يرد هابذلت قال في المحيط وهذه المسئلة تبعا
 مسئلة الورم والتصحيح من الجواز في مسئلة الفرجة انه اذا كان هذا عيبا بينا لا يكون له الرد في
 ركن بيتا فله الرد ولو اشترى عبدا على عتقه في وقال البايح ليس هذا اثر الخنزير فاشترى
 فوات الغلام فظفر انه كان اثر الخنزير صارت واهة ويتبع ان يرجع على البايح بالنقصان
 على قياس مسئلة الفرجة وكذا لو رأى على رجل الخنزير وما قال البايح في خوارده استفا
 فاذا هو من خنثام يرد ونقل عن الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني انه لا يرد وقاس على
 الورم وفي المتن اكل الطين وحضابا الشعر واثار جلد السباط عيب رجل اشترى جارية في
 ثم ظهر انها ولدت عند البايح لامن البايح وهو لم يعلم في رواية الضاربة عيب مطلقا
 وفي رواية تقضيها الولادة عيب وفي البهايم ليس عيب ولو اشترى جارية على ان هاصغيرة فاذا
 هي بالغة لا يرد اشترى امه جثلي فولدت عند المشتري ليس له ان يجاهم البايح في هذا الجبل
 هذا عيب قد ذهب كياض عتق قد ذهب وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف في المتن فلو ماتت الجارية
 بالولادة في يد المشتري ولم يعلم ان لها جثلي ان ماتت في نفاسها فانه يرجع بالنقصان ولا يرد
 بكل الثمن والعنة والنقصان عيب في المتن وفي الفناوى اشترى غلاما فاذا هو غير مخنون في
 المولد عيب ان كان بالغا وفي المجلوب لا وفي الاجناس اشترى اذا لم يشترط جارية فوجدها
 لا يحسن الخنزير والطبخ اصله ليس عيب وكذا في العبد اذا لم يشترط فان كان عسنان نشر
 نسياء في يد البايح فليشترى الرد اشترى غلاما ليس احدى اذ نيه ثقب الى الدماغ عيب ثقب
 الاذن ان كان واسعا في الهندية ليس عيب وفي التركية عيب ان عذوة عيب اشترى جارية
 فوجدها سوداء باصل الخلقة لا يرد واما اذا اشترى على انها جميلة فوجدها فحمة يرد
 وكذا لو اشترى لثنا او نحوه على ان العن مثل الجاشق وليس من جنسه يرد وفي الخط العتنة
 ان كانت ردية لا يرد اما اذا كانت موسية او عتمة يرد ويجمع الضر من مرة بعد مرة عيب ان كان
 قد بيا فان ارتد في يده يرد وفي المتن اذا كانت الدابة بعثر كثيرا داما فهو عيب وان كان في
 الاحاين فليس عيب والخيف عيب وهو تداني القدمين مع تباعد الخدين وقبل هو خلا
 المبين وهو ان يكون احداهما زرقا والاخرى غير زرقا والعزك عيب وهو ميلان في اللثة
 عادة لا خلقة وما يتصل بهذا وفي النوازل رجل اشترى بقرة فوجدها لا حليب
 ان كان مثلها يشترى للحلب له ان يرد وان كان مثلها يشترى للحم لا ولو كانت بأخذ بضرها

وهو

وسمى جميع لبنها هذا عيب ولو اشترى دابة فوجدها فحمة الاكل يقال بالفارسية ناخران وهو عيب
 ولو كانت بطيئة التبريمى كاهل ليس عيب الا اذا شرط انما يجول في فوايد شمس الاسلام ولو كانت الدابة
 اكلوا خراجا عن العادة ليس عيب وفي الجارية عيب لانها بعد الفرائض قال روح سمعت ثقة **نوع**
منه وفي الفناوى رجل اشترى ارضا فمشت عند المشتري وقد كانت كذلك عند البايح يرد الا
 اذا ربح المشتري وجه الارض وعمل من الثمن ربح التراب وفي الفناوى الصغرى يرد ان كان البايح
 التراب واحدا وعلى هذا لو اشترى عبدا فاصابه حتى في يده وقد اصابته عند البايح ان كانت المني
 في يد المشتري اصابته يوقها الذي في يد البايح له ان يرد وان كانت لغير وقتها ليس له ان يرد ولو اشترى
 كرميا فظفر ان شرب من ناول وضع على ظهره له ان يرد لانه عيب فاحش والعيب اليسير ما يدخل تحت تريم
 المفتوحين وتفسيره ان يقوم مقام عيبا بالث وممع العيب باقل وآخر يقوم مع هذا العيب بالف والفا
 ما لو اتفقوا على يقوم به بالف صحبه او مع هذا العيب باقل رجل اشترى بيتا فاذا سراج كل يدان على
 جلد الغنم عيب وكذا لو وجد في الكرم سراجا وفيه مبيلا الغنم ولو وجد من ثغرا لا يصل
 اليه الا بالكرم عيب ولو وجد بالآلة ليس عيب وفي الفناوى رجل اشترى ضبعة مع غلاما ثم وجد
 بها عيبا فاذا رد رد هامن ساعته فان جميع الغلات افخ الرد وان تركها كذلك لانه يصنع فبيرة
 العيب ولو اشترى سكرى خانوت في خانوت رجل مراكبا واخبره البايح ان اجرة الخانوت كذا فاذا اوى اكثر
 ليس له ان يرد ولو اشترى اشجارا فوجد بعضها معيبا ليس له ان يرد العيب خاضة ولو وجد عابطا
 واحدا مشتركا فهو عيب ولو وجد الخابط رهصان كانا بعدد ونه عيبا فهو عيب وفي المحيط اشترى
 ارضا وتخلد وليس لها ثرب ولم يعلم بذلك فله الخيار **نوع منه** وفي الاصل رجل
 قال اشترى هذا الشيء فانه لا عيب به فاشترىه ثم وجد به عيبا له ان يرد على باعه ويثبت
 لو قال اشترى هذا العبد فانه ليس ياتي والمسئلة بحالها لا يرد عيب الاباق وفي الفناوى الصغرى
 بهذه العبارة لو قال اشترى ليس به عيب لا يكون اقرارا انما العيوب ولو عتب فقال ليس ياتي فهذه
 اقرارا بانتهائا وفي الجوامع اكبر رجل قال لا خير عبي هذا ابن فاشترىه منى فاشترىه وابعده من غيره فوجده
 الثاني ايضا فاذا راد ان يرد محققا باقراره انه قال له البايح اشترى فانه ان لا يقبل هذا منه ولو قال له الثاني
 عند البيع بعث منك على انه ابن هنا يرد لانه جواب وكذا لو قال البايح بعث منك على اني برى من اباقه
 يكون اقرارا ولو قال على اني برى من الاباق لم يكن اقرارا لعدم **نوع منه**
 وفي المحيط لو قال ابعتك هذه الدراهم واراها اياه ثم وجدها زبوا قال يستبدلها الا ان يقول يرد
 او تبرأ عن عيبها على باعه وبأخذ الثمن في فوايد شمس الاسلام لو اشترى بزر البصل وبذر في الارض ولم
 قال ان ثبت انه يوشيد بوجه است يرجع في الثمن وفي الفناوى رجل اشترى حزمة بصل فاذا في جوفه حشيش

وفي الفناوى الصغرى رجل اشترى بزر البصل
 ووجد في جوفه حشيشا يرد

ادخلوا في هذا الباب

الحذر

وكذا لو وجد على جدار الغنم
 ثقباً بعدد ونه عيباً فانه كان ثقباً
 او بيت الغنم اذا كان فاحشاً في
 الكرم عيب

اللاق

ان كانوا عداً وهذا عيباً يكون عيباً رجل اشترى خسانة افتقر فخطه فوجد فيه ثياباً ان كان مثل ما يوجد في الخطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان فان كان جالاً لا يكون في الخطة مثلاً ذلك ويعد الناس عيباً ان يرد الخطة كلها ولو اراد ان يبرأ من ثياب او المعيب ويرده على البائع وتحمي الخطة بئس له ذلك فان يرجع هذا فوجد ثياباً كثيراً بعد الناس عيباً ان امكنا ان يرد هاكها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض ببعض له ان يرد وان لم يمكن الرد بذلك الكيل لو خلطها بان نقى ليس له الرد ولكن يرجع بالنقصان وهو نقصان الخطة الا ان يرضى البائع ان يرد خزانة فاقصه فله ذلك والسم على هذا ولو اشترى مسكاً فوجد فيه عارصاً بين الرصاص ويرد على بايعه بحصنه من الثمن قل او كثر ولو اشترى الفخار القليل فوجد فيه ملحاً كثيراً فهو كالخطة ولو اشترى دهنًا فوجد فيه لاي فهو كخط حتى لا يرد الا وحده ولو اشترى رؤوساً فوجد فيه ثياباً يرد من غير تفصيل بين القليل والكثير ولو اشترى جبة فوجد فيها خازنة فبقي عيب فان قصه لرد يرجع بالنقصان ونحو الرد باللبس على وجهه يقتصها ويأبى المسئلة اذا كان اخراجها واجباً في الخطة فان كان لا يحتاج الى الفرق لا يكون عيباً ولو اشترى سمناً ارباً فاكل ثم افتقر البائع ان القارة وضعت فيه ومات له ان يرجع بنقصان العيب عند لي يوسف ومحمد رج وعليه الفتوى اشترى ثوباً فوجد فيه دمان كان الثوب جالاً لو غسل نقى فهو عيب ولا فلاح اشترى لبث كفتان ثم وجد به عيباً لا يرد ولا يرجع بنقصان العيب هذا في الفتاوى وفي التجريد هذا اذا تبرع اجنبي في حق الميت فان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى من التركة يرجع بنقصان العيب وكذا لو اشترى ارضاً وجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً لا يرجع بالنقصان على قول من يقول بان يرد الى ملك المشتري اذا صار خراباً ولا يخلد به رجل اشترى ثوباً فاذا هو صغيراً فقال البائع انه للميت ففعل فلم يقطع له ان يرد في مثله لو قال له ان يبيع والارء على ففعل ثم اراد ان يرد ليس له ذلك لان الاول ليس برضا والثاني رضا الكل في الفتاوى **جنس آخر** في البراءة عن العيوب وفي الاصل جملها عيباً او امانة بشرط البراءة من كل عيب جاز وان لم يبرأ العيوب وكذا البراءة عن الحقوق فلو قال لثاني ويدخل تحت هذه البراءة العيب الحادث بعد العقد قبل القبض عند ابي س وعنده محمد لا يدخل في بناء على انه اذا باع بشرط البراءة عن كل عيب يحدث بعد البيع قبل القبض صح عند ابي يوسف خلافاً لمحمد ولو شرط انه يبرأ من كل عيب به لم ينصرف الى الحادث في قولهم جميعاً وفي الفتاوى لو قال لشري الجارية بربث البيت من كل عيب بعينها فاذا هي عورة لا يبرأ وكذا لو قال بربث من كل عيب يبرأها وهي مقطوعة اليد لان البراءة من عيب اليد والعين يكون حال قيام السيد والعين لا حال عدمها ولو تبرأ من كل عيب يد فيه العيوب والآداء فان تبرأ من كل آداء فهو على الرمن ولا يدخل فيه الكتي ولا الاصح الزايف ولا انفرج قد تبرأ عن ايج الداء والمرضى الذي في الجوف من طحال او كبد او هود ذلك رجل باع

نقصان

هذا هو
في كل عيب
القبض به
هذا هو
في كل عيب

والداء

عبد

عبد او جارية وقال ان يبرأ من كل آداء ولم يقبل من كل عيب فانه لا يبرأ عن العيوب لان الداء يخل في العيوب اما العيب لا يدخل في الداء وان كان اصعباً واحداً مقطوعة يبرأ ولو قال ان يبرأ من كل عيب في هذه الجارية براء من العور وغيره ولو قال بربث البيت من عيب به ولو قال يدخل تحته عيب واحد فان وجد عيبين بربثها **جنس آخر** فيما يمنع الرد بالعيب وفيما لا يمنع وفي الاصل ان المشتري اذا تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف المالك بطل حقه في الرد وفيه رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها ووطئها ثم وجد بها عيباً لا يملك ردّها سواء كانت بكراً او ثيباً نقصها الوطئ ام لا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها بثمن او لمساها بثمنه ويرجع بالنقصان الا ان يقول البائع انا قبلها وكذلك اذا جعلت الجارية اجرة فوطئها الاخر فلو طلع على عيب بها هذا في التجريد ولو كان لها زوج افوطئها الزوج ان كانت ثيباً بربثها وان كانت بكراً لا يرد وسواء كان زوجها ووطئها عند البائع او لم يوطئها كمن ابتداء ووطئها عند المشتري هو الصحيح ولو وطئها غير المشتري وغير الزوج لم يرد ويرجع بالنقصان الا ان يرضى البائع ان يأخذها كذلك وفي التجريد لو كان النقصان بفعل الاجنبي ووطئها فوجب العقر لم يكن له ان يرد ها ويرجع بالنقصان ولو زوجها المشتري ثم وجد بها عيباً لا يرد ها سواء دخل بها زوجها او لم يدخل وكذا الزوج عيباً غيره يمنع الرد ويرجع بالنقصان ولو وطئها الزوج فقال البائع انا قبلها كذلك ليس له ذلك وكذا لو وطئ بثنية حتى وجب العقر بخلاف ما اذا وطئها المشتري فقال البائع انا قبلها كذلك حيث له ذلك لما ذكرنا انه وجب المهر بربطاً الزوج وفي وطئ المشتري لا ولو وطئها المشتري ثم وطئها ثانياً ان علفت بالاول يرجع بالنقصان وان لم يعلق لان له ان يثيبها مع ان وطئها اما اذا علفت فلو في الزيارات في باب الكعب والغلة لو ان المشتري اذا وطئ الجارية في بدا البائع صار قابضاً لها وللبائع ان يبرأها او يبتزها اذا لم يقبض الثمن فان منعها البائع ثم نقد المشتري الثمن وقبضها وجد بها عيباً وقد كان وطئها وطئاً لم يقبضها له ان يرد ها بالعب رضا البائع وفي هذا الباب ايضا لو انفك العبد بعد ما علم بالعيب لا يكون رضا بالعيب ولا يفسد بشئ من الثمن وكذا لو كان جارية فوطئها واعتقها بخلاف ولد المبيعة فانه لو اعتقه من الثمن كره رضا اذا كان بعد العلم بالعيب ويبطل حتى الرد بالعيب بالعرض على البائع واجاره المشتري ورهنه وكتابته وليس الثوب وركوب الدابة وسكنى الدار قال الامام السرخسي رج في نخته الاستخدام بعد العلم بالعيب مرة ليس برضا استخسانا والصحيح ان المرة الثانية دليل الرضا وحده بطلان الثوب وانزله من السطح ورفع فاذا جاو نجيده الاستخدام فهو منه رضا قال وذكر التكني مطلقاً وفسره في كتاب القصة فقال ابتداء التكني رضا الادامة وسقى الارض وزراعتها وتليخ النخل و

كأنه كرم رضا ذكر الركوب مطلقا وقدره في الجاهل الصغير فقال لوربك ليردها وليقبلها وليعطفها
لا يكون رضا استخفافا لأن المسئلة فيها إذا لم يكن الرد والسبق والعطف والركوب بان كان العطف
في وعاء واحد فإن كان في وعاءين فركب فهو رضا ذكره في السير وفي الركوب للرد قال بعضهم هذا إذا
كان لا يتعاد له بدون الركوب فاما إذا فقد فالركوب رضا وفي الرواية لم يفصل فلوربك لتبطل
سبورها وليس ينظر إلى قدره فهو رضا ولا يحمل عطف دابة أخرى وردها أو لم يركبها فهو رضا ولا يشترط
جارية وبها خرج هذا وأما فهو رضا وفي الفتاوى لو اشترى جارية وقبضها ثم اعطفها أو دبرها ثم
علم أن لها عيبا ليرة هالكن يرجع بالنقصان بخلاف ما لو باع أو وهب حيث لا يرجع بالنقصان وأن كان
العلم بالعيب بعد البيع وللمبة وكذا لو اعطفه على مال لا يرجع بالنقصان ولو باع بعضه أو وهب بعضه لا
يبقى ولا يرجع بالنقصان لا بحصة الزايل ولا بحصة الباقي عند باع وبني يوسف رجوع وقوله محمد رجوع باقي
بعد هذا ولو قلها لا يرجع بالنقصان كالأول فلهذا غيره ولو كان ثوبا فاستهلكه غيره أو طمسا
فأكله غيره لا يرجع بالنقصان وعن أبي يوسف ومحمد أنه يرجع ولو كان ثوبا فخرقه شرعيا لم يرجع
بالنقصان وعندهما يرجع وفي تلم الرند وسبق ولو وهب أو تصدق به أو استأجر أو صلح بالبيع على مال
موجود معيبا لا يرجع بالنقصان وفي الفتاوى رجل باع من آخر عبدا وباعه المشتري من آخر فمات العبد
في يد المشتري الثاني ثم اطلع المشتري الثاني على عيب رجع على باعه بالنقصان وباعه لا يرجع على باعه عند
إيج هذا في شرح عصام وفي الأصل لو كانت جارية فوطئها المشتري ثم باعها بعد علمه بالعيب بهالة أن يرجع
بالنقصان والأصل أن تعد الزرة متى كان يصنع من جهة المشتري سقط حق الرجوع بالنقصان متى كان
لا يصنع من جهة المشتري لا يسقط حق الرجوع إذا ثبت هذا فنقول إذا باعها بعد ما وطئها بطل حق الرجوع
لأن للبائع أن يقبلها بعد وطئه فتعد الزرة كان يصنع بخلاف ما إذا وطئها غيره لأنه ليس له أن يقبل
على ما ذكرنا ولو اشترى ثوبا فصبغه أو قطعه وحاطه أو طوى للخط لا يملك الرد فإن باعه له أن يرجع
بالنقصان وفي القطع بدون القبلطة لو باع بطل حق الرجوع **نوع من** وفي الأصل
رجل اشترى خفين أو نظلين أو مصراعي باب فوجد باعدهما عيبا بعد ما باع الآخر لم يكن له أن يرد القابض
لو كانا فابيين ليس له أن يرد العيب خاصة بل يردهما أو يسكنهما وفي الخط لو اشترى زوج ثوبا فوجد
بأحداهما عيبا بعد القبض فإن أراد أن يرد العيب خاصة فظاهر الجواب أن له ذلك قال مشايخنا رج
أن البائع إذا علم مع صاحبه بجهل لا يعمل إلا مع صاحبه لا يرد العيب خاصة في الباب الثالث من البيع
لو أن البائع مع المشتري حقة البيع ثانيا بأقل من الثمن الأول أو أكثر ثم رده عليه بعيب لم يكن له أن يرد
على بايع الأول وفي الخزانة من هذا الجنس في الجاهل أكبر قال رجل اشترى من آخر ثوبا فباعه من
غيره ثم وجد المشتري الثاني الشراء وحلف عند القاضي ولزم المشتري الأول فوجد به المشتري الأول

خلافها لما فوضها للمشتري الأول
كما بايعه لا يقع الصلح عند باع
لأنه لا حق له

عيا

عيا فأراد أن يردّه على باعه له ذلك لأن القاضي فسخ البيع بينهما وعاد إليه بالملك وكذا لو صرفه
على الشراء غير أنهما تصادقا على أن البيع بطل وكذا لو تصادقا على خيار روية المشتري ولو تصادقا
على أنه لم يكن في البيع خيار لم يفسخ أحدهما لصاحبه الخيار فقبض صاحبه الخيار البيع ليس له أن
يرده لأن الفسخ بتراضيهما فصار كالأقالة ولو ادعى البائع على إنسان شراءه وكذبه المشتري فأ
ترك المصومة بغير قضاء ليس له أن يردّه على باعه وإن كان بقضاء رده المشتري إذا أراد الرد
العيب فأقام البائع البينة على إقرار المشتري أنه باعه باطل حق الرد بالعيب إذا اشترى عبدا
فباعه من غيره ثم رده عليه بعيب بغير قضاء ليس له أن يردّه على باعه لأنه كبيع جديد وكذا لو تصادقا
وكورة عليه بقضاء قاض بينة أو تكول أو إقراره عند القاضي له أن يردّه لأنه فسخ لأن للقاضي
ولاية الفسخ في حق الكل ثم ينظر إن رده عليه بالبينة له أن يردّه على باعه إذا ثبت أن العيب كان
عند البائع الأول وكورة عليه بنكوله أو إقراره بقضاء قاض إن كان عيبا لا يحدث مثله أو يحدث
لكن لا يحدث في تلك السنة يردّه عليه وإن كان يحدث لا يردّه على باعه إلا أن يغير البينة أنه
كان عنده في نية الإهمال السرخي وهذا بعد القبض ولو كان قبل القبض فهو سواء كان الرد
بقضاء أو بغير قضاء السائل في بيع الأصل وفي شرح الطحاوي المشتري إذا وجد بالمشتري عيبا بعد ما
أرذاد المشتري لا يخلو أما إن كانت متولدة من الأصل أو غير متولدة ولا يخلو أما إن كان حدثا
قبل القبض أو بعد القبض فإن كان قبل القبض والزيادة متصلة متولدة من الأصل كالصنع أو القدر
أو البناء أو صك المشتري بأحداث هذه الزيادة فصلا كانا حدثا بعد القبض فممنوع الرد ويرجع
بالنقصان ولو كانت الزيادة منفصلة متولدة كالولد والفر واللبن والصوف والارث والعق
ونحوها لا يمنع الرد وهو بالخيار إن شاء ردها وإن شاء رضى بها بجميع الثمن ولو رجع بالأصل عيا
لكن وجد بالزيادة عيبا ليس له حق رد الزيادة إلا إذا كان حدثا ثبتت الزيادة قبل القبض يرد
بقضاء في البيع فيمنع له حق الرد لأجل النقصان في البيع ولو قبضها ثم وجد بالمبيع عيبا له أن يرد
البيع خاصة بحصة من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيم البيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض
ولو وجد بالزيادة عيبا دون البيع له أن يردّها خاصة من الثمن لأنه صار لها حصة من الثمن بعد القبض
بخلاف الأول ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الأصل كالهبة والصدقة والكسب لا يمنع الرد
فإذا رده فالزيادة للمشتري بغير الثمن ولا يطيب له عند باع والأصل عنده أن الزيادة في البيع البا
للمشتري ثم لا يبيع أو انفسخ وفي البيع مع الخيار موقوف أن يرد البيع فليشترى وإن انفسخ فليبايع هذا
إذا حدثت الزيادة قبل القبض أما إذا حدثت بعد القبض فمطلق على عيب كان عند البائع إن كانت
الزيادة متصلة متولدة من الأصل منعت الرد والفسخ عند باع وبني يوسف رجوع ويرجع بالنقصان

إذا كان المشتري لا يخلو
أما إن كانت متولدة من الأصل
أو غير متولدة ولا يخلو
أما إن كان حدثا
قبل القبض أو بعد القبض
فإن كان قبل القبض
والزيادة متصلة متولدة
من الأصل كالصنع أو القدر
أو البناء أو صك المشتري
بأحداث هذه الزيادة
فصلا كانا حدثا بعد
القبض فممنوع الرد ويرجع
بالنقصان

ولو كانت متصلة غير متولدة من الأصل نعت الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة متولدة من الأصل
الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراضيا على الرد فصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قابضة في
بدل الشئ فان كانت هالكة بنظر ان كانت هالكة باقية سماوية جعلت كان لم يكن وله ان يرد المشتري
وان هلك بفعل المشتري ان شاء الباع قبل ورد جميع الثمن وان شاء العيب قبل ورد حصة العيب
كان حدوث الزيادة بورت نقصان في الأصل او لا ولو كان القوان بفعل العيب ليس له الرد ولو
النقصان على الاجنبي وقيام الضمان كقيام العيب ويرجع بحصة العيب فلو لم يرد دكته انقص
بعد القبض ان كان النقصان باقية سماوية او بفعل المعقود عليه او بفعل المشتري ليس له الرد
لانه لو رده رده بمعيبت ويرجع بالنقصان الا اذا رضى الباع فحينئذ يرد او يرضى المشتري بجميع
وان كان النقصان بفعل الاجنبي او بفعل الباع يمنع الرد ويرجع بحصة العيب الكلي في شئ الطحاي
لو هدم حائط واحد من الدار ثم بناه فهذا يمنع الرد بالعيب **وما يتصل بهذا**
مسئلة المرأة وصورتها في شئ الطحاي رجل اشترى ثاة على انها لبون فخلها مرة بعد مرة
فبين ان ينقص لبنها انها امرأة وهو ان يجعل الباع مزعها في مرة اباما ولم يجعلها حتى اجتمع
لبنها وامتلأ مخرجها بخرج بالنقصان وليس له ان يرد هاهنا مع اللين ولا بدون اللين وكذا لو
وجد بها عيبا آخر لم يرد ويرجع بالنقصان فلو اشترى بكرة مثلاة وهو يرى انها لبون بغير شرط
فخلها فبين انها امرأة اختلف المشايخ رح فيه وهذا مستقيم على قول الطحاي اما عند الكرخي
فالعضم هذا بمنزلة الشراء على انها لبون ثم وجدها امرأة وهو الاعم وهذا عند الكرخي
واما عند الطحاي شاة الشاة على انها لبون لا يجوز ان يرد ذكر بان الشراء على انها لبون لا
وفي الفتاوى تفسير النقصان بالعيب انه يقوم وبه العيب ثم ينظر كمال انقص من العيب ان كان
النقصان قد ربح عشر القيمة فحصة العيب عشر الثمن وان كان ربحها فربح الثمن والعيب ما بقي
عند القار ولو كان بيع مقايضة فاذا انقص قد ربح عشر قيمة البيع ويرجع بمثل ما جعل ثمنه والمقوم
ان يكون اشترى بخبر ان بلفظة الشهادة بحصة الباع والمشتري والمقوم من يكون اهلا في كل
خرفة رجل اشترى امينة يقبضها حتى وجد باحد ما عيبا ان قبض العيبة لزمناه وان قبض
غير المعيبة له ان يرد هاهنا وليس له ان يرد احدى ما ولو باع التي قبض وهي التي لا عيب بها او يقبضها
لكنه اغتفها لزمناه الاخرى كيلا يزدى الى تقرب الصفقة فلو قبضها ثم وجد بها عيبا او
عيبا وفداع احدى ما وكذا لو لم يرد احدى ما له ان يرد العيبة ولو كان قبل قبضها يرد هاهنا ويكفيها
وليس له ان يرد العيبة خاصة وكذا لو قبض احدى ما دون الاخرى فهذا بمنزلة ما لو قبضها هاهنا
ولو كان المشتري عبدا واحدا فباع بعضه ثم وجد به عيبا لم يرد ولا يرجع بحصة نقصان العيب بحصة

بالمعنى

بلا خلاف وهل يرجع بحصة ما بقي في ظاهر رواية اصحابنا لا يرجع هو النقص ولو اشترى طعاما
فاكل بعضه ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان عيب ما رجع ويرد الباقي عند محد ربح وكذا لو عرض بعضه
على البيع يرد الباقي بنقصان عيب ما رجع **ما في صحيح** وكذا لو باع بعضه وهذا قول محد
عليه الفتوى ولو اشترى دقفا فقبض بعضه ثم تبين ان ما بقي من الثمن ويرجع بنقصان العيب بحصة
ما استهلك وهذا قول محد وبه اخذ الفقهاء ابو الليث وفي فتاوى القاضي الامام رجل اشترى جزا
فكسر بعضه فوجد فاسدا لا ينفع به ولا قيمة له كان له ان يرد ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الباقي
متاينفعا به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فمأكله ولا يرد الكسور ولا الباقي الا
اذا اقام البينة على ان الباقي معيب رجل اشترى بعيرا وقبضه فلما دخل داره سقط فزجه انسان
فقطر اعماله فاذا هي فاسدة فسادا قد يمان ذبح بغير امر المشتري لا يرجع بالنقصان وان ذبح بامر
رجع عندهما بمنزلة ما لو اشترى طعاما فأكله ثم وجد فاسدا رجع بالنقصان عندهما والفتوى على قول
وكذا في مسئلة الطعام اذا اكل البعض وفي رد الباقي الفتوى على قول محد وفي مسئلة الدابة اذا
علم بالعيب ثم غرها ليس له ان يرجع بثمن رجل اشترى حمارا واحدا لم يرد هاهنا بالعيب ولو اشترى
عبدا وبه مرض فازداد المرض في ثوب المشتري ليس له ان يرد وقبل تبني ثوبه كما في وجع السن انة
ترضع فوجد بها عيبا فامر هات ترضع صبيلا يكون هذا رضا لانه استخدم ولو جلب من لبنها فاكل
او باع فهو رضا لان اللبن يفسد واستيفاء جزئها دلالة الرضا بالعيب في صلح الفتاوى للطلب
الاكل والبيع لا يكون رضا وفي الفتاوى رجل اشترى برة وناها فاصاه بعد القبض وذلك لا ينقص
ثم وجد به عيبا ان يرد ولو جرد صوف شاة فهو رضا ولو اخذ من عرف الفرس لا يكون رضا لانه
يكن ليس بقصود ولو جلب من لبن الشاة فهو رضا رجل اشترى دابة او غلاما فوجد به عيبا ولم يجد
الباع ليرة فاطمه وامسك ولم يصر فيه نصر فابرد على الرضا فانه يرد على الباع لو حضر ولو هلك
يرجع بالنقصان ولو وجد بالدابة عيبا في السر وهو يخاف في الطريق فامضى السر لا يكون رضا بال
وفي الفصول وفي فتاوى رشيد الدين اذا اشترى جارية من رجل وغاب الباع فاطلع المشتري على
بلجارية فرفع الامر الى القاضي واثبت عند الشراء والعيب فاخذها القاضي ووضعها على
فانت في بيت وحضر الباع ليس للمشتري ان يسترد الثمن لان الرد على الباع لم يثبت بمكان غيبته فكما
الهلاك على المشتري قلت وينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقبض القاضي بالرد على الباع بل اخذها
منه ووضعها على يد عدل اما اذا قضى على الباع بالرد فينبغي ان يهلك من مال الباع ويسترد المشتري
الثمن لان افضى ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير خصم حاضر ولكن القضاء على الغائب
ينفذ في ظاهر الرواية عن اصحابنا راجح وفي شرح التبر الكبر في باب ما يجعل عليه التي رجل اشترى دابة

اذا اراد ان لا يرد له ما اشترى
الا انه يرد له ما اشترى

في ارض الاسلام وغزا عليها وزوجها بغيرها باعها غاب لا يركبها ولا يركبها وهو عالم بالعب يكون رضا
 بالعب وكذا لو ركبها في دار الحرب وكذا لو امره الاسام بالركوب لا يركب فان اكرهته الاسام على الركوب
 لم يجزها الى دار الاسلام لم يلزمه اما اذا ركبها وكمن امره بالركوب فركب فهو رضا فان قضى خلاف
 ان ركوبه ليس برضا نفذ فضاه والقاضي الثاني يعضيه ولو اشترى دابة في المصرف خاصم البايع لاجل
 الرقة بالعب فترك الخصومة فقال البايع له لم اسكت هذه الدابة فقال المشتري انما اسكت لانظر هل
 هذا عيب له ان يره رجل اشترى ناقة على خالصة ربح دار فكسر هافه فليكن ربح دار له ان يره ها ولو كسر
 البايع دراهم الثمن فوجدها بخرجة ردها ولا شيء عليه وفي الغصب ضمن مثل تلك الدراهم والكلوة
 له رجل اشترى قدوما دخل النار ثم وجد به عيبا لا يره ويرجع بالنقصان وفي الذهب لو ادخل النار
 رده ولو اشترى منشارا وجد به عيبا لا يره وكذا لو اشترى ابرسا فاذا دار وكرد امدا ان علم
 بعد البيل والبيل عيب فيمنع الرقة وكذا في الاديم لو بيله بالفارسية باب في الكلب وفي الفتاوى للقاضي الاما
 رجل اشترى بطيخة وقطعها فوجد بها فاسدة قال ابراهيم القاسم ربح اعلم بنسائها ولم يهلك منها
 شيئا حق خاصم ولها مع فسادها قيمة كان البايع بالخيار ان شاء رخصه النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخ
 وان شاء قبلها او برة جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بنسائها استهلكها واستهلك بعضها بان
 اطعمها اولاده او عبيد لا شيء له على البايع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها يرجع المشتري على البايع
 بجميع الثمن على كل حال اشترى شجرة ليحتملها بابا او نحو ذلك فقطعها فوجد بها لا يصلح لما اشترىها له فاق
 يرجع بنقصان العيب الا ان باخذها البايع مقطوعة وبرد الثمن **نوع من** وفي الخبر
 لو اشترى ارضا وبني فيها سجدا ثم وجد عيبا لا يرجع بالنقصان وفي الفتاوى جعل هذا في ابي يوسف
 على اصله انه لا يبرء ملكا اذا حب ما حوله وفي الفتاوى الصغرى لو لم يجعله سجدا لكنه وقفها ثم حب
 بها عيار رجع بالنقصان وفي الفتاوى البقالي العيب الحادث اذا زال فالعيب القديم يرجع بالبرقة في
 في الزبادات لو اشترى اشاة حاملة فولدت عنده ثم وجد بها عيبا لا يركن له ان يره ها بالعب لكان
 فان هلك الولد له ان يره ها **نوع من** في الرقة بالعب ونزيبه وفي نزع الطحاوي في الرقة بالعب
 شرط لصحة الخصومة ولظهور العيب اسباب من العيوب ما يكون ظاهرا في العقود عليه يمكن التوصل
 معرفته بالمشاهدة كالسن الزائف ونحوها وما يكون في الجوف كالداء الذي لا يتوصل اليه الا
 الاطباء الذين لهم بصيرة في معرفة ذلك ومنها ما يرفق عليه بقول النساء ومنها ما يثبت بالخبر
 فان كان ظاهرا يعرف بالمشاهدة تحت خصومة المشتري في العيب فان كان قبل القبض فله ان يره فبيع
 العقد بمجرد قوله ردوت ولا يحتاج فيه الى رضا البايع او رضا القاضي وفي وكالة الاصل جعل هذا
 كقول الوكيل بشرط علمه دون حضرة ورضاه فان رضى البايع فيها وان لم يرض وان اخصم الى القاضي

ويرجع النقصان

باب في العيوب والخصومات

فالتفتي

فالقاضي نظيرة ذلك ان وقع عنده انه قد بعث او حدث لكنه لا يحدث مثل في هذه الدابة رده عليه بقوله
 ولكن جلف المشتري بالله ما رضى بركت العيب ولا عرض على البيع منه فراه فاكتر النقصان على انه جلف
 بالله ما سقط حقت في الرقة بالعب على الوجه الذي يرضيه البايع لكن اذا طلب البايع منه يمينه وان لم يطلب
 لا يجلفه في ظاهر الرقابة وعن ابي يوسف انه يجلف ولو كان العيب قد حدث مثله في تلك الدابة وقد لا يحدث
 فان اقر البايع انه كان عنده برده عليه وان انكر فاقام هو البينة فذلك وان لم يقر البينة على ان العيب
 لكن اقام البينة على ان هذا العيب كان عند البايع الاول برده عليه وله ان يره على بايع بثلث البينة
 عند ابي يوسف وقيل قول المجتهد معه فالتفتي عن اقامة البينة لجلف البايع بالله لعقد باعه وسلمه
 نحو هذا العقد ومسا به هذا العيب فان جلف بى وان غل برده عليه قال في المحيط وهذا لا يبيح بيعه
 ان المشتري رضى او ابراه عنه والاعتماد على ما روى بشرى ابي يوسف جلف بالله ما لهذا المشتري فذلك
 حتى الرقة بالعب الذي يرضيه وهذا تخليف على الحامل وان كان العيب في الجوف ولا يعرف الا بتول
 فان كان للقاضي عرق ينظر نفسه وان لم يكن يدع رجليه ان كان طرا بصارة وحذافة في ذلك فان انقضا
 ان به العيب وهما من اهل الشهادة محض خصومة المشتري وهذا الموطأ والواحد يكتفى وان كان قبل القبض
 فقد ذكرنا وان كان بعد القبض سألها القاضي هل يحدث مثل هذا العيب في مثل هذه الدابة قال لا يحدث رده
 عليه وان فلا لا يحدث جلف البايع على الوجه الذي ذكرنا وان كان العيب يتوصل اليه بقول النساء
 في موضع العورة في الجوارى الواحدة يكتفى بالاشارة احوط فان اخبرت امرأة واحدة من اهل الشهادة بوجوب
 العيب ان كان قبل القبض ليس للمشتري حق النسخ بقولها لكن يقبل قولها في ايجاب البينة على البايع فجلت
 على ما ذكرنا وان كان بعد القبض فاختبرت امرأة عدلة لوجوب العيب تحت الخصومة ويجلف البايع على ان يره
 العقد وسلم وما بها هذا العيب وان كان العيب يتوصل اليه بالخبر كالسرق والاباق والبول في الفرا
 والمجنون لا يثبت ذلك الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ثم الاباق في الميابة والسلام والسرقة والبول
 في الفراش عيب مادام صغيرين ويحول ذلك عنهما بالبلوغ فان وجد ذلك منهما بعد البلوغ وهو عيب لا
 ابدانها اذا وجد ذلك في حالة الصغر عند البايع ثم وجد ذلك منها عند المشتري وهما صغيران والمشتري
 ان يره ها وقبل ان البول في الفراش عيب في الصغر اذا كان من اهل التمييز والعقل اما قبل من اهل
 التمييز والعقل لا يكون عيبا وان وجد عند المشتري بعد البلوغ وقد كان وجد ذلك عند البايع فليس للمشتري
 حق الرقة ولو وجد منها بعد البلوغ عند البايع ثم وجد ذلك عند المشتري له ان يره ها به ولو لم يوجد
 ذلك عند المشتري ليس له حق الرقة بالعب الموجود عند البايع وكذلك لو وجد ذلك العيب من اهل الصغر عند
 البايع ولم يوجد عند المشتري وهما صغيران ليس له حق الرد واما المجنون منها في حالة الصغر والكبر
 فهو عيب لان لا يبرء الا بغيره ولا يبرء بعد ذلك عند المشتري ليس له ان يره بالعب الموجود عند

في جلف المشتري بالبيع

في جلف المشتري بالبيع

في حالة الصغر

للمارية وعلى هذا الرجل اذا باع العبد من وارثه ومات فورثه المشتري فوجد عيبا له الرد بالعيب فبرقع الى
الفاضي حتى ينصب فيما عن الميت فمرد عليه ثم يرد على ابيه الموروث وموالت فقد انشأوا له الصبح والوع
الوارث من مورثه فان مورثه فورثه البايع فوجد عيبا ليس له ان يرد على آبيه وهذا اذا لم يكن له وارث
سواء او لا يرجع بالنقصان ايضا ومن هذا الجنس في الخط رجل اشترى لنفسه من ابنة الصغير عبدا وقضيه
واشهد على ذلك ثم وجد به عيبا فاراد ان يردّه نفسه على ابنته ثم يرد لا بئنه على بايعه ليس له ذلك ولكن يسأل
الفاضي حتى يحيل لابنه الصغير كما يرد عليه ثم يرد الابنة على الذي اشتراه منه وكذا لو باع الاب من ابنة
وفي الفتاوى العبد المأذون اذا اشترى شيئا وجد به عيبا فبرأه البايع عن الثمن لا يرد بالعيب ولو كان
المشتري حران كان بعد القبض فكذلك وقبل القبض يرد لانه امتناع عن القبول وعلى هذا اخبار الشرط والعيب
اذا ابرأ بايعه من العيب بعد ما وجد المشتري الشئ البايع عيبا قبل الرد عليه ثم حتى يرد عليه هو لا يرد على
بايعه المشتري اذا اذق ان وجد عيبا من جذوع الساباط منكرها والردة والمغزى فكانت رأت الدار والساباط
كانت اكسر ظاهر بحيث لو نظر اليه الناظر يراه لا يصدق او لا يصدق في قوله اي ما رأت انكسار الجذوع
في وقت الشراء رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فاصطفاها على ان يدفع البايع شيئا للمارية للمشتري جاز ولو
اصطفاها على ان يدفع المشتري اليه شيئا للمارية للبايع لا يجوز وسأني في كتاب الصلح تمامه الكلف الفتاوى
وفي فتاوى البقال لو اشترى شيئا له حمل ومؤنة فقضيه فوجد به عيبا فمرد مؤنة الرد على المشتري وفي
الفتاوى رجل اشترى عبدا تجارية وتقابضا فوطأ مشترى الجارية للمارية ثم رأى مشترى العبد العيب فوجد
به عيبا ولم يرضه فهو بالخيار ان شاء ضمن مشترى الجارية قيمة الجارية يوم قبضها مشترى الجارية وان شأ
اخذ الجارية وليس له ان يضمن النقصان ان كان كبيرا ولا الصغر ان كانت ثيبا لان الوطأ حصل على ملكه
رجلان لكل واحد منهما بعير فباعا وتقابضا فوجد أحدهما في البعير الذي اشتراه عيبا ومات في بيده
وقد مرض البعير الآخر فله الخيار ان شاء رجع بحصة العيب من البعير الآخر وان شاء رجع بحصة العيب من
البعير الآخر وانما يجبر المرء لغيره في المشتري من آخر عبدا وتقابضا ضمن رجل بموابة فوجد
به عيبا فمرد فلا ضمان عليه في قياس قول ابي وهذا كتمان التهمة والنداء لا يبع عنه ولو ضمن لضمان السرقة او
الغاف فوجد سرقا او حرا ضمن وكذا لو ضمن له الجنون او العي فوجد كذلك رجع على النقصان بالثمن ولو كان
لحصة مبيد فيه من العيب من الثمن سار عند ابي وابي يوسف رجع ان رجع بالثمن كله وان حدث به عيب
عنده رجع بحصة العيب على النقصان كما يرجع على البايع ولو قال قد ضمن لك بالثمن في الثمن من عيب هذا العيب
كان كذلك عند المحققين ايضا متفق ضمن رجل اقران امة ابنته ثم وكل بكلا بيدهما ولم يبين انهما ابنته فباعها
وكم زعم المشتري واراد ردها والكر البايع ليس للمشتري ان يردّها باقرار الموكل ليدفع الضرر عن الركيل المالك
في المتقضى وفي الجاسع الصغير رجل اشترى عبدا وقضيه فادعى عيبا لم يجز على دفع الثمن حتى يخالف البايع او

كذلك في قوله
فوجد عيبا
فوجد عيبا
فوجد عيبا

لا يرد البايع الا اذا باعه منه ما قبل
من الثمن الذي اشتراه
وقد كان يملك
كله

معه رجل اشترى عبدا
وتقابضا

وليات عند فقهاء
العيب كان للمشتري ان يرجع
على النقصان

يبيع

المشتري

عاب
الشرط

العيب

قال في رد المحتار
على دفع الثمن

بنهم البينة على العيب وبردة وان قال شهودي بالشام فحينئذ يجبر على دفع الثمن ويقول الفاضي اسان يدفع الثمن
او يحيل البايع ويدفع الثمن اليه ولو ادعى خيارا للرؤية بنفسه العقد يجبر فله ردودت ولا حاجة الى القضاء ولا
يجبر الثمن ولو اشترى به جارية وتقابضا فوجد بها عيبا فاراد ان يردّها نفسها فقال البايع بعثك هذه واخرى
وقال المشتري بعثني وهذا القول قول المشتري والله اعلم **الفصل الثاني في خيار**
الرؤية وخيارات وفيه الخيار بسبب الاستحقاق والتغير اما خيار الشرط قال في الجاسع الكبير في باب
البيع الفاسد الخيار ثبت في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجازم وفي النوازل رجل باع من آخر شيئا وصح
ذلك ايام فقبض المشتري المبيع وقال البايع انت بالخيار ثلثة ايام له الخيار ثلثة ايام هو الخيار ولو قال انت
بالخيار فله الخيار مادام في المجلس رجل اشترى عبدا من علي ان البايع بالخيار فيها وقضيه مات احداهما او
لا يجوز العقد في الثاني وان اجابا البايع والمشتري لان العقد ينفذ لان بحضرة من الثمن وان غير معلوم
رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ليس للبايع ان يطل به بالثمن مالم يضمن بالثمن **نوع منه** وفي
الفتاوى الصغير الماكل والشرب واللبس والتركيب ونحوه والاستخدام مرارا لا يبطل الخيار وفي موضع
آخر في الفتاوى الصغير ايضا قال المرة الثانية يبطل في الخط باع عبدا على انه بالخيار على بيعه او يخذ
جازه وهو على الخيار بخلاف ما لو باع على ان يأكل من ثمره حيث لا يجوز لان المشتقة لا حصصها من الثمن **نوع**
والسنة والثروة والنظر الى فروعها بثروة اذا اقر بالثروة واما اذا انظر الى فروعها بثروة او قبلت بثروة او سته بثروة
واقر المشتري انها فصلت بثروة لنفسه لمارية وهذا قول ابي يوسف فاس على قول ابي وعنده محمد لا يبطل
ولو قبلها المشتري وقال كانت عن غير ثروة صدق في المشتري من راس كتاب البيع وفي الفتاوى من له الخيار
ادعى الجارية الى فراشه لا يبطل خياره وفي الاصل المشتري اذا رهن المشتري قبل الرؤية او آجر او باعه على
ان المشتري بالخيار فهذا الخيار يبطل بخلاف الرؤية ولو فلت الرهن او مضت مدة الاجارة او فسخ المشتري البيع
لم بعد خيار الرؤية وبردة بالخيار مرة الفصل المتقدم اذا اراد المشتري في يد المشتري زيادة متصلة متولدة
كالطال والتمين يبيع الرد وزم البيع والصنع والخطاط وبناء الارض وعرض الاشجار يبيع الفسخ والولد والعمر
والنم والابن يبيع الرد بالاجماع وعبر المتولدة كالكلب والقطه للمشتري وان فسخ كذلك عند ما وعده ابي
يكون للبايع واصل هذا ان الخيار في البيع اذا كان لاحد عالم ينفذ العقد في حق الحكم في حقه واما في
حق الآخر فكذلك عند ابي وعندهما ينفذ وهي مرفوعة ولو حلت الجارية عند المشتري ثم زالت الى يردّها
بالخيار وبطل الخيار ان يخرج المشتري العبد ويخرج الاجنبي في الجبر وفي الفتاوى رجل اشترى ارضا
اكار فمرد ها حتى زرع الاكار برضاه بان تركها عليه على الحالة المتقدمة ليس له ان يردّها وفي الاجناس لو بيعت
دار جيبها فاختارها بالثمن لا يبطل خيار الرؤية وبطل خيار الشرط وفي التقي الرض على البيع بين البايع الذي
له الخيار اذا عرض المبيع الذي باعه على البيع لم يكن ردا للمبيع لان نقضه لا يجوز فغير علم المشتري بغير محضر تكن

والثمن له حصة
من الثمن

في ذلك خيار الرؤية

ببطل خياره وأصل هذا أن من باع عبدا على أن يخلو ثلثة أيام وقال في الثلثة ردونه بغير محض من المشتري
 ويمكن نقضا وهو قول محمد بن يوسف وحسب ما يروى من الصحاح والسنن من أن من باع عبدا على أن يخلو ثلثة أيام
 علم صاحبه بالبيع في الأيام الثلثة صح النقص رضى إجابي حصاره لم يحضر وان لم يعلم حتى مضت الأيام الثلثة
 لا ينقض البيع لأن المصدق من معنى ثلثة أيام فالقبح لم يعلم أن صاحبه لم يعلم وذكره في الإسلام إذا فسخ من
 له الخيار بغير محض من المبرور فذلك ليس ببيع وله أن يرضى بعد هذا قال والنسخ خيار الخبر ثم خيار البيع ثم
 بغير محض من المبرور وذكره القاضي إسماعيل في رد المحتار في البيع بالتمتع لا بشرط حصة في فسخه أو لم يفسخ بغير
 من صاحب يتوقف عندنا في محمد بن يوسف أن علم صاحبه بذلك في مدة الخيار جاز وهذا إذا كان النسخ بالنقل
 فإن كان بالنقل لم أن يتصرف في البيع بخلاف أن يكون جارية ووطئها أو يبيعها من غيره فإن كان الخيار للبايع
 ذلك فمخ البيع وان كان للمشتري كان ذلك لجارية طلبة إذا فسخ أحد ما في مدة الخيار لم يفسخ حصة صاحبه
 على الخلاف غير أن المشايخ يح أخذوا بغيره إلى يوسف في الأجارة الطويلة رجل اشترى كتابا على أن يخلو ثلثة
 أيام ثم انسخ من الكتاب بنفسه لا يبطل خياره الأبري أنه لو كتب من كتاب رجل وهو موضوع بسوط ولم يرضه
 لا يصير به غاصبا ولا يفسخ وان قل أو رآه الأبري أن ساجا لو اشترى ديباجا ثم أنه بطله وجعل ينظر في النقوش
 وصوره ونسخ من ذلك لا يبطل خياره قال القسبي في رد المحتار في البيع بالتمتع لا بشرط خياره
 من كان يخلو في الدار أو في البيت لا يفسخ ولا يفسخ استخدام العبد والامساك الكتابة فاستعمال
 قال في التلخيص وفي التناوي القسبي رجل اشترى عبدا على أن يخلو ثلثة أيام ففصله بالبيع المبيع من يد
 المشتري لا يكون رضا بفسوط الخيار وأما خيار الرؤية وفي الخبر يرد لو اشترى مكبلا أو موزونا من
 واحد في دما أو عا أو عا بعد ما رأى بعض فليس خيار الرؤية وإن كان مختلفا وهو على خياره و
 كذا العبيد والسياب وكذا الجوز والبيض وفي التنقي في الكرم خيار الرؤية حتى يرى من كل نوع منه
 شيئا وفي الخيل رؤية البعض رؤية الكل وفي الأصل في الدار رؤية الخارج يبطل الخيار متى إذا
 رأى الجدار وفي مختصر القسبي رؤية من الدار لأن رؤية المطبخ والحجرة والأصطبل وبطل الخيار
 ليست بشرط قال في رؤية ما هو المقصود من الدار شرط في التناوي كالبنت الصبي والمشتري ولو كانت
 الدار بيتان من الشوق وبينان من الصبي بشرط رؤية أحد من الشوق ورؤية أحد من الصبي
 ورؤية الجدة ليست بشرط إلا إذا كان هناك بيت مقصود كبنت الطابق وفي بيت الغلة يفسخ خيار الرؤية
 أنه يكفي برؤية الجدار خارج البيت وفي المجناس إذا اشترى شيئا قد رأى ذلك بعد أن تغير ذلك الشيء
 له الخيار ولو ادعى المشتري أنه تغير وانكر البايع لا يصدق والقول قول البايع وفي شرط الطحاوي
 لو اختلفت الرؤية قال البايع أنه رأى قبل الشراء وانكر المشتري فالقول قول المشتري مع بينة وفي التناوي
 لو اختلفت الرؤية ثم قال بعد ذلك لم يرجع المشتري لا يصدق وفيه لو اشترى شيئا معينا في الأرض

لجوز بغير محض من المبرور
 وذكره في رد المحتار
 النسخ من الكتاب
 حصة المبرور

فقد أنه درس منه ولم يكتب
 يبطل خياره ولو لم يفسخ
 لا يبطل خياره

كلوز

كلوز والبصل والثوم والسلم والفجل ان باع قبل ان يثبت ثباتا بينهم وجوده تحت الأرض لا يجوز
 البيع وان باع بعد ما ثبت ثباتا بينهم وجوده تحت الأرض يجوز البيع فان قلع البعض هل يثبت به الخيار
 حتى إذا رضى به بطل البيع في الكل فهذا على وجهين أحدهما أن كان المبيع الغيب بحال بقال أو يوزن بعد
 القلع كالجزر والبصل وبصل الزعفران والثوم أو يباع عددا كالخيل ان كان البيع مائلا أو يوزن
 لا يخلو أو سائر ان قلع البايع أو المشتري باذن البايع وكان المقلوع متا بغير غل تحت الكيل أو قلع المشتري
 بغير إذن البايع ان قلع البايع أو المشتري باذنه يثبت له الخيار حتى لو رضى به بطل البيع في الكل ما عرف
 ان رؤية بعض الكيل أو الموزون كروية الكل وان قلع المشتري بغير إذن البايع ان كان المقلوع شيئا
 له ثمن يبطل خياره حتى لو كان له ان يرضى بالمقلوع أو لم يرض وجب في ناحية أخرى من الأرض أقل
 منها أو لم يجد فيها شيئا لان بالمقلوع صار المقلوع مبيعا لأنه كان حيا بيننا وبعد القلع صار
 الموات لا ينفك والبيع الحاصل في يد المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية إلا إذا كان المقلوع شيئا لا ينفك
 في وجوده وعدمه بمنزلة وان كان المبيع ببيع عدة ان قلع البايع كروية كل بخلاف الكيل والوزن
 لا ذكرنا وان قلع المشتري بغير إذن البايع يبطل خياره حتى لو كان له الرد رضى به أو لم يرض هو المشتري
 ولو اختلف البايع والمشتري في القلع وقال المشتري اخاف ان قلعت لا يصح لي ولا قدر على الرد
 وقال البايع لو قلعت عسى لا يرضى بنطوع ابنان بالقلع فان ساجا فسخ القاضي العقد بينهما ولو اشترى
 دهنا في قارورة فظفر إلى القارورة ولم يصب الدهن على راحته أو على أصبعه فهذا ليس برؤية
 عند البيع وحسب ما يروى من الخبر يرد لو اشترى مكبلا أو موزونا من
 فأن لم يكن في المخرج ضرر برؤية الخيارين ولو اشترى حبة مطبوخة رأى بطنها له الخيار سواء كانت البطانة
 مقصودة بأن كان عليها قرآن أم يكن إلا إذا كانت القارورة غير مقصودة بأن كانت حبة وبرؤية القارورة
 يبطل الخيار إلا إذا كانت البطانة مقصودة بأن كان عليها قرآن وفي الساسه والبساط إذا رأى ظهرها ولم
 يرد وجهها له الخيار وفي التناوي القسبي وفي شاة الميت لا بد من النظر إلى أثرها وفي الخبر يرد في شاة اللحم لا
 من اللحم وفي المجناس في الدابة إذا رأى عنقها أو فخذها أو ساقيها أو جنبها لم يرد خيار الرؤية ولو رأى خا
 أو ناصيتها أو ذنبها فليس برؤية وفي الدابة إذا رأى وجه الدابة أو موضعها ليس خيار الرؤية شام ينظر إلى
 الوجه ولو نظر إلى الوجه ولم ينظر إلى شيء سواه يبطل خيار الرؤية وفي فتاوى الشافعي لو اشترى مكبلا
 وقد ربط وجهه الكلاب إلى وجوهها ونظر المشتري إلى ظهرها لا يبطل خيار الرؤية ولو نظر إلى وجهها
 ولم ينظر إلى الصم يبطل لأن الصم بيع والوجه أصل وفي الأصل رجل رأى جارية عند رجل فساومها
 بها ولم يسترها ثم رآها بعد ذلك بعدة يراها فاشترها منه متبنا ولم يعلم أنها التي رآها فله الخيار لعدم
 الرضا وكذا لو نظر لاجراء هوى وقلبه ودأى كله ثم قطع صاحب الجراب برباطه ثم باع الباقي من وقاد حصة

والشركي باذنه له الخيار حتى لو رضى به
 لا يلزم البيع في الكل لأن قد ذكرنا
 رؤية بعض الكيل أو الموزون

ولا يبطل خياره إذا رأى
 كذا في خيار الرؤية

لكن لا يعرف ذلك الثوب بعينه له الخيار ولو رأى ثوبين في بين فلتا احد في ثوب وباعه له الخيار ولو لهما
وباعه مائة هذا بغيره وهذا بغيره في الخيار لانه على اثنين لا بد من واحد او باعها بغير واحد
الحسن وفي الخبر خيار الرقبة غير موقوف وفي شرح الطحاوي الرد بخيار فتح قبل القبض
ولا حاجة الى قضاء ولا الى رضا البائع ولكن بشرط حصة البائع خلافا لابي يوسف وانما ثبت خيار الرقبة
في كل عقد يحمل النسخ كاجارة والصنع عن دعوى الحال والنسخ والشراء ولا يثبت في عقد لا ينسخ كالمهر وبند
الخلع وبند الصلح عن دم العبد والنكاح وكل الخيارين لا يورث وفي التتبع لبركة الدرام والدنانير
خيار الرقبة رجل اشترى زنة يدعي وقطعه قبل ثم اراد ان يرد النبل وحده او الزنة في هذه بخلاف الرقبة
ان بين كان كل واحد منهما له ذلك لانه لما بين ثمن كل واحد منهما صار كل واحد منهما سبعا على حد
ما ينص عليه الخيار بسبب الاختلاف والتغير رجل اشترى عبدين فاذا احدهما خيرا البائع ان
علم المشتري وقت الشراء انتم البيع في الواحد بحسنه وان لم يعلم المشتري وقت الشراء ثم علم ان علم قبل
فه الخيار حتى ينقض البيع كله كبلا يورث في التزويج الصنفه وان علم بعد القبض فلا خيار وهذا اذا
لم يجر ذلك الغير فان اجازة فلا خيار وفي صح السنائي رجلان اشترى عبدا فاستحق نصف العبد قبل
القبض فما بالخيار ان شاء اذا انصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركا وان اختار احدهما اخذ
ربع بربع الثمن وليس للاخر دية عند ابي حنيفة ولو اشترى عشرة اقفره حنطه بعينها فاستحق خمسة
منها قبل القبض خبر وبعد القبض لا خيار وفي العبد الواحد والثوب الواحد اذا استحق بعضه قبل
في رد ما بقي قبل القبض وبعد رجل اشترى محمدا واذكره وده وذكرانه كذا جربا او بقدر كذا ما قبل
بذره فحما فوجدها انقص في الجرب او في البذر مما اشترى فلا خيار وكذا لو اشترى محمدا وعلوان في
خمس من الكرم وبيع المحمودة فوجد المحمودة كذلك لكن عده الكرم انقص ولو اشترى حنطة مجازفة وقد
راها ولم يقبضها حتى حنت ونقصت فلا خيار وفي الرطب اذا صار ثمر قبل القبض فله الخيار لتغير
الكثرة السنائي ولو اشترى ارضا وفي مزارعة الغير فله كذا في فضل ما يجوز البيع ولو اشترى محمدا
فاذا هو في اجارة الغير او رهن فله الخيار وسواء في ثمنه في كتاب الاجارة وانما علم **الفصل**
الثامن في بيع الاب والام والوصي قال في الفتاوى للصغير وفي الزادات لا يجوز بيع
من نفسه ولا شراؤه من نفسه الا الوالد فانه اذا اشترى مال ولد الصغير مثل قيمته او باقل قدر ما يتغير الثمن
فيه يجوز في ظاهر الرواية ما يكون اصلا في حق نفسه نايبا عن الصغير حتى لو بلغ الصغير كانت المهر على الصغير
وفيما اذا باع مال من اجني فبلغ الصغير كانت المهر على الاب وفي الخبر لا يرد المهر كالأب عند عدم الاب وفي
الاب بنوب عن قبض الصغير اذا وهب منه شيئا في المصالح الكبرية في البيع يكتفي باحد الشترين بعت مالى فلانا
من ابني فلان فلا حاجة الى ان يقول اشترى فلان من الاب الثمن بشرائه شيئا من ولد لا يبرأ حتى ينصب القاضي

وكيل

وكيل لا يقبض للصغير ثم بعد ما يقبضه يابسه القاضي بالرق على الاب فيكون في بين ودبعة عن ابنته ولو باع
داره منه وهو فها ساكن لا يصير لابن قابضا حتى يبرأ الاب في الاجناس الاب اذا وكل رجلا ببيع مال من
ابنه الصغير او بالشراء منه ففعل لا يجوز الا اذا كان الاب حاضرا وقبل لانه لا يقع مقام الاب من كل
وجه ولو باع الاب الى احد الابنين من الآخر جاز بان يقول بعت عبدا بنى فلان من ابني فلان فاذا
قال بعتك عليه ما هو الصحيح ولو وكل واحد حتى فعل لا يجوز الا اذا وكل رجلين وكيله ببيع مال هذا
الصغير وكيله بشرائه للصغير الآخر ففعل في ذلك جاز لقباب بالابنين ولو باع الوصي مال احد الابنين
من الآخر لا يجوز ولو باع احد الوصيين مال اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول ابي وجوز في قول ابي
الكوفي الزادات وفي الفتاوى اذا باع الاب ضيعة او عقارا لابنه الصغير بمنزلة الغنمة من غيره ان كان
الاب محمدا او مستورا يجوز ولو كبر الابن ليس له ان يقبض البيع ولو كان منقضا لا يجوز هو الخت ان
باع العقار حتى لو كبر الابن له ان يقبضه الا اذا كان خيرا للصغير بان باع نصف قيمته وان باع ماسوي
العقار من المنقولات ففيه روايتان في رواية يجوز وبوخذ الثمن منه ويوضع على يدي عدل وفي
رواية لا يجوز قال لصدر الشريد هو المختار وفي المتن عن محمد بيع الاب المنقذ جاز وبوخذ
الثمن منه ويوضع على يدي عدل من غير فصل بين العقار والمنقول وفي فتاوى النسفي الاب اذا
باع مال ولد الصغير ثم ادعى ان فيه عيبا فاحتال ببيع وفي شرح الطحاوي في كتاب الوكالات ده نهم
بسيارة الجوان واكثر من ذلك فاحش وفي العروض ده بازده وفي العقار ده ووازرده وفي الفتاوى
الصغير هذا اذا كان شيئا ليس له قيمة معلومة كالعبد ونحوه اما في المنزلة والحل فالوكيل بالشراء اذا زاد
على ذلك قل وكثر لا ينقض على الموكل الاب اذا باع مال الصغير وسلم قبل استيفاء الثمن لا يملك استرداده
البيع ليحسبه لاستيفاء بخلاف تسليم الصغير قبل اخذ الصداق على مائة في كتاب النكاح وفي الاجناس
الاب اذا اشترى خادما لابنه الصغير ونقد الثمن لا يرجع عليه الا اذا شهد انه اشتراه لبيع عليه فان لم
الثمن حتى مات ولم يكن اشهد اخذ من ماله ولا يرجع عليه ببقية الورثة واختلفت الروايات في اعتبار
الاشهاد في بعضها بغير وقت الشراء وفي بعضها وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع انهم اولى بتمهيد
في المحيط عن محمد بيع اذ لم يشهد الاب على الرجوع لكن نوى الرجوع ونقد الثمن على هذا البناء وسع
الرجوع فيما بين وبين الله تعالى وفي الفتاوى الصغرى الاب اذا اشترى الطعام للصغير من مال نفسه
والصغير مال يصير منبرعا لثنا وفي المحيط في المتن عن ابي يوسف ان اشترى الاب ان كان شيئا
يجبر الاب عليه بان كان طعاما او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان اشهد الاب ان يرجع وان
كان شيئا لا يجبر الاب عليه بان كان المشتري طعاما او كسوة وللصغير مال او كان المشتري دارا او
ضيا عا ان كان الاب اشهد وقت الشراء على ان يرجع له ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع الاب اذا باع عقار

العتق واماله لاجل نفد ذكرنا في التفقات واسابيع الام وفي الفتاوى امره اشترى لولدها الصغيره
من مالها وقم الشراء للام وليس لها ان يمنع الضيقه من الولد لانها تصير واهبه للولد وقابضه
لاجله وقب اشكال وجوابه باني في كتاب الهبة ولو اشترت لولدها الصغيره على ان لا يرجع عليه الثمن
هذا بمنزلة الهبة امره دفعت الف درهم الى رجل وامرأته ان يشتري هذه الدار لهما الصغير والصغير
ابن حتى فاشترى الرجل الدار فاجاز ابنه الصبي البيع فالدار لهما ولا يجوز له ان يبايع باطلا لان هذا شري القبول
وانه لا يتوقف على ما ياتي في فضل الوكالة بالشراء دار رجل ولد امرأة وبينهما ابن صغير فقالت المرأة اشتر
منك هذه الدار لئلا يمازى وقال الاب بعثا يجوز وهذا اذن من الاب وكذا لو كانت الدار مشتركة
لاب والابن ففلا يجوز لان الصنفه واحده فكان الاب اذن لها بشر النصيب واسباع الوصي
وفي الزيادات بيع الوصي مال الصغير من نفسه ان كان فيه نفع ظاهر يجوز وتفسيره في ادب القاض
للخلاف ان يبيع الوصي ما يباي عشرة بنسبه او ثمانية ويشتري ما يباي ثمة بمشتره وفي نظم الز
هذا في وصي الاب اساقى وصي القاض فلا يملك ذلك لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا من
لا يقبل شهادته ولا القاض اذا باع مال اليتيم من نفسه او اشترى ماله لا يجوز وفي الفتاوى الوصي اذا
امره انسان ان يشتري له شيئا من البقي فاشتراه له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه والنفع ظاهر
النصي المأذون اذا باع مال نفسه من الوصي فهو كبيع الوصي بنفسه القاض اذا اشترى من الوصي مال اليتيم
جاز وان كان القاض جمل وصلا ان الوصي نائب عن اليتيم لا عن القاض وفي الافضيه لو باع الوصي الزكه
من غيره وهذا على ثلثه اوجه اما ان يكون الورثه كالم صغارا او اكلا كبارا او مختلفين صغارا وكبارا
كان الكل صغارا فانه يبيع كل شئ ضياعا كان او عقارا او غرضا سواء كانا حضورا او غيبا على الميت
او لا لكن انما يبيع بمثل القيمة او بما يتقارب الناس ثله قال ثمة الائمة المداوي في شرح ادب القاض
هذا باب السلف وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع العقار بامري الشرايط الثلث اشان برغب المشتري
فيمها عشرة بنسبه عشرة للصغير حايه الى ثمنها او على الميت دين لا وفاء له الا بهذا ولو كانت الورثه كلهم كما
ان كانوا حضورا ولا دين على الميت لا يملك الوصي القرض في الزكه اصلا لكن يخافا ديون الميت وينفي
ويبيع الى الورثه وان كان على الميت دين ان كان حبطا بالزكه اجمعوا ان يبيع كل الزكه وان لم يكن مستغنى
بقدر الدين بالاجماع وفيما زاد على الدين يبيع ايضا عندنا وعندهما لا يبيع وان لم يكن في الزكه دين لكن
الميت اوصى بوصايا ان كانت الوصيه في الثلث او دونها وان كانت اكثر من الثلث انفق بقدر الثلث
وباقى فلورثه ولو اراد ان يبيع شيئا من الزكه لتنفيذ الوصيه اجمعوا انه يبيع بقدر الوصيه وما زاد على الو
ضلي ما ذكرنا من الخلاف وهذا اذ لم يقض الورثه للدين ولم ينفذ الوصيه من ماله من كلهم اما اذا اضلوا
فلا يبي الوصي ولا يبيع الزكه اصلا وفي المتن اذا كان على الميت دين فبيع العقار جاز كما المنقول عندنا في حنفية

هذا ما ذكرنا في التفقات واسابيع الام وفي الفتاوى امره اشترى لولدها الصغيره

هذا ما ذكرنا في التفقات واسابيع الام وفي الفتاوى امره اشترى لولدها الصغيره

هذا ما ذكرنا في التفقات واسابيع الام وفي الفتاوى امره اشترى لولدها الصغيره

دعوى

وعندنا يوسف ان ترك الميت من العرفه ما فيه وفاء بدينه فبيع الوصي العقار باطل وان كانت الورثه
غيبا وحدها عن محمد ثلاثة ايام فان لم يكن في الزكه دين فلا وصيه فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار
ولو خاف هلاك العقار اختلف المشايخ رح فيه ولا يصح ان لا يملك ببعه وان كانت الزكه مشغولة بالدين
في العرفه يبيعها مطلقا بقدر الدين والزيادة على الدين وفي العقار قد ذكرنا وان كانت الورثه
صغارا وبعضهم كبارا ان كان الكبار غيبا والشركه خالیه عن الدين والوصيه فانه يبيع المنقول ومن
يبيع حصه الصغار وهن يبيع حصه الكبار فليس ما ذكرنا من الخلاف وان كانت الزكه مشغولة بالوصيه
او بالدين ان كانت مستغنى بالدين يبيع العقار والمنقول وان كانت غير مستغنى يبيع بقدر الدين من
والمنقول بالاجماع وهن يبيع الزيادة على الدين فليس ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حضورا ان كانت
الزكه خالیه يبيع حصه العقار من المنقول بالاجماع وهن يبيع حصه الكبار فليس ما ذكرنا من الخلاف
وان كانت الزكه مشغولة بالدين ان كان مستغنى بالدين والكل وان كان غير مستغنى يبيع بقدر الدين وفي
الزيادة على ما ذكرنا من الخلاف واصل هذا ان استغنى الدين يخرجك الورثه في الزيادات في كتاب المأذ
وفي فوايد شر الاسلام اذا باع الوصي مال الصبي لينفق ثمنه على نفسه يجوز ويضمن قيمته وفي فتاوى الفضل
الوصي والنسوة اذا باع شيئا باكثر من قيمته ثم اقال لا نفع وفي المتن وصي وكيل او غيره مأذون اشترى
عبدًا بالث درهم وقيمته ثلثة آلاف ثرو حربه عيبا ليس ان يرد به بالعيب والله اعلم **الفصل**
التاسع في الوكالة في الشراء وفيه شراء الفضول وفي الاصل الوكيل بالشراء ان يورث
اشراء لنفسه فالشراء له وان نوى لغيره ذلك وان اختلفا بحكم النقد ان نقد من مال نفسه فله ذلك
نقد من مال الآخر فهو لغيره وان انفقاه لم يحضر البينه عندنا يوسف بحكم النقد وعند محمد للوكيل وفي
ابن حنيفة لقول ابى يوسف ذكره شافعي واستخرج عن ابي حنيفة قوله مع قول محمد وهذا اذا اطلق العقد
اطلاقا اما اذا اضاف الى درهم الموكل فهو له وان اضاف الى درهم نفسه يكون له وهذا كان التوكيل
شرا شيئا بغير عينه فان وكله بشراء عبد بعينه فخرج الوكيل من عنده واشترى له بغيره لنفسه او وكله بشراء
فاشتراه له فهو لاوله وانما يملك الشراء لنفسه اذا اشترى من الذي وكله به او بخلافه جنس ما وكله به رجل اعطى
رجلا عشرة دراهم ليشترى طعاما له ففعل به ولم ينفقها حتى فزع الطعام الى الامر ثم انفق العشر في حيا
ثم نقد غير هاجز اما اذا اشترى بدين غير هاجز نقد وناشر الموكل فالطعام للوكيل ونعم هذا خرج اخرضا
باني في كتاب الوكالة في فصل الوكالة بالبيع ولو اشترى طعاما بدين الى اجل ونوى الشراء للوكيل
ولم يلزم الامر ولو اشترى حالا ونوى ثلث الدراهم صح ولو نقد بعد ذلك ثلث الدراهم او غير هاجز لا يصح
لواضاف العقد الى ثلث الدراهم نصا وكذا لو وكله اشان كل واحد بشراء عبد وسمى كل واحد جنسه وثنه
مثل الذي سماه الآخر ودفعوا اليه الثمن فاشتراه على تلك الصنفه فالقول قوله انه اشتراه لفلان فلو هلك

الفصل التاسع في الوكالة في الشراء

في

1

بذلك على الذي سمي لا يعرف غيره رجل قال لا يشتري عبد من فلان فاشترى منه ان علم
فلان بالامر جاز ولا فلا كما قال في الزيادات وفي وكالة الاصل قال جاز فلم ينقض العلم من اصحابنا
من قال تأويله اذا علم ولو قال لاهل التوفى باي عبد هذا صار ما ذونا ولا فلا ولو اوصى الى آخر
وهو يعلم به يصير وصيا الشخص في الزيادات في باب بيع الوالد اذا قبض المشتري قبل القبض جاز
الوكيل ان شاء رضى به وان شاء رد سواء كان العيب بغيره ينفذ على الموكل وان كان فاحشا ينفذ على الوكيل
وما يقوت به جنس المنفعة كالمحرم وقطع البدن فاشترى وقطع احدى البدن والموتير وتومات الوكيل
قبل الرد بالعيب للموكل ان يرد بالعيب وقد ذكرنا في فصل العيوب تلمه وفي للزارة والوكيل بشراء
عبد بغيره لو اشترى عبد فطعت بها او عي جاز على الموكل عند جاز في حيفه في لاطلاق اللفظ بخلاف
الوكيل بشراء عبد معين اذا طعت به وفي المسئلة الاولى لانه تناول عبد اسلم بالاشارة الوكيل بالثراء
اذا اخذ سلعة على رسم الشراء وسلم الثمن فاناء الموكل فلم يرض بها ورد لها على الوكيل فطعت ضمن الوكيل
قيمة السلعة للبايع بعده ذلك ان امره الموكل بالافذ على وجه التومر بجمع على الموكل بما ضمن وان لم يضمن
به لا يرجع عليه المسائل في الفتاوى وفي بيع الاصل في باب الوكالة في السلم الوكيل بالسلم يقض السلم فيه
الوكيل بالشراء والوكيل هو المطالب برأس المال والثمن ان شاء اخذ من الموكل واذا له الى الطاب وان شاء
ادى من ماله ثم يرجع على الموكل ولا يصبر منبرعا وان هلك عنده لا يقض وله ان يجبره من الموكل حتى
حقه عند اصحابنا الثلاثة فلو هلك في يده بعد ما حبس بهلاك الرهن عند ابو يوسف وعند محمد
بهلاك بهلاك البيع وقول في حيفه مع محمد في بعض النسخ وفي آخر النوازل في باب بيع الجلب رجل وكل
رجلا بشراء بنى ولم يدفع الثمن اليه فاشترى الوكيل وقضى وفي الامر في غير المصر الذي فيه العقد وطلب
الثمن فقال الامر لا دفع الثمن مالم يسلم العبد الى ان طلب الامر قبل هذا تسليم العبد من المأمور والعبد محض
وابى المأمور ان يدفع حتى يقضى الثمن فلا ممان لا يدفع حتى يحضر العبد لانه امتنع عن تسليم العبد حال حضرته
ان يمنع الثمن حال عيبه وان لم يطلب الامر فليس له ان يشترى عن دفع الثمن لان الثمن صار دينا في ذمة الامر
وما يتصل به عند ثلث الفصول وفي الفتاوى الصغرى الفضولى اذا اشترى شيئا لغيره
على وجه ان قال البايع بعت هذا من فلان قال الفضولى هلك او اشترى فلان او لم يقبل فلان بوقوف
ولو قال بعت منك فقال الفضولى اشترى او قبلت فلان لا يقبض وينفذ عليه بالاتفاق ولو قال
الفضولى اشترى هذا فلان فقال البايع بعت منك اجمع انك لا تقبض ولا خلاف ولو قال البايع بعت
منك هذا لفلان وقال البايع بعت لا يقبض وينفذ بالاتفاق وفي الزيادات لو قال الفضولى اشترى
هذا فلان على انه بالخيار ثلاثة ايام بوقوف بخلاف الشراء فلان بغير خيار الفضولى بهلاك بعض الشراء
البيع موقوف بخلاف النكاح وكذا الوصيات الفضولى قبل الاجازة انفع والله اعلم **الفصل**

او فاحشا ان لا يرتفع
رضي ان كان سيرا

وقال المشتري اشترى او
قبلت او قال المشتري اشترى
هذا لاجل فلان

العاشرة في الوكالة في البيع

وفي وكالة الزيادات الوكيل بالبيع انما يملك البيع بالعرض
عند جاز حيفه في انه اذا باع بمثل قيمته او باع بغيره الناس في مثل بعد ذلك ينظر ان كان وكلمه ببيع عبد
بغيره ان كان قيمته مثل قيمة العبد المبيع او اقل قدر ما يتقارب الناس جاز وان كان قدره لا يتقارب
بالاجماع هو الاصح لان كل واحد منهما يكون شترى في المنازعة وكذلك لو باع بعشرة اوتاب هريرة لا
العقب الفاضل سواء كانت الاوتاب بعينها او بغيره عينا او باع بمثل او موزون بعينه وكذلك وبغيره
مختلفا فيه على قول ابي جاز ولا جازة كالباع وفي النوازل رجل دفع الى آخر مالا لم يبيعه في بلد آخر فذهب
وباع بعضه بالنقد وبعضه بالنسيئة فلما حل الاجل رجع وبعض الثمن على الناس جاز الوكيل على ان يوكّل
رب المال اما بشهلا عدول بحرمون الى تلك البلدة او يأخذ كتاب القاضي الى تلك البلدة باع عنده نسا
الناس امره ببيعها فباعها من رجل بثلثي ستمي وسلمها اليه ثم تجل الثمن من ماله الى اصحابها على ان يعرف انما لها
الى نفسه اذا قبضها فافلس المشتري قبل قبض الثمن وفي ما عليه فللبايع ان يستره ما عليه دفع الى اصحاب
البصا لانه اعطى بشرط الرجوع وفي الفتاوى القاضي لا مام دلال باع شيئا واحدا للدلال ثم استخفى المبيع على
المشتري او رد بغير بعضا او بغيره لا يسترد الدلال وان انسخ البيع لانه وان انسخ لا ينعقد ان البيع
يركض ولا يبطل عمله رجل قال لغيره اشترى جارية فلان فلم يقبل المأمور ثم قال لا حتى ذهب و
اشترى قالوا ان قال وقت الشراء اشترى والى اشترى بها فلان بغير امره في الامر لانه وجد من سا
بدل على قبول الوكالة وان قال اشترى والى اشترى بها لنفسه في المشتري لانه وجد منه ما يدل على
رد التوكيل وان لم يقبل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشترى بالامر فان كانت الجارية قابضة لم يحدث
بها عيب مصدقا فيما قال وان كانت الجارية قد هلك او حدث بها عيب لا يصرف لغيره رجل بعث
اغناما الى بايع لبيعه ما قبضه في الحظرة من رجل ومات البايع وترك وارثا فطالب صاحب الاغنام الثمن
بالثمن فزعم المشتري انه قد نقد الثمن للبايع ليس لصاحب الاغنام ان يطالب وارث البايع مالم يثبت قبض
البائع الثمن لانه مالم يثبت قبضه لا يصبر محملا للوديعة فلا يصبر الثمن دينا في ذمة البايع وان
يطالب المشتري الامر وصى البائع لان البائع كان وكيله بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينقل حق قبض الثمن
الى وصيه وان لم يكن وصى يرجع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي الوكيل بالبيع اذا مات ينقل حق قبض الثمن
نظير هذا ما ذكر في الاصل احد المتعاضدين اذا باع شيئا من المتعاضدة ولم يقبض الثمن حتى مات او مولى الى
كان حتى قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا يصدر المشتري الى نقد الثمن لا يبيعه وفي النوازل الوكيل
بالبيع في بلد آخر رجل الدراهم اليه اذا باع وحمل الدراهم من تلك البلدة وجعلها في ردع الحار ونزل في
رباط طبع النافذة ففرق الحارح البردعة والدراهم وقد حمل بغيره فلا يقض وفي الفتاوى القاضي لا مام
رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه ويدفع ثمنه الى زيد فله صلح المال بطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع اليه

شاعم بغيره بغيره لا يجوز كالموكل
الموكل بغيره بغيره ان كان في حيفه
قيمة العبد المبيع او اقل

في حيفه
في حيفه
في حيفه

الى انتم فقال البايع بعت ودعيت اليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كان للبايع بايما يبيع
اجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بايما باجر فكذلك في قول لي حلفا لصاحب لان الثمن بـ
المبيع والمبيع كان لسانه عند البايع عند لي لان عنده الاجير للثمن لم يملك الثمن فكذلك الثمن ولا ضمان على
ندين قول البايع لا يكون حجة عليه رجل عاب وامر بليده ان يبيع السلعة وبيع منها الى فلان
فباع وامسك الثمن عند حلفه لا يضمن الوكيل بالبيع اذا باع وسلم المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن وان
قال له الموكل لا يدفع العبد قبل قبض الثمن لانه من حقوق العقد الوكيل بالبيع اذا دفع العبد الى المالك لم يضمن
به الى يمينه وبعرضه على اهل قضاء في دين لا يضمن استدان في الفساق يضمن قال الصدر الشيبه
وعليه الفتوى السائلة الفتوى اذا قال الرجل وكلف فلان بالبيع وان لا يضمن من عشرة شرايع
بأن في فصل الخطر والاباحة الوكيل بالبيع اذا باع بالدينار واخذ العبد له عوضا عن الدينار فخص
العبد بالفساق على الموكل الا يرى انه لو هلك في يد الوكيل بملك على الموكل والوكيل اخذ العبد
كافي الابدان له ان يبيعه بالعرض وفي الحزاة انه سئل الامام حالي عن هذا قال ان لم يكن دفع الى الموكل
فالتفاوت والنقصان على الوكيل وفي الفساق للفاضي الامام والوكيل بالشرا بالدينار اذا اشترى بالدينار
او بالعرض لا يلزم الموكل والله اعلم **الفصل في اختلاف**
وفي الجاهل الصغير رجل اشترى عبدا من قبضه ما شرب احد ما من اختلاف في الثمن فالقول قول المشتري
مع البمين الا ان يشاء البايع ان يأخذ الى الا يأخذ من من البتة وحصل المسئلة ان المبايعين اذا اختلفا في
الثمن انه درهم او دينار او في قدره انه الف او الفان او في صفته انه صحاح او مكسرة او جياذ او زوخلا
قيام السلعة وجب المخالف قبل القبض وبعد بلديث واذا هلك السلعة بعد القبض لم يجب المخالف
وجعل المشتري عند الحنفية والى يوسف ربح ولو كان البيع شيبين وهلك احد هلاله فاصلا والقول
قول المشتري مع البمين والمسئلة طويلة وفي الزيادات في كتاب البيوع في باب السلسل اذا كان للمشتري
خيار الرؤية او خيار العيب او خيار الشرط لا يخالفان وفي الفساق رجل اشترى عبدا ثم اختلف البايع
المشتري في الثمن فقال البايع ان كنت بعتة الا بالدرهم فهو حر وقال المشتري ان كنت اشتريته لا تخمها
فهو حر فالبيع لازم ولا يفتى العبد ولا يلزمه من الثمن ما اقربه المشتري لانه منكر الزيادة لان البايع
ان العبد قد عتق فلا يكتفى بعتة بعد العتق ولا يفتى لان المشتري منكر العتق وفي الزيادات في باب ما
يقربه المشتري فيرجع بالثمن وما لا يرجع عند صرف رجل في يد آخر فباعه رجل ثم قال البايع بعت بغير امر
لا يقبل للتناقص ولو اراد ان يخلط على ذلك ليس له ذلك وكذا لو كان المشتري هو يدعى فساد العقد ودفع البايع
واصل هذا ان من سعى في نفس ما لم يضمنه الا في موضعين احدهما رجل اشترى عبدا وقبضه وبعد الفسخ
ادعى ان البايع باعه قبل ذلك من فلان الغائب بكذا قبلت بيمينته ويرجع على الوهب له بالجارية والفقير البايع

لا يضمن له
عامة

من يفتى ان قال الامام
الدينار الاول وجدي

واقام السنة على ان المشتري
انما يضمن ما كان له

اذا كان اذ او مبيع من ان
الموكل اذا اقام الا يضمن
كان يضمن ما كان له

اذا

اذا اقام البينة ان الجارية التي باعها من فلان ماتت في دين واقام المشتري البينة انها ماتت في دين البايع فينبه البايع
اولا لانها لم يملك الثمن ولو ارادها قال ان اولي ولولم يفيها البينة فالقول قول المشتري لانها منكر وفي الافضية
لو ادعى المشتري ان البايع اعنته قبل البيع وله حقا ستر او العتق صح وكذا لو اقام البايع البينة انه اعنته
قبل البيع بغير ان دعوى الاعتاق من البايع انكار للمبيع لا ينجح لاجور فصار كما يبيع بالمينة ولو قال
فدعت بالمينة وقال المشتري بالدينار فالقول قول البايع لانه انكار للمبيع كما لو قال طلعت وانا صبت وفي
بيوع المباح في باب من البيوع التي يرجع فيها بالمبيع وما لا يرجع قال اذا قال المشتري بعد ما قبض العبد ان
البايع كان اعنته او قال كان حرا لاصل او قال دبره فافترده جاز على نفسه ولا يصدق على رفع البيع و
العتق وكذا موقوف ولو لم يقر بالعتق ولكنه اقر بايعة باع هذا من فلان ان يشتره قال كذا جعل
كانه لم يقر وان صدقه اخذ العبد منه وفي الزيادات في باب الثاني من البيوع ان المشتري لو اقام البينة
على البايع ان الامة المشتراة حرة قبلت بيمينته ويرجع بالثمن على البايع وتختلف اصحابنا رحمهم الله في
بيع ارضاء ثم اقام المشتري البينة انه باع ما هو وفت ولو ادعى البايع انها وقت باقى في كتاب الوفاء ولو اقر
المشتري ان الارض المشتري مقبرة او مسجد باقى في كتاب الدعوى وفي الخوازل امرأة لعمارة امرت زوجها
ان يبيعها او يقرى فباعها واشترى اخرى ثم قال لها ذلك اشتريتها القسي وجعلت جاريك لاصلا من نسائها
ان نقد من مالها في من الجارية فلجارية لها ولا يصدق انها اشترتها لنفسه امرأة اشترت شيئا وقال انا كنت
رسول زوجي ولا شيء علي وقال البايع ان بعت منك والثن عليك فالقول قول البايع على المشتري اذا
رد العيب قال البايع ما بعت هذا بل غيره فالقول قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية وفي الجاهل الصغير
المشتري اذا اراد ان يرد المبيع المعيب قال البايع بعتك هذا العبد واخر بعه وقال المشتري اشتريت
هذا اصل القول قول المشتري وفي الخط قال ابو سلمان سمعت ابا يوسف فيمن باع طهما باع بيمينته بعشرة
وقال بعتك جزا فاعترض او قال المشتري اشتريت مكابله بخلافان وكذا كل ما يوزن ولو كان هذا في ثوب
وقال بعت ولم اسم ذراعا وقال المشتري اشتريت مزارعة فالقول قول البايع ولو قال اشتريت على انها
كذا ذراعا كل ذراع بدرهم وقال البايع لراست ذراعا القول قول المشتري وبخلافان وسرادان على قول
ابي يوسف ومحمد ربح وفي الفساق رجل اشترى عبدا او اشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك انا غير بالغ ان
انا بالغ في وقت ببيع مثل في ذلك الوقت لا يلتفت الى سجوده ووقت ثلث عشرة سنة وفي الخط ادعى ملكا
يد آخر وقال هو ملكي باع الى منك حال بلوغى وقال المشتري بل حال صفرك القول قول الابن لانه يكرزوا
الملك وقد قبل القول قول المشتري قال في الخط وهذا القول اقرب الى الصواب عندى وان اقام البينة
فالبينة بينة الابن وفي الصغيرة اقل مدة بصدق فيه لو قال انا بالغه تسع سنين رجل اشترى ذهبا بيمينته
في آية بيمينها او على ذلك اقام وهي كانت ممدودة منذ قبل فلما فتح رأس الابنة وجد فيها فارة مينة

دنيا علم

مطل
امرأة اشترت شيئا
وقالت كنت رسولاً

الموكل
2 المحدث للمشتري وخيار الشرط
والرؤية

جنس

صلى قال انا بالغ ثم
انكر باعته

فانكر البايع ان يكون في يد فالقول قول البايع لانه ينكر العيب وفن البيع ولو صحت رجل حل انان وقال وقت فيه فارة فالقول قوله ونعم للسئلة مع انهما بائي في كتاب الاقرار السلم اليه اذا اني بشئ من التبر وقال وجده ذوقا فالقول قوله وسيل في المثل في الفناوي وفي الفتاوى الصغرى اذا اختلف البايع والمشتري في الطوع والكراهة فالقول قول من يدعى الجواز والصحة ولو اقاما البينة بينة من يدعى الكراهة وعليه الفتوى **فما اصل هذا** فتر في فصل البيع بالمدينة ليس ببيع البايع اذا انكر الاجل فالقول قوله والله اعلم في صحة العقد وقساوه ولو ادعى احد ما صح العقد ولا اثر بطلانه بان قال البايع بالمدينة او بالدم والقول قول من يدعى البطلان لانه مكر العقد لان البيع بالمدينة ليس ببيع البايع اذا انكر الاجل فالقول قوله والله اعلم **الفصل الثاني في قبض المبيع** وفي شرح المطاوع في كتاب الوقف المصل انه ينبغي ان يثنى القضاة نأيا احد ما نابا الآخر يعني ان يكون كلاهما قبض اسالة او قبض ضمان اما اذا اختلفا فينيوب المضمون عن غير المضمون ولا ينيوب غير المضمون عن المضمون بياكة ان الشئ اذا كان في يد بائع او مقبوضا عنه فاسد فاشتراه من المالك عقد صحيحا ينيوب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل ان يذهب الى بيته ويصل اليه او يتكهن من اخذ فاهلك عليه وكذا لو كانت الشئ في يدها ودبغة او عارية فوهبه منه ماله لا يحتاج الى قبض آخر ونيوب القبض الاول عن الثاني ولو كان في يد بائع او بالعقد القاسد فوهبه المالك منه لا يحتاج الى قبض جديد ونأيا القبض المضمون عن غير المضمون ولو كان في يد بالوديعة او بالعارية فباعه المالك منه فهو يحتاج الى قبض جديد ونأيا القبض المضمون عن غير المضمون ولو كان في يد بالوديعة الى مكان يتكهن من قبضه لان يصير قابضا بالتحلية والرهن كالتجارة في الجاسع الصغير وفي الجاسع الكبير رجل ارسل غلامه في طلبه ثم باعه من ابنته الصغير حان البيع فان مات قبل ان يرجع الى الاب مات من مال الاب وانفق البيع وان لم يربح ورجع الى الاب ان كان الابن صغيرا قبض الاب قبض له ولو كبر الولد حين رجع الغلام فالقبض لا الولد حتى لو هلك على الولد رجل اشترى غلاما فلم يقبضه حان اعان المشتري البايع او اودعه او آجره فاستعمل البايع في ذلك العمل هلك العبد هلك من مال البايع ولا يجب الاجر لان اليد للبايع والعمل له ولو استعمل البايع في عمل المشتري بامر صار المشتري قابضا فصار كالتسوية المشتري اذا امر البايع بطي الخطة المشتراة يصير قابضا الا اذا سنع البايع في ذلك هلك عليه القاصب اذا استأجر المضمون من المالك ثم اذ كان كالمشتري ويصير قابضا ويرى من ضمان القصب ولا يبرء بعد ذلك الى ضمان القصب ولو اعارة من القاصب لا يبرأ من ضمان حتى يستعمله لان لا اعارة قبل القبض كالهبة ولو آجر المهر من المرفق جاز ولا يصير المرفق قابضا عتب العقد لا الرهن غير مضمون بنفسه وفي الاعارة اذا فرغ عاود رهن المالك اذا امر القاصب ببيع المضمون فباعه جاز ولو لم يقبضه حتى هلك في يد القاصب او وجد المشتري به عيبا قبل القبض فوه عليه ثم هلك ضمن قيمته كما المشتري

لم يبيع ولو وجد به عيبا بعد القبض فوه عليه لو كان مفوضا لان التسليم يخرج عن ضمان المشتري اذا عيب المبيع عيبا ينقصه صار قابضا الا اذا سنع البايع في ذلك هلك عليه القاصب لا يبرأ من ضمان حتى يستعمله لان لا اعارة قبل القبض كالهبة ولو آجر المهر من المرفق جاز ولا يصير المرفق قابضا عتب العقد لا الرهن غير مضمون بنفسه وفي الاعارة اذا فرغ عاود رهن المالك اذا امر القاصب ببيع المضمون فباعه جاز ولو لم يقبضه حتى هلك في يد القاصب او وجد المشتري به عيبا قبل القبض فوه عليه ثم هلك ضمن قيمته كما المشتري **فصل آخر** فيما يكون قبضا وفيما لا يكون وفي التجريد في باب قبض المبيع تسليم المبيع ان على بيته في البيع على وجه يتكهن من قبضه من غير حال وكذا التسليم في جانب الشئ خلافا للشاخي رج وفي الاجناس قال بعينه في

المشتري

صحة التسليم ثلاثة معان أحدها ان يقول البايغ خلعت ببيتك وبين البيع الثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري على
 يأتى فيه الفصل من غير مانع الثالث ان يكون المبيع مقررا غير مشغول حتى يخرجه وكان ابو حنيفة يحق القول بقبض
 ان يقول البايغ خلعت ببيتك وبين البيع الثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري على صفة يأتى فيه الفصل من غير
 مانع الثالث فاقبض ويقول المشتري وهو عند البايغ قد قبضت فان اخذت راس وصاحبه عند وفاده فهو قبض
 سواء كان دابة او بعيرا وان كان غلاما او جارية فقال له المشتري تعال معي واشى معي فخطب من فهو قبض
 وكذا لو ارسله في حاجته وفي الثوب ان اخذ بين وهو واقف عليها او خطب بينه وبينه وهو موضوع على لا
 فقال قد خلعت ببيتك وبينه فاقبضه فقال المشتري قد قبضته فهو قبض وفي المباح الكبير المشتري في البيع
 الفاسد يصير قابضا لقلبه وقد ذكرنا في فصل البيع الفاسد وفي التناوي في الساجدة في العرف اذا
 اشتراها ولو جرحها فهو قبض ولو اشترى حنطة في بيت ودفع البايغ المفتاح اليه وقال قد خلعت ببيتك
 فهو قبض وان دفع المفتاح ولم يخل غيلا لا يكون قبضا اما لو باع دارا وهي غايبة فقال البايغ سلمها اليك وقال
 المشتري قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا لان الخلية قامت مقام القبض عند الثمن والتنا
 بينهما ان كانت بحال يؤدى على اغلاقها كانت قريبة والا كانت بعيدة قال في المحيط ان بالخيلة يقع القبض وان
 كان المعقود عليه بعد عنهما قال في الاشارة للحوالي في ذكر في النوازل الرجل اذا باع ضيعة وخطب بينها
 وبين المشتري ان كان بقرب من الضيعة يصير المشتري قابضا وان كان بعيدا لا يصير قابضا قال
 في الناس عنها غافلون فانهم يشتركون الضيعة في التراد ويقرون بالتسليم والقبض وذلك مما لا يصح
 القبض وكذا لو اشترى بقرا في السرج فقال له البايغ اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكن الاشارة اليه
 يكون قبضا ولو باع خلا في دن وخطب بينه وبين المشتري في داره فخطب المشتري على الدن فهو قبض
 كمن اشترى حنطة وقال للبايغ كلها في غرابك فقال والمشتري حاضر صار قابضا لكن هذا قول ابي يوسف
 وعند محمد لا يصير قابضا وكذا السلم اليه اذا خطب بين ربه السلم وبين الطعام في بيت نفسه هذا في التناوي
 وفي التناوي رجل اشترى ثوبا فامر البايغ بقبضه حتى اخذ انسان ان كان حين امر البايغ بقبضه امكنه
 قبض من غير قيام صح التسليم وان كان لا يمكن الاقيام لا يصح التسليم ولو اشترى طيرا في بيت والبايغ مغلق
 فامر البايغ بالقبض فسلم بقبض حتى هبت الريح بالباب فتحت الباب وطار الطير لا يصح التسليم وان فتح المشتري
 الباب فطار صح التسليم لانه يمكن القبض ان جتاله في الفتح رجل اشترى فوسا في حنطة فقال له البايغ سلمها
 اليك ففتح الباب وذهب الفرس ان امكنه اخذها من غير عون كان قبضا وهو مسئلة الطبرستان في دابة
 والبايغ راكب عليها فقال له المشتري احتلني مقلت فمطت الدابة هلك من مال المشتري قال في حقه قال
 القاضي الامام هذا اذا لم يكن على الدابة سرج فان كان ان ركب المشتري في السرج يصير قابضا ولا فلا
 لو كان راكبا في فاع احدهما من صاحبه لا يصير قابضا كما اذا باع الذار والبايغ والمشتري فيها وهذا الفصل

مذكور

هذه

في المحيط وفي جامع النوازل رجل اشترى وعاء فروى في التوقي وامره بنقله الى جانيته فسلط في الطريق فتركه على
 البايغ ان لم يقبضه المشتري وكذا لو اشترى وقرأ النبي او للطيب في المصنف على البايغ ان ينقله الى بيته ولو
 في الطريق فاهلك على البايغ وسباني تامها في فصل ما يجب على البايغ وما يجب على المشتري وفي التناوي
 الصنوي رجل اشترى عشرة ارطاب دهن وجاء بفار وروية ودفعها اليه وامره ان يكبله والدهن معين فلو اورد
 فيها رطلين من دهن لا يملأ بالانكسارها وروية قبل الانكسار فاهلك على المشتري وما ورن بعد الانكسار فاهلك
 على البايغ فاذا دفع الفارون صح صحة اسلاذ اكانت منكسرة وهما لا يملآن فامر البايغ بالصب فيها فذلك كله على
 المشتري ولو لم يكن منكسرة فامر بان يزن فيها ان كان الدهن غير معين لا يصير المشتري قابضا سواء ورن بحضرة
 المشتري او غيبته ولا يصير مشتريا فاذا فقه ان صار مشتريا لكن لا يجعل له النصف عند بعض المشايخ
 ما الرينة ثانيا وعند البعض بجلي وعليه الفتوى وفي الميرون رجل اشترى عبدا بكر موصوف ودفع اليه
 كرا ولم يكمله وصدقه البايغ انه تم ان باعه قبل ان يكمله جاز **وما يتصل به** هلاك
 المعقود عليه قبل القبض قال في شرح المحاوي هلاك المعقود عليه قبل القبض ان كان باقة سماوية
 او بفعل البايغ او بسبل المعقود عليه بان كان المعقود عليه جوا ناسا فقتل نفسه فله البيع بطل في هذا
 كله اما اذا كان الهلاك باقة سماوية او بفعل المعقود عليه فلا يفسد ولا يفسد وكذلك اذا كان بفعل البايغ لا
 البيع في هذا مضمون بالثمن قبل القبض بدلالة انه لو هلك سقط ثمنه عن المشتري ولا يجوز ان يكون مضمونا
 بالقيمة اذا اشترى لا يتولى عليه ضمانان ضمان القيمة وضمان الثمن وسوى في ذلك ان كان البيع باثنا او شرط
 الخيار للمشتري او للبايغ وتواستهلك المشتري فله ثمن البيع مطلق او بشرط الخيار للمشتري وان قد استهلك
 المشتري في البيع بشرط الخيار للبايغ او كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان من ذوا
 النعم وان هلك بفعل الاجنبي والمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع وعاد البيع الى ملك البايغ وبقي للجاني
 المثلية المثلي والقيمة في غير المعقود بشرط ان كان الضمان من جنس الثمن وفيه فضل على الثمن لا يطيب له
 ان كان من خلاف جنس الثمن يطيب له ولو اخضر المشتري المبيع واشتاع للجاني بالضمان فله ذلك وعليه الثمن
 للبايغ ثم ان كان الثمن من جنس الضمان لا يطيب له الفضل وان كان الضمان من خلاف جنس طاب له الفضل
 ثم اخبره اتباع الجاني بالضمان بمنزلة القبض عند ابي يوسف في محمد بن محمد راجح لا يكون كالقبض واشتر
 للخلاف فيما اذا تولى على الجاني فان تولى على المشتري او على البايغ على هذا الخلاف والخلاف ايضا فيما
 اذا اخذ المشتري من الجاني مكانه شيئا اخر جاز عند ابي يوسف خلافا لجمهور وان كان الهلاك بعد القبض فاهلك
 على المشتري الا اذا هلك باستهلاك البايغ والمشتري فحينئذ ان البايغ والثمن حال منقود صار البايغ مستر
 وبطل البيع وسقط الثمن عن المشتري ولو هلك البعق قبل القبض ان كان بفعل البايغ طرح عن المشتري حصته
 النقصان من الثمن سواء كان ذلك النقصان نقصان قدرا او نقصان وصف والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء

ولو لم يدفع الفارورة الى البايغ
 تمكنه يسكنها بيده فاهلك كله
 على المشتري

الواحد

بصفة من الثمن وان شئت تركت وان كان ذلك بفصل الاجنبي فكذلك في جميع البيع وان كان باقية عاقبة
ان كان نقصان قدر يطرح عن المشتري حصة ما فات من الثمن وله الخيار في الباقي ان شاء اخذ بحصته
من الثمن وان شاء تركه وان كان نقصان وصف لا يطرح عن المشتري بشئ من الثمن لكن له الخيار ان شاء
اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه والوصف ما يدخل تحت البيع بغير ذكر كالاختار والبناء في الارض والاطار
في الحيوان والمجودة في الكلب والورثي وان كان لهلاك بفعل المعقود عليه الجواب هكذا وان كان بفعل
صار قابضاً قد رما استهلكه بالاستهلاك والباقي بالتعب حتى لو هلك الباقي في يد البائع قبل وجود الجنس
هلت على المشتري وان هلك بعد الجنس هلت على البائع وزعم المشتري حصة ما استهلك لا غير فان
حبس وليس له حق الحبس لزوم ضمانه وعلى المشتري جميع الثمن ولو هلك البعض بعد القبض فالحال
على المشتري الا اذا كان بفصل البائع فحينئذ ينظر ان لم يكن له حق الاسترداد فهو كاستهلاك من الاجنبي
وان كان له حق الاسترداد انسخ العقد في قديم ما استهلكه البائع وسقط عن المشتري حصته من الثمن و
لا يكون مسترداً للباقي حتى لو هلك الباقي في يد المشتري لزوم حصة الباقي من الثمن ولا يكون مسترداً الا
اذا هلك الباقي من سرقة جناية البائع فحينئذ صار مسترداً ابتداءً وسقط عن المشتري جميع الثمن واذا
البائع مع المشتري في هلاك المعقود عليه فقال البائع هلك بعد القبض وقال المشتري هلك قبل القبض
فالقول قول المشتري وانهما اقاما البيينة قبلت ولو اقاما البيينة بينة البائع وكذا لو ادعى البائع ان المشتري
استهلك البيع وادعى المشتري ان البائع استهلكه فالجواب على ما ذكرناه هذا اذا لم يكن للبيينة تاريخ اما اذا
كان لهما تاريخ فقبل بينة الاستحقاق في الهلاك وهذا كله اذا كان قبض المشتري البيع غير ظاهر واما اذا كان
قبض ظاهر اثم ان المشتري ادعى ان البائع استهلكه والبائع يدعي ان المشتري استهلكه فمرنا القول قول
البائع وانما اقام البيينة قبلت وان اقاما جميعا البيينة فالبيينة بينة المشتري ثم ينظر ان كان في يد
البائع حتى لا يسترد الحبس صار بالاستهلاك مسترداً وانفتح البيع بينهما وسقط الثمن عن المشتري وان كان في يد
لم يكن له حق الاسترداد الحبس فقلل ثمنه ان بعض البائع قيمة البيع ولا يفسخ البيع بينهما كالحل في شرح الطحاوي ^{اعلم}
الفصل الثالث عشر في الثمن وفيه جنس في الزاوية في الترخيم
وفي الاصل اذا كان الثمن عينا فابضامعا وان كان دينا كان حالا امر المشتري بنقد الثمن او بالبيع ان
البيع حتى يبيع الثمن لكن يحضر المبيع محلي القاضى وفي النكاح كحضر البينة وقد مر في النكاح ولو قال الرا
سلم الرهن الى اخي اقضى الدين باي في كتاب الرهن وفي الخط قال اصحابنا ان البائع يحبس المبيع حتى يبيع في
الثمن اذا كان الثمن حالا ولو بقي من الثمن شئ قليل كان له حق حبس جميع المبيع وان كان الثمن مؤجلا
ليس للبائع منع ولو كان البعض مؤجلا يحبس حتى يسقط في الحال وتودع بالثمن رهنا او كفلا رجل يسط
الحبس وفي الزبانات ولو حال المشتري البائع على غير ما لا يسط حتى الحبس قال القدر في رج هذا قول محمد

رج اما عندنا يورث فبسط واذا استوفى الثمن وسلم المبيع او سلم بغير قبض الثمن او قبض المشتري لهما
لفظا او قبضه وهو براء ولا ينهيه ليس له ان يقره بحبسه بالثمن وان قبضه بغير اذنه له ان ينقض قبضه
ويبطل تصرف المشتري من البيع والحبة وما يقبل النقص بخلاف العنق والتدبير والاستيلاء فان
لم يقبض حتى دفع الدرام وقبضه بغير اذنه ثم وجد البائع الدرام زبوا او سقوة او مخفة لان
ينقض القبض ويحبسه بالثمن وان قبضه باذنه بالزبوا لا يبرئ وفي الرصاص والسحفة بغيره ولو
لم يجد شيئا من ذلك حتى تصرف المشتري من البيع ونحوه ثم وجد البائع الدرام زبوا او سقوة او مخفة
لا ينقض التصرفات لان تصرفات المشتري بعد القبض باذن البائع كمنه بخلاف ما اذا اخذ المشتري
فاستأذنه وتصرف حيث ينقض التصرفات وان قبض باذنه لان النقص بحسب الشرع وفي البيع الجائز
بعت البائع وان قبض بغير اذنه ثم وجد الدرام زبوا او سقوة ينقض من التصرفات ما جعله القبض
ولا ينقض ما لا يجعله القبض وان علم البائع ان المشتري قبض بغير اذنه فلم يرض به فهذا بمنزلة لا
في الاصل وفي الفتاوى البائع اذا اعار المبيع من المشتري او ادعى قبل نقد الثمن بسقط عن الحبس
المرفوع لو اعار الرهن الى رهن لا يسقط عن الحبس ويعيد الى الحالة الاولى وفي باب العين لو اشترى
جارية فاودعها البائع رجلا او آجرها قبل قبض المشتري فانت في يده ليس له ان يفتنه لانه لو رخصه
رجع على البائع فيصير مكان البائع هو الذي اتفقا ولوا اعارها منه او وهبها منه فانت في يده للمشتري
ان يبيعه ويضمن فحينئذ لو ضمنه لا يرجع على البائع باضمن رجل اشترى رصافتي فيها او غرس فيها
وقد قبضها بغير نقد الثمن وبغير اذن البائع فللبائع ان يأخذها ويحبسها بالثمن وكذا لو كان ثوبا
فصبغه فلو هلك في يد البائع ضمن ما زاد البناء والتصنيع ولو اشترى عبدا فاعتقه او دبره قبل القبض
وهو مفلس ليس للبائع ان يحبسه ونقد العنق ولا يسقط الغلام في قيمته للبائع عند الخيفة ومحمد
بخلاف اعتاق العبد الموهون حيث يبيع ولو كان ثمة قبل القبض وآجره او رهنه فللبائع ان يرفع الى
القاضي حتى يبطل هذه التصرفات قال لم يبطل حتى نقد المشتري الثمن جازت الكتابة وبطل الرهن والاجازة
ولو كانت جارية فوطئها ان علفت وولدت فليس للبائع ان يحبسها وان لم تلحق وطئها الحبس فان ماتت
في يد البائع ان احدث البائع بعد الوطئ ماتت من مال البائع لان بالوطئ وان صار قابضا فاذم البائع
فقد ينقض القبض وان لم يحدث منها هلك من مال المشتري لانها في قبضه والبائع لو ينقض وفي الزحف
عبد قال لوليه اشتريت نفسي منك بكذا فقال المولى بعت ليس له ان يفتنه لاستيفاء الثمن لانه في يده
كمن اشترى دارا وهو ساكن فيها ليس له ان يحبسها وكذا لو وكل غيره بالشراء فاشترى نفسه لموكله واعلم
ليس لحي الحبس ان يخطو عابدا الى الوكيل **نوع منه** وفي الزبانات في ابواب الكفالة رجل عليه
مال واحد قرض او ثمن بيع حال او مؤجل ادى بعض المال فقال هذا من احد النصفين لا يمتنع ولو كل نصف

البيع

صار اكثر واقل وهو يعلم ثم علم لا يرجع عليه وفي الفتاوى قال الفقيه ابو جعفر بن الرزقي ما ريفه وهي
شياء اشترى شيئا بدينار ثم يفسد قبل ان ينفق فيسقط البيع في السوف فسد البيع وان كان
لكن انقص لا ينقص البيع وليس البايع بالآذنت وفي الخبر بهذا العبارة اذا اشترى شيئا بدينار
فكسرت قبل القبض بطل البيع عند البيع وعند هذا لا يجل ثم عند ان يفسد في يده يجب على المشتري
يوم العقد وعند محمد بن يعقوب فيهما اخرا ما ترك الناس المعاملة بها وفي الميوس انما يفسد العقد
اذا كانت لا يروج في جميع البلدان لكن هذا قول محمد وعندهما الكساد في بلد يكتفي بفساد البيع في
تلك البلد بناء على مسئلة بيع الفليس بالفلسين عند ما يجوز اعتبار الاصطلاح ببعض الناس وعند
محمد لا يجوز اعتبار الاصطلاح الكل ولو رخص العدلي قال الشيخ الاسام الاستاذ فظهر الدين رجلا بدينار
هذا وبطابق ما وقع عليه العقد بذلك العبارة الذي كان وقت البيع وفي التقي اذا غلقت الفليس قبل
القبض او رخصت قال ابو يوسف قال ابو يوسف قولي وقول الجرح في ذلك سواء وليس له غيرهما ثم
رجع ابو يوسف وقال عليه فتمت ما من الدينار يوم وقع البيع ويوم وقع القبض وهو قول ابو يوسف
وعليه الفتوى هكذا قال في المحيط والدين على هذا ولا يقطع والكساد سواء وانقطع ان لا يوجد في التقي
الذي يباع فيه وسواء كان البيع مقبوضا او لم يكن فان كان البيع مقبوضا فكل حكم البياعات الفاسدة
وفي الكاح يجب قيمة تلك الدراهم والاجارة كالبيع ولو نفذ بعض الثمن دون البعض فسد العقد
ما لم ينقض وفي باب النون في النقطع عليه فتمت في آخر يوم النقطع من الذهب والفضة قال رجلا هو المختار
وتظهر هذا في صرف الاصل اشترى بالفليس ثم كسرت قبل القبض بطل الشراء يعني فسد البيع ولو رخص
لا وفي المحيط دلالة باع متاع الغنم بدينار معلوم واستوفى الدراهم قبل ان يبيع الى صاحب المتاع
كسرت الدراهم لا يفسد البيع **فصل في التاجير** وفي مختلف الرواية اشترى شيئا
الى سنة غير حينة ففسد البايع حتى مضت السنة فالاجل السنة المستقبل عند الجرح ولو اشترى الى
رمضان ففسد حتى دخل رمضان المال حال وعند هذا المال حال في الوجهين ولو اراد منعه لا شيئا
التمن ذكر القدر وري انه ليس ذلك في الخبر ويد لو كان في العقد خيار لها او لاحدهما والاجل مطلق فانه
من حين يلزم العقد وفي الفتاوى الصنعي من له الدراهم على غيره اذا وجد دنا بدينار يدينر باخذها
وفي شرح الطحاوي قال لا يخذها قال رجلا في المسئلة روايتان وفي شرح الطحاوي يجوز تأجيل كل
سوى الفرض يلزم وفي الرخصة رجل اشترى عبدا الى سنة ثم مات البايع لا يبطل الاجل ولو مات المته
حلل المال فلو اجل وارثه شهر لا يجهت قال رجلا في رايه في مرضع وهذا لان الثمن دين في الذمة وقابله
التأجيل ان يجر فيؤدى الثمن من المال فاذا مات من له الاجل يغير المندرك بقضاء الدين فلا يعتبر
التأجيل وفي الفتاوى لو قال البايع للمشتري والتمن حال هفت ادى بدينار او بدينار ما رايه لا يكون تأجيل

المزانية

لان حق القبض

مطرد
لا سطر الا حله
موسر
موسر

للمتن

للمتن وقيل رجل اشترى شقة مسند زاسلو من ارض معلوم وقضى ثم بعد ذلك باع البايع الارض كلها
من المشتري بثلث معلوم ولم يسم الشقص فاراد المشتري ان يمنع من الثمن لكان الشقص ان كان ما
في العقد الثاني يكون حصته الشقص اقل من الثمن الاول او اكثر فعليه جميع الثمن وانقص البيع الاول
وان كانت مثل الثمن الاول ففقدت الشقص البيع الاول هو المعتبر وفي باقي الارض الثمن هو الثاني يرفع
منه حصته الشقص رجل اشترى بدينار اخرى ولم يسم الا باللفظ ثم اشترى من المشتري عن اداء الثمن بدينار
ان يخرج مع المشتري الى البلد الذي فيه الدار ويبعث وكيله بثلث الثمن ويسلم الدار رجل اشترى جارية بدينار
مقال ذهب وفضة ففهم نصفان خمسمائة مثقال ذهب وخمسمائة مثقال فضة بخلاف ما اذا قال بالف
من الدنانير والدراهم فان هناك يكون خمسمائة مثقال ذهب وخمسمائة درهم وثلث سبعة ومعنى قوله وان
سبعة يعني من الدراهم التي يكون عشرة من هاذن سبعة مثاقيل يعني سبعة دنانير واصل ان يقول الدراهم
على عهد عمر بن الخطاب عن كات على ثلاث مرات بعضها كل درهم عشر قيراطا وبعضها عزرون وبعضها عنة
كانت الدنانير على نوع واحد وكان يمنع بين الناس خصومة واختلاف في مكاييلهم فتاوى عمر بن الخطاب في ذلك فقال
خذ كل نوع ثلثه فاخذ ثلث العشرة وثلث عشرين وثلث اثنى عشر فقلت اربعة عشر قيراطا وبقي وزن الدنانير
عزرون على حاله فيكون وزن عشرة دراهم مثل وزن سبعة دنانير لان عشرة دراهم كل درهم اربعة عشر قيراطا
يكون مائة واربعون وسبعة دنانير كل دينار عشرون قيراطا يكون مائة واربعين قيراطا لان اهل الحساب
باخذ وزن الدراهم اثنى عشر قيراطا لانه اقل وكذا وانه اعلم **الفصل الرابع عشر فيما**
يدخل تحت البيع وفيه خمسة اشياء من جنس البضائع والعقار رجل باع فسادا دخل العذرا تحت البيع قال
في المحيط ولم يذكر في شيء من الكتب اذا باع فسادا وعلمه سرج قبل لا يدخل الا بالنقص او بحكم الثمن ولو باع حمار
موكما يدخل الاكاف والبردة تحت البيع وان كان غير موكم فذلك هو المختار كما قال القدر الشريفة
قبل لا يدخل البردة والاكاف اذا كان عربا واصل المسئلة اذا باع جارية او غلاما وعليهما ثيابهما التي باع
دخل ثياب مثلها قال في المتن في الجارية والفساد ثيابها بتمامها ولو استثنى ثوب من ثيابها او وجد به عيبا
يرجع المشتري على البايع بشيء وفي الفتاوى الداخل تحت البيع ثياب مثلها ان ثاب البايع اعطاها الذي عليها
ان شاء اعطى غير ذلك لان الدخول بحكم العرف والداخل بحكم العرف كسوة لا عتبارها واذا ظهر ذلك في ثياب الجارية
فكذا في البردة وفي شرح الطحاوي رجل اشترى عبدا له مال باعه المولى مع مال ولم يسم ماله فبيع فاسد ولو قال
مع ماله وتي جاز اذا كان الثمن يلزم على مراه العبد وان كان اقل او مثل او يجوز ولو كان ماله دنانير فاشترى
بالدراهم او على العكس جاز الشراء سواء كان الثمن قليلا او كثيرا بعد ان يتباضا حصته الدنانير بالدراهم ولو لم
يتباضا حتى تنقضي بطل البيع في حصته العرف وبني في حصته العبد فلو كان ماله او بعض ماله دينا البيع فاسد
الدين لا يشكل عند ابي حنيفة خلافا لما والسئلة طرية ينظر في المزانية وفي الفتاوى رجل باع حائضه دخل الواح

في الارض

فصل آخر

طابق
مفتي قول
سبعة

يدخل من غير ذكر في الاثر يدخل رجل اشترى دارا وكتب بحقوقها فانهم حابط منها فوجد فيها رصا
 او ساجا او حشبان كان من جملة النباه كالمطبخ الذي يجب الحابط فهو لاشترى وان كان شيئا هو مودع
 الحابط فللبايع كالموجود المشتري في هذا من جذوعها وانما هو غير ما يكون للبايع وهذا اذا قال البتة
 هو فان قال ليس له حكمه بالقطعة ومن هذا قال اصحابنا لو اشترى سكة فوجد في بطونها ثلاثة انا
 كانت في صدف يكون لاشترى وان لم يكن في الصدف يكون للبايع ولو اشترى حملا او دابة فوجد في
 بطونها ثمانية لم يكن لاشترى الكل من الحيوان والله اعلم **الفصل الخامس عشر فيما على**
البايع فيما على في النكاح رجل اشترى دارا فطلب من البايع ان يكتب صكها على الشراء فابى البايع لا يكتب
 وان كتب المشتري وامره بالاشهاد لا يجبر على الخروج الى الشهود وان اتى بالشهود يجبر على اشهاد شهودين فان
 يرفع الى القاضي فان اقرع عند كتب سجلا ولا يجبر على دفع الصلوات القديمة ولو ابى الزوج ان يكتب حظا له
 لاسرانه لا يجبر كذا في الصدر الشهيد رج اجرة النافذ على البايع ان قال لاشترى دارا هي جديته والصحيح انه
 على المشتري مطلقا هذا في النكاح وفي النكاح قول المشتري ان الدارام كلها لبايعا فان قال البايع
 هي رد بغير انقياد عليه والوزن على المشتري وفي باب العين لو اشترى حنطة مكابنة فاكل كل على البايع
 منها في وعاء المشتري على البايع ايضا هو المختار وفي النكاح اخراج الطعام من السفن على المشتري ولو اشترى
 حنطة في سبيلها ففعل البايع عليه ما بالدوس والتمتدنية ودفعها الى المشتري هو المختار وفي باب العين
 رجل اشترى عينا جزا فاضطرب على المشتري وكذا كل شيء باع جزا فاكل الثوم والموز والبصل اذا خلى ففتح
 بينهما وبين المشتري وكذا قطع الثمر على المشتري وفي باب العين لو اشترى ثيابا في خراب قطع الخراب
 على المشتري وفي باب العين لو اشترى في المروفر خطب ففعل البايع ان ينقله الى بيته ولو هلك في الطريق
 فاهلك على البايع وكذا كل شيء باع على غلور الدواب كالغنم والتمن اذا امتنع البايع على الحل لاشترى
 يجبر ويحكم براء هذه الاشياء ان شرط الحل لاشترى بفسد البيع واذا اشترى على ان يوفيه في منزله جاز
 خلافا لمحمد بن حنبل واشترى حطب في قرية وقال موصوفا بالشراء اصله الى منزله لا يفسد وهو قول
 وليس بشرط وانما اعلم **الفصل السادس عشر في الخطأ والجملة**
 هذا الفصل مشتمل على ثلاثة اجناس الاول في الاستبراء الثاني في التفريق الصغير الثالث في المتفرقات
 الاول وفي الاصل علة وجوب الاستبراء استحسانا حل الوطى بمكة العين في فاع من جهة العنبر وشرطه في
 تنقل الرحم والحكمة صيانة الولد رجل اشترى جارية من امرأة اوصى واشترى جارية هي بكر او حرام على البتة
 برضاع او مصاهرة او اشترى جارية من امرأة جارية او هلك الجارية بالزنا او الخلع او الصلح عن دم
 المهر يجب الاستبراء وفي الخطأ عند ابى يوسف انه اذا كانت بكرا احاط علم المشتري انهما لم يوطا لم يجب الاستبراء
 وفي النكاح جارية لابنة الصغير فكذلك في ملكه اشهر ثم قرأ على نفسه واشترى اهل الاستبراء عليه عند الخطأ

اشترى
 لا يحرم على كرهه
 طمس في عدم لزوم
 احسن في عدم
 ان انما هو المختار
 على المشتري

البايع واخرها على

رج وقال ابو حنيفة رج عليه الاستبراء ولو اشترى جارية فحاضت قبل القبض ثم قبضها يجب عليه الاستبراء
 وعن ابى يوسف لا يجب لا يجب بذات ولو حاضت في يد الوكيل بالشراء ينبغي ان يغيب في نكاحه لاسام الشراء
 وان وضعت على يد رجل حتى يقدر الشراء وحاضت عند من يجب كالحاضت عند البايع والاستبراء شهر
 في الابنة والصغيرة وفي ذوات الاثر الحضة وفي الحامل يضع الحمل في الرقعة يعني المهر فله مهرها
 بشئ وعن ابى يوسف بثلاثة اشهر مثل هو قول ابي وعنه ابي في غير رواية الاصول ستان كما قال زفر
 عن محمد بن ابيان في رواية اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس
 اليوم وما يجرم الوطى بجرم الذواعي وكذا المظاهر والحرم على هذا بخلاف الصام والمطابقين
 محمد في المشقة لا يجرم الذواعي رجل اج جارية ثم فحضا العقد لا يجب الاستبراء على البايع فان عاد الى
 بلا قال يجب عليه الاستبراء اراد بهذا الاقالة بعد القبض وكذا في الرد بفساد البيع قبل القبض والرد
 بالعب بعد القبض وفي بيع الشقص ثلث الاقالة فيه بعد القبض يجب على البايع وفي الاقالة قبل القبض لا
 على البايع استحسانا هذا في شرح الشافعي وفي نسخة ثلث الاقالة السرخي في الرد بالعب اذا حاضت عند
 المشتري حضة ثم وجد بها عيافا فريدها لم يقربها البايع حتى تجبض عنه سواء كان عودها اليه بسبب
 هو فح او بغيره عقد جديد رجل غصب جارية وباعها من لا يعلم انها غصب فوطها ثم قضى بها لالاكت
 يظنها حتى يتبرأها استحسانا والقياس ان لا يجب ولو علم المشتري لا يجب والمجيلة في اسقاط الاستبراء ان تزوجها
 البايع من المشتري قبل ان يركب تحت حرة ثم يفتريها في المحيط في النكاح تزوج ام ثم اشترىها قال الحسن ان يتبرأها
 هكذا عن محمد بن حنبل وفي رواية عن ابي في هذه الصورة لا استبراء عليه وكان الاستبراء طهر الدين بقول رابن كذا
 الاستبراء لبعض الشايع انه انما لا يجب الاستبراء على المشتري في هذه الصورة ان تزوجها ووطها ثم اشترىها
 فاما اذا اشترىها قبل ان يوطها فيجب الاستبراء فان كانت تحت حرة تزوجها من غيره ثم يفتريها ويقبضها ثم
 يطلتها الزوج بعد القبض فيسقط الاستبراء على الروايات اجمع وان ظن أنها قبل القبض على رواية المجمل
 وعلى رواية البيوع لا يسقط هو الصحيح وان اتى البايع ان يزوجه من غيره يفتريها بغيرها قبل القبض من
 غيره ثم يقبضها بغيرها الزوج فيسقط الاستبراء على الروايتين وحجة اخرى لو كان بعد القبض يبيعها من رجل
 ويبيها اليه ثم ان المشتري تزوجه من رجل ثم البايع يفتريها منه ويقبضها ثم يطلها الزوج فلا يجب الاستبراء
 هكذا نقل عن الصدر الشهيد فان خاف ان لا يطلها الزوج يقول زوجتها من رجل ثم البايع يفتريها من رجل
 اطلقا حتى ثبت او يقول لاشترى زوجتها من رجل ثم البايع يفتريها من رجل ثم البايع يفتريها من رجل
 الخلل ان لا يطلق وتكمل باح المجيلة ذكر في الفتاوى انها ان طهرت ولم يجام بها في الطهر حتى يبايعها وان وطئها
 ثم باعها قبل ان يجيئ لبايع قبل ان يجيئ قبل هذا قول محمد وعندنا يجوز المجيلة وان وطئها البايع في هذا
 الطهر اصل في نكاح المجامع الصغيرة اذا وطئ الرجل جارية تزوجه رجل الزوج ان يطلها قبل ان يستبراء

مطلوب
 جملة اخفاط استبراء

ما يطلب
 في استبراء الاستبراء

عند ما وعند محمد بن محمد بن اسبر، وكذا لو رأى امرأة تزني فزوجه على هذا الخلاف قال ثمس الامتة
الحال في الاخذ بنزل المحرم وعلى هذا المذهب لا إسقاط للشفعة وإسقاط الزكوة **المجلس الثاني**
في التفرقة بين الصغير والكبير وفي الأصل التفرقة بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من المحرم
بالرحم بالبيع والمهبة ونحوهما مكروه والبيع جاز في الحكم وقال ابو يوسف في الوالدتين والولودين لا يجوز
البيع وفي رواية عنه لا يجوز في الكل ولو كان احدهما والآخر لولدين الصغير أو لعبد أو لملكانة أو لغيره
لا يكبره ولو كان كلاهما لبيع احدهما لولدين الصغير يكبره فان اشتراها فوجد باحدهما عينا له ان يرد به وبسبكه
الاخر وشتم هذا النوع من المسائل في الزناوات كتبنا في الحزانة **المجلس الثالث** في التفرقات
وفي التنقيح رجل يبي في حق عبد فوهبه الى القاضي فزوجه جبراته قال محمد بن جعفر القاضي المولى على
بيعه لكن نهى المولى عن ذلك فان عاد اذ به بالضرب والمحبس وفي النواوي لو كان العبد يطلب البيع من مولاه
وهو مفران بحسن محبة تعذر في باب السبب اذا اشترى جارية فزوجه احباطا رجل ابتاع دنانير غيره
ثم مات بشق بطنه والتمامة اذا ابتعت لؤلؤة الغر بنظر ايتها اكثر فبمئة امر يرفع بمئة الآخر السلطان في
كتاب الحيطان ونظائرهما باني في كتاب الوديعه وفي المفرد لخر كتاب الخطر والاباحة عن محمد في رجل ابتاع
درة لرجل ومات المشتري ولم يبع مالا لا بشق بطنه وعليه القيمة لان الدرء يفسد في البطن فلا يفسد
النق والدنانير لا يفسد وفي الفناوي رجل عجل البقال درهما او ثلثا بياخذ من البقل وقتا بعد وقت
او الخبزات شرط في الغرض ان ياتخذ بترعا او شرا لا يجوز وان لم يشترط جاز وفي التنقيح رجل اشترى عشرة
افقزة مخططة ولم يعلم المشتري ذلك الا يقول ببيع ان ياكل ولا يبيع ان ياكل في الشراء وقد ذكرنا تمام
هنا في السلم خطا للبطل الذي يبيع او الفس بالسم في اللحم للبيع لا خبر فيه ان حله وان لم يحل فلا ياكل
به **نوع منه** وفي الفناوي بيع الزمار من النصارى والفلنسة من الحبش لا يكبره لان في ذلك
اذ لا لها بيع المكعب المنصهر من الرجال اذا علم انه اشترى بلبس كبره وبيع الغلام الامره من يمسى اندفبه
يكبره لانه آعانة العصبه وفي كتاب الاثرية للشيخ الامام ثمس لائمة السرخسي رح بيع العصب من نخند حمرا لا
يكبره عند ايج رح وعند هرايك وجود البيع بالاجماع وبيع **السم** بعض ما يختار به صبرا فاسقامه وروى
قال الصدد الثميد رح ولا يخذية المحار هل يبال عند الشراء هو حلال ان كان الغالب عليهم الحلال في اسوا
لا يبال وان كان الغالب عليهم الحرام او في وقت من الاوقات بصبرا الغالب هو الحرام او كان يكتف من الحلال
والحرام لا بأس بالسؤال في الوجه الثالث رجل في ذب فوب وقال وكلني فلان ببيع وان لا انقص من
نطلب منه انسان بنسنة ان وقع في قلب انه قال ذلك لشرج السلعة لعمرة وبيعه ان يشتري وان لم يبع
في قلبه لا يبيع الشرا منه رجل يبيع ويشترى في الطريق ان لم يكن في فواده للناس ضرر لسعة الطريق لا بأس
بالشرا منه وان كان في فواده ضرر لا ينبغي له ان يشتري منه قبل كبره وان كان الطريق واسعا جعل فيه كبوت

مطالعہ درویش
در عمل

مسلمہ کا خطاط
تخصیص ۹۴

وَجَاءَ الْهَوَاقِلُ الْهَاقِلَةُ
أَفْزَقُ خَطَةٍ
م

22 VI

العين من تجدد عمره على هذا الكلام
وبيع الكرم من تجدد عمر الجار
به وفي القاصي رجل اراد ان
يبيع سلع معينة وهو يعلم
يجب ان يبيعه ولو لم يبين قال

نوع من

التاجر
ص

4

فصل منه وبيع او حمل من حمرة وبيع او قبضه استجار فستحق قبل التسليم وبيع او حمل او كان الذي اخذ يستحق
لاحد لا يبرح المسائل في الفناوى والله اعلم **كتاب التصرف**
قال في الجامع الكبير الدرهم المصروبة على ثلاثة اوجه اما ان كان ثلثها صرا وثلثها فضة او لربك
قدرا الثلثين لكن اكثرها فان الفضة لا تصير مخلوبة بالصرا بل هو كشيئين فضة وصرا فان بيعت ^{هذه}
الدرهم بالفضة الخالصة ان كانت الفضة الخالصة اكثر من الفضة التي في الدرهم يجوز وان كانت
اقل او مثلها او لا تدرك فالبيع فاسد وفي الوجه الذي يجوز بشرط القبض في الفضة والصرا ايضا
يجوز بيع هذا الدرهم ببعضها ببعض متفاضلا وبشرط التقابض والبيع والاستراض عدلان كان مرد
عده يجوز وان كان لا يبرح عدل الاجوز عدلا الا اذا كانت الدرهم باعياها فيجوز المباينة باعده
العدم المنازعة ولا ينعين في العقود حق لو اشترى بها عرضا وهلك الراجح قبل التسليم في العدة
مثلا الثاني اذا كان اكثرها فضة فهي كالفضة كلها ولا يجوز التفاضل بينها ولا يجوز المباينة ولا
عدلا او انما يجوز وزنا ولا ينعين في العقد بالنعين والدرهم لا يختلوا عن الغش الثالث ان كان نصها
فضة ونصها صرا ففي كالفضة وفرد ذكرها في الوجه الثاني وفي شرح الطحاوى بيع السببية بالسببية
والغالب عليهما الصغر يجوز ولو كانت الفضة غالبة او مساوية للصغر لا يجوز وقال الصدوق
في بيع الفناوى في عرفنا الاجوز ولم يذكر هذا التفصيل ويجب فيها الزكوة كالفضة الخالصة
وفي بيع العطارفة بالمعدن بشرط التقابض في المجلس في البدلين كذا في المتقى وفي شرح الطحاوى
الصرف اسم للمعقود ثلثة بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة لواحد منهما بالآخر واخص بشرائط
ثلاثة احدها وجود التقابض من الجانبين قبل التفريق من الابدان سواء كان المعقود عليهما ما
يتعين بالمعقود كنفرة الذهب والفضة او بترهما او مصوغهما او لا ينعين بالعقد والتقابض
في مجلس العقد ليس بشرط ولكن وجود التقابض قبل التفريق بالابدان شرط حتى لو تعاقدوا ولم يتقابضا
حتى شباميل او اكثر ولم يفارق احدهما صاحبه ولا غاب عنه ثم تقابضا وافتراقا جاز الصرف كذا
في تسليم راس مال السلم الثاني ان يكون عقدا صرفا بان ليس فيه خيار الشرط لهما الا اذ هما فلو كان
لكن ابطل صاحب الخيار خياره قبل التفريق ثم فترقا عن قبض من الجانبين انقلب العقد جازا عند اتمام
الثلثة وكذا عقدا سلم يجب ان يكون بانا لا خيار فيه فان ابطل صاحب الخيار خياره ورأس المال قائم
فلم ياتر الثالث ان لا يكون بربك الصرف من قبل فان ابطل صاحب الاجل الاجل قبل التفريق ونقدما
عليه ثم افتراقا عن قبض من الجانبين انقلب العقد جازا عند اتمام العقد بشرط الاجل في احد
البدلين او بشرط الخيار فيعقد على الفساد وترف ابو حنيفة يح بين ما اذا انعقد عقد الصرف
على الصحة ثم بطل لغوات شرطه وبين ما اذا انعقد على الفساد وقايدنه تظهر في مسئلة وهي ان

التحريف

七

١٢

اذا كان لرجل جارية في غنمها طوف ووزن الطوف مائة فباعها من رجل بالف درهم حاة جاز البيع
 فيها وبجصة المائة صرف والجارية بثمانية مائة وكونا فاعين غير فاضل من الجانبين بطل الضرب
 وبيع الجارية بثمانية مائة صحيح وبمثلها لو باعها بالف درهم الى اجل الصرف باطل بالاجماع وتطل
 بيع الجارية ايضا عند ايجاج خلافا لما هو المعروف في المسئلة الاولى انفق العقد بينهما على
 الصفة غير ان الصرف ايضا بطل لغوات شرط من شرائطه ولو يوجب ذلك ابطال البيع في الجاز
 كما اذا اشترى عبد بن فاذا احدهما حر من شرح الطحاوي ولو باعها ذهب او فضة بفضة
 بخلافه لا يجوز وتبطل في المساوي في الوزن ولو اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ذهبا
 مع غيره ووزن احدهما اكثر ومع اقلهما وزنا بشئ من خلافه فالبيع جاز بعدة كت ان كانت
 الخلف ببلغ قيمة الزيادة او اقل قدر ما يتغلب الناس فيه يجوز البيع فيه من غير كراهة وان
 كانت قيمة الخلف قليلة كاللوز والبصرة والفستق والكافور او خلافا في البيع يجوز لكن كبره
 كذا روى عن محمد بن قيس له كيف تخد في قنيت قال مثل الجبل وان لم يكن للخلاف فيه كلف
 من الزيادة لا يجوز البيع **جنس اخر** في غلة الربا وفي شرح الطحاوي قال اصحابنا جعل
 الكيل مع الجنس في الكمالات فالوزن مع الجنس في الوزانات فاذا اجتمع احرم التفاضل والنسأ
 واذا عد ما حل التفاضل والنسأ وان وجد احدهما وعدم الآخر اما الكيل او الوزن حل التفاضل
 وحرم النسأ واما الجنس بانفراده حل التفاضل وحرم النسأ عندنا فلو باع نقاعة بنفاحتين
 او حفنة من الخنط بحفنتين يجوز عند عدم الكيل وفي الفتاوى رجل طلب من آخر درهم وضا
 بنة وواحدة فباع المستقر عرضا من الفرض بعشرة وليم اليه ثم باع المقرض منه باثني عشر جوزا
 نفقة الشرط بينهما والاحوط ان يقول المستقر كل شرط او مفالة كان بينهما فتركه ثم يبايعه وركن
 المسئلة على ان بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء مشروطا في البيع صحيح وقد ذكرنا في كتاب البيوع هذا
 اذا كانت المناع للمستقر فان كان المناع للفرض وليس للمستقر شئ وبريد ان يقرضه عشرة
 عشر الى اجل فاق الفرض ببيع من المستقر سبعة بثلثة عشر ويسلم السلعة الى المستقر ثم ان
 المستقر يبيع السلعة من اجنبي بعشرة ويبيع السلعة الى الاجنبي ثم الاجنبي يبيع السلعة من
 الفرض بعشرة وبأخذ العشرة منها الى المستقر في الاجنبي من الفرض الذي كان عليه للمستقر فيحصل
 السلعة الى الفرض بعشرة وللفرض على المستقر ثلثة عشر الى اجل من الفتاوى لقاضي خان وفي
 التوازل رجل له على آخر عشرة دراهم فاراد ان يوجدها الى سنة وبأخذ منه ثلثة عشر فللمسئل ان
 يتزى منه بثلث العشرة مناعا ويقض المناع منه وفيه المناع عشرة ثم يبيع منه بثلثة عشر الى سنة
 وفي صرف الاصل باس يقول هدية الغريم واجابة دعونه ماله يشترط وكذا اذا قضى احد من

كما اذا اشترى عبد بن بالف فاضل
 احد جارية للثقة الثانية اما
 بطل بيع الجارية لان عقد
 الصرف انعقد على الفساد فان
 ذلك ضل البيع في الجارية

درهم او وزنها ورضى به ولو شرط له جيز ولو اراد في الوزن ان كان كثيرا لم يجز وان قل ودخل في نقا
 الموازن لم يجز كدرهم في مائة لا يجوز عليه رد الزيادة واختلوا في نصفه درهم في مائة قال بعضهم
 هو كثيرا لا يجوز وقال بعضهم هو قليل لا يجوز ولو ان المستقر وهب الزيادة من المقر لا يصح لا
 هبة الشاع فيما يجمل المينة رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يبيعها باثني عشر درهما مكسرة
 لا يجوز لانه ربا فان اراد الحبل يستقرض من الشئ اثنى عشر درهما مكسرة ثم يقضيه عشرة فجاء
 ثم ان المقرض يرباه عن درهمين فجوز ذلك ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة الى اجل فلما
 حل الاجل جاء الدينون بسبعة صحاح وقال هذا التسعة بثلث العشرة لا يجوز لانه ربا و
 ان اراد الحبل بأخذ التسعة بالنسعة ويزا عن الدرهم الباقي فان خاف الدينون ان لا يبرأه عن
 الدرهم الباقي يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح وفلسا او شيئا بغير عوضا عن الدرهم
 جاز ذلك ويقع الامن من الفتاوى لقاضي خان ولو فرضه على ان يوفيه بالكوفة فهو فاسد ولو
 استقرض الفلوس ثم كسدت عليه رد الفلوس وعند هارون بن وهب يوم القبيض والغصب على هذا لا يجوز
 الفرض في كل عددي متقارب وفي كل كبي ووزني ولا يجوز فرض الحيوان والعقار والمخرب وما
 كان متفادوا الكل في الاصل **كتاب الاجارات**
 هذا الكتاب مشتمل على احد عشر فصلا الاول في المقدمة وقبها مسائل وجوب الاجرة ومسائل
 من الجنس الثاني في صحة الاجارة وفسادها وفيها الاطراف التي يتعقد بها الاجارة الثالث في اجارة
 الضياع والعقار الرابع في اجارة الدواب الخامس في الانصناع السادس في الضمان السابع في نفع
 الاجارة الثامن في استيجار الطير التاسع فيما على المستأجر وما على الاجير العاشر في المظنر والابا
 الحادى عشر في الاختلاف بين الاجير والمستأجر اس الاول في المقدمة وفي شرح الطحاوي عقدا
 لا يجوز الا ان يبين البدل من الجانبين جميعا اسبايبان التبعة فيها حرام ثلثة بيان الوقت وهو
 الاجل وبيان العمل وبيان المكان اسبايبان الاجران كان دراهم او نائير فالشرط بيان القدر وبيع على
 البدل فان كانت التبعة مختلفة يقع على الغالب وان كانت الغلبة مختلفة فلا اجارة فاسد ما لم يبين
 نفقاتها كما ذكرنا في البيع وان كان كبلنا او وزنيا او عدديا بمقاربا فالشرط بيان القدر والصفة
 بشرط بيان مكان الانفاق فدمر في البيوع فانه نظير الاختلاف في السلم ولا يحتاج الى بيان الاجل لانه يصح
 دينيا في التبعة فان بين جاز وان كان ثابا او عرضا فالشرط بيان القدر والصفة والاجل لان الثابت
 ثبت دينيا في التبعة الاسما وفي هذا كل اذا كان عينا فالاشارة اليه كافية ولا يحتاج الى بيان الوصف والقد
 والاجل وان كان جنبا لا يجوز الا ان يكون معينا وان كان منفعة ان كانت من جنس كسكي دار بدار او
 دابة بركوب دابة لا يجوز وان كان من خلاف جنس كسكي دار بركوب دابة لا يجوز انما نسحق

المطلوب
 رضى وادار
 الحادى

بالقبول أو باعتراف النجيب أو باستيفاء المقدر عليه ولا يمكن مجرد العقد عندنا وفي الخط وكما يجب استيفاء
 المنافع يجب بالتكليف من استيفاء المنافع حتى أن من استأجر دارا أو حائطا أو ما من معلومة ولو يمكن ذلك
 المنافع تمكنه يجب إذا كانت الإجارة صحيحة ولو لم يمكن بان منعه المالك أو اجتنابا يجب وفي
 الأصل لو قال له دونك المنزل فانزله وبالفارسية إنك حانة يعني لا أنه لم يفتح الباب فقال
 المستأجر في آخر المدد لا انزله ان كان يقدر على الفتح من غير مؤنة فله ان يفتح الباب فلا قال
 ثم أمانة الخواص وكسر القلق ليس بشئ حتى لا يكون للأجير ان يفتح على المستأجر فيقول هلا كسر
 الغلق ودخلت الدار وكذا إذا أجرة دار سلمها إليه فارغة لا لبناء كان شغلا لم يمنع الأجير ان سلم إليه
 جميع الدار ثم انزع منها ما من به ودفع عن الأجير حصته إليه ولكن بشرط التمكن من استيفاء المنافع
 في المدد التي ورد عليه العقد في المكان الذي أضيف إليه العقد فاما إذا لم يتمكن من الاستيفاء
 أو تمكن من الاستيفاء في غير المكان الذي أضيف إليه العقد أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي
 أضيف إليه العقد خارج الدار لا يجب الأجير حتى من استأجر دابة يوما لأجل التركيب فبها السناء
 في منزله ولو ركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للتركيب في المصريح عليه الأجير تمكن من الاستيفاء
 في المكان الذي أضيف إليه العقد وأن استأجرها للتركيب خارج المصريح إذا جسر في المصريح
 لعدم تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف إليه العقد فان ذهب بالدابة إلى ذلك المكان
 في اليوم ولو ركب يجب وأن ذهب إلى ذلك المكان خارج المصريح بعد ما مضى اليوم بالدابة ولو ركب
 لا يجب وفي النوازل استأجر دابة إلى مكة ولو ركب بل مشى راجلا ان كان بغير علة في الدابة
 يجب الأجير وأن كان لعل في الدابة أو لمرض به جئت لم يقدر على التركيب لا جبر عليه وأن استأجر
 ثوبا للبسة كل يوم يدان في موضع في بيته ولو لبسه فمضى سنون كان عليه لكل يوم دنانير في الوقت
 الذي يعلم انه لو لبسه لا يخوف فإذا مضى وقت يعلم انه لو لبسه يخوف سقط عنه الأجر لانه بعد
 بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منفعة به فقد برأ ويحفظ عنه الأجر كالمرأة إذا
 اخذت الكسوة من الزوج ولو لبس وليست ثوب نفسها إذا مضى وقت لو لبست لبس متنادا
 بخرف كان لها ولاية المطالبة بكسوة غيرها والآفلة من النوازل للقاضي الامام ثم ان كانت الإجارة
 محتملة له ان يطالبه ما لم يرض الأجل وأن كانت منجعة فإذا مضى نجم يجب عليه وأن كانت مسكونة
 فعند الجحيفة أو لا يطالبه ما لم يرض المنفعة كلها وفي قوله الاخر وهو فوطها بطلان عند
 كل يوم والواجب اذا قبض الأجير كلها ثم انتقضت الإجارة كان له بحساب ما استوفى من المنفعة
 وبرة الباقي على المستأجر السائل في شرح النوازل في سائر المسائل المحيطة **جنس آخر**
 فيمن له حق الحبس وفي الأصل لا سكاف ومن لعله ان في العين فانه يجب العين لاستيفاء الأجر

لا إذا

الأذا كانت الأجرة مؤجلة وفي النوازل في كسر الخطب وحلق شعر العبد حق الحبس وللشاح
 الحبس وكذا كل ما كان العين بعهده شيئا أخر يجب لو فعل العاصب يقطع حق المالك وأما الفقدان
 ان كان بغيره بالفسخ أو ببيع البضعة فله الحبس أما إذا كان ببيع الثوب لا بغير فقد اختلف
 المشايخ فيه وهذا كله إذا عمل في مكانه أما إذا خا ط الخياط أو صبغ الصباغ في بيت المستأجر فليس له حق
 الحبس ولو هلك في يد الأجير من غير صنف ومن غير ان يجب بالاجر فان كان له عمل ان في العين
 كما في الخياط والصباغ سقط الأجر وأن لم يكن له عمل ان في العين كالحال لا بسقط الخياط إذا
 طلب رب الثوب ببيع الإجارة بعد ما صنع بعض العمل قبل ان يتم لم يكن له ذلك تجل في مسألة
 الدار لأن بعض العمل هنا ليس بمنفعة ولو شرط بتجديد الإجارة يكون له ان يحبس الدار حتى يتوفر
 الإجارة ولو أبراه عن الأجر أو وهبه فله ان في كتاب البيوع فصل البيع الفاسد ثم مؤنة الرق في الأجر
 المشترك على الأجير ونصه بأن في كتاب العارية وفي الذخيرة الرد في الأجير المشترك نحو الفضا
 والصباغ والسراج على الأجير لأن الرد نفق الضيق فاستلحق على من كان منفعة الضيق ولو
 الضيق في هذه المواضع للأجير لأن للأجير عينا وهو الأجر ولرب الثوب منفعة والعين خير من
 المنفعة فكان الرد عليه بخلاف الوأجر عبد أو دابة وفتح المستأجر ما يجب الرد على صاحب
 العبد والدابة لأن ثمة للأجير منفعة وللأجير عينا كما في الفصول ثم ذكر بعد هذا ما ورف
 ورأيت في النوازل السبعة من صاحب المحيط الأجير المشترك كالخياط ونحوه يجب ان يكون مؤنة
 الرد عليه وأما صاحب المحيط انها تكون على صاحب الثوب لا على الخياط ونحوه في عرفنا وفي جواب
 الكتاب كما ذكر خواهر زاده وكذا مؤنة رد الردف يكون على صاحب المحطة في عرفنا لا على الخياط
 وفوق المحيط على هذا **الفصل الثاني** في صحة الإجارة وفسادها
 الفصل شمل على خمسة اجناس الأول في الفاظ الإجارة الثاني في الضياع والعقار وثالث
 الخيارات رابع في الدواب والعبد وخامس في الاعمال الخامس في المنقرقات
اما الأول في النوازل الصغرى الإجارة تنعقد بلفظة العارية حتى لو قال لعبدك اعركك
 هذا الدار شهر ابكنا أو قال كل شهر بكذا وقبل الخاطب كانت الإجارة صحيحة أما العارية فلا تنعقد
 بلفظة الإجارة حتى لو قال آجركك هذا الدار بغير عوض كانت إجارة فاسدة ولا يكون عارية و
 لو قال له وهبتك منافع هذا الدار شهر ابكنا يجوز ويكون إجارة وفي النوازل لو قال لآخر اشترت
 منك خدعتك هذا شهر ابكنا في إجارة فاسدة وعن محمد بن اعطينك هذا العبد سنة بتجد
 بكذا جاز ويكون إجارة وفي المحيط لو قال بعثت منك منافع الدار شهر ابكنا ذكر في العيون ان الإجارة
 فاسدة لأن المنافع معدومة ولا يستعمل للبيع وذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ وقال المحرر

مطلوب لو قال لعبدك اشترت منك خدعتك هذا شهر ابكنا في إجارة فاسدة

مطلوع
عن الكرم
بمعنى
بمعنى
بمعنى

اذا قال لعبد بعتك نفسي ثرا بكذا العمل كذا فهو اجارة وعن الكرم ان الاجارة لا ينعقد بنقطة البيع
ثم رجع وقال بعتك رجل ذهب الى الصكوك ليكتب له صك الاجارة الطويلة لحدوده مع رجل وبين
لحدوده ومال الاجارة والاجر وامر الصكوك بالكتابة وبين اتيام الفسخ فكيف الصك بجملة الاجارة
والساجر وكتبوا الشهادة ولكن لم يجز بينهما عقد الاجارة لا ينعقد الاجارة بينهما بخلاف خط الاجارة
على ما مر في كتاب الطلاق وتختلف في خط الاجارة والبيع على ما يأتي في كتاب الاجارة ولا ينعقد
الاجارة الطويلة بالتعاطي لان الاجارة غير معلومة قد يجملون لكل سنة وانفا وقد يجملون طويلا
ولا يقوله بن كزكدي وقال لا يجر كزكدي وان كان مرادها الاجارة وفي غير الطويلة الاجارة
ينعقد بالتعاطي في وكالة الاصل في باب الوكالة بالاجارة وفي الفناوي للفاخي امام الاجان
الطويلة اجان استخرجها الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ربح فقيل ما معنى اهل زمانه وردها البعض
وهي على وجهين احدهما ان اذا اراد ان يوجر اكرام اجارة طويلة او الارض وفيها زرع يبيع الاجارة
والنوع باصولها من الذي يريد الاستجار بثمن معلوم ويسلم ثم يوجر من الارض من معلومة
ثلاث سنين او اكثر غير ثلثة اتيام من آخر كل سنة او كل سنة اشهر بال معلوم على ان يكون اجر كل
سنة من السنين الاولى غير الايام الستة من هاهنا ذلك الاجر كذا وفيه الاجارة يكون بمقابلة السنة
الاجارة وان يكون لكل واحد منهما ولاية في اتيام الخيار والوجه الثاني لهذا الاجارة ان
يدفع الاجارة او الزرع الذي في الارض حاصلة الى الذي يريد الاجارة على ان يكون الخارج بينهما
على ما يهيم سهم سهم من الدافع والباقي للعامل بشرط كل العامل في صرف نصيب من الخارج بما احتج
بواجبه من الارض من معلوم على نحو ما قلنا من غير ان يكون احدا العقد من شرط في الاخر
شأنه بخلاف انكر والوجه الاول وقالوا ببيع الاجارة وبيع الزرع ليس بيع رغبة بل هو بيع
النجاسة ولهذا لا يكون للاستجار بقطع الاجارة وعند فسخ الاجارة يفسخ البيع من غير فسخ وبيع
النجاسة لا يبرئ البيع من ثلث البايع وان اقبل به القبض وبقاء الاجارة والزرع على ملك
البايع يبيع الاجارة في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع ايضا وقالوا ليس هذا ببيع النجاسة بل هو
بيع رغبة لانها لما قصدت تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع النجاسة فقد قصدت بيع الرغبة
وجوز ان يكون الاستجار مملوكا للمشتري ولا يملك قطعهما لتعلق حق الغيرة به كما انهما لا يملك
قطع اشجار الرهن وان كان يملكها لتعلق حق الغيرة وقال بعضهم ان باع الاجارة او الزرع بثمن
المثل او اكثر يكون رغبة ولا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان قد يبيع مال بثمن قبل عند
سأس الحاجة وفي المشتري رجل اكثر دارا سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار له ان
فرغها اليوم والا فعليك الف درهم كل يوم والمستكرى مقره بالدار قال يلزم ذلك قال هشام

ما طرد في الاجارة الطويلة
و هو على الاجارة

وهو على فساد الكرم
او لا يفسد

سعد

لم

لمتحدة لخصها في مقدار ما ينفع منها عن اجار مثلاً فان فرغها الى ذلك الوقت ولا يجعلها بعد ذلك
يوم ما قال محمد هذا حسن هذا اذا كان مقر اتيام الدار له انما اذا غلبت دار الجار صاحبها او في
بدا الفاصب فقال الدار داري فاخرج عنها فان نزلتها فاعطى عليك كل شهر مائة درهم في جرها على جأ
ثم اقام بها بنية عليه بعد الشهر فلا اجر له رجل استاجر من آخر غلاما فقال صاحب الغلام بعشرين
وقال المستاجر بعشرة فانفروا على ذلك قال هو بعشرين الا ان يرضى الذي اجر بعشرة وفي
الفناوي رجل استاجر رجلا ليحفظ كرمه ثم باع الكرم فقال المشتري للاجير اعمل عملك فان
الاجر ينعقد للاجارة بالاجرة الاولى ان علم وان لم يعلم يجب اجر المثل وكذا لو مات صاحب الكرم
وقال الوصي اعمل عملك ونظاير هذا كثيرة قد ذكرناها في خزائن الوافعات والله اعلم
جنس آخر في الضياع والحائز والمستقل وفي الاصل رجل استاجر ارضا فيها زرع او
او غيره مما ينعف من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بثمن
معلوم ويتقاضى ثم يوجر الارض منه وان كان لعبد يوجر بعد معنى المدعى ولو اجبر هذا في
الحيلة ثم سلم بعد ما دفع وحصد ثقل جاز قال شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده في نسخة
هذا اذا لم يدرك الزرع اما اذا ادركت بحيث لا يضره الحصاد يجوز وبو من الاجر يقطع الزرع
ولو قال المستاجر استأجرت منك الارض وهي فارغة وقال المواجه لابل هي مشغولة بزرعي يحكم
الحال كذا ذكر في التنقي وفي فناوي الفصل في القول قول الاجر بخلاف المتابعين لان ههنا لا
ينكر العقد لانه ينكر اضافة العقد الى محل فانع مستنفع به فيكون القول فيه قول ولو اشترى
رطوبة في ارض وما علمتها ثم استاجر الارض لا يجوز ان اشترى الرطوبة باصلها او الشجرة باصلها
ثم استاجر الارض جاز رجل استاجر دارا ثم بعثه على ان لا يسكن فيها بيا فغلب عشرة فسدت الا
وكذا لو استأجر دابة الى بغداد بعشرة على ان رجع عن الطريق فعليه عشرة او على ان يبلغ قرية
كذا ثم بدله ان يبيع فعليه جميع الاجر لا يجوز وعلى هذا لو استأجر دابة على ان لا يسكن فيها بيا فغلب عشرة فسدت الا
كذا وان حمل كذا فاجره كذا او استاجر ارضا على ان يزرع كذا فاجره كذا وان زرع كذا فاجره
كذا او استأجر ارضا على ان يسكنها فلا اجر كذا وان قصد فيها حدا او لها نافع فلا اجر كذا وهذا
عند ابي اوفى وهو قولها وفي قوله الاخر يجوز استأجر دارا على ان لا يسكنها فهي فاسدة ولو استأجر دارا
على ان يسكنها وحده يجوز قال شيخ الاسلام خواجه زاده رحمه الله في نسخة هذا اذا لم يكن في الدار
بشرط او علة او بشرط او علة لا يستأجر على الفاء السرفين والكراب واصلاح المسكنات باقية في كتاب
المزادة اشتراط الحمار ثلثة اتيام في الاجارة جازية ولو اشترط اكثر من ثلثة اتيام فعلى الاخذ
كما في البيع فلو اشترط ثلثة وسكن في مدة المدة سقط الخيار ولو انه لم يسكنه لا يفسخ لانه سكن

مطلوع
عن الكرم
بمعنى
بمعنى
بمعنى

مطلوع
عن الكرم
بمعنى
بمعنى
بمعنى

مطلب ١٢٢ في الاجارة
نماذج في الاجارة

الاجارة واول المد من سقوط الخيار الرتبة والعب ثابتة في الاجارة رجل اجر نصف
الدار والارض شاعلم يجوز وهذا عند ابي حنيفة مع سواء كان يحمل النسيئة او لا يحملها وعندهما
يجوز وكذا لو قال استأجرت نصيبك من الدار ولو عرف النصيب ولو سكن فيه لم يجز لغير المثل
عندهما وعند الشافعي يجوز ويجوز السقي وجمعوا انه لو اجر من شريك يجوز سواء كان مشاعا يحمل
النسيئة او لا يحمل وسواء اجر كل نصيب منه او بعضه وعن ابي حنيفة مع انه لا يجوز ان يصيب من شريكه
واجمعوا انه لو اجر داره من رجلين يجوز ولو اجر رجلان من رجلين يجوز وجمعوا انه لو اجر دارا
شترقا محاق في النصف لا يطل في النصف الاخر بخلاف في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة مع انه لا يطل
لو كانت الدار بين رجلين اجارهما نصيبه من اجنبي اختلف الشافعي على قول ابي حنيفة رحمه الله
والاظهر انه لا يجوز وكذا لو كانت احدا من الاجارين بطل فحصة البت دون التي وموت احدهما
بأق في فصل الفسخ واصل ان الشيوع الطاري غير مفسد وذكر الصدر الشهيد ان الطاري
والمقارن سواء في رواية عن ابي حنيفة والظاهر ما قلنا ولو اجر البناء دون الارض لا يجوز وذكر
محمد في النوادر انه يجوز وقال القاضي الامام ابو علي النسخي كان يفتي شيخنا وقاسم بالنسب
وكذا لو كان البناء ملكا والعروة وفقا فاجر البناء لا يجوز لانه في حقيق الشايع وقبل يجوز ولو
اجر الدار وبنت منها في اجارة العبر جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الليل لشمس الاية للملوك الى
رجح ولو كان البناء للرجل والعروة للآخر اجر صاحب البناء ولا من صاحب العروة اختلف الشافعي
فيه قال والفتوى على ان يجوز ولو اجر من صاحب العروة لا اشكال ان يجوز ولو اجر من
دون البناء يجوز وطريق جواز اجارة المشاع ان يلحق بها قضاء القاضي او بعدد على الكل ثم يقع
في البعض ومساكن الشيوع سبع منها الاجارة وقد ذكرنا وبيع المشاع واعارة المشاع جازين وهبة
المشاع فيما لا يحمل النسيئة يجوز مطلقا وفيما لا يحمل النسيئة لا يجوز عندنا سواء وهبه من شريكه او من
اجنبي والصدقة والهبة سواء في رواية الاصل وفي رواية لمالك الصنف يجوز الصدقة على
اشنن واسوف المشاع فعند محمد بن حنبل لا يجوز وعليه الفتوى ورجح المشاع لا يجوز عندنا
وفي الشيوع الطاري روايات وثقات بأق في كتاب الرهن وفي الفتاوى رجل استأجر ارضا بطن
فيها الاجارة فاسدة فان كان للتراب قيمة يضمن قيمة التراب واللين لانه غاصب وان لم يكن له
لا شيء عليه واللين له فان نقصت الارض بذلك ضمن نقصان ويدخل اجر مثل الارض في قيمة النقصان
وان لم يكن فيه نقصان فلا شيء عليه رجل استأجر حمتا على ان ان يات نايبة فلا اجر عليه فسد
الاجارة وفي الاصل لو استأجر دارا على ان يمتزها ويغسلها في ارضها يفسد لانه شرط بخالف مقتضى العقد
ولو استأجر حمتا بستانه ودمه على ان يحط عنه اجر شهرين لم يملك تبسدا ولو قال على مدار عطلته

مطلب ١٢٣ في اجارة
مطلب ١٢٤ في اجارة

مطلب ١٢٥ في اجارة
مطلب ١٢٦ في اجارة

مطلب ١٢٧ في اجارة
مطلب ١٢٨ في اجارة

مطلب ١٢٩ في اجارة
مطلب ١٣٠ في اجارة

مطلب ١٣١ في اجارة
مطلب ١٣٢ في اجارة

وبين المد لا اجر عليك جاز ولو قال على ان اهب لك شهر رمضان او على ان لا اجر عليك شهر رمضان
فلا اجارة فاسدة ولو استأجر حاقنا بنصف ما يربح فيه يكون فاسدة فان قبض الحاقن وبيع فيه البئر
واصاب مالا فهو لصاحب البئر ولصاحب الحاقن عليه اجر مثل الحاقن ولو كان صاحب البيت دفع
البيت لخواجر وبيع البئر على ان الربح بينهما فالاجارة فاسدة ايضا فاذا اجر البيت واخذ اجاره كان
لصاحب البيت وللخواجر اجر على صاحب البيت اجر مثل عمله استأجر رجلا لا يستأجر الفصاحم يجوز عندهما
خلاف محمد وفيما دون النفس يجوز بالاجماع وكذا في الشاة ولو استأجر سطحا لبسيل عليه ماء المطر فلا
فاسدة ولو وقف وفنا يجوز ولو استأجر من المجرى فيها الماء فالاجارة فاسدة ولو وقف وفنا يجوز ولو استأجر
نهر ابا ساو لم يفل شاة اخرى الماء فيه يجوز ولو استأجر ارضا ليضع فيها الشاة جاز ولو استأجر طريقا
ليرقبه او لير النافس في ذكره الاصل ان عند ابي حنيفة لا يجوز وعند محمد يجوز وفي الميوس اجازتها
ولو استأجر سطحا ليحفظ فيه الثياب او بيت فيه يجوز ولو استأجر غل ليحفظ عليها الثياب او يترك عليها
الثمار لا يجوز ولو استأجر ميزابا في حائط او موضع من حائط ليضع عليه الخبز او يبي سعة او يترك
لا يجوز وفي عرف وبارنا يفتي ان يجوز لو نزل بصل عليه الا يربح استأجر وند يندبه في المشي ان يجوز
وذكر في موضع اخر استأجر وند يعلق به بعض الامتعة لا يجوز معاوضة الثيران في الاكدر فاسدة
لان هذا استجار النفع يحسرها فان اعطى البئر لخدمته الحار لا يربح ولو استأجر كيدا او موزنا
ليعبر به ذكر في الاصل ان يجوز وذكر الكرخي انه لا يجوز ولو استأجر شاة لرفع صبتها وجدا لا يجوز ولو
استأجر ثيابا بسطها في بيت ولا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز لان الاستجار لا يجوز الا لمنفعة مقصودة
من العيب وكذا لو استأجر دابة ليحتملها بين يديه او ليربطها على آفة ليطن الناس ان الدابة له لا
يجوز من الفتاوى لقاضي خان **نوع منه** وفي الفتاوى الصغرى لو استأجر دارا في سنة
او الى مائة او ابد فالاجارة فاسدة ويجب اجر المثل ولو كان فساد الاجارة لجزالة الشيء بان جعل الاجارة في
او ابد يجب اجر المثل بالغاسط وان كان الفساد لجزالة الوقت والشيء معلوم يجب اجر المثل لا يجاوز به
وفي الاجارة الفاسدة المستأجر حق الحبس استيفاء الاجرة المجلد ولو مات المجرى فاستأجر حق ثمنه وفي
الاجارة الصحيحة اذا انقضت المد للمستأجر حق الحبس وهذا اذا كان المستأجر مقبوضا للمستأجر فان لم
يكن حتى مات الاجارة وانقضت المد ليس له ان يحد من المد على المستأجر في الاجارة الصحيحة والفاسدة ولو
باع الاجارة هذين الفصلين باذن المستأجر المستأجر بعد ما يقبل من بيع من يده قال الصدر الشهيد
لم يره هذا رواية ولكن ينبغي ان لا ينزع من يد المستأجر ولكن ينفذ بيعه في حق الاجارة والمستأجر وفي النزاع
رجل استأجر دارا اجارة فاسدة وفيها ليس له ان يوجرها ولو اجرها مع هذا ينبغي الاجر بمثل المثل
ولا يكون غاصبا ولا اجرا لاول ان ينقض هذا الاجارة **نوع منه في اجارة الوقف**

نوع منه في اجارة الوقف

المتولى اذا اجر دار الوقف اكثر من سنة ان كان الوقف شرط في اصل الوقف ان لا يجر اكثر من سنة
 لا يجوز وان لم يشرط شيئا يجوز مقدار سنة الى ثلاث سنين كذا اخبرنا الفقيه ابو الليث رح قال
 الشيخ الامام ابو حفص الكبير رح في الضياع يجوز قدر ثلاث سنين وفي غير الضياع لا يجوز اكثر
 من سنة وقال القاضي الامام علي السغدري رح لا ينبغي ان يفعل ولو فعل تحت الاجارة منولى
 الوقف اجر الوقف بدون اجر المثل بلزومه تمام اجر المثل وفي المخطط وان كتب الاجارة الطولية على الوقف
 في ثلث سنين باجر المثل وارباع الاجرة المتأجرة عن الاجرة وحكم حكم جواز ذلك جاز لان محققه فيه
 وكذا الوصل وكذا الاب لو اجر منزل الصبي بدون اجر المثل لزمه تمام وكذا الوصي وكذا الوصي على
 ارض الصبي وارض الوقف او سكن داره وهي معدة للاستعمال لا يجب اجر المثل الا اذا كان انقص
 سكانه وصحان نقصان يضمن هكذا ذكره فتاوى الفضلي قال هذا ذكره الحافظ في كتابه ان المتأجر
 لا يكون غاصبا بلزومه اجر المثل وجعل حكم هذا حكم اجارة فاسدة فقيل لا تنفق بهذا قال نعم الاجارة
 الطولية للملك الصبي لا يجوز وكذا لو اجر الوقف طويلا لا يجوز والجملة اذا كان الملك للصبي ان يجعل مال الاجارة
 بنامة السنة الاخيرة ويجعل بقية السنة المتقدمة ما هو اجر مثله ثم يبرأ والد الصبي للمتأجر عن
 اجرة السنين المتقدمة وتصح ابراءه عن ذلك بحكم الوكيل فان حكم به حاكم بصيرتفا
 ولو استأجر للصبي طويلا يجعل مال الاجارة للسنة الاخيرة ويجعل في السنين المتقدمة اجرا قليلا
 اجرة عرض مودع بدون اجر المثل يصح من جملته المال لانه يملك الاعارة فهذا اولى رجل استأجر
 من متولى الوقف حجرة وقف فبكر فيها المظلم والجيران لا يرضون بذلك ان كان الفرض بينهما والمتولى
 يجد من يستأجر مثل هذه الاجرة له ان يجبرها من بين **الجنس الثالث** في الدواب
 وفي الاصل في باب اجارة الشاة رجل استأجر دابة للركوب ولم يبين من يركب او جعل عليها ولم يبين مال
 او ارض الزراعة ولم يبين ما يزرع او قدر البطيخ فما لم يبين ما يطبخ او استأجر ثوبا لللبس ولم يبين
 من يلبس فلا اجارة في جميع هذه المواضع فاسدة فان اقتصم الى القاضي ابطال الاجارة وان اقتصم
 حق اليه هو او البس غيره وجبا اجر المثل قياسا ويجب المستمي اخصا نوا وغتير اول لا يشرع الشيخ
 الامام غفر الله له السرخسي الخي بهذا الجملة اذا استأجر حليتا ولم يبين من يلبس هذا بخلاف
 ما اذا استأجر دارا ولم يبين من يسكنها يجوز لانه لا تفاوت فيه ولد ان يكرها او يسكن غيره وفي
 المتن في رجل استأجر لجنينها ولا يركبها او يربطها على باب دار ليرى الناس ان له فرسا او آنية بعضها
 في بيته يجعل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها لكن ليقن الناس ان له دارا او عهدا على ان لا يستخدم
 او دارا يضمنها في بيت فلا اجارة في جميع ذلك فاسدة ولا اجرة اذا كان الذي يستأجر قد يكون ان
 يستأجر لينتفع به رجل استأجر فلا يميز على ان لا يجوز بخلافه اذا استأجر لغيره فله الترضع وكذا

من سلكه
 في الاجارة الطويلة

بخلاف ما اذا استأجر ثوبا لللبس
 فالعبرة به برضيانه انما
 ينبغي وان لم يبين
 ثوبا فلا اجارة
 عليه

مطل اذا استأجر فلا
 يميز

جوز

يجوز والقياس فيها سواء في الفتاوى معارضة الثبوت في الكراب لاخر فيها اذا اعطى البقر لياخذ الحمار جاز
 استأجر حمارا الى نيبابور على ان حصل مقصوده في الطريق جمع فلا اجارة فاسدة ولا يجب الاجرة ولو لم يجر هذا
 الشرط بالعقد يلحق عند البيع اذا كان في المجلس كافي البيع رجلا من بينهما طعام استأجر احدهما صاحبه او
 حمار صاحبه ليجل نصيبه الى مكان معلوم فلا اجارة فاسدة ولا يجب الاجرة وكذا في فئز الطحان فاسد ولا
 يجب الاجرة ذكره غفر الله له السرخسي رح في اجارات الاصل ولو استأجر حمارا ليجل طعامه بفقر منه فلا اجارة
 فاسدة ويجب لغير المثل ولا يجاوز المستحق وكذا لو دفع الى حابله غنم لا ينبغي بالنصف قال في المخطط وشاة
 بلح يفتون بجواز الاجارة في الثياب لتعامل اهل بلد بمختلف القياس كالاستصناع وهذا بخلافه
 لو تعامل اهل بلد في فئز الطحان لا غير لئلا تساهم لانه يكون ترك النقص وفي فتاوى قاضي خان استأجر
 رجلا ليجل كذا متاع من الفطن او بقصر كذا ثوبا وليس عند المتأجر فطن ولا ثوب لا يجوز ذلك لان اقامة
 العمل في العدد ولا تنصرون وان كان الفطن والاثواب عنده ولم يبرها الاجرة فلا اجارة جاز الرتبة و
 ليس له خيار الرتبة في الفطن وكذا لو استأجر ثوبا فله ان يترك ذلك عند المتأجر لا يجر
 الاجارة وان كان ذلك عند المتأجر لا يجر الاجارة وان كان ذلك عند المتأجر وعين وشارف في
 البعض وامتنع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجارة كانت محبة فيلزمه العمل رجل دفع الى ثياب
 ثوبا وامر ان يندف الثوب بفطن عند نفسه ولو يبيع له الاجرة وفي الفطن وبينها الخدم واعطاء
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اجارة جارية لتعامل الناس وقال القاضي الامام
 ابو علي السغدري رح هذا اذا دفع ثوبا وعينه ليعده عليه اذا ركن الثوب معتبرا فله
 فيه وفي الاصل لو تكرر دابة الى فارس فلا اجارة فاسدة واعلم بان فارس وخراسان وخراسان وخراسان
 وسغدري اسم الولاية وبلغ وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان
 السرخسي تكرر اسم الولاية وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان وخراسان
 موضع كان اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر مثلها لا يزداد على المستحق وفي كل موضع اسم البلد اذا اتى البلد
 يجب عليه ان ياتي بيته رجل استأجر عبدا باجر معلوم وبطعامه لا يجوز وكذا لو استأجر دابة بغيرها
 للجمل لا بخلاف الظاهر الوصي اذا اجر نفسه او غلامه للصبي لا يجوز بخلاف الاب لان الاب يجوز
 بيعه فيجوز اجارته وفي الوصي استأجره الباع اذا كان خيرا ولا يفتن للخرقة هذه لانه يترك النفع
 لياخذ مال العبد العقل في الاصل قال رح وسئل اجارة الصبي بالقي في كتاب الرضا باب في الفتاوى
 الصغرى اذا اجره جارية او عبده اجارة طويلة يجوز وفي المخطط لو استأجر عبدا بالكوفة يستخدم ولزمه
 مكانا للخدمة ان يستخدمه بالكوفة دون خارج الكوفة قال غفر الله له السرخسي رح يسافر بالعبد الى ان
 يخرج من البلد الى القرى واقبة المصد يستخدم من الترحل ما بعد العشاء الاخيرة وليس له ان يضر بالاعلاء

١٨

المستاجر والادابة المستاجرة للتركيب ويجلف انواع الخدمة ويخدم ضيفانه وامرانه ولودفع المستاجر الاجرة
 بولا العبد ان كان العبد هو العاقد برئ من الاجرة وان لم يكن عاقد لا يبرأ ولو كسر العبد شيئا من ماله
 لا يضمن ولو وقع على ربيعة عند المستاجر وكسر يضمن ولو جعل الاجرة ومات المستاجر بمرضه
 حصه ما بقي من الدية **وما يتصل بهذا** كونه يضمن في فناء النفس رجل دفع بقرته الى رجل
 بالعلم مناصفة وهي التي يسمى بالفارسية كاتونيم سود بان دفع على ان يخلص من اللبث والسن بينهما
 فهذا فاسد **والخاتمة** كل لصاحب البقرة والآذان فاسدة ولو اكل اللبث مع هذا والبعوض فاسد فان كان
 اللبث قائما برة على ما كانت البقرة وما كان اكل برة مثله من اللبث والضل الذي فعله على المالك فبها
 علمها واخرج المثل في بناء عليها والشبهة في تحريم هذا الضرف ان يبيع نصدا البقرة من الدفوع اليه
 معلوم وبسلة البقرة اليه ويراه من الشئ ثم يأمروا بان يتخذ من لبنها الضلل والسن وغيره كك فيكون ذلك
 بينهما وفي المحيط فلوان المدفوع اليه دفع للآخر بالنصف فذلك فالمدفوع اليه الاول ضامن ولو بيعت الدفوع
 اليه الى السرح فلا ضمان عليه وفي الفناوي في باب النون لودفع الدجاجة ليكون البيضة بينهما على هذا
 وفي كاتونيم سود وهذا القيل للحدث لصاحب البقرة والبدن وفي اجارات الفناوي لودفع بذرة الفيلق على
 ان الفيلق بينهما نصدا فلما خرجت الدودة قال شريكه ان اكثرها فدهكت فقال له صاحب البقرة ادفع
 الى من البقرة وان ابرئ منها والشريك كاذب فيما قال بل قد خرج كل هاتان الفيلق كل لصاحب البقرة عليه
 اجر المثل شريكه لقيامه عليها وعليه فبها ودفع الرضا وقال شمس الاثني للخواص فيمن غصب بضاً
 خرج منه الفرج ان خرج بنفسه فلصاحب البض وكذا الغصب البذر **جنس اخر** في تعليم القرآن
 وفي الاصل لا يجوز الاستجارة على الطاعان كتعليم القرآن والفقهاء والآذان والاندكبر والاندكبر والاندكبر
 يعني يجب الاجر وعند اصل الدرية يجوز وبه اخذ الشافعي ونصر وعاصم وابونصر والفقيه ابو الثبت
 رح ولو اشترى ابو الصبي من اداء الوظيفة الى العلم جبر على المرام چون حلوا في بيع شئني وعبدى قال في
 المحيط وعليه فتوى مشايخ بل رح قال الامام الجليل الفضلي احبنا للثاخرين يجوزون ذلك ويقولون
 جبر على دفع الاجرة ويجلس بها وبه يفتي مشايخ بل افوا بوجوب السعي عند ذكر الدية ووجوب اجرة المثل
 عند عدم ذكر الدية ونقل عن ركن الاسلام الى الفضل الكرماني رح انه كان يكتب على الفتوى يذري علم
 راخشوند كند قال رح واستاذنا الشيخ الامام طهر الدين رح هكذا كان يكتب والخسلة ان يستاجر للعلم
 مئة معلومة ثم يأمس بالتعليم او استاجر ليعلم ولد الكتابة او الخوم او التعبير او الطب جان بالانفا
 وفي فتاوى الفضل رح لو استاجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الحفظ والهجاء جاز ولو شرط عليه ان
 يخدمه في الاصل ان فاسد وفي الشروط لودفع ابن او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه ان
 عليه ان يخدمه في تعليم هذه الاشياء لا يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد رح اذا استاجر رجلا ليعلم ولد

لا يحل ان في هذا شرط جليل
 ودرهم او حوالا
 لا يبيع عدم مل
 لا ج 29

محقق
 بده من معلم
 خشوع كند

خرفة من الخرف ان بين الدية جاز وينعقد العقد على الدية حتى ينجى المعلم لاجر بتعليم النفس علم او يعلم
 فان لم يبرهن الدية بنعقد العقد فاسد حتى لو علم استحق ابر المثل وان لم يعلم في الاصل في باب اجارة الفناوي
 قال فيه روايات ولا يصح انه يجوز وكذا نص في الجاسع في الابواب النوف على الجواز وفي الفناوي للفقهاء
 الامام وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح انما ذكره المتقدمون الاستجارة لتعليم القرآن و
 كرهوا اخذ الاجر على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة غنية
 في امر الدين واقامة الحسبة وفي زماننا انقطعت عطاياهم وانقصت رغائب الناس في امور الازمنة فلو
 اشتغلوا بالعمل مع الحاجة الى مصلح الفاني جعل معاشهم فقلنا بوجوب الاجارة ووجوب الاجر للمعلم
 لو اشترى والده عن اعطاء الاجر حبس فيه وان لم يكن بينهما شرط بوزم والده بتطيت قلب المعلم وارضاه
 وهذا بخلاف التوفيق والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر المعاش وقال الشيخ الامام
 شمس الاثني الترخي رح ان شايخ بل يجوز والاجارة على تعليم القرآن واخذوا في ذلك يقولوا لاهل
 المدينة وانا افني بجواز الاستجارة ووجوب السعي وجمعوا على ان الاستجارة على تعليم الف الف بل
 رجل استاجر مودة با على شهر بسبعة دراهم ليعلم له صبيين احدهما العربية والاخر القرآن فقال المؤذن
 لا يمكن تعليم القرآن فاستاجر معلما ليعلم الصبي ما يعلمون الناس واعطى اجرا من اجري وسلم الصبي اليه
 فلما جاء راس الشهر حبس الوالد عن المؤذن ثلثة دراهم فقال المؤذن ان لا ارضى بما جئت لان الاجر
 كل شهر نصف درهم والواحد عن اجر المؤذن قدر ما يكون اجره مثل العلم لان هذا الكلام من المؤذن
 بمنزلة التوكيل باستجارة المعلم رجل استاجر معلما سنة ليعلم ولد القرآن فضت سنة اشهر ولم يعلم
 شيئا كان له ان يفسخ الاجارة وفي جسر التوازل معلما اخذ ثمن الحصري من الصبيان ومرفق البعض
 في حاجته والبعض في الحصري فرفع الحصري بعد ما استعمله زمانا قال له ذلك اسأ المعلم اذا اخذ من
 الصبي شيئا من المأكولات او يدفع الصبي الى ولد المعلم ليجل له ذلك بخلاف ثمن الحصري لان ذلك
 تملك من ابا الصغير وفي الجريد رجل يستاجر قوما ليجلون جنازة او ينسلون مينا ان كان في موضع
 لا يجبر من يغسل غيره هؤلاء ومن يجمله غير هؤلاء فلو اجروا لم وان كان ثمة انا من فلهم الاجر والحفا رح
 هذا لان في الوجه الاول اذا لم يكن ثمة احد سواهم يجب عليهم وفي موضع الاجر لم لو اخذوا الاجر لا يطيب لهم في
 المحيط اذا استاجر كتابا بقرافه لا يجوز سواء كان شعر او ففها او غيره ذلك وكذا اذا استاجر ففها محضا
 او استاجر قاريا بقرافه شيئا لا يجوز وما يتصل بهذا الخرف وفي فتاوى شمس الاسلام رجل دفع ابنه الى
 ليعلمه خرفة كذا حتى يعمل له الصبي سنة اشهر فهذا فاسد واذا علم جبر المثل وكذا لو قال له انا
 اسلمت ولدي وانفق عليه شهر على ان اعطيت عشرة دراهم لا يصح ويرجع عليه بما انفق وكذا لو
 له الخرف انا امسكه بالأكوة والنفقة واعلم الخرفة لا يصح وفي المنقذ اذا لم يكن اب الصبي حايكا

مطا

مطا
 والحقا على ان الاستجارة على تعليم
 باطل

مطا
 رجل استاجر قاريا
 ليعلمه خرفة
 لا يجوز

مطا
 اذا استاجر قاريا
 ليعلمه خرفة
 لا يجوز

لأنه ليلا كذا وناه
١٢

مطل فاجرة ذوات
محرم

مطل اذا بلغ الصلوة
للقار

مطل اجرة السار والمناوي والغاز
والصكاك واستجار
للخبر وغيره بلا
بيان

ليس الذي هو في حجره ان يملكه ليليا كذا وكذا في جامع الصغير يجوز للام ان توجرا الصغير ان كان في
جرحها ولا يجوز للام ذلك واصل هذا في الخبر في باب الصبي بوجاهة الاب لان الاب ولجرحه حال عدم
الاب ان يوجر الصبي في عمل من الاعمال وان لم يكن له اب ولا جد ولا وصيهما فاجرة ذوات محرمه وهو
جرحه وان كان في حجره ذوات محرم آخر بعد فاجرة الاقرب هل يجوز عند اب يوسف يجوز وعند غيره
لا يجوز حتى لو كان في حجره فاجرة الام على هذا الخلاف ثم بعد الاجازة اذا بلغ الصبي له الخبر ان شاء
وان شاء امضاه والذي في الاجازة ان يفسخ الاجرة وليس له ان يفسخها عليه وكذلك يفسخ الهبة ولا
يفسخ عليه وفي النوازل رجل قال لثقب علم ولدي اللغة واحضر كل يوم سبي ففصل الثقب وعلم ولدي
اللغة قال ان اشار الى عمل معلوم او متعة معلومة صح ويكون استجارا كما قال اخر فقال نعل في بيتي
كذلك كان ذلك استجارا وسبي اجر المثل كذا هذا اما اذا مر بين العمل والامانة لا يقع الاجازة ولكن اذا
او في العمل صار الاجارة جائزة كمن استجار صاوريا لم يبين انه يزرع او يزرع حتى يزرع وفي الاجل صار على
وصحت الاجارة قال القاضي الامام هذا اذا ذكر الاجرة والفقهاء يفسخون اليوم اما اذا قال له اعمل
معى السنة لا ينعين العمل لانه يختلف **جنس اخر في المنفقات وفيه الاستجار**
على المعاصي وفي النوازل رجل اعطى رجلا درهماين ليعمل له يومين فعمل له يوما واحدا وامتنع عن
العمل في اليوم الثاني قال ان كان حتى لا يملكه فاجارة جائزة ويجوز على العمل فان سقى البوم ان يسر له ان
بالعمل ولو سقى له العمل وقال يوسين من اليا من فاجارة فاسد وله اجر مثل علمان عمل وفي الاصل اجرة السما
والسماوي والغازي والصكاك وما لا تقدر فيه الوقت ولا مقدار لما سقى العقد لكن الناس فيه حجة
جاء وان كان في الاصل فاسدا قال الامام خواهر زاده مع في نichte بطيب له من الاجرة فاجر المثل
في فتاوى القاضي الامام رجل استجار رجلا ليرحمه جدارا او ليعني حابطه كل ذراع بكذا او قال
دارين درهم ما كنت ياخين برئت او استاجر رجلا ليعسر حطبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رج الاصل في جنس هذه المسائل ان اذا استجار انسانا ليعمل فان كان عملا لو اراد الاجرة ان يخدم
العمل للحال بقدر عليه تحت الاجارة ذكر ذلك وقتا او لم يذكره بخوان يقول استاجرته لخبر لي
عشرين متاعا من الخبز بدينهم جاز ان كان المستاجر في ذلك الوقت يملك لأن الخبر كالدقيق ونحو ذلك
وان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استاجرته لخبر لي اليوم الى الليل بدينهم جاز
ايضالا لانه لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وبذكر الوقت بصبر النعمة معلومة ولو قال لي
بكت درهمين ان يبارئني بكذا جاز ايضا لانه سقى له عملا لو اراد ان يأخذ فيه للحال بقدر عليه للحال فصح
بين ذلك وقتا او لم يبين ولو قال بدينهم درهمين بكذا ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز لانه
لعمل لو اراد ان يأخذ فيه للحال لا يقدّر لان التذرية لا يقوّم به واما بقوم ما يرجع ولا يدري متى ينت

جاء

الرب

الرج وان بين ذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت او لا ثم الاجرة بان قال استاجرته
اليوم بدينهم على ان تدرى هذا الكدر جاز لانه استاجرته لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان
العمل فلا يفسخ وان ذكر الاجرة او لا ثم العمل بان قال استاجرته بدينهم اليوم على ان تدرى هذا
الكدر لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة او لا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل
معدوما او محجورا لاصار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحالة على شرط ان يعمل اليوم ولا يلزم
فلم يكن ذكر الوقت لرفع العقد على النعمة فلا يجوز وعلى هذا مسألة السمار وفي الخبر بان
امرانه فخدمه لا يجوز ولو كانت المرأة امتجارت ولو استاجرت المرأة زوجها لم يخدمها
جاز في ظاهر الرواية وروى ابو عصمة بن سعد بن معاذ الروزي انه باطل وذكره كتاب جمل الا
ان للزوج ان لا يخدمها متى رفع الامر الى القاضي يفسخ العقد بينهما من مشاجرة من قال تأويل
الى عصمة انه سبطل ومنه من قال في السلة روايات وان استاجر ابن الحر لاجل الام بدين
عنه او ليعمل عملا آخر غير الخدمة جاز ولو استاجر ابن امته للخدمة او جنة لا يجوز
ولو عمل واحد من هؤلاء يجب المسمى ولو استاجرت زوجها لم يخدمها جاز ولو استاجرت لخدمة
لا يجوز حر كان العبد او عبدا لغيره او كافرا وله الاجرة افضل ولو استاجرت ابنة ابها البالغ
ليخدمها في بيتها لم يجز ولا يجب الاجرة اذا خدمت الا اذا كان مكانا او عبدا ولا يجوز الاستجار على شيء
من الغناء والنوح والمزامير ولا اجر لهم ولو استاجر رجلا ليكتب له غنا بالفارسية او بالعربية بطيب له
ولو استاجرت امرأة ليكتب لها كتابا الى حبيبها يجب الاجر وبطيب له هذا اذا بين الشرايط وبين اعدا
الخط وفقد الكلف في الخبر وفي الاصل رجل استاجر رجلا ليكتب له مصحفا او فقه او نحوها او غنا
وهو معلوم جاز وفي النوازل رجل استاجر سحاة من رجل وقال لصاحبها كذا اجرها قال لا يريد الا
تعمل خبثا ليقبض السحاة ثم رجع وقال لا يريد الاجر قال ابو القاسم الصفار رج ان كان ماسا
له فبما يجب لاجر المثل وفي فوايد فضل بن غانم رج قال فضل سالت بابا يوسف عن رجل استاجر
كبتا ليقود عليه الغنم قال يجوز وفي الخط قال في المتن استاجر كبتا للدلالة بسوق الغنم يجز
ولو استاجر المشاة لتربيته في الغنم فاسد لان بطيب لها الاجرة الا على وجه الهدية او الصداقة
انه اذا كانت الدرة معلومة او العمل معلوم جاز وفي فتاوى الفضلي الدلالة في النكاح لا يستوجب
الاجرة وبه كان يفتي وغيره من مشايخ زمانه يفتون بوجوب اجر المثل وبه يفتي لان معظم
في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات يكون بالدلالة فكان لها اجر المثل بمنزلة
الدلالة في البيع فانه يفسخ الاجر وان كان البيع من صاحب النكاح الدلالة اهل بلدة نقل عليهم الميزات
فاستجاروا رجلا لينذهب الى السلطان لا يجوز هذه الاجارة الامومة قال وبه يفتي قال فضل

في حبس الحبس والادب
اهل بيت
ما ظهر

وسال ابابوسف عن رجل استأجر كلبا لمجروح اذ قال الاجارة باطلة وفي الفتاوى لقاضي خان رجل
استأجر كلبا لمعلم البصيرة لاجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب والبازي
وبين ذلك وفيما معلوم اجازة الاجرة اذا لم يكن له وقتا معلوما ولو استأجر مستورا بالاجارة
في بيته ذكر في المتن انه لا يجوز ان هذا الفصل في السور وليس هذا كالكلب والبازي فان المستأجر
الكلب والبازي فيذهب بارساله وبصيده وكذلك السور ولو استأجر فردا لكشف البيت قال
ينبغي ان يجوز اذا ثبت المدد لان الفرد يضرب ويحبل بالضرب بخلاف السور ولو استأجر فلانا
ليكن به ان بين ذلك وفيما اجازة والآفة ولو استأجر رجلا ليطبخ فيه العصب غرا
على ان المستأجر حصل الى منزله المجرة عند الفراغ فالاجارة فاسدة لان مؤنة الرقة في الاجارة على
الاجر وتماثل بان في العارية فكان مخالفا لمقتضى العقد فان لم يشترط ذلك جاز واذا فرغ قبل مضي
النهر فلم يرد حتى مضى النهر يجب عليه تمام الاجر ولو استأجره من ثلث كل يوم كذا فاذا فرغ سقط الاجر
رداها على المالك او لا لان حمل على ما لك فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ
في نصف النهر والله اعلم **الفصل الثالث في اجارة**
الحائز في الضياع والعقار وفيه انعقاد الاجارة
وفي الاصل رجل استأجر قارا بكذا ولم يسم الذي يسكنها ان يسكنها وبسكنها من شاء وبضع
فيها ما شاء ولو كان فيها بئر ماء نوضا منها وشرب ولو فسد البئر لا يجبر احد على اصلاحها وفي
الفتاوى ولو حق المستأجر بئرا فاعطيه بضمن اما لا ينصب فيها الرمي يعني رمي الثور اما لا يمنع
من رمي الرد واذا كان بئر يمنع وعليه الفتوى ولا يسكن فيه الحتاد والقصا ولا يمنع من
كسر الحطب في الدار فان زاد وهو يوهن البناء ليس له ذلك الا برضا المالك او يشترط في ذلك
ولو اتعد فيها قصارا فانهدمت من عمله ضمن ولا يجب الاجر فيما ضمن وينبغي ان يجب الاجر فيما
لم يضمن وهو الساحة فان لم يهدم شي من القصار لا يجب الاجر فيما سواها ويجب المسمى شيئا
واذا استأجر لبعد قصارا فله ان يبعد حتادا اذا كانت مضرا واحدا ولو قال السائر
شرطت لك القصار واكثر الاجر فالقول قوله فان اقام البينة فالبينة بينة المستأجر
وللمستأجر ان يربط فيها دابة ويجعلها وشاة فان لم يكن هناك مربي ليس له اتخاذ
المربي وفي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل بخاري يضيئ على
الناس فكيف يربط الدابة على بابها وتوضيت الدابة انسانا فاما اوهدمت حايطا
لم يضمن وليس للاجر ان يدخل دابة الدار المستأجر بعد ما سكن المستأجر وضمن ما عطي
الا اذا فصل باذن المستأجر بخلاف اذا اعاد ان لم المعير يربط دابة على باب الدار

مطل ولو حق المستأجر بئرا فاعطيه بضمن

انسان لا يضمن هذا اذا اجر كل الدار فان لم يجر من الدار له ان يربط في الصحن ولو بين
السور في الدار المستأجرة فاحرق شي من الدار لم يضمن المستأجر اذا اجر بالكلية ما استأجر
نصفه بالفضل الا اذا اصلى فيها شيئا وفي المحط فان لم يربط في الدار شيئا ولا اجر بها شيئا
من مال يجوز عقد الاجارة عليه ولا يطيب له وان حصصها او اجر مع ما استأجر شيئا من مال
يجوز ان يعقد عليه الاجارة ويطيب له الزيادة وان كثر الدار ثم اجر لا يطيب له وان قال
ان كثر الدار يطيب وان كان ارضا وفعل لها سائة يطيب وكذا كل عمل هو فابروا ان
كروى الا نهار قال الخفاف يطيب وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اصحابنا مازد
وبفتح التراب لا يطيب وان يفتح الزراعة ولو استأجر بيتين صفقة وزاد في احد هاهنا
بأكثر فان كانت الصفقة منفردة لا يجر هاهنا أكثر بخلاف جنسها المستأجر به ولو اجرها اجاز
واذا غصب غاصب الدار من يد المستأجر سقط الاجر عنه في مدة الغصب رجل استأجر دارا
سكنها ثم استخفت فلا جبر للواجر دون المسمى وينصفه عند هاهنا خلافا لابي يوسف ربح
الغاصب اذا اجار ثم اجاز المالك باق في مسائل الارض ولو استأجر منزلا مفقدا فقال له
المنزل خذ المصنوع وافتحه فاستأجره حتادا بفتح بنصف درهم فالاجر على المستأجر ولا يرجع على
رب المنزل ولو انكسر الفقل بعلمه الحتاد ضمن الا اذا اعلى خفيا علم انه لم يتركه بعمل
لو انكسر بعلمه المستأجر لم يضمن اذا اعلى بما بعلمه مثل رجل استأجر منزلا من دار وفي
الدار سكتان فادخله النار وخطى بينه وبين المنزل وقال بعد مدة حال بيني وبين المنزل
فيه فلان يحكم للحال الحاكم ان كان فيه الغاصب فلا اجر عليه وان كان فيه المستأجر يجب الاجر
بتهادة الظاهر وان لم يكن فيه احد هاهنا فالاجر لازم لوجود الخلية ولو تكاثر دارا شهدا
فاقام مع صاحب الدار فيها الى آخر النهر فقال المستأجر لا اعطيتك الاجر لعدم الخلية فعلى
من الاجر بحسب ما في يدك لانه استوفى بعض المقود عليه الكل في الاصل وفي الفتاوى رجل
حانوتيا ودكانا على ان باب حانوته والدكان على الطريق فحبل بين الترفق به سقط عنه
الدكان ولا يفسد هذه الاجارة بل هو خوف على اذن السلطان وفي المحيط ساحة بين يدي حاي
لرجل في الشارع فآجرها من رجل كل شهر بدفع فها أخذ من البجرة فهو للعاقدة وقال الفقيه
ابو القاسم هذا اذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصبا لا بدونه لا يصير غاصبا عند هاهنا وعند
الصحيح هو الاول لان عند هاهنا الغصب انما يتحقق في العقار في حكم الضمان اما في ما وراء ذلك
يتحقق الا يرى انه يتحقق في الرد فكذا في حق استحقاق الاجرة رجل استأجر دارا فوهب له اجر شهر
رضان ان استأجرها سنة يجوز عند محمد لان هذا ابراء بعدد الوجوب وان استأجرها كل

ون ولو آجرها

جر بينه و

فعلية الاجر ولو انقطعت الاطمان فلا اجر عليه رجل اساجر لهما فانكسر القدر سقط الاجر وهذا في
 الاصل فحان ركب في الطاحونة فحان من ماله وحدها او اشياء اخرى ثم انقضت مدة الاجارة هل ان
 برقع ما كان له نظيران ففعل ذلك بامر صاحبه على ان يرجع في الغلة يرجع ويكون له وان فعل بغير
 ان كان غير موكب ففعله وما كان يبيع للمالك اليه ففعله ولو اساجر طاحونة لاجارة طويلة ثم اجرها
 من غيره بالفارسية بقبالة داد واذن له بالعمارة فانفق في العمارة هل يرجع عليه بنظر ان اساجره
 ليست الطاحونة ملكا لا يرجع وان لم يعلم وطنه ما لا يرجع عليه هو الخزانة **الفصل**
التابع في اجارة الدواب وفي الاصل لو اساجر دابة ولو يمين باجل عليه فافلاها
 فاسد وفقد كذا فان سعى باجل عليها فاسد واختلاف في كتاب العارية في كل موضع ضمن في العارة
 لا يجب الاجر هذا رجل اساجر دابة ليجعل عليها ان يركبها وان اساجرها البرك ليس ان يجعل عليها
 ولو جعل عليها فلا اجر عليه لان الركوب سعي حلال فقال ركب فلان رجل من غيره ولا يبيح الحمل كذا
 اصلا وفي الحظ واذا انكاري فمروا ان اسجد على ان الكاري رجل من مرض منهم او من اعلم منهم وهذا
 فاسد ولو شرط عليه عفة الاجر ونسبها ان يركب واحد منهم فزيرل فركب الاخر فزيرل فذلك
 جائز وان اساجر دابة لبيع عليها جلا او لبيع في غيرها جلا لا يجوز لان بيعت موضعها سوا
 لان مجهول اساجر دابة من رجل كل غير بمشقة وراهم على انه سعي بدله حاجته في ليل او نهار ركبها ان سعى
 بالكونف ناسبة من فاحيها جاز وان لم يمت مكانا لا يجوز فاما اذا اساجر فويا البض في حواشي
 المصر فهو جائز وان لم يمين مكانا وفي المتن لو انكاري بجلا دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا
 فادخل الكاري في خمسة وعشرين يوما فالف عطف عنه من الاجر بحسب ما في ذلك وهذا يستقيم على قول
 ابي يوسف وحسب ما على قول اصح رجح فيجب ان يفسد الاجار كما لو اساجر رجلا ليجزله في العشرة
 مخائمه وفي اليوم يدهم ففسد عنده قال ابو حنيفة مع اذا اساجر دابة ليجعل عليها عشرة مخائمه ففسد
 فحمل عليها عشرين فل فعل الاجر تاما فاعطيت بعد ما بلغت نصف قيمتها والاجر تام وهو
 قول ابي يوسف ولو اساجر دابة ليجزله بها الى مكان كذا فركبها في المصفر حواشي فهو مخالف ولا
 عليه ولو اساجر فمضا اليه ويذهب الى مكان كذا فلم يذهب ولبس في منزله فهو مخالف ولا اجر عليه
 قال الشافعي ابو الليث مع الاجر هو هذا لا خلاف الى غيره ولو هلك لا يصبر ضامنا بخلاف الدابة لان
 الاجارة في الدابة لا يجوز الا ان يبين المكان وفي التوب يحتاج الى ذكر الوقت اساجرت درعا لثوب
 الى الليل لاجر معلوم لها ان ثوبه اليوم كله ومن الليل اوله وآخره ولا يلبس فيها بين ذلك اذا كان ثوبا
 فان لبست في الليل فخرق ثوبه وان كان ثوبا بذلة لها ان ثوبه الليل كله استكره دابة باربعة درهمين
 على ان يرجع من يومه فلم يرجع الى خمسة ايام يجب عليه دوها وهو مخالف في الرجوع فلا يجب شي في التوا

محل
 وفي الحظ واذا انكاري
 فمضى مشقة الاجار
 ان

جنس اخر من يبطل عمله وفي التوازل لو اساجر الدواب الى بلد ليجعل عليه من هناك حمولة
 لهما الكاري فقال ذهب وما وجدت الحمولة ان صدقة المستكرى في ذلك فاجر الزهاب خالبا من غير
 حمل واجب واصل هذا في الجباع الصغير رجل اساجر رجلا ليجزله الى البصرة ويحي بصاله فذهب فوجد
 بعضهم قد مات فخاف من بطل عمله الاجر بحسب ما في ذلك ومع في المسئلة ان يكون له معلومين فان لم يكونا
 فلا اجر فاسد ولو اساجر ليجزله بكتاب الى فلان بالبصرة ويحي بجوابه فذهب فوجد فلا ياتي شأ
 الكتاب فلا اجر له عند ما قال حمله اجر الزهاب ولو اساجره ليجزله بطعام الى فلان بالبصرة
 فذهب فوجد فلا ياتي فدية فلا اجر له عند ما حمله الثلث واما في مسئلة الكتاب ان لم يركب
 لكنه دفع الى وارثه او وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلا نا غايبا فنزل الكتاب
 هناك ورجع من شايخنا من قال هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال هذا يجب اجر الزهاب
 بالانفاق هذا اذا شرط على الجواب فلم يذكر في الكتاب فقول اذا الرشد ونزل الكتاب ثم حتى
 يوصل اليه اذا حضر بان كان غايبا او الى ورثته ان كان يتا فانه سعي الاجرة كماله وكذا لو وجد دفع
 الكتاب اليه فلم يفر حتى عاد من غير جواب له الاجر كماله لا في يمانى ونف وتو لرجوعه او وجد كمن لم
 يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب فلا اجر له وقال حنيفة مع له اجر الزهاب ولو نسي الكتاب هذا لا يسخن
 اجر الزهاب بالاجماع ولو اساجره ليلج رسالت الى فلان بالبصرة فذهب الرجل فلم يجد المرسل اليه او وجد
 لكن لم يبلغ الرسالة ورجع فله الاجر والفسوق بين الرسالة والكتاب ان الرسالة قد يكون بغير اجري
 المرسل بان يطلع عليه عبوه اما الكتاب فمخوم قال الشيخ الامام شمس الدين في المسئلة في فصل الرسالة
 وهو الكتاب واما في الطعام اذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن عند اصحابنا الثلثة وفي الا
 رجل اساجر عاملا ليجزله بكتاب الى بغداد فقال الغلام ذهب به وقال الساخر ما ذهب فان قام الغلام
 البينة انه قد دفع لكتاب اليه يجب الاجر وكذا لو اقام البينة انه لم يجد وفي مجموع النوازل رجل اساجر
 دابة من بغداد ليجزله بها الى المداين ويحمل طعاما من المداين عليها فذهب فلم يجد الطعام في الساجر
 اجر الزهاب ولو اساجرها ليجزله بها الى المداين ولم يجر من موضع العقد لا اجر عليه قال مع
 ومن هذا الجنس مسئلة صارت واخذ صورتهما رجل اشترى اثرا من آخر ليقبلها وذهب بها لاجراء
 فلم يرص فتايله ابيع في الاثرا هل للابراء شي من الاجر بنظر ان اساجرها ليجزله بها من المصر
 الى الاثرا ونقلوا الاثرا فلم اجر الزهاب وان اساجرها ليقبل الاثرا في موضع كذا ولم يذكر الزهاب
 فلا اجر له قال ثم وجدت المسئلة في التوازل والجواب على خلاف هذا صورتهما رجل اساجر ليجزله
 على ان يقطع له اثرا في قرية يبيع من المصر على ان اجر الزهاب والرجوع على الساخر قال لا في
 اجر الزهاب ولا اجر الرجوع لانه لم يحمل شي اساجرها ليجزله كذا وفي رأس الخطه في بعض النوا

فان لم يشرط عليه الجواب
 بل الجواب

فخره فخرج واعاد الخلل للموضع الاول لا يبق شيئا من الجوز على هذا الاكثرى سفينة من رجل يحمل
طعاما الى موضع معلوم فلما بلغت السفينة ضربها الرجز فخرج منها الى الموضع الذي ذكره من اركان صاحب
الطعام مع السنينه يجب اكراهه وان لم يكن صاحب الطعام معها لاجب فصار كالمكبلا اذا خلط فترقى
يجري على الخياطه ولو وقف غيره بجبره عليه والاسكاف على هذا في العيون **جسار** وفي
الاصل رجل استلج دابة من الكوفة الى الجبالة لم يجز لان لها جبانين خوف لو كان في مصره جبان واحد
جاز ولو استلجها الى موضع ملو الجبان لا يجوز لانه كثير في كل مصر ولو تكاثر من الكوفة الى الجبارة
ذاهبا وجائبا لانه يبلغ اهل الكوفة اذا رجع وكذا لو استلج الكوفة يبلغ عليه هاتر له بها وكذا في
حمل اللعاب فلو نزل في موضع وقال هذا في منزلي ثم قال اخطأت بل في ناحية اخرى لا يصح ولو تكاثر
لترقي نزل عليها الى بيت زوجه ان كانت يغير عينها فحين اول ركب يركب ولو جسر الدابة ليله حتى
اصبح فزدها ولم يركب عليها لاجل عليه ولو تكاثر ليركبها ويبيع فلو نال خبث هاس الغدق الى ان تصا
الضمار ثم بعد الغدق ان لا يخرج فرة الدابة عند الظهيرة فان كان جسر هاتر وما يجسر الناس لا يجسر
ولا اجر عليه وان جسر اكثر من ذلك ضمن فرة مسئلة التشيع انما يصح اذا عتق موضع فان لم يعتق
لا يصح الاجارة ولو اراد المكاري ان يحمل على الدابة مناعه او مناع غيره بكرة مع مناع المستكره
لان الدابة صارت له بالاستجار فان حمل مع هذا وبلغ المقصد لم يكن المستكره ان ينقص من الاجر شيئا
لو تكاثر من الغدق الى العنبرية بعد الزوال وبالفارسية شيئا كما بعد العصر اليوم من طلوع الفجر
الثاني الى الغروب وفي فتاوى الفضلي هذا في الدواب اسألوا استجارا بغير البهل يوم اخر طلوع
الشمس لم العادة والبله من غروب الشمس الى طلوع الفجر وفي الفتاوى الصغرى حمل البعير ثمانية
واربعون متنا وحمل الخارماتة وخمسون متنا الكلف الاصل في الفتاوى رجل اكثر دابة وقال ان ركب
الى موضع كذا فبدرهم والى موضع كذا فدرهمين والى موضع كذا فثلاثة دراهم جاز اسحاوا لا يجوز
اكثر من ثلثة اصل خبر ثلثة ايام رجل حمل جملته الى بلاد فسلمه كراف حتى برده الى الموضع الذي
حمله وكذا في كل ما حمل ومونة وفي مجموع النوازل رجل اكثرى حملا من بخاري الى نيف فلما سار بعض الطريق
في الحمار في الطريق فقال بالفارسية فوماند وكان صاحب الحمار ينفق فامر هو رجلا بان ينفق على الحمار
وبين اجرة ففعل ان كان للاموي لم يات الامر لمير صاحب الحمار لا يرجع على احد الا ان يكون الامر ضمن له وان
للمعلم يرجع على الامر اكثرى ابلا الى بغداد فاختلغا في وقت الخرج فلما رجا الى الساجر في الاصل وكذا في
الطريق اذا لم يكن الطريقان متفاوتين ولو كان احدهما اصعب فلا بد من البيان وفي التنقي رجل قال
لا تواسلجرت منك هذه الدابة فان انبت عليها الكوفة فبعثت وان انبت الفص وهو المصنف فنجس
جاز ولو قال ان انبت الفص قبضت فهذا فاسد لانه لو ان الفص لا يدري ما عليه سنة او خمسة وكذا لو قال

مطل

مطل حد السبع مائة واربعة
منا وحمل الخارماتة
وخمسون

استلجرت

استلجرت منك هذه الدابة من الكوفة فان ركبها الى الجبارة فبدرهم وان ركبها او حملت عليها هذه
الحمولة الى الجبارة فبدرهمين فهذا فاسد لانه لا يدري ما يعطيه واصل هذا في الجامع الصغير رجل قال
لخياط اخطتني اليوم فلك درهم وان خطتني غدا فلك نصف درهم فالشرط الاول جابر عند البيع
والثاني فاسد وهي معرفة وفي الفتاوى للفاضل الامام رجل استلج دابة من بغداد الى الفخيرية
ولللكوفة بعشرة قال محمد بن ابي ان كان الفص نصف طريق الكوفة جاز وان كان اقل من ذلك او
لا يجوز وعلى قولنا لا يجوز على كل حال وما يتصل بهذا الوكاله في الاجارة وفي المحيط سلم نوبا
الى خياط او فصار ثم وكل رجلا بقبضه فدفع اليه الفصا غير ذلك الثوب ولا ضمان على الوكيل
اذا هلك الثوب في بيت وركب الثوب ان يشيع الفصا ويؤوبه وفي الفتاوى للفاضل الامام قال
اما عدم وجوب الضمان على الوكيل فمسلح اذا كان الثوب الذي دفع اليه الفصا ثوب رجل
اخر لانه اخذ ثوب انسان بغير اذن صاحب الثوب وذكر في المتن رجل عند ثياب ودبعة رجل
فحمل المودع في ثياب الودبعة ثوبا لنفسه ثم جاء صاحب الودبعة وطلب الودبعة فدفع المودع الثياب
الى صاحبها ونحوه في ثياب الودبعة وضاع ثوب المودع عند صاحب الودبعة كان صاحب الودعة
ضامنا لذلك الثوب ووجه ذلك انه اخذ ثوب الغير بغير اذنه فله حمل في ذلك لا يكون عندنا
ذكر ان الفصا لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فله اخذ صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا
فان كان صاحب الثوب بعث الى الفصا رجلا ليلخذ ثوبه من الفصا فدفع الفصا اليه ثوبا غير
المرسل فضاع عند الرسول ذكر ان الثوب المدفع لو كان للفصا لا يضمن الرسول وان كان لغير الفصا
كان لصاحب ذلك الثوب الجبارة ان شاء ضمن الفصا وان شاء ضمن الرسول فان ضمن الفصا لا يرجع
الفصا على الرسول وفي الاصل الوكيل بالاجارة ان ياجر بالعين الفاضل عندنا يرجع خلافا لما الوكيل
بالاجارة اذا اجر الدار من ابن الموكل او ابى جاز كافي البيع ولو اجر من ابى او ابى بعض الوكيل او من
لا يقبل نهاده له لا يجوز عندنا يرجع وعندنا يرجع كافي البيع ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة في
اجر المثل على الساجر والوكيل بالاجارة الطويلة بطالب بالاجارة عند الفسخ وفي المحيط ولو وكل
رجلا بان يستلج دابة واربعينها ففعل الوكيل بطالب بالاجارة والوكيل بطالب بالاجارة وان لم يطالب
الاجر وان وهب الاجر لاجر من الوكيل او ابى صح والوكيل ان يرجع بالاجر على الغافل وفي التنقي رجل
امر رجلا ان ياجر دابة او ارضه باجر مستحق ففعل فان الواجر سبب الوكيل ففعل الاجارة جازت
النافضة ولا ضمان على الواجر لان ركب الدار لم يركب شيئا من الاجرة وبها فان اجرها بشئ
بغيره وعجل ذلك فرب الدار صار ما كان ذلك الشيء فلا يجوز منافضة على ركب الدار رجل امر
رجلا ان يستلج دابة ارضا بغيرها من رجل ثم انه اشتراها من صاحبها بعد استجاره وقبله وهو لا يعلم

لم يبين ذلك رتب
الثوب

ونج احد هاتين الاخر صارا كرايا للستاج بالمخلاف وبضمن المالك غزله والصباع اذا خالف صبغ
 المصفر كان الاحمر ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذ واعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا
 له ولو صبغ بغيره ان لم يكن فالحاشا بضمين وان كان فاحشا بحسب بقول اهل تلك الصنعة انه فا
 بضمين قيمة ثوب ابيض وفي المحط ولو ابيع بان يصبغ برعزان او يبيع فصبغ بغيره ماسي لان
 صبغه وقد امره صاحب الثوب بان يصبغ فلا لكان بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء
 وان شاء اخذ واعطاه اجر مثله لا يزداد على الستاج الاصل ولو استاجر ثوبا ليعمل عشرة ايام بنبال
 اليوم الذي يلبس فلوراد ان يعمل في الضيف بغيره ان يبيع عشرة ايام من اول شهر كذا ولا يبيع عشرة ايام
 في الضيف لانه مجهول وفي الفتاوى رجل اعطى رجلا درهمين ليعمل له ثوبا في احد ايامه وامنع
 عن العمل في اليوم الثاني قال ان كان في عمله فلا جاز ان يجبر على العمل في الثاني بضمين اليومين
 له ان يطلب منه العمل ولو لم يكن العمل في اليومين من الايام فلا جاز فاستدرك له اجر مثل عمله ان عملها
 اليومين رجل قال لا افرض في عشرة افرض في خمسة فافرض واستاجر من عمله فلا جاز على الفرض وان
 على الستاج لانه فعل امره وفي مجموع النوازل رجل دفع ثوبا الى خياط وقال له اقطع حتى يصيب
 القدر وكنت خمسة اشبار وعرضه كذا فاجابه ناقصا ان كان قد اصبح وخمسة فليس بشئ وان كان اكثر
 بضمين وفي الفتاوى الصغرى رجل استاجر رجلا ثوبا في روية بسانة ثاوية زبدية ثاوية ان كان
 صح وان لم يكن بغيره الا ما اصبح للثاوية اذا لم يكن متفقا بان استاجر رجلا ليعمل له كذا ثوبا
 بكذا يجوز ان لو كان القطع بغيره ان يكون في ملكه ذلك القدر من القطع كافي للبيع وبشكل
 بمسئلة الجامع الصغير رجل استاجر رجلا ليعمل له هذه العشرة مخايمه دفن في هذا اليوم بعشرة ذكرا
 مع ان الدفن غير متفوت والجواب ان قوله هذا وقع اتفاقا في رايه مسئلة الدفن في الستين برون
 كلمة هذه وفي الستين لو قال للقصار فافرض ما ثوب مروي او بعد ادى جاز ان كان الثياب عند
 وهو بالخيار اذا راي الثياب وفي مسئلة الخلاج لاخباره والفرق ان بعض الثياب اشد قصاصا من البعض
 بخلاف القطن وفي الاصل رجل قال للقصار افرض في عشرة اوثوب بدرهم ليعمل وان يبين جنس الثوب فان
 اراد الثياب جاز لوردة القصار ثوبا غير ثوبه خطأ او عمدا فقطع وخاط ثوبا صاحب ان شاء ضمن
 ورجع هو على القاطع وان شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على احد ولو استاجر خياط ثاوية فبأمر
 بدفعه افعى الشيخ الامام طهير الدين الرغباني انه يبيع ثوبا بدينارين الجنى والقدر وفي الاصل
 رجل دفع الى ابي كفاف جلد البحر له خفين على ان يعلم ما يعلم من عند ويطبخه ووصف له ذلك جاز
 وان كان هذا بغيره في اجازة للتعامد قال في المحط وهذا استحسان والظاهر ان لا يجوز بمنزلة ما دفع
 ثوبا الى خياط ليجب عليه ان يغشوه ويطبخه من عند باجر مسمى فان ذلك لا يجوز فيلزم استحسانا

مطال رجل دفع ثوبا الى خياط
 وقال له اقطع حتى يصيب
 القدر وكنت خمسة اشبار
 وعرضه كذا

مطال اذا استاجر خياط ثوبا
 وقال له اقطع حتى يصيب
 القدر وكنت خمسة اشبار
 وعرضه كذا

او ان كان
 الاستاجر في
 ذلك فالجواب
 في المعقود

الا ان

هذا ترك القياس في الحنف للتعامل وفي الشافعي من عمد مع دفع الى خياط ثوبا وقال بغيره ان
 فهو جازين وقاسه على الحنف فصار في المسئلة رايان ولو قال لغيره ان يقطع حتى يصيب القدر فاستدرك له
 لانه لا تعامل فيه ثم ان عمدا جاز في هذه النصف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصره الى الخياط
 ويطبانه بلبس ذلك الجلد وكذا اذا امر رجلا ان يحرق ثوبا على خفيه اربع قطع ولم ير الرجل القطع وكذا الورق
 الحرق على الخفاف من غير ان يرى الاستاجر الرقاع وفي نوادر ابن سبابة ثوبا لراة فاذا في التزقيع
 والمصفر رايان فان خالف شرطه فلا خيار فان اخذت فله اجر مثل عمله لا يزداد على الستاج وقيمة ما زاد فيه
 نعله ويطبانه ولا يلزمه قيمة النعل والبطانة بالغة ما بلغت كالبيع الفاسد لانه جعل هذا ثوبا للتعامل
 الزاكي فيه دون القيمة وكذا لو اعطاه خرقه ليعصم له منها فلتسوقه ويطبانه ويجوز هاهنا عنده وفيه
 الفضلي لو دفع الى الخياط ثوبا ليعمل عليه كذا من ثوبه بكذا من الدراهم ويجوز هاهنا عنده وفيه
 للتعامل في الاصل رجل استاجر فبأمره ما فاضاع ثم وجد بعد ذلك ثوبا بغيره عليه الاجر اذا صدق
 المالك فان لبس في يوم اخر ضمن بضمين ذلك وان اختلف في الستاج حكم المال وفي الفتاوى رجل
 استاجر ثوبا ليلبس كل يوم بدنانير فوضعه في بيته سبعمائة درهم وطلبه رد لكل يوم وانما الى الثوب
 الذي لولب الى ذلك الوقت لم يخرق ففقط الاجر بعد ذلك وفي مجموع النوازل رجل استاجر رجلا
 ليعمل له ثوبا في موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداه فترت ذلك وطلب نصف الاجر فان
 اذا كان الباقي من الطريق مثل السهولة وفيه ايضا رجل استاجر ثوبا ليلبس في الليل فاجاز رجل للجار
 وقال لخذني دوا بغيره فاحضنه فان صاحبا الدوا كان يعلم انه اجبر فانه اتم وان لم يعلم فغيره لا اتم
 وليس عليه بشئ وينقص من اجر الجار قدر ما عمل في الدوا لانه ان يحمله في محل وفي الستين جاز دفع الى خياط
 ثوبا والمدفوع اليه اجر عند الخياط قد امره ان يتقبل عليه العمل فله ان يخذل العاقل انما شأنا او يهاش
 فله ان يخذل الخياط من العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ فله ان يخذل التلميذ بالعمل وهو
 حرا وعبد ما دون حقه هلك الثوب في حانوت الاستاذ فضمنه على الاستاذ وهذا عندنا وان
 رتب الثوب لخدمته المستقبل ويجمع قوله في مال الاستاذ فاذا اخذ بالعمل فله ان يخذل الاستاذ
 من الضمان رجل دفع الى خياط ثوبا ليجب عليه ففقطه ومات لا يجب بشئ من الاجر لان الاجر في العاقل
 للخطا لا للقطع وهو الاحم اذا اشترى نعلين وشركا على ان يخدمه البائع جاز للتعامل بجلد الثوب
 اذا شرط الخياط على البائع لعدم التعامل هذا في الاصل وفي التجرد في النعل لا يجوز ايضا وفي الاصل
 ايضا في الاستحجار لغير البئر لا بد ان يبين العمق والطول والدور وفي النهر يبين العمق والطول والعمق
 وان حفره ليعمل بجلده ان كان يطاق حفره اجر عليه وليس له تركه للثمن وان كان لا يطاق فهو عذر
 قال بغيره ولم يذكر في الاصل انه هل يجبر باجر ما حفره في ثوب في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه

مطال حفر البئر في الثوب
 والغيرين يبايع
 الدار
 والرضى

هذا

الساجر كافي الخطاط وفي فتاوى القاضي الامام واذا استقبل الجفارة في حفرة البئر او القبر صحته لا يناد
 له في اجرة كماله ينقص من اجرة سبب لبن الكان ولو شغل كل ذراع في بكذا او في السهلة بكذا وفي الماء بكذا
 جاز ولو شغل حفرة البئر وطبها بالاجرة ففعل ثم انهار بعد الطحى فله كل الاجر ولو انهار قبل الطحى فحسابه
 ولو كان في غير ملكه فله اجر عليه لعدم التسليم وذكر في الخط فان كان في بلد يكون فيها ذلك
 فوجد اصله ما رأى فان كان يعلم انه سبيله كان عليه ان يحجوه وان قال لم اعلم حلف باسائه
 لم يعلم وكان له الاجر بحسب اجرة الحفر قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله هذا خلاف جواب اصل
 مات الساجر له الاجر بحسب ما قال في الخط ان كان في ملكه او في بيت كان ذلك في غير ملكه
 ولا هو في بيت فلا اجر له حتى يفرغ منه ويسلم اليه قال الحسن بن زباد رح اذا اراه موضع من الصحراء
 ليحفر بها بئر فظهر بئر ما لو كان في بيت وملكه فهو قايي قولنا بحسب ما لا يثبت بينه وبينه بالعينين
 وعن محمد بن روح انه لا يجير فليضا الا بالخيلة وهو الصحيح فان استأجره ببلدين فاصاب الطير
 اللذين فاضده قبل ان يرفق فلا اجر له وان كان يعمل في داره بخلاف اذا اخاط بعضه في منزل رتب
 فرفق بسحق الاجر ولو نصب بعد الجفاف ثم افسده للطير على قولنا اي حنيف رحمه الله له الاجرة وعلى
 قولنا الاجرة له ما لم يشرج وفي الاصل لو امره بان يطبخ له في انون الساجر بديل معلوم فهو بمنزلة
 الخباز فاجراجه من الانون من تمام عمله فلو هلك قبل الاخراج بعد ما ينفق فلا اجر له ولو كان
 في غير ملكه فلا اجر عليه لعدم التسليم ولو استأجر حفرة القبر بشرط بيان الطول والعرض والعرف
 لم يربح جاز استحسانا واخذ بوط ما بطل الناس فيه اذا وضعوا له موضع الحفر القبر فخر في موضع آخر
 ان شاء ايجاز للرفاق في الاصل وان شاء تركت للخلاف في الاصل وان شاء تركه للخلاف فان علموا
 دفن الميت فهو رضاه وفي حفرة التراب على الميت يعتبر العرف وفي فتاوى القاضي الامام على الحفار احتسا
 ولو انهارا ودفن فيه ميت آخر قبل ان ياتي للساجر للبفر فهو كحفر البئر وفي قوله شمس لائ الحلو ان
 رحمه الله رجل استأجر رجلا لحفر له حفرة عشرة في عشرة بعشرة دراهم فخر خمسة في خمسة فخر
 ونصف لئ العشرة في العشرة يكون مائة خمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع المحل
 فلهذا يلزم ربع الاجر وفي فتاوى النسي رجل له غريم في مصر آخر فقال رجل اذهب اليه وطالبه بالدين
 في غلب وهو كذا فان قبضت فلك عشرة دراهم من ذلك يجب اجر المثل وفي فتاوى شمس الاسلام رجل
 استأجر اجيرا ليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلوة الجمعة وكذا ساجر اجيرا
 ليعمل له كذا ولم يذكر الاجر يجب اجر المثل وفي الفتاوى الصغرى اذا دفع الى حفار فورا بالقصر
 ولم يذكر له اجرا قال ابو حنيفة رح لا اجر له وقال محمد بن انسب القصار لقول ذلك من اناسي
 بالاجر كما هو المعتاد يجب والا فلا قال الصدوق في التهذيب الفتوى على قول محمد رح رجل دفع جارية

مطلقا ولو شغل حفرة البئر
 وطبها بالاجر
 ففعل

مطلقا استأجر رجلا لحفر
 حوضا عشرة في عشرة

مطلقا عدم ذكر الاجرة
 في الاجارة

مرضة

مرضية الى طبيب وقال له عالجها ما لك فاني زاد فقيدها بالصحة فانزايه لك ففعل الطبيب
 يجب اجر المثل ومن الادوية والنفقة والكسوة ان اعطاها واكسوها لم ينقص منه ولا يستأجر اجرا المثل
 وجب من آخر شيئا وقال له هكراري كذا فماد به سال يحيى ثم رجع في الهبة بعد ما عمل السنة ينظر
 ان قال وهبتك على ان تعمل لي السنة فعمل لا يكون له حق الرجوع في الهبة وفي المتن يقبل من رجل
 كره على ان يبايعه من بين البنا وطبته وبنه في وقت معلوم كل اربعة اذرع بئر فخر فانه
 فان بناءه نظر الى قيمة الطبيب والدين يوم اذ خلاها في البناء كره في ان كانت ثلثين درهما نظرت
 الحائط مينا فان كانت اربعين لزمه ثلثون درهم الدين والطب ونظر الى اجر مثله على البناء
 ان كان اقل عشرة فله ذلك وان كان اكثر من عشرة لا يجاوز به عشرة لان الاجر من الاربعين عشرة
 وفي الفتاوى رجل استأجر رجلا ليعمر له في هذه الساحة بيتين وفي سقفين او سقف
 واحد وبيتين الطول والعرض والسمير وغير ذلك بالانه يقال بالفارسية بشكره اذا لا يجوز رجل
 استأجر رجلا ليعمل له الخشب الى منزل له فعمل احد هادون الاخر فله نصف درهم ان لم يكونا
 شركيين في العمل فله ذلك وكذا لو استأجر احد هادون حائط او حفرة ولو كانا شركيين يجب لكل الاجر بينهما
 رجل قال لآخر ان حملت هذا الخشب الى موضع كذا ففعلت درهم وان حملت هذا الاخر ففعلت درهم
 فعملهما جميعا فله درهمان وفي رواية قولنا من سماعة على خلاف هذا في المتن وفي الفتاوى
 الخطاط اذا فعل بيد غلامه بسحق الاجر وتوفاه لافضل بديك ولا تفعل بيد غيرك لا بسحق الا
 بخلاف الطائر على ما بان في فضلها رجل استأجر رجلا ليدبراهم معلومة بعمل معلوم ثم اخفت
 الدرام حجاب المثل ولو كان الدرام عين من الاعيان يجب قيمة العين لاجر المثل لان قيمة العين
 بدل العين ولا كذلك الدرام لانه لا يدبر لها في مضاربة الاصل بطريق الاستشهاد وفي المتن رجل
 استأجر من رجل عبدا سنة كل شهر يكذب فلما مضى نصف السنة جحد الساجر ان يكون استأجر العبد
 وقيمة يوم جحد القادر درهم ومضت السنة وفقت الف درهم ثم مات العبد بعد السنة قال الاجارة
 له لانه لم يضمن قيمة العبد بعد السنة فان قيل كيف يجتمع عليه الاجر والضمان قال لا يجتمعان
 هنا قال هشام رح يعني انما لزمه هنا لانه استعمله السنة كمالها فيما استأجره فلما مضت السنة كان
 عليه ان يرد بها فلما لم يفعل صار ضمانا لقيمه وقد كان لزمه الاجر قبل ان يضمن القيمة هذا
 تفسير هشام في المتن وفي القصاب رجل استأجر دابة من بغداد الى الكوفة بعشرة دراهم فركبها ثم اتت
 المستاجر محمد ربة الدابة دابة وادعاهما لنفسه قال ان نفقت قبل الركوب ضمنها وان ركبها الى
 فتج من تخان الغصب بالركوب الا ترى انه لو اغتصب دابة ثم اجرها اياها الى الكوفة بعشرة دراهم
 جاز ويبرأ من الضمان كذا في المتن القصار اذا جحد الثوب حلف ثم جلده مقتصورا واقره ان قصر

مطلقا رجل وهب من آخر شيئا وقال
 هكراري كذا فماد به

رجل

ولو قال اعمل احدهما ان شئت سنة
 بياض وانه شئت بكذا درهمين
 فعملهما جميعا فله درهمان

قبل الخرج فالاجر لزم
 وان قصر

بعد المحر لا وفي الصباغ ان صبغ قبل المحر فلا جرم لا نه وان صبغ بعد المحر قرب
 الثوب بلخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب
 ضمنه فبما ثوب ابيض وفي الساج ان نج قبل المحر فلا جرم لا نه وبعد المحر فالثوب
 للساج وعليه غرضه مثله وفي مجموع النوازل لو استاجرنا قد انبسط درهمه باجره
 ففعل شرطه ان يوفى بستره الاجر وان كان البعض زيوفا بستره الاجر بقدر ذلك
 يضمن النافذ ان في فضل الضمان رجل دفع الى رجل ثلثة او قارب من ثمنه
 منها صابونا ويجعل الغلي من عنده وما يحتاج اليه على ان يعطيه مائة درهم ففعل
 فالصابون لرب الدهن وعليه اجر مثل عمله وغرامة ملصق فيه رجل دفع الى آخر عشرة
 امنا من نخاس واستجرة باربعين درهما ليدفع فصار بعد التدقيق سبعة امنا ليجب
 عليه لبعثه امنا او سبعة امنا قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط والله اعلم
الفصل الثاني في الضمان وهو شمل على ستة اجناس الاول في الدواب
 وفيه مسائل الراعي والبقار الثاني في الفضا الثالث في الحمام والبغاة ومسائل الضرب
 الرابع في الخراف الخامس في الساج والحيات السادس في المنقرات اما الاول وفيه مسائل
 استاجر دابة با كافي فاوكرها با كافي مثله او استجرها ما كان الا كافي لا يضمن ولو استاجرها بئر
 فاوكرها با كافي يكون مثله او يبرج لا يبرج مثله فهلك ضمن كل قيمة الدابة عند ابي حنيفة
 رج ولو استاجرها عن يانة فاستجرها وركبها ضمن قال ما يضمن ان استاجرها من بلد الى
 لا يضمن وان استاجرها ليركبها في المصان كان السكر من الانراف لا يضمن وان كان
 من العوام الذين يركبون عن يانة فاما قلنا انه يضمن ولو تكا ر دابة ولم يذكر السرج ولا
 وركبها عن يانة فركبها بهذا او بهذا ان كان مثله يركب بسرج يضمن اذا ركبها با كافي وان
 كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذا ركبها بهذا او بهذا قال او يركب اذا ركب من بلد الى
 بلد ولو استاجر دابة بغير لجام فلجملها لا يضمن الا اذا لجام لا يملك مثلها ولو تكا
 دابة ليجل عليها عشرة مخاتيم حنطة فزاد يضمن بقدر الزيادة ولو استاجر ثوب بالطن
 عشرة اذنة حنطة فطحن احد عشر ففعلت يضمن جميع قيمته ولو تكا رها ليجمل عليها
 عشرة مخاتيم ليجل ثمنه ثمن مخاتيم من رت الدابة بوضع عليها ففعل الضمان على
 المستكر لان صاحب الدابة هو الواضع ولو حملها لغيره ضمن رج الفقيه لان النصف
 ما دون والنصف الاخر بغير اذن وهو حامله فضمن نصف هذا النصف ولو كان الحمل
 على اثنين حمل كل واحد منهما على نصفه جميعا لم يضمن وكذا لو حمل الساجرا ولا لان

فيما يرجع بالضمان على
 الساجر
 ٤

رب

رب الدابة حامل للزيادة وان حمل رب الدابة او لا نه الساجر ضمن نصف قيمة الدابة وفي
 النواذر الفضا راذا استعان برت الثوب حتى دق الثوب مع فخرق ولا يدري من
 الفعلين فخرق عند ابي يوسف ضمان القصار نصف قيمة الثوب وعند محمد جميع القيمة
 لان الثوب في يده ولو تكا رها ليجمل عليها شبر كيلة معلوما فحل عليه بئر مثل كيلة
 وان حمل عليها مثل نصف ذلك من البر قال الامام الشريحي رج يضمن وقال الامام
 خواهر نداء رج لا يضمن اسخا قال الصدر الشهيد في غاربه الاصل هو العمل
 ولو زاد وبلغ المكان ثم ضاع ضمن بقدر الزيادة لانه صار غلصا فلا يبرأ الا بالبر
 المالك وفي مختصر القدر في ان سمي نوعا او قدرا يحمل على الدابة مثل ان يقول خمسة
 اقفة حنطة له ان يحمل ما هو مثل الحنطة في الضر او اقل كالشعر والسم وليس له ان
 يحمل ما هو اضر من الحنطة كالحمل والحديد وفي فتاوى القاضي الامام ولو خالف في
 الجنس بان استاجر ليجل عليها عشرة اقفة حنطة فحل عليه عشرة اقفة شعر في القياس يكون
 مخالفا ضمانا وفي الاستحسان لا يكون لان المعبر هو الضر ولا ضرر هذا لان مثل ذلك
 من الشعر يكون اخف على الدابة فان لم تكن الدابة يجب الاجر السمي ولا يكون مخالفا فان
 الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر السمي وان استاجرها ليجل عليها عشرة اقفة
 شعر فحمل عليها عشرة اقفة حنطة مثل كبل الشعر قال الفقيه ابو الليث رج يضمن
 قيمة الدابة لان الحنطة اشد من الشعر وانقل فضمن كما لو حمل عليها ما كان الحنطة حنطة
 ولو سمي من الحنطة وزنا معلوم ففعل عليها من الشعر مثل ذلك الوزن وعطيت
 الدابة يضمن قيمتها وان استاجر دابة ليجل عليها شعر فحل عليها في احد الجوالقين شعر
 وفي الاخر حنطة فطعت الدابة يضمن نصف قيمتها وعليه نصف اجرها لانه في
 موافق وفي النصف مخالف المستكر اذا خالف من حيث الجواز عن المكاتب بان تكا ر
 دابة لا مكان معلوم فجاوزة ثم رج فطعت الدابة للرضي عند ابي حنيفة رج في
 قوله الاول وفي قوله الاخر ضمن ما لم يدفع الى المالك وهو قرحا وهو اختيار الامام
 الاثمة الشريحي رج والعمارة على هذا الخلاف بخلاف المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد
 الى الوفاق حيث يبرأ عن الضمان وما قال بعض المشايخ انه لا فرق بين الوديعة والرجاء
 لان الوديعة مطلقا اما الاجاق فعلى الذهاب دون الجيب حتى لو استاجرها اذا هاجها
 لا يضمن كالوديعة وهذا البر يصح بل بين الوديعة والاجارة فرق على ما ذكرنا وكما بينا
 هذا الاجمل الفرق ولو استاجر دابة ليركبها بنفسه فاركب غيره ضمن ولا اجر عليه ولو استاجر

مظا
 اذا عاد الساجر لا الوقت
 بعد الخلفه ٤٦

دابة ليدرب الى مكان هذا فذهب الى مكان آخر فسلمت الدابة او هلك فلا اجر عليه ولو كذب
وارد فغيره فسلمت الدابة بعد بلوغ المقصد من خلت الركوب بضمن نصف قيمته وعليه
الاجر كله سواء كان الاجر انقل او اخف لما اجر فلا تستوفي للنفقة واما الضمان فلا
تلف بركوب اثنين احدى غير ما دون واما سوي الانقل والخصف لانه قد يكون ركوب
لخفيف اضر وهذا اذا كانت الدابة تطبق فان كانت لا تطبق ضمن كل القيمة وان كان
الرديف صبيلا لا يستمسك نفسه على الدابة او متاعا ضمن بقدر ثقله في ادب الفاضل ثم ان
الحلو اني ولو خالف من وجه آخر بان يبين له طريقا فسلط طريقا آخر ان كان يسلكه الثاني
لا يضمن فان بلغ فله الاجر وفي الفناوى زاد على هذا فقال الطريقان ان كان في السو
سواء لا يضمن وان كان احدهما بعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة
ضمن وان حصل في البحر ضمن وان كان يسلكه الناس واذ بلغ بجبا الاجر في البحر وغيره في ضمن
المستكرى يضرب الدابة في السبر وكذا النكح بالجماع فطعت كما في دقا الفضاء وضرب للعلم
الصبي وتعد الى يوسف ومحمد رحمهما الله لا يضمن اذا ضل ما يفعله الناس اذا استاجر
دابة رجل يحمل معلوم فصارها رب الدابة فعثرت فقطت الحولة وفدت وصاحب المتاع
يسمى مع رب الدابة او ليس معه فالمكاري ضامن وفي التنقي رجل استاجر بغلا يحمل عليه
زينا او متاعا فحمله عليه وركبه هو والمكاري فلفل المتاع لا ضمان على المكاري وكذلك لو كان
بقود ان البغل او بوقانه هكذا ذكر في التجريد ولو انقطع جمل فقط الحمل ضمن بالاتفاق
اما لو اصابته الثم والطر ففسد الحمل او سرف الحمل من ظهر الدابة لا يضمن وعندهما يضمن
وكذا لو حمل عليه ما عدا اوراق رب الدابة فعثرته وعطبا العبد لا يضمن في العبد في يد ثمة
المتاع وكذا لو حمل عليه صاحب المتاع متاعه وركبه فافسدها رب الدابة فعثرته فعطبا الرجل
او فسد المتاع لا يضمن صاحب الدابة ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كما في حمل الثوب
والهبة اذا هلكت بوقد استاجر اذا ركب الدابة وقد ليس من الثياب اكثر ما عليه حين
استجران ليس مثل ما يلبس الناس لا يضمن وان لبس ما يلبس الناس ضمن بقدر ما زاد الكل
في الاصل وفي التجريد رجل استاجر حمارا يحمل عليه فرفا من سمن فرفع صاحب السمن والحمار
ليضعاه على رأس الحمار فوقع فاحرق الفرق وذهب ما فيه لا يضمن الحمار لانه في يد صاحبه
وفي التنقي لو حمل في الطريق واراد وضعه ورفع فاستعان برب الزق ليضعه فذهب ما فيه
فوقع وتحرق فالحمار ضامن لانه صار في ضمانه ولو بلغ الحمار منزل صاحب الفرق ثم انزل
الحمار من رأسه وصاحب الفرق فوقع من ايديهما وتحرق وذهب ما فيه جبا الضمان

مطل ما شاء الخائب

فمن وضع

الفرق فاحرق
الفرق فاحرق

ع

على الحال والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال في المحيط وكثير من
افتوا به وفي التجريد ذكر المسئلة على الخلاف عند ابى يوسف الحال ضامن وهو قول محمد بن جعفر
قال لا يضمن رجل امر جمل ان يحمل الحقيبة الى مكان كذا فانثنت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها
لا يضمن بخلاف الحال اذا انقطع الجبل وسقط الحمل وتلف ضمن لان التقصير من قبل صاحب الحقيبة
في التنقي الحال اذا كان يحمل على عنقه فعثره واهراق وصاحب معه وهو ضامن ولو زاحم الثاني
حتى انكسر لا يضمن بالاجماع بمنزلة الحرق الغالب او الغرق الغالب ولو انه هو الذي زاحم الثاني
انكسر فانه يضمن وصاحب الجمل ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجرة بازاء ما حمل
ان شاء ضمنه فبمنه وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمل في شريح الطحاوى رجل استاجر
مكاريا بالجمل له عصير على اية حمل فارد ان يضمن على الدابة اخذ الجواز من جانب واحد
الاخر فانثنت الزق وخرج ما فيه فعلى المكاري ضمان الزق والعصير في النصاب رجل استاجر
حمارا يحمل عليه وقر حنطة الى المصير فحمل عليه وبلغ موضع فلما انصرف حمل عليه ففقد
فرض الحمار ومات فعليه الضمان لانه فعل ذلك بغير اذن مالكه بخلاف ما اذا ركب في رجوعه
حيث لا يضمن وان كان بغير اذن المالك لان ذلك متعارف قال الفاضل الاسام بالركوب يضمن ايضا
وكذا في الدابة للسنان اذا ركب في حالة الرد وفي المحيط وفي الاصل اذا تكارى الرجل من غيره وادى
بحمل عليه انسانا باجر معلوم فحمل عليه امرأه ثقيلة فطعت فان كانت الدابة تطبق حملها
وعليه الاجر انما وان كانت الدابة بحال لا تطبق حملها يكون ضامنا استاجر حمارا يحمل عليه
اثنى عشر وقر من التراب الى ارضه يدبرهم وله في ارضه لبن فكلما عاد من ارضه حمل عليه وقر من
فان هلك الحمار في الرجوع يضمن قيمة الحمار دون الاجر وان سلم الحمار حتى تم العمل فلفى المسافر عام
الدرهم في كل وقر من التراب نصفه انما اذا استكرى دابة لمسه من شخص سبعة فراح فحمل من
الكراء مقدار ما شرط وقبازا وهو غاصب وفي فناوى الى الليث الحال اذا انزل في مفازة ونهبا الا
فلم ينقل حتى فسد المتاع بطر او سرقه فهو ضامن ناوبل اذا كانت السرفة والمطر غلبا **فمنه**
وفي النوازل رجل استاجر حمارا فلفل فتركه ولم يطلب حتى ضاع ان ذهب الحمار من حيث لا يشعرون
حافظه ضمان عليه في تركه الطلب فان علم فطلب ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذا لا ضمان عليه في
تركه الطلب اذا كان آسما من وجهه لو طلب بالغرب في نحو الى الموضع الذي ذهب فلو اوقف
الحمار وشرع في الصلوة فذهب الحمار وهو يراه ولم يقطع الصلوة يضمن وان كان في القرى لان
الحفظ واجب عليه وهو فاكه على ذلك وكذا لو كان في بول او غايطا او حديث مع غيره فذهب
الحمار ان نوارى عن بصره وضاع ضمن وفي الفناوى الصنوي ياروك بان يكون نارا كالحفظ

مطل ما شاء الخائب
الفرق فاحرق

مطل ما شاء الخائب

مطل ما شاء الخائب

ما لم يغب البقر عن بصره وان كان نائما وان غاب يكون تارك الحفظ قال ولم يذكر انه نام فاعدا
 ان مضطجما او دوح المسئلة في ذوات الفتاوى الصغرى اذا نام فاعدا لا يكون تارك الحفظ وان نام
 مضطجما يكون تارك الحفظ وفي النصاب وفرد خل في الطريق لا يضمن يعني اذا لم يغب عن بصره اما
 اذا اشتغل بعمل آخر حتى ضل يضمن وكذا لو جالسا في الطريق لا يضمن يعني اذا لم يغب عن بصره اما
 يضمن وان لم يغب عن بصره لا يضمن وعلى هذا اذا كان له حماران فاشتغل بعمل واحد فافضاع الآخر
 التقيد بالبصر في النهار والليل سواء غرابة بصري في النهار من بعد وفي الليل لا وفيه ما ان غاب
 بصره يضمن قال في الحظ وفي السفر لا ضمان بكل حال وكوريط الحمار على ارض في سكة
 نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا تقربيه ان اساجره ليركب بنفسه وضاع ضمن
 ولو اساجره مطلقا ولم يربطه من يركبه وهناك اقوام يسيرون لبسوا من عبال المساجر ولا
 من اجرائه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا وحفظ
 وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان تقوم من تحت الدواب فيه لا يكون اضاعه لا يضمن
 وان كان ذلك موقعا عن من يحفظ الدواب اضاعه ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فاما
 اذا استحفظهم وقبلوا وحفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المساجر ولو ترك
 المساجر الحمار على باب الدار ودخل الدار ليأخذ خنث الحمار فضاع الحمار ان لم يغب عن
 بصره لا يضمن وان غاب ان كان في موضع لا بعد تضييعا بان لم يكن السكة نافذة او
 يكون في بعض القرى لا يضمن وان عند تضييعا ضمن ولو ربط على باب داره ودخل الدار
 ليأخذ شيئا ودخل المسجد ليصلي وهذا وما لم يربط سواء ويضمن هو المختار ذكر الشيخ
 الامام شمس الاثمة السرخسي في كتاب العارية من الاصل وفي النوازل جماعة اجر كل واحد
 حمار من رجل وسلموا اليه ثم قالوا الواحد منهم اذهب انت مع لتعاهد الحمار فانا لا نعرفه
 فذهب مع فقال المساجر لتعاهد فقف ههنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واصل الحمار
 فذهب فلم يقدر هو عليه فلا ضمان على التعاهد وكذا لو استكرى دابة من القرية الى القرية
 فبعث صاحب الدابة رجلا مع المستكرى فاشتغل المبعوث في الطريق بأمر فذهب المستكرى
 وحده وضاع في بين لضمان على الرجل المبعوث هذا في الحظ رجل استاجر من آخر دابة انا
 معلومة ليركبها في المصروف انقضت المدة فامسكها في بيته ولم يخرج صاحبها ليأخذها
 لضمان عليه لان مؤنة الرد على الاجر قال في الحظ قال مشايخنا هذا اذا كان الاخر ايج باذنه
 المال اما اذا كان الاخر ايج غير اذن رب المال فمؤنة الرد على الذي اخرج مستعيرا كان او
 ولو استاجر دابة من موضع الى موضع معلومة يذهب عليها فيج فان على المستاجر ان يرد بها الى الموضع

مطلقا
 12 سنه لا ضمان
 بجبال

رد الدابة

المنزلي

الذي استاجر هامة فان ذهب بها الى منزله فنفتت ضمن فان قال اركبها الى موضع
 كذا وارجع الى منزلي ليس على المستاجر ان يرد بها الى رب الدابة في الموضع الذي
 استاجر هامة وعلى رب الدابة ان ياتي منزل المستاجر فيقبضها المستلذان في المنفى
 وفي النوازل رجل استاجر حمارا لنقل التراب من خربة فاخذ في النقلة فانهزم
 الخربة وهرب المستاجر وهلك الحمار ان انهزم من معالجة المستاجر ضمن وان انهزم
 لرخاوة فبها لم يضمن اذ لو كان اوقف الحمار على وجه لا قرار معه المستكرى لا يركب في الرجوع
 وفي العارية يركب المستعير فلوان المستاجر اذركب في الرجوع هل يضمن اذا عطش في
 النوازل عن الفقيه الى اللبث انه لا يضمن استحسانا وكذا في الدابة المستعارة اما الرجل
 عليها شيئا ضمن ولو جعل يسوقها ليركبها فمكنت لا شيء عليه ولو بلغه ان صاحبها
 في بلد آخر فضاها فمضمون وانما عليه ان يرد بها الى الموضع الذي استاجر هامة
 رجل استاجر دابة الى موضع فاخبر ان في الطريق لصق صافح ينفق وذهب فاخذ اللص
 الدابة ان كان الناس يسلكون الطريق يروا بهم مع الخيرة لا يضمن وان كانوا لا يسلكون
 ضمن رجل استاجر رجلا ودفع اليه حمارا وخسين درهمين فذهب به الى بلد كذا واشترى
 شيئا فجاءه فذهب بالامور فاخذ السلطان حمارا فاقطعه فذهب البعض ولم يذهب
 البعض ولا الاجبر ومن الذين ذهبوا في طلب الحمار بعضهم استردوا وبعضهم لا فان كان
 الذين استردوا لم يكونوا يلومون على الذين لم يذهبوا لما فيه من تحمل المشقة لا يضمن الا
 ولو لم يأخذ السلطان حمارا فاقطعه ولكن استقبلهم القصوص فطرح المكاري اكثر من
 وذهب بحمار فاخذ القصوص اكثر من لا يضمن المكاري ان كان يعلم انه لا يمكن التخليص
 بالحمار واكثر من ويعلم انه لو حمله اخذ والحمار واكثر من بحال استاجر حمارا فاقطعه
 فيه شيئا ان السلطان اخذ الحمار ليحمل فاشا فذهب الحمار وحمل الحمار واشتغل بذلك فخرج
 الحمار من الحمار ان اشتغل بشغل لم يجده بئام ذلك الشغل ولو ترك خاف العقوبة
 السلطان لا ضمان عليه وان كان غيره ذلك فهو ضامن رجل استاجر حمارا وقبضه فاسرله
 في كرمه وتركه فسرق برذعته واصاب الحمار البرد فمضى فرده على صاحبه فمات من ذلك
 المرض ان كان اكثر من حصينا والبرد بحال لا يضمن مع البرذعة لا شيء عليه من ضمان البرد
 والحمار وان كان بحال بصره مع البرذعة ضمن قيمة الحمار دون البرذعة وان كان اكثر
 غير حصين ان كان البرد بحال بصر الحمار مع البرذعة ضمن قيمتها وان كان بحال لا يضمن
 مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة دون الحمار وعليه نقصان الحمار الى وقت الرد الى حصة

على وجه الخربة

اذا سلك الطريق مع
 جماعة بالصوم

لأنه بمنزلة الغاصب للمخارج حين ارسل في الكرم فإذا سلم إلى صاحبه برئ من الضمان
قال ذكر الحصان ولم يفسره في النوازل ففرضت على القاضي الامام فقال ان يكون له حظ
وباب مغلق فان عدرا احدهما فهو غير حصين والكراد من الحايض ان يكون من نفعا بحيث لا
يقع بصر المار على ما في الكرم رجل استاجر حمارا يحمل عليه الشوك فادخله سكة فيها نهر
فبلغ موضعاً ضيقاً فضرب الحمار فوق الحمار مع الرجل في النهر فاشتغل المستاجر بقطع الحبل
الحمار كان بحال لا يسع فيه بمنزلة ذلك الحمار فوضاهم وان كان الحمار يقدر على مجاوزته
عن مثل ذلك الموضع مع ذلك الحمار فان عنت عليه في الضرب حتى وثب من ضربه فهو ضامن
والأفلا وكذا لو وقع في النهر بعنف في السوق يضمن رجل امر رجلاً بان يسكنه له حماراً
ويذهب به إلى مكان كذا على ان يوفيه الاجر فعرض الأمر ذلك فلما فرغ ادخله الرباط فصرف
لا ضمان على المستاجر اذا كان الرباط على ممره السائل في النوازل وفي فتاوى الفضلي
رجل دفع إلى رجل فرساً لينذهب به إلى قريته ويوصله إلى والده فذهب به فلما سار مرحلة
في رباط وضيق فاجتفأ رجل من اهل تلك القرية فمض به فمض فاستاجر رجلاً لينذهب
به إلى قريته فذهب به فنفق في الطريق فالضمان على الاول ثابت بتسبب وأما الثاني
فلا ضمان عليه ان لم يأخذ الدابة لكن امره بذلك فان اخذ ودفع اليه ان اشهد عليه انه
انما اخذ ليرده على مالكه والاجير عياله لم يضمن ايضا فان ترك الاشهاد ضمن على حال
كالملقط والاعير ضامن على كل حال ولا يرجع له على احد لانه انما اسكه بالاجرة فصلا
اسكه لنفسه كالمستعير بخلاف المودع والمستاجر حيث يرجعان على المودع والاجر ولو
سلم الفرس في ذلك الرباط إلى ابن اخي صاحبه لا يبرأ عن الضمان تأويله اذا لم يكن في عياله رجل
استكرى دابة إلى سرفند فجرح الحمار عن المضى بالفارسية فمض فذهب وترك الحمار فضاع
لا يضمن وكذا لو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحبا المتاع معه فمض الحمار في الطريق
فترك الحمار والمتاع وذهب فضاع المتاع لا يضمن قال كذا في القاضي الامام في المسئلة
ثلاثة استاجر واصطبله وادخله واداهم ثمران واحدا منهم علف دابته وخرج وترك الدابة
مفتوحاً فمضت الدابة لا يضمن والمسئلة تأتي في كتاب الودعة وفي النوازل رجل دفع
إلى رجل بعيراً فامر به بان يكرمه ويشترى له شيئاً بالكره فمضى البعير فبذره فباعه واخذ الثمن
في الطريق قال الفقيه ابو الليث ان باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول إلى الحاكم فيأمره بالسبع
لا ضمان عليه في البعير كافي ثمنه وان كان في موضع يقدر او يستطيع اسكه او يستطيع
اعى فهو ضامن لقيمته وما يتصل به من مسائل الراعي والبقاع وفي الاصل استاجر رجلاً

السبب
المراد

دفع الحمار في الطريق
بالفارسية فمض
فتركه فضاع

ليرى

ليرى غنم معلومة ما صد غير معاومة باجر معلوم وهذا جائز والراعي اجير مشترك الا اذا
ان لا يرى غنم غيره مع غنم فينبذ بصير اجير واحد ولو استاجر مائة معة معلومة على ان
يرى غنم له معلومة باجر معلوم جاز وهو اجير واحد لانه اوقع العقد على ذلك الا اذا قال
ويرى غنم غيره مع غنم فينبذ يكون اجير مشترك فلو كانت شاة منها لا يضمن في الوعد بالجر
ولا ينفى شيء من الاجر والاجير المشترك يضمن ما كان من جنابة يده من سوف او سقي بان يتجمل
عليها فاعتزلت وانكرت رجلاً او وطئ بعضها بعضاً من ساقه يضمن في المشترك لا في الاجير
الخاص ولو خط اغنام الناس بهذه الاغنام ان كان لا يمكن التمييز ضمن قيمته الاغنام يضمن
الملتقط عند الحنفية رج وأختلف المشايخ على قوله ما قال بعضهم يعتبر يوم الملتقط وقال
هو الصحيح ولو نزلت شاة تخاف ان يضيع الباقي لا يضمن في تركه كذا في القاضي اجماع وفي
المشترك عند الحنفية رج لان الامين لا يضمن بترك الملتقط اذا كان بعذر وفي الفتاوى
في كتاب الشركة لو خاف الراعي للوث على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض المشايخ
اذا كان بحيث يتحقق موتها اما اذا كان بريح حيوتها ذكر الصدر التمهيد رج في الباب الثاني
من شركة واحداً ان من ذبح شاة انسان لا يبرئ حيوتها يضمن والراعي لا يضمن في مثل هذا
وفرق بين الاجير والراعي والفقيه سوى فقال لا يضمن الاجير ولا يضمن الراعي والبقار
هو الصحيح فاما الحمار والبغل فلا يذبح وكذا الفرس عند الحنفية رج وأختلفوا في الراعي
خفت للوث فذبحها وانكرت المالك فالقول قول المالك واما البقار وفي النوازل رجل
استاجر حماراً ليس له ان يبعث إلى السرح فان فعل صار مخالفاً وفي الملتقط في باب مسائل
منزوعة قبل ان كان المتعارف ان المستاجر يبعث إلى السرح فبعث لا يضمن وذكر الصدر
التمهيد في فتاواه الصوري ان المستاجر ان يعبر ويودع ويواجر وهذا ابداع فبمكة رجل
سلم بقرة إلى بقار ليرعى بها فمضت البقرة فمض انه ادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها
ثم وجدها بعد ايام فقد نفقت في نهر ان كان اهل القرية رضوا بان يأتي بالبقرة القرية ولم يكلفوا
ان يدخل كل بقرة في منزل صلحها القول قول البقار الى قد جئت بالبقرة إلى القرية مع عينية
فاذا اختلف لا يضمن وان لم يكن يضمن اهل قرية كانوا يعرفون دوابهم بالقبيلة وقد
منها بقرة لا يضمن وكل واحد منهم معين في رعيه كذا قال الفقيه ابو الليث بخلاف الاجير
المشترك حيث يضمن عندهما والمسئلة فرع في مجموع النوازل قال لو كان ثوبه احدهم فلم يذبح
هو لكن استاجر رجلاً ليحفظها فخرج الباقى إلى المفاضة ثم رجع إلى الكل فضاع ثوبه
ينظر ان ضاعت بعد ما رجع من الكل لا يضمن وان ضاعت قبل ان يرجع ضمن ولا ضمان على صاحب

طلب

الفوتة بحال لانه ان يحفظ باجره البقار اذا دخل السرح في سكر وارسل كل بقرة في سكره
 ولم يسلكها الى صاحبها وقد كان الرعاة فعلوا كذلك وقد كان عرفهم هكذا ففعل هذا الراعي
 كذلك فصاعت بقرة قبل ان تصل الى صاحبها قال ابو نصر الدبرسي رح لا ضمان عليه وهذا
 المعروف كالمشروط بقرار اهل قرية ولم يركب ملتقى بالاشجار لا يمكن ان ينظر الى كل بقرة
 فصاعت بقرة لا يضمن مرتب على قطرة قد دخلت رجوها في نقرها فانكسرت او دخلت الماء
 والماء عتيق والبقر لم يعبر وهو لم يسفها ضمن اذا امكن صونها وفي المحيط واذا لم
 الراعي فوعاها في غير المكان الذي امره فطبت ضمن ولا جبر له وان سلمت الغنم فالقياس ان لا
 له وفي المختار يجب الاجر ولو اختلفا في مكان الرعي فالقول قول رب الغنم يضمن
 الراعي بالاجماع راعي الرماح اذا اتفق ركة فوقع في عنقه فله في ذبحها فمات عامتهم على
 انه لا يضمن على كل حال واذا شرط على الراعي ان مات بالي يضمنها ولا فهو ضامن ليس عليه
 الاثبات بالعمه ولا يضمن بهذا الشرط واذا اختلفا في العدد فالقول قول الراعي والبينة
 بينة صاحب الغنم وليس للراعي ان يشرب لبها ولا للرجل ان يركب غنم غيره فان رعى غنم
 يجب الاجر على كل واحد منهما كماله وان لم يجر اذا افسد البقود ^{بغير} راعي عند غيبة البقار
 الا اذا ارسلها في الزرع لانه ما تلف بضعه وان تلف بضع البقرة وجرع العجاء جبار
الجنس الثالث في القصاص وفي الاصل اذا اهلقت الثوب عند القصاص بعد الفداء
 من العمل لا جبر له لانه لم يسلك العمل ولا يضمن الثوب ان هلك بغير فعله عند ابي حنيفة كاجير
 الوحد وعندها يضمن صيانة الاموال الناس وهذا مذهب عمر وعلي رضي الله عنهما في
 ابي حنيفة رح مذهب عطاء وطاوس ومجاهد وهم من كبار التابعين رحمهم الله وبعض العلماء
 اخذوا بقولهما احتشاما لقول عمر وعلي رضي الله عنهما وبعضهم بالصحة عملا بالقولين منهم
 شمس الاسلام الاوزجدي وائمة قريظانة على هذا قال واسنادي الشيخ الامام عز الدين الكندي
 بمرقند كان يفتي بجواز الصلح وائمة سرقند على هذا والشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين كان
 يفتي بقول ابي حنيفة فقلت له يوما من قال بالصلح لو امتنع المضمحل بحجر قال لا قال واكنت
 زمانا بالصلح فوجبت لهذا والفاضل الامام يفتي بقول ابي حنيفة قال ونحن نفقه فيهم عند
 انشاء المالك ضمنه مقصورا واعطاه الاجر وان شاء ضمنه غير مقصور ولا جبر له فان هلك
 بفعله بان هلك تدفق القصاص وعصره يضمن عند اصحابنا الثلاثة بخلاف البراءة والقصاص
 والحجامة على ما بينا وتودع الثوب الى القصاص وقال له اقصر ولا تضع عن يدك حتى تفرج
 وهذا ليس بشئ وكذا لو شرط عليه ان يقتص البقرة وغدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب

بقرة
 مطلق
 بقرة مرتبة على قطرة وقد
 جعلها فيها

مطلق
 البقرة اذا افسد
 الزرع

او تحرق

فقط

مطلق
 ولو لم يدر في القصاص السراج
 في الحائط فاحرقه
 سنة من ماله

فمطحق يرق لا يضمن وقال في المحيط سئل شمس الاسلام الاوزجدي عن دفع ثوبه الى
 القصاص ليقتصره اليوم فلم يفعل جعل حرقه هلك قال يضمن وفي الجريد ولو جفف الثوب على
 فموت به حرقه فخرقه لا ضمان عليه والضمان على سابق الحرق القصاص اذا استعان برتب
 الثوب فحرق الثوب ولا يدرك باقي الدفين فخرق قد كرنا اذا وضع القصاص السراج في الحائط
 فاحرق ثوب منه عن محمد انه يضمن بلبس الاجير المشترك اذا وقع من يد سراج فاحرق ثوبا
 من القصاص فالضمان على الاستاك وان لم يكن من ثياب القصاص ضمن الاجير ولو لم يكن
 الاجير المشترك على ثوب من القصاص فخرقه ضمن ولو كان الثوب ودعة عند الاستاد
 فالضمان على الاجير الجريد ولو لطف السراج وترك المرحبة في الحائوت ففي شرع فوقع
 على ثوب رجل فاحرق لا يضمن ولو ادخل اجير القصاص السراج في الدكان فاصاب دهنه
 ثوبا ضمن الاستاك اذا ادخل بامر وفي الجريد ولو وطئ ثوبا لا يوطأ مثله ضمن الاجير وان
 كان لا يوطأ لا يضمن سواء كان ثوب القصاص او لم يكن بخلاف الرجل شيئا في بيت القصاص
 باذن الاستاد فمطحق على ثوب القصاص فخرقه لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد وان لم يكن
 من ثياب القصاص ضمن الاجير وفي الرطب يضمن في الحائوت اذا كان مما لا يوطأ مثله
 ولو ان اجير القصاص انقلب منه الدقة في الدف فوقع على ثوب من ثياب القصاص
 فخرقه ضمن القصاص دون الاجير المستلزمان في الاصل قال في المحيط واجير القصاص لا
 يضمن ما تحرق من عمل المأذون فيه الا ان يخالف والاستاد يضمن قصاصا سلم ثياب النابي
 الى اجيره لبسها في المقصر فيحرقها فقام الاجير ثم رجع بالثياب وفرضاع خفي قطع له
 كيف ضاعت فلا ضمان على الاجير ما لم يعلم انه ضاع في حال ثوبه لانه اجير القصاص فلا
 يضمن الا بالنقد والضمان على القصاص وان علم انه ضاع في حال ثوبه فالاجير ضامن
 صاحب الثوب بالخيار في تصديقهما شاء **المجلس الثالث** في اللجام والبراع اذا اجم
 اللجام او برع البراع او خن الحنان فان لم يضمن بخلاف القصاص لكن هذا اذا لم يحاور
 موضع الفعل فان جاوز قطع الحشفة ذكر في النوادر انه ان مات فعليه نصف بدل النفس
 فان براكال بدل النفس في ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة فعليه القصاص ولو
 قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ما يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في
 كتاب الديات يجب حكومة العدل الكمال اذا صلب الذراع في عين رجل فذهب ضوؤه
 الا اذا غلط فان قال جلاسه انه ليس باهل وهذا من حرف فعله وقال جلاسه هو اهل لا يضمن
 فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن وفي جنابات مجموع النوازل في الق

حل

مطلق
 فلهذا الاجير المشترك اذا
 دفع من يد سراج فخرق ثوبا
 من القصاص فالضمان
 على الاجير

على التلبيد

مطلق
 اذا اخطى الحنان فارت
 لم يضمن

كالحنان

الرجل للكمال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن النجاسة او في اجازات
 الاصل لو امر بجلد ان يقطع سنه فقلع ثم اخلفا فقال امرت بان تفلح غير هذا السن قال
 الحام امرني بفلح هذا فالقول قول الامر ولو قلح ما امره لكن سن آخر متصل بهذا السن فافلح
 لا يضمن وما يتصل بهذا **مسائل الضرب** وفي الاصل الاستدلال في كل
 اذا ضرب الصبي والعبد للتعليم وهكذا ان كان بغير اذن الاب والوصي ضمن ولو كان باذن
 الاب والوصي لا يضمن فلو ضرب الاب ومات ضمن وكذا الوصي لان الاب يضربه لنفسه لا
 منفعة ضربه عاين اليه بخلاف للعالم فان ضربه باذن من له الكفاية وكذا الرجل لو ضرب رقيقا
 وفي العيون في الاب اذا ضرب الابن فمات لا يرث منه وفي عنده الى حنيفة وعنده الى يوسف
 لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة عندهما **الجلس الرابع** في المظاني وفي الاصل
 رجل ليس ثوبا يبرأ من الثياب فظن الثياب انه ثوبه فلما هو ثوب الغبر ضمن هو المصنع وفي
 ودعيه النوازل اذا وضع الثوب بمرأى عين صاحب الحام ان لم يكن الحام في ثيابه ضمن وان كان
 لا يضمن الا اذا كان يقف على استحضار صاحب الحام فان قال لصاحب الحام اني اضع هذه
 الثياب فحينئذ صار مودعا وقوله يضمن يعني ما يضمن للودع قال في المحيط والفتوى
 على قول ايج ان الثياب لا يضمن الا بما يضمن للودع ولو دفع الى صاحب الحام واستاجر ووط
 عليه الضمان اذا تلف قال الفقهاء بوجوب يضمن للمأجر اجماعا وكان يقول انما لا يجب عليه
 عند ايج اذا لم يشترط عليه الضمان والفقهاء ابو حنيفة سوى بينهما وكان يقول بعد
 الضمان قال الفقهاء ابو الليث وبه نأخذ ونحن نفقه ابضا وفي غصب النوازل لو
 الثياب فصرف الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن الثيابي اذا خرج
 من الحام فضاء ثوب ان تركه ضابعا ضمن وان امر المخلوق او المأجر او من في عياله
 بحفظه لا يضمن وتفسير العيال باقى في كتاب الوديعه رجل خرج من الحام فقال كان في
 جيبه رايم ان لم ير الثيابي لا شيء عليه اصلا وان اقر ان ترك ضابعا ضمن وان ترك
 جواب ايج وجوابها وجواب الصلح قد ذكرنا في جنس القصار وفي النوازل رجل دخل
 الحام وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمانا على صاحب الحام ان
 سرقا وضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا لان
 المشترية انما لا يضمن عند ايج اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن قال الفقهاء
 روح الشرط وعدم الشرط سواء لانه امين واشترط الضمان على الامين باطل ووجه نفق
الجلس الخامس في الخياط والنساج رجل قال للخياط انظر لهذا الثوب ان كفاي

مطل 2 ضرب المعلم الصبي
 الاصل لو امر بجلد ان يقطع سنه فقلع ثم اخلفا فقال امرت بان تفلح غير هذا السن قال
 الحام امرني بفلح هذا فالقول قول الامر ولو قلح ما امره لكن سن آخر متصل بهذا السن فافلح
 لا يضمن وما يتصل بهذا مسائل الضرب وفي الاصل الاستدلال في كل
 اذا ضرب الصبي والعبد للتعليم وهكذا ان كان بغير اذن الاب والوصي ضمن ولو كان باذن
 الاب والوصي لا يضمن فلو ضرب الاب ومات ضمن وكذا الوصي لان الاب يضربه لنفسه لا
 منفعة ضربه عاين اليه بخلاف للعالم فان ضربه باذن من له الكفاية وكذا الرجل لو ضرب رقيقا
 وفي العيون في الاب اذا ضرب الابن فمات لا يرث منه وفي عنده الى حنيفة وعنده الى يوسف
 لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة عندهما
 المجلس الرابع في المظاني وفي الاصل
 رجل ليس ثوبا يبرأ من الثياب فظن الثياب انه ثوبه فلما هو ثوب الغبر ضمن هو المصنع وفي
 ودعيه النوازل اذا وضع الثوب بمرأى عين صاحب الحام ان لم يكن الحام في ثيابه ضمن وان كان
 لا يضمن الا اذا كان يقف على استحضار صاحب الحام فان قال لصاحب الحام اني اضع هذه
 الثياب فحينئذ صار مودعا وقوله يضمن يعني ما يضمن للودع قال في المحيط والفتوى
 على قول ايج ان الثياب لا يضمن الا بما يضمن للودع ولو دفع الى صاحب الحام واستاجر ووط
 عليه الضمان اذا تلف قال الفقهاء بوجوب يضمن للمأجر اجماعا وكان يقول انما لا يجب عليه
 عند ايج اذا لم يشترط عليه الضمان والفقهاء ابو حنيفة سوى بينهما وكان يقول بعد
 الضمان قال الفقهاء ابو الليث وبه نأخذ ونحن نفقه ابضا وفي غصب النوازل لو
 الثياب فصرف الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن الثيابي اذا خرج
 من الحام فضاء ثوب ان تركه ضابعا ضمن وان امر المخلوق او المأجر او من في عياله
 بحفظه لا يضمن وتفسير العيال باقى في كتاب الوديعه رجل خرج من الحام فقال كان في
 جيبه رايم ان لم ير الثيابي لا شيء عليه اصلا وان اقر ان ترك ضابعا ضمن وان ترك
 جواب ايج وجوابها وجواب الصلح قد ذكرنا في جنس القصار وفي النوازل رجل دخل
 الحام وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمانا على صاحب الحام ان
 سرقا وضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا لان
 المشترية انما لا يضمن عند ايج اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن قال الفقهاء
 روح الشرط وعدم الشرط سواء لانه امين واشترط الضمان على الامين باطل ووجه نفق
 المجلس الخامس في الخياط والنساج رجل قال للخياط انظر لهذا الثوب ان كفاي

مطل 2 شرط الضمان على
 المجبر المأجر
 بغير
 الا فتوى
 على
 الصغار

قبضا
 2 الخياط والمأجر

مطل 2 شرط الضمان على
 المجبر المأجر
 بغير
 الا فتوى
 على
 الصغار

قبضا فاقطع يدهم وخطفه فقطعه ثم قال انه لا يكفيك لا يضمن قال في المحيط ولو قال
 اقطع اذن فلما قطعه اذا لا يكفيه لا ذكر هذه المسئلة في الكتب وحكي عن الفقهاء اني بكر في
 انه قال يضمن ولو قدر الخياط طول الثوب وعرضه فجاء به ناقصا ان كان قد راى اصبع وخشا
 فليس بشئ وان كان اكبر يضمنه وفي مجموع النوازل لو ان الخياط اذا فرغ بعث الثوب على
 يد ابنه الى صاحب وهو بالغ ان كان عاقلا يمكنه حفظه لا يضمن الا طرأ الطرأ الثوب في
 الطريق وذهب الثوب وفي النوازل الخياط اذا خلط قميصا من كرايس رجل له بامر فقبت
 منه قطعة من الكرايس فسرقته عنده ضمن وكذا الاسكاف اذا بعيت قطعة حرم عنده اما
 النساج وفي النوازل رجل دفع غزاة الى رجل يصبغ كرايسا فدفع هو الآخر لينجيه ففرق بين
 ان كان الثاني اجبر الاول لا يضمن واحدهما وان كان الثاني اجنيا يضمن الاول دون الآخر
 وهذا عند ابو حنيفة روح وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبي ان شأختم الاول وان شأ
 ضمن الآخر وفي مختصر القدوري رتب الثوب اذا شرط على العامل ان يمس نفسه ليس له ان يستعمل غيره
 اما اذا اطلق له ان يستعمل غير المأجر اذا كان ساكنا مع صاحب البيت ذلك كالتزجج او انقل الدها
 الغزل هناك فضاء لا يضمن عند ابو حنيفة وسكناه باقى بالقرن وعندهما ضامن على كل حال النساج
 ترك الكرايس في بيت الطرار فصرف الكرايس ان كان بيت الطرار حصينا يسكن في منزله المتاع لا يضمن
 وان كان بحال لا يسكن في مثل المتاع ان كان ان ارب الكرايس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا ضمن ليس
 عليه ان يبيت في بيت الطرار ولكن اذا اغلق الباب في الليل ولهيب لا يضمن ولو سرق من بيت
 الطرار رقت او مرتين لا يخرج ان يكون حصينا الا اذا لغق وفي النوازل نساج نجس الثوب وجاء
 به لباخذ لاجر فقال له صاحب الثوب اسكه حتى افرغ من العمل فاوفيت الاجر فلما اخذ انسان الثوب
 من النساج في الرحمة وذهب لا يخ اما ان كان بحال لو اخذ صاحب الثوب منه لا يضمن عنه او
 يضمنه ان كان بحال لا يضمن عنه لا يخ اما ان قال له اسكه على وجه الرهن او قال على وجه الامانة
 ان قال على وجه الرهن بهلك الثوب بالاجر وان قال على وجه الامانة تجب الاجر لا شيء على المأجر
 وان كان في الابتداء لو اراد صاحب الثوب ان يذهب بالثوب لم يكن المأجر بوجه فلذلك ترك صاحب
 الثوب الثوب عنده اخلف العلماء فيه قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن ولا اصلها
 على شيء يضمن والنساج اذا امسك الثوب فعلق رتب الثوب به لباخذ منعه المأجر فذلك رتب الثوب
 فصرف الثوب من يملك لا يضمن المأجر ولا يخرج من مدها ضمن نصف الثوب في مجموع النوازل
الجلس السادس في التفريقات وفي النوازل حارس يجرس الحوائط في السوق فقبح حانوت
 رجل وسرق منه شيء لا يضمن لان الاموال في يد اربابها وهو حافظ للمال كذا قال الفقهاء ابو حنيفة

مطل 2 ضام الخياط

مطل 2

صرم

وهو المسئلة بعد
 العيان
 ترك

مطل 2 حارس الحوائط

وعليه الفتوى قال وهذا قولها اما على قول ابي حنيفة فلا يضمن مطلقا وان كان للام في غير ذلك
 اجبر ولو استاجر ولحق من اهل السوف فهذا كما فهم استاجر وهو كمن هذا اذا كان ذلك المجر
 رثيمه وجعل له الاجرة قال في المحط وان كرهوا ولم يرضوا به فكذا هم باطله في قدر الخاسر اذا
 اراد ان يواجرها ويكسب مضمونا عليه فالحيلة ان يبيع نصف القدر منه بشئ اخر وباجر يضمنها
 باجر الكل ويكون اجارة المشاع من تركه رجل استاجر قدر اقل من عملها على الحار فذهب الى
 بين صاحبها فزنى رجل الحار فحطت فانكسرت لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك وان كان
 على المواجه الا ان العادة ان المستاجر يحمل عن ابي يوسف رج في رجل دفع الى آخر زجاجة بظهورها
 لبا لاجر المعلوم فحطوها فانكسرت وقد قال الدافع لمان انكسرت فلا ضمان عليك وقال المذنب
 اليه هذا لا يكاد يسلم فقال له الدافع ان انكسرت فلا ضمان عليك قال انظر الى ذكر الفعل ان كان
 لا يسلم مثل من اكسر اخرا من غلبه وان كان يعلم احيا نا ويكسر لجانا فهو ضامن رجل قال البصر
 انقد هذا الالف وكنت عشرة دراهم فانتقد ثم وجد العشرة بعد ذلك ستوقد لا يضمن كمن يرد
 الاجر بقدره قال في المحط ولو وجد الكل زائفا بركة كل الاجر ويرد الزبوف على البايع فان انكر ذلك
 ان يكون من دراهم فالتقول قول القاضى الرسمى اذا انفق على اب القاضى فخصومة الصبي فما
 اعطى على وجه الاجارة لا يضمن وما كان رشوة يضمن رجل استاجر قبا بالبرن به للملح وكان في
 عود عيب ولا يعلم المستاجر فوزن به فانكسرت كان مثل ذلك للملح يوزن مثل ذلك القاضى مع
 العيب لا يضمن قال في المحط وان كان بخلافه فهو ضامن هكذا في فتاوى ابي الليث رحمه الله
 ان يقال اذا لم يعلم الاجر المستاجر بالعيب فقد اذن له بان يزن به القدر الذي يوزن فيه يرد
 ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان استاجر من رجل مزا وجعل في الطنج
 ثم صرف وجهه الى الطريق ودعا اجيرا فلم يبرح عن ذلك المكان ثم نظر فاذا قد ذهب به ان لم
 يطل تحویل وجهه حتى لا يستعيضا للرا ضمان عليه والقول قوله مع سبعة ان كثره الاجر وان
 طال التفاته ضمن وفي مجموع النوازل رجل دفع عبدا له الى رجل على انه ان شاء قبضه بالشراء ان
 شاء اخذت بالاجارة ستمكنا فماتت عنده بعد القبض ان هلت بعد الاستعمال فهو على الاجارة
 وان قال اموت للملك ان كان قيمته مثل الاجر او اكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثرا لم يصدق
 هلت قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على الضمان في مجموع النوازل قبل كتاب المزاغة
 رجل استاجر قاسا ودفع الى الاجير ليكسر الخطبة فذهب به الاجير ولا يردى ابن ذهب ان استا
 الاجير اولا لا يضمن لانه استاجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار انه لا يضمن مطلقا
 قال في المحط وينبغي ان يقال ان كان الناس يتفاوتون في استعمال القاس فلا بد لصحة الا

المستاجر

2. ان كان الزبوا اذا انكر
 الدافع ان يكون مضمونا

ممنوع
 البصر اذا سبق على القاضى
 في خصوصية الصبي فاعطى على
 وجه الاجارة لا يضمن
 وعلى وجه الرشوة
 يضمن

اذا ذهب الاجير بالمتاجر
 هل يضمن المتاجر
 ام لا

من تعين مستعمل القاس فلو استعمل المستاجر بعد دفعه الى الاجير هل يضمن بحال
 في المسئلة اخذت في المشايخ المتجر اذا قطع الاجار او كسر اغصانها بعد ما باع الاشجار في الاجارة
 الطويلة لا يضمن ولو فعل المستاجر لا يضمن ايضا ولكن ليس له ان يجتنب والله اعلم
الفصل السابع في فسخ الاجارة وهو شغل على جنس من الاول فيما يكون
 عند فسخ الاجارة وفيما لا يكون الثاني فيما يكون فسخا وفيما لا يكون اما الاول وفي
 الاصل الاجارة تفسخ بالاعذار عندنا ومن الاعذار في استيجار البيت ان يهدم البيت او ينشأ
 لا يستطيع ان يسكن فيه ولا تفسخ بدون الفسخ وفي الخرب فيه روايات في رواية يفسخ بغير
 الفسخ اذا تهدم الدار وفي رواية يفسخ الفسخ فلو اراد صاحب البيت ان يبيعه فهذا ليس
 بعذر ولو كان على الاجير دين فادح لا وفاء له الا بهذا فعذر له ان يفسخ ويبيع بنفسه وفي
 الزيادات انه يرفع الامر الى القاضي لفسخ الاجارة قال الشيخ الامام شمس الائمة الشريفة رحمه الله
 رواية الزيادات اصح لان هذا افضل مختلف فيه فتوقف على القضاء كالرجوع في اللبن وقال
 بعضهم لا يفسخ لكن يبيع المستاجر فتفسخ الاجارة ضرورة قال في المحط وما لم يبيع القاضي او يفسخ
 القاضي البيع لو باعه المتجر فلا يجوز واجبة على المستاجر وتكون طيبا وقال بعضهم ما ذكره الزيادات
 محلي على عذر يحمل الاشياء كما اذا ملحق الاجير دين وهو يدعى ان لا وفاء له الا بقوله الدار فيحتاج الى
 القضاء لم يرد الاشياء وما ذكر في الاصل محمول على ما اذا كان العذر واضحا وان تهدم منزل
 الاجر ولم يكن له منزل آخر فاراد ان يسكن البيت المستاجر ويبيع الاجارة ليس له ذلك بخلاف
 اذا اراد سفره الفسخ ولو استاجر حائنا في السوق لبيع فيها ومشتري ثابا زكذبت له ففسخ
 المستاجر دين او اقل وقام من السوق وهذا عذر وله ان يفسخ الاجارة وفي الفتاوى الصغرى كثر
 دكانا يبيع فيه ويفتري ثم اراد ان يترك هذا العمل ويعمل عملا آخر فهذا عذر له قال في المحط ذكر في فتا
 الاصل ان يثبت له العمل الثاني على فكت الدكان ليس له النقص ولو استاجر لبيع ثم بدله ان يفسخ في
 سوق الصبارة وهذا عذر بخلاف ما اذا استاجر غلاما ليعمله عمل الخياطة ثم بدله ان يفسخ في آخر
 فهذا ليس بعذر وفي التجريد لو اجر نفسه في عمل او صناعة ثم بدله ان يترك ذلك العمل لم يكن له ذلك
 فان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو باعاب به كان له الفسخ وكذا المرأة اذا آجرت نفسها لظنرا وهي
 ممن تعاب بذلك فلا يملكها ان يجرها وفي الاصل لو قال المستاجر انا اريد السفر وقال الاجر انه
 ولا يرد بالخروج حلت القاضى المستاجر بايه انك عزمت على السفر ففسخ العقد بينهما واليه مال الكسر
 والقدر في فسخ المستاجر الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال بدلي في ذلك وقال خصمه انه كاذب
 يحلف بايه انك قاصد في خروجه الى السفر فان لم يرد السفر كن وجدا ببا ارضى منه فهذا ليس

لا يفسخ من
 في المحط
 في رواية

اذا اراد المستاجر
 السفر

مطل
 المرأة اذا آجرت نفسها
 ففسخ

مطل
 المستاجر اذا اراد السفر
 لا يفسخ

سئل ان لو خرج
 الى سفر بعد الفسخ
 بعذر ما كان له ذلك

العدد
مسند
الحمد لله

خان صاحب

بر
وہم
اور مطاع ماء الکری
کے لئے

[illegible]

ما سقط من الدار فلا خيار للمساكن ولو كان للمساكن ان يفتح في الحيط قال محمد
 ربح في السفينة المستجرة اذا انقضت فصار الوعاء ركبت وانقضت سفينة لم يجبر على تسليمها
 للمساكن قال محمد ولا يفتنه هذا الدار وفي الاصل لو اشترى المالك عن تفرغ بيت املا لم يجبر
 لكن للسكن ان يفتح الاجارة ولو اراد ان يفتح الاجارة ويبيع لانه لا نفقة له ولا لعياله لكونه مسكرا
 له ذلك كذا قال الفقيه ابو البيث ربح اصل المسئلة ما ذكرنا ان لا يجرى الفتح اذا كان عليه دين فادح
 وهذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكنه اقر الدين وكذا به المستاجر جاز ان يفتح عند ربح
 لانه لو ان المستاجر احتاج الى مال الاجارة بسبب الجوع عن الكسب والمرض او الفقر ليس له ان يفتح
 الاجارة قال هذا في فوائده الشيخ الاستاذ طهر الدين قال لا يفتنه لانه لا يفتنه لانه لا يفتنه لانه لا يفتنه
 وفي فوائده الاجارة اذا فتح يوجب ذلك نقصا في الكرم فليس المستاجر حتى الفتح في الاجارة الطويلة
 اذا باع المتجر لا يفتح وفي الاصل في استجار الطاحونة لو انكر المجرى الفتح فان اصله للمالك ليس له
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى والمناخ خاصة بهذا لا يفتح الفتح
 قال في الحيط ولو شرط ان لا يفتح الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة الا ترى ان طاحنة
 استاجر حتى يطحن بجملة فربما يملكه ليس له ما يفتنه به جملة اخرى ان يفتح الاجارة ولو لم يفتح يفتح
جس آخر فباكون فخا وفيها لا يكون وفي محضر القدرى موت احد العاقرين وفور عقد العقد
 لنفسه ففتح للاجارة ولو كان عقدها لغيره لا يفتح ولو جاز احدنا مطبقا لا يفتح الاجارة وليس له ان
 يفتح في نسخة الشيخ الامام خاخر زكي في باب اجارة الظفر وفي الفتاوى الصغرى بموت الكبد لا يفتح
 يفتح بموت الموكل وفي الاجناس بموت المتولى لا يفتح الاجارة وان كان المتولى هو الذي آجره وكذا الفاعل
 لو آجره ولم يمت وفي التجريد الابا والوصي لو آجره دارا لا يفتح الاجارة وفي الذخيرة عن شرح كتاب
 ان الواقف اذا آجره الوقف بنفسه فتم مات القياس ان يبطل الاجارة ويبطل ابوك الاسكاف لانه في معنى
 المالك لا يفتح وفي الاستحسان لا يبطل لانه آجره بغيره كالوكيل بالاجارة والآب والوصي والوكيل
 بالاستجارة اذا مات يبطل الاجارة لان التوكيل لا يستجار توكيل بغيره المتنازع فصار بمنزلة التوكيل بغيره
 الاعيان فبصير مستاجر لنفسه ثم بصير مواجعا من التوكيل فمضى قولنا ان الوكيل بالاستجارة بمنزلة
 المالك **فتح منه** المستاجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الاجرة في اوفال بالقران
 سلا او هلا او زمانا دون نفقة الاجارة وان لم يفتح قال هكذا افنى الشيخ الاستاذ طهر الدين المرغباني في
 الحيسوع الزادات في باب ما ينفق القاضي من الشراء ثم يرد فضاء جعل قبول البائع الفتح كاعطاء الفتي فقال
 لو اعطى البائع الثمن او قبل الفتح وبشرط ان يكون جوابا لآخر في جعل الطلب كما في فتح البيع ولو قال
 الاجرة واشد لا يفتح ولو قال روايا بشد يفتح نفقة ولو قال ليس لي ملك فاذا حصل لي مال ادفع اليك

سلة الوا
 السعينة

سلة الوا
 السعينة

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

لا يفتح الاجارة اذا أدى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا يفتح الاجارة ما لم يفتح
 المال كذا اختيار الصدوق الشهيد وبعض المشايخ اعتبروا الاكثر وقال القاضي الامام الاستاذ طهر الدين
 اذا دفع البعض بطريق الفتح نفقة في الكل فليدركه كان المال او كثيرا قال في الحيط وان اخذ من غيره
 تدل على الفتح لا يفتح ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشايخ وبه افنى الامام طهر الدين ولو كان الاجر
 واحدا والمستاجر اشبه فادى الاجر مال احدهما انقضت الاجارة في حصته كذا لو كان لحدما قال في
 الحيط وكذا لو دفع للمفتاح الى احد ما قبل هو الفتح في حقه الا ترى ان لو كان الاجر والمستاجر
 ودفع المفتاح الى الاجر وقبل يفتح واذا ثبت المستاجر الى الاجر فقال الاجر يفتح فقد ثبت ان يفتح
 المستاجر قال الشيخ انفسا الدليم لا يفتح الاجارة وكذا لو كان المستاجر اشبه فان احدهما في التجريد
 باب الاجارة الفاسدة فلو فتح احدهما في ايام الفتح صح الفتح وان كان بغيره الاجر عند ابي يوسف هو
 المختار وفي شرط السقندري صح مطلقا ولو كان عقد الاجارة بالدينار وركبته دفع الدينار
 فعند الفتح بطل له الدينار كذا نقل عن الصدوق الشهيد ربح بخلاف الاجارة الفاسدة وفي التجريد
 انتهت الاجارة وفي الاصل بطل بترك الزرع باجر المثل الى وقت الحصاد ولو لم يرب الارض بقي
 العقد بالمسعى استحسانا ولو تفرقا بخلاف الاجارة والزرع بطل قال الشيخ الامام الاستاذ طهر الدين بطل
 الزرع وكذا لو باع باذن المستاجر له ان ينزعهما من يد وقال الصدوق الشهيد في الفتاوى الصغرى ليس
 له ان ينزعهما من يد ما لم يؤد مال الاجارة وفي الجامع الكبير في كتاب الرهن في الباب الاول في اصل
 الباب حتى الممنوع يثبت في البدك وهو الثمن اذا اجاز الرهن البيع وفي الاجارة لا يثبت حتى المستاجر
 في البدك وفي بيع الجامع الكبير باب البيع الفاسد والعنى لو تفرقا بخلاف الشراء والاجارة او الرهن كان
 والمستاجر والممنوع حتى الحبس ولو مات البائع او الواجر او الراهن فالذي في يد العبد حتى به من ساير
 بيع في دينه فان فضل منه شيئا اخذ الراهن وفي الفتاوى الصغرى لو مات الاجر وعلم دينه فاستأجر
 حتى بالمستاجر من غناؤه الا انه لا يسقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن وهذا اذا كان المستاجر مقبوضا
 اما اذا لم يقبض حتى مات فليس للمستاجر حتى الحبس وفي الحيط وعن بعض المشايخ ان الاجر اذا باع المستاجر
 بغير رضاه المستاجر وسلم ثم اجاز المستاجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو اجاز البيع دون
 التسليم لا يبطل حقه في الحبس ثم في بيع المستاجر هذا اذا اجاز المستاجر البيع فان قال لا يجزئ ثم اجاز
 يجوز ايضا فلو باع المستاجر باذن المستاجر حتى انفسه ثم ان التزير المستاجر على الاجر يجب ان لم يمكن
 بطريق الفتح لا يعود الاجارة ولا يشكل وان كان الرهن بطريق الفتح هل يعود الاجارة فصار المسئلة
 واقعة افنى القاضي الامام الزيد بن رجب انه لا يعود قال وافى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين
 انه يبيع وقاسه بصير الرهن اذا انحل بطل حكم الرهن ثم اذا انحلت عاد رهنه وقاس بالوكيل عن رجل

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

المستاجر ليجوز له ان يفتح
 الاجارة فاكترى البيت والمجرى
 والمناخ خاصة بهذا لا يفتح
 الفتح فان خاف المالك ان ينقطع
 الماء ففتح فاكترى البيت والمجرى

لا يفتح

لاخر الى سنة ثم ان الكفيل باع من المكفول له عمدا بالف قبل مضي السنة وسلم العبد ثم رده عليه العبد ^{بالعيب}
 بقضا، فالأصل على الكفيل للاجل لان الاجل بطل لصرفه في البيع وقد انتقض البيع وهذا كذلك وفيه بغي
 ومات فذكرنا في خزنة الواضحات وهذا كله اذا كان البيع باذن المتاجر فان باع بغير اذنه اختلف
 الفاعل محمد رحمه الله في هذه المسئلة قال في اجازات الاصل البيع باطل وقال في مزارعة الاصل
 البيع جائز وقال في البيع موقوف وهو المختار وهذا اذا باع في غير مدين الفسخ فان باع في مدين
 الفسخ قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي هذا على الروايتين والظاهر انه يفتى بالاجماع ولو
 باع في غير ايام الفسخ ثم انقضت الاجازة على الروايتين ولا يصح انه ينقلب جائزا فلو ادعى الاجر
 بعد مضي ايام الفسخ لا يصدق كالمزيج اذا ادعى الرجعة بعد انقضاء العقد وفي الفتاوى
 رجل قال لا خراج لك هذه الدار عند ما بايها ابو مرجان وينتقض الاجازة فلو ردها
 بالعيب بقضا الفاعل رجعت الاجازة على طه قال وهذا يؤيد ما قال جده شيخ الاسلام
 في مسئلة بيع المتاجر اذا عاد المتاجر الى الاجر بطريق هو فسخ هل يعود الاجازة ام لا وقد
 فلو باع بغير اذن المتاجر في غير ايام الفسخ وفسخ المتاجر البيع ذكر في شرح الطحاوي انه
 لا يفسخ وذكر الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى هكذا والمتري اذا فسخ البيع يفسخ هكذا
 قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي قال يفسخ بفسخ المتري وفسخ المتاجر لا قال في
 المحيط وعليه هو الاستحسان وعليه الفتوى وفي رواية للمتاجر حق الفسخ وهو القياس
 وفي الجوامع الكبير لو قال الاجر للمتاجر بغيرها من فلان فباعها من غير جاز والمريض
 اذا قال للراهن بغيرها من هذا فباعها من غيره لا يجوز لان شئ الرهن رهن والناس يتفاوتون
 في الاداء بخلاف المتاجر ولو قال الاجر للمتاجر بغيرها من فلان فباعها من غيره لا يفسخ في
 ما لم يبيع الراهن اذا باع الموهون بالف درهم بعد ما قبض الموهون من الموهون فابطل الآن بخير
 المريض فان لم يجز المريض حتى يبيع الراهن من آخر فجاز المريض البيع الثاني جاز البيع الثاني
 والاول باطل في رهن الجوامع وفي رهنه ايضا الاجر اذا باع المتاجر ثم باع من آخر ثم اجاز
 المتاجر البيع الثاني جاز البيع الثاني لان اجازته ابطال حقه ولو كان الاول بيعا والثاني
 رهنا او هبة مع القبض او اجارة فجاز المريض الثاني جاز الاول بغير البيع فرق بين البيع
 الثاني والرهن والهبة والاجازة ان في البيع حقا للمريض لان حقه ينتقل الى يده بخلاف
 يتوقف على اجازته اما تلك الصور حقه لا ينتقل الى شيء فلم يتوقف وفي الذخيرة اذا باع
 المتاجر من رجل بغير اذن المتاجر ثم باع من المتاجر جاز البيع من المتاجر وهو ينقض البيع
 الاول قال وفي رهن المتجر اذا باع الراهن بغير اذن المريض ثم باع من المريض جاز البيع من

انما في معنى للدين والفسخ
 الاجازة في ايام الفسخ

مطلق اذا باع الراهن الرهن
 بغير اذن
 المريض

المريض

الرهن وهو ينقض البيع الاول ثم فيما اذا باع المتاجر باذن المتاجر قد ذكرنا ان له حق الحبس فلو ان المتري
 اذا ادى مال الاجازة الى المتاجر بغير اذن الراهن لم يفسخ له المتري يكون منبر على خلاف معبر الرهن اذا
 ادى الدين بغير اذن الراهن لا يكون منبر على هذا اذا باع المتاجر من غير المتاجر اما اذا باع من
 المتاجر يفسخ للاجازه ولو باع البعض يفسخ بفسخ هذا اذا باع المتاجر من غير المتاجر
 كله حكم البيع فاما حكم الاجازة قال في النوازل المتاجر اذا اجر للمتاجر من الراهن لا يجوز
 وبطلت الاجازة الاولى وقال شمس الأئمة الحلواني لا يجوز الثانية ولا ينظر الاول
 لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصيغة وهو الاصح وتأويل ما ذكره النوازل ان الراهن
 قبض المتاجر من المتاجر بعد استأجره لانه لو قبض منه بدون الاجازة سقط الاجر عن
 المتاجر وهذا اولي قال في المحيط وان لم يقبض منه فعلى المتاجر الاول الاجر والمتاجر من
 المالك اذا اجر من غيره ثم ان المتاجر الثاني اجر من الراهن الاول قال الفقيه ابو بكر المصنف
 بطلت الاجازة الاولى والثانية وقال الفقيه ابو الليث ربح وعند الاجازة الاولى على حاشا
 والاجازة الثانية من الواجب باطلة هذا في النوازل وفي فتاوى الفضلي الاجازة الاولى لا
 وهذه الاجازات كلها صحيحة وقبل في المسئلة روايتان واختلف المشايخ بناء على الروايتين
 قال الصدر الشهيد ربح في فتاواه الصغرى المختارة لا يجوز الاجازة الثانية لان المالك انما
 يفتنح بحكم المالك لان المالك مطلق له وهذا مروي عن محمد ربح فان لم يوافقها من الراهن لكن
 منه لا يبطل الاجازة بله خلاف من المشايخ وفي المحيط في نوادر ابن سماعه عن محمد ربحها
 استأجر دارا وارضا للمتاجر فيها ثمن ثم اجرها من الواجب او عارها منه كان هذا انقضاء الاجازة
 الاولى قال في فصل الاجازة في نوادر ابن سماعه وعلى ريب الدار حصة بناء المتاجر من الواجب
 قال الحاكم الشهيد ربح في هذه المسئلة دليل جاز اجازة البناء وحده وفي فتاوى الفضلي استأجر
 من رجل دارا اجازة طلبة ثم اجرها من الراهن مشاهي لا ينقض الاجازة الثانية وما اخذ المتاجر
 الاول من الراهن الاول وهو محسوب من رأس المال وفي نوادر ربح رجل استأجر من رجل ارضا
 ثم دفعها الى صاحبها من اربعة والبذر من المتاجر او من الاجر قال محمد ربح المزارعة فادفع
 ولو استأجر ببراءة ليعمل في ارضه فهذا جائز وفي شرط السمي قد ذكرنا اذا كان البذر من
 المتاجر فدفع الى الراهن من اربعة جاز وفي مزارعة الاصل اذا اخذ ربا الارض من اربعة من المتاجر
 لا يصح الثانية وللراهن على حالها وفي المحيط الغاصب اذا اجر الغاصب من غيره ثم ان المتاجر
 من الغاصب اجر من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب ان يستره مادفع اليه من الاجر
 اذا استأجر كراثما ان المتاجر دفع الكرم الى الواجب معاملة وهذا على وجهين اما ان كان المالك

مطلق حكم اجازة
 المتاجر

مطلق

باع الاشجار كلها واحد الطريق في جاز وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الاخر لا يجوز في
في مضاربة الاصل اذا دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال مضاربة لا يبطل المضاربة الا
ولا نفخ الثانية وكذا لو دفع بضاعة هو على المضاربة المستاجر اذا اجر المستاجر من آخر ثم نفخ
الاجارة الاولى ببيان بنفخ الاجارة الثانية اختلفت المدد او اختلفت هو الصحيح وفي السنة
وطيان في الفتاوى الصغرى **نوع منه** احدا العاقدين اذا قال للاخر فاشترت هذه
الاجارة رأسي الشراء صح بالاجماع ولو قال اذا جاء رأسي الشراء فقد فاشترت يصح ايضا وهو اختيار
الشيخ الامام شمس الائمة الشافعي وفي النوازل عن ابى بكر الاسكاف انه لا يصح ولو قال اذا جاء
عند فقد اشترت هذه الدار او قال اشترت هذه الدار عندا عن ابى بكر انه يصح ولا فرق بين
اللفظين ولا بعد هذا خطرا في الامعان قال الفقيه ويقول انه يمكن اخذ جملة ما يصح مضافا
اربعة منها نفخ الاجارة لا نفخ البيع وقد ذكرنا ومنها الاجارة والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والكفالة والوكالة والابصاء والوصية والقضاء والامانة والطلاقة والعناق والوقف ولا
لا يصح مضافا نفخ البيع والجارة البيع وقبض والقبضة والشركة والهبه والنكاح والرجعة
الصالح عن ابى البراء عن الدين **نوع منه** في الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في
اخر السنة والاجارة في نصف الشراء عند الحنفية تعتبر السنة بالايات وعددها يعتبر الشراء الاول
والاخر بالايات والباقي بالاهلة فاذا كان الاعتبار السنة بالايات عند الحنفية يصح ولا يوجب كل واحدا
اخر السنة فالحيلة ان يبيع الاجر المستاجر قبل تمام السنة من غير ان المستاجر حتى اذا جاء ايام
الفسخ بنفخ وحيلة اخرى بنفخ مضافا وبعض الشافعية افتوا بقول ابى يوسف ومحمد بن دحمان
المخرج اذا انفخت الاجارة الطويلة وقد كان فيها الاشجار بنفخ البيع في الاشجار ولا يشترط نفخ
البيع نصا ولو كان وقت الاجارة الطويلة في الارض المستجرة زرع فاشترى المستاجر الزرع ثم
انفخت الاجارة بموت احدا العاقدين او بالفسخ بنفخ الاجارة في الزرع كما في النجاشي والخوارزمي
لا بنفخ وهو المستاجر كما لو زرع الكاثر في مدة الاجارة فانفخت الاجارة وقد ثبت الزرع هو
هو المستاجر وان لم يجر بفساد وان لم يثبت ذكر في مزارعة المشتري انه لصاحب البذر ان كان البذر
من الاجر فهو له ولو استاجر الكرم بعد الشراء الاشجار للمستاجر خيار الرؤية فلو اكل الثمار من
ذلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستاجر فلا يبطل خيار الرؤية
اجارة فاضحان رجل اجره ان من آخر كل شهر كذا في اى وقت بنفخ اذا ادى الى الاخر فيه اقاويل
الاصح انه بنفخ في اليوم الاول والليل الاول واليوم الثاني والثالث من خيار الفسخ ثبت
في اول الشهر واول الشهر هذا وقد ذكرنا في فصل الضياع والعقار وان كان المستاجر حلالا او حراما

في اشجار

الاجارة الطويلة اذا انفخت الاجارة بموت احدهما او بفساد المدد بعد ذلك مضى مدد اخرى
فاجرت الحام والدكان للاجر اذا كان هو الذي اجره فلو اذن المستاجر بقبض الغلة فلا اذن به
بالفسخ وان كان المستاجر او ورثته بعد موته اجره وهاهنا الغلة للمستاجر ولو ورثته الاجر اذا
استعمل مال الاجارة بعد الفسخ في الاجارة الطويلة فاجل المستاجر صح بغير مدد
ما يلزم من التأجيل وما لا يلزم وقد ذكرنا في كتاب البيوع في فصل الفسخ ولو كان للمستاجر
دار في الاجارة الطويلة فبعد الفسخ السكنى جلال للمستاجر ولا يجبا لغيره حكم قوايل الفقه
في الكرم المستاجر بعد الفسخ قد ذكرنا في فصل الضياع والعقار وفي المحيط وفي فتاوى اهل
سمرقند انقضت مدد الاجارة ورب الدار غاب فلم ير المستاجر الدار بل سكن سنة لا يلزمه
الاجر لما بعد انقضاء المدد ولو مات المزارع فلكلها المستاجر من ثم من قال يجبا لغيره هم
من قال هو غاصب في الشيء الاول بعد الموت ويلزمه الاجر في الشهر الثاني اذا طلب صاحب
الدار الاجر وقبل اذا سكن بعد الموت او بعد انقضاء المدد فلا اجر عليه قبل الطلب واذا
بعد الطلب فعليه الاجر باسكن بعد الطلب سواء كان في الشهر الاول او الثاني وهذا
الفائل يقول لا فرق بين الدار المعتدة للاجارة وغير المعتدة والاصح ان يلزمه الاجر اذا كان
الدار معتدة للاشتغال على كل حال واذا قال المستاجر للاجر عند الفسخ فنفس الاجارة
في الحدود الذي استأجرته منك صح وان لم يذكر الحد وكذا الاجارة باع المستاجر
المستاجر ونفعا حيا وانتهى المدد والزرع قبل وقد صار رجل يجوز بيعه بلا خلاف او كان في
جواز بيعه اختلف المشايخ فيه وهو المستاجر ولو ابرأ المستاجر الاجر عن جميع الدعاوى ثم اورد
الزرع ورفع الاجر الغلة في المستاجر وادعى الغلة لنفسه وخاصها لاجر فيها هل يصح
فقد قيل ينبغي ان يسمع دعواه وقيل لا يسمع وهو المشبه ولو كان الاجر رفع الغلة او لا ثم ان
المستاجر ابرأه عن الخصومات ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا يسمع دعواه وهذا اذا اجمعا لا غير
يكون الزرع زرع فان كان مغرا ان الزرع للمستاجر يؤم بالدفع اليه وكذا اذا ابرأ احد الورثة
الباقين ثم ادعى التركة لا يسمع ولو اقر بالتركة يؤم بالدفع اليه **الفصل**
الثامن في استيجار الظئر وفي الاصل لو استاجر رجل ظئرا ليرضع ولده بطعام
وكسوته بمدد معلوم جاز عند ارجح استحسانا في الظئر وحدها ولها الوسيط وعند
لا يجوز ولو بين جنس الثياب وطولها وعرضها وصفها وبيئ كبل الطعام وصفته
جاز بلا نقاش وترضع الولد في بيئها الا ان يشترطوا الرضاع في منزلهم وان كان الفسخ
بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل الاب لزمها ذلك فان ذكر المدد سنتين فهلك

نفخ

مطل
انقضت المدد ورب
الدار غاب

انما هو المستاجر
والاجر له

مطل
اذا ابرأ احد الورثة الباقين
من التركة ثم ادعى
التركة

مطل
انما هو المستاجر
والاجر له

مطل
انما هو المستاجر
والاجر له

لرسالة
كتاب

مسند عبد الله بن مسعود
و هو من كتاب
النظر

رقم

ما

الولد بعد سنة لها من الاجر بحسب ذلك ولو استأجر ظئرا للرضع ولد سنة بكذا على انه
ان مات الصبي قبل ذلك فلا اجر كله للظئر فهذا الشرط يفسد الاجارة في كل موضع جا
الاجارة على الظئر غسك ثياب الصبي وما يصلح من الدهن والرجان وفي النوازل
ليس على الظئر الدهن والرجان وليس عليها ان كان ياكل الصبي الطعام والزوج
ان يبطل الاجارة اذا اجرت نفسها للظئور بغير اذنه سواء كانت الاجارة تشيئة ام لا
وهذا اذا كان لها زوج معروف فان كان لا يعرف لها زوج الا بغيرها البطلان ان ينقض
الاجارة فان انقضت مدة الاجارة وقد ادها الصبي لا بأخذ ثدي الغير ان كانت مرفقة
بالظئور لم يكن لها ان يترك الاجارة الا من عذره وان كانت لا تعرف بذلك لها ان تاتي
والاجنبية والحرم فيه سواء وليس لهم ان يخرجوها من غير العذر والعذر ان لا يأخذ ثديا
او ينفي لبنها او حبلت او ظهرت سارفة او سبينة لخالق بنية اللسان او ظاهرة الفجور
او اراد واسفل ولا يخرج معهم والعذر من جهدها ان مرض او لم يرض زوجها فان كان
العقد باذن الزوج ليس لهم ان ينفقوا من غنائمها في بيوتها ولا يجل للظئر ان تمنع اما
ينعونه في بيوتهم فان الف الصبي ثديها ولم تكن مرفقة ليس لها الفسخ على قول الجوف
وعليه الفتوى اذا كان يخاف على الولد ولو دعت الى اجارته لرضع فدها الاجارة
بجلا في ما اذا ارضعت بلبن البقرة في القول قولها انهما لم يرضعه بلبن البقرة والبينة
بينهما قال في المحيط قال شيخ الاسلام تأويل المسئلة اذا شهدوا ما ارضعت بلبن
نفسها اما اذا شهدوا انها ارضعت بلبن البقرة فالبينة بينة اهل الصبي وان استأجر
امرأته او مطلقته طلاقا رجعا على ارضاع ولاها منه لاجرها عليه فاما المعتد من
طلاق باين او ثلاث هل تنقض اجارة الرضاع فيه روايتان في المسئلة في زاد
الفقهاء وفي ظاهر الرواية يجوز ولو استأجر الرجل امة او بنته او اخنه لترضع صبي
له جان وكذا كل ذات رحم محرم ولو استأجر امرأته بعد انقضائه العقد لا رضاع ولد لها
حتى جاز في تزوجها قال الشيخ الامام ظهير الدين لا يرتفع الاجارة وفي فتاوى ابى
ريح ترضع ولدا كافرا بالاجرة لا بأس وقد صح ان عليا رضي الله عنه آجر نفسه من كافر ليست
له الماء وكذا اذا استأجر جارية المطلقة او مديونة لاجرها عليه وكذا لو استأجرها للطبخ
او عمل من اعمال البيت او خدمته وكان الولد منه لأمه يجوز ولو استأجرها الغزل
القطن اختلف المشايخ فيه الكل في الاصل وفي النوازل في باب تنبيه الحبيب رجل
حمل الدقيق الى منزله واستأجر امرأته لتخبز ان اراد ان يبيع الخبز لها الاجر وان اراد لتخبز

وان حدثت الظئر وظلت ما ارضعت
بلبن الدهايم وانما ارضعت
بلبن

من

بكلوا

بكلوا الا يجبالا جرو وفي المحيط القياس في اجارة الظئر ان لا يجوز كما اذا استأجر بقره لبشر بغيرها
الاستحسان يجوز لقوله تعالى فان ارضعت لكم فامروهن اجورهن لانه وهذا العقد لا يرد على الدين
بل على القرينة فيدخل الدين بتعاكما اذا استأجر ورا فالبينة فالحظير يدخل في الاجارة بتعاكما
الصبي من يدها او وقع فوات او سرق شيئا من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان على الظئر وكلام
الظئر وكسوها على الظئر اذا لم يشرط ذلك في عقد الاجارة على المستأجر ما يرضى بالصبي بخلاف
من منزل الصبي زمانا كثيرا وما اشبهه فله ان ينفقها عنه ولا يرضى بغيره من غير ما عنه
الفصل التاسع فيما على الاجر وفيما على المستأجر
وفي الاصل الا يخرج المستأجر من البيت وفي البيت تراب ورماد ظاهر على المستأجر اخرجه
تجلا في البلوغه فانه ليس على المستأجر تفريقها استحسانا فان شرط على المستأجر ذلك عند
العقد يجوز لانه موافق للعقد ولو اختلفا في التراب الظاهر فالقول قول المستأجر انه استأجر
وهو فيها وعملان الدار ونظيرتها واصلاح سبيلها على الاجر اما تسبيل ماء الحمام ونظيره
على المستأجر قال في المحيط فان شرط رب الحمام على المستأجر نقل الرياء والترفيق لا يفسد
العقد وان شرط على رب الحمام اوجب فساد الاجارة وليس لرب الحمام ان يمنع المستأجر من الماء
وميل الماء او موضع سرفته وان لم يشرط وكذا كل شي لا يمكن للمستأجر من الانتفاع
بالحمام على هذا ولو ان ميل ماء الحمام استلزم فانه يجب على المستأجر تفريق ذلك ظاهر كان
او باطنا في كل موضع كان على الاجر فاني ان يفعل للمستأجر ان يخرج الا اذا اراد ان ينفق
ورضيه وفي النوازل استأجرها كسارا ليجعل الحفنة الى مكان كذا فالجواز والجعل على المكافاة
ان كان يحمل على دابة وان كان يحمل على دابة المستأجر او على عنقه فذلك على المستأجر قال
الفقيه ابو الليث رح المعتبر في ذلك عادة اهل تلك البلد ولو طلب من الكاري ان يدخل
بنته فالمعتبر هو العرف ولو اراد ان يصعد السطح فليس على المستأجر الا اذا شرط وفي الذي
يجل على ظهره عليه ان يدخل ان وليس عليه ان يصعد السطح استأجر فسطاطا فالمراد
على المستأجر والاطناب على الاجر وكري الدهر في استجار الطائفة على العرف رجلا دفع خفا
الى خفاف لخرنه فالمعتبر في الغزل عادات الناس فان لم يكن هناك عادة فعلى صاحب الخف
والصبغ على الصباغ وحمل الثياب على القصار استحسانا الا اذا شرط على رب الثوب ادخال
المناع في السفينة على صاحب الدابة ووضع عنقه على صاحب المناع في الاجناس الاكاف على صاحب
الدابة وفي الجبل والجوالق والسرير والقمم يعتبر العرف والنزيبيل والملايين على رب الدين
والسلات والابرة على الخياط والدقيق على رب الثوب ودون الحايك فان كان اهله يد عملون

ع
اذا اهلك الصبي او شيئا منه
او من ثيابه في بيوتها

عمل المساجد
الحق في امرها

ولو اختلفا فالقول
للمساجد
وان شرط فعل
والمرور على رب
الحمام او حيا

مسند الجبل والحوار
مسند المساجد

مسند
مسند المساجد

مسند المساجد
مسند المساجد

هو الذي فهو عوى العقد سواء كان في أول المدعى أو بعد مضيقها وإن كان المدعى هو الآخر إن كان قبل مضيق المدعى فهو عوى العقد وإن كان بعد مضيق المدعى فهو عوى الدين وحكم كل واحد منهما بأثر غايته في كتاب التكاليف وفي الأصل اختلف الأجر والمستأجر بعد سكن المستأجر الدار قال الساكن استكنيتها بغير أجر فالقول قوله والبينة بينة ربا الدار وعلى هذا الخلفان إذا نزل فيه رجل إن كان الخلفان مع وفا بالعقد يجب الأجر وإن لم يكن مع وفا قال القبط أبو الليث ربح إذا نقضه صاحب الخلفان يجب الأجر إذا سكن بعد ذلك قال في المحيط ولكن من حين نزل ونقض ما يخلفا لو الفتوى على وجوب الأجر إذا عرف بخلافه بأن صح أو نزل بطريق الغصب أو كان الساكن مع وفا بالظالم وما ذكرنا أن الرجل إذا سكن حائز مستغنى فلا كنت غائبا لا يصدر بخلاف هذا القول وإذا استأجر دارا سنة ولم يسلمها إليه حق مضيق الشهر وقد طلب التسليم ثم تخلفا فليس للأجير أن يمنع المستأجر عن القبض وليس للمستأجر أن يمنع من القبض في باقي المدعى فالواحد إذا لم يكن في وقت الإجارة وقت يرغب له في الإجارة وأما إذا كان قادرا ولم يسلم إليه في الوقت الذي يرغب في الإجارة لم يجعل بخلافه فيبقى الباقى من المدعى عن المستأجر دارا بعشرة دراهم فاستأجرها رجل ببيتة فقال كنت دفعها إلى الأجر ولم يرد بها بواجبها فلا بد لي وقال الأجر غصبها وأجرها فالقول قوله ربا الدار ولو أقام الأجر بينة على ما ادعى من الغصب لم يقبل بينته وإن أقام بينة على إفراز المستحق ما ادعى من الغصب قبلت بينته والأجر له في الدار الأجير المشترك كالقصار ونحوه إذا ادعى رد على الأجر لا يصدر إلا ببينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى بدلا للأجر المشترك بدفعه فاما من يرى بدلا له فهو أبو حنيفة يغير قوله كالمودع لا يملك المودع ولو دخل الحمام ثم اختلفا قال الداخل دخلت بغير أجر وقال صاحب الحمام باجر فهو كالحقان وعلى هذا لا يلزم باع ضيعة رجل أمر فقال الأمر بغير أجر وقال الدال لا يلزم باجر إن كان الدال مع وفا بذلك لا يصدر الأجر ويجب عليه أجر المثل والخط والقصار مع ربا الثوب إذا اختلفا فهو على هذا وفي الفتاوى جعل هذا قول محمد أما على قول أبي لا يجب الأجرة وعند أبي يوسف إن كان حريفة يجب الأجر والأفلا والفتوى على قول محمد ربح لو نصادق أن الدخ وقع مطلقا وفي نكاح النوازل إذا لم يذكر الأجر جعل على الإجارة بالعرف ولو اختلفا في مقدار الأجر فالقول قوله الدخ إذا اختلف الأجر والمستأجر بعد ما خرج المستأجر في الخراج والرفوف التي بنى عليها فالقول قوله المستأجر إذا اختلفا إذا كان العرف بخلافه وكذا الختان والقصار وكذا المدعى في دعوى القدر والعلوة والكبر ولو اختلفا في بناء من بناء الدار أو خشب أدخل في السقف فالقول قوله ربا الدار وكذا في الأجر المفقود في الخلق وكل ما كان

مطل إذا ادعى المستأجر حريته سكن بغير أجر

سوكا

سوكا أما اللبى الموضوع والأجر والحق والباب الموضوع فهو للمستأجر ولو أقام البينة فالبينة بينة من جعلنا القول قوله صاحبه وفي البئر المطوية والبالية المحفورة والنور القول قوله ربا الدار فلو أقر ربا الدار أن المستأجر حصصها أو فترتها بالأجر أو ركب فيها بابا أو غلغا فلما قلعه وأن أضاعه بالدار على ربا الدار فيمنه يوم الخصومة ولو أهدم بيت منها فهو ربا الدار غرضه أن يفتى بيت الهدم والآفة للمستأجر وإن كان ربا الدار أمره بالبناء فيها بحسب من الأجر فانفق في البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قوله ربا الدار والبينة بينة المستأجر وإن أنكر البناء أو الأمر بالبناء فالقول قوله ربا الدار فإن كان فيها باب ذو مصرفين سقط أحدهما فاختلفا فيما أو في الساقط فما ربا الدار إذا عرف أنه آخره وكذا لو سقط جدار في الدار ونصا وبره توافقا نصا وبر البيت الكلى في الأصل وفي الأفضية إذا استأجر أرضا بطبخ فيها الأجر والخيار باجر معلوم فاختلف هو ورجب الأرض في الأتون فقال ربا الأرض أنا بينة وقال المستأجر أنا بينة فالقول قوله المستأجر وفي بناء آخر غير الأتون فالقول قوله ربا الدار وفي المتن اختلف المستأجر مع الأجر فقال المستأجر استأجر منك الأرض وهي فارغة وقال الموابي هي مشغولة بزرعي بحكم الحال قال الفضلي ربح القول قوله الموابي مطلقا كذا في البناء بخلافه في جواز البيع وضاع فإن القول قوله من يدعى الصحة وهذا القول قوله الموابي لانه منكر للعقد وأصل هذا مسئلة ربا الطاحونة مع المستأجر إذا اختلفا في انقطاع المادى بحكم الحال أن كان منقطعا القول قوله المستأجر وإن كان جارا فالقول قوله الأجير

جنس آخر في الدابة والسفينة رجل ادعى على رجل أنه استأجر له سفينة سكنة في سفينة من ترمذ إلى أمثل بعشرة دراهم وادعى ربا السفينة أنه حمل من ترمذ في سفينة إلى أمثل بحسبة دراهم فالقول قوله كل واحد منهما على صاحبه ولا أجر لأحد منهما على صاحبه وإن أقام البينة فالبينة بينة الملاح ولا أجر لصاحب السفينة والملاح على صاحب السفينة عشرة دراهم وإن ادعى رجل على آخر أنه أكرهه بغلام من ترمذ إلى بلخ بعشرة دراهم وادعى الآخر أن استأجره ليلته إلى فلان ببيع ثياب دراهم فالقول قوله كل واحد منهما على صاحبه مع يمينه ولا يجب الأجر وإن أقام البينة فالبينة بينة صاحب البعيل رجل دفع إلى الملاح طعاما كبلا من وفاجعل كل كمنه بكذا فلما بلغ موضع الشط قال صاحب الطعام نفص طعامي وأنكر الملاح فالقول قوله صاحب الطعام وعلى الملاح أن يكبله ويأخذ الأجر بحسبه هذا إذا لم يدفع الأجر إليه أما إذا دفع فالقول قوله الملاح ويقال لصاحب الطعام كبل الطعام حتى نقصته ما نقص من طعامك يعني تترك من الأجر بقدر ما نقص من الطعام من رجل استأجر جالا ليجعل متاعا إلى بلد كذا ويسل إلى السمار فسلم ووزن فقال السمار للحال إن وزن

مطل إذا اختلف الموابي في صحة البيع وقسوه

الحولة انقص ما كتب في البان نأجته وانا لا اعطيت من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا بعد ذلك
قال التمار او فبتت الاجر وقال الجبال ما استوفيت القول في الجبال ولا خصصت لكل واحد
منها قبل صاحبه انما الخصم بين الجبال وصاحب الحولة وفي التوازن جمال حمل احواله بكرا فلما بلغ
الموضع نزله في دار ووضع تلك الاحمال في موضع من تلك الدار ثم وزنها على صاحبها وعلها اليه
فلم يرضها ابدا على من يجب كراه ذلك الموضع وصاحب الدار يأخذ الجبال بالكره او ان لو طلبها حيا
بالوزن ثانيا هل له ذلك قال ان كان الاحمال في موضع مستاجر بالمعد فالكراه على من استاجر
وان كان في موضع لطاق استعماله باجر غير معقود فبعد الوزن والتسليم على السلم اليه وقبل ذلك
على الجبال ولا يجب عليه الوزن ثانيا **جنس** في المنزقات رجل امر جلالا ان ينفق على اهله
عشرة دراهم في كل شهر فقال قد انفقت وكذا الامور في الامور بين الامر جلالا باله ما يعلم انه
انفق على اهله عشرة دراهم القصار اذا جاء بالنوب فقال رب النوب ليس هذا ثوبي وقال
القصار هذا ثوبي فالقول قول القصار هذا في الفتاوى ولا اجر للقصار هذا في المتن في ان
قال رب النوب هذا ثوبي ولو امرت بقصص والذي فعنه البت لنقص غير هذا النوب فانه
ياخذ النوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والمطاط لم يأخذ لكن يضمن الجبال قيمته
ويتركه على الجبال قيمته ولم يثبت هذه الخيارات في القصار ولو لم يكن هذا لكانت القصار
فقال قصصه وغسلته وعلبت الاجر فقال رب النوب لم تقصص انت ولكني انا قصصه وعينه
وفي بيتك او قال قصصه غلامه هذا عندك لا يصرف رب النوب والقول قول القصار ولو
ما اشبه هذا من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصما فان كانا خارجين او في
يد المالك فالقول قوله فان طلب القصار بمئنه لم اختلف ما قصصه ولكن اختلفه ماله عليك
كذا من ضارة هذا النوب ثم فيما اذا اختلف القصار مع رب النوب فقال القصار هذا
ثوبي وقال رب النوب ليس هذا ثوبي فاخذ رب النوب ونواه عوضا عن ثوبه لا يثبت له
ولا يبعه الا ان يقول رب النوب اخذته عوضا من ثوبي فقال القصار نعم وفي الجبال اذا كان
للتاجر على التاجر دينار فرض ولا اجر عليه عشرة دراهم اجر البيت فقصارا يجوز وان كان
للجنس مختلفا بالتراضي والله اعلم **كتاب القضاء** وهو من
على عشرة فصول الاول في التقليد الثاني في ادب القاضي الثالث فيما يكون خصما وفيما
لا يكون وفيه نفاذ القضاء على الغائب فمنا الرابع في حكم القاضي ما يجوز وما لا يجوز
وما ينفذ وما لا ينفذ وفيه القضاء في الحجج والبراهين والقضاء على الغائب وفي اخذ ان
القاضي هل يبال عن السبيل الخامس في التحكيم السادس في كتاب القاضي الى القاضي الثاني

في البين الثاني في نصيب الوصي ونصرفاته التاسع في الحبس العاشر في الخطر والاباحة **الفصل**
الاول شتم على اربعة اجناس الاول في المقلد الثاني في المقلد الثالث في المقلد
الرابع في العزل **اما الاول** وفي المتن عن ابي يوسف راج ان الامير الذي ولاه السلطان
على احنة وجعل خراجها له والطلاق التصرف في الرعية كما يقتضيه الامان له ان يفلد ويجزل وكان
حال السلطان مع الخليفة اما لو قال فلان ولايت بنود ادم او نرا ادم لا يملك تقليد القضاء
وفي المتن ايضا قال ابو يوسف اذا كان القاضي من الاصل فمات القاضي ليس بالامير ان يولي
قاضيا وان كان امير فمات خراجها وان حكم الامير لم يجز حكمه فان جاء هذا القاضي الذي
ولاه هذا الامير بكتاب الخليفة اليه من الاصل لا يكون ذلك امضا للقضاء السلطان لو امر
غلامه على يدت وامره بنصب القاضي جاز له تقليد القضاء بطريق النيابة عن السلطان جاز
كنصب السلطان بنفسه لكن لو قضى هو بنفسه لا ينفذ وفي الصلوة لو صلى هو او امر غيره بالامان
جاز والامام لو اذن عبدا بالقضاء فصار حرا فانه يقضي بذكر الامر ولا يحتاج الى تجديد الاذن
كما لو عمل الشهاك في حالة الرق ثم عتق وفي فتاوى الشافعي اذا مات السلطان فانفق الرعية
على ابن صغير للسلطان وجعلوا سلطانا ما حال تقليد القضاء والخطباء قال الانفاق
ينبغي ان يكون على والي عظيم يصير لطانا لم ويكون التقليد منه وهو بعد نفسه بتعالا بن
السلطان ويمنه لثرفه اما في الحقيقة الواهي هو السلطان اجتمع اهل البلد وقدر القضاء
لا يجوز ولا يصير قاضيا ولو اجتمعوا وجعلوا الرجل سلطانا يصح لان فيه ضرورة ولا ضرر
في الاول والي مصر مات فاجتمع العامة على ان يقدروا رجلا لم يأمه الخليفة ولا القاضي ولا
صاحب الشوط ولا خليفة الميت ان يصلي بهم الجمعة لا جمعة لم وقال محمد بن حنفية في نوادر ابن رستم
لومات والى بلد فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة حتى يحل عمل الخليفة حتى يجمعهم
الا يرى ان عليا رضي صلى الناس وعثمان رضي محصور ولا يكون للقاضي ان يصلي بالناس الجمعة
الا اذا كتب ذلك في منشور رواه ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وما ذكر في صلوة الكحل
في باب الجمعة ان القاضي ان صلى بهم الجمعة جاز للشايع راج حملوا على اذا كان ذلك مكتوبا
في منشور **نوع منه** قال الامام الاستاذ ظهير الدين السلطان اذا قال للوالي هو كره راي
باب قضاء تقليد كن يصح اما لو قال قد اجد لا يصح كما لو قال اذا قال للوكيل وكل احد لا يصح
منه الوكيل ولو قال وكل من شئت صح ولو قال السلطان الامير فلان ولايت بنود ادم لا
تقليد القضاء لان هذا اللفظ يقتضي تفويض الملك **الجنس الثاني** في المقلد
وفي شرح الشافعي لا يباح طلب القضاء جاز عند اكثر العلماء واذا اعطي من غير طلب لم يجز له

مطل السلطة لو اتم غلامه على
بلد وامره بنصب القاضي
جاز

مطل الامام لو اذن عبدا بالقضاء
فصار حرا فانه يقضي بذكر الامر
لا يحتاج الى تجديد الاذن

مطل اذا قال رجل احد لا يصح
منه الوكيل

هنا في فوايد الامام الاستاذ رح وقبه الخليفة او السلطان اذا قلد رجلا القضا
 فرد القاضى ذلك ثم قبل ان قلد مشاخرة لا يمكن قبول ذلك التقليد بعد الرخ وتوفد
 بطريق المغاربة بان بعث اليه المنصور فرده ثم قبل له ذلك بمنزلة مالوكب امرأة الى حجر
 الى زوجت نفسي منك فلم يقبل الزوج في ذلك المجلس وقبل في مجلس آخر له ذلك والرسالة
 كالكتابة والقاضى اذا اخذ القضا بالرشوع لا يصبر قاضيا ولو قضى لا ينفذ وفي القضا
 الكبرى للصدق الشهد الذي رتبته نوح الدين ذكر عن اهل القاسم ان القضاة على قيمين
 قاض قلد وقاضى ولى بسبب من دفع الرشوع او الشفعا فلا اول اذا قضى ثم رفع
 قضيته الى قاضى برى خلافا لا ينفذه اذا كان في فصل مجتهد فيه اما الثاني اذا
 رفع قضيته الى قاضى برى خلافا له ان ينفذه قال قال اساد في الفتوى على ان
 تقليد القضا بواسطة الرشوع لا ينفذ قضائى اصلا لان الامام اذا قلد برشوع
 ارتشاها هو او قوم وهو عالم به لم يصح تقليد كقضا القاضى فيما ارتشى فيه اما
 الذي قلد القضا بسبب الشفعا وهو الذي قلد القضا احتسابا على السواء في
 نفاذ قضائهما في المجتهدين وان كان لا يحمل الطلب بالشفعا السلطان اذا قال قلد
 قضا بلك كذا زيد او عمر ولا يصح السلطان اذا قال جعلتك قاضيا ولم يذكر في اى
 بلد لا يصبر قاضيا في البلد الذي هو فيها واختار انه يصبر قاضيا لذلك البلد ولا يصبر
 قاضيا لجميع بلاد السلطان السلطان اذا قال لا اخرج جعلتك قاضيا ليس له ان يتخلف
 آخر ولو قال جعلتك قاضيا القضاة جاز له الاستخلاف قال في المحط قال شمس
 الا وزجرتى ينبغي اذا كتب الحاكم ان يكتب فيه خليفة الحاكم من قبل فلان فلا
 ماذون بالاستخلاف بحكم المثال الصحيح من جهة فلان البغاة اذا غلبوا على بلد
 فالقضاة قضاة على حالهم ما لم يسلطوا على الباقي فان غلبوا خرجوا عن القضا حتى لو
 الباقى بعد ذلك لا ينفذ قضاؤهم ما لم يقبلهم سلطان اهل العدل ثانيا وفي ادب
 القاضى اذا كان القاضى من اهل البغى لا يجزى قضاؤه وشارف الا قضيه الى انه
 اهل العدل السلطان اذا قال للقاضى لا تسمع حواشي فلان حتى ارجع من السفى
 لا يجوز للقاضى ان يسمع ولو قضى لا ينفذ القاضى اذا قضى في حاكمه حتى ثم امن السلطان
 ان يسمع هذه الحادثة ثانيا بمشهد من العلماء لا يفرض على القاضى ذلك وفي فوايد
 شمس الاسلام القاضى اذا استخلف رجلا وشرط عليه ان لا يرتشى ولا يشرب
 الخمر ولا يمثل امر احد من التقليد والشرط واذا فعل شيئا من ذلك لا ينجى

مطلب
 مرقبين المناظرة و
 المغاربة

مطلب
 اذا قلد القضا
 بالرشوع

مطلب
 القاضى اذا قضى حادثة
 ثم امره القاضى ان
 يسمع هذه الحادثة

مطلب
 استخلف رجلا وشرط
 عليه ان لا يرتشى ولا
 يشرب الخمر

قاضيا

قاضيا السلطان اذا قلد القضا رجلا واستثنى خصومة او رجلا معينا مع الاستثناء
 ولا يصبر هو قاضيا في تلك الخصومة او في حق ذلك الرجل القاضى اذا جعل نائبا عن الغائب حتى
 يبع عليه القضية وليست هذه المخرى الغائب بسبب ولاية هذا القاضى لا يصح هذه الازالة وليس
 لهذا طريق عند علمائنا وعند اهل البصرة اذا كان الخصم مخفيا والقاضى مخفيا على باب دان وبناي
 على باب دان ايا ما بعد ذلك يجعل نائبا عنه **الجنس الرابع** في العزل وفي الفتاوى الصغرى
 تعليق عزل القاضى بشرط صحيح حتى ان الخليفة اذا كتب او اوصى اليك كتابي فانت عزول فقول
 الكتاب ان عزل الخليفة اما اذا مات وطعمال وامراء فهم على حالهم ذكر في ادب القاضى المختص
 قال في المحط وفي هداية الناطق لومات القاضى ان عزل خلفائه وكذا موت امر الناحية بخلاف
 موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضى بعزل الناب بخلاف اذا مات القاضى حيث لا ينزل
 نايبه هكذا قيل وينبغي ان لا يعزل الناب بعزل القاضى لانه نائب السلطان او نائب العامة
 الا يرى انه لا يعزل بموت القاضى وعليه كثير من المشايخ واذا عزل السلطان نايبا القاضى
 لا يعزل القاضى والله اعلم واذا عزل القاضى لم يصل الخبر اليه لا يعزل كما في عزل الوكيل
 وعن ابي يوسف رح انه لا يعزل وان علم ما لم يقدم آخر صيانة لحقوق الناس وفي المحط وعن
 ابي يوسف انه لا يعزل وان علم بعزله حتى نقله غيره مكانه صيانة لحقوق الناس واعتبره بانام
 اذا عزل السلطان اذا قلد رجلا قضا بلك ولم يعزل الاول هل ينزل الاول نقل عن القاضى له
 صدر الاسلام ابو اليسرى انه لا يعزل وهو الاشبه وفي فوايد شمس الاسلام السلطان اذا شرط
 في التقليد ان لا يمثل امر احد فخالف انعزل ولكن لا يبطل ما مضى من قضائاه ولو قلد ثم
 وصل اليه ان لا يسمع خصومة فلان ان عزل في حق فلان وفي الا قضيه القاضى لا يترك على القضا
 اكثر من سنة كيلا يبنى العلم والسلطان ان يعزل القاضى واستبدل مكانه آخر لربية وغير
 ربية وهكذا روى عن ابي رح **الفصل الثاني** في ادب القضاة والحكام
 مشتمل على خمسة اجناس الاول في المقدمة الثاني في المعاملة مع المدعى والمدعى عليه الثالث
 في التعريف والعدالة والمترجم الرابع في تفسير التعديل الخامس في الجملولة اما الاول في اللغة
 وفي شرح الخطاوى المفتى بلخيارا ن شاء اخذ بقول الخليفة رح وان شاء اخذ بقولها وفي
 الا قضيه عن عبد الله بن المبارك ينبغي ان يأخذ بقول الخليفة رح ولو كان اثنان احدهما ائق
 يأخذ بقولها ولا يشكل القاضى هل يفتى فيه اقاويل والصحيح انه لا بأس به في مجلس القضا وغيره
 في المعاملات والديات **الجنس الثاني** وفي الا قضيه لا ينبغي للقاضى ان يقبل هدية الا
 من كان يهدى اليه قبل القضا او الجنب خفيه والقريب سواء وان كان يهدى اليه بعد القضا

مطلب
 اذا جعل القاضى نائبا عن
 الغائب

مطلب
 لا يترك القاضى على القضا
 اكثر من سنة

مطلب
 سلطان ان يعزل القاضى
 لربية وغير ربية

رح

اكثر مما كان قبل القضاء بركة الزيادة **وهذا اذا لم يكن المنصوب فان كانت لا تقبل له هديته**
اصلا فان قبل مع هذا ان امكنه الرد على صاحبها ردها عليه **والا وضعها في بيت المال وكذا**
في كل موضع ليس له ان يقبل فان كان الهدي يتأدى بالرد يقبل ويعطيه مثل فدية هديته **اسيا**
اذا اخذ الرشوة ثم قضى او قضى ثم ارتضى او اخذ من القاضي او من لا يقبل رشوة له لا ينفذ قضاء
فان تاب ورتد ما اخذ فهو على قضاءه ورتد كذا ان بالفسق لا ينعزل ذكره في الاثمة الحلولى في شرح الا
القاضي للخصم وفي الاقضية الهدايا ثلثة انواع حلال من جانب الهدى والاخذ وهو الهداء
للتودد الثاني حرام من الجانبين وهو الهداء ليعين على الظلم الثالث حلال من جانب الهدى
وهو ان يردى بكف عنه الظلم وهو حرام على الاخذ والجليلة ان يستاجر ثلثة ايام او نحو
له ثم يستعمل اذا كان فعلا يجوز الاستجار عليه كتبليغ الرسالة ونحو وان لم يبين ذلك
هذا اذا كان فيه شرط اما اذا كان لاهداء من غير شرط ولكن بعلم يقينا انه انما يهدى ليعينه
عند السلطان فمشايخنا على انه لا بأس به ولو قضى حاجته من غير شرط ولا طمع فاهدى اليه
بعد ذلك حلال لا بأس بقبولها وما نقل عن ابن مسعود رضي عن كراهة الاخذ وذلك نورة
ولا ينبغي ان يبيع ويشترى في مجلس القضاء لنفسه عندنا قال في المحيط ومن المشايخ من
قال ان كان يكفي المونة من جهة بيت المال او يبيع ويشترى من يعلم انه جايبه بكرة ومن لا يجازي
له بكرة وفي المتن في ولا ينبغي ان يشترى ويبيع مادام قاضيا وينبغي ان يوفى ذلك غيره هذا دليل
على انه لا بأس ببيع مال المدين المبت وبالمال البتيم وفي غير مجلس القضاء لا بأس بنفسه وتهد
الجنانة ويجب الدعوة الى غير خصم وهذا اذا كانت الدعوة عامة فان كانت خاصة لا يجوز الا
ان صلب الدعوة لو كان مجال يتسع اذا علم ان القاضي لا يحضر وهي خاصة وان لم يتسع فهو
عامة والقريب والاجنب سواء وفي الفتاوى للقاضي الامام خان وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة
وان كان بينهما قرابة يجب وان كانت خاصة وفي المحيط واذا اراد القاضي ان يكتب السجل ياخذ
على ذلك اجزا ياخذ منه مقدار ما يجوز اخذ غيره وكذا ان يوفى القسمة بنفسه باجر ولو اخذ
الاجر في مباشرة تكاح الصغار ليس له ذلك لانه واجب عليه واذا باع مال القيم لا ياخذ شيئا ولو
اخذ واذن بالبيع لا ينفذ ببيع ويفعل القاضي في مال الميت الغريب ما يفعل في اللقطة الا اذا
حضر للمالك بعد التصديق بدفع من بيت المال **الجنس الثالث** وفي الاقضية اذا تقدم
الرجل الى القاضي ادى قبل جعل حقا ولا يعلم القاضي انه محض او مجمل واراد احصاء
وهو لا عدل ان كان خصمه في المصالحى محض وكذا لو كان خارج المصروف ما من المصالحى لو
يبعث باهله وان كان بعيدا من المص لم يبعث اى لم يحضر ويجوز الدعوى قال الخصاص رح بأس

هذا اذا ارتضى القاضي

مطل ما يكون الامداد للقاضي حلالا

هذا على مباشرة جاز اخذ الاجرة عليه
مطل لا اخذ الاجرة مباشرة تكاح الصغار ليس ذلك

الرجل

المدعى باقامة البينة لم يكتب له لا يقض عليه فاذا حضر بعد البينة وقبل بحلف المدعى على ادعاءه والبراءة
البروز كالرجل ولو كان المدعى عليه مريضا او امرأة فخذت روحا التي لم تقم بالخروج الا لضرورة ليس
للقاضي ان يكلفها الخروج ولكن بيعت الخليفة او يتخلف احدا ان كان مأذونا بالاخذ خلاف
ويذهب الخصم مع ليقضى بينهما قال في المحيط او يذهب القاضي بنفسه وقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الآن في زماننا القاضي لا يذهب بنفسه وتعلم هذا ذكره خزائن الواقعات فان ارسل القاضي فلم
يجب المدعى عليه وقال المدعى انه نوارى عنى وسأل ان يسم الباب فانه يكلفه اقامة البينة انه
في بيته فان شهدا ثلثان وقالوا رايانا اليوم او امر او منذ ثلثة ايام فانه يقبل ويأمر بالختم
وان كانت الرؤية قد تقدمت لا يقبل وحده مفوض الى راي القاضي ولا يقدر بثلثة ايام
فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر بسم الباب الذي من جانب السكة والباب الذي من
جانب السطح ويسم الدار المستاجر وكذا دار امراته ان كان ساكنا فيها والعبدة للمساكنة فان قال الخصم
بعد ما ختم الباب انه جلس في داره لا يحضر قال ابو يوسف يبعث رسولا مع شاهدين عدلان فينادى
على اياه ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات بافلا ان القاضي يقول لك احضى مع خصمك فلو ان بين فلان
جلس الحكم والا فنبضاك وكذا واقبل عليه البينة ويتبين ان يكون وقت جلوس القاضي وعين
ومحمد هكذا وما ايجوز فقد توسع ذلك بعض المشايخ عن ابى يوسف انه يفعل وقت القضاء
لو قال الخصم انه نوارى عنى في منزله وطلب الجهر ببعث امينين معهما اعوان القاضي ونساء
فيقوم اعوان القاضي حول البيت من جانب السكة والسطح ويدخل الفناء حرم ثم يدخل اعوان
القاضي فيفتشون حول الدار فيفهمون تحت السور ويحرم روضته ثم يدخلون بلفه ان في بيتهما
شرا با فوجد في بيت احد ما دون الآخر وهم على بيت ابيته بالمدنية والى جوارها بالمدنية حتى
سقط الخمار عن راسها وعن هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت الفساد من بيت انسان له بالجرم عليه
وعامة اصحابنا لا يجوزون الهجوم فلوراي القاضي ان لا يبعث الاخصا ويعطى البينة او الخاتم او حضا
جان وهذا في خارج المص وفي المص يبعث الاخصا وقال الخصاص رح على قلب هذا فان جاز
بالطينة فامتنع الخصم يقول له هل تعرف ان هذا اخا ام القاضي فان قل نعم لم يكن لا احضر انهد عليه
شاهدني فان تهدا بذلك عند القاضي يبعث اليه من يحضر ويعا فيه او يستعين بالولى في
احضاره واجرة الاخصا في بيت المال وقال بعضهم في مال المقتدى وقال صدره السلام مؤنة
الموكل على المدعى عليه وقال بعض مشايخ زماننا على المدعى قال في المحيط هو الاصح وهذا كما
فلنا في السارق اذا قطع يد يجب عليه اجرة المراء وغنم الدهن الذي تجسم به عرفه وفي الفتاوى
من اراد ان يستوفى من باب السلطان ولا يذهب الى القاضي فهو مطلق فيه شعا ولكن لا يقضى الا

عين

مطل عاب للخصم وسأله ان يهر الباب

مطل يادى اياه ثلثة ايام كل يوم ثلثة مرات

مطل هل يجوز للجور على دار احد

مطل هو ان يستوفى حقه باب السلطان

ثم اذا حضر المدعى عليه على المقاضى فالتقاضى بالمدعى
بإعادة البينة بما مضى على ما مضى من التفرع و
إسداء الأدب
مطل هل التقاضى ان يفتى بالولى

مطل هل التقاضى ان يفتى بالولى

اذا حضر من باب القاضى ويقتضى شأخ زمانا على أنه انما يطلق له في ذلك اذا ذهب الى القاضى أو لا
يجز عن الاستفاء من جهته انما لو اراد الذهاب الى باب السلطان أو لا يطلق له في ذلك
وبه يفتى واذا ذهب الى السلطان والتمس حرجا دار لا حضار خصه واخذ جوب دارا من
نباية على السهم هل للخص ان يرجع بالنباية على المدعى وان لم يذهب الى القاضى أو لا يرجع
وكذا لو قال للخص احضر ثم لم يحضر لكن عقوبته دون الاول فان حضر للخص فالتقاضى بحجسهما بين
بيده والآب مع الدين كالأجنبيين في حق الجلبوس بنويان فان كان احدهما سلطانا او عالما
فجلس السلطان مجلسه والخص على الارض يفتى للقاضى ان يقوم عن مكانه ويجلس على الارض
ويجلس خصه في مكانه كبله يكون تفضيلا لاحد على الآخر ويختارون فان ترجعا أو افضيا أو اخصيا
منهما القاضى ولا يرفع صوته على احدهما الا برفع على الآخر ولو كان ميل قلبه الى احد الخصمين
واجبان يظهر حجة لا يواخذ به ولا يكون قضا غلظا وأمر أعوانه بالرفق ويقضى وهو جالس
او مترجعا ولا يقضى وهو سقيم وأفضل ما يجلس في المسجد الجامع وفي مسجد حجة أو بيته لا
عندنا قال الشيخ الامام على البزدوى رح هذا اذا كان الجامع ومسجد الحى وبيته وسط البلد
اذا كان في طرف من البلد بخارج مسجد وسط البلد فان كان رأى ان يقعد عند أهل
فقد راعى ذلك ولا يشاورهم بحضور من التصور فان كان حيا دخل حرم من يقوم وجلس وحده ان
كان فقيرا عادلا وهل يعلم اختلاف الشايع فيه ولو سلم عليه احد فهو مختار في رد السلام
وتركه ولو اراد الجواب يفتى وعليه السلام وكذا المدرس وكذا لو جلس الذكر أو لقراءة القرآن
في رد السلام وتركه ويصلى ركعتين تحية المسجد وشايعا على انه يسند ظهره الى الحجاب والناس
بين يديه يقفون مستقبل القبلة ولا مما زح احدا فان دخلهم أو غضبا ونفاس كف عنه حتى يند
ولا يتبع نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في طرفى النهار وكذا المفتى والفقير ولا يقضى وهو
جائع قال شافعا لا ينبغي له ان ينطق بالصوم في اليوم الذى يريد الجلبوس ولا يقضى وهو
يدافع احدا لا خبيثين قال شمس الأئمة الخوانسارى رح ان كان القاضى شابا ينبغي له ان يقضى ثوبا
من اهل قبل ان يجلس القضاء ولا يسمع من رجل خبيث أو أكثر في مجلس واحد الا ان يكون النا
قليل ولا يقدم رجلا غير جليل ولا يصير في المسجد حدا ولا تقربا **الجنس الرابع** في
المعاملة مع المدعى والمدعى عليه القاضى هل يسأل المدعى عن السب بأى في آخر فصل الرابع في آخر
لو قال المدعى للقاضى لبيته مع هذا اختلف الخصم هذا مع سئل فبما المدعى به بأى في فصل البينة
وفي الخبر اذا ادعى منقوله بحضور مجلس الحكم فان كان الدعوى في منقول يتعذر نقل كالحجج فالحكم
بالخيار ان شاء حضر عندها وان شاء بعث امينا فان تحمل المدعى مؤنة الاحضار بحضوره وان لم يتحمل

نظر ان ذهب المدعى الى القاضى
اولا ويجز عن استيفائه
مناجاة القاضى لا يرجع
الخصم بالنباية

مسألة شدة اعتداه أهل النفق

مسألة ولو سلم على القاضى احد
فهو مختار في رد السلام
وتركه

مسألة اذا اراد المدعى عليه تحليف
الخصم لا فرق له بينه

فان كان الدعوى في منقول يتعذر
نقل كالحجج

بحضر

بحضروا قلت المؤنة ذكر في الافضية قال فيها فان كان الدعوى في العقار لا بد من ذكر المدعى
وتام مسائل الحدود بأى بعده وتعلم المدعى عليه انه يبرئ القضاء اذا اراد الحكم وطلب المدعى
الحكم ليس يشترط لكنه من آداب القضاء وكذا قول القاضى احكم ليس بامرازم لكنه احتيا
وبهله ثلثة ايام ان قال المدعى عليه دفع وانما بهله هذه المدعى لان القضاء يجلس على ثلثة
ايام أو جمعة فان كان يجلس كل يوم مع هذا امهله ثلثة ايام جاز فان مضت المدعى ولم يأت
بالدفع يأمر المدعى باحضار المدعى عليه ويقضى عليه ويكتب السجل وامر القاضى بقبض الدار
ان كان الدعوى في الدار والقضاء يقصر البدن فتوافقت عليه البينة على انكار ثم غلب المدعى
عليه أو مات ذكر في آخر الباب الثاني من دعوى الزادات انه لا يقضى عليه حال غيبته وموته
وعن ابى يوسف انه يقضى واجمعا انه لو اقر به لهذا المدعى ثم غاب يقضى القاضى عليه حال
غيبته وموته وعن ابى يوسف انه يقضى واجمعا انه لو اقر به لهذا المدعى ثم غاب يقضى القاضى
عليه حال غيبته وهذا اذا اقر عند القاضى ما اذا اقر عند غير القاضى ثم انكر فلهذا على اقر
عند القاضى وغاب فهو كالبينة وقد ذكرنا الخلاف ولو ادعت امرأة الطلاق على زوجها
أو ادعت امة العتق على مولاهما واقامت البينة وغاب المدعى عليه لا يقضى عليه بتلك البينة
وفي الجراح الكبير في كتاب الدعوى في باب الشهادة بالبراه ان هذا اذا لم يكن عن الغائب تأ
أو عن الميت وارث فان كان يقضى بحضرة وهذا كله في غيبة المدعى عليه وموته فان تأ
المدعى بعد اقامت البينة فالقاضى يقضى وفي الزادات في كتاب الشهادات في الباب الثاني
وهو باب شهادة العوى والوكيل اخر الباب رجل احضر رجلا وادعى ان فلانا وكله بالحق
بكل حتى له في بصر كذا واقام البينة وغاب المدعى عليه قبل تزكية الشهود ثم عزلت البينة
فان احضر المدعى رجلا آخر وادعى عليه حقا لم يكل فانكر وكان فان القاضى يقضى عليه
بتلك البينة وتطمين لو اقامت البينة على الوكيل وغاب فحضر الموكل او اقامت البينة على
الموكل فغاب الموكل وحضر الوكيل او اقامت على المورث فمات فحضر الوارث او اقامت على وارث
بدين ضايف ذلك الوارث وحضر وارث آخر او اقام بينة الوصاية على غيرهم الميت فقام
ذلك الغريم ثم حضر غريم آخر فانه يقضى بتلك البينة على الثاني في الفصول كلها وفي
ادب القاضى للخصائى شمس الأئمة الخوانسارى في باب القاضى يستخلف قال بعد ذكر المسئلة
القضاء يغلطون في هذا فان القاضى قد يستخلف رجلا لسماع الشهادة أو يكتب الى حاكم
في القرية لسماع الشهادة في فصل نرى يكتب اليه بكتاب وفيه انهم شهدوا وعزى ويكتب
الفاظ شاهد نهر فيقضى القاضى بذلك من غير إعادة الشهود الى مجلس القضاء فلم يصح

مطل هل يقضى المدعى عليه ان قال
في

مطل اذا قامت البينة على المدعى
عليه ثم غاب او غاب ما لم يكل
فيه

مطل انه لو اقر بهذا المدعى ثم
غاب يقضى القاضى
عليه حاله
غيبته

مسألة اذا قام رجل بينة على وارث
ومضى الميت فقار البينة
فحضر وارث آخر او اقام

فصاوغ ولا يقضي القاضي بخيار الخليفة اقرار رجل الا ان يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي
 لم يأذن له الخليفة بالاستخلاف قال مع وهذا دليل على ان النائب المطلق اذا سمع الشهادة
 جاز للقاضي ان يقضي بتلك الشهادة باخبار النائب وكذا جاز للنائب ان يقضي بتلك الشها
 التي قامت عند الاصل والقاضي مع النائب كالوكيل مع الموكل وتمت ايضا هكذا
 انق به وبسأل القاضي الشاهد هل تعرف المدعى به وانه اليوم في يد المدعى عليه وهذا
 في العفارة اما في المنقول لا حاجة الى هذا لانه يحضر مجلس الحكم وتوثق واعلى السبع التسليم
 بسالم عن الشهادة انما اقرارا بالبائع او عن معانية فان اناب القاضي امر الشهود فترقبهم
 وبسالم ان كان هذا وهذا كان هذا لا يسهل غير ذلك وهذا احتياط في التعريف والعدالة
 والمترجم وفي الاقضية العدة في المترجم والمترجم ورسول القاضي الى الزكي ليس بشرط التوا
 بكفي والمنشئ احيط وقال محمد بن لا بد من رجلين او رجل وامرأتين واجمعوا على ان العدالة
 والمترجم شرط واجمعوا على ان اسلام المترجم شرط اذا كان الشهود عليه مسلما واجمعوا على ان
 بلفظ الشهادة ليس بشرط والتسليم اذا كان اعني من ايج لا يجوز وعن ابي يوسف انه يجوز
 وتعديل العبد لمولاه والابن للاب في السر صحيح عند ابي يوسف وابي حنيفة رح والاصلي
 لتعديل السر وكذا كل من لا يقبل شهادته له واما تعديل السر والعلانية ذكر الصدر الشهيد
 في ادب القاضي ان القاضي يكتب في الرقعة اسماء الشهود واسماهم وحلامهم وقبائلهم فيدفع
 الى الزكي في السر فيسأل اهل الثقة والامانة من جيرانهم فان عدلهم رد الرقعة الى القاضي في
 السر واخبره بعد انهم يقبل القاضي هذا نفسه بعد السر ولا شرط في تعديل السر العدة والعلانية
 الشهادة لكن بشرط العدالة واما العلانية فيأمر القاضي الطالب فيأتي يقوم بزكهم في العلانية
 بلفظ الشهادة في مجلس القضاء وبشرط العدة له في معنى الشهادة وهذا لا يصح من هو ليس باهل
 للشهادة وان كان عدلا وهذا في الابتداء واما اليوم فوقع الاكتفاء بتزكية السر لما قال محمد بن في كتاب
 التزكية تزكية العلانية بلا وفطنة ولا بشرط العدة والاهلية ثم شرط الخصاص ان يكون
 في العلانية غير المترجم في السر اما عندنا الذي يزكهم في السر يزكهم في العلانية في تزكية
 السرا احتياط القاضي على قولها واراد ان يسأل غير الاول فانه يفعل مع الثاني كما فعل مع الاول
 ولا يعلم انه سأل من حاله من غير فان جرحه الاخر وقد عدله الاول تعارضوا كما كان ثم
 احدا فان عدله الثالث فالعدالة اولى وان جرحه الثالث صار الجرح اولى والتعريف كالتعديل
 وتصح كلامه من المرأة والمحدث من القذف وفي الفتاوى القاضي الامام وصورة تزكية العلانية
 ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل الشاهد الذي عدله هذا الذي عدله

مطلب
 الكتاب المطابق اذا سمع الشهادة
 جاز للقاضي ان يقضي بتلك
 الشهادة

مطلب
 وبسأل القاضي الشاهد
 هل تعرف المدعى به

مطلب
 فان اناب القاضي امر
 الشهود

اسلام المترجم شرط
 اذا كان الشهود
 عليه

كلام لا يعدل
 اهل التعديل السر

الزكي اذا كان
 اعني

وهو تزكية السر ان يبعث القاضي رسولا الى المترجم او يكتب اليه اسماء الشهود واسماهم وحلامهم
 وحالهم ويوقمهم ان كان سوفيا يعرف المترجم فيسأل عن جيرانهم واصدقائهم فاذا عرفهم فمن عرفه
 بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي اليه عدل جاز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك
 تحت اسمه بل يكتب احذرا عن هذا السر او يقول الله يعلم الا اذا عدله غيره او خاف انه لم
 يصح بذلك يقضي القاضي بشهادته فيجوز يصح بذلك ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بانها
 يكتب تحت اسمه انه مستور ثم القاضي ان شاء جمع بين تزكية العلانية وبين تزكية السر وان
 شاء اكتفى بتزكية السر في شانهن كوا ان تزكية العلانية والكفو ان تزكية السر ولا يقضي القاضي بظاهر
 بظاهر العدالة في قول ابي يوسف ومحمد بن ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود او يطعن
 وقال ابو حنيفة رح ان كان للمدعى به حقا ثبتت مع الشهادت كان له ان يقضي بظاهر العدالة
 ما لم يطعن الخصم في الشهود والعقوى على قولها **نوع من** ولا يسأل رجلا له على الشهود
 مال فله الحاكم وهذه المسئلة رواية فيما اذا كان للشاهد من على الشهود له وهو مغلبي
 لا يقبل المدعى عليه اذا عدله الشاهد قبل الشهادة او بعد ما عن ابى حنيفة رح انه يقبل وعن محمد
 رحمه الله انه يسأل هل هو صادق ان قال نعم يلزمه المال وان قال لا لم اقبل تعديله ولو قال هم
 عدول لكن او يوافق في شهادتهم فان كان الشهود عليه عن يمين اليه في التعديل جعلته واحدا
 من المعدلين وتزكية المدعى ليست بشي في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد وفي قول
 من يري ان يسأل عن الشهود يريد به ابا يوسف ومحمد بن رح لم يقبل قول الخصم انه عدل يريد به
 حتى يسأل عن الشهود غير الخصم وهذا اذا جحد الخصم فان كان ساكنا وهو عن يمين اليه
 التعديل صح منه التعديل اخبر الشاهد انه ليس بعدل فاقراء على نفسه جازن لكن لا ينبغي
 ان يفعل ولو شهد جماعة على التزكية واشان على الجرح فالجرح اولى وفي ادب القاضي
 للخصم لوطعن صاحب السائل فهم بشي وامر القاضي المدعى وقال زكي شهودا فقال انما
 الحق من تعديلهم او قال اعني قوما ثقة صالحين لئلا يسمع القاضي فان عدله ينظر في ذلك
 يسأل الجرح عن سبب الجرح والمعدل عن سبب التعديل فان عدله اشان وجرحه اشان
 فالجرح اولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان اصل الشهادة لا يقبل عند
 العصبية فالجرح اولى وفي الاقضية ان كان الشاهد غريبا ولا يجد من يعدله كتب
 الى قاضي بلده ليخبر عن حاله ولو عرف قبي الشاهد فغاب غيبة منقطعة سنة او
 اكثر ولا يدعى منه الا الصلاح لا ينبغي للمعدل ان يجرحه لما رأى منه من قبل ولو كان شهودا
 بالرضا كابي حنيفة وسفيان فغاب غيبة منقطعة والحق عليه ان نحو سنة اشرفهم

مطلب
 ولا يسأل رجلا له على الشهود
 مال فله الحاكم

مطلب
 فان عدله اشان وجرحه اشان
 الجرح اولى الا اذا كان بينهم تعصب

فهو على العدالة والشاهدان لو عدلا بعد ما ماتا فالقاضي يفتي بشهادتهما وكذا لو عابا
 ثم عدلا ولو حتى تسا او عيا ثم عدلا لا يقضي بشهادتهما القاسق اذا تاب لا بعدل العدل حتى
 تنقض زمان يقع في القلب انه صادق في التوبة والقاسق لو شهد ثم تاب ومضى زمان لا
 ينقض تلك الشهادة حتى يعيد الشهادة وهذا اذا لم يرد القاضي شهادته فان رد لا يقبل في
 ادب القاضي للخصاف في باب المسئلة عن الشهود ولو شهد رجل عند القاضي في حادثة
 ثم شهد في حادثة اخرى وقد عدل في الحادثة الاولى ان كانت بين الحادتين مدة
 سنة اشهر يسال وان كانت اقل لا وقيل سنة واصل هذا الغريب اذا تزلزل بين ظهوره في
 قومه حتى يسمعهم ان يعدلوه على هذا وكذا اذا انحلت المدة بين التعديل والشهادة
 على هذا وفي الفتاوى للقاضي الامام كان ابو يوسف يقول او اذا مضت سنة اشهر
 وسمعهم ان يعدلوه ثم قال لا يسمعهم ان يعدلوه حتى يفيج سنة وقال محمد بن لا وقت
 فيه وقتا رهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان اصل الخ حيفة في مثل هذا انك
 التوقيت والتعويض للراي المستلحي وتفسير التعديل في الاقضية ينبغي ان يعدل به
 ولا يقول انهم عدول عندك لان الثقات اخبروا في بعد التهم ولو قال لا اعلم منهم الا
 خبرا فلا صح ان تعدل ولو قال هم فيما علمناهم عدول الا صح ان تعدل بحالهم
 الشاهدان لفلان على فلان كذا فيما اعلم لا يقبل وكذا في الاقرار لو قال فلان على الف
 درهم فيما اعلم لا يكون اقرارا ولو قال الله اعلم لا يكون تعديلا وفي النوازل ان التعديل
 ان يقول للزك هذا عندك عدل مرضي الشهادة وفي الاقضية ينبغي للقاضي اذا
 الزك بالبرح ان يقول للزك رد في شهودك ويكتب ذكر اسامي من عدل في السجل ولا ينبغي
 ان يكتب جميع اسماء الشهود او لا تخم اسم من عدل وفي النوازل العدل ان يجتز عن الفتا
 التي فيها الحدود وفي ادب القاضي كرا فان قيل في تفسير العدل ثم قال شهادة اصحاب
 الكبار لا يقبل وفي سبعة الاشياء بالله تعالى والفرار من الزحف وقتل المؤمنين بغير
 حق وعقوق والادريين وحبس المؤمنين والزنا وشرب الخمر وقيل تسعة سبعة منها ما
 ذكرنا والثامن اكل الربوا والتاسع اكل مال الغير بغير حق وقيل ما فيه حد من كتاب
 ثم قال واصحابنا لم يخذوا بذلك وانما بنوا ذلك على ثلثة معان احدها ان يرتكب ما كان
 شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والثاني ان يكون فيه منابذة
 المرقعة والكفر فهو من الكبار وكل فعل يرفض المروة والكفر فهو من الكبار والثالث
 ان يفتي على المعاصي والفجور قال ربح والخمار ما ذكر في ادب القاضي ان العدل من

مطل اذا تاب القاسق قبل الشهادة او بعد

مطل ولو شهد رجل عند القاضي في حادثة ثم شهد في حادثة اخرى وقد عدل في الحادثة الاولى ان كانت بين الحادتين مدة سنة اشهر يسال وان كانت اقل لا وقيل سنة واصل هذا الغريب اذا تزلزل بين ظهوره في قومه حتى يسمعهم ان يعدلوه على هذا وكذا اذا انحلت المدة بين التعديل والشهادة على هذا وفي الفتاوى للقاضي الامام كان ابو يوسف يقول او اذا مضت سنة اشهر وسمعهم ان يعدلوه ثم قال لا يسمعهم ان يعدلوه حتى يفيج سنة وقال محمد بن لا وقت فيه وقتا رهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان اصل الخ حيفة في مثل هذا انك التوقيت والتعويض للراي المستلحي وتفسير التعديل في الاقضية ينبغي ان يعدل به ولا يقول انهم عدول عندك لان الثقات اخبروا في بعد التهم ولو قال لا اعلم منهم الا خبرا فلا صح ان تعدل ولو قال هم فيما علمناهم عدول الا صح ان تعدل بحالهم الشاهدان لفلان على فلان كذا فيما اعلم لا يقبل وكذا في الاقرار لو قال فلان على الف درهم فيما اعلم لا يكون اقرارا ولو قال الله اعلم لا يكون تعديلا وفي النوازل ان التعديل ان يقول للزك هذا عندك عدل مرضي الشهادة وفي الاقضية ينبغي للقاضي اذا الزك بالبرح ان يقول للزك رد في شهودك ويكتب ذكر اسامي من عدل في السجل ولا ينبغي ان يكتب جميع اسماء الشهود او لا تخم اسم من عدل وفي النوازل العدل ان يجتز عن الفتا التي فيها الحدود وفي ادب القاضي كرا فان قيل في تفسير العدل ثم قال شهادة اصحاب الكبار لا يقبل وفي سبعة الاشياء بالله تعالى والفرار من الزحف وقتل المؤمنين بغير حق وعقوق والادريين وحبس المؤمنين والزنا وشرب الخمر وقيل تسعة سبعة منها ما ذكرنا والثامن اكل الربوا والتاسع اكل مال الغير بغير حق وقيل ما فيه حد من كتاب ثم قال واصحابنا لم يخذوا بذلك وانما بنوا ذلك على ثلثة معان احدها ان يرتكب ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والثاني ان يكون فيه منابذة المرقعة والكفر فهو من الكبار وكل فعل يرفض المروة والكفر فهو من الكبار والثالث ان يفتي على المعاصي والفجور قال ربح والخمار ما ذكر في ادب القاضي ان العدل من

مطل وقاله عدلا او وقتا

مطل ان يسمعوا عدول

حنا

حسنة على سبانه ولا يكون صاحب كبيرة يعني ان لا يكون صريحا على الكبار وكذا كان يصح
 عليه ما هو صاحب كبيرة وفي النصاب اما بار كتاب الكبيرة فيكون مركبا الكبيرة اما لا يكون صاحب
 الكبيرة الا بركي ان من لقي النبي من الاعراب مرة او مرتين او مرات لا يسي صاحبا بل الصافي
 الذي كان ملازم احذمة النبي عليه السلام وفي الفتاوى الصغرى لو ارتكب كبيرة بسقط
 العدالة وفي الصغائر العبرة للغالب او الدوام على الصغيرة فيكون كبيرة فيفتي بهذا
 وفي شهادات النوازل عن نصير الخصم ان يطعن الشاهد بثلاثة اشياء ان يقول ما عدا ان
 او محذود ان في قذف او شرب كان فاذا قال ما عدا ان يقال للشاهد من اقيم البينة انما
 حوان واذا قال ما محذود ان في قذف او شرب كان يقال للخصم اقم البينة انما لك ذلك ثم في
 الحرية اذا لمال القاضي عن الشهود فاخبر المزكون انهم احرار الاصل اجزت شهادتهم ولا ينبغي
 لفظه الشهادة اما اذا قال المزكون انهم عبيد فلان اعنقهم او قالوا الشهود نحن موال فلان
 اعنقنا لا يقبل شهادتهم حتى يقبوا البينة على العنق هكذا قال في الاقضية قال فان اعنق
 البينة على العنق وقضى بالعنق ثم حضو المولى وانكر العنق لا ينفك الحكار الشهود
 عليه اذا اقام البينة على ان الشاهد فاسق او اكل ربوا او نحوه او اقر الشاهدان وقاله
 لا شهادة عند المدعي على المدعي عليه او على اقرار الشهود ان المدعي مبطل في هذه الدعوى
 او على اقرار المدعي ان الشهود شهدوا بربوا لا يقبل ببينة في هذا كله اما لو قال الشهود
 عليه صلحتهم على عشرة حتى شهدوا على ودعت اليهم العترة وطالبهم برب العترة فيقبل
 البينة ولو قال صلحتهم على عشرة ولكن ما دفعت اليهم العترة لا يقبل وفي ادب القاضي
 للخصاف اذا اقام الشهود عليه بينة ان شهود المدعي مستأجرون لا يقبل الا ان يشهدوا على اقرار
 المدعي انهم مستأجرون فيقبل وفي الاقضية لو اقام الشهود عليه بينة انه شريك او الشاهد
 بدعيها نفسه وبزعم انها له هذا صح ان عدلت البينة وكذا لو اقام البينة على انهم عبيد
 او محذودون في قذف يقبل ولكن يسال من حد الشاهد فان قال فلان القاضي يسال
 عن الوقت ليعلم هل هو قاض في ذلك الوقت فان قال المدعي انا اقيم البينة على اقرار ذلك
 القاض ان لا يرحم او على انه مات قبل الوقت الذي شهدوا او على اقرار القاضي ان كنت
 غايبا في المصروف ذلك الوقت لا يقبل الكل في الاقضية وفي كتاب التزكية لو اقام المدعي
 عليه البينة على اقرار المدعي ان الشهود يزوروا على ان المدعي اقر ان استأجر الشهود على
 او على اقرار انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر يقبل وهذا كله قول علماءنا وفي
 ان الشهادة على الجمع المفرد ان لا يقبل لان فيه اظهار الفاحشة من غير ضرورة ولا يمكن ان يعلم

مطل لو عرف ان من لقي النبي من الاعراب مرة او مرتين لا يسي صاحبا

مطل اقام البينة على حقوق الشهود فان زور على اقرار المدعي

مطل قال المدعي انما اقيم البينة على اقرار القاضي ان كنت غايبا عن المصروف

القاضي بثلث سزا فاذا اعلن به صار فاسقا فلا يقبل قوله وقال المصنف البينة على الجرح
مقبولة وفي المتن لو قال المدعي عليه ان اقيم البينة على التهود باننا او يشرب الخمر واحصا
قبلت شهادتهم وامضيت الحد عليهم وابطلت الشهادة الاولى وفي المسئلة التي تقدم ذكرها
انما لا يقبل شهادتهم لانهم ارادوا ابطال الشهادة **المجنس الخامس في الحيلولة**
وفي الاقضية رجلان شهدا على رجل انه طلق امراته المدخولة طلاقا باينا او ثلانا او اعني
امنه فاني احول بينه وبين امراته والامنة حقا سأل عن التهود امه عدل ام لا هذا في الامة
مستقيم اما في المطلقة في الروايات الظاهرة لا يخرجها من بين الزوج لكن يجعل معها
امراة عدلة ثقة وسمح الزوج من الدخول عليها وان كان للزوج بيت واحصا جعل بينهما
جدا في الطلقة الثلاث حيث لا يجعل بينهما امراة ثقة فان طالب بالطلاق في سلة التهود
بغير ضمان النفقة فدر منه العقد وسواء ادعت هي الطلاق او تحدثت او سكت فان
ركبت البينة سلم لها النفقة وان لم تترك ردت ما اخذت من النفقة على الزوج لانها لا
لأنها ممنوعة عنه وما آكلت باذنه لا يفرض القاضي وهو يتبرع فلا يسئره فان شهد شاهد
في الطلاق لا يجب الحيلولة فان ظهر ان هذا الشاهد فاسق لا ينكح وان ظهر انه عدل ان
كان بغير شهودى عتب فذلك وان قال في المصنف ويجعل ثلثة ايام ويجعل بينه وبينها
وهذا استحباب ليس بواجب وفي الامة اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعواها او ادعت
بضمها على يدي امراة عدلة حتى يظهر عدالة التهود فان ظهرت العدالة وقضى بعتقها
وقد اخذت نفقتها اشترى في مدة المساكنة رج المولى عليها بما انفق وكذا بما اخذت بغير
اذن المولى وما انفق عليها بغير القضاء وهو يتبرع ولو لم يظهر انها حرة نكحها استخف وفي
البينة بوضع على يدي عدل وبومر الذي في يده بالانفاق عليها فان ركبت البينة لم يرجع على
المسحوق عند احدى حنيفه رج وعند ما يرجع عتد في يد رجل ادعاه آخر لا يؤخذ من يد المدعي عليه
لكن يؤخذ منه كقبيل نفسه والعبد ولا يجال بينهما بخلاف الامة ويؤخذ ايضا وكبيل بلخصه
اذا رضى المدعي عليه ولا يجبر على التوكيل هذا في الاقضية وفي عناق الاصل اذا ادعى العبد
العنف واقامت البينة وجبت الحيلولة فان كان للمدعي عليه فاسقا فاعلى ما في يده مبدرا
متلفا وضمنه القاضي على يدي عدل وان اخرج الى امره القاضي العمل والانفاق على نفسه فان
كان العبد رجلا وصغيرا لا يقدر على الكسب اجبر القاضي ذاليد على نفقته ولو كان المدعي
ثريا او دابة فاقام المدعي البينة ولم تترك لم يأخذها القاضي من يده لكن اخذ كقبيل كافي العبد
لكن لا يجبره على الانفاق منها بخلاف العبد واصله ان من استنع عن الانفاق على يمينه لا يجبر

مطل
ان قال بغيره شهدي
عني فذلك

فان كان ذواليد هنا فاسقا فاعلى ما في يده ورأى القاضي وضعه على يدي عدل فاعلى ما في يده
على النفقة احد لكن المدعي لو قال انا انفق عليه فضعه على يدي عدل فوضع يكون منبرها
في النفقة وان قال لا انفق عليه تترك في يدي البينة على حاله وتأخذ منه كقبيل فان اتيان
بعطيه كقبيل او قال لا كقبيل في يدي المدعي الزم له ان يظهر عدالة التهود في الجامع في احوال
القضاء والله اعلم **الفصل الثالث فيما يكون خصما وفيما لا يكون**
لا يكون وفي الجامع الكبير بعد كتاب الاجارات اذا قال الرجل لعبد ادفع الى فلان الف
درهم على اني ضامن لك والمدفع اليه حاضر يسمع وهذا استقراض من الامر والقابض و
بالقبض فان استهلكه القابض ضمن وان هلك في يده بهلك امانة وكذا لو قال اعط
الفاعل اني ضامن لك ولو قال اقضه الفاعل اني ضامن لك والمدفع اليه حاضر فقال
نعم فدفع وهو قرض على القابض والامر ضامن ولو قال ادفع الى فلان الف والفاعل اعطه الفاعل
انني ضامن عنه وهو قرض للمدفع على القابض والامر ضامن ولو قال القابض اعطني الف
على ان فلانا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو قرض على القابض والامر ضامن وفي
هذا الجنس في الاقضية والجامع ايضا رجل قال لا خرب فلان الف درهم او تصد
عليه الف درهم على اني ضامن له وهو جابن وصار الامر مستقضا وصار كانه قال اقضه
الفاعل وكبيل بالجهة من فلان والصدقة فان دفع اليه يكون دين على الامر وليس للامر
على القابض شيء فان غاب الموهوب له وانكر الامر الدفع وادعى المأمور انه وهبه له وقبضه
له واقام المأمور البينة على ما قال قبلت بينته وان كان القابض غابا وكذا لو لم يقبل هب
لفلان الف درهم على اني ضامن له لكنه قال ادفع الى فلان الف درهم على ان ترجع على كذا
لو قال الموهوب له هب لي الفاعل ان فلانا ضامن له فقال فلان نعم فالالف قرض على الفاعل
قال نعم لان قوله نعم بمنزلة قوله هب له الفاعل اني ضامن ولو لم يضمن ولم يشترط الرجوع بلي
هب فلان الف درهم او قال هب عني فوهب لم يرجع عليه والزكوات والكفارات والصدقات
الواجبة والنفقات والحاج كصدقة النطوع في ظاهرها رواية ويشترط الضمان او شرط الرجوع
وفي الامر بقضاء الدين لاحاجة الى اشتراط الضمان او اشتراط الرجوع وفي كتاب القبط
للإمام السرخي اذا قال لعبد انفق على فاتفق رج على كس وان لم يشترط الضمان والرجوع وهكذا
اخباره الصدوق الشهيد في فتاواه الصغرى في كتاب الكفالة وقال مجرد الامر بالانفاق بوجوب
الرجوع ولو قال القاضي للمبتقط انفق على القبط على ان يكون دين عليه قال بعض مشايخنا
مجرد الامر بكفي ولا حاجة الى قوله على ان يكون دين عليه وقوله انفق على ولدي او على اهلي او في بنا

كبل

مطل
او قال لا خرب فلان الف
دوم

مطل
فالالف قرض على الفاعل

ع

داري وقوله انفق على سواء وفي النفقات الاصل في باب نفقة ذوى الارحام لو قال آخر
 انفق على اولادي فانفق له الرجوع وان لم يشترط الرجوع ثم في الامر بقضاء الدين لو قال انفق
 الى فلان الف درهم فضاء ولم يقل عني او قال افنى فلانا الف درهم ولم يقل عني ولا قال عني
 الى ضمان دفع المأمور ان كان المأمور شريك الامر وخليطه ونفسه ان يكون المأمور في الشف
 بينهما اخذ واعطاء ومواضع على ان متى جاء رسوله او وكيله يبيع او يقرض منه فانه يرجع
 على الامر بالايجاع في عيال المأمور او المأمور في عيال الامر وان لم يوجد واحد من هذه الاشياء
 الثلثة لا يرجع له وعندنا في يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل افنى عني فان قال ثبتت حتى ارجع
 على الامر بالايجاع السلطان اذا صادر رجلا فقال المطلوب لرجل ادفع اليه والى اعوانه شيئا
 عن جنابى فدرج بامر قال الامام السرخسى والامام البرزنجي يرجع على الامر بما دفع بدون
 الشريط الرجوع والضمان كالامر بقضاء الدين وقالوا المطالبة للحسبة كالمطالبة الشرعية
 واصل هذا معاداة الاسير وفي مسئلة السيل الكبير وقال عامة المشايخ لا يرجع بدون شرط الرجوع
 والضمان تمام هذا في كلب الوصايا لو قال المأمور قضيت وفلان غائب وانكر الامر دفعه اليه
 والدين فاقام الدافع البينة على الدين والقضاء يقبل بينة ويقضى على الامر بالمالك وان كان
 الفاضل غائبا فلو قضى عليه ثم حض الغائب وادعى على الامر بدنه واحتج عليه بحد فضاء الدين
 ليس له ذلك لا يرك ان رجلا في يد عبده فقال لاخر ان هذا العبد لفلان اشترى منه بالقدح
 وانقد الثمن فجاء المأمور بعد ذلك وقال قد فعلت في هذا فاقام المأمور البينة على ذلك فان
 القاضي يقضى بالبيع وان كان البايغ غائبا فان حضر الغائب وبطلت البينة لا يعود لان الحاضر
 صار خصما عنه لتعلق حقه به ولو ان الامر بقضاء الدين اقرانه قد قضى الدين لكانت الاذخ
 البتة مخافة ان يحضر الغائب فيجحد ليس له ذلك ولو دفع اليه الالف ثم قدم الغائب وانكر الاستيفاء
 قال قول له ان يستوفى دينه من الامر ثم هو يرجع على المأمور كالوامر غيره بشرائه عبدا في
 يد فقال المأمور قد اشترى وصدقه الامر ودفع اليه الثمن ثم حضر الغائب وانكر البيع فالقول
 قوله ولاخذ عبدا ويرجع الامر على المأمور بما ادى كذا هذا ولو ان عبدا في يد رجل قال هو لي و
 قال رجل هو لفلان اشترى به منه بكذا ونقدته الثمن واقام البينة يقضى القاضي على هذا
 المأذون ويحق التنفيذ على الغائب حتى لو حضر ووجد البيع لا يلتفت الى محجود فان قيل في مسئلة
 الدين ان لم يثبت القضاء في حق صاحب الدين لا نكاره لكن ثبت في حق الامر للاقرار قلنا اقرار بقضاء
 الدين لكن القاضي كذب في اقراره لما قضى الدين عليه فيبطل اقراره كالمشترع اذا قال اشترى
 هذه الدار بالبيع وادعى البايغ انه باعه بالدين واقام البينة فان الشفيع باخذها بالدين لان القا

وكذا لو كان الامر

مستعمل اذا لم يثبت القاضي على ان قال له عن امره اجماع

مستعمل اذا اقام بينة على ما يرجع له

مستعمل وانكرت الخصم كذا بقضاء القاضي وجب الاتيان كذا

كذب

كذب المشرك في اقراره وكذا من اشترى عبدا من رجل بالف درهم وقد كان اقراره للبايع و
 نقلا الثمن ثم استحق العبد من يد المشتري بالبيعة بالقضاء له ان يرجع بالثمن على البايغ وان
 اقراره للبايع لكن القاضي كذبه في اقراره حيث قضى بالسحق وهذا اذا قضى بالبينة اما اذا
 قضى القاضي باستصحاب الحال لا بصبر كذا كما لو اشترى عبدا واقران البايغ اعنفه قبل
 البيع وكذا المدبون اذا ادعى الانفاء او الابرار على صاحب الدين وحده صاحب الدين وحلف
 وقضى القاضي بالدين على العزم مكنافا حتى لو وجد بينة الانفاء او الابرار يقبل والكفر
 في الجامع الكبير للصديق الشهيد وسط البيع في باب الرجل يبرأ من قضاء الدين وآدم اعلم
الفصل الرابع فيما يتعلق بقضاء القاضي وفي قضاء القاضي بعهده
 يصبر مفضيا عليه وقبلا يصبر وفي قضاء القاضي في المجتهدين وفي اخر المجتهدين
 البين المضافة وفي امضاء قضاء قاض اخر اما الاول وفي واقعات الناطق لو قال القا
 لادعي عليه ما اريك في هذه الدار قبل رجل فهذا ليس بقضاء ما لم يقل انفذت عليك القضا
 بكذا قال وهكذا اختار الشيخ الامام ظاهر الدين المرغيناني فانه لو قال القاضي بعد الشهادة
 وطلب الحكم لادعي عليه سلم هذا المحدث الى الدعي لا يكون حكما وفي كتاب الرجوع عن
 الشهادة ان اذا شهد على رجل بالمال والزمه القاضي ثم رجع الشاهد ضمن صرح ان الزام القا
 حكم وهو اختيار بعضهم وما يوافق هذا في ادب القاضي للخصاف لشمس الائمة الخلو في رج ان
 قول القاضي ثبت عندى حكم من وقضاء وما يوافق هذا في الفتاوى الصغرى لو قال القا
 ثبت عندى او شهد عليه فهو حكم وكذا لو قال صح عندى او طهر او علمت او كنت القاضي الشاهد
 على صك بيع او وقف ياتي في كتاب الوقف وفي فوايد شمس الاسلام الا ورجعت بجل فيه حكمت
 بشهادة عدلين من اربعة شهود ولم يذكر اسم العدلين لا يصح الجمل **نوع منه** في ابطال
 القضاء المفضى له اذا اقر بعد ما قضى القاضي ان ما قضى له حرام وامر رجلا بان يشترى
 له ذلك الشيء من المفضى عليه يبطل حكم القاضي اصل المسئلة في الافضية في ابواب الشها
 في باب التناقض لو اقام رجل البينة على ان هذا العبد له بالشرء او بالارث ثم قال لم يكن
 لي قط او لم يقل قط لم يقبل بينة ويبطل القضاء اما لو قال هذا ليس بي ملكي لا يبطل القضاء
 عبدا دعي الحرية وقضى الحرية ثم قال العبد كذب ان العبد هل يبطل القضاء بالحرية ثم تظفر
 بالرواية وسألت الشيخ الامام ظاهر الدين المرغيناني عن ذلك فتأكل ثم قال بعد ايام يدين ان
 لا يبطل القضاء بالحرية بخلاف القضاء بالملك والفرق ظاهر لان الحرية يتعلق بالحق الناس
 كافة فلا يمكن ابطال حق الناس كافة اما الملك فحقه فب وفي الافضية اذا قضى القاضي

مستعمل لو قال القاضي ثبت عندى او شهد عليه هذا حكم

مستعمل وكذا البايغ قضى القاضي بالثمن على المشتري ثم اقر المشتري بالبيع

مستعمل لو قال القاضي ثبت عندى او شهد عليه هذا حكم

مستعمل ولو شهد بيمين العدل بطلا

ت

مستعمل عبدا دعي الحرية وقضى الحرية ثم قال العبد كذب ان العبد هل يبطل القضاء بالحرية ثم تظفر بالرواية وسألت الشيخ الامام ظاهر الدين المرغيناني عن ذلك فتأكل ثم قال بعد ايام يدين ان لا يبطل القضاء بالحرية بخلاف القضاء بالملك والفرق ظاهر لان الحرية يتعلق بالحق الناس كافة فلا يمكن ابطال حق الناس كافة اما الملك فحقه فب وفي الافضية اذا قضى القاضي

مطلب
في القاضى رأى مخالف
ما قدنى

حادثة ثم ظهر له رأى بخلافه قال محمد بن يونس فضاؤه وقال أبو يوسف لا ينفذ القاضى إذا
بدل له أن يرجع عن القضاء أن كان الذي قضى خطأ لا خلاف فيه أنه يردّه وإن كان خطأ
امضاء وفي المستقبل ينفذ الذي يرى أنه أفضل فإن ظهر له نقض بخلاف قضائه ينفذ قضاءه
بعينه لئلا كان في حقوق العباد كالتقصاص والطلاق والنجاح والعقوبات أن ظهور الشهود
عبيدا ومحدودون وفي فقه ابن قال القاضى ينفذ ما يضمن والضمان في ماله وبغير الجناية
وأن كان خطأ يضمن المفضول الدية وفي الطلاق تده المرأة إلى زوجها وفي العتق يرد العبد
إلى مولاه وفي حقوق كسر الزنا والتوب والسرقة إذا ظهرت الشهود عبيد وقال ينفذ
في نواضع الدين وإن كان خطأ فضاؤه في بيت المال وهذا إذا ظهر الخطأ بالبينة أو إقرار
المفضول أما إذا أقر القاضى بذلك لا يصدق ولا يبطل القضاء كالشهود إذا جرحوا **جنس آخر**
وفي الأفضية القاضى إذا دفع مال البنيمة إلى تاجر أو باع مال يقيم في دين لا ينفذ على القاضى
العهد على الذي يقع القضاء له فإن محمد المشتري الثمن فانه ينفذ القاضى بالبيع وأخذ
منه الثمن وكذا لو باع أمين القاضى ولو مات هذا القاضى واستغنى عنه فنفذ ثم
سمعوا القاضى لا يرد استودعت فلا مال فلان البنيمة أو تدهر وأعلى بيعه مال يقيم ويحكم
يقبل وأخذ المشتري بالمال إذا وكل القاضى رجلا ببيع دار أو غيره ذلك فانه لا ينفذ له كيد
لا لو كبل وكيد ولا لو كبل ابنه وجب وكذا كل من لا يقبل ثماكه له والقضاء لنفسه وعلى نفسه
لا يجوز وفي أدب القاضى لو أن قاضيا وكل قاضيا على مثل خراسان وأمره أن يولى قضاءه على
الكور ففضل ثم خصم القاضى الأعلى إلى بعض من ولاه قضاءه جاز له وعليه وكذا قضاء
للا سفلى وعليه لئلا لو شهد بكل واحد منهما الصاحبه جاز وكذلك القضاء والأصل في هذا أن كل
من يقبل ثماكه له وعليه يجوز قضاؤه له وعليه أيضا أن القضاء بمنزلة الشهادة وإذا مات
رجل وله دين على القاضى وعلى غيره فاقام رجل البينة بانه وصى الميت فقضى القاضى بوجوب
ثم قضى الدين إليه جاز وكذلك كل من لا يقبل ثماكه له ولو دفع إلى قاض آخر مضيه فان قضى
الدين إليه أولا ثم قضى بانه وجب لا يجوز ولو دفع إلى قاض آخر بطله وكذا لو لم يبع الرضا الوصاية
لكن القاضى جعل رجلا وصيا لا يجوز وعلى هذا الشهادا فضاؤه بالبينة لرجل ابن الميت
ووارثه ثم قضى الدين الذي له إليه عليه يجوز ولو قضى الدين إليه أولا ثم قضى بكونه ابنا له
لا يجوز وفي الوكالة لو غاب الذي له على القاضى دين جاء رجل وأدعى أن ربه الدين وكذا
الدين من القاضى واقام البينة فقضى القاضى بوجوب الدين ثم قضى الدين ثم قضى
بالوكالة لا يجوز لأن القاضى لا يملك نصيب الوكيل **جنس آخر** في قضاء القاضى بجله وفي

مطلب
في القاضى ان ينفذ قضاءه
فيما يجب عليه الضمان

ويؤخذ

مطلب
في القاضى ان ينفذ قضاءه
نفسه وغيره

في تركه ثم قضى بانه الذي
له عليه يجوز ولو قضى
الدين اليه أولا
ثم جعل إليه
وصيا

فضية

الأفضية القاضى ينفذ في حقوق العباد بعلمه بان علم في حال قضائه في مصر أن فلا تاعب
مال فلان أو طلق امرأته وفي الخبر في آخر كتاب الحدود عن محمد بن رجح عن هذا قال
لا ينفذ بعلمه وفي الحدود التي هي حق الله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر عن محمد بن رجح
عن هذا وقال لا ينفذ بعلمه وفي الحدود التي هي حق الله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا
بعلمه إلا أنه إذا أتى بالسكران بعزله وفي الفصا ص وحدا لفظ بفضو بعلمه وأما
إذا علم قبل القضاء في حقوق العباد عند أبي حنيفة لا ينفذ بذلك العلم إذا رقت البينة
ثلاث الحادثة وعندهما ينفذ وعلى هذا الخلاف إذا علم في غير المصر الذي هو فيه ثم حضرو
حضور مصر فوضت إليه تلك الحادثة وفي الخبر يجعل قول محمد بن رجح ولو علم في
رئساق مصر وعندهما ينفذ واختلف الشايع على قول أبي رجح وسواء كان مقدما على الزنا
أو لم يكن وأصل هذا أن قضاء القاضى في الغربة والمضاربة لا ينفذ عند أبي رجح ولو علم
بحادثة وهو قاض في مصر ثم عزله عن القضاء ثم أعيد على القضاء بعد ذلك عند أبي رجح لا
وعندهما ينفذ وفي الفتاوى لو قال اصحاب الامالى عند أبي يوسف ينفذ قضاؤه في السواد
هكذا ذكر في النوادر عن محمد بن يونس ينفذ قضاؤه في السواد ولو شهد رجلان على قاضيه فضاؤه
في ناحية المصر في غير مجلس القضاء أو خارج المصر عند أبي رجح يقبل وعندهما لا يقبل ويبقى في
في كتاب الشهادات القاضى هل يعمل بما يجد في ديوانه أن كان ذا كرا لئلا تكون الحادثة بفضي وأن
لو كان ذا كرا لا ينفذ وعندهما ينفذ واجمعوا أنه لا يعمل بما يجد في ديوان قاضيه قبله وإن كان
ولو شهد شاهدان أن القاضى فضول فلان على فلان بكذا وقال القاضى لمرافق بني لا يجوز
وعندهما يقبل وينفذ ذلك وهذا راجع مسائل أحدها هذه الثانية مسئلة القطر وقد ذكرنا
الثالثة إذا رأى خطه ولم ينفذ **الرابع** إذا وجد سماعه في كتاب الأخبار ولم ينفذ
محمد بن رجح في الكل وأبو حنيفة لم يجوز وصنفه الكل حتى قلت روايته الأخبار مع كثرة
سماعه فانه روى أنه سمع من الف ومات رجل غيرة لا يشترط الحفظ من وقت السماع إلى وقت
الرواية وأبو يوسف جوزه إذا وجد في ديوانه وفي رواية الأخبار ولم يجوز فيما سواها
الشهادة إذا رأى خطه ولم ينفذ الحادثة باني في كتاب الشهادات **جنس آخر** ليس له حد
لجند ولاية على غير العسكر ومن كان محترفا في سوق العسكر فهو جند قاضيان في مصر
منهما في نصف المص ولرجل من محلة هذا القاضى على رجل من محلة قاض آخر دعوى عند
بعض حال المدعى ويجوز خصم القاضى الذي في محلة المدعى وعنده محمد العبرة للمدعى
عليه وهو الصحيح فان اختصما غي بان من أهل ولاية أخرى عند قاض أهل هذه البلدة قال

مطلب
في القاضى ان لا يعمل بما يجد
في ديوان قاضيه قبله
وأن كان محترفا

مطلب
إذا كان الرجل من أهل
المعسكر

في القاضى ان لا يعمل بما يجد
في ديوان قاضيه قبله

بيع قضاؤه ويكون ذلك بمنزلة الحكم فيها هذا القاضي وفي فوائده من الاسلام الاوز جندى
رجل وقف وقفا على فقهاء خوافد ففرض قاضي خوافد بلزوم ذلك الوقف بنفذه وان كان
القاضي من فقهاء خوافد الورث اذا كان مقضيا عليه في حدوده ومات فادعى وارثه ذلك
المحدود ان ادعى بالارث من هذا المورث لا يسمع وان ادعى مطلقا تسمع وان كان على القلب
بان كان المورث متعبا والمقضى عليه اجنبيا فلما مات المورث ادعى المقضى عليه هذا الحد
مطلقا على وارثه لا يسمع المشتري اذا صار مقضيا عليه هل يصير البائع مقضيا عليه
ان قال المشتري في جواب دعوى المدعي ملكي لا في اشتريته من فلان يعني البائع صار
مقضيا عليه حتى تسمع دعواه هذا المحدود والآثار كالشراء وهو منصوص في الجامع الكبير
صحيحه ان ادعى بغير رجل يدعي انه له فجاء آخر وادعى انه له ورثا عن ابيه واقام البينة وهي
القاضي له عليه بها ثم جاء اخ المقضى عليه وادعى ان هذه الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا
بين الاخ المقضى عليه وبينه يقضى الاخ المدعي بنصف الدار لان الاخ المقضى عليه لم يقبل
الجواب ملكي لاني ورثتها من ابي فلم يصح الاخ الاخر مقضيا عليه فيمعه دعواه وكذا الواقف واليه
وهو الاخ المقضى عليه انه ورثها عن ابيه بعد انكر وبعد اقامة البينة ولو اقرانه ورثها من ابيه
قبل اقامة البينة لا يسمع دعوى الاخ واحد الورثة انما يتصل خصما عن الورثة اذا كان
بني في بن امه اذا لم يكن لا يتصل خصما في ثبوتها في الجامع في باب ما يجوز من الشهادة وفي
القناوي الصغرى في دعوى الدين على احد الورثة وقد اقر المدعي ان الميت لم يترك شيئا
القضاء عليه قضاء على الميت وسباني في كتاب الدعوى وفي الزيادة في الباب الاول
من البيوع القضاء بحرية العبد قضاء في حق الناس كافة اساسا في القضاء بالملك المطلق
قضاء على المدعي عليه وعلى من تلقى الملك من جهته والقضاء بوقفية موضع هل يكون
في حق الناس كافة اختلف المتأخر فيه وسباني تمام في كتاب الدعوى وكل من صار
عليه لا يسمع دعواه في تلك الحادثة الا اذا كان فيه ابطال القضاء بان ادعى رجل على آخر
دار في بن بالارث من ابيه واقام البينة وقضى الدار له ثم ادعى المقضى عليه هذا الدار
انها ملكه اشتراها من ابي المدعي هذا يسمع ولو لم يدع المدعي الدار بالارث من ابيه لكنه ادعى
انها ملكه اشتراها من فلان واقام البينة وقضى له ثم ادعى المقضى عليه هذا الدار انها ملكه اشتراها
من الذي ادعى المدعي الشراء منه بنارح قبل شراء المدعي يسمع وفي الزيادة في الباب الاول من البيوع
المقضى عليه في حدوده اذا ادعى المحدود لا يسمع الا اذا ادعى الشراء من المدعي عليه او صار
عليه في دابة فادعى الشايج **جنس** وفي النوازل السلطان اذا حكم بين اثنين

مطل
رجل وقف وقفا على فقهاء خوافد

ويرجع للمدعي عليه بالثبوت
اما اذا قال المدعي ملكي
ولم يزد عليه لا يصير
البائع مقضيا
عليه حتى
دعواه
هنا

ما مطل
احد الورثة انما يتصل
خصما عن الورثة اذا كان للدار

مطل
على سماع دعوى للمقضى
عليه ثبوت
الطاعة

لا ينفذ

لا ينفذ وفي ادب القاضي للخصم في تنفيذ وهو الاصح وبه يفتي قضاء القاضي في العتق
والفسوح ينفذ ظاهره وابطنا عندنا ج واني يوسف الاول وعندنا بي يوسف الاخر وهو
قوله محمد ينفذ ظاهره وابطنا وكذا الخلاف في البيع والاقالة وفي الهبة روايان عن
واجمعوا ان في الاملاك المرسلة ينفذ ظاهره وابطنا واجمعوا انه لو اقر بالطلاق
الثالث ثم انكر وحلف وقضى به لا يحمل له وطنها الكل في شيء للجامع الصغير للقاضي
الامام في الدين خان وهل يشترط ان يكون القضاء بالنكاح بشهادة الزوج عند
حضوره الشهود اختلف المتأخر فيه هذا في شرح ادب القاضي للخصم ولو كان في
دعوى الشراء وفي البيع غبن فاحش فهو بمنزلة الهبة رجل قال لامرأته انت طالق
البينة ونوى واحد بابتة او رجعية ففرضها ثلثا اخذ يقول على رضى نفذ القضاء
ظاهرا وابطنا بعد ذلك ان الزوج ففرضها بغير هذا يتبع رأي القاضي عند محمد بن
ابي يوسف ان كان مقضيا عليه يتبع رأي القاضي وان كان مقضيا له يتبع اشتد لا
حتى لو قضى له بالرجعة وهو يعتقد انها بائنا باخذ البائن وان كان عامتا واستغنى في
اقامة المفتي صار عنده كالثابت بالاجتهاد وان كان لا رأى له في تقديم بعض الفقهاء
ولم يستغنى باخذ بما قضى واذا اختلف الفقهاء في مسألة قضى فيها قاضي يقول نعم
قاضي آخر غير ذلك امضى القاضي القضاء به اولا ويجوز ان يعلم محل الاجتهاد في الا
وقبها ايضا احسانا لم يعتبروا خلاف ذلك والشافعي وانما اعتبروا خلاف الجرح
وهكذا ذكر في الجامع الكبير في كتاب السير ان القاضي لو قضى في مسألة الاستبراء
ان الحكم لا يكون له لا ينفذ لانه لم يثبت في ذلك اختلاف في الصحابة ولو قضى بجواز
بيع الدرهم بالدرهمين بدا يبيد باعيناها اخذ يقول ابن عباس لا ينفذ وان كان مختلفا بين
الصحابة لانه لم يوافق احد من الصحابة فكان يجوز وفي القناوي الصغرى اختلف
بين السلف كالخلاف بين الصحابة حتى لو قضى القاضي في مسألة المأذون في نوع انه ما
في نوع واحد هو مذهب الشافعي يصدر متفقا عليه واما القضاء على من روت النعمية
عامدا جازين عندنا وعندنا بي يوسف لا يجوز ولو روى رجل بام امرأته ولم يدخل بيته بالجماع
القاضي ورأى ان لا يحرم عليه امرأته واقرباها معه وقضى بتركه نفذ قضاؤه ولو ابطال قاضي
اخر ثم رفع الى قاضي آخر ثالث يرضى القضاء الاول ولو كان نفس القضاء مجتهدا في قال بعضهم
يجوز وقال بعضهم لا يجوز فالورع الى قاضي آخر فرفعه الى قاضي ثالث يرضى الردي ولو قضى
القاضي فيمن طلق امرأته ثم تاهلها واحدة او بان لا يقع شيء لا ينفذ ولو قضى بابطال طلاق

ما
في تنوع القضاء وعدم تنوع

ما
الله

قضي

ين

مطل
ولو قضى بجواز بيع الدرهمين
بالدرهمين بدا يبيد باعيناها
أخذ يقول ابن عباس

مطل
ولو قضى بابطال طلاق
المكره ينفذ

المكره نفذ قضاؤه ولو قضى بحوز الشك بغير شهود نفذ قضاؤه وانما ينفذ قضاؤه في
 الجحده اذا علم انه يجهد فيه اما اذا لم يعلم انه يجهد فيه لا ينفذ هكذا ذكر في الاقضية
 وقال في الفتاوى الصغرى هكذا انه لا ينفذ وقال في البر الكبير رجل مات وله مدبرون
 حق عقوباتهم جاء رجل وابنته على الميت فباعهم القاضي على انهم عبيد ثم ظهر حالهم كانه
 قضاؤه بذلك باطلا وان فوض في فصل يجهد فيه وهو القضاء ببيع المدبرين اذا لم يعلم
 كان باطلا قال **الصدر الشريف** وفيه بخلافه القاضي اذا قضى بحوز بيع الموهوب
 المستاجر ينفذ وفي الجحده اذا انقضت مذهب وقضى على خلاف مذهب نفذ قضاؤه عندنا
 وعند ابى يوسف لا ينفذ ولا رواية عن محمد وقال بعضهم بخلافه في انه هل يجوز له ان يخذ
 بقول غيره عند هاله لا يأخذ وعنه يراى في كتاب القاضي الى غيره لبعضه على وفي مذهب
 نفذ بالاجماع **هذا في الفتاوى الصغرى** في كتاب القضاء القاضي اذا فوض في عمل الآباء
 وهو لا يرى ذلك بل يرى بخلاف ذلك ينفذ عندنا وعلى الفتوى وقوله ابى يوسف معه
 قال **وسئلة القضاء على الغائب** تأخذ في كتاب المفقود الصبي او العبد او النخل
 اذا استقضى فقضوا بغيره وان امضاء قاض آخر ولو استقضيت المرأة فقضت بحوز
 في الحدود والقصاص فرفع الى قاض آخر فامضاء ليس بغيره ان يبطله وفي ادب القاضي
 المختص لو ان قاضيا قضى بين الناس زمانا ثم علم انه عبد او ذى او محدود في قذف او فاسق
 او اعمى او مرضى في الحكم فان قضاه نرد لا ينفذ شي من ذلك **جمع** صاحب الكتاب اعني
 المختص بين العبد والمرضى والفاسق وهذا رايه واختلف العلماء فيه والصحيح انه ينفذ
 قاضيا مع الفسق ولا ينعزل كمن ينفذ العزل قضى بشهادة الزوج لزوجته نفذ قضاؤه
 ولو قضى لامرأة لا يجوز ولو قضى قاض آخر جاز له ليس لمن بعده ان يبطله ولو قضى بكون
 الخلع فخطا ينفذ كما في سائر الجهدات الكل في الاقضية وتمام هذا في خزانه الواضحات
 وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء القاضي اذا نصب مكي او هو يعلم انه مكي لا يجوز الحكم
 عليه وكذا لو ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه مكي لا ينفذ عليه لا يسمع الخصومة قال
 الامام خواهر زاده في شهادات الجاهل الى انه يجوز فقال رجل حاض ورجل غائب فادعى الحاض
 على رجل ذكر انه غيب الغائب ادعى هذا المدعى على ان الغائب وكله بقبض جميع حتى يدعى الغائب
 وانكر المدعى عليه الوكالة فاقام المدعى البينة بقضى القاضي بالوكالة قال **وذلك**
 المسئلة على جواز المحرف انه قال ذكر انه غيب الغائب قال **الصدر الشريف** هذا عندنا محمول
 على ان القاضي لا يعلم بذلك حتى لو علم القاضي بذلك لا يثبت **في اخر** في البين

ما سئل
 في مذهب وقضى بخلافه

ما سئل
 هل للقاضي ان يقضى بغيره
 ام لا واذا قضى الجهد
 وهو لا يرى
 ذلك

مسئلة القضاء على
 الغائب

من قبل
 الغائب

المضاف

وفي المتن قال غلام قلت لعمد رجل قال ان تزوجت فله في طالق ثلثا فنز وجهها في اقصه الى قاض
 لا يرى هذا طلاقا فاذا عت الطلاق فحكم بانها امرأته وان هذا الطلاق ليس بشي ثم ارتفعوا اليك قال
 امضى قضاءه واذا فسخ البين بعد النكاح لا يحتاج الى تجديد العقد ولو وطئها الزوج بعد النكاح
 قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطئ حلالا لا اذا فسخ محكي عن القاضي برهان الامة ولو قال كل امرأة تزوج
 فهي طالق فنز وج امرأه وفسخ البين ثم تزوج امرأة اخرى هل يحتاج الى الفسخ في كل امرأة في الفتاوى
 الصغرى ذكر الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد بن عبد الله بن يوسف يحتاج وعند محمد لا يحتاج قال **الصدر**
 الشريف كنت افتيت زمانا انه يحتاج حتى يأت فتوى والدي برهان الامة وفتوى القاضي الامام
 الدين الريدي موافق انه لا يحتاج فوجبت عما كنت افتيت والآن افتي انه لا يحتاج قال **والشيخ الامام**
 ظهير الدين المرغيناني كان يعني بقوله انه يحتاج ورأيت في عناق المتن قول ابى يوسف على خلافه ما قال
 في الفتاوى الصغرى فانه قال ان عند ابى حنيفة يحتاج وعند ابى يوسف لا يحتاج قال ابو الفضل
 هذا خلاف ما راي محمد بن عمار قال قال الامام خالي الحلي في ان لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة بالاجماع
 ان الرجل اذا فسخ البين على امرأة فنز وج امرأة اخرى ترفع تلك المرأة الاسم الى القاضي لفتى وتذري
 للزوج البين فيدعى الزوج انها حلاله بحكم فسخ البين فقوله المرأة لم يظهر الفسخ في حق عند ابى يوسف
 ليقضى القاضي بطلان البين فيظهر في حق كل النساء ولا يحتاج الى ذكر اسم المرأة التي فسخ البين
 عليها وذكر غيرها عند امضاء هذا القاضي اذا كانت المرأة مفرقة بفسخ البين على امرأة ولو قال
 انه تزوجت فانت طالق ثلثا وهذا هو الواقع لا جنيبة سواء ولو علق بطلقة واحدة او اثنتين
 بالنزوح في حق الاجنبية يصح فسخ البين ولو كانت البين على امرأة واحدة بكنى بالفسخ مرة
 واحدة وان كانت على جميع النساء على كل امرأة بمنا على حدة يحتاج الى الفسخ في كل امرأة اذا
 كل امرأة تزوجها فهي طالق فنز وج امرأة ثم طلقها ثلثا ليس للقاضي الشفعون ان يفسخ هذه
 لانه لم يفسخ ببين ان الطلقات الثلث واضحة فلا يغيره القضاء بالفسخ الا اذا تعلق به حق الغير
 بان علق بطلقة فها عتق العبد او ما شاكل ذلك او كانت البين بكلمة كلاح في بفسخ حق تزوجت
 بنزوح آخر عتقت البين محل ولا يقع الطلاق بارفع البين بحكم الفسخ ولو حلف بطلوق امرأة
 بيمينها بان قال ان تزوجت فله في طالق ثلثا ثم حلف بطلوق كل امرأة بنزوحها بان قال كل
 امرأة ان تزوجها فهي طالق فنز وج امرأة وفسخ البين المطلقة عليها لا يفسخ البين في حق المرأة
 المحلوف بطلوقها بيمينها نقل هذا عن الامام خالي **رجل** في امضاء قضاءه قاض آخر
 وفي الاقضية القاضي اذا لم يكن مأذونا بالاختلاف ليس له ولاية الاختلاف بخلاف امام الجاهل
 فانه ان يستخلف وان لم يكن في مشور الامانة الاختلاف بخلافه والحق فانه ان يرضى الى

مطلب
 او كان البين على امرأة
 واحدة بكنى بالفسخ
 مرة واحدة

من الامام
 امام الجاهل فانه لا يفسخ ولا
 لم يكن في مشور الامانة
 الاختلاف

آخر وأما الوكيل فهل له ان يوكل ان قال له الموكل ما صنعت من شيء خيرا من هذا التوكيل
والله فلو قال له اصنع ما شئت حتى تك ويكمل آخر لا يمكن الثاني ان يوكل آخر ولا يخلو
اذن القاضي لا يتخلل فاستخلف رجلا واذن له بالاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم وثق
فان كان ما ذوبالا يتخلل فاستخلف وقضى الخليفة جاز ولا يحتاج الى امضاء القاضي
ولو ارادوا ان يشترطوا امضاء الخليفة عند القاضي الاصل فهو كما انبتوا قضاء قاضي آخر عند
هذا القاضي ولو لم يكن ما ذوبالا يتخلل فاستخلف وقضى النائب ثم امضاء القاضي
اذا كان النائب اهلا للقضاء فان لم يكن اهلا لا يجوز وفي ادب القاضي للصدر الشهيد
النائب يقضى ما شهد واعند الاصل وكذا الاصل يقضى ما شهد واعند النائب وذكر في ادب
القاضي للخصاف الخليفة اذا امر القاضي ان يتخلف رجلا يجمع من الخصوم ويقبضوا عند البينة
ويكتب الاقرار ولا يقطع حكما لا يجوز تطبيقه القاضي ان يحكم في حادثة ويعمل الخليفة ما قضى
البعدون القضاء ولا يحكم القاضي اخبار الخليفة ان شهد الشهود عند اذ هو ليس يقضى بنفسه
ولا يقضى القاضي بخلاف الخليفة اقرار رجل الا ان يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي الذي لم يأت
له الخليفة بالاستخلاف ولو استخلف من يصح للقضاء فحكم بحكم ثم اجاز القاضي وانفذ قضاءه
جاز للوكيل اذا اجاز بيع الوكيل الثاني قال مع ما ذكرنا في ادب القاضي اشارة الى ان الثاني
اذا اخبر الاصل ان الشهود شهدوا عند في حادثة كذا يقضى الاصل اخبار وفي ادب القاضي
للخصاف ايضا في ابواب الشراكات ان قاضي بلد حكم بالحق على رجل ويحتمل ثم مات القاضي
المدعي المحكوم عليه عند قاضي آخر واقام البينة ان القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي
هذا الجمل للقاضي الثاني ان يجبره على اداء المال ان كان للحكم الاول وقع صحته ولو قالت الشهود
عند القاضي الثاني ان قاضيا من القضاة شهدوا على قضاة بالمال عليه لهذا القاضي الثاني لا
وكذا في سائر الافاعيل اذا شهدوا على فعل ولم يذكروا اسم الفاعل ونسبه لا يقبل وفي النوازل
ذكر اسم الاول ونسبه اذا قالت الشهود الاول غير مدله لا يقضى الثاني قضاءه وفي التفتي رجل ادعى
دار في يد رجل انه له وقدمه الى القاضي فصدقه القاضي خصما الا انه لم يتم بنبته فباع المدعي عليه
الدار وتخل المشتري فيها وكلا بعد قبضها وغاب ثم عدل هذا القاضي ومات ودلى آخر فقضى
اليه فاقام المدعي البينة انه كان خاصا الى القاضي الاول ثم باعها بجمل القاضي الوكيل خصما للمدعي
اذا طلب الجمل من القاضي ليعرضه على المفتي فانه يجيبه القاضي وكذا اذا طلب المدعي عليه هذا
فتاوى الصفي وفي كفالة الاصل في باب كفيل القاضي المدعي عليه اذا طلب من القاضي ان يسأل
المدعي من اتي وجه يدك هذا المال يسئله لكن ان ابي لا يجبره فان وقعت الرتبة الزاوي الى القاضي

ان قاضي بلد حكم بالحق على رجل
ويحتمل ثم مات القاضي
فاحصى المدعي المحكوم
عليه عنده
قاضي

المدعي اذا طلب الجمل من
القاضي ليعرضه على
المفتي

هل يلزم القاضي ان يسأل
من اتي وجه يدك هذا المال
المدعي عليه اذا طلب
المدعي في ذلك
من القاضي

فله

قال وعلى هذا لو طلب الخصم يعني المدعي عليه اقامة البينة على الخصم المعان يجيبه القاضي
لا يجبره هكذا سمعت من ائمة وانداء علم **الفصل الخامس في التكميل**
وفي الافضة لا يجوز حكم من لا يجوز شهادته كالقيد والصبي ونحوهما ولو حكما امرأة جازها
الحكم في الطلاق والعنف والبيع والكفالة بالمال والنفس والديون والبيع والفصاح و
اروغ الجنابات وقطع يد عمد وعمد بنبته عاولة جاز اذا وافق رأى القاضي وعين اجماع
انه لا يجوز قضاء الحكم في الفصاح وهكذا ذكر للخصاف وفي مختصر القندوري لا يجوز الحكم في
الحدود والفصاح ولا يجوز قضاء الحكم في شيء من الحدود بالدابة على العاقلة في قتل الخطا واما
حكم الحكم في البين المضافة وسائر الجزئيات فلا صح انه ينفذ لكن لا يقضى بكذا ذكر في الاضنية
وفي الفتاوى الصفي وانداء علم **الفصل السادس في كتاب القاضي**
القاضي وفي الافضة رجل ادعى بنا على غائب واقام البينة واراد ان يأخذ الكتاب ان كان
المدعي والمدعي عليه والمدعي عليه معلوما يقبل لانه اذا كان حاضرا فالمعرفة بالاشارة ومنها البينة
فيكون بالاسم والنسب وفي النسب النسبة الى الاب يكفي عند جماهيرنا لا بد ان ينسب الى الجد
نسبه الى القبيلة ان كان اذ في القبائل فهو كاف وان نسب الى اعلى الاعداد فقال نعم فهو منزلة
ما لو قال بخاري ولا يحصل المعرفة به ولو لم ينسبه الى الجد ولا الى القبيلة لكن نسب الى الخرف
لا يكفي عند اجماع وعند جملة كان معروفا بنبته الصناعة يكفي ولو نسبها الى زوجها ولم ينسبها
الى جد ما يكفي ولو نسب الى القاضي فهو باطل ولو كان قاضيا كتب اقراره على فلان كذا من الدين الى القاضي
وهذا باطل حتى ينسب الى اب وجد او جدة يعرف بها او الى ادي له فادى يعرف بها فادى كان معروفا
بالاسم كافي حنيفة يكفي به ولو لم ينسب الى الاب والجد وفي الدار المعروفة لا بد من ذكر الحدود
ايح وعند جملة لا يشترط كما في الشهادة في الرجل هذا في ادب القاضي للخصاف في باب القاضي يقضي
في المسجد ولو نسب الى الجد ولم ينسبه الى الاب لم يجز ولو كانتا بغير نسبه لا يقبل الا اذا كانت معروفا
كايح ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يجز الا اذا كان مشهورا كابن ابي سفيان ولو كتب الى فلان لا
المعرفة لان الجزاء ينسب الى الكل لا الكل الى الجزاء فاذا بلغ الكتاب واحضر خصمه فقال ان انت بفلان
الذي شهدوا يقال له هان بنبته ان في هذه الصناعة والقبيلة رجلا ينسب مثل ما نسب اليه ولا الزمك
ما شهدوا به فان كان في ذلك الفخذ او في تلك الصناعة اثنان من ذلك الصنف وهو باطل حتى ينسب
احد مما الى شيء يعرف به انه غير الآخر ولو اقام البينة ان في القبيلة رجلا آخر بذاك الاسم ومن
ان كان حيا لا يقضى وان كان ميتا بنظر ان مات قبل الشهود يقبل وان كان في كتابه على فلان
الفلاني وقد مات فهو على الميت فان جاء في الكتاب في عيدا او امة موصوفة ومنسوبة الى جنسها

الفصل الخامس في التكميل

الفصل السادس في كتاب القاضي

وقد وجد في نسخة من جامع
الضيق فان لم ينسب الى
الجد

حب

فله

لم يقض. وقال ابو يوسف آخر اقبل في العبد يقضي بخلاف الامه لان في العبد بكثر
 الاباق وفي الافضية شايخنا لم يوافقوا ابو يوسف وفي الجاسع الصغير يجوز كتاب
 القاضي الى القاضي فيما سوى الحدود والفصاح وفي الاصل يقبل كتاب القاضي الى القاضي
 في الدينون والمعار ولا يقبل في المنقول على العموم وقال ابو يوسف يقبل في العبد وفي
 الاماء عنه روايان قال والقضاء اليوم على هذا في كتاب الاقب قال والقوى عليه
 هكذا قال الصدوق في الفتاوى الصغرى وذكر الصدوق في كتاب القاضي في ادب القاضي
 الخفاف وتوان الذي في رسالة القاضي على لسان ثقة عدل ما من عليه في القاضي في
 اخرى فالقاضي لا يعمل بذلك لان الرسالة نقل فصار كان القاضي حضور نفسه واخبره بذلك
 اليس انه لا يعمل باخباره لانه كان واحدا من الرعايا في هذه البلد كذا هنا بخلاف الكتاب
 لان الكتاب خطاب فصار كان القاضي الكاتب خطيب من ذلك الموضع وهو قاض في ذلك
 الموضع وقول القاضي حجة واستدل به اثنين المستلذين في النفقة بين المثلثين احدهما لو ان
 بلد فيها قاضيان يكتب احدهما الى الآخر في حلالة جاز للاخر ان يعمل بكتابها لما ذكرنا من المعنى
 ولو حضر نفسه الى القاضي الآخر واخبر بذلك الحادثة لا يجوز ان يعمل بخبره لما ذكرنا انه اذا لم
 يكن قاضيا في هذا الموضع كان كواحد من الرعايا ولا يجوز ان يعمل بخبر الواحد فكذلك خبره
 وكذا لو ان قاضيين حضرا في بلد لم يكونا قاضيين في تلك البلد او كان احدهما قاضيا في
 الاخر فخطب احدهما الاخر بحادثة لا يجوز للاخر ان يعمل بخبره اما اذا لم يكونا قاضيين فلا ولا
 لهما في القضاء فكذلك لو كان احدهما قاضيا والاخر لا فان اخبر الذي لم يكن قاضيا فلا يجوز
 ان يعمل بخبره لانه كان كواحد من الرعايا ولا يجوز ان يعمل بخبر الواحد وفي الافضية وكتب في
 نوكل دار يقضها وفي المصونة فيها او يبيعها او يجارها ولو كان دعوى الدار يذكر من يتلقى
 الملك بالادب بذكر اسمه ولم يسمه وجه ثم قال وفي نوكل دار بالكوفة في بني فلان ولا بد من ذكر الملك
 للمودع ولو كان المدعي به مالا يباع في اعلامه بذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره وان اراد ان
 يوجه وكيد يكتب ولو اقام البينة على حق بدعي او كفاية او ميراث ينبغي ان يسأل الطالب البينة على
 ما يدعي الا آخره فذكرنا في الخزائن وتبين ان يبدأ بكتابة عنوان الباطن وهو المعبر حتى لو جاء
 بكتاب عليه عنوان الظاهر لا يقبل ان لم يكن عليه عنوان الباطن ولو كان على القلب يقبل ويؤيد
 وسع واكتفى بالعنوان الظاهر والاحتياط ما قالوا وان لم يكن في الكتاب من فلان الى فلان اسم القاضي
 الكاتب ونسبه لم يجز الكتاب ولو كتب اسم القاضي الكاتب ونسبه ولم يكتب اسم القاضي المكتوب اليه
 ونسبه ولكن كتب الى من بلغ كتابه هذا من قضاء المسلمين وحكامهم لا يجوز واو يوسف وسع واجاز

ولو حضر بنفسه واخبره
 بذلك

ما يحسنه
 هذا

واسم القاضي المكتوب
 اليه ونسبه

عليه

وعليه على الناس اليوم واجمعوا انه لو كتب اسم المكتوب اليه ونسبه ثم كتب الى كل من يصل اليه
 كتاب من قضاء المسلمين وحكامهم جاز وعلى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين
 وحكامهم ان يقبل ويعمل به ولو لم يكتب في الكتاب التاريخ لا يقبل وان كتب فيه تاريخا
 ينظر هل هو كان قاضيا في ذلك الوقت او لا يكتب في الشهادة اذا لم يكن مكتوبا وكذا ذكره
 كتاب القاضي بنيت بحجته انهم بدون الكتابة وكذا لو شهدوا على اصل الحادثة
 ولم يكن مكتوبا لا يعمل به فاذا جاء الكتاب ينبغي للمكتوب البيان لا يقبل الكتاب مع حصة
 فان قيل بدون الختم جاز اعلم انه اذا ورد الكتاب ينبغي ان يحضره مجلس
 القضاء ان حضر واقر بما ادعى الزم وان جحد يقول القاضي للمدعي هات البينة
 انه كتاب ذلك القاضي فان شهدوا على الختم وقراءة الكتاب والعلامة والارصال
 وتوقيع القاضي بئال القاضي عن الشهود اذا لم يعرفهم بالعدالة ولا يقع الكتاب
 قبل العدالة ولا بد من حضور الخصم وبئال القاضي الشهود عن القاضي الكاتب
 هو عدل ليكون ابعد من الخلاف اما الفاسق فاهل للقضاء عنده وان كان
 لا يعرف الذي جاء بالكتاب انه فلان بن فلان يسأله البينة انه فلان بن فلان
 فان سأل قبل ذلك كان افضل لانه اذا لم يقدر على اثبات ذلك لا يكون الا
 باثبات الكتاب مفيدا فان قبل القاضي الكتاب وقراه على الخصم وكتب اسماء الشهود
 ليسأل عنهم فلم يعزل الشهود حتى مات القاضي الكاتب فانه يقضي بما في الكتاب
 بخلاف ما اذا عي او خرس او فسق وكذا لو مات القاضي الكاتب بعد ما وصل الكتاب
 الى القاضي المكتوب اليه قبل القراءة وكذا لو عزل ولو مات الكاتب او عمل قبل ان
 يصل الكتاب الى المكتوب اليه لا يقضى ولو لم يموت الكاتب لكن مات القاضي المكتوب
 اليه او عزل واستعمل مكانه آخر ثم وصل الكتاب ليس للقاضي المولى ان يقض
 بهذا الكتاب عندنا وينبغي للقاضي الكاتب ان يدفع الشهود نسخة ما في الكتاب ليكن
 عندهم فيمكنهم الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب وفي كتاب الشريط للامام طاي
 الدين المرغيناني ويكتب القاضي وقد ثبت غيبه عندي بالبينة العادلة اذا طلب
 القاضي ان يكتب في الدين الوجل يكتب ويتبين الاجل ادعى المطلوب ان الطالب
 عن قليل وكثير واستوفى واقام البينة وقال انا اريد ان اقدم تلك البلد واخاف
 ان يلحقني بالمال ويحذر البراء او الاستيفاء وطلب من القاضي ان يكتبه الى القاضي
 تلك البلد عند محمد يكتب وعند ابي يوسف لا يكتب واجمعوا انه لو قال جحد في الاستيفاء

مطل اذا لم يكن شهود الطريق
 مكتوبا

القاضي

ب

انما اذا ادعى المطلوب ان الطالب
 ابراه عن قليل وكثير
 او استوفى واقام
 البينة

او البراءة متى و اراد ان ياخذ في الما لمرة اخرى يكتب ولو كان حاضر او ادعى عليه البراءة او لا
و طلب من القاضي ان يبالغ في ذلك حتى لو انكر بيمين البينة فانه لا يجيبه و هو من مسائل منها ما ذكرنا
منها اذا ادعى ان الشفيع سلم الشفعة وهو غائب واقام البينة و طلب ان يكتب هل يكتب
على ما ذكرنا من الخلاف و منها امر ان ادعت الطلاق عند القاضي على زوجها الغائب
و طلب الكتاب هل يكتب على ما ذكرنا من الخلاف و لو قالت ان زوجها طلقني ثلاثا وانقضت عدتي
و تزوجت بغير فاني اخاف ان ينكر الطلاق فاحضرت زوجها وقالت للقاضي له حتى اذا
انقضت البينة عليه فالقاضي يبالغ من غير خلاف و القياس في الكل سواء و هذا احتياط
هل يكتب بطل فهو كالفضاء بطل و قد ذكرنا و التفاوت ههنا ان القاضي يكتب بالعلم الحاضر
فيل الفضا بالاجماع كما قال البعض و لو اقام شاهدا واحدا عند القاضي و سأل ان يكتب
بذلك كتابا الى قاضي آخر هل يكتب و امر ان ادعى ابنا او ابنة و قال هو مومي و النسب يتاوه
في يد فلان اسرقه في بلد كذا فطلب الكتاب فانه لا يكتب في قوله اليح و محمد بن علي ما ذكرنا و ان
ادعى النسب و لم يذكر لاسرقا فان هذا دعوى النسب مفردة فكان كدعوى الدين بخلاف المسئلة
الاولى لانه لا يريد دفع الملك و الرق عنه فيكون كدعوى الملك انه عبد و الله اعلم **الفصل السابع**
في اليمين و هو قسم على ثلاثة اجناس الاول فمن جلف و قبح لا تجلف وفيه مسائل الصبي و
العبد و الوصف و مسائل الصلح الثاني في جلف و قبح لا يجلف و في الاجماع الثالث في كفاية اليمين
اما الاول و في اقرار اليمين في اقرار بترك اليمين ان الصبي المأذون تجلف كالبالغ قاله
ولا يوجد بهذا رواية الا في الاخصية فقال الصبي الشاخر جلف و كذا العبد الشاخر
ولو ادعى على صبي محجور مالا وله بينة يحضر الصبي مجلس الحكم و يدعي على ابيه يحضر و يبرأ له فيقيم
البينة هذا في الاخصية في باب اليمين و في ابواب الكفالة تمامه و لو ادعى الوصي له اجل الصبي
شيئا قال الشيخ الامام طهر الدين بشرط حضرة الصبي ايضا و لو لم يكن فيه بينة لا يشترط
حضرة الصبي و في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى رجل ادعى على صبي شيئا و هو حاضر لا
يشترط حضرة الصبي فان لم يكن له و هو و طلب نصب الوصي نصب و يشترط حضرة الصبي و في
تمامه في فصل نصب الوصي و لو ادعى على عبد محجور لرجل مالا بسبب الاستهلاك او الغصب يشترط
حضرة المولى لسمع البينة بخلاف العبد المأذون حيث لا يشترط حضرة المولى و العبد المحجور كما
المأذون في انه جلف بعد ذلك ان كان الدين و ليجعل عليه بسبب الاستهلاك بيع فيه و ان ادعى عليه
دينا لا يأخذ به الا بعد العتق كدعوى الكفالة او النكاح بنيران الدين لا يجلف ايضا ان جلف
بري و ان نكح او اقرب ثبت و جرح حق يفتى و تختلف المشايخ في الدين الموجب و الاحكام لا تجلف

مطلب القاضي هل يكتب
ام لا

يكتب انما

مطلب لو ادعى على صبي محجور
مالا وله بينة
يحضر
الصبي

مطلب لو ادعى على عبد محجور
مالا وله بينة
يحضر
العبد

حلول

حلول الاجل و في العيون رجل ادعى على رجل و اراد استخلافه قال القاضي عليه هذا الشيء لا يصح
فالدين لا يجلف و هو كالفاسل عن ابنه الصغير و في جواب الفضل عليه اليمين في قولهم جلف اذا
فتكل و ادعى به ارض بفضي الارض المدعى ثم ينظر بلوغ الصغير ان صدق في ذلك كان كمالا و ان
ضمن الوالد المدعى قيمة الارض عند محمد و جرحه الارض من المدعى و يقضي للصبي و هذا ينزل انما
اقر لغائب لم يظهر وجوده ولا تصدق فيه لا يسقط عنه اليمين بهذا ذكره حمدا **نوع من** و في
الاخصية رجل ادعى على اخيه لافترس السكون فلم يجب اصلا بغيره من كفيل ثم سأل جبرانه
عسوة اقر في لسانه او سمعه فان اخبروا انه لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكت و لم يجيب ينزله
منكر اقال الامام السرخسي هذا قولهما اما عند فحيم حتى يجيب و ان ظمروا انه اخرت عن جوابه
فان اشار بالانكار بنوع عليه اليمين و ان اشار بالاجابة كان مبرا رجل ادعى من لافي يد رجل انه
غصبه منه و ان ذكر له و مكر و هو يفتى عن ذلك فقال للمدعي عليه انه وقف على جهة معلومة
صار و ضاوع عليه اليمين المدعي ان حلف برئ و ان نكل ضمن فبینه و لا يدفع المنزل اليه و كذا لو
المدعي عليه البينة على انه وقف على جهة معلومة و لم يذكر واقفا لا يدفع عنه اليمين و صار
وقفا فاقام و البينة فضل الجناح البها هذا اذا قال هو وقف اما اذا قال وقفته على جهة
معلومة و اراد المدعي خلفه جلف عند محمد بن جلفا فالما بناء على مسئلة نصب العقار لما كان
غصبا العقار يخفى عند محمد كان الخليف مفيدا حتى لو نكل يقضي عليه بالبينة و عند حماد
يخفى لا يجلف لانه لا يكون مفيدا و لو اراد ان يجلف لباخذ الدار لا يجلف بالانفاق و الفري
على قول محمد بن و المسئلة في فتاوى الفضل **نوع من** و في ادب القاضي للخصاف و في الا
ابصار رجل ادعى على آخر عينا او دينا فاصطالحا على ان جلف المدعي عليه عند القاضي و هو بري
فهو باطل و لو اقام البينة يقبل و لو لم يكن له بينة جلفه ثانيا و لو اصطالحا على ان يجلف المدعي
على انه ان جلف فالمدعي عليه ضامن او اصطالحا على ان يجلف الطالب و المطلوب و نصف المال على الله
عليه او على ان يجلف الطالب اليوم او على ان يجلف المطلوب اليوم على انه لم يجلف اليوم عليه
او على ان يجلف الطالب اليوم ان ما باخذ في الصلح في جميع هذه المواضع باطل و كذا في كل موضع
على خلاف الشرع و في ادب القاضي للخصاف قبل ايا القاضي مجلس مع غيره لو قال المدعي له بينة حاضرة
و لكن هذا استخلاف فان القاضي يجيبه الى ذلك عندنا مع عند حماد ان قال بينتي حاضرة لكن لا
على ايتنا فاقا القاصية و في ادب القاضي ايضا بعد هذا باب و في اليمين ايضا في الاول اقام المدعي
بعد احلف المدعي عليه قبل و كذا لو قال المدعي المدعي عليه احلف و تبرأ او قال احلف فان برئ خالف
اقام هو البينة يقبل اما اذا قال المدعي له بينة على المدعي عليه ثم انما هو البينة يقبل في رواية اخرى

ابن يوسف

مطلب اذا ادعى المدعي على
والمدعي عليه
وقفا

مطلب اذا جلف المدعي عليه عند
غير القاضي

مطلب لو ادعى المدعي على بنته
مالا وله بينة
يحضر
البنت

مطلب لو قال المدعي للمدعي عليه احلف
و تبرأ او قال احلف فان
حلف فانت

مطلب اذا ادعى المدعي على بنته
مالا وله بينة
يحضر
البنت

ومحمد انها لا يقبل ولو قال المدعي كل شهود شهدوا لي فمهم شهود زور او قال ليس عند فلان شهادة فيها
ادعي قبل هذا الرجل او قال لا شهادتي على عند فلان فهو على هذا الخلاف وفي اجناس الناطقي في
كتاب الشهادات لو قال الشاهد لا شهادتي على هذا او قال لو شهد فهو زور او قال ليست لي شهادة ثم شهد
يقبل بعهده نفي ثم تذكر اوله يكون له شهادة ثم صار بين رجل ادعي على آخر ساله فادعي بيمين بهرام او صالح
من بينه على درهم لم يكن للمدعي ان يحلف بعد ذلك للمدعي اذا استخلف المدعي عليه قال انه حلف عند
القاضي فلان على هذه الدعي او ابرأني عن هذا المال بيمين ولو اقام البينة تقبل وان لم يكن له بينة و
ان يحلفه كغير الاسلام البزدي في ربح في نكحت من ادب القاضي ان المدعي انقلب مدعي عليه ان يحلف
الدعي عن المدعي عليه وان حلف توجه المال نحوه لان دعوى البراءة عن المال اقرار بالمال على ما يأتي بانه
في كتاب الافراد وقاد القاضي للخصم ان يبرأ المدعي على فلان انك وصفي فلان المبتدئ او
وكيل فلان وهو ينكر او ادعي الاستصناع على رجل وانكر المستصنع لا يحلف له ليس بلام **جواب**
فيما يجري فيه الاستخلاف وفيما لا يجري وفي الجاسع الصغير لا يمين في حد الا ان السارق يحلف في
نكاحه ولا يمين في نكاح ولا رجة ولا في ابله ولا في رقب ولا في ذن ولا ادعاء نسب ولا
لعان بناء على ان الاستخلاف لا يجري في الاشياء السنة والقول قول المدعي عليه من غير بين وهذا قول
اخر ومع وقال في ذلك كله بيمين الا اللعان فان كل حبس حتى يبرأ ويحلف ولا يقضي عليه بالنكول
وهذا بناء على ان النكول بيمين او اقرار عند ايم بزه واليد لا يجري في هذه الاشياء وعند اقرار
والاقرار يجري في هذه المواضع وهذا كله اذا لم يقصد به المال فان قصده المال يستخلف بالاجماع
صورة امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وطلقها قبل الدخول بها ولها عليه نصف المهر فطلبت او
بستخلف بالاجماع فان كل يقضي عليه بنصف المهر والزينة على هذا في القناوي قال رجل تزوج
بشهادة الشاهدين فان الشاهدين وانكر المرأة النكاح ليس للزوج ان يخاصمها عند ايم ربح وقام
هذا ذكرناه في كتاب النكاح مع الجواب المختار وصورة النسب ادعت على ولها انها ولدت منه
هذا الولد وانكر الولد وصورة اللعان امرأة ادعت على زوجها فامسجها لللعان وصورة النكاح
قد ذكرنا وصورة القذف في الابلاء اذا ادعي الزوج بعد انقضاء مدة البلاء انه كافا كيه في المدة فان
المرأة او على القلب وصورة الرق اذا ادعي على جوهل ان يبيعه او ادعي الجوهل ذلك وصورة دعوى الولاية
اختصاص في ولاية العتاقة او ولاية الولدان وفي النسب ايضا لو ادعي على رجل انه ولد له او ولد فان ادعي
ببذرة الدعي بعد موته او ادعي النفقة في حال جواته يستخلف على النسب بالاجماع فان حلف برأ وان لم يكن
بالمال ولا يقضي بالنسب وكل شيء ادعي على رجل من غير دون النفس فكل يقضي وان نكح في النفس حتى يفت
او يحلف وعند حلف النفس وغيرها اذا نكح فحق عليه بالارغ ولا يقضي في النوازل رجل اخرج صكبا

لو قال الشاهد
شهادتي
ولو انشأ بيمين بغيره
له ان يحلف بعد
ذلك

لو ادعي الرصاية او
الوكالة على
رجل

صورة الاستخلاف
في الاشياء
السنة

رجل

رجل فادعي للقران المقرر رد افراخ واراد ان يحلف على ذلك له ان يحلف وفي الزيادة في اوب
الوكالة في كل موضع لو اقر له فادعي انكر يستخلف الا في ثلث مسائل منها الوكيل بالشراء اذا وجد
بالشترى عيبا فادعي ان يرد بالعيب اراد البائع ان يحلف بانه ما يعلم ان الوكيل رضي بالعيب لا يحلف فان
اقر الوكيل لزمه الثالثة الوكيل يقضي الدين اذا ادعي المدين ان الوكيل ابرأ من الدين وطلب بين الوكيل على
لا يحلف وان اقر له بيمين او الاضحية رجل ادعي كفاية او حالة على آخر ولا بينة له يحلف فان نكل لزمه
وان حلف برأ ورجع على العصيل او المحمل رجل ادعي على آخر ماله واقام البينة فقال المدعي عليه للقاضي
حلفا للمدعي ان يحلف او حلفه ان يشهد ثم ادعي لا يحلف وكذا في كل موضع كان يحلف في الشتر
ولو ان يحلف الشاهد بانه قد شهد بالحق لا يحلف وفي قناوي الوكيل لو ادعي انه قال له باقا
او بارتدي او باكفر او بامنافي او بافاجر او ادعي عبدا له قال له يا زاني او ادعي امرأ من الامور
يجب بها التعزير او ادعي عليه انه ضرب او قطعه او ادعي عليه التعزير واراد استخلافه يحلف لان التعزير
في خصم حتى العبد والاستخلاف يجري في خصوص العباس سواء كان عقوبة او ماله فان حلف لا شيء عليه
وان نكل لزمه التعزير لان التعزير يثبت مع الشهادة فبان ان يقضي فيه بالنكول وصفة الاستخلاف
انه يحلف على الحاصل والله ماله عليه هذا الذي الذي ادعاه ولا يحلف على السبب بانه ما فعلت لما
وهو ان رجلا ادعي على رجل انه خرف ثوبه ولا شيء عليه بان ابرأه عن ضمان النقص الى آخر
نوع منه وفي الزيادة في الباب الثاني من الشهادات رجل احضر رجلا وادعي ان
وكله بالخصومة معه في كل حق قبله وادعي عليه مالا لم يملكه في المدعي عليه المال والوكالة
فاقام المدعي البينة على الوكالة فقبل ان بعد البينة الوكالة او قبل ان يقضي بها اقام البينة
على المال القياس ان لا يقبل البينة على المال وفي الاستحسان يقبل ولم يذكر فيه خلافا وروى
ان على فوساج لا يقبل وعند ما يقبل ثم عند ايم بيمين في الوكالة او لا وكذا لو اقام البينة
على المال والوكالة جملة وهذه ثلث مسائل احدها هذه والثانية ادعي رجل انه وصفي فلان
بن فلان وان ثبت قبل هذا الرجل الف درهم واقام البينة على الرصاية والمالك جميعا الثالثة ادعي
رجل على رجل ان اياه فلان بن فلان مات ولا وارث له غيره وان ادعي هذا الرجل الحاضر الف
الف درهم او ادعي عينا لبيعه في يد رجل واقام البينة على النسب والوفاء والدين بعد ذلك ان
عدلت بيمينه المال لا يقضي بشيء وان عدلت البينتان يقضي الوكالة ثم بالمالك وان عدلت بيمينه المال
دون المال يقضي الوكالة ولا يقضي بالمالك بعد ذلك ان عدلت بيمينه المال يقضي بالمالك والا فلا في هذه
المسائل ادب القاضي للخصم ايضا في ابواب اليمين ثم ذكر حكم البينة ولم يذكر حكم اليمين في
المسئلة في الاضحية صورها رجل يدعي الف درهم ادعاه رجل وقال كان لبي عليه الف درهم ما

يطلب
الدين

لو ادعي بالشراء اذا وجد
بالشترى عيبا

العلم

لو ادعي عليه ان يطلب
يمين المدعي مع اقامة
البينة

لو ادعي بافاسي

واحض الثوب الى القاضي معه
واراد استخلافه فاقام القاضي
لا يحلف على السبب بانه
ما فعلت لما

وتركه ميراثي او قال هذا الف لا شيء من تركه ميراثي وقال ذوالبدن انه في ههنا
 الوارث والوصي والموصى له والغريم والوكيل والمشتري لما الوارث فله في ما اراد في عينا او
 دين او قال ان غصب او قال يدب او لا يتصرف بشيء ان افردوا بالجميع ما ادعى الدين والعين
 يؤمر بتسليمه اليه وان انكر الكل العين والدين ان كان له قيمها وان لم يكن بخلاف وهذا
 استحسان وهو قولهما واليه رجح ابو حنيفة قال تسمى الامة للحلواني اعتماد على جوابه ان
 في هذه المسئلة دون القياس ويختلف على حاصل الدعوى وسنتين في الجنس الثالث
 اقام البينة على النسب والموت دون المال فيقبل ويختلف على المال ولو اقام البينة على المال دون
 النسب والموت لا يقبل وكذا لو اقام البينة على النسب دون الموت والمال او على الموت دون
 والمال وفي ادب القاضي للخصاف في باب الايجاب فيه البينة قال كان ابو يوسف وغيره من اصحابنا
 يقولون بانه اخوه او غمه ويحتمل لا يجلف الا ان يدعي حلف في حقه ودعوى النسب ان ادعى ميراثا
 من جهته وقال انه كان اخاه الا ان يصح دعواه في جميع بينته ويحلف ان انكر وكذا في دعوى النفقة
 وهكذا في نكاح الصغار في باب الفضا بالبينات واما الرعية رجل ادعى على آخر ان اياه
 له ثلث ماله وقدمات وفي يد كذا من تركته فسلم على كذا الا في فصل وهو انه اذا انكر فحلف
 فنكح فحلف عليه ^{بالشك} اليه ثم ظهر ان اياه في حضوره ان يضمن الابن واما الوكالة فصورها
 ادعى رجل على آخر ان فلان عليه الف درهم دين او عند الف درهم ودبعة وانه وكله بقبضتها
 فان اقر المدعي عليه بذلك في الدين يؤمر بالدفع اليه وفي العين لا في ظاهر الرواية وان اقر
 بالوكالة وانكر المالك لا يصبر حقا ولا يقبل البينة على المالك الا ان يقيم البينة على الوكالة
 لانهم ثبت كونهما باقرار المملوك لان اقرار المملوك ليس بحجة في حق المالك وان اقر المالك
 وانكر الوكالة لان الاختلاف يترتب على دعوى صحيحة ولم يقع لانه ثبت كون خصما العليم ثبت
 الوكالة الا اذا اقام البينة على الوكالة وذكر للخصاف انه يحلف على الوكالة والمال يقبل عند
 ايج بناء على ان الوكيل يقبض الدين بمالك الخصومة عند واما الرعية فصورها رجل ادعى على
 رجل ان فلان بن فلان مات وادعى اليه بقبض حقه الدية على هذا الرجل فعلى ما ذكرنا في فصل الوكالة
 الا ان هنا اذا اقر بالكل يؤمر بالتسليم اليه الدين والعين سواء جلاها الوكيل ولو اقر بالصيانة والموت
 وانكر المالك يحلف وان اقر بالمال والموت وانكر الرعية فلا يقضي ان يصب وصيا وليس ان يحلف لما
 ذكرنا انه لا يخلف في دعوى الرعية لانها ليست لازمة وان اقر بالصيانة والمال وانكر الموت يحلف على
 كافي الوارث وان اقام البينة في جميع ذلك يقبل واما الشراء فصوره رجل ادعى عبد في يده
 انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه ذوالبدن لا يؤمر بالتسليم اليه فذكره الامام الشريفي

يختلف في كل باب لو اقر المالك
 بدينه لم يضمن له ما كان عليه
 ابوه وابنه او زوجته او
 مولاه ما زاد الذي
 ان

لا يحلف على الوكالة
 وما ذكر في النفقة انه لا يحلف
 وانكر المالك فهو كذا وانكر
 الوكالة وصدها وان كان
 له بينة فاقامها على
 الوكالة

في النفقة اذا نكل بقبضه به وهذا دليل على انه لو اقر به يؤمر بتسليمه اليه لان الشراء كالدين عند
 الامام الشريفي واما الغريم فصوره رجل ادعى ان له على فلان الف درهم وانه ما قبل ان يقر به
 بدليل عليه الف درهم من ماله فبط اليه بتسليمه اليه لا يسمع هذه الدعوى لانه لا يجمع **جس**
 رجل ادعى جارية في رجل فقال المدعي عليه فلان او دعيت ما قال المدعي فلان وجهها لك بعد
 الابداع يخلف المدعي عليه ان انكر باسه ما باعها ولا وجهها منه رجل ذبح عبدا ورثه عن ابيه فادعى
 رجل عليه ان ادعى هذا العبد اياه يخلف على العلم فان نكل فحلف عليه فلو ادعى آخر بعد ذلك انه كان
 او ادعى اياه لم يخلف الثاني عند ابو يوسف وكذا عند محمد ولو ادعى الغيب لا يخلف الثاني الا ان
 وتبين على هذه المسئلة اخرى وهي ان الرجلين اذا ادعيا عبدا في يد رجل كل واحد منهما يقول انه
 ان اقر لاحدهما لا يخلف للثاني وان اقر لهما يؤمر بالتسليم اليهما ولا يقضي لواحد منهما شيئا وان
 يحد لهما يحلف لهما مينا واحدا عند البعض بانه هذا العبد لهذا ولا لهذا وقال البعض يحلف بكل
 واحد منهما مينا على حد والراي للفاضل بيد ايهما شاء وان شاء اقرع بينهما بعد ذلك ان حلف
 برى وان نكل لاحدهما وخلف للآخر فيقضي بجميع العبد الذي نكل هذا اذا حلف لاحدهما او
 ثم نكل للثاني اما اذا نكل للدول لا يقض له بالعبد ويخلف للثاني ان نكل بقبض العبد لهما في
 دعوى القسب فيقضي بالعبد بينهما ويقيم العبد بينهما ولو اقر بالغصب منهما يؤمر بتسليمه اليهما ولا
 يضمن قيمته لهما ولو ادعى كل واحد منهما اشتراه من ذي اليد فان اقر لاحدهما امر بالتسليم اليهما ثم اذا اراد
 الآخر ان يحلف لبيده ذلك وان يحد لهما او نكل لاحدهما يقض له ولا يخلف للثاني وكذا لو ادعى عليه
 معار جدهما ونكل لاحدهما فحلف بالثاني لا يحد لهما قبل اختلافهما فحلف فحلف فحلف فحلف فحلف فحلف فحلف
 الشراء والآخر الاجارة او الرهن فان اقر للمدعي الشراء لا يخلف للآخر ولو اقر للمدعي الرهن او الاجارة
 يحلف للمدعي الشراء ولو ادعى كل واحد منهما الهبة او الصدقة مع القبض فهو كدعوى الشراء ولو ادعى
 واحد منهما الرهن او الاجارة لا يخلف للآخر وفي الجبايع الصغيرة كتاب الردية رجل ذبح
 الف درهم ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي انه له او دعه اياه فاني ان حلف لهما فبذلك الا بينهما
 وعليه الف اخرى بينهما كما لو اقر لهما فان حلف لهما انقطعت خصوصتهما وان حلف لاحدهما ونكل للآخر
 فالالف للثاني وان نكل للدول لا يقض الا لذي حق يحلف للثاني بخلاف ما لو اقر لاحدهما حيث
 ولا يترجى رجل ادعى ديني في تركه واحضى الوصي لا يحلف الوصي الا اذا كان الوصي وارثا وكذا لو
 ادعى على الصغير شيئا لا يحلف ابو الم الم اليه اذا اقر بقبض راس المال ثم جاء بالدرهم وقال حلف
 زبوا وانكر ربنا السلم ان يكون ثلث من دراهمه ان كان الم الم اليه اقر بقبض الجباية او قال قبضت حقي
 او استوفيت الدرام لا يسمع منه دعوى الزينة ولو قال قبضت الدرام او قال قبضت ولم يقل الدرام يسمع

مطل اذا ادعى الثاني في يد
 رجل شيئا بدينه

مطل يحلف الوصي الا اذا كان
 وارثا

من المهر ما
رجل باع شاة واخذ الف من نظرة الدراج فاذا روي روي في الامم على الترتي فقال المهر ليس الزينة
دراجي وقال البائع هذا الزينة ورايكم وليس لها قيمة فالبائع على البائع اذ هذه الصورة
من الترتي الفناوي
مطل
عند المذاق لمع دور المهر
عند المهر لا يترتب مع ان في الظاهر لا
في المعنى من الاستيفاء والتميز والمهر والمهر
عند المهر لا يترتب مع ان في الظاهر لا
في المعنى من الاستيفاء والتميز والمهر والمهر

دعوى الزينة ولو ادعى انها سقفة او رصاص لا يسمع وكذا في البيع اذا ادعى البائع ان ما قبض من الثمن
زينة وكذا ربا الدين اذا قبض الدين ثم ادعى انه زينة ولو قال له على فلان الف درهم ثم قال فضلي
زينة او قال او دعى الف درهم زينة او قال غصبته منه الف درهم زينة او بصدف وصل ام فصل الكل
لجبا مع الصغير البعض في كتاب القضاء والبعض في كتاب الاقرار وفي اقرار العسل البائع اذا اقر
بقبض الثمن ثم قال لم اقبض واذا اخلاف المشتري بصدف وجعل اخانا عندك يوفى وعندهما
لا يجلف قبلا وهذا من مسائل احمد يهاهون الثانية رجل اقر ببيع دار ثم قال اقرت بالبيع كفي
ما بعث وطلب يمينه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض البيع ثم قال لم اقبض الرابعة اذا قال المدين
اقرت بقبض الدين وكفى اقبضت الخامسة الواجب اذا قال اقرت بالبيعة وكفى ما وهب في طلب
يمين الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد بن رجح الخ قول ابن يوسف قال الامام الشريفي
في الامم يقول ابن يوسف وشايعنا اخذنا بقوله فيما يتعلق بالقضاء واجمعوا ان البائع لو اقام
ان لم يقبض الثمن لا يقبل وابو يوسف يخلف بدون طلب الخصم في اربعة مواضع الاولى في الرد بالعيب
يجلف المشتري بالله ما رضى ويجلف الشفع بالله البطلت شفعنت الثالثة المرأة اذا طلبت النفقة
خلف ما طلقك زوجك ولا يخلف عندك مالا ولا اعطاك النفقة الرابع في الاستخفاف بخلف
المسحق بالله ما بعث ولا وهب وعندهما لا يخلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسئلة تلغيني
الشاهد وهو على هذا الخلاف واجمع على ان من ادعى دينا على ميت يجلف من غير طلب الوصي والوا
بالله ما استوفيت دينك من الذين الب ولا من احدا ذاه اليك عنه ولا قبض لك فابن باسك ولا
ايراه منه ولا شيا منه ولا احلت بذلك ولا بشيئ منه على احد ولا عند كسبه شيئ ولا بشيئ منه
هذا في ادب القاضي للحصاف للصدر الشهيد عيسى بن عبد الله رجل ادعاه رجل وقال ملكي اشترت من
فلان منذ سبعة ايام وقال ذو اليد ملكي اشترت من ذلك الرجل منذ عشرة ايام قال المدرج البيع الذي
جري بينكما بيمينه ان يجلف الحاكم للحكم اذا حلف رجل ليس للمدرج ان يجلف عند القاضي رجل
ادعى على اخر مالا واقام البينة وقضى له واخذ المال ثم ان المدرج عليه بعد ذلك ادعى عليه مالا
بئال عن المال الذي ادعاه ان قال هو الذي دفعته اليه لم يكن بينهما خصومة لانه صار مفضيا عليه
فيه وان قال مالا اخر فهذا دعوى مستبناة **جد اخبر** في كيفية الاختلاف وفي الفناوي
الصبيغ في الخلف بالطلاق والعناق والامان الخلطة لم يجوز اكثر من اثني عشر فان من الضرب يفتي
ان الرأى القاضي فلو حلف القاضي بالطلاق ففك وقضى للمال لا ينفذ قضائهم وفي القضية رجل
ادعى على اخر الف درهم فحلف بالخلف بالله الذي لا اله الا هو ما هذا عليك الف درهم ما بعثت
الفرق ولا اقل من ذلك والظاهر من مذهبي يوسف في جنس هذه المسائل الخلف على حامل الثمن

مطل مسائل لا تكرر بعد
الاقرار

مطل
فما استخلفه ابو يوسف
طلب الخصم

مطل
فادى دينا على الميت
يجلف من غير طلب
الوصي

الامام من قول والوارث المقتضى
باب في دعوى كراهية الوفاة
القضاء

مطل
ادعى على رجل مالا واقام البينة
وقضى له واخذ المال ثم ادعى
عليه بعد ذلك ادعى عليه مالا
فان بئال عن
المال

لاهر

كاهر منه ما والذي يروي عنه الخلف على السبب بالله ما اقرضه فذلك خلاف مذهبه وذكر
لخصاف انه يجلف ماله عليك ولا قبلك وهكذا ذكر محمد في كتاب الصلح وفي القدوري وفي
البيع يجلف بالله ما بينكما البيع الساعة ولا يجلف بالله ما بعث في دعوى الطلاق يجلف بالله ما هي
باين منك الساعة ولا يجلف بالله ما طلقها وفي دعوى النكاح يجلف بالله ما بينكما النكاح الساعة
ولا يجلف بالله ما تزوجت وفي الافضية امة او غلام لم يجلف ما هي حرة الساعة بهذا العنق
الذي ندعى قبلك ولا يجلف على العنق وعندها يوفى يجلف ما اعتقها المأد في امرأة او غلام
زوجها تطليقة رجعية يجلف بالله ما طلق منك الساعة وان ادعت التطليقة الثلث في نظر
الرواية يجلف بالله ما هي باين منك الساعة بتلوث تطليقا كما ادعت وان شاعلف ما طلقها
في هذا النكاح الذي ندعى ولا يجلف ما طلقها لانه ما طلقا وكذا لو لم تدع لكن شهيد واحد
او جماعة فثاني ولو ادعت انها لانه الطلاق فقال امر له بيمينه وانها قد اختارت نفسها وانكر
الزوج يجلف ما قلت له ذلك منذ لم تزوج تزوجها امر له بيمينه بعد مسئلتها الطلاق فاختار
نفسها ولو اقر بذلك ثم ادعى النكاح بعد لم يصدق وعندها يوفى يجلف على الامر والاختيار
كما ادعت الا اذا عرى وقال بعض مشايخنا يجلف على الامر والاختيار ههنا عند الكل وكذا اقر
بالامر وانكر اختيارها نفسا يجلف على العلم وفي دعوى البيع يجلف بالله ما اذاعليك شيئا هذا
العبد الذي يدعى انه باعك به ولا يجلف على الشراء وعلى قياسي قوله ان يوسف يجلف بالله ما اشترت
هذا اذا ادعى انه سلم البيع فان ادعى انه لم يسلم يجلف ما عليك من هذا العبد وقبض العبد ولا
منه وقال ابو حنيفة رج لا اخلف ما اشترت ولا ما استودعت ولا ما اعارك ولا ما استأجرت
ولكن اخلفه ما لك قبلك ما ادعى وهو قوله ما وكذا لو كان الذي هو المشتري والبائع منكرا في ذكرانه
سلم الثمن يجلف على الحاصل الا في رواية عن ابن يوسف ولذا ذكر انه لم يسلم الثمن يقال له اخضر الثمن فان
جلى القضاء يجلف ما عليك قبض الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وفي دعوى الغصب في
نسخة الامام الشريفي رجل غصب جارية وغيبها فاقام المصوب منه بينة انه قد غصب منه جارية
فانه يجس حتى يحضرها ويردها على صاحبها وهذا الدعوى صحيحة مع قبيل الجمالة للضرورة
في دعوى الغصب من الافضية يجلف ما لهذا عبد ولا فقه عبد وهو كذا درهما ولا اقل من ذلك ولا
يخلوا اما ان قال المدرج العبد للخصم فاقبض في بيت او قال هاك او قال لا ادري ان قال فاقبض
يد بامر القاضي بحضور العبد من غير ذكر القيمة وهكذا في سائر المتقولات وفي القدوري لا يدرى
ذكر القيمة والصفة وفي الدابة يذكر ثمنها وقيمتها ثم اذا اخضر يجلف بالله ما هذا العبد ملك هذا الذي
من الوجه الذي ادعاه ولا بشيئ منه فان ذكر القيمة فهو لوط على ما اشار محمد وعلي رواية لخصاف

وان كان المدين عبدان كان ذمما
فكذلك وان كان مسلما يجلف
بالله ما اعتقه

مطل
بينة الاستخفاف
دعوى البيع و
الوصي

فان ذكر حلف بالله سأل هذا العبد ملك هذا المذبح من الوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر القيمة
وهو الخط على الشارح وعلى رواية الخصام المذبح في يدك هذا العبد الذي يدعي ولا شيء
منه من الوجه الذي يدعي ولا له عليك ولا فليك قيمته ولا شيء منه فان اقام المذبح البينة ان هذا
العبد في يد حبيبي حتى يجيب فان مضى زمان ولم يحضر وقال لا افد عليه او قال هلك فانه يتلوم
القاضي ومنك التلوم موكول الى رأي القاضى وان وقع في قلبه انه صادق واثبت الشريعة قيمة العبد
ثم ادعى فحق القاضي عليه بقيمة العبد وان لم يكن له بينة القول فله حيمينه فان حلف وتكلم
القيمة بقوله المضمون منه ثم ظهر العبد فهو للقاص وان حلف القاص واخذ القيمة بقله ثم ظهر
العبد فالقاضي بالخيار ان شاء رضى القيمة التي اخذها وان شاء ردها واخذ العبد وفي الاصل ان كان
القضاء بالقيمة بالقيمة بالبينة او بالنكول او بالافرار من القاص لا سبل للتصويب منه على العبد
وان كان القضاء بالقيمة بزعيم القاص بعد حلف غير المضمون منه سواء كان قيمته مثل ما
او كان بينهما تفاوت هذا اذا قال المذبح انه قاي في يد فان قال انه هلك في يد او قال لا ادري
اقام او هالك فانه يشترط لعمد الدعوى بيان القيمة بانفاق الروايات بين القيمة وسمي هذا
حلف بالله مله عليك قيمة هذا العبد ولا شيء منها وهو كونه وان قال لا ادري اقام او هالك
حلف بالله مله هذا المذبح في يدك هذا العبد ولا شيء منه ولا قيمته من الوجه الذي يدعي ولا
له فليك وعليك هذا العبد ولا قيمته ولا شيء منه ثم في ظاهر الرواية سواء ادعى القاص او لم
يدع لكون ادعى العبد وعند ابن بوشان ادعى القاص حلف على القاص بالله ما تضمنته الا اذا ادعى
فيقول قد نصبت الرجل عبدك ثم لا يلزمه تسليم البينة استرعى منه او وهبه في بخلف على حاصل الدعوى
بالاجماع وفي دعوى الرديعة والعارية لا يحلف ما عدا تسليم العبد اليه بسبب الرديعة بل يحلف
ما عليك تسليم اليه وما هذا ملكه وفي دعوى الكفالة حلف ماله فليك كفالة بذلك المالك وفي
قباض قول ابن بوشان حلف على السبب ما كفت له وفي ادب القاضي للخصام ادعى على آخره
حرف ثوب واحضى الثوب معه الى القاضي لا يحلف ما حلفه ولكن ينظر في الحرف ان كان
حتى وجب النقصان فم الثوب صحيحا ونحوه فافهمه ذلك النقصان فاذا حلف يقول بالله ماله
هذا القدر من الثوب الذي يدعي ولا اقل منه فان لم يكن الثوب حاضرا فان القاضي يحلف ان
يبين قدر قيمة الثوب ومقدار النقصان ثم يثبت عليه البينة وكذا هذا في دعوى هدم الحائط
افاد متاع او ذبح حشاة او نحو ولوا دعي على آخره قال له بافاسق او بازاندي او باجاز او باساق
او باجاز او باجب فيه التعزير لا يحلف بالله ما كفت هذا كونه يحلف بالله ماله عليك هذا للثوب
الدعوى ولوا دعي على آخره وضع على حائط له حشاة او اجوى على سطح ماء او يصب من ماء او ينفذ

مطل
اذا اعترف المذبح ان
العبد هلك
في يد

مطل
كمية الاستدلال في دعوى
افاد شيء ودعي التعزير

او وضع

او وضع على حائط بناء او روى التراب ارضه او دابة ميتة او شيئا ما يكون فيه فساد في الارض ويجب
صاحبه ان يرضه يحلف على اصل الفعل بخلاف ما تقدم لان هذه الاصل لا يبرأ عنها بالبراء وهو لا
ويجوز لزمه استرعى جارية ونفادها ثم ردت على البائع بالعبد بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت
على وهي حلي ان اقر المشتري لزمه ورضى البائع بنقصان العيب الاول وان انكر من البينة فان حلف
حلف المشتري اليه ما حدثت عندك هذا الحبل ان حلف ان دفع وان نكل ان شاء البائع امسك ما ولا شيء
له على المشتري وان شاء ردة مع نقصان العيب الاول ولوا دعي على آخره مائة درهم ولا شيء عليه عند
رهن وخاف لو اقر بالمال جدد الرهن بنفيان يطلب من القاضي حتى يسأل المذبح هل هذا الدين
رهن وان اقر اسر باحضار الرهن واخذ المالك وان انكر لا يحلف ماله عليك هذا المال بل يحلف ما لك
عليك الف درهم لا رهن به عندك فممكنه ان يحلف على ذلك وقال شمس الامنة للمولى ان يجلب ادب
على الرهن اذا احضر الرهن الرهن فان لم يحضر يمكن ان يحلف ليس عليه شيء ومن سائل الدين
الا قضية رجل ادعى على آخره له على ابيه الف درهم وانه مات وفي يده مائة وطالبه بقضاء الدين
يسأله هل مات ابو فان اقر بالدين والموت يستوفى من نصيبه لانه يثبت بالبينة على باقي الورثة
وهو الاقرار وان اقر بالموت لكن انكر الدين يثبت كونه خصما بعد ذلك ان اقام البينة يستوفى الدين
من جميع التركة بعد حلف المذبح ما قبض شيئا من هذا الدين ولا ابراه وقد روى قال ابن بصل الى
شيء من تركه الابان صدق مع هذا اراد استخلافه ليس على ابيك كذا له ذلك ان اقر او نكل ثبت الدين
وان كذب يحلف على كل واحد منهما ما يمين على حدة وبه اخذ مشايخنا ولو اقام البينة على الدين على
الابن مغفيل ولم يعلم هذا بان في كتاب الدعوى وفي النوازل رجل مات وعليه دين يحيط بجميع ماله
فاذنت رجل على الميت ديناً ونحوه عن اقامة البينة ليس ان يحلف الورثة او الغرماء وهذا قول الفقهاء
حجوزم ولو اقام البينة بقبل على القولين فان كان في المال فضل على الدين يحلف الوارث والمضم
اقامة البينة الوحي فان لم يكن وهو حلف القاضي وصبا ولو كان الدعوى على القلب بان ادعى الابن على
انسان انه كان لاسية على هذا الرجل كذا فافر بالموت والسب وانكر الذي يحلف على البينات ولا يحلف ما
ابوه منه شيئا بدو طلب المذبح بخلاف ما تقدم لان الميت عاجز وهو قادر رجل اقر رجل بمال وفي كونه
فحضر رجل بهذا الاسم والسب فقال للقرابة ليس بفلان وليس له بينة يحلف على الحق ولا يحلف انه ليس بفلان
وفي الجاسع الصغير رجل ادعى على آخره عبد في يد ان وصل اليه يبرأ من حلف على العلم قال وفي
قوابل الامام طهرا الدين المغيثاني من له حق الخليف على البينات اذا حلف القاضي خضعه على العلم لا شيء
حق الخليف على البينات حتى لا ينجس الدين على العلم فتضى القاضي بالنكول لا ينفذ فضاؤه وعلى
العكس الجواب بخلافه والخليف على فضل العبد على العلم الا في موضع يريد بالخلف دفع النية عن نفسه

مطل
هذه المسائل يحلف فيها
على الفعل

مطل
ادعى الابن على انسان انه كان
لابيه

بشر او هبة حلف على
البينات وان وصل
اليه

كله ع اذا ادعت ان رب الود بعه فبعضها من داري ويجوز ان يحلف على فصل الغير على البنات كمن قال
ان لم يدخل فلان الدار اليوم فاستطاع ان يحلف على البنات باله اية دخل هذه الدار اليوم
وفي ادب القاضي للخصاف في الرد بالعيب اذا انكر البائع العيب يحلف باله انه دخل هذه الدار اليوم
الزاد ان في كتاب البيوع في باب السلة الدعاوى اذا اجعت من واحد على واحد كمن يبيع من واحد
وهكذا ذكر في النوازل وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل له على رجل الف درهم فاقربه ثم انكر اقراره به يحلف
على اقراره بالله ما اقررت له بهذا المال لاختلاف الشايع فيه قال ابو يوسف والريسي ان يحلف بالله ما
له به وقال ابو القاسم الصفار ليس له ان يحلف على الاقرار وانما يحلفه على نفس الحق وذكر في نسخة
الترجي في شرح الحبل فقال لاختلاف الشايع في هذه المسئلة وانما اختلفوا لاختلافهم ان الاقرار
هو سبب الاكث قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاقرار ليس بسبب واستدل بسنتين احدهما
ان للريسي الذي ليس عليه دين اذا اقر بجميع ماله لا يجنب صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة
ولو كان تملك لا ينفذ الا بغيره الثالث عند عدم الاجازة والثاني العبد المأذون اذا اقر لرجل
في دين صح اقراره ولو كان تملك لا ينفذ الا بغيره الثالث عند عدم الاجازة والثاني العبد المأذون
اذا اقر لرجل بعين في دين صح اقراره ولو كان الاقرار سببا للملك كان تبرعا من العبد فلا يصح قال
وذكر في الجراح ما يؤيد هذا قال اذا اقر المملوك لرجل بغير اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الا
تملك لا يصح وكذا لو اقر الرجل لرجل بعين لا يملك صح اقراره حتى لو ملكه للمقرب من الذي يؤمر بالتسليم
الى المقر له ولو كان الاقرار تملك لا يصح لانه لا يملك تملكك بالبنين لكونه **الفصل**
الثامن في نصب الوصي وهو مشتمل على ثلث اجناس الاول في الالباء والفاظ ونصيب الثا
في اثبات الوصاية ومن هو اهل للوصاية الثالث في تصرفات الوصي **الاول في فتاوى**
اهل فريدا اكتب حكم الوصاية او التولية ولم يذكر جهة وصاية لا يصح ولو كانت وصية من جهة
الحكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز وعلم في كنية القاضي في الخبر هاتين وتكون
انه وصي من جهة الشرع وهو قوله من جهة الحكم سواء سمي في كتاب الوصية وفي الفتاوى
الصوي رجل قال لا خير وكنتك بعد موتي بصير وصيا ولو قال جعلتك وصيا في حال حيوتي فهو كمن
بناء على ان كل واحد منهما منعقد باللفظ الآخر ولو قال اخرايت وصي في حال حيوتي فهو كمن
وكذا امر القاضي بان قال جعلتك وصيا في نكرة فلان وفي النوازل غمما وورثة فقد والى القاضي
فقالوا ان فلانا ما لم يوص الى احد ولا يعلم بذلك فقولهم ان كنتم صادقين في هذا فقد جعلت
وصيا بصير وصيا وفي ادب القاضي للخصاف رجل قال ان اولاد ابني فلان فهو وصي في كل واحد
اي لا يكون وصيا اذا ابلغ وعند ما يكون وصيا بناء على انه اذا اوصى الى وصي فبلغ الصبي لا يكون وصيا

او من يبيع من واحد

او من يبيع من واحد

عندما

وعند ما يكون وصيا وان قال اوصيت الى فلان فان بلغ ابني فهو وصي وبن فلان او هو وصي
فلان لا يكون وصيا عند ما يحلف وعند ما يكون وصيا ان اقره وهو فرد وان اشركه فهو على ما جعل
ولو جعل متوليا وفي هكذا عن ابى يوسف انه يصح وقال غفر الله له في الفتاوى للقاضي ان ينصب
في مواضع منها اذا كان في النكرة دين ومنها اذا كانت الورثة صغارا ومنها اذا كان في النكرة
وصية وفي المسامح الكبير في كتاب الوصايا في الباب الاخير ينصب الوصي لتنفيذ الوصية ولا
لهذا رواية الالهنا ولو اشترى الوارث من مورث شيئا فجد به عيبا بعد موته فالقاضي ينصب
حقيرة عليه بالعيب وكذا لو قال الوارث ان لا ابيع النكرة في الدين ينصب القاضي وصيا وكذا لو
ابو الصغير مبرز من من ينصب القاضي فيما يحفظ ماله وفي الفتاوى الصوي ان كان في النكرة دين
فباع الاب العقار او الورق فبعضه الدين لم يكن له ذلك فرق بين الجسد والوصي فان الوصي
الاب ان يبيع النكرة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس له ذلك قال غفر الله له في الفتاوى للقاضي
هذا فان محمد بن ابي بكر في الميسر وفيه فائدة اقام الجدة مقام الاب فانه قال اذا ترك وصيا
وابا فالاب الوصي والفرد عليه وفي ادب القاضي للخصاف اذا دعي دين في نكرة والورثة بكرا وهم
عقب ان كان البطل الذي فيه الورثة متقطعا عن البلد الذي توفي فيه يعني لا تذهب العبر من هنا
الى ثمة ولا يأتي نصب القاضي وصيا وان لم يكن متقطعا ولا للقاضي ان ينصب عن الفقير وصيا لطلب
حقوقه من التوبة ولا ينصب عن الغائب وانما ينصب القاضي وصيا اذا كان مآذ وبابا لا يحلف في ما
يجعل الرجل وصيا اذا كان امينا كافيا ويعرف هذا خبر رجل واحد وبقي غلب في المجلس الثاني القا
اذا نصب متوليا وفي وقت ليس في ولا ينفذ لا يصح فان كان الموقوف عليه في ولايته بان كانوا لطلب العلم
او ربطا او سجدا في حرم ولم يكن ضعيف الوقت في ولايته اجاب ركن الاسماع انه يصح ان كان القاضي
عليه حاضر او قال غفر الله له في الفتاوى للقاضي ان ينصب عن الفقير وصيا لطلب
في مجموع النوازل قال قاضي مرقند نصب فيما في حرمه وفي بخارا والمدعي عليه بمرقة صرح المدعي
القاضي اذا نصب وصيا في القرى صح وكذا اذا اذن لرجل بقعة التركات في الرستاق صح لان القصة
ليست بقضاء بشرط المصروف في الاقضية بشرط حضور الصبي عند الالباء وهكذا في قصة الرجل
للإمام خواجه زاده وهكذا في الفتاوى الصوي وفيه القاضي اذا اراد ان يقضي على الغاي بحضرة
وكيله او على الميت بحضرة وصيه يقضي على الغاي والميت بحضرة وكيله وفيه **الجنس الثاني**
في اثبات الوصاية على خصم اذا كان الميت وارث باع وهو متو بالدين يقبل البينة على الدين وفيه
الوصية على الوصاية واصل هذا في الاقضية انما يمكن اثبات الوصاية على الخصم والخصم الموصي و
مدون الميت والوارث والذي له على الميت من خصم في قوله للخصاف وقال بعض شايخنا لا يكون

مطل في المواضع التي يجوز للقاضي نصب الوصي

مطل اذا كان ابو الصغير

مطل القاضي ينصب وصيا عن الفقير ولا ينصب عن الغائب

مطل القاضي اذا نصب وصيا يبيع ولا يبرئ

معدنيا

خصما فان اقام البينة على واحد من هؤلاء ان الميت اوصى اليه بنظر ان كان المدي عدلا مرضى السيرة
في التجارة بقضى وان عوفي بالفسق والحياة لا يقضى وان عرف منه ضعف الرأي وقلة الهداية في
بعض بوصايته ونظم اليه شيئا من امواله لم ينظر منه فلو كانهم يصدقون بغير اوصيهم اليه
آخر تمام هذا بان في كتاب الوصاية اذا ثبت الوصاية بالبينة وفي كتاب الوصاية اقرار الميت
لاناس بدوين ووصايا لاداس ووصايا با انواع البر ووصايته الغريبة وقضى بحقه ثم آخر هل يقضى
بتلك البينة في الوصية با انواع البر يكتفي بتلك البينة بالاجماع وفي الغريبة والوصايا باهل يقضى
بتلك البينة قال ابو حنيفة مع لا يقضى بتلك البينة وعند ابى يوسف مع يقضى ثم انا بضعه وفي
الابصاء اذا كان للميت اهله للوصاية اما اذا لم يكن فلا بان كان عبدا او صبي او لا ينفذ شيئا
هو الا مع وان كبر الصبي قبل ان يخرج من الوصاية لا يكون وصيا عندها ج وقد مر ولو
اوصى الميت عبدا ان كانت الورثة او بعضهم كبار لا يجوز لانهم ملكوه وان كان جميع الورثة صغارا
فذلك عند ما فاسا وابو حنيفة مع يجوز ذلك اسخانا ولو اوصى الى مكانه جاز ولو اوصى الى
ذوق او مستأمن يخرجهما القاضى من الوصاية وقبل الاخراج صح نصرهما الوصى او بالقبض
من الجدة فان لم يكن له وصى بمثل الجدة المنقبة اذا كانت التركة خالية عن الدين فان كانت التركة مستوفية بالدين
لا يملك الجدة شيئا من التركة ولكن الوصى يفعل ذلك فان لم يكن له وصى ينصب القاضى شيئا بعد الوصى
وما تقدم في الاضحية الوصى اذا استغنى عن النصوص لا يجبر الوصى اذا اراد ان يخرج نفسه من الوصاية
في غير مجلس القضاء له ذلك كالوكيل ويجوز من القاضى لا يفتي بان يخرج ان كان اهلا كافيا وان
عزله مع هذا ينبغي وفيه اختلاف المشايخ وسألت في تمام هذا في كتاب الوصايا **الجنس الثالث**
في تصرف الوصى وفي الاضحية اذ جعل القاضى وصيا على بيتهم جاز له في مال البيت ما يجوز للمولى
من جهة الاب لان القاضى اذا استثنى التصرف في العقار جعل هذا الاستثناء حتى لا يملك التصرف في
العقار بخلاف الاب فانه لا يعمل استثناءه والوصى يملك الحفظ اما لا يملك ان يبرأ غرما الميت اذا
لم يجب بمقتضى فان وجب بمقتضى فعله في الخلافة في كل الوكيل ولا يصلح له ان يبرأ عن حق الميت اذا كان
المضمون مورا او له بينة فان لم يكن هذان جاز ولو كانت الدعوى على الصبي ان كانت له بينة جاز وكذا
لو قضى وان لم يكن له بينة ولا قضى وفي ادب القاضى للصلاة الشهيد الوصى بضع وربعه و
بيع بالنسيئة اذا كان لا يخفى الجور فان اضر الصبي لم يجوز بيع ماله بالف اذا كان المشتري مدينا وبيع
استماع غيره بالف ومائة والموت على هذا وفي الاضحية واذا اخبر الوصى بالدخل والمخرج قبل قوله فيها
بجمل ويختلف على كل حال ولو انه اخبره انفق على البكيم او على الضيعة جميع انزال الارض وغيرها
ولم يفسخ ذلك والله القاضى الان بين شيئا فبين ان كان الوصى موقفا بالامانة وقال في غير هذا

اما اذا اقر من دون الميت او في
لا يفتي باقراره وله يوم
تستطيع الدين اليه و
كذلك المودع اذا اقر
بذلك ولا يفتي
الوصاية
بالبينة

مطلوب
اليد او بالتصرف او
الوصى

مطلوب
فيما يصدق الوصى

الفرد

الفرد قبل قوله وان لم يكن موقفا بالامانة يجبر على التفسير بغيره بين اولى وثلاثة ونحوه فان لم
يكتفي بالبين ولا يجيبه وينبغي ان يحاسب سنة سنة او على الوصى والقيم ان القاضى المعزول لما جرت بها
مسألة او مشاهير كل شيء بكذا فان القاضى الموكى لا ينفذ ذلك وكذا لو صدقه المعزول فان
البينة انه حال كونه قاضيا فعل ذلك قبلنا البينة ثم ينظر ان كان قد اجر المثل او اقل ينفذ وان
كان اكثر ينفذ بغيره اجر مثل عمله وبطل الزيادة وان استوفى ذلك امر به الزيادة على البين وفي
ادب القاضى للصلاة الشهيد اذا كبر اليك فقال الوصى ضاع المالى منى فالقول قوله مع البين ولو
قال انفت عليك كذا صدق في نفقة مثله ولو اختلفا فقال الابن مات ابى منذ عشر سنين قال
الوصى منذ عشر سنين سنة فالقول قوله الابن ولم يذكر الخلاف قبل هذا قوله محمد وعند ابى يوسف
قول الوصى وهنا ان مسائل احدهما هذه والثانية اذ انزلت الميت رقيقا فانفق عليه ان كان
موجودا في القول قوله الوصى بالاجماع وان لم يكونا موجودين فعلى هذا الخلاف الثالث اذا
ادعى الوصى انه ابى غلامه واعطى المثل اربعين درهما وانكر الابن فعلى هذا الخلاف الا ان ابى الو
بينة على ادعى فلو قال استأجرت رجلا حتى ردة الغلام بصدق الرابعة اذا قال الو
ادب خراج ارضك عشر سنين وقال الغلام خمس سنين فعلى هذا الخلاف وهل يقضى القاضى مال
البيت مع اخوانها باى في كتاب الوصايا والله اعلم **الفصل التاسع في الجلب**
وهو شتم على اربعة اجناس الاول فجا يجلب وفيما لا يجلب الثاني في معاملة القاضى مع الجلب
الثالث في مسائل الملازمة الرابع في الجور اما الاول وفي كفاية الاصل يجلب في الدرهم
واقل من ذلك وفي كتاب النفقات الشمل لائمة المملوكى يجلب برافى ويجلب في كل دين ما خلا
دين الولد على احد من الابوين او الجدة والجد غير انه يجلب في نفقة الولد الصغير ولا يجلب
المكاتب والعبد المأذون بدين المولى والمولى يجلب بدينه ما خلا اذا كان المأذون مديونا
وفي المكاتب هذا اذا لم يكن الدين من جنس بده الكتابة اما اذا كان من جنس بده الكتابة
فقد ظهر المولى يجلب حقه فيلنقبان فصلاصا في الاضحية وفي الاضحية ايضا المكاتب و
العبد الناجر والصبي الحر المأذون يجلبون اما الصبي المحرور فلا يجلب بدين الاستهلا
ولكن يجلب الوصى او ابى فان لم يكن له اب ولا وصى يامر القاضى رجلا حتى يبيع ماله في الدين
وفي كفاية الاصل لا يجلب العاقلة في جرية ولا رضى ولكن تؤخذ من عطياتهم فان لم يكونوا من
العطاء واستمعوا من الاداء يجلبون والدرعار يجلبون ابدان حتى يعرف نوبتهم ويجلب المسلم
بدين الذبح والذى بدين المسلم وكذا السنان اما الكفيل اذ اجبى فهو يجلب المكفول عنه واذا
لازمة الطالب فهو يلو زم المكفول عنه وان كانت الكفالة باس ولا يأخذ المالك قبل الاداء وهذا

حتى

ظن المولى

على ان رب المال لو اراد ان يجبر الكفيل والاصل له ذلك وهي واحدة الفتوى وكذا يجبر الكفيل
وكفيل الكفيل وان كثر واوحد الاضحية اذا اجبر رجل بدين ثم جاءه الاخر بطالبه بالدين فان
الفاضي يخرج منه حتى يخرج بينه وبين الدين فان اقام البينة كتابه فلو ظهر له دين آخر كتب باسمه الآخر
واسم المحبوس وانه محبوس بدين فلان وفلان ويكتب النارج ويجبر في المدة والقصاص في
التزكية وفي الشقي رجل جرح رجلا من محبوس حتى يبرأ ان كان الجرح فيه القصاص جبري وان لم
يكن فيه قصاص ان برأ لم يجبر ويشتري منه وفي التوارل خصمان نشأ بينهما دين الفاضل في
فهماهما فلم يتهما فافترى الى الفاضل ان يجبرهما او يعزهما وان عفا فحس وان فعل احدهما
مالم يطلب خصمه لا يعز من رجل يشتم الناس ان كان ذلك شره وعظ وان كان شتاما ضرب في
حق يزل ذلك رجل ضاع امرأه رجل حق وقتا فرقة بينهما وبين زوجها وزوجها من غيره
او ضاع صبيته وزوجها من رجل يجبر حتى يبرأها او يموت المرأة اذا حبلت زوجها لا يجبر
الزوج رجلا ان له على رجل دين الا ان احدهما اكثر فلصاحب القليل ان يجبر وليس لصاحب
ان ينعى ولا يحبس ان اراد احدهما اطلاقه فللاعتزان بمنع **جنس اخر** في العالة
مع المحبوس في كفالة الاصل لا يضرب المديون ولا تغفل ولا يفتقد ولا يجبر ولا يقيم بدين
صاحب الحق اهانة ولا تجبر في المشتري بدين المديون اذا خيف الفرار ولا يجبر المحبوس لجمع ولا
يخرج ولا يصادق الجنان ولا عبادة للرعي وتجبر في موضع وجب لا يسطرله فرقي ولا وطاء ولا
عليه احد ليساني بذكره الامام السرخسي رح وفي الاضحية انه لا يمنع من دخول الجيران واهله
لانه يخرج الى المشورة معهم لاجل الدين ولكن لا يكتفون من الكفيل طويلا من حق لا يساويهم
وعن محمد بن ابي حنيفة في موت والده والديا لم يجد احدا يمسك ويكفنه اما اذا كان ثمة من يقو
لا يخرج وفي غير الوالد والديا لا يخرج مطلقا وفي الفتاوى للفاضل وقبل عجز الكفيل الجنان
والوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى وتخرج المحبوس قال
ابوبكر الاسكاف لا يخرج له الحاكم وفي اثمان الناطق لو برى في الحبس واضناه ولم يجد من يجبر
يخرجه من الحبس هكذا روي عن محمد بن ابي حنيفة اذا كاف الغالب هو المملوك وعن ابي يوسف انه
لا يخرج له والمملوك في السجن وغيره سواء والفتوى على قول محمد واما بطلان كفيل فان لم يجد الكفيل
لا يطلق فان كفل رجل يطلق فان كفل رجل والطلق فخص الخصم ليس بغيره وينتور ولا يخرج
الى اللام اما الاحتياج الى الجماعة يدخل عليه امرأته او جارية حتى يجامعا لكن في موضع لا يطلع عليه
احدا فان لم يجد مكانا خاليا لاجتماع وعين اجماع انه يمنع من الجاهل يخرج الى الكفيل ضرورة في وهل يمنع
من الكسب اخلاف المشايخ فيه والاصح انه يمنع فلو خاف ان يفر من الحبس جرحه الى حبس القصور

مصلحهما اذا نشأ بينهما دين
الفاضي

ما لم يطلب خصمه
لا يعز من رجل يشتم الناس

والوالدين

مفتي

وتقل عن الفاضل الامام فخر الدين الرازي في قاضي الفضاة غراسان ان المحبوس ان جبر
السجن مشتمنا بطبق الباب ويترك ثقب يطل به الخنزير واللاه **نوع منه** قال ويترك
له وسجان من الثياب ويباع الباقي في الدين فان كان له ثياب حسنة يباع ويشتري له بقدر الكفا
ويصرف الباقي الى الدين وهذا قال مشايخنا يباع ما لا يحتاج في الخلق حتى قالوا يباع الكبد
الصفى والطح في الشتاء ولو كان له كانون من حديد يباع ويخذ من الطين وعن شرح
الله باع عمامة المحبوس في الدين وعن ابي يوسف هكذا وفي رواية الامام خالي اذا اقلس الشري
ان كان قبل القبض يبيع الفاضل المبيع لاجل الدين قال وهذا قولهما واما عندنا فم
يبيع العوض ولا العقار بناء على مسئلة الجرح على المرح عندنا لا يبيع ولا يبيع وسباني بما
في آخر هذا الفصل هذا في الجاهل الصغير وفي شرح العمام لا يبيع العقار بالاجماع وفي
في المنقول وفي شرح القدوري في كتاب النفقة الخلاف في المال الحاضر اما في الغائب فلا
يبيع العقار ولا العوض ولو ظهر بدين مديون له وله عليه درهم هل يأخذ في شرح الجاهل
فيه روايتان وفي شرح الطحاوي اعتمد على انه لا يأخذ وفي الفتاوى الصغرى مال الى الزاوية
الصغرى انه يأخذ وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء لو قال المديون ابيع عبدك هذا
واقض الدين عنه لا يحبس الفاضل ويؤجل بدين او ثلثة فان كان له عقار يجبر لبيع
بفضي الدين وان كان لا يشتري الا بدين قليل وعن محمد بن ابي حنيفة لو وجد المديون من يفضيه فلا
يسرق من ماله رب الدين اذا اراد ان يطلق المديون من الحبس غير ان الفاضل له ذلك
نوع منه اذا حبس الفاضل رجلا يسأل عن لسان ان كان مؤثرا ابد المحبوس حتى يفضي
وان كان قسرا اخل سبيله وفي كفالة الاصل اذا حبسه مؤثرا او ثلثة يسأل عن حاله هذا اذا كان
امره مشكوكا اما اذا كان اموه ظاهرا اعتد الناس وعند الفاضل يقبل البينة على ذلك وعلى سبيله
واذا كان اموه مشكوكا هل يقبل البينة قبل الحبس فيه روايتان في رواية يسأل ويقبل البينة
الا فلاس قبل الحبس وهو اختيار الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل وفي رواية لا يقبل البينة
قبل الحبس وهو اختيار عامة المشايخ واختلفت الروايات في ذلك التي يجوز للفاضل ان يسأله
بعد الحبس في رواية كتاب الكفالة شري او ثلثة كما ذكرنا وفي رواية الطحاوي ستة اشهر وفي
رواية الحسن اربعة اشهر والاضحى انه مفوض الى رأي الفاضل وفي ادب الفاضل للخصاف ان
ان رآه الفاضل يحبس برواية الاقل وان رآه مشتمنا يأخذ الاكثر ثم يسأل اهل الحبس عن جبرانه
ومن جالطه في المملات واما يسأل الثقات والواحد يكفي ولا يشترط لفظه الشهاده في هذا
وفي كتاب الفتاوى الصغرى يشترط فان اقام المديون البينة على الافلاس واقام الطالب البينة

طه بدر الدين ودره ام

اذا وجد المديون من يفضيه
فلا يسرق من ماله

من حبس في
لا يحبس الا ان يسأل
البينة ثم يحبس

من حبس في
لا يحبس الا ان يسأل
البينة ثم يحبس

قضيه

على البسار فيقنه الطالب اولى ولا طلبة الى بيان ما يقب به البسار فيقنه الافلاس لا يقب
 حصية للدرج وفي فتاوى القاضى اعلم واذا سأل القاضى عن الجور بعد فتى فاجابه مفلس
 صاحب الدين غاب فان القاضى اخذ منه كفيلا بنفسه وخرج به عن الجور اذا كان للبت دين
 على رجل والبت ورثة صفار وكبار فليس الكبار المدبون ثم اراد ان يطلق لم يطلق القاضى حتى
 يستوثق المصغار ثم في بينة الافلاس كالمصنف انه ينبغي ان يقول الشهود انه فقير لا يعلم
 له مالا ولا عرضا من العي ومن يخرج بذلك عن الفقر وعن البى القاسم الصفار ينبغي ان يقول الشهود
 فنهذه انه مفلس مقدم لا تعلم له مالا سوى كسوة التي عليه وثياب بيل وقد اخبرنا امر في السرو
 العلانية فلو انه لم يخبر احد عن حاله تكن قال المدبون ان اسمر قال رب الدين انه موزد كرتي
 الجور بانه لا يصدق المدبون في انه مفرغ على ما هو عليه مال حصل في يد كفتي بيع او قرض وكذا في
 كل دين وجب بعهده والقرانه كدين الكفالة والرهون والجامع الصغير للصدوق الشهيد قال لا
 في انه مفرغ المهر للمهر المسمى في الرجل فيصير وفي الاضحية وكذا يصدق في فقه الاقارب والزوج
 واروث الجنابات ونحوها المتكفلات في انه مفرغ وفي نكاح الاصل لا يصدق في المهرين غير ذلك
 المجهل والموتيل رتب الدين اذا ادعى ان له مالا بعد ما اقام المدبون البينة على الافلاس على ما عند
 ايم وعند ما لا بناء على ان رتب الافلاس لا يصدق عند ايم وعند ما يصدق فان كان للجور مال يملك
 ايم يطلق بكفيلا فلو علم القاضى عسرة لكن له دين على الوبر فانه يجب حتى يتقاضى غريمه فان
 جبر غريمه الوبر لا يجبر القاضى المفسر اذا اطلق الجور بسبب الافلاس فادعى عليه رجل مالا او ادعى
 انه موزر لا يجبر حتى يعلم غناه **جنس آخر** في الملازمة وفي الاضحية للجور بعد ايم
 بلازمه المديون وتقسيم الملازمة ان يدور معه ايما دار ولا يفارق ولا يلازم في موضع معين
 لانه جبر في النية المديون اذا اطلب من القاضى ان يأخذ من المديون عليه كفيلا او ابي المديون
 عنده اعطاء الكفيل فالقاضي يأمر المديون بملازمته ولا يمنع من الدخول في بيته لغاظة اعداء
 الا اذا اعطاه واعذر موصفا للفايط وان كان المديون يمكنه العمل ولا يمنع الزوم من ذلك ان
 كان عمل السقي له ان يلازمه الا اذا اعطاه نفقته ونفقة عياله في له ان يمنع من العمل ولا
 ان يلازمه بنائبه او اجبره او غلصه فلو قال المديون ان لا اريد ملازمة الغلام لا اجلس ايم
 المديون لذلك ثم ليس للطالب ان يفهم الزوم في الشمس او على النخ او في موضع نظريه فلو قال
 اجبني وانما انصرم الا الملازمة يلازمها واما ملازمة المرأة بأمر امرأة حتى يلازمها فان لم
 امرأة ان شاء جلاها مع امرأة في بيت وهو على اياها او المرأة في بيت نفسها وهو على اياها فان
 المشتق وانقدم في الاضحية وفي مجموع التوازن فقير لا شيء ولا يجبر من كفيلا بنفسه لا يجبر

القاضي مطاوع دس المدون

القاضي يبنيه وبني الغريم ان شاء لزمه وان شاء تركه رجل ادعى على اخ ماله ولم يجبر القاضى
 ايا ما يلازم للمديون خصمه وان طال **جنس آخر** في الجور قال ابو حنيفة ربح لا يجوز الجور الا
 على الثلثة الفقيه الماجن وهو الذي يعلم الناس الجور حتى يسطر الشفعة والزكوة ويعلم للزكوة
 الرد حتى تبين من زوجه او الشا في المكارى المفلس وهو الذي يقبل الكراء ولا يحمل له في
 الطبيب الجاهل وهو الذي يبيع دواء يموت للريض وعند ما صرح للجور على الكل وهذا الا
 بناء على صحة القضاء بالافلاس عند ما يصح وعند ما لا يصح فابن حنيفة ربح فاس على الا
 والاستيلاء والتزويج وعند ما لا يجزى بدون جرح القاضى فان جرحه يجرى كالمريض في
 والجور بسبب الفساد باطل ايضا عند ايم وعند ما صرح وهذا على نوعين احدهما على صحة
 عقده بان كان سليم القلب لا يهتدى الى التصرفات والشا في ان يكون مفرقا مضيقا لما
 واجمعوا انه لا يظفر الجور في النكاح والطلاق والعناق والاستيلاء والتزويج واجمعوا
 على انه يمنع عنه ماله ما لم يبلغ خمسا وعشرين سنة فاذا بلغ قال ابو حنيفة ربح لا يمنع بل يبيع و
 عند ما دام المنع ما دام السقف فان باع هو واشترى ان كان فيه نفع يجبر القاضى كالصبي اذا
 باع واشترى والنظر فيما باشر الصبي الا انه ينهي القاضى المشتري عن دفعه الثمن اليه فان
 يبلغه من القاضى ودفع الثمن اليه وكذا لو دفع الوصو المال اليه وهو يستحق الجور بربا الوصو
 اذا دفع المال للصبي لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن **الفصل العاشر**
 في الخطر والاباح وفي فتاوى النسفي جعل للقاضي اخذ الاجرة على كسبه السجدة والحاضر
 لكل الف درهم خمسة دراهم وان كان دون الف لكل حقة من الشقة مثل ذلك ضفة خمسة
 وقبل يجب بقدر اجر المثل هو المختار وتوكل القاضى القسمة لا يحمل له اخذ الاجرة ولكن يحمل له
 الاجرة على الكسبة ولا يحمل له اخذ شيء على النكاح ان كان نكاحا يجب عليه مباشرته كنكاح
 الصغار وفي غير مجل ولا يحمل الاجرة على اجارة بيع مال اليتيم ولو اخذ لا ينفذ البيع و
 حمل للمنفى اخذ الاجرة على كسبه الجواب بقدره لان كسبه الجواب ليست بواجب عليه ولا يحمل له
 الفتوى حتى يكون صوابه اكثر من خطئه **جنس آخر** رجل غاب فتزوجت امراته فقام
 الزوج البينة انها امراته لا يعرفها القاضى لانه يمكنها ان تقول وجدت البينة على الطلاق و
 هذا اذا ادعت في الطلاق حين تزوجت في فوايد شمس الاسلام محمود الا وزجرت وفي
 الفتاوى قاضي اخبر ان فلانا طلق امراته ثلثا وهو يملكها في البيت او اسرق المهر ابران كان
 رجلين عدلين يطلب القاضى اشد الطلب وان كان الخبر واحدا ان لم يكن عدلا لا يجبر عليه
 الطلب وان كان عدلا ان لم يصدق فكذاك وان صدقه بطلبه وان لم يطلب فهو في سعة

الشفقة الماجن والمكارى
 المفلس والطبيب
 الجور

مطالع كل المهر اخذ الاجرة
 على كسبه السجدة
 ونسب الجور

خطا ولا يحمل الاجرة على
 اجارة بيع مال
 خطا وعلى المفتى اخذ الاجرة على
 كسبه الجواب
 خطا ولا يحمل المفتى الفتوى على
 كسبه الجواب

المسألة في القاي وفي المتقاة أدعت ان زوجها طلقها وغاب فالقاضي ينظر ان عيها
 رجل متوهم من النكاح وان لم يعرف وقامت بينه على ذلك لا يتوهم لها اليهود والنصارى
 ينعون من احداث المقبرة والبيع والكفاي وفي فوايد الامام طهيري الدين للرغيباني الق
 اذ امان وترك مالا فللقاضي ان يترقب متى حتى يحضر الوارث فان لم يحضر بضعة في بيت
 ويصرف الى القناطر ونفقة الايتام فلو صرف ثم حضر الوارث يقضوا له من بيت المال اذا
 القفوق عليه للقاضي اخذت الرشوة من خصي وقضيت على بغيره القاضي القاضى اذا لم يقع
 الاعتقاد على قاي اهل مصر فبعث الفتوى الى مصر آخر لا ياتي بياخير القضاء اما اذا اقر
 الحكم خوفا من المدي عليه او امر المدي بالصلح فصلى بالمخارج القاضي ان كان كاتبا الحضار اذا
 من المفتي وجه الحلف في الدعوى فكذب المحضر بدلا للحلف الا ان عليه ولا ياتي بالمفتي وفي النوازل
 الرجل اذا كان لا يجلس في الدعوى فامر الحاكم رجلين بيمينات كيف يتكلم ثم اثم معا على تكلم
 لم يكن على الحاكم بأمر فاقال لهما علماء ولا يصبر الرجلان مطعونين في شهادتهما فهاجا بيزة
 وتم اخذ من السلطان مالا حراما في القيامة في الخصومة لصاحب المال على السلطان
 وعلى القاضي اذا لم يخلط الاشياء مع ماله وتما هذا يأتي في كتاب الغصب وفي النصاب من
 اراد ان يرفع خصمه الى باب السلطان ولا يذهب الى القاضي بطريق شرعا كذا لا يفتي به وقال
 القاضي الامام لا يبطوله ولكن يذهب الى القاضي فان عجز القاضي فالقاضي يذهب الى السلطان
 القاضي اذا كان يأخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بالاجرة بل يكون عدلا له وبينه في
 حقه من مال الله وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يملكون القران وروى ان ابا بكر
 لما استخلف كان يأخذ الرزق من بيت المال وكذا عمر وعلي بن عمر واما عثمان ومكان صاحب رقة
 فكان يحنس ولا يأخذ القاضي اذا سجد له ثلثون درهما في رزاق كتابه وثمن صحفه وقرطاً
 فاعطى الكاتب من ذلك عشرين درهما وعشرة لرجل يقوم معه ويحلف الخصم قالوا احب ان
 يصرف ذلك الى غير ما سجد واجب ان يصرف الى الموضع الذي سجد القاضي مسئلة على مسئلة
 وحكم فظروا رواية ان الحكم بخلاف فلخصومة للمدعي عليه يوم القيامة على القاضي وعلى
 لان القاضي آثم بالاخذ له لانه ليس احد من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعي آثم باخذ المال
 والله اعلم **كتاب الشهاكات** وهو مشتمل

مطلوع العين اذا ماتت وترك
 مالا فللقاضي ان يترقب
 متى حتى يحضر الوارث
 اذا قال المفتي عليه القاي
 اخذت الرشوة وقضيت
 على

السلطان
 من يرفع خصمه الى
 باب السلطان

مطلوع العين اذا كان يأخذ
 من بيت المال شيئا لا يكون
 عاملا بالاجرة بل يكون
 عدلا له وبينه في حقه
 من مال الله وكذا الفقهاء
 والعلماء والمعلمون الذين
 يملكون القران وروى ان
 ابا بكر

البيع

الفصل الاول في المقدمة في تحمل الشهادة في
 نظم الزند وسقى عن الامام الفضلي الرجل اذا شهد على شيء ثم امتنع عن ادائه الشهادة ان علم الدولة تشهد
 بذهب حقه يعني الشهود لم يمتد بصير فاسقا وفي الاجناس ان كان هو يفتد على غيره يمتد له وهو في سعة
 من ان لا يمتد وهذا قريب من ان لا يمتد وهذا قريب من العول وفي المتق وفي النصاب الاشارة في الدابة
 والبيع فرض على العباد لانه خلاف نفع المال الا اذا كان لا يتجاف نحو درهم لحقارته وفي النوازل الشا
 اذا دعي لواء الشهادة وهو في الرضا قد فرغ من اوثق ان كان جالداً لم يحضر على الحكم وشهد بكنه
 ان يرجع الى اهل بيته يجب عليه الحضور وان كان لا يمكن لا يجب وان كان الشاهد شجاعا كبر السن
 الشيء بالافدام وليس عند ما يركب فان تكلف الشهود له بداهه يركب ويجوز له ان يركب اذا كان الشا
 في الفتوى او قدرة ما يستأجر الدابة لا يقبل شهادته ان تكلف للدابة لانه هذا معنى الرشوة هكذا روي
 عن ابي يوسف ومحمد بن وهبان ان اكل الشاهد طعاما فيه افاويل قال الامام الفقيه ابو الليث ان كان
 الطعام ههنا يقبل اما اذا ههنا للشاهد فاكل لا يقبل وقال محمد لا يقبل في الوجهين وقال ابو يوسف
 يقبل مطلقا الشاهد اذا علم انه لو شهد لا يقبل القاضي شهادته ارجوان يكون في سعة من ان لا يمتد
 رجل اقر بين يدي يدي قوم ان لفادن عليه كذا انضمت مدق ثم جاء رجلان او ثلثة الى هؤلاء الشهود
 وقالوا لا تشهدوا على فلان بالدين فانه قضاه الدين كله الشهود بلخيرون ان شاؤوا استمعوا عن ادائه الشهادة
 وان شاؤوا اخبروا والمحكم بشهادة الرجال الذين اخبروهم بالقضاء ان كان المخبرون عدولا لا يقضي القا
 بالمال هذا قول الفقيه ابو جعفر وهو قول ابو نصر محمد بن سلام الكل في النوازل وفي واقعات المنا
 اذا حضر الرجل نكاح رجل او افارة بدين او بيع او قتل فلان اراد ان يمتد شهد عنه شاهدا عدلا ان الزو
 طلقها ثلثا او قال لعاينة امراة ارضعها او قال لا اعني العبد قبل ان يبعه او قال لا في القتل عفا الوثن
 عنه لا يبعه ان يمتد بالنكاح او البيع او القتل فان شهد عنه واحد لا يبعه الشهادة رجل راي عينا
 في يد رجل يصرف فيه نصف المالك اراد ان يمتد بالمالك ابرع عدلان ان المالك الثاني لا يجوز له ان يمتد
 بالمالك الاول ولو ابرع عدلان انه باع من ذي اليد له ان يمتد بما علم ولا يفتن الى قولها **من**
 الشهاكة على امراة لا يبرعها سأل ابن محمد الحسن باسليمان الجرجاني رح عن هذه المسئلة قال لا يجوز رخصي شيد
 عند جماعة انها فلا تسمع اعزدي يوسف وعند ابيك فيجوز اذا شهد عنه عدلان انها فلا تسمع وهل يفتن لوق
 وجهها اختلف المتأخر فيه منهم من لم يفتن واليه مال الامام خواهر زاده وفي النوازل قال يفتن
 رؤية شخصها في الجاسع الاصغر يفتن رؤية وجهها قال ورأت الامام خلا امرها بكشف الوجه و
 بالخروج وفي المتق لرجل الرجل الشهادة على امراة ثم انها ماتت ثم شهدا عند ان المقتول فلان يمتد
 ان يمتد عليها وفي ادب القاضي للخصاف لو ان رجلا في بيت وعلم الشاهد انه ليس في البيت غيره

فهم من الامور ان الشهود
 الامور ان الشهود
 ما يمتد له وحسن الشهاكة

مطلوع العين اذا ماتت وترك
 مالا فللقاضي ان يترقب
 متى حتى يحضر الوارث
 اذا قال المفتي عليه القاي
 اخذت الرشوة وقضيت
 على

وان اكل الشاهد طعاما
 المدي

مطلوع العين اذا كان يأخذ
 من بيت المال شيئا لا يكون
 عاملا بالاجرة بل يكون
 عدلا له وبينه في حقه
 من مال الله وكذا الفقهاء
 والعلماء والمعلمون الذين
 يملكون القران وروى ان
 ابا بكر

مطلوع العين اذا كان يأخذ
 من بيت المال شيئا لا يكون
 عاملا بالاجرة بل يكون
 عدلا له وبينه في حقه
 من مال الله وكذا الفقهاء
 والعلماء والمعلمون الذين
 يملكون القران وروى ان
 ابا بكر

ثم خرج وقعد على الباب وليس للبيت سلك الا هذا الباب فاقتر الرجل الذي هو داخل البيت بفتح والجلوس
على الباب ليراه وسعه ان يشهد عليه بما اقرب وفي العيون لو ان رجلا خاف من الرجل ثم سأل عن شيء فافترق
بدونه ويحتمل كلامه ولا يبراه هو جازن شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروا لا يجوز ان يقول هذا بغير ما شأنا
الاسامخا في **نوع من** وفي الاصل الشهادة بالسماع لا يجوز الا في اربعة مواضع الموت والنسب والنكاح
والقضاء اما القضاء بان كان حضور مصر وراه الناس وسمع الناس يقولون انه قاض بيع له ان يشهد
على كتابه الى القاضي مصر آخر وهذا الحسن واما النسب فصورته اذا سمع من انسان ان فلان فلان بن
الفلان وسعه ان يشهد بذلك وان لم يعاين الولادة على قرابة الا يرى انما يشهد بان ابا بكر الصدوق بن
يعني الى خافه وما رايته بالخافه واما النكاح اذا رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان
زوجه فلانة وسعه ان يشهد انها زوجته وان لم يعاين عقد النكاح الا يرى انما يشهد ان عابثي
رضي الله عنها زوجة النبي عليه السلام وان لم يعاين النكاح واما الشهادة على الدخول المتكسرة
جائز في مخصوص القدر في قال وفي فوائد اسنادنا ظاهر الدين لا يجوز له ان يشهد على الدخول بالسماح
ولو اراد ان يثبت الدخول بغير الحنوة الصريحة واما الموت اذا سمع الناس يقولون ان فلان مات ان
راهم صنعوا به كما صنعوا بالموت بسعه ان يشهد على موته وان لم يعاين ذلك فان شهد ان رسول الله صلى الله
وسلم توفي ولم تذكر وفاته واما الوضف فالصحيح من الجواب جواز الشهادة على اصل الوضف لانه
بغير بعد انقضاء قرون وانه يشتركن على شرائط الوضف لا يجوز ولا يشترط ان يلفظ الخبر بالموت بلفظة
الشهادة عند من يشهد اما الذي يشهد عند القاضي بلفظة الشهادة واما في الفصول التي
شرطنا فيها شهادة العدلين بفتح ان يشهدا عند بلفظة الشهادة قال قال اسنادنا ظاهر الدين في
الافضية وهو اخبار الصدر الامام السعيد برهان الخليل وفي مختصر القدر وري انما يجوز له الشهادة
بالسماح اذا اخبر من يثق به فلهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط وفي الموت مسئلة
وهي انه اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا
بذلك عدلا مثل فاذا سمع منه اخل ان يشهد على موته فشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضي بشهادته
فاذا اخبر موت رجل من ارض اخرى فضع اهلها ما يصنع بالموت لم يسمع لاحد ان يشهد على شيء
الا ان يشهد موته او سمع ذلك من شهد موته بعد ذلك لو شهد عند القاضي وقال ان شهد ان فلانا مات
اخبرنا بذلك من يثق به جازن شهادتهما هو الاصح والخصاف جوز ذلك ايضا وفيه اختلاف المشايخ
وكذلك لو قال دفناه او شهدنا جنازة والفضل كالموت وفي شرح الطحاوي الشهادة على الشهادة لا يجوز
الا في خمسة اشياء والحق ما يصدق هذه الاربعة الوضف اذا شهد انه وضم فلان حله ان يشهد على ذلك
وان لم يحضر ابغافه ولم يذكر في ظاهر الرواية لكن شاخصا جعلوه كالموت ولذا يجوز الشهادة انه قاض

السماع ما سمع لا يبراه
الموت والموت
والنكاح

مستأن في الشهادة بالموت
بالسماح

ما فعل
وفي الوضف يشهد على
اصل الوضف

سنة خمس

بلد

بلد كذا وان لم يعاينوا المنشور والتقليد وكذا ليجل له ان يشهد ان هذا والى بلد كذا وان لم يعاين العهد
والمنشور وما سوى ذلك لا يجوز الشهادة فيه بالشهادة وفي النصاب وفي الشهادة على النكاح بالسماح يشهد
على النكاح دون الموت وفي الوضف يشهد على اصل الوضف دون الشرايط ثم في الموت اذا شهد جنازة
او دينه او اخبر بذلك رجل او امرأة حل له ان يشهد على البنات وان لم يعاين موته وكذا الشهادة على
النكاح بالشهادة يقبل اذا شهد بعمره وزفافه او اخبر بذلك رجلان عدلان ان هذا المرأة فلان
حل له ان يشهد على البنات ان هذه امرأة فلان وكذا في النسب اذا سمع الناس يقولون ان هذا ابن فلان
او اخ فلان حل له ان يشهد على ذلك وكذا لو اخبر بذلك رجلان عدلان والنسب والنكاح
الموت هناك اذا اخبر رجل او امرأة حل له ان يشهد وهذا ليجل له حتى يخبر بذلك رجلان عدلان
ولو قال رجل لامرأة رجل سمعت من الناس ان زوجك فلان مات جازها ان يزوجه ان كان
عدلا ولو ان المرأة اذا تزوجت بزوجه آخر ثم اخبرها جماعة ان زوجها حي ان صدقت الاول فالنكاح
جائز هذا في فتاوى النسبي وفي المتن لم يشترط تصديق المرأة لكن شرط العدالة في الخبر وفي
النوازل ان كان الخبر عدلا لكنه اعني او شهد في قذف وهو جائز فلو اخبرها واحد بموت الغائب
واخبرها اثنان بموته ان كان الخبر بالموت يشهد انه عاين موته او شهد جنازة وكان عدلا وسح
للمرأة ان تزوجه آخر بعد انقضاء العدة هذا اذا لم يورخا اما اذا ارخا وتاريخ شاهدي للجودة
تاريخ شاهد الموت فتشاهد شاهدي للجودة اولى ولو شهد عند المرأة عدلان زوجك ارشد
والعبادة بالله صلوات الله على من تزوج فيه روايتان المسئلان في كراهية فتاوى الفضلي وفي الفتاوى
الصغرى الشهادة بالشهادة في النسب وغيره بطريقين الحقيقية والحكمية فالحقيقية ان يسمع من قوم كثير
لا يصور تواطؤهم على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة والحكمية ان يشهد
عند رجلان او رجل وامرأتان عدلان بلفظة الشهادة وفي الشهادة على الموت لا يقولان
سمعنا من انسان لكنهما يقولان دفنا وصلىنا عليه حتى يغيب ولو شهدوا بالشهادة في هذه
وقالوا لم يعاين لكن اشتهوا عندنا فيقبل بخلاف ما لو قالوا ان شهد بذلك الملك لاننا رايناه بنصر فيه
نصرف الملك فانه لا يقبل هذه المشاهدات وهل يجوز ان يشهد له ذكر في الجاه الضعيف اذا رأى
شيئا في يد رجل جاز له ان يشهد انه لا في العبد والامة وهذا اذا كانا بالغيين او صغيرين يعتبران
عن انفسهما اما اذا كانا لا يعتبران عن انفسهما كما لا دابة والمتاع والقاضي اذا رأى عينا في يد رجل جاز
له ان يقضي الملك وفي الفتاوى للقاضي الامام اذا شهد الشهود فيما يجوز به الشهادة بالسماح وقالوا
لم يعاين ذلك وكذا ما شهد من عينا جازت شهادتهم ولو قالوا ان شهدنا بذلك لاننا سمعنا الناس لا يقبل شهادتهم
ولو شهدوا بالملك قالوا ان شهدنا بذلك لاننا سمعنا الناس رايانا في يد لا يقبل شهادتهم وفي ادب القاضي

النسب والنكاح
الموت

ما فعل
ان السهم السب
بغير بين الحقيقة الحكمية

ثم

للفصاف شرط التصرف في البعد فانه قال اذا رأى عينا في يد رجل يصرف فيه تصرف المالك جاز له ان يشهد
 انها له وفي الافضية زاد على هذا فقال اذا رأى شيئا في يد رجل يصرف فيه تصرف المالك جاز له ان يشهد
 ببعده ان يشهد بالملك له حتى لو رأى دقة في يد كاس او كتابا في يد جاهل لم يبرح آثانه من هاهنا لانه
 لا يحمل له ان يشهد بالملك له ثم السئلة على اربعة اوجه اما ان عاين المالك والمالك بان عرف المالك اسم
 ونسبه وعرف المالك بحدوده وراه يصرف تصرف المالك ولا يمنع احد من ذلك ويدعي انه له او له
 اشتراه فانه يشهد له بالملك ولو شهد بغير الثاني ان لا يعرف المالك ولا الملك فلا يحمل له ان يشهد ولو
 لا يقبل الثالث ان يعاين المالك دون المالك بان عرف الرجل معرفة فاقه ومع ان له في قرية كذا فانه
 وهو لا يعرف تلك الضيعة ولم يعاين بين عليهما ليعلم ان يشهد ولو شهد لا يقبل الرابع ادعا
 الملك دون المالك ببعده ان يشهد ويقبل ان النبي ثبت بالشهادة والتسامح فبغير المالك معلوما
 بالنساح والمالك معلوم فيقبل **وآل الولاة** فلا يشهد فيه وان كان شهيرا اذا كانت الورثة
 اضافوا اليه الولاة يزعمون انه رضى لهم وفي قول ابى يوسف اخر وهو قول محمد بن جبر الشهاكة
 فيه بالنساح ولا يجوز الشهادة بالنساح على العتق والطلاق قال غنى الامنة للحلواني
 هذا قولهما **ما** عند ابى يوسف فيجوز تكا في الولاة وآسا في الجهول يشهد بالنساح فيه
 روايتان والاصح انه جاز له في الشفي **جنس آخر** رجل حضر بجانم اخرج الى الشهادة
 المشتري يشهد له بالملك بسبب الشراء ولا يشهد له بالملك المطلق قال ورأيت في موضع آخر انه جاز ولا
 اصح لان الملك المطلق ملك من الاصل والملك بالشراء حادث وفي النوازل في الشراء يشهدون على
 انسان بما لم يعلم القاضي من اتي وجه تشهدوا على انسان بما لم يعلم القاضي من اتي
 وجه تشهدوا وان سألهم فلم يجروا اصل بفضي شهادتهم قال **النقيب ابو الليث** ح اذا كان
 الشهود عد ولا يفتي بشهادتهم وان لم يبينوا السبب رجلى اشترى عبدا وادعى على البائع ان به عيبا
 فلم يثبت العيب فباعه من رجل فادعى المشتري الثاني عليه هذا العيب فانكره فالذي سمعوا منه حمل
 يشهدوا على العيب في الحال **الشهادة** اذا رأى خطه ولم يذكر الحادثة هل يعمل له ان يشهد فذكر
 في كتاب القضاء وفي الفتاوى الصخرى لو تذكر انه كتب الشهادة ولم يذكر انه اشهد على المال لا يشهد عند
 محمد ببعده ان يشهد وفي ادب القاضي للخصاف في باب الرجل يدعي اسم من شرط الشهادة عند اجماع ان يشهد
 للحادثة والتاريخ والمال مبلغه وصفه حتى اذا لم يذكر شيئا منه وثبت ان خطه وخافه لا يثبت له
 يشهد وان شهد فهو شاهد زور وعند ابى يوسف انه خطه وخافه وسعاه ان يشهد ولكن بشرط ان يكون
 الصك مستوعبا ولم يبدأ به الا في وقت في يد صاحب الصك من الوقت الذي كتب اسم ووضع خاتمه
 فان لم يكن ذلك لا ببعده ان يشهد ولو شهد عند القاضي بغيره ان يقبل لكن اذا رأى الشاهد يفتي ان

مطل ما يدره من كافي
 او كتابا في يد جاهل

ما هو كسب من كافي
 في الولاة والعين
 في كسب

مطل
 السكك ما ساسم في المهر

مطل الشهادة بربوية
 خطه

ماطل
 ما لا يحمل من الشهادة
 بربوية خطه

سأل

مطل
 ان الرجل اذا كتب وصية لم يقرأ
 النعمان اشهدوا

بساله ثم تشهد عن علم ام تعتمد على الخط فان قال عن علم قبلت شهادته وان قال اعتمد على الخط لا يقبل قال
 الامنة للحلواني ح يفتي ان يفتي بغيره محمد وهكذا في الجناح وفي النوازل اذا عرف خطه ولخط حزره وفي
 الشهادة عند ابى يوسف ومحمد ح ببعده ان يشهد قال النقيب ابو الليث وبناخذ وبني في الشاهد اذا كانت
 ان يعلم حتى يكون عالما بحدوده ولا يمكن تشديده وفي الافضية لو كتبه كرخي على نفسه ثم قال يقوم
 على الكتاب وهذا اذا علم ما في الكتاب فان لم يعلم ما فيه لا يجوز له ان يشهد واصل هذا ان الرجل
 اذا كتب وصية ثم قال يقوم اشهدوا على ما في هذا الكتاب لا يجوز له ان يشهد واصل هذا ان الرجل
 يعرف كتابه ويقر به وهناك ثلث مسائل احدها هذه الثانية الوصية المحضنة وهي ان الرجل يفتي
 كتب وصية وختمها وعاين الشهود وقال هذه وصيتي وهذا خفي فاشهدوا على ما في هذا
 لا يجوز له ان يشهد وا على ما في الكتاب بان قرأها وقرئت عليه الثالثة الصك
 اذا شهد على صك بغير كسب الشهاكة على صك بغير كسب الشهاكة ولم يقرأ ولم يعلم ما فيه لا يجوز له
 يشهد على ما في الصك وعن ابى يوسف اذا كتب الصك او الوصية فقرأ الشاهد ودفع اليه واثبت الشا
 نهاكة وبني الصك بدار الشهاكة وقت الشهادة حل له ان يشهد وا على ما في الكتاب فان قرأها على
 وقال اشهد عليك فترك رأسه منع ولم يعلق وهذا باطل بخلاف اشارة الاخرى ولو كتب رسالة الى رجل
 من فلان الى فلان سلام عليك كتبت تنقاضي الالف الذي ذكره على وكنت قضيتك خمسمائة وفي
 لك من على خمسمائة او كتب الى امرأته رسالة منه اليها ما بعد فدفعت في كتابك سالتني الطلاق فانت
 طالق فهي طالق ساعة كتبت وهذا كله جائز وهي شهاكة بلخي للرجل الذي كتب اليه وان لم يشهد
 على ذلك ويفتي لمن علم بذلك ان يشهد بالمالك والطلاق وفي فتاوى القاضي الامام رجل كتب صك
 وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا
 بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحمل ان يشهدوا باحد
 ثلثة اما بان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب عبوه وقرأ الكتاب بين يدي الشهود فيقول هو
 على يمينه او يكتب بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول هو اشهدوا على ما فيه
 وان كتب بين يدي الشهود صك او عرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقبل هو اشهدوا على ما فيه لا ببعده ان
 يشهد قال القاضي الامام ابو علي النسفي ح هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان
 مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعاه ان يشهد وان لم يقبل
 الكتاب اشهدوا على ما فيه وان حسن اليه اشار محمد ح في كتاب النكاح وعن ابى يوسف اذا كتب
 بين يدي الشهود ثم اودعه الشاهد ولم يعرف الشاهد بما فيه وامر الكتاب ان يشهد بما فيه
 ان يشهد لو ان الكتاب اذا كان في يد الشاهد يكون معصوما عن التبديل والتغيير والزيادة والنقصان

بهذا ولم يقرأ الكتاب ولا يقرها
 فان كتبه بين يديهم وامره على
 انسان وسعهم ان يشهدوا
 عليه بما في الكتاب وما في
 اذا علم ما

ثم اعلم بان الكتابة على وجه شهادته المستبين للزوج وهو ان يكتبها على صحيفة واحدة هاتون على وجه يكتب على الغائب فان قال لم اتوبه الطلاق ولم ارد به الاقرار فحينئذ يمين بين الله تعالى ولا يدري في القضاة حتى يجوز المشاهدان بشهادتهما وعلى ما فيه سواء قال للشاهد ان شهد على كذا او لم يفعل ولو راى كذا كذب كره على نفسه لرجل ولم يشهد به على نفسه لم يكن ذلك لان ما لا ينفصل عن علم ان يشهد به لانه لا يمكن ان يكون للزوج خلاف الحكم في الروية ويجوز خطأ العمار والصراف فانه حجة لان هناك عوطلا على ما في كتاب الاقرار فان جحد الكتاب فقامت عليه بينة انه كذب او امله مجاز كالوادي اقراره وجد وكذا سائر الصنف على هذا بخلاف المذبح والقصاص للزوج وغير الزوج فيه سواء ولو اقر بالبر في كتاب رسم ضمن ولا يقطع ولما ان كتاب الذي هو غير رسم خوان كتب على الارض او في صحيفة او خرق او اوج او كتبه بغير رسم في صحيفة الا انه يستبين فان قال لم اشهد او يشهد واعلم ولا فلو انا غير الشاهد خوان كتب على الماء او على الحجر ثم قال اشهد على ذلك لا يسمي ان يشهد عليه وان علم انما كتب لان الكتاب الذي لا يستبين كالكلام الذي لا يفهم والرجل والمرأة والسلم والذبح فيه سواء ولو جعل رسالة عند امتهن لا يقران ولا يكتبان فاسك الكتاب عند ما شهد بذلك لا يجوز وعند الجوف يجوز **الفصل الثاني** في الشهادة ما يقبل من شهادته ما يقبل وفي نظم الزند وسقي سنة عشر من الشهود لا يقبل شهادتهم العبد والمكاتب والذريون والولد والمحدث وفي القذف وان تاب عن ذنابه والشريك لشريكه فيما هو فيه شريك والمقاوض والذي يجزى لنفسه بشهادة من مضى وشهادة الدهان التي يفهم على النفي وشهادة اصل الكفر على المسلمين وشهادة المولى لمكاتبه وما ذوقه وشهادة الاعي والمخفى الشكل لا يقبل شهادتهم مع رجل وامرأة ولو شهد مع رجل وامرأة يقبل شهادته في تلك الحادثة لا يقبل شهادته في غيرها الا في اربعة مواضع احدها اذا كان عبدا فرددت شهادته ثم عتق فشهد في تلك الحادثة يقبل ان كان عبدا الثاني الكافر اذا شهد على مسلم فرددت ثم اسلم فشهد في تلك الحادثة يقبل **الثالث** الاعي اذا شهد فرددت شهادته ثم صار رجلا فشهد في تلك الحادثة يقبل **الرابع** الصبي اذا شهد في حادثة فرددت شهادته ثم بلغ فشهد في تلك الحادثة يقبل وفي النصاب وذكر في الاجناس المولى اذا شهد لمعق فرددت ثم شهد بها له بعد العتق لا يقبل لان للرد وشهادة بخلاف المسائل الاربعة ولو شهد فاسق فرددت لنفسه ثم تاب وشهد لا يقبل لما مر وفي الاصل للامام الرضوي ان اذا عمل المالك شهادته لمواه فلم يرد حتى عتق ثم شهد بها لمجاز كما اذا فعل ثم شهد بعد البلوغ وكذا الزوج اذا بان امرأته ثم شهد بها لمجاز ولو كان يصبر عند التحمل ثم عتق عند اذا لا يقبل في المحدث وفي غيرها كذلك عند ما وعدها بوفيق يقبل وفي النصاب وشهادة الاعي يجوز الا في النسب والموت ويجوز الشهادة عليه بالشهر والناسخ والشهادة لها ثلث احوال حاله القهر وحالة الادب وحالة القضاة فاذا وجد العي في احدي الاحوال الثلث بين القضاة وعند ابى يوسف ان وجد في حالة

ما كان عبدا فرددت شهادته ثم عتق فشهد في تلك الحادثة يقبل

فم شهادتها

ما كان عبدا فرددت شهادته ثم عتق فشهد في تلك الحادثة يقبل

بين والافلا واثموان الموت بعد اداء قبل القضاة لا بين القضاة والفسق والجبن تمنع الا قلف اذا شهد في حادثة قبل ان ترك الختان بعينه وان ترك بعينه عند لا يقبل العذر الكبير وخوف الهلاك والذي اذا سمع اقرار رجل فاسلم الذبح وشهد جاز كالصبي والعبد اذا سمعتم اقراره وعق وفي الاضحية يجوز شهادة الرجل لمن ارضعته امرأته ولا يوثق من الرضاة ويقبل شهادة الرجل لا حبه من النسب وان كان ابو لهبا ويقبل له امرأته وابنتها ولزوج ابنته وامرأته ابنته ولا يقبل ابنته وامرأته ولا يجوز شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة المرأة لزوجها وفي ادب القاضي للخصاف ولا يقبل شهادته لاعتدائه عن طلاق ابنه ولا يجوز للزوج دفع الزكوة اليها ويجوز الشهادة على ابوه وعلى اولاده ولا يشهد الرجل لولده ولا لوالده وان علم من قبل الاب والام والحافظ وان سفل ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة بعين من امور الدنيا فان كان من امور الدين يقبل وشهادة من ترك الصلوة جماعة الا اذا ترك عن تأويل ولا تارك جمعة الا عن تأويل ولا تارك الصلوات وعن فبين لم يحرم وهو مبرور ولم يرد زكوة ماله يكون برحاً وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولا يجوز شهادة القاضي ولو قضى بشهادة فعد وتوابع القاضي لا يقبل شهادته ما لم يسمي زمان سنة اثنى عشر وقال بعضهم سنة ولا كان عدلا فشهد بزوجهم تاب فشهد يقبل من غير عتقه وفي واصفات الناطق اذا شهد رجل فعد ثم شهد بذلك لا يستعمل ثانيا الا اذا اطال وقت محمد ثم اوبى يوسف وقت سنة ثم رجوع وقال سنة اثنى عشر ولا يجوز شهادة الاجبر لمساندة اراد به التمهيد الخاص والتمهيد الخاص الذي بائع له وفي عيال له ليس له اجرة معلومة اما الاجبر المشترك اذا شهد للاستاجر يقبل واما الاجبر الوحد وهو الذي مباينة او مشاهوة او مساندة باجرة معلومة لا يقبل استخسانا وفي العيون قال محمد مع رجل استاجر رجلا فشهد فشهد الاجبر في ذلك اليوم القياس ان لا يقبل ولو كان اجبرا خاصا فشهد فم بغير حق ذهب النعمي ثم عدل قال ابطالها بمنزلة رجل شهد لامرأته ثم طلقها ولو شهد ولم يكن اجبرا ثم صار اجبرا قبل ان يقضى قلنا ابطال شهادته فان لم يبطل شهادته حتى بطلت الاجارة ثم اعاد الشهادة جاز كالمرأة اذا اطلقها قبل ان ترد شهادته ثم اعاد جاز والوكيل والمتر في القرية كاجبر المشترك ولا يقبل شهادة الرضوي للصبي بعد العزل ولو شهد للورثة الكبار يقبل وان كان في حال الرضاة وفي النصاب شهادة الخليل لا يقبل هكذا رواه ابو يوسف وعبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة لا يجزى يستقص فيما يقضى من الزيادة على حقه فلا يكون عدلا وشهادة الصكاكين لا يقبل لانهم يكتبون هذا ما استقر وسلم وقضى والذين وان لم يكن شئ من ذلك موجه افكرت كذا ولا فرق بين الكذب بالكتابة وبين الكذب بالقول والصحيح انما يقبل اذا كان غالب حاله الصلاح وهذا كمن الكذب لا يسمي بمحققون ما ثبتوا **حشر آخر** في الفاظ الشهادة وفي الفتاوى الصوري اذا شهد احد الشهود على

مطل اذا كان بين الشاهد والمشتبه عداوة ولا يجوز شهادته في ترك الصلوة جماعة

ما بطل هل يقبل شهادة الجبر لا سنا

مطل لا يقبل شهادة الخليل

لحق مفسر أو الثاني شهد على شهادته أو على مثل شهادته لا يقبل ولو قال ان شهد مثل شهادته صاحب لا يقبل
 المختار وعندنا من شأنا يقبل ثم بعد ذلك اختار كل شيخ اختيارا قال شمس الأئمة الحلواني ان كان
 الشاهد فصيحا لا يقبل منه الإجماع وان كان انجيبا يقبل ان يكون صالحا لو استفسر بكنية البياض وقال الإمام
 ان احقر القاضي بجماعة تكلفه ان يفسر ولا فلا وقال شمس السلام محمد بن الاوزجدي يقبل اذا قال هذا الكلام
 على هذا المذهب عليه وفي النصاب قال وفوق القاضي الإمام على هذا وفيه يقضي وفي ادب القاضي
 شمس الأئمة الحلواني في باب القاضي يجلس في الجدر لو قرأ المذبح أو وكيله الدعوى فقال الشاهد
 بأدعاه هذا المذبح على هذا المذبح عليه أو قال المذبح عليه في بيت بغير حق يصح عندنا والقار
 رجل ادعى دارا وقرأ رجل من النسخة فقال الشهود ما هي بغير كواهي في دهم كه وفي ابن بغير خبر
 يقبل في الاضحية رجل ادعى على ورثة مالا فقال الشهود شهدنا فلان المنوف في قبض من المذبح هذا مستأ
 في دارهم ولا نصالحهم ونذكر ان وفوا على قدر الصر وهو انما دارهم وحرزوها على وجهه وعرفوا
 ان كالمجمل ما يقع عليها بغيرهم بقدر ما اذا شهدوا بذلك يجوز في فتاوى الفضلي وفي فتاوى
 في الشهادة على استهلاك الدابة لا بد ان يذكر صفة الذكورة والاوثنة وعدد الذكور والامهات وذكر الثور
 للبيوط وبنير طرد كرا الفبعة عند الحلال أو الاستهلاك ولو سأل القاضي الشهود عن لون الدابة قد
 ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا الصفة على خلافه يقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر نظري
 للجراح الصغير اذا اختلف الشهود في لون الدابة في دعوى سرقة دابة لا يمنع قبول الشهادة عندنا
 لانها لو سكتا عن ذكر اللون جاز اما لو اختلفا في الذكورة والاوثنة يمنع قبول الشهادة بالاجماع
 وفي الغصب لو اختلفا في لون الدابة يمنع قبولها وفي التوازل في كتاب الدعوى رجل ادعى على آخر
 الف درهم فشهد ثلث نفر ثم قال احدهم قبل ان يقضي القاضي استغفر الله فذكر كذب فشهدا في جميع
 القاضي قوله ولم يعلم ايتهم رجح فالحكم من الذي رجح سلكم فقالوا طاعة على شهادته لا يقضي
 فان جاء المذبح بالثنتين منهم اليوم الثاني فشهدا عند القاضي فانه يقضي بالمال على المذبح عليه ولو
 قال الشاهد ان شهد فيما علم أو قال فلان على فلان الف درهم فيما علم لا يقبل وقد ذكرنا في كتاب القضا
 في مسائل التعديل والسئلة في الاضحية في مقدمتها ادعى على آخر عشرة دراهم والشهود
 ان له عليه عشرة دراهم يقبل ولو ادعى عليه دوازه درهم وهم شهدوا كذلك لا يقبل وكذا لو ادعى
 انه ملكه اربعة دوازه ساله اربعة شهدوا لا يقبل ولو ادعى على آخر فبقي شيء فشهدوا بهذه العينة
 ابن مرق عليه جنين كفت كه ابن مرق ابن مرق بر ابراهيم فساد لا يقبل المسائل الثلث في جوابها اما
 ظهير الدين وفي الاضحية في دعوى الفرائض لو شهدوا ان ابا مسك وهو فاعد على هذا الفرائض
 او نابع على هذا البساط او هذا الثوب موضوع على رأسه وهذا الطير واقع على رأسه لا

مطل
 الشهادة بالحد على
 مقدار الدابة

مطل
 ولو سأل القاضي الشهود
 عن لون الدابة

شهادته

بشهادتهم سالم شهدوا انه كان حامله لانه يحفل ان الوضع من غيره فلا يثبت بالشكر حتى لو شهدوا انه
 هو الواضع يقبل لان الوضع لا يخفى بدون الشكر ولو شهدوا ان اياه مات وهو حامل لهذا المتاع او هذا
 الطير او راكب على هذه الدابة او شهدوا ان اياه مات وهو ساكن في هذه الدار يقبل ويقضي بهن الشهادتين
 وفي المتن اذا شهدوا انه مات على هذه الدابة فهي ميراث ولو شهدوا احد ما انه اقر انه ساكن في هذه
 الدار وشهد الآخر ان الدار لا يقبل وان شهدا احد ما انه اقر ان الدار له وشهدا الاخر انه ساكن في داره
 بالدار ولو دعوى الدين لو شهدوا ان هذه المذبح عليه اقر وقال انا ابن قدر يستأنم او وانتم
 يقبل عند شرطه **نوع منه** في التناقض وفي الاجناس رجل ادعى دارا واقام البينة فابطلت
 بينته ثم جاء بعد عشر سنة فشهد انها لا تزال باطلة وكذا لو قال هذه الدار لفلان لا
 لي فيها ثم شهد انها لفلان آخر لا يقبل وفي الفتاوى الصغرى لو شهدوا انه ملكه ولم يهدوا انه
 يدعيه حتى قال الصدور الشهيد سمعت انه ذكر في الجامع الكبير لشمس الأئمة الحلواني رج انه
 الشايع فيه والاصح انها لا يقبل قال الصدور الشهيد وانا افق انها يقبل وفي فتاوى شمس
 لو ادعى انه حقه وشهدوا هكذا يقبل وقبل لا يسمع الدعوى ولا يقبل البينة هو الاصح وفي فتاوى
 النسخي لو قالت الشهود ابن محمد باهم حدره وحقوق مك فلونت ولم يهدوا بحدود يقبل
 وفي الفتاوى الصغرى شهدوا ان هذا الحدود وضع على كذا ولم يبينوا الواقف يثبت ان
 يقبل اذا كان قدما ولو ذكروا الواقف ولم يبينوا المصروف ان كان الوقف قدما يقبل وبصرف
 الى الفقراء ولو شهدوا على اقرار الواقف بالوقف لا يقبل اما لو شهدوا انه اقر بالوقف وهو ملكه
 يقبل **نوع منه** في ذكر الحدود وفي الشهادة على الحدود لا بد من ذكر الحدود وفي كتاب
 الشروط للامام السرخسي قال بعض العلماء التعريف يحصل بذكر حد واحد وعن ابن يوسف انه يحصل
 بذكر حدين وعن ابن حنيفة في محمد بن محمد يحصل بذكر ثلثة حدود وعند زفر لا يحصل الا بذكر الحدود
 الاربعة لكن احدهم يحدده بغيره ولا يضر وهو الزكوة سواء ولو غلط الشاهد احدهم ولا يقبل
 عند البعض قال والفنوى على ما اورد الصدور الشهيد انه لا يقبل الا ان الغلط في
 لا يثبت الا باقرار المذبح ان غلط الشاهد اما لو ادعى المذبح الغلط لا يسمع هذه الدعوى ولو اقام البينة
 لا يقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب الحد محمدا او احمد لانه ليس بحجم ولو غلطوا احدا وحديث ثم
 تداركوا في الخطى او غيره عند ما كان التوفيق يسمع والتوفيق انه كان حد لزيد دار فلان فثبت
 اقال فلان باع داره او امه كان فلان ثم صار فلان ولو جعل المعتبر حدان بغير ان كانت زينة تصح
 وان لم يكن ربوة لا تصح حد قال رج سمعت من الشيخ الامام ظهير الدين المغربي في اصل هذا
 في فتاوى النسخي في آخر الشهادات قال الامام النسخي الشيخ الامام السرخسي كان يشرط في استثناء المساجد

سلام

سكتا ذكر الصدور الشهيد في ادب
 القاضي مطلقا وذكر شمس الأئمة
 الحلواني انه لا يقبل عند
 البعض في قول
 عند

مطل
 لا يمكن اثبات الغلط في الحدود

ولو ذكر
 الحدود
 الا بذكر

والجباض وطرف العائمة ونحوها في شراء الغيبة الخالص ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها
طولا وعرضا وكان يرد الحاضر والتجارات والصكوك التي فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا
عن بيان الحدود قال الامام النسخي سيد الامام ابو نجاشي لا يشترط ذكر الحدود وهذه الاشياء قال
فيقول بهذا تشهد على المسلمين وفي الافضية لو قال اليهود تشهد ان الدار التي في رضى
في بني فلان ونذكر حدودها الاربعه ملك هذا المدعى لكن لا نفوض حدودها ولا نفق عليها وقال
انا اتى بشاهد آخر فيشهد ان هذه الدار المدعى بها على هذه الحدود وفي بعض الزوايا
لا يقبل هذه الشهادة وفي بعضها يقبل ومنها ثلث مسائل احدها هل اذا قالت
اليهود نعرف الدار ونفقه عليها ونشير الى حدودها اذا قلنا شئتم لكن لا نذكر من جيرانها الروايات
مضطربة بعضها يبعث القاضي امينين من امثاله مع المدعى والمدعى عليه الى الدار حتى تشهد
اليهود بحضرة الدار ونشير الى حدودها ثم يرفع الامينان اسما لجيران ويجيران القاضي ان وافق
ما قاله المدعى يحكم بتلك الشهادة وفي بعضها يبعث القاضي الامينين مع اليهود حتى يشير الى الدار
وحدودها فيعرف ان اسما لجيران ثم تشهد الجميع عند القاضي والثالثة لو قالت اليهود نحن
نعرف ان هذه الدار ملك لهذا المدعى او قالوا ملكه بسبب الميراث عن هذا المورث في دعوى الارث
لكن لا نعرف اسما لجيران اسما نعرف انها في حصة كذا في سكة كذا بحضرة محمد كذا بلا صديق دار فلان
في ذقبة كذا وجاء المدعى بشاهدين فيشهدان على الحدود فان القاضي لا يقضي بشئ في التوا
ان لم يعرف اليهود الحدود سألوا الثقات وقرروا عند الحاكم ولا يجوز ان تشهد واعلى اقراره بذكر الحدود
لكن تشهد واعلى اقراره بالدار ثم يقرروا الحدود من ذات نفسه وكو قال احد حدودها لزي
ارض ميان دهي لا يحصل المعرفة بهذا والخيار ان اذى اليد ونسب يكتفي به ولو قال لزي ارضي وث
فلان قبل القسمة لا يقبل وقيل يقبل لزي ارض الوصف لا بد ان يبين المعرفة ولو قال لزي ارض
الملك بنين اسم امير الملكة ونسبه ان كان الامير اثنين في فوايد اسنادنا ظري الذي **نوع من**
في الشهادة على الشراء وفي الافضية رجل ادعى دارا في يد رجل وقال انها ملكي شترتها من فلان منذ
سنة وثم ادعاه ولم يقولوا قبضها باسمه لا يدفع اليه حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البايع ثم
رجع محمد وقال تؤخذ الدار من يده ولا يدفع الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن وفي الشتر لا يصح
هذه الدعوى حتى ينفذ الثمن عند القاضي فلو حصل الذي ادعى الشراء منه وانكر البيع منه ذكر
في الافضية في موضع انه يؤخذ الدار من المدعى ويدفع الى البايع وذكر في موضعين انه لا يلتفت الى
انكاره وهذا الصحيح لان الغائب صار مفضيا عليه فان قالت اليهود اشتراها من فلان ولم يذكر والثمن
لكن قالوا انه قبضها باسمه او بغير اسم فان قالوا نحن لا نعرف على هذا لا يقبل شترتها فان

مانا قبل ان يقبل وهذا على ان القبض باسم البايع بناء على الظاهر فلو جاء الغائب بخاص المقتضى
له بالدار وهذا كله اذا لم تشهد واعلى فقد الثمن فان شهد واعلى فقد الثمن فهذا دعوى ملك مطلق
واذا كان دعوى ملك مطلق لا يكون اقرارا بالملك للغائب فلا يقضوله رواية واحدة تشهد اليهود
بالملك الشراء لرجل بعد ان شهد والملك المطلق يقبل تشهد وان لهذا المدعى عليه ثمن دار مفضية
ولم يذكر الحدود يقبل **جنس آخر** في شهادة المورث عن الميراثين والمستأجرين والغاصبي
وفي الجبايح الكبير والافضية اذا شهد المورث على بيعه على صاحبه يقبل وتشهد الميراثين
للمدعى قبلت وتشهد بعد هلاك الرهن لا يقبل ويضيق قيمته للمدعى لانه اقر بالقبض وتشهد اعلى اقرار
المدعى يكون الرهن ملك الراهن لا يقبل سواء كان الرهن قابلا او هالك الا اذ اراد الرهن على الراهن ثم
في يقبل ولو انكر الميراثان فشهد الراهنان بذلك لا يقبل ويضمنان قيمته للمدعى كما ذكرنا وتشهد الغائب
بالملك للمدعى لا يقبل وتشهد بعد الرد على المضمون منه يقبل ولو هلك في يد هاتم شهد المدعى لا يقبل
وتشهد المستقرضان يكون المستقرض ملك للمدعى لا يقبل الدخ ولا يبعد وكذا الورثة عتبت لو
رد عليه ومثل سواء وعين لبي يوسف انه ان رد عين ما استقرض يقبل الشهادة الشتران شراء فاسد اذا
شهدا يكون المشتري ملكا للمدعى بعد القبض لا يقبل وكذا لو نفق القاضي العقد بينهما او راضوا على
ذلك والعين في يد هاتم فان رد اعلى البايع ثم شهدا يقبل تشهد المشتري ما اشترى لانيان بعد اقباليه
العقد اورد بالعب بغير قضاء لا يقبل كالبائع اذا شهد يكون المبيع ملك للمدعى بعد ما باع ولو كان الرد
يكون فخا قبلت شهادته وشهادة الغريبين بالدين الذي عليهما ان الدين للمدعى لا يقبل وكذا القضا
الدين وتشهد المستأجر يكون الدار للمدعى يسأل المدعى ان قال العجالة باسمه لا يقبل وان قال غير
اسم يقبل فلو كان ساكنا في الدار بغير اجازة فشهد له البعد يقبل وتشهد عليه يقبل ايضا قوله
اح وبني يوسف رجوعه وعنده محمد رجوع لا يقبل بناء على مسئلة غصب العقار لما كان ينفق الغصب عنده
بكونه في ذلك تحصيل الضمان فلا يقبل وتشهد الميراثان بعد العتق على ان الثمن كذا على اخذ
البائع والمشتري لا يقبل للمثلان في الشتر **واما** شهادة الوكيل فالوكالة خاصة وعمامة ام
الخاصة اذا وكل رجل بطلب الف درهم قبل رجل معين والمضمومة فيها اذا اخاصه عند غير الغا
ثم عزل الوكيل قبل المضمومة في مجلس القضاء ثم شهد بهذا الا لف لوكله جازت شهادته وعندنا في
لا يجوز بناء على ان عند نفس الوكالة قام مقام الموكل فلو ان القاضي جعل خصما ثم اخرج
من الوكالة فشهد له بعد ذلك يحق كان له يوم وكله او حدث له بعد ذلك عليه قبل ان يخرج من الوكالة
لم يجز شهادته **قال** رجوعه وكيله فيما يحدث والمسئلة محفوظة الله لو وكل بالخاصة
في كل حق له وقبضه قبل رجل معين فانه لا يقبل ما يجزى اما اذا وكله بطلب كل حق قبل الناس اجمعين

مدعى المدعى يقبل اما لو شهد اعلى اقرار
المدعى انه ملك المورث لا يقبل ولو
شهد اعلى اقرار المدعى بكونه ملك
المورث في بطلان الوضعية

شهادة البايع بعد البيع
المشتري بعد اذ قاله

عند

بني

تقبل وكذا لو كانوا اربعة نفر
فان كان الشاهد اثنين لا يجوز
وتدعى عند ابو يوسف واجابة
ابن ابي شيبة في القتل
الفرقة التي يجوز لفظها

سواء قالوا ولد خلتا وكفى او
قالوا ولد خلتا ودخل ابو يوسف

ودخل هو من اربعة الاثنان لا يجوز فقال لحسين بن زياد اصبت وخالفك اباك قال ابو يوسف لو قالوا
جميعا لا يجوز وان كانوا ثلثة او اربعة وان قالوا ولد خلتا ودخل هو مع اثنين لا يجوز
انه قال لهما ان مست جسد كما ضربي هذا حرق فشهدا انه مست جسد فلا يقبلان هما شهدا في امر تم بهما
جلاوتها لو شهدا انه قال ان مست ثيابا كما ضربي هذا حرق فشهدا انه مست ثيابا فليس الغلام لان الثياب
غيرها وفي فتاوى القاضي الامام قالوا اذا اراد الشهود في هذه المسائل ان يشهدوا بالعنف فليس
ان يشهدوا بالعنف ولا غير وكذلك رجل له شهادة على كلب وصبي ميت وله فيه وصية قال الفقهاء
اليسلي بن يحيى ان يقول ان شهد على جميع ملق هذا الكتاب الا هذا ويصح يد على او على وعن ان قال
اذا ادعت امرأة على ورثة الزوج من مهرها فانكر الورثة نكاحها وكان الشاهد نزلت زوجها قال
تشهد على النكاح ولا يذكر العقد عن نفسه رجل قال عدي هذا حران كان فلان وفلان رايا في
ادخل هذه الدار فشهد وقال راينا دخل لا يقبل حتى يشهد شاهدان سواهما على رؤيتهما وفي
ثلث نفر قبلوا رجلا عمدا ثم شهدوا انه على عمدا لا يجوز ولو شهدا اشتان منع انه عقا عن وعن هذا
اقبل هذا الواحد وهو قول ابو يوسف **نوع منه** وفي الفتاوى رجل وقف وقفا على كسب
قربة وعلى معلم ذلك للكتب وعصب رجل هذا الوقت فشهد بعض اهل القرية ان هذا وقفا
على كسب كذا وليس لهؤلاء الشهود اولاد في المكب يعمل شهادة ثم فان كان لهم صبيان في المكب فذلك
الاصح وكذا لو شهد بعض اهل الحلة للجد بنى في التوارك وكذا شهادة الفقهاء على وضعية وفيه على
كذا والشهود من تلك المدرسة يقبل وكذا لو شهدوا ان هذا المصنف وقف على هذا الجود ولو شهدوا
انه اوصى لغيره جيرانه وللشهود اولاد محتاجين في جوار الوصي قال محمد بن لا يقبل الا بيمين رجلين
وفي الوقف على فقرا جيرانه على هذا وفي وقف هلال بن قال يقبل شهادة الجيران على الوقف ولو
شهدوا انه اوصى ثلث ماله للفقراء واهل بيتهم فقراء لا يقبل ولو شهد بعض اهل القرية على بعض
اهل القرية بنكاح لا يقبل وان كان خراج اهل ارض معينا او خراج الشاهد يقبل وكذا
اهل قرية شهدوا على ضيعة انهم من قرية لم يقبل وكذا اهل سكة يشهدون بنى من صاحب
السكة ان كانت السكة نافذة لا يقبل وفي النافذة ان طلب حقا لنفسه لا يقبل وان قال لا اخذ شيئا
يقبل وكذا في وقف المدرسة على هذا من في فتاوى النسيق وقبل ان كانت السكة نافذة كما
مطلعا وفي الاجازة في الشهادة على الوصية للفقراء واهل بيت الشاهد بن فقراء لا يقبل لهما ولا غير
وفيه لو شهدوا انه اوصى ثلث ماله للفقراء بنى بنهم واهل بيتهم فغير ان الشهادة بجارية ولا
منه شيئا وفيه لو شهدا انه جعل ارضه صدقة لله على فقراء بنى بنهم واهل بيتهم فغير ان الشهادة بجارية ولا
او فقيران لم يجز بشهادة اربعة النساء وفي الاضحية يجوز بشهادة النساء وحدهن

مطل لليلة في جواز شهادة
المجول والمثالا

مطل في شهد بعض اهل
هذه القرية

مطل شهادة فقهاء من مدرسة
على وقفها وامثاله

مطل شهادة اهل قرية في
ضيعة اهلها

فيما لا

فيما لا يطعن عليه الرجال كالولادة ونحوها ولا يشترط العدد ويكتفي بشهادة امرأة واحدة حرة مسلمة
عندنا والمثنى لحوط ويشترط الحرية والعقل والبلوغ والاسلام ولفظة الشهادة عند مشايخنا
ومشايخنا خلافا لما يقوله مشايخ العراف والتدويري اعتمد على الاول وعليه الفتوى لان
النسب ورد بلفظة الشهادة وفي لفظة الشهادة زيادة تأكيد في الخبر بخلاف الدائيات حيث لا
لفظة الشهادة واساس الشهادة رجل واحد على الولادة والعيب في هذا الموضع فقد اختلف المشايخ
فيه والاصح انها يقبل رجل على انه وقع بهم على فريضة من غير قصد او قصد عمل الشهادة فلا
كافي الشهادة على الزنا وفي استهلال الصبي لا يقبل شهادة النساء الا في الصلوة عليه وفي
الميراث لا يقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندنا يقبل في ذلك كله شهادة المرأة المسلمة
والشهادة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء والرفاء على
هذا الذمة المذكورة لاجل ان يولد قالت لزوجه انك فانكر الزوج ولا تقبل فيهما
بدون شهادة الغالبة فان شهدت تقبل وبثبت النسب والنكاح احوط وشأن المسئلة اذا كان
زوجها يكتننها اما اذا كان بصدقها او لم يكن زوج ثبت الولادة بهم قولها بدون شهادة

نوع منه في اثبات الرضائية والعهدة في الشهادة على هلال بن رمضان وهو لول عدي
ذكرنا في كتاب الصوم والذي يخفى بهذا الكتاب اثبات الرضائية والعهدة والوجه فيه ان يدعى
عند القاضي بكتابة رجل معلقة بدخول رمضان بيقين من يقين الحضم بالوكالة ويذكر دخول رمضان في
الشهود بذلك فيقضي عليه القاضي بالمال فيثبت في رمضان لان اثبات في رمضان لا بد من الحكم في
لواخير رجل عدل للقاضي في رمضان يقبل وبما يراى الناس الصوم بعينه في يوم الغيم ولا يشترط لفظة
الشهادة وشرائط القضاء اما في العبد فيشرط لفظة الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق
العباد والله اعلم

الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة
وفي المجامع الكبيرة كتاب الدعوى في الباب الثاني رجل ادعى ملكا على رجل بالشراء وشهد الشهود له
المطلق لا يقبل ولو ادعى الملك المطلق والشهود شهدوا على الملك بسبب وعينو السبب يقبل وفي الدعوى
القاضي يسأل المدعي الملك لك بهذا السبب الذي شهدوا او بسبب آخر ان قال بهذا السبب يقضي
بهذا السبب الذي شهدوا وان قال بسبب آخر لا يقضي بشيء اصله وفي الاضحية لو ادعى الملك الثأر
وهو شهدوا على الملك المطلق انما لا يقبل اذا ذكر في الدعوى رجلا مع وفاء لملكى اشترته من فلان بن فلان
وذكر شرائط المعرفة فاما اذا قال ملكى اشترته من رجل او قال من محمد والشهود شهدوا على الملك المطلق
يقبل ولو ادعى الثأر من رجل مروف ونسبه الى ابيه وجبت غيرة ابيه ادعى الثأر مع القبض وهو شهدوا على
الملك المطلق يقبل وفي فوائد شمس الاسلام دعوى الدين بمنزلة دعوى العين وهكذا في شرح المجمل في

ما يطلق شهادة النساء في شهادة
الصبي ام

ما يطلق في اثبات الرضائية والعهدة
في الشهادة على هلال بن رمضان

من اهلها
لواخير رجل عدل للقاضي في رمضان يقبل

والشهادة

فيما لا

آسافي النكاح لو ادعى رجل على امرأة انها امرأته بسببانه تزوجها بكذا والشهود شهدوا وعلى انما يكون
 ولم يذكر والله تزوجها بقبول ويقضي به المثل اذا كان بقدر المستحق او اقل فان زاد على المستحق لا
 بالزيادة وفي المتن رجل ادعى ملكا مطلقا على رجل فقال قبضت متى منذ شهر والشهود
 على الملك من غير تاريخ لا يقبل ولو كان على العكس بان ادعى هو بملك تاريخ والشهود شهدوا تاريخ
 لا يقبل ايضا والخبر انه لا يقبل ودعى الملك بسبب العرت بمنزلة المطلق ولو ادعى بسبب الشراء
 منذ سنة وهم شهدوا وعلى الشراء ولم يذكر والتاريخ يقبل وعلى القلب لا ولو ادعى النكاح والشهود
 شهدوا بالشراء لا يقبل للسائل في المتن رجلا ادعى ملكا احدهما ادعى موثقا والآخر لم يذكر التاريخ
 عند ابي حنيفة لا عبرة بالتاريخ في هذه المسئلة وسيأتي في كتاب الدعوى والملك بسبب الهبة كالملك
 بسبب الشراء وكذا كل ما كان عقدا وهو صادق وفي المتن في اول كتاب الدعوى رجل ادعى ان له
 هذه الدار شاعا والدار في يد رجلين فاقسمها بعد الدعوى او قبلها او غاب احد طرفيها فقام المدعي
 للحاضر منها وفي يد نصفه وان لم يقسمها فله النصف الذي في يد الحاضر وفردا في المترك
 نصف الدار شاعا فشهدا بهم باطلة لانهم شهدوا باكثر مما ادعاه رجل ادعى البايع واستثنى دونه
 منها وطرفي الدار في يدها وصورتها وموافقاتها وادعى المدعي ولم يستثنى للموقوف والمراعى في الثمن
 لا يقبل ومن هذا الجنس رجل ادعى دارا واستثنى بيتا من ثمنها والشهود شهدوا وعلى الدار من غير استثناء
 البيت لا يقبل الا اذا وفي فقال هم صدقوا كفى ببيت البيت من هذا فيقبل رجل دارا في يد رجل انها كانت
 ملك ابنة مات تركها ميراثا له منذ سنة والشهود شهدوا وعلى انه اشترىها من المدعي عليه منذ سنتين لا
 يقبل الا اذا وفي فقال اشترىها منه منذ سنتين ثم بعها من ابني ثم ورثها من سنة واقام البينة
 على هذا التوفيق في الاقضية رجل ادعى دارا وفيها بيت لرجل وشهد قوم على موافقة الدعوى ثم ادعى
 المدعي الدار قبل هذا القاضى ثانيا واستثنى ذلك البيت وشهدوا او ادعى الشهود على موافقة المدعي
 واستثنوا البيت يقبل اذ لم يقولوا في الشهادة ان البيت ملك غيره **فصل في رجل ادعى دارا في يد رجل**
 على رجل بالف درهم من ثمن جارية باعها منه فقال البايع انه قد اشهد بها عليه والزم عليه ثمن النكاح
 اجبت شهادة ثمانية او ثمانية عشر في المسئلة اذا شهدوا وعلى اقرار المدعي عليه ثمن الجارية فان المسئلة مسطوية
 في الكتب من ادعى على آخر الف درهم ثمن بيع والشهود شهدوا وعلى الالف من ضمان جارية غصبها وقد
 لا يقبل الشهادة وبسئلة في الاقرار يقبل وكذا في الكفالة لو شهدوا انه اقرا له كفل بالف درهم عن فلان
 فقال الطالب قد اقر بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان له ان يأخذ بالمال لانها انفقها في
 ولا يصح الاختلاف في السبب ولو قال الطالب انه لم يقر بها وانما اقرا له كفل عن فلان آخر فالشهادة
 لانه اكدب شاهد ادعى على آخر انه اجردا منه وقبض مال الاجارة ومات وانقضت الاجارة بموت

ما ينظر
 الملك بسبب العرت كالملك
 المطلق

ما ينظر
 الملك باطنية كالملك بالشراء

ما ينظر
 رجل ادعى البايع
 واستثنى دونه
 منها

وحده

وطلب مال الاجارة فشهد الشهود ان الاجراء قبضوا مال الاجارة بقبول وان لم يشهدوا وعلى عقد الاجارة
 لانهم شهدوا وعلى ما هو المقصود وهو قبض مال الاجارة ولو وقعت الخلفة بين الدعوى والشهادة
 ثم لعادوا للدعوى والشهادة وهو ما يأتي في كتاب الدعوى في فصل الدعوى الاجارة **فصل في رجل ادعى ملكا**
 بالف درهم لرجل على آخر وشهدا انه قضاه حمانه منه وقال للمدعي عليه الف وما قضى له شيئا
 وشهدوا صدقة في الشهادة على الالف واوهم في القضاء يقبل شهدا بها ولو قال شهودي الالف
 وفي القضاء باطل وزور لا يقبل وكذا لو شهد الرجل على آخر وشهد قوم على هذا غير ان القاضي
 سأل المدعي عن كيفية الاستهلاك فقال دون رابشراندين اسبنا هلاك شد لا موافقة بين
 الدعوى والشهادة **فصل في فوايد الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني وما تقدم في الاقضية**
 وفي فوايد ايضا ادعى عشرة امساء من الدقيق مع الخالة فشهد الشهود على الدقيق من غير محالة
 لا يقبل ولو ادعى دقيفا من غير محالة لا يقبل ايضا ولو ادعى النقرة لم يجز
 وبين الوزن فشهد الشهود على النقرة والوزن ولم يذكر والصفة انها جارية وردى او وسط يقبل
 الشهادة ويقضى بالردى لانه ادعى لان الجردة والرداة صفة النقرة بخلاف الخالة رجل ادعى على
 آخر مائة صغير حنطة بسبب السلم سبعاشر ابطه وشهد الشهود ان المدعي عليه اقرا له عليه مائة مائة
 حنطة لا يقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكروا في الشهادة انه اقرب بسبب السلم وبين السلم وبين آخر
 تفاوت والله اعلم **الفصل الرابع في الاختلاف بين الشاهد**
 وفي الاقضية شهد شاهدان لرجل على رجل بالف درهم قال احد ما بيني وقال الآخر سودا
 فصل على السود او شهدا بكن حنطة فقال احد ما جيتد وقال الآخر ردى او شهدا احد ما بالف
 الاخر بالف وخمسة او الف وعبد وتوب ان ادعى المدعي افضل ما قضى باقلها وان ادعى اقلها
 بطلت الشهادة الا اذا وفي فقال كان لي عليه الف وخمسة كاشد لكى ابرأته عن خمسة اتى قبض
 خمسمائة ولو شهدا على مائة دينار شهدا احدهما ان المائة نيسابورية وشهد الاخر انها بخارية ونيسابورية
 فصل على البخاري على هذا ان ادعى المدعي النيسابورية يقضى بالبخاري وان ادعى البخاري لا يقبل
 ولو اختلف الجنس بان شهد احد ما على كثر حنطة والاخر على كثر شعير لا يقبل اصلا ولو شهدا احدهما
 على مائة والاخر على اثنين ان كان المدعي يدعى اقل المائتين لا يقبل الا اتفاق ولو ادعى افضل المائتين عند
 احدهما لا يقبل ايضا وعند ما يقبل وعلى هذا الخلاف لو شهدا احدهما على الطلقة والاخر على
 الطلقتين او شهدا احدهما على العشرة والاخر على خمسة عشر عداج لا يقبل كما في الالف والالفين
 وعند ما يقبل على العشرة وفي الفتاوى للقاضي الامام ابن خمسة عشر مائة واحدة يذكر بغير حنطة
 وفي غير العشرة فلم يبق على شيء فلا يقبل بخلاف ما لو ادعى القاضى وخمسمائة فشهد احد ما بالف والاخر

بالف درهم وشهدا ان المدعي عليه
 على مائة دينار رجل ادعى
 شهدا كفرنس على اخر
 شهدا

ري

ينع بينا فرة القول قول الزوج ولو كان السبب بخدا والمال الثاني الثمان اقرارا بالان
اقرارا بالان وخمسة عند حاج الجواب فذكرنا انه يجب كلا المالكين وعند ما دخل المالك
في الاكثر ويجب الاكثر وكذا لو اقر على عكس هذا اقرارا بالان وخمسة واقرارا بالان
ان عند ما لا واحد حتى يحكي الدليل بخلافه وعند حاج ما لان حتى يحكي الدليل بخلاف
جاء خبر وفي الفتاوى الصغرى اذ اختلف الشاهدان لا يخرج من ثلثة اوجه اما ان
اختلفا في الزمان او المكان او الاثناء والاقرار ولا يخرج من اربعة اوجه اما ان كان هذا
الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما او في القول او في فعل ملحق بالقول او في قول ملحق بالفعل
اما اذا كان الاختلاف في الفعل كالجنابة والعصب والقنل يمنع قبول الشهادة في الوجه
الثلثة واما في فعل ملحق بالقول وهو القرض فانه وان كان لا ينع الا بالفعل وهو التسليم
لكن على قول المقرض اقراره فصار كالطلاق ونحوه واما القول الملحق بالفعل كالنكاح
يمنع قبول الشهادة لانه وان كان قولا لا ينع احضار الشهود وان كان الاختلاف في قول فحين
كالطلاق والبيع والشراء والوكالة والوصاية والرهن والعنف والدين والبراءة والكفالة
والحوالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجه الثلثة وفي الافضية لو شهد الشهود على بيع ولم
يقم ان شهد على قبض الثمن يقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر ولو شهد احدهما على اللينة
مع القبض والآخر على الصدقة مع القبض لا يقبل رجل ادعى عبدا في يد رجل واقام البينة
على اقراره انه ملك المدعي يقبل ولو شهد على اقراره انه اشتراه من المدعي ولو قال المدعي انه
بمذا لكتي ما بعث منه ياخذ المدعي لان الاقرار بالشراء اقرار بالملك وكذا الاستنباط على رواية
الحاج وعلى رواية الزيادات وان لم يكن اقرارا بانه ملك البائع لكنه اقرارا بانه لا يملك فيه وليس
متروحا فياخذ المدعي وكذا لو شهد احدهما انه اقرانه ملكه وشهد الآخر انه اقرانه اشتراه
وقال المدعي هو اقر لكتي لم ابع وكذا لو شهد احدهما على اقراره انه وهب منه هذا العبد وشهد
الآخر على اقراره انه اشتراه منه بانه دينار وكذا لو شهد احدهما انه اقرانه اشتراه منه بانه دينار
وشهد الآخر انه اقرانه اشتراه منه بالف درهم وكذا لو شهد انه اقرانه آجره بكذا وكذا لو شهد ان
المدعي عليه قال بعته بكذا وكذا لو شهد انه اودعه ولو شهد على اقراره ان المدعي دفع اليه العبد
ولو شهد انه اقرانه عصبه او شهد انه اقرانه رهنه يقبل ويقضى بالعبد للمدعي **جاء خبر**
وفي الافضية ايضا لو شهد احدهما انه اقرانه عصب من فلان وكذا لو شهد الآخر انه اقرانه
منه ذلك فانه يقضى بذلك للمدعي ولو شهد احدهما انه اقرانه اخذ من فلان وشهد احدهما
انه اقرانه لفلان لم اخذ للشهود بشي ولو شهد احدهما انه اقرانه عصب من المدعي هذا العبد

وكذا

ولو شهد احدهما ان عليه كذا من الدين وشهد الآخر على اقراره بكذا من الدين يقبل بخلاف ما اذا شهدا
جانبه وشهدا الآخر على اقراره انهما ولو شهد احدهما انها جانبته وشهد الآخر انها كانت جانبته تقبل بخلاف
اذا شهدا انها كانت في بيت لا يقبل وفي الشهادة على العصب ينبغي ان يقول الشاهد عاينته اخذته ولا يبع
ان يشهدانه عصب ولو ادعى هو العصب وهم شهدوا على اقراره بالعصب او شهد احدهما على العصب والآخر
على اقراره بالعصب فذكرنا في هذا الفصل بطريق الاستشهاد ولو شهد احدهما انهما وشهد الآخر
انها كانت في بيت لا تقبل ولو شهد احدهما انها ولدت منه وشهد الآخر انها حبلت منه او شهد احدهما
ولدت منه فلو شهدا الآخر انها ولدت من طارية تقبل ككافة الافضية وفي النفي لو شهد
انه اقر بان المدعي سكن هذه الدار وشهدا الآخر ان الدار لا تقبل ولو شهد احدهما انه اقر بان الدار
له وشهدا الآخر انه ساكن هذه الدار فقبض الدار له ولو شهد احدهما انه اقر بانه اخذ منه هذا العبد
وشهدا الآخر ان هذا العبد لا تقبل وفي الفتاوى الصغرى لو شهد احدهما ان قيمة الثوب للملك
كذا وشهدا الآخر على اقراره بذلك لا يقبل ولو شهد احدهما على الشراء مع العيب والآخر على اقراره بالبيع
بالعيب لا يقبل وكذا لو شهد احدهما على الملك للمدعي والآخر على اقراره للمدعي عليه وقد مر هذا ولو ادعى
المولى العون للعبد فشهد احدهما على العون في الثياب والآخر على العون في الطعام تقبل ولو شهد
احدهما على صرخ العون والآخر على انه رآه يبيع ويشترى فلم يره لا يقبل **الفصل**
الخامس في الشهادة في النكاح رجل ادعى نكاح امرأة فشهد احدهما انها زوجت نفسها منه وشهد
الآخر ان زوجها زوجها منه لا تقبل فلو ادعى هو عليها انها زوجها زوجت نفسها منه فشهد هذا
الشاهدان على ذلك تقبل ولو ادعى عليها انها زوجها زوجت نفسها منه وشهدوا ان وكلاهما فلان بن فلان
زوجها منه تقبل ولو شهدوا انها كانت امراته فسالها القاضي عن النكاح في الحال فقال لا تخش
لانني في الحال هل هي امراته ام لا او قال لا تشهد في الحال انها امراته تقبل وقد ذكرنا في الفتاوى
لا يجوز شهادة الاعميين والمحدودين في قذف والفساقين وابني الرجل لا يسميان بالنكاح فلو قضى
القاضي بشهادة العبدين او الصبيتين لا ينفذ ولو شهدوا بالنكاح وقالوا بهن العباد بالقرار
ما يشتران زنا وشوي مبدلين او دانسته ايم او حبان يا شيد انك زنا يا شويان يا شيد لا تقبل
لانهم شهدوا على الرضا بالنكاح وما شهدوا على النكاح تقبل وقال القاضي تقبل لان هذا على
النكاح وعلى الرضا ولو شهدوا وقالوا جوف بدوا ورايا شوي دادة است زوا داشته است
او رضاداده است لا تقبل والخيار انما تقبل رجل ادعى على امرأة انها زوجت نفسها منه فشهد
دينارا والشهود شهدوا على النكاح ولم يذكروا المهر قبل لان المال تابع للنكاح ويقضى للمهر
ولو كان الدعوى من المرأة فهي عوى المهر وقد ذكرنا

الفصل السادس في النكاح

بينة فاقب الشئ

لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا لو كانت المدعىة من المرأة وهذا اذا كذب الزوج اما اذا صدق

في النسب والارث وفي الافضية اذا شهد الشهود انه قال ولدت هذه الامة مني ولم يهدوا علي ذلك عتق بهذا الشهادة وكذا لو شهدوا انه قال احد هذين الولدين ابني من هذا الجارية بجزان جعل ادعي على اخيه ابنه وهو ينكر مسئلة بولد لثمة يثبت النسب بتصادفهما فان كان الابن متفق رجل وامرأة ورثه هذا الارث ومن مولا اما اذا كانت المدعىة امرأة لا يثبت النسب وان صدقها الابن فان كذبها الابن لا يثبت نسبا الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين امرأة جاءت بولد فقالت لزوجها هذا ابني منك فصدقها الزوج فنجح بها امرأة اخرى تدعي انه ابنها وشهدت امرأة على الولادة لم اخبر بشهادة المرأة على ذلك وذلك المسئلة انه يثبت النسب بما يجوز الدعي من غير شهادة القابلة اذا لم يكن لها زوج امرأتان ادعت كل واحدة من نسب ولد والولد في ابدها لم يثبت النسب من واحد منهما حتى يشهد على كل رجلان او رجل وامرأتان وان افادت كل واحدة منهما ببيت يثبت النسب مناسواء كان الولد في ابدها او بدت ثلث عند ابيها مع عند امها لا يصح الدعي منهما والرجلان لو افاد كل واحد منهما رجلين او رجل وامرأتين يثبت النسب مناسواء كان الولد في ابدها او بدت ثلث وتوكلت الولد في ابدها بدت ثلث ولا منازع لها يثبت النسب منها بدون البينة فان زاد المدعي على اثنين قال ابو يوسف لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد يثبت النسب من الثلثة ولا يثبت من اكثر من ذلك وقال ابو حنيفة يثبت من الكل وان كان اكثر **جنس اخر** وفي الافضية اذا شهد شاهدان ان هذا الرجل وارث فلون لا اعلم له وارثا غيره ولم يذكر واسبا بوث به او شهدا انه مولا او اخوه او عمه او ابن عمه او جدته او جدته فالشهادة في هذه الوجوه باطله والفاضي يسألها عن ذلك حتى اذا شهدوا انه مولا ووارثه لا اعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى اذا شهدوا انه مولا اعتقه لان المولى اسم مشترك يتناول الاعلى والاسفل فان كان مولا اعتقه جازت الشهادة وانما يشترط ذكر عاينه وارثه لا وارث له غيره لاسقاط النكاح من الفاضل وقول الشاهد اعلم له وارثا غيره بمنزلة قوله لا وارث له غيره عندنا ولو قالوا وارثا لغيره كذا غير فلون تقبل عندنا وقال لا تقبل وكذا لو شهدوا انه اخ لا تقبل حتى يفسر الاخى لانها قد تكون من الرضا عمة وقد تكون من القبل وقد تكون من النسب وكذا لو شهدوا انه عمه لا يثبت نسبا الميت والوارث حتى يلتصقا الحاب واحد وبيننا انه عمه لاسية اولاده او لاسية واهمه ويذكر انه ايضا انه وارثه وكذا لو شهدا انه ابن ووارثه وكذا لو شهدا انه ابوه او امه وهل يشترط ووارثه في الاب والام والولد قال بعضهم بشرط لاحتمال انه ابن وابنه وامه من الرضا عمة وقال بعضهم لا يشترط وعليه الفتوى وكذا كل من لا يشترط ذكره واذا ولو شهدوا انه ابن ابن او بنت ابنه لا بدان يقبل ووارث ولا يشترط ذكر اسم حتى لو شهدوا انه جد الميت ابوابه ووارثه ولم يتوكل اب الميت قبلت شهادتهما ولا يشترط ذكر اسم **نوع منه** شهد الرجل انه جد

الميت

في النسب لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا لو كانت المدعىة من المرأة وهذا اذا كذب الزوج اما اذا صدق

الميت وفاضي بذلك فشهد رجل واحد على انه اب الميت وافاد البينة بفضيحه وهو لقي بالميراث ولو شهدا انه اخ الميت ووارثه وفاضي بذلك فشهد للآخر ابن الميت ووارثه لا يقبل وللميت ولو شهدا فريقتي لم تقبل ولو شهدا فريقتي الاول او غيرهما ان الثاني اخ الميت دونة يكون ابنا لا تقبل الشهادة الكلية الا فضية **نوع منه** وفي الزبوات رجلان شهدا ان فاضلي يدك فلون بن فلون فاضلي يكون فلون بن فلون وارثا فلون للميت لا وارث له سواء فان الفاضلي يقال المدعي عن نسبه وسؤال للمحيط ان لم يبين امضى الفاضلي القضاء الاول فان امضى الفاضلي القضاء الاول بناء على انه لا منازع له في الحال فم جاء آخر وادعي انه وارثه لا يخ اما ان كان اقرب من الاول بفضي للثاني وان كان من احوال الاول بفضي للثاني با هو حقه وللأول با هو حقه يعني الثاني لو كان ابوا والاول ابنا بفضي للثاني بالسدر ولو كان المفضول الاول ابنا والثاني افاد البينة على البينة ايضا او على انه بينة تقبل ويقضي للميراث بينهما الا مكان العمل بينهما وقضى على هذا نظائره والباقي في الجزالة **الفصل السابع** في الشهادة على الشهادة وفي الجراح الصغرى لا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون الشهود على شهادة في مسير لثمة اباهم وليا لهما او يكون مريض لا يستطيع ابان الفاضلي وعن ابو يوسف ان كان سافة لو عدل الى القاضى للشهادة لا يستطيع ان يبيت باهل جازت الشهادة على الشهادة وفي الافضية عن محمد انها يجوز مطلعا واختلاف بناء على مسئلة التوكيل من غير رضخ الخصم وفي القدوري لو كانت الا غيبا فحضر وعدلوا الفروع او سكنوا اجاز ولو انكروا الا شهد لا يجوز شهادة الفروع وفي الفتاوى الصغرى الا شهدا على شهادة نفس يجوز وان لم يكن بالاصل عند حق لرجل مع العذر من مرضي او سفر او موت يشهد الفروع **نوع منه** وفي الاصل لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا ولو شهد رجلان على شهادة رجلين جاز عندنا واذا خسر الاصلان او غلبا او فسقا او ارتدوا والعباد باسه او جامل بمن شهادة الفروع وفي الفتاوى الصغرى شهادة الابن على شهادة الاب جاز وعلى قضاء لا يجوز وقيل الشهادة على الشهادة في النسب وكذا في الفاضل شهود الفروع يجب ان يذكر واسماء الشهود الاصل واسماء ابيهم وجدهم وفي الاصل لو شهد رجلان على شهادة رجلين وشهدا احداهما على نفسه في ذلك التي ظهر باطل لان شهادة الاصل الحاشي على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانها لو قبلت ادعى الى ان يثبت بشهادة الاصل الحاشي ثلثة اربع التي نصف التي بشهادة واحد وتنجح التي بشهادة مع آخر على شهادة الاصل الغائب ولا يجوز ان يثبت بشهادة الواحد ثلثة اربع التي هذا في نسخة العمام الرخى وفي شرح الشافعي قال شهادة بشهادة نفسه اصل وشهادة على غيره يدك فلا يحج مقعان ولو شهدا احداهما على شهادة

الابن او ابعد او فاضل الاول ان يثبت النسب لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا لو كانت المدعىة من المرأة وهذا اذا كذب الزوج اما اذا صدق

فم رجعا بعد القضاء ضمنا وان كان الواهب بمك الرجع لانه فسخ ولا ضمنا لا رجوع لهما ولا للواهب
لانه بمنزلة العوض ولو لم يقضى الواهب الشاهد بن فله الرجوع في البينة والله اعلم وفي المحيط
بحسب الحاج الى بيان شرط صحة الرجوع وبيان حكمه اما بيان شرط صحته فنقول شرط صحته على الخصوص
القاضي حتى لا يصح الرجوع في غير مجلس القاضي وشهاده يظهر فيما اذا ادعى الشهود عليه عند القا
رجوع الشاهد في غير مجلس القاضي وانكر الشاهد ذلك فارد الشهود عليه اثباته بالبينة وارا
الشاهد ليس له ذلك واذا اقر الشاهد عند القاضي انه رجع عند غيره صح اقراره وطريق صحته
ان يحصل هذا رجوعا مبتدأ من الشاهد لان يعتبر ذلك الرجوع الذي كان عند غيره مجلس القضاء
واما بيان حكمه فنقول رجوع الشاهد ان كان قبل القضاء بغيره في حق نفسه وفي حق غيره
حتى يجيب على الشاهد التعزير ولا يقضي القاضي بشاكنه على الشهود عليه وان كان بعد القضاء
ابرجعة او لا يقرب نظر لما حال الرجوع ان كان حاله عند الرجوع افضل من حاله وقت الشهادة
في العدالة صح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره صح وجب عليه التعزير ولو كان لا ينفذ القضاء ولا
المشهود به على الشهود عليه ولا يجب الضمان على الشاهد وهو قول اسناد حماد بن محمد ثم رجع عن هذا
القول وقال لا يصح رجوعه في حق غيره على كل حال حتى لا ينفذ القضاء ولا يبرأ المشهود به على الشهود
عليه وهو قول ابي يوسف ومحمد بن واذا صح رجوع الشاهد بنظر غيره هذا ان لم يكن المشهود به مالا
ان كان فيضا او نكاحا او ضمانا على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد متلفا لذلك
بشكاكته وان كان الاثر في بعض ماله فلا ضمان على الشاهد ايضا وان كان بعض ماله
في يده العوض لا ضمان ويجب الضمان فيما وراءه وان كان الاثر في بعض عوض اصلا يجب
الضمان الكل الا اخر والله اعلم **كتاب الدعوى** وهو منقول على
عشر فصول الاول فبما يكون خصما وبما لا يكون وفي الناقض ما يرفع بالتوفيق وما لا
الثاني في دعوى الضباع والعقار الثالث في دعوى الاشياء المنقولة الرابع في دعوى
الدين الخامس في دعوى الشراء السادس في دعوى العجالة السابع في دعوى الكفالة الثامن
في دعوى الكفالة التاسع في دعوى الصلح العاشر في دعوى النكاح الحادي عشر في دعوى
الثاني عشر في دعوى النكاح الثالث عشر في دعوى العين يتناول فيها اثنا عشر السرايع عشرة ابراء
عن الدعوى الحادية عشرة في الخصام السادس عشر ما يكون جوابا للمدعى عليه وما لا يكون **الفصل الاول**
عشرة المدعى من المدعى عليه **الفصل الاول** وفي شهاك ان لا
في باب ما يكون خصما وما لا يكون قال بشرط حضر الراهن والمزني في دعوى غيرهم والعائنة
والاجارة كالرهن واما حصة المزارع هي شرط في دعوى الضباع ان كان البند من المزارع فهو

وينقض القضاء ويرد للمالك
على المشهود عليه وانه كان
حاله عند الرجوع مثل حاله
عند الشهاكة في العدالة
او لا يجب عليه
التعزير

كلاهما

كالشاهد بشرط حضرته وان لم يكن البند منه ان ثبت الزرع فكذلك وان لم يثبت لا بشرط هذه دعوى
المالك المطلق اما اذا ادعى الى اخر غصب ضبعة وانتهى بالمزارع لا بشرط حصة المزارع لانه يدعى عليه
الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فحقه مستحق واستحقاقها لا ينفذ بالدار له الا بحضره البائع
والشهود في الزباك ان وكذلك بشرط حصة البائع والشهود عند القضاء بالشفعة اذا كانت الدار
في يد البائع في شرح الطحاوي وفي الافضية اذا كانت الدار في يد رجل شراء فاسدا فله حصة
بعدمها وصلة شهاك ان الاصل عن محمد بن رجاء اقام البينة ان له ولفلان الغائب على هذا الرجل
ورم ثم حضر الغائب تكلف اعادة البينة وقبل حضوره يقضي بنصيب الحاضر دون الغائب وعند
ابي يوسف يقضي بنصيب الحاضر والغائب ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر وعن محمد بن
ابن ابي يوسف وذكره في هذا ما يدل على رجوع ابي يوسف الى قول ابي رجوع وعلى هذا المذهب لو ادعى
انه اشترى هو ولفلان الغائب من هذا الرجل هذه الدار بكذا واقام البينة ولفلان اقام رجل
انه كان له عليه على هذا الرجل الف درهم وانه مان وتركه وابنا اخر غائبا واقام البينة وطلب
نصيبه يقضي بنصيبه وهل يقضي بنصيب الابن الاخر ذكر في الافضية انه يقضي ولا
يكلف الابن الغائب اعادة البينة اذا حضر ولم يذكر خلاف وفي ديوان الاصل لو ان احد
الورثة اذا اثبت القصاص يقضي ابيه على رجل هل يثبت في حق الكل على ما ذكرنا من الخلاف لا
عندنا وعندنا ما يثبت وذكر المسئلة في المحابح الصغيرة كتاب القضاء ووضع المسئلة
في الدار وان لم يذكر خلاف في كافة الافضية في الدين وصورتها رجل ادعى على رجل ان في بنة
وقال انها كانت ملك ابي مان وتركها ميراثا بيني وبين اخي الغائب فانكر ثم اقام البينة يقضي بنصيب
ويترك نصيب الغائب في دين حتى يحضر الغائب وعندنا ان كان المدعى عليه مترا فمما قاله ارجح
وان كان مترا لم يخذ منه ويرفع في يد المدعى وفي المنقول اختلاف المتابع على قول ابي رجوع وعلى
قولهما لا يشك انهما يرخضن فلو حضر الغائب هل يحتاج الى اعادة البينة في ظاهر المذهب لا
وروي لخصاف انه يكلف وما ذكر في ظاهر الرواية اصح فان الواحد من الورثة ينصب خصما في اثبات
ماله وما على الميت وفي شهاك ان الاصل لو ادعى عينا في تركه واحضر احد الورثة واقام البينة
وقضى القاضي يكون قضاء على جميع الورثة وفي شهاك ان المحابح الكبير لما يكون قضاء على جميع الورثة
ان لو كان المدعى به الوارث الحاضر ولو كان البعض في دين بنقد بنقد وفي الفناوي الصغيرة رجل
دينا على ميت واحضر احد الورثة واقام البينة وقضى القاضي يكون قضاء على الميت وان اقر المدعى
لم يترك شيئا حتى اذا ظهر يبي يأخذ والموصى له ليس بخصم في هذا الباب اما خصم في اثبات الصلة
والوكالة وفي اثبات النكاح خمسة نصوص والوارث والموصى له والغريم الذي لم يثبت عليه دين والغريم

ودانها النكاح
محمد بن

الذي له على الميت دين وسبأ في هذا دعوى النسب ولو كان المذموم واحدا والمدعى عليه اثنين بان
رجل على رجلين ما لو في صك واحد ما حازر والآخر غائب بفقد الحاضر واقام البينة قال ابو حنيفة
رجل افضى للمالك على الحاضر والغائب وذكر المسئلة في الاصل وقال القضاء مقصور على الحاضر وفي
الافضى شوش الجواب نارة يذكر قول ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة ونارة يذكر قول محمد مع ابي
قنارة مع ابي يوسف وفي بعضها القضاء مقصور على الحاضر عند ابي حنيفة وفي بعضها على القا
ولالحاضر فكان عن ابي حنيفة روايتان وعن ابي يوسف روايتان وعن محمد روايتان في الفصول كلها
وفي **المباح** الكبير قيل الجنايات في باب ما يكون الموتى عن عبده خصما رجل ادعى على آخر
ان قطع يد عبده فلون وقمته كذا فادعى عليه من جاريته وصدة المدعى عليه والى ان يبيع اليه بخا
ان يحدد الغائب فان القاضى يأمره ببيع الارث والمهر اليه ولو كان للعبدة الغائب ودبعة عندها
الرجل او غصب هذا الرجل منه الف درهم او عليه ثمن يبيع او فرضى فافر الذي في بيت الملك بان الذي
دفع اليه عبده وصدة الموتى فانه لا يجبر الذي قبض الملك على الدفع اليه ولو كان الف درهم
فرض او غصب استهلكه او ودبعة ستهلكه فالقاضي يضمنه مثله للموتى **بحسب** الموتى وفي
الافضى رجل ادعى على آخر عبدا بعينه واقام البينة فزكوا او لم يذكروا حتى اقر ذوا اليد
انه حر او باعه من غيره او وهبه لا يبيع في حق المدعى **اما** النضران في حق المقر فصح
لو لم يظهر عدالة التهمه يجعل اقراره وكذا لو اقام شاهدا واحدا ثم نصر المدعى عليه هذا التهمه
لم يجز في حق المدعى كذا **الشاهدين** ولو لم يبق شاهدا اصلح اقراره ولخصم هو المقر ولو
لم يباشر المدعى عليه هذه النضران ولكن اقر بالعبد المدعى به للمدعى بعد ما اقام المدعى البينة
فالقاضي يقضى عليه بالاقرار **ام** بالبينة ذكر في الافضى انه يقضى بالاقرار وفي **المباح** الكبير
قال يقضى بالبينة وفي مجموع التوازل في **مسائل** الرستغفقي لرشد اربعة على رجل بالزنا
فاقر المشهود بالزنا ثم هل يقضى القاضى بالزنا بالبينة اخلف الشايع فيه والاسام
الرستغفقي مال الى ان القضاء بالبينة اول لا نهى اقر وسبأ في فصل دعوى الدين وفي
المشتري لو باع المدعى عليه المدعى به بعد ما اقام المدعى البينة قال ان قدرته على المشتري ابطال
البيع وان لم اقدر عليه وعدت البينة خربت المدعى ان شاء اخذ من البايع قيمته وان شاء وقف
الامر حتى يحضر للمشتري وفي مجموع التوازل لو باعه المدعى عليه قبل اقامة المدعى البينة ولم
لا المشتري حتى اقام المدعى البينة على المدعى عليه وقضى القاضى وسلم الى المدعى ثم ان هذا
المشتري اقام البينة على المدعى **على** ان العبد ملكه بسبب انه اشتراه من المدعى عليه وفي
بيت بغير حق وتهدد اليهود بذلك فانه يقضى للمشتري ولو باع العبد من المدعى عليه بغير ذلك او وهبته

جاء روح الحيلة ليرجع العبد او العار الى المدعى عليه وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل
ادعى عبدا يد رجل انه له فانكر المدعى عليه فقبل ان يقيم المدعى عليه البينة على دعواه
باع المدعى عليه العبد من رجل واشهد عليه فقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى
وقضى القاضي له بالعبد اقام ذلك المشتري البينة على المقضى له ان العبد له وفي يد غيره
حتى يقضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بايعه او وهبه له جاز ويحق
العبد اليه وهذه حيلة يفعلها الناس ليدفع الظلم **لا** انه انما يصح هذه الحيلة اذا
لم يبيع الشراء من المقضى عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا ما اذا ادعى الشراء
لم يبيع دعوى المشتري لان المشتري صار مقضيا عليه بالقضاء على بايعه وانما يصح
المسئلة فيما اذا باع المدعى عليه قبل ان يقيم المدعى البينة لانه لو باع بعد ما اقام المدعى
شاهدين وعذر الشهود ابطال القاضي بيع المدعى عليه وفي الافضى رجل ادعى
دار في يد رجل فاقوله المدعى عليه ولم يدرج اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا
النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر وهو خصم رجل ادعى على
ميت الف درهم لم يكن خصمه الا الوارث او الوصي والعزم ليس بخصم وكذا لو كان
وتام هذا في **المباح** الكبير في كتاب الوصايا في الباب الاول منه وهذا النوع من
المسائل بعضها كبتها في كتاب القضاء في فصل الوصي والبعض بالحق في فصل د
الوراثه والنسب والبعض في دعوى الكفالة ودعوى دفع النضر هل هو صحيح
اخلف المشايخ فيه والفتوى على انه صحيح وفي **المباح** الصغير في كتاب القضاء
اشارة الى الصفة فانه قال ارض ادعاه رجلان كل واحد منهما يقول في يدي لا يقضى
باليد لو احدهما ولو اقر احدهما باليد لا يحزم لم يقضى له باليد ولو اقام احدهما البينة
انها في يدي يقضى باليد قال لان البينة قامت على الخصم لانه يبايعه في اليد وهذا يد
على ان دعوى دفع النضر ممنوع لان اليد ليست بثابتة للاخر رجل ادعى جارية بعينها
وصية من ميت وقضى له بها فقبضها فاقام الآخر البينة ان الميت اوصى له بتلك الجارية
بعينها فالوصي الاول خصم سواء ذكر الرجوع عن الوصية الاول او لم يذكر فان غاب الثاني
وحضر الابن وهو ليس بخصم **جنس آخر** في الشافعي وفي آخر شكا ان الاصل في
باب الاختلاف في الشهادة اذا كانت دار في يد رجل ادعاه رجل واقام البينة انها له فيها
واقام البينة انها له وفيها بناء يقضى له بالدار بينا تها تها بالدار فلان المقضى له اقر ان يانها
للمقضى عليه صح ولا يكون تناقضا وكذا لو اقام المقضى عليه البينة على المقضى له ان البناء للمقضى له

والفرقة والنخل ولو أدى الامح الولد والنخل مع الفرقة والارض مع النخل لا يبيع دعوى النخل والفرقة والارض
نوع من وفي ادب القاضي للخصاف الذي شرحه شمس الائمة السرخسي في باب الرجل يبيع الشيء
بدين من المتاع والرفيق رجل ادعى على آخر انه اقترع هذا الشيء له او لبيه او لجد له ولا وارث له
ولم يفل منك اخلف المشايخ فيه من اصحابنا من قال ان القاضي يقضي بالوقت الثبوت انه له
اكثر من على انه لا يصح ما لم يفل انه اقترع له وهو ملكي وهكذا قال في الغيبة انه لا يبيع هذا الشيء
وعليه الفتوى وفي المتن في كتاب الدعوى ان الغاصب اذا ادعى ان المالك اقر له بدين اقام المالك البينة
على الغصب هل يقبل منه الحق والغصب في دينه او يأمره بتسليم الغصب بالحق قال اذا ادعى بينة
خاصة قبلت حجة واقر ربا الغصب في دينه وفي المتن ايضا في كتاب الدعوى عن محمد في رجل ادعى
او ساعا واقام البينة عند القاضي وقضى له بذلك فلم يقضه حتى اقام ذوا اليد البينة ان المالك
اقر عند القاضي انه لا حق له فيه قال ان ثبتت شهوده على اقرار المالك بذلك عند قضاء القاضي
شهادة شهود المالك وفي آخر لمباح الكبير في باب من الغصاء الذي يكون للوارث الكذا بالثبوت
وليس بعد هذا الباب الاثنية ابواب رجل ادعى دارا ميراثا عن ابيه واقام البينة واقام الذي
بدينه البينة ان اب المالك اقر في حياته ان الدار لبيت عند اقام البينة على اقرار المالك قبل عن
الاب انها لم تكن لاب بطلت بينة المالك وفي وكالة الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا اقام ذوا
اليد البينة على اقرار الوكيل انها ليست لموكله بطلت بينة الوكيل لو اقامها المالك قبل على ان دعوى
الاقرار بطريق الدخ سمي ولو ادعى رجل على آخر الف درهم واقام البينة فقال المالك عليه في الدخ
ان المالك اقر باستيفاء هذا المالك مني واقام البينة لا تمنع لان هذا بطريق الابتداء لما عفا ان الدخ
نقضى بستانها دعوى الغصب في المتاع تمنع وغصب المتاع باقى في كتاب الغصب والله اعلم
الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار وفي فوايد الامام
رجل ادعى حذو في حذو كذا وبين الحدود ولم يذكر ان الحدود وما مر من او كرم او دار لا يبيع المالك
وفي فوايد شمس الاسلام نصه اذا بين المير والمحل والوضع والحدود وقبل ذكر المحل والسوى والحدود
ليس بلونهم وذكر المير والقرية لانهم ولو ادعى ساحة وذكر الحدود ولم يذكر طولها وعرضها بالذراع
يبيع الدعوى في فوايد طبر الدين المغربي وفي فوايد شمس الاسلام رجل ادعى حذو واحد الحدود
او حجبها متصل بمك المالك لا يحتاج الى ذكر الفاصل بخلاف الاتصال بمك الغير وهكذا في
فوايد الامام السرخسي والشيخ لا تصح فاصلا اما المتناه فاصلا والنجرا اذا كان عطلا
المعابة بصلح فاصلا وانهم بصلح خلافا لما يقوله اصل الشرط وهل يثبت طوله ذكره الهروي وحده
قد ذكرنا في كتاب التماكات ووقع القرار منها انه لا يثبت طوله والسر بصلح حذو هو الاصح

موضح

اح انه لا يبيع الطريق بصلح حذو ولا يثبت طوله الطرب وعرضه هو المختار خلافا لما يقوله الهروي
السرخسي وفي المتن رجل ادعى دارا وقال الدار التي في ربي كذا في سكة كذا احد حذو حذو كذا
والرابع الى فانكر المالك عليه قبله وذلك عند القاضي فلما قام من عند جاء المدعي ببينة شهودا
على المدعي عليه بعد اقام من عند القاضي انه اقترع ساعته ان الدار التي في ربي كذا في سكة
التي في يد نخاصم فيها فلان له فالوا ولا تعرف الدار ولا تحيها ولكن اقترع هذا ولم يجد لها هو في
اقرار جاز ويقضي بها للمدعي وكذا لو لم يثبتوا انه قال الدار التي خاصم فيها قالوا انه شهد انه قال
الدار التي في ربي كذا في سكة كذا في يد فلان داره فاني اقضي بالمادى رجل ادعى دارا في يد رجل
له القاضي هل تعرف حذو الدار ان قال لا نعم اذ عاها وتبين الحدود لا تمنع اما اذا قل لا اعرف
اسأل اصحاب الحدود يعني الجيران ثم ذكر في المنة الثانية تمنع ولا حاجة الى التوفيق **نوع من**
في اثبات البدارض اذ عاها رجلان كل واحد منهما يدعي انها في يده ان كان احدهما قبل او
تبرأ فوالذي احدث فيها من الاضال ولو اقام احدهما البينة يقضي بكونها في يده
على ان دعوى اليد بانقرها سبعة ولو اقام البينة على اليد يقضي باليد لها ولو اقر
لم يقمها القاضي بينهما حتى يقيما البينة انها لهما والمسئلة مروفة عقار او ضياع في يد رجل
رجل وغلب عليه واحد ثبت عليه لا يبيع بهذا اليد واليد على العقار لا تثبت الا بالبينة
وفي ادب القاضي للخصاف ولو علم القاضي بأمور بالتسليم اليه فلو ادعى ذوا اليد على هذا اللقب
ان هذا العقار في يدي وانك احدثت اليد فانكر يجلف في فوايد شمس الاسلام وفي النصاب ولو ادعى
الاقرار انك اقررت ان العقار في يدي هل يجلف قال نعم قلت القاضي الامام الخليلي غير مستقيم
لرجاء النكول ولو اقر باليد لا يثبت اليد على العقار بالاقرار فكيف يجلف لكن هذا مستقيم في
ولو اقام البينة ان هذا الحدود في يدي منذ عشر سنين وانه احضر اليد عليها يقضي باليد وانه
القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصبر المدعي عليه مضيا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك ان ملكه
تقبل ولو اقام البينة ان هذا الحدود كان في يدي منذ عشر سنين او لم يقل عشر سنين لا يستحق بهذا
شيئا وعن اب يوسف تقبل هذه الشهادة واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعي عليه انها كانت
بين اسير او القاضي بالبر البية وكذا لو شهدوا ان المدعي عليه اخذ من المدعي الكفا في الاضحية
وفي الفتاوى آخر كتاب الغصاء اذا ادعى على آخر ضيعة فاقرا المدعي عليه انها في يدي فاقام البينة
انها ملكه وقضى القاضي لا يقضه فضاؤه ما لم يعرف القاضي انها في يدي او قامت البينة عليه وفي الفتاوى
الصغرى ايضا اول كتاب الدعوى لو قال المدعي عليه هذه الضيعة لبيت في يدي فاراد المدعي ان
يجلف له ذلك حتى يقر فاذا اقر باليد يجلف انها ليست بملكه حتى يقر بالملك للمدعي فان اقر بأمور القا

والقائه
حرارة

فيها

المعروف

بترك التعرض لكن اذا اراد المدعي اقامة البينة على الملك لايمان يثبت اليد بالبينة وذكر بعد هذا
بأسطر رجل ادعى المنقول فخر المدعي عليه انه في بيت يقبل افزان اما اذا ادعى المقار فافزانه في بيت
لا يقبل حتى يفهم البينة وان لم تكن يختلف **نوع منه** وفي الافضية لو شهد الشهود في الآفة
أو الغبضة انها في بيت يقبل ان لم يسألها القاضي عن تفسير ذلك فان سلم وهو احد كما في ملك
الرفقة واليد على الاجمة والغبضة انما تثبت بقطع البحر وسبعها من غير منازع ولو قالت الشهود
رائد وابة وعلمانه في هذه الدار يدخلون الدار لا يقضي بكون الدار في بيت حتى يقولوا سكانا
وعن ابي يوسف في رجل له بحر ماء الى ارضه او الى كربة فقال هذا حق ولم يزل يجرى سائى اقبل
وابو حنيفة يح لا يجيزها حتى يشهدوا له بالملك ولو كان له ميزاب في دار رجل فنعاه صاحب الدار
من تسبيل الماء فيه له ذلك ولكن ليس له ان يقطع الميزاب على ما بان في كتاب الحيطان ولو ادعى
على آخر حتى للورور اوراقه الطريق في داره النول فله صاحب الدار ولو افام المدعي البينة انه
يمر في هذه الدار لم يسمع بهذا شيئا ولو شهدوا ان له طريقا فيها هو متواحد و هو يتناول طوله و
بالذرعان يقضيه بذلك وان لم يتناول طوله وعرضه وحده لا يقبل وهذا في رواية الامام ابي حنيفة
وفي رواية الامام ابي حنيفة الكبير يح ان لم يتناول طوله وعرضه وحده كان يجوز وهو مقدم بغير
باب الدار الا عظم **جنس آخر** وفي دعوى الاصل رجل ادعى اخرا دار في يده وقال ملكي وفي يدي
المدعى عليه انها ملك المدعي لكنه من انا في بيت وافام المدعي البينة فان القاضي لا يقضي بهذا البينة
سلم يشهد وانها في بيته عليه قال بعض اصحابنا اذا قال المدعي انه ملكي وفي يدي لا يسمع
الدعوى ويقول له القاضي اذا كان ملكك وفي يديك اثبتى نطلب مني فاجواب ان يقول
هذا اذا لم يكن ثمة من يثبته اما اذا كان من يثبته فيها وفي احد ما يقبل وبيع الدعوى وفي
ادب القاضي للحضرة لو افام احدهما البينة انها في يده وافام الآخر البينة انها في يده لصاحب الملك
دوين صاحب اليد قال **مسألة** نضفة على وجه القضاء ونضفة على وجه التركة لان التركة
فيما اذا كانت في يدهما والظاهر ان كله على وجه القضاء وفي الاصل اول كتاب الدعوى ادعى
رجلان دارا كل واحد منهما يقول في يدي فكل واحد منهما البينة فان افام البينة قضى لكل واحد
منهما باليد في النصف وان افام احدهما البينة انها في يده قضيت بكلامه وان لم يقر لها بينة وطلب لكل
واحد منهما من صاحب ما في يده حلفا كل واحد منهما ما في يده بصلحه على البينات فان حلفا لم
يقض لهما باليد ولا لهما ما وان كل واحد قضى باليد وان كل واحد ما قضى باليد وان كان في يد غيرهما
لم ينتزع من بيت ولو ادعى الملك اذا اخذوا قضى لكل واحد منهما بالنصف الذي يدعيه صاحبه وان حلف
واكل الاخر قضى بكلامه الذي حلف تصفها كان في يده ونصفها الاخر الذي في يد صاحبه صار

طالفر

للخالف بنكول صاحبه واذا افام احدهما البينة قضى بكلامه نضفة باليد ونضفة باليد
كان في يد صاحبه بالبينة رجل ادعى على اخرا دار في يده وقال ملكي رهنا ابي منك فانكر فشهد
ان هذه الدار ملكه وفي يدي فلان بغير حق يقبل وصار بين بغير حق لما انكر الرهن وفي فاق
الصغرى ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة او
مولى ذلك الوقف وذكر الشرايط وان ثبت بالبينة وقضى القاضي بالوقف ثم جاء رجل وادعى
ان هذه الارض ملكه وحقه نفع بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق
ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا يسمع لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس بخلاف
قال الصمد الرشيد لم تزل هذه الرواية لكن سمعت ان قولي السيد العلم ابي نجاشي على هذا وفي
شمس الله الخواص وركن الاسلام على السخري يح ان الوقف كالعتق في عدم سماع الشهود
بعد قضاء القاضي بالوقفة لان الوقف بعد ما صح بغير ابطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة
في النوازل رجل باع داره من رجل وسلمها اليه في السرجة الثغاة ثم وقفها في العلاء بنية
بعض من اليهود فالوقف صحيح في الظاهر ولو ادعى المشتري الشراء بعد ايام وافام البينة على
صح دعواه وبطل الوقف وهو المشتري الدار من الواقف او باعها منه جاز وهي الحيلة في
الظلم في مجموع النوازل وفي بعضها من دار في يد رجل اخر رجل ان هذه الدار التي في يدي
انا بعتها منه بالف درهم ووصل الكلهم وانكره واليد الشراء فافام المقر البينة ان الدار ان
تقبل بنية ولو قال هذه الدار له وسكن ثم قال انا بعتها منه وافام البينة لا تقبل رجل قال
هذا الولد ليس مني فله عتقا ثم قال سواي بصرف وفي الفتاوى والصغرى رجل باع دارا
ابنه البالغ حاضر ساكن ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك انها ملكه واليوم بملكها ولم تكن وقت البيع
ملك الاب قال اتفق المتأخرون من ائمة سمرقند انه لا يبيع دعواه وجعل سكوت عند البيع القضي
كلا فرار من الباب القليدس اتفقوا على ان لا يبيع الا اذا كان الابن نقاضا **المسألة** في بيع
الفتاوى وفي النصاب سئل القاضي الامام عن عبد باع عبدا ومولا حلف ثم ادعى مولا العبد
هل يسمع ان كان العبد بمجور اصح وان كان مازونا لا يسمع قلت لا رأه يبيع وسكن بصيرادونا
قال بصيرادونا في المستقبل اما لا يظهر في النصف الذي باشره وسئل الامام خلى عن العبد اذا ادعى
شيئا هل يسمع حضرة مولا لصحة دعواه قال لا والله اعلم **الفصل الثالث**
دعوى الغلام والمجارية والعروض والاشياء المنقولة رجل ادعى على اخرا انه غصب منه غلاما تركا
وبقي صفاته وطلب احضاره فاحضر غلاما لم يخاله بعض صفاته بعض ما وصفه هو فلا يحق ان هذا الغلام
ملكه وافام البينة نفع دعواه اما لو قال العبد الذي ادعيت غلبته وطلبت احضاره هو لا

رجل قال هذه الدار ليست لي في
افام البينة انها له جاز
لبيقته له بها وتمام
منايا في الغار
هذا الكتاب

نقبل البينة المدعى عليه اذا قلنا وقت القضاء حين ما ادعى عليه رجل هذا العبد ليس ملكي
 وليس في يدك وقد قلنا قبل ذلك وقت الدعوى ملكي وحتى وفي يدك لا يسمع للتناقض رجل
 ادعى على امرأة انها جارية بنته وانما في كتاب الغيرة تضع الدعوى وتقبل البينة عند غيبة الرجل
 والزوج اذا اقرت بالثبوت في كتاب الاقرار رجل ادعى ان الجارية التي في يدك ملكي وفي يد بنتي
 حتى الدعوى صحيحة وان لم يقبل ملكي يوم الغيب ولو ادعى بهذا اللفظ انه غضب مني هذا الجار
 ببيع ولو اقام البينة على الغيب بأمره القاضي بالرد اليه وان لم يقبل ملكي ولو ادعى على آخر
 انه ابن عبيد فغصبه هذا صحته الدعوى ولو ادعى انه غضب هذا العبد ولم يقبل مني صحته رجل
 كانه قال مني وفي التوارك رجل ادعى على آخر ان يبيع راسي فصيل في بطون اثمها
 لا يسمع هذا الدعوى الا ان يدعى اقرار المدعى عليه بذلك ان ظهر انها كانت في بطون اثمها
 يوم اقر وان ظهر انها لم تكن فلا حتى لا يدعى فيها وفي دعوى الرد بعت لزيد من ذكر موضع الا
 انه في احدى مسوأة كان له حمل وموتة او لم يكن وفي دعوى الغيب اذا لم يكن حمل وموتة لا يثبت
 ذكر موضع الغيب رجل ادعى على الف بنت من الحظنة بالوزن لا يسمع وقبل يبيع وفي الذبح
 والمجوع وغيرهما بمقتضى اساق الاشياء الست فالمعتبر هو الكيل في الأربع وهي الحظنة والنمر
 والمجوع وفي الذهب والفضة المعبر هو الوزن وفي الدقيق فبما الوزن ولو ادعى على آخر انه
 منه كذا خضرة خضرة امانة فوجب عليه ردها ان كانت قاعة فان كانت هالكة او منه هلكة فوجب
 بنفي ان يقول ان كانت قاعة فعليه الخلية وان كانت هالكة بنفي ان يقول هالكة بعد الحج
 لان الاهلاك قبل الحج لا يوجب الضمان عليه اما الاستهلاك بعد الحج فوجب الضمان
 وعلى من استهلكه ولو ادعى على آخر انه غضب منه كذا خضرة ولم يذكر موضع الغيب لا يسمع
 هذه الدعوى وسياق في كتاب الغيب ولو ادعى قيمة اعيان منه هلكة لا يسمع ما لم يبين اعيان
 هذه فتاوى النسي وفي النصاب لانه متى غلب ان من ذوان الفهم وهو يثبت وهكذا قال
 القاضي الامام وقال الامام حالي لا بد ان يبين في الدعوى انه قبض بغير اذنه او بغير حتى
 وقبه اختلاف المشايخ كما في قيمة اعيان منه هلكة فلا حاجة الى بيان اعيان وفي دعوى
 العبد ان كان حالك جوده لا بد ان يبين انه طابق او علا في او ورضي احر او ابني وسط او
 جيد او ردي قال رجل حالي قباب لا حاجة الى بيان الصفات في دعوى الحصار على ما ذكرنا
 في كتاب القضاء ولو كان منقطعاً لا بد من بيان السبب لاحتمال ان سببه السلم ولا بد من
 بيان القيمة يوم الخصومة ويوم الانقطاع وقت سبب الرجوع ولو ادعى الف من الغيب
 العلا في الور حتى لا يسمع ما لم يبين حتى كل واحد منهما ولو ادعى بقرتان او سقجاً يذكر

بالزق

ونامه بالثبوت في كتاب الغيب

الوزن

الوزن لان الرق شفاوت وبذكر انه حلو او حاض صغير او كبير وفي دعوى الخلع لا بد من بيان السبب وفي
 الكفك لا بد من بيان السبب وينبغي ان يذكر انه من السم الابيض والاسود وقد ذكرنا من في
 الحظنة المعسولة او غيرها وقبل ذكر السم وقد ذكرنا وصفه ليس بشرط ودعوى الاربعة بسبب السلم
 غير بيان الشرائط صحيح وهذا في فوايد شمس الاسلام والخيار لا بد من بيان الشرائط وفي دعوى
 الفطن بشرط ان يبين له الثابتين الخفاء والدرهم ولم يذكر صفة الخفاء واقام البينة على كمالها فلقا
 ان يقضي الدرهم لان الفساد في دعوى الخفاء بسبب الجاهل لا ينعى اليه الدرهم وفي دعوى الدهن ان
 كان بسبب البيع بشرط الحصار وفي كان بحكم الاستهلاك ويدعى الضمان او بسبب ان جعله شيء سلعة
 لا حاجة الى الحصار ودعوى الجرح حالة الانقطاع لا يسمع ويدعى القيمة وفي دعوى الديار ان كان عينا
 بذكر اوصافه ولا حاجة الى ذكر الوزن وان كان ديناً بسبب السلم لا بد من بيان الوزن قال رجل في بيع
 ما ذكرنا ان كانت الدعوى بدعوى السلم فذكر الاوصاف شرطاً اما اذا كان قائماً وموتة في احرازه فلا
 حاجة الى ذكر الاوصاف للسائل في فوايد الامام يظهر الدين المرغبات في بيع رجل بعث عمامة الى رفاة بريد
 تليق بصلحه فانكر الرضا فقبض العمامة والتليق قد مات او غاب فادعى صاحب العمامة انها ملكي وطلب
 اليك بريد فلا يسمع هذه الدعوى الا اذا قلنا استهلكها او ادعى القيمة ولو قال بعث اليك بريد
 الدين ولو ادعى المدين انه بعث كذا من الدرهم اليه او قبض فلا بد من بينة بغير من صحته الدعوى ويجوز
 ادعى عليه فرض الف درهم وطلب اليك بريد فلا بد من بينة لا يسمع الدعوى كافي العين الوكيل بالبيع
 كالوكيل بالخصومة اذا ادعى العين لنفسه لا يسمع كالوكيل بالشراء وفي دعوى خرق الثوب او جرح الدابة
 لا يثبت احصار الثوب والدابة لان الدعوى في الحقيقة للجرح والقاب من الثوب والدابة وقد ذكرنا في كتاب
 القضاء في باب المدين والله اعلم **الفصل الرابع** في دعوى الدين
 رجل ادعى على آخر عشرة دنانير على مناصفة جبهة ولم يقبل رابحة يسمع لانه المناصفة تكون رابحة غالباً
 ولو ذكره بنسابة ربة مناصفة مستفك ولم يذكر جبهة بطالبه بالمتفك لا بلجيد ولو ذكر الجردة ولم يذكر
 المتفك صح ولو ذكره بنسابة ربة ولم يذكر الجيد ولا المتفك لا يسمع هذا في فوايد الامام يظهر الدين المرغبات
 وفي شرح الشافعي مسائل السلم في الدرهم والدنانير لا حاجة الى ذكر الجرد لان مطلقاً ينصرف الى النقد
 المصروف وفي الذهب والفضة يحتاج وفي محصر القدر وفي كتاب البيع ان طلق الثمن ينصرف الى
 وان كانت مختلفة ينصرف الى الغالب فان كانت الغالب مختلفة فمد البيع فعلى هذا الوادعي انه دينار من السج
 ولم يبين الصف بوجه وينصرف الى اللهد وكذا في دعوى القرض ولو كان في البلد نقد واحد لا يشك في القيمة
 ولو ذكره بجاهراً وفي البلد نقد حرام الواحد من الجلة اروج بعه وينصرف الى الادنى وفي اقرار رجل على
 البنان ولو ادعى مطلق الذهب او الذهب المروية لا نفع لانهما انواع ولو ادعى عشرة دنانير بنسابة ربة او

او البخاري او السرخسي
 وفي دعوى الخلاء
 ان يقول حالي برك او
 حالي سودة وفي القضاء
 ادعى

ولم يذكر الا في دفع وفي دعوى الغائب لا بد ان يقول ده دعي آوده وفي الغرض كذلك بين انه دعي
آوده هفتي فان ذكر الطفا في بيع وقبل بيع مطلقا وفي المشتري رجل ادعى على آانه او فلانا
حق اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن على المشتري
وفي دعوى التعاقب لا حاجة الى ذكر اسم الغائب للمالك ونسب لانه جعل له لكفة بيتي السعاية
فان فلان في كذا ما يري ان كذا من ابطال المان بحد هذا لا تصح الدعوى وان كان الوادي انه اخبر فلان
حق ولو ادعى انه ارثي منه لا يصح ايضا بدون التفسير فان قدر على الرجوع بيع وآله فلا **نوع**
وفي الافضية لو اقام البينة على مدبرين مدبرونه لا تقبل ولا يملك اخذ الدين عنه اما اذا اثبت الدين
في تركته عند القاضي واقر رجل عند القاضي ان لبيت عليه وبنا كذا باؤم بالذبح المرب الدين وفي الغيرة
في كتابا دبا القاضي لو قضى هذا الذي عليه لبيت الف درهم الذي على الميت والبيت وصي غيره
امره فاك محمدان كان فاك حين قضى هذا الذي لفاد من الميت على من الالف الذي لك على الميت
وان لم يقبل ذلك لكن قضاء الالف عن الميت فهو مستبرع ولو كان لرجل عند رجل الف درهم ودفع
على هذا الرجل الف درهم قضى هذا الذي عند الوديعة الرجل الذي له الدين فاك محمد ربح
المالك بالخيار ان شاء ضمن الوديعة وسلم المالك للذي قضى وهو منقطع وان شاء اجاز القضاء ولو ادعى
على رجل انه بعت له كذا بدين فلان لا يقضى بدين الذي عليه لا بدين وسهرها وقال ان وصل البكر ولم
تدفع الدها ادخ اليها واودع الى تسع هذا المدين اذا اثبت الدين على الراهن وجبته ثم قال المدين
بعد ذلك الراهن لم يقضى المالك من يدي وانا قبض فلان ان فالقبض باؤم لا يخرج القاضي من الحبس وان
قال بغير اؤم يخرج من الحبس رجل ادعى على آخر كذا ما لا بسبب حبس كذا بيان من يبرود است في كذا
السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لرجوب المالك رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي
وقال عليه عشرة دراهم ولم يرد على هذا اختلف الشايع فيه فاك بعضهم الدعوى صحيحة وقال
بعضهم لا تقبل ما لم يقبل للقاضي مئة حتى يعطيني هذا في النوازل وقال ابو نصر الصحيح انه يسع
جس آخر في دعوى الدين في التركة وفي القناوي الصغرى في اول كتاب الدعوى رجل ادعى
على ميت دينا وادعى على ورثته وليس في ايهم شيء تقبل البينة ويختلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن
لبيت مال مئة وادعى الورثة لجلت الورثة لان الحاجة الى اثبات الدين رجل ادعى دينا في تركة وقام
على التركة في يد يديه اختلف الشايع فيه فاك بعضهم لا تقبل ما لم يبين التركة ولو كانت التركة ضا
او غفارا ليد من ذكر لمدد آس الوادي اقرار الوارث بان التركة في يد يديه وقام البينة على ذلك تقبل
وقال بعضهم بكنفي به وتقبل مطلقا وهذا اصح وعليه الفتوى ولو اثبت هذا الغريم التركة
واستوفى دينه ثم حضر غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة ولو حضر الغريم الثاني فانكر الوارث الذي

الالف

الغريم الثاني
محمد بن
...

دعوى

وصدقه الغريم الاول فاما اخذ الغريم الاول من المالك وهو بينهما لانه اقرانه شرك في الالف وحقها
سواء رب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عهد من التركة والتركة مستغرة بالدين وقالت الو
ان ابنا باع هذا العهد حله حوته واخذ الفين واقاموا البينة فبينة رب الدين اولى لانه
بيئت الضمان عليهم وهم بنفوت والبيئات للابنات التركة المستغرة بالدين اذا جاء غريم وادعى الله
فالخصم هو الوارث وللورثة حتى استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لاحد الورثة اذا امتنع البا
ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا والمسلمة تمت في كتاب القضا
وفي ادب القاضي للخصاف في باب اثبات الدين والمخوف رجل ادعى على ميت خاخصه الورثة
او الوصي فلو قضى القاضي على احد الورثة يكون قضاء على الكل وان لم يكن في يد ذلك الوارث شيء
من التركة بخلاف دعوى العين على ما ذكرنا في اول هذا الكتاب ولو اقر الوارث بالدين لزمه حتى
حتى يستوفى جميع حصته عندنا قال شمس الائمة للعلوي فاك مشايخنا يحتاج الى زيادة شيء
لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى القاضي باقراره آس الجرد الاقرار له جعل الدين في نصيبه فاك عطف
هذا الزيادة في ادب القاضي ايضا رجل مات وترك الف درهم وعليه الف درهم وترك ابن فقوالا
كان هذا الالف دية عند ابني فلان فجاء فلان وادعى وصدة غرما الميت في ذلك او كذا بن او قالوا
لاندي لمن الالف فان القاضي يقضى بالالف للغريم ولا يجعله لمدعي الوديعة لان اقرار الورثة لا يصح
لامرهم في التركة لاستغراها بالدين وكذا تصدق الغريم ايضا صاكي مكر الغير ايضا لانه التركة
لم تتركها لهم انما حفرم في الاستغرا من التركة الا ان في التصديق اذا اخذوا الالف فالوديعة يرجع به
عليهم فاك القاضي الامام اذا اقر الوارث بالدين لا يصح في حق الغريم اعما يصح في حقه حتى لو
مالك لبيت باخذ للقرابة وفي ادب القاضي ايضا رجل ادعى على ميت دينا فحضر وارث واحد فادعى
به فاراد الطالب اقامة البينة حتى يكون رجوعه على جميع الورثة جاز لما فيه من الفائدة كالوكيل يقضي
الوديعة اذا اقر المدعي الوديعة عند انه وكيل يقضيها فانه له يفي اقراره ويقوم البينة على اثبات التركة
وكذا الوادي وصيته على الميت واقر وارث بها فاقام الموصي البينة على الوصية يقبل كذا هذا
هذا الوكيل بالشراء اذا اقر يقضي الثمن مع هذا اقام البايع البينة على نقد الثمن تقبل والله اعلم
الف **الكتاب** في دعوى الشراء والبيع قال في
الافضية في دعوى الشراء اذا ائتمد وانما اشتراها فلان من فلان ونقد الثمن ان المبيع في يد البايع يسع
هذا الدعوى وتقبل الشهادة من غير ان يذكر ملك البايع وان كان في غير يد البايع وهو يد غيره
ان ذكر المدعي والشراء ان البايع بملكها او قال اشتريتها وسلم هو المالك او قضت اوكال التزود هو
او قال هو ملكي اشتريتها من فلان او اشتريتها من فلان او اشتريتها من فلان وهو على بيع الدعوى

مطل
سنة الف والاربع مائة

سنة الف والاربع مائة

مارط

مطل
لامر التركة على سيرة
التركة بالدين

وتقبل البينة ولو شهدوا على الشراء ونقد الثمن ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك
 البائع ولا ملك المشتري لا ينعى الدعوى ولا تقبل الشهادة ولو شهدوا بالبائع دون الملك لم يقبل
 فيه ثم في كل موضع كان البيع في يد غير البائع ونفى الملك للمشتري اذا حضر الغائب وانكر البيع لا يعتبر
 ولا يحتاج الى اعادة البينة هذا اذا كان ذوا اليد منكر الملك البائع اما اذا كان منكر لا يقبل
 البينة لانها لا تصاد فاعلى انهما كانتا للغير تصاد فاعلى ان يدين بدينه ويدين بدينه فلا يكون خصما
 على ما يأتي في فصل الدخ وفي الافضية في موضع آخر ان ذوا اليد لو ادعى نفي الملك من الرجل
 يدعى المدعى الشراء منه لا حاجة الى ذكر الملك للبائع ولا للمشتري لان المدعى الشراء بالثمن او بالثمن
 فقد اقر الملك له صورة المسئلة في الفتاوى الصغرى رجل في دين دار يقول ورثتها من ابى وادى
 آخر انه اشتراها من ابيه وثمدها له بالبيع مجزوا وقالوا انه لما منه المبت ولم يقولوا انه يملكها فقبل
 ادعى على آخر الف درهم في جارية باعها منه ولم يذكر تسليم الجارية ولا قبضها بالبيع الدعوى وكروا
 على رجل انه باع دارا منه بغير دفاتر حتى وسلم الدار ولم يذكر جديدها ببيع وفي التثنية رجل اشترى
 ضيعة بالعرف والضيعة جراسان فدفع للمالك وتجهل بالخصوص فزوج وقال لم يدفع الى الضيعة
 لا يقض له بالثمن حتى يقيم البينة رجل ادعى على آخر الف درهم ثمن بيع بشرائط ولم يكن اثباتا
 فادعى ان ذلك لالف ودبعة لا يبيع ولو ادعى على آخر الف درهم ودبعة لا يبيع ولو ادعى على آخر الف
 درهم ودبعة ولم يكن اثباتا فادعى ان ذلك لالف ونصف يبيع والله اعلم **الفصل**
الشكس في دعوى الاجارة رجل ادعى على آخر مالا معينا وبين بسبب انه اجره منه محدة او سلم
 اليه ولم يذكر انه اجره من يملكه وكذا اليهود لم يذكر او اقره الدعوى والبينة بخلاف دعوى الشراء والوقف
 لان الغاصب لو اجر المقتسوب يستحق الاجر وفي الفتاوى الصغرى رجل ادعى دارا في يد رجل وقال استأجر
 هذه الدار التي في يدك من فلان بنارح كذا قبل ان تستأجرها وادعى ذوا اليد انما في اجارة آخرها منه
 ذلك الرجل ان ادعى المدعى عليه فعلا بان قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها وان اخذها
 بغير حق ونقضها ما سمي ببيع اما لو قال استأجرته من فلان قبل ان تستأجرها منه وقد سلم اليك البيع
 لان المستأجر لا ينصب خصما لا في اثبات الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة بدون الفعل فافك
 الامام طهرا الدين المرغيناني يبيع هذه الدعوى مطلقا لان ذوا اليد يدعى ملك المنافع بالاجارة فكان
 خصما وادعى يد رجل ادعاهما رجلان فاقام كل واحد منهما البينة ان الدار اذ اجرها من ذى اليد
 بعشر دراهم الدار بينهما والعشر بينهما استخانا **نوع** في دعوى الاجارة **مستند**
 يتبين ان يذكر اول المدعى وآخرها وتسليم المستأجر فلو لم يذكر واحد منهما لا يبيع الدعوى فلو لم يذكر
 في الدعوى ثم اعاد الدعوى بعد ذلك وذكر تسليم المستأجر واول المدعى وآخرها ذكر التسليم وشرايط

صح وكذا في دعوى من البيع اذا لم يذكر تسليم البيع
 ثم اعاد الدعوى وذكر التسليم بان فعل من عالم
 في قبض القضاء وذكر التسليم في الدعوى وذكر التسليم
 كذا لو ذكر المدعى اول المدعى وآخرها

ولم يذكر الشاهد ثم ذكر تقبل في شهادات الشفعي وكذا اقام الاجر البينة انه سلم المستأجر الى المستأجر
 بعد اجاره منه واقام المستأجر البينة ان المستأجر كان في يد الاجر هذه المدعى ولم يجب على الاجر
 فبينة الاجر اوى رجل ادعى على آخر مال الاجارة المفروضة بحكم الضمان معقفا
 بفتح الاجارة والمستأجر اثنان وقد مات احدهما وانقضت الاجارة في حصته ولزم الضمان
 تلك الحصص لا يبيع هذه الدعوى لان مال الاجارة معقوف لزوم على الضمان بفتح لا
 فلا يتوجب على الضمان بفتح بعض الاجارة والله اعلم **الفصل الثاني**
 في دعوى الوكالة وفي الزبكات في كتاب الشهادات رجل وكل رجلا بطريق كل حق حوله
 فلان او فقاؤه بدينه او حصونه عند القاضي فانه يقبل منه وان لم يكن معه خصم ان
 عرفه القاضي باسمه ونسبه وان لم يعرفه لا يقبل منه حتى لو غاب الموكل واحضر الوكيل رجلا من ارا
 اثبات حتى الموكل عليه لا يمكن ذلك ما لم يتم البينة ان الذي سماه ونسبه قد وكله بذلك لانه
 اذا لم يعرفه عسى **في** رجل الى القاضي وينسب باسم غيره وينسب نفسه بنفسه فكل عند
 القاضي ويغيب فيجئ الوكيل ويأخذ غريم ذلك المستحق ويأخذ المالك منه بحكم كماله هذا
 ولم يكن لو وكله عليه حتى فط **وهذا** فصل القضاة عنه غافلون فلان القاضي لم يبيع
 الموكل باسمه ونسبه فغاب الموكل واحضر الوكيل رجلا للموكل عليه مال واقام البينة ان الذي
 وكله فلان بن فلان فليت بدينه ويكفيه اقامة البينة على ان الموكل فلان بن فلان واقام
 لا يقبل بدينه هذا لان القاضي انما يقضي للموكل بحضره الوكيل فاذا لم يعرفه القاضي باسمه
 ونسبه ولم يذكر هو فلو قضى يكون قضاء للجهول **هذا** اذا لم يجهز الموكل خصما عند القاضي
 عند التوكيل فان احضر خصما فافك وكلت هذا الرجل لخصم عني مع هذا الرجل ومع كل من
 عليه حتى بالكوفة فان القاضي يقبل التوكيل ويجعله خصما وان لم يعرفه الموكل باسمه ونسبه
 وفي الافضية البينة على الوكالة اما تقبل على خصم جاحد عندنا فلو قضى القاضي بدينه
 الوكالة من غير خصم جازيها على ان القاضي اذا قضى على الغلب ينفذ وسبأ في كتاب الفتوى
 وفي الفتاوى الصغرى لو اقام الوكيل بنفسه الودبعة البينة على الوكالة مع ان المودع صدقة
 وقد ذكرنا في فصل دعوى الدين ولو قضى الوكالة على خصم جاحد بعد ظهور عدل الشهود
 ثم احضر الوكيل غرضا آخر فانه يقضي بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة على الوكالة وكذا اذا
 الوكيل بعد اقامة البينة على الحق وحضر الموكل فانه يقضي بتلك البينة وكذا لو كان هذا الموكل
 آخر خصم وقد ذكرنا امام هذا في كتاب القضاء وكذا لو اقام شاهدا واحدا على غريم وشاهد اخر على غريم
 آخر او وارث آخر رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكله فلان بن فلان يقضي المالك الذي

ما طلع

في دعوى الاجارة
 اذا لم يجهز الموكل
 خصما عند القاضي
 عند التوكيل فان احضر
 خصما فافك وكلت هذا
 الرجل لخصم عني مع هذا
 الرجل ومع كل من عليه
 حتى بالكوفة فان القاضي
 يقبل التوكيل ويجعله
 خصما وان لم يعرفه
 الموكل باسمه ونسبه

في دعوى الاجارة
 اذا لم يجهز الموكل
 خصما عند القاضي
 عند التوكيل فان احضر
 خصما فافك وكلت هذا
 الرجل لخصم عني مع هذا
 الرجل ومع كل من عليه
 حتى بالكوفة فان القاضي
 يقبل التوكيل ويجعله
 خصما وان لم يعرفه
 الموكل باسمه ونسبه

في دعوى الاجارة
 اذا لم يجهز الموكل
 خصما عند القاضي
 عند التوكيل فان احضر
 خصما فافك وكلت هذا
 الرجل لخصم عني مع هذا
 الرجل ومع كل من عليه
 حتى بالكوفة فان القاضي
 يقبل التوكيل ويجعله
 خصما وان لم يعرفه
 الموكل باسمه ونسبه

له عليه فخر الغريم الدين والوكالة أو جحد الوكالة خصما فاقام الوكيل البينة على الوكالة
 الدين جحد هل يقضي بوكالتهما وبالدين عند محمد بن يقضي وعند حماله وقد ذكرنا في كتاب
 القضاء ولو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة لان احد الوكيلين لا ينفرد يقضي الدين
 فاضطر الى ان ينصب خصما عن الغائب واذ اثبت لم يكن له ان يقضي حتى يحضر الغائب ويثبت لواقام
 هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وفلانا الغائب بخصوصه مع فلان أو يقضي الدين واجاز
 ما صنع كل واحد منهما فانه يقضي بوكالة الحاضر دون الغائب وعند أبي يوسف يقضي بوجه
 واحد لان احد الوكيلين يتفرد عند مالك وفي فوائيد اسنادنا ظاهر الدين رجل من كل
 باب ادعى قبل القاضي على رجل انه وكيل من جهة فلان الغائب باثبات خوفه ودينه على التنا
 والغائب على هذا كذا فلم يجب المدعي عليه لكن وكيل آخر من وكله باب الفاضل اجاب بحجة الله
 وقال ان موكلتي يقول ليس علي هذه العنزة وليس لي علم بهذا الوكالة فاقام الوكيل شاهدين
 على التوكيل وطلب الحكم من القاضي فقصي القاضي بشيروت وكالته والمدعى عليه ساكت
 لا يصح هذا الحكم ولا يصير هو وكيل لان شرط قبول البينة انكار الخصم ولم يوجد رجل
 ادعى انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل واحد من مجلسي الحكم فادعى الدين الابرار و
 الانياء قال المدعي عزلي الموكل ان كان التوكيل بالناس الخصم لا يسمع هذه الدعوى
 لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بعين الناس من جهته تسمع ولكن اغانيتب اذا اقام البينة
 على العزل اما بدون البينة فلا وتكلم بغير هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدة الخصم لا يصح
 وان هذا الصالح مع الخصم ثم قال لست بوكيل واراد استرد ادماخ وصدة الخصم لا يسمع
 والله اعلم **الفصل الثامن** في دعوى الكفالة في دعوى

والوكيل لو اقام البينة ان فلانا
 ادعى اليه والي فلان الغائب
 عند ما يقضي بوجه صائبه وحقه
 الغائب

القضاء

مطلب ما يسمع
 ادعاء الوكيل
 ما لو ادعى
 الوكيل

كفل عنه

كفل عنه بالالف بامر فاقضى بكونه على الغائب والحاضر وفي الاقضية رجل باع من
 رجلين متاعا بالالف وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فلقى اواقام البينة عليه ان له عليه
 وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بامر يقضي له على الحاضر
 بالالف درهم خمسمائة منه بالاصالة وخمسمائة صفها منه عن الغائب وان لم يأخذ الطل
 منه شيئا حتى يلقى الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة رجل ادعى على آخر انه كفل له هو
 فلان الغائب عن رجل بالالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه واقام البينة فانه
 يقضي له على الحاضر بالف يأخذ به ايها شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة
 رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه باذن البائع فطلب البائع الثمن فاقام الشري
 انه احواله بالثمن على فلان الغائب فحضر المختار عليه فالمال لازم عليه المالك في
 الاقضية رجل ادعى على آخر الكفالة عن آخر مال الاجارة معلقا بالفخ وبدي على
 وقال اني فخت الاجارة في ايام الفسخ واقسام البينة عليه بغيبة العتير يقبل بعد
 ذلك ان شاء اخذ من الكفيل والكفيل يرجع على الاصيل ان كانت الكفالة بامر وان
 كانت بغير امر لا يرجع فان لم يأخذ من الكفيل حق حضر الغائب فالفسخ ماض لانه
 لما لم المالك الكفيل انفس الاجارة ضرورة رجل ادعى على آخر مال بسبب الكفالة
 عن رجل واقام البينة وقضى القاضي بيمين ثم ان المدعي اخبر الكفيل من الكفالة وابرأ
 ثم علم ان الدعوى كانت باطله والحكم لم يقع صحها فاراد المدعي ان يعيد الدعوى ويقسم
 البينة على ذلك الرجل بالكفالة لا يكون له ذلك لانه ابرأ ذمته امرأة لاعت على رجل انه كفل
 لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لانه
 الزوج جعل الامر بيد من غاب عني شهرا وقد غاب شهرا وطلقت نفسي في مجلسي واقام
 البينة على الغيبة والامر والطلاق بخبر الكفيل يقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل
 خصما عن الزوج رجل ادعى على آخر انه كفل له وقال ان مات فلان الموع
 بمجهلا لو دعتني وهي كذا فمضى على وانه مات بمجهلا واقام البينة عليه بيمين هذا
الفصل التاسع في دعوى الصلح وفي شرح الشافعي رجل ادعى
 دارا فذكر المدعي عليه فصلحة على نصف تلك الدار ثم وجد المدعي بينة فاقامها اخذ النصف
 الباقي وبه كان يقضي الشيخ الامام ظاهر الدين في النصاب لان الصلح اسقاط واسقاط الحق
 عن العين لا يصح هكذا اجاب الامام خاله وذكر الامام خاهر زاده في نخبته ان هذا رواية
 ابن جماعة اما في ظاهر الرواية لا يسمع دعوى الباقي وله يأخذها وقد ذكر وجه كلا القولين في

ذمته

عني

الخزاة رجل ادعى حقاً في دار فصالحه على ما لم يتم استخف الدار بالبينة وقضى بها للمحق
كان لدى اليد ان يرجع على المدعى وياخذ منه ما دفع من بدل الصلح ولو استخف الدار
الا ذراعاً لا يرجع بشيء رجل ادعى داراً فادعى المدعى عليه انه صلحه من هذه الدعوى فلم
البينة وقضى بالدار للمدعى فاحضاها وياجها ثم ان المدعى عليه اراد ان يستخف المدعى
ما صلحه قبل عوان الدار له ذلك فان نكل عن البينة ينظر ان لجاز البيع باخذ
والا يضمنه في رواية هو المختار وان لم يبع الدار باخذ هو الدار وكذا لو اقام البينة
على الصلح بعد القضاء بطل القضاء اذا جرى الصلح بين المتداعيين وكذا الصلح وفيه
ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ان الصلح وقع باطلا بفتوى الائمة واراد المدعى
ان يدعى ما ادعى لا ينعى لبراء السابق والخبر انه يسمع ان هذا البراء في ضمن صلح فاسد
واسا علم **الفصل العاشر** في دعوى النسبة
وفي الاقضية نهر في اقام بينة من النصارى فلا توفى وهو ابنه ووارثه لا وارث له
ولم يحضر احد لاديه قبله حتى فاته لا يمكن اثبات نسبه وموله لان شرط سماع البينة والقضاء
بها خصم جاحد والمخيم في اثبات النسب الوارث او الوصي او من لبت عليه دين او عذر
ودفعه او غريم له على الميت دين او الموصى له ويسوى ان كان من المولى او منكر له رجل
ادعى على آخر انه اخوه لاديه وامه ان ادعى بسببها البراء او النفقة يسمع الدعوى
ويقضى بانه اخوه وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا
اثبات الاخوة لان هذا في الحقيقة اثبات النبوة من الاب والام فكان هذا دعوى على اب
المدعى عليه لا على المدعى عليه ولو اقر المدعى عليه انه اخوه لا يسمع وكذا لو ادعى انه ابن ابنه
والابن غائب او ميت وكذا لو ادعى انه جد ابوابيه والاب غائب او ميت فان ادعى بسبب
مال من النفقة وغيرها فحينئذ ينتصب خصما على الغائب لانه لا يتوصل اليه الا باثبات
الحق على الغائب حتى لو حضر الاب وانكر لا ينفك الى انكاره اما لو ادعى على رجل انه ابن
او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت امرأة على رجل انه زوجها
او ادعى العبد على غريم انه اعنته وهو موله او ادعى الغريم ان هذا كان عبدا له وانه رقيق
والسراة ادعت على رجل انها امه او ادعى ولده المولود والذى ادعى قبله منكر فاقام المدعى
البينة فقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء مالا او لم يدع بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى
على الغير وهو **في الوارث** انه ابوه او ابنه او زوجته او زوجة صحت ولو اقر انه اخوه لا يسمع
وفي دعوى المرأة على آخر انه ابنها عن ابى يوسف انه لا يسمع هذه الدعوى وهكذا روى عن محمد

في الفرائض وهذا قياس وما ذكر في الاقضية انه يسمع استحسانا امرأة ادعت على رجل لقطلا
في بدنه انه اخرها وهو يدعى انه عبد تقبل بينة المرأة ويقضى بها لانها تزيد عن الحضنة
نوع منه وفي الاصل في كتاب الدعوى في باب اقرار المريض بالولد وفي آخر كتاب الافرار
من محضر القدوري رجل له عبد في صحته فافترق مرض موته انه ابنه وليس له نسب معروف ومثله
بولد لمثله فانه ابن وبرثه ولا يسمع في شيء سواء كان اصل العلوق في ملكه او لم يكن وعنفه
من جميع المال وكذا لو كان عليه دين يحبط بجميع ماله وليس فيه ابطال حتى الغناء
والورثة وكذا جارية ولدت في صحته وافرقة مرضه انه ابنها وسواء كان اصل العلوق
في ملكه او لم يكن وفي الجامع الصغير في كتاب البيوع رجل له غلام ولد في ملكه فباعه من
رجل وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع نسب الغلام فصح الدعوى وبثب النسب وبطل
البيع استحسانا والقياس ان لا يسمع الدعوى للتناقض ولجواب ان التناقض منحل في هذا النوع
لان النسب يجري فيه الحفاء وصار كالمختلعة اذا اقامت البينة ان الزوج طلقها ثلاثا قبل
الطبع يسمع وكذا لو كانت اذا اقام البينة ان المولى اعنته قبل الكتابة تقبل وفيه ايضا في كتاب
الدعوى تقبل البينة وفي الجامع الصغير في كتاب الدعوى رجل باع جارية وقد جعلت عند
فولدت في يد المشتري فادعى البائع الولد بوجه دعواه وتصير الجارية ام ولد له وبطل البيع
استحسانا فلو ان المشتري اعنت الولد ثم ادعى البائع فدعواه باطل فلو اعنت المشتري الام وطهرته
وبصح دعواه ويبرق على المشتري حصته من الثمن **هذا** اذا ولدت لافل من سنة اشهر من
وقت البيع وقد كان البائع اشترى هذه الجارية وباعها بعد سنتين حتى علم ان العلوق
كان في ملك البائع فان كان مشكوكا بان جاءت بالولد لسنة اشهر فصاعدا من وقت البيع ولا
من سنتين فادعاه البائع لا تصح دعواه الا بنصديق المشتري ولو ولدت لكثير من سنتين
وقت البيع فادعاه البائع وكذب المشتري لا يسمع الدعوى ولا يثبت النسب وان صدق المشتري
ثبت النسب لا يبطل البيع ويجوز ذلك على المستبلا وحكم النكاح وفي القدوري ان ولدت سنة
من يوم باع فادعاه البائع وادعاه المشتري مع دعوته البائع او بعد فدعوى البائع اولى وان مات
فادعاه البائع وقد جاءت به لافل من سنة اشهر لا يثبت النسب في الولد فان مات الام فادعاه
قد جاءت به لافل من سنة اشهر يثبت النسب في الولد واخذ البائع ويرد الثمن كله عند باع
وعند ما يرده حصته الولد دون الام وفي المتن رجل باع امه له وبها جعل فقال البائع لبيها
مضى وهو من غير فولدت عند المشتري لافل من سنة اشهر فدعاه البائع جازت دعوته ودرت
الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام او اعنتها المشتري فنفقه بط وبردها الى البائع

مطلوب
في محل التناقض منحل في هذا النوع

مطلوب
في دعوى البائع سب ولده اياه

لا فله

ويضمن في الموت فبعضها ويرجع الثمن على البائع وفي الجامع الصغير صبي في رجل قال هوان بن عبد
فلان الغائب أو البنت ثم قال هوان بن عبد لا يكون ابنه أبدا وعند ما إذا كثر الغائب فيها فثم ادعى المولى
انه ابنه حتى دعونه رجل في يد به غلامان نراهم ولدا عند فباع احدهما فاعنفه المشتري ثم ادعى
البائع القلام الذي في يد ابنه ولد فبما ابناه وبطل العتق من المشتري وفي المتن اذا اعلم الرجل
فيما دون الفرج فانزل فاختفت الجارية ماء في شيء فاستدخلت فرجها في حدثان ذلك
فعلقت الجارية وولدت ولدا الولد ولدا الرجل ونصير الجارية ام ولده وفي الفسوى رجل
احدهذين الصبيين ولدى صح وحبير على البيان فان لم يبين حتى مات حبير ورثته على البيان
ولا يثبت النسب حتى يجمعوا على شيء **نوع** من رجل ادعى على آخر لا يصدق الا ببينة او
نصديق من المدعى عليه ولو ادعى انه ابنه ان كان بغير عن نفسه فكذلك وان كان صغيرا لا يعتبر
عن نفسه بصدق استحسانا او ببينة شهادة رجلين او رجل وامرأتين وفي الزيادات في كتاب الفرائد
ان من قال لعبد هوان بن ان كان بغيرا وكان بالغابرج الى تصديقه ان لم يقر بالرف على نفسه
حسبكم الدار في شرط التصديق اما اذا اقر بالرف على نفسه فهو بمنزلة من لا يقر حتى لا يشترط
التصديق ولو ادعت امرأة على رجل انه ابنها لا يثبت الا بشهادة القابل وقد ذكرنا في كتاب الشهادة
رجل قال فلان هذا ابني ثبت النسب منه من غير ان يقول ولده على فراش ولو قال ليس
هذا الولد مني ثم قال مني تصح ولو قال مني ثم قال ليس مني لانصح النفي رجل ادعى على آخر انه اخوه
وطالب النفقة فانكر ثم مات المدعى فجاء المدعى عليه بطلب الميراث ويدعي انه اخوه لا يسمع لان
ليس باقرار بالنسب حتى يضره الناقض بل هذا دعوى الملك وفي دعوى الاخوة لا يجل النفقة او الميراث
لا يشترط ذكر الجدة كذا نقل عن الامام السرخسي وفي ابن العمير ط ذكر الجدة وذكر نسبة الاب والام الى
رجل ادعى على اخرا انه ابن عم الميت وطلب الميراث ثم ادعى بغير ذلك انه اخوه لا يسمع فلو ادعى
انه ابن عمه يسمع **جنس آخر** وفي الاقضية رجل مات وترك في يد رجل مائة دينار وغير ذلك فادعى
رجل انه اخ الميت لانيه وات فافردوا البند بذلك فان القاضي يتأني في ذلك ولا يعجل وكذا لو ادعى
رجل الوصية من الميت وفسرها اما لو ادعى رجل انه ابن الميت وصدق ذوا البند فانه يأمره القاضي ببيع
المالك اليه لان الابن وارث على كل حال الا ان فيه لعقل مشاركة الغير وانه موهم فاما استحقا
الاخ بغير طعم الابن ولم يثبت وفي الوصية جعل مقر على غيره لانه اقرانه ليس يحلف عن الميت فلا يسمع
على الميت بدون الثاني فاذا تأني ان حضور وارث آخر دفع الملك اليه لان ذلك حلف عن الميت وكما
القول قوله في الوصية وان لم يحضر وارث آخر اعطى كل متع ما اقربه لكن يأخذ منه كنفيل نفقة وان لم
كفيل اعطاه الملك وختمه ان كان ثقة حتى لا يملك امانه وان كان غير ثقة فتقوم القاضي

حتى يظهر انه لا وارث للميت او الكبر ربه ذلك ثم يعطيه المال ويضمنه ولم يفد مدعي النعم بغيره لكن
مؤكد للاربع القاضي وهذا شبه باصول في حيلة روح وعند ما مقدس بحول وعن ابو يوسف
هذا اذا فاك ذوا اليد لا وارث له غيره فان قال له وارث لكن لا ادري امانت او لم يمت لا يدعي
الحاخذ منهم شيئا قليلا ولا كثيرا قبل القلوم ولا بعد حتى يقيم المدعى البينة انهم لا يعلمون
وارثا غيره وكل من يثبت بحك دون حاكم كالخ والاب والام والبنت كالابن ولو ادعى انه الميت
لخ الغائب وان مات وهو وارثه لا وارث له غيره او ادعى انه ابنه او ابوه او امه او مولاه اعنفه
او كانت امرأة فادعت انها غمته الميت او خالته او بنت اخيه وقالت لا وارث له غيري وادعى اخرا
زوج او زوجة للميت او ان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدق هذا واليد قال
لا ادري للميت وارثا غيره كما ولا لم يكن للميت الوصية شيء بحكم هذا الاقرار ويدفع القاضي المال
الى الاب والابن والخ ومولى العنافة او العمة او الخالة او بنت الاخت اراد به مدعي البينة او
الاخوة اذا انفرد اما الاجتماع لا يزا ح مدعي البينة مدعي الاخوة لكن مدعي هذه الاشياء
اذا زاحم مدعي الزوجية او الوصية بجميع المال او ثلث المال مستدلا باقرار ذي اليد
الاخوة او البينة او ولي ثم قال بعد ما يستغفرا لابن ما هذه المرأة الميت او زوج الميت
او موصى له وهذا اذا لم يكن للمرأة او للزوج او للموصى ببنه اما اذا اقام واحد منهم ببنه او اخيه
ببنته وهل يأخذ منه الكفيل قد ذكرنا ولو اقر ذوا اليد ان صاحب المال كان رجلا وان اقران
ابنه او ابوه او مولاه اعنفه او اوصى له بجميع المال او ثلث او هذه زوجة فاما لابن والمولى
كالمولعين ان اقر بهن الاشياء بخلاف النكاح وولا للمولاة والوصية لان ذوا اليد اقرب بسبب
منفصل للمتر ولو حضى صاحب المال حتى بعد ما ادعى رجل انه مات وهو اخوه او ادعى البينة فقام
هذا في الجامع الكبير في الباب الاول من الوصايا **نوع ميم** دار في يد رجل اقام رجل
البينة ان ابامات في هذه الدار لا يقبل هذه الشهادة واصل هذا انهم ان شهدوا الدار لانيه
ولم يزدوا على هذا من ميراث لا يقبل وقال ابو يوسف اخر يقبل وهذا اربع مسائل
احدها ما ذكرنا الثانية اذا شهدوا انها كانت لانيه او في يد ابي مات وتركها ميراثا له وهذا
يقبل الثالثة لو شهدوا انها كانت لانيه او في يد ابي يوم مات فقبل هذه الشهادة ايضا
الرابعة لو شهدوا انها لانيه ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له منهم من قال هذا ايضا
على الخلاف الذي ذكرنا في الوجه الاول ومنهم من قال هذا لا يقبل بالاجماع وهو اختيار
الامام الفضلي وهذا الصحح الكافي الا قضية وفي الجامع الصغير لو شهدوا ان هذه
الدار كانت لانيه آجرها ذوا اليد او ادعى هامة او اعارها منه او رهنها منه فقبل من غير ذكر الحر

بالاجماع رجل مات وله في رجل اربعة آلاف درهم ودية فقال المودع لرجل هذا ابن الميت الذي
اودعني لا وارث له غيره فان القاضي بأمره ان يدفع الملك اليه ولو قال هذا ابنه وآخر وقال
المقر له ليس له ابن غيري فبقي القاضي لا يجمع الملك ميراث قسم بين الغرماء او بين الورثة
قال لا آخذ من الغريم ولا من الوارث كفيلا وهذا امر احتاط به القضاء وانظم عنهما
بأخذ كفيلا واسارا اذ بين واللفظة ان دفع اللفظة بالبينة لا بالعلامة لا يأخذ
وان كان دفع بالعلامة او رد الابن باقرار العبد بأخذ كفيلا بالاجماع **فروع من** وفيها
شمس الاسلام رجل ادعى ارضه بدار رجل بالدارت عن ابيه ثم ظهر ان الدار لم يكن في يد المدعى عليه
باقرار المدعى ثم ادعى المدعى هذه الدار على رجل يبيع وفيه لاسم دارة بدار رجل فله هذه
الدار ملك والدي فلان بن فلان مات وتركها ميراثا لي واخفى فلانة لا وارث له غيرنا
وتركت ايضا اباء واثبات وقسمنا الميراث فصارت هذه الدار بالنسبة نصيبى واليوم ملكي
بمذ السبب في بيت بغبري نعم ولو قال مات والدي وتركها ميراثا لي واخفى فلانة
ثم ان اخفى فلانة اقرت بجميع نصيبها من هذه الدار في هذه دعوى الاقرار وفردنا
في اول الكتاب رجل ادعى حدودا واقام البينة فأتى المدعى عليه فبقي القاضي على الرأى
بتلك البينة ثم ان الوارث اقام البينة على الملك المطلق هل يسمع ان قال الوارث عند القضاء
ملكى بالوراثه صار مفضي عليه فلا يسمع هذه الدعوى وقد ذكرنا هذه المسئلة في كتاب
القضاء والله اعلم **الفصل الحادي عشر**
في دعوى العبد والحرية وفي الاقضية عبيد في يد رجل اقام العبد البينة انه حر وقال ذى البند
انه عبد فلان اودعني او أجرني فبينة ذى البند اولى بخلاف ما اذا اقام العبد البينة على حر
انه حر الاصل واقام مولاه البينة انه عبد فبينة العبد اولى لان المولى يصلح خصما لاثبات بينة
العبد بالحرية اما ههنا فالمودع ليس يجمع كفى بين العبد وبين ذى البند اصل المسئلة
الوكيل بنقل المرأة اذا اقامت البينة على الطلقات الثلث لا تقبل كفى بحال بينها وبين الرجل
استحسانا كذا هنا ولو قال العبد اعترفني فلان وفوا البند لم يبق البينة على الابداع والجاره
لا بحال بينه وبين العبد لانه اقر بالرفق ثم ادعى العتق ولو قال انا حر الاصل كان القول قوله
بحكم الاصل ولو اقام ذى البند البينة على الابداع دون الملك للغائب حين اقام العبد البينة على
الحرية لا تقبل بخلاف ما لو اقام العبد البينة ان فلانا اعترف بعق الذي اودعته انه يندفع
خصوصية العبد لانه اقر بالرفق على نفسه وسألني تمام هذه المسائل في فصل الدفع اتمه في يد
رجل فلتا انا ام ولد فلان او مدبرة او مكاتبه او اعترفني فقال ذى البند انها ملكي فالقول قوله

ذى البند وقال ابو يوسف القول قوله الامة والمقر له ولو صدقها المقر في انها امة له
وكذا ينفذ الاستيلاء او العتق فالقول قوله ذى البند ولو قال ذى البند اشترى بها من فلان
وقالت الامة اعترفني فلان واقام كل واحد منهما بينة فبينة العتق اولى الا اذا كان في يد
المشترى قبض معاين ولو ان رجلا قدم بملك ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم
في بيت فادعى انهم ارقاؤه وادعوا اليهم احرار كانوا احرار ام لم يقرؤا له بالملك بكلام او
بيع او يقوم له بينة وان كانوا من اهل الهند او السند او الترك او الروم وفي المطامير
الصغيرة كتاب القضاء غلام في يد رجل قال انا حر وقال الذي هو في يده هو عبد
ان كان لا يعترف بالقول قوله ذى البند وهو كالمنازع وان كان بالغ او صغيرا يعترف بالقول
قول الغلام ولو اقاما البينة هذا على الرف وهذا على الحرية فبينة الغلام اولى
هذه في الاقضية ويجوز ان يكون القول قوله والبينة بينة كالمودع اذا قال قد
اودعته كان القول قوله ولو اقاما البينة فالبينة بينة وكذا الرجل اذا قال للظفر
ارضعت ولدي بلبين البقر وقالت لا بل بلبين فالقول قولها ولو اقاما البينة
ببينة ما وسئل اخرى في بيع الجاسع الصغير من مسائل السلم اذا قال رب السلم
اجلئك شرا وقد مضى فقال المسلم اليه لم يبيع انا اخذت منك السلم الساعه فالقول
قول المطلوب وعلى الطالب البينة ولو اقاما البينة فالبينة بينة المطا ايضا في الكفا
وفي ايضا في كتاب النكاح اذا بعث الزوج البهائم بافقت هذا هدية وقال الزوج
هو من الكسوة فالقول قول الزوج والبينة بينة فان اقاما البينة فالبينة بينة
ايضا وفي الزنا اذا كان رجل يلعن عبدا من رجل فلما طلب منه العتق قال المشترى انك تعيب
الحر لانك اعترفته البينة او قال انك حلفت وقلت ان اشترى العبد فهو حرمي بينة
مضى واقام البينة بقبول ولو دفع الثمن بستره وكذا لو لم يبق المشترى البينة لكن اقام
انه اعترف قبل البيع بقبول بناء على ان التافض يتحمل في العتق وفي الاجناس في دعوى
المشترى انه حر او اعترفه البائع عتق عليه ولا تقبل بينة المشتري على البائع وعند ابي
يوسف يقبل ولو اقر المشتري ان الارض المشتراة مقبرة او مسجد وانفذ القاضي اقراره
اقام المشتري البينة ليرجع بالثمن بقبول العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العتق
يبيع والتافض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا يترط الدعوى وفي الاعناق البينة
يترط الدعوى عند ابي وعندهما ليس يترط واجمعوا انه لا يختلف بدون الدعوى في
السئلة من بيع الزنا اذا واجمعوا على ان دعوى الامة لبت بشرط وفي الجاسع الصغير

مطل
ما كثر القول قوله والبينة

للحرية

واقام

عتق

البائع

في كتاب البيوع عبد قالك رجل اشترى فاني عبد فاشترى فاذا هو حر ان كان البايح حراً
او غايبا غيبة مروفة لا يبيع على العبد بشئ وان كان غايبا لا يدري مكانه رجع على البايح
بالثمن والعبد على البايح وعن ابي يوسف انه لا يبيع بالعبد كما لو قال امرتني فاني عبد
وقوله فاذا هو حر جعل حرة الاصل ويجعل الحرة بالاعتاق البتة فان كان للراة بدل من
الاصلية فالدمعى فيها البت بشرط والتاقت لا يكون مانعاً وان كان المراد الاعتاق
فالدمعى وان كانت شرطاً عند البيع كاذكرنا الا ان التاقت لا يمنع صحة الدعوى في العتق البتة
لان المولى يتوهم به وقد ذكرنا نظائر هذا في دعوى النكاح والعرف عبد اقام البينة على
مولاه انه قال ان اعنى فلان عبد فعبدك هذا حر وقد اعنى فلان عبد لا يقبل هذا
البينة ولو كان الشرط دخول الدار فقبل بالجماع وكذا في اثبات كل شئ بغيره الغيرة
رجل ادعى رقب عبد بشرط حضرته وكذا لو ادعى وكيل العبد حريته بشرط حضرته ولحق القائل
بالحرية الاصلية لا بشرط حضرته عند الرجوع بالثمن على البايح **المسألة في فوائد العلم**
ظاهر الدين الرغيباني الف
في دعوى النكاح وفي محضر القدوري رجلان ادعى انكاح امرأة واقاما البينة لا
لواحد منهما الا اذا اقربت المرأة لاحد منهما قال وحكى عن ركن الاسلام على السعدى
رجل انه قال لا يزوج احدهما الا باحد معان ثلثة احدها اقرار المرأة الثاني كونها
في باحد معان الثالث دخول احد عليهما الا ان يقيم الاخر البينة ان نكاحه سبق وهذا
اذا لم يورثا وارثا تاريخا واحدا فان ارتخا وتاريخ احدهما سبق فهو اولى وان كان
تاريخهما سواء واحدهما يدعى له وان ارتخ احدهما دون الاخر فصاحب التاريخ اولى
وان كان احدهما تاريخ والاخر يدعى فصاحب اليد اولى فان اقرت احدهما وللآخر تاريخ
فهى للذي اقرت له وهذا كله في حصة المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما
سبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء ولم يورثا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما
نصف المهر وريثان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد
منهما ميراث ابن كامل وميراثان من الابن ميراث اب واحد وفي المتنق لو اقاما البينة
على النكاح في حالة الحيوة غير ان احدهما اقام البينة على النكاح وعلى اقرارها بالنكاح
لا يزوج هو هذه البينة اما لو اقام احدهما البينة على اقرارها بالنكاح بعد الزمان
يقضى له بالنكاح كما لو علمنا اقرارها لاحد معان البينتين رجل ادعى نكاح امرأة واقا
البينة وقضى له ثم اعادها آخر وقال انها المرأة واقام البينة لا يعتبر وكذا لو ادعى

ادعياها

نكاح

نكاح مولود واقام البينة وقضى له ثم ادعياها آخر واقام البينة لا يثبت البينة في كتاب
للإمام السرخسى وفي الملك الطلاق اذا قضى بعبد لرجل ثم ادعى آخر ان العبد له واقام البينة
يقضى له به في الزبائن وقد ذكرنا المسئلة في كتاب القضاء **قوله من** وفي المتنق
امراة ادعت على رجل انه تزوجها بعد نكاح واقام البينة تقبل بخلاف البيع لان النكاح لا
يطلب بحجها ولو ادعى على امرأة انه تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج بجفاء المرأة
ندعى ميراثها الميراث وكذا لو ادعت للمرأة النكاح على رجل فانكرت ثم ماتت المرأة
وطالب الزوج الميراث له الميراث قال وهذا قولنا لا نقول له في حصة زوج فان جهاد كره
اقراره حصل في باب الاقرار بالنكاح اذا اقر الرجل انه تزوج فلانه يكره في صحة اقراره ثم يحد
وصدقته المرأة في حيوة او بعد موته جاز وان اقرت بالنكاح ثم جحدت وماتت ثم صدقها
الزوج بعد موتها جاز عند معا وعند بايع لا يجوز لانه لا عد عليه ولهذا ان يزوج باخها
واربع سواها وفي المتنق امرأة ادعت على زوجها انه طلقها فانكر الزوج ثم ماتت فطلبت
ميراثها لم اقرها رجل ادعى على امرأة نكاحا وقال ان زوجك الغائب قد طلقك وانقضت
عدتك وانما تزوجتك فاقرت بنكاح الغائب وانكرت الطلاق فاقام المدعى البينة على طلاق
الغائب تقبل البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة لو حضر الغائب رجل ادعى نكاح معتدة فنقض
حضره زوجها سواء كان الطلاق رجعي او بائنا رجل ادعى نكاح امرأة فقالت امرأة انها امرأة
واقامت البينة لا يصح هذا الدفع رجل ادعى على امرأة نكاحا فقالت من منكره ابن مدعى يوم كنه
غاب فاجروني بوفان فتزوجت بهذا بعد انقضاء عدته فالمرأة للمدعى اما لو قالت من زني
ابن مدعى يوم دام لكن يثنى اربي ان مدعى اول يوم المرأة للثاني واصل هذا في الفتاوى في كتاب
كتاب النكاح امرأة قالت زوجت نفسي من زيد بعد ما زوجت نفسي من عمرو والزوجان يدعيان
فهى امرأة زيد عند ابي يوسف وعليه الفتوى رجل ادعى نكاح صغيرة وقال زوجها منى فاقا
جند ولم يذكر اسم القاضي ونسب لا يصح هذا الدعوى وينبغي ان يذكر هل للصغيرة ولي ام لا هل
لقاضي جند ولهية تزوج الصغيرة ام لا امرأة ادعت النكاح على رجل فقال الرجل انك اقرت
انك في عد الغيرة لا يصح هذا الدفع لاحقا انها اقرت ثم انقضت عدتها ثم زوجت نفسها منه
وان اقرت بعد ما زوجت نفسها لا يصح غير ان دعواه فلا النكاح اقرار منه بالحرية فحرم عليه
وفي ادب القاضي للخصاف في ابراب الدعوى يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى
رجل ان اباه مات يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة على هذا البينة انه تزوجها بعد ذلك التاريخ
تقبل البينة ويقضى بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل انه قتل اباه يوم كذا

وقضى القاضي ثم ادعت امرأة بعد هذا التاريخ بوجع ان اباه تزوجها لا يبيع وفي القضا
للقاضي الامام اذا قلت للمرأة تزوجت بعين النهر او في العدة او حال ما كنت بحسبة او امة في
الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا فان اقر الزوج بشئ من ذلك وكذبته المرأة يكون ظاهرا
حكما وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راج اذا كان للمرأة زوج مود خطفها فترى
بأن وقالت تزوجت وانما في العدة ان كان بين الطلاق الاول ونكح الثاني اقل من شهرين كان
القول قولها وان كان مقدار شهرين لا يقبل قولها عندنا صحيح **قال** وهذا بخلاف الطلقة
اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين قالت لم تزوج غيره كان القول قولها وليس هذا كالعدة
وما ينص **هذا** دعوى المرأة ادعت هو المثل ثم ادعت بعد ذلك التي يبيع وعلى
القلب لا يسمع امرأة ادعت على وارث زوجها هوها فانكر الوارث نوقت فدم هو مثلها يقول
القاضي اكان هوها كذا اعلى من ذلك ان قالوا الا قال اكان كذا دون ما قال في المرة الاولى الى
ان ينتهي المقدار هو مثلها وفي الاخصية رجل قال بعد موت امرأته انه يبيع لها على من
اربعائة درهم ثم عد على هذا رجلا من شهد آخر ان تزوجها على الف وخمسة الف وخمسة
ويدخل الاربعة في هذا والله اعلم **الفصل الثالث عشر**
في العين يتنازع فيها اثنان وفي الفصل تفسير النكاح ومسايله وفي الجساع الصغير يزوج رجل الى
جنبه سنة وحلف تلك السنة ارض رجل لزوجها ليس بينهما ثمن وليست السنة في يد احد
تنازعا بينهما فالسنة لصاحب الارض عندنا صحيح وعندنا بقضي صاحب النكاح يكون جوابا
للمطالبة وغير ذلك من احكامنا من جعل هذه السنة فرع المسئلة اخرى وهي ان من خفي
نهر ارض حوات هل يسخى للحريم كما يسخى في البئر عندنا صحيح لا يسخى وعندنا يسخى
ومنهم من قال هذه المسئلة مبتدأة والمنهوي بمبالجاء واختلاف في مقدار الحريم ذكر
في مختلف الرواية ان عندنا بوسع مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعند محمد مقدار
بطن النهر من كل جانب **وهذا** اذا لم يكن السنة في يد احد ما بان لم تكن السنة مشغولة
بجنا احد ما وتكون موازنة الارض فان كانت مشغولة بان كانت لاحد ما عليه ان يسخى لها
واختلف الشايع في ولاية الفاء الطين عليها صاحب النهر عندنا صحيح وكذا اصل الصا
الارض ان يبيع صاحب النهر من الروض عليها اختلاف الشايع فيه دار في هاشم ابيان في يد رجل
وبينهما في يد آخر اختلاف في الساحة فهي بينهما نصفان وكذا نوب في يد رجل اخر ادعيه
فهو بينهما نصفان علو لرجل وسفل لآخر ليس لصاحب السفل ان يتعد في حليطه وهذا لا يقب
كوة الابرضاء صاحب العلو وعندنا ينصرف فيه ما لم يضر بصاحب العلو وكذا لو تفرق صاحب العلو

لا يبيع

لا يبيع الابرضاء منهم من قال ما قاله تفسير قول ابي ربح ومنهم من قال لا يبيع الا بغير
والاطلاق بغير رضى وعندنا على عكسه زانية مستطيلة ينشعب منها زانية اخرى
غير نافذة فليس لاهل الزانية الاولى ان يفتحوا بابا في الزانية القصوى فان كانت
القصوى مستديرة قد لرق طرفها كان لم ان يفتحوا بابا ولو اراد ان يفتح بابا في الشارع لا
في السكة له ذلك عبد في يد رجل لقام رجل البينة انه عبد غصبه منه الذي في يده اقام
آخر البينة انه عبد او دعه الذي في يده فانه يقضى بينهما رجل ادعى دارا في يد رجل انها
وادعى الآخر انه في يد رجل في وقت كذا فسل البينة فقال محمد في الهبة فاشترى بها منه و
اقام البينة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لم يقبل وفي شرح الطحاوي
رجل ادعى دارا في يد رجل انها له وادعى الآخر انها له والذي في يد الدار ينكر لدعواه
في هذا ان يقول اذا تنازع اثنان في عين امان ان كان في ايديهما او في يد احدهما او
في يد ثالث ادعيه ملكا مطلقا بينهما او شراء من واحد او من اثنين ارضا تارخا واحدا
او لم يورخا او تارخا واحد ما سبقا وتاريخ احدهما ولم يورخ الآخر اما اذا ادعيه
مطلقا ان كان في يد ثالث ولم يورخا او ارضا تارخا واحد فهو بينهما نصفان وان ارضا
تاريخ احدهما سبقا فنداء صحيح وادى يوسف ربح يقضى لاسبقهما ولم يذكر الخلاف في الاول
وان تاريخ احدهما ولم يورخ الآخر فعندنا صحيح لا عبدة للتاريخ ويقضى بينهما نصفين هذا
اذا كان في يد ثالث وان كان في يد احدهما يقضى للتاريخ الا اذا ارضا وتاريخ ذي اليد سبق
في يقضى به وان تاريخ احدهما لم يورخ الآخر لا عبدة للوقت عندنا صحيح ويقضى للتاريخ ولولا عبا
الميراث كل واحد منهما يقول هذا لا ورثت من ابي ان كان العين في يد ثالث ان لم يورخا او ارضا
تاريخا واحد فهو بينهما نصفان وان كان احدهما سبقا تاريخا يقضى له عندنا صحيح وادى يوسف
رحمهما الله وان ارضا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع وان تاريخ احدهما ولم يورخ
الآخر يقضى بينهما نصفين بالاجماع ولو كان في يد احدهما وهو الخارج الا اذا كان تاريخ ذي
اليد سبق فهو اولى عندنا وعند محمد يقضى للتاريخ لانه لا عبدة للوقت في الميراث عندنا وان
تاريخ احدهما ولم يورخ الآخر فهو الخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان لا
الا اذا كان تاريخ احدهما سبقا فهو اولى ولو ادعى الشراء والدار في يد ثالث ان ادعى كل واحد منهما
الشراء من ذي اليد ولم يورخا او ارضا البينة يقضى بينهما نصفين لكل واحد منهما الثمن بنصف
الثمن وطا الخيار ان شاء قبض كل واحد منهما النصف بنصف الثمن وان شاء ترك فان ترك احدهما
ان ترك قبل القضاء فالآخر يقضيه بجميع الثمن بلا خيار وان ترك بعد القضاء لا يقضى له

النصف

النصف

بنصف الثمن وان ادعى من غير صاحب اليد فهو بينهما نصفان هذا اذا لم يورثا او ارثا معا
واحدا وان ارثا وتاريخ احدنا سبق فاسبقهما تاريخا او تاريخا بالاجماع وان انا واحد
لم يورث الآخر يفضى لصاحب التاريخ بغير خلاف اذا ادعى ان يلقى الملك من رجلين فهو بينهما
نصفان ولو شهد الشهود الذي لم يورث على القبض فهو اولى من الذي ارث وكذا لو ارثا
تاريخا واحدا وشهد شهود احدنا على القبض فهو لصاحب القبض الا اذا كان تاريخا للآخر
هذا اذا كان في يدك فان كان في يد احدنا فهو اولى به لان هذا قبض عيان سواء ارثا
او لم يورث ذكر شهود القبض او لم يذكر والقبض العيان اولى من قبض الخبر والتاريخ
بغير خلاف ما اذا ادعى ان يلقى الملك من رجلين والدار في يد احدنا فانه يفضى للخارج سواء
ارثا او لم يورثا او تاريخا او لم يورث الا اذا كان تاريخا لصاحب اليد سبق ولو ادعى
احدنا الشراء والاخر الهبة او الصدقة او الهبة وكل واحد من رجل واحد فاشترى
بالاجماع هذا اذا جمل التاريخ فان علم ايها اول فهو اولى ولو كان كل واحد هبة او صدقة
او احد هبة والاخر صدقة فالمدعى يذكر الشهود القبض لا يصح ذكر والقبض ولم يورثا
او ارثا تاريخا واحدا فهو بينهما اذا كان لا يجرى القسمة كالعبد ونحوه وان كان يجرى
كالدار ونحوها فلا يفضى لهما بشئ عندنا يرجع وعندنا يفضى بينهما نصفين ولو كان في
يد احدنا يفضى له بالاجماع ولو كانت الدار في يد رجل ادعى احدنا له وادعى الاخر
له واقاما البينة عندنا يرجع بينهما ارباعا بطريق المنازعة وعندنا ان لا يطرق العزل والمصارعة
المصارعة ولو كانت في ايديهما يفضى اليها للمدعى الجميع النصف قضاء النزل والنصف قضا
الاختلاف وفي الاقضية اذا اقام رجل البينة على هبة مقبوضة من رجل واقام الاخر البينة
على الشراء من آخر واقام الثالث البينة على الارث من آخر واقام الرابع البينة على الصدقة
المقبوضة من آخر ففضى بينهم لاولها ولو اقام احدنا البينة على الارث من ابيه واقام الاخر
على الشراء من ابيه فالشراء اول والهبة والصدقة من ابيه كالشراء والرهن مع القبض اولى
من الهبة مع القبض وهذا كله اذا ادعى ان يلقى الملك من واحد ولو ادعى ان يلقى الملك من
اثنين فاذا ذكرنا من الميراث فهو جوابك في هذا سواء ادعى بسبب واحد او بسببين
ويقع الفرق بين هذا وبين ما اذا ادعى ان يلقى الملك من واحد في فصلين احدهما ان هذا
اذا ادعى تاريخا واحدا ولم يورث الاخر يفضى بينهما اذا كان الشيء في يدك وبذلك اذا ادعى ان يلقى
من واحد يفضى لصاحب التاريخ الثاني اذا كان في يد احدنا يفضى للخارج الا اذا كان
تاريخا لصاحب اليد سبق واذا ادعى ان يلقى الملك من واحد يفضى لصاحب اليد الا اذا ارثا وتاريخا

الخارج

الخارج سبق وان لم يكن بينهما بينة يحلف لهما فان حلف صاحب اليد لهما ترك في يد قضاء ترك
وان حلف لهما قضى بينهما وان ادعى احدنا الشراء او الارث والاخر الملك المطلق والعين في ذلك
واقاما البينة فصاحب المطلق اولى ولو كانت في يد مدعى الشراء او الارث وادعى الخارج انه
ملكه مطلقا يفضى للخارج لان المشتري ينزل منزلة البائع والوارث ينزل منزلة المورث والبائع
او المورث لو حلفا للخارج اولى منه كذا **نوع** وفي الاقضية دار في يد رجل
اقام رجل البينة انها كانت لابيه مات وترك ميراثا له واقام ذو اليد البينة كذلك ففضى اليها
للمخرج بخلاف التنازع اذا ادعى ذو اليد بغير قبض لذي اليد عند اصحابنا وذكر الامام خراساني
في كتاب الولاء في باب الشهادة في الولاء ان ذاك البند اذا ادعى التنازع وادعى الخارج انه ملكه نصيب
منه ذو اليد او ادعى منه او ادعاه منه كانت بينة الخارج اولى وانما يترجح بينة ذي اليد
على التنازع ما لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد اما اذا ادعى كاشرا وغيره فبينة اولى
لانهما اكثر اشارة لهما ببيت الفعل عليه ولو ادعى كل واحد منهما الملك مع العتق او التدبير
اليده ولو ادعى الشراء من ثالث فبينة ذي اليد اولى وقبيل التنازع وصورها
ما ذكره الاقضية ان الخارج وذا اليد لو اقاما البينة على ثوب انه ثوبه نجح في ملكه بغير
اليده اذا كان ثوبا لا يباع نجح بعد النقض اما ما بعد نجح بعد النقض كثوب الفز فانه ينجح
ويغزل ثم يبيع ثانيا فلا يكون نجح دليله على اولى الملك فلم يكن في معنى التنازع وفيه
الغنى اذا اقام كل واحد منهما البينة انه صوف جرة من غنمه بفضي لذي اليد وفي السن اذا
سلا من لبنه او في دهن عصره من سمه او نورة او آجرة او دقيق او سويق ملحن في ملكه
او جلد ملحن في ملكه فهو مسلح وان كان كوزا او صفرا او طشتا او آنية من حديد او صفرا
ونحاس او شبة او رصاص او معراعي من سلاح او اوداج او تابوت او صندوقا او سريرا
او حجلة او قبة او سيفا او خفافا او قلنا يفضى بالخارج ان كان بعا وان كان لا يباع
يفضى لذي اليد اما السيف فانه ما يضر مرتين ومنه ما يضر مرة واحد فيسأل علماء الصا
ان قالوا يضر مرتين يفضى للمدعى وان قالوا مرة واحدة يفضى لذي اليد والخنجر يباع
وكذا القطن والكتان يباع زرعه بلحوا لذي اليد ان يطلع النالة ثم ترمى في موضع آخر وكذا الحنطة
وكل ما يكال او يوزن لانه يمكن ان يترك تراب الارض ويجمع حبات الحنطة ويزرع ثانيا جلا
اقاما البينة كل واحد منهما على ان الزرع والارض ليقضى بالارض والزرع له اما الارض فلا يملك
كذا زرعه يباع فان كان زرعا ليعا فكذلك يتبع للارض وفي القبا المحنوا اذا اقام البينة على
قبضه خاوط وحشاه ويطحن في ملكه بغير المدعى وكذا لو اقاما البينة على ان يبيع هذا الثوب

قوله

وكذا في المأخوذ وكذا في المصحف ان كتب وكذا لو اقام البينة على حلى ان صاغة اولين ان خرب
 في ملكه فان اشكل عليهم واختلفوا في رواية الى سليمان يقضي لذي اليد وفي رواية اخرى
 يقضي للخارج اقام البينة انه من صوف شانه او غرة فخل يقض لذي اليد وفي الفوائد للقاضي
 الامام ولو ادعى حليا انه له صاغة لم يكن هذا كدوى السناج لان للملك مصاعفة بعد اخرى
 كذا الشيخ يزعم مرة بعد اخرى ولو تنازع في صوف اقام ذواليد البينة انه ملكه جزء من شاة
 هو ملكها و اقام آخر البينة انه ملكه جزء من شاة يقضي لذي اليد لان جزا الصوف لا
 فهاجز لا يجزئانيا ولو اقام الخارج البينة على شاة في يد غيره انها شاة وجز هذا الصوف منها
 و اقام ذواليد ان الشاة التي يدعيها له وجز الصوف منها فانه يقضي بالشاة لذي
 لانها ادعى في الشاة ملكا مطلقا يقضي الشاة للخارج ثم يبيعها الصوف لان الجز ليس
 اسباب الملك وفي الاصل لو شهدوا للمدعي ان هذه الحظنة من زرع هذا الزبيب بين
 كرمه او هذا القرن فخل يقضي للمدعي وجزه شاته ولحم شاته وصوف شاته الصحيح هو
 النسبة في الفصول كلها وعن محمد بن لوفال هذه الحظنة من زرع فلاح او القوم فخل
 فلان فانه يسخن صاحب الزرع والحق بهذا الاقرار ولو قال هذه الحظنة من ارض
 فلان لا يسخن صاحب الارض بهذا شيئا وعن محمد بن موضع آخر انه اقرار له اخذ من ارضه
 فبوره عليه وهكذا في اقرار الاصل رجل فخل في ملكه دابة فاقام البينة انها لا نجف
 في ملكه واقسام الخارج البينة عليه ان الدابة له يقضي بالخارج اراد به اختلاف في
 ملك الام ولو اقام المدعي البينة ان الولد نجف في ملكه من دابة في يد واقام ذواليد
 البينة انها دابة نجف في ملكه من هذه الدابة التي في ملكه فذواليد اولى لان البينة
 قامت على ملك الولد بالسناج وفي الاصل قامت على الملك المطلق فكان للخارج اولى واذا
 اسحق الام بنوع الولد في الملك ضرورت رجل اقام البينة على عبد في يد غيره انه عهد واقام ذو
 اليد البينة انه عهد وله في ملكه يقضي لذي اليد وكذا لو اقام ذواليد البينة انه ملكه من قبل
 مالكه بشراء او هبة او صدقة مفوضة وله في ملكه الذي يملكه من قبله لانه
 نفع الملك من جهة فكانه حضره واقام البينة على السناج وكذا الدواب وما ينجم مرة
 واحد من الثياب فلو لم يعم ذواليد البينة على السناج والولادة والنسج وقد اقام المدعي البينة
 على الملك المطلق يقضي بالمدة ولو قضى بالمدة ثم جاء رجل فادعى انها دابة نجف في ملكه فخل
 بهاله الا يرى ان ذواليد لو وجد بينه على السناج بعد ما قضى عليه بالملك المطلق للمدعي سبق
 تقبل بينه السناج من غيره اولى فان اعاد المقتضى له بينه على انه عهد وله في ملكه قبل ان يقضي

لذي الثاني لم يقض للمدعي الثاني لان المقتضى له الاول صار ذواليد ولو لم يجد البينة
 على السناج لم يقض القضاء لانه انما صار ذواليد بحكم القضاء الاول وقد انتقض
 ملك اليد بالقضاء للثاني وصار المقتضى له الثاني ذواليد فكان بينه اولى
 لو اقام المدعي الاول البينة على السناج ولم يقض له حق اقام الثاني البينة على السناج
 ايضا قضى بينهما نصفين **الشاهد** لو عاين الولد بوضع منها وتقول انه ولده جاز له
 ان يشهد على السناج وعلى هذا لو شهد شاهدان على السناج لزبد وشهد آخران على
 السناج لم يعم ويتصور هذا بان رأى الشاهدان انه ارتفع من لبن انثى كانت في ملكه
 الاخران رأيا انها ارتفع من لبن انثى في ملكه آخر فخل الشهادة للفريقين رجلان تنازع
 في دابة في يد غيرها فاقام كل واحد منهما البينة انها دابة نجف في ملكه ووقف كل واحد
 وقتا ينظر الى سن الدابة والاما وقت البينة فقضى لمن وافق فوقيت سن الدابة ولا يقضي
 للاول الا قدم ولو كان على غير الوقتين مثلا دونه او اكثر بطلت البينتان وان كانت مشكلة في
 الامرين قضى للاقدم وفي الاصل ان كانت مشكلة او السن على غير الوقتين يقضي بينهما
 قال بعض شائحات هذا الجواب لاحد الفصلين وهو ما اذا كانت مشكلة اما اذا كانت
 على غير الوقتين بطلت البينتان وحكم من صح للجواب فبها ولو لم يوقا يقضي بينهما نصفين
 ان وقت احد بهما دون الاخرى لذا اقام رجل البينة على عبد في يد غيره انه عهد وله في ملكه
 ووقت البينة وقتا معلوما والعبد الكبير من ذلك او اصغر وانه معروف لا يقبل هذه الشهادة
 امته في يد رجل اقام رجل البينة انها امته وان قاضي بلد كذا قضى بهاله على هذا الرجل اقام
 ذواليد البينة انها امته ولدت في ملكه فخل على ثلثة اوجه ان شهدوا ان فلانا القاض
 قضى بها عليه ولم يبينوا سبب القضاء فانه يؤخذ بالقضاء ولا يقبل بينة ذي اليد لانه
 انها ملك لمن جهته فلا يقضي القضاء الا بيمين ولم يوجد الثاني اذا بينوا سبب القضاء
 بان شهدوا ان القاضي اقر عنهم انه قضى على هذا بشهادة شهود شهدوا عند انهم له
 او اقرانه قضى له بالبينة بالسناج فانه يقضي القضاء بالاتفاق لانه لا يكون اعلى حال من
 المعانة وذواليد لو اقام البينة على السناج بعد ما قضى القاضي عليه بالملك المطلق او
 بالسناج قبلت بينته وقضى له به ويجعل القضاء فكذا اذا قضى عليه بالسناج واما الثاني
 فيه خلاف وهو ما اذا بينوا سبب القضاء بان شهدوا انه قضى له بالسناج بالبينة ولم
 ان القاضي اقرانه قضى له بالبينة بالملك المطلق او بالسناج عند اقراره يوسف بن لا يقضي القضاء
 لاحتمال القضاء بالشراء من ذي اليد او بالقرار من ذي اليد كذا اقر القاضي وقال محمد

حق قضى بها للثاني على المقتضى
 الاول ثم اقام المقتضى
 له البينة على
 السناج

ينقض القضاء كالموت وما على إقرار القاضي الكفر الا قضية الولد اذا كان في يد غيره
عليه وقد قضى بالام بالبينة للمدعي لا يقضى بالولد للمدعي الا بقضية المدعي الذي الولد في
يد غيره بخلاف النحلة في يد رجل والفرقة في يد آخر حيث لا يشترط حضرة الذي الفرقة في يد
وفي الجاسع الصغير القضاء بالدم هل يكون قضاء بالولد قال بعضهم لا يكون قضاء
بالولد ويمنع القضاء بالولد قال بعضهم القضاء بالدم قضاء بالولد **ج**
رجلان ادعيا ابيه كل واحد منهما يقول انها ملكي وهما اكلان عليه ان كانا في السر يقضى
بهما وان كان احداهما في السر والآخر في بيت يقضى بهما في السر والآخر كالتابع
ذكر في المتن والاجناس وفي شرح الطحاوي جعل هذا رواية عن ابي يوسف وفي ظاهر
الرواية الدابة بينهما نصفان وفي الفتاوى رجل اشترى قطنا وجزقا واهداهما لاخت المرأة
لها قطنا وجزقا فمضت ونجت كرايا ثم ماتت المرأة ان كانت المرأة هي التي دفعت الغنم
للسانج بغير امر الزوج فالكراس لورثتها وللزوج في مالها غنم مثل ذلك ولو كان الزوج
هو الذي دفع بغير اذنها فالكراس له وعليه مثل غنمها وان دفعها او دفع احد عبادان
فالكراس بينهما الكل واحد منهما بقدر غنمها ولا ضمان على واحد منهما صاحبه وفي بيع
النوازل رجل اشترى قطنا فمضت المرأة باذنه او بغير اذنه كان ذلك للزوج قال الشيخ
الامام ظهير الدين الرعيني في كتاب هذه المسئلة بخطه وبعث الى فقال اذا غنم المرأة
قطن زوجها فاعلى وجهه اما ان اذن لها زوجها بالغنم او نهاها عن الغنم او لم ياه
لها ولم ينهها او لم يفر لها ان اذن لها بالغنم فهذا على وجهه ان قال لها اغزليه لي
او لنفسي او يكون النوب لي ولك او اغزليه مطلقا ان قال اغزليه لي فالغنم للزوج
ولها ما سمي لها من الاجر وان لم يذكر الاجر فهو استعانة وان اختلفا فقالت المرأة اغز
ياجوز وقال الزوج لم اسم شيئا فالقول قول الزوج مع البمين وان قال اغزليه
فالغنم لها ويكون هبة للمقطن منها فلو اختلفا فقال الزوج انما اذنك لغير
لي وقلت لا بل قلت اغزليه لنفسي فالقول قول الزوج ولو قال اغزليه لي يكون النوب
لي ولك فالغنم للزوج لانه صاحب الاصل وللراة عليه اجر المثل لان هذا استيجار فاسد
لانه استيجار ببعض الخارج وان قال اغزليه مطلقا فالغنم له وان نهاها عن الغنم
لها وعليها مثل ذلك القطن لانه صار غاصبة للقطن مستهلكة له بالغنم كمن غصبت
قطنها ان الدقيق للغاصب وعليه مثل تلك الحظ للمالك عند ايجاز وان لم ينهها
ولم ياذن لها ان كان الزوج بايع القطن فالغنم لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر

كانت

انه انما اشترى للخمار ولا تغزله فصارت مستهلكة بالغنم وان لم يكن بايع القطن فالغنم للزوج
كما اذا اشترى دقيق الزوج او طجعت لم الزوج فللمزوج واللم واللم للزوج كذا هذا وفي الفتاوى
امراة معلقة وزوجها بعينها احيانا فاحصا وهو لها وفي طلاق فتاوى النسائي ان كان الزوج
زارها والمرأة غبزو وتطبخ فاكتسب فهو له وفي النقاط السبلة اذا التقطت بينهما
والنقاوت غير معتبر رجل استأجر رجلا لبيع البزلة او ليجمل له ثيابا فادى الاجر الثوب
الذي في يده وادى المستأجر ان كان في خانة المستأجر فهو له وان كان في السكة او منزل
الاجير الغنم قول الاجير حرا كان او عبدا ما ذونا او مكاتب كذا في بيت رجل على عنقه
قطيفة فادعها الكاس وصاحب البيت وهو لصاحب البيت حال عليه كارة وهو في دار
رجل فادى صاحب الدار ان الكارة ملكه وقال الحال ملكي فالقول قول الحال
ان كان الحال يحمل البزلة الكارة مما يحمل والقياس ان يكون لصاحب الدار كما في المسئلة
الاولى عبد ملك رجل موسومة ببيت مضمون بينه الا حصبر وعلى عنق العبد بيش
فيها عشرة آلاف درهم فادى كل واحد منهما البذرة هي الذي عرق باليسار اشترى
راوية من ماء ثم قال اشترى الراوية مع الماء حكم الفتن القصار اذا بعث اربع قطع
كراسي لصاحبه ما يبدل بثلث صاحب الثوب فجاء الى المالك بثلث قطع فقال القصار
دفعت اليه اربعا وقل الرسول دفعه الى ولم يعد علي بقوله لرب الثوب صدق
ابهما شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه البمين نحو القصار ان بكل لرب الضمان
وان خلف برئ وللقصار على صاحب البمين على الاجران خلف برئ من الاجر حصص
ذلك الثوب وكذا اذا صدق القصار برئ ووجب البمين على الرسول وتجب عليه
القصار اذا خلف على ذلك وصدقه صاحب الثوب المسائل في الفتاوى وفيه ايضا في
القطعة اجتمع للدهان ما يقطن الا واني من الدهن في انائه ان كان حال يسيل من
خارج الا وفيه ولا يسيل من داخلها يطيب له وان كان يسيل من الداخل ان كان
لكل واحد من الشترين مثاله ذلك وان لم يزد ليس له ذلك وينصرف به الا ان يكون
وكذا ان كان يسيل من الداخل والخارج او لا يسيل من الداخل او من الخارج **نوع**
منه حائط لرجل وله اشجار على صفة من فبت من عروقها في الجانب الاخر من النجار
ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنحو طرف فادى صاحب الكرم النجار واشترى
الاخر وقال انهما من عروق اشجار ان علم انهما من عروق اشجار فهي لصاحب الاشجار
ان لم يعرف ذلك ولا يعرف له غاري وهذه اشجار لملك لهما فلا يفتي احداهما في

اجرة

جاء

الفناوي وهذه المسئلة فرع باني في كتاب التوازيه وبعض هذا النوع من كتاب السبع
ولونيت ريع او شجرة في ارض انسان من غير ابناء في صاحب الارض لانه تولد من ارض
وصار جزءا من ارضه بخلاف الصيد يدخل في ارض انسان او طارا الطير في ارض انسان
فاخذت رجل انه لاخذ السيل لوجاء بالتراب والطبي ووضعها في ارض رجل او
وهو لصاحب الارض والذئب لانه صار من لجزائه كالشجر والزروع **والطاس** الجف في الطاحنة
من **حقاق** الطي لصاحب الطاحنة وقال بعضهم لمن سبقت يد اليه لانه ليس من
الطاحنة وهذا الصبح وكذا في كل ما يكون من اجزاء الارض كالرمل والسرفين والتراب
في ساحة هي ملك لرجل فذلك لمن سبقت يد اليه وكذا من بي حائط وجعل موضع
يجمع فيه الدواب كمن سبقت يد اليه وقال بعضهم العبرة لتهيب المكان وقد كثر
كراهية الفناوي رجل لدار بولجها فجاء رجل بابلي واناها في داره فاجتمع فيه بعر كثير
ان تركت صاحب الدار ذلك ولم يكن من رايه ان يجمع فكل من اخذ فهو اولى وان كان من رايه
ان يجمع فصاحب الدار اولى والله اعلم **الفصل الرابع عشر**
في البراء عن الدعوى وفي الاجناس في كتاب الدعوى عن محمد بن في رجل فلك على بالرك
حق في دار او ارض ثم ادعى واقام البينة في داره في يد انسان بالرك انما له بقيا ولو قال له
في بالرك دار في رستاق كذا في يد فلان ولا ارض ولا حق ولا دعوى ثم اقام البينة ان له
يد في ذلك الرستاق حقا في دار او ارض لا تقبل الا ان يقيم البينة انه اخذ منه بعد
وعن محمد بن لوقا **الرجل** اخبر انك من هذه الدار او من خصوصي في هذه الدار او
من دعوى او برئت من هذه الدار جاز ولا حق فيها وفي واقعات الناطقي رجل قال لا
ابرائك عن هذه الدار او عن خصوصي في هذه الدار او عن دعوى في هذه الدار وهذا
كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك هذه الدار نسمع ولو اقام البينة بقبولك مالم يبرئت
من هذه الدار او قال **برئت** من دعوى في هذه الدار فانه يجوز حتى لا يسمع دعواه وبينة
بعد ذلك لان بقوله ابرائك خاطبا الواحد فله ان يخاصم غيره اما قوله برئت فاضافة البر
الى نفسه فيبرأ ولو قال انا بري من هذا العبد على هذا وفي اقرار الاصل للامام السرخسي
في باب الرجل يقرانه لاحق له قبل فلان اذا اقر الرجل انه لاحق له قبل فلان فهو جاز عليه ولو
جميع ما في يد فلان ببيع اليه ثم في قوله لاحق له قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عبي او
دين وكل كفالة او اجارة او جنابة او حد ولو قال هو بري على عليه فهو مثل ذلك غير انه
لا يدخل الاحانة في هذا اللفظ كالودعة والعارية ولو قال هو بري على عند دخل

اهل التكة يبرون بالبراهاد
والسرفين يند

الحي

الامانة دون المصوب ولو قال هو بري على قبل برئ من الامانات والعتان ولو قال انا بري
من هذه الدار كان هذا اقرارا بانه لاحق له فيها ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن هذا اقرارا بشئ
اما لو قال خرجت منها على انه درهم او بانه درهم وقبضها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وفيه ايضا
باب الاقرار بالبراء او اقراره برئ من هذا العبد ثم ادعاه واقام البينة لا تقبل وكذا لو قال خرجت من
هذا العبد او خرج هذا العبد من دمي بخلاف قوله خرجت من هذه الدار رجل اقام البينة على
انه ابرأ عن هذا الدعوى وهو لا يدعي عليه شيئا وقد تكرر في كتاب القضاء في فصل كتاب القاضي
القاضي رجل قال ليس لي على هذا الرجل حق او قلت المرأة ليس لي على زوجي هو ياتي في كتاب الزنا
رجل ابرأ امرأته عن الدعوى فتزوجت باخر فادعى الرجل بعد ابرأ انها تزوجت بعد الطلاق فاشترج
اقامة الخبسة رجل ابرأ رجلا عن الدعوى والمصوم ثم ادعى عليه مالا بالارث عن ابيه ان مات
ابوه قبل ابرأه صح ابرأه ولا يسمع دعواه وان لم يعلم برئوت الاب عنه لا يبرأ رجل وكل رجلا
بان يبرأ خصه عن الدعوى والمصومات فابراء ولم يصف البراء الى الموكل لا يصح وفي النصاب رجل
له على رجل دين فكتب لمدينه وهب مالي عليك على فرطاس ان كتب على وجه الحق او على مثال الصك
او فلو ان ابرأه مدبونه فلو ما يكون ابرأه ولو كتب البراء بعد طلب ابرأه كذلك الجواب حتى لو اقر
ان هذا خطي ثبت لابرأه ولو قال تركت الدين عليك لا قبضته في ثا في الحال ولو قال برئت من
المبرات او عن نصبي لا يصح لان المبرات حتى له من جهة الشرع اقام البينة على ابرأه عن المصوب
لا يكون ابرأه عن قيمة المصوب وانما هو ابرأه عن ضمان الرد لا عن ضمان القيمة لان حاله فيا له الرد
واجب عليه لا قيمته فكان ابرأه على ليس بواجب **خبر** في الفاظ الابرأه في
لصاحب الدين ان يبيع شيئا من يان فقال بانه يبيع ان يكون اسقاط الدعي للمدعي عليه بعد
طلب المصومة ببيعها وهب وترك لا يكون ابرأه ولا هبة مالم يقبل منك فان قال المدعي عليه له
او ابرئني مالك على فقال **وهب** او تركت او ابرأت الا بصبر ابرأه ولو قال ما بافان كان
لا يكون ابرأه ولو قال لمدينه ما بافان رد بنا حساب ببيت وبقيامت هت او قال لا حساب لمعك
لا يكون ابرأه ولو قال ما اذ تو جبري في باب اذ تو جبري خا سني ببيت وهذا اقرار بفراغ ذمته و
كذا لو قيل لرجل ستر اذ فلان جبري في باب اذ فلان لا اذ قبل له ستر اذ فلان جبري في باب اذ فلان كذا
فقال رجل سمعنا اكثر من هذا فقال بيش ازين ببيت ثم ادعى اكثر منه لا نسمع ولو قال سرجه برد يا فتم
اقرار بالاستبراء اذ اضاف اليه ولو قال دركار خدای كردست او بخدای ماندست كلاهما ابرأه
لرب الدين امرأه فقال **اكر** ان ملك آن منست زمان دادم صح الابرأه ان لم يكن فضا فلو قال المال
مالك فلان وانا وكبلا لا نسمع رجلا ابرأه آخر عن الدعوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الركاالة من رجل او بالوصانة

الذي عليك لا يكون
ابرأه بخفاء فترك

نعم ولو قال رجل لا يخرجنا من هذه الأرض فقلت ما يكون ابراهم اسقطوا من الاسقاط لا يثبت
والا يبرأ اسقاط الا يرى انه لو قال ابراهيم سنة يكون ابراهم اسقطا المدبرون اذا قال **لرب الدين**
نزلت لك الجبل صار الملك حالا ولو قال لم يثبت ابراهيم عن الدين فابراهم ولا يمكن الرجوع لانه صا
وكيل في الامور قال **لرب الدين** دفعت دينك لفلان فقال له ان كنت دفعت اليه برئت منك صح
تعلق براءة بشرط كاي فلو الامراء ابراهيم ذمة زوجك عن مهرك فقالت اكره كايين من هو ارباب
بزار شدم ثم ظرو ان مهرها خمسة لا يصح الا براء وكذا لو قلت اكره كايين من هو ارباب است و
قالت مع الواو واكره كايين من هو ارباب است بزار شدم يصح الاجراء لان تذكر حرف الواو في
العوف براديه للخصم لا التعلق الكلي في فوايد الامام طهبر الدين المغربي في **الفصل**
الخامس عشر في الاستحقاق وفي الزكوات في ابواب البيوع رجل اشترى امه بالف درهم
التمن ولم يقضه هل يضمن اقام رجل البيعة انها امنه والبايع والمشتري حاضران ففرض القاضى للمشتري
ثم ادعى البايع او المشتري ان البايع كان اشتراها من هذا المشتري قبل ان يبيعهما من المشتري
واقام البيعة قبلت بينه ولو قال **المشتري** للقاضي بعد الاستحقاق فللبايع حتى يسلم
البيع الى والا فانقضى البيع بيننا فالقاضي ينفذ البيع ويرجع المشتري على البايع بالتمن وعن الج
رج في رواية المختص ان القاضي اذا قضى هذه المشتري بما كان قضاء بفتح البيع حتى لو اجاز
البيع ليجوز ولو كان الثمن جارية لا يملك البايع وطنه ما وفي ظاهر الرواية على خلاف هذا ولو فسخ
البيع بينهما ثم ان البايع وجد بينه انه كان اشترى الامن من المشتري ففتح البيع على حاله لتفاد الفسخ
ظاهره او بطلان فان اراد احداهما ان يجبر البيع ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامن من البايع ثم
استحق من المشتري واخذت من يده ورجع المشتري على البايع بالتمن ثم وجد البايع بينه على
الشراء من المشتري فاقامها على المشتري وقضى الامن للبايع فاراد البايع ان يلزم البيع المشتري
له ذلك عند ما وعى فليس قول اخ لا ليس له ذلك ولا يلزم البيع لان قضاء القاضي يجرى او يلزم
نفذ عند ظاهره او بطلانها عرف وهذا اذا قضى القاضي للمشتري عليه بالتمن رجعت الجارية الى
المشتري ولو قضى القاضي على البايع بالتمن ثم اقام البايع البيعة فسلم على ما من الخلاف فلو اراد
المشتري اخذ الجارية وامنع البايع لا يجبر ولو اراد البايع ان يلزمه ذلك فالحاصل ان الجارية للبايع
لا للمشتري لان المكروه بالقضاء هو البايع فلم يتم الفسخ من جهة فكان للجارية اما الفسخ من جهة
المشتري فقام لانه راض به فليس لان يلزم البايع اذا ابنى البايع فلو لم يجامع المشتري البايع لم يكن طلب منه
التمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البايع البيعة على المشتري من المشتري وقضى الجارية له ليس لاحدا
ان يلزم صاحبه الجارية لانه انفتح البيع بينهما بالرضا فحق الاول لان البايع وان رضى المشتري

على البايع ثم اقام البايع
البيعة اما اذا اقام البايع
البيعة على المشتري
من المشتري قبل ان يفتي
القاضي للمشتري عليه
بالتمن

حيث

حيث رجع عليه بالتمن ولو لم يقع البيعة على الشراء من المشتري لكن اقام البيعة على انما يثبت عند
فهذا وهو اقام البيعة على الشراء من المشتري سواء اذا استحق البيوع من بدلتوى وهو لم يثبت
التمن او ادى البعض فامنع عن اداء الباقي يجبر على اداء الباقي فلو لم يثبت على اذ اطمع ببيع حيث
يجبر على اداء الثمن لانه لو دفع بئرا ثانيا ما في الاستحقاق فتك ولو ثبت جمل ان يجبر البيع على
المشتري مسئلة العيب في الجامع الصغير في كتاب البيوع المشتري اذا اراد الرجوع بالتمن على
البايع عند الاستحقاق فقال **استحققت** الجارية التي اشتريتها منك لا تسع هذه العيب
مالم يفسر الاستحقاق انه ادعى المشتري الشراج او الملك المطلق وقبل شمع وبصر الرجوع في
نذوات الابدى الكثيرة ولم تكن الاستحقاقات عند هذا القاضي جليج الى اثبات الرجوع
المشتري اذا صالح مع المشتري لانه يرجع على بايعه بالتمن بغير قيد فاقضى عليه للمشتري
واختلف العلماء في ان القضاء بالملك المطلق قضاء بقصر اليد او قضاء بالملك والصحيح انه
قضاء بالملك المشتري اذا اراد الرجوع على البايع فوعده دفع الثمن ان صدقه على الاستحقاق
وقبل الجليج يجبر على دفع الثمن وان لم يفر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر
وفي الزكوات ايضا الواف المشتري للمشتري او استحقاق فكل وقضى به للمشتري ثم اراد ان
يرجع على بايعه ليس له ذلك ولو اقام البيعة على اقرار البايع انه للمشتري رجع عليه ولو لم
له بيعة فاراد ان يجلف ما اقر به للمشتري فكل فاراد ان يرجع على بايعه ليس له ذلك ولو
البيع من يد المشتري فاراد الرجوع على البايع فانكر البايع البيع منه فاقام البيعة انه اقر قبل ال
انه باعه منه رجع على بايعه اما لو اقر بعد ان باعه منه او اقر قبل الاستحقاق وصدقه المشتري
بعد الاستحقاق لا يرجع البايع على بايعه ولو نصا كاقبل الاستحقاق ثم استحق رجع
على الذي اقر بالبيع منه ورجع بايعه على بايعه **في الزكوات** في كتاب البيوع في باب حجه
وابراهيم **حسب آخر** في الضياع والعقار وفي شرح الطحاوي اذا املكك بالبدل ببيع
بايع بقيمة البناء والتمن كما اذا اشترى انصا ونحو فيهما اعراضا او اراضى فيهما بناء ثم جاء
مشتري واستحقها فانه يأخذها ويقبل الاستحجار وينفذ البناء والمشتري يرجع على بايعه
بالتمن وهو الجبار ان شاء سلم النقص الى البايع ورجع بقيمة من غير مقلوع ومنه بايع غير
منقوص وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر الرواية الا اذا كان بائعا حيا وكذا في
يرجع المشتري على البايع بالتمن وبقيمة الولد ولا يرجع البايع على بايعه بقيمة البناء عند اخ
لها وعلى هذا الخلاف لو اشترى عبد اقامت في يد فاطمة على عيب رجع على بايعه بالنقصان ولم يرجع
بايعه على بايعه هذا اذا املكك ببدل اما اذا املكك بغير بدل كالحبة والصدقة والوصية لا يرجع

صلى ولو استحق البيعة فاراد
المشتري ان يرجع عليه بالتمن
واكره البايع الاستحقاق
واستحق

مسئلة العيب في الجامع الصغير

في الزكوات في كتاب البيوع في باب حجه

على احد باعهم من قيمة الولد الا في الميراث فان الوارث اذا غم ببيع على باع الامة من مورثه
 لهنا في شرح الطحاوي في كتاب الدعوى وفيه ايضا في كتاب الشفعة قال في ثلثة مواضع لا يرجع
 بقيمة البناء منها الشفعة والمسورة ومسئلة القسمة وصورته ان يبي اثنين اقتسماها
 بقضاء او بغير قضاء فبني احدهما على نصيبه بناء ثم استحق نصيبه ونقض علب البناء فانه يرجع
 على تركه في الدار فيشاركه فيما حصل له بالقسمة ولا يرجع عليه بقيمة ما نفق من بناءه لان كل واحد
 منها مجبور على القسمة وبمثل لو كانت داران فاقسماهما واخذ كل واحد منهما دارا بغير قضاء
 والمسئلة بطلها يرجع على تركه بنصف قيمة البناء من بناء والنقض بينهما نصفان عند البيع
 ولو كان الفاضل هو الذي قسم لا يرجع عليه بقيمة بناءه بالاجماع لكن يشاركه في الدار وفي النصف
 في ثلاث مسائل لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة صورته انما الشفع اذا اخذ الدار بالشفعة
 فبني فيها ثم استحق الدار ونقض علب البناء رج الشفع على الذي نفق الثمن اليه بالثمن خاصة
 ولا يرجع بقيمة البناء الثانية مسئلة المسورة فانه اذا استحق في الدار الى بعد ما اخذها
 المشتري باقاعات عليه وبعد استولها واقام السكنى اليه انما له ولد له او مدبره ونقض
 عليه للجارية والعقود وفي الولد في الولد لا يرجع على المشتري بقيمة الولد وانما يرجع بالثمن
 الذي دفع اليه **الثالثة** القسمة دار بين اثنين انما المسئلة وفي بيع الفاضل رجل
 اشترى دارا وبني فيها ثم جاء الولد واستحقها لا يرجع الثاني بالثمن من ملكه بضمن المشتري
 الثاني للاول حصه البناء العام والنقض للمشتري الاول ان كان قابلا وضمن قيمة النقص
 ان استهلكه المشتري الثاني وان بقي الاول وضمن المشتري الثاني ما قلنا ولا يشتري
 الاول ان يملك البناء لانه يملك دفع البناء لانه عيني ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة في ذلك
 اعطاه قيمة الزيادة من غير ان يعطيه اجر العام لان الزيادة عينه ملك منقوع والعدل لا يتغير الا
 بالعقد وفي الاجناس يرجع المشتري على البايع عند الاستحقاق بقيمة يوم يسله الى البايع وان تغير
 وصار قيمته الف او فوقه انفق عشرة آلاف وكذا ان غلا وصار عشر الف فان استحق والبايع
 غاب **فصل** المشتري هو غني وغاب قال ابو حنيفة لا انظر الى قوله واخذ بهدم الدار واوقع المالك
 الى السكنى فان جاء البايع لا يرجع به عليه انما يرجع بقيمة البناء اذا كان قابلا ويكون البايع هو الذي
 بهدمه ولا يخذل نفسه فان هدم بعضه رج عليه بقيمة ما بقي فان كان المشتري نفق كل شيء
 له ولا يسل البناء الى البايع عند البيع واني يوسف مع رجل اشترى دارا وهو يعلم انها لغير البايع قال
 البايع وكلني صاحب هذا البيع وهذا ما لو اشترى من مالكها سواء وتوفاك البايع ان صلاحها
 لم يضره بالبيع لكن ارجوا ان يرضى فلم يرضى حين اشترها وهو قد يني لا يرجع بشيء لاجل البناء ولو

وغاب غني البايع باعها من
 الشاخص ونقض
 الثاني بناء الاول
 م

ولم يرجع

اجاز

اجاز البيع بعد ما بناها المشتري ثم البيع فان استحق من وجه اخر لا يرجع على البايع وقيل له اهبطم بانك
 اما اذا بناها بعد اجاز البيع ثم استحق بيع وفي الاجناس ايضا لو ذرع للمشتري في الارض لا يرجع على
 بئني عند الاستحقاق ويقال **المشتري** اقلع جميع الزرع الذي في الارض فان كان زرع
 بالارض فليس يني ان يضمنه النقصان ولا يرجع على بايع الارض الا بالثمن ولو كان المشتري كرا في الارض
 نهرا او حفرا فله ساقية وقطر على النهر فطره ثم استحق الارض فليس يني ان يرجع على البايع بقيمة
 ما احدث من بناء القنطرة ولا يرجع بما انفق من كوي النهر والساقية وان بناها من آجر او لبن
 او قصب او رقص له قيمة رج بترك علب واخذ البايع بقلعه وفي من اربعة الاصل لو استحق الارض
 من يد المشتري وقد ذرع فيها فقلع الزرع ويؤمر ببيع الارض الى السكنى اذا ثبت انه ملكه في المشتري
 يرجع بقيمة مزرعها بعين بقوم الارض مزرعة وعلم بمره ورجع بالفضل وفي مجموع النوا
 لو استحق الارض وقد ادى المشتري خراجها لا يرجع بالخراج على البايع وفي الاجناس رجل اشترى
 ارضا وعمر فيها اشجارا او بنيت في الارض ثم استحق الارض فليس يني ان يرجع على البايع النخل الذي
 غرسه فان كان في قلع ضرر قبل السكنى انت بلجارا ان شئت غرست له قيمة الشجر مفلحا
 لك وان شئت اخذت بقلعه وغرسه ما نفق الفلح من ارضه فاذا نظرت بعد ذلك البايع رج عليه
 بالثمن دون قيمة الشجر ولم يكن السكنى ان يرجع على البايع ولا على المشتري بنقصان الارض فان
 لم يستحق حتى انما الشجر يبلع او لم يبلغ حتى استحق وطالبه بالقلع له ذلك فان كان البايع حاضرا قال
 ابو يوسف للمشتري ان يرجع بقيمة الشجر والنخل التاني في الارض وسلم ذلك للبايع ولا يرجع
 بغيره الثمر ويجبر على قطع الثمر ببلغ او لم يبلغ ويجبر البايع على قلع ذلك من ارضه السكنى رجل
 اشترى ارضا ونقابضها باعها من رجل ثم اشترى منها ثم استحق يرجع بالثمن على البايع الاول
 الخسار انه يرجع على الذي اشترى منها ثم هو يرجع عليه ثم يرجع على البايع السكنى اذا قال
 الثمن الذي دفعته الى البايع خذ مني فاخذ يكون فاضلا بين البايع وبين من فله يرجع عليه
جسر آخر في الجارية والغلام وفي الجامع الصغير رجل اشترى جارية فولدت عينا ثم
 فاستحقها رجل بالبينة فانه يأخذها ولدها ولو اقر بالرجل لم يأخذ ولدها وكان رجل كان له
 وعليه ثمن فاقام رجل بالبينة ان الثمن له فانه يقضي له بالثمن والتمار جميعا **فصل** يشترط القضا
 بالولد قال **بعضهم** لا يشترط وهكذا ذكر في الافضية والتقي وقال **الصدر** الشهيد في
 الجامع الصغير لا يهدى القضاء بالولد ولو كان الرجل في ملك رجل آخر يشترط حضرة ذلك الرجل فان
 كله اذا ولدت عنده ولم تلد منه فان ولدت منه فاستحق ذكر في الجامع الصغير والمأذون الكبير
 انه يقضي عليه بقيمة الولد ويرجع على البايع بقيمة الولد يوم الخصومة عندنا ولو مات الولد لا يني عليه

أما لو قيل واخذ المشتري الدية غير المشتري للمشتري النية ولو مات الولد وترك عشرة آلاف درهم
 لا يفرق شيئا للميراث له ولزومه الفقه ولو اكتسب الجارية كسبا أو وهبها له بل أخذها المشتري
 من الاتساب وما وهبها له يرجع المشتري على البائع بالاكتمال وما وهب لها وفي مجموع النوازل
 بيع جوي بين رجلين في جارية ثم اشترى الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع فبقي
 ظهروا فساد القضاء بفنوى الائمة واخذ البائع الجارية من المشتري ليس للمشتري عليه ان يستره
 تلك الجارية من البائع لانها مائة بالبيع ونفا خاليت بيع المشتري عليه بالثمن رجل اشترى جارية
 فظهر انها حرة وقد مات البائع ولم يترك شيئا ولا وارث له غير ان بايع البيت حاضر بجل القاضي
 نايما عن البيت حتى يرجع هو عليه والقيمة يرجع على من باع من البيت اشترى جارية اسمها دبر وكتب
 اسمها في الجمل دبر فحين اراد ان يرجع للمشتري على البائع فلك اشترى جارية اسمها بندق
 اشترى بها منك وقال البائع بعت منك جارية اسمها دبر ليس له ان يرجع عليه بالثمن وقيل غلط
 الاسم لا يعتبر فاذا قال اشترى على جارية اشترى بها منك ومع ويقبل البينة وان لم يذكر اسمها
 فاذا ذكر ولا يتحقق الحكم به لانه يكون ما نكح وهذا البين ناقض لانه يجوز ان يكون له اسمان في
 لو قال المدعى عليه في الدخ ان الذي غلط اسم حدة وفي الفتاوى المشتري اذا باعها من النساء
 والمشتري الثاني وهما من آخر وآخر من آخر فاشترى الجارية من بدن رج المشتري على البائع
 بالثمن ولو كان مكان الهبة بيع مالم يؤخذ منه الثمن لا يرجع هو على ابيه ولو وهبها المشتري
 من رجل ثم باعها للزويج له من آخر فاشترى من بدن المشتري فان المشتري القول لا يرجع على ابيه
 حتى يرجع المشتري الثاني على الاول في الباب الاول من بيع الزناكات وفي مجموع النوازل
 رجل اشترى جارية فبنتها ثمنون ثم صارت فبنتها يوم الاستحقاق خمسين والمشتري ازال جارية فاشترى
 بعض المشتري نقصان زوال البكارة للمشتري وليس له ان يرجع على البائع باضمن كالا يرجع البعض
 الوارث يرجع على بايع المورث بقيمة الولد اذا اشترى من بدن بعد استولدها والموصى له بالجارية
 لا يرجع بقيمة الولد على بايع الموصى به الا استولدها ثم اشترى من بدن ولا يرجع عليه بالبيع **جس**
أخت في الدواب وفي مجموع النوازل رجل اعطى حمارا مبعوثا في حماره الفراهي بسبعين و
 قيمته اربعون فعند الاستحقاق يرجع المشتري على البائع بسبعين وفي غرض الطحاوي في كتاب النفع
 في رجل يبيع مائة الف الف الف فنفذ من الثمن الف الف الف عشر درهم ثم يبيع بالف وعشر فمضاباوي
 عشر فعند الاستحقاق يرجع عليه بالف درهم رجل اشترى حمارا من بدن وبقي المشتري عليه الجمل فوجد بايعه
 بمرقند فافر البائع لكن انكر ان يكون هذا الجمل قاضي بخار فاقام البينة على هذا الجمل قاضي بخار لا يجوز
 لقاضي مرقند ان يقضي بالثمن على البائع واما بقضي لواقام البينة ان قاضي بخار قضى المشتري واخذ الحمار

غلط الاسم لا يعتبر
 غلط

في رجل يبيع مائة الف الف الف فنفذ من الثمن الف الف الف عشر درهم ثم يبيع بالف وعشر فمضاباوي عشر فعند الاستحقاق يرجع عليه بالف درهم رجل اشترى حمارا من بدن وبقي المشتري عليه الجمل فوجد بايعه بمرقند فافر البائع لكن انكر ان يكون هذا الجمل قاضي بخار فاقام البينة على هذا الجمل قاضي بخار لا يجوز لقاضي مرقند ان يقضي بالثمن على البائع واما بقضي لواقام البينة ان قاضي بخار قضى المشتري واخذ الحمار

منه

منه وانما يشترط قوله واخذ الحمار منه لان لم يؤخذ يؤخذ الى اجتماع البينة والمبدل في ملكه حرام
 فلو قال البائع في الدخ ان الحمار نفع في ملكه بايعه وليس له الرجوع على واقام البينة فقبل ان كان
 المشتري ويشترط حصة الحمار **قال** رحمه الله وقال له مام ظهر الدية لا يشترط حصة الحمار
 في دعوى العبد الحرة اذا رجع المشتري على البائع بالثمن لا يشترط حصة العبد ولا يشترط حصة
 المشتري عليه في الحمار اذا اشترى البيع وبه كغيره بالذك لا يرجع على الكفيل مالم يجب على البائع
 ذلك بخبر ان شاه رجع على البائع وان شاه رجع على الكفيل ولا يرجع على الكفيل بقيمة الولد والبناء
 ان المشتري ادى الثمن الى الوكيل باذن البائع فعند الاستحقاق ان شاه رجع على البائع وان شاه
 على الخيال له ولو كان الفراء من الوكيل فعند الاستحقاق يرجع عليه هذا اذ ادى الثمن الى الوكيل
 اما اذا دفع الثمن الى الوكيل فعند الاستحقاق يقال للوكيل طالب الوكيل وخذ الثمن منه وادفع الى
 المشتري وفيما اذا دفع الثمن الى الوكيل يقال له اذ الثمن من مال نفسك ولا ينتظر اخذ الثمن من المشتري
 وهنا ينتظر هذاهو التفاوت بينهما البائع اذا انكر بيع الحمار منه ثم جاء فادعى على ابنه انك بعت الحمار
 مني نعم وهذا اذا ادعى ان البائع باع منك الابن وهو صغير لانه يصير الاب كالوكيل ومن اشترى عتق
 الوكيل وادعى على الوكيل نعم اما اذا كان الابن بالغاً لم يقبض في حقه وفي الاجمعي لادعى البيع على
 رجل ثم ادعى البيع على آخر له نعم بدون التوفيق والتوفيق ان يقول باعني ووجدت باعني من فلانة
 منه ولو صرف المشتري البائع وقال بلى باعته مني الحمار لكني غلطت بطل الرجوع اصلا
 وفي مجموع النوازل وفي فوايد ظهير الدين في الحمار اذا اشترى مع البرذعة يرجع جميع الثمن وان
 بدون البرذعة يسكن البائع من الثمن بقدر البرذعة وكذا ضاعت البرذعة ولو كانت فانية فاراد ان
 بردها على البائع ويرجع جميع الثمن ولم يقبل البائع البرذعة وحدها له ذلك وفي الكرم لو اشترى
 الكرم دون الاشجار برود الاشجار على ابيه ويرجع جميع الثمن وفي الفتاوى في كتاب البيوع قال لا يشترط
 للبرذعة من الثمن لانها باع ففك هذا لا يكون للبرذعة من الثمن وكذا كل ما كان متاعا البائع اذا
 انكر البيع فلما اقيمت عليه البينة ويرجع عليه بالثمن فاراد ان يرجع على ابيه بالثمن له ذلك وكذا لو لم ينكر
 لكنه نفع في ملكي فلم يكن اثباته ففرض عليه بالثمن ثم اقام البينة على ابيه بالثمن نعم ويقبل البينة لانه
 مكنه باشر عاقله انكاره ودعواه التناج بالعدم حيث قضى عليه بالثمن المشتري عليه اذا اراد ان يجبر المشتري
 على اعطاء الجمل ليس له ذلك لان كسبه الجمل لم يتعين له حصة لانه يمكنه اقامة البينة على البائع
نوع آخر في الدخ اشترى الحمار ففرض عليه واخذ المشتري ثم ان المشتري عليه ادى
 ان اشترى من المشتري سبع ويشترط حصة الحمار اشترى الفرس من رجل فلما اراد ان يرجع بالثمن على البائع
 ولا يشترط الفرس فقال **قال** رحمه الله وبزه انك مع الكي وقال البائع الذي بعته كيت بغير كيت فبينة

ادعى على ابنه انك بعت الحمار مني نعم وهذا اذا ادعى ان البائع باع منك الابن وهو صغير لانه يصير الاب كالوكيل ومن اشترى عتق الوكيل وادعى على الوكيل نعم اما اذا كان الابن بالغاً لم يقبض في حقه وفي الاجمعي لادعى البيع على رجل ثم ادعى البيع على آخر له نعم بدون التوفيق والتوفيق ان يقول باعني ووجدت باعني من فلانة منه ولو صرف المشتري البائع وقال بلى باعته مني الحمار لكني غلطت بطل الرجوع اصلا وفي مجموع النوازل وفي فوايد ظهير الدين في الحمار اذا اشترى مع البرذعة يرجع جميع الثمن وان بدون البرذعة يسكن البائع من الثمن بقدر البرذعة وكذا ضاعت البرذعة ولو كانت فانية فاراد ان بردها على البائع ويرجع جميع الثمن ولم يقبل البائع البرذعة وحدها له ذلك وفي الكرم لو اشترى الكرم دون الاشجار برود الاشجار على ابيه ويرجع جميع الثمن وفي الفتاوى في كتاب البيوع قال لا يشترط للبرذعة من الثمن لانها باع ففك هذا لا يكون للبرذعة من الثمن وكذا كل ما كان متاعا البائع اذا انكر البيع فلما اقيمت عليه البينة ويرجع عليه بالثمن فاراد ان يرجع على ابيه بالثمن له ذلك وكذا لو لم ينكر لكنه نفع في ملكي فلم يكن اثباته ففرض عليه بالثمن ثم اقام البينة على ابيه بالثمن نعم ويقبل البينة لانه مكنه باشر عاقله انكاره ودعواه التناج بالعدم حيث قضى عليه بالثمن المشتري عليه اذا اراد ان يجبر المشتري على اعطاء الجمل ليس له ذلك لان كسبه الجمل لم يتعين له حصة لانه يمكنه اقامة البينة على البائع

وباعه اجم

قال

اولى **الشيخ** اذا ادعى التنازع وادعى المدعى عليه انه اقرا انه اشترى من فلان ببيع هذا الدرع او
اعلم **الفصل السادس عشر** في طرف المدعى ما يكون
جوابا ولا يكون وفي القضية المدعى من كان خبيرا والمدعى عليه من لا يكون خبيرا او قال
المدعى من يشتمل عليه على الابتناء ولا يكتفي بالبيع حتى لو قال **هذا العبد ليس لي** لا
بهذا مدعى والمدعى عليه من يكتفي بالبيع فانه يصير خصما بقوله ليس لي وهو جواب المدعى عليه
اذا اقره السكون فلم يجب بل لا او يبيع وقد مر في كتاب القضاء في فصل العبد ولو قال المدعى
ملكى ولكن ليس بيدي ان كان للدعي به منقولة لا بشرط احضاره وان كان ضابعا او عفا فالدعي يثبت
بالبيعة ثم يقيم البيعة على الملك ولو لم يكن له بيعة هل يحلفه على اليد فذكر كذا في فصل دعوى الضبا
والعفا بتمامه وفي فوائد الامام ظهر الدين المرقوماني رجل ادعى على آخر ما يشترط فقال المدعى عليه
ناحل لكم وبينهم او قال في دعوى العبد لا ادري هذا العبد ملكي او لا او قال ابن مدعي حتى منعت
او قال تزدري حتى ثبت او قال مرا علم ثبت ان ابن او جنيبت الكلي البني جواب لن الجواب قوله نعم او لا
اما لو قل ان ضرب على رأسه وذهب بصره فقال هو في الجواب لا علم لي بذهاب بصره هذا جواب ولو قال في
دعوى العبد مرا بنو سليم كره في ثبت او يرد في ثبت او يدين سبب ادعى ثبت وهذا العبد ملكي في دعوى
العبد الكلي رجل ادعى داره بدين رجل فقال المدعى عليه انها دارى ثم قال انها وفي هذا جواب تام بغير
بيعة المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتناء هذا الدار وقف وفي يدي حكم التولية وهذا جواب
تام لو اقام المدعى البيعة بالملك لنفسه قبل وبعد فاضى القاضي المدعى لو اقام المدعى عليه البيعة على الو
لا يقبل بيعة لانه صار مضيا عليه والله اعلم **الفصل السابع عشر** في التنازع عشر
فيما يكون دفعا للمدعى عليه وفيما لا يكون هذا الفصل مشتمل على سبعة اجناس الاولى في المقدمة الثانية
في المسئلة للثمة وفروعها الثالثة في دعوى الدين الرابع في دعوى الارث الخامس في دعوى الشراء الساك
في دعوى الصلح السابع في النكاح والثقة والامارة والضرب وغير ذلك من الاول وفي الفتاوى
في كتاب الدعوى المدعى عليه اذا ادعى البراءة عن الدعوى وقال **لي بيعة حاضرة في المصرفة فوجعلت ابا**
ولا يبتغي منه في الحال فانه ليل الى المجلس الثاني في دعوى الجاهل الصغير في كتاب المكاتب ما رواه هذا
فانه قال **المكاتب** او في ان كان له مال حاضر او غائب يبرج وجوده بخرجه من او ثلثة ايام قال في بعض
الابرار ان المدعى عليه اذا ادعى الدفع بخرجه هذا القدر لا يبراد الدفع وفي الحساوي لم يخالف هذا في كتاب الصلح
قال شل الفضلي عن مطاوب اقام البيعة ان الطالب ابراه من الدين والقاضي يسأل عن الشهود والطالب
لما ابراه القاضي المطاوب بعضاء الدين او بنات حتى يفي جوابا للشرح وقال لزم المال عند حاج وعنده
ان ليس لي باني وفي فوائد شمس الاسلام المدعى عليه اذا ادعى الدفع لا يكون فعلا بل الشهود حتى لوطن في ان هذا

جواب

مطلوب
في اوله سهو الوقت
على المكاتب

في الدعوى صح ولو قال لا دفع لي ثم ادعى المدفع صح كالمالك لا يبيعه لي ثم اقام المدعى عليه اذا اقام
ان الدعي قال انما سبط في دعوى او شهودي كذبة او ليس له عليه شيء وفيه في الفصل الاول
سأني شيء من هذا ولو قال انا اقيم البيعة على المدعى فاك بدفع كواهان آية لا يبيع هذا الدرع
وفي فتاوى النسي دعوى انفتحت الائمة على ما في هاج هذا الى المدعى عليه بالدفع على وجه لوضع الدعي
كان الدرع صحصا مع الدرع ومن المشايخ من قال لا يصح الاول اصح الدرع قبل اقامة المدعى عليه
صحيح الدرع ودفع الدرع وان كثر صح هو المختار الدرع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه
احدا الورثة صورته رجل ادعى ان اذ تركته على احد الورثة فقال **الوارث** ان العتق ان الدعي قال انما سبط في
الدعوى نعم وفي النصاب الدرع بعد الدرع بعضهم افترقوا لا تقع بعد الثلاث والمختار ان نعم صورة
ادعى الملك للطلق فقال المدعى عليه اشترى منك فقال المدعى قد اقلت البيع فلو قال العتق انك اقررت
ما اشترى نعم اذا ثبتت العتق ان دعوى الارث قال لا وارث له غيره فقال المدعى عليه في الدرع كذا في
واخت وقد عرفت لا وارث غيره قال ان اقر الدعي بطل الدعوى والشهادة والقضاء **الجنس الثاني**
في الخمسة في الخمسة وفروعها وفي فتاوى القاضي الامام وانما تمت هذه المسئلة خمسة لا يخرج
من العلماء اقول منها قال ابن شبرمة وهو فاضل بغيره لا يندفع عن ذي اليد الخصومة وان اقام البيعة
على الودعة من كسر وقال **ابن ابي سبي** يندفع عنه الخصومة بدون اقامة البيعة على الودعة وقال
ابو يوسف ان كان الرجل صلحا فالجواب كما قلنا انه يندفع عنه الخصومة عند اقامة البيعة وان كان موقفا
بالجمل لا يندفع عنه الخصومة وان اقام البيعة وقال **محمد بن** قال الشروع نعرفه بوجهه ولا نعرفه بآ
ونسب لا يندفع عنه الخصومة وان ادعى فيه انه ذنب الخصومة اذا عرفه الشهود بوجهه وان لم يعرفوا به وفول
ابو يوسف كذلك وفي الافضية داره بدين رجل اقام رجل البيعة انها داره فقال ذواليد في ارفلان اودعها
او قال غصنها او كان دابة فقال رفقها منه واخذها منه او انزعها او صلت منه فوجدتها وهذا على
اسان ان ادعى ملكا مطلقا بان قال **هذا العبد ملكي** ولم يذكره ثبانا او ادعى عليه فله نوحان يقول
غصنتي او يقول اشترى منك فان ادعى ملكا مطلقا لا يندفع عنه الخصومة بجمع قوله انه ملك فلان او اودع
ما لم يبق البيعة عند علمائنا فاذا اقام البيعة ان فلان بن فلان اودعنيها اياه ولم يشهدوا انها لفلان فانه
يندفع عنه الخصومة لان المقصود دفع الخصومة لا اثبات الملك للغائب حتى لو عاين القاضي وصوله اليه
جهة الغائب او اقر الدعي بذلك يندفع الخصومة عنه بدون اقامة البيعة ويرون علم القاضي وقرار الد
لا يدين البيعة وفيه اذا احواله الى رجل يردف بشرط ثلثة من اسباب التعريف على ما ذكرنا في كتاب
القضاء حتى لو قلت الشهود او دعه رجل لا نعرفه لا يندفع عنه الخصومة لانه لا يثبت ذلك الرجل هو الملك
ولو قالوا نعرفه بوجهه اذا رأينا له لكن لا نعرف اسمه ونسبه فلا يندفع ولا يقبل البيعة ولا يندفع عنه الخصومة

بها

وعندما يندفع عنه الخصومة لا يعلم انه وصل اليه من جهة غير المدعي وهذا لو افترضنا انه دفع اليه
 رجل اندفع عنه الخصومة وليس شرط ان يجبله الى رجل يتحقق الخصومة معه فانه لو احال الى رجل
 في مكان بعيد تبعه الوصول اليه في الغالب يندفع عنه الخصومة ولو قالوا انما هو في سبيله ونبه لكن لا يندفع
 وجهه اندفع عنه الخصومة وقال **ابو يوسف** ان كان المدعي عليه موقفا بالجيل والجهاطيل
 لا يندفع منه هذا وهذا الشخص ذهب اليه حين انبلى القضاء وعرفا حيايات الناس وفي المتن لو اقام
 البينة انها ودبعت عنه من جهة فلان الغائب واقام البينة يندفع عنه الخصومة ولو قالت البينة اودع
 فلان لكي لا يندفع من ذلك الشيء او ينفذ على اقرار المدعي ان رجلا دفع اليه او قال المدعي كان
 في يد فلان لكي لا ادري دفع اليه ام لا وقال **ابو يوسف** في اليد دفعه الى فلان اندفع عنه الخصومة
 ولو شهدوا ان الدار هذه لفلان الغائب وانه اسكن فيها هذا واشهدنا على ذلك والدار يومئذ في يد
 واشهدنا والدار في يد السالك او قال لا يندفع في يد من كانت الدار يومئذ في يده لانها اليوم في يد
 السالك او لم يندفع وان الدار يومئذ في يد من كانت قبيل البينة ويندفع الخصومة وان شهدوا انه
 اشهدنا انها اسكنها والدار في يد فلان لا تقبل هذه الشهادة ولو اقام المدعي البينة ان هذه الدار كانت
 يوم اشهدنا الغائب في يد فلان رجل غير السالك والسالك لا يقبل ولو حضر ذلك الرجل رادى وشهدوا
 على **هذا الوجه** لا يقبل عندنا ما خلا في يد يوسف وهو موقوف ولو ادعى ذوال اليد انه دفع اليه رجل
 وهو لا يعرف ولم يندفع وان فلان ادفعها اليه لا تقبل ولو شهدوا انه فلان ولم يندفع بالايداع لم يقبل
 اذا شهدوا على اقرار المدعي انها للغائب اندفع عنه الخصومة ولو قال **ابو يوسف** المدعي وهما لك بعد الايداع
 جلتا لندفع بدينه ما باعها ولا وهبها منه وقد مر في كتاب القضاء انه يرى انه لو اقام البينة على البيع او
 الهبة من ذي اليد تقبل ولو شهدوا ان ذال اليد باعها من فلان ودفعها اليه ثم اودعها اليه لا تقبل هذه
 الشهادة ولو لم يندفع البينة لكن المدعي صدق انه باعها وسلمها ثم ادعاهما لخصومة بينهما حتى يحضر المدعي **كان**
 وكان القاضي علم البيع والادباع الى آخرها في الزايات ثم في الوجه الاول اقام يندفع الخصومة بقضي
 في الزايات ايضا ولو اقام المدعي البينة ان ذال اليد ادعاهما لنفسه لم يقبل من ذي اليد البينة على الا
 اصلا الثاني اذا ادعى الفعل لا ج اما ان ادعى عليه او على غيره او في كماله لم يندفع الخصومة بقضي
 او اخذ مني **اسا** اذا ادعى على غيره ذي اليد بان قال غضبها مني فلان او سرقها مني فلان فالجواب فيه
 كالجواب فيما ادعى ملكا مطلقا ولم يندفع فعلا سواء **واما** اذا ذكر المالم يندفع من فعله بان قال اخذتني او
 مني فهذا بمنزلة دعوى الملك المطلق ولو قال سرق مني كذا عند محمد وهو القياس وفي الاستحسان لا
 يندفع عنه الخصومة وهو قولها وهو بمنزلة قوله سرق مني بخلاف قوله غضب مني والفرق في الحزنة
واما اذا ادعى الفعل على ذي اليد بان قال غضبته مني او قال اودعته مني او قال اشترى منك فاقام ذوال اليد

واندفع خصومة في
 حضر القاضى فادعى المدعي
 الغائب عليه قاله ايضا
 هذا ودينه عندي
 من جهة واقام
 البينة

البينة

البينة على وصوله اليه من جهة الغائب بسبب لا يفعله ملك الرقبة لا يندفع عنه الخصومة بخلاف
 دعوى الملك المطلق والغرف ان دعوى الملك المطلق انما تصح على المالك او على نائبه في الخصومة
 ولم توجد اسما دعوى الفعل فلا يشترط لصحة ان يكون ذلك الشيء في يد من ادعى الغصب
 يصح على غيره ذي اليد ولو ادعى الشراء انما لا يندفع عنه الخصومة اذا ادعى الشراء بدون
 القبض اما لو ادعى الشراء من ذال اليد مع القبض فهذا دعوى الملك المطلق فتدفع عنه الخصومة
 وكذا في دعوى الشراء مع القبض اذا صدق ذوال اليد ولم يكن له بينة تدفع عنه الخصومة وقول المدعي
 ملكي وفي يد غيره حتى لا يكون دعوى الغصب ادعى على آخر محمد وفي يد مطلقا وقال ذوال اليد
 آو ينيه فلان واقام البينة تدفع عنه الخصومة فتدفع عن المدعي بعد ذلك انه ملكه بغيره من ذوال اليد
 نعم واصل ما ذكرنا في الفصل الاول انه اذا ادعى ملكا مطلقا ثم ادعاه بسبب نعم ولو قال المدعي
 اسكنني هذا العبد فلان مني بالبينة والقضاء فاخذت ثم ابر في لا يندفع الدعوى عنه لانه اقر
 باليد وكذا لو قال بعته من فلان فقلته اليه ثم اودعته لا يندفع عنه الخصومة بعد في يد
 ادعاه رجل وقال **ابو يوسف** اشترى مني ذال اليد واقام البينة واقام ذال اليد البينة ان فلانا اودع
 لا يندفع عنه الخصومة وقد ذكرنا في فلولم يقض القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر الغائب وصرف ذال
 سلم القاضي العبد الى المقر له لان اقراره وجب في حال كون العبد مملوكا كانه ظاهر ثم يقضي القاضي
 بالعبد للمدعي الشراء ولا يكلفه اعاكة البينة على المقر له لان اقراره وجب في حال كون العبد
 مملوكا كانه ظاهر وان اقام رب العبد البينة انه عبد وانه اودع او لم يندفع اودع قبلت
 بينة المدعي لانه يبين انه اقام البينة على غير الخصم ولو اقام رب العبد البينة انه عبد ثم اقام مدعي
 العبد البينة على رب العبد ان العبد كان لذي اليد وانه اشترى منه بكذا ونقد الثمن ان اعاد البينة
 بعد ما قضى لرب العبد لم تقبل بينة لان مدعي الشراء صار مقضيا عليه من جهة رب العبد **ان**
 كان قبل ان يقضى تقبل وهنا ثلاث مسائل احدها ان مدعي الشراء اقام شاهدا على ذي اليد
 بالشراء والثانية اذا اقام شاهدا واحدا على الشراء من ذي اليد ثم اقر ذوال اليد بالعبد
 ثم حضر الغائب وصرف يد العبد الى المقر له ولا يكلف المدعي اعادة الشاهد الاول لما قلنا في الشا
 ويكون المقضى عليه ذال اليد دون المقر له وان اقام شاهدا آخر على المقر له لكن جعلنا بعهده ما ذكر
 محمد ان القاضي يقضي بالبينة على العبد اراد به القضاء في حق الاخذ والامتناع من يد لا القضاء
 بالملك فانه ذكر بعد هذا ان المقر له لو اقام البينة ان العبد عبد لم يقبل فلو صار مقضيا عليه لما قبلت
 بينة والثالثة مدعي الشراء اذا لم يندفع البينة على ذي اليد حتى اقر ذوال اليد انه فلان الغائب ثم حضر المقر
 وصرف يد العبد اليه ثم اقام مدعي الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضى على المقر له

ب
 ان العبد المملوك اذا شهد

هنا

ما تقدم الكلام في الباب الثاني من الدعوى وفي الجاه بعد في يد رجل ادى رجله ان كان له
خطا واقام البينة واقام ذوال اليد البينة ان العبد فلان اودعه ان دخلت الخصى **نوع منه**
وفي الاقضية رجل في يد دارين ثم انه اشتراها من فلان الغلب اسى او من عشرة اسام او ادى في
مفوضة او هبة مفوضة واقام البينة او لم يقع فادعى رجلان ذلك الغلب وهذه اياه بالف درهم
منذ ثرو قبضها بابه واستأجرها منه او اعادها منه فانه يقضى بها المستأجر والمرتب ولا يندفع
المفوضة عن ذي اليد بعد ذلك ذوال اليد بالخيار ان شاء سلم الى المدعى وترجع حتى يقضى منه
الاجارة او يفتك الراهن الرهن وان شاء نفى البيع وان كان النقص فادى البايع الدين وانك
الرهن قبل ان ينفذه ثم البيع ولو كان المدعى اقام البينة ان الدار داره اعادها ذلك الغلب او
آجرها منه او رهنها او اشتراها منه قبل ان يشرها ذوال اليد فانه يقضى بالمدعى في الوجه
كلها اما الاعارة فلا يغير لزمه **واعا** الاجارة فلان هذا عند في فخ الاجارة لانه يرد
عن ملكه من حيث الحكم واسا في الشراء فله حتى الاسترداد لاستيفاء الثمن فان دفع القاضى الدار الى
المدعى فان آجرها ولم يقضى اجرتها اخذ منه كغيره بنفسه الى انقضاء مدة الاجارة وان قبض الآجر
او ادى رهنها لا يدفع الى المدعى ويضعا على يد عدله داره يد رجل اذ علها رجل وقال اشترتها
من عبد الله بكذا ونقدت الثمن واقام البينة وقال ذوال اليد اودعها عبد الله الذي تدعى الشراء
للمفوضة بينهما ولكن انما يندفع للمفوضة اذا حلف ان عبد الله اودعها بعد ما سأل المدعى بمبنة
ولو قل اودعنيها عمرو وكل عبد الله لا يندفع للمفوضة بدون البينة ولو شهدوا ان عمرو او
اباه وقالوا لا ندري من دفعها الى عمرو قل ذوال اليد دفعها عبد الله لا خصوصية ولا يبين على ذي اليد
ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو وكل لا ندري من دفعها الى ذي اليد وقال ذوال اليد دفعها
الى عمرو لا يندفع عنه للمفوضة فان قال ذوال اليد احلف المدعى ما دفعها الى عمرو وحلف على العلم ولو
المدعى للقاضى حلف ذوال اليد لقد اودعها اباه عمرو وحلف على البينة ان تارة في دار والدار
في يد احد مما سأل القاضى البينة من كل واحد منهما نقاما ومكانا مانا ثم انما نقدا الى القاضى فاقام
المدعى البينة انها داره واقام ذوال اليد البينة انه وهبها فلان او نصرت بها عليه او باعها منه في
او اودعها بعد ما قاما من عند القاضى فانه يقبض بينة المدعى ويقضى **والسئلة** الى الثلثة او حجة
احدها ما ذكرنا والثاني اذا علم القاضى بضعه والثالث اذا اقر المدعى بذلك او اقام المدعى البينة
على اقرار المدعى فانه يندفع عنه للمفوضة في هذين الوجهين ثم في الوجه الاول اذا قضى بالمدعى
ثم حضر المشتري واقام البينة على الشراء لا يندفع اليه ولو قدم المشتري قبل القضاء له واقام البينة
دفع العبد الى المشتري ولو ان المدعى عليه اقام شاهدا على البايع وشاهد على المشتري فانه يقضى للمدعى وج

المشتري

المشتري على البايع بالثمن ولو باع او وهب بعد ما اقام شاهدا واحدا لا يكون خصما اذا علم القاضى
او اقره المدعى وفي الشاهد يكون خصما وفي **مسئلة** اوله الباب سوى بين الشاهد بين
وبين شاهد واحد وكأنا شاهد باله بحمل الفرق رجل ادى داره يد رجل فادعى ذوال اليد انها كانت
للمدعى ثم شنى الابداع او على القلب ولو لم يكن له بينة ان بدأ بالاقرار للمدعى وشنى الابداع بئوس
بالسليم الى المدعى بعد ذلك كان حضا الغائب وصدره لا يبتزغ الدار من يد ويقال له اقم البينة
على ان الدار لك فان بدأ بالابداع وشنى بالاقرار بئوس تسليم الدار الى المدعى ايضا ولو لم يقم بينة
على الابداع ولكن علم القاضى ان الغائب اودعها اباه او اقر المدعى بذلك فله خصوصية بينهما حتى
يحضر الغائب ولو علم القاضى ان الغائب غصبها من المدعى واودعها ذوال اليد فانه يأخذها من
ذو اليد ويسلمها الى المدعى **نوع آخر** عبيد في يد رجل اقام البينة على انه عبيد فلان
وان اعنته واقام ذوال اليد البينة ان فلانا ذلك اودعه لم يقضى بعتفه ويجال بين ذي اليد والعبد
استخلفا او بئوس من العبد كقبيل ثمة ليعين احضاره عند حضور الغائب وكذا لو اقام ذوال اليد
فلانا آخرا وادعوا لوقل العبد انا في الاصل واقام ذوال اليد البينة ان فلانا اودعه ولم
يشهدوا له بالملك لا تقبل البينة وفي دعوى الملك لو اقام البينة ان فلانا اودعه ولم يشهدوا فلان
تندفع للمفوضة الكلية في الاقضية وقد مرت هذه المسئلة في دعوى العتق **الجنس الثالث**
في الدين وفي الجاه الصغير رجل ادى على آخر الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على قط
فاقام المدعى البينة على المال ثم ادعى المدعى عليه الابقاء او الابقاء نصح ولو اقام البينة ثبت
لا مكان التوفيق ومع هذا قضاء **وذلك** المسئلة على ان كان التوفيق يكتفى وفي بعض المواضع التوفيق
شرط وقد ذكرنا في الفصل الاول والامام خواجه زاد شرط التوفيق في الكل ولو قال ما كان لك
شيء قط ولا اعرفك قط وبقي المسئلة على حالها لا يسمع المدعى ودوى القودوى عن اصحابنا انه
يسمع ولو ادعى على رجل انه باع جارية وعين وقالها اصبح زابن واراد ان يرد لها عليه فانكر
البيع فلما اقام المدعى البينة على البيع ادعى المدعى عليه انه برى الب من كل عيب لا يسمع هذا المدعى وفي
القاضى للخصاف جعل هذا قول ابيهما عند ابي يوسف فالعبد والدين سواء وبيع وفي شكايات
الاصد رجل ادى على آخر انه اشترى منه هذه الدار فانكر الشراء فلما اقام المدعى البينة على الشراء
ادعى المدعى عليه انه ردها عليه بعتى اقلها يسمع هذا المدعى ولو لم يبيع الاقالة ولكن ادعى ابقاء الثمن
او الابقاء اختلف المتأخرون فلان **ومن** هذا الجنس صارت واقعة بسم قد صورها امرأه
ادعت على رجل انه تزوجها على كذا من المهر وطالبت بالمهر فانكر الزوج النكاح اصلا فلما اقامت المرأة
البينة على النكاح ادعى الزوج انه خالها على امرئ لا يسمع لانه يجهل انه زوجها منه ابوه وصغير وهو لم يعلم

لم يكن عليه

ثم قال بعد ذلك انها فلان
او عتقها ان اقام البينة
على الابداع ان دخلت عنه
الخصومة سواء بدأ
بالاقرار
للمدعى

البينة
اباه او لغيره او رهنه لا
يقضى بالبرية ولكن بحال
بينة وبينه ولو اقام ذوال
اليدين البينة ان فلانا
اودعه

اختلف ما حرم

عن
بسم
كسوف
سها
٢٢

ومن هذا الجنس في الافضية رجل ادعى على آخر الف درهم ودينار فأنكر فلما اقام للمدعي البينة على
الابحار ادعى المدعى عليه الرد والهلاك لا شيء اما ان قلنا في الجواب والانتكار ليس كدعي شي
او قلنا ما او دعني اصلا ان قلنا ليس لك على شي بيع الدخ والتوفيق يمكن ليس لك على شي
لانه هكذا او ردته عليك لما اوفى ما او دعني اصلا لا يبيع هذا الدخ لعدم الا
لان رد الدخ او هلاكها استدعي وجودها اذا عرفت ان هذه الجملة عننا الى مسئلة الجابح
الصغير فنقول هذا اذا قلنا ما كان لك على شي فط او ليس لك على شي اما اذا قلنا لك على
لكن اوفيت فوصل ثم جاء بالبينة انه قضاه قبل ذلك منه لسانا والقباس ان لا يقبل للتناقض
في اقرار الاصل في باب اقرار الرجل في نصيب ولو قال كان لك على لكن اوفيت بصرف وصل ام
فصل وفي مجموع النوازل رجل ادعى على آخر فقال المدعى عليه انا اجمي بالدخ فقبل له
على الابقاء او على الابقاء على كليهما يبيع ان وقف والتوفيق ان يقول ابرأني عن البعض و
اوفيت البعض او ابرأني فلا يجد اوفيت رجل ادعى على آخر دينار فاقول هكذا او فقال المدعى عليه
يكبرها في الاقرار مع الدخ ولا يشترط ذكر اسم المكون ونسب رجل ادعى على آخر فبين دينارا فقال
المدعى عليه بالدخ انه اوفى في دفعته اليه العدائي لكل دينار لكن الخط بالدينار يصرح الدخ ولو لم يتبع
هكذا لكن ادعى الابقاء وعين موضع في المصروف يمكن اثباته فبعد ذلك ادعى انه اوفاه لا نسج رجل ادعى
على آخر عشرة دنانير فادعى المدعى عليه في الدخ انه اوفاه فلم يمكن اثباته ثم قال بعد ذلك
حواله كرهام بفلان وفي رسلته است لا نسج ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدخ انه
قال مر اجنسه دينار زخر استني نيت لا نسج هذا الدخ لانه يجوز ان يكون عليه عشرة دنانير
سبعة منه لوجبة وحق المطالبة في ثلثه دنانير في قوايد الامام ظهير الدين رجل ادعى على آخر عشرة
دنانير فقال المدعى عليه في الدخ هو دفع الى فلان وقد دفع مع الدخ في دعوى الدين
اذا قال المدعى عليه انما ذلك على مال الفار او ثمن الخمر نسج ولو اقام البينة يقبل ويندفع الدخ
الجنس السابع في دعوى الميراث رجل ادعى في تركه امرأته ميراثا وقال انها كانت امرأتى الى وقت اللق
فقال الورثة ان المدعى قال كرامت مده زنت من بوردى ميراث يردى صح الدخ ولو لم يقول هكذا وكذا
قالوا انه قل طلقت لا يبيع هذا الدخ لاحتمال ان يكون الطلاق حيا وانه لا يزيل للملك فلا يجرم من
الميراث امرأة ادعت للميراث على زوجها فقال الزوج في الدخ انها اوفت ان النكاح كان بغير مهر فالتق
صح في دعوى المرأة المهر في تركه زوجها اذا قلت ورثة الزوج انها حرام على ابنا قبل موته بسنتين فاقا
المرأة البينة بعد ذلك ان الزوج اوفى من موته بانها منكوحته صح دفع الدخ في دعوى الارث اذا قال
الدعوى اثباته لا وارث لعقوى فقال المدعى عليه في الدخ بانها اوفت ان له اخا واختا صح الدخ في قوايد الامام

دعوى

رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب الكفالة من فلان بامره او بغير امره فجاء الاصيل فقال في
الدخ هذا المال غير واجب علي وكنت مكبرها في الاقرار لا يبيع هذا الدخ وسبأني في الجنس السابع
رجل ادعى على آخر كذا دينار امسا الاجارة المفوضة بكم الارث من ابيه فقال المدعى عليه في الدخ
انه اقرانه اياه استوفى مني هذا المال واقراره بعد موت ابيه واقام البينة فشهد التهود
انه اقران اياه استوفى ولم يذكر وان اقر بعد الموت نسج رجل ادعى دينارا في تركه فقال المدعى عليه
لم يبي منه شي فالتب المدعي ان عينا من الاعيان تركت واقام البينة واقام المدعى عليه البينة
ان المودع باع هذا من رجل مندفع الدعوى وان لم يذكر اسم المشتري ونسب ونسب هذا في الدخ
رجل ادعى عبدا في يد رجل واقام البينة واقام المدعى عليه البينة انه باع من فلان الغائب يعني
المدعى باع من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال المدعى عليه انت بعته من فلان وفلان باع
منى ولم يمكن اثبات بيع فلان منه لان غرضه ابطال الدعوى لا اثبات الملك لنفسه وفي دعوى
الشفعة لو اقام المشتري البينة ان الملك الذي نسج به الشفعة ملك فلان لا نسج ولو اقام
ان اقرانه لفلان يبيع رجل ادعى على آخر ضبعة فقال الضبعة كانت لفلان مات في
تركها ميراثا لاخته فلان ثم مات فلان وانا وارثها واقام البينة نسج وتقبل ولو قال المدعى عليه
الدخ ان فلان مات قبل فلان بعني ميراثا صح الدخ **الجنس الثامن** في البيع
والشراء رجل ادعى على آخر ضبعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا اقر
المدعى عليه بالبيع منه واقام المدعى عليه البينة انه كان مكوه في الاقرار بالبيع لا يبيع الدخ لانه
انه باع طابعا ثم اقرته ها وفي المتني رجل ادعى دارا في يد رجل بالارث او بلهبة فقال المدعى عليه
الدخ اني اشتريت الدار من المدعى فادعى المدعى فقال اقلنا البيع الذي جرى بيننا صح دفع
الدخ بجل اقراره اكاره ملك ثم ادعى ذلك الملك لا نسج الا اذا وفت فقال كذا دارا اشتريتها
رجل ادعى على آخر عينا في يد انه ملكه انه اشتراه من فلان بتارخ كذا فادعى المدعى عليه انه ملكه
لانه اشتراه من ذلك الرجل بتارخ اسبق من تاريخه ثم قال المدعى في دفع الدخ ان ثراك في ذلك
التاريخ باطل لانه هذه العين في ذلك الوقت كانت رهنا في يد فلان من فلان فلم يصح ثراك له
يصح هذا الدخ **الجنس التاسع** في الصلح في الدار وغيرها رجل ادعى على آخر
دار بالارث من ابيه فاصطالحا على مال مفقود ثم ادعى المدعى عليه ان باعني اشترى ذلك من ابي
لا نسج وكذا في دعوى الدين لو صلح ثم ادعى الابقاء او الابقاء قبل الصلح وفي صلح الاصل ادعى للد
الفضاء وانكر بدين وحلف ثم ان الدين صلح لرب الدين عن ذلك على شي ثم اقام البينة انه
كان قد فضاه الدين اخلف المشايخ فيه وفيه لو استعار من آخر دابة وهلك فانكر بدين الدابة

دعوى

الاعادة فصالح المستعبر على ما جاز فلو اقام المستعبر بعد ذلك بينة على العارية وقال انها
نفقت قبلت بينته وبطل الصلح وفي الشئ اذا صلح المدعى عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم
ثم ان المدعى عليه ان بعد ذلك بينة تهدد من على اقرار المدعى بان لا يحل له في ذلك الثوب ان
تهدد اعلى اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطلة والصلح جاز ولو اقام المدعى عليه
البينة على اقراره بعد الصلح بان لم يكن له في الثوب حتى ابطلت الصلح فان كان القاضى قد علم
بان الرجل قد كان اوعده ان الثوب ليس له قبل الصلح ابطل الصلح وعلم القاضى وهذا
بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان اقام ادعاء بملك واحد بان كان قد اقر عند القاضى بان لم يكن له
فقط ولم ير منه من ابيه ثم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وان كان ادعى بملك غير الورثة فصالح
عليه لم يبطل الصلح بذلك الاقرار وفي موضع ثقة نكذب الشهود له الشهود ونفسه اياهم
قبل القضاء منع القضاء وبعد القضاء يجب بطلان القضاء على ما لب اشارات الجاح
وحكى عن القاضى الى على النسخ ان نفى الشهود له الشهود بعد القضاء لا يجب بطلان
القضاء رجلى ادعى ديناً في تركه ميت ثم ان وارثاً آخر غير الذي اقيم عليه البينة صلح المدعى
بعض ادعى بان ادعى مائة دينار والصلح على عشرة فلما طالب ببدل الصلح الى المدعى وقال
اقم البينة ان مورثى اوفات هذا المال فدعواك باطل ولم يقع صحبته ان كان مدعى الا
غير المصالح بسم الدفع **اسا** لو اداد هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع لا تسع تمام
هذا ذكرنا في الخزانة **الجنس السابع** في المنفقات في دعوى وقف
ضبعة قال المدعى عليه هو لم يعلم الى المنوفى وقد قضى فلان بن فلان القاضى الماضى بطلان
هذا الدفع ليس بصحيح لان بينة المدعى ثبت التسليم وبينة المدعى عليه تنقيب وقوله قضى بالطلان
لا بد من ذكر الوقف لانه متى يكون الوقف موصى به ولم يحضر ذلك القاضى اذا فرض الثقة على
قال الزوج انها حرام على وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة
تسع رجل جعل امرأته بديها على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامر ما يبرها في نطفة
فقال الزوج وصله النفقة اليها فقالت في الدفع انه اقراره لم يصل اليها تسع اما لو قالت انه اقراره
بدفع لا تسع رجل ادعى على امرأته استأجر من فلان محدوداً وبين حدود اجارة طويلة واجراً
للمدعى عليه مقاطعة بعد الاجارة فطلب منه الاجارة قال المستأجر المقاطعة في الدفع انا استأجرت
هذا الحدود من الراجح ونفذ البيع لمضى للدفع وسقط الاجارة لا يسمع هذا الدفع بغيبة الآخر
وقبل يصح والخيار ما ذكرنا رجل ادعى داراً في يد رجل فقال اشترت من وحبك في منكر
يصح اذا ذكر اسم الوصى ونسبه وكذا لو قال اشترت من وكبك اما لو قال اشترى من وكبك في منكر

لا بد من ذكر الوقف

لا نفقة

لا يصح رجلى ادعى على آخر الف درهم بسبب الكفالة عن فلان بامره او بغير امره قال
ادى هذا المال او ابراء المدعى صح رجلى ادعى على امرأته ضرب بطن امرأته وماتت بضره
فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام
البينة انها صحت بعد الضرب فصحة ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر
على الموت والاخر بالضرب فبينه الصحة اولى ادعى على امرأته كسر سنه العليا فقال المدعى
عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع واسد اعلم **كتاب**
الحاضر والسجلات هذا الكتاب شغل على اثني عشر جيباً الاول في
المقدمة الثاني في محاضر تتعلق بالوصى والصبي الثالث في دعوى الدراهم والدينار
بالفرض والغصب وغير ذلك الرابع في دعوى البيع الخامس في دعوى الوضى والاعيان
السادس في دعوى الضباع والعقار السابع في دعوى الاجارة وما لها الثامن فيما يتعلق
بالنكاح والمهر التاسع في الارث العاشر في المستحقا الحادي عشر في الوكالة والكفالة الثاني
عشر في الديات اما **الاول** الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر بالبيان
بالصرح والبالج الى ان لا يكتفى في المحضر ان يكتب حضر فلان واحضر معه فلان فادعى هذا الذي
حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه وكذا يكتب عند ذكر المدعى عليه
المدعى هذا والمدعى عليه هذا قال الامام النسفي في فتاواه من المحاضر والسجلات ان
في مواضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى وذكر هناك حكاية على ما دام الى اخرها قال
وما يؤكده هذا بان في حدود هذا الكتاب في فصل الفذف وكذا لا يكتفى في ذكر قوله فشهد
كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقيب ودعى المدعى هذا وكذا لا يكتفى بقوله غيب
دعوى المدعى من المدعى عليه هذا الا بعد قوله والجواب بالانكار من المدعى عليه وهذا
لازم ولا بد ان يبين تفسير الانكار وهل يشترط ان يقول الشاهد المدعى في يد المدعى
بغير حق فذكرنا في كتاب الشهادات ويتبين ان يكتب في السجلات حكم القاضى ولفظه الشهادة
بتمامها ولا يكتفى بما يكتفى في السجلات ثبت عندى على الوجه الذي يثبت للحادث الشرعية
وما لم يذكر على وجه لا يفيق بصحة السجل وكذا لا يكتفى بقوله وشهد الشهود على موافقة
الدعوى وذكر الامام النسفي في نخته حكاية شمس الائمة الخوافي ح قاضى عن بنت وورثة
الحاضر والسجلات بهذا ونقل عن شمس السلام انه كان يقول كيف يكتفى بقوله وشهد
على موافقة الدعوى والمدعى يقول المدعى عليه ملكي والشاهد يقول المدعى عليه ملك المدعى
فلا يكون بينهما موافقة قاله والخاتمة هذا الباب ان يكتفى في السجلات دون المحاضر

الاصيل في الدفع المال ليس بالواجب
على وكنت مكها في الاقرار
لا يصح الدفع اما لو ادعى الكفيل
ان الاصيل

كتاب المحاضر والسجلات

ما يبطل
لا كسر بقوله شهد الشهود على
مواضع الدعوى

الصبر على الصبر في النذر كرجع
الا انه متى الكلام في حرامه
الولد يترك

لان الحمل يرد من مصر آخر فلا يكون في التدارك حرج اما في الحاضر فيمكن التدارك **الجنس**
الثاني في الحاضر التي يتعلق بالوصي والصبي **مختص** رفع دعوى صبي على رجل
فدعوه غير صحيح ولو كان مدعيا عليه فجاوبه غير صحيح وقد اختلف المتأخرون في ذلك
افق البعض كذا ذكرنا والبعض بالصفة اذا كان الصبي مأذونا **مختص** احي ادى
الوصي دينا للصبي والحلل لا بد ان يبين ان الدين للصغير باق بسبب الولادة او بسبب آخر
فان كان بالوراثة لا بد ان يثبت التامع على موت الاب وايضا **مختص** رآه في
بالاذن الحكمي على اقران الدار التي في بيت ملك هذا الصبي لانها كانت ملك والد استرها من
نفسه لابنه الصغير يثنى معلوم وهو مثل فبعة الدار وبراءه عن الشئ ومات ابو والد الدار
الصغير والحلل من وجوه ثلثة احدها يثبت ان يبين ان القاضي اذن له بالخصومة والقبض على
ما يثبت الشئ فيجب ان يقول الشئ مثل قيمة العقود عليه يوم العقد والثالث فالبراءة
الشئ لم يذكر ان الشئ ماذا ويجوز ان يكون الشئ عوضا او ابراءا عن الاعيان لا يصح ويجوز ان
يكون الشئ ماله كالميتة **مختص** آخر وفيه ان صغيره لها والد ليس فيه رشده حتى يترك
بامورها واحتاجت هذه الصغيرة الى كذا وكذا فاستاذنت من القاضي ان يصر ما يمتثل
اسباب عائلتي الصغيرة فقد رد القاضي نفقة لها وبين والحلل لا بد من ان يبين التفاهة فأن
لو صرف الاب مال نفسه الى الخير والشر ولا يصر مال ولد ويحفظ لا يكون سفيها في مال
الولد والثاني لا بد ان يثبت ان ان سفيه والثالث ذكر في المحضر انها محتاجة
الى اجرة المعالم وانها ليست بواجبة خصوصا اذا لم يكن الصبي رشيدا وسأف في كتاب
الوصايا وما يقول اجرة تعليم الحماة والخطوة الاعقاب والاخر انه ذكر مد الكسوة ستة
وهذا في النساء **اساق** الصبيان فعدتها اربعة اشهر **مختص** آخر امره اذنت
على فلان بن فلان وهو في تركه المسمى ابيك بن عبد الله الحافاني ثابت القوائم من جهة
الحكم وادعت كذا من المهر على هذا القيم فالحلل وهو ان ابيك لو كان غلاما للحافان **مختص**
الحافان وبعد موته اولاده فان كانوا اكثرا لا يصح نصب القيم عنهم وان كان الزوج حراما
انه معتق او من الاصل فان كان متفاهلا فترك عصيته من جهة النسب ام لو ان
كان حرا اصلنا فانه لبيت المال وانا يصح نصب القيم من القاضي اذا كان المالك في ولايته
مختص آخر في رجل مات وترك بنتين وابنين صغيرين وترك مولا دافعت
البنتان جميع الحدود وغلبا فقال قيم الصغيرين في مجلس الحكم انه وقف فعمل بصرح
الملك بجهة الحرب للصغيرين بعد دعوى الوقفية **مختص** لان الدعوى من القيم فلا يكون

الشجر

التناقض المتأخر لويلع الصبيات وادعيا الان تصح ولو نصب القاضي وصيا لفرجتي يدعي جهة الحرب
بعض ايضا **مختص** آخر ادعى القيم في امر الصبي فلان المأذون من جهة الحكم بالدعوى واقامة البنت
ان محذره كذا في بيت ملك الصغير فلان وفي يد هذا الصغير فواجب عليه قصده عن هذا المحذره
ونسب الى القيم هذا والحلل انه ما يقبل الواجب عليه نسلي الى هذا القيم ليقبضه بامر مستند
من جهة الحكم لا يصح لان القيم كالوكيل والوكيل بالخصومة وان كان بملك القبيض عند اصحابنا الثلثة
لكي الفتوى على انه لا يملك فلا بد من ذكر الاذن بالقبض او يقول مأذون بالخصومة والقبض وهذا في
القاضي **اساق** وصي الاب فيملك ذلك **الجنس الثالث** في دعوى الدراهم والنار
مختص في دعوى الدراهم بسبب الغرض او الدين والحلل انه لم يحضر المحضران الدراهم كانت
وقت الاقراض والاستقراض ولا بد من بيان الالتهان كانت راجحة يجب على المستقرض مثلهما وان
كانت بوجدها وقتها ان كانت لا يوجد وان لم يكن راجحة لا تصح استقراضه لعدده فلا يجب عدده
وكذا يذكر انها راجحة وقت الدعوى والثاني ان في دعوى الفطرق والعدالي والفلوس لا بد من بيان
السبب للوجوب بخلاف الذهب والفضة لا يحق ان يكون السبب تبعا ولم يقبض العدالي والغطاف
حتى كسرت فان البيع يفسد على ما ذكرنا في كتاب البيع فلا يبقى هذه الاشياء واجبة وكذا الوادي
خبرنا من غير بيان السبب لا يصح لان الخبر لا يجز في الزمة بطريق البيع وانا يجب ثنا وكذا في دعوى
الخطبة والشعير وغيرهما من المكملات لا يصح من غير بيان السبب لا يحق ان السبب هو الغصب
انا بطالبه بالثالث في ذلك للمصر اما في مصر آخر والقيمة مختلفة فلا على ما سبق في كتاب الغصب **مختص**
اخر فيه امران بالف دينار هو وي رضى جريد وكان في النهاية ذكر الجريد وليس في الدعوى ذلك والحلل
ان الشهود شهدوا باكثر مما ادعاه المدعي فلا يقبل والثاني التفاوت القائم في النقد فان الدنانير
كانت انواعا دهي وذهبي وغير ذلك فزمنة وحاكمة ولا بد ان يبين انها مضمونة اتي سلطان حتى
لو كان في مكران السلطان واحدا يصح **مختص** آخر في دين في تركه في كوفيه كذا دينار ملكها
والحلال ان نقد المالك في زمن المالك انواع الثاني انه قال في المحضر ترك لليت مائة وفاقا وقد اختلف الشا
فيه قال **مختص** بعض ما لم يبين ان التركة ما لا يصح الدعوى وقد مر في كتاب الدعوى **مختص**
ادعى على فلان انه قبض منه كذا درهما غير حق في سنده فواجب عليه اداؤه مثل هذه الدراهم ان كانت حرة
والاداء فيمنها يوم القبض والحلل انه ذكر قبض هذه الدراهم بغير حق ولكن لم يذكر انه اسندها بغير
حق او بغير امر صاحبها فيقول ان المالك رضى بقبضها والمسئلة مسطوية في كتاب الصرف للامام
خواجه وان ان الغاصب اذا غصب شيئا ورضي المالك بقبضه وهو قبيح للخطأ يرى عن الضمان قال وفي
لجاء الكبير في كتاب البيع هذا اذا قبض للخطأ اما اذا انتفع الغاصب ايجاز المالك حفظه لا يبرأ عن

للمصغر طوبى بعد خذ اذا كان بين فلحق قد ابطلت الاجارة في العروة بطل سح الاجارة لا يجوز
 هذا البيع بغير الارض **مختص** آخر في دعوى على الاجارة ادعى ورثة المستأجر على الاجارة
 المنقحة بحكم الارث والتحليل انه لم يبين ان المستأجر ما زال ينظر هل يحسن الاجارة ام لا واذ لم الاجارة
 لا يمكن التجر ما فضى واذ بقى المستأجر فبذل المستأجر مدته يجب عليه الاقل من المسمى ومن المثل
 وبغيره متفان اذا كان **مختص** الاجارة من جنبه ويقدر ما وقت المقاصة لا يمكن للمستأجر
 من الاسترداد **مختص** آخر في دعوى الاجارة والتحليل انه لم يبين ان المستأجر ارضا صالحة
 للزراعة والثاني انه كتب استأجر على ان يزرع المستأجر كذا وهذا ليس مستحق عليه فيجب فساد العقد
الجنس الثاني في دعوى النكاح والمهر والتحليل انه لم يذكر ان الزوج سمعوا النكاح وهذا شرط
 عليه في الجواب **مختص** آخر ادعى على امرأة انها تنكر حته برباط فقالت طلقني ثلثا وانقياده
 ليس بواجب على فادعى الزوج في دفع الدخ انها بطلت في الدخ من قبل انما اقرت قبل دفع الدخ
 انها اعذبت عن الطلقات الثلث وتزوجت بزوج آخر وخل بها ثم تزوجها فبقيت له منه
 ان دفع الدخ ليس بصحيح لانه دعوى الاقرار وان لم يسمع **فالتابع** اخي الشيخ العلم
 عز الدين اكد ذلك والسيد الامام ابو القاسم ناصر الدين ان دفع الدخ صحيح به يعني ان دعوى
 الاقرار في مقام الدخ سمع وقد ترقى كتاب الدعوى **الجنس التاسع** في دعوى الارث
مختص في دعوى الارث من غير ذكر الجور وهذا اخل ظاهر وحلل آخر انه لم يبين الارث
 انه من ابيه او من امه وبيان ذلك انه قال في المحضر ابن محمد ملك فلان برحق وحي نارونه
 مولد فلان واميرت مائذ ولما كان يقول ميراث ابن محمد وقال الامام النسفي في نسخة كتبت جنة
 الميراث والبعث فيه غير اني كتبت وترك ميراثا فافنى استاذي انه غير صحيح وقال في الكتب وتركه
 قال وهذا ليس بجلي فان المسئلة سطورة في القضية انه لو ادعى الارث وقال كان هذا ميراثي الى
 وقت الموت او في وقت الموت لا حاجة الى ذكر الجور فيجعل هذا على ان الشرح فالواكان ملك
 مات وترك ميراثا ولم يذكر انه ملكه الى وقت الموت ثم في قوله كان ملكه ولم يقل الى وقت الموت يكتفي
 بقوله مات وترك ميراثا ولا حاجة الى قوله وتركه كافي قوله فلان نصف ما ترك **الجنس العاشر**
 في دعوى الاستحقاق **مختص** في استحقاق غلام هندي والاستحقاق بهم قد تم بنفس ولم يكن في شيء
 من ذلك اثبات الاستحقاق بالبينة عند القاضي وانما كان فيه مجردة من حق دفع الخصومة
 عند القاضي بخلافه ان المحضر والتحليل ان القاضي لا يقضي برح الشئ ما لم يثبت الخصم الاستحقاق بالبينة
 عند **مختص** آخر من نسخة الامام النسفي قال في دعوى فلان دابة من فلان بين يدي القاضي
 فلان بن فلان بنفس ناوذا القضاء بين اهلها بين جهة قاضي القضاء على الدين عمه المتولى

ومع
 ما رطله كروي
 2 احرا

بطل القضاء يكون مرفقند والتحليل انه لم يذكر ان لعلاء الدين ولاية الازمنة ويقوله قاضي القضاء بكثر
 كور الملك باوراء الزمان لا يثبت ان نفسه ولاية قضائه والثاني انه لم يذكر في المحضر قضاء قاضي
 لينظر ان لعلاء الدين هل كان قاضيا في ذلك الزمان ام لا **مختص** في قاضي نصف
 بالبينة ولم يذكر ان الاستحقاق باي سبب الملك المطلق او الملك بسبب والحكم بخلاف وكذا لم يذكر
 ان البينة قامت على التقرار او على الدعوى وذكر فيه ان المستحق عليه رجع على ابيه قبل القاضي فلان
 ولم يذكر الرجوع بقضاء او غير قضاء لجواز ان الرجوع كان عند القاضي لكن بالتراضي وذكر في
 اب البائع فلان هو المستحق اقران هذا المأز ملكا بيه فلان لا دعوى له فيه ثم ان المستحق فلان
 ابا البائع الاول في استحقاق هذا المأز بعد صدق منه التقرار مطلق فواجب عليه وذهب المحضر
 الى ان القاضي سمع وترك التعرض والتحليل ان الدفع غير صحيح لانه لم يذكر في الاقرار انما
 قبل البياعات كلها وعند الطلاق يفرق الى اقرب الاوقات والاعوار حجة قاصرة لا يوجب الملك
 في زمان سابق فلم يظهر عدم بطلان البياعات **الجنس الحادي عشر** في دعوى
 الوكالة **مختص** في دعوى عين لرجل على آخر بالوكالة مشافهة وقال الدعوى على الوصي
 من جهة نائب الحاكم والتحليل ان الوكالة بالشفافهة وعلى المحضر القاضي الموكل وهو غائب عند
 القضاء ولم يجوز للقاضي ان يقضي له ما لم يوف به في الزيارات في الباب الثاني من الزيارات
 والثاني ان الشرح لم يشر الى ان الصبي ابن اللب والقاضي لا يعرف انه ابنه فلم يثبت كونه خطئا
 عند القاضي والدعوى لا تنفع الا على الخصم **الجنس الثاني عشر** في الديات
مختص في دعوى السن والتحليل انه لم يبين ان السن كانت سودا او حضرا او بيضا ولو كانت
 لا يجب فيها الدية ولم يكتف به بالحقار او بالبينة وركعت البينة بجمل العاقلة ولم لا يجوز
 بالافراد ولو اقر بعض العاقلة بخلاف دون المنكرين ولم يذكر انه عمد او خطأ واذ اقر فلخيار
 القاضي ان قضى البقرة وان شاء قضى بالذهب وبما في السن في اللحم لا يمنع وجوب الدية ولو ادعى
 الخطا وثبت على المطلق لا تقبل وتوافق المدعي عليه بالبينة ان المدعي اقر انه لم يكره هذه السن
 صح الدفع **مختص** آخر ادعى على آخر انه وكن خطا واصاب وجهه فانكرت ثنية من ثنابا الف
 من ادعى اللثة من الاصل وجب لهذا المدعي عليه خمسمائة درهم والتحليل ان الضرب اذا كان خطا فخر
 على العاقلة لا على الضارب وحد وان اخطأ المدعي هل هو من جملة العاقلة واما الجوارح
 فالاصح فيه انه اذا كتب الجلي ينبغي ان يكتب قبل القاضي فلان ما دون بالا متخلف حكم المثال
 الصحيح في فوائد شمس الاسلام ويبين اسم السلطان المقلد ونسبه قال هذا شرط الاما
 ظهير الدين ويكتب اسم المدعي ونسبه واسم الدعا عليه ونسبه لا محالة فلان يجوز اسم جدهم فكتبوا محمد بن

ولم يذكر ان البينة كانت على الاقل
 من الشئ او على غيره **مختص**
 آخر كتب في المحضر حري الحاكم من
 القاضي فلان باستحقاق احوار
 والتحليل فيه ان
 ح
 سورة الكهف في الاحكام
 اذا اقام دولة بنية فقام في حقه انما كان
 له حقه فاقب وقرا حقه فلا يثبت له حقه
 القاض في كتاب القاضي المحرر في الاحكام
 انهم شهدوا هذه الامة المباركة الزمان
 عليه كذا وكذا او قامة كذا وكذا وانما
 منه فاذا وصل الى الكتب على القاضي
 المكتوب في المحضر في الاحكام انما
 الكتب بنظر في الظاهر والكتب بنان
 وافق عليه الظاهر ما في الكتب فتم ذلك
 ويجوز عنون العبد في حاضره لا يجوز
 لاحد من الطريق بدعوى السرقة وغيره
 ويقع الامن من البينة بالغير وياخذ منه
 كفيلا ويرفع اليه بعد فدية الحكم
 فان شهدوا عنه انه عبده فليس له ان يثبت
 ذلك الحكم لغيره كفيلا ويقضي على القاتل
 القاضي في المثل لا يقبل عندهما
 معنى الحكم
 ح
 ما رطله كروي
 2 احرا
 ح
 ما رطله كروي
 2 احرا
 ح
 ما رطله كروي
 2 احرا

قال في كذا الفقه السجل في كتابه في ترتيب قاضي وتمام كلامه فعلى هذا معنى هذه العبارة اعني في خبره السجل لا يجعل القاضي في
 لا يتم القاضي حكمه في هذه القضاة الخمس التي هي دارة بين الاستناد والبيان حتى يثبت وفي هذه
 السجلات لا يمكن للقاضي البيان وقت الحكم في جميع الوجوه فلا يجعل القاضي كل ذي حجر على حجر

لا يكتفي به وان لم يكن الوقوف عليه ونقص الضرورة وفي الحق لو ذكر محمد بن عبد الله لا يكتفي به وان لم يكن
 يمكن الوقوف عليه ونقص الضرورة ان علم القاضي ان الكاتب اعطاه هذا الاسم لا يكتفي به ولا بد من
 قرينة وهي ذكر المعنى وغيره وفي نظم الزندرسني حجاج الى تاريخ اليوم والشهر في الحاضر السجل
 وكذا المجلس وذكر الشاهد من العدالة ويذكر اسماء ما وجد من اجل كذا في حجة على حجة اذا كانت
 وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النب والحكم بشهادة القابلة وفيه الكفاية
 بالعرف وفيه البيع بالامانة ونسب الشاهد واذ اكتب القاضي في السجل ثبت عندي بما ثبت في
 الشرعية قال الامام النسخ في فصوله هذا ليس بصحيح وعلم بين الامر على وجه
 لا يفتي بالصحة فعمل القاضي بظن انه ثبت وهو غير ثابت وكذا لو ذكر انهم شهدوا على موافق الدعوى
 لا بد من بيان لفظة الشهادة **سجل** اخر في موت الموعود بحجتها لا يقول فلان فلان لقاضي كذا هذا
 السجل عني باوى وجري الامر على ما بين في متى وعندي ومضمون حكمي نفذته وقضائي مضيت بحجة
 لا تحت لو كتبت التوقيع في اوله والاسطر السنة في اخره خطي قال الامام الاستاذ في هذا
 الرغبة في مضمون حكمي ليس بصحيح لان مضمون هذا الخبر الدعوى والشهادة وانكار الخصم فقول
 حكمي يكون هذا اجل الدعوى والانكار حكمه وان محال ان يثبت ان يكتب القضاء الذي كتب فيه قضا
 او يقول وفي مضمون حكمي والثاني قوله حكمت في وجه الخصامين ليس تام لان لم يقبل في مجلس قضائي
 بخارا وان كان كتب في المحضر حضر على القضاء بكورة بخارا فان ذلك اشارة الى ان الدعوى بخارا
 اما لا يقتضي ان يكون القضاء بكورة بخارا ويجعل ان يكون القضاء بخارج الكورة في الرستاق
 الثالث لم يذكر ان قيمته كم كانت يوم مات ويجعل ان يكون يوم الموت اكثر ويوم الخصومة والقضاء
 اقل والواجب عليه اداء قيمته يوم موته بحجة هذا للودبعة ويجعل ان يكون الموت ببلد اخر و
 القضاء ببلد اخر في القيمة متفاوتة **سجل** اخر في دعوى الكفالة والحلل انه لم يقبل من ضامن
 ام وكلمة قال من ضامن باسم وقوله ضامن باسم للاستقبال وذكر في السجل ادعى اعبانا بعض هاشمي
 وبعضها من ذوات القيم ولم يذكر اعبان فسمى يكون مثليا ولم يعلم فلا بد من البيان **سجل**
 اخر فيه خلل من وجوه احدها انه قال حضر مجلس القضاء ولم يقبل بين يدي والثاني قال ثبت الدعا
 ولم يذكر انما ثبت بالبينة او بالمشاهدة فلو كانت ثابتة بالمشاهدة يجب ان يذكر وعلم القاضي
 والمحكم باسمهما في سبهما وقد ذكرنا في كتاب الدعوى والثالث قال اراد وكيل الوافد الدعوى في
 منعه وكيل المتولى وقوله اراد امر باطن لا يدخل تحت القضاء وهذه العبارة في هذا المقام
 ليست بمنسوبة ولكن يكتب في السجل ونعرض له فلان قال القاضي لا يتوضى والراجح وهو اقرى من
 الكل انه قال في السجل وقد قضيت بحجة هذا الوقف وهو غير صحيح لان الوقف صحيح جائز بالاشنا

اخره
 ولا سجل على شئ من احوالنا ولا سجل
 سند
 وما انقصه من العيوب التي تكون في العبد
 المبيع فالحكم اذا دل الشك في ذلك فغيره
 ان يسجل بالبعد الى ان يرضيه او يرضى به
 ومعرفة ذلك ليس وعوضه مثل الشقاق
 والمطال والبر من الشكول وامثال ذلك
 كثيرة فياخذ به بحجج الواحد وبغيره
 الطبيب النبيل كذا انقل
 من بعض المتأخرين
 اذا ادعى الرجل الاصابة وادعى المرأة
 الزوجة عدمها فشبهت الشا
 انما يكون بوجوه في العين وغيره
 بعد مضي الاجل لا يخفى تاييد
 بوجوه اذ البكارة
 اصل
 ان القاضي في ثبوت الابن لا يقبل عنده ما خلا لا
 يوسف وسورة رجل وادعى اعبانا
 او نسا وقال هو معروف في الكتاب ما هو في
 يفلان بن فلان الفلان في بلد كذا امر فلان
 بفلان فقيم البينة عان ذلك عنده وناخذ
 كتاب كذا في كتاب القاضي في بلد كذا لا يكتب بها
 عندها خلافا له وكذا في الزوج برعي المرأة
 فعلى هذا فزوج بين هذا وبين اذا
 ادعى النسب على الابن قال فلان
 من فلان ابنه وهو بكذا وهو يبيع
 نسبي وان بينه فلان على فلان
 اتخا له ابناء تزوج اتخا له ابناء
 منه على فلان فاقام بينة على ذلك
 وسال كذا بينة يكتب اربابا لاجماع
 وليس هذا في الوقف
 صحيح الحكم

والجدة

والاختلاف في اللزوم على ما بين في كتاب الوقف **سجل** اخر ورد من فقهه نور والحلل انه قال
 يقول القاضي الامام تائب القاضي الامام علاء الدين ولم يذكر وان هذه القضية هل دخلت تحت
 مشوره ام لا ومنها انه قال حضر مجلس القضاء ولم يقبل القاضي حضري او بقضية نور قال خلل
 اخر انه لم يقبل ببلد نور لان القضاء اذا كان في المصر على ما ذكرنا في كتاب القضاء فلا بد ان
 يكون في السجل قضاء وهو في مصر كذا والله اعلم **كتاب الاحكام**
 هذا الكتاب شتم على اربعة فصول الاول فيما يكون اقرارا وفيما لا يكون الثاني في الاختلاف الثالث
 في الاقرار في المرض الرابع في الاقرار للوارث في المرض وفيه اقرار الوارث بوارث الوارث اما
 الفصل الاول وفي العيون في كتاب الدعوى دارة يد رجل ادعاه رجل فاقوال الذي هو في
 اشراها من الذي القياس ان ينزغ الدار من يديه ويدفع الى المدعي حتى يقيم البينة اشراها
 المدعي وفي الا سجدات نزلت في يد ثلثة ايام ويؤخذ منه كمثل حتى يقيم البينة على الشراء
 وكذا في دعوى الدين اذا ادعى المدعي عليه الا بقاء او امر بالاداء اليه فيساو الامام طهيري الذي
 كان يفتي بحجة القياس في المسئلة المدعي عليه اذا قال ليس له او المدعي ليس بمالك
 يكون اقرارا به للمدعي ذكر المسئلة في الا قضية في الموضوعين ذكر في باب المناقض ما بين في
 في ابواب الشهادات انه يكون اقرارا للمدعي وذكر في باب الاختلاف في الارضين انه لا يكون اقرارا
 وهكذا ذكر في شهادات الاصل في باب الشهادة في البيع والشراء وفي اشارات الجامع والجامع
 لسيد الامام ابي نجاشي وفي العيون ايضا في كتاب الاقرار وفي كتاب الاجناس في كتاب الدعوى
 وهذا اذا ادعى عبدا في يد رجل فقال المدعي عليه ليس بمالك اما اذا لم يبيع احد فلهذا الاقرار
 لغو وفي فتاوى القاضي الامام عيني في يد رجل فاقواله لم يكن بينهما بيع ولا سبب في اسب
 المكذ فلان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح صح اقراره حكما ولا جعل لقرنه ذلك وان
 المقر بهذا الاقرار مملوكا مبتدأ فقل لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بملك ولو قال هذا الدار
 ليست لي ثم اقام البينة انها له قبلت ببيته لان لم يقبل رجل موافق وفي شرح الطحاوي وكل من ادعى
 ما في يد غيره لنفسه فهو مدعي وكل من ادعى ما في يد نفسه لغيره فهو متهم وكل من ادعى ما في يد غيره
 لغيره فهو شاهد رجل ادعى على آخر انه قبض منه كذا من مائة غير حتى فقال المدعي عليه ما قبضت غير
 حتى لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الى اخي لم يملك اقرارا وعليه اثبات الامور ولم يقبل هذا
 قال باي سبب دفعته فهو اقرار وقبضه نظر ولو قال سوكند خورك بتوبير ما بين ام فهو اقرار ودعوى
 الا بقاء في نوادر الامام طهيري الذي خالي وفي العيون من عليه الدين الموقول اذا حلف باله قبل اليوم
 لا يكون اقرارا بالمال للمدعي وايضا ان جعلت هكذا ان لم يقصد ان يذهب بحجة وهذا اذا قرره المدعي

ط
 اذا ادعى شخصي هل جعل لقرنه
 ام لا وهل يصيب
 تليكا ام
 لا

مطل
 اذا قدم الدعي الى
 القاضي قبل
 ان يحل
 الاجل

الى القاضي قبل ان يحل الاجل رجل من التجار ملجأ للتاجر على المستاجر من الاجرة وهو اقرار
 المستاجر ملكا للتاجر اما الوضمن للتاجر ملكا في الاجارة الطويلة لا يمكن اقرارا بالتجر
 المستاجر ملكا للتاجر رجل ادعى على الخزانة فقال قبضته لكنه ملكي امر بالرد اليه وفي الاصل في كتاب
 الاقرار رجل قال لا حرافتي الا ان الذي لي عليك او غلة عبدك فقال نعم وهو اقرار وكذا لو
 قال اعطيتكم ما او عند اعطيتكم ما او احد فانتقدوها او زيتها او احد فافضها الا اذا انصافا
 انه قال على وجه الشبهة وفي النوازل لو قال بالفارسية كبسه بده او كبش بده ولا يكون اقرارا
 وكذا لو قال خذها او امر من غدا من يقيضها او يقرنها او لا زيتها اليوم او لا تخذها مني اليوم
 او قل حتى يذبل على او حتى يقدم على غلامي فهذا كله اقرار ولو طرح الحاء فقال احد فانتقد
 او اقبض فليس اقرارا ولو قال لم يحل وهو اقرار وكذا لو قال اخرها عني او صالحني فاقرار ولو قال
 ابرئني عن هذه الدعوى او صالحني عن هذه الدعوى لا يمكن اقرارا وكذا في دعوى الدار لو قال
 ابرئني عن هذه الدار لا يكون اقرارا ولو قال في دعوى المال اذ ينشئ فيها او اقبضكها او والله لا
 او لا اعطيكها فاقرار ولو طرح الحاء فقال لا اعطيك فليس اقرارا في عامة النسخ ولو قال ابرئني عن
 علي او بعضهم او من شئت منهم او اصفها له او جبال بها علي او اقبضتكها او فني فلان عني او
 ابرئني او ابرئني او حلفتني او وهبتها لي او نصرت بها علي او وصلت كذا يوم ارضعتي ما نهت
 فاقرارها ولو قال له افرضتك مائة درهم فقال ما استغفرت من احد سواك او غيرك
 او بذكر او بذكر او استغفرت منك لا يكون اقرارا ولو قال ارضعتي مائة درهم فاقرار ولو قال ما لي
 علي الا مائة درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم هذا اقرار بالمائة ولو قال لا تخز اعظم
 ان له علي الف درهم او احبوه او بقره فاقرار بالالف ولو قال فلان علي شئ فلا تخبره ان له علي
 الف درهم لا يكون اقرارا اما اذا لم يبدأ بالنفي لكنه قال لا تخبر فلانا ان له علي الف درهم او لا تعلم
 يكون اقرارا من اصحابنا في قال الصحيح في الاجارة انه ليس اقرارا وفي فتاوى القاضي الامام ولو قال لا
 تخبر فلانا ان له علي الف درهم حقه او من حقه كان ذلك اقرارا ولو قال اشهدوا ان فلان علي
 درهم كان اقرارا ولو قال لا تشهدوا ان فلان علي الف درهم لا يكون اقرارا ولو قال فلان علي
 الف درهم من شئ المتاع الذي اشتريته منه ولم اقبضه لا يصح دفع وصل ام فصل وعندنا ان وصل
 صدف وعلى هذا الخلاف لو قال فلان علي الف درهم من شئ وكذا لو قال الف درهم ثم قال هو
 الف درهم لا يصح دفع وصل ام فصل عندنا يرجح ولو اقام البينة انه مال الف درهم من شئ فقبضه وينبغي
 عنه ولو صدقه المقر له صدف ولا يلزم منه شئ وفي كفاية الاصل للامام الشريفي في باب ادعاء الكفيل
 انه من شئ ان الكفيل لو قال بعد ما غاب الاصيل ان المال الذي كفلته مني اخره فليس بحجج ومن

منافق

مطل
 الاستيلاء والاستيلاء و
 الاستيلاء و
 امثالها

منافق ولو ادعى الكفيل للمالك وحضر المكفول عنه فاراد الكفيل ان يرجع اليه فقال هذا مني الخرجا
 بالبينة لم يكن بينة وبقي الكفيل خصمه ويدفع المالك الى المكفول عنه اطلب ما حجبك فخاصمه
 قال وهذا دليل على انه اذا اقام البينة على انه من شئ فقبضه ولو قال فلان علي الف درهم فقبض
 او في علي فهو باطل عندنا يرجح ولو قال الدين الذي لي على فلان او فلان او الف درهم فقبض
 عند فلان او فلان وهو اقرار له وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له برئ ولو قال فلان سا
 هذه الدار فاقرار بالدار له اما لو قال فلان زرع هذه الارض او غرس هذا الكرم او بني هذه
 وكلها يد المقر ويقره فدل معناه او باجروا في اخرها ملكه فهي المقر الكلي في الاصل وفي الشئ
 لو قال هذا الطعام من زرع فلان او لقرم هذا القرمن فلي فلان او من ارضه او من
 ارضه او من بساتنه او لوصف في شئ هذا من غم فلان الكلي اقرار ولو قال الدين هذا من علي فلان
 اقرارا وفي الاصل لو قال قبضت من بيت فلان مائة درهم او من كبسه او من سقطه بوباء او
 غرا او من زرع فخر حطة ضمن ولو قال قبضت من ارضي فلان عدله زطي ثم قال نزلت فيها على حاك
 زطي فهي لصاحب الارض الا اذا اقام البينة ان الارض في اجارته **جن آخر** رجل قال
 وجدت في كتابي ان فلان علي الف درهم او كلفت بده ان له مائة درهم الكلي باطلا وانه لا يجر
 في بادكار والبايع اذا وجد فيه مكتوبا بخط الباع ففيه لازم عليه لانه لا يكتب في بادكاره الا ما كان له على
 الناس وما للناس عليه ففي هذا اذا قال الباع وجدت في بادكاره ان فلان علي الف درهم كان
 اقرارا ذكره الامام الشريفي وخط التمسار حجة ايضا كما ذكرنا وقيل ان الصدق الماضي برهان الائمة
 كان يفتي هكذا في خط الصراف انه حجة ولو قال للمصكالك كتب فلان خط اقرارا بدهم علي
 يكون اقرارا ويجلي للمصكالك ان ينفذ بالمال هذا في جميع النوازل قال وكذا لو قال للمصكالك كتب
 خطي هذه الدار يكتب الصكالك او لم يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له كتب لامي فطلبا
 ولو قال للمصكالك ثابا كتب لها طلاقا يكون اقرارا بتطبيق واحد وهذا للتفاقي ولو قال له
 اكتب خط الامر فذكر ثابا في كتاب الطلاق ولو قال كبت بخط يدي بتهمة فلان وفلان صككا
 بالف درهم كان اقرارا ولو كتب على نفسه صككا بالف درهم والقوم ينظرون اليه فقال لهم اشهدوا علي
 بهذا كان اقرارا وفي الفتاوى اشري جارية مستتبه فلا كفت وجهها فانك هي جارية وادعها
 لا يسمع وكذا لو اشترى ثيابا في جراب فلما اشترى قال هذا ثوبي لا يسمع واصل هذا في الزيادة في آخر كتاب
 البيوع في الاستيلاء ان الاستيلاء هل هو اقرار فيه روايات على رواية الزيادة ان يكون اقرارا يكون
 البايع وفي روايات الجاهل لا يكون اقرارا ولا يصح رواية الزيادة وعلى الرواية يسمع دعواه
 بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البايع كالا ستياح والبايع والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء

استيلاء

بطل

والاستجارا فرار الذي اليه وسواء بدى لنفسه او لغيره بالوكالة ولو اصبحت البينة على انه ساق
في مجلس القضاء خرج هرون الخصومة دون الموكل على ما بان في كتاب الوكالة وقد مر في كتاب البيع
ايضا وكان الاستدعاء افراد فكذا قبول الودعة وفي فتاوى القاضي الامام لوقال الشيخ هذا متى
او قال استاجر متى اوفى اعرى دارى هذا فقال نعم كان قوله مع افراد له بالملك وكذا لو قال
ادفع الى غلة عدي هذا او اعطى ثوب عدي هذا فقال نعم فداؤا الثوب والعبد له وكذا
لو قال افتح باب دارى هذا ولو ادعى دارى في يد رجل فادعى عليه ان للدارى ملكا في هذه الدار
لا يكون افراد بالدار للرجل قال لفلان على ما تة درهم اذ قبل على ما تة درهم وهو افراد بالدار
ولا يصح قضاها ودية الا اذا قال موصلا **جنس آخر** وفي مجموع النوازل رجل قال
الى عديك الف درهم فقال اعرى عليك مثلا او قال لاخر طلفت امرائك او اعطيت عديك
فقال الاخر ان طلفت امرائك او اعطيت عديك من ابن عماء عن محمد بن بكير افراد وفي ظاهر الروا
لا يكون افراد والشيخ الامام الاستاذ جبر الدين كان يفتى بجواب ابن عماء ولو قال بالفارسية
نيزان تو جدي يابيد يكون افراد اما لو قال مر ابارى ان تو جدي يابيد لا يكون افراد امه قالت
لزوجها مرجه ماري ايتا تو يافتم لا يكون افراد بقبض المهر كذا نقل عن الصدوق الشريفة ولو جعلته
زوجا في رجل يبرأ الزوج عن المهر كالزواج غريبا الا اذا كان هناك سابقه رجل قال ابرأت جميع
غرمائي لا يصح البراء الا اذا اتى على فم **مخصص** قال الفقهاء ابو الليث بن سعد وعنه انه صح
في كتاب الهبة الافراد والبراء لا يحتاجان الى قبول وسريان بالرة لان لكل واحد ولاية على نفسه
وايى لغيره ان ينعى ولكن للقرلة ان لا يقبل صيانة لنفسه عن الشئ وكذا لو قال لاخر وكلتك بيع
هذا فسكت بصبر وكذا لو قال لا اقبل وفي الوفاء على فلان اذا سكت جاز ولو قال لا اقبل بطل
وفي دفع الاصل قال لا بطل ولو صدق في هذا كله نعم رده لا يرتد ولو قال لفلان عندي
ودعة الف درهم او على الف درهم فزنى ثم قال لم اقبضها صدقها ولو قال او عتني الف
درهم او اعطيتني ثم قال لا اقبض ان وصل صدق وان فصل استخانا ولو قال لفلان على الف
درهم من شئ متاع اشترى مني ولم اقبضه لا يصدق وصل ام فصل وعند ما ان وصل صدق وان
فصل لا ولو قال على الف درهم شئ هذا العبد الذي في يد القرلة فان صدق الطالب سلك اليه اخذ
بالمالك وان كذب لم يلزمه شئ فان كان العبد في يد ثالث ان صدق القرلة وامكنه تسليمه لزمه المالك
والا فلا وان كان العبد في يد المقر وصدق القرلة لزمه المالك وان قال لم ابعك هذا وهو في يد
غيره حلف كل واحد منهما على عوى صاحبه ولو قال العبد عبدك لم ابعه منك فاما بئسك لزمه المالك
رجل قال لفلان على الف درهم ان مت فعليه المالك عاش او مات وكذا لو قال ان اقبل الناس وان

وجزء للوكيل الضامن
للخصومة ولو كانت
المساومة في غير
مجلس القضاء
خرج هرون
الخصومة

مطل
ولو جعلت زوجا
في رجل يبرأ
الزوج

مطل
الافراد والبراء
لا يحتاجان
الى قبول

غيره

جاء

جاء رأس الشرا وعبد الاصح في العيون كان هذا ليس بتعدي بل صوب من الاجل فليزمنه المالك
حالا اما تعدي الافراد بالشرط فباطل وفي الاصل لو قال لفلان على الف درهم ان شاء الله
فالاقرار باطلا ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله لم يلزمه شئ استحسانا ولو قال
على الف درهم ان شاء فلان فقال فلان سئت لم يلزمه شئ ولو قال ان دخلت الدار او
ان امطرت السماء او ان هبت الريح او ان اصبحت مالا لا يصح ولا يلزمه شئ ولو اقرار من
وفيها شجرة قايمة وعليها ثمرة فزنى للقرلة والزرع على هذا ولو اقام المقر البينة قبل القضاء
او بعد على ان الزرع له يقبل ولو اقام البينة على ان الشجرة له لا يقبل وفي النوازل رجل
لاخرى عليك الف درهم فقال المدعى عليه لك على الف درهم ما ابعديك من ذلك لا يلزمه
شئ ولو قال ما ابعديك من المزبلة لم يلزمه **اصل** هذا في كتاب السير حتى قال الامام
الامان فقال سلم الامان سري او سئلم لا يكون امانا ولو لم يقبل سري او سئلم كان امانا
جنس آخر وفي النوازل رجل قال جميع ما في يدي اذ جميع ما يوفى اذ جميع ما
الى وهو لفلان وهذا افراد ولو قال جميع ما املك وهو لفلان هبة لا يجوز الباطل تسليم
رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان كل شئ له وهو لفلان اذ جميع ما يملك وهو لفلان قال هذا
هبة رجل اقر لا يثبت في صحة جميع ما في منزله من الثرى والادنى وغير ذلك ما يقع عليه الملك
من صنوف الاموال كلها اولى في الرتفاق دواب وغلان وهو ساكن في البلدة قال افراد على ما
هو في منزله الذي هو ساكن وما كان ايضا من الدواب بيعها الى الباقورة بالهدار ونزع الى
الذي اقر بما فيه لبنته وكذا عبيد الدين يخرجونه فحايجه وبأوون الى منزله وهم داخلون في
افراد رجل اذلف مال والدة ثم قال لها جميع ما في يدي من المالك فهي لك ومات ان كان مال الوالد
الذي اقر لها فاقبضه فبالك للوالدة وان كان لابن قد استهلك ذلك والمستهلك مالك
ولا يورث وقد ترك الابن دراهم ودنانير فالوالدة في سعة من ان تتناول من الدراهم والدنانير
مقدار ما استهلك الابن بعد فله رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو اخل في منزله لامرأته
غير ما عليه من الثياب ونحو الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شئ على المرأة
انه صار لها بملك الزوج اياها ببيع صحيح او بهبة صحيحة او كان لها عليه مهر في سعة من منع
الابن والاحتياط بهذا الافراد وان لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الافراد فبايها وبين الله
تركة المتوفى واما في الحكم فلما شردت الشهود على ذلك الافراد وجب القضاء بما كان في الدارين
الافراد **جنس آخر** رجل قال شردت الشهود على ذلك الافراد وجب القضاء لفلان على درهم
وهي ثلثه وكذا لو قال على دراهم ثلثه وثلاثة وثلاثون درهم كثيرة ففلي قايي فلان

مطل
الافراد بالارض و
فيها شجرة وزرع

مطل
الافراد جميع ما في
منزله

مطل
اذا اقر لامرأة جميع
ما في منزله

الى حنيفة ربح بلزمه عشرة وعندهما ما سادهم ولو قال له علي ذنا بركتيرة بلزبه عشرة وعندهما عشرة
ولو قال له علي كذا كذا ذنا بركتيرة عشرة ولو قال كذا وكذا بلزبه احد وعشرون وفي الضارب لو قال له علي
كذا ذنا بركتيرة ذنا ران لان هذا اقل ما بعد لان كذا يستعمل في العدد واقل العدد اثنان ولو قال له علي
علي مال عظيم عندهما ما سادهم ولم يذكر قول ابي فيل ينظر لاجل الحال المقرب رجل يستعظم المائتين و
رجل عشرة الاف ولو قال علي مال كذا لو قال علي مال فيل المسائل في الاصل وفي النقي
لو قال علي مال لا فيل ولا ثمنه فله ما سادهم ولو قال علي درهم اضعا فامضا عنة بلزبه ثمانية عشر
وفي ما قول ابي يوسف ومحمد ولو قال علي درهم مضاعفة في الفناوي بلزبه ستة دراهم ولو قال
فلان علي اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم عندي حنيفة ربح وعندهما اثنان ولو قال فلان علي ثمن
من الدراهم او ثمن من درهم فعليه ثلثه درهم ولو قال له علي اموال عظام فعليه ثمانية اموال في المنقي
وفي الجاسع الكبير لو قال فلان علي ما بين درهم والعشرة فعليه تسعة وان قال ما بين عشرة الى عشرين
فعليه تسعة عشرة عندي حنيفة وعندهما بلزبه عشرة في الوجه الاول وعشرون في الوجه الثاني ولو قال
فلان علي ما بين درهم الى درهم فعليه درهم واحد عندي حنيفة وابي يوسف ربح **جنس آخر** وفي
الاصل رجل قال غصبت من فلان شيئا فالافرا صحيح وبلزبه البيان ولا بد ان بين شيئا هو ملو ولا بد
ان بين ما يجري فيه التمايز بين الناس حتى لو فرس محبة حنيفة لا يقبل ذلك منه ويتولى ان بين شيئا في
بالغضب ولا يقص من حتى لو بين انه اذ ربح منه واختلف للشايع فيما اذا قال للغصوب منه زوجته او
ولاد الصغير واكثرهم على انه لا يقبل بانه بهذا ولو اقرانه غضب عهدها لقوله في نصيبه ان كان قابضا
في قبضته ان كان هالكا ولو قال فلان علي ثمانية دراهم ثم قال هي وزن خمسة او ستة واقراره بالكوفة فعليه
وزن سبعة اذا فضل وان وصل صدق لانه معتبر وكذا الذنا بركتيرة في مجموع التوازي الاقرار يقضي ثلث
اشياء المقر والمقر له والمقر به ان كان الكل معلوما صح وان كان المقر والمقر له معلومين والمقر به مجهول
ايضا وان كان المقر به مجهولا بان قال رجلين احدهما علي الف درهم فكل واحد منهما ان يعطيه ولو كان المقر
مجهولا بان قال رجلان لا خير لك علي احدهما الف درهم لا يصح رجل قال فلان علي دار او عبد لا بلزبه
عندنا ربح ولو قال فلان علي من شاة الى بقرة لا بلزبه ثمنى سواء كان بعينه او غير عينه وفي فتاوى
النسفي لو قال فلان ادنيك ادنيك ادنيك لا بلزبه ثمنى ما لم يفضل هو علي او في رقبتي او في ذنبي او ديني
او حرام ولو قال اعطني الالف الذي عليك فقال اصبر لا يكون افرا ولو قال سوف يكون افرا ولو
سوف ياخذها لا يكون افرا **جنس آخر** وفي العيون رجل قال فيلت ابن فلان ثم قال فيلت ابن
فلان يكون هذا افرا ان يقتل ابن واحد وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لا خير لم فلتك فلا خاف قال كان في
الوجع مكنوا هكذا او فلتك عدوي فهو افرا بالقتل وبلزبه الدية في ماله ان لم يقر بالعدو ولو قال للعدو

مطل
اذا كان المقر والمقر له
اوا مجهولا

مطل
ادعي احد العدوين الاقرار
في الصحة وانكر
عليه

الفصل الثاني في الاختلاف في
كان لا يكون افرا
الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى اذا اقر الرجل لوارثه ومات فاختلف المقر له والورثة فقال
المقر له اقر في الصحة فقال الورثة في مرضه القول قول الورثة ولو اقاما البينة فبينه المقر له علي
اولى وان لم يكن له بينة له ان يحلف الورثة وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب النكاح في فصل الله
وفي الاصل اذا اقر الرجل انه كان وهو صغير لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقرت بها و
ان ابلغ قال القول قول المقرح بعينه رجل قال لا خير اخذت منك هذا الثوب عارية وقال لا
اخذت مني يها قال القول قول لاخذ وهذا اذا لم يلبس اما اذا لبس وهكذا يصح ونظيره
هذا في كتاب الودعة رجل قال لا خير اخذت منك هذه الدراهم وودعة وقال لا خير اخذ
منى فرضا قال القول قول المقر ولو قال اقرضني فلان الف درهم وقال فلان بل غصبتني فالتق
ضامن فان كانت الدراهم فائمة فلقوله ان ياخذها وفي الجاسع الصغير رجل قال لا خير
اخذت منك الف درهم وودعة فهلك عندي وقال صاحب المال لا بل اخذتها غصبا
ضمن المقر ولو قال اعطينها وودعة او دفعتها الي وقال صاحب المال لا بل اخذتها
لا يقص من المقر ولو قال هذا الالف كان وودعة لي عند فلان فاخذته منه وقال فلان
لكنه لي فلقوله ان ياخذ ولو قال اعطيت وادني هذه فلا خير كبرها ثم ردها علي وقال فلان
بل الدابة لي قال القول قول المقر وفي القياس القول قول المقر له وهو في همار رجل قال فلان علي
الف درهم من ثمن ماع او فرضي ثم قال زبوف او نبه حجة لا يصدق وصل ام فصل و
عندها ان وصل صدق ولو قال فلان علي درهم زبوف ولم يذكر السبب اختلف المناج فيه
على قول ابي حنيفة ربح ولو قال غصبت منه الف درهم او ادعني الف درهم او قال لم يدين
فضبني الف درهم الا ان يها زبوف صدق وصل ام فصل ولو قال في هذا كله الف درهم
الا انه ينقص منه كذا ان وصل صدق وان فصل لا كالا سنا ولو فصل بانقطاع
عن ابي يوسف انه يصح اذا وصل بعد ذلك وعلم الفتوى رجل مات وله علي رجل مائة درهم
وله ابنان فقال احدهما قبض ابي منها خمسين لا شيء للمقر ولابن الآخر على المدين خمسون درهما
جنس آخر وفي العيون رجل قال لا خير غصبتك الف درهم ورجعت فيه عشرة آلاف
درهم وقال المقر له قد امرتك به قال القول قول الغصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة الاف كلها
القول قول الغاصب رجل صبر ذنا او دهن الرجل بمعاينة الشهود فقبل له في ذلك فقال وقت
وقت فيها فارة فالت قال القول قول لانه بكر الصنان والذي بيع للشهود ان يشهدوا على الصب
خف ولا يسعهم ان يشهدوا على انه ليس بخفي ولو عمد الى رجل يطوف في السوق بالجم فاستهلك

مطل
قال المقر له اقر في الصحة
وقال الورثة
اقر في الصحة

مطل
اذا اختلفا في الثوب
بيعا وعارية

لا بد من السامع في الوقف
من الصورتين

مطل
صبر ذنا

ثم قال هو مبنية لا بصيغة للشهود وان شهدوا على كونه ذكبة حكم للحال وقت المسئلة واختلف
 الائمة وافق القاضي الامام انه لا يضمن ذلك له هذا بشكل مسئلة الاسحاق رجل قتل جارا
 فلما طلب منه الفصام قال انه اراد فانه لا يبيع قال لو صدقناه في ذلك يؤدى الى فتح باب العداوة
 بين العداوة بين الناس مخيفة وامر الدم عظيم بخلاف المال وكذا لو قال قتلته لانه قتل ابي
 يسمع ذلك منه وفي الاقضية الوضى اذا قال قبضت كل مال لفلان البت على الناس فجاء غريمه
 الوضى الى دفت اليك كذا درهم وقال الوضى ما قبضت منك شيئا قال قول قول الوضى مع يمينه
 والوكيل يقضى الدين والوديعة وللضاربة على هذا وفي المتن رجل له امة اقترانه وطنها فاشترى
 ابوه وابنه لم يجل له وطنها ولو اقترانه وطنها بعد ما اشتراها الاب او الابن لم يصدق في ماسا
 بصدق اسخانا وفي الاصل رجل قال دفع لك هذا الالف فلان وهو لفلان وادعى الالف
 كل واحد منهما فلو دفع الى فلان بفضاء لا يضمن ويغير فضاء يضمن ولو دفع الى فلان
 هذا الالف فلان دفع الى وهو للمقر له الولد فلو دفع اليه بغير فضاء ضمن ويقضاء له
 عند ابي يوسف خلا فالحمد ولو قال فلان هذا الالف ارضيه فلان رجل اخر وادعاه كالا
 فهو للولد والمقرض عليه الف درهم ولو قال هذا العبد الذي في يد فلان باعني فلان بكذا فاقا
 انكر صاحب العبد الوزن بالبيع فالقول قوله مع يمينه وبأخذ العبد والثاني يأخذ الغنم من المقر
 كذا الغرض على هذا اذا اقرن هذا العبد لفلان غصب المقر له من فلان فانه يدفع الاول ولا يضمن
 للثاني شيئا بخلاف ما تقدم اذ اقرانه اقضى فلان الف درهم كان له عليه وقبضه فقال فلان فاقا
 المال ولم يكن له على شيء فالمقرضان بعد ما جلت المقر له انهم يكن عليه شيء واخماس هذا فاقا
 من الجاسع الصغير رجل قال لآخر اننا عبدك فقال لآخر له ثم قال بلى انت عبدك فاقا
 ولا يكون ثمنه شيئا بخلاف مسئلة الجاسع الصغير لان الرق لا يبطل بمجرد المولى اما الاقرار بالدين
 والعين يبطل بالكذب وفي الطلاق والعناق لا يبطل وان رده او لو كان في يده رجل عبد
 ذوالبيد لرجل هو عبدك بافلان فقال فلان لا ثم قال بل هو عبدك وقال ذوالبيد بل هو عبدك فاقا
 لذى البيد ولو قال ذوالبيد هو عبدك فقال لآخر بل هو عبدك ثم قال بل هو لى فاقا
 لم يقبل للثنا فاقا لو اقام البينة على عناق البائع قبل البيع او على انه حر الاصل قبلت ببيته اسخانا
 وان كان الدعوى شرط في العبد عند الجحيفة رج لان العنى لا يجمل النقص رجل وامرأة مجهولة
 لها ابن صغير لا يتكلم اقرارا على نفسه ما وعلى ابنه ما جاز فان كان الابن يتكلم فقال لآخر قال قول
 ولو كان له امه ان العداوة وللديون فاقاره بالرق لا يجعل في حقها ما لا يعلم **الفصل**
الثالث في الاقرار في المرض وفي الاصل اذا اقر الرجل في مرضه بدين غير وارث فانه يجوز

مطل
 في اقرار الوصى وغيره
 في العقبى

ان كان مائة عليه
 مرة

مطل
 اذا قال اخذت
 مني هذا ولم يكن
 لك على
 شيء

واذا اقر الرجل بالرق ثم باعه
 جاز فلو ادعى العنى او ادعى
 ان كان حرام من الاول
 لم يقبل للثنا فاقا

وان احاط ذلك بماله وان اقر وارث وهو باطل الا ان يصدق الورثة واذا اقر دين ثم مات
 في مرضه فاقا وصل ام فصل ولو اقر دين ثم يورثه فاقا وصل على القلب الوديعة او على
 الصحة مقدم على الاقرار بالدين والوديعة في المرض عندنا ولو استقرض في مرضه او اشترى شيئا
 وعين الشهود او غصب فانه مجازى عنها الصحة ولو قضى دين احد ما ينظر ان قضى الدين الذي
 استقرض او اشترى في المرض سلم له الا يرى انه لو رده ما استقرض او فتح البيع له ذلك اما اذا لم يرد
 ومات ان كان عين ما استقرض او عين ما اشترى فاما وليت النكحة الا هذا فانه بين غريمه الصحة
 والمرضى والبائع انما يكون احمى بالبائع اذ لم يسلم له البيع اما اذا سلم فقد يبطل حقه في الاختصاص
 كالمرضى اذا رده الرهن كان مساويا لباي الغريم وفي المتن لو اقر المرء الذي مات فيه ان باع
 هذا من فلان في صحة وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض
 الثمن الا بقدر الثلث ولو اقر في المرض ان هذا العبد لفلان كان مصدقا ولا يشبه الاقرار بالبيع
 لان المشتري قد اقر ان العبد كان في ملك الرضى والاقرار بالعبد كالقرار بالدين والوديعة
 في المرض ولو اقر بقبضه من كان له في المرض صدق من الثلث وفي الجاسع الكبير رجل كاتب عبدا
 في صحة على الف درهم ثم مرض ولما لم له غيره وعليه ديون كثيرة فاقرا باستيفائه فهو مصدق
 بخلاف ما لو باع عبدا من وارثه في صحته ثم اقر باستيفاء الثمن في المرض فانه لا يصدق وفي القنا
 للقاضي الامام رجل اعنى احد عبده في صحته ثم بين العنى اليهم في المرض في كثير القيمة كان العنى
 جميع ماله رجل اشترى عبدا في صحته بغير فاقا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض فاجاز البيع
 او سكت حتى مضت للدة ثم مات المريض كانت الحيازة من الثلث رجل اقر في صحته انه غصب من
 رجل حارية ثم قال في مرضه مائة من هذا الالف ببيعها اصدقة واجعل صاحب الوديعة اولى بين
 صاحب الدين وفي القنا وما الصوى رجل اقر لامرأة بمهر الف درهم في مرضه ومات ثم افا
 الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا يقبل والمهر لانهم بافقراده
 وفيه المرأة اذا اقرت باستيفاء الصدقات من زوجها في مرضه بعد الطلاق ان طلقها
 باينا وانقضت عدتها ولم ينقض صح وان كان الطلاق رجسيا وانقضت عدتها صح وان
 ينقض عدتها في الطلاق الرجعي لانصح وفي التجريد ان طلقها قبل الدخول بها وقد اقرت باستيفاء
 المهر من زوجها وهي مريضة ثم مات فان ذلك بين عن ثلثها ولا شيء على الزوج من المهر ولا يضا
 الغريم ان يصف المهر ولو كان دخل بها واقرت بالاستيفاء ثم طلقها وانقضت عدتها قبل ان تنقضي
 صح الاقرار سواء كان الزوج في حالة الصحة او في حالة المرض ولو لم ينقض عدتها حتى مات وقد
 طلقها باينا وقد اقرت باستيفاء المهر فاصحاب دين الصحة اولى حتى يستوفوا حقوقهم ثم ينظر الى الباقي

مطل
 اذا اقر المريض بدين
 ووديعة
 ايضا

مطل
 اذا اقر في المرض بالبيع
 وقبض الثمن في
 الصحة

مطل
 رجل اقر لامرأة بمهر
 الف درهم في
 مرضه

فصل في الفرق الاقل ما اقرت له بالاستيفاء وما يصيبه من الميراث وفي العيون لو ان مريضا ادعى على رجل
مالا وابنته وبراءه لا يجوز ابراءه ان كان عليه دين ولو ابراء الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لم يكن
ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم جاءت جازا اقراره في القضاء ولا يقبل من وثقة
بينة على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله لا يجوز اقراره في التحمل الجامع الكبير في الابواب
المتفرقة بعد كتاب السرة في باب ما يجوز للدين ان يفعل لو كان للعلم على الوارث دين من ميراث
امه فافترق بينه من ابيه لم يصدق وان كان مادونا ولو اقر لاجنبي صح وكذا لو اقرانه ليس له على
ابيه شيء صح بخلاف ما لو ابراءه او وهب وفي جيل الخضاف لشمس الائمة الخواني بيع في باب الوصية
والوصية الموصية اذا قالت ليس لي على زوجي صداق براء عندنا وعند الثالث لا يبرأ ولما لم يرض
اذا قال لم يكن لي على فلان شيء فطججوز ان كان عليه دين الصحة ولو اقر باستيفاء دين الصحة
في المرض يصح سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن عليه دين الصحة جاز في العيون رجل مريض
ويصح بوما وميراثي بومين ويصح بوما فافترق بينه وبين هل يصح بان في كتاب الوصايا انه هل
كونه صاحب الفرائض ام لا والله اعلم

فصل الرابع في الاقرار للوارث وفي الاصل لو اقر المريض بدين لوارثه فلم يمت حتى صار غير وارث صح صورته
اقراره بدين ثم ولد له ابن ولو اقر لغير وارث ثم صار وارثا عند الموت ان كان بسبب القرابة
لم يصح صورته اقراره بدين كافر فاسلم عند موته ولو كان للوطي المولاة او لاجنبي فصار زوجته
لم يبطل اقراره بخلاف ما لو وهب لها في مرض موته او وصى لها بوصية ثم تزوجها ثم مات ان يبطل
الدية والوصية الاقرار بقبض الدين من الوارث لا يصح اذا كان في مرض الموت المرضي اذا اقر
بمال فانت المقر له ثم مات المريض ووارث المقر له وارث المقر لا يجوز اقراره عند ابي يوسف ثم رجع
قال صح الاقرار وهو قول محمد وعلي هذا الخلاف لو اقر العبد لاجنبي وقال لاجنبي هو لفلان
احد ورثة المريض ولا يجوز الاقرار لعبد وورثته او لعبد فانه ولو اقر في مرض موته بدين من ماله
لا يبرأ بصدقة الى تمام ماله او غيرها الصحة المرضي اذا باع عبدا من اجنبي فباعه المشرقي
من وارث المريض او وهبه صح اذا كان بعد القبض اذا كان دين الصحة يجزى بمال المريض فاقر
المريض انه اقر بدين لرجل درهم ثم استوفيه منه لم يصدق الكل في الاصل وفي النوازل رجل مات
وترك ابنتين فافترقا احدتا بدين لرجل على ابيهما القياس ما قال اصحابنا راج ان يأخذ جميع ما اقر به
من نصيبه وقال الفقيه ابو الليث راج وعنده يأخذ منه نصف فلك بعض ما يحصيه وعلى هذا لو ان
رجلا مات وترك ابنتين والف درهم دين على رجل فافترقا احدتا بدين ان الاب استوفى ما على الغريم في
حيوته ونجد الابن الاخر وحلف له ان يبيع الغريم بنصيبه ولا يرجع الغريم على المقر في ميراثه

اما اذا اقر باستيفاء دين
اذ اقر المريض لا يبرأ
كان عليه دين الصحة
فان لم يكن

الحلية في الاقرار
بدين لوارث
او لغير وارث

مطل اذا اقر احد الابنتين
بدين لرجل على
ابيهما

مطل اذا اقر احد الابنتين
بنصيب ابيه
الدين

وفي النوازل في الباب الاخير من كتاب الاقرار انه يرجع الغريم على المصدق بالخمس التي اخذها
المكذب منه قال في الزباكات وهذا ظاهر الرواية وما ذكرنا انه لا يرجع الغريم على المقر رواية الا
ويابنص هذا اذا مات الرجل وترك ابنتين فافترقا احدتا بدين وانكر الاخر بعبطية المقر نصف
ما في دينه ولو اقر ان اباه او صو هذا بالف درهم وكذا اخوه يأخذ ثلث ما في دينه ولو اقر بدين على ابيه
وكذا اخوه يأخذ ثلث ما في دينه ولو اقر في محضر القدر وروى اقرار الرجل بدين بربعة واقرار المرأة
تصح بثلث اما اقرار الرجل فصح بالابن والاب والزوجة ومولى العنافة واما اقرار المرأة فصح
بالاب والزوجة ومولى العنافة والمعنى من الصحة وعدم الصحة ما ذكر في فرائض الاصل يعني
ان في الاربعة برون المفرد مع الوارث المعروف وبثا ركة في الميراث وفيما وراء الاربعة لا يثبت في
الوارث المعروف اما الاقرار فصحيح في نفسه حتى لو لم يبق له وارث كان للبراث لا يثبت للاب
والله اعلم **كتاب الوكالة**

وهو شتمل على سبعة فصول الاول في التوكيل والعزل الثاني في التوكيل بالمصونة الثالث في
التوكيل بقبض الدين الرابع في الوكالة بالبيع الخامس في الوكالة بالشراء السادس في الوكالة
التي هي في الوكالة بالطلاق والعنافة اما الاول وفي المتن في قوله رجل قال لرجل انت
وكيل في كل شيء هذا توكيل بالحفظ وفي قوله انت وكيل في كل شيء جاز انك في كل شيء
والبيع والشراء فان وهبا ونصدا بماله جاز وهكذا في القناوي الصغرى وعن ابي راج انه وكيل
بالمعاوضات دون الهبات وفي النوازل لو قال له وكلتك في جميع اموري فقال له طلفت امرتك او
وضعت جميع ارضك الاصح انه لا يجوز وهكذا في ادب القاضي للخضاف **رفع منه** وفي الرو
رجل قال لآخر فوضت امر مالي اليك بصبر وكيلة في حفظ ماله ولو قال فوضت امر مالي اليك قال بعضهم
هذا باطل وقال بعضهم هذا الاول سواء وبصبر وكيلة بالحفظ ولو قال فوضت اليك امر مستغلي
وله مستغلات اغلها الناس صار وكيلة بالتفاضي وقضاها ولو قال فوضت اليك امره ولو صار
بالحفظ والرعي والتعليف ولو قال فوضت اليك امر مالي صار وكيلة بالحفظ والانفاق عليهم ولو
فوضت اليك امر امراتي صار وكيلة بالطلاق وتقتصر على المجلس **جنس آخر** في العزل

في فروع الطحاوي تعليق العزل بالشرط باطل وتعليق الوكالة بالشرط جائز وفيه ذكرنا المسئلة في كتاب
البيع وفي النوازل لو قال الموكل للوكيل رد علي الوكالة فقال ردودت الوكالة يعزل وكذا لو لم يقل الموكل
رد علي الوكالة لكن الوكيل قال ردودت الوكالة وعلم الموكل بعزله وفي المتن رجل وتكلم رجل ببيع عبده
له او قضاة دين ثم قال له لا والله ما وكلتك بشيء فقد عرفت انك قال هذا الخارج منه له من الوكالة وفي
القناوي الصغرى اذا وكل رجل رجلا وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند ابي يوسف راج لا يصح عند

ولو قال فوضت اليك امره بوف
صار وكيلة بالانفاق

ارضية

محمد بن علي الفتوى وفي النوازل رجل وكل رجلان بطلاق امرأته ان لم يرجح من هذا السفر الموقوف كذا
وخرج الى السفر بعد ذلك كتب اليه ان اخرجك من الوكالة قال نصبر حتى يخرج من الوكالة وقال محمد بن
سلي لا يخرج وفي فتاوى النسخ امرأة وكل رجلان بزوجها ان نفق بعد انقضاء عدها ثم عزله اختلف
المشايخ فيه والزوج لو وكل رجل بطلاق امرأته بطلبها ثم عنها المختارة ينغزل وفي فتاوى اهل بيته
لو كان الوكيل بمزاول الخصم لا يملك عزله وفيه ايضا الوكيل لا يخرجك من الوكالة فان وكل في ثم قال لها كذا عد
وكيف فقد عزلك اختلف المشايخ فيه والمختارة عليك اخراجه بخبر من الوكيل خلا الطلاق في العتق
وما خلا فوكيله بمزاول الخصم قال وسعت من الشيخ الامام ظهير الدين انه يحكي عن علي بن ابي طالب
الاوزج جندى انه ينقل عن ابيه وهو جندى القاضي الامام عبد العزيز بن عبد الرزاق المرعشي انه
يقول عزلك عن الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالات العلقية فاذا قال هكذا ينغزل وفيه
اذا ارسل رسولا ونماه قبل نيل الرسالة نصع من غير علم الرسول امرأة قالت لزوجه اذا جاءك
فطلقني على كذا او قال العبد لعلاء اذا جاءك غدا فاعطني على كذا فذهبنا قبل في الغد جاز الوكيل
الا عشرة ايام هل ينبتني مبيتي العشرة وفيه روايات ولا يصح انه لا ينبتني وقد ذكرناه في كتاب
مع اخراجه في فصل الامر بالبدل **فصل** رجل وكل رجل ببيع عبد ثم باعه الوكيل او
كل رجلان بكتاب عبد ثم كاتبه الوكيل او وكله بان يبيع عبد ثم وهبه او وكله بان يزوج امرأته
معينة ثم ان الوكيل تزوجها او وكل رجلان بطلاق امرأته ثم طلقها هو انغزل الوكيل وسبأها فاملا
موضعها اذا مات الوكيل او من جنسها لم يطبقا خرج الوكيل من الوكالة واذا ارثت الوكيل والعبد
باسه فالوكالة موقوفة عندنا بخفة روح وعندنا ما قد وجدنا الجوز المطبق شهر عندنا يخرج الكلي
الجوز وفي النوازل رجل وكل رجل ببيع شيء او شرائه وقال له اصنع ما شئت فكل الوكيل رجلان
ذلك ثم مات الوكيل الاعلى فالوكيل الاسفل على وكالته وتعام هذا في فصل الوكالة بالشراء با
ولو اخراجه الوكيل الذي وكله جاز ولو اخراجه الوكيل الذي هو رب المال كان اخراجه جائزا ايضا
سواء كان الوكيل الاول جنبا او متبنا ولو اشترى الوكيل الثاني بعد ما انغزل الوكيل الاول وهو علم
عزله او لم يعلم والوكيل الاول دفع اليه الالف او لم يدفع فتزاوله جابر بن علي رب المال وكذا لو مات الوكيل
الاول ثم اشترى الثاني جاز وفي المتن عن محمد بن رجل قال لا تحزانت وكبلي في انقضاء ديوني وكل
من شئت بذلك فكل الوكيل بذلك رجلا فلو وكل ان يخرج من الوكالة ان شاء ولو قال انت وكبلي في
قضاء ديوني وكل فلا جناح عليك لم يكن للوكيل ان يغزله لانه صار بمنزلة الرسول حتى يقر له الامر
وقال للوكيل وكل فلانا ان شئت فوكله كان للوكيل ان يعزله الاب اذا وكل رجلا ببيع متلع الصبي
ثم مات الاب او الصبي انغزل الوكيل اذا كان الاب وارث الصبي وهذا عندنا صاحبنا الثالث في اهل

مطل
اذا كان التوحي
بسؤال
للم

في باب الوكالة بالبيع والشراء وفي المستفي رجل امر رجلا بشراء حقة بعينها او ببيعها جعلت
دقيقا او سويقا خرج من الوكالة **الفصل الثاني** في التوكيل في الخصومة
بالمخصومة اذا اقر على موكله في مجلس القضاء ببيع في غير مجلس القضاء لا يصح وقال ابو يوسف
اولا لا يصح اصلاحه رجع وقال لا يصح في مجلس القضاء وغير مجلس القضاء ولو وكل بالخصومة
غير جائز الاقرار عليه صح في ظاهر الرواية وانما يصح الاستئذان اذا كان موصولا واخراجه الا
انه يصح مفصولا كان او موصولا ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا فهو
مفصولا لا يصح ولو وكل غير جائز الانكار صح عند محمد خلافا لابي يوسف فلو اقر في غير مجلس
القضاء ببيع عند الماذن او بغيره من الوكالة كالباب والوصي اذا لم يصرح او ارحالا بملكان الخصومة
في تلك الحادثة المدعى عليه اذا وكل رجله بالخصومة مع المدعي بطلب له يدك عزله لما ذكرنا
ولكن هذا اذا عزله بغيره بالخصم اما اذا كان بمحضته صح وقال بعض مشايخنا لا يدك عزله الا
اذا رضى الخصم بذلك لكن هذا خلافا في ظاهر الرواية التوكيل من غير رضا الخصم والموكل صحيح
مقيم لا يصح وعنده ما يصح والفقهاء ابو الليث كان يعني بقولها وقال غنى الاثمة الحلواني في ابي
القاضي المفتي بغيره في هذه المسئلة ان شاء اذني بقوله الى حنفية رجع وان شاء اذني بقوله ما في
نفق ان الرأي الى القاضي واما المربي والمسافر فصح توكيدها بالبكر والشب والمسلم والذي
سواء في هذا وقال شيخنا في المخذة ببيع توكيدها من غير رضا الخصم وفي ادب القاضي
الحلواني المرأة التي خرجت في حاجها لبيت بمخذة التوكيل بالخصومة توكيل بقبض الدين عند
اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يكون توكيدا بالقبض وقال الصدوق الشهيد في الجامع الصغير
لا يعني بقوله اصحابنا المسئلة والفتوى على قول زفر وفي النوازل اختار الفقيه ابو الليث
انه لا يدك القبض قال وهكذا اختار المتأخرون وبيناخذ وكذا التوكيل بالنقض والقبض
للتوكيل بالخصومة ان يصالح اذا وكل صبي بالخصومة وهو يعقل فهو وكيل ولو وكل رجلا
الدين فاقام الغريم البينة انه قضاه الطالب قبلت وعندنا لا تقبل بناء على ان التوكيل بقبض
الدين يدك بالخصومة عند ابيهم وعندنا لا يدك والمسائل عشرة منها التوكيل بقبض الدين
ومنها التوكيل بقبض العين وليس له ان يخاصم بالاجماع ومنها التوكيل بالخصومة هل يدك قبض
الدين وقد ذكرنا ان التوكيل بالملازمة وليس له الخاصة والقبض والتوكيل بالقبض والتوكيل
باخذ الدار بالشفعة والرجوع في الحبة فلم ان يخاصموا ويقضوا والتوكيل بركة الغصب يخاصم
ويحلف والعاشر التوكيل بالمحفظ فليس له الخاصة الكلي في شرح الثاني وفي الفتاوى الصغرى لو
قال الرجل لا خير ولا شر في كل حق له قبل اهل بلد كذا فهو وكيل بالخصومة في كل حق له

مطلوب
الوحي سؤال
الحق يغفل
محضر

الوكيل بالقبض عليك
الخصومة

قبل اهل تلك البلد يوم التوكيل وما يحدث استحسانا وتوقالا وكذلك بالخصومة قبل فلان
 يصير وكلاء بالخصومة في كل شيء يكون من جملتهم التوكيل رجل وكل رجل مخصصا له واخذ حق
 من الناس على ان لا يكون وكلاء فيما يدعى على هذا التوكيل فابنت التوكيل المالك ثم ان الدعي عليه يرد
 الدفع لا يبيع الدفع على التوكيل وفي قاضي القاضى الامام واجمعوا على ان التوكيل لو كان غايبا ادعى في
 السفر او كان من خلفه المصلا فيدعى ان يبنى على قدميه الى باب القاضى كان له ان يوكل مديعا كان او
 مديعا عليه وان كان لا يستطيع ان يبنى على قدميه ولكنه ان يستطيع ان يبنى على اية او ظهر ان
 فان ان ادعى مريض بذلك صحت التوكيل وان كان لا يزداد اخلافا فيه قال بعضهم هو على الخلاف ايضا
 وقال بعضهم له ان يوكل وهو الصحيح كما يجوز ان يادى مدعى السفر ان يوكل بغير رضاه الخصم
 يجوز ان يادى عن حق الى السفر لكن لا يصدق ان يريده السفر ولكن القاضى ينظر لانه وعقد سفر او يبال
 عن يخرج معه نسالة عن رفقائه في الحج الاجارة **الفصل الثالث**
 في الوكالة بقبض الدين وفي الشيء التوكيل بقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضر وكيل آخر بقبض الدين ليس له
 ان يقبض من التوكيل ولو وكل الثاني بقبض كل شيء له بقبض من يد التوكيل وليس للتوكيل الاول ان يقبض
 من الثاني شيئا ولو وكل رجل بقبض ارضي وقال وكذلك بقبض دارك التي في موضع كذا فيدفع فلان بقبض
 التوكيل ثم وكل آخر بعد مثل ما وكل به الاول في قبض هذه الدار بعينها فان كان الاول قد قبض الدار
 قبل ان يوكل الثاني فله الثاني ان يقبضها من الاول وان وكل الثاني قبل ان يقبضها الاول فليس للثاني
 ان يقبضها منه والشيء الذي بعينه لا يشبه ما ليس بعينه وفي الاصل التوكيل بقبض الدين
 ليس له ان يوكل غيره ولو وكل رجل بقبض كل دين له ثم حدث له دين فله قبضه استحسانا وهذا
 لو وكل بقبض غلة الدار فبناول الحادث التوكيل بقبض الدين لا يفرق احد ما ولو قبض احد ما
 المطلوب حتى يصل الى الآخر والتوكيل بقبض الدين لا يفرق احد ما فباسا وبقدر استحسانا وفي
 رقة الجامع التوكيل بقبض الدين اذا وكل من في عياله صح حتى لو قبض فذلك في يد لا يضمن وقال
 التوكيل خذ هذا المال بافلان او انت بافلان فادفع الى فلان فابها فاضى جان قياسا وانما
 واخرت هذه المسائل في الفصل السابع المدعيون اذا قال للتوكيل لا آمن من ان يحمد الطالب اذا
 فاضن له ما يقبضه للطالب متى قبض صح وكذا لو لم يضمن لكن قال اقض منك على ان ابرئك
 من فلان فان انكر الطالب وقبض المالك من المطلوب له ان يرجع على من اخذ منه وان كان مصدقا ايا
 انه فكل وكذا الاب اذا قال للدين حين يقبض الميراث قبض منك على ان ابرئك من ميراثي فلو وجب
 على الزوج فالزوج يرجع على الاب وفي شرح الطحاوي في باب الدعوى رجل قال لآخر وكلني بقبض
 ماله عليك من الدين لا تجل اما ان يصرفه المديون او يكفبه او يسكت ان صدق بجبر على ان يبد

البه

اليه وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذبه او سكت لا يجبر على قبضه لكن لو دفعه مع هذا ثم اراد ان
 ليس له ذلك بعد ذلك ان جاء التوكيل ان اقر بالوكالة مضى الامر وان انكر الوكالة باخذ منه من الغريم
 والغريم يرجع على التوكيل ان كان قاضيا وان استهلكه بغير مثله وان هلكه في يد ان صدق
 لا يرجع عليه وان صدق وشرط عليه الضمان او كذبه او سكت فانه يرجع ثم اذا رجع التوكيل على
 الغريم ليس له ان يرجع على التوكيل ثانيا ولو اراد الغريم ان يخلفه بالله ما وكلته كان له ذلك
 وان دفع عن سكوت ليس له ان يجلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن جحد ليس
 له ان يجلف الطالب سواء عاد الى التصديق او لم يعد لكنه يرجع على التوكيل ولو وكل ان يجلف
 الغريم في الجحد والسكوت بالله ما تعلم انه وكله ان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على التوكيل
 وان شاء لم يجلف الغريم لكن يجلف الطالب بالله ما وكله فان حلف استقر الضمان على التوكيل
 وان نكل يرجع التوكيل على الطالب هذا اذا ادعى ان يوكل وهذا كله في الدين فاما في الوديعة اذا
 قال لفلان عندك وديعة فوكلفني بقبضها فصدقه المودع ثم استع من رخصها اليه له ذلك
 اقراره لا في مكان غيره وهو الوديعة وفي الدين مكان نفسه فان قال لم يوكلني ولكن ادفع الدين
 الى فانه يجبر بقبضه وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين ولا الوديعة فان دفع صار ضمانا ولا يرجع
 على المدفع اليه وان شرط عليه الضمان وفي الشيء اذا علم المديون انه ليس يوكل بالقبض مع هذا
 دفعه فاما المال عند بمنزلة الوديعة للمدفع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغائب له ذلك وان ضاع
 في يد المدفع اليه ضاع من مال المدفع ولم يكن على القابض ضمان فان قدم الغائب فاجاز ^{القبض}
 ان ضاع بعد الاجازة كان من الطالب وصار كانه وكيل يوم قبض المالك وفيه ايضا رجل له على رجل ^{الدين}
 درهم وخرج فوكلف اخر بقبضه منه واعلم ان له عليه من ضما فقبض التوكيل منه الف درهم غلة وهو انما ^{يعلم}
 غلة لم يجز ذلك على الامر ولو ضاعت في يد التوكيل ضمنها التوكيل ولا يلزم الامر شي وبرد ها وبأخذ
 وضما فان ضاعت من يد فكانها ضاعت من يد الامر ولا يرجع بشيء في قياس قول ابي رجبل
 استقرض من رجل الف درهم فقال ادفعه الى رسول فلان فقال المقرض قد دفع وقال
 الرسول قد قبضته منه وجحد المقرض ان يكون المقرض قد دفع له من المقرض شي وفي
 الافضية لو امر آخر بقبض الدين فقال قد قبضت وقلون غائب وانكر الامر او اقر فذكرناه
 بتمامه في كتاب القضاء في الفصل الثالث اخر الفصل **جنس آخر** وفي الاصل
 التوكيل بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب دفع المقاصة والتوكيل بقبض
 الدين اذا وهب الدين من الغريم او ابراء او اقر من به لا يجوز تجلوف التوكيل البيع ولو اخذ به كفيلا
 جاز ولو امر المديون باخذ الرهن فقال له خذ هذا رهن حتى اعطيك المال الاثنته ايام فذلك الرهن

مطلب
 التوكيل بقبض الدين اذا
 وهب او ابراء او
 اقر من لا يجوز

لا ضمان على الوكيل وكذا الوصي لو اخذ الرهن والورثة كالم كجار في الاجناس كتاب الرهن ولو اخذ كغيره
على ان ابراء لا يجوز لانها امانة والوكيل يقضي الدين ليس له ان يقبل الحوالة الوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين
بغير شبهة ولا كتابة براءة لا يضمن الا اذا قال له لا تدفع الا بشهود ولو قال الوكيل استدركت وانكر المحرر
فالقول قول الوكيل الموكل اذا دفع المال الى الطالب ثم دفع الوكيل ان علم بدفع الموكل ضمن والاخر
في المشتري لو قال الطالب وبيع لي الغريم فذخ المال الى الوكيل لا يبرأ وله ان يبرأه ولو علم بموته ليس له
ان يضمن الوكيل ان ضاع عند وعند حسنة يضمنه وكذا لو ذهب الطالب المال او ابراءه ثم دفع الوكيل
ضمن ان علم به وبرج الوكيل على الطالب ان لم يرج الوكيل ولا يجوز ان يكون الواحد وكبلاء في القضاء و
الاقتضاء ويجوز التوكيل بنفاضي الدين وقبضه من غير رضا المضمع ولا ينعزل هذا الوكيل بموت
المطلوب اما ينعزل بموت الطالب فلو قال الوكيل كنت قبضت المال حال جوع الموكل ولم يمت اليه لم يصدق
الوجه فان احتال الطالب بالمال على آخر وار المطلب ليس للوكيل ان يقبض المال من المحتال عليه فان
توى المال على المحتال عليه وعاد الدين الى المحصيل فالوكيل على مكانته ولو اشترى الموكل المال
مباشرة فاشترى او بدينه بالمعيب بطريق الفسخ فالوكيل على مكانته ولو اخذ الطالب كقبض ليس للوكيل ان
ينفاضي الكفيل ولو وكل رجلا بقبض دين له على ابي الوكيل او ابنه او عبده او محله من لا يقدر شاكوه
له اذا قال قبضت وهلك عندي فالقول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبد دين وفي كتاب
المأذون لا يفيها التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين او لا قأوله من عبده بقبض عبد ابن الوكيل
الوكيل بقبض الدين بقبض بعضه الا اذا قال له لا يقبض الا جميعا الكل في الاصل وفي الفسخ
الصغير اذا وكل المدبرين ببراءة نفسه صح ولو وكل بقبض الدين من نفسه او من عبده لا يصح والله اعلم
الفصل الرابع في الوكالة بالبيع في التجرير اكثر

مطل الا اذا قال له لا تدفع الا بشهود

بيع الوكيل وفي النصاب رجل ادعى ان فله نازلة بقبضه منه على فله في فله بغيره فله من فله فله على وجه الاستكثار ثم الادان بغيره ليس له ذلك لانه اذا دفعها على وجه القضاء

مطل المبيع اذا ربح بالبيع على وكيل البائع بعض المسائل فيه مذخور في الفصل السادس من كتاب البيع فليطالع فيه وكذلك اذا اطلع وكيل المشتري على من يورثه في طريقه وكذا الوكيل في الاجارة والاعجار

الغنى

الغنى لا يخر لا يجمع ولو باعاه صنفين وبيع كل شئ حصته ثم ضمن كل واحد منهما لصاحبه صح
الوكيل بالبيع اذا ضمن الغنى للموكل لا يجمع جلافة الوكيل بالنكاح من جانب المرأة اذا ضمن المهر لها
وجلافة ما يباع الامر بنفسه ثم وكل وكبلاء بالقبض يضمن الوكيل الغنى للامر صح هذا في المأذون
الكبير في كتاب الوكالة في باب ضمان الوكيل وفيه الوكيل البائع لو اقبل عليه الغنى بغير اقبل عليه الغنى
بان احال المشتري الامر على الوكيل على ان يبرأ المشتري لحوالة باطله ولا يبرأ المشتري
ولو صالح الوكيل البائع على جارية له بعينه لم يبرأ المشتري وهو منبرق ولا يبرأ على الامر
ولا على المشتري ولو صالح على جارية له على ان يكون الغنى الذي له على المشتري للوكيل البائع لا يجوز
وهو عليك الدين من غير من عليه الدين ولو ان الوكيل البائع احال الامر على المشتري في وكالة
ولبت جواله لانه لا يبرأ المشتري على الوكيل ولو دفع المشتري الغنى الى الوكيل البائع او الى الامر ببراء
فلو نهى الوكيل البائع المشتري بعد ذلك الا يدفع الغنى الا الامر فله ان يستع من دفعه فان دفعه
هذا ببراءة استخانة ولو امر الامر الوكيل بالبيع وقال له لا تدفع المبيع بعد البيع حتى يقبض الغنى
فدفع الوكيل قبل قبض الغنى جاز عند ما خلا لاني يوسف وهي مسئلة الوكيل بالبيع اذا قال في
هذا اذا دفع الامر المبيع الى الوكيل اما اذا لم يدفع جاء الوكيل واخذ المبيع من الامر واني الامر
يدفعه قبل قبض الغنى له ذلك ولو باعاه الوكيل نسيئة ليس للامر ان يمنع من الدفع قبل نقد الغنى بل
يجبر عليه ولو كان المبيع مدغعا لكان الامر اخذ المبيع من المأمور فاراد للمأمور ان يأخذ من الامر
ويدفعه الى المشتري قبل نقد الغنى فاخذ الوكيل من بيت الامر بعد ما باع فذلك في يد الوكيل لا
ولو اخذ من بيت الامر قبل ان يبيع وقد نهى عن القبض فذلك في يد من ضمن ولو لم يملكه
باعه جاز فلو مات قبل ان يدفع الى المشتري انتقض البيع الكل في الجامع **فصل آخر**
وفي النصاب الوكيل يبيع عين اذا اراد ان يشتر بها نفسه فالسبل فيه ان يبيعها من رجل ثم يشترها
لنفسه لانه لا يمكن ان يشتر بها من نفسه لنفسه لان الواحد لا يصلح قابضا للغنى ودفعه له
وكالة العسل في باب القيام على الدار الوكيل بالبيع لو باع من عبده المأذون او مكانته لا يبيع
بالجماع ولو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالجماع ولو باع من ابنه البالغ او من ابنة او محله من لا
يقبل شاكوه له لم يجوز عند اجماع راج وعنده ما يجوز وفي المضاربة من الاصل البيع من هؤلاء لو كان
بمثل القيمة يجوز وفي الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء الوكيل من اب الوكيل او ابنة او مكانة
او عبده المدبرين جاز وكذا وكيل العبد لو باع من مولاه وفي بيع الاصل في باب الوكالة بالبيع اذا عقد
الوكيل بالبيع السلم وقبض الامر المسلم فيه صح ولو اقال للموكل السلم صح لانه لو ابراء بغير شبهة صح
لو اشترى المسلم اليه من دفعه الى الموكل له ذلك وفي فتاوى البقالى البائع اذا ابراء الموكل عن الغنى صح

مطل فلو قال له كذا الوكيل بالامر والغنى

مطل لو صالح وكيل البائع البائع على المشتري من الغنى او دفع المشتري الغنى

مطل هل المشتري ان يبيع الغنى

ليس له ذلك ولو لم يكن المبيع مدغعا الى الوكيل ولم ينفذ من الدفع قبل نقد الغنى

مطل

مطل ما يجوز للوكيل بالبيع او ان يشتر ان يبيع

مطلبه حدار كواله
والا قاله والخط والاراء
والحدود والحق
عند الله حكمة محمد
ما يطلب
ما يجوز للوكيل
بالبيع والوصي
الاب
الح

روى عن محمد بن الوكيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة ويأخذ بالنسيئة ويأخذ كونه اسأ والاقالة والخط والاراء
والجوز بدون حق يجوز عند ما يضمن وعند أبي يوسف لا يجوز الوكيل بالبيع بذلك الاقالة حتى
باع ثم اقال لزوم الثمن للوكيل والوكيل بالشراء لا بذلك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل بالبيع والوصي
الاب والموتى كالوكيل ولو اقال الموكل للوكيل ما صنعت من شيء فهو جاز في ذلك لحواله بالاجماع
والاقالة على الخلاف المذكور وكذا لو ابرأ المشتري الوكيل عن الثمن صح عند مالك يضمن وهذا اذا لم
الغن اما اذا ضمن فلا يملك الخط والاقالة والوكيل بالبيع لو اقال رجلا على المشتري ليأخذ
الغن ثم اقال لا يصح كالأمر في هذا اذا كان للمحال على الوكيل الجليد بن فبصر فاضداد في
فيضمن للوكيل فاذا اقال اراد اسقاط الضمان عن نفسه فلا يصح اما اذا لم يكن عليه دين ففيه وكذا
فلا يصح صحة الاقالة منه ما وفي موضع ثقة الوكيل اذا قبض الثمن ثم قال للمشتري وهب منك الثمن
او حططت ان اضاف الى المقبوض بان قال وهب منك هذا الثمن لا يصح بالاجماع وان طلق فقال
منك ثمن هذا العبد فهذا هو الكا قبل قبض الثمن سواء وفي وكالة الاصل في باب الوكالة بالاراء
الوكيل الحارة اذا ابرأ ثم فسخ بيعه على الأمر ولو فسخ بعد مضي الوقت لا يصح وكذا لو قبض الوكيل
له يجوز سواء كان الجردنيا او عينيا ولو اقبض وكيل المستاجر بيتا لارضى الجارة والارضى في يد
جاز فان دفعها الى الوكيل او الى الموكل لم يجز استحقاقا كما في الوكيل بالجار وفي كتاب الوكالة في
القيام على الدار الوكيل بالبيع يملك البيع بالنسيئة وفي التنقي قال ابو يوسف هذا اذا كان
للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا دعت غمرا الى رجل لبيعه لها قال هذا على ان يبيع
بالنقد وبه يفتى وفي هذا اذا باع ما يبيع الناس فان طول المد لا يجوز وفي العيون لو قال بغير
فباعه بالنقد او بالنسيئة يجوز قال القبي ابو الليث رح والغزوي على قول أبي يوسف رح ولو قال لا يبيع
الا بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز ولو قال بغير بالنسيئة بالف فباعه بالنقد بالثمن يجوز فان اقبض
يجوز فان باعه باقل من الثمن لا يجوز وفي الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء الوكيل بالبيع اذا باع
ثم النصف يجوز ولو باع النصف لا غير فذلك عند ابي وعند جماهير الوكيل بشرأ عبيد اذا اشترى
نصفه لم يجز الا ان يشترى الباقي قبل ان يحصما الوكيل بالبيع اذا كان صبيبا ان كان مأدقا فالعقد
عليه استحقاقا وان كان مجورا اصل الامر وكذا في العبد المجور الامر اذا اقال الموكل اخرجه من الحيا
فقال بغيره امس لا يصح ولو قال الوكيل اولا بعثت هذا وهو يدعيه فقال الموكل عنك لم يصح
الامر الوكيل يبيع العبد اذا باعه منه لا يجوز ولو باعه من ابيه او ابنه يجوز وان عتق وفي الزايات في
الامر بالبيع وشرط الخيار الوكيل اذا خالف امر الأمران كان خلافا الى خير الجلسي بان وكله ببيع عبد
بالت درهم فباعه بالت وأنه ينفذ ولو وكله ببيع عبد بالت درهم فباعه بأنة دينار لا ينفذ عليه وان كان

مطلب
لو قال بغير بالنقد فباعه
بالنقد

مطلب
اذا خالف الوكيل
للأمر

خبر

باب
الوكيل

خبر او تواراه بان يبيعه برهن ثقة او يكفيل ثقة فباعه بغير رهن او كفيل له يجوز ولو اختلف في اشتراط
الرهن والكفالة فالقول قول الموكل وكذا لو اقال له الأمر من بك بغير هذا الثمن فالقول قول الأمر ولو قال
له بعه بتموه فباعه بغير تموه لا يجوز ولو قال بغيره في هذه السوق فباع في سوق اخرى جاز ولو قال لا
تبع الا في هذه السوق فباع في سوق اخرى لا يجوز ولو قال له بعه من فلان فباع من غيره يجوز الوكيل
بيع العبد اذا اقال بعه من هذا وقبض الثمن وهكذا في بيع واذاعة المشتري صح فان مات الأمر
فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعه وقبض الثمن وهكذا عنك وصديقك المشتري ان كان العبد
هالكا فالقول قول الوكيل استحقاقا وان كان قائما لا يصح الا ببينة تقوم على البيع في جوة الأمر
وفي الباب الاول من وكالة الجاهل اذا اقال المأمور ببيع الجارية بعد ما قبضها بيعت وقبض الثمن
وسلك الى المالك او هلك عند قبض قوله في براءة اذمة المشتري ولم يلزمه شيء فان وجد المشتري
به عيبا فزده لا شيء على الأمر ولكن تباع الجارية ويوفي ثمن المشتري والنقصان على الوكيل فان
شئ وهو الأمر وان كان الأمر لم يدفع الجارية الى المأمور فاذا في المأمور ان باعها وقبض الثمن
هلك او دفع الى الأمر وانكر المالك له حبس المبيع حتى يسوفي الثمن ويقال للمشتري ان شئت فادفع
اليه ألفا آخر وان شئت فأنقض البيع والوصي اذا اقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليه المبيع وانكر البيع او
قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة وفي الزام البين شيئا التكل في الجاهل الكبير وفي الأول
الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بالخيار له الأمر جاز ولو قبل بخيار الرتبة او الشرط جاز على الأمر وكذا الرتبة
بالعيب قبل القبض وفي الجاهل الصغير الوكيل بالبيع اذا باع وقبض الثمن او لم يقبض حتى وجد
المشتري بالمشتري عيبا فزده على الوكيل ان كان الرتبة بقضاء القاضي بالبينة او بالتكليف يكون رد الأمر
وان كان الرتبة بالافراد يكون ردأ عليه ولكن يخاصم الموكل وقد ذكرنا في كتاب البيوع رجلا وكل
رجلا ببيع امنه ثم باعها بنفسه انزل الوكيل وكذا لو وهبها او كرها او استولدها او كان بها او
وهبها او آجرها لا ينزل وكذا لو استخذهها او وطئها وفي البيع لو عادت اليه فخاف ان يملكه ان
يبيعها ولو علوت اليه بملك جديد بشرأ او اربأ او ربة بعيب بعد القبض بغير فضاء لم يكن للوكيل
بيوعها الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بغير فاسد لا يضمن بالبيع والتسليم والوكيل ان يشتره والماء
بالبيع الفاسد اذا ادى بالبيع الجاهل جاز استحقاقا وقال محمد لا يجوز قياسا فعلى قول أبي حنيفة هذا
الخلاف لو قال له بعه الى اجل فباعه بالنقد قال الامام السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع
امر بان يزوجه امرأه بغير تمود فروجه بشئ جاز على الأمر عند ابي رح وعند جماهير جاز
وفي الفناوي الصغير رجل وكل رجلا ببيع عبد فوكل الوكيل آخر ان قال له الموكل ما صنعت من
شيء فهو جاز صح الوكيل والا فلا وفي الاصل في باب وكالة الصبي والمجنون لو وكل رجلا

باب
الوكيل

مطلب
الرجل بالبيع على
الوكيل بالبيع

مطلب
اذا وكل الوكيل عبده

الدين وقال له اصنع ما شئت فوكى الوكيل آخر وقال له اصنع ما شئت او ما صنعت من شئ فهو جازي
لا يملك الوكيل الثاني ان يوكى ثالثا وكذا في شفعة الاصل في باب الوكالة بالشفعة وفي الافضة
اذا قل رجل الفضة واجاز له الاستخلاف ثم ان الفاضى استخلف رجلا واجاز له الاستخلاف
فللمخلف ان يستخلف ثم وثم والوكيل بالخصوص والوكيل بقبض الدين والوكيل بالبيع سواء وكذا
الدعوى من وكيل الوكيل فكذلك من وكيل الوكيل فلو وكل رجلا بالبيع ولم يقل له اعمل برأيك
لا يصح توكيل فلو باع الوكيل الثاني من هذا ان باع بشفعة الوكيل الاول جازي للجامع الصغير والعريضة
على الوكيل الثاني في الجبل والوكيل الاول لو باع بشفعة الوكيل فلو وكل رجلا بالبيع وحضر الموكل
وعينه سواء ولو باع الوكيل الثاني بعينه الوكيل الاول ولم يقل للموكل له اعمل برأيك ان اجاز الموكل
جاز وان لم يجز ان بين الثمن جاز والافلا وفي النوازل لو وكل رجلا بان يطبق امره فطفاها
رجل آخر بشفعة الوكيل او كان غايبا جاز لا يجوز وكذا العنايف والنكاح والمخلع والكتابة وفي
قال محمد النكاح والمخلع والكتابة كالبيع بخلاف الطلاق وهكذا ذكره العيون وفي فتاوى القا
الامام الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكى غيره فان فعل في فوج الثاني بشفعة الاول جاز ولو وصى الوكيل
الى آخر عند الموت فهذا كالتوكيل بجل وكل رجلا ببيع عبده وقال لما صنعت من امر فهو جاز
فوكى الوكيل آخر باع الوكيل الثاني من الوكيل الاول لم يجز **فصل آخر** في الوكيل بالبيع
مطلقا ببيعته بقبض الثمن وكثيره وبالعرض عند ايجار رح والسئلة مروفة اما الوكيل ببيع الدنابر
بالدينار اذا باع بما لا يتجاوز الثمن بمثل لا يجوز بالاجماع في النوازل رجل وكل رجلا بان يبيع عبدا
له بالف درهم وقيمة الف فقير السحر وصارت قيمته الفين ليس للوكيل ان يبيعه بالف ولو باع
ثلاثة ايام فارتدت قيمته في مدة الجوار حتى صارت تساوي الفين له ان يبيع الف عند ايجار رح لا
صحت استبداء البيع بعد ما ارتدت قيمته جازي خلافا لما بناء على مسئلة العتب فلو لم يبيع الوكيل
البيع لكنه سكت حتى مضت مدة الجوار فالبيع باطل عند محمد وعند ابى يوسف يجوز ولو كان البائع
وصيا ليس له ان يبيع الف عندهم جميعا رجل وكل آخر بالبيع مطلقا ثم قال له لا يبيع اليوم فباع في الغد
من غير محمد ببالوكالة جاز رجل وكل رجلا ببيع عبده بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل
بمبلغه فقال الوكيل بعت العبد فقال الموكل ليجز ثمان البيع بالف وفي التنقي الوكيل بالبيع اذا وكل
موكل بقبض الثمن له ان يبيع من الوكالة الا ان يكون الموكل خالص الوكيل الى الفاضى وامره الفاضى
بوكيله في شئ لا يكون للوكيل ان يبيع من الوكالة ثم رجع محمد وقال ليس له ان يبيعه من الوكالة في
الوجه الاول ايضا وهكذا للجامع الكبير وفي شرح الطحاوي يبيع نهي الوكيل لكن لو قبض الموكل ببيع
ما يتصل **مسائل الفصل** وفي فتاوى التنقي الوكيل بالبيع اذا استأجر رجلا ليس في العيون على

مطل
زوج اذا طلق او اعق
او خلع فضره
قاهر
مطل
الوكيل بالنكاح اذا
وكى آخر وهذا
المسئلة مذكورة
في آخر الفصل
الخامس
ايضا

مطل
اذا ضاع العين في يد الجاني
الوكيل او ظهر العين في
يد الدائن مسروفا

اهلا او على من لبت فقاب الاجبر او ضاع في يد الاجبر لا يقضى وقيل يقضى هو المختار الدال المعروف اذا
كان في يد فريب فظاهر انه كان مسروفا فطلب المسروق منه فقال ردته على الذي اخذته منه بغير الضمان
وهذا اذا ثبت بالبينة اما بغيره فله فلا كفاص الغاصب اذا قال ردته على الغاصب العبد المحرر اذا
الكتب بالادوات في وقعة وامر انسانا ببيع فباعه في ملك وغاب الشئ ولم يقدر عليه ضمن الوكيل
لان كسب العبد لولاه وامر المحرر باطل فقد قبض هو مال لولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان له
ذلك وواجب عليه تسليمه كغاصب الغاصب بغير اذنه الى الغاصب رجل دفع الى رجل مائة وقال له
ادفعها الى فلان ليصلحها ثم نسي المأمور ولا يدري الى من دفعها الا يقضى كالموكل في داره
نسيها في النوازل **الفصل الخامس**
في الوكالة بالشراء وفي بيع النوازل الوكيل بشراء عبد حبشي اذا انفق الدينار على نفسه واشترى
ما امر به من عبده يكون المشتري للوكيل دون الامر هو المختار وفي الاصل لو اشترى ما امر به ثم
انفق الدينار بعد ما سلمها اشترى الى الامر نقدا البائع غير جاز وفي الاصل لو اشترى بدينار غير
ثم نقد دينار الموكل فالشراء للوكيل وضمن الموكل ديناره للشئ وفي محضر القدوري الوكيل
بالشراء اذا اشترى ونقد الثمن من ماله وقبض البيع رجع على الامر فان هلك المشتري في يد الوكيل
المحس بملكك على الامر وان حبسه لاجل الثمن له ذلك فلو هلك بملك هلك الثمن عند الجاني
وعند محمد بملك هلك البيع وفي **باب** الكسب اذا دفع الى انسان الف درهم وامر بان يشتري جاز
فاشترى ثم هلك الثمن قبل ان ينقد البائع بملكك من مال الامر وان دفع الامر الالف الى الوكيل بعد ما
اشترى وهلك قبل ان ينقد البائع بملكك من مال المأمور وفي مضاربة للجامع الصغير بهذا الجاء
ولو وكل انسانا بشراء ودفع اليه المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن حتى هلك يرجع عليه مائة
اخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بعد ذلك والمضارب يرجع مرة بعد اخرى ويصير الكل رأس مال للمضارب
والوكيل يبيع الدينار اذا امسك الدينار وباع ديناره لا يبيع وفي النوازل لو امره ان يقضى دين بهذا
الدينار فقضى من ماله نفسه وامسك الدينار جاز استحسانا وفي الجامع الصغير وكذا الوامر ان
هذا الدينار في بيته فانفق من ماله نفسه وامسك الدينار جاز استحسانا والوكيل بالانفاق في البيت
والوكيل بالانفاق في البناء سواء ولو امره بان يصدق بهذا الالف فصدق بالف من ماله ان انفق الوكيل
الالف او على نفسه ثم تصدق بالف من ماله لا يجوز ويقضى الالف وان كانت الدينار عنده فصدق
من عنده جاز استحسانا كذا ذكره العيون وفي المتن رجل امر رجلا بان يقضى من فلان الف درهم
عليه ويتصدق بالمعنة فتصدق المأمور من ماله عن الامر بمثل ذلك الالف ليرجع في مال الامر اذا قبض
من الذي هو عليه فاني استحسنان ان اجيزه وفي للجامع الصغير رجل امر رجلا بان يشتري له جارية

مطل
اذا اشترى المأمور بدفع
العين المدفوع
اليه

مطل
اذا امسك المدفوع الدنابر
واذاه من ماله او الانفاق
من بيته فانفق جاز
استحسانا

للمولى وفي مكانه الجامع الصغير بعد دفع الى رجل الف درهم وامره بان يشتري نفسه له من مائة
فذهب واشترى ان لم يصف يكون الشراء له وان اضاف الى العبد فهو اعتاق وتلازم من الالف وهو
للمولى وعلى العبد الف آخر من العبد رجل دفع الى آخر الف درهم يشتري له ثيابا وبني نوعه فاشترى بعضه
وانفق البعض في الحل والكره لا يضمن وكذا يشتري بالكل وانفق من ماله صار منوطا وفي الاصل
وتكلى رجل بغيره كخط من الفرات فاشترى واستاجر بغيره فاحله فالكره على الامر استحسانا
ولو امره بالشراء في السوق فاستاجر من جملة فهو منطوق وفي شرح الشافى الوكيل بشرائه العبد
اذا جاء الى مالك العبد فقال مالك العبد بعث هذا العبد من فلان يعني الموكل فقال الوكيل
لا يلزم الموكل وفي السير الكبير في باب الوكيل والرسول في النكاح والطلاق والبيع والعناق
اذا اخرج الكلام مخرج الوكالة بان اضاف هذه النقرات الى نفسه فقال تزوجت فلانة منك
طلقتك اعتقتك بعثتك لا يجوز هذه النقرات لانه رسول والرسالة لا يضمن معنى الوكالة لانه
الوكالة فوق الرسالة وان اخرج مخرج الرسالة فقال ان فلانا يقول طلقك بعث منك اخرج
ذلك كله على المرسى والوكيل في البيع اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة وقال ان فلانا ماري ان
اطلق او لعني الاخر ففعل ذلك نفذ تصرف على الموكل لان عهدت هذه النقرات على الموكل
كل حال ولو اخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق والعناق مخرج الوكالة بان اضاف
النقرات الى نفسه صح الاتى النكاح واقترن بين الوكيل بالنكاح وبين الوكيل بالطلاق والعتاق
ان في الطلاق والعناق اضاف الى الموكل معنى لانه يبتنى على ملك الدفنة وانه للموكل في الطلاق
والعتاق اتى النكاح فذمة الوكيل قابلة للهوى لو كان الوكيل بالنكاح من جانب المرأة واخرج
الكلام مخرج الوكالة نقول بانه لا يصير مخالفا لانه يصير مضيفا الى المرأة معنى لان صحى النكاح
باعتبار ملك البضع والبضع ملك المرأة فصار كانه قال ملكك بضع موكلتي بخلاف جائز
الرجل وفي مكانه الجامع قبيل الحوالة الوكيل بالشراء اذا وجد بالمتري عيبا له ان يرد من غير
الامر ان كان المشتري في يد وان سلم الى الامر لم يرد له الا بامره فان رضى الوكيل بالعيب لزمه العقد
والامر بالخيار ان شاء رضى به وان شاء الرزى المأمور وقيل ان يلزمه لو هلك بهلك على الموكل
وقضى هذا الجنب في الزبوات الوكيل بالشراء اذا مات ثم وجد الموكل به عيبا يرد وارثه او
وان لم يكن له وارث ولا وصي يرد الوكيل والوكيل بالبيع اذا مات فوجد المشتري به عيبا يرد على
وصي الوكيل او على وارثه وان لم يكن وصي ولا وارث يرد على الموكل وفي الفتاوى الصغرى
الوكيل اذا كان غايبا مادام حيا لا ينتقل الحقوق الى الموكل **جنس اخر** وفي الاصل
رجل وكل رجلين بنكاح او طلاق بال او عنى بال او كتابة او بيع او شراء ففعل احدهما مجز

مطل
اشترى حصة الوكالة
فاشترى للمولى بغير اذن
الموكل

مطل
اذا اطلع الوكيل بالشراء
على عيب

فان لم يسم في الطلاق والعناق قدر المالك ففعل ذلك على درهم جاز عند ابي خذو فاما
جعل امرأته بيد رجلين لا ينفرد احد بمال ولو وكل ببيع عبد بن له فباع احدهما بغير اذن
فيه مرد فان كان احدهما اجد فعلى ما ذكرنا من الخلاف وفي فرع مسألة الغبن ولو وكل ببيعها
بالف فباع احدهما بجماعة ان كان حصته من الثمن او اكثر جاز وان كان اقل فلا عند ابي
وعند ما ان كان يسيرا قدر ما يتغابى الناس فيه جاز ولو وكل به بان يشتري له عبيد بن باعها ما
درهم فاشترى احدهما بمائة ان كان ذلك حصته من الالف او اقل جاز **جنس اخر** وفي
بيع الزبوات الوكيل بشرائه الجارية اذا اشترى اخيه من الرضاع بنظر ان قال له المولى اشتر
جارية اطرها لا ينفذ على الامر وينفذ على الوكيل **وان قال** اشترى جارية استخدمها
او ابيعها جاز للامر وله ان يستخدم اخيه من الرضاع ولو امره بان يشتري له جارية فاشترى له جاز
وقد حلف بعتها ان مدها او اشترى امته او اخيه نفذ على الامر ولو كان قال اشترى جارية
اطرها او استخدمها لا ينفذ على الموكل ونفذ على الوكيل فلو قال له اشترى جارية اطرها فاشترى
اخي ام ولد او اخت امه او جارية في عتق جاز وكذا كل من عتق جاز ولو اشترى اخيه امه
او عتقها من رضاع او نسب كان مخالفا وكذا لو اشترى جارية له ازوج او في عتق من زوج من طلاق
باب اوجي ويلزم المأمور وهذا كله قياس وهو قول زفر وبه اخذ الحسن وعنده ابي يوسف ان كان
العتق بالشهر لزم الامر ولو وكل به بان يشتري له جارية فاشترى امه او عتقها او مطلقا
البدل يلزم الامر رجل وكل رجل بغيره الطعام بنصف الى الحظفة ودفقها ثم الداهم ان قلت بنصف
الى الحظرة وان كثرت بنصف الى الحظرة الا اذا اخذ الرجل ولعبة فنقد علم ان مراده الخبز وان كثرت
الداهم والدفق كالحظرة وفي رواية كالحظرة في الاصل وما ينصل بهذا الفصل **الفصل في**
وفي بيع الزبوات شراء الفضولي لا ينفذ ولو امر آخر بالشراء بشرط الخيار فاشترى الوكيل بغير شرط
الخيار او بشرط الخيار لنفسه لزم المشتري رجلا له على آخر درهم فغاب فباء صدق وقضى ذلك من
غريمه واشترى حصة بذلك الداهم **قال** ان اضاف الشراء الى صاحب الداهم ينفذ عليه ان
ولو لم يصف اليه لا ينفذ في موارد الامام ظهير الدين المغناني وفي الفتاوى الصغرى ولو وكل رجلا
بشراء عبد بعينه فخرج الوكيل من عند واشهد انه يشتريه لنفسه او وكل آخر بشراء له فاشترى هو لا
واما يملك الشراء لنفسه عند عزل نفسه ولا يمكن ذلك عند غيبة الامر الا اذا اشترى بالكره ما وكله
به او بخله فجنس ما وكل به والله اعلم **الفصل الثاني**
في الوكالة بالنكاح وفي الاصل رجل وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوج بنته ان كانت
لا يجوز وان كانت كبيرة فذلك عند ابي حنيفة وعندنا يجوز وكذا كل من لا يقبل شهادته لما على هذا الخلاف

مطل
الوكيل يتزوج امرأة
معينة يجوز له تزوجها

ولو زوجة الوكيل معنك رجل او منكوحه رجل او ام امراته قد دخل بها ولم يعلم الوكيل بذلك يجب له
 النكاح ولا يبرح على الوكيل علم او لم يعلم ولو دخل بان يزوجه امرته فزوجته حرة لم يجز وان زوجه
 او مدبرة او ام ولد جاز ولو بان يزوجه فلا بد ان يكون منكره رجل فان منكره منكره وانقضت عدتها
 منه صح ولو لم يكن لها زوج فزوجها الوكيل لنفسه ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها
 من الوكيل جاز بناء على ان الوكيل يتزوج حرة او امراة معينة ليس بحرة عن التزوج لنفسه والوكيل يتزوج
 معين بحرة عن ثراء نفسه وقد مر الا اذا خالف بان اشترى بكر او مملوكا به او جلا من جنس او كره به وفي
 النكاح خالف لان الاضافة الى الوكيل شرط في النكاح فاذا لم يضاف فقد خالف فيصير له وفي التوكيل
 بالثراء الاضافة ليست بشرط فقد صدق على نفسه فيما وافق امره او غيره لكونه بالخلاف لا بالواقعة
 ولو لم يزوجه الوكيل لكن تزوجه الوكيل بنفسه ثم بانها تزوجه الوكيل منه لم يجز وكذا لو تزوجه
 الوكيل ام تلك المرأة او ذات رحم محرمة منها او اربعا سواها انزل الوكيل ولو قال لها ان تزوجه
 فهي طالق ثلثا فهذا ليس بمنزلة ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها امرأة فعلق طلاقها
 بنكاحها صح وطلق امرأته وكلت رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها من نفسه او من ابن له صغير لا يجز
 ومن ابن له بالغ او ابية فعلى ما ذكرنا من الخلاف ولو وكل الرجل امرأة بان تزوجه امرأة فزوجت
 منه لم يجز في قولهم جميعا امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من رجل ثم تزوجت نفسها من رجل انزل الوكيل
 منكوحه رجل قالت لا يخفى ان اريد ان يختلعه نفس من ذوقه فاذا اختلف وانقضت عدتها فزنى
 من فلان صح لان الوكيل يحمل الاضافة ولو قال للوكيل ما صنعت من شئ فهو جاز في قول الوكيل
 او اوصى جاز الكل في الاصل

الفصل الثاني

في الوكالة بالطلاق والعنف وفي الاصل الوكيل بان يطلق في نفوذ احد ما اذا كان بغير المال وكذا
 الوكيلان بالخصومة والوكيلان بركة الوارث والعوارى والغصب والرد في البيع الفاسد اما الوكيلان في
 البيع والمخلع والعنف على مال والذبح على امرأته بيد رجلين فذلك في الفصل المتقدم انه لا ينفرد احد
 الوكيل بالطلاق او الامر بالسب اذا امتنع عن التطبيق لا يجبر ولو وكل بطلبها جبر وكذا الوكيل بقتل
 الدين بجبر رجل اكرهه السلطان ليوكله بطلاق امراته فقال غافة الضرب ان وكلي ولم يرد على هذا
 فطلق امراته وقال الموكل لم اريد به الطلاق نظافي امراته لان كلام الرجل خرج جوابا لكلام السلطان
 وتعلق بطلاق امراته ولو وكل رجلا بان يطلق امراته فطلق هو وانقضت عدتها ثم تزوجه طلقها
 الوكيل لا يقع وكذا لو طلقها ثلثا وانقضت عدتها ولو طلقها واحد والعنف قابعة فالوكالة على حالها
 في الجريد الوكيل بالطلاق اذا طلق في حال نكوه لا يقع قال الفقهاء ابو القاسم في هذا خلاف قول
 اصحابنا رجل وكل رجلا بعني عبدا فقال الوكيل اعتقته ليس بكنية الموكل لا بعني والوكيل بالبيع لو قال

ليوكله
 رجل اكرهه السلطان
 بطلاق امراته

بعنه امس وكذا الوكيل فالقول قول الوكيل ولو اعتقته اجنبي فاجاز الوكيل لا بعني والطلاق على هذا
 رجل وكل اخرا بان يكاتب عبدا ويقبض بديل الكتابة فقال الوكيل كاتبت وقبضت البديل وانكر الموكل قال
 قول الوكيل في الكتابة دون قبض بديل الكتابة ولو كاتبه ثم قال قبضت الكتابة ودفعت البديل فهو
 مصدق النكاح في الفناوى والله اعلم

كتاب الكفالة

هو شتم على خمسة فصول **الاول** في المقدمة وقبة الفاظ الكفالة ما نصح من ذلك وبالاخص
 والثاني في الكفالة المتعلقة **والثالث** في التسليم والرابع في صلح الكفيل **والرابع** في تكفيل القاص
 وقبائعه بالبدعي والخصومة **الاول** قال الامام الرضا في شرحه الكفالة عبارة عن الضم
 وفيه طريقان احدهما الضم في المطالبة دون اصل الدين بل اصل الدين في ذمة الاصيل على حاله
 الكفيل مطالب به كما في الوكيل مع الموكل الثمن للوكيل ودولة المطالبة للوكيل والطريق الثاني ضم ذمة
 الكفيل لادته الاصيل في ثبوت اصل الدين والاستيفاء من احد ما كما قال القاضي في غايته القاص
 الكفالة بالنفقة والاعيان المضمونة صحيحة عندنا قياسا على الكفالة بالمال اذا عيى المكفول له اخذ
 الكفيل بتسليم وهذا اذا كان مجوسا عند غيره هذا القاضي فان كان مجوسا عند هذا القاضي يقول
 الكفيل للقاضي اخذ حتى اسلم اليه فثبت عليه حقه ثم يجبره فيجبره القاضي لادته وكذا الوكيل بنفسه
 مجوس او غائب صح وان كان المكفول له غايبا ببلد اخرى وقد علم القاضي واقامت به البينة اجل
 قديم الذهاب والجلية فان جاء به والوجه وان كان المكفول به غايبا لا يعلم مكانه ولا يوفق على اثره
 لا عيى الكفيل ويكون ذلك بمنزلة الموت وان مات الكفيل بطلب الكفالة انا وامان المكفول له لا
 اما اذا كفيل رجل بنفس رجل ثم اقر الطالب انه لا حق له قبل المكفول به له ان يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو
 اقر الطالب وقال لا حق له قبل المكفول به لامن جهته ولا من جهة غيره ولا يبرأ ولا يبرأ به
 برئ من الكفالة وفي **المطلب** مع الصغير لو كفيل بنفس عبدا يوفى مولاة فمات العبد برئ الكفيل ان كان
 الدعاية المال على العبد وان كان الدعاية نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته وفي الجريد عن محمد بن ابي
 على ان ان عصبه عبدا فقال رجل انا ضامن العبد الذي ندعي قال هو ضامن حتى ياتي العبد
 فيقيم البينة انه عبد فان لم يأت به واستحققه ببينة فهو ضامن لقيمته ولو ادعى انه عصبه عبدا ومات في
 يد فقال خلة فلان ضامن لقيمة العبد فهو ضامن يأخذ به امن سلته ولا يخرج الى الابواب البينة

جنس آخر

في الفاظ الكفالة وفي الاصل اذا كفيل بنفس رجل ثم دفع اليه ثم قال الكفيل للطالب
 دعه وان اعلى كفالة او اعلى من كفالة او قال انا كفيل او زعيمها وقال ضمنت او كفلت او قال هو على او
 الى هذه الضمان صحح ربيع كفاية بنفسه وبالفارسية يذوقه فلا ضمان صحح ولو قال يقول كرم خلتك
 المتخرون وفي فتاوى الشيخ لو قال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان انا دفعه اليك او اسلم اليك

او اقبضه لا يكون كفالة ما لم ينكح ما بهد على الالتزام بان يقول كفلت او ضمت او على او الى وفي مقولات الك
خلو لو قال سخر لا يكون كفالة اما لو قال تعليفا يكون كفالة نحو ان قال ان لم يزوج فلان فانا اودى
بصح نظيره ما ذكره المناسك لو قال انا ايج لا يلزمه شيء ولو قال ان دخلت الدار فانا ايج يلزمه وفي رواية
شي الامام لو قال لا يخرج جواب مالي ثوبين او جواب كرمي او قال هرجه ترا بروي ايد برين لا يكون كفالة
ولو قال لا يخرج انا ضامن لعرفة فلان او ضامن لئن ادرك عليه او لئن ادلى على منزله لا يكون كفالة ولو قال
انا ضامن لتعريف او على تعريف ضمني اخلاف المثلج هذا في شرح الطحاوي وفي فتاوى الفقيه
الامام ولو قال استأبى فلان برين است قال الفقيه ابو جعفر يكون كفيلة بالنفس وقال الفقيه ابو
ريح لا يكون وما قاله الفقيه ابو جعفر اوجب الى عرف الناس ولو قال فلان استأبى من است او قال فلا
استأبى قال لا يكون كفيلة بالنفس وقال بعضهم قال استأبى فلان برين است يكون كفيلة بالنفس
لمكان العرف وفيه كل الجواب وقوله فلان استأبى لا يكون كفيلة لانه لو رجع على نفسه شيئا
المشايخ قالوا لو قال استأبى فلان برين وقوله فلان برين وقوله فلان استأبى يكون كفيلة فكأنهم
تروا بين العربية والفارسية في الفارسية جعلوه كفيلة بالنفس في التوازل عن نصير قال سأل ابي
محمد الحسن اباسماعيل الجوزجاني رحمه الله عن رجل قال لا يخرج انا ضامن لعرفة فلان قال ابو سليمان ا
في قول ابي حنيفة وابيك لا يلزمه قال ابو يوسف قال هذا على معاملة الناس وعرفهم قال الفقيه ابو القاسم
هذا القول عن ابي يوسف غير مشهور والظاهر ما روى عن ابي جعفر قلت وفيه يعني ولو كفل بنفس فلان
شهرتم دمه اليه قبل الشهور وفي ان ابي المفضل له ان يفيل هذا لفظ الحاكم الجليل في الكافي والامام السجستاني
في شرح لم يرد على هذا ولم يترخص ما بعد الشهر وفي شرح الشافعي قال يجب عليه تسليمه بعد الشهر من ابيع
بش من رجل الى شيء وفي التوازل سئل الفقيه ابو جعفر عن رجل كفل بنفس رجل لثلاثة ايام فمضت ثلثه
فمضت ثلثة ايام هل يرأس الكفالة قال لا يبرأ وانما الثلثة الايام اجل لتأخير المطالبة وفي العيون
قال هشام سأل ابا يوسف عن رجل ضمن رجل بنفس رجل لثلاثة ايام ابدامضت العشرة الايام قال هو
عليه ابدامض حتى يبرأ اليه وذكر بعد ورقيب قال محمد بن في رجل قال لا يخرج على نفس فلان الى شيء فاذا
مضى شهر فانا منه برى قال هذا لم يضمن شيئا وفي السير الكبرى ابواب الرحمان لو كفل بنفس رجل لثلاثة
لم يبرأ بعض الشهر ما لم يسلم نفس الخصم اليه فان قال على ابي برى من الكفالة بعد الشهر فعلى اقال وفي التنقي
رجل قال رجل ضمن بنفس فلان ثلثة ايام فاذا مضت فانا برى قال يبرأ اذا مضت ثلثة ايام ولو قال
بالفارسية يذرفتم من فلان را فردا بنو تسليم كم هذه كفالة مطلقة لان قوله يذرفتم من فلان را كفالة
تامة وقوله تسليم كم فذم الم بدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال كفلت بنفس غدا وفي شرح كتاب الجليل
لخصاص النسب الى الامام شمس الائمة الخواشي عن ابي يوسف في غير رواية الاصول اذا قال الكفيل لفلان

الشافعي

كفنت

كفنت لك بنفس فلان شيء فانه يتوجه المطالبة اليه من حين كفل الى ان يمضي شهر فاذا مضى شهر سقطت
اما لو قال كفلت لك بنفس فلان الى شيء فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالبه بتسليم النفس بعد
الشهر قال شمس الائمة الخواشي هذا يدل على خلاف ما نظنه العوام فانه يقولون اذا قال الرجل الفارسية لا
ممن فلا تتردد فيهم ترا ناكسا انه يطالبه بتسليم النفس في السنة قبل مضى الاجل ولا يطالبه بعد مضى الاجل
قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب على العكس الا ان يزيدوا فيقولوا في الكفالة هي كما هي بخلاف بنو سيار
في بطالبة في السنة وبعد ما لو قال هو كما هو بخلاف بنو سيار من لا يطالبه في الحال في السنة
وطالبة بعد السنة ولو قال هو كما هو بخلاف بنو سيار من لا يطالبه بتسليم النفس في السنة
قال وللمصلحة ان يريد الكفيل في كفالة فيقول انا كفيل لك بنفس فلان الى كذا من الاجل ثم لا كفالة لك علي
بعد ذلك وانما يري فاذا اقال ذلك فانه لا يطالب في الحال ولا بعد مضى الاجل والمصلحة حتى يبرأ الكفيل بعد
كفر المالك ان يرفع للطالب جل ويقول لا اعطاك كفيلة بالمال فابره فاذا كان لا يعلم ببرأه من الدب
لما كفل هذا بالمال فاذا ابرأه من الدب الكفيل فخرج المصلح على من اوكفيل جسرا آخر وفي
الاصل اذا كفل رجل لرجل والمكفول له غائب فلو باطل وقال ابو يوسف اجره جازي واجمعوا انه اذا اقال
بطريق الخيار جازي ولو كان للمكفول غائب والطالب جازي جازي فان قال الطالب انا اخرج
الكلام فخرج الخيار وضع وقال الكفيل لا بلى انشأت فالتقول قول الطالب وهذا اذا لم يبرأ من الغا
في المجلس جل فان قيل او يطلب الفضي عن الطالب بان قال انفس لفلان او اضمن لفلان فقال قد
يتوقف على اجازة الغائب ولكفيل ان يخرج عن الكفالة قبل اجازة الغائب والفضولي لو فتح الموقف لا
المديون اذا اقال لرجل كفل عني لفلان فقال ضمت والطالب غائب ان كان المديون صحيحا لم يوف وان كان
مرضا قال لو رثته اضموا عني وفي غيرهما فضمنوا او الغريم عتب جازا استخسانا واختلف ما جازا اذا
المخرج في ذلك اجبني فضمن الاجبني بالتامة ثم هذا من المديون صح وان لم يبع الدين ولا صاحب الدين والكفالة
بالامانة لا يجوز وفي الخبر لا يجوز الكفالة بالامانة وكذا بالامانة عند ارجح وعند مانع
السعاية ولا تضع الكفالة من الصبي اما العبد لا يطالب في الحال ويطالب بعد العتق وليس للكفيل ان
يطالب المكفول عن المال قبل اداء الدين وان كانت الكفالة بالامر فلو طالب ح هذا ثم اراد ان يبرأ ليس
ذلك فلو ادى المكفول عنه الدين يبرأ ولو تصرف الكفيل وبيع ان كان اداء على وجه الرسالة لا يطالب
سواء كان المالك من النفود او من العروض والمسلق موقوف وان كان اداء على وجه الفضا ان كان
من النفود يطالب له وان كان من العروض فمضى ما يطالب له واختلف الروايات عن ابي جعفر في رواية ابو
لا يطالب له وفي رواية الكفالة يطالب له ثم بعد هذا في المسئلة روايتان في رواية يصدق بالبيع وفي
رواية يداخ للمكفول عنه ولا ثبت انه ليس للكفيل ان يأخذ الدين الا انه اذا طوب الكفيل طالب المكفول

مطل
الكفالة في هينة
المكفول له
باطلة

واذا

بالحلوى وان حبس كان له ان يحبس المكفول عنه ولو وهب رب الدين الدين لاحد مما هو اداء المال
وكذا لو مات الطالب فوريه احد ما ولو ابرأ الاصيل برأ الكفيل ولو ابرأ الكفيل برأ الاصيل ولو ابرأ الاصيل
على حاله وكذا لو ابرأ الاصيل فوريه احد ما ولو ابرأ الاصيل برأ الكفيل ولو ابرأ الكفيل برأ الاصيل ولو ابرأ الاصيل
على رجل مال و به كفيل فابرا الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابرأه برأ الكفيل واكفيل جميعا وان رد الا
ابراءه صح دونه في حقه وبقي المال عليه وعلى برأ الكفيل اختلف المشايخ فيه ولو ابرأ الاصيل فان الاصيل
قبل الرد والقبول كان ذلك قبولا ولو ابرأ الاصيل بعد موته فوريه ابرأه بطل الاجراء في قول ابي
ولا يبطئ في قول محمد وفي الكفالة بالنفس يخذ الكفيل باحضار المكفول بهما امكن فان بطلت الكفالة
ويجوز ان يظلم عجزه فان ظهر عجزه لم يحبس والكفالة الى المصداق والباي جازية وكذا في قدم الحاج و
النبروز وتناول اول من حصه واول حلق قدم ولو كفل الى ان خطر الماء او نبت الربح لا تصح ولو مات
الرجل ولم يترك شيئا فكل رجل عنه بالدين لا تصح عندنا بيع لان الطالب ساقطة وعندنا صح ولو استاجر فضا
لبيط فبصحة او استكرى دابة الى بغداد فكل رجل يباطن او جولة لا تصح اما الكفل بالنفس تصح ولو كفل
بالبيع لا تصح والكفالة بالمهر باطله وبالحلوى كذلك عندنا صح وعندنا تصح وهو عبارة عن تسليم
المبيع **الفصل الثاني** في الكفالة المتعلقة
وفي الاصل رجل فكل للزوج ان اتلف المودع ودعيته او جده فان اصابه لك صح وتوفى ان فلك او ابك
فلان خطأ فان اصابه الذي صح بخلاف قوله ان اكل سبج وتوفى ان غصب فلان مالك او احد من هؤلاء
القوم فان اصابه لك صح وتوفى فقال ان غصبك انسان شيئا فان اصابه ضامن لا تصح الكفالة الاصل وفي النفي
رجل قال لآخر ان لم يعطك فلان مالك عليه فان اصابه بذكر لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الا
فان تقاضاه فقال لا اعطيك لنم الكفيل ولو مات للمطلوب قبل ان يتقاضاه لنم الضامن ايضا ولو لم يستكنه
قال انا اعطيك ان اعطاه مكانه او ذهب الى السوق فاعطاه او قال اذهب الى المنزل حتى اعطيك مالك فاعطاه
فهو جازي طاعة لك ان لم يعطه من يومه لنم الكفيل المال ولو قال ان تقاضيت فلانا مالك عليه فلم يعطك
فانا مالك عليه ضامن لك فان المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان رجل فلا ضمت مالك على فلان ان
منه وادفع اليك قال هذا ليس على فلان لان بدفعه من عندنا انا هذا على ان يتقاضاه له ويدفعه اليه
في فرايد غس الاسلام لو قال لآخر جرحه ترا برفلان بشكته فهو على لا تصح هذه الكفالة وقال القاضي
نصح ان قال على لك رجل قال للطالب ان عجز عنك عن الاداء فمضى على العجز يظهر للبعض ان حبس ولم توثق
لزم الكفيل وفي فتاوى النسفي رجل كفل لرجل عن رجل مال على ان يكفل عنه فلان بكتمان المال فلم يكفل فله
فالكفالة لازمة وبسبب خيار في ترك الكفالة وفي الاصل كفل على انه بلخيار عشرة ايام صح بخلاف البيع
عندنا صح لان حبس الكفالة على التوسعة رجل كفل بنفسه رجل على ان لم يوف به يوم كذا فله المال فتواري

الحياطة والحق سلفا
والاصل انما اذا امكن
من الكفيل نظر الكفالة
واذا لم يمكن لا
حتى لو
سئل

مطل
ان غصب فلان
مالك فان اصابه
لك

مطل
لو قال لآخر جرحه
ترا برفلان بشكته
فهو على لا
صح

المكفول

المكفول له فلم يجده الكفيل يدفع الامر الى القاضي لينصب وكيله فيسأله اليه وعلى هذا الوفاق شيئا على
المشترى بل بخلاف ثلث ايام فتواري الباي حتى مضت ثلث ايام يدفع الامر الى القاضي لينصب القاضي للباي
وكيله ويرد عليه قال الفقيه ابو الليث بن هذا خلاف قول اصحابنا غير انه روي في بعض الروايات
عن ابي يوسف ولو فعله القاضي فهو حسن وفي الفتاوى رجل قال لآخر ما افر لك به فلان فهو على
فان الكفيل لم افر فله المال لازم في تركه الكفيل وكذا ضمان الذم وفي مجموع النوازل جماعة طبعوا
ان يأخذ منهم شيئا غير حق فاختفى بعضهم وظفر الوالي ببعضهم فقال المكفول لذي يما وجدهم الوالي
لا تظلمهم علينا وما اصابكم فهو علينا بالحصر فلو اخذ الوالي منهم شيئا فله الرجوع قال هذا مستقيم
على قول من يجوز ضمان الجناية وعلى قول عامة المشايخ لا تصح ولو كفل بالخراج بضعه بالجماع وفي الجراح
الصغير وفي الاصل رجل له على آخر مال وكفل رجل بنفسه للمطلوب فان لم يوف بوف كذا فعليه ماله الذي
عليه فمضى الرجل قبل ان يوفيه الكفالة لثان جازي فان المال لازم له استخانا فان لم يوف بنفسه حتى
لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس وكذا لو قال مالك عليه ولم يتم كفو واذا كفل بنفسه رجل على ان لم يوف
به عند فعله الف درهم ولم يقبل الدلف الذي عليه فمضى عند لم يوف به فلان يقول لا شئ على الطالب
بيد الف درهم والكفيل يترك وجوبه على الاصيل وعلى الكفيل الف درهم عندنا صح وابي يوسف الاول
في قوله وهو قول محمد لا شئ عليه ولو كفل بنفسه رجل على ان لم يوف به عند المال الذي للطالب على فلان
رجل آخر وهو كذا على الكفيل جاز عندنا صح وابي يوسف الاول وهذا ثلث مسائل احدها ان يكون الطالب
والمطلوب واحدا في الكفالة لثان وانه جازي استخانا والثانية ان يكون الطالب مختلفا بطل الكفالة
سواء كان المطلوب واحدا او اثنين وان كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين فهو مختلف رجل كفل بنفسه
رجل لا عهد فان لم يوف به غدا في المجد فعليه المال الذي له عليه واشترط الكفيل على الطالب ان لم يوف به
غدا في المجد فعليه المال الذي له عليه واشترط الكفيل على الطالب ان لم يوف به غدا يقبضه متى فانا
برق فالتقيا بعد الغد فقال الكفيل قد وافيت انا والطالب قد وافيت انا ولم توافيت لم يصدف واحد
منهما على الموافقة فلو اقام المطلوب البيعة على الموافقة برئ من الكفالة لثان اذا كفل بنفسه رجل بأمر فان لم يوف
به عند فعله الف درهم فادعى الكفيل انه لا يصدف رجل قال لا شئ باي فله انما يبايعته به من شئ فهو
على صح فان قال الطالب بعنه متاعا بالي وقبضه متى وشهد الكفيل يؤخذ الكفيل به استخانا بدين
البيعة ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان ونهاه عن البيعة صح حتى لو بايع بعد ذلك لم يلزم الكفيل شيئا
وكو جده الكفيل والمكفول عنه البيع فاقام الطالب البيعة على احد مما له باعه قال اليه لزمها واذا كفل
رجل عن رجل بالف درهم على ان يعطيه من ودبعة المكفول عنه التي عند جاز اذا امر بذلك ولم يكن
ان يستخر الودبعة منه فان هلك برأ الكفيل والقول قول الكفيل انها هلكت فان غصبها رب الودبعة

مطل
اذا اخذ الظالم من
بعض الجماعة
شيئا

مطل
اذا في محل من الطالب
والكفيل المرافاة

او غيره فاستهلكه بركن الكفيل والمهر على هذا سباني في كتاب الحرة وتوضيحه الف درهم الى ان يعطيه اياه
من ثمن هذا المهر فلم يبعها لم يكن على الكفيل ضمان ولا يلزمه بيع المهر ولو كفل بالمال على ان جعل الطالب له
فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل وان كان مشروطا في الكفالة فالكفالة باطلة اجماعا وكذا في
الحرة **الفصل الثالث** في التسليم وفي الاصل اذا سلم الكفيل
المكفول به الى الطالب برئ قبل الطلب ولا كماله يورث اذا جاء بالدين فوضعه بين يدي الطالب اذا شرط في الكفا
ان يرافقه في المجد الجامع فدفعه اليه في السوق او شرط الدخ في مجلس القاضي فدفع اليه في السوق برئ قال
الامام السرخسي المتأخرون من متبعي هذا المذهب ان على عاتقهم في ذلك الوقت لما في زماننا اذا شرط التسليم
مجلس القضاء لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك المجلس وفي الخبر يبرأ من العبارة ولو شرط في الكفالة بالتسليم
في مجلس القضاء فسلمه اليه في المصرفة كان يبرأ على احضار مجلس الحكم وهذا تسليم ولو سلم اليه في
لا يكون تسليما ولو شرط ان يدفع اليه في مصرفة سلم اليه في مصرا آخر برئ عند البيع وعند عمال يبرأ ولو سلم اليه في
السودا وفي موضع ليس بمصرفة فاض لا يبرأ في قولهم ولو شرط ان يدفع اليه عند الامير فدفع عند القاضي او غيره
ذلك الوالي وفي غيره فدفعه اليه عند الثاني جاز وفي الاصل لو دفع المطلوب نفسه الى الطالب وقال
نفسى من فلا يبرأ وكذا لو دفعه رسول الكفيل او وكيله وفي الفتاوى اذا اخذ كفيل من المدعى عليه بنسبه
بامر الكفيل او بامر الكفيل اذا سلم الى القاضي او الى رسول برئ وان سلم الى المدعى لا وهذا اذا لم يصف
الكفالة الى المدعى فان اضاف بان قال كفل للمدعى فالجواب على العكس **حسن آخر** وفي المتن
رجل كفل بنسب مجرى بنسب القاضي ان يخرج به حتى يدفعه الكفيل الى المكفول له ثم يعيد الى المجنى وفي العيون
لو ضمن للآخر بنسب رجل وجلس للطالب بنسب المجنى فسلم لا يبرأ ولو سلم عن المجنى ثم خسر ثانيا فدفعه اليه وهو
المجنى ان كان المجنى الثاني من امور التجارة وخوفا من الدخ وان كان في امر من امور السلطان لا يبرأ اذا حبس
الطالب المطلوب ثم اخذ الطالب الكفيل فقال ادفعه الي فدفعه وهو في الحبس فالتسليم برئ اليه بتسليم
اليه وهو في حبسه **ولو قال** المطلوب في السجن دفعت نفسي اليك عن كفالة فلان كان جازما ايضا
الكفيل **الفصل الرابع** في صحة الكفيل وفي فتاوى القاضي
الامام رجل كفل عن رجل بالف درهم فصالح الكفيل الطالب من الالف على خمسة احمص الصلح وبرئ الا كسر
والكفيل عن الخمسة الاخرى وفي الاصل الكفيل اذا صالح من الكفالة بالنفس على مال على ان يبرأ عنه اجماعا
الصلح لان هذه معاوضة مال بالمال ولا هو في معنى المال فبطل ولم يبرأ ولو اذاه ببيع حقه فان ابرأه
من الكفالة على كذا فلكفيل ان يرجع عليه باقتضاه وعلى هذا الوصلح المشتري الشفيع على مال غير انه
الشفيع ههنا وفي الكفالة لا يجب للمالك ولا يبرأ كذا الزوج لو صالح المرأة على ما في خبر البلوغ والعنف
ولو كان كفيلة بالمال فقتضاه الطالب على ان يبرأ من الكفالة بالنفس او ضمن بعضه على ان يبرأ جاز

مطل
المدرسون اذا وضع
الدين بين يدي
الطالب

ولو ضمن وهو المجنى
ببر

اذا كان لرجل على آخر الف درهم وبها كفيل فصالح الكفيل الطالب على ما ذكره على ان يبرأ الاصيل من الالف
والكفالة بامر رجوع الكفيل على الاصيل ما ذكره لا بالالف ولو صالح الكفيل على ما ذكره على ان يبرأ
النسوة رجوع الكفيل بالالف كما لو وهبه الكل وهبه الكفيل بمرتب بالدين في الزكوات في باب الغصب والجنابة
وكذا لو صالح على عشرة وناظر كان للكفيل ان يرجع بجميع الالف لانه ملك الالف بالغاير لانه
على غير جنس الحق يكون تسليمه كالبائع وكذا لو صالح على مكبل او موزون بعينه او عوض الكل في الا
وفي الزكوات بعد كتاب الافراد في باب الغصب والجنابة الطالب ابرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل
والبائع لو ابرأ الوكيل عن الثمن يرجع الوكيل على الموكل لان ابرأ الوكيل لا يكون اسقاطا لهذا المورد بمرت
والكفيل لا يرتد وفي الخبر يبرأ الكفيل عن رجل يدينه صحاح جبار فاعطاه مكره او زبوا فاحجزها
رجع على الاصيل بمثل ما ضمن لا بمثل ما أدى وليس هذا كالمأثور بادي الدين **الفصل الخامس**
في تكفيل القاضي المدعى عليه وفي الاصل اذا ادعى على رجل وعمرى فاخذ
كفيلة بنفسه ووكيله في خصوصه ضامنا لما اذا استغلبه جاز وقبه القاضي يأخذ من المدعى عليه
كفيلة ثقة اذا اطلب المدعى وقال له بئنه حاضق والتقدير بثقة ايام لانهم كانوا يجلسون للقضاء في
كل ثلثة ايام **ولو قال** يفتني غيب او اقام شاهدا واحدا وقال لا اخذ الكفيل ولو
استغنى المدعى عليه من اعطاء الكفيل يأمر القاضي الطالب بالملازمة ولا يجبه القاضي وفي ادب القضاة
المختصاف اذا كان المدعى عليه مسافرا وعرف ذلك لا يؤخذ منه الكفيل اذ حقه في العين واذا انفقاته
مسافرا اجل الى آخر المجلس فان امكنه في آخر المجلس اقامة البينة والاختي سبيل **ولو قال** انا اخذت غدا
او الى ثلثة ايام بكفله الى وقت الخروج وان انكر الطالب خروجه ينظر الى زنته او بيعت من يتي به الى
رفقائه يسألهم عن ذلك فان قالوا نعم اعده للخروج معناه يكفله الى وقت الخروج وكذا في فتح الاجارة بعد
السفر وفي موضع يأخذ الكفيل بأخذ اللقعد وفي بعض الروايات الى آخر المجلس وفي بعضها الى ثلثة ايام
ولم يجلس القاضي في كل خمسة عشر يوما الا مرة واحدة يأخذ الكفيل الى وقت الجلوس ويأخذ كفيلة ثقة
وهو ان يكون له دار مكر او حانوت مكر او غيره وفي دعوى المنقول يأخذ كفيلة بذلك الشيء ايضا
دعوى العقار لا حاجة الى الكفالة بالعقار فان اعطى كفيلة بالمنقول ويقول انا او كل رجل بالخصوص
جائز اعلى ما قضيه عليه فالقاضي يقبل ذلك منه ولا يكلفه ان يعطى كفيلة بنفسه لكن يأخذ الكفيل من
بنسبه ولو فعل ذلك بالدين لا يبرأ ان يأخذ من الموكل ايضا وليس له ان يمنع من اعطاء الكفيل بخلاف ما في
المدعى عليه **حسن آخر** وفي الاصل اذا ادعى الكفيل ان الالف الذي كفل من ثمن خرفانه
يخصم لذلك حتى لو اقام البينة على افراد الطالب بذلك لا يقبل ولو اذ ان يجتهد ليس له ذلك لانه لم يصح
ولو صدقه الطالب يقبل ويصح لان التناقض لا يمنع صحة الافراد الا يبرأ انه لو كفل بالالف واقر ان لفلان عليه

مطل
فرق ما بين ابراء الكفيل
والقاضي

الوكيل
على

مطل
الا يرى انه لو كفل بالالف و
اقر

وكذا لو أدى

الفاو انكر المكفول عنه يجب المال على الكفيل وكذا لو أدى الكفيل المال واراد الرجوع عليه بحكم الامر فقال
المطلوب المال من ثمن خمر واقام البينة لا يقبل المال ثم لو اقام البينة على الطالب انه من ثمن خمر يقبل ثم يدين
شاهدان على رجل انه كفل بنفسه رجل لا تعرفه ولكن تعرف بوجهه ان جاء فخرج جازم منزلة ما لو اقر عند القا
انه كفل بنفسه رجل ثم يقال له اي رجل اثبت به فقلت هو هذا وحلفت عليه برئت من الكفالة لان الجلالة
في القربة لا تستنع صحة الاقرار ولو قال لا تعرفه بوجهه يؤخذ بالكفالة ايضا باب الشهادة واليمين
في الافضية في النفقات اجمعا ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المدين التسفيرة
على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفل بنفسه رجل او بامر باسره فارد المضمح ان يخرج من البلد ان
كان ضمانه الى اجل ليس للكفيل ان يمنعه وان لم يكن الى اجل له ان يطالب باعطاء الكفيل وقال ابو بوب
لو قال قائل بان له ان يطالبه فباسا على نفقة ثمر لا يبعد وفي المتن لو قال للفاوض ان مدني
فلان يريد ان يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي الفتاوى الصغرى يجبر
المدعي اعطائه الكفيل بمجرد الدعوى سواء كان للمدعي عليه معروف او لم يكن في ظاهر الرواية ومن عهده
لا يؤخذ ان كان للمدعي عليه معروف وهذا اذا كان للمدعي عليه في المصروفات كان غريبا لا يؤخذ منه الكفيل
وفي الزاوية في الباب الثاني في كتاب الدعوى يجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وان اعطاه كفيلة
بنفسه واستنع من التوكيل لا يجبره القاضي ولا يأمره بالملازمة وان اعطاه وكفيلة بالخصوصية واستنع عن اعطاء
الكفيل اجبره القاضي على اعطاء الكفيل اجبره القاضي على اعطاء الكفيل وان اعطاه وكفيلة بالخصوصية وكفيلة
بنفسه الوكيل قبل ذلك منه الا ان يرعى المدعي وان كان الدعوى في عين بأخذ كفيلة بالعين المدعى او بوضع على
بني عدله والله اعلم

كتاب الحوالة

وفي الفتاوى للقاضي الامام صحة الحوالة نعمت على قول الحوالة والحوالة عليه وانصح الحوالة في غيبة الحوالة في
قول ابو حنيفة ومحمد بن كمال في الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للغائب ولا يشترط حضور الحوالة عليه لصحة الحوالة
حتى لو احواله على رجل غائب ثم علم الغائب قبل صحة الحوالة وكذا لا يشترط حضور الحوالة حتى لو قال رجل لصاحبه
الدين لك على فلان بن فلان الف درهم فاحمل بها على فوضي الطالب بذلك واجاز صحة الحوالة حتى لا يكون لان
يبيع بعده لك ولو قال رجل للمدين ان فلان بن فلان عليك الف درهم فاحمل له بها على فقال المدين ائتني
ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز قول الحق ومحمد اختلف الشايخ في ان الحوالة نقل الدين او نقل المطالبة فعند البعض
نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة هكذا ذكر في بعض شروح الجامع الكبير وفي نسخة الامام خواهر زاده
الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد فعند ابى يوسف نقل الدين وعند محمد نقل المطالبة وثمة الاختلاف فيها اذا
ابرأ الحوالة له الجبل عن الدين بعد الحوالة عند ابى يوسف لا يصح لانه انتقل الدين منه الى الحوالة عليه وعند محمد
يصح وفي التجويد اذا احواله على الجبل عند الثلثة وكذا لو كفل على ان الاصل برئ وتوابع الحوالة له الحوالة

في الاصل رجل كفل بنفسه رجل او بامر باسره فارد المضمح ان يخرج من البلد ان كان ضمانه الى اجل ليس للكفيل ان يمنعه وان لم يكن الى اجل له ان يطالب باعطاء الكفيل وقال ابو بوب لو قال قائل بان له ان يطالبه فباسا على نفقة ثمر لا يبعد وفي المتن لو قال للفاوض ان مدني فلان يريد ان يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي الفتاوى الصغرى يجبر المدعي اعطائه الكفيل بمجرد الدعوى سواء كان للمدعي عليه معروف او لم يكن في ظاهر الرواية ومن عهده لا يؤخذ ان كان للمدعي عليه معروف وهذا اذا كان للمدعي عليه في المصروفات كان غريبا لا يؤخذ منه الكفيل وفي الزاوية في الباب الثاني في كتاب الدعوى يجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وان اعطاه كفيلة بنفسه واستنع من التوكيل لا يجبره القاضي ولا يأمره بالملازمة وان اعطاه وكفيلة بالخصوصية واستنع عن اعطاء الكفيل اجبره القاضي على اعطاء الكفيل اجبره القاضي على اعطاء الكفيل وان اعطاه وكفيلة بالخصوصية وكفيلة بنفسه الوكيل قبل ذلك منه الا ان يرعى المدعي وان كان الدعوى في عين بأخذ كفيلة بالعين المدعى او بوضع على بني عدله والله اعلم

قال للفاوض ان مدني فلان يريد ان يغيب عني فانه

في سائر الحقوق ولا يقبل في الدين واذا اعطاه وكفيلة بالخصوصية وكفيلة بنفسه الوكيل وكفيلة للمال المدعي لا يقبل ذلك منه

صحت

عليه من الدين وقد احواله بدنه فبقيا فالحال ان يرجع على الحوالة عليه ولو وهب من الجبل عليه فليس الجبل ان
على الحوالة عليه والجهة كالاقتضاء وتورث الحوالة عليه من الحوالة له فهو كاحبة وفي الجامع الكبير في احواله
الحوالة وضع للسلطة في زيد وعمر وفي التجويد ان احواله الحوالة عليه الى الحوالة له او وهب او تصدق به عليه او
مات الحوالة له فورثه الحوالة عليه رجح في ذلك كله على الجبل وتوابع الحوالة له الحوالة عليه برئ ولا يرجع على
الجبل ولو نفذ الدين من الدين او باع به او ضارب على الجبل وكذا بن جازت الكفالة به فالحوالة له جازة
وفي الجامع الصغير لو قبض الحوالة له المال من الحوالة عليه فقال ما قبضت على لئلا احلفني عليه بالدين
الذي لي عليك وقال الجبل لا يبرئ قبضت مالي وانت وكنت في القبض فانك لو قال الجبل وتوابع الجبل
الحوالة عليه فقال الحوالة عليه ادبت وبنك بامرك فلي ان ارجع عليك وقال الجبل انما ادبت من الدين الذي
لي عليك فانك لو قال الحوالة عليه وفي التجويد لو كان الجبل على الحوالة عليه دين فاحاله به مطلقا ولم يشترط
في الحوالة ان يعطيه ماعليه فالحوالة جازة ودين الجبل بحاله وله ان يطالب به ولو احواله بالدين الذي
ان يطالب به ثم صحة الحوالة نعمت على قول الحوالة عليه حتى لو جاء رجل الى رجل وقال احالفني فلان عليك كذا
وصدقك الحوالة عليه وقبل صحة الحوالة وان كان الجبل غائبا وعلى القليل ان كان خطا رجل بالمال عند رجل
فاعطاه الرجل واحاله على صاحب الخط والحوالة عليه غائب لانصح الحوالة رب الدين اذا احواله رجلا على
رجل وليس للحوالة له على الجبل دين فذلك وكاله وليست بحوالة الحوالة له اذا اخذ الخط من الحوالة عليه بعد
ما قبل الحوالة ثم قال الجبل انه مفلس فقال له الجبل ابعث الى الخط الذي اخذته منك وارثك الحوالة نعمت
ولم يقبل بلسان شينا انصح الحوالة ولو لم يقبل ابعث الى الخط لكن اخذ المال له بالتغلب او أدى الجبل باختياره
الجبل ما له على الحوالة عليه وقال في التجويد بهذه العبارة لو أدى الجبل جاز ولا يكون مديونا لو أدى الجبل فلم
يقبل الحوالة له جبر وفي الجامع رجل احواله على رجل على ان يؤدي من الالف الذي عند ودعيه له مديون
بما فقال المودع ضاعت الودعيه بطلت الودعيه ولو كانت الحوالة مديون بالغصب لا تبطل الحوالة في الجامع
الصغير وفي الاصل اذا باع عبدا من كره واحاله البايع غريبا له على الشري بالثمن ثم استحق العبد او ظهر حرا
وقد رضوا الامر الى القاضي فانه يبطل الحوالة اما اذا راع عليه بعيب بفضاء او بغير رضاه لم تبطل الحوالة وكذا
اذا هلك المبيع قبل التسليم الى الشري وفي المتن رجل قال لاخر احلفني على فلان وسكت ثم قال لم اقبل فالحوالة
جازة رجل له على رجل الف درهم فاحاله بها ثم ان الحوالة عليه احواله الطالب بها على الذي عليه المال برئ منه وان
توى للمال على الذي عليه الاصل لم يعد للمال اليه ولو مات الحوالة عليه ولم يترك شيئا وقدا على كفيلة بالمال ثم
ابرأ صاحب المال الكفيل منه لان يرجع على صاحب المال وفي الزاوية الحوالة له اذا اخذ الكفيل من الحوالة
بالمال ثم مات الحوالة عليه مقلدا لا يعود الدين الى ذمة الجبل سواء كفل عنه بامر او بغير امره والكفالة له
او مؤجلة او كفل حاله ثم اجله المكفول له ولو لم يكن له كفيل ولكن رجل يترطه ورهن به رهنا ثم مات

ادانته الدين

بالتغلب

الحوالة

عليه

لجائز والفساد وفي الاصل اذا صلح عن دعواه حقاً دار على عبد عن الاجل لم يجوز ان يبرأ
عبد او صوفي في الذمة لا يجوز ايضا ولا بطل الصلح فان كان صلح من جهة فقد اقر له بالحق
عليه والقول في القدر قوله المدعى عليه وان صلح من دعواه لم يكن اقراراً وقد ذكرنا في كتاب الاقرار
رجل ادعى عبداً فصالحه على خذ منه ثم اجاز وعلى غلته ثم ابرأه بجزء وكذا غلته الدار وشمس الفصل
ادعى عبداً فصالحه على درهم او دينار حاة او من حلة جاز سواء كان العبد قاتلاً او هالكا وان صلح
على طعام ان كان قبوضاً قبل الفرق جاز عينا كان او دينا وان كان مؤجلاً ان كان العبد قاتلاً او هالكا
وهو عيني بدني وان كان هالكا لا يجوز لانه يكون ديناً بدنياً وفي الشباب المؤجلة ان كان العبد قاتلاً او هالكا
وفي الهالك لا ماس وان كان المدعى عليه كيتاً او ذنباً كالحطة والشعر والحديد والصفر فصالحه
على درهم او دينار ونفقاً من غير قضي ان ادعى حطة معينة وقال غصبتي هذه الحطة صح الصلح
وان ادعى ديناً لا يجوز ومسألة الصلح بعد الصلح ذكرناها في البيوع في جنس الاحالة **الفصل**
الثالث في الصلح في الدين وفي الاصل رجل ادعى على رجل الف درهم فصالحه منه على
عشرون ديناراً من حلة لم يجز ولو ادعى الف درهم سود فصالحه على الف بخمسة الى سنة بعد الانكار لم يجز
لانه معاوضة للوجه بالوجه وانسحرام وكذا لو ادعى الف درهم بخمسة الى سنة فصالحه على الف سود
حالة لم يجز ايضا لانه ترك للوجه لاجل الاجل ولو ادعى الف درهم سود لاجل فصالحه على الف درهم
بخمسة حالة جاز لانه اصطناع من المدعى عليه والخمسة للجواد ولو ادعى على الف درهم بخمسة حالة
فصالحه منه على الف درهم سود او اقل حالاً او مؤجلاً جاز لانه اصطناع من المدعى ولو ادعى عبد بالف درهم
سود فصالحه على الف ومائة بنهرجة لم يجز وكذا لو صلح على كيتي او ذني موصوف لانه بيع لانه
قول بالدين وبيع ماله عند الانسان لا يجوز وان نفقه المجلس وان ذكر شرط السلم لا يجوز ايضا لان
راس المال دين وان كان له قبل رجل الف درهم غلته فصالحه على خمسة بخمسة نفقه ما لا يجوز وفي
قول ابي يوسف الاجل جاز وان نفقه قبل ان يقضى فله خمسة غلته الكوفة صلح عن الف على مائة على ان
له ثوباً بعينه لا يجوز لانه صفقة في صفقة وانه منهي واذا كان له على آخر الف درهم على ثوباً على ان يبيع
ثوباً بعينه دين فصالحه على عبد جاز ادعى على آخر الف درهم دين فصالحه على عبد جاز ادعى على
آخر الف درهم نفقه المدعى عليه خمسة درهم من جهة الصلح من غير ان يذكر لفظة الصلح ثم اراد ان
الخمسة له ذلك ولو دفع عرضاً لا يستر وفي التنازل عن ابي يوسف رجل ادعى على آخر الف درهم فانكره
صلح على ثوباً منها جاز ويرى من الباقي سواء قال ابرأك عن الباقي او لم يقل لكن هذا في الحكم تأنيلاً
وبين الله يبرأ وعلى هذا الوادي المدعي القضاء فانكر الطالب فصالحه على اقل مما ادعى في التنازل
رجل له على آخر الف درهم معلوم الوزن فقضاء درهم بمحملة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح

مطل
الصلح على الطعام و
الكيل والوزن

مطل
بيع ماله عند الانسان
مع نفقه في المجلس

مطل
دفع للمدعي شيئاً لم يبرأ
لفظ الصلح

مطل
رجل ادعى على آخر الف درهم
فانكر فصالحه على
مائة

رجل على انه اقل في التنازل لو ان رجلاً قضى بجزء درهم فقال القابض انما زيف فقال له انفقها
بان جاز عليك ولا فرقها على قبيل على ذلك ولم ينفق ان يرها استحقاقاً لغيره اذا باع جاز
فوجد المشتري ما عيباً بعد القبض فاراد ان ينفق الباقي اعرضها على البيع وانفق البيع والارها
على فرضها على البيع بطل حتى الرد وقد ذكرنا في البيوع رجل اخفى من رجل درهم فانفقها ثم ردت
الزيادة وهو لا يعلم لان برد وان علم انها زيف ولم يرد عليه رد مثل ما عند ابي يوسف وعند غيره شيء
عليه في آخر بيع الجاهل الصغير وعن ابي يوسف رجل استخفى من رجل درهم بخمسة بخمسة
شباب درهم بخمسة فالتفت به بلف لا يقدر على الخسارة بوجه ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
رجل له على آخر دين فاعطاه في الطريق في وقت غلبه القصور وياخذ من اموال الناس قال الفقهاء
ابو الليث ربح القصور اذا استولوا عليهم لان يمنع من القبض رجل باع من آخر ابرياء ووزنه عليه في
البيع وحل المشتري ثم رجع عليه بعد ذلك وقال وجده ناقصاً ان كان النقصان من الهبة فلا شيء
على البايع وان كان النقصان نقصاناً يكون بين الزينين فكذلك وان كان اكثر بنظر ان لم يبق من المشتري
اقرار يقضي كذا متافله ان يمنع من الثمن بازاء النقصان ولو نفقه ربح بذلك الف درهم وان اقر
ليس له عليه شيء الكل في التنازل **جنس آخر** وفي الاصل اذا كان لرجل على رجل
الف درهم الى سنة فصالحه على ان اعطاه كقيلاباً او اخرها باسنة اخرى جاز ولو كان به كقيلاباً او اخرها
ان اعطاه به كقيلاباً او اخرها سنة بعد حلول الاجل ولو صلح على ان يجعل له نصف المال على ان يخرجه
ما بقي سنة اخرى فذلك مباح لاجل الاجل وانه ربحاً وكذا كل ما يجعل من ثوباً بخمسة اخره بخمسة
ان المطلوب قضى المال قبل حلوله ثم استخفى لم يرج حق رجل الاجل وكذا لو وجد زبواً او بنه وجده
او سوقة ولو صلح على عبد فوجد به عيباً فذه ان عاد اليه بالفتح يعود الاجل وان عاد بالاقالة فاقالة
حال ولو كان بالمال كقيلاباً على هذا ولو كان بالمال رهن والرهن في بدل الرهن فالحال كقيلاباً
ولو صلح على ان جعل دينه حالاً فهو حال وليس يصلح لانا الاجل حتى المطلوب وقد ابطال وكذا
لو قال اطلت الاجل او تركته او جعلت حالاً ولو قال برئت من الاجل بضم التاء لم يطل اما اذا قال
ابرأك او برئت بالفتح بطل الاجل ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يطل الاجل رجل ادعى على آخر الف
فانكر ثم صلح على ان باعه به ما عيباً جاز وهذا اقرار بالدين منه بخلاف قوله صلحك على هذا العبد فانه
لا يكون اقراراً وفي الزنايات في باب البيع وشرط الخيار اذا وكل رجلان ببيع شيء جاز به بشرط الخيار
فاشترها كذلك ثم قال الامر للموكل رد الجارية لاحلته في غيرها لا يكون هذا رد البيع لانه امر بالنقض و
الامر بالنقض لا يكون نقضاً وقوله لاحلته في غيرها استثناء منه دلالة فلا يكون رداً نقضاً **جنس آخر**
وفي الاصل اذا كان لرجل دين على رجل الف درهم ثم بيع فاقرا احداهما كان المطلوب عليه خمسة قبل

مطل
ان ارد رد الزيف فقال المشتري
بان جاز عليك والافقها
على اوامر من الجارة
المبيعة على
البيع

مطل
اذا اخفى شيئاً بالوزن ثم رجع
النقصان

مطل
ولو صلح على ان يجعل له
نصف المال

مال

مطل
الزنايات في باب البيع
صاحبه وفي الخيار

و

بريء المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه بخلاف ما لو بقي شيئا ان يشاركه ولو ابراه بن نصيب
او وهبه او جنى عليه جنابة فموجب الدية حتى سقط الدين لم يكن لشريكه ان يرجع عليه وكذا لو
عن العمد للرجل للقصاص على مال ولو افسد من ماله ليس لشريكه ان يشاركه عند ابي يوسف وعند محمد بن
كامل عصب من شيئا يساري خسران الاختلاف في رواية الامام ابي حنيفة الكبير من انما في رواية ابي سليمان
المزني جاني لطلق الجواب انه لا يشاركه ولم يترك الخلاف ولو استقرض من ماله او اشتري به شيئا بعد شئ
هذا المال فلشريكه ان يشاركه ولو كان لرجلين على امرأة مال ففقدت احداهما على حصته لا يرجع عليه
الكلي في الاصل **جنس آخر** وفي الاصل اذا كان لرجل على آخر الف درهم فقال له ابراه
عن خسران او حطت عنك خسران على ان تعطيني الباقي ولم يوقت دفعا فاعطاه الباقي في هذا اليوم او لم
يعطه برئ عن خسران وفي الجاه الصغير جعل المسئلة على ثلثة اوجه ان قال اد لي غدا خسران
الك برئ من الباقي على انك ان لم تعطيني خسران فالا فاعطيك على حاله فالامر كالف قال ولو قال اد لي خسران
على انك برئ من الفضل فان اعطاه برئ مطلقا فمعتد ايج ومحمد لا يبرأ وعند ابي يوسف يبرأ ولو قال ابراه
عن خسران على ان تعطيني غدا خسران حصل البرأ مطلقا اذا ه الخسران غدا او لم يؤد ولو قال ان
اد لي خسران فان برئ او صفادت او اذا لى تعليق الروايات بالشرط باطل **الفصل**
الرابع في الصلح في النكاح والودعة والعارية وفي خسران الفدوى ويجوز الصلح عن كل
مال او منافع او نفع برئ ولا يجوز عن دعوى على رجل ادعى على امرأة نكاحا فانكرت ثم صلحت على مال
بذاته جاز وهو في معنى الخلع ولو ادعت امرأة على رجل انه تزوجها فانكر الرجل فصالحها على مال بذاته
لها لا يصح ادعى على رجل مجهول النسب انه عبد فصالحه على مال جاز ولا يقبل بينة المدعى على رقه بعد
ذلك وفي الاصل المودع اذا قال ضاعت الودعة او ردتها عليك فهو مصدق ولو صلح بعد هذا على مال
لم يجز الصلح **والسئلة** على اربعة اوجه **الاول** اذا ادعى صاحب المال الابداع ويجوز المودع وقال ما
اودعني شيئا ثم صلح منها على مال معلوم جاز بلا خلاف والثاني اذا ادعى صاحب المال الابداع والاول
والمودع اقر بالودعة ولم يدع الرد ولا الهلاك ثم صلح على مال معلوم جاز بلا خلاف والثالث اذا ادعى
صاحب المال الابداع والامتنع هلاكه وادعى المودع الرد او الهلاك فصالحه على مال وهذا الصلح باطل عند
ابن حنيفة وابي يوسف القول لان البراءة حاصلة بقوله ردتها والمكتمل ثبت بخبر لا يبطل بدعوى ضا
الاستهلال الا يرى انه لو صلح قبل الدعوى لم يجز فكذلك بعدك وعند محمد وابي يوسف الاخر جاز **والجمع**
ان المودع لو حلف على ما ادعاه ثم صلح على مال لا يصح هذا اذا قال المودع او ضاعت الودعة او ردتها
اما اذا قال المالك اولا استهلكنا فقال المودع ضاعت او ردتها يجوز بالاجماع هكذا نقل عن القاضي الا
السفرد وعامة المشايخ لم يفرقوا بين ما اذا ابتلى المالك بدعوى الاستهلاك وبين ما اذا ابتلى المودع بدعوى

للرجلاني
٦

مطل
ما يقع من الامانة عن
الدين والاصح

ولا يلزم بطله

من الباقي

بالدين البراءة
موت

مطل
لا يجوز الصلح عن
دعوى
للرد

الرد او الهلاك ولو وجد المالك ان يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح يعني ردتها والمودع
يقول لا يلزم هذا القول قول المالك وهذا التفرع على قول ابي حنيفة وابي يوسف القول فان اقام المالك
البينة على ما قاله يقبل منه **والسابع** اذا قال المودع هلك الودعة او ردتها والمالك لم يقبل شيئا
سكت ذكر الكرخي انه لا يصح الصلح عند ابي يوسف وعند محمد يصح ولو كانت الودعة فائمة بعينها
وهي ما يناديهم فصل في المودع من ماله على مائة درهم بعد اقراره او انكاره لم يجز اذا قامت البينة على الردع
لانها باسادة فيها ربا وان لم يقع البينة على الودعة جاز لانه قطع القصص ولو صلح على عرض جاز
الصلح مطلقا ولو صلح على عشرة دنانير فان صلح وهو جاهد الودعة فالصلح صحيح اذا تقرر قائل
قبض الدنانير سواء كانت الدنانير حاضرة في مجلس الصلح او غائبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع
بالودعة ان كانت الودعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جحد المودع ما يقبضه المال الدنانير
في ذلك المجلس وان لم يجحد المودع القبيض فالصلح باطل وان كانت الودعة غائبة عن مجلس الصلح
باطل وفي الجاه الصغير اذا استهلك ثوبا انسان فصالحه على اكثر من قيمته جاز وعندنا لا يجوز الزيادة
على قيمته الا بقدر ما يتغابن الناس فيه واجمعوا على انه لو صلح على عرض جاز سواء كان كثير القبيض او
القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم صلح على اكثر من قيمته لا يجوز واجمعوا على ان
في الدية لو صلح على اكثر من عشرة الاف درهم او الف دينار لا يجوز واجمعوا على انه لو كان العبد بين
رجلين اعتقه احدهما وهو مودع فصل في المودع على اكثر من نصف قيمته من الدراهم او الدنانير لا يجوز
الفضل واجمعوا على ان النفع لو صلح مع المشتري على اكثر من الثمن لا يجوز وفي الاصل امرأة
او دعت رجلا وودعة كانت عندها غير هاتم قبضتها ثم ادعتها آخر وقبضتها منه ففقد نفعها
فقال ذهب بينكما ولا ادري من اصاب وقال لا ادري ساكن في دعائك لم نقشه ويردناه عليك
فصالحهما من ذلك على مال معلوم قال هي ضامنة لصاحب النفع قيمته والصلح فيما بينه وبينها
ثم صلحا لا يخاف ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع جاز على ان يرد كان وان كان قبل ان يقبضها ان
صالحهما بمنزل قيمة المتاع او اقل على قدر ما يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء
المرأة وان شاء ضمن المودع ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن للمودع عين رجعا على المرأة بما دفعها
وان ضمن للمرأة نفذ الصلح عليها والعارية كالودعة وكذا على ما اصل لمانه كالضاربة وما ينص
بمثال هذا الفصل صلح العامل القصار اذا خرق الثوب بدقه فصالحه رب الثوب على درهم على ان يكون
الثوب للقصار او على ان يكون لرب الثوب والدراهم حاله او مؤجلة جاز وكذا لو صلح على دنانير
هكذا الثوب عند القصار فصالحه على درهم لا يجوز عند ابي حنيفة وكذا في كل موضع كان لمانه وعندنا جاز
بذمة للسئلة عرفان قول ابي حنيفة قول ابي يوسف الاول في مسئلة الودعة ولو ادعى القصار انه دفع الثوب

جاز وبراءة ضا المتاع حتى لو اقام صاحب المتاع
بذمة كذب بينة على ابي حنيفة من المتاع لم يضمن
لها على المودع سبيل ولو صلحها
على اقل من قيمته ماله يتغابن
الثاني

الى دين الثوب وطلب الاجر وكذا به رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز وكذا لو اقر بغيره
 الثوب ولو في انه اوفاه الاجر وانكر الفصار فاصطالحا على نصف الاجر والصباح والنساج وغيرهما
 من هذا **الفصل الخامس** في الصلح عن العيوب
 وفي الاصل جعل اشترى من آخر عبدا بالدرهم وتقابضاً وحيداً بغير فائدة البايع كونه العيب عند او في
 فصالحه على درهم حاله او من قبله جاز وان صلح على دنانير بشرط التقابض وكذا لو حدث به عيب عند
 المشتري او مات او اعقبه المشتري وكذا لو صلح على كلب او ذئب بعينه صحيح وبغيره لا واذا طعن
 قبل قبض البايع الثمن فخط عنه بعض الثمن او زاده ثوباً فيه جاز للمشتري اذا طعن ببعضه يرضى عن الدابة
 فصالحه على ان حط عنه درهمان ذهب البياض بعد ذلك رة درهم عليه وبطل الصلح لان الخصومة
 قد زالت وكذا الجبل وزواله وكذا لو ادي الى انسان وصلح على بده معلوم ثم تبين انه لم يكن عليه ذلك
 المال كان الصلح باطلاً ويكون للدافع حق الاسترداد رجل اشترى امه بنحو ديناراً فقباضها فطعن المشتري
 فيها بعيب ثم اصطلح على ان البايع رة عليه نسخة واربعين ديناراً ان البايع ان العيب كان عند
 رة الدينار الباقي وكذا ان كان عيباً يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري فان قال لم يكن عندي او لم يهر
 لم يكره ويحدث في يد المشتري مثله جاز له الدينار الباقي وهذا عند ما وعده باليوسف جاز في الوجهين
 بناء على ان الاقالة بيع جديد عند وهذا كالاقالة ولو اصطالحا على ان يحط البايع بعض الثمن والعبد
 للمشتري جاز وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب البيوع في فصل العيوب وفي الجريد اذا طعن المشتري في
 فصالحه على شيء او حط عن ثمنه شيئا فان كان بقدره على رة البيع او المطالبة بأرض العيب فالصلح
 جاز وان لم يقدر فالصلح باطل بخلاف باع المشتري العبد من آخر رجل اشترى امه بالثمن وتقابضاً وطعن المشتري
 بعيب فاصطلح على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم ويأخذ هارجل اجنبي رضى بذلك وجعل
 واخذ باوراء المخطوط فالبيع من الاجنبي جاز وحط المشتري ايضا جاز وحط البايع لا يجوز في
 الاجنبي ان شاء اخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك والله اعلم **الفصل**
السادس في صلح الاب والوصي ومسائل التركة والتخارج وفي الاصل اذا كان للصبى دار
 فادعاه رجل فصالحها له ان صلح على مال نفسه يجوز قليلا كان او كثيرا وان صلح على مال الدين
 ان لم يكن للدي بينة لم يجوز وان كان له بينة جاز اذا كان بقدر قيمة المدعى او اكثر ما يتغابن الناس فيه
 كالشراء ولو كان للصبى دعوى على انسان فصالحه على ذلك ان لم يكن له بينة والمدعى عليه منكر جاز
 وان كان له بينة والخضم مقر جاز ما يتغابن الناس فيه ولا يجوز فيما لا يتغابن الناس فيه وهذا عند
 اليوسف كيف كان الدين وعند ما صح مطلقا ويضمن للدين مقداره ان كان ذلك بمبايعة الاب وان
 لم يكن لا يجوز وفي مسألة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن وكذا الوصي والجد عند عدم الاب قد

مطل صالح عن عيب ثم زال العيب

مطل اذا ظهر عيب للمدعى بعد الصلح قبلها

لأن الثابت

في كتاب البيوع وكتاب القضاء اذا مات الرجل وترك ابنا وامراة وترك امه الاكثيرة ثم صلحته المرأة على درهم
 حاله او من قبله جاز فان كان في التركة دين وعين فصلحن من ذلك كله ما خله الدين الذي لبيت على
 الناس جاز ولو كتب الى عجلت لك مائة الف درهم على الدين من غير ان شرطه على الابن جاز وبغيره
 الغريم من حصته ما وان جعل ذلك شرطاً فالصلح باطل واذا بطل الصلح بطل الدين بطل الكل قبل
 هذا قول الحق وفيه فوائد خمس الاسلام الخارج لا يصح اذا كان على الميت دين ابضا وقوله باطل اي بطل
 ربة الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة ثم في الموضع الذي صح الخارج وبارادت الورثة
 ان يدعوا عينا في يد رجل بعد الخارج يقولون كان نصيبنا كذا والى صار الكل لنا فلو طعن عينا بعد
 الخارج هل يكون داخل تحت الصلح حتى يكون للورثة عن ابى بكر الا عمن ربح انه قال لا يعرف لهذا
 رواية فلما قيل ان يقول بدخل ولما قيل ان يقول لا بدخل وان احب الورثة جواز الصلح في مسألة الدين
 فالحيلة استثناء الدين او تبين ان انسان بعثا دين الغريم ويكون متطوعا ويسقط الدين عن الغريم بغير
 ثم بصلح الحوالة عاين من التركة قال المحصاف والوجه ان يقضى المصالح بقدر الدين ثم يحلهم بذلك على
 الغريم حتى يكون لهم ولاية اخذ نصيبه من الغريم ولو شرطوا في الخارج انه لو تعرض السلطان وطعن
 من التركة ليس عليه من ذلك شيء لا يصح وقبل يصح وفي الفتاوى الصغرى في موضع يصح الخارج يقسم
 الباقي بينهم على سهامهم التي ظروفت قبل الخارج ببيان امراة وبنت واخ اصل المسئلة من ثمانية المراهة سهم
 وللبنت اربعة والباقي للزوجه وذلك ثلثة فان اخذت المرأة بقسم الباقي بينهما على سبعة اسهم ولو جعلت
 المرأة كان لم تكن يكون المال بينهما نصفين وفي محضر القدوري اذا كانت التركة بين ورثة فاجر جاز احد
 منها مال اعطوه اياه والتركة عقار وعروض جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا وان كانت التركة فضة في
 غيرها فصالحه على فضة جاز اذا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي
 بمقابلة غيره من الاجناس بشرط قبض ما بازا الفضة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه من الفضة او
 لا يجوز وان كانت التركة ذهباً او ذهبا فاعطوه فضة جاز سواء كان ما اعطوه قليلا او كثيرا الا ان
 القضي شرط في المجلس وان كانت ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة ان كان ما اعطوه
 اكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان كان في التركة دين على
 الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرأ
 الغريم استولا برحمة نصيب الصلح جاز اذا اقر الوصي ان عند الف درهم للميت ولبيت ابنا فصالح واحد
 حصته على اربعة لم يجوز وان كان استهلكا ثم صلح جاز والله اعلم **الفصل السابع**
 في الحظر والامتناع في التوازن عن الفقير الى الدين ربح رجل دخل رضى انسان لجمع الرقيق والشركة ارجوا
 ان لا يراى به وكذا لو دخل المجلس او ليلتقط التهمة ان تركها صاحبه او تركه كالا باحة وفي ارضي البني ان كا

مطل الحيلة في جواز الصلح في الخارج

وفي الفتاوى للقاضي العام هذا اذا علم وان كان لا يعلم ان نصيبها من التركة اقل من بدل
 الصلح واكثر اختلف المسألة في قال بعضهم يفسد العقد على كل حال
 سواء علم ان في التركة نقداً من حننى بدل الصلح او لم يعلم لا هذا عند
 شك في جواز ذلك صوراً بالشك فالصحيح ما قاله الفقيه ابو
 جعفر ان الشك ان كان في وجه ذلك في التركة والصلح
 ما كان للعقد صور العقد ههنا شبهة
 الشبهة صفة التهمة لا تعتبر في
 والله اعلم

بحال لو استأجر اجيرا ببيع للصبي بمدة الاجرة شيئا ظاهر لا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه او فضل
شيء قليل لا يقصد اليه لانه ليس له ان ينفق عليه وان بين شركته اراد احدهما ان ينفق عليه في ذلك وفي
الارض المشتركة اذا اراد احدهما ان يبيع عن ابي يوسف ليس له ذلك وفي نوادر هشام لا ذلك هذا في وانما
الناطقي وفي من ربة النوازل ارض بين رجلين مات احد مال شريكه ان يبيع نصف الارض ولو اراد في
العام الثاني ان يبيع بربع النصف الذي ذرع وفي الدار المشتركة بين قوم لا يحد من ان يربط الدابة ومن
يتوضأ وان يضع الخشب فيها ومن عطي بها لا يضمن وفي مجموع النوازل امارة وضعت بين ابوين زو
مشاعة فتوسط المتوسط بينهما للصالحه فانك المراه لا اصلح حق بمطهر خمس درهما على
ذلك لان له عليه حق من المهر وغيره والله اعلم **كأن**

الرهن وهو مشتمل على ستة فصول الاول في المقدّمات والثاني في نفقة الرهن وموئنه و
الثالث في الضمان والرابع في غايه الرهن والخامس في الشهادة والسادس في قبض الرهن اما الاول
وفي الاصل القبض شرط جواز الرهن خلافا لما يقوله الامام خواهر زاده مع انه شرط اللزوم وهذا القبض ينبع
بالخلفية في ظاهر الرواية ومن شرطه ان يكون منسقا على ان يضمن المبيع عند الاصلح سواء كان ما يجمل
القبض او لا يجمل وسواء رهن من شريك او من اجنبي والطارى كالمقارن هو الصحيح ذكره الامام الشيخ
وذكر القصة الشهيرة ان فيه روايتين عجلا في اذاره من اثنان من واحد او واحد من اثنان فانه يجوز هذا
اذا جمل لما اذا رهن من النصف من هذا والنصف من هذا او الثلث من هذا او الثلثين من هذا او الثلث
الزايده في الرهن جائزه عند اصحابنا الثلث والزيادة على الثلث لا يجوز وعند ابي يوسف يجوز بغير قبض
رهنا بكلا الدينين عند وزايد الرهن من الولد والشر والدين والصوف رهن عندنا واذا بقيت
لا وقت النكاح كانه البيع ولو هلك الزايد قبل الفكاك لم يسقط شي من الدين وما غلة الدار والارض
والعبد لا يتصير رهنا وفي رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلثة اوجه احدها الرهن بعين هي امانة
وتحكم باجل لان الرهن شرع للاستيفاء وانه غير مشروع في الامانة والثاني الرهن بالاعيان المضونة بغيرها
كالبيع في بدا البايح وذلك لا يجوز ايضا حتى يهلك الرهن بهلك بغير شيء منقول الى الحسن الكرخي مع
وقال الفقيه ابو الليث هذا خلاف رواية الاصل فانه قال في كتاب الصوف رجل اشترى سيفا فخذ به
رهنا فهلك الرهن بضمي الاقل من قيمته ومن قيمة السيف والثالث الرهن بالاعيان المضونة بغيرها
كالاعيان المضونة والمفروغ عليها او نحو ذلك صحيح فان هلك الرهن في يد فانه يضمن الاقل من قيمته
الرهن ومن قيمة العين ويأخذ العين وان هلك العين قبل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهنا بالقيمة
وفي الاجناس رجل رهن شيئا فقال الرهن للرهن اخذته رهنا على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الرهن
نعم فالرهن جائز والشرط باطل وبذلك بالدين رجل اشترى شيئا فقال للبائع اسكن هذا الثوب حتى اعطيك

مطل
هل يجوز ان يركب الرهن او الدين وما
حكم زوايد الرهن
انفس الدين على الاصل بعين
فيمها يوم العقد
وعلى الزايد
بعينها
يوم
الفكاك

الغفر

المعنى فهو رهن عند اصحابنا الثلثة ولو قال اسكنه بالكل حتى اعطيك الرهن كان رهنا بلا خلاف في الجا
الصغير لانه امره بالامساك بلال وهو نفسه والرهن وفي فتاوى القاضي الامام لا يبطل الرهن برب الرهن
ولا يبرئ الرهن ولا يبرئ ما يبيع الرهن رهنا عند الورثة ثم الرهن باق دين كان جائزا **الفصل**
الثاني في نفقة الرهن وموئنه اجرة طر ولدا الرهن وفي البستان وتلفه خبلة وجوز ان الغنم
والقيام بصالحه واجر الراعي على الراهن سواء كان في الرهن فضل ام لا وكل ما كان حفظ الرهن اذ ارادة
لا بد للمرتهن فهو على المورثين نحو اجرة الحافظ واجرة المسكن الذي يحفظ فيه الرهن وان كان قيمة الرهن اكثر
وهذا في الروايات المشهورة ويجعل الباقي على المرتهن ان كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت اكثر
المرتهن بقدر المضمون وبقدرة الامانة على الراهن وكذا مداوات الجراحات والقروح ينقسم على قدر الضمان
والامانة وفي رهن الاصل في باب الضمان العشر والخارج على الراهن ولو اخذ السلطان من الفعلة والفقير
المرتهن لم يسقط شي من الدين وكان محسنا على الراهن شرط الاجر على حفظ الرهن او على حفظ الورثة
بأن في كتاب الوديعه وفي الاصل اذ ادى الراهن ان ينفق على الرهن فان القاضي يبرئ المرتهن بان ينفق عليه
يرجع على الراهن سواء كان العبد قابلا او هالك او لا يكون رهنا بالثمنه حتى لا يجسه لذلك وهذا
قوله في يوسف **الفصل الثالث** في الضمان
وفي الاصل المرتهن اذا ابرأ الراهن من الدين او وهبه منه والعبد الرهن في يد فذلك من غير ان ينفقه
لا يضمن استحسانا وهو قول اصحابنا الثلثة بخلاف ما لو ابرأ الراهن بالديناء ثم هلك الرهن في يد المرتهن
حيث يملكه ضمونا فيجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن ولو تبرع انسان بقضاء دين الراهن ثم هلك
الرهن في يد المرتهن وجب على المرتهن رد ما قبض على المبرع ولو ضاع فان لا دين عليه بغير مضى ولو
احال المرتهن الراهن بالمال على انسان ثم مات العبد المرهون قبل ان يرده فهو بائنه ويسقط الحاله ولو
اغور عبد الرهن ذهب نصف الدين عندنا وفي النوازل لو رهن بخره الفرض فذهب وقت الاقرار و
انقص ثمنه قال الفقيه ابو الليث هذا بمنزلة تغير السر رجل دخل خانة في مدينة فقال له صلح الخان لا
تترك ما لم تعط شيئا فخرج اليه ثيابه فملكته عنده قال ان رهن هاهنا قبل اجر البيت فالرهن بائنه وان
منه لا جلي انه سارق او حتى علب فانه يضمن قال الفقيه ابو الليث وعندي لضمان عليه في الوجهين لو
غير مكره في الدخ هاشم عن محمد بن شاذي يضمن بالغصب فاذا كان رهنا فانه يذهب منه حساب وكل شيء لا
بالغصب لا يضمن للدين ولو غصب غلاما شابا فصار شيخا يضمن فكذلك الرهن هذا كله حكم الرهن اما اذا
عبد رهنا على ان يعرضه الف درهم فذلك فعليه الالف لان المضمون على سقم الرهن له حكم الرهن وحكم
انه لو هلك في يد المرتهن او العبد لم يضر له قيمته بم القبض والى الدين فان كان قيمته مثل الدين سقط الدين
بذلك وان كان قيمته اكثر من الدين سقط الدين ايضا وهو في الفضل امين وان كان اقل من الدين

مطل
اجرة حفظ الرهن على من
يكون

وفي النصاب رجل رهن عبد فاني سقط
الدين كما لو هلك فلو عاد من الوراق
عاد رهنا ويسقط من الدين حساب
ما نقصه مما ادى اليه عينا حتى
في يد هذا الذي اقرني من
فان كان اقرني فله ذلك
لا يسقط من الدين
ح

مطل
اذا اقر رعي
الرهن
دعك

وفي النصاب رجل غصب غلاما فمات
الغلام ويضمن له هذا غلاما اكمال
بخله ما اذا غصب ربه
فاهله فانه يضمن
من لانه
الرهن ضمان
ح

من الدين بقدر قيمة الرهن وسيرج المدين على الرهن بفضل الدين وفي الشئ من الدين يورث اذا قال
لعينه اقرضني وضد هذا الرهن ولم يتم القرض فالحق الرهن ولم يقرضه حتى ضاع ضلوه قيمة الرهن رجل
قال الآخر اقرضني فقال لا اقرضك الا برهن فزعه رهنا ضاع الرهن قبل ان يقرضه ولم يكن حتى القرض
قاله يعطيه ماشاء فان قال انا اعطيك فذلكا قال محمد لا يصح في اقل من درهم هذا حكم للمالك وانما
حكم النقصان ينظر ان كان النقصان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره بلا خلاف وان كان
من حيث الشئ لا يوجب سقوط شئ من الدين عند اصحابنا **الفصل الثالث**
الرابع في العارية يعني رهن عند رجل مضمنا وامره بالقرأة منه ان قرأه صار عارية حتى
لو هلك لا يضمن لان حكم الرهن ليس اذا استعمله اذ لا يتغير حكمه ويطلق الرهن ولو فرغ من القرأة ثم هلك
بذلك الدين وكذا اذا رهن ثوبا واودن له بالنسي اوداية واودن له بالركوب وكذا الخراف اذا اخذ للثمن
فليس ثم نزع فذلك لا يضمن وكذا الفصارة اذا ليس الثوب ثم نزع لا يضمن وفي بيع الجامع في باب ما يكون
المالك لو اذن الغاصب بالاستفاعة فذلك من العمل او بعد افرغ من العمل بذلك على المالك وفي العيون اذا
رهن عند رجل سيفين او ثلثة ان يقدل ثلثة لا يضمن وان يقدل سيفين يضمن وفي الخاتم لو نزع به في
يمينه ضمن وان ليس فوق خاتم له لا يضمن وفي غصب الفتلوي الصغرى لو جعله في حضره يضمن لان
منه استعمال البقي واليسرى فيه ساء ولو جعله في يمينه لا يضمن وهو اختيار الامام السرخسي وهكذا
وعكذا قال في الجريد يذبح العبادة ولو في غير حضره لا يضمن وفي بعض نسخ الفتاوى هذا اذا كان المدين
رجلا فان كانت امرأة صفت في اى اصبح كانت ولو جعل الخاتم فوق الخاتم سيج الى العاكرة ان كان اللاب
من تحت بل ليس خاتمين يضمن وان كان لا يضمن لا يضمن وهذا في الجريد ايضا وجواب العيون ما ذكرنا
جنس آخر وفي التوارك رجل اعار رجلا شتالاه حمل ومزنة لبرهن فزعه فزعه على العبير
لا على المستعير ولا يضمن المعبر عند الملاك وكان فيه منفعة المعبر ولو ان رجلا رهن عند رجل ثوبا
يساوي مائة درهم فقبضه المدين فاستعار منه الرهن فاعاره اياه او آجره منه او اودعه عند الرهن
كانت العارية باطلة وكان بمنزلة العارية والمدين ان يقرضه ولو امره الرهن ان يورعه انسانا او عبدا
او يواجره ففعل فان اودعه فهو رهن على حاله فان هلك في يد المودع بطل الدين ولو اعاره خرج عن ضمان
الرهن والمدين ان يورده ولو آجره الاجر للرهن وليس للمدين ان يعبد في الدين الا برهن جديد ولكن الرهن
ان يبيع ما يخاف الفساد عليه باذن الحاكم ويكون ثمنه رهنا في يده وكذا كل شئ يبيع احد ما وجيزه الا
يكون الثمن رهنا سكان الاصل وفي الاصل اذا استعار من آخر ثوبا لبرهنه وحتى ديناره رهنا باقل او باكثر
او بجنى آخر او حتى رجلا فزعه من رجل آخر ضمن وكذا لو قال له ارهني بالكوفة فزعه بالبصرة وقبض ايضا
استعار ثوبا لبرهنه بعشرة ففعل كذلك فذلك سقط الدين وعلى الرهن للعبر عشرة فان كان قيمة الثوب

وكذا اذا رهن خاتما واودن له ان يقدل
في الختم فذلك رهنا عارية
وان نزع من حضره
فذلك يضمن
بالدين

جل

مطلب

المستعير

يجز

عشر

عشر برب بعشرة وتولم بذلك لكنه تعيب سقط من الدين بقدره وعليه المعبر ذلك القدر ولو اعير الرهن
حال فقام الرهن فلم يكن الا فلكا واذا المعبر ان يملكه بقضاء الدين لا يكون شئ ولا يرجع على الرهن ولو
هلك قبل الرهن لا يضمن ولو اختلفا القول قول الرهن انه هلك قبل الرهن وفي شرح الطحاوي عن الرهن
امانة في يد المدين بمنزلة الوديعة وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة بضمن فذلك المدين اذا فعل له
ان الوديعة اذا هلك لا يضمن شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين على التفصيل الذي ذكرنا وفي كل موضع
لو فعل المودع بالوديعة لا يضمن فذلك المدين اذا فعل ثم الوديعة لا تودع ولا تقار ولا تاجر وكذا الرهن
ليس للمدين ان يواجر الرهن وليس له ان يعيره وليس له ان يورعه من ليس في عياله
الفصل الخامس في الشهادة في الرهن وفي الا
لواقام الرهن البينة على المدين انه رهن رهنا وقبضه ولم يقرضه الشهور شئ للمدين عن ذلك والقول
قوله فيما تسمى بيمينه ولو اقرانه او رهن رهنا قال هو هذا الثوب والقول قوله مع يمينه ان ادعى الرهن
زيادة على ذلك **قال** بعض اصحابنا المسئلة مبيعة تأويله شهدوا على اقرار المدين بانه ارهنه
في شرح الشافعي والامام السرخسي في نسخة ما جرى للسئلة على الاطراف وقال يقبل من غير ثاويل اذا
اقام الرهن البينة انه رهنه هذه العين وفي يد المدين واقام المدين البينة على انه رهنه غيره
والدين واحد فبينة المدين اولى وفي الجامع الصغير رجل له عبد اقام رجلا من كل واحد منهما البينة
ان رهنه عبد هذا بدينه الذي له عليه وقبضه لم يقبل بيمينه هاهذا اذا كان الرهن حيا فان اذ عباد ذلك بعد
موت الرهن واقاما البينة قبلت بيمينه ما يكون نصف رهنا بدين هذا والنصف بدين الاخر وهذا
استحسان وهذا كرجلين اذ عبا على امرأة نكاحا واقاما البينة لا تقبل وان كان بعد موت المرأة
وكذا الختان اقامت كل واحد منهما البينة على رجل انها اسرته لم تقبل ولو اقامتا البينة بعد الموت
لكل واحد منهما نصف الميراث رجل وضع على دينه رهن وامر ببيعه اذا حل الاجل اراد به العدل الى
العدل ان يبيع والرهن غائب فانه يجبر على البيع وكذا اذا وكل رجلا بالخصوص بطلب الدين وغاب الدين
واي الوكيل فانه يجبر على البيع في الجامع الصغير **الفصل السادس** في التنازع
في قبض الرهن وفي الزيادات المدين اذا حضر يريد قبض الدين فقال الرهن احضر الجارية المهونة حتى
مالك وهما في المصر الذي رهن الجارية لا يؤمر الرهن بابقاء الدين لكن الواجب على المدين ان يحضرها ولا
يدفع الى الرهن حتى يعطيه الدين ولو قال للمدين الجارية في منزلي فادفع الدين الى حتى يذهب معي ثا
في المنزل ليس له ذلك ويؤمر بلحضار الرهن فاذا حضر يؤمر بقضاء الدين او لا فان لم يقر الرهن في بدا آخر
يؤمر بقضاء الدين لان مؤنة الرهن على الرهن فان ادعى الرهن الهلاك عند المدين له ان يجلف بالله ما في
الرهن واذا رهن عند رجل عبد دين بالف درهم ثم قضاه خمسمائة فقضاه خمسمائة واراد ان يقبض احد

مطلب
في اى شئ يتوجه الضمان
على المدين

وفي التناوي الفاضل الامام رجل له غلة الف
فوهن عند الطالب مالا في اخلافتا فقال
الراهن كان الرهن بضمنا وقال للمدين
بالن قال قول قول الرهن لا يبرك
زيادة تعلق الدين بالرهن
ولو اقر الرهن بدين
المدين بيمينه
والدين
فان
سار الفاضل الفاضل اذا كان هلك الرهن
قبل التنازل قال قول قول
المدين لا يبرك
زيادة سقط
الدين

خذها

المدين

له ذلك في رواية الزبائون وفي كتاب الرهن ليس له ذلك ما لم يوثق بجميع الدين قبل ما ذكر في الزبائون قول محمد
وما ذكر في كتاب الرهن قولها وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خسرته درهم وخمسون دينارا
فغضى احد على هذا ولو رهن كل عبد بال على حدة فاذا قضى احد المدين كان له ان يبرئ الرهن
الذي غضى ماله الكافي الزبائون **كتاب المضاربة**

وهو مشتمل على ثلثة فصول الاول في المقدمة والثاني فيما يملك المضارب والثالث في نفقة المضارب
ويؤتة **اما الاول** وفي الاصل المضارب شريك رب المال في الزرع ورأس ماله الضرب في الارض
والنصف وكيفية المضاربة شرائط منها ان يكون رأس المال من الامان فكل ما يصلح رأس مال الشركة يصلح
رأس مال المضاربة وما يصلح وما لا يصلح يأتي في كتاب الشركة ومنها بيان نصب المضارب من الزرع
ومنها ان لا يمتنع ما يقطع الشركة بخلاف ذلك الى آخر ما لا مضاربة على ان الزرع بينهما نصفان والمضارب
مائة درهم او على ان المضارب مائة درهم او اكثر ومنها التخلية حتى لو شرط عمل رب المال فسد المضارب
وحكم هذا العقد ان المال في المضارب الى ان يعمل فيه امانه فاذا شرع في العمل فهو كالوكيل فاذا ظهر
الزرع فهو شركه بحصة من الزرع فان خالف شرط رب المال فهو غاصب وفي الجاه الصغير رجل في
الى آخر الف درهم مضاربة على ان يبيع ويشترى بالكوفة فخرج الى البصرة واشترى بها خنزير مضارب
الفان فقال رب المال دفعته الى الغاويرجت الفاقول رب المال لا يملك دفعته اليك الغاير مضارب
فالقول قول رب المال عند الحنفية يه اوله وهكذا روي عن ابي يوسف ربح ثم ربح فقال القول قول المضارب
ولو قال الذي في يده المالا دفعت الى الفاضل مضاربة بالنصف فرجت الفاقول رب المال دفعته اليك بضاعة
ورجت الفاقول قول رب المال المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة فخرج فمالا والرجل لرب المال
وعليه وضيعته وللعاقل اجر مثل عمل ربح او لم يربح اطلق اجر المثل في الاصل لكن هذا قول محمد انه يجب الفاضل
ما لم يبلغ وعند ابي يوسف لا يجاوز المسمى ولو تلف المالا في يد له اجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد انه يضمن
فيل المذكور في الكتاب قول ابي براء على مسألة الاجير المشترك انه لا يضمن عند ابي جعفر وعندهما يضمن هذا
في نسخة الامام الرضا وفي الثاني قال له يضمن ولم يذكر الخالص للمضاربة الصحيحة والفاسدة
سواء في انه لو هلك المالا له يضمن واذا دفع اليه الف درهم وقال خذ هذه الالف مضاربة الثلث او النصف
جاز فاشترط فهو للمضارب وما بقي فهو لرب المال

الفصل الثاني

فيما يملك المضارب وفيما لا يملك وفي الجاه الصغير مضارب مع الف درهم اشترى بها ثيابا بفضة او حبلها
بأنه من عند نفق وقد قال له رب المال اعمل فيها برأيك اولى بقل فهو مستطوع لانه لو جاز ذلك على رب المال
صار المضارب مستديرا عليه ورب المال لم يضمن بذلك وقوله اعمل فيها برأيك لا اثر له لان الاستدانة ليست
من اعمال المضاربة وحملته هذا على ثلثة اقسام فم هو من المضاربة وتوابعه هو بلك يطلق المضاربة قاله

سندنا

اعلى

اعمل فيها برأيك اولى بقل وهو الايداع والاعارة والايضاع والاجارة والاشجار والرهن والامانة وقسم
ليس من المضاربة لكن ينبغي بها فاذا قال له اعمل برأيك بلك هو الدفع المعتبر مضاربة او يخلط بماله او
بمال غيره كما اذا صبح الباب حرا وليس من المضاربة ولا يملك ذلك سواء قال له رب المال اعمل فيها برأيك
لم يملك وهو الاستدانة على المضاربة والا فراضى والعق والكتابة والهبة واجرا المشايخ اذا ثبت هذا اذا حملها
بأنه من عند نفق فقد استدان على المضاربة وكذا اذا فصرها ولا يصبر بشرط كافي المال لان القسارة ليست
بعين مال فاقم في الثوب وفي الاصل في المضاربة المطلقة له شراء الثمن وفي المقيدة ليس له ذلك وله
الاستيجار ولو امره ببيع من فلان فباعه من غيره ضمن ولو امره بالشراء من فلان فاشترى من غيره
لا يضمن هذا رواية الوكالة وقاله في المضاربة يضمن في الوجهين اذا دفع الى آخر الف درهم مضارب
بالنصف ثم دفع اليه الف اخرى مضاربة بالثلث ولم يملك في كل واحد منهما اعمل برأيك فخلط المالكين لا
يضمن فان وضع او نوى ليس بخالف فان ربح فيها افتقر نصف الزرع ونصفين ونصفه اثلاثا وهذا
يجوز ما اذا دفع الى آخر مضاربة فانه اذا لم يملك له اعمل فيها برأيك ليس له ان يدفع الى آخر مضاربة ولا
يضمن بنفسه الدفع الى الثاني فان عمل الثاني فيه بالشراء والبيع صار الاول مخالفا ورب المال الخيار
في نصيبين الاول والثاني فان ضمن الثاني ربح على الاول وان ضمن الاول ربح على الثاني وصحت للمضارب

الفصل الثالث

بين العول والثاني وفي الاصل المضارب ما دام يعمل في المصروف نفقته في ماله وان كان للعر كبير وهو اقام في جانب آخر للتجارة
اما اذا انفصل عن عمران المصروف كان مسير سفر او دونه فنفقته في مال المضاربة وكسوته كطعامه وهذه
وما يغسل ثيابه ومركبه وعلف دوابه للركوب واجرة من يجدهم في السفر من الخبز والطبخ وغسل الثياب
ونفقة غلمانه الذين يعملون في المال وعلف دواب حمل المتاع والطلاء والمضارب والكل الفاكهة مثل ما يوضع
التجار على خيلهم قول ابي جعفر وابي يوسف وعن ابي يوسف والجميع كما كان يعقوب معتاده والسبيل في النفقة
ان يجتبى من الزرع وان لم يكن فرب رأس المال ولو سافر فلم يتفق له شراء المتاع فالنفقة في مال المضاربة
لو خرج المضارب بالالف المصروفة وعشرة آلاف من مال نفسه فالنفقة في المالكين على احد عشر جزءا وفي ثلث
الفاسدة لا نفقة له وفي المضاربة ونهى المضارب عن المال عروضي يأتي في كتاب الشركة وانه اعلم

كتاب المزارعة

فصول الاول في صحة المزارعة وشرائطها والثاني في اعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون
والثالث في فتح المزارعة والرابع في المزارع يدفع الى آخر مزارعة والخامس في المعاملة والسادس في الضمان

الفصل الاول

في صحة المزارعة قال في الاصل المزارعة فاسدة عندنا ج
وكذا المعاملة والخارج لصاحب الارض ان كان البرد منه وللعاقل ان كان البرد منه وان كان من ربه الارض

المضارب

رشد

فعليه اجر مثل عمل العامل وكما يجب اجر مثل الارض في الزراعة الفاسدة عجا جرم مثل البقر والسراد من قوله
يجب اجر مثل الارض والبقر عني يجب لجر مثل الارض مكرورة اما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد الزراعة
واجب المثل يجب الفأما بلع عند محمد وعند ابى يوسف ليزداد على الشرط والزراعة جائزة على قولهما
على قولهما ان ابا حنيفة المانعة المسائل على قول من جازت الزراعة لعل ان الناس لا يأخذون بقوله ثم لا تارة
شرائط وركن وحكم وصفه اما كنهها فلا يجب والقوله واما الشرائط فمن جملة ذلك كونه الارض صالحة
للزراعة وكون رب الارض والعامل من اهل العقد وبين المدق سنة او سنتين شرط في الزراعة وفي
المعاملة يجوز من غير بيان المدق استحسانا ونفع على قوله ثمة يخرج في تلك السنة وفي النوازل عن محمد بن
المزارة من غير بيان المدق جائزة ايضا ونفع على سنة واحدة يعني على ذبح واحد وبه اخذ الفقهاء
ابو الليث رحمه الله في الكوفة بيان الوقت لان وقت الزراعة عندهم متفاوت وابند اولها و
انتهائها مجهول وقت الزراعة معلوم فاجازوا للمعاملة ونفع على اول السنة ولم يجزوا الزراعة
انما في بلادنا وقت الزراعة معلوم فيجوز وان لم يوقت كالمعاملة ولودع ارضه خمساً سنة فهو في
ومن شرايطها التحلية حتى لو شرط في العقد ما يتعد به التحلية مثل على رب الارض نفقة الزراعة و
من شرايطها بيان ما يزرع في الارض قياسا وفي الاستحسان ليس بشرط ومن شرايطها بيان من عليه
البذر ومن بعض ائمة بلح ان كل موضع كان بينهم عرف ظاهر ان البذر يكون على احدهما بعينه لا بشرط
بيان من عليه البذر ومن شرايطها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشراكة بينهما في الخارج بان يقول
بالنصف او الثلث او الربع او ما شابه ذلك فان بيننا نصيب احدهما ينظر ان بيننا نصيب من لا يزرع من
جهته جازت الزراعة قياسا واستحسانا وان بيننا نصيب من كان البذر من جهته جازت الزراعة
استحسانا ومن الشرائط في المعاملة ان يكون العقد واقعاً على ما هو في حد النويج يزيد في نفسه بسبب
عمل العامل حتى لو عقد العقد المعاملة على ما انتهى عظمه وصار بحال لا يزيد في نفسه بعمل العامل انصح للعا
واما بيان حكمها فقول حكمها بثبوت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر من جهة الزارع والشركة في الخارج
واما بيان صفة المعاملة والزراعة فتقول المعاملة لازمة من الجانبين ولو اراد احدهما السفر ليس الفسخ
الابعد والزراعة لازمة من قبل لا يزرع منه حتى لا يملك الفسخ الا بعد ذلك لكن غير لازمة من قبل من لا
قبل الفاء البذر في الارض حتى يملك الفسخ من غير عذر لان فيه اتلاف مال وهو البذر والانسان لا يجبر
على اتلاف ماله بخلاف المعاملة لانه ليس في الوفاء بما يؤول الى تلف المال على احدهما فيلزمه المضيق فيها
الابعد والعذر ان يرضى العامل او يلحق صاحب العمل دين يضطر الى بيعه لان فيه ضرراً لظاهر اتنا
ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبعد ما التي البذر في الارض تصير لازمة من الجانبين قال في شرح
الشافعي بعد هذا الزراعة على سبعة اوجه احدها ان يكون الارض من احدهما والبقر والعمل والباقي من

مطل هل شرط بيان مدق
الزراعة

مطل شرط الحفظ في البذر
ام لا

مطل لزوم الزراعة للمعاملة
وعده وجه للزراعة

وهذا جابن وصاحب البذر مستاجر الارض والثاني ان يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر وهذا جابن ايضا وصاحب الارض مستاجر للعامل
لعل له بالآلة والثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والبقر والامت العمل والعمل من الآخر وهذا جابن ايضا الرابع ان يكون
البذر من العامل والبقر من قبل رب الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه يجوز الخامس ان يكون البقر
من واحد والباقي من الآخر السادس ان يكون البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر

الآخر السابع البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر فالزراعة فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة الحديث
الفتان وهو حديث معروف في كتاب الزراعة وعلى هذا لو اخذ رجلان ارض رجل مزارة على البذر
من احدهما والبقر والعمل من الآخر فالزراعة فاسدة ولكن لو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر
وعلى هذا كل ما يجوز اذا كان واحداً فكذا اذا كان اثنين رجل قال للعامل اعمل ببذري وارضى
بنفسك وبقرتك واجرائك فما خرج فكلها لي جاز والعامل معيره ولو قال لي ان الكلى لك جاز
ايضا وصاحب الارض معيره لارضه منه مقرر له بذره ولودع بذره الى صاحب الارض على ان يزرعه
فيها فما خرج فهو بينهما نصفان فسدت الزراعة على ما ذكرنا والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل
الارض وعمله اخرجت الارض ولم يخرج فان قال في هذا على ان الخارج لصاحب البذر وهو معيره لا
معين بنفسه ولو قال على ان الخارج لرب الارض جاز والبذر من غيره عليه ولو قال لا تزرع علي في ذلك
على ان الخارج لك لم يجز والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض والعامل لانه لما قال ازرع
بني البذر على ملكه ولو قال ازرعه في ارضك لنفسك على ان الخارج لي لم يجز والخارج لصاحب الارض
وعليه مثل البذر لصلحه لانه لما قال ازرعه لنفسك صارها البذر منه ولودع اليه ارض البذر
ببذره وبقره وبعمل مع هذا الاجنبي على ان الخارج بينهم ثلاث لم يجز بينهما وبين الاجنبي ما يجوز
بينهما والثلث للخارج لرب الارض والثلثان للعامل وعلى العامل اجر مثل عمل الاجنبي ولو كان البذر
من قبل رب الارض جابن الكلى ولو قال له ازرع في ارضي كرام طعماك على ان الخارج لي لم يجز للخارج
لصاحب البذر وعليه اجر مثل ارض طعن عيسى وقال ينبغي ان يكون لصاحب الارض ويجعل العامل
مقرر ضاله بذره معين له بنفسه والجواب ان الانسان في الاصل يعمل لنفسه فلا يقع لغيره الا بحمله
لغيره ولم يوجد ولو قال ازرع في ارضي كرام طعماك لي على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز على
قال والبذر من علي صاحب الارض اخرجت الارض شيئا لم يخرج ولو شرط ان يزرع صاحب البذر
بذره من الخارج والباقي بينهما نصفان لم يجز اهما كان صاحب البذر ولو شرط ان يزرع صاحب البذر
عشر الخارج والباقي بينهما نصفان جاز وكذا لو شرط اعرس الخارج للعامل والباقي بينهما نصفان ولو شرط
رفع اخراج الوظيفة والباقي بينهما نصفان فسدت الزراعة ولو شرط اعرس العشر او الخراج للعامة جاز
الكلى في الاصل **حبس آخر** وفي الاصل الا شرط في الزراعة على الزارع او على رب الارض
ماليس من اعمال الزراعة نفقة الزراعة وعمل الزراعة ما يثبت ونحو في الخارج وما لا يثبت ولا يزيد
في الخارج فهو ليس من اعمال الزراعة اذا ثبت هذا فنقول اذا شرط على الزارع او على رب الارض الحصاد والباقي
والتندرية ورفعه الى البذر فسدت الزراعة في ظاهر الرواية من اهما البذر وفي النوازل الزراعة
جائزة على قول ابى يوسف وقية عن ابى يوسف اذا شرط على الزارع ان يخصص ويجمع جاز وفيه كان

مطل ولودع بذره الى صاحب الارض
على ان يزرعه فيها فما خرج
فهو نصفان

مطل اشتراط ماليس من
اعمال الزراعة

مطل المختار جواز شرط الحصاد
على الزارع

ونصير في حيزان المزارعة بشرط الحصاد ولا اعرف احد في زماننا خالفها في ذلك قال الفقهاء ابو
 وبه نأخذ وفي المعاملة لا عرف فيفسد هذا الشرط في نوازل من رسم فاك لا نأخذ بقول محمد في هذا
 المسئلة وانما نأخذ بقول ابي يوسف والنفقة والمحل الى بيت رب الارض كشرط الحصاد وجوزه مشا
 بلح ولو شرط كرم الانهار واصلاح السنين على احد من ان شرط على المزارع فالزراعة فاسدة
 سواء كان البذر منه او من رب الارض جميع الخارج للمزارع ان كان البذر منه ولو ارجع عمل
 في كرم الانهار واصلاح السنين ولو شرط على رب الارض جاز من ايها كان البذر ولو شرط في عقد المزارع
 كراب الارض على احد من ان شرط على المزارع جاز من ايها كان البذر ولو شرط على رب الارض ان كان البذر
 من قبل المزارع فالزراعة فاسدة لانه شرط بعض العمل عليه فيمنع الغلبة وتسليم الارض الى المزارع
 صحت المزارعة وصار كالمزارع المخط على رب الارض وان كان البذر من رب الارض ان لم يبين للكراب وقتا
 وقاضيت لجهالة وقت الزراعة لان التسليم بعد بيع وان بين وقته جاز لان المزارع يقبلها مكرمة
 وللزراعة نفع من ذلك الوقت وهو معلوم وعلى رب الارض من قبله ولم يكن شرط عمله في الزراعة خلاف
 ما اذا كان البذر من قبل المزارع لانه يجبر على التسليم من حين عقد فيقع شرط عمله بعد في حالة الشك
 فلا يجوز في اجازات الخارج الصغار واشراط التنشيط وكرم الانهار على المستأجر مفسد في هذا اذا
 كان يحصل الخارج بالكراب بدون التنشيط اما اذا كان يحصل بدون التنشيط فاشترطه غير مفسد ولو
 شرط كرم الجداول اختلج الشاي فيه ولو شرط في الزراعة على احد من الغاء السرفين ان شرط على
 المزارع فالزراعة فاسدة من ايها كان البذر والخارج كله للمزارع ان كان البذر منه وعليه اجر مثل
 الارض ولا يفرق رب الارض شيئا للمزارع من قيمة السرفين الذي طرحه في الارض وان كان البذر من
 الارض فالخارج له وعليه اجر مثل عمل المزارع في ارضه وقيمة ما طرح من السرفين وان شرط السرفين على رب
 الارض ان كان البذر من المزارع فالزراعة فاسدة والخارج للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة السرفين وان كان
 البذر من رب الارض فالزراعة جازية وان شرط الغاء سرفين رب الارض لم يذكر في الكتاب وحكي عن القاضي انه
 بعد الرجوع انه قال ان شرط على المزارع جاز من ايها كان البذر وان شرط على رب الارض ان كان البذر
 من العامل لا يجوز كالمزارع كراب على رب الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من رب الارض جاز
 ولو شرط في المزارعة ان لا يفرها ولا يفرها احد من المزارعة جازية على ايها شرط والبذر من المزارع او من
 الارض وفي فتاوى الشافعي لو شرط الغاء السرفين في المزارعة او المعاملة يفسد العقد ولو لم يشترط لا يلزم
 فالجدة ان يستأجر على اصلاح السنين وحق الانهار والغاء السرفين باجرة يسير غير شرط في العقد
 ونفى السرفين عن البلد ولو احيها ان كان متفانوا ولكن تفاوت ذلك قليل ولو شرط الدواب
 او الدابة على احد من المزارع او البقر على احد من المزارع جاز مطلقا وعلى

البذر وعلى رب الارض
 ان كان البذر

الارض ان كان البذر منه جاز ايضا وان كان من المزارع لا يجوز ولو شرط العلف الدابة ان شرط الدابة
 مع العلف على المزارع جاز من ايها كان من المزارع فالزراعة فاسدة وان كان من رب الارض جاز هذا
 كله اذا كان الشرط نافعا لاحد من المزارع بشرط ليس ينافي كالمزارع ان لا يبيع احد من احصنه لا يفسد
 المزارعة ثم فيما اذا كان الشرط مفسدا لوابط الشرط ان كان في صلب العقد لا يفسد جازا اما اذا
 لم يكن في الصلب ان كان الفساد يحكم جهالة الاجل بغير جاز او ولو شرط بعض العمل على المزارع او
 على نفسه ان كان البذر من رب الارض فعلى ثلث اوجه اما ان شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع
 وسكت عن الباقي او على رب الارض وسكت عن الباقي او شرط البعض على رب الارض والبعض على المزارع
 ان شرط البعض على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه ان يكرها ويرعها وسكت عن ذكر السقي
 فهذا على وجوه ان كان لا يخرج شيئا بدون السقي او يخرج شيئا لا يرغب فيه فالزراعة فاسدة في هذا
 الوجهين وكذا لو كانت بحيث يخرج لكرها يبيع برص السقي وان كانت بحيث يخرج شيئا مرغوبا ليس
 بان كانت الارض في بلد كثير المطر فالزراعة جازية وكذا ان كان السقي بحال يزيد في الجودة وان كان
 بحال لا يدرى ان السقي هل يؤثر في جودة الخارج وان شرط رب الارض ببعض العمل على نفسه كالتسقي
 مثلا وتركت ذكر الباقي فهذا على ما ذكرنا من الوجوه ان علم بقينا ان السقي لا يؤثر في الخارج فالزراعة
 جازية وفيما عدا ذلك فاسدة ولو شرط بعض العمل على رب الارض والبعض على العايل والبذر
 من المزارع فهذا ما لو كان من رب الارض هو **جنس آخر** وفي الاصل اذا شرط
 الشركة في الحب والنبن فالزراعة جازية ولو شرط النبن لاحد من المزارع لا يجوز وان شرط ان
 لاحد من عيبيه والنبن بينهما فكذلك وان شرط الحب بينهما والنبن لاحد من عيبيه ان شرط الصاحب
 جاز وان شرط الآخر فسد وعنى ابي يوسف انه لا يجوز في الوجهين وان شرط الحب بينهما وسكتا عن النبن
 جاز في ظاهر الرواية والنبن لصاحب البذر وعنى ابي يوسف انه لا يجوز والربح جهد وفي بعض شايخ
 بلح ان النبن بينهما ولو شرط ان يكون النبن بينهما وسكتا عن الحب لا يجوز المزارعة وفي الاصل اذا دفع
 ارضا الى آخر ليعمرها على ان الغرس والارض بينهما فاعقد باطل فان غرسها فاعطى لصاحب الارض
 عليه قيمة الغرس واجوس مثل الغارس وفي الاصل لو دفع ارضه مزارعة على ان يزرعها ويغرسها قالوا
 والغرس كله بينهما نصفان ولو شرط ان الغرس بينهما نصفان فالشئ بينهما كما شرطوا والغرس للغارس
 ولو شرط ان يكون الاغراس لرب الارض والغرس بينهما فسد لانه شرط نفع الشركة لا يجوز ان لا يخرج
 الارض الا الاغراس رجل دفع ارضا وخلا فزرعها المزارع على ان يقوم على الخيل بالنصف فبذ مزارعة
 فيها المعاملة فينظر ان كان البذر من المزارع فسدت المزارعة والمعاملة لانه صفقة في صفقة
 وان كان من رب الارض جاز كلاهما لانه اجبر وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول

مطلوب ولو شرط الحب بينهما وسكت
 عن النبن جاز

مطلوب اذا دفع ارضه ليعمرها

ادفع اليك هذه الارض تزرعها بسيدك وادفع اليك ما فيها من الخيل معاملة جازمطعا وفي النوازل
رجل له ارض اراد ان يخذ يذري رجل حتى يزرعها ويكون ذلك فيهما فالحيلة ان يترك نصف البذر
يقبضه ويبرئه الباقي عن الشيء ثم يقول له ازرعها على ان الخاسر بينهما نصفان ومن اراد شركة الماء يدفع اليه
معاملة بالنصف خزين كوفت بنصف النبت والنقاط السبله بدعته او بزرده في معنى فخير الختان فلا
قال ودأبت في موضع ثقة انه جوزه شايخ بلح **جنس آخر** اذا انتهى الزرع فدفع الارض
مع الزرع المتناهي مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز ولودع الكرم معاملة وفيها شجر لا يخلج فيها الى علي
سوى الحفظ ان كان بحال لم يحفظ بغير ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة والحفظ بأكدة في النفا
وان كانت بحال لا يذهب ثمرها الى وقت الادراك لا يجوز للمعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى الفضلي
يجوز دفع شجرة الجوز معاملة للعامل حصه من الثمر لا يحتاج الى الشيء والحفظ حتى لو لم يحجج الى احد
لا يجوز واذا اطلب رب الارض من العامل ان يكره الارض ثم يزرع والبذر من العامل وقال العامل انا
ازرع بغير كراي ينظر في ذلك ان كانت تزرع بغير كراي ويجعل الربح الا ان الكراي اجمع لا يصبر
قال العامل انا ازرع بغير كراي ينظر في ذلك ان كانت تزرع بغير كراي وان كانت لا يخرج الا بالكراي
اجبر عليه وكذا لو زرع وقال لاسقي حتى يسقيها السماء على هذا فان شرط الكراي في العقد لم يكن له تركه
وكذا لو كان البذر من رب الارض في هذا كله ولو قال ان تزرعها بغير كراي فلما جاز ان يباع وان زرعها
بكراي فيبئنا اننا وان زرعها بكراي ونشبه قبينا نصفان جاز كل في قوله ان خطه روميا فكذا
وان خطه فارسي فكذا وكذا لو شرط ان زرعها حطه فله كذا وان زرعها سمسافه كذا جاز ولو زرعها
اليه ليزرعها بذر على ان تزرع ان كان حطه فالحاج بينهما نصفان وان كان شجر فلما جاز
للعامل هذا تخيير بين مزارعة صحيحة في الحطة وبين اعارة الارض في الشجر وان قال في هذا
زرع من شجر فهو في صحة الحطة دون الشجر واذا شرط في المزارعة والبذر من احد ما على ان يزرع
ما اخرجت هذه الناحية وللادفع ما اخرجت تلك الناحية فمدت وكذا لو شرط ان لا يزرع احد ما اقترع
الحكم في الاصل وفي النوازل رجل دفع الى رجل ارض مزارعة سنة هذه فزرعها وورع نزلها ثم زرع
السنة بغير اذنه رب الارض فبنت الزرع او لم يفت فبلغ ذلك رب الارض فلم يجز ان كانت العاكة
بين اهل تلك القرية انهم يزرعون للزعة بعد اخرى بعد اخرى فذلك جاز وفي فتاوى النسخ
رجل زرع ارض الغير بغير امره بنظر الى العرف ان كانت متصفة بكون بينهما نصفين قال رحمه الله
وهذا اذا كانت معية لذلك بان كان صاحب الارض من ليزرع بنفسه ويبيع مزارعة واول مزارعة
النوازل رجل دفع ارض غيره بغير امره فعليه نقصان الارض هذا قول نصير وقال محمد بن علي بن
يكم تساجر قبل استعمالها وبكم تساجر بعد استعمالها فيجب عليه نقصان ذلك قال بزرع بطريق الفضل

مطل شرط الكراي في العقد

مطل ولو شرط ان يزرع حنطة
مطل لودع ليزرعها بذر

جنس آخر

مطل هل يجوز المزارعة من غير عقد

مطل ذرع ارض غيره بغير امر

وفي النوازل اضر رجل زرع ارضي رجل بغير اذنه فلم يعلم صاحب الزرع حتى استقصى الزرع ثم علم من
بطلب له فان قال مرة لا ارضي ثم قال ارضي بطلب له وفي المشتق عن محمد بن رجل غصب ارضه
الى آخر مزارعة بالنصف سنة على ان البذر من المزارع فزرعها ولم يفت حتى اجازت الارض المزارعة
فالمزارعة جائزة وما خرج منها بين العامل ورب الارض على ما شرطه عليه الغاصب والغاصب هو
الذي ينوي قبض حصه رب الارض من الزرع لا ضمان على المزارع فيه الا ما نقصها قبل ان يجيز ذلك
رب الارض فانه يضمن المزارع ذلك النقصان لرب الارض عند الحرج ولو بنت الزرع وصارت
له فبها ثم اجازت رب الارض المزارعة في جازية وليس له ان يقبضها بعد اجازتها ولا يثني لرب الارض
من الزرع وما جددت فيه من الحب وجميع ذلك للغاصب والمزارع على شرطهما ولودع الغاصب
بالنصف على ان البذر من المزارع فبذرهما او بذرهما خرج زرع فصار بينهما نصفين ثم اجاز
رب الارض المزارعة فاجازته باطله وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الارض ان يرجع فيها البذر
من ذلك لم يكن بذر الزرع الذي بنت بعد اجازته وان كان شيئا من ذلك لم يكن له بعد ذلك ان يقبض
الاجازة استقصا فان كان اجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قبعة ثم رجع عن الاجازة واراد اخذ ان
بعد ما سئل الزرع ولم يستقصد ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اعزم له اجر مثل ارضه فيما بقي حتى
يستقصد الزرع وسلمت المزارعة بين الزرع والغاصب وفي العيون رجل غصب ارضه وزرع الحنطة
ثم اختصموا وهي بذر لم يفت بعد فطلب ارض بالخيار ان شاء تركها ثم يقول له اقلع زرعي وان شاء
اعطاه ما زرع البذر فيه ونفسه من محمد بن تقوم ارض وليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر والخيار
انه يضمن قيمة بذره لكن يبذر في ارض غيره وفي النوازل رجل زرع في ارضه شعيرة اجزاء آخر فزرع
عليه حنطة بغير امر صاحب الشعيرة فبئنا جميعا لاحظ صاحب الشعيرة وهو صاحب الحنطة وعليه
لصاحب الشعيرة ما زاد الشعيرة يقوم ارضي مزرعة وغير مزرعة وقبض عن محمد بن رجل زرع في ارض
بترافم بنت حتى جاء آخر وبذر فيها شعيرة ثم سقى رب الارض فبنت الزرع فعلى الذي يذر الشعيرة قيمة
بترافم بذر في ارضي ثم على رب الارض قيم البذر ان كانت فبنت يكون للاخر عند ابي حنيفة وعليه الاول قيمة بذر
فلوجا صاحب الارض والقي فيها بذر بنفسه ثالث وقلب الارض قبل ان يفت فيها البذر ان اولم يقبل وفي
فعايت من البذر وكما له وعليه للغاصب مثل بذر في ارض غيره هذا اذا لم يكن المزارع ناسيا
اما اذا زرع المالك وبنت ثم جاء آخر والقي بذر في ارضه لم يقبل وبنت فلجواب كذا وان قلب ان كان الزرع
اخا قلب مرة اخرى بنت فذلك وان كان لا يفت فالزرع الثاني وعلى الثاني قيمة زرعها ناسيا وفي مقومات

مطل لو غصب ارضه وزرعها او زرعها هو ومثل في اجز الفضل

وما نقصت الارض من الزرع

مطل اذا زرع في ارض غيره مزرعة

و

الفقيه الى جعفر رحمه الله رجل يزرع في ارضه بذرًا في آخر فسق في تلك الزرع حتى ادرك الزرع فان الزرع
في القياس للساقى وعليه قيمة الحب بذرًا في الارض على شرط القرار ان سقاها قبل ان يفسد البذر في الارض
وان سقاها بعد افساد البذر في الارض قبل ان يثبت نباتا له قيمة فثبت بغيره فان في القياس عليه نقصان
الارض تقوم الارض بضرورة وقد خسر جبرها وتقوم غير ضرورة فبغيره نقصان والزرع للساقى وان
سقاها بعد ما ثبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وان سقاها بعد ما
استغنى الزرع عن السقى لكن السقى اجد له فان الزرع لصاحب الارض ولا ينشئ للساقى وهذا جواب الفقيه
الى الثلب الاجنبى الساقى منقطع ولا ينشئ له وسبب في فصل ما يكون عليه ارض بن رجلين وغاب
احد مما اشركه ان يزرع نصف الارض وتوارى العام الثاني ان يزرع زرع النصف الذي كان زرع وورثي
ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ليس للحاضر ان يزرع بغير حصته هذا اذا كان احد ما غابا فان كانا احدا
فرزاع احدهما الارض المشتركة بغير اذن شريكه وسقاها قال في النوازل ان كان الزرع لم يدرك الشريك
ان يقاسم الارض فاذن من ذلك في نصيب الزراع اقره وما وقع بنصيب الاخر فيقلعه ويضمته النقصان
وان ادرك الزرع او قرب من الادراك فزم نقصان نصف الارض وان لم يقاسم وتراضيا ان يعطيه نصف
البذر والزرع بينهما ان كان بعد ما ثبت الزرع جاز وقبل النبات لا يجوز هذا في آخر غصب التجويد فاذا
حضر الغائب كان له ان ينفع بالارض مثل تلك المثل في مثل هذا يكون الغائب راضيا لانه وان علم ان الزرع
ينقص الارض او كان تلك الارعة تنفعها وتزدها فانه لا يكون للحاضر ان يزرع منها شيئا اصلا رجل زرع
ارض غيره باذنه ثم قال لرب الارض ادفع الى بذر في فاكون اكارا لك ان صار البذر سهلا كما يجوز
وان كان قائما يجوز **الفصل الثاني** في اعمال المزارعة

ما نزل
اذا غاب احد شريكي الارض

ما يكون في المزارع والاب يكون الاصل ان كل عمل لابد للمزارع منه فيحصل الزرع المرغوب فيه من الارض للبدن
البه فان المزارع جبر عليه سواء كان ذلك شروطا في العقد او لم يكن كالسقى والبذر وكل عمل للمزارع منه
يبقى في يحصل الزرع الا انه متى عمل يزيد في جودة الخارج ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة يجبر عليه
وان لم يكن مشروطا لا يجبر اذ ثبت هذا نقول اذا اشترع المزارع من الكرم والبذر منه والكراب مشروطا
في العقد ان كان الكراب لا يؤثر في الخارج لا وجدة لا جرة لا يجبر عليه وان كان يؤثر في القدر او الجودة
وان لم يكن الكراب مشروطا ان كان لابد من الكراب للحصول للزرع المرغوب فيه يجبر عليه وان كان منه
الا انه يزيد في الجودة لا يجبر وفي المنقح الجواب في السقى كالجواب في الكراب وقد ذكرنا شيئا من هذا في
الاول وموضع هذا وحفي الله واصلاح المسببات على رب الارض وسوق الماء بالفارسية آت
او رذن على رب الارض ايضا دفع فوهة النهر الصغير من النهر الكبير على الفاصل الا ان بعد ان يكون
في موضع ثم ظلم بمنع الماء فيكون على رب الارض فالحكمة افنى الشيخ الامام ظهير الدين وحفظ

مطل
وحفظ الزرع
المزارع
الزرع

الفصل الثاني

الزرع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك علم ما وان شرط الحفظ على المزارع بعد الادراك
او شرط حرفة الماء على المزارع ينبغي ان لا يفسد المزارعة واذا ادرك البذر فحان والبطيخ فلا ينقأ
ولم يعل عليها واذا صار الزرع قصبلا فاراد ان يفصله ويبيعها كذلك فالفضل عليها ما والله اعلم

الفصل الثالث فيما يكون عند زرع في المزارعة

وفي الاصل السر والمرض من قبل المزارع عذره ولو كان للمزارع سارقا نجاف عليه الزرع والفر
وهذا عذره ولو اراد صاحب الارض البيع بعذر الدين والبذر من المزارع ان على المزارع في الارض
من الكراب وتسوية المسببات واشباه ذلك لا انه لم يزرعها لصاحب الارض ان يبيعها ولا ينشئ
للعامل على رب الارض وان كان المزارع قد زرع الارض وثبت الزرع ليس لرب الارض ان
حتى يتخدد الزرع فلو وجبه القاضي بالدين حتى سبيل ولو زرع المزارع ولم يثبت حتى
لرب الارض دين فادع اختلاف المشايخ في جواز البيع وفي مزارعة النوازل رجل دفع
ارضه مزارعة فزرع الارض ثم ان رب الارض باع الارض مزرعة فلامضوا اما ان باعها جاز
المزارع او يجبر رضاه واما ان يثبت الزرع او لم يثبت واما ان يكون البذر من جهة رب الارض
او من جهة العامل فان باعها برضاه ولم يكن ثبت الزرع والبذر من قبل رب الارض فلا ينشئ
للمزارع من القردة اما يثبت له حتى بعد النبات اما قبل النبات فلا معنى له فيه وان كان البذر
من قبل المزارع فابا فاذ اجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم وان كان ذلك بغير رضاه
فللمزارع ان يبطل البيع وكذا لو دفع الكرم معاملة ثم باع ان لم يكن خرج منه شيء فلا ينشئ
للعامل لانه ليس له فيه حتى فان خرج واجاز جاز ونصيب قائم وان كان بغير رضاه فله ان
يبطل البيع وما يتصل به

مطل
اذا باع رب الارض
ارضه بعد
دفع

وبالبدن من المزارع يبقى العقد الى ان يتخدد الزرع استحسانا ولا يجب شي من الاجر على المزارع
هذا اذا قال المزارع انا لا اقلع الزرع فان قال انا اقلع فانه لا يبقى عقد المزارعة واذا انقار المزارع
القلع لورثة رب الارض خبارات ثلاث ان شاؤا فقلعوا الزرع والمقلوع بدينهم وان شاؤا انتقوا
على الزرع بامر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع المنقح وان شاؤا غنموا حصة المزارع
من الرقوع والزرع لم فان مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الارض بان كرم الارض وحفر الانهار
انتقضت المزارعة ولا يجرم ورثة رب الارض للمزارع شيئا **وقالت** بعد الزراعة قبل النبات
اختلف المشايخ فيه ولعمري بمتكّن المزارع آخر الزراعة حتى انتقضت السنة والزرع بقى فاراد رب
الارض ان يقلع الزرع والى المزارع ليس لرب الارض ان يباع ويثبت بينهما اجارة في نصف السنة حكما
حتى يتخدد والعمل عليه نصفان حتى يتخدد هذا اذا لم يجر المزارع القلع فان اراد القلع فله ان

ع

الارض حيازات ثلث على ما ذكرنا واذ انفق بعد انتهاء المدد بامر القاضي رجوع على المزارع بنصف
الثقة ولو انقضت مدة المعاملة والقرم يدرك واني العامل الصرم يترك في يد غير اجازة
اذا هرب المزارع في وسط السنة والزرع بقل فانفق عليه وبه الارض حتى استخمد رجوع على العامل
بما انفق بالعام الباع والقول قول المزارع في قدر الثقة مع مجنبه على علمه وان مات المزارع والزرع
بقل فقات ورثة المزارع من نفعها على حالها حتى يخصصه الزرع فكذلك لم ولو قال انقلع الزرع
ولا نعمل لا يجبرون على العمل وما يتصل بهذا وفي النوازل ارض مبطنة بقيت فيها قاصدا
الناس اذا نزلت لباخذ من شاء لا بأس بالبحر حصده وزرع وفي هناك سابل لا بأس بالنقاط هاهنا زرع
زرع ثوبا فاخذ بعضهم الارض وفي البعض مقلوعا او غير مقلوع حتى يبت فهو بينه وبين رب
الارض على الشرط فان قلعه ورفع الزرع وكان يتناثر في الارض فبنت زرع آخر فظهر بين الامارة
الارض لما ذكرنا لكن يجبان تصدق الاكثار بالفضل من نصيبه وان ثبت بسبق رب الارض في وقت
ظهوره بعد ذلك ان كان للحيث بينه وبينه والافلاحي عليه وان ثبت ذلك بسبق الاجنبي كان هو
والزرع بين المزارع ورب الارض على ما شرط قال رج هذا جواب الفقيه الى الليث وجواب الفقيه
الى جعفر فذكرنا في الفصل الاول وفي مزارعة ميسرة الامام الطوسي رج اذا زرع الزرع فضا
الحبات فجاء انسان وسفلها او احدها حتى يثبت فانه يكون كله للساعي لانه بالسبي صار سهلا كما
حتى لو سفته الماء او بنت بغير السبي يكون شريكا بينه ما حثت شجرة ارض يثبت من عروقها
في ارض رجل آخر ان ثبت بسبق صاحب الارض وابيانه فهو له وان ثبت بنصف فهو لصاحب الشجران
صدقه وبه الارض ان من عروق شجرة وان كذب فالقول قوله نواة رجل القاهما الرجوع في ارض رجل
منها شجر يكون لصاحب الارض المثلثان في النوازل لان النواة لا يمتلئها وكذلك اذا كان الراعي شجرة
لان الشجر انما يثبت من النواة اما على ما يفسد ويذهب **الفصل الرابع**
في المزارع يدفع الى آخر مزارعة وفي الاصل اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى آخر مزارعة وانما
لم ياذن له رب الارض اصلا فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر على ان يعمل ببذره والشرط
في المزارعة الاولى ايضا النصف فالخارج بين رب الارض والمزارع الثاني نصفان ولا يشيئ للمزارع
الاول ولو شرط للمزارع الثاني ثلثا الخارج والثلثان للثاني والثلث لرب الارض ويعزم المزارع
الاول لرب الارض اجر مثل ثلث الارض ولو دفع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه فلو زرعها
المستعير لم الخارج له ويعزم للمزارع الاول لرب الارض اجر مثل جميع الارض ولو كان البذر من رب الارض
ليس له ان يدفع الى غيره مزارعة لكن له ان يستأجر الاجراء بما له فلو دفع مع هذا مزارعة من غير رب
الارض فالمزارعة بجائزة بين المزارع الاول والثاني والخارج بينهما على ما شرط ولا يشيئ لرب الارض

مطل
اذا هرب المزارع في وسط
السنة

مطل
ثبت شجرة ارض رجل من
عروق شجر آخر

والرب الارض والبذره ان يضمن ايها ان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني رجوع على الاول
فان انقضت الارض ضمن الثاني النقصان بالجماع وهل يضمن الاول عند ارجح وايي يوسف الاخر
وهذا اذا لم ياذن له رب الارض اما اذا اذن له في ذلك اما نصا او دلاله بان قال له اعمل فيه براكب له
يدفع الى آخر مزارعة الكلي الاصل **الفصل الخامس**
في المعاملة وفي الاصل اذا دفع الكرم معاملة بالنصف ولم يسم له سنين جاز استحقاقا ويقع على سنة
واحدة وفد ذكرنا ولو دفع الى آخر بخيار او شجرة او كرم معاملة اشهر معلومة يعلم يقينا ان النخل والشجر
الكرم لا يخرج ثمره في مثل تلك المدد فالمعاملة فاسدة وان كانت مدد قد خرج الغرور فلا يخرج
موقوف ان اخرجت الثمرة في المدد المضروبة تحت المعاملة وان لم يخرج فمددت وهذا اذا اخرجت شيئا
في المدد المضروبة ما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا لا يرغب في مثل في المعاملة لا يجوز
وان لم يخرج النخل شيئا في تلك المدد ينظر ان اخرجت بعد مدد في تلك السنة فالمعاملة فاسدة
وان لم يخرج في تلك السنة لعل حدث بها فالمعاملة جائزة واذا دفع الى رجل بخلافه طلع معاملة
بالنصف جاز وان لم يسم او فئا والاصل ان المعاملة متى عقدت على ما هو في حد الغرور الزيادة تحت
ان عقدت على ما تسمى عظمه وصار يحال لا يزيد في نفع بسبب على لانصاع العامل وانما يعرف خروج
الا شجار عن حد الزيادة اذا بلغت وانقرت وعلى هذا اذا زرع الرجل ارضه وبنت الزرع الا انه لم يتناه عنه
الى غيره مزارعة يربيه العامل ويسقي جاز وان تنال في دفع الارض مع الزرع المناهي مزارعة بالنصف
لحفظه ويجسد لا يجوز العامل اذا نزلت الكرم بعد ما قام عليها انما باطلا او ركت الفرجاء بطلب الحصة
ان ترك في وقت خروج الثمر وفي وقت صار للعيب قيمة لو قطع فتركه لا يبطل الشراكة وان لم يكن له قيمة لو
صح الترك ولا يبطل العامل اذا غرس اشجارا في معة المعاملة ان غرسها الدهقان متبرعا فله الدهقان
وان امره الدهقان بشرا او غرسها في كرمه ففي الدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الاشجار
وان غرسها لنفسه باذن الدهقان ففي الدهقان والديهمان بذرهم بالقلم وتسوية الارض وفي فتاوى القاه
لامام رجل دفع الى رجل ارض صامتة معلومة على ان يفرس المدفوع اليه فيها اغراسا على ان ما يحصل من
والفرا يكون بينهما جاز المزارع اذا لم يعمل في الارض شيئا بعد مزارعة من التذبيب والسقي وغيره ان كان
من جهة بسحق الحصة وان كان من رب الارض ينبغي ان لا يسحق شيئا في المعاملة اذا دفع كرمه معا
فلم يعمل الرجل في الكرم عملا فانه لا يسحق شيئا وكذا ان عمل الاله لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار
لا يسحق شيئا اذا دفع الى رجل بخيار معاملة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه براكب يدفع العامل الى آخرها
فعل فيه فخرج فهو لصاحب النخل والعامل اجر المثل على العامل الاول ولو هلك الثمر في يد العامل الا
من غير عمله وهو على رؤس النخل لا يضمنه وان هلك الثمر من عمل العامل الاخرية امير خالف فيه امر الاول

مطل
اذا دفع الزرع الثابت
مزارعة

مطل
اذا غرس العامل الاشجار

غراس

فالتصان لصاحب الخيل على العامل الاخير ولا يضمن العامل الاول **جنس آخر** وفي
جموع النوازل اصل الفضيبة في الوصل على الدافع والعمل وضرب آلة السقي حتى تنشق النخلة وتنتج
على العامل وكذلك في التعويض الفضيبة على صاحب الكرم والعمل على العامل والفاضل من اغصان النخلة
لا يحل للعامل والفضيبة على رب الكرم والعمل الذي يصير به وارغ على العامل **الفصل**

التاسيس في التصان الاكار اذا تركت السقي حتى فسد الزرع يضمن نصيب رب الارض
وتعتبر قيمة الزرع يوم ترك السقي وان لم يكن الزرع فيمنع في ذلك الوقت يقوم غيره ويؤخذ فيض فضل ما بينهما
هذا اذا تركت السقي وان اترك السقي ان كان تأخير لا يقع عليه الثاني ضمن وان حصد الزرع وجمعه من
غير اذن الدافع ومن غير ان يثب عليه ضمن حصته الدافع ولو شرط عليه مغايل حتى هلك الزرع ضمن
نصيبه في النوازل وفي جموع النوازل حرث بين رجلين ابي احد يمان بسقي يجبر على ذلك فان
فسد الزرع قبل ان يرفع الامر الى القاضي لا ضمان عليه وان رفع الامر الى القاضي فاسره فامنع ضمن اذا
وقى هذا اذا شرط المصايد عليه فترك حتى هلك لانه وجب عليه بقوله فاذا تركه فقد ضيع وفي فساد
اهل سرقه اذا ترك سد شجر بضره البرد كخربة النين والكرم فاصابه البرد او اخر حتى اصابه البرد ضمن و
كذا لو قال لا اكار اخرج للجرر او المظنة الى الصخر لا نهار طيبة فاخر ففسد ضمن ان كان ذلك شرطاً
عقد المزارعة وترك الشدب بمنزلة ترك السقي ولو ترك حفظ الزرع حتى افسد الدواب ضمن وان لم يترك
الجرر حتى اكل الزرع ان كان للجرر بحال يكن طرده وفسده فاذا لم يدفع ضمن وفي فتاوى السقي اذا كان
المالك في يد الاكار فبعت الى الراي الى السراج فضا لا يضمن هو ولا الراي والقبض المتعارفين

مطل
اذا ترك المصايد وقدر
عليه وهكذا حتى او
ترك حفظ الزرع
فاضمن
الركن

على هذا قالك مع وقد اضطربت الروايات من المتأخر في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ
الودعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السراج وكذا بقرا الودعة ولو ترك البقر برعى فضا
المتأخر فيه قاله والفنوى على انه لا يضمن رجل دفع كرمه لمعامله فلما افسد الكرم فالدافع واحد يدخلون
وبأكلون ويحلقون والعامل لا يدخل الا قليلا ان كان ذلك غير اذن الدافع لا يضمن والتصان على الذ
اكلوا وان كان باذنه وهم من يجب نفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان كان من لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن
بن

مطل
اذا نعت دواب غيره الى
الراي هل يضمن
الغنائم
لا

وفي النوازل وان كانوا مضوا
باذنه وهم من يجب نفقتهم
عليه لا ضمان عليه
ايضا

كتاب الشرب

الاول في الشرب في سبل الماء وسبل السطح والثالث في التصان والاربع في ارض الموات
اما الفصل الاول وفي فتاوى القاضي الامام الاصل فيه قوله عم الناس شرب
في ثلاث الماء والكلاء والنار لم يرد به شركة الملك وانما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يجر نحو الماء في
الحياض والعيون والآبار والانهار فكل واحد من شرب منها وسقي دوابه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء
لا يثبى بها ارضه ولا زرعه وفي الاصل المباحة ثلث في نهاية العموم كالانهار والعظام كرجلة والفرات وجنين

وحيون وهي ليست بمركة لاحد وكل واحد ان يستقي منها وبسقي دابته منها وارضه وبشره وبنيضه
وكل واحد نصيب الطاخنة والساسة والدالية واتخاذ الشرب واتخاذ النهر الى ارضه بشرط ان لا
يضر بالعامه فان اضر من غير ذلك فان لم يضر وفعل فكل واحد من اهل الدار لم يؤذى او اذى
او مكاتب منعه الثاني في نهاية الخصوص كماء الحب والكوز وليس لاحد ان ينفذ به الا باذن صاحبه
وفي الفتاوى في كتاب الصلوة لو صب ماء جبت انسان يقال له املا فان اضطر اليه فحينئذ ينفذ
به بغير اذن صاحبه الثالث المتوسط وهو ساء الآبار والانهار الملوكة والحياض وكل واحد ان يسقي
دابته الا اذا كان له حال ويقور كثرة يخاف صاحب النهر المسبات ويخرب النهر فينفذ له منعه هذا
في الفتاوى وان كان الحوض في دار رجل او في بستانه فاسقي آخر منه ليس لصاحب الدار والبستان ان
ياخذ ذلك منه الا ان لصاحب الملك ان ينفذ من الدخول في ملكه وكل واحد ان يقول ان لي حقا
في دارك فاما ان يوصلني اليه او تمكنني من الدخول وهذا اذا كان له مستقي غيره ذلك فان لم يكن فله
يدخل داره بغير اذنه الكل في نسخة الامام السرخسي وفي فتاوى القاضي الامام نه يقوم ورجل ارض
بجانبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب وبنيضه و
يسقي دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي ارضه او شجره او زرعها وان ينصب دولا على هذا النهر
لا ارضه وان اراد ان يرشح الماء بالقرب والاداني ويسقي زرعه او شجره اختلف المتأخر فيه والاصح انه ليس
له ذلك ولا اهل النهر ينفعه وفي شرح الشافعي لا يجوز بيعه وليس لاحد نصيب الطاخنة وغيرها على
الانهار المشتركة لا فقام مخصوصين وليس للسلطان ان يأذن لم يملك وان اذن لم يعتبر اذنه فهو يبيع

قوم عليه ارضه لم يوف كيف كان اصله اختلفوا فيه فم بينهم على قدر ارضهم فان كان الاعلى
يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك الا برضاء الآخرين والمختار ان اذالم يمكنه سقي ارضه من غير سكر
رفع الامر الى القاضي فأسره بالمبايعة فان اصرطها على ان يسكر كل شارب يومه جاز وليس لاحد
ان يسكر منه نهر الا برضاء الآخرين وكذا نصيب الرعي الا ان يكون موضع الرعاء في ارضه ولا يضمن
بالنهر ولا بالماء ومن كان له شرب في ارضه في اسفل النهر ففتح ذلك في اعلاه ليس له ذلك ومن كان له
داره في اعلى حايطة له ذلك وهكذا ذكر الامام السرخسي في نسخة وذكر الصدر الشهيد في كتاب
الخطان ولو اراد ان يسوق شربه الى ارضي اخرى لم يكن لها شرب فيما مضى وهذا الطريق بين
قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريقا للمركب اخرى لم يجز تخلافه اذا كان له طريق الى داره ففتح الطريق
اليها من منها لا دار اخرى جاز رجل اصرط شرب رجل اي غصب واخطاها رجلا لم يجز الكلي الاصل في
العيون نه شركة بين قوم اذ نوا رجلا بالسقي عن الا رجلا فانه لم يأذن ليس له ان يستقي حتى يأذن
كلهم روى هشام عن ابي يوسف وفي مزارعة النوازل عن محمد بن مقاتل في رجل ساق ماء فساقه الى ارض

مطل
وهو بين قوم عليه
ارض

في شرح عصام وفي نسخة شرح الطحاوي
في كتاب الشرب لو ساق ماء فساقه الى
لواراد ان يجعل شربه اسفل او
اعلى له ذلك

مطل
اذ غصبت غيرة او متن
دابة

او كرمه فانه بطيب له ما خرج وهو غير له رجل غصب شعيرا او ثيابا او متن دابة فعليه قيمة العلف
وما زاد في الدابة وهو طيب له قال رجل فعلى فاس هذا الورق او راق النوت واعطوا من الفياق
قالا برسم بطيبه وعليه قيمة الاوراق **الفصل الثاني**
في سبل الماء وسبل السطح وفي التوازل رجل له داران سبل سبل احداهما على سطح الدار الاخرى
فباع الدار التي عليها السبل من انسان بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى من آخر فارد المشتري
الاول ان يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه قال لا يمنع الا ان يكون استطر عليه
وقت ما باعه الى لم ابع منك سبل الماء في الدار التي بعت وفي التوازل ايضا رجل له داران
متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خربة فباع الخراب وكان حصص الدار العامرة وملق
في الدار الخربة فاراد المشتري منه قاله الفقيه ابو الليث رج ان كان له ميزاب وسبل
الى هذا الجانب وعرف ان ذلك قد تم فسيل على حاله وان لم يشطر وكذا لو كان سبل مطوحيه
الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار ان يمنع قاله الفقيه وهذا استحسان
ناخذ واما استحسانا فاخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان يفهم البينة ان له حق السبل
وفي الجرب في كتاب الدعوى لو شهدوا انهم راوه يسبل الماء فليست هذه الشهادة بشئ ولو
شهدوا انه يسبل ماء المطر فهو كماء المطر ولو شهدوا انه يسبل ماء دائم للغسل والوضوء والمطر
فهو جابن وان لم يبينوا فالقول قول رب الدار وان لم يكن له بينة يستحق صاحب الدار ويقضى
فيه بالنكول وفي التوازل رجل له بحري ماء على سطح جاره له فحرب سطح الدار فاصلاح ذلك على
صاحب السطح بمنزلة السفل مع السور ولا يجبر على العارة وبنال لذي له حق الاجر اضع نواضا
في موضع الجري على سطح الجار لتنفيذ الماء الى مصبه قال وسباني غام هذا في كتاب الجيطان
الفصل الثالث في الضمان وفي فتاوى القاضي
الامام رجل اراد سقي ارضه او زرعته من بئر له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرع قالوا لا يشئ
عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشي رجل له نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل وسقي
ارضه في نوبته ذكر الشيخ الامام علي البرزوي ان غاصب الماء يكون ضامنا وفي منقرات الفقيه ان
رجل سقي ارضه فتعدى الماء الى ارض جاره ان اجري الماء اجراء لا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض
جاره بعضه وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان كان جاره تقدم اليه
بالسد والاحكام فلم يستقر بعضه استحسانا وان لم يتقدم اليه لا بعضه وان كان ارضه في صعود
ارض جاره في هبط يعلم انه لو سقي ارضه يتعدى الى ارض جاره بعضه ويؤثر المسكنات حتى
بينه وبين النعدى ويمنع من السقي حتى يضع المسكنات وان لم يكن ارضه في صعود لا يمنع قال

وذكر في الاصل انه
لا يكون
ضامنا

والذكر

سقياء

والذكر في عامة الكتب انه سقي غير معتمد وان كان معتمدا لا بعضه وان كان في ارضه ثقب وخر
فان علم بالثقب ولم يستد حتى فسد ارض جاره بعضه وان كان لا يعلم لا بعضه هذا في نسخة الامام السرخسي
وفي التوازل غير جري في ارض قوم فاشتق النهر وخرّب بعض ارض قوم لا صاحب الارضين ان باخذوا
اصحاب النهر بمجارة النهر دون غارة الارض وفيه رجل الى شاة مبنية في نهر الطاحونة فخرّب الطاحنة
ان كان النهر لا يجلي الى الكري لا بعضه وان كان يجلي وعلم انها خربت من ذلك بعضه جلي سقي ارضه وارسل
في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طرح رجل اسفل منه في النهر ترابا قال الماء عن النهر حتى خرب جاره فخرق
فطن رجل فالضمان على من احدث في النهر ترابا وليس على من سبل الماء شئ ان كان له في النهر حق وفيه
قلع شجرة له على ضفة نهر فانقلع النهر واخذ التراب والقاه في موضع الشجرة حتى سواه وتركه ثم ان ارباب
النهر استأجروا رجلا ليكنس النهر فاجرى فيه الماء لينزل النهر حتى يسيل على ارباب النهر فخرق فارسل الماء
في النهر ونام في الطريق وكان ذلك في الليل فلما انبى وجد الماء قد خرج من موضع قلع الشجرة فخرق
حظيرة لرجل اما الاجير فلا بعضه واما قانع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى صارت جانب النهر
لا بعضه وان كانت الشجرة لم تبلغ جانب النهر فقلع الشجرة فانهدم جانب النهر حتى رجل سكر النهر
المشركة فانبتن وخرّب قصر رجل ضمن وقد ذكر في هذا اذا كان السكر بالتراب اما اذا كان السكر
بالخشب والخيش له ذلك باذن الشركة وبغير اذنه وفي فتاوى البقالى لو فتح الماء وتركه فازداد
او فتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم بعضه وعليه الاعتماد واما بعضه اذا ارسل الماء على وجهه لا
النهر وقد ذكرنا انما اذا سقي غير معتك بعضه ونفس بالضمان ان يقوم الارض من روعة ويقوم غير
من روعة فبضم الفضل ولو سدا نهار الشركة حتى انبتن واملا وغرق فطن رجل او ارسل الماء
في النهر وعلى النهر اثمار صغار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الفوهات واخذ زرع غيره ضمن وفي
الرجلين وفي الفتاوى الصوري رجل الف ثرب انسان بان سقي ارضه يثرب غيره قال الامام السرخسي
ضمن وتفسد ضمان الشرب في شرب الاصل للامام السرخسي انه ينظر بكم يثري لو كان يبيع جابر اقال
الامام خاخر زاده لا بعضه وعليه الفتوى **الفصل الرابع**
في الارض الموات واجابها وفي الاصل من احب ارضا مبنية باذن السلطان ملكها ويدين الاذن لا يعتمد
بملكه يدين اذن السلطان ايضا والارض المبنية على ارض من ارض السواد والجبال لا يملكها الا بهاء وليس
لاحد فيها ملك وارض خراج البست بوان لا تها دخلت في القسمة وتصرف الى اقصى ملك او باع في الامام
او الى ورثة وان لم تعلم فيئذ التصرف للقاضي قال رج هكذا قال الامام زهير الدين المغربي في تفسير
الامام ان يبنى عليها او يغري او يكرها او يبيعها وهكذا في مزارعة التوازل **كتاب**
الاشربة وفي شرح الطحاوي لا يجلي شرب الخمر الا عند ضرورة العطش يشرب منه ما يدفع عطشه

وفي فتاوى القاضي الامام الاعيان التي تحت الاشربة اربعة العتب اربعة واجبة وهو الزبيب والنخل والجرب في الحظيرة
والشعير والدخن والبقاوة من الرضاد والاحماق والثايب واشهد والالبان ويحذر كجعله هذا الاشربة
واحدا وان اختلفت اجناسها لا تخاف حكرها

وفي فتاوى الفاضل الامام فلوان المضطر شرب الخمر مقدار ما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر
 فان شرب مقدار ما يرويه وزيادته ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا الفقد حالة الخمر
 ولم يسكر من شرب مثاقير ما يصل الى الجوفه بعد ثمانية ان كان حرا واربعين ان كان عبدا ومن وجد
 منه رابحة الخمر او فاء غير الاجرة ولو خلط الخمر بالماء ان كان الماء قليلا او كان اسرا وجد شاربه اذا وصل
 الى الجوفه وان كان الغلبة للماء لا يجد شاربه الا اذا سكر ولو شرب دخر في الخمر لا يجد ولو طلع فيها
 السمك او الملح حتى صار خللا جعل في ظاهر الرواية والحر اذا صار خللا دخل فيها بعض الخمر فله ان
 فيها بعض الحرارة لا يكون خللا عند ادمج روح حرق بذهب الحرارة وعند ما قبل الخمر من اصل
 بقليل التغير لا يصير العصور خمر او عند ما يصير فكذا على القلب بقليل التغير لا يصير خللا عند
 وعند ما يصير هذا اذا اختل بنفسه اما اذا خلط بالعلاج بالماء او غيره جعل عند الكلى نحر الخمر
 وفي شرح الشافعي لو صب الخمر في الخمر بكمية سواء كانت الغلبة للخمر او للخمر ذكره في مجموع النوازل لا يخل
 من ساعة ما لم يضر زمان علم انه صار خللا ولو بل الخطة بالخمر فانه يفسد ما اذا اجف وطخت فان
 لم يوجد فيها طعم الخمر ولا رائحة يخل اكلها وان وجد لا يخل رجله كخل فصب فيه خمر افسد ما حيث
 حل الخمر لكن لا يفسد الخمر لان الخمر الواقعة بخل اذا كان الخمر هو الغالب ولو سقي الشاة خمر انم
 ذبحها من ساعة يخل من غير كراهة وان مضى عليها يوم او اكثر يخل مع الكراهة هذا في شرح الطحاوي
 ولا يجوز سقي الدواب الخمر وذكر الكرخي انه لا يخل النظر في الخمر على وجه التلويح وان يخل بها الطين
 رغيف خبز ابل يخرم في الخمر بظهر كخفة يصيبها خمر في يخل بالاس به فان ذهب عقله
 لم يخل وان سكر منه لا يجد عند ما خلا فالحمد ومن زنى في رمضان فادعى شبهة فسقط الحد عزير
 وحبس وان افطر في رمضان فادعى شبهة عزر ولا يجزى المسلم الذي يبيع الخمر او ياكل الربوا
 والخنزير والتابخة والغنيب يغزرون ويجسبون حتى يجرؤوا التوبة الكلى في شرح الشافعي في كتاب
 الاشرية وفي العيون المسلم اذا باع عصيرا من يخرم خمر لا يكون عندا بجنيفة قال هذا اذا باع من
 المجزى المسلم اذا اشق زق خمر مسلم لا يضر الخمر ولا يشكل واما الزق فممن لا يضر ايضا
 وعند محمد يضر ولو كان لكان يضر لهما وفي النوازل قال الفقيه ابو الليث شرب الاشرية على خمسة
 اوجمة وفي وجه هو حلال بالاجماع وفي وجه هو حرام بالاجماع وفي وجه هو حرام عند اصحابنا حلال
 عند بعض الناس وفي وجه هو حلال عند اصحابنا حرام عند بعض الناس وفي وجه اختلاف بين اصحابنا اما
 الوجه الذي هو حلال بالاجماع وهو كل شراب لم يضر عليه ثلثة ايام وهو حلال واما الوجه الذي هو
 حرام بالاجماع فهو الخمر بغيرها والمسكر من كل شراب واما الذي هو حرام عندنا فهو ماء العنب او الطبخ على
 النصف وقد اشهد عندنا لا يجوز شربه وهو قول عامة فقهاء الامصار وقال بشر المديني يجوز شربه

بغير ما صار خافضا وعلى ما قيل
 الى يوسف ان كان الخمر
 الغالب فكذا ما اذا
 كانت الغلبة للخمر
 ٨

وكذا الرغيف اذا وضع في خمر
 وقع في الخمر بظهر خمره
 ما لو عجن خمر وجب فيه
 يكون نجسا ولا يضر
 لان ما في الخمر
 من اجزاء
 الخمر

بغير خمر بل خمر فلا يضره وشرب الخمر
 للنداء لا يضرهم
 ٩

السكر واما الرابع فهو العصور جعل في الشر حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يطبخ ولكن عوى بالخمر
 فانه يجوز شربه عند علمائنا ولا يجوز عند بعض الناس واما الوجه الخامس فهو نبذ القمح او نبذ
 الزبيب اذا طبخ ادى طبخته ثم اشتره فانه يجوز شربه دون السكر في قول ابو ج وابي يوسف الا اذا
 اراد به استراة الطعام ولم يرد به الله وقال محمد لا يجوز شربه فليد وكثيره حرام قال الفقيه ابو
 روح وبناخذ واذا كان شره لله فقليله وكثيره حرام بالاتفاق وعن محمد بن مغفل الرازي انه
 لو اعطيت الدنيا بخمسة افرها ما اشترى المسكر بغير نبذ القمح والزبيب ولو اعطيت الدنيا بخمسة
 ما افنت بانه حرام وهذا اذا كان مطبوخا اما اذا كان غير مطبوخ او عصير العنب قبل ان يطبخ
 على الثلثين لم يختلف اصحابنا في حرمة واما الاشرية من الشعير والذرة او التفاح او العسل
 اذا اشتره وهو مطبوخ او غير مطبوخ فانه يجوز شربه ما دونه السكر عند ابي ج وابي يوسف وعند
 حرام شربه قال الفقيه وبناخذ الكلى في النوازل وفي الجامع الصغير المطبوخ ادى طبخته ادى
 ما دون الثلثين اذا اشتره وغلا وقد يفر الزبيب لا يخل شره بالاجماع الا عند بشر وقد ذكرنا فانه
 يخل شره اذا طبخ ادى طبخته ولا حد على شاربه حتى يسكر ولا يكفر سحله عندنا وان اصاب الشر
 اكثر من قدر الدرع منه منع جواز الصلوة في رواية وفي رواية لا يمنع ويجوز بيعه عند ابي ج
 ويكره وعند ما لا يجوز وتقررات السكران قد ذكرنا في كتاب الطلاق في الفصل الاول والله اعلم

كتاب الاكراه

الكره على فعل لا يخل في دينه من شرب الخمر واكل الميتة وكان الاكراه بوعيد التلف او ذهاب عضو
 من اعضائه او اكبر رايه ذلك فانه يسهه ذلك وكذا لو اكره بوعيد ضرب يخاف منه على نفسه او عضو
 من اعضائه او اكبر رايه ذلك قل القرب او كفى ولو خوفه بضر سوط او سوطين لا يخشى عليه التلف
 لا يسهه ان يفعل ذلك وكذا لو توعدت بالحبس ايدا او بالعقيد ولو قال ليجعلك لم يسهه ان يفعل حتى
 يجي من الجوع ما يخاف منه التلف وفي شرح الطحاوي الاكراه على تناول المحظور على ثلثة اوجه في
 بيان ولو تركه كان مواخذا به وفي وجه يباح وان امتنع وهو مأجور وفي وجه لا يسهه وان اتى على
 اما الاول فان يكره على شرب خمر او اكل ميتة باكره يخاف منه التلف او تلف عضو او قال لا حبسك
 او لا ضربك بالسياط يخل له ان يشرب ولو امتنع باخ وهذا اذا كان يعلم انه يباح له تناوله فان كان لا يعلم
 لا يواخذه وهذا اذا كان اكبر رايه ان يقتله لو امتنع ولا يسهه لو امتنع ولا يسهه لو امتنع ولو
 امس رجلا يقتل رجله ولم يقتل الاقله ولا لاقتلته لكن المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله يقتل
 او يقطع يده كان مكروها في شرب الخمر هذا اذا كان الوعيد بقتل او قطع يد فان كان بالحبس او القيد
 او بضر لا يخاف منه التلف لا يباح له ذلك واما الوجه الذي يباح وان لم يفعل وهو مأجور وهو ان يكره

حاله فان كان خصه

كان ذلك للمولى وان حصل الدين لا بطالب المولى ولكن ببيع العبد هذا اذا كان الدين كله موقفاً
يعطى حصه النقد وبقية العبد وهذا اذا باع العاقبة فان باعه المولى بغير اذن الغريم كان
للغريم حق الفسخ الا اذا حصل الثمن اليهم وكان فيه وفاء بالدين او قضى المولى ديونهم او ابرأ العبد
من الدين بطل حق الفسخ وان كان الدين موقفاً لم يفسخ حتى يتم حق الفسخ وهذا اذا كان العبد قائماً فافاك
هالكاً بطل حق الفسخ ولم يخيار ان شاء واخضع المولى بغير ذلك العقد حتى كان المقتضى ان يرد على
المولى بالعب والولى ببيع على الغريم وان شاء واخضع المقتضى القيمة واذا خضع ان يفسخ العقد و
سنة الفسخ وتواضع عبد الذي عليه الدين كان لغريمه ان يضمنه الاقل من قيمته ومن الدين و
العتق جاز بغير اذن الجاني ان العبد اذا جنى فاعتقه المولى ان كان للمالك الجناية صار مختاراً للعتق او
كان غير عالم لزمه القيمة لا جبر وفي مسألة الدين ان اخذوا ائتمار المولى لا يكون ابراء للعبد والموت
العبد لا يكون ابراء للمولى **جنس آخر** ويسمى المأذون ولا المكاتب ان يقرضوا ويجوز
للمأذون ان يكفل بنفسه او مال الابان المولى فان اذن المولى جاز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لا
والمكاتب لا يجوز كفالة وان اذن له المولى ولو كفل لا يواخذ في الحال ويواخذ بعد الحرية ان كان الكفا
وللمأذون ان يطعم الطعام ويصرف بالدرهم وفي شرح الجامع الصغير للامام الوالد رحمه الله رواية للفقهاء
قال بعضهم لا يملك وقال بعضهم يملك من فلس المداق وقاله الفقهاء ابو الليث في الوصية بحجة اول
او غيره لك يجوز ولا بأس اجابة دعوى العبد الناجر واعادة ثوبه وعبه وكسوته والتوب وهو دين الدين
والغنايم وفي شرح الطحاوي لو باع عبداً من رجل ثم خط من ثمنه ان كان الخط بسبب فيه جاز ان كان مثل
ما يحيط التجار وان كان اكثر من ذلك ان كان فاحشاً ضل الخلق كما في البيع بغير قبيل كالوكيل بالبيع و
ان كان الخط بغير عيب والاباء لا يجوز الاجماع وفي باب تأخير العبد المأذون من الاصل اذا وجب للعبد
المأذون الف من ثمن بيع او غصب او غيره ذلك فاحق العبد سنة وهو جاز وافرار العبد المأذون بالثقة
والغصب واستملاك الودائع والعواري والجمايات في الاموال جاز والعبد المحرور يواخذ بائناً
دون اقراره الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص وحد الزنا وحده الشرب وحده الفذف فانه يصح اقراره
فيما حصره المولى ليست بشرط فان لم يفرز ذلك لكن اقف عليه البينة فحصره المولى شرط عند ما عند
ليست بشرط ولو اسره ملكه لا يواخذ به الا بالاثار الجانية التي توجب الدخ او الفداء لا يصح محرمه ان كان
او مأذوناً او اقرار المحرر بالدين والغصب وعين ماله يصح وفي المأذون يصح ويواخذ به في الحال ولو اقر
المأذون مراه وصدة المراه لا يصح في حق المولى ولا يواخذ به الا بعد الحرية وللمأذون ان يرهق ويرهن
ولو اقر المأذون في مرض الموت جاز ودين الصحة مقدم وكذا الدين الذي يثبت بالبينة وللمأذون ان ياد
لعبد في التجارة وليس له ان يكتسبهم وليس له ان يزوج عبداً بالاتفاق وكذا لا يزوج الامه عند حلالها

لا يزوج وفي باب تزكيت العبد المأذون من المأذون الكبير وتوكيل العبد المأذون بالخصومة
له وعليه جاز من مثل الحر ويجوز ان يتوكل للغير بالبيع والشراء والله اعلم **كتاب**
القسمه وهو مشتمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما يقسم وفيما لا يقسم والثاني
في دعوى الغلط والثالث في الاستحقاق والرابع في قسمة التركة اما الاول وفي الاصل قال له
الحام والمطاط والبيت الصغير والدكان الصغير وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يفي لكل واحد
بعد القسمة موضع يمل فيه فان كان بحال يقي يقسم وفي الفتاوى الصغرى دارين اثنين لاحد
كثير وللآخر قليل لا ينفع بنفسه بعد القسمة ان كان طالب القسمة صاحب الكبير والآخر صاحب
القليل يقسم بالاتفاق وعلى القلب لا يقسم ذكره الامام السرخسي في نسخة من الاصل وهكذا
في شرح الطحاوي وذكر الامام خواجه زاده يقسم وقال الصدوق الشريف وعليه الفتوى و
الطريق لا يقسم ان كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم والمعرض لا يقسم سواء كان عشرة غشرا او اقل
قوصة او دون خيل بين رجلين يقسم والخب والباب والرحى والدابة والقلوة لم يقسم الا
الضرر وفي التجريد وكذا الفضي وكل يحتاج الى شقة وكثرة وفي ذلك ضرر وكذا الخشب الوا
اذا كان في قطع حاضر ولا يقسم البئر والقناة والنفق فان كان مع ذلك ارض فتمت الارض وكل
البئر والقناة على الشريك ولو كانت اثمار الارضين منفردة او عيونا او ابارا فتمت العيون ولا
ولا يجري فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع نصيبه علو لاسفل له او على القلب بحسب
القسمه ذراع في السفلى بذراعين من العلوي وفي التجريد العلوي دون السفلي يقسم ذراع بين ورثة
في ارض غيرهم ارادوا قسمة وهو يقل او يترك في المدرك لم يجز وان تراضيا وفي البطل جاز بالترا
اذا انفعا على ان يجز كل واحد ما اصابه وان لم يشترط هذا لم يجز كالمسح بشرط التركة والغنم والبقر
والابل والشاء الهرومية او اللووية او الكيلبي او الوزني يقسم فان كان المال من اجناس مختلفة
بعضها ابل وبعضها بقر وبعضها غنم لم يقسمها بينهم واما الرقيق فمذبح يصح لا يقسم الا بالانرا
وعندها يقسم بطلب احدهما كما في البقر والغنم ولو كان في الميراث رقيق وغنم ونياب فاقسموا
اخذ بعضهم الرقيق وبعضهم الغنم جاز بالتراضي وفي الجامع الصغير في كتاب الوصايا يقسم القاضى كل
شيء بين رجلين من صنف واحد اذا طلب احدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والود والخيل عند بيع
واجب اصحابها ان التركة اذا كانت جنسا واحدا كالابل والبقر والغنم والمخطة والتعير والشاء الهرو
والووية والذرا الواحد التي تقسم القسمة اذا طلب احدهما القسمة والآخر فان القاضى يقسم بينهما
فلو كان مع الرقيق شيء آخر تقسم القسمة على الغنم والنياب ويجز لك في يقسم ويجعل الرقيق يتبع الغنم
وعندها القاضى بالخيار ان شاء قسم الكل قسمة واحدة فيدفع عبداً الى هذا وعبداً الى هذا وان شاء قسم كل

على حدث وفي الاصل ان كانت الدار بين قوم اراد احدهم ان يجمع نصيبه منها في دار واحدة وان
 البعض دفع القاضى كل دار منها على حدث ولم يجمع بعض الانصباء الا ان يصططحوا على ذلك وهناك
 مسائل الدار والبيان والمزلة الدار قد ذكرنا وما ذكرنا قوله اجماعا والبيان فكما قلنا
 المزلة فان تلافوا فهو كالبيان وان تباينا فكالدرا من النوب الواحد لا يجمع لا يجمع الا بالزوا
 ويقسم طولا وعرضا اذا كان بالرضا ثياب بين قوم اذا اقتسموها لا يصيب كل واحد منهم ثوب نام
 لم يقسم ذلك الا بالنزاع **الفصل الثاني** في دعوى

وفي الاصل دعوى
 الغلط في
 القسمة

الغلط في القسمة على ثلاثة اوجه احدها دعوى الغلط في القسمة بان يقول فيمنه الت وامن قسمة
 بخمسائة وهذا الدعوى غير صحيحة كدعوى العين في البيع فانها لا يصح كذا ذكر في شرح الشافعي
 قال الفقيه ابو جعفر البجلي ان هذا غير مذکور في الاصل وان قيل يبيح فله وجه صحيح بخلاف الغرض
 في البيع وان قيل لا يصح فله وجه صحيح ايضا كذا في البيع وهو الصحيح والامام خواجه زاده ذكر
 هكذا في نسخة ولم يرحل احد الوجهين على الآخر وهذا كله في القسمة بالنزاع فان كانت القسمة
 بفضاء القاضى فله الفسخ والثاني لو قال نصيبى النصف وما وصل الى الا الثلث والباقي في كذا
 وانكر الآخر فالحال ان كان البيع والثالث اذا ادعى احدهما على صاحبه انه اخذ من نصيب شيئا
 بعد القسمة يقسم البينة فان لم يكن حلف الآخر وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء اقل من ثلثها
 على ذلك لم يصح دعواه **الفصل الثالث** في دعوى

اما اذا اقر بالاستيفاء
 او الابرار

الاستحقاق وفي الاصل دار بين رجلين اخذا احدهما الثلث من مقدما وفيه شاة فاحد
 الثلثين من مؤخرها وفيها شاة ايضا ثم استحق نصف في يد صاحب المقدم هذا على ثلاثة اوجه في
 وجه يبطل القسمة وفي وجه لا يبطل وفي وجه اخلفوا فيه اما الوجه الذي يبطل القسمة ان استحق
 الدار شاة يبطل القسمة واما الوجه الذي لا يبطل ويجوز المستحق عليه فهو ان يستحق نصف ما في يد احد
 مفسوما فيجوز له ان يبطل القسمة ان شاء فلان شاء ويبيع بربع ما في يدن واما الوجه الذي اخلفوا
 فيه هو ان يستحق نصف نصيبه شاة ما اقتصد به لا يبطل القسمة ويجوز المستحق عليه كذا الوجه الثاني في
 عند ابى يوسف يبطل القسمة **الفصل الرابع** في قسمة

الترك في شئ الطحاوي اذا كان الدار بين ورثة كبار اصحاء فافروا عند القاضى انها ميراث بينهم على ايمان فان دوا
 مع قسمة بينهم بهذا لا يجزوا اما ان كان منقول او غير منقول ولا يجزوا اما ان كان ملكهم بالمرات او ب
 آخر كالهبة والصدقة والشراء ونحو ذلك ولا يجزوا اما ان كان فيهم غائب او لم يكن وفيهم صغير او لم
 اما اذا كان الملك بغير الميراث ولم يكن فيهم غائب فانه يقسم بينهم بقولهم ويكتب انه قسم باقرارهم ولا يطلب
 البينة منهم على اصل الملك في المنقول وغيره وان كان فيهم غائب لا يقسم بينهم سواء كان الغائب واحدا

او اكثر وان كان الملك لهم بالورث فان قالوا ليس فينا غائب يقسم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير
 حتى يقبوا البينة على اصل الميراث عند اجماع راجح وعندهما المنقول وغير المنقول سواء ويقسم بينهم
 بقولهم وان كان فيهم غائب يقسم ولا ينتظر حضور الغائب بعد ان يكون الحاضر اثنين كباقيين او احدا
 صغيرا فينصب عن الصغير وصيا ويقسم لان احدا الورثة خصم من الباقيين ويضع حصته الغائب على
 يد عدل بعد ذلك ان حضر الغائب ان اقر كما اقر وامضى الامر وان انكر يرد القسمة في المنقول وغيره
 عندهما وعند اجماع في المنقول كذلك وفي غير المنقول لا يرد القسمة لان قسمة البينة فيقبل البينة على
 الغائب ولا يلتفت الى قوله وفي الاصل اذا اقتسم الورثة الدار بينهم واشهدوا عليه ثم ادعت امرأة
 البت مهرها او دينها آخر غير المرأة ادعى دينها واقام البينة تقبل وبنت ولا يكون قسمة الباطل للدار

لو ادعى بعد القسمة وصية لابن لصغير بالثلث واقام البينة لم يبطل حق ابنه بالقسمة لكن ليس
 ان يبطل بنفسه وان يبطل القسمة لغيره الاول انه لا يرد احد في القسمة الاولاد دار الميت ثم ادعى
 احدهم ان احالهم لاب وام ورث معهم حين مات ثم مات ولم يرد الميت ميراث من هذه الدار
 واقام البينة لم تقبل البينة ودعوى العين يفارق دعوى الدين **كتاب**

الفرائض وفي نسخة الامام السرخسي اعلم بان تعلم علم الفرائض من الفرائض في النبو
 عليها السلام تعلم الفرائض في علوها الناس وقد كان اكثر من ذكره اصحاب رسول الله اذا اجتمعوا
 في علم الفرائض وعن ابى موسى الاشعري روى انه قال اذا اوتيت فالا بالرى واذا اوتيت فخذوها
 بالفرائض واما سمي محمد راجع هذا الكتاب كتاب الفرائض وانه كتاب الميراث ميراثا بكتاب الله تعالى
 الله تعالى فريضة من الله ثم بدأ بميراث الاولاد فقال بنت وبنت ابن واخ فالنصف للبنت ولبنت
 الابن السدس فالباقي للاخ فان اخلط الذكور والاناث فالماك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 واولاد الابن يقعون مقام اولاد الصلب عند عدم اولاد الصلبة في جميع ما ذكرنا فان اختلف اولاد
 الصلب واولاد الابن ان كان في اولاد الصلب ذكر لا يثنى لاولاد الابن ذكورا كانوا او مختلطين
 فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولكن في اولاد الابن ذكر فان انفرد الذكور من اولاد الابن فالباقي لهم
 بعد نصيب البنات نصف ما كان او ثلثين وان اخلط الذكور بالاناث من اولاد الابن ان كانت بنات
 الصلب بنين فضعافا وثلثان والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين وان
 كان الذكر من اولاد الابن دون الانثى يدرجه بان اجمع مع بنتي الصلب بنت ابن وابن ابن فظاهر
 للذهب ان الباقي بعد الثلثين بينهما الثلث للذكر مثل حظ الانثيين وقال بعض المتأخرين الباقي
 للذكر خاصة فان البنت لا يصير عصبه بابن ابن الابن وكذا الرقيقة بنت واحدة صلبة بنت
 ابن وابن ابن لا يصير بنت الابن عصبه بابن ابن الابن ولكن للبنت النصف ولبنت الابن السدس

مطل اذا اقتسم الورثة الدار بينهم
 فاشهدوا عليه ثم ادعت
 امرأة الميت مهرها

ولم ينقض القسمة وكذا الراد على عينا
 انه اشترها من ابى او
 وهو بائنه حال
 حتى او ولا
 من ابى
 تقبل البينة

8

وین نیست
کافیه لایب
وام

فهو اول من الاخر واما يخرج لعق في المدي به فلا كان في المديان بعين المدح في النقصان او في
 بنيان المعبر اول من يقع به الخلاف لان في هذه المسئلة استوزا في الاصل وهو المنسوب الى الميت في
 الابيان واما وقع الخلاف فيما بين ذلك ثم اعتبرنا في وقع به الخلاف في ترجيح احدهما على الاخر
 بخلاف العدد فان المعبر فيه ابدانهم دون المدح به و **ابو يوسف** اخبر بهذا ان في العدد يعتبر الابدان
 فكذلك الوصف بخلاف العمة مع الحالة لان الجهة اختلفت و **بخلاف** ما اذا كان احدهما ولد عصبة
 او صاحب فرض لان العصبة والفرضية سبب الاستحقاق وهكذا اذا اسكن اعتبار الابدان في حق
 الاولاد فان تعدد ذلك يعتبر من هو اقرب الى الابدان اذا عرفناه فافقول اختلف الابدان و انقضى
 الاباء صورة بنت بنت وابن بنت فالمال بينهما اثلاثا بالاتفاق اما اذا اختلفت آباءهم و ابدانهم و انقضى
 اجدادهم فصورته بنت بنت بنت وابن بنت بنت وابن بنت وابن بنت ف **عند** **ابي يوسف** للمال بينهم
 مثل حظ الاثنيتين على ستة اسهم اربعة للابنتين وثمان للبنتين و **عند** **محمد** على ستة اسهم ايضا لكن
 القسمة اولا على الآباء واثان منهم ذكر فيقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على ستة اسهم اربعة للابنتين
 يليان بذكر ويقسم للمال بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين انكسر بالاثلاث وثمان للبنتين ثم
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا انكسر الحجاب بالاثلاث في موضعين لكن احدهما يجزي عن الآخر
 فيضرب ستة في ثلث فصار ثمانية عشر للذي يليان بذكر ثمانية عشر لثانية لابي ابن البنت واربعة للبنت
 ابن البنت وستة للآخرين اربعة لابن بنت البنت وثمان لبنت بنت البنت واذا اختلفت ابدانهم و
 آباءهم و اجدادهم فصورته بنت بنت بنت بنت وابن ابن بنت بنت وابن ابن بنت وابن ابن بنت
 فعند **ابي يوسف** يخرج ظاهره و **عند** **محمد** يعتبر في القسمة الاجداد واولاد واثان منهم ذكر ويقسم على ستة
 اربعة للابنتين الذين في البطن الثاني وثمان للآخرين ثم ما اصاب الاثنيتين يقسم على ولديهما
 مثل حظ الاثنيتين وكذا ما اصاب يقسم على ولديهما في البطن الثالث اثلاثا ثم ينقل الى اولادهم
 فيقسم بالخروج على القياس المتقدم فان اختلفت الآباء والاجداد دون الابدان فصورته بنت بنت
 بنت بنت وابن ابن بنت بنت وابن ابن بنت بنت وابن ابن بنت فعند **ابي يوسف** القسمة بالابدان بينهم
 ارباعا بالسوية و **عند** **محمد** يعتبر اولاد الاجداد واثان منهم ذكر فيقسم على ستة اربعة للابنتين
 الذين في البطن الثاني واثان لبنتين فيقسم الاربعة نصيبا لابنتين على ولديهما في البطن الثالث
 اثلاثا وكذا ما اصاب البنتين يقسم على ولديهما اثلاثا فانكسر الحجاب بالاثلاث فيضرب في ستة
 يبلغ ثمانية عشر ويقسم على اولادهم ويعود بالرفق الى سبعة فليبت بنت بنت البنت واحد للبنت
 ابن بنت الابن ثمان وكذا لبنت بنت ابن البنت ثمان ايضا وليبت ابن ابن البنت اربعة وفي نسخة
 الصدوق الشهيد بنتا ابن بنت وابن بنت بنت فعند **ابي يوسف** ظاهره و **عند** **محمد** يقسم بينهم اثنا

الإنشائي

3

وانا وبنيت اخا لاب وبني اخ لاب قال محمد لابن وبنيت اخا لاب
وام الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين وباني فوريين الابن وبنيت اخا لاب وبني اخا لاب
اثلاثا الثلثان من ذلك بنتي الاخ بينهما نصفان والثالث بين ابن الاخ وبنيت اخا لاب
للذكر مثل حظ الانثيين واما النصف الرابع فاوليهم بالميراث اقربهم الى الميت العمة بمنزلة
العم عندنا والحالة بمنزلة الام والاصل ان الانثى متى اقبلت مقام ذكر فانها بمقام ذكر في
ولا بمقام مقام ذكر هو ابعد منها واقرب اذا تركت عماء وعمه ان كان العم لاب وام او لب عصبه
ولا بنتي لذي الارحام مع العصبه او مع صاحب الفرض وان كان كلاهما الام فالمال بينهما
للذكر مثل حظ الانثيين بخلاف اولاد الام حيث الذكر والانثى فيه سواء وعن ابي يوسف
المال بينهما نصفان فانما اجتمع ثلث عمات لاب وام وعمه لام فالمال كله للعمات لاب
وام ولو تركت خالا وخالة فالمال بينهما اثلاث وعن ابي يوسف ان المال بينهما نصفان
فان اختلفت العمات بالحالات والاقوال فلهذه الثلثان والثالث بين الاخوال والمال
للذكر مثل حظ الانثيين وبني في هذا ان اسوت الاعداد واختلفت حتى اذا تركت عمه وا
وعشرة من الاخوال والحالات فلهذه الثلثان والثالث بين الاخوال والحالات للذكر
مثل حظ الانثيين وكذا لو تركت خالة واحدة وعشرا من العمات للحالة الثلث وللعمات
الثلثان بينهما وان تركت عمه لاب وام وخالا او خالة لام فكذا الجواب في ظاهر الرواية
فدور اثنين انما يخرج على ذي قرابة واحدة اذا كانت من جهة واحدة اما اذا كانت من جهة
اخرى فلا واما اولاد العمات والاخوال فالقريب من هؤلاء مقدم على الابعد اتحدت الجهة
او اختلفت ببيان بنت خالة وبنت بنت خالة او بنت ابن خالة او ابن ابن خالة الميراث كله
لبنت الخالة وكذا بنت عم وبنت بنت خالة المال لبنت العم بنات العم مع بنت الخالة لبنت
العم الثلثان والثالث لبنت الخالة فان كان بعض هؤلاء ذقرا بين وبعضهم ذقرا به واحد
فعند اختلاف الجهة لا يقع التزج بهذا وعند اتحاد جهة ذقرا بين او ذقرا ان كان
احدهما لاب والاخر لام فعند اختلاف الجهة لا يقع التزج بهذا وعند اتحاد الجهة الذي
لاب او ذقرا من الذي لام ذكر كان او انثى ببيان ثلاث بنات عمات متفرقات فالمال كله لبنت العم
لاب وام وبنات الحالات على هذا بنت خالة لاب وام وبنت عم لام اولاب المال بينهما اثلاث
بنت عم لاب وام اولاب وبنت عم المال كله لبنت العم لاب وام اولاب بنت عم وبنت خال او بنت خالة
كذا الجواب في ظاهر الرواية ولولا العصبه او لم يتحدت الجهة او اختلفت وعن ابي يوسف ان التزج
عند اتحاد الجهة وفي النوازل بنت خال وبنت ابن عم قال بعضهم الميراث لبنت الخال قال

العص

النفقة ابو البت رحمه الله وانا اقول بنت ابن العم اولى لهما ولولا العصبه قال رحمه الله وباقا
البعض موافق للرواية على ما ذكرنا وان كان قوم من هؤلاء من قبل الام من بنات الاخوال والمال
وقوم من قبل الاب من بنات العمات والاعام لام فالمال مقسوم بين الفرقيين انما سواء كان
كل جانب ذقرا بين او ذقرا بين او ذقرا بين ذقرا به واحد ثم ما اصاب كل فرقي فيهما بينهم يترج
فيه ذقرا بين على ذي قرابة واحد وكذا يخرج من كان قرابة لاب وكل واحد منهم اذا انفرد
استحق جميع ذلك وعند الاجتماع يراى قوة السبب بينهم في ذلك المقدار فان استوفى الفرقي
فالقسمه على الابدان عند ابي يوسف ومحمد على الاصول على ما ذكرنا امرأة وابنة خالة لام وابن
وبنت لعمه اصل المسئلة من اربعة والخارج من اربعة وعشرين ابن خالة وبنت خالة المال بينهما
اثلاث بنت خال وابن خالة المال بينهما اثلاث عند ابي يوسف الثلثان لبن الخالة والثالث
لبنت الخال وعند محمد على عكس هذا ابن عمه وبنت عمه المال بينهما اثلاث بنت عم لاب وام او
لاب وابن عم لام فالمال كله لبنت العم لهما ولولا العصبه بنت عم لام وابن عمه لام فعند ابي يوسف
المال بينهما اثلاث الثلثان لبن العمه والثالث لبنت العم لام وعلى قول محمد على عكس هذا ثلث
بنات لحوال متفرقين وثلاثة بنات خالات متفرقات وثلاثة بنات عمات متفرقات الثلثان لبنتي العمات
ثم يخرج في ذلك من كان ابن العم لاب وام على الاخير بين والثالث بين الفرقيين اثلاث الثلث
لبنت الخالة والثالث لبنات الخال وهذا عند ابي يوسف وعند محمد على عكس ثم يخرج فيه من كان
لاب وام فان كان مع هؤلاء ثلاث بنات اعمام متفرقين فالمال كله لبنت العم لاب وام فان لم يكن له
وام او لب فحينئذ الثلثان لقوم الاب يستحق ذلك بنت العم لاب وام خاصة بنت العم لام و
بنت العم لام كلاهما سواء ولا يغير القسم بكثرة العدد والفقلة على ما ذكرنا واما ميراث اعمام الام
وعملها لخالة الام وعمه الام ذكر ابو سليمان عن اصحابنا ان الثلثين للعم والثالث للخالة وعمه الام
وخالة على هذا فاذا اختلفت عمات الاب وخالة وعمه الام وخالة فليس المال بينهما اثلاثا
الثلثان لقرابة الاب والثالث لقرابة الام ثم قسمه كل فرقي كقسمه جميع المال عند انفرد كل فرقي
والكلام في اولاد هؤلاء كالكلام في آباءهم وامهاتهم لكن عند عدم الاصول الكل في نسخة الاما
الرخي وفي مناقب الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله ان امرأة جاءت الى ابي فثلثت وقالت ما
اتخذ وترك ستمائة دينار فاقسموا التركة وما دفعوا الى التوزيع اقال هم عدلوا ليس ان اخاك ترك
بنتين وامراة واما وايتا عشر اخا واخا واحدة قالت نعم قال اصل المسئلة من اربعة وعشرين
الخارج من ستمائة ونصفك دينار واحد **جنس آخر** في الجب في نسخة الصدوق الشهيد
من الفرابي من لا يجب عن الارث بجال سنة ثلثة من الرجال وثلاث من النساء اما الرجال فالا

المعنى ويرث ابن المعنى وابناء فالمراث للابن وعند ابى يوسف سدس الولاء للاب والباقي
 لكل مملوك عتق على ملك ماله فولاؤه له لا يتحول عنه فمثاله رجل زوجه من عبد ثم اعتقت
 الامه ثم جلات بولد لا قبل من سنة اشهر ثم اعتق الاب لا يجزى ولا الولد الى نفسه لانه عتق على
 ملك معنق الام وتوجلات بالولد تمام سنة اشهر فصاعدا جرد ولا الولد الى نفسه ولو اعتق
 لا يجزى ولا النافله ومن ملك دار محرم منه عتق عليه ويكون ولاؤه له مثاله بنتان اشترت احداهما
 اباهما عتق عليها فان مات الابن فالثلثان لهما بحكم الفرض والباقي للثمنين بحكم الولاء وفي الفناء
 الصغرى الميراث لمعنى الاب وورثته للمعنى الام وورثتها فان كان الاب عبدا حيا او ميتا
 وله ام فقد عتقت فالمراث لمعنى الام لان الاب ليس من اهل الولاء عصبه المعنى يرث المعنى
 اما عصبه عصبه المعنى لا يرث المعنى بانه امرأه اعتقت عبدا وماتت وترك ابن او زوجا ثم
 مات المعنى الميراث كله لابن المعنفة ولو مات الابن وترك الاب الذي هو زوج المعنفة ثم مات
 المعنى لا يرث الاب وان كان عصبه عصبه المعنى لانه عصبه الابن وابن عصبه للمعنفة
 لكن لما لم يكن الزوج عصبه المعنفة لا يرث معنق المعنى وان ترك يرث مثاله رجل اعتق مملوكا
 واعتق للمعنى آخر واعتق الثاني آخر ثم مات المعنى الاخير وترك عصبه المعنى الاول لا يرث
 منه وان كان هذا في صورة عصبه عصبه المعنى لان المعنى الاول جرد ولا هذا الميت فضا
 مولاه لم يرث عصبه المعنى الاول لقيام مقام مورثه **كاد**

اذا لم يكن عصبه
 المعنى

الوصايا وهو مشتمل على ثمانية فصول الفصل الاول في المقدمة وفيه ما يجمع من الوصية
 وما لا يجمع وبيان مرض الموت الثاني في الوصية في الكفارة الثالث في الوصية للاقرباء الرابع في
 الوصية بالدفن والكفن وما ينصل بهما الخامس في الايصاء والعتل السادس في تصرف الوصي
 السابع في الدعوى والشهادة الثامن في الضمان وفيه مسائل المصادرة **الفصل**
الاول مشتمل على ثلثة اجناس للجنس الاول في هذا الكتاب الثاني في المناظرة الوصية
 الثالث في ابطال الوصية والرجوع عن الوصية اما الجنس الاول وفي شرح الطحاوي الافضل لم يكن
 له مال قليل ان لا يوصي بشيء اذا كانت له ورثة والا فضل لم يكن له مال كثير ان لا يجاوز من الثلث

قال هكذا روي عن ابى يوسف ان
 كان ماله عشرين اوقيا ففقد
 يستغنون بثلثي الميراث
 فنزلت الوصية
 افضل

فيما لا عصبه له ويوصي فيما لا عصبه فيه وعن الامام الفضلي اذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية
 افضل وان كانا اغنياء او يستغنون بالثلثين فالوصية افضل وقد استغناء عن الحج اذا ترك لكل
 واحد من الورثة اربعة آلاف دون الوصية وعن الامام الفضلي عشرة آلاف وفي الموضع الذي اراد ان
 يوصي ينبغي ان يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بالقرابة فان كانا اغنياء فجا
نوع آخر وفي شرح الطحاوي ثم الوصية بشرط فيها القبول وذلك بالصرح او بالدلالة وفي ذلك بان

لجبر

مطل بقوله الموصي له ورجله
 قبل موت الموصي

يجوز

قبل التتول والبر بعد موت الموصي فذكر من قبل
 الوصية ويكون ذلك ميراثا لورثته وميراث
 الموصي

بموت الموصي له بعد موت الموصي وفي التجريد والدلالة ان يموت الموصي له ورثه قبل موت
 الموصي لا يعتبر ثم الوصايا على اربعة اوجه منها ما يجوز اجازة الورثة وهي الوصية للمخول
 المستامن والذي فانه يجوز لها الوصية استحقاقا ومنها ما يجوز ان اجازة الورثة بان اوصى بكس
 من ثلث ماله لا جنتي او اوصى لواحد من الورثة لا يجوز الا باجازة الورثة اذا كان ابا لابن
 وهم احماء ومنها ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للقاتل واجازة الورثة فعند ما يجوز
 ابى يوسف لا يجوز في كل موضع بشرط الاجازة انما يجوز اذا كان الميراث من اهل الاجازة بان كان
 عاقلا صحيحا فاذا اجاز فالموصي له بملكه من الموصي له من الميراث هذا في التجريد وفي فناء
 القاضى الامام رجل اوصى بجميع ماله للفقراء او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان
 الورثة في جوة الموصي لا يعتبر اجازتهم وكان لهم الرجوع وان اجازوا بعد موته صححت الاجازة
 ثم الوصية ثلثة انواع في وجه يكون الموصي له كالمخول والوصية في يد الموصي او في يد الوفاة
 كالوصية بعتن اوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك من غير تعدي لا
 وفي وجه يكون الموصي له كالشريك مع الورثة بعتن اوصى بثلث ماله او بربع ماله يكون مال الرب
 مشتركا حتى ان ما هلك هلك بالحساب وما بقي بقي بالحساب ولهذا لو اوصى لرجل بثلث ماله ولا
 مال له ثم انه استغاد مالا ثم مات فانه يعطى ثلث ذلك الموصي له والعبارة لوقت الموت وفي وجه الموصي
 كالفرج بعتن اوصى بدينهم مرسلة وله دينهم او ليس له دينهم ثم مات فانه يعطى للموصي له ثلث الدين
 ان كانت حاضرة وان لم تكن تباع بركته ويعطى ثلث الدين وصار كالدين والفرق بين هذا وبين
 ساير الدين انه يبدأ بدين الصحة ثم بدين المرض ثم ما بقي بدين الوصية وقرى آخران
 الدين لا يعتبر من الثلث ودين الوصية يعتبر من الثلث ثم بشرعات الرضى تعتبر من الثلث
 كالهبة والصدقة والعتق والتدبير والحجاء بقدمها لا يتغابن الناس فيه وكذا لو ابرأ غريم
 او عفان دم الخطاء يجوز ولا يعتبر من الثلث لان ذلك ليس باب وكفاية المريض على ثلثة اقسام
 في وجه كدين الصحة بان كفل حالة الصحة وعتق ذلك بسبب وحصل ذلك في المرض بان
 قال ما ذاب لك على فلان وهو على او ما وجب لك على فلان فهو على فثبت له على فلان
 في المرض وفي وجه بمنزلة دين المريض بان اخبر في المرض اني كنت كفلت لفلان في حالة الصحة
 لا يصدق في حق غريماء الصحة والمكفول له مع غريماء المرض وفي الاول مع غريماء الصحة وفي الثاني
 كابر الوصايا بان انشاء الكفالة في المرض الدعوات فيه ثم المريض الذي يعتبر بصفاته من الثلث
 اذا صار صاحب الفرائض لا يطبق القيام الى حاجته ويجوز له الصلوة قاعدا ويحذف عليه الموت
 اما اذا طال به المرض ولا يحذف عليه الموت كالعلاج والسأل وكذا اذا كان زنيا او مقعدا او ابل

مطل اجازة الورثة
 في جوة الموصي
 لا يجوز

مطل شروع في تدبير مرض
 الموت على اختلاف
 العلماء

الثق وهذا لا يكون في حكم المرض الا اذا تغير حاله من ذلك ومات من ذلك التغير فاضل
 في حالة التغير يعتبر من الثلث ومن كان محبوا في سجن ليقبل قضاة او رجلا لا يكون حكم
 حكم المريض فاذا خرج ليقبل فحكمه في تلك الحالة حكم المريض اذا قبل في تلك الحالة والذي في
 السفينة حكم حكم المريض ولو كان في صف القتال فحكم حكم الصحيح فاذا بارز فحكم حكم المريض
 في تلك الحالة ولو اعيد الى السجن لم يقبل او رجع عن المباشرة او سكن الامواج صار حكم المريض اذا
 برأ من مرضه ينفذ نكاحه من جميع ماله المرأة اذا اخذها البطاني فاضلت في حالة الطلاق يعتبر
 من ثلث ماله ولو سلمت من ذلك جاز ما صنعت في ذلك كله قال هكذا ذكر في شرح الطحاوي
 وقال الامام الفضلي المريض مرض الموت ان لا يخرج الى حويله بنفسه وفي المخرج اعتمد على
 وقال لو خرج المريض من البيت لا يفي له حكم مرض الموت وقد سمعت من الشيخ الامام ظاهر الدين
 الرغباني انه كان يحكي عن استاذك غنى الاسلام ان المعتمد في حق الفقهاء ان لا يقدر على
 الخروج الى الدكان وفي المرأة ان لا تقدر على الخروج الى السطح ولو كان المريض يعوم بحبل
 في البيت كالمشي الى الخلاء ولا يقوم بحويله خارج البيت على التقصيل الذي ذكرنا وهو في
 حكم مرض الموت عند عامة مشايخنا وعنده مشايخ بلخ هو في حكم الصحيح وقال الفقيه
 ابو الليث كونه صاحب الفراش ليس بشرط لكونه مريضاً مرض الموت بل العبرة للغلبة ان كان
 الغالب من هذا المرض هو الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يفتي الصدوق
 الشهيد **جنس آخر** في الفاظ الوصية وفي فتاوى الفضلي مريض لا يقدر على
 الكلام لضعفه فاوصى واشار برأيه ويعلم انه تعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جاز
 وصيته وقال في النوازل هذا قول محمد بن مقاتل اما لا يجوز عند اصحابنا وفي واقعات الناطقي اذا
 اصابه فالج فذهب لسانه ولم يقدر على الكلام فاشار بشيئ او كتب فقال ثلث مالى ولم يزد على هذا
 ان قال على اثر سئل لم يخرج ثلث ماله الى الفقراء وقال محمد بن سلمة ثلث ماله للفقراء ولم يذكر
 هذا التفصيل **قال** وهذا موافق لما باتى بعد هذا فانه قال لو قال ثلثي لفلان او قال سدي
 او ربي لفلان في الاصحان هذه وصية جائزة وكذا لو قال بعد موتي بخلاف ما لو قال في
 ثلث مالى لفلان ولو ذكر في خلل الوصايا او اضاف الى ما بعد الموت وكان ذلك في الصحة
 يكون وصية وفي المرض على هذا وكذا لو قال في مرضه اخذوا الف درهم من مالى او لم يقبل من
 مالى ولم يزد على هذا ان كان في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء ولو قال ثلث مالى وقف
 ولم يزد على هذا ان كان ماله دراهم او دنانير وهذا القول باطل ولو كان ضياعا صار وقفا على
 الفقراء الكافي النوازل وفي نوادر هشام لو قال ثلث مالى لله تعالى فالوصية باطله عند ابي

الصحيح فان مات الاستاذ
 فحكم حكم

الى المسجد والسوق ان لا يقدر
 على الخروج

مطل اشارة المريض برأيه
 في الوصية

رحمه الله وعند محمد بن جعفر البروتوقال انظر الى ما يجوز في فاعطوه فهذا على الثلث ولو
 قال صدق درهم تجشش كيت فذلك وصية باطلة وفي فتاوى القاضي الامام قال الشيخ الامام ابو
 محمد بن الفضل باطلة لان هذا يكون لاد غنائه والفقراء جميعا ولو قال صدق درهم من راي
 كيت كانت الوصية جائزة وهذا اللفظ براديه القرية وقال القاضي الامام ابو الحسن علي بن
 السعدي قوله رواه كنيث ليس من لساننا فلا يعرف هذا رجل او وصى بوصية من ثمة ثم قال
 وصديق علي فلا يجوز فاجاز فهو جائز وما رد فهو مردود ولم يبرحوا شيئا او عن علي فلم
 شيئا حتى مات فالوصية جائزة ولو قال ثلث مالى في سبيل الله فسبيل الله العز وفان اعطاء
 حاجا منقطعاً جاز وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى سراج واحد في رمضان
 وغيره ولو قال ثلث مالى حيث ما يرى الناس او حيث ما يرى المسلمين في عرفته هذا ليس بوصية
 ولو اوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة او بناء المسجد او طلب العلم يجعل اوصى بان
 يتخذ الطعام بعد موته ليطعم الناس ثلث ايام فالوصية باطلة هو الاصح اوصى لمصالح قرينة
 فالوصية باطلة رجل جعل اى خانا ينزل فيه الناس بعد وفاته لا يجوز لسبيل الاشياء المنقولة
 في حالة الجوع عند ما يحى وبعد الموت ان كان فيه ثلث مالى يوصى بالغلة لفلان بان يقول يا
 سكتاء لفلان جرد وفي الجامع الصغير رجل اوصى بثلثي بستانه لرجل ثم مات وفي ثمة فلي
 وحدها ولو قال له ثمة بستانى ما عاشى او ابد فله هذه الثمة وتجدد استحقاقا ولو اوصى له
 بستانه فله الغلة الموجودة وما يجدد ما عاشى ولو اوصى بصوف غنم ابد او بالادها ان البنا
 ثم مات فلو وصى له مالى ظهرها من الصوف وما في جزعها من اللبن وما في بطونها من الاوى او يرم
 يموت لوصى استحقاقا لرجل اوصى لرجل بمائة درهم وبائة اخرى للاخر ثم قال للثالث اشركك فيما
 اوصيت لهما للثالث ثلث كل مائة استحقاقا ولو اوصى لرجل باربع مائة درهم وللآخر بمائتي درهم
 قال للثالث اشركك فيما اوصيت لهما للثالث ثلث ثلث كان له النصف مما جسيما رجل قال سدي
 لفلان ثم قال في ذلك المجلس او غيره سدس مالى لفلان ليس له الا السدس الواحد ولو قال سدي
 لفلان وصية ثم قال في ذلك المجلس او غيره ثلث مالى لفلان وصية فله الثلث بخلاف الطلاق
 لفلان وصية ثم قال في ذلك المجلس او غيره ثلث مالى لفلان وصية فله الثلث بخلاف الطلاق
 اذا اكره في مجلس واحد حيث يقع الطلاق واليمين على هذا ولو اقر بالثمة فذكر بان في
 الشهادات رجل اوصى لوارثه وللأجنبي فله للأجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث
 ولو اوصى بثلثي وثلثي الوصية الى والريضي اذا اقر لوارثه وللأجنبي بدين بطل ذلك كله
 رجل اوصى بالثمة درهم من مال الرجل ثم مات الوصى فاجاز صاحب المال الوصية بعد موته فان
 جاز وان منع له ذلك صحا لو اوصى بالثمة من ثلث ماله فاجازت الورثة بعد موته ثمة

الحاج

ما بطل
 اذا اوصى ثمة بستانه او غنمه
 او صوف غنمه او ولدها
 او لبنها

مطل
 اذا اقر المريض لوارثه
 وللأجنبي

مطل
 اذا اجازت الورثة
 الوصية ثم استعمل
 من التلهم

بهذا فهو رجوع وقال محمد لا يكون رجوعا في الجامع الكبير لو قال اشهد اني لم اوصي شيئا
لم يكن رجوعا ولو قال كل وصية لفلان فهي باطلة فهو رجوع ولو قال في حرام او رجوعا
ليس برجوع وعن محمد فبين اوصي بوصية فضلت له انت استبراء فآخرها فقال اخرتها وهذا
ليس برجوع ولو قال تركت ما هو رجوع الكل في الجريد وقد ذكرنا في كتاب البيع ان رجوع
البيع فيه وذكرنا ايضا في الوكالة ان انكار الوكالة عي وقدرنا في كتاب الاقرار ان المرأة
لم يكن على زوجي شيئا وهو ابراء عن المهر انكار الكفر اسلام وسباني في الفاظ الكفر وفي الزنا
لو اوصي لامرأته بما في خيل من الكفر فصار بيرا او بالعصير فصار خرا ففعلت او بالعب
فصار زيبيا او بالكل فصار كبشا او بالبقل فصار جبا او بالفصيل فانفقد الجب وصار شعيرا
او بالبينة فوضعت تحت دجاجة فخرجت من خا او بالخطبة فاصابها ماء فبطلت
في هذا كله والوطب اذا صار تمرا فكذلك في الفياس وفي الاسحان لا يبطل وهذا كله
اذا تغير قبل موت الموصي اما اذا كان بعد موته فلا يبطل بعد ذلك نظرا ان كان التغير بعد
القسمة وهو الموصى له خاصة بعد ذلك ان كان الترتك على الخيل باذن الورثة طاب له الفضل
وان كان بغير اذنه بنصف بالزيادة وان كان التغير قبل القسمة لا يبطل الوصية ويعتبر
خروج الكل من الثلث فان تغير بعض كل شيء ان كان نعمة او نسيئة لا يعتبر وان كان
اكثر كان لكل بعض حكم نفسه تبطل الوصية فيما يتغير ولا يبطل فيما لم يتغير **الفصل**
الثاني في الوصية بالكفارة وفي الجريد اذا اجتمعت الوصايا والثلث يضيق عن ان
كانت متساوية بعد ما بدأ به الميت واختلفت الروايات عن ابي يوسف في الحج والزكاة ذروا
بيدا بالحج وفي رواية بيذا بالزكاة والحج والزكاة بقدران على الكفارات والكفارات مقدمة على
الغنى وصدقة الفطر يقدم على النذر والنذر والكفارات مقدمة على الاحصية والوا
يقدم على النافلة وفي النافلة يقدم فيها ما بدأ به الميت وما الوصايا بالعنف فان كانت في
حكمها حكم الكفارات وان كان غير واجب فحكمه حكم النفل وان كان مع شيء من هذه الوصايا
الثابتة حق الله وصية لا أدى صرف بما اوصى وجعل كل جهة من جهات القرية مفردة
عوان يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولزبد قسم على اربعة اسهم وفي النوازل
قال اني طمعت امرأتي في نهار رمضان فتعدا فاسالوا اهل الفقه ماذا يجب علي فاعطوا عني
ما يجب علي ان خرج قيمة القرية من الثلث مع سائر الوصايا يعق عنه القرية ويطعم عنه
ايضا نصف صاع من حنطة وان لم يخرج قيمة القرية واني الورثة اجازة الوصية اطعم عنه
مسكينا لكل مسكين منون من الحنطة ومنون ايضا لمسكين ان خرج ذلك من الثلث ولو اوصي

مطل
اذا قال المرأة لم يخبرني
على زوجي شيئا اذا
اوصي بشي تحول
الى شئ آخر

ما يطل
اذا اضاف الثلث
بما بدأ به من
الوصايا

بالوطم

بالاطعام عن فوات صلواته يطعم لكل صلوة نصف صاع من الحنطة هو الاصح من يتي اوصي بان يعطي من
كفارة يمينه لولد ولك وهو غير وارث يعطي كاسا ولا يجوز عن الكفارة **جنس آخر وف**
العيون رجل اوصي بثلث ماله لمسكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر ان كان معه مال بصره ذلك
الى فقر في هذا البلد وما كان في وطنه بصره الى فقر في وطنه كما في الزكاة ولو اوصي بان يعط
بثلث ماله على فقر في بلد فالا فضل ان يعط البهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابي يوسف وعليه
وقال محمد لا يجوز وكذا لو اوصي بان ينصف على فقر في الحاج قصده على غيرهم وفي النوازل لو اوصي
بان ينصف في عشرة ايام فنصف في يوم جاز وفيه ايضا لو اوصي بان يعطي كل فقير درهما فاعطى الوصى
نصف درهم ثم اعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الاقل ارجوان لا يضمن فيه
عن محمد اقوام اسروا بان يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا ورضوا الاسارى البهم وقد اخبروا الداهم على
عدمهم فمات احدهم قال اري ان يعطي ذلك ورثته ان كان اسمه قد دفع قبل ان يموت رجل اوصي
التبرون او النامي او الزمعي او الارامل او الفار من ابناء السبيل فانه يعطي فقرائهم دون اغنيائهم
ولو اوصي بثلث ماله لرباط قال الفقيه ابو الليث ان هناك دالة يعرف انه اراد به الفقير في الرباط
صرف اليه وان لم يكن هناك دالة صرف الى العارة واما الوصية لجد كذا او لقطرة كذا فجازة وهو
واصلها كذا روي عن محمد وابي يوسف انه باطل الا ان يقول ينفق على السجد ولو قال لبني الفقير
ينفق على السجد في راحته ويخذه لك ولو قال اوصيت بثلث مالي للكبشة فهو جاز ويعطي مساكين مكة
هذا في العيون ولو اوصي بان يخرج ثلث ماله لجواري مكة وهم لا يوصون فالوصية جائزة ويعطى اهل
الحاجة منهم وان كانوا يوصون قسم على رؤسهم ولو قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو اوف درهم
والثلث اكثر فله الثلث بالعام بل وفي الفتاوى الصغرى يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة
وفي القسمة رجل من قال السلطان اوصي بان يعطي الفقراء كذا حنطة وقد اخذوه من الناس الحنطة
ان حنطها بماله فلا بأس به وان لم يخلط لا يحل اذا علم انه مال غيره وان لم يعلم انه من ماله او من مال غيره
وهو حلال حتى يبين هذا قول ابي القاسم الصفار وقال الفقيه ابو الليث ان كان مختلطافي قول
ابن يوسف هو على ملك صاحبه لا يجوز الا ان يأخذ لبرقة على صاحبه وفي قول ابي جرح صار ملكا له
ولا يجوز له ان يأخذ الا اذا كان في بقية مال الميت وفاء بقدر ما يرضى به خصماؤه رجل اوصي بان ينفق
على فلان درهم ليشترى بها الاسارى فمات ذلك الرجل قبل موت الموصي يرفع الحاكم لتولي الامر الى احد
من الناس حتى يفعل ذلك رجل قال ذمة بيتهم راجاهم كئيب فدفع الرضى لكل بيت من الكرابس وقد استخذهما
قال هذا على المحبط ولو اوصي بان يعطي الناس الف درهم فالوصية باطلة ولو قال تصدقوا الف درهم جان ولو
تصدقوا بهذا الثوب ان شأني تصدقوا به وان شأني اباي واعطيت ثوبا وان شأني اعطيت اقبعة وامسكو الثوب

مطل
اذا اوصي بثلث ماله قال
في بلد

ما يطل
اذا اوصي للناسي وانشأ لهم
والرباط وانشأ له

مطل
حتى يعتبر القيمة في تنفيذ
الثلث

مطل
اذا اوصي بثلث ماله فاسكنوا
واعطوا قيمة

الفصل الثالث

قال الفقيه ابو القاسم وفيه تأخذ الكل في النوازل **الفصل الثالث**
 في الوصية للأقرباء والمجربان وفي الزبكات لو اوصى بثلث ماله لا قرابة فعندنا جرح يعتبر
 لا سخطا في هذه الوصية شرابط ثلاث احدها لا يعطى كل الوصية لواحد والثاني للحرمة
 كما في النفقة والثالث الاقرب فالقرب ولا يثنى للابعد مع الاقرب كالميراث ولا يدخل في
 الوصية من كان وارثا ولا يدخل والده وولده الصلب ويدخل فيه الجدة والجد والجدد وولد الولد وورث
 الحسن عن ابيه انه لا يدخل وفي الخريد لو اوصى لذوي قرابة **مطل** وخالفنا في نصف الثلث
 والنصف للخالين عندنا جرح ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث ولو اوصى لذوي قرابة شجع
 الثلث للعم وفي فتاوى النسفي لو قال خويشان مراد كاري بدهيت القديس في ذلك لم يخطبه
 يعطى من ماله قدر ما يطابق عليه اسم الذكر ولو اوصى لذوي قرابة وهم كفار وهي مسئلة
 للكافر وقد ذكرنا في الفصل الاول ولو اوصى لمجربا في القياس الوصية للمجربان المتقاربان
 وهو زوج ورجل **مطل** محمد بن علي بن ابي بصير ان يدخل كل من كان ساكنا في الدار بسحق النفقة
 لو كان مالا فكان له الوصية وان لم يكن مالا **مطل** محمد بن ابي بصير الوصية لاهل مسجد يستوي
 فيه الساكن والمالك والاقرب والابعد والمسلم والكافر والمبايع والصبي والرجل والمرأة
 والمحرر والمكاتب وان كان الساكن غير المالك كانت الوصية للمساكين دون المالك وكل من
 صوته فهو جاره ولا يدخل فيه امهات الاولاد والمدة دون تجلج في المكاين هذا في الزبكات
 وفي النوازل سئل ابو القاسم عن رجل اوصى بثلث ماله للشيعة ومجى آل النبي **مطل** في المقامين
 ببلد كذا قال في الحقيقة كل مسلم من الشيعة والروافض مجى آل الرسول عم اما ما يقع عليه
 الروم فماده الذين يعرفون بالميل اليهم والقباس فيه ان الوصية باطلة اذا كانوا لا يحصون
 وفي الاستحسان يكونون الفقراء منهم على قياس اليتامى وفي العيون رجل مات ولم يبع وارثا
 غير امرأته واوصى بماله كله لرجل فان لجازت المرأة فاما لك الوصية وان لم تجز فالسدس للمرأة
 وخمسة امدا للوصي ولو ان امرأة ماتت ولم تدع وارثا غير الزوج واوصت بماله كله لرجل
 ولم يجز الزوج فللزوج ثلث المال وللوصي ثلثا فان اجاز الزوج فاما لك الوصية وان اوصت
 لرجل بنصف ماله ولم يجز الزوج فللوصي النصف وللزوج الثلث والسدس لبيت المال الكوفة
 العيون وفي الزبكات المرأة اذا وصت بنصف ماله او كل ماله للزوج المالك كله للزوج
 بحكم الارث والنصف بحكم الوصية **الفصل الرابع**

في الدفن والكفن وما يتصل بهما وفي النوازل رجل اوصى لقارئ القرآن بقراءة فبشره بشيء قال
 باطلة سئل ابو بكر عن رجل اوصى بثلث ماله لثلاث بنات وبنات هنالك وبنات هنالك راجع من

فصل في الثلث للزوجة وعندنا
 بقسم اربعة لو كانت له عم

ماله فبات ولم يجز هنالك قال وصيته بالرباط جائز ويجعل بعد من الى موضع كذا باطلة **مطل**
 عن رجل دفع الى امرأته خمسين درهما وقال ان مت اعمري فبشرى وخمسة دراهم بك واشترى بالنكاح
 حنطة ونصديقي بها قال اما الحنطة لها فلا يجوز وينظر الى القبر الذي امرت به امرته ان كان **مطل**
 الى امرته للخصمين عرفت بقدر ذلك اما الزبكات على ذلك يعني القرين فالوصية باطلة و
 ينصرف بالباقي على الفقراء ولو اوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيها ابنا السبيل والفقراء
 ولم يبين في اي المقابر فالوصية باطلة ولو اوصى بان يخد داره مقبرة مات وارثه يجوز
 فيها ولو اوصى بان يخد داره خانا ينزل فيه الناس يجوز للعوارث ان ينزل فيها بخلاف ما اذا
 اوصى بان يخد سفينة ليس للعوارث ان ينزل منها قال **مطل** الوصية بالخان لا يجوز كذا ذكرنا في
 ذكرنا ههنا في فتاوى اهل سمرقند وما ذكرنا في **الفصل الاول** في فتاوى الفضلي فصار
 روايتان وفي النوازل الوصية بنطين القبر وان يضرب على قبره فية باطلة امرأة اوصت
 الى زوجها ان يكفنها من ماله الذي لها عليه قال وصيتها باطلة وكفنها في بيت
 المال اذا لم يكن له مال كذا اجاب ابو بكر الاسكاف وقال الفقيه ابو القاسم هذا في ظاهر
 الرواية وقد روي عن ابي يوسف ان الكفن على الزوج كالكسوة وعن محمد ان الكفن لا يجزى على
 الزوج قال في العيون ويقول ابي يوسف تأخذ وفي بيع الفتاوى رجل مات ولم يوص الى
 احد فباعت امرأة دارا من تركته وكفنته باذن سائر الورثة فابيع في نصيبها ما جاز ان لم يكن على
 عبط بعد ذلك ينظر ان كفنته بكفن مثله ببيع في مال الميت وان كفنته باكثر من كفن المثل لا تجزى
 ولا ببيع بقدر كفن المثل ايضا ولو قال قائل انها تبيع بقدر كفن المثل فله وجه وكفن المثل ثلث
 بخروج العبدتين وما يوافق هذا في العيون الوصية او الوارث اذا اشترى كفن الميت له مال
 في مال الميت والاجنب اذا اشترى لم يبيع فان علم بالعب في الكفن بعد ما دفن ان كان الذي اشترى الوصية
 الوارث ببيع على البائع بالنقصان اما الاجنب فلا يبيع ولو اوصى بان يكفن في شيء وبغلي يبع و
 يقيد رجلا قال ابو بكر بكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس رجل اوصى بان يكفن له من ثمن
 فلم يفعل الوصي من ثمن ذلك وقد وجد المشتري او لم يجد له يضمن الوصي وذلك الشيء بعد
 الوصي من الكفن للورثة اذا مات الرجل ولم يترك شيئا ينفق ان يسألوا من الناس فدفنوا في ثوب واحد
 لو ترك ثوبا واحدا يكفن في ذلك الثوب ولا يسألون من الناس اكثر من ذلك رجلا كان او امرأة
 قال ابراهيم بن يوسف اذا مات الرجل بغير وصية وكان ماله قليلا يكفن في ثوب واحد وقال محمد بن
 بكفن في ثلثة اثواب قال الفقيه ابو القاسم في كلامه القولين حسن ان كفن في ثوب واحد **مطل**
 في ثلثة اثواب لا يضمن وعن ابي يوسف في رجل اوصى بثلث ماله لثلاث بنات او لثلاث بنات

مطل
 على من يكون كفن المرأة اذا
 اشترى الوصي والوارث
 هل يبيع

الزوج

مطل
 الوصية لا تعلق الموت
 القبر راقية

او لسفانية المسلمين وهو بطل ولو قال في اكلان مولى ففرا المسلمان بجاز وفي الرخصة لو اوصى بان يكون بالف دينار يكن بكنف وسط ولو اوصى بان يكن في ثوبين لا يرعى شرائط الوصية ولو اوصى بان يكن في خمسة اثواب او ستة اثواب يرعى شرائطه ولو اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد يرعى شرطه وان لم يكن في التركة مؤنة الحمل ولو اوصى بان يتبرع فلان في قبر واحد له شرطه وفي النوازل لو اوصى بان يدفن في بنية لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو اوصى بان يكتب لا يجوز ان يكون فيها شيء لا يفهم احد او فيها ما فينبغي ان يدفن ولو اوصى بان يصلى عليه فلا صلاة الجنائز فالوصية باطلة هو اللاحق والسئلة قد مر في كتاب الصلوة ومسايل الوصية بالجم فذكرنا في كتاب المنايا ومسايل الوصية بالعق نأى في كتاب العتاق **الفصل الخامس في الابصاء والعزل** عن ابي مطيع البلخي انه قال افنى منذ ثيف وعشرين سنة غارت عما عدل في مال اخيه هذا بدل على ان اذ لم يقبل الوصية وهو اسلم اذ اعني فاهذا جئنا الى المسائل فنقول وفي فتاوى النسي بجل قال اخبرني دار ابن فرج نداء خرج مرايس من ركن من اوقاف بالعربية فعمد اوتهم بامرهم او يلجئ بحراه بصير وصبا ولو قال غم فرزدان من عجز او قال استاكى كن وفي النوازل لو قال الميرض لرجل افضد بوقصار وصبا عند ابي وعند محمد لا يصير وصبا ولو قال افضد بوقصار وصبا بى صار وصبا وعن محمد اذا قال الرجل لعينه وهو صحيح ان وصبي وهو وصية بعد الموت قال لا تحرك اجرامه درهم على ان يكن وصبي فالشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي بجل قال لا استأجر نكابة درهم لتنفيد وصبا بى فالمائة صلة لان هذه اجارة بعد الموت فالاجارة بعد الموت باطلة وهي من الثلث وهو وصي ولو قال لا تحرك استأجر فلا ناحي نفذ وصبي يصير وصبا والاجارة باطلة ولو خطب الميرض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعوا كذا بعد موتى من الاعمال التي يصير الرجل بها فاكل اوصيا لو سكتوا حتى مات الميرض ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان الغايل اثنين او اكثر صار اوصيا وان كان واحدا برفع الامر الى القاضي حتى يقيم اليه آخر كانه اوصى الرجلين لا ينفذ لحدما الا اشياء معدودة المسائل في النوازل **جنس آخر** في العزل وفي تخرج الطحاوي الاوصياء **باب الوصية** الامر على ثلاث مرات اما ان يكون الوصي قويا امنا يمكنه القيام على مال الميت فليس للحاكم عزله الثاني ان كان امنا لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فللقاضي ان يقيم اليه ثقة آخر ولا يعزل الثالث ان يكون غائبا ويظهر خيافته فللقاضي ان يعزله وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب القضاء وفي الخبر لو لم يعلم القاضي ان له وصيا فكتب وصيا فليس هذا الفعل لغير اجماله من الوصية ولكن ان يوصي الى آخر عند الموت وفي نسخة الامام خاخر زاده الوصي اذا كان عدلا كافيا لا ينفى للقاضي عزله لكن مع هذا لو عزله بعزل وهكذا في الفتاوى الصخرية انه يعزل وفي الاضحية ذكر فيه اختلا

ما بطل اذا اوصى بان يصلى عليه فلا

الشيخ وفي قصة الفتاوى الوصي اذا عجز عن القيام بالميت فافهم الحاكم فيما اخر لا يعزل الوصي اما اذا اقام فيما اخر مع منع الوصي اذا ادعى دينا على الميت لا يخرج القاضى من الوصاية ولو ادعى شيئا من الاعيان يخرج القاضى عنه الفقيه ابو الليث يح المخاضف الدين ايضا ان يقول له القاضى اما ان يقيم البينة عن الدين او يبرئه عن الدين او يخرجك عن الوصاية فان ابراه والاخرجه من الو وجعل مكانه آخر الوصي **بقرض** مال البنيمة على ما يملك فلو اقرض مع هذا لا يكون حباثة حتى لا يسخى العزل **الفصل السادس في تركات الوصي وفي كالة الاصل** للوصي ان يوكل بالخصوص اما الوكيل هل يوكل فذكرنا في كتاب الوكالة بيع الوصي مال الصبي فذكرنا في كتاب البيوع وصلىه فذكرنا في كتاب الصلح والفضاء هذا الوصي لا يقرض مال البنيمة والقاضى يقرض ويكفل في الاب والاصح انه كالوصي هذا في الجامع الصغير في كتاب وفي ادب القاضي للخصاف القاضي اما يملك الاقرض اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة او يشر شيئا او الوصي يملك بيع مال البنيمة نسيته اذا كان لا يحتاج الى الجح والوصي لو استقرض بنفسه بغير رضى محمد انه لا يضمن والاب لو استقرض لنفسه لا يضمن وفي رهن الاصل بغيره والموتى اذا اقرض ما فضل من الوفاء صح الا اذا كان اخر من الامساك ولو استقرض ان شرط الوفاء فله ذلك ولا يرفع الامر الى الحاكم ان احتاج والعبد المأذون والمكاتب لا يقرضان الوصي اذا رهن مال البنيمة بدنه عليه ويقضه الميرض ثم ان الوصي استعاضه من الميرض حاجة البنيمة فضاء في يد الوصي هلكت من مال البنيمة ولو غصب الوصي عبدا واستعمله في حاجة الصبي وهكذا في يد من ضمن الوصي ولو غصب الوصي عبدا الرجل واستعمله في حاجة الصبي وهكذا في يد من ضمنه لا يبيع بذلك في مال البنيمة واذا اجر الوصي الصبي او عبدا او ماله جاز واذا بلغ الصبي له ان يفتح الاجارة اتى عقدها اليه وليس ان يفتح الاجارة عقدها على ماله الوصي اذا اجر نفسه للصبي لم يجز ولو استأجر الصبي لنفسه ينفى ان يجوز عندنا في وفي المصايب الوصي اذا اراد ان يستأجر دار البنيمة ولا يكون فاصبا بواجب الدار من امراته ثم يترك فيها وبه من ماله مقدار الاجرة فتقضى المرأة الاجرة قال القاضي الامام الوصي يملك ان يستأجر داره لانه يصلى ما ليس بماله اما لا يأخذ اجارة طويلة وهل يراجع اجارة طويلة ان اجار ضمن البنيمة لا يجوز في السنين الاول وفي السنة الاخيرة يجوز ولو استأجر لاجله الجواب على العكس **في هذا** على قياس ما روى ان الاجارة الطويلة عقود اما على الرواية قال بانه عقد واحد لا يجوز اطلاق في فتاوى الفضلي ليس للوصي ان يراجع شيئا من التركة اجارة طويلة ليفض بذلك دين الميت وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب الاجارات الوصي اذا رهن مال البنيمة بدنه نفسه جاز استعاضا وقال ابو الو لا يجوز قياسا واستعاضا واجمعا انه لو اراد ان يوفي دينه من مال الصغير ليس له ذلك فلو هلك

من المما الوصي اذا ادعى دينا على الميت

صاية **ما بطل** الوصي اذا ابرأ عن الميت المذكور في آخر الفصل السابق وكثير من مسائل مع الوصي من عروضة التركة وعقارها المذكور في الفصل الثاني في كتاب البيوع من هذا الكتاب

مطل هل للوصي والادب استقرض مال البنيمة

في يد المورثين هلك فيه وضمن الوصي للصغير قيمة الوصل اذا كانت مثل الدين او اقل وان كانت اكثر
 بضمن قدر الدين ولا بضمن الزيادة والاصل فيه فصل البيع والاب او الوصي اذا باع مال اليتيم
 له على الاب او الوصي ان يصره قصاصا عند البيع ويخرج ولو لم يصره ان يدفع مال الصبي مضاربة
 وبضاعة وان بشارت به غيره وفي المتفق الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة وفي ادب الفاضل الوصي
 يودع مال اليتيم ويبيع ويضع الوصي اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة قال الفضلي ان كان البذر
 على اليتيم لا يجوز ولو جعل الوصي على نفسه فعلى قياس ما قال ابو حنيفة في جواز بيع الوصي مال اليتيم
 من نفسه ينبغي ان يجوز وفي المسئلة دليل على ان الوصي بذلك المستفاد من مال اليتيم وفي المتفق ما
 يدل على انه لا يملك وتسمى الائمة المأخوذ في ذكر فيه اختلاف المتأخر وفي الجليل تسمى الائمة هذا الذي
 اذا استعار دابة ليعمل بها عمله من اعمال اليتيم فعلى وجاز الحد الذي ذكر حتى صار غاليا وخطبت
 الدابة فالضمان في مال اليتيم وفي الجليل الصغير مفسد الوصي الوصي له على الورثة جازية وفي
 الوصي الورثة على الوصي له باطلة وتفسير المسئلة اذا كان الوارث غائبا فقام الوصي الوصي له
 بالثالث فصرف الثالث الى الوصي له واسكس الثلثين للوارث فملك سبئي من الثلثين هلك من مال
 الوارث ولو كان الوصي له غائبا فقام الوصي الوارث وصرف الثلثين للوارث واسكس الثلث الوارث
 فضاء الثلث في بيع لا يملك من مال الوصي له وله ان يشارك الوارث في اخذ ثلث ما في بيت وفي الاول
 الوصي لو قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان وهذا على خمسة اوجه ان كانت الورثة كلهم صفا
 لا يجوز قسمه اصلا كما لو باع مال احد اليتيمين من الآخر والاب لو قسم مال اولاده الصغار جاز كما
 والجيله الوصي اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصه احد الصغيرين شاعرا من جعل ثم يقام
 مع الشتر حصه الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشرى حصه الصغير الذي باع حتى يمتاز حتى احدهما
 من الآخر والوجه الثاني ان كانت الورثة كلهم كبار وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقام
 واقرض نصيبهم جازت القسمة ان كانت التركة عروضا ما في العقار فلا لان القسمة كالبيع وليس للوصي
 ولاية البيع على الكبار الغيب في العقار بخلاف المنقول والثالث ان يكون الورثة صغارا وكبارا
 والكبار غيب لا يجوز قسمته في العقار لانه في الغرض لان الوصي ليس له ولاية القسمة في العروة
 على الكبار الغيب فصار كانت الكل صغارا ولو كان الكل صغارا فذكر ان لا يجوز قسمته فكذا هذا
 الرابع اذا كان الصغار وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفع اليهم وعزل نصيب
 الصغار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار جاز والخامس اذا عمل نصيب كل واحد من الصغار
 والكبار وقسم بين الكل فالقسمة في الكل فاسد اما اذا دفع الى الكبار نصيبهم واسكت حصه
 جملة ثم قسم حصه الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم يجز القسمة بين الصغار

ما نحل
 الوصي ان يأخذ مال
 اليتيم مضاربة
 او يفتقر

مطل
 يجوز بيع الوصي مال
 اليتيم من نفسه
 ان يجوز

مطل
 قسمه الوصي التركة و
 كحيلة وفيها

واما وصي الام والعم والاع والاع بتمام لولك الصغير مقولته اللاتي ورثها من الام اذا لم يكن للصغير اب
 ولا وصي الاب ولا يملك قسمه عقاراته على كل حال ولا يملك قسمه ما ورثه الصغير عن غير الام العقار
 والمنقول جميعا وفي الجليل الصغير وصي لخاله مال اليتيم ان كان خيرا لليتيم جاز بان كان
 عليه امل من الخليل وفي المتفق الوصي لا يركب دابة اليتيم الى بلد يتقاضي دينه كما روي عن محمد
 وفي فتاوى الفضلي وصي يخرج في عمل اليتيم ويستأجر دابة من مال اليتيم ما لا يهدمه له ذلك وفي
 النوازل عن نصير هكذا وقال بعضهم لا يجوز قال الفقيه ابو الليث يوح اذا كان الوصي صغيرا يجوز
 اكله قدر ما لا يهدمه ويركب وهذا استحسان لقوله تعالى ومن كان صغيرا فلنأكل بالمرء ولا يستهلك
 مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال بشرى له شيئا ويعطى ثمنه من مال نفسه ولو وضع هناك من غير هذا
 التكلف ارجوان يبرأ استحسانا في النوازل الوصي اذا انفق الرصية من مال نفسه يرجع في مال اللب
 هو المختار في اوضاع الناطق وفي الامضاج باب قسامة الوصي الورثة وعليه دين الوصي مصرف
 في كفي المثل وكذلك لو كفته من ماله واراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله له ان يرجع وقد
 ذكرنا وكذا الوارث لو كفته من ماله واراد الرجوع كذا لو قضى الوارث او الوصي دين من ماله كان
 ان يرجع في مال اللب وكذا لو اشترى الوصي طعاما للنفقة او كسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في مال
 الصغير واما اشتراط شهادة الشهود لان قول الوصي مستبر في الاختلاف لكن لا يقبل في الرجوع في مال اللب
 الاباليتيم وفي النوازل اذا اتفق الوصي مال اليتيم في تعليم القرآن والحب للصبي يجوز ان كان
 رشدا يصح لذلك وهو ملجور وان لم يكن رشدا يتكلف قدر ما يقرأ في صلواته رجل او صبي ان
 يثبث ماله فلو وصي ان يجعل ماله على الغاصب صدقة عليه ولو صرف الوصي الى اولاده الكبار جاز وكذا
 يدفع لامرأته ولا يدفع الى اولاده الصغار ولو قال او صيت يثبث ماله الى فلان يصفه فلو كان حيث
 لا يصفه في نفسه وقبل يصفه في نفسه وفي اولاده الصغار رجل وقف ولم يجعل فيما فيه وصي على
 اوقافه الوصي متى يدفع المالك الى اليتيم فاذا بلغ وظهر منه الرشيد وفي المسئلة حكاه في
 جاء رجل الاشداق ومعه صبي فقال له ان هذا الصبي اوصي الي وان هذا قد ادرك ويطلب مبرأته قال
 لا يدفع اليه حتى تسأل من الرشيد ثم عاى الرجل الى الشداق فقال اني اردت ان اخذ له فبقي في هذه
 الايام فقال الصبي لا تخذ في هذه الايام فان هذه ايام العبد والحياط يطلب الاجر اكثر فقال شداق
 اليه فانه يصح **جنس آخر** احد الوصيين لا ينفرد بالوصية الا في ثمانية مواضع تجهيز اللب
 وشراء ما لا بد للصغير منه كالطعام والكسوة وبيع ما يجني عليه التلف وشقيد الوصية المعينة في
 دين الميت من جنة والحضرة ورث الغصوب والوديع وقبول الهبة وجمع الاموال الصائفة وفيها
 عدا هذه المواضع على الخلاف فعند ابى يوسف ينفرد وعند ما يوافق الوصي اليتيم او على التفاسير

مطل
 اذا احتال الوصي بمال
 اليتيم
 وينفق على نفسه من مال
 اليتيم

الوصي

الاصح هذا في الجامع الصغير وفي الامتياز وفي بدو اربع شتى وعليه دين واوصى
الى رجلين فقبض احد المال والورث اربع من منزل الميت بغير صاحب او قبض ذلك بعض الورثة بغير
امر الوصيين وبغير امر ساير الورثة وهلك في ذلك فلا حيل عليه قال لكن احد الوصيين يفرج
بقضاء الدين وبقية الورثة وكذا احد الورثة ولو لم يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين التركة
فصلت في دين لا يقبض ولو اخذ احد الورثة ضمن حصته اصحابه من الميراث ولو كان للمالك حصة
بما في عليه الضبعة استخفت ان لا يقبض ولو كان المال ودعة عند انسان وعليه دين يحيط به ولا
ولحد دفع المستودع الى الوارث بغير امر القاضى فضاء في دين فصاحب الدين بالخيار ان شاء
المستودع وان شاء ضمن الوارث يعني اذا كان المال في يد حصته ولو كان المال في يد القاصب فكذلك لا
له بدأ حصته وكذا احد الورثة لا يملك الاحتفاظ بالمستودع والقاصب وانما يملك الاحتفاظ اذا كان
في منزل الميت وفي الجامع الكبير آخر الكتاب في باب من القضاء احد الورثة اذا قبض شيئا من التركة
فضاع ضمن ما كان حصته غيره الا في موضع يخاف الضيعة والوصى يقبض مطلقا واخذ الورثة لو
دينا الميت على رجل او ودعة له عند رجل فضاع عند بعض **الفصل السابع**
في الدعوى والشهادة وفي النوازل مثل ابو القاسم عن رجل اوصى وقال في وصيته من ادعى علي شيئا ورا
الوصى ان يعطى ذلك فعل قال كان مشايخنا يقولون هذا الكلام باطل وقال نصير جابر بن قيس
في وصيته ما ادعى فلان بن فلان من مالي الذي في يدي فهو صايف او قال فصدقه فان الرجل قال
ابو القاسم ان لم يسبق من فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزم بهذا القول شيء وان سبق دعوى في شيء
معلوم فالقضاء في ثابت قال الفقيه ابو الليث ان قال في مرضه فلان علي في فصدقه فهو يصدق
الى الثلث عند اصحابنا وبه تأخذ فان قال فهو صايف فلا رابة عن اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب كما قال
ابو القاسم من رضى قال ان جاء رجل يدعى علي ما بين الدرع والخمسة فاعطوه قال ان لم يقبلوا اعطاء برأى
الوصى او برأى رجل معين كانت الوصية باطلة المرأة تأخذ من هاهنا التركة من غير رضا المرأة
ان كانت التركة دراهم او ثياب وان كانت التركة شيئا يحتاج الى البيع يبيع ما كان اصله ونسوه في صدق
ان كانت وصية من جهة زوجها او لم يكن ولو مات رجل ولم يوص الى احد فضل الحاكم رجلا وصبا فاد
عليه رجل وبنوا ودعت المرأة مهرها قال الفقيه ابو الليث ان كان الزوج بنى بها منع من المهر فله
ما جرت العادة في النجيل والقول قول الورثة في ذلك القدر وفيما زاد على ذلك القول قول المرأة ثم يرفع
اليها بنى المهر ان ادعت قدر مهر مثلها وكفى بالنكاح شاهدا وله يودي الدين وله الوديعة الا ان يثبت عند
الحكم وهكذا ذكر في نكاح الفناوى ان القول قول المرأة بعد وفات الزوج ان قالت لي عليه الف درهم ان
كنت موهنا فقوم ادعوا على الميت ديني لا يثبت له والوصى يعلم ببيع التركة من العزيم ثم يحدد العزيم

حل
ان قال فلان علي
حق صدقه

مطل
ادعت المرأة للميت
مهر

ما دخل
الحكمة في ادعوى دين لا يثبت
به والوصى عالم به والدين
اذا دعى الدين
لا الورثة

فصا

فصا فان كانت التركة كلها صاها او درهم ثم يحدد في النوازل وفي الفناوى الصغرى
مدبرون الميت اذا دعى الدين الى وصى الميت ببراءة ولو دفع الى بعض ورثة الميت ببراءة بغير
الوارث فبما عزم الميت الذي للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين او لم يكن وهل له ان
ان كان على الميت دين فبما عزم الميت ولا يقبض ولا يقبض الوصى وان لم يكن على الميت دين فقبض سواء كان
وصى او لم يكن وله بذلك الوارث بيع التركة المشغولة بالدين للحيط الارضاء الغراء وكذا المولى
في الشئ عن محمد بن رجل اوصى الى رجل وله ابن صغير فاودع الصغير والميت حتى على رجل فقبض
الوصى الدين بعد ما ادرك الصغير جاز ولو كان الابن نهى عن القبض بعد ما ادرك فقبض
لم يجر قبضه وفي كتاب المكاتب في باب مكاتب الوصى اذا قبض ديني للبيتم بعد ما خرج من الوصاية
ان وجب بعقد الوصى عقدا يرج فيه حقوق العقيد الى العاقد يجوز قبضه وببراءة المدبرون
اذا كان مورثا للبيتم او وجب بعقد الوصى عقدا له يرج الحقوق فيه الى العاقد لا يبرأ المدبر
الوصى اذا ابرأ عن الميت وهو فرع مسألة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الفين وقد ذكرناه في
كتاب الوكالة **المصنف الثاني** في الضمان
في ادب القاضي المحقق السلطان اذا طمع في مال البيتم فضايف الوصى ببعض مال البيتم ليد
ظلمه ان امكنه دفع ظلمه من غير ان يعطى شيئا فاعطى ضمن فان لم يمكنه من غير ان يعطى فاعطى له
بضمن وفي النوازل ان خاف الوصى على نفسه القتل او التلف عصى فذبح لا يضمن وان خاف
على نفسه الجوع او القيد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من ماله لو لم يدفع اليه من مال البيتم ان
علم انه يأخذ بعض ماله ويبقى ماله فيه كفاية له يبعه ان يدفع من مال البيتم فان دفع ضمن
وان خشي اخذ ماله كله فاعطى له ضمن وهذا اذا كان الوصى هو الذي دفع اليه فان كان
السلطان هو الذي يسطر ويأخذ له ضمان على الوصى رجل مات وخلف ابنتين وعصبة
فطلب السلطان التركة ولم يفر بالعصبة ففرم الوصى للسلطان الدراهم من التركة باسمه
حق ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقد على تخصيص التركة الايمان للسلطان فذلك
محموب من جميع الميراث وليس لهما ان يجع ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا قول الفقيه
ابن جعفر وفي فناوى النسقى الوصى اذا طوب بعبادة دار البيتم وكان يجب لو اشغ ازاد التركة
فدفع من التركة حباية داره لا يضمن وفي النوازل وصى برأى بالبيتم على سلطان جابر وخاف
ان يبره نزعه من دين لا يضمن وكذا المضارب وقال الفقيه ابو بكر الاسكاف ليس هذا قولنا
بل هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وهو رواية عن ابى يوسف قال الفقيه ابو الليث ان محمد بن سلمة
برواية ابى يوسف واكثر المشايخ اخذوا بهذا القول وفي اجازات فناوى الفضلى الوصى اذا

ما يطل
سائل المصادرة

اتفق على باب القاضى فما اعطى على وجه الاجارة لا يضمن قد اجرا المثل وما اعطى على وجه الرثاء
ضمن وما يضمن بهذا مسئلة المصادرة سئل الامام العسقى عن صود مرقا لرجل ادفع اليه ولا
اعوانه شيئا عن دفع اليه هل يرج عليه قال لا قال يرج وعامة المشايخ انه لا يرج بدون شرط
الرجوع قال الامام البرزوى يرج وان لم بشرط الرجوع وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب القضاء
وفي التوازل قوم وقت لم المصادرة فامروا رجلا بان يستقرض لم مالا وينفق في هذه المدة
ففعل فالمقرض يرج على المقرض شيئا والمقرض هل يرج على المقرض شرط الرجوع
وبدون الشرط هل يرج اخلاف فيه وقد ذكرنا ما علم **كتاب**
الديارات وهو مشتمل على اربعة فصول الاول في قتل العمد والثاني في قتل الخطا والثالث
في الاطراف والرابع في الجنابة على غير نياتهم ما يوجب الضمان من ذلك وما لا يوجب **الفصل**
الاول في قتل العمد وفي الجزية يقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر والحر بالعبد والعبد
بالحر والسلم بالكافر الذي الذي يؤذى الجزية ويجوز عليه احكام الاسلام ولا يقتل السلم بما
ولا يقتل والد بولد ولا جد من قبل الرجال او النساء وان علا وبولد الولد وان سفل وبقتل
الولد بالوالد ولا يقتل المولى بعبد ملك جنة كله وبقتل سليم الجوارح بناقض الاطراف والبلات
العاقل بالصورة المجنون وبقتل الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة قصاصا ولا يجب مع الفتي
شيء من المال ولا قصاص بين الحر والعبد ولا بين الذكور والاناث فبادون النفس
وليس للمصطفى والمجنون عمد وهو خطا منها وفي المثنى لو قتل صبيا خرج رأسه واستهلك ولم
يخرج منه شيء غيره لا فدية عليه الا ان يكون مع الرأس نصفه او اكثر القاضى اذا قضى بالقصاص
على القاتل فقتل ان يدفع الى وفي القاتل لا قصاص عليه استحقاقا ويجب عليه الدية وان
جنى بعد الدفع يقتل وروى الحسن عن ابي جهم انه يقتل على كل حال وفي الفتاوى الصغرى من
جنى ويقتل اذا قتل انسانا في حالة الاقامة يقتل كالصحيح فان جنى بعد ذلك ان كان المجنون
مطبعا سقط عنه القصاص وان كان غير مطبق لا عبد قتل مولاه لارواية لهذه المسئلة
وعن الفقيه ابي جهم انه يقتل رجل قتل حننه وبنه في نكاح سقط القصاص قال سمعت هذا
من ثقة رجل قتل عمدا الوفاة عمدا لا يجبي القصاص **جنس آخر** في الموجب للقصاص
وفي الجمار الصغرى رجل ضرب رجلا بمر فقتله فان اصابته الحديد قتل بمعند الكل وان
اصاب بظوره ولم يخرج منه مالا شكا انه يجب القصاص وكذا عند ابي جهم في ظاهر الرواية وفي
الطحاوى عن ابي جهم انه لا يجب القصاص في هذه الرواية بغير الجرح سواء كان حديدا او
او حرا بعد ان يكون آلة تقصد بها الجرح قال الصدوق في نسخة وهو الاصح ان العتيد

والوالد

في...

الرجح للرجح وسجلت الميزان من الحديد على الروابيع وان اصابه العنق فقتل عند ابي جهم لا شكا له
القصاص وعند مالك لا في معنى العصا الصغيرة فان كان عصاه عظيمة عند ابي جهم لا يجب القصاص
وهو قول الشافعي وعند مالك لا يجب لرجل حتى يثور او يلقى فيه انسانا او الفاه في نار لا تستطيع الخروج عنها
عليها القصاص بغير آلة السلاح وكذا كل ما لا يلبث عادة كالسلاح الا انه لا يجب النار كالسلاح في حكم
الذكوة حتى لو نزلت النار على المذبح وانقطع بها العروق لا يجب اكله ثم كيف يستوفى القصاص قال
في نسخة الامام الوالد من الجمار الصغرى عندنا يستوفى بالسيف وعندنا لا في جرح النار ولو غرق
صبيا او بالغاف البحر لا قصاص عليه عند ابي جهم وعند مالك القصاص الجرح العظيم على هذا الخلة
ولو ضرب بالسوط والى في العزات حتى مات لا يجب القصاص عندنا ولو ذبح رجلا بلبطة القصب
عليه القصاص وكذا لو غرز بابر يقتل به وفي شرح الطحاوى اذا شق رجل بطن رجل واخرج اسعاه
ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الذي ضرب العنق فيقتل ان كان عمدا وان كان خطأ
يجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ الى الجانب الآخر فثلثا الدية هذا
اذا كان مما بعيش بعد شق البطن يوما او بعض يوم فان كان لا بعيش ولا ينهم منه الحيوة مع ولا ينجى
معه الا اضطرر بالموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتل في العمد ويجب الدية في الخطا والذي
ضرب العمد ويقتل وكذا الرجوع رجل جرحه مثنى مالا ينهم العيش بها وجميع آخر جرحه انجي
فالقاتل هو الذي جرح الجرح المثنى هذا اذا كانت الجراحات على التعاقب فان كانتا معا فكلها
فاتلان وكذا الرجوع رجل عشر جراحات والاخر جرحه جراحة واحدة وكلاهما فاتلان لان المثل
قد يموت بجراحة واحدة ويسلم من الكبر وفي الجزية لو الفاه من جيل او سوط لا قصاص فيه وعندنا
يجب وفي المثنى رجل قط رجلا وطرحه فقتله سبع لم يكن عليه فدية ولا جرة ولكن يبرر ويجلس حتى يبر
وعن ابي جهم عليه الدية ولو قط صبيا والفاه في الشى او في يوم بارد حتى مات فملى عاقلة الدية
قتل آخر وهو في النزع قتل وان كان يعلم انه لا بعيش له قصاص في اللطمة والوكزة والوجاء والد
الماتل في المثنى وفي التوازل رجل ضرب رجلا بعد سيف فشق السيف العمد فاصابه وقتل لخصا
فيه ولو قتل رجلا بابر لا فدية فيه الا اذا غرق في المقتل ولو قتل بالمسلة في القصاص ولو عض حتى
مات ذكر في الرجلين كل آلة ينعلق به الذكوة في الجاهم ينعلق بها القصاص بالآدمى وماله فلا ينجى
لا يجب لبعض **نوع آخر** وفي التوازل رجل قتل اخر بعنك دى بالف درهم او بقتل فقتل يجب
القصاص ولو قتل اقلنى فقتل لا يجب القصاص ويجب الدية في الجرح لا يجب الدية في اصح الروايات
عندنا وهو قولها وفي رواية يجب ولو قتل له افطع يدي فقتل فلا شيء عليه وكذا في جميع الاطراف
في المثنى لو قال لا تخاف قطع يدي على ان تعطيني هذا الثوب او هذه الدية لم يفعل له قصاص عليه عليه

لا يجب لبعض

خمس آلاف درهم وبطل الصلح ولو قال لا يخرجني عن علي فزاد بغير جرحه بجره لا يبيح من مثله
 فان لا يبيح جانيه عليه الدية ولو جرحه بالجر جرحا لا يبيح من مثله لا يبيح فله ولو كان ذلك
 له شي على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة صور ما رجل قال لا يخرجني عن علي فزاد بغير جرحه بجره لا يبيح من مثله
 عينه فذهب ضومها لا يضمن شيئا وفي الجرح لو قال لا يخرجني عن علي فزاد بغير جرحه بجره لا يبيح من مثله
 الفصاص وهو رواية عن أبي يوسف وروى هشام عن محمد عن إبيح انه قال يجب الدية وفي الكفاية
 جعل الخ كالابن وقال القياس يجب الفصاص في الكل وفي الاستحسان يجب الدية وفي الابتناء
 بهذه العبارة في الابن يجعل ان هذا وجه القياس ولو قال اقل ابي فقتله يجب الدية ولو قال اقطع
 فقطع يجب الفصاص ولو قال اقل عدي اواقطع يد ففعل به شي عليه **جنس آخر** ففخرج
 الطاوي لو قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله ان يقتل القاتل فصا صا أو يقتل القاضى او لم يقتل
 يقتله بالسيف ويضرب عارونه ولو اراد ان يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو قتل ذلك بعرض الا ان
 لا ضمان عليه وصار مستوفيا لحد سواء قتله بالعصا أو بالجر أو ساق عليه دابته أو حفر بها أو فاقها فيها
 أو بأي نوع من أنواع القتل وله ان يقتل بنفسه أو بأمر غيره بقتل فاذا قتل غيره بامر صار مستوفيا ولا
 على ذلك الرجل **هذا** اذا قتل والامر ظاهر اما اذا قتل فقال الولي كتم امره فانه لا يصدق في ذلك يجب
 الفصاص على القاتل وفي الجرح الفصاص يستحق من بضيق ماله على فرايض الله تعالى ويدخل في
 ذلك الزوج والزوجة وليس بعضهم ان يقتل دون البعض اذا كانا كبارا وليس لهم ان يوكلا باستيفاء
 الفصاص ولو كان الفصاص بين رجلين ففعلوا قتل الآخر يجب نصف الدية في ماله في ذلك سنين
 ولو قتل الآخر ولم يعلم او علم لا يقع عليه عند اصحابنا الثلثة واذا قتل عبدا فالفصاص على القاتل
 لسببك وكذا المولى والثلاثة فلو عفا احداهما ففعلوا قتل واحد من الورثة ولو صالح احد الورثة والولي
 القاتل من حقه على مال جاز وله على القاتل ما شرط في عقد الصلح في ماله خاصة ولو لم يصلح الحصن
 من الدية او القيمة وفي الجراح الضعيف الفصاص حتى الورثة ابتداء وعند معاخي البت ثم ينتقل الى الورثة
 ويقتضى دية البت من الدية ويدل الصلح وما يتصل به مسائل الفصل في الجراح الكبير كجراح الشهاك
 الا ان العادل لا يقتل اخاه الباغي ويقتل بني الاعام والاخ المسلم يقتل اخاه المشترك ولا يقتل اياه المشترك
 وفي النوازل الخفاف والساخر يقتلون اذا اخذوا لها ساعيان في العرض بالفساك فان تابا ان كان قبل
 بها قبلت نوبتها وبعد اخذ لا تقبل نوبتها ويقتلون كاذبا قطاع الطريق وكذا الزنديق المعروف والذلي
 اليه يعني الى مذبح الاخذ قال روح والا باح على هذا ولا يقبل نوبته هكذا في الشيخ الامام عز الدين الكندي
 برقت الخافان ابراهيم بن محمد فتاج خان قبل فزاد وقتلهم وفي التنقيح جعل اراد ان يلقى حبة رجل ليس
 ان يقتله ولو اراد ان يقتله سنة له ان يقتله وفي الابتناء هذا اذا قتل اما اذا جاء بالمجرع يبرخ سنة فقتله فقتله

قتل الخ وهو صغير فقتل يجب الفصاص
 وكذا لو قال له اقطع يد ففعل
 فقتله الفصاص وفي
 العبي لو قال
 لاخر

قتل الخ لو قتل القاتل ان
 يقتل بغير ضمان
 القاضى

الخفاف والساخر
 يقتلون

مطل
 رجل اراد ان يقتل
 رجل ليس له
 يقتله

مطل
 الساجر يستاب في قول بعضه ومحمد روح
 خلا قال في يوسف والزنديق يستاب
 عند ابي يوسف ومحمد وعين الامام
 روايتين من خزائن الفق
 وكتاب التبر

مطل
 رجل اراد ان يقتل
 رجل ليس له
 يقتله

مطل
 رجل اراد ان يقتل
 رجل ليس له
 يقتله

الضمان ولو قصده بها الفاحشة لها ان تقتله وقد مر في كتاب الطلاق **الفصل الثاني**
 في قتل الخطاء وفي الجرح حكم الخطأ الدية والكفارة وحرمات الميراث والاختلاف ان ينفذ الدية من الابل
 ومن الدنانير الف ومن الدراهم عشرة آلاف وزن سبعة عشر ذنبا يعني عشرة دراهم ووزنها مثل وزن سبعة
 من الذهب بان يصقل الفضة في كفة وسبعة ذناب في كفة فاذا استوتاه في عشرة دراهم وزن سبعة
 هكذا قضى عمر رضي الله عنه ثم اختلفوا ان المعبر وزن مكة أم وزن كل بلد في اهلها وظاهر الرواية
 ان المعبر وزن مكة ثم قال ابو حنيفة ج يفتى من ثلثة اصناف من الابل والغنم والوقر
 من البقرة ما تافره ومن الشاة الف شاة ومن الحمل ما تاحله ودية المرأة نصف ذلك ودية الذ
 والسنان كدية المسلم عندنا ودية الخطأ خمس عشرة بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ودية شبه العمد اربع حقة وعشرون بنت لبون و
 خمس وعشرون حقة وخمس عشرة جذعة وهذا قول ابي حنيفة وروى يوسف رحمه الله وفي كتاب الف
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في قتل بالابل يقتل به غايبا كالمصاة الصغيرة والجر الصغير والخطا المحض
 يرضى الى صيد فصيبا دميما أو يرى شيئا فيظنه صيدا فيرى اليه فاذا هو آدمي أو بظنه حرميا فاذا هو
 مسلم ومنها ان يكون تابيا فيقتل على انسان فيقتله ومنها القتل بسب كصب الماء على الطريق
 وضع الشيء على الطريق واخراج الخنازير اذ امانت بهذه الاسباب وفي النوازل رجل نهد الى ضرب
 رجل بيد بالسيف فاصاب عنقه قاتل وهو عمد ولو رمى رجلا فاصاب في خطا فاصابه وهو
 وكذا لو رمى ثوبا وضرب راس رجل حتى مات فهو خطا وفي نسخة الامام الشافعي لو ضرب انسان ضربة
 لا اثر لها في النفس لا يضمن شيئا وتما في كتاب الحدود في بابي وفي مجموع النوازل رجل صاح آخر
 فخاف فأت من صوته ولو لم يجلد وجهه فمات فقتله **جنس آخر** في العاقلة وفي القاتل
 الضعيف العمد المحض اذا اوجب الدية او جبه ماله في النفس وقباده النفس والخطا فيهما على العا
 وشبه العمد في النفس بوجب الدية على العاقلة وقباده النفس والنفس والخطا فيهما على العا
 وفي فتاوى القاضي الامام واختلفوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى الحق عليه ان
 ملوكا كمن يقتل من يمينه بهذه الجناية ان كانت ينقص عشر قيمته ففي الجرح عشر دية قال والفق
 على هذا واما تفسير الحكومة قال نكلا وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا الامر من
 واجرة الطبيب وقال بعضهم ينظر الى الحق عليه ان كان رفيقا كمن يقتل من يمينه هذه الجناية من
 قيمته ان كانت ينقص عشر قيمته بوجب عشر دية ومنهم من قال ينظر الى ادى جناية لها ارش
 مقدار وهي الموضحة فان كان بهذا نصف ذلك يجب بضمان الموضحة وعلى هذا الاعتبار
 هذا انما يقيم اذا كانت الجناية على الرأس والوجه قال المفتي بنظر ان كانت الجناية على الرأس

القتل بالجر الكبير والمصاة الكبيرة
 وعندهما

وحفر البئر على الطريق

ولو اخطأ فاصاب عنق غيره
 فهو خطا وكذا لو رمى
 فقتله رجل فاقطع
 عنقه غيره فهو
 خطا

مطل
 فيما يكون على العاقلة او
 الخافى وقبيل
 الحكومة و
 العاقلة

والوجه ينفق بالقول الثاني وفي غيره هذا الموضع ينفق بالاول وان نقر عليه ينفق بالاول مطلقا فان
قال الصدق الشريد وبه ينفق عاقلة الرجل اهل بيوت ان كان من اهل الديوان فان كان كائنا ما ضاقت
من كان يرتقي من ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون باو كذا عاقلة اهل كل صناعة ان كانوا
يتناصرون قال وهذا التفسير ما قاله الا بسبب ما جازح ان اهل صناعة ديوان وعاقلة لكن
ان يتناصروا وهذا يصير في معنى الديوان فيكون عاقلة اهل ديوان في الحقيقة فان لم يكن له
عاقلة من اهل الديوان كاهل البادية واليه عاقلة عشيرة من قبل اب ثم الاقرب فالأقرب
وان لم يكنهم الفحل يضم اليهم اهل قبيلته من النسب يعني عشيرة ولا يضم اهل ديوان آخر ثم يضم
اليهم اقرب القبائل من النسب ثم ونم الى ان يكفي قال ذكره هنا انه يضم اليهم اقرب القبائل من النسب
حتى يكفي ولما ينفق وتحت من استاذي الشيخ الامام عز الدين الكندي بمر فانه يجب على كل واحد
من العاقلة ثلثة دراهم في ثلث سنين ولا يجب الاكثر من ذلك فيضم حتى يبلغ هذه الدية وبهذا يتبين
ان اهل محلة اخرى لا يضم الى محلة اذ لم يكن محلة لانه لا يتناصرون محلة اخرى فيكون جنبه
لا عاقلة له وان لم يكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى
روى محمد بن ابي يوسف عن ابي جرح انه يجب في مال الجاني ولا يجزئ بيت مال بالاجماع وكذا النقط
والخوف والذم اذا اسلم فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية ولو كان الرجل من الجرحى شمل في
الحلواني ان المتأخرين اختلفوا في هذا قال بعضهم لا عاقلة لاهل الجرح وهو اختيار الفقيه ابي جرح
قال وبه كان يفتي الشيخ الامام المروغيني **جنس آخر** رجلان اصطدما فوضعا
ان وقع كل واحد منهما في وجه لا يمتنع على كل واحد منهما وان وقع كل واحد منهما على فضاء فقلنا
كل واحد منهما دية صاحبه ولو وقع احدهما على فضاء والاخر على وجه فدم الذي وقع على وجه
هدية الاخر على عاقلة صاحبه بتدليل في يد رجلين فاخذ احدهما طرف الاخر الطرف الاخر فضا
فوضعا فانا فان وضعا من طين جرحية كل واحد منهما على عاقلة الاخر وان وضعا من طينين على فضاء
لا يجب شيئا لو احدهما ولو وقع من طين والاخر من طين لا يجب دية المستلقي ويجزئ دية المنبسط وفي
المعبر لو قطع رجل المندبل فوق فضاء على فضاء فاضا فاضا من القاطع دية المندبل كذا روى عن ابي
يوسف وعن الامام الفضلي انه لا يجب على القاطع شيئا لادية والقصاص جرحي في دية جرحه انما
من بداييه والادب بمسكه حتى مات فدية الصبي على من جرحه ويرثه ابوه وان جرحه الرجل وجرحه
حتى مات فدية ما لا يرثه ابوه رجل اخذ بيد جرحه الرجل فانكسرت يده ان اخذ بالصلابة
فلا شيء عليه من ارش البدوان كان عرقا فادى فدية الصبي من القاص دية اليد ولو عرق ذراع رجل
فجرحه العضو ذراعه من فيه فقط بعض اسنانه وذهب بعض لحم العضو فدية الانسان هكذا

يقصد

طاهر الدين

عقدها
عمرها

ويغير

المضغ

ويضغ العاض ارش فراع هذا بخلاف ما اذا كان في يد ثوب فنشبت بالثوب رجل فخر به صاحب
من يد المنشبت فتخوف الثوب ضمن المنشبت نصف ذلك وان كان الذي جذب الثوب من ثوب
ضمن جميع الخوف ومسئلة وضع الرجل على المكعب نأى المسائل في الفتاوى **جنس آخر** رجل جرح
بئرا في الطريق فوقع فيها انسان مات جرحا او عطشا او غما قال ابو جرح لا ضمانات على الجاني في ذلك
عمر يضغ في الكل وقال ابو يوسف ان مات غما يضغ وان مات جرحا فلا ضمانات في الجرحي وفي
النوازل رجل اخذ رجلا فادخله بيتا وسد عليه بابا حتى مات جرحا او عطشا الفتوى على
قول ابي جرح انه لا يضغ في الجميع واما اذا اسقى رجل رجلا السم حكمي عن الفقيه ابي الليث جرح
انه ان دفع اليه حتى شربه فمات لا شيء عليه ويرث منه وكذا لو قال لا تخرج هذا الطعام فانه
طبيب فاكله فاذا هو مسموم فمات لا يضغ رجل ادخل ناسا او صبيا او مغي عليه في بيته فسقط
البيت ضمن في الصبي والمعتوه دون النائم **جنس آخر** في الغرة وفي الجرح رجل
ضرب بطن حرة فالتفت جنيها من افضية الغرة عبدا وامة بساوي خمس مائة درهم ذكر اوان في
والغرة على العاقلة وتبصر بين رثة الجرحين ولا يرث الضارب من هاشيا ولا كفارة على الضار
وان الفت حيا فمات ففيه دية كاملة وان الفت جنيث حيا فمات جرحا فمات ففيه دية كاملة
ما يجب حالة الانفراد ولو ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنيث بعد ذلك حيا فمات ففيه دية امة
ودية الجنيث وان خرج بعد موتها ميتا ففيه دية الام ولا شيء في الجنيث ولو ضرب بطن امة
فالتفت جنيها من افضية نصف عشر قيمته ان كان ذكرا وعشر قيمته ان كانت انثى لان الواجب في الذك
والانثى خمسمائة درهم وفي نصف عشر دية الذكر وعشر دية الانثى وعن ابي يوسف انه لا شيء في
الامة ويجب ما نفص من الدم وهو كجنيث الدابة ولو اسنان فبي من خلقه شرا وظهر بجرح الغرة
وفيه ما في النامة وفي الفتاوى الضري المرأة اذا ضربت بطن نفسها او شربت دواء لتطرح الولد
متعمدا فماتت عاقلة الغرة وهذا اذا فعلت بغير اذن الزوج فان فعلت باذن الزوج لا يجب شيء
ولو علجت حتى سقطت الولد وهذا كالشرب ولو امرت امرأة حتى فعلت لا تضمن المأمورة **جنس آخر**
في سائل الصبيان رجل اعطى صبيا سلاحا لمسكه فعضب الصبي بذكره جرحية الصبي على عاقلة
المعطي ولو لم يقبل له امسكه الى الخنار انه يضغ ايضا لو قال لصبي اصعد الشجر وانقض له غار فقصده
وسقط ضمن الامر وكذلك لو امر عبد الغير بكسر الحطب او جعل كرض من ما ولد منه ولو دغ السلاح
الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضغ الدافع بالاجماع لحر العاقل البالغ اذا امر صبيانا بقتل
رجلا ففعل ضمن عاقلة الصبي ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر على الصبي بفساد الامر
او لم يعلم رجل صاح صبيانا على حائط فوقع فمات لا يضغ وفي النوازل لو قال له لا تقع فوقع

ما يطلب
في الجرح

ما يطلب
في الجرح

ع

طاهر

ما يطلب
في الصبيان

وكذا

يجب على الخاني حساب ذلك واذا ثبت بمعنى الحجة بحكومة العدل وفي خلق النية اذا صالح ثم
ثبت بريح بادخ وتو ثبت بضا وهو ثابت لا يجب شيء وعند ملجوب حكومة العدل والفتية ابو العيث
كان يفتي بقوله وفي العبد اذا ثبت بضا يجب الفصان وفي العيون بحكومة العدل وفي العبد
ان لم ثبت بحجر المالك ان شاء تركه وان شاء دفع العبد فاخذ القيمة واما العين وفي شرح الطحاوي
في العين انما يجب اذا ذهب منوها والعين قائمة اما اذا قطع للورقة فلما او جاء بالسكن يجب الدية في
القصاص لانه متى يؤدي الى استيفاء الزكوة لان فيه هامن العروف ما يمنع الشاوي وطريق استيفاء
القصاص ان يدعوا القاصي بالراءة فيوقد عليها النار فيجبرها ويغيرها من العين التي يقتضي فيها ويسكن الاخرى
او فطنة مبلولة فاذا سال ناظره كف عنه ثم القصاص واذا انكر الضارب ذكر القدر وري انه يعرف
ذلك ينظر الاطباء اليه وقيل وقال ابن عقيل يستقبل عين النفس مفتوحة العين ان دعت عينه
علم ان الصواب وان لم يعلم بذلك يعتبر في ذلك الدعوى والانكار والقول قول الضارب مع
على النبات ولا يفتق العين باليسرى ولا اليسرى باليمين وان كان بعين الحق عليه حول لا يجره
ولا يفتق منه شيء فاذهب صوته هارجي أقصى منه وان كان للحول الشديد بعين الخاني دون
عليه جبر الحجة عليه ان شاء افضى وان شاء حتى نصف الدية من ماله رجل اذهب العين البهي من
رجل وبسرى الخاني ذاهبة وبناه صحبة أقصى له وتترك اعى والوضرب العين منية فابيض بعض
لركن فيه القصاص فان مات ذلك فدية النفس على العاقلة ولو قصد بان يضرب يد آخر غشبة
فاصاب عينه وذهب بصره يجب الدية لانه شبه العمد وفي العيون عن محمد اذا ضربت شيان انسان
فاصبت شيامنه سوى ما تموت فهو عمد ولو اصبحت بذلك غيره يعني غير ما قصدت به فهو خطأ وفي
النصاب ونفسه اذا قصد ان يضرب يد رجل بالسيف فاصاب فاحطأ عنقه وابان رأسه فهو عمد
ولو اراد رجلا فاصاب غيره فهو خطأ وفي المتن رجلان في الملعب وكن احدهما صاحب فذهب عين
او انكرسته فهو عمد وتوضرب رجل امرأة او على القلب فالقصاص لا يجري بين اطراف الرجل والمرأة وفي
الاعور نصف الدية وقال بعض العلماء كمال الدية الصبي اذا رى ستما فاصاب عين امرأة والراي ابن
سنان او نحوه في النوازل عن ابى بكر الاسكاف انه يجب في مال الصبي ان كان له مال وان لم يكن له مال
الى ميسرة ولا ضمان على والد قال الفقيه ابو العيث في مال له لانه لا يرى للبع عاقلة قال
لو كان للصبي عاقل يجب عليه ان يتركه اما اذا اقر الصبي او شهد الصبيان لا يجب شيء وذكرنا
ان ضمان العين على ربان ثلث احدهما ان يكون في احد هما نصف بدل الذات وهو الاذى في الحر نصف
الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احد بهما ربع بدل الذات كالبهايم التي جعل عليها
وتركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر والثالثة ان يكون الواجب في احدي العيين ما استقص من قيمته

وفي حكومة العدل ولو ضرب
عين رجل عدا باصبعه
منية خضبة فذهب
صوته فاضرب
القصاص
ح

لان العين له منزلة
العينية

ما بطل
مراتب ضمان العين

كاشاة

كاشاة والكلب والسنور وغير ذلك واما السن وفي شرح الطحاوي في السن القصاص
الثنية بالثنية والنايب بالنايب والضر من بالضر ولا يواخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل
بالاعلى بالاجماع ولو كسرت او زعت من اصلها يجب القصاص ولو كسر بعضهما فاسود البا
او احمرت او احضرت او دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر القصاص ويجب الدية في
ماله ولو ضرب سن رجل حتى تحركت وسقطت ان كان خطا يجب خمسمائة على العاقلة وان
كان عمدا يقتصر في الجزاء لو كسر بعض السن فاسود الباقي او دخله عيب يجب حكومة العدل
ولا قصاص فيها وفي الجاع الصغير قال يجب دية السن خمسمائة ولو كسر بعض السن فيقط
الباقى لا يجب القصاص في الشهور من الرواية وروى ابن سماعه انه يجب رجل لطم رجلا فكسر
بعض اسنانه بسحق من سن الضارب ذلك القدم واذا كسر ربيع من انسان والسن المكسور ربيع
من الكاسر لا يكون على الصغير والكبير بل على قدر ما كسره من السن وان كسر نصف سنه او
او ربيعها كسر استوى باستطاع في مثل القصاص اقتصر منه بحد وان كان كسر امثلها ليس بسحق
بحيث لا استطاع ان يفتق منه فعليه ارش ذلك في كل سن خمس من الابل او من البقر ولا يزيد
دية الا ادى او شيى من الاذى على عشرة آلاف درهم او على مائة من الابل الا الاسنان
والقدم والمؤخر والنايب والانياب والاضراس سواء وفي السن اذا ثبت لا يثنى على القاص
ثبت معوجة يجب حكومة العدل وان ثبت سواء جعل كانه لربيت ولو اثبت الفروع سنة في
مكانا فثبت يجب الارش كماله وكذا في الاذن المقطوعة اذا اعادها الى مكانها فالنايب لا يعتبر
هذا في شرح الطحاوي وفي نسخة الامام خواهر زاده لو ثبت بلاء تفاوت لا شيء على الخاني وكذا
في الاذن وفي النوازل عن ابى يوسف فمن قلع سن بالغ لا يؤجل سنة اما ذلك في الصبي ولكن
حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضرب سن رجل فحركت ينتظر حولا وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال
لا يؤجل في البالغ وفي الزبكات في كتاب البيوع اشارة الى ان يؤجل وفي نسخة الامام السرخسي
يستأنى حولا في الكبير الذي لا يبرح ببلانه في الكسر والقلع وهكذا في شرح الشافعي وهكذا في المتن
قال والاول يعني انه لا يؤجل صبي ضرب سن صبي حتى انتزعها ينتظر بلوغ الصبي ان بلغ و
لم يثبت يجب على عاقلة خمسمائة درهم وان كان من الجحر في ماله ولو قلع سن رجل لا يفتق
كمن يؤخذ بالمهر من سنه الى ان ينتهي لا الجحر ويبسط ما سواه وهكذا في شرح الطحاوي وفي
الفتاوى الصغرى وفي الجاع الصغير وهكذا ذكر القدر في الامام السرخسي والامام
فالخلاص ان النزع مشروع والامخذ بالمهر احتياط وفي الاضاح رجل ضرب سن رجل فخر كما وضطر
ان كان حرا لا شيء فيها وان كان عبدا ففيه الحكومة عدل فلو انظر حولا فان احضرت

مثل

مطل
اذا ضرب سن رجل
فحركت ينتظر حولا

مطل
رجل ضرب سن رجل
فخر كما

او اسخفت يجب بحال الدية وان اصغرت اختلف المشايخ فيها والخيار انه يجب الدية كالاسود
فالوجه في غير ذلك ان يكون تحت ثياب اخر فلهذا يجب على كل واحد منهما حكومة العدل ثم فيما اذا قصرت
او اسودت او احرمت انما يجب الدية اذا فانت منفعة الموضع فان لم تقف ان كانت من الانسان التي
تري يجب الدية ايضا وان لم يكن واحد من الاثني في الفتاوى الصغرى واما اليد والاصابع و
في شرح الطحاوي اذا قطع اصبعان فما ثلاث مفصل في احداهما ثلث دية الاصح وان كان فيها
مفصلان ففي احداهما نصف دية الاصح وفي الاصح في كل اصبع عشر الدية اصابع اليدين و
الرجلين سواء واذا قطع اصبع رجل فشلت اخرى الى جنبها او قطع بين البقي فشلت اليسرى
فلا قصاص فيها الارش عند الجرح وعند ما عليه القصاص في الاولى والارش في الثانية هذا
في الشافي وفي مجموع النوازل رجل اراد ان يضرب آخر بالسيف فاخذ الآخر السيف بيد فخرب
صاحب السيف سيفه من بين فسطح نصف لصابعه ان كان من المفصل فله القصاص وان لم
يكن من المفصل فعليه دية الاصح واما الطفر رجل قطع طفر غيره ان بنت كما كان فلا شيء
على الفاطم وان لم ينبت او بنت متعبا ففيه حكومة العدل لكن في المتعبدون ما لم ينبت و
ليس فيه ارش مؤبد ولا قصاص واما اليد وفي شرح الطحاوي اذا قطع اليد من نصف الذراع
خطا في الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة العدل عند الجرح ومجرى ولو قطع
من العضد او الرجل من الخنجر يجب نصف الدية وما فوق الكعب نبع ودية اليد يجب من حبة
في سنتين ثلثاها في السنة الاولى والباقي في السنة الثانية واذا كسر رجل يد عبد او رجلا
في الحال شيء هذا في الفتاوى الصغرى ولو ضرب يد رجل فشلت ان لم تنقبض ولم تنبسط
يجب دية اليد وفي شرح الطحاوي قال في اليد الشلاء حكومة العدل وفي الاصل لا يقطع طرف
عبد طرف حر وكذا العبد بالعبد وكذا بين الرجال والنساء وكذا بين الصبي والشاة و
في العيون قال محمد بن عيسى في الانسان في كل واحد من الدية كاملة الانف واللسان والذكر
والعقل والرأس اذا حلق فلم ينبت والحمية والصلب اذا كسر وانقطع الماء واذا سلس بوله وفي
البراذ اطمعن فلا يفسك الطعام وعقر اخرى يجب في كل اثنين الدية والعينان والاذنان
والخبايا والشفتان والحنان والبدان والرجلان والاثنيان والالبيان والسمع وفي
الاندين الدية وفي احداهما الدية وفي الطرفين الدية وفي احديهما نصف الدية وفي ثلثي الرجل
حكومة العدل وفي احداهما نصف ذلك وفي حمة ثلثيه حكومة العدل دون ذلك وفي قطع الد
من اصله ان كان خطاء يجب الدية وان كان عمدا اختلفت الروايات فمن ابى يوسف انه يجب
القصاص عن ابى ج انه لا يجب ولو قطع من الخشعة في العمد القصاص في الخطأ الدية فان بقي شيء

فيها
٥٥

مطل
ولو ضرب يد رجل فشلت
اذ لم تنقبض فلم
تنبسط يجب
الدية

من الخشعة لا يجب القصاص ويجب الحكومة وهذا كله اذا عرفت الذكر فاما اذا قطع ذكر مولود لم يخرج
ففيه الحكومة وذكر العنيت والخصي الحكومة وكذا في لسان الاخرس والعين القائمة الذاهب ضوءها
واليد الشلاء والرجل الشلاء حكومة هذا في الخبر ولو اخذ حصبة رجل فشقها فذهب الرجل
يجب الدية ولو ضرب امرأة حتى صارت مستحاضة يجب الدية وفي الخزانة ينظر حولا ان برأت لا
شيء وان لم يبرأ فعليه الدية وفي الضلع اذا كسر حكومة العدل وفي الصلب اذا ذاق لكن ينظر على
ان يجامع ففيه حكومة العدل وان لم يقدر او صار لحديب ففيه دية كاملة وان عاد الى حاله ولم
يكن فيه اثر الضرب فحكومة وان لم يكن فيه اثر الضرب فلا شيء فيه وفي معرفة وفي صلب المرأة
اذا كسر وانقطع الماء الدية وفي الترقق اذا كسر حكومة العدل وكذا كسر كل عظم ففيه حكومة العدل
يقدر ما يرى الحاكم بعد نظره ويعدل من يعالج الكسر ولو طعن بطنه بالرمح فصار بحال لا يستكمل
الطعام ففيه الدية ولو قطع فرج المرأة وصار بحال لا يفسك البول ففيه الدية ولو قطع ذكر
الاسفل فسقط لحينه ففيه ثلاث ديات دية في الذكر ودية في الانثيين ودية في الحية و
لو قطع لسان صبيان استكمل بحال الحكومة وان لم يكله يجب الدية في الخطأ ولا قصاص في العمد وعن ابى
انه يجب ان قطع الكلى وفي عمن المولود ان ابصر الدية في الخطأ والقصاص في العمد وان لم يبصر الحكومة
جنس آخر في القسامة وفي الشقي عن محمد بن ابى يوسف في رجلين في بيت ليس بهما احد فوجد
احدهما مقتولا قال ابو يوسف اضمت الدية وقال محمد لا اضمت لعل قتل نفسه وفي الفتاوى الصغرى
كلا باري ودر دازكي اقتلوا فانه جعل قتل مكان فجب القسامة والدية على اهل تلك المحلة وقوله
هذا في شرح الطحاوي اذا وجد الرجل قبلة لا يجلو اما ان وجد في غير الملك كالمقاو في الملك فله
في ملك خاضع للدار والحان او في ملك عام كالمحلة اما اذا وجد في غير الملك فدمه ولا قسامة فيه
ان كان بحال لا يسمع الصوت في مصر من الامثال وان كان بحال يسمع فعلى اقرب القرى اليه الدية اما اذا
وجد في الملك الخاص بخوان وجد قبلة في دار رجل فعلى عاقلة القسامة والدية وان وجد في الملك
العام بخوان وجد قبلة في محلة ففيه القسامة والدية بخوان الاولياء خسين رجلا منهم فمختلف كل واحد
منهم بانه ما قتل ولا عاقلة له فانه فان لم يجر اصل المحلة خسين كزوت الايمان عليهم ولو وجد في
نهر عظيم يجري الماء ولا ملك لاحد فيه فدمه هدم وان كان مربوطا على شط النهر وهو ليس بملك
فدمه هدم اذا كان بحال لا يسمع الصوت في مصر من الامثال ولو كان يسمع فعلى اقرب القرى اليه وان كان
الشط ملكا كان خاصا فهو كالدار وان كان عام فهو كالمحلة وان كان في نهر صغير لقوم محرومين
يجري به الماء او كان مربوطا في جانب فعلى عاقلة ارباب النهر والنهر الصغير ما يفيض فيه بالنفعة واذا قتل
القبيل في الملك فدمه مودعة وتام الشرح في الخزانة **جنس آخر** في الصلح ذكر الكري في مختصر

مدرجا

الاصح

مطل
في القسامة

من الامصار

ما نطل
في الصلح

مطل
رجل سابق حمار عليه ورجل
وكان رجل راضيا في الطريق
وقال السائق
كوت

رجل سابق حمار عليه ورجل وقفا في الطريق او يرفق بالفراس كوت كوت
او يرفق فلم يسمع الوافق حتى اصابه الخطب فخرق ثوبه او سمع كوت لم يهربا ان يفتي عن الطريق لصيق
الدمع فمن وان سمع وتبنا كوت لم ينفلج لا يضمن ولا خوف في هذا بين الاصم وعينه ونظير هذا من اقام خطا
على الطريق وعليه ثياب فاء راكب وكوت زد وحرق الثياب ان كان راكب بجمل الحمار والثوب يضمن
وان لم يجز يفتي ان لا يضمن فعلى هذا اذا كان الثوب على الطريق والناس يرون عليه وهو لا يضمن
لا يضمنون وكذا رجل جالس على الطريق فوقع عليه انسان فلم يبره فمات الجالس لا يضمن ثوب الذي
حمار الخطيب ان كان لا ينادي يرفق او كوت حتى يعلق الخطب ثوب انسان وحرق يضمن ان شئ الحمار الى
صاحب الثوب اما اذا كان الثوب يفتي الى الحمار وهو يراه ولم يبق بعد عنه لا يضمن وفي النوازل رجل
ادخل جيرا مستلما في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها فوقع عليه المغنم فقتله قال الفقهاء ابو
ان ادخل باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخل بغير اذنه يضمن وفي غير المغنم كالمغنم
ولو ادخل بغير بضرب بالقرن السرج فحرق بجنا وقتله لا يضمن رجل ادخل غنما او ثورا او حمارا
او بيتانا او ارضا فافسد بها او صاحبها سبوقها فوضعت لها افسد وان لم يكن يوضعا لا يضمن
وقيل يضمن وان لم يكن يوضعا على فاس المغنم وفي عصب الفناوي اذا وجد بقرة في زرع فاق
صاحبها يخرجها فاقربها صاحبها فاضدت الدابة الزرع عند اخراجها ان اخبره ان دابته في الزرع
ولم يبره بالاخراج يضمن وان امره حين اخبره لا يضمن ولو لم يجز صاحب الدابة ولكن صاحب الزرع
اخرجها من الزرع فاء ذئب فاكلها لا يضمن وفي عصب الفناوي الحمار يافا له اكثر
الشاخ ان اخرجها وساقها فاضدت وان اخرجها وساقها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة الغنم عن زرع
الغنم رجل ادخل دابة في دار رجل فخرجها صاحب الدار فهلك لا يضمن كما في الزرع ولو وضع ثوب
في بيته فري به صاحب البيت من الراعي اذا وجد في السرج بقرة فطردوها قد ما خرج من سرجه لا يضمن
ولو وجد في ربطه دابة فخرجها فاكلها ذئب او ضاعت ضمن قيمتها ولو وجد في زرع او في كرم
دابة وقد افسدت زرع فخرجها فاكلها ذئب او ضاعت ضمن قيمتها ولو وجد في زرع او في كرم
حماره على تلك السارية فقتل احد الحمارين الاخر فهلك فان ربطها في موضع لها ولاية الربط لا يضمن
وان لم يكن لها ولاية الربط ضمن وان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا مملوكا لا يضمن اذا كان في
المكان سعة وفي الطريق يضمن شاة لا تسان دخلت وكان الرأس قد حل صاحب الشاة الدكان يخرجها
فكسرت الشاة قد الرأس يضمن وما يتصل بهذا الجنابة على الدواب شاة الفصان فقتلت عينا فقتلها
وفي عين بقرة الجزار وجزوه ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس ربع القيمة وفي المتشقق ما يحمل
ظهوره في عينه ربع القيمة وكذا البقرة ما لا يحمل عليه لصغر كالقصيل والجن اذا قتل عين واحد ففيها

السنة والسراج
باده مقامه

مطل
ولو وجد في زرع او
كرمه دابة وقد افسدت
زرعه فقتلها ذئب
ضمن صاحب الدابة

وفي الجامع الصغير
مطل
الجنابة على الدواب

ربع قيمته وفي مجموع النوازل الدابة كالثاة وفيها ما نقصها ولو قطع احد فوام الدابة يضمن جميع
في هذا ذكره الامام السرخسي في عصب الاصل وفي عصب الفناوي ان لم يكن مأكولا اللحم هكذا اما اذا كان
مأكولا اللحم له الخيار اذا كان له قيمة بعد قطع البدن ان شاء سلم اليه وضمنه القيمة وان شاء امسكه وضمن
لجاني ما نقصه وفي العيون قال ابو حنيفة اذا استهلك رجل حمار الغنم او بقله بقطع بدن او يذبحه ان شاء
صاحب قيمته قيمته وسلم اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى وفي الحمار اذا هلك
كوت فله على قول ابي حنيفة لا يشكك وعلى قول محمد ليس له ان يضمن انقصان بخله في الدرع لجلده والفرس
غير مأكول اللحم ولو ضرب رجل حمارا عرج فهو كالقطع **الجنس الثالث** في النار وما
يتولد منها رجل او قد النار في طريق الجادة فمجاها الزرع وقلبتها الى ارضه فاحرقها لا يضمن قال
الامام السرخسي في يوم الدراج وكوت رجل جل نارا في ملكه او في غيره ملكه فوقع شرار من ناره على ثوب انسان
فاحرق فوضعت في النوازل وهكذا في الزباكات في باب الحائط المابل وقرع وقال ولو طارت الزرع
بشر النار والفتنة على ثوب انسان لا يضمن ولو وقعت حمرة من يد على الطريق فحرق الارض صابت
ثوب انسان فاحرق يضمن وفي الزباكات في باب التبريد لو هبت به الريح فاحرق ثوب رجل لا يضمن
لجدا اذا اخرج الحمار من الكبر في ذلك في حانوته فوضعه على العلاء وضربها بمطرقة فخرج شررها
طريق العامة فاحرق رجله او فقات عينه فدينه على عاقلة ولو احرق ثوب انسان فقيمتها في ما
ثوبه يضمن بها بالمطرقة ولكن الزرع اخرج شررها فاقصاب ما اصاب فهو **الجنس الثالث**
في المشي والوضع وما يتصل بما في الشئ رجل دخل دار رجل بامر فحرق على حرة فحرقها لا يضمن ولو عثرت
على صبق فقتله يضمن وفي الفناوي رجل فعد على ثوب رجل وهو لا يعلم فحرق في ضمن الذي فعد على الثوب
ولم يذكر في الضمان وفي العيون قال يضمن نصف الشئ وسواء علم بجلوسه او لم يعلم وعلى هذا ارجح
وضع رجله على كعب غيره فخرج رجله فحرق المكعب وكذا من نكبت بثوب انسان فحرقه صاحب الدابة
رجل مرة التوق فقتل ثوبه بقتل حانوته رجل فحرق قال ابو القاسم الصفار ان كان في ملكه لا
وان كان في غير ملكه ضمن ولو عثرت فحرق لا يضمن علمه بذلك او لم يعلم رجل دخل دار رجل
له بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا تحقها فادوية ومن لا يعلم بها فاندقت وذهب الدهن يضمن
الدهن وخوف الوسادة ولو كانت الفارور تحت ملاء فندغها فادان له بالجلوس عليها لا ضمان
الجاني ولو اذن له بالجلوس على سطح فوقع السطح على مملوك الاذن ضمن قال الفقهاء ابو الليث الوادعي
الملاحة ولا يضمن بخلاف السطح رجل وضع جرته في الطريق او على شط النهر فخرج من جرته ماء فقتل بها
بالنار سبة نمر غاريب فسطه بجرته غيره او اذن به رجل هل يضمن صاحب الجرته مال قاضى الموصل محمد
فقال لا ثم قال يضمن رجل وضع جرته في الطريق ووضع آخر جرته فند حرجت احد بها وكوت الاخر

كامله

في النوازل وفي الجامع الصغير
في كتاب الاجارات رجل استأجر حمارا
فاحرق الحمار فاحرق
كوت يضمنه لا يضمن

الحسن

لا ضمان على صاحب الحرة التي تدرجحت وان انكرت التي تدرجحت ضمن صاحب الاخرى وكذا لو اؤد
 وانه في الطريق واخر كذلك فثبت احداهما فاصابت الاخرى لا ضمان على صاحب الهاربة وتولفت
 الهاربة فعلى صاحب الاخرى ضمانا وفي المتن ضمن كل واحد من هاتين صاحبه سفينه وافقة على
 جازت سفينه اخرى فاصابت هذه الوافقة ان انكرت الوافقة فالضمان على الجانب لا ضمان
 على صاحب الوافقة وفي النصاب وذكر في نوادر ابن رستم انما الرضخ الوافقة لان الامام اذن
 له صاحب السفن ان يوقفوا السفن على الشط وما كان باذن الامام كان مباحا مطلقا على من
 معه زجاجة وهي فاستقبله رجل فاصطدم فاكسرت الزجاجه واصاب الدهن ثوب المقاتل
 ففقد ثوبه ان مئى صاحب الزجاجه وهو الضامن وان مئى الاخر الب لا يضمن وان مشيا
 ومهرا بان ذلك لم يضمن احد من صاحبه شيئا وان رأى احد ما دون الاخر فالضمان على الراى
 رجل التي تجوز فناء داره لاجل النخل او غيره فمقتل به انسان وهلك ان كان باذن الامام لا يضمن وبغير اذن
 ضمن وفي المتن لا يضمن مطلقا وسألت في كتاب الحيوان وفي الفتاوى الصغرى اذا حدث شئ في سكة
 غير نافذة ان كان حدثا هو من جملة السككى كوضع المتاع وربط الدابة لا يضمن ولكل واحد الاستفاد
 داره ما ليس له غيره من القاء الطين والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والنور لكن بشرط السلامة
 وفي الجامع الصغير رجل اخرج الى الطريق كنيفا او ميلا او بئى كانا او جرحا فمات واحد من عرض الناف
 ان يقطع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير اذن الامام اضرد ذلك بالمسلمين او لغيرهم وعن ابو يوسف
 له عن الخصومة والنخ قبل الوضع وليس له حق الرفع بعد الوضع وعن محمد بن مسلم عن الخصومة اذا لم يكن
 فيه ضرر ويتولى في هذا الحى المسلم والكافر والمرأة اما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق
 وان حفر بالوعة في الطريق الا عظم ينع ولا يبنى للاسماء ان باذن له فان اذن له ح هذا لا يضمن ما
 وقع فيه كما لو حفر في دار رجل باذنه وهلك سباح الخناج والمخوض والميزاب ان كان بغير المسلمين
 لا يضمن وان كان لا يضر يبعه ان يفعل عليه ضمان ما عطف فيه سواء اضرب بالمسلمين او لغيرهم
 ولو فعل باذن الامام لا يضمن فان كان بغير العامة لا يحمل للسلطان ان يباذنه ولا يبنى احد من اهل الله
 الذي هو غير نافذ ان شرع كنيفا ولا ميلا بالاباذا جميع اهل الديار اضرد ذلك لم او لغيره خلاف الطريق
 الا عظم وفي العيون عن محمد بن حماد ان الهلاك بالشئ المرمى اذا اذن له به انسان وانه ان لم يكن
 نافذ لا ضمان على الراى وان كانت نافذة ضمن الراى قال الفقيه ابو الليث رح لا يجب الزمان
 مطلقا نافذة او غير نافذة قال وجواب محمد في ديارهم لان الشئ قبل هلك او لم يكن وفي القاء
 الطين والحطب وربط الدابة لا يفتاوت بين بلد وبلد ولو وضع حشبة في سكة غير نافذة او
 رش الماء فمطبع انسان لم يضمن وفي الفتاوى ان يضمن مطلقا وفي باب التون اذا رش كل الطريق

وان انكرت
 الجانبية

فنعلى

مطابق
 وضع في الطريق خشبة
 او رش ماء

في باب السب ان لم يرد بضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى ولو امر الاجير برش فناء الدكان
 لا يضمن ما تولد منه ضمن الامر وبغير امره ضمن الراى بالوامر بالوضوء الطريق فتوضى في الطريق
 فالضمان على المتوضى بجل مئى على الطريق فوقع على اداة والرواة على رجل او متاع فاصدت ضمن
 والرواة الآلة وفي الفتاوى الصغرى رجل امر رجلاه بوضع الحجر على الطريق فعطب به الامر ضمن
 الواضع وكذا لو قال له اشترع جناحا من ذلك او ابن دكانا على بابك فعطب به الامر وعلمه وكذا
 اذا بنى الامر للامور بامرهم ثم عطب به الامر ضمن **الجنس الرابع** في اشراق الميزاب وفي شرح الطحاوي
 اذا اخرج الرجل من داره ميلا الى الطريق فسقط على رجل فقتله ان اصاب الطرف الداخل لم يضمن
 شيئا وان اصاب الطرف الخارج ضمن وكذا وسطه وان اصاب الطرفان يضمن النصف والقباض ان لا
 يضمن شيئا وان استاجر رجل رجلا ليعمل له او ليعمل له شيئا في الطريق او يخرج جملها وكان البناء جانا
 فما عطب بهذا احد او مال فذاك على المستأجر دون الاجير استحسانا الا اذا سقط من يد لبن فاقا
 السنان فقتله جيب الدية على عاقلة الذي سقط من يد وعليه الكفارة وفي الفتاوى الصغرى اذا
 رجل لم ينجح له جناح في فناء داره او حانوت ان اخبره ان له حق الاشراع في القديم وسقط فقتل
 جيب الضمان على الاجير سواء كان قبل الفراغ او بعد ويرجع الاجير على الامر وان علم الاجير
 ان ليس له حق الاشراع باخباره او بغير اخباره ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير
 ولا يرجع على الامر قبلا واستحسانا وان سقط بعد الفراغ يرجع استحسانا وفي غضب الفتاوى رجل
 قال لا تمزحوا في بابي هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لعنه ضمن الحافر ويرجع على الامر وكذا لو قال
 له احفر في حائطي او كان ساكن في تلك الدار لا تها من علامات الملك وكذا لو استاجر على ذلك ولو قال
 احفر ولا يفلح ولا قال في حائطي ولم يكن ساكنا فيه لم يستأجر عليه لا يرجع على الامر وعلى هذا
 لو استأجر اجيرا ليحفر له بئرا في فناء داره ان اخبره ان له حق الحفر فالضمان على الامر وان لم يخبره فكذلك
 بخلاف ذبح الناة واشراع الخناج وفي الجامع الصغير رجل جعل فطرة بغير اذن الامام ففعل رجل المروء
 فعطب لا ضمان على الذي جعل الفطرة وكذا لو وضع حشبة في الطريق فتعد رجل المروء عليها فعطب لا ضمان
 على الواضع محمد بن عيسى عن رجل منكم فيه فذل به او ببط حصاة فمطبع به انسان لا يضمن وان فعل ذلك
 رجل من غير العشيرة ضمن عند الخراج خلا فالهوا لو فعل بجل من غير العشيرة باذن واحد من العشيرة
 لا يضمن كما لو فعل باذن القاضي وتوكل رجل من العشيرة فتعقل به رجل ومات لم يضمن ان كان من
 العشيرة وان كان في غير العشيرة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقا **الجنس الخامس** في الاشهاد
 على الحائط المابل وفي شرح الطحاوي الحائط اذا مال لا ينجوا امان مال المالك علم كالطريق وهو آلى ملكا
 ان مال الى ملك عام فالخصومة الواحدة من الناس ما كان او ذميا بعد ان يكون بالغا وصبي اذن له في

طلب
 استأجر دينا على الطريق
 وفاة البناء جناية فعطب
 بهذا اذا اذ قال
 فذلك على
 المتأجر
 في
 الآخرة

بالخصومة أو عبداً أو ن له مولاه بالخصومة فإذا تقدم إلى صاحب الحائط فقال إن حائطك مال فانه
 كفاه ذلك وألا شهد للخصومة بالحق وفي مجموع النوازل لو قال له ينبغي لك أن تهدمها ليكون اشها
 وانما هو مشورة وتوانه على حائط فانهدم الحائط ففرت منه دابة فقتل رجلاً لا يضمن وكذا
 لو وضع على الطريق شيئاً ففرت منه دابة ووضعت على انسان وقتله لا يضمن الواضح **الجاس**
الساكن في السعابة وفي نسخة القاضي الامام صدر الاسلام أبي اليسر من المبسوط في كتاب
 اللقطة من سقى إلى السلطان حق غزوة لا يجالوا من وجود ثلثة أحدها ان كانت السعابة حتى غوان
 كان يؤذي به ولا يمكن دفع ذلك إلا بالرفع إلى السلطان أو كانت فاسقاً لا يمنع عن النفس بالامر
 بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي ان يقول ان فلان وجد كنزاً أو لقطة وظهوره كاذب
 ضمن إلا اذا كان السلطان عادلاً لا يفرم مثل هذا السعابة أو قد يفرم وقد لا يفرم لا يضمن الساعي
 الثالث اذا وقع في قلبه ان فلان يجرى الامارة او جارية فرمخ إلى السلطان ففرمه السلطان ثم
 ظرو كذبه عند مالك لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن وقال والفقوى على قول محمد لغلبة السعابة
 في زماننا قال والقاضي الامام علي السعدي والفاكر عبد الرحمن انما يوجب الضمان على الساعي
 ولو نسب رجل حائط انسان حتى سرق آخر من البيت شيئاً الاصح انه لا يضمن للمالك اذا امر العوان
 لاخذ المال فاخذ قال الصدق الشهيد باعتبار الظاهر لا يجب عليه الضمان وباعتبار السعابة
 يجب فنياً على عند الفتوى انما اذا المرء بالمرء العوان لكن اراه بيته فاخذ من بيته شيئاً لا يضمن وقال الشيخ
 الامام ظهير الدين للغيناني المالك لا يضمن مطلقاً والساعي يضمن لانه يمكن دفع العوان اما لا
 يمكن دفع السلطان رجل قال عند السلطان ان فلان فرساجيداً او جارية جديده والسلطان
 بأخذ فاخذ يضمن ولو كان الساعي عبداً بطالب بعد العتق وفي مجموع النوازل وسواء اخبر
 الساعي عند السلطان أو عند غيره اذا كان ذلك الغدر حال بغيره على اخذ المال منه ولا يمكن
 دفع رجل اشترى شيئاً فقبل له انك اشتريت بثمن غال فبقي البائع عند ظالم فاحذر ان قال صدقاً
 لا يضمن وان كان كذا يضمن ومما نزل للنسب السابع تأتي في كتاب الحدود **كتاب**
الحيطان وهو مشتمل على ثلثة فصول الأول في اشراع الحياض والثاني في عمارة الحياض و
 مرقته والثالث في الحياض يتنازع فيه اثنان **الفصل الثاني**
 وفي الاجناس قال هشام فلت الحمد ما تقول في رجل له داران احدهما مينة والاخرى بسرة وبينهما طر في
 للمسلمين فيه ظرافة الطريق عليها قال في قول ان كان البناء لا يجرى بالطريق لا بأس به وان خاصه بعد
 البناء احداً اهدى بها وان خاصه قبل البناء فلم يمنع وفي غصب الفتاوى زقاق فيها دور على احد
 بعضها ونصب عمداً ملاصقة بجدار رجل وبني فوقه غزفة فاشترى رجل في ذلك الزقاق داراً او لم يكن له

رجله
ح

قال الصدق الشهيد في غصب
 الفتاوى على الفتوى في غصب
 ابو الليث كان لا يضمن
 الضمان على
 الساعي

وقد

او قبت البناء في الزقاق دار له ان يأخذ برضاها وعلى هذا لو استأذن رجلاً في وضع الجذوع على الحائط
 او حفرة سداب تحت داره ففعل ثم باع صاحب الدار داره فطلب المشتري دفع الجذوع له ذلك وكذا السواب
 الا اذا شرط وقت البيع زقاق غير نافذ اراد انسان ان يتخذ حلياً ان ترك من الطريق قديم المولتاس و
 برفقه سراجاً ويرفعه في الحايض مرة لا يمنع من ذلك وكذا لو اراد ان يتخذ فيها ربا او دكاناً رجل له حائط
 ووجهه في دار رجل فاراد ان يطبق حائطه ولا يميل له الا ذلك لا يدخل دار جاره وصاحبه ينفه
 من الدخول او انهدم الحائط ووضع الطين في دار جاره فاراد ان يدخل ويمل الطين فنفه صاحب الدار
 اوله بحري ما في دار جاره فاراد حفرة واصلاحي ولا يمكن ذلك لا يدخل داره وهو ينفه يقال لصاحب
 الدار اما ان تركه حتى يدخل ويصلح او يفعل صاحب الدار بما له كذا روى عن محمد وبه اخذ الفقهاء ابو
 في صلح النوازل وفي وثقة دار مستزكة بين قوم لبعضهم ان يوطوا الدابة فيها وان يضعوا الخشب
 على وجهه لا يفر صاحبها وان يوضوا بغيره لا يضمن عليهم الطريق بمرورهم ولو عطي بها احد لا يضمن ولو
 حفر الارض في طريق بين قوم لا يضمن نقصان الحفر سكة نافذة في وسطها منزلة اراد احد من قوم وهو غير
 غير ان في الطريق لا يضمن نقصان الحفر سكة نافذة في وسطها منزلة اراد احد من قوم وهو غير
 الا ههنا وينادي الجيران به لهدمهم وكذا الكلي واحد من عرض الناس وانما يضمن بذلك اهل السكة اذا
 كانت غير نافذة وفي صلح النوازل رجل اراد ان يتخذ داره بيتاً ليس لجاره ان يمنع من ذلك ان كان
 الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء لاجداره وان كانت رخوة يتعدى ضرره لاجداره له ان يمنع
 وعلى هذا اذا جعل دكانه طاحونة او جعله للقصاره وعلى هذا لو اراد ان يبني حماماً او اصطبله
 وفي كتاب الحيطان للصدوق الشهيد ان الرجل اذا اراد ان يبني فيها نوراً ليجوز الدار كما يكون الدار كما يكون
 او رعى الطي او مدافق الغصاري لم يجرى قال الصدق الشهيد وكان والريح يفيق بانه اذا كان
 الضرر يتبين منع قال الصدق الشهيد والفتوى عليه قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية انه لا يخ
 وصورها في اول فقه الاصل فيل يارفعه الدار رجل اصابه ساحة في القسي فاراد ان يبنيها وريش
 بناء واراد الاخر متعتها وقال تسعد على الريح والشمس له ان يرفع بناؤه وله ان يتخذ فيها حماماً او نوراً
 وان كف غابودي جاره فهو احسن لكن لا يجبر على ذلك ولو فتح صاحب البناء في عمارته باباً أو كوة لم يكن
 لصاحب الساحة منعه ولا صاحب الساحة ان يبني في ملكه ما يفرم به ولو اتخذ رجل بيتاً في ملكه او كمر
 او بالوعة فترمتها حائط جاره وطلب منه جاره تحويله ليعبر عليه فان سقط الحائط من ذلك لم يضمن
 والشيخ الامام ظهير الدين كان يفيق بجواب الرواية واصل هذا في مناقب الحجج وقد ذكرنا في الخزانة
 وفي الفتاوى في كتاب القسي دوخانة استمر بكى بك سبعة وبكى راروزة نيت ثيابها برؤي
 بام خاتمة شريك است فاراد الشريك ان يبني على هذا السطح حتى يصير في اسفله ويمنعه صاحب الطابق له

البيت

ان اراد ان يتخذ داره بيتاً
 او طاحونة

باسا

مطل حد القديم اقصى الوقت للظن

ينبغي الصنعة ان كان في القديم بسقف واحد ان يفتح وان كان بسقفين لا وحد القديم ان لا
افرانه ورأه هذا الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم وكذا اذا
وقع البناء لاحد من الساحة لآخر فاراد ان يبنى وبنا بجهة الريح والشئ له ذلك في ظاهر الروا
وقد ذكرنا هذا وتذكر في حد القديم في غابة المسن ولو اختلفا فاما احدهما البينة على القد
والآخر على انه محدث فبينة القدم اولى وشهادة اهل السكة في هذا غير مقبولة **نوع آخر**
في سيل الماء وفي التجريد باب الدعوى في الطريق اذا كان له سيل ماء في قناة فاراد صاحب القناة
ان يجعل ميزابا او كان ميزابا فاراد ان يجعل قناة ليس له ذلك وهذا اذا تفاوت في الضرر وكذا لو
اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او اعرض او يميل ماء سطح ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذا لو لا
اهل الدار ان يبنوا حاجبا وسيد امسبله وارادوا ان ينقلوا الميزاب عن موضعه او يرفعوه او ينفقوه
لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بناء ليسيلوا ميزابهم على ظهره لم يكن ذلك وينبغي ان يتركوا من ساحة
الدار عن باب الدار وفي فتاوى النسق والجار في سطح احد بهما اعلى وسيل ماء القلي على الاخرى
فاراد صاحب السفلى ان يرفع سطحه او يبنى على سفله له ذلك وليس للجار منع لكن يطالبه حتى
يسيل ماءه الى طرف الميزاب وان انهدم السفلى او هدم المالك ليس للآخر ان يكلف بالعمارة
لجعل اسالة الماء لكن يبنى هو ويمنع صاحبه من الانتفاع **نوع آخر** السكة اذا كانت غير
نافذة وهي على الطريق الاعظم ليس لاحد ان يبيعها ولا ان يسموها فيها بينهم وكذا ليس لاحد
لان الملاحة فيه حفاظه ان ربح الناس في الطريق اعظم لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يتردوا من جحر فيه
بترصيب الماء وان اجمعوا على ذلك لم يملكوا ولا يدخلوها وروى الحسن بن زياد في الاجناس في السكة التي
هي غير نافذة اذا وضع فيها حجرا او ربطا دابة او نوصا فطبت به انسان لم يكن عليه شئ وان حفر فيها بئر او
فيها انسان ضمن بئر الدارين اثنين وفيه ايضا فان ليس بنافذ اشترى رجل الدار الفصول منه في ظهرها
طريق نافذة فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذة ليس له ذلك وان اراد ان يجعلها مجسدا له ذلك ولو شاء
يدخله ويصلي فيه وليس له ان يخذله طريقا يترد فيه وكذا لو اقتصد بها خانا بئر له الناس جعلها بابا بين الدارين
يترد بها من شاء وليس له ان يخذله طريقا يترد فيه وكذا لو اقتصد بها اذا كان لرجل دار ظهرها في سكة غير
نافذة مشتركة بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار ولو كان جعلها مجسدا ان كان للدار
الى الطريق الاعظم جاز ولا ان هو مجسدا لرجل له دار ظهرها على باب اراد ان يفتح بابا آخر اسفل من ذلك
الباب والسكة غير نافذة له ذلك وان اهل السكة ولو اشترى بيتا من سكة اخرى على ظهر داره واراد
ان يفتح بابا في داره ويترد في هذه السكة فينقل ما دام هو كائنا ما اذا اصارت هذه الدار لرجل والبيت لآخر
لصاحب البيت ان يترد في هذه السكة رجل اشترى بيتا من منزل بحدوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنع

ولو كان له طريق في دار رجل فاراد
اهل الدار ان يبنوا في ساحة
الدار ما يحفظ طريقه
لم يكن لهم ذلك

مطل ان جحر بئر في الطريق
اقصى وقتها اسالة
فمن

وفي الفتاوى بيان مفيد
بشرط السلامة
في

مطل 2 مسجد ضراب

الفتح

الدخول وبأمره يفتح الباب الى السكة ان يبنى البائع له طريقا ليس له منه وان لم يبن اشترى في وقت
انه ليس له المنع وما يتصل بمائل الفصل وفي كتاب الميطان رجل اراد ان يهدم داره ولاهل السكة ضرر لانه
يخرب السكة المختارة يفتح فلو هدم مع هذا والله بالخيار ان كان قادرا على البناء يجبر على البناء قبل والآخر
انه لا يجبر ولو هدم داره فانهدم دار الجار في غضب هذا الكتاب يأتي وفي فتاوى الفضلي في كتاب الدعوى
رجل يبنى السقف الاعلى في منزل امراته ثم اراد رفعه ان بناها بامرها ليس لها رفع والبناء لها وكذا اكل من بئر دار
غيره بامر يكون له وان يبنى بئر امره له ان يرفع الا يضر بها في يمين وفي الوصاية في بئر لها يكون لها الوصاية
حابط بين اثنين سقط واحدهما نبات وعودة فطلب من جاره ان يبنى لاجبار قال الفقيه لا بد من بناء
يكون ستر بينهما لان الزمان الاول كان زمان صلاح اما الآن فقد الزمان قال القاضي الامام لاجبار
على العمارة غير ان القاضي بامرهما باقتضاؤا لثمة حنية وفي فتاوى الفضلي رجل هدم منزل امراته بغير
ثم بناء بنقضة ونفقة وجنب آخر استزاد ما له ان يبنى لامراته لم يكن له في البناء حتى وذكر مقبرها ابو حنيفة
ان ان اشهد وقت البناء انه يبنى ليرجع عليها كان البناء له وان لم يهدم كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ
وعلى هذا العمارة في كرمها وما يتصل بهما ايضا وفي غضب الفتاوى رجل غرس شجرة الغرضاء في الطريق
ان تكن لا يضر بالطريق لا بأس به ويطلب للذي غرس فريضة وورقه وان كانت الشجرة في الجبل لا بأس
بأكل ثمره ولا يجوز اخذ ورقها ولو غرس على شجرة نرجس رجل ليس له شركة في الثمر يريد اخذها بغير اذنه
ذلك ان كان بغير اذنه الناس والاولى الرخ الى المظالم وفي صلح الفتاوى اذا كانت لرجل نخلة في ملكه فخرج
سقمها الى ملك غيره فاراد الاخر قطعها له ذلك وفي بيع النوازل رجل باع من آخر ضيعة وللبيع انما
اعصاها متدلية في هذه الضيعة فطلب ان يأتى البائع بغيره ما كان في الضيعة المبيعة من الاغصان
وكذا لو روثها حابط عليه جذع شاة خاصة في دار جاره فاراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع ان
امكن البناء عليها الطريق لا يقد على القطع وان كانت صغيرة يقطع فلو قطعها صاحب الدار وهو جالس
لا يجلي عليه ان اعطى برفقها او قطعها لا يضمن وان لم يعلم ضمن في الغضب وفيه رجل له دار فتردت اغصان
شجرة لرجل واخذت هواه داره فقطع صاحب الدار الاغصان ان امكن لصاحب الشجرة ان يرفع هواه داره من
غير ان يقطع بان يجمع الاغصان ويهدمها بغير علمه وان كانت غلاظا لا يمكن ان يقطعها من الموضع الذي يقطعها
للمالك لو وضع اليه لا يضمن وان قطع اكثر مما يقطعها الحاكم ضمن في غضب الفتاوى **الفصل**
الثاني في الحائط وعمارة وفي النوازل حابط بين اثنين سقط واحدهما نبات وعودة فطلب من جاره
ان يبنى ولا يجبر ولا يبنى احد ما ملك نفسه فعل قال الفقيه ابو الليث سدا قول علما وقال وضع
لا بد ان يكون ستر بينهما قال الفقيه وبه تأخذ لان ذلك كان زمان الصلح وفي بيع الفتاوى رجل اشترى
شجرة وسطها وسطح جاره سويان فاخذ جاره حتى يخذ حائط بينه وبين جاره ليس له ذلك فلواراد ان

مطل 2 دار غيره بامر

مطل رجل يهدم منزل
امرته

مطل اذا كان لرجل نخلة في
ملكه فخرج سقمها
لا يمكنه قطعها
الاخر قطعها
ذلك

مطل 2 ان الحار
لا يجبر على ساء
الحارة

مطلب ان لا
يكون

مطلب
الطاحونة المشتركة
اذا اهدمت

مطلب
اذا اهدم العلو والسفل
معاً

وعلى القوي

وان كان لا يمكن جبر كذا
عن الامام ابي بكر محمد بن
الفضل وتفسير
الجبر انه اذا اوقع
الشريك

بمنه من الصعود حتى يتخذ سيرة ان كان اذا اصعد منع بصره في دار جاره له المنع وان كان لا يمكن بصره اذا
كانوا على السطح ليس له المنع ولو كان الذي بين صغيرين وكل واحد منهما يرى اهدم الدار والى احد
فان اوصى بفتح الاسفل القاضى لم يبرد على العادة طاحونة او حمام مشترك اهدموا الى الشريك العارة
هذا اذا بنى شيئا اما اذا اهدم الكل وصار حصرا لا يجبر فان كان الشريك معصرا يقال له انفق حتى يكون بنا
على الشريك ولو لم يكن اذا كان بين شريكين فالأحد ما ان ينفق جبره في ادب القاضى من الفتاوى لا
ولكن يقال له اسقه وانفق ثم ارجع في حصته بنصف ما انفق وفي دعوى النوازل عن محمد بن في الحمارين
اشين اهدم من حائط بيت ولحاج المرسنة وبنى شريكه المنة لا يجبر لكن يقال للآخر ان شئت ابنه ثم ابو
واذا اجرت فخذ من الجيرة فدر نفقتك ثم يصبران فيه سواء وفي الجوز في كتاب الدعوى في البر للشركة
والدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على غارنه سفل لرجل وعليه علو لغيره اهدم الم جبر صلح السفل
على البناء ويقال لصاحب العلوان شئت فابن السفل والعلوان مالك وامنع صاحب السفل من الانتفاع
به حتى يرد عليك قيمة البناء وذكر الخفاف انه يرجع بما انفق وفي الحائط بين اشين لو كان لهما حائط
فبقي احدهما للبناء ان يبيع الآخر من وضع لك على الحائط حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبذبا وفي الا
حائط بين اشين اذا اهدم ما نفق الحائط وانما الشريك ان كان يحال لا يخاف السقوط لا يجبر وان كان
يجب يخاف عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان يجبر فان اهدم احدهما ان يبنى والى الآخر
ان كان اس الحائط عريضا يمكن ان يبنى حائطه في نصيبه بعدا لقسمه لا يجبر الشريك فهو ينفق في العارة و
يرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان اس الحائط لا يقبل القسمة وفي شهايات فتاوى الفضلى لو هدم
وامنع على الشريك احدهما عن البناء يجبر ولو اهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف بنصف
ما انفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضى وان كان بغير قضاء بنصف قيمة البناء وان اهدم او هدم
الوخرى وهدم احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط محبسا وهدم احدهما باذن الشريك لا
انه يجبر لهدم على البناء ان اراد الآخر البناء كالوهدم وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة
ولا يبرز اذ الارض قيمة البناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيبه من الحائط بالغنما بلغت وان كان للتراب
قيمة يرفع التراب من نصيب شريكه الا اذا اختار ان يتول التراب عليه ويضمن قيمة نصيبه في لا يرفع منه
قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط تقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع
عنه قدر الارض يزداد البناء فيضمن نصيب الشريك ما يفي من بنائه وفي دعوى النوازل ان كان يضمنه قدر
ما يبنى فهو مستطوع وان كان لنصيبه قدر ما يبنى يرجع على شريكه بنصف ما انفق وعن محمد بن سلمة ان كان
عليه حولة وهدم والى الآخر العارة فبني احدهما يمنع الآخر من وضع الحول ليعني يؤدى نصف ما انفق وان لم
يكن عليه حولة لا يجبر على العارة ولا يرجع بشئ لانه سيرة الشريك وهذا كله اذا انفق في العارة بغير اذنه فان

انفق

انفق باذن صاحبه او باذن الحاكم يرجع عليه بنصف ما انفق وفي البناء المشترك اذا كان احدهما غائبا وهدم
القاضى او هدم بغير اذنه لكن يبنى باذن القاضى فخذ بمنزلة اذن الشريك لو كان حاضرا ويرجع عليه بما انفق
لو حضر وفي صلح النوازل جدار بين اشين لو كان لكل واحد حائط حمل فهدم واحد ما غلب فيه الآخر
ان بناء بنفق الحائط الاول فهو مستطوع وليس له ان يبيع الآخر من الحول وان بناء بطين او خشب من قبل نفسه
للذى لم يبن ان يحمل عليه حتى يؤدى نصف قيمته وفي فتاوى الفضلى في شهايات جدار بين اشين اراد
احدهما نقضه فقال للآخر ان يبنى لي وانما من لك ما يهدم من بينك الضمان ليس بشئ **جنس آخر**
جدار بين اشين اراد احدهما ان يبنى عليه سقفا آخر او اراد ان يبنى عليه بالفارسية جامع خانه يبيع ولو كان
له كوة مربعة على هذا الحائط المشترك اراد ان يجعلها مربعة يبيع لان هذا الثقل ولو اراد احدهما ان يبيع
الحايط الا اذا كان في القديم كذلك جدار بين اشين لهما عليه حولة غير ان حولة احدهما انقل في العارة بينهما
نصفان ولو كان لهما حائط حولة وليس لآخر عليه حولة والحائط مشترك بينهما قال الفقهاء ابو الليث
للآخر ان يبيع عليه مثل حولة صاحبه ان كان الحائط يحمل في كل الاخرى ان احصاها فالوالة كتاب الصلح لو
جدوع احدهما اكثر فلا تخوان يزيد في جدوعه ان كان يحمل ولا يزيد كروا انه قد يجر واحد ولو كان
لاحد حائط جدوع وليس للآخر عليه جدوع فاراد ان يبيع والحائط لا يحمل جدوع اشين وما
مقران بان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجدوع ان شئت فارخ ذلك عن الحائط لتسوى بصا
وان شئت فخذ عنه بغير ما يمكن لشريك من الجدار جدار بين اشين لا حد حائط عشرة جدوع والى
جدوع واحد فلصاحب الجدوع موضع جدوعه والحائط للآخر وسأقي في الفصل الذي يلي هذا الفصل
بقائه جدار بين اشين وبنى فاراد احدهما ان يصلح والى الآخر ينبغي ان يقول له ادفع حولتك بعمد
لاني ارضعه في وقت كذا فيشترط على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حولة
لا يضمن وفي صلح النوازل لو كان حولة احدهما في وسط الجدار وحولة الآخر في اعلاه فيريد صاحب
الوسط ان يرفع حولته ويضعها في اعلى الجدار ان كان الجدار من الاسفل الى الاعلى بينهما ولا يدخل على
صاحب الاعلى مخرقة فله ان يفعل وان كان له مخرقة لا يفعل وذكر بعد هذا مطلقا انه ليس له ان يرفع
لانه اضر بالحائط اما لو اراد ان يرفع الجدوع من اعلى الحائط الى اسفله لئلا يمس ولو اراد ان يحولها من الا
الى الا برأى من الا برأى الا يبن ليس له ذلك وفي شهايات فتاوى الفضلى جدار بين رجلين نقضاء
فاراد احدهما ان يبنى الحول كما كان لشريكه لعل لا يفسد من ذلك حائط بين اشين ونصيب احدهما ارفع
فهدمها وانفقان يصلح فلما بلغ البناء الاموضع سقط هذا ان يبنى لا يجبر والزيادة قدر ذراع او
ذراعين لا تعتبر وان كانت اكثر تعتبر حائط بين اشين لهما حائط حولة مال الى احدهما فهدم الذي ليس
حوله يرفعه واشهد عليه فلم يرفع حتى اهدموا وارقبان الحائط بينهما وانه ما بل يحرق وانه تقدم اليه وانه يرفع

مطلب ان البناء
بارز الشريك
نصف الشريك
٢٢

جدار بين اشين ولا حد حائط
عليه حولة اراد احدهما
ان يبنى عليه حولة
ليس له ذلك يعتبر
اذا خلاصا

معها فافهم على شريكه فهو ضامن نصف القيمة وما اتفق الشريك في الحائط بغير إذن صاحبه ليس له مطالبة صا
 الا ان يشاء ان يحمل عليه وفد كذا المائل في صلح النوازل والله اعلم **الفصل الثالث**
 في الحائط يتنازع فيه اثنان وفي الافضية حائط او عامه رجلان وعلق الباب لاحد مما يفتق الحائط والباب
 بينهما نصفين عند المخرج وعند المائل بينهما والباب الذي الغلق اليه واجمعا انه اذا كان للباب غلقا
 في كل جانب واحد فهو بينهما رجلان ادعيا حائطه وليس الحائط متصلا ببناء احدهما وليس لاحد منهما حصة
 وليس للاخر ذلك فان الحائط للصلب الجذع وان كان لاحد منهما عليه جذع واحد ولا يفتق الاخر اوله
 هو الذي لم يذكر في الكتاب قال بعضهم لا يفتق جذع واحد وفردى عن مخرج انه يفتق ولو كان له
 عليه خشبة واحدة وللآخر عليه عشر خشاب ذكر في كتاب الافراقة يفتق لصاحب العشر وللآخر موضع جذع
 وهكذا في كتاب الدعوى وفي كتاب الصلح الحائط لصاحب الجذع ولا يفتق جذع الاخر هو الصلح وعنى الا
 ان الحائط بينهما على احد عشرهما ولو كان لاحد منهما عليه جذعان وللآخر عشرة الخلف المشايخ فيه قال بعضهم
 جذعان بمنزلة جذع واحد وقال بعضهم بمنزلة الثلثة ولو كان لاحد منهما عليه خمسة وللآخر عشرة فهو بينهما
 نصفين وفي كتاب الصلح بينهما انكسرا وان كان الحائط متصلا ببناء احدهما يفتق لصاحب الاتصال والاتصال
 نزعان نزع وملازمة فالتصال التبرج ان يكون اتصال بين كل واحد من الحائطين والملازمة في اتصال بين
 الاخران كان الحائط من مدح او جردان كان من الخشب ان يكون ساحة احدهما مركبة في الاخر فان كان كلاهما
 اتصال تبرج او اتصال مجاوره يفتق بينهما وان كان لاحد منهما تبرج وللآخر ملازمة يفتق لصاحب التبرج
 ان كان لاحدهما اتصال تبرج وللآخر عليه جذوع فصاحب الاتصال اولى وصاحب الجذع اولى من اتصال
 الملازمة ثم في اتصال التبرج هل يكتفى من جانب واحد وعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا الظاهر وان كان في ظاهر
 بشرط من جانبه الا ربع ولو اقاما البينة ففتى لهما ولو اقاما البينة فتضى له وفي النصف الذي فيه فضاء
 التبرج حتى لو اقام الاخر البينة فتضى له ولو كان لاحد منهما حلق وللآخر جذع استويا وكذا اذا كان حلقا
 من ناحية احدهما وان اقام الثالث البينة ان احدهما رجلين او له بالحائط يفتق بحسب له وان كان لاحدهما
 عليه جذوع اكثر من جذوع الاخر فلصاحب القليل ان يزيد في جذوعه مثله للاخر اختلاف حتى يقطع
 الى احدهما او في الحائط انصاف الدين والطاقت الى احدهما قال ابرج يفتق بينهما وعند يفتق بين اب
 القطر وانصاف الدين اذا كان لاحدهما اش من لبن او آخر فالحائط لصاحب الانج ولو تصادقا الحائط لهما
 بعينه والخشب للاخر فلصاحب الحائط ان يامر برخ الخشب وذكر الحنفية انه ليس له ذلك قال ابو يوسف في الظلة
 تكون على الطريق على جانبين احدهما ملك صاحب الظلة والاخر فبالله عليه خبا الظلة فاخضع فيها
 الظلة وصاحب الدار ان تنازعا في الحائط ذكر في الافضية انه لصاحب الظلة وهكذا اثار محمد وقال بعض المشايخ
 انه يفتق لصاحب الدار وان انفقا على ان الحائط ملك صاحب الدار لكن اختلاف في وضع الخشب قال صاحب الدار

او غيرهما يفتق بينهما نصفين
 فان كان لاحدهما مدح او
 بوارى فلكل واحد ولو كان
 لاحدهما جذع

الاصحاب نوازل

ارخ

ارفع خنثيك فظاهر المذهب عن اصحابنا ان القول قول صاحب الدار خلا لما يقوله الخصاف حائط
 بين رجلين او اذن يقيم لا يقيم والله اعلم **كتاب الغصب**
 وهو مشتمل على فصلين الاول في وجوب الضمان والثاني في انقطاع حق المالك اما الفصل الاول فمقتضى
 على سبعة اجناس الاول في المقدمة والثاني في غصب الصبياع والمغار والثالث في الدواب والرابع في
 العلام والخامس في الطير والبيضة والسادس في الثوب والسابع في المنقورات **الجنس الاول**
 وفي مختصر القدوري الغصب فعل في العين حتى لا يفتق غصب المغار عند الحج والاب يوسف الاخر والمختصر
 اذا غصب ففعل الغاصب على وجه زال الاعم عنه وبطل عظم منفعته زال ملكه المصوب منه عنه وفعل في
 الغاصب وجب عليه الضمان ولا يعمل التناول حتى يؤدى الضمان مثاله اذا غصب حنطة وطحنها او حنطة
 فجعل آنية ولو غصب ذهباً وفضة فجعل ماداً نيرا ودرهما لا يقطع حتى المالك عند داح ولو غصب ثوبا فغصبه
 احرا واصفر او غصب حيا فقتله يمين فالمغصوب منه بالخيار ان شاء فتمت قيمة ثوب ايمن وان شاء اعطاه
 الصبح فيه وما زاد السن فيه وولد المغصوب وثرة البستان امانة في بيده الا اذا تعدى فيه اطول فضع غنما
 ولعظيمة الحرم انه مضى بالجزء الا اذا ادى جزء الام نقصان الولادة ينجر بالولد اذا كان بالولد
 ومن ائلف حمارا او خنزيرة ضمن ولو ائلف حمارا لم يضمن وفي الاجناس الغصب عبارة عن ايقاع
 فيها يكتن نفعه بغير اذن صاحبه على وجه يتعلق به الضمان اما من غير فعل في الحقل لا يصبر غاصبا حتى لو
 منع رجلا من دخول داره او لم يكتن من اخذ ماله لا يكون غاصبا بذلك وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى
 المواشي لا يضمن ولو نقلها عن موضع بصير غاصبا وفي شرح الطحاوي المغصوب لا يتحمل امان ان يكون غير مغصوب
 كالدار والحائوت والطاحونة وغيرها او يكون منقول والمغلول على ضربين اما ان يكون مثليا كما تكبيل والورق
 الذي ليس فيه بعضه ضرر بعضي غير المصوغ والعدوى المتغارب كالبني والورد والغلوس وما اشبه ذلك من
 العدوى التي لا يتفاوت او يكون غير مثلي كالحيوانات والذريات والعدوى بالمتفاوتة والورق الذي
 في بعضه ضرر وهو المصوغ منه اما اذا كان غير منقول فانه يندم باقفة مما وية او جأ سيل فذهب بالبناء والا
 او غلب السيل على الارض فبقب تحت الماء وانه لا ضمان عليه عند الحج وابو يوسف الاخر واجمعا انه لو تلف
 من سكة يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن ما قطع بالاجماع ولو هدم رجل آخر او قطع التجار رجل آخر فان لمالك
 ان يضمن المالك وما قطع دون الغاصب عند داح وابو يوسف ولو زرع الغاصب في الارض المغصوبة فالحق
 له ويضمن نقصان الارض وفي الجامع الصغير يرفع قدر ما يزرع وما اتفق وينصف بالفضل واما اذا كان
 منقولاً فهلك في يد الغاصب او استهلكه ان كان المغصوب مثليا فعليه مثله وان كان غير مثلي فعليه
 يوم الغصب وفي الجامع الصغير ان كان مثليا فانه يقطع المثل عن ابري الناس فيمنه يوم الحسومة عند داح
 وعند ابى يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ولو استهلكه غير الغاصب في الغاصب فالمغصوب منه

لا يفتق غصب المغار
 عند ابراهيم
 يوسف

ما يبطأ
 ضبط انواع المغصوبات

ار الحسوم

مطل
 ولو زرع الغاصب في
 الارض المغصوبة

مطل
 على من يكون قرار
 الضمان

البينة على الرد والامام السرخسي اعاد المسئلة في آخر الكتاب وذكر فيها الخلاف فقال لو اقام المالك البينة
 انه غصبها ونفقت عنده واقام الغاصب البينة على انه ردّها فمضى محمد لا يضمن وعند ابو يوسف
 فحمد فرفق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم **نوع آخر** في كيفية الضمان وفي التجريد لغصب برام
 في بلد او دنانير فطالب به في بلد آخر ضل عليه تسليمها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان اختلف البيع وغصب
 منه عينا ثم لقيه في بلد آخر والعين في يد والقيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فالغصب
 منه ان يأخذها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان قد ضلها اخذ من مكان الغصب فالمغصوب منه بالخيار
 ان شاء اخذ قيمة العين حيث غصب وقت الغصب وان شاء استقر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر
 فالغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خاصم وان شاء اعطى قيمته حيث غصب الا ان يرضى المغصوب منه
 بالتخفيف وان كانت القيمة في المكانين سواء فالمغصوب منه ان يطالبه بالمثل **جنس آخر** في غصب العقار
 والضياع وما يتعلق به رجل قلع نالة من ارض رجل وعمرها في تلك الارض في ناحية فلكرت فالنحو الذي
 عمرها وعليه قيمة النالة يوم قلعها فان كان قلع النورة بغير الارض بمطية صلحها فبغيرها وان لم يرض بومر
 بالقلع رجل قلع اشجارا ساج في كرمه بغير القيمة ومعرفة ذلك ان تقوم الكرم مع الاشجار المملوكة و
 مع الاشجار التي هي غير مملوكة فيضمن فضل ما بين ما وان شاء اسكنا الاشجار ويضمنه قيمة النقصان قابلا
 فان كانت قيمتها مملوكة وغير مملوكة سواء لا شيء عليه رجل اراد سقي ارضه فتمتعت انسان حتى فسد زرع
 لم يضمن نهر مغصوب اراد انسان التوضي او الشرب منه ان حوله النهر عن موضع بكرة وان لم يتحمل لأكبره
 رجل غصب طاحونة واجرى به ماءها في ارض غيره من غير طيب صاحب الارض لا يجعل للمدين الانتفاع بهذا
 اذا علم بذلك لا شراء ولا اجارة ولا تحابا جارا ولا حارة وتغصب دكانا وعمل فيه وبيع بطيبله في الارض فحصل
 رجل اراد ان يتر في ارض الغير ان كان له طريق آخر ليس له ان يتر وان لم يكن له طريق آخر له ان يتر ما لم يمتنع
 ذلك لانه راض دلاله واذا منع ليس له ان يتر لان الدلالة بمقابلته الصريح لغو وهذا في حق الواحد واما في
 حق الجماعة فليس لهم ان يتر في غير رضاه واما المرو في الطريق الحديث ان كان صاحبه هو الذي جعل للملك
 جازله المرو وان لم يعلم بذلك وكان ايضا يعلم ان غصب كذا كذا الجواب كذا نقل عن مشايخ بل بناء على ان المرو
 في ارض الغير لا يتر في غيره من غير رضاه ولا يتر في ارض المرو في الطريق الحديث ان كان صاحبه هو الذي جعل للملك
 مكان نهى بطيبله الاكراه وفي الكرم والاشجار ان كان يتر فيها لا بطيبل الاكراه ولا غيرهم وان لم يرض طالب
 وهذا نصيب الاكراه اما في نصيب بيت المار يتر في السلطان ان يتصرف وان لم يفعل الا باجم التهمة الى الحرام
 اقرب كذا قال ابو يوسف والاكراه تكلوا فيه والخيار ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف انه الى الحر اقرق وعن محمد
 مكروه حرام ما لم يفر الدليل بخلافه وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل مر في الطريق الحديث قال القصب ابو الفتح
 رج ان علم ان صاحب الارض حديث الطريق في ملكه يباح له المرو في الطريق الحديث وان لم يعلم بوجوده المرو فقام

القيمة على مكان الغصب وان شأ
 استقر حق يترها في المكان الذي
 ولو وجدت في البلد الذي غصبه
 انفق السحر لم يكن له خيار ولو كان
 الدين المغصوب هالكة وهي من
 ذوات الامثال ان كانت السحر
 في المكان الذي التفتا مثل القيمة
 في المكان الذي غصبه وكثيرا
 يرد المثل وان كان السحر في هذا
 المكان اقل فالمغصوب منه بالخيار
 ان شاء اخذ

مطلب قلع نالة ويضمن
 في موضع آخر

مطلب قلع اشجارا
 في كرمه يضمن
 القيمة

الاصل من المرو
 في ارضه

مطلب الشبهة والاكراه
 في المرو

رجل مر في الطريق
 فحدث

انه غصب وعن بعض المشايخ قال رأيت في بعض الكتب عن الحج ان الرجل اذا مر في ارض انسان ولما حاطب
 او حاطب لا يحمل فيها المرو ولا النور وان لم يكن فيها حاطب او حاطب لا يحمل فيها المرو ولا النور وان لم يكن فيها حاطب
 الطريق فاراد ان يتر في الارض المروعة قال يتر فيها ولا يطالب بالقيمة ولا يتر في ارضه **نوع من** رجل غصب
 بيته فاني ثرايا كثير النعم الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثير حتى مال الحاطب وانهدم
 ان كان اللابن مشربها على الحائط متصلا بحيث دخل الرمن في الحائط من ثقله فهو ضامن رجل غصب
 فانهدم بذلك منزله جاره لا يضمن رجل يتر حاطب في كرم رجل بغير امر صاحبه الكرم ان لم يكن للتراب قيمة
 فالحاطب لصاحبه الكرم وان كان للتراب قيمة فالحاطب للباقي وعليه قيمة التراب فان غصب ارضا وحيا
 فجاء صاحبها واخذ الارض فاراد الغاصب النقص ان يتر الحاطب من تراب هذه الارض ليس له النقص وكفي
 لصاحب الارض وان يتر الحائط لامن تراب هذه الارض فله النقص حربي وفيه محل فهدم انسان ارضه
 بغير اذن صاحبها وبغير اذن السلطان ضمن رجل حفر قبر اخاه آخر ودفع في القبر لا يتر في القبر
 قيمة حفرة وهذا اذا كان في ارض مباحة اما اذا كان في المكس فيبني السائل في الفتاوى وفي المتن رجل غصب
 دارا واستاجرها من المغصوب منه والدار ليست بحضرتها حيث استاجرها فاذا سكنها او قدر على ذلك يتر
 الغاصب عن ضمانها ولو غصب امة فروجها المغصوب منه من الغاصب يتر من ضمانها غصب الناع هل يتر
 ذكر ركن الدين ابو الفضل الكرماني رج في اثاره الجامع انه لا يتر في الافضية قال يتر في غلب الفتوى
جنس آخر في الدواب وفي الفتاوى رجل بعث رجلا الى ماشيته فاخذ المبعوث دابة الامور
 فملك الدابة في الطريق ان كان بين الامر والمبعوث انفسا لا يضمن وان لم يكن يضمن رجل يركب دابة
 بغير الامارات الدابة اختلف الروايات والصحيح انه لا يضمن وان لم يكن يضمن عند ابي رج حتى يترها
 موضعها كذا ذكر في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي في كتاب النقطة قال عند زفر لخصان عليه وعند
 ابو يوسف يضمن رجل حمل على دابة غيره بغير امره فتورم ظهر المار فترى صاحب المار ذلك الورم فانقص من
 ذلك قيمة المار ان اندم على بغير نقصان لا ضمان عليه وان انقص لاج ان انقص من الورم ضمن النقصا
 وان انقص من النقص لا يضمن وكذا لو مات المار ولو اختلفا فقال الغاصب مات النقص وقال صاحب المار
 مات من الورم فالقول قول الغاصب مع مبنه الحل في الفتاوى المزارع اذا بعث حمارة الى رب الارض على
 بيان له فضع رب الارض الابن ان يذهب بالمار واستعمل الابن في حاجته فضاع المار ان كان الابن
 لا يضمن وان كان صغيرا ضمن وهذا يوافق ما تقدم في المار المغصوب في يد الغاصب ان كان يتر
 العرج ضمن النقصان وان كان لا يتر فهو بمنزلة القطع وقد مر في كتاب الجنائيات وفي الفتاوى رجل دفع الى
 آخر حولة ليعملها بالبلد اخرى فذهب الرجل بالمال حتى انتهى اعظمها وفي النور وجد كثير يجرى فيه الماء كما يكون
 في الشتاء فركب الجال جلوده والجال اعز به دخل على اثر هذا في رجل من الجال في الماء من جريان البحر فسقط في الماء

بقي حائط في ارض
 مغصوبة

عن احواله يد الغاصب

ان كان الناس يبتكون في مثل هذا ولا يتكبرون على احد لاصحاب عليه رجل غصب من رجل سفينة فلما ركبها
وسط البحر لحق صاحب السفينة ليس له ان يترد هاهنا القاصب ولكن يوجهه الى ذلك الموضع الى السطح في
فما يدنس الاسلام اصطلح مشرك بين اثنين وكل واحد منهما بقرة فدخل احدهما الاصلطيل وسد بقر الاخر
بالجل حتى لم يصب بقرة فحرك البقر ونفق بالجل ومات لاصحاب عليه اذ لم ينقله من مكان الى مكان آخر
رجل جاء الى حارشد ودارق في سكة فله ضباب الحار لا يضمن وعن محمد بن جهمان في نسخة الامام السرخسي
وفي الفتاوى رجل جاء الى سكة مشدودة فله في يوم الترحيل الشدب فزفت السفينة بعد الحار وان قل في
وان لم يكك وغرت على الفور يضمن رجل جاء الى قطار ابل فقل بعضا ليس له عليه شيء رجل قتل ذبا او ايدا
لرجل لا يضمن وان قتل قرعة ابض كالكلب رجل غصب دواب بالكوكة فزادها بخرسان هذا بزيادة غصب
العين فبطل في قهرها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الرد الى آخره قد ذكرنا في المقدمة **جنس آخر**
في العبيد والامراء في القريب اذا غصب جارية فابقت في يد القاصب وسرفت او زنت ولربك فيك
قبل ذلك فعلى القاصب ما انتقص من قيمتها سبب الا باقية في الرقة والزنا وكذا ما حدث من النقصان من عود
او شغل فانه يضمن النقصان ولو حبلت في يد القاصب من الزنا اخذها المالك ونقصان القيمة فان زال العيب
بدا الحول وذا ما اخذ بسبب النقصان على القاصب وقال ابو يوسف ينظر الى ما نقصها الجبل وارش عيب الزنا
فيضمن الاكثر ويبدل لا قل فيه وهذا استحسان وعن محمد بن جهمان وهو القياس فلوردها القاصب
حامله فانت من الولادة وبقي ولدها في يد القاصب فان القاصب يضمن قيمتها يوم الغصب ولم يغير شيء
الأم بالولد ولوردها حامله على المالك فخلدت فانت بالجلد يضمن النقصان بالرجوع ولو اشترى جارية
حامله وهو لم يعلم فانت في يد بالولادة يضمن النقصان ولو حلت الجارية في يد القاصب ثم ردها على
الحول فانت في يد بالولادة من تلك التي لم يضمن القاصب الا ما نقصها الحول في قولهم جميعا ولو غصب جارية
محمومة او حبلى وبها مرض فانت من ذلك في يد القاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب ولو غصب جارية ثابة
فصارت عجوزا اخذها المالك وضمن القاصب ما نقص من قيمتها وكذا العلام اذا هرم ولو غصب جارية ثابة
فانكسر ثوبها عند فمها عيب ويضمن النقصان والشيخوخة عيب ولو غصب ثوبا فصار شيخا ضمن النقصان و
لو غصب عبدا قاريا او حيازا فنتى القراءة او الحيز او عماله من الاعمال ضمن النقصان تقوم عماله ونفوق
لا يضمن النقصان رجل غصب عبدا صغيرا فالتحقه عند لا يضمن النقصان في الفتاوى الصغرى وفي
الفتى رجل غصب عبدا فوجد المصوب منه فاخذ وفي يد ما قال القاصب هو مالي وقال المصوب منه
هو مالي ان كان العبد في منزل القاصب فوجد المالك في يد فهو للقاصب وان لم يكن في منزل القاصب فالمالك
للمصوب منه وفي الفتاوى جارية انت الى غاصي بغير اذن مولاه فطلبت البيع فذهب ولا يدرى ابن ذ
وقال الخياط ددنا عليك قال قول القاصب ولا يضمن وتاويل اذا المرأى اخذها القاصب وعنى الرد ان بأسرها الذي

مطل
اذا ربط دابة الغير ففكرت
ونفقت او حل دابة
مربوطة في
سكة

مطل
اذا حبلت لكرارية
الفضية من
الزنا

مطل
غصب جارية محرمه
فانت ببيت

ان يكك

مطل
اذا اشترى جارية
محمومة او حبلى
فانت ببيت

واب

الى منزلها فكان القاصب منكرا الغصب اما اذا اخذ القاصب الجارية من الطريق او ذهب بها من منزل مولاه
بغير اذن مولاه لا يصدق رجل اودع عبدا عند رجل فبعته في حاجته صار غاصبا وفي الفتى رجل
استلمت جارية مغبنة فعليه قيمتها غير مغبنة وكذا لو استلمت آتاء فضة وعليه ثايل فضية
ان لم يكن للمثايل رؤس ولو قتل فانت اوجامة تفرق فعليه قيمته لمفرقة وان كان حامية محمي من و
لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذا في الحمامة الطيارة يضمن قيمتها غير طيارة وفي الجارية اذا كانت
حسنة الصوت كمن تال لا نفق في على حسن الصوت وفي فوايد غصم الاسلام رجل دفع غلامه الى
اخر مفيدا بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابى العبد لا
يضمن **جنس آخر** في الطيور وفي الفتاوى رجل غصب ببضعة من فصن احد بها مخرج
له وحصلت دجاجة اخرعه على البضعة الاخرى فخرجت من محل بيضه فخرقة فالفرضان له وعليه البضعة
ولو كان مكان الغصب ودبقة فالتى حصن الدجاجة لصاحب البضعة وفي الاصل في كتاب القبط رجل
فتح باب فضي حتى طارت الطير او فتح باب اصطلح حتى خرج الحار او حل فبذع عبدا حتى ابى العبد او
فتح الزرق والتمن جابد فذاب وخرج لا يضمن في هذا كله عند محمد بن جهمان قال الامام السرخسي
في نسخة في حل العبد المقيد هذا اذا كان محمولا وان كان عاقلا لا يضمن بالانفاق ومثله السحابة على
هذا الخلاف وقد مررت في الجبابات بنماها واجمعوا انه لو شئ الزرق قال الدهن والدهن سائل او
للجل حتى تلف العبد بل يضمن وفي الفتاوى زق النفق فتربه رجل فاخذ ثم تركه ان كان المالك حاضر لا
وان كان غائبا يضمن وكذا لو تعلق بأخر فخط منه شيء بفعله وان وقع بخضر المالك لا يضمن **جنس آخر**
في الثياب وفي الاصل رجل غصب ثوبا فخرقه ان كان للزرق بسير اخذ المالك وضمته نقصان وان كان
فاختار بصير بالخطاة متفعاه انتفاع الثوب فله الخيار ان شاء اخذ وضمته نقصان وان شاء تركه
عليه بالقيمة وان كان عالا لا ينفع به انتفاع الثوب ولا يصح بالخطاة يضمن قيمته باختيار وفي الفتاوى
الصغرى للزرق اذا اوجب نقصان ربح الثوب فصاعدا فهو فاحتى رجل خرق ثوبا فله ان يخرق فالضمان على
الذي خرق لا على الآخر والذي يضمن بالامر السلطان او المولى اذا امر عبدا رجل دفع ثوب كرايا الى فضا
ليقتصر فذهب القصار ولحق فيه الخبز وحمل الى موضع بقصر فيه الثياب فخرق ان لف كما يلف المنديل على
فيه يضمن وان عفت بان جعل الثوب تحت ابطة ودعي الى رقبته لا يضمن رجل دفع ثوبا كرايا الى فضا
فبصا فخطه فبصا فاضد فعلم صاحب الثوب بالفساد ليس له ان يضمن رجل دفع القلتونة من رأس رجل
ووضوها على رأسي آخر وطرحها الاخر من رأس فضاغت ان كانت القلتونة برأى عين صاحبها وامكنه
من ذلك الموضع فلا ضمان على الطارح ولا يضمن ولم يذكر حكم الذي دفع القلتونة وحكم الحكم الطارح
ومن هذا يعلم جواب ما ذكرنا من مسألة المتعلق وسقوط شيء من ماله عند الخصومة الكل في الفتاوى وفي

منقوشا

فان يضمن

مطل
من يلزمه الضمان
بالامر كالحل
في قوله

ما عطف

فماوى النسيء رب الدين اذا انقضى المديون فلم يقضه فرفع العامة من رأسه وقاله اضرب بغير حق ارجها
عليك فذهب بها فجاء المديون بعد ثيام بدينه وقد هلكت العامة نهلك هلاك الوهن قال سدا مستقيم اذا
امكنه استخرج ادها فتركها عندك اما اذا انجز فتركها بالجزء فبقية نظروا في النسيء رجل دخل دار رجل واخرج منها ما
ووضع في منزله آخر من افضاع الثوب ان لم يكن بين البيتين تفاوت في الحرز لا يضمن وان كان بينهما تفاوت
يضمن وفي الاصل لو دفع من ناحية الدار ووضع في طرف آخر لا يضمن وفي الفتاوى الصوفي اذا هلك للخصم
في يد الغاصب ان كان ذلك الشيء ببيع في التوف بالدراهم فيقول بالدرهم وان كان ببيع بالدينار فيقول بالدينار
وان كان ببيع بما فاقا لفاضي الجمار **جبر آخر** في المتفرقات وفي المديون رجل امر آخر بان ينفق في
خانته اسمه ففعلت ففعلت اسم غيره له ان يضمنه الخاتم اذا لم يقبل الصلح عند ابي يوسف وعندنا مع رجل لا يضمن
رجل اذا اخرج الخاتم من اصبع رجل وهو نام ثم اعاده في هذا التوفير براء عن الضمان وان استيقظ ثم نام فاعاد
لا يبرأ من الضمان لاني في الوجه الاول الواجب الرجوع الى هذا النام وقد وجد في الوجه الثاني الواجب الرجوع الى
المنبسط وهو يوجد ولو عصب سرجا من ثياب دابة ثم اعاده الى طررها لم يبرأ من الضمان ولو عصب الدابة
من ليس رجل ثم ردها في الكيس وصاحبها لا يعلم ببرأ وقد مر تجزئة الجوز اذا اخرجت جوزات صغارا وطيرة
فانقلها انسان يضمن نقصان الشجرة فينظر كم تنزى مع تلك الجوزات ويغير تلك الجوزات فيضمن فضلها
رجل كسر جوزة رجل فخرج منها فاسد لا يضمن وكذا لو كسر دابة رجل فخرج منها فاسد لا يضمن من صغارا
فحارسان كان ببيع وزنا فاضاح به بليلان شاة تركه وضمت البقرة وان شاء اخذ ولا يضمنه شيئا وان كان ببيع
عدد اقله الجوزات يضمنه النقصان لانه في الفصل الاول لو ضمت يكون الضمان بازاء الجوزة وان ربح
وفي الفصل الثاني لا يزوج الى الربا رجل من مرق صك انسان الخنارانه يضمن قيمة الصك مكتوبيا وهو قول
الاكثر ولا ينظر الى المال وكذا لو خرق فاد فانه حساب انسان ثم ينظر كم تنزى رجل الى بياض الحزق فاخذ النفا
بأذنه فسقطت فانكسرت لا يضمن ويضمن ما سواها رجل انكسرت احد مرقى باب انسان او احد خفيق او احد
مكعبه فلما لك ان يسلم المصراع او الخرا ليه ويضمنه فبعضها وفي بيع الجامع في باب بيع الثياب رجل عصب
شاة وقبض للحفظ فاجاز المالك حفظه كما اخذ من الضمان فان انتفع به فأمرو بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا الواقع
الرجل مال الغير فاجاز المالك يبرأ من الضمان وهذا ما تقدم في الفتاوى في بيع الجامع وسط الكتاب في
باب ما يكون اجارة قال هناك مسألة ثم قال فاعلى هذا اذا قال المصوب منه للغاصب او عكسك وامر بك بحفظه
ثم هلك في يد لقاتل ان يقول يجب ان يضمن وفي الفتاوى رجل نظر الى دهن غيره وهو ما يبيع حين اراد ان يشتري
فوقع في الدمن من انفه فظهر من الدهر فنجس الدهن ان كان باذنه لا يضمن وبغير اذنه يضمن ثم نظر الى الدهن
غيره ما كوكب من نقصان وان كان ما كوكب من مثل ذلك القدر والوزن من ذلك الدهن وفي نوادره ربح ربح
رجل دخل الحمام فاخذ فنجاة فاعطاها غيره فسقطت من يدها الثاني فانكسرت لاضمان على الاول ولا على الثاني

ما يطار
عصب سرجا من ثياب
دابة واعاد
اليه

مطل
عصب شاة وقبض
لحفظ

وفيها اذا ذهب الضيف ونزل شيئا عند المضيف فبعضه المضيف فبعضه المضيف فبعضه غاصبان غصب في المدينة
لا يضمن وان اخرج من المصروف من ضمن وما يتصل بمسائل الفصل وفي الاصل اقام المصوب منه
البينة ان قيمة المصوب كذا واقام الغاصب البينة انه كذا فبينة المالك اولى فان لم يكن للمالك بينة فاراد
الغاصب اقامة البينة فقال المالك احلفه ولا اريد البينة له ذلك اقام المصوب منه البينة فنهى
احد ما بالقيمة والاخر على قرار الغاصب بالقيمة لا يقبل جاء الغاصب بثوب وقال انا عصبت هذا
وقال المالك لا بل عصبت ثوبا آخر غير هذا الثوب هو بيا او مرويا بالقول قول الغاصب ادعي على آخر
انه عصب منه جبة فقال عصبت الظهارة لا غير فالقول قوله ولو قال عصبتك الجبة ثم قال للمنفق
او البطانة لي او قال عصبتك الخاتم الا ان الفص لي او قال عصبتك سدا الدار ثم قال البناء لي او
قال عصبتك الارض ثم قال الا تخار لي لم يصدق في هذا كله الكل في الاصل **الفصل**
التالي في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل والحرمة وفي الجامع الصغير رجل عصب ساحة
وادخلها في بناءه ينقطع حق المالك عنده ولو عصب ساحة وبني عليها لا ينقطع حق المالك وقال الكوفي
اذا كانت قيمة البناء اكثر ينقطع قال سرح وبعض المتأخرين اقول يقول الكوفي انه حسن وعنى نفق
الكتاب اتباعا لشيخنا فانهم لا يبركون جواب الكتاب واجمعوا انه لو عصب لوجها فادخل في السيف المحر
مقاط به بطن نفسه او بطن غيره ينقطع حق المالك ولو عصب خر فدخلها فاما المالك باخذها بغير شيء
هذا اذا دخلها بشيء لا قيمة له كما اذا دخلها بالنفل من النفل الى التمس ومن التمس الى النفل اما اذا
بالقاء والمخ فيها وقد اختلف المشايخ فيه ولو دخلها بالقاء لقل فيها ان صار خلة من ساعته ينقطع
حق المالك بالاجماع وان صار خلة بعد مضى الزمان فعلى قول الحج كذلك وعلى قول ما بقى مشركا
على مقدار الخلل ولو عصب جلد منية فدخلها فاما المالك يعطيه ما زاد الدباغ فيه وبأخذ الجلد فان
الغاصب فلو ضمان عليه عندنا يرح قال وجعل هذا ما ذكر في نظم الزند وسقى قال ما يوجب المالك
بالضمان اذا عصبه عن حاله خمسة عشر مرقا اذا عصب كرسيا وخاطه قبضا او حدا فبضاعته اثناء
او سيفا او سكبنا فعليه مثل او عصب حنطة فطرحها فعليه مثل او ساحة فادخلها في بناءه وعليه القيمة
او عصب لحا فطرح مرقه ويضمن المثل او القيمة على اختلاف الروايات او عصب شاة فذبحها وشلها
فجعلها اربا يملكها فعليه قيمتها صفة او عصب حمارا او بغلا ففطع بدها او جعلها بملكها وعليه قيمتها
صحيحة او عصب حبلى فبذرها في ارضه او عصب عصيرا فصار عذق خرا او خرا فدخلها او غر لا ينجح
او قطنا فخرله او دفنها فخره وما يلحق به اذا عصب بياضا فكتب عليه او بيضا فخرها فخرها
واربعة عشر لوجب المالك فيها مرقا اذا عصب شاة فذبحها وشلها كان للمصوب منه ان يترج بيمينه
النقصان وان شاء نكحها واخذ قيمتها حية واذا قطع ثوب غيره او عصب قلب فخره فخره ان شاء اخذ

اذا كان في النفل

مطل
كذا واقام الغاصب البينة
انه كذا فبينة المالك اولى
فان لم يكن للمالك
بينة فاراد

مطل
ولو عصب ساحة وبني
عليها لا ينقطع حق
المالك

مطل
عصب خر فدخلها فاما المالك
باخذها بغير شيء
فبينة

مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه علب واخذ قيمة القلب من الذهب وان كان القلب من الذهب بضمنه
من الدرع او عصب بفترة فضمنه فبذلك لا يملكها ويأخذها صاحبها ولو طرأ الموت لم يكن كذلك عند الجرح
وربما على صاحبها ومنها اذا عصب ثوبا فضمنه يعطيه المالك ما زل الصبح فيه ولم يملكه العصب او
لو عصب الدرع بثوب اناب والفقه في صبح العصب على هذا او صبح علبا فاقب عنه لم يملكه وصاحب
بالخيار ان شاء مكنت حتى يبرح وان شاء رجع الى القاضى حتى يضمنه او عصب ثوبا فضمنه او عصب ثوبا فضمنه
او قطننا فحلبه او دقنا او سويقا فلفنه يمين او ارضا فبقي فيها او دق او غرس او لبنا فلفنه مضغ او
عصب خبز فزقه او لحا فحلبه اربا اربا او دراهم او دنانير فكسرها او في الفناوى رجل اضرب ثوبا فحلبه
ان امكنت اعادته كما كان امره بالاعادة كمن اخذ سلم انسان وفرف اسنانه ولو حل ثراكه فحل رجل ان
كان النعل مثل الذى يستعمل العوام لاسيى علب ولو نزع باب دار رجل عن موضع او حل بريح انسان على
جنس آخر في الحل والحربة وفي المتقي رجل عصب الفانق جربها واشترى جارية او ثوبا
وطحا المرأة والطارية ولبس الثوب ولو اشترى جارية بالثوب المصنوب لا يحل له وطحاها ولو نزع رجل
وفي الجامع الصغير لو اشترى بالدرع المصنوبة شيئا قال الكرخي هذا على وجه اربعة اما ان اضاف اليها
ونقد منها او اضاف اليها ونقد من غيرها او اضاف الى غيرها ونقد منها بالجوالب الفقه الكلي باج الا في فصل
واحد وهو ما اذا اضاف الشراء اليها ونقد منها وكان يفي القعية ابو الليث وقال الضرر الشريك
فحقه الكل مكروه وقال ثمة وطلاق الجواب في الجامع والمضارب ببدل علب رجل عصب الفانق
بها جارية فباعها بالقدين بصدقه بالرجوع وقال ابو يوسف لا يصدق وأصل هذا ان الفاصب والموق
اذا انصرف في المصنوب او في الودعة فنحن عند طبيب له وعند الجرح ومحمد بن لا يطيب له واجمل على
انه لو عصب الفانق اشترى بها طعاما ياتي الفقيه فاكله او وهب من انسان لا يصدق بالرجوع وفي فتاوى
اهل بصرى رجل عصب طعاما فضعه في صاير مستهلكا فلا يملك صار حلالا عند الجرح وشط الطبخ عند
وجوب المبدل وعند ما اداء المبدل والفتوى على قولها وفي النوازل لو عصب لحاف فلفنه او خبطة
بصبر مملوكا للفاسب بآداء الضمان او بقضاء القاضى بالضمان او برضاء الخصم وبعد ما ثبت الملك
لا يحل له تناوله لانه استفاد به فعل لا يحل فصار كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا جعله صاحبه
في حل حتى عن الشيخ الامام الزاهد رحم الله عن النبي ربح انه كان لا يبيع ما ذكر عن الجرح في هاتين
وكان يكره ان يكون ذلك قول الجرح فكان يقول المصنف عند المحققين من مشايخنا على قضية مذهبنا
ان الفاصب لا يملك المصنوب الا عند اداء الضمان او قضاء القاضى بالضمان او برضاء الخصم على
الضمان واذا وجد شيء من هذه الاشياء الثلثة ثبت الملك وما لا فلا وفي المتقي رجل عصب لحافا
فلحقه اكره ان يأكله حتى يرضى صاحبه وأصل هذا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه انى

وفي الحنطة لو طحا في الثياب فحل
وفي الاثا يحل ليس له ان
ياكله حتى يرضى صاحبه

ذهبها

عصب

او لطلق الملاحق
ونقدتها

مطل
ما اذا حل الطعام
المفصول

ذهبها ذلك الرجل على قصده ان يردى منها وقال عم الهجرها الا سارى والله اعلم **كتاب**
الوديع وهو شغل على سنة فصول القول في حفظ الوديعه والثاني ما يكون نصيبها وما لا يكون
وفيه موعود المودع بحفظها او جرح الوديعه والثالث دفع الوديعه الى الغير وفيه تفسير العيال
والرابع في طلب الوديعه والخامس في الاختلاف في السادس في المسائل المتفرقة اما الاول وفي شرح
الخطاوى الوديعه والعارية والمستأجر في السأجر اما ان اقال المودع المودع احفظ الوديعه
في هذا البيت لحفظها في بيت آخر في تلك الدار فذلك لا يضمن قال وفي شرح الجامع الصغير لو كان
ظهر البيت المزني عنه الى السكة يضمن ولو قال له احفظها في هذا الدار فحفظها في دار اخرى يضمن
لو كان الدار اخرى مثل الاول او اخر منها لا يضمن قال وهكذا ذكر الضرر الشريك في الفتاوى
وفيكر الامام خواهر زاده في الاصل انه يضمن وان كانت الدار الثانية احرز من الاولى والمودع ان
يحفظ الوديعه على حجب ما يحفظ مال نفسه في دار او حانوته وفي النوازل اذا اقال المودع لغيره
الوديعه في الحانوت فوضعتها في دار اخرى لم يكن له بيتا احرز من الحانوت ولم يكن له مكان آخر
احرز منه لا يضمن ولو شاء ان يدفع الى بعض من في عياله ففدح ان لم يجد بيتا من الدفع لا يضمن
ضمن وعبارة الجامع الصغير لو كانت الوديعه شيئا يسكن في البيوت فقال له لا تدفع الا في بيتك
لا يضمن وكذا لو قال له لا تدفع الا في عيالك ففدح لا يضمن وفي الاصل لو وضع كبس الوديعه
في صندوق وفيه كبس آخر له فاشتق الكبس في الصندوق فاختلطت بديارهم لا يضمن والحنط
فانه هلك بعضها هلك من مالها والباقي على قدر ما لها ولو خلطها اجنبى لوم في عياله لا يضمن
والضممان على الحانط صغيرا كان او كبيرا ولا يضمن ابوه لاجله وفي قضاء الجامع الصغير للحلط
على اربعة اوجه من هلك ما يمكن الوصول اليه على وجه التفسير كحلط الجوز بالنوز والدرهم السرد
بالبيض وانه لا يقطع حتى المالك بالجماع الثاني خلط يمكن الوصول اليه لكن مع التفسير كحلط الحنط
بالشعير وانه يقطع حتى المالك في بعض الروايات الثالث خلط الخيل بالدهن وانه يقطع حتى المالك
الرابع خلط الحنطة بالحنطة ودهن الجوز بدهن الجوز وانه يقطع حتى المالك عند الجرح وعند ما ان
ضمنه وان شاء شاركه في الحنط هذا اذا كان الحنط بغير اذية فان كان باذية لجواب الجرح لا يضمن
عند محمد يشركه بكل حال وعند ابو يوسف يجعل المغلوب يبعث للغالب **نوع آخر** وفي
الفتاوى المودع اذا دفع الوديعه في ارض ان جعل هناك علامة لا يضمن وان لم يجعل يضمن وفي الغارة
يضمن بكل حال جعل علامة او لا وفي الكرم ان كان حصبا يان كان له باب مغلق لا يضمن وان وضعه
ولم يرفق يان وضعه في موضع لا يدخل فيه احد الا بالسنيدان لا يضمن ايضا ولو كان في الجبانة
الوديعه لم يضمن الشراف الذين توجهوا نحوهم قد دفع حتى لا يأخذوا من يدق وقر من خرفهم جاء فلم يجد

ولا يضمن

جامع

فمن

يجعل

انه امكن ان تملك علامة ولم يكن يفعل صار ضامنا وان لم يكن ان جاء على فور الامكان لا يضمن
اخر ضمن المودع اذا وضع طبق الوديعه على رأس الدية ان كان في الدية دفين ضمن وان لم يكن فيه
لا يضمن وكذا لو وضع ثوب الوديعه على العجين ضمن اذا جعل دراهم الوديعه في الحفظ فصاعدا ان جعل
الحفظ الايمن يضمن وفي اليسار لا يضمن وقيل لا يضمن بينهما ولو ربط دراهم الوديعه بطرف الكرم او
جعله في الاذن او في العمامة بما يقع به يضمن لا يضمن ان ضاعت ولو وضع في الكرم بما لم يملك عند الفسخ
الكل في الفناوى وفي فتاوى النسخ السكران اذا جعل دراهم الوديعه في الجيب وحضر مجلس الفسخ ففقدت
منه او سقطت لا يضمن الا في دراهم الوديعه في الجيب فلم يقع في الجيب وهو غفل عنها وضعت فصاعدا ضمن
وفي فتاوى النسخ ايضا رجل دفع خنجره الى خفاف ليحمله فتركه في حانوته ليلته ان كان في الحانوت
حافظ او في السوق حارس لا يضمن قاله به وفيه كونا للجواب المختار في كتاب الاجازات انه لا يشترط
الحفاظ والحارس والحاصل ان العبرة للعرف حق لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابه
وذهب في اليوم فليس يضمن بخلافه في الليل تضيق وفي خوارزم في اليوم والتليل ليس يضمن اذا
وضع ووديعته في حانوته وفيه حجر لا يضمن ولو ربط سلسلة بابها ولم يقفل وخرج ففقد الوديعه
ان عده هذا في مثل هذا الموضع تضيقها واغلقها ضمن وان عده نوثيقا لا يضمن وفي الفتاوى سوقي
قامر من حانوته الى الصلوة وفي حانوته وداهم فصاعدا ضمن من حانوته لا ضمان عليه وفي فتاوى
ان من خرج الى الجمعة وترك باب حانوته مفتوحا واطلى على باب الدكان اتياله صغيرا وفي الحانوت
وداهم فصاعدا ان كان الصبي يفعل الحفظ ويحفظ الاشياء لا يضمن ولا يضمن ولو بحث بقره او
الى السبع بمنزلة العرف وفقد كونا في كتاب المزارعة انه لا يضمن مطلقا ولو ربط على رأس الغالب او
الكرمان غاب عن بصره يضمن والآلة وان ربط على باب داره في المصير يضمن وفي القرية لا يضمن
حمار الوديعه في الكرم ان كان للكرم حائط رفح بحيث لا يرى المارة ما في الكرم وعلق الباب لا يضمن
وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير منفتح ينظر ان نام المودع ووضع يديه على الارض يضمن ان ضا
الدابة وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا وان جعل ثياب الوديعه تحت
في بعض الطريق ان اراد به الحفظ لا يضمن وان اراد التزقي يضمن ولو جعل الكلب تحت جنبه لا يضمن
مطلقا ولو دخل الحمار وداهم الوديعه في جيبه فتركه في السكوة ففقد قبل يضمن وادته اعلم
الفصل الثاني فيما يكون تضيقا فيما لا يكون وفي الاجناس المودع اذا
يملكه يضمن الا في ثلثة مواضع احدها متى الوض اذا امان ولا يعرف حال غلاتها ولا يضمن الثاني
اذا خرج الى الغزو واودع بعض الغنم بعض الناس ومات ولم يبيح عند من اودع له بعض الثالث عن غنم
القاضي اذا قبض مال بينهم ووضع في بيته ومات ولا يبرئ من المال ولو يبرئ يضمن والضمان في تركه وان

مطل
الوديعه الوديعه
في الجيب فلم
يضمن

مطل
ضام المودع

واحد

مطل
ادعت مال المصير
فادعت مال المصير

عرف انه دفع الى قوم ولا يبرئ الى من دفع لا يضمن ولو قال حال حيوته ضاع او انفقت عليه
المودع انما يضمن بالتجمل اذا لم يعرف الوارث الوديعه اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعرف فمات
ولم يبرئ لا يضمن ولو قال الوارث انما علمت الوديعه وانكر الطالب ان فسر الوديعه وقال
الوديعه كذا وانما علمتها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الداهم عنده فقال هلك سواء الا
خضلة وسحق الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل ضمن وفي وصايا
المبايع للمام خواهر ناده المودع اذا دل انسانا على الوديعه انما يضمن اذا لم يبيع المدلول عليها من
حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن قال به وفي شرح للمبايع الصغير للمام الوالد في كتاب المنا
في آخر باب جزاء الصبي في الحر اذا دل حمله على قتل صبي الحر فقتل به للبراءة استحسانا
وهذا اذا لم يكن المدلول عالما بكان الصبي اما اذا كان عالما بكان الصبي او لم يأخذ به لانه
لم يصدق في ذلك حتى دل عليه آخر فصدق واخذ لا يجب على الاول شيئا اذا اختلف الطالب
المودع فقال الطالب انه مات بمجهل وقالت الورثة كانت قايمة بومرات المودع وكانت معرفة
ثم هلكت فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعه صارت دينيا في الزكاة ظاهرا فلا يقبل
الورثة الورثة اذا اخلوا بمرح الوديعه في حيوته لم يقبل قولهم ولو اقاموا البينة انه قال حال حيوات
مردوها يقبل المضارب لو قال قبل ان يموت اودعت مال المضاربة فلما الصيرفي ثم مات لم يبرئ
عليه ولا على ورثته ولو قال الصيرفي ما اودعني شيئا فالقول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على الورثة
ولو مات الصيرفي قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعه الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على
الصيرفي وان دفعه الى الصيرفي ببينة او اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم
يبينه كان دينيا في مال الصيرفي ولا شيء على المودع ولو مات المضارب والصيرفي فقال ردته
في حيوة فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت **جنس آخر** في الجرح وفي كراهة الاصل
اودع رجلا عهدا في المودع ومات في يده ثم اقام المودع البينة على فتيه يوم الجرح فقص على المودع
بقيته يوم الجرح فان قال الشرح لا تسلم بقيته يوم الجرح لكن فتيه يوم الابداع كذا فقص عليه بقيته
الابداع وفي المتن اذا قال المودع للمودع وهبت الوديعه مني او فتيها مني وانكر رب الوديعه ثم
لا يضمن المودع ولو وجد الوديعه ثم ادعى انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة
انه ردها قبل الجرح وقال غلطت في الجرح او نسيت او ظننت اني دفعته فانما صادق في قوله ولم
يبرئ عن قبلت ببيته ايضا فيس قول الجرح والى يوسف بن وفي الاقضية لو قال لم تسود عني
ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس علي شيء ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو
قال ليس علي شيء ثم وفي الفتاوى يوجب الوديعه عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك كذا

مطل
الوارث اذا دل السارق
على الوديعه

مطل
اختلف الطالب
المودع

مطل
اقامة الورثة البينة على
قول المودع
بالرد
الورثة

ما سئل
ولو مات المضارب
جل والصيرفي
حي

مطل
جد الوديعه ثم ادعى
ضامها ليس له ان يجعل
المالك على العلم
قينه

مطلب في شرط ضمان الوديعة

روى عن ابي يوسف وفي غصب الاجناس اذا ايجد الوديعة انما يضمن اذا انقل الوديعة عن الموضع الذي كانت فيه حال محمد وهلك فان لم يبقها وهلك لا يضمن وفي المثلث اذا ايجد الوديعة او العارية ما يجزى بضمن باليحيى وان لم يجزها وفي نسخة الامام السرخسي اذا ايجد الوديعة في المالك لا يضمن على المالك بان قال له المالك ما حال وديعتي ليبتكره على الحفظ ليس لك عندك وديعة لا يضمن في قول ابي يوسف وفي المثلث لو ايجد الوديعة في وجهه العدة وخاف عليه التلف ان اقرم هلك لا يضمن كذا روى عن ابي يوسف وعن ابي جهم لو جهم اخبر بها واقرها وقال لصاحبها اقبضها فقال صاحبها دعها وديعة عندك ان تركها عندك وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو بري وهي وديعة وان كان لا يقدر على اخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل مضاربة وهذا كله في المنقول اما في العقار فلا يضمن فيه ابي جهم وروى عن ابي يوسف رجمها الله اخرا وقال في الدعة الخواشي فيه روايان عن ابي جهم ومن المتأخرين من قال في العقار يضمن باليحيى بالاجماع **جنس اخر** وفي النوازل اذا قال المبيع سقطت الوديعة بالفارسية بيقاد اذن لا يضمن وكذا لو قال اسقطت بالفارسية بيقاد كذا قال الشيخ الامام الاستاذ في الدين المعتبر في لا يضمن في الوجهين لان الموضع لا يضمن بالا اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والقوى عليه ولو قال لا ادري اصغت الوديعة او لم يصنع يضمن ولو قال ضاعت فالقول قوله ولو قال لم يذهب من مالي شي لا يضمن ايضا ولو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعثت الوديعة وقبضت منها لا يضمن ما لم يقبل وضعها اليه ولو قال وضعت الوديعة بين يدي فقبضت ونسبها فضاقت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في داري المسئلة بمجالها ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار وعروة الدار لا يكون حضانة كسر الذهب ونحوها فكذلك وان كان مالا بعد الدار حرزاه لا يضمن ولو قال لا ادري وضعتها في داري او في موضع آخر يضمن ولو قال دفت في داري او كوي ونسبت مكانها يضمن **موضع** وفي فتاوى الشافعي طحان خرج من الطاحونة لينظر الى الماء فصرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من يضمن بخلاف مسئلة الخان صورها خان فيه منازل وبوت وكل بيت متقبل فقام متقبل في الليل وخرج وترك باب الخان مفتوحا فاسرق ونقب بيتا وسرق منه مالا فانه لا يضمن فاعمال الباب وهو نظير ما انفتح باب القفص بخلاف مسئلة الطاحونة لانه لما قبل الوديعة وجب عليه الحفظ يضمن وفي النوازل الوديعة اذا اصبغها الفارة وقد طلع الموضع على نقب معروف ان اخبر صاحبها ان هذا نقب الفارة لا ضمان عليه لان صاحب الوديعة رضي وان لم يجزه ولم يترك يضمن وان كان

لا يضمن اذا كان للدار وكسرها باب ولو قال دفت في موضع اخر ونسبت مكانها

مطلب فتح باب الخان فدخل سارق

مطلب ادفع صوفيا ورب الوديعة غائب

الوديعة ثيابا من الصوف ورب الوديعة غائب فخاف عليها الفساد قال يرفعها الى القاضي حتى يسبها فان لم يفعل ولم يجز في دفع ذلك لا يضمن واية الوديعة اذا اصابها شيء فامر الموضع الساكنان بعلاجها فمطبت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن ايهما شاء ان ضمن للموضع لا يبرح على المعالج وان ضمن المعالج ان علم دابته او لم يعلم شيئا رجع عليه ولو قال لا خير لحفري في داري فخر وضعت له برجع على الامر يعني اذا لم يكن هو ساكنا في الدار يجل او دفع فامتا ثيابا فوضع في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس مال في كل شهر فطبقه عليهم فاخذوا عوان السلطان ثياب الوديعة لا يجل الوظيفة ووضعت عنده يجل رهنا فالموضع لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع السلطان من ردها اما يضمن المرات ان كان طابعا ولصاحب الوديعة الخيار بين ضمان المرات والسلطان وكذا الخالي اذا اخذ الجارية دراهم طابعا يضمن وكذا الصراف ان كان طابعا ويصير الخالي والصراف مروجين في الشهادة وفي غصب الفناوى يجل فام من اهل المجلس وترك كتابه وترك الغور ايضا فتركوا فضاقت ضغوة الان التي لما ترك الكتاب عندهم فقد احتفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فضمنوا وان قام واحد بعد واحد يضمن الاخيرة لان الاخيرة تضمن للحفظ فتضمن للضمان اصل المسئلة حل جاء ثوب الى يجل وقال هذا الثوب عندك وديعة او وضع الثوب عندك ولم يقبل ثيابا فضاقت ضغوة الثوب ثم غاب الاخر بعدت وترك الثوب هناك ضمن لانه ادفع عرفاوا الاخر قبل عرفاوا ولو قال الجار لا اقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب وضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصبر مروج عابدين القبول يجل دفع الاخر مزا وقال له اسبق به ارضي ولا تنس به ارضي عن يدي نسق المضى الامر ثم سقى ارضها الغير فضاقت المرات ضاع قبل ان يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن اصل المسئلة الموضع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق برئ من الضمان بخلاف ما اذا ايجد الوديعة او منع حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعادة الاصح انه لا يبرأ من الضمان بالعقد الى الوفاق وفي الرقصة الوكيل بالبيع اذا خالف فاستعمل العبد ثم عاد الى الوفاق فباعه بما امر به جاز وكذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستيجار والمضارب والمستبضع اذا خالف ورفع المالك لينفق في حاجته ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومنه نفعا اما مستاجر الدابة اذا نوى ان لا يردّها او المستعير فمهدم وترك تلك النية ان كان سائرا عند النية فعليه الضمان اذا هلك الدابة بعد النية اما اذا كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد امنا والشريك شركة معاوضة او عتقان اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امنا وفي الجاهج الصغير الموضع اذا اسافر بالوديعة فمهدم لا يضمن عندنا والاب والود اذا اسافر بالاب الصبي وهلك لا يضمن الا اذا تركه جازا وجبها ههنا والوكيل بالبيع بالكوفة اذا اسافر يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا اسافر لا يضمن ان لم يكن له حمل وموتة فانه كان يضمن وفي الموضع اذا

مطلب في بيع الوديعة للمح

مطلب رذهب اذا وضع عند باعة شتا وذهب باعته

مطلب عندنا في بيع الوديعة للمح

مطلب اذا عاد الوكيل

مطلب الاب والربي والوكيل بالبيع اذا اسافر بالوكيل

انما يضمن اذا لم يكن له حمل وموتة فان كان له لم يكن له بد من السفر لا يضمن وان كان له بد من السفر
فذلك عندنا لا يضمن **خبر آخر** في القناري رجل له على آخر خمسون درهما فخذ
غلطاسين درهما فاعلم اخذ العشرة ليرد ها فمككت يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك المالك
والباقي امانة وفي غصب يجمع النوازل معلم قال لصبي خذ هذا الثوب واجعله في ثقب الجدار
فضاع والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بضمير لانهم حازرون امرأة غنلة
ثوب رجل بالاجر وعلقت على خنثى طمها للتحفيف وطرف من الثوب من الجانب الاخر فضاع ضاعت
لو وضعت على السطح ان كان السطح خفي لا يضمن وفي الاصل ان كان دلهما او دنانيرا او كيلة فانفق
بعضها وهلك الباقي يضمن ما انتفق دون الباقي فان جاء بمثل ما انتفق فخلطه بالباقي صار ضمانا
المودع اذا اخذ بعض المودعة لينفق في حاجته ثم بدله فردة الموضوعة ثم ضاع لا يضمن وفي قناري
مودع غاب عن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد المودعة لا يضمن ويخرج المفتاح
الى غيره لم يجزئ البيت في غيره **الفصل الثالث** في الدخول الى الغير
وفي قناري النسق امة اشترت اساور من ذهب بالانسيبة دار المولى واودعت رجلا فهلكته عند
المودع يضمن المودع لانها مال المولى رجل دفع حمارة الى آخر فغاب المار فقال المودع لصاحب المار خذها
واستغنى به حتى ارد عليك حمارة فضاع في يدك ثم ان المودع رد حمارة لا يضمن لانه ما دون ما قبض وفي
مجموع النوازل خفاف خرج الى القرى ليعرض الخفاف فاعطى رجل خفين للعرض فوضعهما في دار رجل وضاع
ان اخذ المار للسكنى لا يضمن وان وضع في دار رجل لا يضمن معه من لانه مودع اودع اذا دفع المار
الى غيره فمككت عند الثاني ان لم يغارف الاول لا ضمان على واحد منهما فان فارق ضمن الاول عند الثاني
ولا يضمن الثاني وعند ما يضمن ايها شاء ولكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني لا يرجع
على الاول ولو دفع المودعة الى آخر باذن المالك او بغير اذنه ثم اجاز المالك خرج المودع من البيت كانه
دفع الى المالك هذا اذا دفع الى الغير بغير ضرورة فان دفع لضرورة بان احترف بيت المودع قد دفع الى
لا يضمن وكذا فيما يشبه هذا قال شمس الدواني في صلح الاصل هذا اذا لم يجد يتقاسم الدخول الى الدار
اما اذا امكنه الدخول الى من في عياله فدفعها الى اجنبي يضمن وقال الامام خاھر زاده في كتاب الصلح
هذا اذا كانت الحرب غالبا احاط بمنزل المودع اما اذا لم يكن محظا يضمن بالدخول الى الاجنبي وفي القناري
لو قال المودع وقع الحريق في بيتي فدفع المودعة الى عيني للعرض ولا يضمن عندنا ج وابي يوسف
وفي المتن ان علم انه وقع الحريق في بيته قبل حرقه والاولا وفي النوازل امر محضتها الوفاة وعندنا حرجية
فدفعها الى جاريه لانه فمككت عند هان لم يكن وقت وفاتها بغيرها احد من عياله لا يضمن **نوع**
في العيال المودع اذا اجر بيتا من داره من رجل ودفع المودعة الى هذا المتأجر ان كان لكل واحد منهما على حدة

خلا
اذا انتفى المودع بمقتضى
الوديعة

مطل

يضمنون

يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على صاحبه من غير حجة لا يضمن واصل هذا في الاصل المودع
اذا دفع المودعة الى من في عياله فموتة او رقيقه او ولد او والد او ابنة او ابنة له لا يضمن وفي الاجر لا
به المشاهدة والمساكنة وموتة المياومة واذا ثبت ان المودع ان يضمن المودعة الى من في عياله يضمن عند
من في عياله ذكر الامام خاھر زاده في شرح الجامع الكبير في كتاب التوقفة وفي شرح القناري نفس المالك
ليكن معه ويحرق عليه نفقته فان ناله عن الدخول الى من في عياله مع هذا دفع اليه فدر كونا في الفصل
والابوان كالا جنبي حتى يشترط كونهما في عياله في رقة الجامع الكبير ولا يشترط حتى ولدت الصغير ونحو
حتى لو كانت الزوجة تسكن في حلة والمزوج في حلة اخرى وهو لا ينفق عليها ولا يجرى اليها ودفع المودعة
اليها لا يضمن وكذا لو دفع المرأة الى زوجها لا يضمن ان لم يكن هو في عياله والولدا الصغير كذلك
لكن يشترط في حقه ان يكون قادرا على الحفظ **رجل عاب** وخلف امرأة في منزله الذي فيه وداع الناس فشر
رجع فطلب المودعة فلم يجدها ان كانت المرأة امانة لا يضمن وان كانت غيبا مينة وعلم الزوج بذلك
مع هذا ترك المودعة في البيت يضمن ونحن هذا قالوا بانه اذا ذهب وترك الخان على عبده فذهب
بوداع الناس يضمن ان كان سارقا وهو يعلم به الثاني اذا ترك شاب الناس في الحمار وخرج عن الحمار او
ترك على حدة في الحمار وذهب فضاع ثوب الرجل لا يضمن بنزلة الشرحاء وكذا كل من لا يمكن الحفظ
المودع اذا دفع المودعة الى منزل المودع او الى احد من عياله المودع فضاع لا يضمن كاخ العارية وكذا
ذكر في الجامع الكبير وفي التجريد قال يضمن تجارة العارية وهذا رواية القناري والقنوي على الاولى
وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ اما اذا اخذت لنفق على نفسها وهو دفع يضمن وفي مجموع النوازل امرأة
خرجت الى الحمار ودفع الفخانة الى صغيرة وقالت ادفعها الى بنقي وموت في الحمار فلما جاءت اليها قالت لها
البنت املاي من الماء واحملها الى فضلة فنسقت فانكسرت ان كانت الامن في عياله الام لا يضمن
وان كانت في بيت زوجها ان اعانها الام فكذلك وكذلك لو قالت ضيق على رأسك وان بعثت الى البنت
للحفظ ضمن البنت واذا غيبها عن بعضها قال وهذا مودع اودع وقد ذكرنا الخلاف فيه **نوع آخر**
رجل استأجر رجلا ليجل له شاة حمل وموتة الى بغداد ليضع في الجبل فوجد الرجل غايبا فترك الجبل
على يد رجل ليوصله الى الرجل يعني ان لا يضمن في اجازات الاصل في مسئلة استئجار الرجل لجل الكتاب
وجد الرجل كتمه لم يقبل يدفع الى القاضى ولو طلب منه القاضى وهو لم يدفع لا يجبر وفي المتن رجل دفع
الى رجل الف درهم وقال له ادفع اليوم الى فلان فلم يدفع حق ضاع له يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كرم
حاضر ويدين غائب او بين بالغ وبين صغير يرضخ البالغ الامر الى القاضى ولو لم يرضخ وفي الارض خصص
له وفي الكرم نفقته عليه فاذا ادرك الثريد فبأخذ حصته ويوقف حصته الغائب له فيسب ذلك ان
الله فاذا قديم الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء اجاز يبيع فان ادعى حراجها كان منطبقا لامة اوى دينة

انه ذلك

مطل
رد المودعة الى المنزل
المودع

ادفع اليه فضاعته من لا يضمن لانه
وصي رجل دفع الى رجل وقال
لا دفعه المقلون بالرى فبات
فدفعه الى رجل وقال
ادفع اليه فضاعته
من لا يضمن لانه
وصي
رجل دفع الى رجل الف
درهم وقال
م

مطلب
مع الوفاة

امره الوديعه اذا كانت شيئا يخاف عليه الفساد وقد غلب المالك برفع الامر الى القاضي حتى يبيحه
وان لم يرفع لا يضمن لان الحفظ على قدر ما امر به **الفصل الرابع**
في طلب الوديعه المالك اذا طلب الوديعه فقال المودع لا يمكنني ان احضر الساعة فتركها وذهب ان ترك
عن رضاء فذلك لا يضمن لانه لما ذهب فقد انشأ الوديعه وان كان من غير رضاء يضمن ولو كان الذي
طلب الوديعه وكيل المالك يضمن لان ليس له انشاء الوديعه بخلاف المالك وعام هذا في كتاب العا
وفي العيون اذا طلب المالك الوديعه فقال طلبها غدا فقال المودع ضاعت يسأل المودع متى ضاعت
قبل اقرارك او بعد اقرارك فان قال قبل اقرارك يلزمه الضمان المتناقص لان قوله طلبها غدا اقرار
منه انها ما ضاعت فاذا ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض المالك
اذا قال المودع اذا جاء آتج اليك فادفع الوديعه اليه فجاء اخوه اليه وطلب الوديعه فقال غدا فلما
عاد اليه غدا فقال هلكت بضمن المالك اذا قال المودع احمل الى وديعتي اليوم فقال نعم ولم يحمل اليه
حتى مضى اليوم وهلكت عنده لا يضمن لان مؤنة الرد ليست عليه وفي فتاوى النسفي رسول المودع
اذا جاء الى المودع وطلب الوديعه فقال لا ادفع الا الى الذي جاء به فلم يدفع اليه حتى مضى يضمن
قال رحمه الله وهذا على رواية ابي يوسف وفي ظاهر المذهب لا يضمن والمالك اذا قال المودع من جئت
بعلمه كذا فادفع اليه فجاء رجل ويثبت تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفع اليه حتى هلك **الفصل الخامس**
مصرح خرج الى قرية والطريق مخوف فترك الهامة عند قروى وقال لما ذهبت اليك من قبضتي منك
فادفع اليه فبعث اليه بعد ايام فطلبها فلم يدفع اليه حتى ضاعت يضمن لانه بالنسب صار غائبا اذا كذ
انه رسوله وفي الاصل ليس للمالك ان يقبض الوديعه بعد ما ذونا كان او يجوز ما لم يحضر ويظهر انه
من كسبه لانه يحتمل انه مال الغير وديعه فان ظهر انه للغيره بالبينه في اخذ **الفصل السادس**
في الاختلاف رجل قال لاخر اخذت منك الف درهم وديعه فضاء فقال الاخر اخذت
غصبا ضمن المقر ولو قال دفعته الي او ادعني وقال الاخر اخذت غصبا بضمن المقر ولو قال دفعته
او ادعني وقال الاخر اخذت غصبا لا يضمن ولو قال لي عندك الف درهم وديعه فدفعته الي فقال
المقر له كذبت وبهني فاقول قول المقر له ولو قال لمكان لي عندك ثوب عاربه فلبسته ثم رددته على او
عندك دابة فركبتها ثم دفعها الي وقال المقر له كذبت حتى فعلت فلهما هذا الاول سواء وعلى قول ابي القاسم
قول المقر في القناوى رجل اودع عند رجل آلت الخمارين ثم اسرها بعد ذلك فقال ان جئت فادفعها لي فقال المقر
لا ادري ما فيها له جعلت المودع لانه لم يدفع عليه فعلا وكذا لو اودعه درهم وامرته ان تدفعه عند الفين
انها اكثر رجل اودع عند رجل الف درهم فانفق ثلثمائة وربع مائتين وحلف انه لم يجس ثلثين الوديعه فالتوا
قوله ولا بحث لانه صار دينا عليه وفي وكالة الاصل في باب الوكالة يقبض الوديعه رجل استهلك وديعه

مطلب
طلب الرسول الوديعه
فمنع منه

وفي الاصل اختلاف اهل الصرا
لاخر اخذت منك الف درهم
وقال الاخر اقرضتك لا
يضمن وفي الجاهل الصغير
في كتاب الاقرار

الفصل السادس

انسان فلولد ان يخاصم المستهلك في القيمة **الفصل السادس**
في المنزلة وفي آخر كتاب الرهن من شرح الطحاوي المودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظ الوديعه
صح ولو شرط للرهن على حفظ الرهن لا يصح ومن هذا الجنس صارت واقعة بمرقند صورته الغاصب
اذا اودع المصوب عند رجل وشرط له الاجر على حفظه افتواه به يصح وفي الاصل رجل اودع الف درهم
عند رجل فانكره اودع الف درهم عند المودع له ان يأخذ عندنا وفي آخر النوازل في باب تنبيه الجب رجل له على رجل دين مائة
بجلاء من جنس حقه ليس له ان يأخذ عندنا وفي آخر النوازل في باب تنبيه الجب رجل له على رجل دين مائة
درهم وله عنده وديعه مائة درهم قال حبلها فصاصا يعني ان كانت الدراهم في يد يديه او قريبة منه بحث بعد
على قبضها جاز وصار قصاصا وان لم يكن قريبة منه لا يكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا روى عن محمد وفي
الاصول لو حمل على دابة الوديعه فحرقها فهو مالكها ولو اجرها فالاجر له ولو غاب رب الوديعه
ولا يدرى اى هو اميت يسكنها بالحق يعلم موته ووارثه فان مات ان لم يكن عليه دين مستحق فخرج
الورثة وان كان يدفع الى وصيه المودع ان اذا اقتراها الحفظ وسى ما يقسم او نهيا بالحفظ فيما لا يقسم
بضمان ولو نهيا فيما يقسم فقبض احد المالكين نصفه الفريضة الذي علم الى صاحبه عند اى حقيق
ولا يضمن الغاصب لانه مودع المودع وعند مال بضمنا اعتبارا بما لا يقسم والله اعلم **كتاب**
العارية هو ينقل على اربعة فصول الاول في المقدمة والثاني في عارية الدواب والثالث في
طلب العارية والرابع في الخلل والحرق اما الاول اعلم بان شرط العارية كون العين قابله للاستغناء
مع بقاء العين حتى كانت عارية الدواب والديانير والفلوس فرضا الا اذا عين استغناء في مع بقاء العين
تحوّل بغير من صير في درهم حتى يحمل بها ولو قال لاخر اعطني هذا القصعة من فاخذها وكله فليس مسئلا
قيمه وهو فرض الا اذا كان بينهما ميا سطة تكون ذلك دلالة الاباحة وفي العيون قال خلف بن ابوب سنا
محمد بن عن رجل استعار من رجل دقة برقع بها فضية او خشا بدخله في ثبانه قال لا يكون هذا عارية وهو
لذلك كله وهو ينزلة القرض وان قال ارجه عليك فهو عارية وفي شرح الطحاوي علف الدابة على السبع
كانت العارية مطلقة او موقفة وفي القناوى نفقة العبد كذلك اما كسوة فعلى العبد ولو قال لاخر عدي
واستعمله واستخدمه من غير ان يبيع من المودع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه وفي شرح الطحاوي من
الرج على الزمان وفي القناوى الصغرى الاجير للثوب كالحياط وغيره مؤنة الرج على لا على رب الثوب
في شرح الطحاوي لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في غيره نحو ان يعيره يوما فمقتدة عارية مطلقة
الا في حق الوقت حتى لو لم يرفعها بعد مضي الوقت مع الاكسان حتى اذا هلك سواء استعملها بعد الوقت او لا
مقيدة في المكان فكل ما حكم بالملقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن وكذا لو خالف في المكان
يضمن وان كان هذا المكان اقرب اليه من المكان المأذون وكذا لو اسكن الدابة في الموضع الذي استعملها ولم

في الجاهل الصغير
في كتاب الاقرار

ما

في الجاهل الصغير

يذهب الى الموضع الذي استعارها اليه ضمن وكذا في الاجارة ولو كانت العارية مقيدة في الحل المطلقة في غير
 حكمها حكم العارية المطلقة الا في الحل فبان يعبر دابة على ان يحمل عليها عشر مخاضين خطه فحل عليها آخرها
 مثل وزن الخطه بعض ولو حمل عليها عشر مخاضين شعير او دعي او اردى بابل يكون مثل الخطه او انفق لا
 استعان ولو حمل عليها اكثر من عشرة مخاضين من الغير الا انه في الوزن مثل الخطه ذكر الامام السرخسي انه
 ذكر الامام خواجه زاده انه لا يضمن وهو الاجماع ولو استعار دابة ليحمل عليها عشر مخاضين شعير فحل عليها عشر
 مخاضين خطه فخطه يضمن فقهنا وحكم الاجارة حكم العارية ولو اردى في القدر قدر كثر في كتاب الاجارة
 قال المصنف والامام السرخسي في نسخة ذكر المسئلة على اربعة اوجه احدها ان يحمل عليها غير ما عينه
 لكن هو مثل ما عينه في القدر بان عين خطه فحل خطه غيره والثاني ان يحمل في الجنس بان استأجر
 ليحمل عليها عشر مخاضين خطه فحل عليها عشر مخاضين شعير لا يضمن استعان اما لو سعى قد من الخطه وزنا
 فحل مثل ذلك الوزن من الشعير ضمن والثالث ان يسي خطه فحل عليها آخرها مثل وزن الخطه يضمن وكذا
 لو حمل عليها مثل وزن الخطه ثبنا والسراج ان يحمل في القدر بان سعى عشر مخاضين فحل عليها الخمسة عشر
جنس آخر في الفناوى والد الصغير لا يملك اعارة مال ولد الصغير والعبد المأذون بملكه
 الصبي اذا استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وكان البئى لغير الدافع فهلك في بدن ان كان
 الصبي الاول مأذونا فانه يجب الضمان على الاول باء والثاني وان كان ذلك البئى للمول لا يضمن الثاني
 رجل استعار من امرأة شيئا ما كاف من ملك الزوج فاعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في
 ايديهم عادة فلا ضمان على احد اما في الغرس والثور فضمن المستعير المرأة رجل استعار من رجل شيئا
 فاعاره وقال له لا تدفع الى غيرك فذبح فهلك ضمن فباعته فاهوت وفيها لا يتفاوت ويدون النوى بعارضا
 لا يتفاوت كالدار والارض وفيها يتفاوت لا وجملته ان العارية لا تولى جرح ولا يجر ولا يرمي وهل تعار وهل تزرع
 في العارية فذكر ثبنا في الوديعه اختلف المشايخ فيها قال مشايخ عراقي بملك لان هذا دون العارية و
 به اخذ الفقيه ابو الليث وهو اختيار الصدوق الشهيد وقال بعضهم لا تزرع الا يزرع لو بيعت بئى
 ضمن وليس هذا الا لا يزرع والوديعه لا تزرع ولا تعار ولا تزرع وان فعل شيئا من هذا ضمن
 بواجر وعيار وادفع ولم يذكر حكم الرهن ويضمن ان يرمي وفي الجريد وليس للرهن ان يتصرف بشئ في
 الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يولي ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
 الرهن وفي الاصل اقام المستعير البيعة انه رد العارية واقام المعير البيعة انها نفقت بهما جازا في
 المسقى فيبته المعير اولى رجل قال لا تحرق دابكت فنفت وقال المالك غصبها لا يضمن ان يكون
 ركبها لانه لم يضر بسبب الضمان لانه لم يضر نفسه ولو قال ركبها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال
 آجرنا قال قول قول الركب مع عينه لانها انفق على ان الركب كان باذنه وهو يتبع عليه الاجر وهو يكره

مطل اذا عارت المرأة من
 6 مكر زوجها
 عادة
 41

مطل استعار شيئا من عار
 آخر

مطل الوديعه لا تزرع ولا
 تعار ولا تزرع

هذا

سدا بخلاف العرين اذا هلك في يد رجل فقال وهبها لي وقال المالك بعثها منك يكون ضامنا
 لان العين مال متقوم فلا يقطع حق المالك عن مال بيته الا باسقاط لما انتفعة فانها ياخذ حكم
 المالية بحكم العجارة والراكب منكر فلا يضمن شيئا ولو هلك المستعار بعد اداءه فقال فباعه رجل وادى
 انه كان له وابنته بالحنة فان شاء المصطفى ضمن المستعير ثم هو لا يرجع على المعير لانه ضمن بفعل نفسه ان
 ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه يملكه بالضمان فقد اعل ملكه نفسه وفي الاجارة اذا ضمن
 المستأجر فالمستأجر يرجع على الآجر في الموضع الذي نفقت لانه ضمن له السلامة بشرط البذل بخلاف
 المعير لانه متبرع والوديعه كالعارية والمائل يترتب في الغصب **الفصل الثاني**
 اعارة الدواب وفي الاصل رجل استأجر دابة نتوجا يعني حامله فان لقت بعق اسقطت الولد من غير
 عنقه لا يضمن ولو كسها بالجام او فقا عجزها بالضرب يضمن ولو نزل عن الدابة ودخل المسجد وتركها في
 السكة يضمن اذا هلك وقبل لو رجل ياتم دخل لا يضمن والاصح انه يضمن ذكره الامام السرخسي في
 نسخة رجل استعار دابة ليركبها في حاجته الى ناحية مسافة فاخرجها الى الفرات لبسقيها ومضى غير
 الناحية ضمن اذا هلك رجل ارسل رجلا الى آخر ليستعير دابة الى المدينة فقال الرسول ان فلا بنا بسفير منك
 الدابة الى المدينة فركبها المستعير وبذله ان يذهب الى المدينة ولا يشي بقول الرسول ليرضى ولو ذ
 الى المدينة يضمن ولا يرجع على الرسول باذنه وكذا الاجارة رجل استعار ثورا ليكره ارضه ففعلها
 ارضا اخرى يضمن اذا عطب في الفناوى رجل استعار ثورا ياوى خمسين ففرقه بثور ياوى مائة
 فطرب ان كان الناس يباعون ذلك غلوة لا يضمن والا فموضان رجل استعار من رجل ثورا على ان
 ثوره يومئذ جاء يستعير ثوره فلم يجد فاستعار من امرأته فذهب به فهلك يضمن ولو طلب من رجل
 ثورا عارية فقال ربه الثور اعطيك غدا فلما كان غدا ذهب الرجل واخذ بغير اذنه واستعمل فمات
 عنده يضمن ولو رده فمات عنده لا يضمن رجل استعار دابة من انسان فنام المستعير في المغارة ومفوقها
 في مبداء انسان وقطع المفوق وذهب بالدابة لا يضمن ولو ان السارق قد المفقود من يده واخذ الدابة
 ولم يغير بذلك يضمن قال الصدوق الشهيد في الفناوى هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن
 في الوجهين ولو استعار من رجل ثورا ليس في يارضه ففقد الثور ووضع المتر تحت رأسه ونام مضطجعا
 فتركه لا يضمن لانه حافظ وهذا لو ترك من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في السفر
 كان في السفر لا يضمن نام قاعدا او مضطجعا والمستعار تحت رأسه او موضوع بين يديه او جواربه بحيث
 بعد حافظا عادة استعار ثورا واستعمل ثم فرغ ولم يحمل الجبل عن الثور فذهب البقر الى الترح فصار
 في عنقه فقتل ومات يضمن هذا في فوايد الامام ظهير الدين وفي فوايد غنى الاسلام لو ركب الثور
 على الثور الجبل الذي عليه فوقع الجبل في عنقه فقتل ومات لا يضمن وفيها لو استعار دابة الى موضع وكذا

من الامارات
 لو استعير الثور بعد
 الهلاك

مطل النعم في السر

مطل استعير الثور ولم يحمل الجبل
 فصار الجبل في عنقه
 فقتل

يجوز اشتراط التفاوت في الرجوع في المال وعلى القلب لما يأتي بعدهما وفي الفتاوى الصنعية
هل يقبل التأخير فيه رواية كالوكالة حتى لو قال ما اشترى اليوم فهو ينيها اشترى اليوم فهو ينيها
وما اشترى بعد اليوم فقلت ترى خاصة الصحيح من الرواية ذكره في الثاني ولو دفع المال مضاربة
شرا يصح والتقييد بالمكان يصح حتى لو قال احد الشريكين لصاحبه اخرج الى نيا بورد ولا تجاوزها
وهذا يضمن حصص شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لشريكه لا تبع بالنقد مع التقييد ولو كان
شركة عنان على ان يبيع بالنقد والنسبة ثم نوى احد ما صلحه من البيع بنسبة صح التي كذا قال الفقهاء
او اللبس في التوازل وفي الفتاوى الصنعية الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى
لو شرط التفاوت في الوضعية لا تبطل الشركة وتبطل باشتراط رجوع عشرة ايام ما قاله والظاهر انها لا تبطل
بكثر الشروط فانها اذا اشترى الوضعية تبطل وهي لو كانت في رواية الفتاوى لا تبطل
كان شرطها مفسدا ومع هذا لم يفسد واعتبر بالوكالة وفي نسخة الامام الشريفي الشركة انما تصح بالدرهم و
الدنانير والبر لا يصح رأس مال الشركات في ظاهر الرواية وفي رواية كتاب الصرف التبرك النفع المعتبر
فيه العرف حتى لو كانت في بلد المباحة بينهم بالنهر وهو كالنفع وفي بيع الجاه نفع الفضة كالنهر والفلو
لا تصح رأس مال الشركات فلا يحد بناء على مسألة بيع الفلوس بالفلسين والقطارفة اذا راجت
جائزها الشركة وفي شرح الشافعي في باب المضاربة بالعروض يجوز المضاربة بالنهر من الذهب والفضة
ولا بالتوفيق ويجوز بالتوفيق والتبركة لا يحد درهم واذا اشترى بالعروض وباعها بدين واحد اقتصم الثمن
على قيمة متاع كل واحد منهما بدين واحد وكذا يجوز ان يكون رأس مال الماعروض كذا لا يجوز ان يكون رأس مال
احد مادراهم او دنانير ورأس مال الآخر عرضا في مضاربة وعنان الكل في الاصل وفي الفتاوى لو كان
لواحد ماعروض والآخر درهم فباع احدهما بنصف العروض من العرض بنصف تلك الدرهم وتفاضلوا وشركا
شركة مضاربة او عنان صح وصار هذا شركة ملك وكذا لو كان لكل واحد ماعروض فباع احدهما بنصف عرض
بنصف عرض الآخر وتفاضلوا وشركا مضاربة او عنان صح **نوع من** وفي الاصل يكتب رأس كل
واحد منهما ويكتب له اريد بها يشترى بها جميعا وشئى يعمل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسبة وما كان
من ربح فهو بينهما على كذا وما كان من وضعية فعلى قدر رأس مالهما التسوية في الوضعية اذا اشترى مال
والتفاوت عند تفاوت المالكين فان اشترى غير ذلك يفسد يعني الشرط وان جاء احدهما بالف والآخر
بالدين واشترى واشترى الرجوع والوضعية بينهما نصفين لم يجز الشرط حتى لو هلك بعضه هلك جميعا
ولو اشترى الوضعية اثنان والرجوع نصفين والعمل عليه ما جاز ولو شرط العمل على صاحب الدين والرجوع
بينهما اثنان لأن صاحب الدين بشرط نفسه بعض مال الآخر بغير مال والرجوع انما يتحقق بالمال في العمل
او بالضمان وفيما نقد انما يجوز لأن صاحب الدين يريد ان يحبل ربح ماله مضمون عليه بغير سبب وهو مخالف

ولو شرط العمل على صاحب الدين
والرجوع نصفين جاز ولو شرط
الرجوع والوضعية على قدر
رأس مال كل واحد منهما
فلا يعمل من احدهما
بمعينه
جائز

مقتضى الشرع لكن لا يفسد الشركة لأن النوى عن الشرط لا يفسد العقد بخلاف البيع لأن هناك النوى
البيع مع الشرط ففسد جميعا **نوع من** وفي الفتاوى معلان اشترى كلف الصبيان وتعلم
والقرآن المختار انه يجوز قال الصدوق بالتمديد مع بناء على مسألة الا ينبغي ان يعلم القرآن وقد
ذكر في كتاب العجارات واذا اشترى الرجل له وقال بشرطه في قبيل وتبين من انواع العجارات كلها
نعم في ذلك برأينا ونشترى بالنقد والنسبة فمأزق الله وهو بيننا وهذا شركة عنان والمفاوضة لها شرا
احدها انها لا تثبت الا بلفظة المفاوضة فيقول فافوضتك في كذا وكذا رجلان اشترى شركة عنان وعمل
احدهما وغاب الآخر فلا حضرا الغائب اعطاه نصيبه من الربح ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ذلك
وربح واذا ان يدفع حصص شريكه من الربح ان كان الشرط ان يعمل جميعا وشئى فما كان من تجارتهما من
فهر بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على حدة او على ما كان موضع احدهما او لم يعمل وعلى الآخر وهو بينهما
وفي التوازل ثلثة نفر اشترى كرايا بال معلوم شركة صحيحة على قدر رؤوس أموالهم فخرج الى ناحية من النوا
لشركتهم ثم ان الحاضر بن شريك اخر على ان تلتك الدج له والثلثين بينهما اثنان لثالثا الحاضر بن وثلثة
للغائب فعمل المدفع اليه بذلك المال ستين مع الحاضر بن ثم جاء الغائب فلم يكلم بشئى وافترقا ولم
يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال او استهلكه فاراد الغائب ان يضمن شريكه قال الشيخ على ما اشترط
وله ضمان عليهم ما وعليه بعد ذلك رضا بالشركة **جنس آخر** قال شركة اخرى وهي شركة فاسدة و
في الاصل ومن جعلها الشركة في الاحتطاب والاختلاش وانها فاسدة وعلى واحد منهما احتطاب
اخذت وان اخذاه منفرد بن وخلطاء وباعاه فم القن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف ملك
كل واحد يصدر كل واحد منهما الى النصف وفي النياكة على النصف عليه البينة لان هذا الشر
نعمد الوكالة ولو وكل انسانا بان يحتطب له لا يصح التوكيل ويكون الحطب للحطب لا للوكيل ولو
لوبياعه فلكل واحد منهما شئ حطبه وحشيشته ولو احتطب احدهما واعانه الآخر فلم يعين لغيره
عمل ويجب بالغا ما بلغ عند محمد كذا كونا في المزارعة وعند ابى يوسف لا يجاوز نصف المجموع
وكذا الشركة في نقل الطين من ارض مباحة وكذا الشركة في اجتناء الثمار من القساق والجوز
فهو ذلك من الجبال والبراري ونقل الحصى والملح والكل وطلب الكرم والاصطيد وسوا ذلك
وكذا لو اشترى على ان يلبس من طين غير ملوك او يطبخا اجرا بان كان الطين او النورة او هذه
الرجاج ملوكا واشترى كان بشرط ذلك ويطبخاه ويبيعهما جاز وهو شركة الرجوع الكل في شرح الشافعي
وان اشترى في الاصطيد ونصا شبكة او ارسلا كلبا فالصيد بينهما نصفان ولو كان الكلب له
فارسله جميعا فالصيد لصاحب الكلب خاصة لان ارسال غير المالك له بمنزلة ارسال المالك
وان اصاب احد الكلبين صيدا فاشترى ثم اورد كما اشترى فالصيد لمن اشترى كلبه لانه اخرج من

ان يكون صيدا وان اغناه جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولو اشترك رجلان
 لا بعد ما دابة ولا آخر كاف وجوا في اشراك على ان يوافق الدابة على ان الاجرين بينهما نصفان كما
 فاسد لانها بمنزلة الشركة بالعروض ان ارسل كل واحد منهما كلب فان اصاب كل كلب صيدا على
 كان ذلك الصيد لصاحبه وان اصابا صيدا واحدا فهو بينهما بقول رجل وللآخر جوارا فاشتركا ان
 يولجا ذلك فارقا فهو بينهما بمجرى شركة العروض فان اختلفا في عمل معلوم فاجرهما على
 مثل كل واحد منهما يعني من الدابة رجل له ادات القصارين وللآخر بيت فاشتركا على ان
 يعمل ابدان هذا بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهي شركة القبول ولو كان
 من احد ما اداة القصارين والعمل من الآخر فاشتركا على هذا فالشركة فاسدة والرجع للعامل
 وعليه اجر مثل الاداة ولو دفع دابته الى انسان يولجها والاجر بينهما او البيت او السفينة لم يجز
 والاجر لصاحب الدابة والبيت والسفينة والذي اجرها اجر مثل عمله ولو دفع دابته الى انسان
 يولجها او البيت او السفينة لبيع فيه البر والطعام كذا والرجع بينهما بمجرى شركة البيع وعليه اجر
 مثل الدابة والبيت والسفينة وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشترك في عمل هو حرام
 لا تصح الشركة وما ينقل بهذا في الفتاوى رجل قال للآخر ما اشتريت من الدقيق وهو بيتا او بي
 وبينك صح وتو قال ان اشتريت بعد خرايا فهو بيبي وبينك صح لان هذا توكيل صحيح رجل امر جلد
 بان يشتري له عبدا بينه وبينه فقال المأمور نعم فذهب فاشترى كلب لنفسه لم يكن له بينهما عام المثلثة
 يأتي بعد هذا في الفصل الثالث رجل قال للآخر اشتر عبيدا فلان بيبي وبينك فقال نعم فذهب لشري
 فقال له رجل آخر اشتر ذلك العبد بيبي وبينك فقال نعم فاشتره فهو لآخرين وتو قال له الثاني بغير
 من الاول فقال المأمور نعم فبين المشتري والثاني ولا شيء للاول ولو لم يكن الاول حاضرا لحق
 قال له الثالث اشترى ذلك العبد فقال نعم فالعبد للثالث ولا شيء للمشتري ولا للثالث رجل
 اشترى عبدا واشركه فيه آخر فبينهما نصفان لو اشرك رجلين فبينهم اثلثة والله تعالى اعلم
الفصل الثاني فيما يملكه الشريك وفيما لا يملكه وفي شرح الطحاوي
 شركة العنان يقتضي التوكيل وله يقتضي التكفل حتى لو اشترى احد الشريكين بطالب المشتري خاصة
 وفي المفاوضة بطالب كل واحد منهما وهذا جازت شركة العنان فمن هو اهل للتوكيل وليس باهل
 للكفالة بان كان احدهما صبيا ما ذونا في التجارة او كلبا ما واحد مما عتقوها بفعل البيع والشراء او
 كلاهما او احدهما عبدا ما ذونا في التجارة او كلاهما فانه يجوز شركة العنان بينهما ولو باع احدهما
 مال الشركة بما عتقوهان فهو كالتوكيل بالبيع وقد عرف في موضع شركة العنان فذلكون عامة و
 قد يكون خاصة فالعامة ان يشركا في جميع انواع التجارة والخاصة ان يشركا في شيء خاص كما
 في...

ولو قال ان اشترى عبدا وهو
 بيبي وبينك لا يصح

والرجع

والدقيق وكل واحد منهما ان يبيع بالنقد والنسيئة ويشترى ان كان في يد مال الشركة وان لم يكن فاشترى
 بغير اموال ذونا في التجارة خاصة دون شركة لانه لو جاز على شركة يصير مستديرا على شركة وانه لا يملك ذلك
 وعن ابي حنيفة ربح ان كان في يد ذونا في فاشترى بغير علم جاز لانها كالنقد الواحد وله ان يبيع ويشتري
 المالك خاص برب ورواية الاصل وعن ابي حنيفة لا يبيع ولا يشتري بغير علم ان يبيع والشراء ولو ربح احدهما
 منعا من الشركة بدين عليه لم يجز وكان ضامنا لربيه ودينه واجب عليه ما بعده مما لان الرهن ابقاء
 وهو لا يملك ابقاء دينه من مال الشركة وكذا لو اراد ان يدين اذناه لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء
 ما ولاه صاحبه وليس لاحد من ان يقرض ولو اقر احد ما بدين لم يجز على صاحبه وفي الفتاوى الصغرى
 قال احد الشريكين شركة عنان اذا اقر ذونا وجب له ما قال في كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وذكر في المسئلة
 في كتاب الصلح وجعلها على ثلثة اوجه ان كان دين واجب بعقد توكيل هذا او توكيل الشركة او كلاهما في الذ
 الاول جاز في الكل عند مالان كل واحد منهما بعقد الشركة اذن لصاحبه بان يعمل ما يعمل التجار وهذا من
 صنيع التجار وعند ابي يوسف لا يجوز الا في نصيب نفسه خاصة وفي الوجه الثاني والثالث لا يجوز
 ابي حنيفة لا في نصيبه ولا في نصيب صاحبه وعند ما يجوز في نصيب نفسه وتلف المسئلة احد وبي
 الدين اذا اقر الدين عند ما لا يصح اصدوا الا باذن شريكه وعند ما في نصيبه لانه يملك اسقاطه فيملك
 تاحيره ولا يجز ان له جاز ذلك كان ذلك فحة الدين قبل القبض وذلك باطل لانه يغير نصيب احدهما
 فبما جعل نصيبا احدهما ويجز الاخر فكانت فحة قبل القبض فلا يجوز وفي المفاوضة يصح في الكل وفي
 اذا اقر احد ما بدين من تجارتهما وانكر الآخر لزم المفرج جميع المالكين ان كان هو الذي تولى وان اقر انما تولى
 لزمه نصفه ولا يلزم للمكر شيء وان اقر انه تولى لم يلزمه شيء احد الشريكين شركة مفاوضة او شركة
 اذا اشترى على ان يتصرفا معا وشقي فاذا كان احدهما عبدا مشتركا في التجارة جاز ولو عجز عليه يصير صاحبه
 عليه ولو قال احد الشريكين ما باعه الآخر جازت الاقالة وتو باع احدهما معا فانه عليه بعيب فضيلة
 قضاء جاز عليه ما وكذا لو خط من فنه او اخر لخط من فنه عيب عليه جاز من حصته وكذا لو هب
 ولو اقر عيب في مناع باعه جاز عليه وعلى شريكه ولو قال كل واحد منهما لصاحبه اعلى فيه بربك فلكل واحد
 منهما ان يعمل فيما يقع في التجارة من الرهن والامن وان دفع المال مضاربة والتسلف والمخاطبة بالمال والشركة مع الغير
 واما الهبة والقرض وما كان اتلا فاللال او عليه كما بعده عوض فانه لا يجوز وان قال كل واحد منهما اعلى
 بربك الا اذا انقض عليه وان اذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة ليس للقرض ان يرجع على شريكه لانه
 التوكيل بالقرض لا يصح فانه في الفتاوى وما تقدم في الابيضاح وفيه ايضا لشريكي العنان والمضجع والضار
 والمودع ان يافوا بالمال هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة ومحمد بن وهب والسق والكر من رأس المال قال
 فان ربح حبيب النفقة من الرجح وان لم يربح كان النفقة في رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب ولو باع احد

ما بطل
 المسئلة الملققة باحد
 ولي الدين اذا
 آخر

ما بطل
 اذا قال احد الشريكين ما باع
 الاخر او قبل ما ربح عليه
 بعيب او خط

في

مطل
 اذا باع احد ما لآخر
 ان يبيع
 الشري

لم يكن للاختلاف بقية شي من الثمن وكذا كل دين وتبني احد ما ولا بد من ان يتبع من الدخ اليه فان دفع الى
 الشريك برى من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدارين استخسانا يعني برأته من حصة القابض والقباض
 لا يبرأ من حصة القابض ايضا وليس لاحد ان يجاهم فيها بما عدا الاعتراف او ادائه والخصومة الى الذي
 ذلك وما استاجر احد الشريكين بشئ من بخل فاجاز عليه ما يترتب ملك الاعيان ولو اقر بجارية في يد الآخر
 لا يصح في نصيب شريكه وفي النوازل ثلثة نفوس الشريك فبما اوجله من عمل ثم جاء واحد منهم وعمل ذلك
 كله فله ثلث الاجر ولا شئ للآخرين وهو منقطع في الثلثين اذا اقع الصانع رجلا في مكانه بطرح النوازل
 بالنصف جازا استخسانا للتعامل اذا اشتراك في عمل يتقبلونه من الناس جميعا وشئ وجعل كل واحد منهما برأيه
 او في عملين مختلفين يعمل احدهما القصاره والآخر لطيطة جازا عندنا استخسانا لانه توكل بقبول العمل اذا
 تقبل كان عليه او اذا عمل احدهما او عملا استخفا الاجر وكان العامل سعيه للآخر وهذا جائز لمن المشروط
 العمل لا عمل العامل نفسه فان القصار اذا استعار بعينه او استأجر غيره حتى عمل استحق القصار الاجر وشئ
 الرجوع بهذا لعدم ما اكثر ما شرط للآخر جازا عندنا لان العمل متفاوت وقد يكون احدهما احدثا وان عملا
 لا دناهما عملا اختلف للنتائج فيه فان غاب احدهما او مرض او لم يعمل وعمل الآخر فالآخر يتبعه لانه كعملهما

ما بطل
 ثلثة نفوس
 وعرف فيه
 احدهم

مطل
 تشارك في عمل
 مختلفين

فصل الاول في مسائل الشركة الفاسدة

الثالث في الفسخ وفي القلاوي الصغرى انكار الشركة فسخ وفرق ذكرنا في فصل البيع في فصل ما يكتسب
 فسخا وما لا يكتسب وفي شرح القلاوي اي الشريكين مات انفسهم عقد الشركة علم صاحبه بموته او لم يعلم ولو لم
 كن فسخ احدهما الشريكين وبين شريكه ولم يعلم شريكه لا يفسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة دراهم
 او دنانير انفتحت الشركة ولو كان عروضا وقت الفسخ ليس واية عن احضار الشركة انما الرواية في المضاربة
 وذكر الطحاوي انه لا يفسخ كالمضاربة قال ربح وكرا الامام خازمه زاده اذا فسخ المضاربة ورأس المال عروضا
 يجوز انما اذا فسخ احد ما فلا يجوز اذا كان المال عروضا وعمامة المشايخ فروقا وقالوا يجوز فسخ الشركة وان كان
 المال عروضا بخلاف المضاربة وهكذا اختاره الصدر الشهيد صورته جازون اشتراكا واشتربا منفعة ثم قال
 احدهما الشريكة لا عمل عملت بالشركة وغاب فعمل الحاضر بالمتعة فاما الفسخ فهو للعامل وهو من نصيب
 شريكه لان قوله لا عمل عملت في الشركة بمنزلة فاختار الشركة واحدا الشريكين اذا فسخ الشركة ورأس المال متعة
 بيع الفسخ هو المختار بخلاف المضاربة وفي شرح الطحاوي اذا فسخ المضاربة عن النصف ان كان رأس
 دراهم كان له ان يصفى الدراهم الى الدنانير وان كان رأس المال دنانير يصفى الى الدراهم وليس ان يترى بهلوه
 وعمل انتهى وان كان رأس المال عروضا وقت الفسخ لا يصح نهيب والطحاوي جعل الشركة كالمضاربة لاحد الشريكين
 اذا قال لصاحبه انما اريد ان اشترى هذا الجارية فتسقط الشركة فاشترها لا يكون له ما لم يقبل شريكه ثم قال
 الوكيل بشر الجارية فبيعهما للموكل انما اريد ان اشترى هذا الجارية فتسقط فاشترها لا يكون له والفوق ان الوكيل

ما بطل
 الوكيل يملك عزل نفسه
 رضى الموكل اجم
 بطل

عزل نفسه اذا علم الموكل بفسخ خطه فان احد الشريكين له يملك فسخ الشركة الا برضاء صاحبه
 والله اعلم **كتاب الصيد** وهو مشتمل على خمسة فصول الاول في المفقة
 والثاني في صيد الكلب والثالث في الرمي والرابع في السمك والخامس في جنس ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل
 وفيه الجلالة **اما الاول** الصيد هو الحيوان المتوحش المستخرج عن الادى ما لم يكن له كان او غير ذلك

وفي شرح الساقى الاصطلاح صياح الا اذا كان للشاهق وان باخذ جرحه ويكون هذا الكلب ونحوه
 ما بعد ذوا الباري ونحوه ما بطير والهم ونحوه ما يخرج والسبكة ونحوها ما يمسك وانما جعل الضميمة
 عشر شرط خمسة في صيد وهي ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه اله رسال وان لا يشارك في الاكل
 من لا يحمل صيد وان لا يترك التسمية فاما وان لا يشترط بين الاكل والرسال وبين الاخذ بل آخر خمسة
 في الكلب منها ان يكون معلما وهوان يذهب على سنن الاكل وان لا يشارك في الاخذ ما لا يحمل صيدا
 وان يقتل جرحا وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد منها ان لا يكون مغويا بانابه او غلبه وان لا يكون من
 الحشرات وان لا يكون من بقاء الماء سوى السمك وان يملك نفسه بجناحه او قرايه وان يوثق بهذا قبل ان يوصل
 الى ذبحه وفي نسخة الامام السرخسي بهذا العبارة ان يكون الصيد ما يباح تناوله ويكون متعاقبا وشاوانا

الفصل الثاني في صيد الكلب

كل ما اصيبت ودع ما انقبت **الفصل الثاني** في صيد الكلب وفي الاصل لا بأس
 بصيد السلم بطلب الجوسي وان بهم كاذب يسكنهم اما الجوسي اذا صاد فلا يحمل صيدا وكذا ذبحه واما البو
 والنصراني فيحمل صيدا ما وجد من اكله اذا شارك في قتل صيد كلب غير معلم والذي لم يسم عليه او الذي ارسله محو
 او مرده لم يحمل وكذا لو رد عليه الصيد حتى اخذ او رد عليه سيج وكذا الباري فان رد عليه محو حتى
 اخذ فلا بأس باكله بخلاف السبع والكلب لئن فعل الجوسي من جنس فعل المرسل فيكون اعانة وفعل السبع
 ليس من جنس فعل المرسل لئلا يكون اعانة للمسلم فيكون اعانة للكلب فيجوز له الجامع المصغر اذا ارسل المسلم
 كلبه على صيد ثم زجره بجوسي فان زجره فقتل الصيد يحمل وعلى الغلب لا يحمل وليس هذا كالواثق
 الكلب بنفسه وزجره صاحبه انه يجعل كانه صالح حتى يحمل استخسانا **نوع منه** من هذا الفصل وتو
 ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عروضا ثم زجره وسمى فان زجره واخذ الصيد وقيل لا يحمل لئن الا رسال
 من تارك التسمية عروضا فعل محرم فلا يفسخ الا بمنزلة بمعنى بان يسكنه ثم يرسل مع التسمية واذا انقضت الكلب
 المعلم او جازعه اخرى غير الكلب فاخذ الصيد وقيل لا يحمل فلو ان صاحب صاح به بعد الانقضاء ان لم
 يزد في الطلب ولم يزد زجره لا يحمل وان انزجره وزاد في الطلب حل اكله لئن ذلك يكون بمنزلة الاكل
 صيد الكلب المعلم وما استبده من الجوارح من السباع وغيرها يرسل المسلم او الكتابي ويبيع عليه فيأخذ
 ويقتله جرحا حل الا ان يأكل من لحمه في حرم فان شرب من دم الصيد لم يحرم عند عامة العلماء واصل

مذا ان ترك الاكل شرط لكونه مطا وان ترك الاكل مرة لا يرد له على العلم ما لم يترك ولم يتركه اذ اخرج ففقد جازا
 وفوضه الى اهل هذا الصناعة وعند ما اذا ترك ثلاث مرات فقد علم فان صادف ثلثة او اكثر من الصيد ولم
 يأكلها لم يؤكل الاول والثاني لا يغير معلوم بعد وفي الثالث رطباته ولا يصح ان يجعل الثالث اخذاه الفقيه في
 مختلف الروايات فان اكل من الصيد بعد ما حكم به حكم به عند ذلك حتى لو صادف صيد اقبل هذا
 قايمة عند حرمه وعند ما لا يغيره واصبحوا انه لا يظفر هذا فيما اكله والخلاف في المخاربة والمباذات
 انفس الكلب من الصيد بضعة في حالة الاخذ فالقها ثم قتل ولم يأكل منه فلا اخذت صاحبه اخذت
 البضعة فاكلها لم يجرم ولو انفس جلد اخذت صاحبه فذلك ولو اعطاه صاحبه بضعة منه فذلك
 وفي البازي لا يشترط الاكل لجبر معلوم بل يكفي باجابه عند الدعوة **نوع من** اذا نوارى الكلب
 والصيد ثم وجد بعد ذلك فقد قتل وليس فيه اثر غير محرم اذا لم يترك للطلب ثم طلب بعد ذلك فوجد
 لم يجل وان غاب عن بصر الراي فاتبه ولم يشغل بغيره حتى وجد فذات حل استحسانا وكذا البازي
 فان كان به جراحة اخرى لم يؤكل ترك الطلب او اذا ارسل كلبه او بازيه على صيد فخذ ذلك الصيد فوجد
 او عذ من الصيد حل كلبا ملام 2 وجد ارساله عند غاؤه او ارسل كلبا فاخذ صيدا فقتله وجنم عليه ثم ابع
 آخر فاخذ ان طال كنه على الاول انقطع ارساله فمروا فلا بد ان عدل عن سنن ارساله بمنه او
 ثم اخذ صيدا لم يؤكل اذا كان الكلب او انه يد في ارساله حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فقتل حل الكلب
 في الاصل وفي الفتاوى بجعل ارسل كلبه المعلم فاخذ صيدا وامسكه فمات الصيد من اخذ او صدمه لم
 يؤكل بجعل ارسل كلبه على صيد فخطاه ثم عرض له صيدا آخر فقتله يؤكل وان رجع فعرض له صيدا
 في رجوعه فقتله لم يؤكل لئن ارساله بطل بالرجوع وبردون ارساله لا يجل وفي الاصل كل خارج من
 السباع يجل صيده وفي الذئب قال محمد بن لا ادري انه يتعلم ام لا فان تعلم لا بأس به وعند اصحابنا في العلم
 والذئب من عادتهما ان يسا صيده ما ولا يأكله في الحال فلا يرد له بالامساك على المعلم فان تصور
 جاز فالحاصل انه لا يرد من الجرح في الصيد سواء كان ذلك الاصطياد بالكلب او بالري ويشترط ان يكون
 السهم جارحاً فان كان من اصاب ان خرق يؤكل وان لم يخرق لا يؤكل لان يكون رأسه محدة افا صاب الصيد
 بوجهه فخرجه يؤكل واما البازي اذا قتل الصيد حل اكله وان لم يجرح وما يتصل بهذا وفي الاصل يجوز
 فليكن الكلب المعلم بالبيع والخبة والوصية وغير العلم كذلك حقه ذكره النوادر انه يجوز بيع الجرو وابتا
 بيع العفور فلا يجوز كالتدب والتهدي والبازي يجوز بيعهما وتبع السنو قال ابو يوسف يجوز **جلب**
 الف الصبي في ارض انسان او يارض فيها او دخل داره او فعلت بسطاط او تكسر الصبي او دخل السمكة
 اجمه او تكسر الطير لم يملكه ومن اخذ فمروا به ولو دخل داره فاعلق عليه وصار يحال بقدر على اخذ او ار
 ستره فسطاطه يملك ولو وقع في حفرة حفرها المالك للمالك لم يملكه ولو حفر الاصطياد ملكه اذا وقع فيها وكذا

بضعة

بجل

مطلب ما يجوز بيعه من الكلب

الشبهة

الشبهة والكل اذا عتل في ارض انسان فهو لصاحب الارض ولم يذ اخذ ونظر فقهه كوناها في كتاب الله
 بجعل صيده بغير فابان ثلثا من قبل الرأس حل كل لانه ذكوة ولو ابان فخذ او عضوا غير الرأس اقل
 من النصف لم يجل المبان عندنا لقوله ع ما بين من الى وهو ميت وحل الباقي لوجود ذكوة الاضطراب
 ولو قطع نصفين واستويا في الموت حل الكل وكذا اذا ابان بعض الرأس ولو ابان اقل من نصف الرأس
 لا يؤكل المبان لانه ينهم بقاءه بعد الابانة وحل الباقي للذكوة الاضطراب ولو قطع عضوا ولم يبق في
 حل ولو ابان اللحم وتعلق بجذعه وهو مبان ولو ضرب سيف على سمكة فقطع بعضها يؤكل ما قطع
 الصيد لان الميت من السمك حلال **الفصل الثالث في الري**
 وفي الاصل اذا اصاب السهم الصيد فاقطعه حتى لا ينقطع براحته رماه آخر فقتله انه اذا رماه انما
 ورماه آخران تعافيا واخذت الاول ملكه الاول وان مات العول حل وان علم انه مات بالثاني حرم ومن
 الثاني للعول ولو رماه وقتله ملكه وحل ولو تعافيا ولم يفضله الاول وقتله الثاني ملكه الثاني وحل
 رجل ري صيدا فسقط على الارض رماه حل بخلاف ما اذا وقع على الماء او على الجبل او على
 او حجر او حائط او دغ منسوب او لبنة منسوبة ثم وقع على مكان آخر فمات بحرمانا الطير اذا وقع في الماء
 ان كان برياً لا يجل سواء كانت الجراحة فوق الماء او كان منعك في الماء الا ان يكون الجراحة بحالة لا ينفق
 بجاة الصيد منها كما اذا ذكاه ثم وقع في الماء وان كان الطير مائياً ان كانت الجراحة فوق الماء يجل لانه
 علم انه مات من الجراحة وان كانت الجراحة بحالة ينهم صباه الصيد منها لولا الوقوع في الماء لا يجل بخلاف
 ما لو وقع على الجبل واستقر عليه او وقع على الارض ومات يجل فان كان شئ من ذلك حذافا صابه
 جرحه لم يجل وفي الفتاوى للقاضي الامام ولوري صيدا فاصابه السهم وخرقه فوق في الماء ومات قال
 ان كان برياً حيوة حين وقع في الماء لم يجل اكله لاحفال انه مات بالماء وان كان له برياً حيوة حين
 في الماء حل اكله لانه مات بغير الماء والبرزاق كاسهم رجل ري صيدا فنفذ منه واصاب آخر حل كلاهما
 ولوردت الرمح السهم عن سننه فاصاب صيدا لم يجل ولو قواه فامضاه على سننه حل ولو رمى السهم على
 واصاب شجر لم يغير ومضى واصاب الصيد ولو رمى سهما وري رجل آخر فاصابا صيدا لم يجل رجل
 ري صيدا فانكسر الصيد بساخر ثم اصاب الصيد فقتله حل اكله لان العبارة لوقت الري وفي الزاوي
 مسلم ري سهما فاصاب سهما بغير مسلم آخر رماه فاصاب الصيد فقتله ان كان يعلم ان سهما الري الاول لا
 يبلغ الصيد لولا اصابته السهم الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان للثاني
 وكذا اذا رمى الجرحى بعد رمي المسلم فادقوه ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكروه ولا يجل صيد
 البندقية والعراض والعصا والجرح في الاصل **نوع اخر** رجل ري صيدا فوقع عند جحش قد ساقه
 على بجه ومات لاجل لانه فاور على الذبح بتقديم الاسلام رجل ري سهما صيدا فاخذ صاحبه ولم يكن

اخذ

او حرم

ويجى

مطلب اذا وقع الطير في الماء

موضوعا ورفع فاصاب السهم الموضوع الصيد فقتله حرام حل مسلم ري سهما فقتله

الوقت ما يقدر على ذبحه يؤكل هو الخنزير وفي الأصل هذا رواية عن أبي يوسف اما في ظاهر الرواية لا يصح
منزله وخرج عندنا **نوح الحنفية** رجل روى صيد اخصى عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه تلك
الآفة فاحسن الخنزير لآخر بخلاف ما اذا جرحه جراحة لا يتطعم منها الخنزير فليكن كذلك ما شاء الله
ثم روى اخرجت كان فالصيد الاول والعرفان في المسئلة الاولى امر بالخيل الاول فصار بمنزلة
من نصب شبكة فوقع فيها الصيد والمالك غائب ثم تخلص عن الشبكة فرماه رجل واخذ وهو في المسئلة
الثانية اخذ الاول بيضا اسرعه فملكه رجل روى اسدا او ذبا او خنزيرا او ما اشبه ذلك ما يقصد
بالاصطلاح روى صيدا ما كثر اللحم وقيل على اكله وقال زفر لا يصح وان روى جردا او سمكة وتروى السمينة
فاصاب صيدا عن أبي يوسف روايان روى ابن رستم عنه لا يصح لانه ما اصابه لا يصح ليدون السمينة والفتا
انه يؤكل ولو روى آذني او بقر او ابل او شاة او سحر اهل وفي فاصاب صيدا ما كثر اللحم لا يرد اية هذا في الاصل
ولا يري يوسف فليكن في قول رجل وقول لا يصح لانه ما اصابه لا يصح في الاصل ولو ارسل الاصيد وهو يظن انه
او انسان وفي فاذا هو صيد يؤكل وفي الاصل مع حشا انه حتى صيد فرماه او ارسل كلبه فاصاب صيدا ان
ذلك الحي حتى صيد لا بأس به وان كان حتى انسان او غيره من الحيوانات لا يصح ولو روى خنزيرا اهلبا او
موتفا فاصاب صيدا لم يؤكل وان كان لا يعرف انه اهلي او حتى على هذا اذ اري طيرا ما اذا روى بغيره ولا
يدعي انه اهلي او غيره لا يصح لانه في الاصل ليس يوحى في الاول في الاصل **نوح الحنفية**
وفي الفتاوى وجاجة لرجل تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها فرماها ان خاف عليها الموت يؤكل وان لم
يكن بهذا المشابة لا يؤكل واصل هذا في صيد الاصل ما يوحى من الحيوانات على ما يصح به الصيد حتى لو تد
البعير او البقرة فرماه بالتجارة واصابت الجراحة شيئا فانت منها حل وفي الشاة خارج المصير على وفي المعز
وفي الفتاوى في باب النور جعل له حاشية فرماها او رماه غيره فذا على وجهين اما ان كانت له زندي الى
منزله او كانت تمنع في الوجه المثل جعل اكلها اصاب الذبح او اصاب موضع آخر لانه عجز عن الذكاة او
وفي الوجه الثاني ان اصاب الذبح حل وفي موضع آخر قال على مطلقا والشاة لو سقطت في بئر فظمت على
قال الحسن بن زبكي لا يصح وذكر في فتاوى القاضي الامام مطلقا من غير ذكر لى لسيف وقال المزدكي في البر
اذا رماه فادماه حل اكله وهو ما لو نكسوا وان اصاب السهم ظفرها او قرنها فادى حلت ولو اصاب فخ
الجم ولم يخرج الذمان كانت الجراحة كثيرة حلت وان كانت صغيرة قيل حل وقيل لا يصح والله اعلم
الفصل الرابع في السمك وفي الاصل السمك الذي مات في الماء بغير آفة هو
الطافي لا يؤكل وان مات بآفة روى ان يختر عنه الماء او طفا على وجه الارض او وجد في بطن طيرا او يك
او ربطه اخذ في الماء او اضطر الضياور من جماعة منها الى مضيق فتركت فهلك اولد عنه حبة او
اصابت حوت او الخ في الماء شيئا فاكله يؤكل ولا يصح اكله في الماء الا السمك وفي الفتاوى اذا قلده حلالا

شقي

ال

او يرد

او يرد لا يؤكل عندنا كالتافي وعند محمد يؤكل وهذا روى بالناس وفي التجويد لم يذكر الخنزير
قال فيه روايان سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض مبنية ان كان الرئس خارج الماء اكلت وان كان في
الماء ان كان ماعلى الارض قدر النصف او اقل لم يؤكل وان كان ماعلى الارض اكثر من النصف
اكلت ان شئت اذ روى به الرجل في الماء فتعلق به سمك ان روى به خارج الماء في موضع يقدر على اخذ
فاضطرب فوقع في الماء ملكه وان انقطع الجبل قبل ان يخرج من الماء لا يملكه وعلى هذا اذا ارسل الكلب
او روى يعرف من هذا **الفصل الخامس** فيما يؤكل فيما لا يؤكل وفي شرح الطحاوي
ما لا يؤكل كل ذي ناب من السباع وذي خلب من الطيور بيانه الاسد والذئب والفرو والعهد والغلب
الضبع والكلب السنور الاهلي والبري والنمل وسباع الهوام ايضا بيانه الضب والبريوع وابن عرس و
السجباب والنمك والعقور والدق والهوام التي سكنها في الارض بيانه القارة والوزغة والقنفذ
والحيات والعقرب وجميع هوام الارض الا العرب فانه جعل اكله وذي خلب من الطيور بيانه الضف
والعقاب والبازي والشاهين وما اشبه ذلك وفي الفتاوى الصنعي ما لا يؤكل كالبزور ونحوه
لا يؤكل الا السمك والجراد والعقور ونحوه يؤكل وكبيرة الغراب وهو الذي ياكل الخبثات وفي فتاوى
الكل المهدد لا بأس به لانه ليس يربي خلب من الطيور وفي فتاوى القاضي الامام ولا يؤكل الخفاش لانه
ذوناب ولا بأس بالخطاف والفري والسوداني والرز زور والعصافير والفاخنة والجراد وكل ما ليس
يخلف يحطف بخلبه ولا بأس بدود الزبور قبل ان يتغير فيه الروح لان ما لا روح له لا يبي منه حمار الوحش
يؤكل بخلاف الاهلي والبيئ لا يؤكل ويكره لحم الخيل عندنا في حرم الله وفي الكراهة روايان والا
كراهة التحريم ولين كلهم وما يتصل بهذا الجلالة ويكره اكل لحم الابل للجلالة وفي النوادر لو ان
جذبا غشي بدن الخنزير لا بأس باكله فعلى هذا لا بأس باكل الدجاج لان لحمه لا يتغير وما غشي به يصير
منه لكا لا يفي لانه فعلى هذا فالوا لا بأس باكل الدجاج لانه لا يتغير لحمه والذي روى عن رجل
الله صلى الله عليه وسلم انه تحبس الدجاجة ثلثة ايام كان للثورة والناي نثر طرد كذا للجلالة التي لا ياكل
الا الجف اما ما يخلط كما اذا تناول النجاسة والجيف وشاوى غيرها على وجهه لم يظهر اثر ذلك في لحمها
لا بأس باكلها وفي لرح الشاة في الابل تجبى شهرا وفي البقرة عشرة شهرا وفي الشاة عشرة وفي الدجاجة ثلثة
ايام وقال الامام الرضوي الاصح انه تحبس الى ان يزول الرائحة المتعنة وفي التنقي المذكور للجلالة التي
تقرب ويوجد منها ربح متعنة فلا يؤكل لحمها ولا ينزب لبنها والعلى عليها وتكحلها ويكره بيعها
وتكحلها وفي الفتاوى البقالي عرفها حتى **كتاب الذبايح** وهو مشتمل
على فصلين الاول في مسائل الذبح والثاني في السمينة اما الفصل الاول وفي مختصر القدر وروى في
المسلم والكنائي حلال ولا يؤكل ذبيحة الجحش والمزبد والمزبد والوثني والحرم من الصيد وفي الاصل

انصف

المجوسى ونصره حتى نجته الملوود بين الكفاية نجته حلال وفي فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى و
 النصرانى حلال وان كان حربيا الا ان يسم منه انه يسم عليه المسيح فاذا سمع ذلك منه لايجل لانه اقبل به غير الله
 وقال بعض اصحاب الشافعى انها حلال ولا تجل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب المرأة كالرجل
 في الذبح والصبي الذي يعقل ويضبط كالبالغ ويحب نوحه هذه الذبح الى القبلة ويكره ان ينجح الثأ
 اذا ذبح ولا بأس بكل الذبيحة من الماروى عن النجوم انه نهي ان ينجح الشاة اذا ذبح قبل ان يكسر قبل
 ان يبرد وقبل ان يبالغ في الذبح حتى يبلغ الفخام وهو عرق في العنق فكره لان فيه زيادة مثقفة من غير
 حليمة ويكره ان يجزها الى سبعة وان يحد الشفرة بعد ما اضيقها **جنس اخر** وفي الجامع الصغير
 لا بأس بالذبح في الحلق كله اعلاه واسفله ولا بأس بكل الجزاء اذا ذبح ذبحا ولم يجز الشاة و
 البقرة اذا خربت ولم يندمجا بكرة ذلك وفي بعض النسخ لا يصب وفي فتاوى القاضى الامام ثم السنة في
 الابل الخروف وفطخ العروق في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والبقر الذبح فان ذبح في
 اوخر الشاة والبقرة جاز ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم واقرى الوداج وكل شاة ذبحت من
 فضاها ان قطع للمقوم والوداج والمرى قبل ان يوثق الشاة لا بأس باكلها وان ذبح الشاة بين اوطن
 غير منزع لايجل اكلها وان ذبح بطن منزع او من منزوعة او قرن او عظم فانهر الدم واقرى الوداج
 على عند شاة ذبحت فقطع منها نصف للمقوم ونصف للرئ لا تؤكل وان قطع الاكثر من المقوم والوداج
 والمرى تؤكل واختلفوا في نصير الاكثر فمن ايج اذا قطع الثلثة من العروق الاربعة اية ثلاثة كانت
 ضل وان ترك قطع واحد منها لصل وقال ابو يوسف ان قطع للمقوم والمرى واحد الوداجين فصل
جنس اخر قال الامام السرخسى في ذبح الشاة من الذبح فلم يبل الدم منها اختلف المناهرون قال
 ابو القاسم الصفار لا تجل وقال ابو بكر الاسكاف لا بأس به وفي النوازل رجل ذبح شاة او بقرة ان ضرت
 الذبح وخرج منها دم مسفوح غل وكذا ان غرقت ولم ينجح الدم او خرج الدم ولم ينجح فان لم ينجح ولم ينجح
 الدم لا تفل هذا اذا لم يعلم حين ذبح الذبح وان غرقت حلت وان لم ينجح ولم ينجح الدم وفي شرح الطحاوى
 وخرج الدم لا يدل على الجوة الا اذا كان جرحا كاجرح من الخي وهذا عندنا جرح وهو ظاهر الرواية رجل
 ذبح شاة مريضة ولم ينجح منها شيء الا فها قال محمد بن سلمة ان نجحت فها لا يؤكل وان ضمت يؤكل
 وكذا في العجا ان نجحت لا يؤكل وان ضمت يؤكل وفي الرجل ان قبض رجله باي يوكى وان مدت لا يؤكل وان
 نام شعره لا يؤكل وان قام يؤكل هذا اذا لم يعلم حين ذبح الذبح ولم ينجح الدم ولم ينجح اما اذا وجد
 خروج الدم والحركة فقد ذكرنا الصيد اذا بقي فيه من الجوة قدر ما يبقى في الذبح بعد الذبح فمنها ما ينجح
 احبها ما ذكرنا والثانية الذب اذا قطع بطن شاة وبقي فيها من الجوة قدر ما يبقى في الذبح وجهه والثالثة الكلب
 المعلم اذا اخذ للصيد وجرح وبقي فيه ما يبقى في الذبح بعد الذبح والرابعة اذا ارى صيدا فاصابه وبقي فيه

وعن محمد اذا قطع الاكثر من كل واحد من هذه العروق لا تجل وان ترك قطع واحد منها لا تجل ولا ينجح ايضا اذا قطع للمقوم والمرى والاكثر من كل واحد

محل الصيد وغيره اذا بقي فيه من الجوة قدر ما يبقى في الذبح

من الجوة

من الجوة قدر ما يبقى في الذبح بعد الذبح الاولى والثانية عند ما لا يقبل الذكاة حتى لو ذكاه لا غل
 واختلف المتابع على قول ابي والاصح انها تقبل الذكاة حتى لو ذكاه ضل ذكره الفقيه ابو الليث في مختلفا
 في الثالثة والرابعة لا يقبل الذكاة بمعنى يجل حتى لو وجد المالك فلم يذبح لا يصح ان يذبحه فرف بين الثالثة
 والرابعة وبين الاولى والثانية وذكر الامام السرخسى اذا علم انها كانت حية حتى ذبحت حل اكلها سواء
 كانت الحية فيها ميتة بقاؤها او لم يمت وقال ابو يوسف ان كان يومها ميتا فبقي يوما او اكثر غل رجل
 بطن فخرج ولها وذبح الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعيش من الشئ لا غل وان كانت تعيش غل
 بقرة نفس عليها الولادة فادخل رجل يده في موضع الولادة وذبح الولد اخرج في غير موضع الذبح ان ذبح
 ضل ولا ينجح وان جرحه ان كان لا يقدر على منعه فغل رجل له شاة حامل اذ ذبحها ان تقاربها الا
 بكرة الذبح وهذا عندنا ينجح بناء على ان الجنين لا يذبح بذكاة الام فصاب ذبح الشاة في بطنه ففقط على
 من المقوم واسفل منها فمروم وحل الذكاة وقد ذكرنا **الفصل الثاني**
 في التسمية وفي الجامع الصغير يكره ان يذكر اسم الله مع اسم غيره بمعنى عند الذبح وتسمى على ثلاثة اوجه
 ما يجره ومنها ما لا يجره ويكره ومنها ما لا يجره ولا يكره اما الاول فموان يذكر اسم الله واسم غيره على وجه
 نحو ان يقول بسم الله واسم فلان او بسم الله ومحمد رسول الله والكروه ان يذكر اسم الله وغيره مفرونا في الثاني
 وغير عطف ولا شركة فان يقول بسم الله ومحمد رسول الله واما الذي لا يجره ولا يجره فان يكون منفصلا
 صورة ومعنى قبل وبعد الام تقبل عن فلان وفي الفتاوى نحو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالحفض
 لا غل ولم يذكر النصب وفي روضة الزند وسقى النصب بالحفض لا غل ولو قال بسم الله صلى الله عليه
 غل والاولى ان لا يغسل ولو قال بسم الله صلى الله عليه على محمد بن ابي طالب ولو قال بسم الله واسم فلان لا غل
 هو المختار وفي الروضة لو قال بسم الله بنام فلان قال ابو بكر الاسكاف يجوز مطلقا ذبح ولم يظهر المأخوذ به
 ان قصد ذكر اسم الله غل وان لم يقصد وقصد ترك الماء لا غل يجل على عند الذبح ان اراد به التسمية على الذبح
 غل وان اراد به التسمية على غير الذبح لا غل كالرجل اذا سمع المؤذن الله اكبر فقال هو الله اكبر وشرع في الصلوة
 لا يصبر شاربها في الصلوة وان لم يكن له نية في التسمية غل وكذا اذا ترك التسمية ناسيا بشرط التسمية في ذ
 الحمار للظاهرة وقد ذكرنا في كتاب الطهارة وفي الاصل عند التسمية عند الذبح شرط وفي الاصطلاح عند
 ارسال الرمي واذا نصب الحريق لاخذ الطيب بشرط التسمية عند الوضع وذكر صاحب المحيط نصب سجدة
 لصيد حمار الوحش ثم وجد حمار الوحش وجوابه ميتا لا غل قال الشيخ رح وهذا الجواب اما يجل على ما اذا قصد
 الطلب لما انه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب ولو اوضح شاة واخذ سكين او شئ من كذا وذبح شاة
 اخرى وترك التسمية علما على الا غل ولو رمى بها الى صيده وحى فاصاب اخر او ارسل كلبه الى صيده
 فترك الكلب ذلك الصيد واخذ غيره غل ولو ذبح تلك الشاة ثم ذبح بعدها اخرى فظن ان تلك التسمية تكفي

والشركة

او باجم فلان

الله

او باجم فلان

لا يغفل والتم اذا اصاب الصيد وغيره واخذ الكلب ذكوت وعبره حل النحل ولو نظر الى قطع من النعم واخذ
 السكين ويحرم اخذ شاة منها وذبحها بذلك التسمية لا يغفل ولو ارسل كلبه على جماعة من الصبح ويحرم اخذ
 احدها غفل **نوع من** ولو قال مكان التسمية للخدمة او سبحان الله يربد التسمية اجزاء ولو قال الشكر
 لا يجوز كافي مسألة الاذان وفيه كونا ولو اجمع شاة ليدفع ويحرم ثم اكل او شرب او كلم ثم ذبح ان طالع فقطع
 حرره والافلا في الاصل فاليد ذكر في الاصل ان طالع ولم يذكره ورأيت في موضع ثقة ان الطويل يستكثر
 الناظر في اضافي الزعفران في الاصل الفقرة تليق التسمية من غير فصل وكذا لو انشأت الشاة وفلتت من
 مضيقها ثم اعاد الى مضيقها انقطعت التسمية **كتاب الاضحية**
 وهو مشتمل على سبعة فصول الاول في المقدمة الثانية في نصاب الاضحية الثالثة في وقت الاضحية الرابعة في
 لم يدخل في الاضحية وفيها يكون وفيما يجوز عن الاضحية وفيما لا يجوز الخامس في الميوس ما يمنع جواز الاضحية
 وما لا يمنع السادس في الاستغفار بالاضحية السابع في النضحية عن الغنم اما الاول وفي نسخة الامام السرخسي
 الاضحية واجبة وذكر الطحاوي ان هذا قول الشيخ اما عند عامة من سنة وفي نظم الزند وفي الاضحية اجبة
 التي من الضد في مثل فقهاء وادوية في ظاهر الاصول وشرائط وجوبها الفناء وان يكون مقيما في
 حرم او قرية ولا يكون مسافرا وان يكون في الوقت **الفصل الثاني في نصاب الاضحية وفي**
 اجناس الناطق قال ابو جرح رحمه الله المور الذي لم يناد درهم او عرض يساوي مائة درهم سوى للسكن والناظر
 والناظر الذي ليس ومنتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا الذي في الالباب في الاضحية وفي الهادويان ان جاز
 يوم الاضحية ولم يناد درهم او اكثر ولا مال له غيره فحرم عليه الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين ولو ادا
 يوما الاضحية ولا مال له ثم استفاد مائة درهم ولا دين عليه وجب الاضحية الفقير والغنا والموت انما يعتبر
 في حق الاضحية آخر ايام الفري ولو كان له عقار مستغل اختلف المتأخرون في اضافي الزعفران فيعتبر فقته لا
 حتى لو كانت فقته مائة درهم فعليه الاضحية وقال ابو علي الدقاق يعتبر دخله لا فقته فقته ان كان
 يفتقر عن ذلك فون سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره فون شهر فان فضل من ذلك ما نادر
 فعليه الاضحية وصدقة الفطر وفي اول اضافي الزعفران ان كان غلة المستغل تكفيه وعمله فهو موسر والا
 فهو مسر عند محمد وعند ابى يوسف هو موسر ولو كانت الضياع وقفا ولها غلة ان وجب له في ايام الفري فدية
 مائة درهم فعليه الاضحية والافلا وان كان جازا عند حنيفة فقته ما نادر درهم او ملح فقته ما نادر درهم او
 فضلا عند اشنا او حابون فقته ما نادر درهم فلا اضحية عليه وان كان لا يجنس فعليه الاضحية الكلب في الاضحية
 وفي الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون له من كل كتاب انسان ومباراة واحدة
 عن محمد فان كان احد مباراة الامام ابى حفص والآخر برواية ابى سليمان لا يصير غنيا بكتب الاحاديث
 والتفاسير وان كان له من كل كتاب انسان وصاحب كتب الطب والحجور والادب غني بها اذا صارت مائة

فعليه الاضحية ولو كان له
 مائة او كتب الفقه او
 الحديث او كان يحسن
 ان يتواضعا
 وفتها
 مائة
 درهم

درهم وفي الاجناس رجل به زمانة اشترى حمارا بركبه وسبق في حواجه وبقية ما نادر درهم فلا اضحية عليه ولو كان
 في دار كبراء فاشترى قطعة ارض مائة درهم فبني فيها دارا يسكنها فعليه الاضحية ولو كان له دار ضرابا
 شوى وضفي وقرش شوى وضفي لم يكن بها غنيا فان كان له فيها ثلثة وبقية الثالث ما نادر درهم فعليه الاضحية
 وكذا الفرائض الثالث والغازي بقرتين لا يكون غنيا والثالث يكون غنيا ولا يصير الغازي بالاسلحة
 غنيا الا ان يكون له من كل سلاح واحد مما يساوي درهم وفي الفتاوى الدهقان ليس بغني بقرتين واحد
 وبجمل واحد وان كان له فرسان او حماران واحد مما يساوي مائتين فهو نصاب والزراع بثورين و
 آلة الفدان ليس بغني ببقرة واحدة غني وثلثة ثيران غني اذا ساوى احد مما مائة درهم صاحب
 وصاحب الثياب ليس بغني بثلاث دستجات احدها للبدنة والآخر للثمة والثالثة للاعباد وهو
 غني بالربعة وصاحب الكرم غني اذا ساوى مائة درهم والمراة تعتبر موسرة بالمرء المجهل الذي له على
 الزوج ان كان مليا عند ما وعدها به لا تعتبر قال رج ورأيت في موضع ثقة رواية ابن جماعة عن محمد بن
 ابي ابي الاضحية الا على من له ما نادر درهم فصاعدا فليس له الرواية سوى بين غني الاضحية
 وغني الزكاة وفي فتاوى القاضي الامام والمرأة تكون موسرة بالها على الزوج من الصداق اذا كان
 الزوج مليا فوله او في قول ابي لا يكون موسر وهذا اذا كان الموسر جاهلا فان كان متجلا لا يكون
 في قولهم جميعا **الفصل الثالث في وقت الاضحية وفي الاصل ايام الفري** افضلها
 ويجوز النضحية في الليلتين المتخللتين ويكره اذا طلع الفري الثاني من يوم الفري فلا هل السواد ان يجزوا
 واهل المصر لا يفتنون الا بعد صلاة العبد ولو صلى بعد صلاة اهل المسجد في المصر قبل صلاة الجبانة
 جاز استحسانا وكذا لو فرغ اهل الجبانة دون اهل المصر في الاجناس لو ذبح بعد صلاة الامام قبل
 الخطبة جاز في املاء محمد ولو ذبح بعد تشهد الامام قبل السلام جاز وقد اساء وقبل الشهد لا يجوز
 ولو لم يشتر اضحية حتى مضت ايام الفري تصدق بقيمة ما يصلح للاضحية وفي اضافي الزعفران اذا صلى
 الامام يوما العيد ثم تذكر انه صلى على غيره وضوء او كان جينا وقد ذبح الرجل بعد صلاة الامام وقد يفتقر
 الناس لا تعاد الصلوة ويجوز الاضحية وان لم يعرف الناس حتى علم بعيد الصلوة واجزت الاضحية له
 بين الناس من قال لا يعيد الناس الصلوة ويعيد الامام وحده لو علم الامام بذلك نادى بالصلوة
 ليعيدها من ذبح قبل ان يعلم بذلك اجزاء ومن علم بذلك لم يجز الذبح اذا ذبح قبل زوال الشئ وبعد
 بحرية في الاجناس وفي الفتاوى لو ثبت ان هذا اليوم اليوم التاسع من ذي الحجة يوم رعايدة الصلوة و
 الاضحية كذا ذكر في اضافي الزعفران وقال في الفتاوى ان شهد عند شروق على هلال ذي الحجة
 جازت الصلوة والاضحية وان لم يشهد عند الشهود لا يجوز وممن لم يجز لو صلى الناس في اليوم العاشر من
 الحجة وهو اول يوم العيد ان صلى الامام في اليوم الثاني لا يجوز وان لم يصل ان صلى قبل الزوال ان كان رجلا

مطل
 ان تشهد عند شروق على هلال ذي
 الحجة جازت الصلوة والاضحية
 وان لم تشهد عند الشروق
 لا يجز

مائي

ان الامام يصلي لا يجوز وان كان لا يجزى وان شئ قبل الزوال جاز مطلقا في مسئلة النضجة
هذا اذا استبين انه يوم عرفه فان لم يلبس فيه يوم عرفه لكن شكوا ان شئ عند لم ان يصح من اول العيد
وان لم يشهدوا فلاحتميا ان يصح من العيد بعد الزوال الامام اذا اخر الصلوة يوم العيد ينبغي ان
يؤخر النضجة الى وقت الزوال فان كانت صلوة العيد ما يجرى بها جازت لهم النضجة في
هذا اليوم ولو خرج الامام لا العدا بعد العدا قبل ان يصلي الامام اجزاه لانه فات وقت الصلوة
على وجه السنة بل قد وقعت فيها الفترة ولم يكن فيها وال يصلي بهم صلوة العيد فصحوا بعد طلوع الفجر
جاز هو المختار كذا ذكره الصديق الشهيد في الفتاوى وفي الاجناس لا يجوز حتى يزول الشك في الفتاوى
للقاضي الامام وان كانت بلد لا يصلي فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لعدم اهل الفتنة
فانهم يصحون في اليوم بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم في
جسوع الياهم يجوز النضجة في هذا المكان في اي وقت كان الوقع الباس عن الصلوة وهذا هو الحكم في اهل
الاصار اذا نكث في يوم الاضحية فاجب الى ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث فان اخرج الى ان
لا يأكل منها ويصدق بذلك كله ويصدق بالبين للذبح وغير الذبح لانه لما خرج عن الهدى بذلك
ولا شئ في النضجة في اليوم الثالث والمسئلة بحالها ليس عليه شئ اذا شئت الاضحية فلم يجزها حتى مضت
ايام القرص عليه ان يصدق بها اذا وجدها ولا بد من حلقها فان ذبحها ونصرت في يومها جاز ويصدق بها بقضائها
ان نقص الذبح والنضجة بها حجة احسن الله الفتاوى **فصل في** وفي الفتاوى المصنف اذا اراد ان
يتحل له اليوم الاضحية بامر بالخارج الاضحية الى بعض هذه الفصول فصح قبل صلوة العيد وفي فتاوى
الامام ولو اخرج الضحية من المزدحم قبل صلوة قالوا ان اخرج من المزدحم مقدار ما يباح للمساكين من الصلوة
في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد مكرى وكل وكلامه بان يذبح شاة له وخرج الى السواد فخرج
الاضحية الى موضع لا يعد من المزدحم فصح ان كان الموكل في السواد جاز وان عاد الى المزدحم علم
الوكيل بقدم الموكل لا يجوز بل خلافه وان علم فذلك عندهم وعند ابى يوسف يجوز هو المختار ذكره الصديق
الشهيد في الفتاوى الاضحية في الرستاق والرجل في المزدحم مكان الاضحية حتى يصرف الى فقراء ذلك
الموضع اما في صدقة فطر ولد ووصفة فيعتبر مكانه لا مكان الولد والرفيق وعليه الفتوى ويحرم
مكان الرفيق والولد في الذكاة يعتبر مكان المال ويصرف الى فقراء ذلك الموضع **فصل في**
الرابع فيما يجوز من الاضحية وفيما لا يجوز وفي الاصل الاضحية من اربعة اصناف من الحيوان الجمل
والاثنى منها افضل ولا يجوز منها الا الشئ وهي التي عليها خمسة احوال وطعت في السادسة وفي الطلب
ما نمت لها اربعة احوال والثاني البقرة والاثنى منها افضل ولا يجوز منها الا الشئ وهي التي عليها اثنان
وطعت في الثامنة والثالث الغنم والذكر منها افضل اذا كان خصيا والشئ منها اخصا جاز ولا

مادوني ذلك من كل شئ الا الجمل العظيم من الضأن والشئ من الغنم التي عليها سنة وطعت في الثامنة والجمل
التي عليها سنة اشهر من الجمل وفي الاجناس الجمل من الضأن ما له ثمانية اشهر وطعت في التاسعة وفي اصناف
الزعراف ما نمت له سبعة اشهر وطعت في ثمانية اشهر قال في الاجناس ما يجوز الجمل اذا كان عظيم الجمل اما اذا
كان صغيرا فلا يجوز الا اذا لم له سنة وطعت في الثمانية والرابع المعز والذكر منه افضل ولا يجوز منه الا الشئ
وهو الذي اقل عليه سنة وطعت في الثمانية كالغنم والعنق من المعز كالجمل من الضأن وهو الذي اقل عليه اكثر
المول الكلي الاصل وفي نظم الزندوسقي المولود بين الوحشي والاصلي اذا كانت امه وحشية لا يجوز ولوزرا
كلب على شاة ولدت لا يجوز وقال الامام للغير اخبرني ان كان يشبه الام يجوز ولو نر شاة على ظبي قال الامام
للغير اخبرني ان كان يشبه الاب يجوز ولو نر ظبي على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام العبد لثا
فصل في ما يجوز في الضحايا والهدايا استحسانا ثم الاصل افضل من البقر ثم الغنم من المعز وفي اصناف الزعراف
قال الشيخ الحزميني البقرة افضل من الشاة اذا استونا في القيمة لانهما اعظم واكبر والشاة افضل من شئ البقر
اذا استونا في القيمة والهم والاصل فيه انهما اذا استونا في القيمة والهم فاطمهما الى افضل وان اختلفا الفاضل
حتى ان النمل بعشرين وهو قيمته افضل من خنوق خمسة عشر والبقرة افضل من شاة اذا استونا في القيمة
ويبيع شاة افضل من البقرة وفي الفتاوى شاة واحدة للاضحية ينلن من درهما افضل ام شاة ثنتين
قال شاة ثنتين وشاة ثنتين بعشرين افضل من شاة ثنتين بعشرين وفي اصول التوحيد للامام الصفا
النضجة بالديك والدمجاجة في ايام الاضحية من لا اضحية عليه لعارة شئها بالمضيقين مكروه لانه
من رسوم الجوس وفي الفتاوى لو فسخ ثبابة واحدة تكفي ولو فسخ اكثر الراحة فريضة والزيادة نظروا
عند عامة العلماء وقال بعضهم لم والمختار انه يجوز كراهة الجوز والبقر جوز عن سبعة ولو نوى احدهم
الهم بطل الكل ولو امتزى رجل بقرة ليعفي بها ثم اشرك فيها استأجر استحسانا والبقر جوز عن سبعة
اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى انفق جميعه القربا او اختلفت كالاضحية والقران واللحمة والتفكة
بالبيع يمنع الزيادة لا يمنع النقصان حتى لو كانت الشكاة في الهدنة او البقرة ثمانية لم تجزهم ولو كانت اقل من
الثمانية الا ان نصيب واحد منهم اقل من البيع لا يجوز ايضا بانه مات الرجل وترك ابنا وبقرة فضحها بها
وفي اصناف الزعراف اشرك ثلثة نفر في بقرة على ان يدفع احدهم اربعة دنانير والاخر ثلثة دنانير والاخر
دينارا واشترى بها بقرة على ان يكون البقرة بينهم على قدر رأس مالهم وضحوا بها لا يجوز ولو كانت الهدنة او
البقرة بين اثنين فضحها اختلقت المشايخ وفي المختار انه يجوز ونصف البيع شئ فلا يصير طحال الصلوة
الشهيد وهذا اختيار الامام الراشد وهو اختيار الفقهاء الى الليث رح وفي الاصل سبعة اشركوا في بقرة او بقرة
ثم مان بعضهم قبل ان يخرها فقالوا رثته اهو وها عنكم وعن فلاح المبتع غيرهم استحسانا وكذا لو اشرك
بعضي عن ولد الصغير او عن ام ولد سبعة فضحوا بقرة وارادوا ان يفتسوا اليهم ان افسسوها وناجوا وان

قال عامة العلماء

الغير اخبرني

افترسوا جزا فان جعلوا مع الم شين من السفط كالراس والاكراع وان لم يجعلوا الاجوز فان فعلوا هذا
وجعلوا الفضل بينهم بعضهم بعضا لم يجوز ولو باع درهم بدرهم واحد ما اكثروا فدخلت صاحبه الاجز
لتنقيب المشاع فيما لا يحفل القسمة وفي الاولى يحفل والفرق ان تحليل الفضل هبة وفي مسألة الوجه
المشاع فيما يحفل القسمة وهو الذي لم يجوز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحفل القسمة فجاز ولو جعلوا
الم والشح سبعة اهرم وقبوا بينهم جزا فجازت القسمة هذه الفناوي **جنس آخر** في الفاظ
وفي المشتري رجلان غلطا واذ كل واحد منهما اخصية صاحبه يجوز لكل واحد منهما اخضا و **يحل كل واحد**
منهما اذا اخصية صاحبه بامر دالة يجوز عن كل واحد منهما اخصيته ويحل لكل واحد منهما ما سلكه من
صاحبه فان كانا قد اكلوا ثم غلطا فحل كل واحد منهما ما صاحبه جاز وان تشاحا على ذلك من كل واحد منهما
لصاحبه قيمة شاة وينصرف كل واحد منهما بثلث القيمة وان كانت انقضت ايام الخوف في الروضة وحل
ادخله شاة من طائر غلطا فادى كل واحد منهما شاة واحدة معينة وشاة لاهب عينا فالتى لا يبين
لبيت المال والتي تشاركها في هبته منصفان ولا يجوز الاخصية عنهما ان كانت شاة ولو كانت بدنة او بقر
جاز عنهما هو الاصح اربعة نفر لكل واحد منهم شاة حبسها في بيت فان واحد ولا يردى لمن يبيع هذه
الاغنام جملة وينتري بينهما اربع شياه لكل واحد منهم شاة ثم يوزع كل واحد منهم صاحبه بدينار وكل واحد
يحل كل واحد منهم اصحابهم ايضا حتى يجوز عن الاخصية وفي الفناوي ثانان بين الاثنين يجوز بخلاف
ما لو كان بين رجلين فاعتقاهما من كفارهما لا يجوز والفرق ان الجبر على القسمة في الشاة يجري فاسكن
حتى كل واحد منهما في الشاة ولا كذلك الرفيق عن فناوي الولوي **جنس آخر** وفي المشتري لو عصب
اخصية غيره وذبحها عن نفسه ومن القيمة لصاحبها اجزاء ما صنع لانه ملكا باسبب الغضب بخلاف
الغاصب اذا اعتق الغصب ثم ملكه بالاداء وبخلاف ما لو اودع شاة ففقدتها لانه يضمنه بالدينار فلم يثبت
المالك له الا بعد الدية وفي شرح الطحاوي اذا عصب شاة وصحى بالاجوز وصاحبها بالخيار ان شاء اخذها
نافضة ومنه النقصان ولا يجوز عن الاخصية وان شاء ضمنه فمما حجة فيبصر الشاة ملكا للغاصب من وقت
الغصب فيجوز عندهما ثلثة اشخاصا وكذا لو اشترى شاة ففقدتها بغير علمه هل انما يباع بالبيع جاز وان
استرد الشاة لم يجوز ولو اشترى الشاة بغير فاسد ما صحى بالخيار فان ضمنه البائع فمما حجة جاز وان استرد
مذبحه جيب عليه ان يشتري ببدلها اخرى وكذلك لو وجب له هبة فاسد ففقدتها بالارهاب بالخيار ان شاء
فمما حجة ويجوز الاخصية وبأكل منها وان شاء استردها واسترد النقصان ويضمن الموهوب له قيمتها وينصرف
اذا كان بعد مضي وقت الاخصية وكذا امر بدين وشاة رجل في مرضه وعليه دين مستغرق ففقدتها بالارهاب
بالخيار ان شاء واستردا عينها وعليه ان ينصرف بقيمتها وان شاء ضمنه قيمتها ويجوز له الاخصية ولو وجب
رجل من رجل شاة ففقدتها بغير علمه ان يبيع في هبة فعند الذي يبرئ له ذلك وعند غيره لا يجب على

فيلحل

صاحبها

شاة

المشتري

المشتري ان ينصرف بشيء وفي نظم الزند ستي خمسة احوال اذا اخذها من ملك الغير يجوز بها الا اخصية
وضمن قيمتها او لها من غضب شاة وصحى بها والثاني لو سرق وصحى بها والثالث لو عصب من ولد الصغير او
الكبير والرابع لو عصب من عبد المأذون المدبون دينيا مستغفرا والخامس الشراء الفاسد وقد ذكرنا ما
قال وستة لا يجوز اولها الردع اذا صحى بشاة الوديع والمعتقر والمبتضع والمؤمن والوكيل بشراء الشاة
او الوكيل بحفظ ماله اذا صحى بشاة موكله والسادس الزوج او الزوجة اذا صحى بشاة صاحبه لنفسه
بغير اذنه والاخصية تدخل في ضمانه بالدينار ولو سبق له ملكه على وقت المباشرة وفي الفناوي عن نصير
فمن دعا فضاها لبيعي عنه ففقدت الفضاها عن نفسه قال في الامر ولو قال الفضاها بركن القسمة عند
بضمن قيمة الشاة وينتري بقيمتها اخرى ويصحى بها وينصرف بها ولا يأكل منها لانه اذا كانت ايام الخبز
فان لم يكن فينصرف بقيمتها على الساكنين ولو كانت الاخصية حية وصحى ايام الفري ينصرف بها حية وكذا
هذا رجل اشترى خمس شياه ايام الاخصية فاراد ان يبيع واحدة لكن لم يبيها ففقد رجل واحد منها بقر
الاخصية بغير امره بنية الاخصية عن صاحبها فهو ضامن رجل امر آخر بدينار بدينار شاة له فلم يذبحها الا امر
ثم ذبحها الماشر ضمن ولا يرجع على الامر علمه بالبيع او لم يعلم وفي الاجناس لو لم يعلم بالبيع لم يبيح **جنس**
آخر في الفناوي الفقير اذا اشترى اخصية ففقدت فاشترى مكانها اخرى ثم وجد الاولى ففقدت ان يبيعها
وفي الفقير لا يجب له الا واحد والفرق ان الوجوب على الفقير بالشراء والشراء قد تعدد فينبغي الوجوب
وعلى الفنى الوجوب بايجاب الشرع والشراء لم يوجب الا اخصية واحدة وفي اضافي الزعفراني بدل العن الا
له انه يذبح بينهما شاة ولم تفصل بين الفنى والفقير اما اذا اوجها لهما باسبب اخصية او بغير شراء الاولى فعليه ان
يبيع بها وفي الفناوي للمفاضي الامام الفقير اذا اشترى شاة للاخصية فضلت ثم اشترى مفضلا ثم
الاولى فيظن ان كان الفقير قال اكره ان يبيعكم شاة ابيكم ويكره ان كان قال اكره ان يبيعكم شاة ابيكم
ديكوي بدله ويكره ان يذبح الثانية لانهما صارت بدل العن الاولى رجل صحى ولم يذبح الاخصية قال يجوز
لانه لما اشترى الاخصية قد تعينت للاخصية الى هبته واصل هذا انه لو ذبح في الاخصية قالوا يجوز لانه
بان قال لله على ان اصحى بهذا الشاة يجب عليه بالاجماع واجمعوا انها لا نصير واجبا لمجرد النية بان يشتري
ان يبيع بهذا الشاة ولم يذبح بلسانه وبالشراء بنية الاخصية ان كان المشتري غنيا لا يجب عليه بان ينفق
الروايات حتى لو باعها واشترى اخرى بثلثها او الثانية ثمن من الاولى جاز ولا يجب عليه شيء وان كان المشتري
فقيرا قال في شرح الشافعي من اشترى شاة لبيعي بها تعينت لها بان يبيع عند الطحاوي قال ومذهب الجمهور
انها لا نصير لها الا ان يقول على ان اصحى بها لان نفس النية غير موجبة وهكذا ذكره في الاخصية الخواص
الامام خواجه زاده في ظاهرها رواية عن اصحابنا نصير واجبة وهكذا ذكر الطحاوي وفي الزايات في كتاب الهبة
رجل اشترى شاة فاجرها اخصية قال بعضهم اوجبا بلسانه بعد الشراء فيقول لله على ان اصحى بهذا الشاة

فقد

يبيع

وفي

وجبت عليه حوسر كان او متغيرا
واختلف المشاع في قوله
فان يبيعها اخصية

وقال بعضهم ان ادبه انه اشترى بنية الاضحية وقوله او جها بذكر الشراء قال وظالم الذهب والبرق
ثانده ولم يشترى بغيره عليه اخرى والغني يجب عليه اخرى لان الوجوب على الفقير بالشراء والشراء
تناول هذا المعين فوجب المضحية به فسقط الواجب بهلاك هذا المعين والواجب على الغني بايجاب
الشراء والشراء لم يوجب تضحية هذا المعين فلا يسقط الواجب بهلاك هذا المعين وفي اضافي الزعفراني
في مسائل الخوصيق اذا اشترى ثابتي للاضحية فضاعت احدها في يوم اخرى في ايام الحرم بعد ايام الحرم
لا تضحية عليه سواء كانت ارفع من التي اشترى او ادون ولو اشترى ثابته للاضحية ثم اشترى اخرى للاضحية ثم ضا
الاولى ففرض بالتأنيث ثم وجد الاولى ان كانت مثل الثانية او دونها فلا تضحية عليه وان كانت افضل
نصرفت بفضل ما بينهما اذا لم يكن ثابته شيئا انا اذا اصرح بلسانه وقت الشراء انه اشترىها بالبيع بها
من الحرم الى الحرم الا ان تضحية واجبة وفي اضافي الزعفراني لا يجب ما لم يوجب على نفسه بعد الشراء
وفي الاصل اشترى الاضحية ثم باعها جاز في ظاهر الرواية ولو اشترى مثلها وبيع بها ان كانت الثانية مثل الاول
او جها منها جاز ولا يلزمه شيء آخر وان كانت دون الاول نصرفت بفضل البعثة قال الامام الشافعي
رجح من اصحابنا من قال هذا اذا كان المشتري فقيرا فان كان غنيا لم يوجب عليه ان ينصرف بفضل البعثة قال
والاصح عندي ان الغني والفقير سواء لان الغني يمكن من تعين الشاة وفي شرح الشافعي عندنا
لا يجوز البيع اذا اوجبه على نفسه ثم باعها وعندنا يجوز سواء باعها بشفاعة اخرى او بالثمن ولو اشترى بالثمن
شاة اخرى فانه ينصرف بالفضل **فصل في رجل اوجبه على نفسه عشر اضحية لا يلزمه**
الاثنان لان امره بالثمن والظاهر انه يجب كلها لانه اوجبه على نفسه ما لم ينعى من جنسه
وقال الصدوق الشهيد في الفتاوى الظاهرات يجب عليه العشر كلها بشفاعة الاضحية بعشرة او من ان
ينصرف بالف لان القرية التي تحصر يرافقة الدم لا تحصل بالصدق وفي اضافي الزعفراني لو قال بنية
انا اضحي بشاة في ايام الحرام كان موسرا فعليه ان يضي شيئا من ايام يعني ما وجب كما قاله على حجة
وان كان فقيرا يجب عليه شاة فان ايسر فعليه ثان وفي مسائل الخوصيق اذا اشترى شاة للاضحية في ايام
الحرام كان موسرا فعليه ان يضي شيئا من ايام وهو فقير وضي بها في ايام الحرم قال الشيخ الخوصيق رجح عليه
بعيد ومن المتأخرين من قال لا يعيد به نأخذ ولو نذر ان يضي ولم يضي شيئا يقع على الشاة ولا يأكل
النادر منها ولو اكل فعليه فمهما في الاجناس **الفصل الخامس في العيوب**
وفي نظم الزند وسمى خمس عشر من الآفات لا تمنع جواز الاضحية نهان لا انسان لها ان كانت مختلفة في
ظاهرها لاصول وعن ابي يوسف انه لا يجوز مطلقا في الجرب يدعي انه يفسد ايا بني من الانسان ما يتنفس
وفي الاجناس لا يجوز مطلقا التي لا لسان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والجربا ان كانت سمينة والتي لا فرق لها
من الاصل يجوز فان انقطع او انكسر بعض شراها يجوز الا اذا بلغ الجرب وصغيرة الدين والتي اذا نابت او شفا

من الاضحية

من الاضحية الى الاسفل فان لم يكن لها اذن خلقه لا يجوز وكذا لو لم يكن لها احد من الازنان وروى
عن احمد بن حنبل ان لم يكن لها اذن يجوز وهكذا روى عن محمد والنولاء ومي المجنونة ان كان سمينة والعرجا
ان كانت تنفي بثلاث فوائم ونجافي الرابعة عن الارض لا يجوز وان كانت تضخ الرابعة على الارض
وتنفي بها الا انها تقابل مع ذلك ونصمها وصنعها خفيفا يجوز وللمجرب العاجز عن الجمار والتي بها
السمال والقاجرة عن الولادة كغير سائر والتي بها كى والتي لا ينزل بها لبن من غير علة والتي لها ولد
وفي الاجناس ان كانت للشاة الصغيرة خلقت شبه الذئب يجوز وان لم يكن لها اية خلقت كذلك
قال محمد بن حنبل لا يجوز وفي السبع من العيوب لا يجوز منها العباء والعوراء فان كان الذئب بعض منها
الواحد او بعض اذنها او بعض اسنانها في رواية الاجناس ان كان من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان
اقل من الثلث يجوز ويقدّر الثلث وما كان دون النصف فهو قليل عندنا وما يقدر النصف فاهم
انه كثير وفي شرح الجامع الصغير للصدوق الشهيد في النصف عنهما واثبات في الظاهر عنهما ان النصف
كثير وفي مختلف الرواية ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عندنا وفي يقدّر الثلث يجوز عندنا وفي
وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن ابي يوسف انه لا يجوز وهل يجمع الحروف في اذني الاضحية
المشاح في كتاب الصلوة في الاجناس ولو كانت صحيحة العينين فاعورت عندنا بعد ايجابه اياها
على نفسه او كانت سمينة فصارت نجفاء او كان عرجا ان كان موسرا لا يجوز ان يضي وان كان فقيرا لم
له ذلك بهذا في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حنيفة يجوز معبرا كان او موسرا ولو اصابه ما في
رجلها او ذهب عينها في معالجة الذئب ان لم يرسلها جاز وان ارسلها بعد اصابة الآفة ثم ضحى بها في وقت
في يومه او في يوم آخر له رواية لها في الاصول وفي العيون والمنقح واصحاب الزعفراني عن ابي يوسف انه
يجوز وقال الزعفراني في كتابه انه لا يجوز به قال بعض العلماء ولا تأخذ به والجملة التي لا تنج لا يجوز
مقطوعة رؤس فروعها فان ذهب من واحد اقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين و
الاذن وفي الشاة والمعز اذا لم يكن لها احد من خلقها خلقت او ذهبت باقة ونفيت واحدة لم تجز وفي
الابل والبقران ذهبت واحدة يجوز وان ذهبت اثنتان لا يجوز **الفصل السادس**
في الانتفاع بالاضحية وفي الاصل كره ان يجلب الاضحية ويجز صوفها قبل الذبح وينفع به فان ضلخ
نصرفت به من اصحابنا من قال بهذا في الشاة التي اوجبه على نفسه وفي فتاوى القاضى الامام وان
شئنا من الصوف في طرف من اطراف الاضحية للعلامة في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف
ولان يهب لاحد بل ينصرف بذلك الصوف والشعر على الفقراء وان اخذ من جلده الاضحية جربا ان
استعمل الجرب في افعال منزله جاز ولو اجر لا يجوز فعليه ان ينصرف بالاجر وانما اشترى بجلدها شيئا من الجرب
لا يجوز ولو اشترى بجلدها جاز والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول وبيع المأكول بالمأكول ولا يجوز

نحوه

نكر

الاضحية

بمع غير المأكول بالمأكول ولجميع المأكول بغير المأكول فان كان في من ماله من غير ما ينفق من ماله
 بالماء البارد وهو الحيلة في الاستبراء بنصف فرجة بالماء البارد وهذا ما ينفق اذا كان بقرب ايام الفرجات
 كان يبعد لا يفيد لكن يجليها ويصدق بالدين وما اصاب من لبنها يصدق بمثل او يفيد وكذا الا وبار
 الا ان يعلقها بغيرها ويجوز الانفاق بجعل الاضحية وهذه المنفعة والنطوع بان ينفق في احوالها
 او جرابا او عزالا وله ان يشترى به سناع البنت كالجراب والفراب والحف ولا يشترى به القل والرى و
 الم ولها ما يبيع بالدم لنصدق بها وليس له ان يبيعه بالدم بغير ما على نفسه ولو فعل ذلك يصدق
 بثمنه ولو اراد بيع لم الاضحية لنصدق بثمنه ليس له في الدم الا ان يطعم او ياكل في العجاس وفي نسخة الا
 خواهر زاده الجواب في الدم كالجواب في الجلد ان باعه بشيء ينفع به بعينه يجوز وفي نزاد هشام باع ما
 يؤكل بما يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل واعطاء الجلد الى الجزار كالباع واذا اشترى بقر او بغيره او جبة
 كبره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك ونقصه يصدق بانقصه وان آخره يصدق باجره وفي اضافي الرضا
 فان ولدت ولدان بجهاد ولهما معهما من اخصائين قال هذا في الميراث الذي وجب بايجابه اما في الميراث فلا
 يلزمه ذبح الولد فان ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام او بعد ما جاز ولزم يذبحه ونصدق به جازا في ايام
 الاضحية وفي المتن لو نصدق بالولد جازا في ايام الفرج فليدفعه ان يصدق بغيره وان باع الولد في ايام الاضحية
 يصدق بثمنه فان لم يبعه ولم يذبحه حتى مضت ايام الفرج فليدفعه ان يصدق بالولد جازا في ايام الفرج
 الام باكل من الام والولد وعن الجرح رحمة الله انه باكل من الولد فان اكل يصدق ببقية ما اكل والنصف
 بالولد جازا في الفرج والميراث اذا اشترى شاة واوجبها اضحية فانت في ايام الفرج واخرج من اجابتي في
 بالولد استخانا وااكل من الاضحية باقى في الفصل السابع واسم العلم

الفصل السابع

التابع في الاضحية عن الغير وفي الفرج الفري يفتي عن نفسه وعن ولد الصغير فيه روى
 واما عن اولاده الكبار فلا يفتي عنهم واما ابن الابن فغيره واما ابن الابن فان كان للصغير مال فحق عنه ابوه
 او وصيه عند جرح وعند جرح فخرج يفتي عن مال نفسه وفي الاصل قال الامام السرخسي جرح بعض
 مشايخنا ان على الاب ان يفتي من مال الصغير وكذلك الوصي على فاس صدقة الفطر عند ايجرح والا
 انه ليس له ذلك وهذا لا يملك عن ماله والقاضي في مال الصغير على هذا والمجوزون كالصبي وعلى الآ
 ان يودي خراج ارضه الصبي وغيره ويودي دينه وفي الفتاوى الوصي اذا فتي عن الصغير ماله يفتي
 بماله الصغير ولو لم يصدق جازا فان تصدق ضمن وفي التوازل لو فتي شاة نفسه عن غيره بامره او غيره
 امره لا يجوز بخلاف العتي عن غيره فانه لو اعنى عبد عن كفارة رجل بامره يجوز وذكر بعد هذا في التوازل
 سئل نصير جرح عن رجل فتي عن الميت ما يصدق قال باكل منه ويصدق به ما يصدق باضحية فقيل له ايضري
 الميت قال الاجر له والمالك لهذا وقال محمد بن حنبل في مثل ذلك وقال محمد بن مقاتل مثل ذلك وابو مطيع

عبد الله

بثله وقال عصام بن يوسف يصدق بالكل وفي الروضة ان اوصى ان يفتي عنه من ثلث ماله كل عام
 جاز باتفاق الروايات ويصدق به ما يصدق بالاضحية يعني يتناول من لم اضحية وقال الصدر الشهيد
 في الفتاوى ان كان يراى الميت المتناول لا يتناول وقال في الباب ان فتي بغير امره المتناول يتناول وفي
 اضافي الزعفراني لو فتي بغيره عن نفسه وعن ستة من اولاده ان كانوا صغارا جاز واجزا وفي
 الكبار بامره جاز وبغير امره لا يجوز وفي الروضة لو اعنى عبد من ثلثة ابيه بامره جاز وبغير امره
 لا يجوز ولو اعنى عبد عن كفارة بين ابيه بعد موت ابيه لا يجوز وكذا لو وقف داره عن ميت لا
 وفي كتاب الاضحية للامام خواهر زاده اذا ذبح اضحية غيره بغير اذنه ان ذبح في غير ايام الاضحية لا
 ويضمن الذاب وان ذبح في ايام الاضحية جاز ولا يضمن الذاب والباز والراعي اذا ذبح شاة لغيره
 حيوانا يضمن وكذا الاجنبى اذا ذبحها ذكره الفقهاء ابوالبث في كتاب الشركة من النوادر وفي
 الصدر الشهيد بين البقار والاجنبى وقال في الاجنبى يضمن والبقر والرأى لا يضمن وقال محمد في
 باب اجارة الراعى من الاصل انه يضمن وهو القياس وقد ذكرنا المسئلة في كتاب الاجارات وفي هذا
 المسائل ذكرها الامام خواهر زاده جرح في كتاب الاضحية منها اذا طلع لم غيره يضمن ان كان بغير امره
 جعل صاحب الم الم في القدر ووضع القدر على الكانون ووضع تحتها الخطب واوقد النار فجاء رجل
 وطبخ لا يضمن استخانا ومنها القصاب اذا اشترى شاة فجاء انسان وذبحها ان اخذها القصاب وثبت
 رجلها لا يضمن وقيل يضمن ومنها اذا طلى حنطة غيره بغير امره يضمن ولو ان صاحب الحنطة جعل
 في الدقيق وربط عليه الحار فجاء آخر وساق الحار وطحن لا يضمن ولا اصل ان العلى اذا كان بحال لبقا
 الناس يثبت الاستعانة بكل واحد من احاد الناس دلالة اما اذا كان متفادنا كالسج فلان اذا اعانى
 شاة للسج بعد الذبح فجاء آخر وسج بغير اذنه ضمن **كلمة** **الكراهية**
 وهو شغل على نية فصول الاول في العلم والثاني في العبادات والثالث في المعاصى والرابع في المالا
 والخامس في الاكل والسادس في الجماع والسابع في اللبس والثامن في القتل والتاسع في الفرجات اما
 الاول وفي الفتاوى سمع الاحاديث وهو لا يفتي فكل جاز له ان يروي عن الحديث ولو سمع الصكوة لم يفتي
 وكبر لا يجوز لمان يشهد تعلم علم الكلام والنظرية والمناظرة وراى وزير الحاجة منى وتعلم علم النجوم
 قدر ما يعلم مواقيت الصلوة والقبلة لا بأس به وان باقى حرام والقوية والحيلة في المناظرة ان تكلم
 مستندا وبكلمة على الانصاف لا تغت لغيره وكذا اذا تكلم غير مستند لكن على الانصاف بلا تغت
 فان تكلم من يريد التغت ويريد ان يطرحه لا يكره وبحال كل حيلة ليدفع عن نفسه لان الحيلة لا ترفع التغت
 مشروعة قال جرح وسمعت القاضي الامام ان اراد فتي الخضم بكفر قال مات في موضع وعندي لا يكره ويختار عليه
 الكفر **جنس آخر** رجلان وقعت بينهما خصومة فاخذ احدهما حطوط المغتربين فقال الآخر ليس لك

مطل
 فقال الامام ليس ما كتبوا اوله
 يعلم بهذا يجب عليه
 التعزير

والمنزل بهذا يجب عليه التعزير بقيل يد العالم والسيطان العادل جابر ونكلا في قبيل يد غير ما قال
بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس ولا ولى ان لا يقبل مذاق ما تقدم في الفتاوى وفي
الجامع الصغير يكره ان يقبل الرجل في الرجل اودبانه او شبا منه او يعاقبه وقال ابو يوسف رج لا يكره
واجموعا على انه لا بأس بالصلحة وفي حدود مجموع النوازل عن حلف بن ابوب انه وقت الزلزلة في زمانه
فامر اصحابه بالدعاء وقال خيركم خير من خير غيركم وشرهم شر من شر غيرهم وعنه قيل له هؤلاء الذين
يتخلعون اليك يفعلون كذا وكذا فقال حلفان او يفعل هذا غيرهم قالوا نعم قال فم خير من غيرهم وفي
الجامع الصغير يكره ان يقول الرجل في دعائه بحق نبيك ولكن يقول بدعوة نبيك وفي بعض النسخ لا ينبغي
ان يقول بحق نبيك ولهم يذكر لفظة الكراهة والصدر الشهيد لم يذكر هذه المسئلة في تحفته ويكره
ان يقول في دعائه بمقعد العز من غيرك مقعد ومقعد عبادان وعن ابى يوسف انه لا بأس به في قوله
وبه اخذ الفقيه ابو الليث وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن قراءة القرآن للتفقهة في فصل ام درس الفقه
قال حكى عن ابى مطيع انه قال النظر في كتب احضنا من غير سماع افضل من قيام ليلة وعن الامام ابى بكر
محمد بن الفضل البخاري رحمه الله انه سئل عن الفقيه هل يصلي صلاة النسيح قال تلك طاعة العامة
فقبل فلا ان الفقيه يصلي صلاة النسيح قال هو عندي من العامة وفي الروضة الشاب العالم يتقدم على
الشيوخ الذي هو غير عالم وقال الزندوسقي سالت الامام الخليلي عن حق العالم على الجاهل والناك
على التليذ قال كلاهما واحد وهو ان لا يفتحه الكلام قبل ولا يجلس مكانه وان غاب عنه ولا يرد عليه كلمة
ولا يتقدم عليه في مشيئة الكل في الروضة والله اعلم وفي السيل الكبير رجلا من اشراف ارض الحرب احد ثمان
والآخر عالم فقاء رجل واراد ان ينزلهما فلم يف ماله فبغتهما وفي ثمن احداهما قال ينزى الغازي ويدع الما
وهذا الفضل العالم لانه لو ترك الغازي هناك عسى يتخذ الكفار الغازي فيدخل في دينهم ولا يقدر دين
على الخديع في حق العالم **الفصل الثاني في العبادات وفي الاجناس قال اوصي**
ليس للجن ثواب وقال محمد بن اكره ان يقول ايا في كايان جبريل ولكن يقول آمنت بما آمن به جبريل
وقال محمد بن ابا حنيفة رج تقف في لطف المشركون والمسلمين وفي الفتاوى الادب في غسل الاربعة قبل الطعام
ان يبدأ بالشان ثم بالشيوخ واذا غسل لا يمسح بالمنديل والادب في الفصل بعد الطعام ان يبدأ بالشيوخ
ويمسح بالمنديل ولا يستعين بغيره واما الصلوة وفي الفتاوى رجل صلى على الارض وسجد على خرقة
بعضها بين يديه يتقى به الخثر لا بأس به وعن احمد رج انه فعل ذلك فتره رجل فقال له لا تفعل مثل هذا قال
ابو رج ومن اين انت قال من خوارزم قال ابو رج الله اكبر جاءه النكبر من ورائي يوق من الصفاة خيرا
على العكس يعني علم الشريعة من ههنا الى خوارزم ومن خوارزم الى ههنا قال اني مساجدك خشية قال نعم
قال تجوز السجدة على الخشب ولا تجوزها على الخرقة رجل امر فوما وجه له كارهون ان كان كراهتهم لفساد

كالنوم

اولهم اخن بالعمامة منه وهذا مكروه وان كان هواحق ولا ضار فيه لا يكره وقد مر في كتاب الصلوة فاما
رجل صلى ومعه دراهم وفيها قنابل ملك لا بأس بصفتها رجلا مات في غير بلد فصلى عليه غير اهل بلده
حمل له منزله ان كان الاول صلى اذن السلطان او الحاكم لا يصلي عليه ثانيا رجلا له امرأة لا تصلي
قال الامام ابو حنيفة الكبير رج ان لقي الله ومهرها في عتقه احب الى من ان يلقى ومعه امرأة لا تصلي امره
في بطنها ولد خرجت احد عبيده وبقي يخاف خروج الوقت ان امكنها ان تجعل بدلهما شيئا تفعل فان احنا
الى ان يضع عن يمينها او عن يسارها او امامها وسادة او شيئا يمكنها من اداء الصلوة فعلت لان للمسلمين حق
وبين حق الولد يمكن ولم تصر نفسا بهذا ولا بأس بالتجارة في طريق الحج ذاهبا او جابيا ولا بأس بصوم السبت
قد ذكرنا فاما في كتاب الصوم واما القراءة وفي المتن في السجدة بالترجيع بالقراءة هل يكره كان يقرأ عند حاجته
يوسف ومحمد بالاحسان وقال اكثر الملاح في مكروه لا يحل ولا يجب الاستماع اليه ولهذا المعنى يكره هذا النوع
في الاذان ولو قرأ رجل القرآن ويحكي في قرآن فسمع انسان ان علم السامع انه لو لقنه الصواب لا يدخل عليه
الوحشة والعداوة بل يفنه وان علم انه لو لقنه يقع العداوة فهو في سعة من ان لا يجبره وفي الفتاوى
لحاميل القرآن ان يختم في كل اربعين يوما لان الاثر جاء به قالوا ولى ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وقد ذكرنا فاما في كتاب الصلوة ولا بأس باخذ الاجرة لتعليم القرآن في زماننا قال الفقيه ابو الليث
كنت اوقى بثلاثة فرجعت عنها اوقى ان لا يحل اخذ الاجرة على تعليم القرآن وافق انه لا ينبغي للعالم ان يدخل
على السلطان وافق انه ان يخرج العالم الى الرسنا في فرجعت عن الكل يخرج من ضباع علم القرآن ولحقا
لحقن ولحقن اهل الرسنا ويجب على المولى ان يعلم ملوكه من القرآن قدر ما يحتاج اليه رجل من رجل
يسمى نبيا وهو يتقوا لا يجب عليه الصلوات ومن نوتد بخريطة فيها اخبار النبوة ان قصد الحفظ لا يكره
وان لم يقصد يكره ويكره ان يجعل شيئا في فرطاس فيه اسم الله مع سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه
الكيس يكتب عليه اسم الله لان الكيس ينجف والغرفة والفرطاس يشبهان ومن سمع اسم النبي صلح مرارا لا يجب
الصلوة في كل مرة لان الصلوة عليه فرض في الجملة لا عند كل سماع وفي بعض شرح الجامع الصغير يجب
عند كل سماع ولو سمع اسم الله يجب ان يعظم ويقول سبحان الله وتبارك الله لان تعظيم اسم الله واجب في كل زمان
ومن سجد في مجلس الضيق على وجه الاعتبار او قال بسم الله الرحمن الرحيم او نوى ان العسفة يشغلون بالفسق وهو
يشغل بالنسيج بناب كن ذكر الله في السوق وان سجد على ان يفعل الفسق يا نعم كذا اجرا اذا خرج التوب فلما
فتح سجد صلى على نبيته او الفقا في اوقاله عند فتح القناع لا اله الا الله او قال للمارس هذا او صلى على النبي
لانه يلحق بذلك فاما العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا او الغازي اذا قال كبروا ثيابا ولو اخذ من الخثر
ليتوب فقال بسم الله الرحمن الرحيم يا له في الفاظ الكفر **منه** السائل اذا سلم لا يجب ردة سلامه لان
هذا السلام ليس للنجاة بل لسؤالهم فلا يجب الرد في الفتاوى رجل من رجل يقرأ القرآن لا ينبغي ان يسلم فان لم

من المباح
رجل مات في غير بلد فصلى عليه
غير اهل بلده ثم حمل له منزله

ما يطلب
جعل شيئا في فرطاس فيه اسم
الله او سم الله او اسم
النبي

هل يجب رد السلام بغيره والخيار ان يجب بخلافه ما اذا سلم وقت الخطبة وعلى هذا اذا لم يرد السلام
او الفقيه بغيره وفي الروضة لا يسلم في خمسة مواضع عند قراءة القرآن جهرا وعند ذكره العلم وعند الاذان
والاقامة والخطبة يوم الجمعة والعيدين وعند الاستغفار بالصلاة وليس فيهم احد الا بصلي وفي الحمام ان
كانوا مستودعين يسلم عليهم بالابتداء وان كانوا عراة وفي الخلاه عند ارجاع يسلم وعند عالا واختلف الناس في
المعري والغروي قال بعضهم يسلم الذي جاء من المعري الذي يسلم من الغروي وقال بعضهم على القلب
يسلم الركاب على الماشي والمشي على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير لا يترقبون الا ان
ان كان محتاجا ويرى انهم يدعون به يسلم والافلا استقبله رجالا ونساء يسلم عليهم في الحكم ولا يسلم عليهم
الطريقة الكل في الروضة وفي الجامع الصغير ويكره اللعيان الفرد والشرطي والاربعة عشر فان مر بهم
يلعبون بالشرطي عند ارجاع يسلم عليهم وعند ما لا يسلم عليهم رجل جالس مع القوم يسلم عليه رجل فزده بعض
بنوب ذلك عن الذي يسلم عليه ويسقط عنه الجواب هذا اذا لم يسلم اما اذا سلم فقال السلام عليك يا عمر
فاجاب غير عمر لا يسقط عنه الجواب بخلاف الاشارة وجواب السلام اذا لم يكن مسموعا لا يسقط عنه الغرض
لان الجواب لا يجيب عليه الا بالسمع فان كان الرد عليه اتم فيسفي ان يرد به تحريك شفتيه وكذا جواب العطاء
واما السلام اذا قال الذي اطال الله بقاءه لا يجوز الا اذا نوى ان يبطل الله بقاءه ليسلم او يرد في الجزية لا
بهذا عدله الا سلاما او لمصلحة المسلمين وفي سائر الفتاوى لا بأس برساله اهل الذمة والنهي عن الهداية
ثم في الهداية اذا كان محتاجا لا بأس ايضا بكونه مصلحة اهل الذمة وفي شرح الطحاوي بكونه البداية ولا
بالرد ولا بزيده عليهم واما العطاس امرأة عطست ان كانت تجوزا بردها عليه وان كانت شابة بردها في نفسها
هذا كالسلام فان المرأة الأجنبية اذا سلمت على الرجل ان كانت تجوزا بردها عليه بالسلام بلسان بصوت نبح
وان كانت شابة بردها في نفسها وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه يكون على العكس وفي
العطاس فوق الثلث ان تمتد فحن وان لم يمتد فلا بأس والعطاس يحرم الله رجل عطس خارج الصلاة ينفي
ان يحمد الله فيقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله على كل حال وينفي ان يحضره ان يقول بحمد الله ثم
يقول العاطس غفر الله لي ولكم او يقول بديكم الله ويصلح بآلهم ولا يقول غير ذلك رجل رأى رجلا اعجبته بدينه
يحمد الله لان ذلك ما تحب فذكر على ذلك وان رأى رجلا يكره ما فعله فذكره بآله من شمله ان شاء قصه على من يثوب
وان شاء لم يثوب واما العبادة وفي الجامع الصغير لا بأس بعبادة اليهودي واختلف المذاهب في عبادة الجوس
في عبادة الفاسق ايضا والاصح انه لا بأس به واما الامور المعروفة وفي النوازل سئل نصير عن رجل يختلف الى
من اهل الباطل والشر فيب عن نفسه ان كان هذا الرجل مشهورا من يفتي به فانه يكره ان يختلف اليه ويقيم امره
بشره الناس وان كان الرجل لا يعرف لا بأس من غير ان يأثم رجل يدعو الامير ويثاله عن اشياء فيكلمه بما يوافق
ولا يوافق التي تخافه ان يثاله مكره قال نصير لا يسعه الا ان يكون موضع الفتلى او ضررا على نفسه او على بعض

مطلب هل يسلم على من يلعب بالشرطي

مطلب رد السلام لاهل الذمة على قول

خاف ان يأخذ ماله رجل اظهر الفسق في داره فينفي ان يتقدم اليه ابلاه للعدو وان كان لم يرض له وان لم يكن
فالامام بالخيار ان شاء حبس وان شاء رجزه وان شاء اذبه اسواط وان شاء ارجعه عن داره لان الكل يصلح
للمعروف وعن عمر بن الخطاب انه احرق بيت الخمار المعروف وعن الامام الزاهد الصغير انه امر بتجريد دار الفاسق
بسبب الفسق وفي فتاوى الشيخ انه يكره ان يخرج من داره ولا يكون بالقاء الملق فناعة ولا ضمان على الكافر في شيء
ذلك وهكذا في العيون وكذا من اراق خوراهل الذمة وكسر دنانيرها وشق رقابها اذا اظهروها فيها بين
المسلمين لاختلاف عليه وفي سائر العيون بضمن الا ان يكون اما ما يرى ذلك في لا بضمن لانه مختلف فيه وفي
المسلم بضمن الزرق وفي الشقي قال هشام سألت عمر بن الخطاب عن رجل اراق خوراهل الذمة بغيره قال لا بضمن ما شق
قال عمر بضمنه قال رحمه الله فان كسر جفاته فخر مسلم في نيتته يريد ان يتخذ خلاه قال في هذا بضمن الجف
عند ابي يوسف وان كان لا يريد اخذها خلاه لا بضمن عند ابي يوسف وفي ادب القاضي للمصنف قال
كان باذن الامام لا بضمن الزرق وتبيرا ذنه بضمن قال واصل هذا في الجامع الصغير قال مسلم كسر مسلم
بربطا او دقا او مزمارا فخره ضامن ويجوز بيع هذا الاشياء وقال لا يجوز بيعه ولا بضمن من يملكه وعلى من يذ
الخلاه ان اذا ارق المصنف او كسر مسلم وعند عماله بضمن في الطبل اذا كان له او اذا كان طبل الفزاة او
الصيدان بضمن وقوله في الكتاب بضمن عند ارجاع اذا كان لغير الله فصار كماله جارية مضمونة قال
الامام ابو اليسر البرزوقي مع الفتوى على قولهما مسلم غصب خرا من مسلم فخلها فمصلحه ان يأخذ بغير
هذا اذا خلها بالنقل من الشيء الى الغنل ومن الغنل الى الشيء اما اذا صبت فيها خلها ان كانت كثيرا فصارت
خلها من ساعته يكون له ولا بضمن كذا روى عن محمد بن وان صبت فيها خلها فمصلحت خلاه بصدق الزنا
عند محمد بن الخليل مشترك بين الغاصب والمغصوب وعند ابي هو ملك الغاصب ولو خلها بالقاء الملق فمصلحة
اختلاف المذاهب عبيد عند اهل الذمة لا يؤخذون باظهار الكسبيجات وكسبيجات اهل النصارى فليسوا
سواء من الذين مضرتهم وزادوا من الصوف اما ليس العامة وزادوا لا بربهم جفاء في اهل الاسلام وفي
فتاوى الفسقي للحنبل اذا نهى القطان عن وضع القطن على طريق العامة فلم يمنع فاودع المحنبل النار على
قطنه واحرقه بضمن الا اذا علم فساد ذلك ورأى المصلحة في احرافه رجل رأى منكرا وهو ممن يترك هذا
المكروه لم يتركه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عن المنكر فاذا ترك احد ما لا يترك الآخر وفي الفتا
الصغرى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان يلقى الضرر غالبا او يعلم بقبول فتاوى القاضي الامام اذا رأى
منكر من قوم وهو يعلم انه لو نهى عن فعله فانه لا يسعه ان يسكت ويترك وان كان يعلم انه لو نهى لا
وسعه ان يترك والنهي افضل وان علم انهم يصرون او يفتنون لو نهى وسعه ان يترك ولو اسكت فبني
شيان المعازف والملاهي كره وبأنه وان كان لا يستعمل الا ان اسان هذا الاشياء يكون لله عاده وضع الطير
والتراب من طريق المسلمين ان كان فيهم الخزع والادخال لا بأس به وان لم يكن في ذلك الوقت وفيه مضرة بالمادة

لا يسهو ذلك رجل في داره شجره فصلي زباج اعضاء اراذ الرقي للشرع يطاع على عورات المسلمين
جاءه الى الحاكم حتى ينفذ عن ذلك وقد كونا في كتاب للبطان والختار ان يجبرهم وقت الارقاء مرة او
حتى تستروا انفسهم فان لم يفعلوا فالتمس برفق الامر الى الحاكم وراى المنع له ذلك **جنس** وفي الفتاوى
روية الله تعالى وتقدس في منامه تكلموا فيها فالبعض للشايع يجوز منهم الامام الزاهد ركن الاسلام الصغار
الانصارى قال المص واقف جدك شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين واكثر ما يجزى من قد لا يجوزون
حتى قال الشيخ الامام ابو منصور المازندراني من قال هكذا وهو من عابد الوثن وعليه المحققون من شايخ
بشارتهم جدك ابواي الامام ظهير الدين الكبير رجل بجل اعمال البرود في قلبه انه ليس بمؤمن بسرا ولا
اعماله لانه عصي الله كثيرا وهو مؤمن صالح وان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لم يعرف الله واستغفر قلبه على ذلك
فهو كافر وان خطر مدعى على قلبه فوجد انكاره من نفسه وهو من رجل نفي الموت لصيق عيش او غضب
من عذبه بكرة لقوله صلح لا يفتين احداكم الموت لشر ترتبه وان كان لتغير زمانه وظهور المعاصي فيه
خافة الوقوع فيها لا بأس به لما روى عن النبي صلح في مثل هذا الصورة قال فيطين الارض خير لكم من ظهورها
الشفقة في حق الاولاد اذا اراد امر ان يقول خيب آبد اي يسر اكرهه كاي يهودي احتراز عن العقوفه
لانه لو اسر رعا يعارض الابن فيصير عاقا فيسحق عقوبة العاق وفي الختان حنف ولم يقطع الجذلة ان قطع
اكثر من النصف يكون خانا الشيخ الضعيف اذا سلم ولا يطين الختان ان قال اهل البصر يقولون انه لا يطبق
يزنل لان تركه الواجب بالعزلة جاز في ترك السنة اولى الصبي اذا كانت حشفته ظاهرة ولا يمكن ان يترك
ذكره الا بشد بد وظهور حشفته بحالة لوراها انسان يراها كانه اختين لا يشهد عليه ويترك ولا يمتحن
ويكون ذلك عذرا لان الواجبات تسقط بالاعتذار فالسنة اولى اهل بلدك اجتمعوا على ترك الختان بجلاهم
الامام وفي الفتاوى للقاضي الامام وينبغي ان يخفى الصبي اذا بلغ تسع سنين فان ختنوه وهو اصغر من ذلك
خفن وان كان فوق ذلك فله الا بالأس به واتبع لم يتركه وقت الختان قال شمس الانة الحلواني وقت
الختان من حين يحتمل الصبي ذلك الى ان يبلغ رجل وقت فلعلم اظافيره او لحاف رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان
يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره اليوم الجمعة تلحق بالجمعة فحاشا كان مكروها لان من كان ظفروا طويلا
كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد واحبوه بتركها بالاجتهاد فهو مستحب لما روت عائشة عن رسول الله صلعم
انه قال من قطع اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من الهلاك الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلثة ايام واذا قطع اظافيره
او جرحه ينبغي ان يدين ذلك الظفر والشعر المحروز فان رى به فلا بأس به فان القاء في الكنيف او في المغسل
ذلك لا فائدة لك بدت داوينبغي ان يأخذ الرجل من شارب حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة العليا
ويصير مثل الحاجب **نوع** في المسجد عن الفقيه الى جعفر عن هشام عن محمد انه يجوز ان يجعل شيئا من
مسجدا او يجعل شيئا من المسجد طريقا للعامة ذكر الامام خواجه زاده في آخر كتاب الترتيب والامام الشريفي

ينظر اليه الفتات واهل البصر و
لجائسون ان قالوا هو على طوف
ما يكن الضممان

الترتيب وفي الفتاوى تعليم الصبيان في المسجد لا بأس به وقد كونا تمامه في كتاب الصلوة للجلوس في المسجد
ثلثة ايام لاجل المصيبة مكروهة وفي غير المسجد جاءت الرخصة للرجال وتركه احسن ولا يباح اتخاذ
الضيافة عند ثلثة ايام لان الضيافة يتخذ عند السرور رجل مع التعويد في المسجد الجامع لا يحل ومع
الطعام وغيره كذلك وينبغي ان يكون للسقا هذا الحكم وفي الكسب اذا عجز عن الكسب لكن يقد ان يطوف
على الابواب فيترضى عليه ذلك حق لو لم يفعل ذلك ومات كان اقنوا ولو عجز عن الخروج فيترضى على الناس بقدر
ما يتقوى على الطاعة ان يعينوه وكذا ان لم يكن عند من يعلم بحاله ما يعطيه لكنه فاكر على ان يخرج على
ليجرب بحاله فيترضى عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الباقي وفي هبة الفتاوى المنصرف على المساكين
وهم ياكلون اسرافا فيسألون الحافا هو ما يجوز ما لم يعلم واحدا بعينه انه بهذا الصفة ولا ينبغي ان ينصف
على السائل في المسجد الجامع وفي سائر المساجد ينبغي ان يكون هكذا وقد كونا في كتاب الصلوة ولا بأس بالزوجة
وقيم البنت ان تصدق بالمطعم ويحل له درهم اراد ان ينفعها فالانفاق على نفسه افضل ان كان حلالا
لوانفق على الفقراء بصبره في الشدة **وما يتصل** بهذا قال الكسب على مراتب فقرا ما لا يبدل
واحد منهم ما يقيم به صلبه فيترضى على كل الحيل الكسابة وكذا اذا كان له عيال من زوجته واولاده فان يفتقر
عليه الكسب بقدر كفايتهما فزاد على قدر كفايته وكفايته علفه مباح اذا لم يرد به الفخر والرياء ثم المذهب
عند جمهور العلماء والفقهاء ان جميع انواع الكسب في الاباحة على السواء هو الصحيح واختلف المشايخ في ان
الزراعة افضل ام التجارة قال بعضهم التجارة افضل واكثر مشايخنا على ان الزراعة افضل ومن استع
عن الاكل حتى مات دخل النار لانه قتل نفسه **نوع** في القبر الفمود على القبر لا ينبغي ان يفعل
لما روى عن بعض المتقدمين لان اجلس على الجراحب الى من اجلس على القبر ولو وجد طريقا في
المقبرة ان وقع في قلبه انهم احد نزه لا ينبغي رجل اجلس على قبر احبه رجلا بقرا القرآن عند ابيه بكرة
عند محمد لا يكره وشايخنا اخذوا بقول محمد هل ينفع قالوا بريح سرده في برمان باشد والمختار انه ينفع
لانه ورد الاخبار بقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاحة وغير ذلك شوكه او حشيش ثبت على
القبران كان رطبيا يكره فلعن وان كان بابا لا بأس به في غير ملكه لا يثبت القبر لكن يضمن قيمة
للقبرة ولو دفن في ارض غيره فالملك بالخيار ان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى وزرع فوقه امرأة
ماتت وبها جمل يعلم انه حتى يثني بطنا من الجانب الايسر ولو دفنت مع ان الولد يتحول في بطنها ثم روت في
التمام انها اقوال ولدت لا يثبت القبر بقول الميت من بلد الى بلد لا يكره في العيون وهكذا ذكر الامام خواجه
وذكر الامام الشريفي انه يكره قد ميل او ميلين الكل في الفتاوى وادع علم **الفصل**
الثالث فيما يتعلق بالمعاصي وفي الفتاوى استماع صوت الملاهي كالصرب بالفضب وغيره حرام لانه
من الملاهي وقال عم استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والنكاح به امن الكفر من على وجه

اما اذا كان حال لا يصبر في الشدة
فالتصديق على الفقراء افضل
لنورهم ويتركون على
انفسهم ولو كان
هم خشيته
كفانههم وكذا ان كان ابوان معسران
ينترضى عليه الكسب بغيره

مطلبت ميت دفن في غير ملكه
لا يثبت القبر

مطلبت اذا تحرك الولد يثني

مطلبت الميت من بلد الى
بلد يكره

مطل
يجوز الكذب في غلبة مواع
في الصلح بين الناس

مطل
الأكل والشرب في أوالي
الشركين

التمديد ولكن الواجب عليه ان يجتهد حتى لا يسمع لما روى عن النبي ^ص انه ادخل اصبعه في اذنه وذكر انما
العرب ان كان فيها ذكوا النفس بكروه ^ص ثم بالعصية ان عزم عليها عليه السلام يجوز الكذب في تلك مواضع ^{الصلح}
بين الناس وفي الحرب ومع امرائه في اول جيل للخصاف واما العاصلة مع الكفار اذا كان رجل او امرأة والد
كافران ضلبي نفعتهما بوجها وحدهما وديارهما وان ان يجلبها الى الكفران ذرهما جازان بيزورهما هذا
في الروضة والاكل والشرب في اوالي الشركين مكروه ولا بأس بطعام المحرم كله الا اذا جبرهم وفي الاكل
لم يذكر محمد وعنه الحاكم عبدالرحمن الواسلي به المسلم مرة او مرتين لا بأس ^{خافه} اما الدوام عليه فمكروه ولا بأس
بالضباب الى ضيافة اهل الذمة ولو اجر نفسه من ذي لبصر لغفران فخذ خيرا كبر لقوله عليه السلام
الله في المحرم عشر او لو اجر ليعمل في الكنية فلا بأس لانه ليس في عين العمل معصية وفي فتاوى المفاتيح لاما
رجل اجر نفسه من المضاري لضرب النافوس كل يوم بجمعة ويعطي في عمل آخر على يوم در مقابل ابراهيم بن يوسف
لا ينبغي له ان يواجر نفسه منهم واما عليه ان يطلب الرزق من موضع آخر وكذا الاسكاف والخباط اذا اشتر
على خياط شي من رزق الضاق ويعطي في ذلك كثير لاجل ان لا يفتقر الى اعادة على المعصية وفي كتاب
الاشربة للامام السرخسي لا بأس ببيع العصير من يتخذ خرا وعند ما يكره وعلى مذايع العنب والكرم لا بأس
به وفي قول الهذلي من الكفار ان كان بحال بقل صلب لا يجوز له اب ذمي او امرأة ذمية ليس له ان يقود
الى البيعة وله ان يقود من البيعة الى منزله لان الذهاب الى البيعة معصية والى المنزل لا ولا يجوز
الى الخلل للخلل لكن جمل الخلل الى الحر ولا يجوز الجيفة الى الهرة ولكن جمل الهرة الى الجيفة وكذا العذرة
الى التراب سدا في صلوة الفتاوى وما تقدم في سبها وليس للرجل ان يبيع امرأته الذمية من شرب الخمر ^{بمنها}
من ادخال الخمر بينه ولا يجبرها على الخمر في مال مسلم على طريق البيعة لا ينبغي له ان يدره وهل يجوز
ان يقال يستجاب دعاء الكافر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز منهم الامام ابو الحسن الرستغفاني
لانه لا يدعوا الله لانه لا يعرفه لانه وان اقر به فلا وصفه بما لا يليق به فقد نقض اقراره وما روى في
الحديث ان دعوى المظلم وان كافر استجاب اراد به كفران النعمة لا كفران الذمة كقوله عم من ترك الصلوة
متعمدا فقد كفر معناه كفران النعمة وقال ابو القاسم الحكيم وابو النصر الدبوسي انه مستجاب لقوله تعالى
حكاية عن ابليس رب انظر في فقال الله نعم انكر من النظر في هذا اجابة قال الصدر الشهيد وبقي
واسم اعلم **الفصل الرابع** في المال من الاهل والميراث وغيره
وفي الفتاوى رجل اهدى الى انسان او اضافه ان كان غالب مال المديون من حرام لا ينبغي له ان يقبل ولا يأكل
من طعامه مالم يجبره ان ذلك المال حلال ورثه او استقرضه ولو كان غالب ماله حلال لا بأس به ^{بشئ}
انه حرام وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب الوصايا وفي شرح جيل المختار لشمس الائمة للعلواني ان الشيخ الا
ابا القاسم الحكيم انه كان من يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض من حوائجه وما يأخذ من الجائزة كان

ينفق

ينفق دينه ولطيفة في مثل هذه المسئلة ان يشتر شيئا من نقد ثمنه من اى مال احب فلما ابراهيم يوسف
اباح به عن لطيفة في مثل هذا فاجابني بما ذكرنا وسئل اوج به عن اكل طعام السلاطين والظلم
واخذ الجائزات عنهم قال ينبغي ان يجزى عندهما لاخذ والاكل فان وقع في قلبه انه حلال ياخذ
ويتناول والا فلا وفي الفتاوى رجل مات وكسبه من بيع الباذق ان توزع الوارث عن اخذ ذلك
فهو اولى وبره على اربابه ان علم وان لم يعلم الوارث يتصدق بهذا ثمن الخمر ولو كان ثمن للظلم
ادنى طبخة لا يرد على اربابه وما قلنا في ثمن الخمر وعن ابي يوسف في قوم ورثوا خيرا وهم مسلمون
لا يقيم الخمر بينهم ولكن يحلل ثم يقسم ولو اخذ مورثه رشوة او ظلاما ان توزع الوارث وهو اولى
لو علم الوارث انه اكذب من خبيث لا يحل فان لم يعلم بذلك بعينه ليرد فاليراث حلال ولا يصدق
هذا من حيث الحكم فان تصدق بغيره الخصماء امرأة وصنعت ملاءمات فجات امرأة اخرى وود
ملاءمات جاءت الاولى واخذت ملاءمة الثانية وذهبت لبيع الثانية ان يتفق بملاءم الاولى
ولطيفة ان يصدق الثانية بهذا الملاءمة على نفسها ان كانت فقيرة على ثب ان يكون الثواب لهما
ان رضى ثم تهب البعت الملاءمة منها فيسحق الاستفاد بها كاللقطة وكذا لو سرق المكعب وتركه
رجل له على امرأة حتى له ان يلازمها ويلبذها وطرف ملاءماتها ويقعد على بابها فان دخلت
فلا بأس بان يدخل اذا كان بأسا على نفسه ويكون بعد منها لحفظها وقد ذكرنا ما في كتاب
رجل اخذ من خانوت رجل ثوبا وهرب فبقي هذا خذله لا بأس بان يدخل هو داره ^{كنا}
لو كان له الف درهم وضع في دار رجل وخاف ان لو علم صاحب الدار منعه له ان يدخل داره ^{بعله}
الصلحاء انه يدخل داره لهذا رجل اطاع على حائط رجل وعلى الحائط ملاءمة فخاف صاحب الدار
لو صاح به ياخذ الملاءمة ويذهب صلى له ان يرميه قال بعضهم له ذلك ان كانت ثاوى عشرة
قال الفقيه ابوالدب اصنام بقدر هذا القدر اذا سرق عن ابيه ثم مات ابوه وهو وارثه لا
يواخذ في الآخرة واثم في السرقة **نوع من** في الدين رجل له على آخدين قضاة
فلما مات صاحب الدين قال اكثر المشايخ لا يكون الاول حق للخصومة لانه للخصومة بسبب الدين
وقد انتقل الى الورثة وفي صلح النوازل لومات الطاب والمطلوب جاحد والاجر له في الآخرة
دون الورثة سواء اختلف او لم يختلف ولو قضى المطالب ورثته برئ من الدين رجل له على
آخدين فاجابته مات قال جعلته في حل ثم ظهر انه حي يسأل ان يأخذ المديون اذا قضى احد
مما عليه لا يجبر على القول هو الا هو رجل له عزم جاء انسان واستدعى من يد بيزر ولا ضامن
عليه الكلي في الفتاوى وفي الجامع الصغير المديون اذا باع الخمر وقضى الدين بكونه لصاحب الدين
ان كان المديون مسلما وان كان نصرانيا فلا بأس به مسلم غصب مال الذي او سرق يعاقب في الآخرة

مطل
الاكل والشرب متابع
متابع غيره

مطل
هل احد ان يدخل
دار غيره

مطل
هل احد ان يدخل
دار غيره

ان يفتن

مطل
اذا اهدى المستقرض
لا المستقرض
فان نودع كان
افضل

وطلالة الكافر وخصوصا الدابة اشهد وفي فتاوى القاضى الامام المستقرض اذا اهدى المستقرض
شيا ذكره الكتاب لان لا بأس بقبول الهدية لان منافعها لم يكن مشروطة في القرض فان نودع
لم يقبل كان افضل قالوا انما يتورع اذا علم انه اهدى لاجل الدين او اشكل عليه انه اهدى لاجل
الدين اما اذا علم انه ما اهدى لاجل الدين فانه لا يتورع لان قبول الهدية من حقوق المسلم على
فلا يمنع عن القبول والسبب الظاهر قائم مقام العلم وهو ان يكون بينهما ممداء قبل القرض لقراءة
او صداقة او غيرها او كان المهدى رجلا من رجلا من وفاقا بالحدود والسخاوة فانه يقوم مقام العلم انه اهدى
اليه لا لاجل الدين **نوع من** في البيع بكرة بيع العذرة قاله غايضا هذا اذا كانت خالصة
اما اذا كانت مختلطة لا بأس به ولا بأس ببيع السردين اذا كان الاحتكار والتلف في ارض لا يضر
بأهلها لا بأس به وان كان في بلد يضر بأهلها فهو مكروه ثم الاحتكار على وجوه منها ما هو مكروه و
ما ليس بمكروه ومنها ما هو مختلف اما المكروه اذا اشترى طعاما في مصر ونقله الى بطنه وامسكه وذا
يضر بأهلها اما الذي لا بأس به فان يذهب الى مصر آخر واشترى ونقله الى مصر وامسكه وللناس حاجة
اليه فعند اليه يوسف بكرة وعند ما يستحب ان يبيع وكذا لو حصل له من زرع فلا بأس بامساكه
اما المختلف اذا اشترى من رستاق مصر ونقله الى بطنه وامسكه وللناس حاجة لا بأس به عند ما وقل
محمد كل قرية يجلب طعامها الى مصر فيمنعها من المصير ثم الاحتكار المكروه لا يفتقر عندنا الى الامن فون الكتاب
كالخضرة والارز والذرة والذرة اذا كان في موضع يجزى من الحبوب من الارز وعلف الدواب كالق
والذبن ولا يفتقر فيما سوى ذلك وقال ابو يوسف كل ما يضر بالناس امساكه كالقطن والزيت ونحو
ذلك فهو احتكار ثم من الاحتكار اذا قلت لا يكون احتكارا وان طالت كان احتكارا وعن اصحابنا
انهم قد نهوا بالشراء اذا دفع الى القاضى بأمر المحكم ببيع ما يقض عن قوته وعن قوت عياله على
اعتبار السعة بمنزلة القيمة او بعين يسيرة ولا يفسر فان باع بضعف قيمته يمنع وفي نسخة الصدقة الشريد
حبسه الاحكام وهدده وعزده ولا يبلغ به اربعين سوطا فان امتنع عن البيع بعد ما تقدم اليه باعه الاحكام
وهذا قول الكل فاما على قولهما فلا يشكل وأبوح يرى الجواز اذ اعلم الضرر وتلقى الركبان مكروها في الوجهين
ولا بأس ببيع بناويوت مكة وبكرة بيع ارضها عندنا بيع وعندهما لا بأس به رجل علم تجارية انما الرجل
فراى آخرانه يبيعونها فيقول وكلني صلحها ببيعها وسعة ان يبيعها منه لان قول الواحد العاقل في
المعاملات سواء كان مسلما او كافرا عدلا او غير عدل حرا او عبدا وعلى هذا انه جازى الى رجل وقال
بعض مولاي اليك مدته وهذا اذا دفع في قلبه انها صالحة الكل في الجامع الصغير وفي الفتاوى
السلطان اذا قال للجوازين ببيعوا عشرة امساء بدينهم ولا يقضون ذلك شيئا فاشترى رجل عشرة امساء بدينهم
والجواز يخاف لو نقض من به السلطان والجعل ان يقول المشتري يعني كاتجب فتوبع كما امره السلطان ثم قال

اذا كان ذلك يضر وان كان له
يضر ذلك بائنه وهذا اذا لم
يلبس على هؤلاء القاصد
البلد فانه ليس عليهم
فيهم مكروه

مطل
اذا قال السلطان للجوازين
بيعوا عشرة امساء بدينهم

الخراج التضييق

فمن كان له الاصل رجل او على رجل
الناس اقول الظاهر ان تصوير المسألة
فيما اذا شهدوا احد على الف خمسمائة
منها بمن عبد والاخر على الف خمسمائة
منها بمن متاع ففرضه فلم يكن على كل خمسمائة
سبب معين الا شهادة شام واحد
وبشهادة الفرد لم يثبت السبب
بورشيت الدين المطلق للكرم عبارة
والكتاب قاصرة عن افادة منه في المقتضى
فلا جواز على ظاهره لم يصب جواز

اخرت

اخذت البيع يصح ويجوز الاكل صبي جاء الى الغامى بغير او فليس له ان يبيع منه اذا طلب شيئا يتبع
 به في البيت كالماء وغيره ولو اشترى جوزا او فسفا الا فضلان لا يتبع منه حق يسأل هل اذن له
 ام لا الجوز يلعب به الصبيان يأتي وفي الفناوى رجل يشترى السكر فوقع في حجر رجل واخذ رجل آخر
 جاز فان فتح صاحب الحجر فوجد فيه السكر يكون لصاحب الحجر وعلى هذا لو وقع طشتا على السطح لا
 ماء المطر فاجتمع فيه فهو له وكذا لو دخل حمام برى دار رجل فخرج فيها فجاءه آخر واخذت ان رجع البنا
 وسكن الكوة فلصاحب الدار وكذا لو كان له حمام فجاء حمام آخر وفتح فالفرح لصاحب الدار
 رجل دفع السكر الى رجل لينثره على العروس ليس له ان يحبس لنفسه شيئا وليس له ان يدفع الى غيره
 وله ان يلقط ولو كان المدفع دراهم لا يحبس ولا يدفع الى غيره ولا يلقط واختلف المتأخر
 في نثر الدراهم والديناير والفلوس لو كتب عليها اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم لم يكرهه واذا نثر
 السكر فحضر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قبل ان ينتهب النثر وان اراد ان يأخذ منه هل له ذلك
 المتأخر فيه قال بعضهم له ان يأخذ وقال الفقيه ابو جعفر ليس له ذلك اذا دخل الرجل مقصودا
 الجامع ووجد سكر اجاز له الاخذ الا على قول الفقيه ابو جعفر ولو لم يسوق الغائبين فوجد
 فيها سكر ابلغ لم يسهه ان يأخذ **الفصل الخامس في الاكل**
 دعى الى وليمة او طعام فوجد ثمة لعبا او غنالا باس بان يقعد ويأكل وهذا اذا لم يكن ذلك على
 المائدة بل في المنزل فان كان ذلك على المائدة او يشربون الخمر على المائدة لا يقعد وهذا اذا
 كان الرجل حامل الذكر فان كان من يقدر به لا يقعد ان لم يقدر على النهي في الوجهين وقول
 ابو حنيفة رح استلبت بهذا مرة كان ذلك قبل ان يصير مقدر به وهذا اذا لم يعلم بذلك قبل الدخول
 في البيت فان علم ان كان محترما يعلم انه لو دخل عليهم يتكلمون ذلك اكراما فليعلم ان يدخل وان
 علم انهم لا يتكلمون لا يدخل وقول محمد رح وجد ثمة لعبا او غنالا بل على ان الضرب بالقضيب والتقبي
 حرام وكما يسبق قبول هدية المملوك الناجر واجابة دعوته واستعارة دابة ويكره كسوته التوب وهذا
 من الدراهم والديناير وما دون الدرهم فلا باس به وفي شرح الجامع الصغير للامام الوالد قال لا يؤخذ
 للصدقة قال بعضهم لا يملك وقال بعضهم لا يملك من فليس الى داني وقال الفقيه ابو الوليد من حبة
 الخبز اتى وفي شرح الطحاوى يطبخ الطعام ويصدق بالدرهم ونحوه وفي النوادر قال فضل بن غانم سأل
 ابا يوسف عن اكل الربوا وانا اعلم يدعى الى طعامه قال اجبه وفي روضة الزندوق يجوز للرجل
 ان يجيب دعوة الغاسق والاورع ان لا يجيب دعوة الذي اخذ الارض مزارعة او دفع على هذا
 والافضل ان لا يأكل طعامها لان المزارعة فاسدة عندنا وفي الفناوى السلطان اذا قدم شيئا
 من المأكولات ان اشترى به يجل وان لم يشترى ولكن الرجل لا يعلم ان في الطعام شيئا مخصوصا بجنيته يباح

نوع مس

في النذر

٥

مطلق من الفنا حرام ام

وفي شرح الطحاوي لا ينبغي الخلف عن اجابة دعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما فاذا اجاب
فقد فعل ما عليه فان لم يأكل فلا بأس به والا فخلل ان يأكل لئلا يكون غير صائم **نوع منه** ولا بأس
بالدخول ليلة العرس الضيف اذا اعطوا النقة بعضهم لبعض يعتبر في ذلك تعامل الناس ويكره
القباس بالاستحسان ولو ناول الخدم الذي على رأس المائدة او ناول المرأة جازا استحسانا ولو ناول
لا يجوز الا الخبز المحرق ولو دخل عليه انسان لا يجوز له ان يعطيه شيئا ويرفع الزلة حرام الا اذا
كان من اذن ويكره وضع المعلقة على الخبز والخبز تحت القصعة ولهذا قال ابو القاسم الصفاق
لا اجده في نية الذهاب الى الضيافة سوى ان ارفع المعلقة من الخبز ويكره مع السكين واليد
هو المختار والا اكل يوم الا في صلاة العبد المختار ان لا يكره المسائل في الفتاوى وفي كتاب الكب
الاسراف في الطعام منى ومن ذلك الحيل فوق الشبع اذا اكل لاجل الضيف حتى لا يجمل او يرب
صور الغد واذا اكل اكثر من حاجته ليقبلا قال الحسن البصري لا بأس به قال رابن اسير بن مالك
ياكل الوثاق من الطعام ويكثر في نفيته وينفعه ذلك ومن السرف الاكثار في الباجات الاعتماد الحجة
بان بل من باجه فيستكثر حتى يستوفى من كل نوع شيئا فيجتمع له قدر ما يتقوى على الطاعة او يصدق
ان يدعوا الاضياف فربما يدعهم الى ان يأكلوا آخر الطعام فلا بأس به ومن السرف ان يأكل وسط الخبز
ويبدع جوانبه او يأكل ما انتج من الخبز فان كان بحال يأكل غيره الجواب لا بأس به وفي النوادر قال
فضل بن غالب سألت ابا يوسف عن النخ في الطعام هل يكره قال لا الا ماله صوت مثل اف وتفسير
ومن السرف ان يترك لمة سقطت من يد بل ينبغي ان يبدأ بتلك اللمة وينبغي ان لا ينظر الاوام اذا
احضر الخبز ولا يترك طعام حار ولا يشم ولا ينيغ في الطعام والشراب ومن السنة ان لا يأكل الطعام
وسطه في الانتهاء ومن السنة ان يلعق اصابعه قبل ان يمسحها بالمندبل ومن السنة لعمق القصعة
ومن السنة ان يبدأ بالملح ويختج بالملح وفي مختلف الرواية وجاجة مات وخرجت منها بيضة يجوز
اكلها عندما شدد فقرها وفي الفتاوى اكل الطين مكروه لانه تشبه بفقره فان لم يكن الا
اكل الطين والشعر الذي يوجد في بئر الابل والشاة يغسل ويؤكل ويباع ايضا في اخلاء البقر لا يكل
لان البقر شيء صلب لا يتداخله الجفاسات الا قليلا والاختاء بخلاف خبز وجد في خلل
سرقين القارة ان كان على صلابة يرمى ويؤكل الخبز حبة من قدره القارة اذا سقطت فارور
او حنطة ونحوها فالحنطة يؤكل الا ان يكون فاحشة بحيث يفر عن الطبع ولو لم يكن من ادق الحنطة
لا تؤكل لبن المرأة الميتة او البقرة الميتة والشاة الميتة في صلوة الامام خازمه زيادة اكل خروا الحمام في
الدواء لا بأس به وشرب بول ما يؤكل لحمه للدواء معروف في كتاب الصلوة واكل التراب يكره اذا كان
شيئا من الحيات لا بأس به وفي فتاوى القاضي الامام رجل برجله جراحة قالوا يكره له ان يعالج بقلع

بجملته على ما في المتن
بجملته على ما في المتن
بجملته على ما في المتن
بجملته على ما في المتن

عياض

ظاهر

فانه اذا كان جاز وان لم
يعلم انه ميت فليأكله

انكارة

الانسان والخنزير لانه محرم الاستفاد ولو وضع الجبن على الجروح ان علم به الشفاء قالوا لا بأس به لانه
دواء والذي زعم ولا يبرقاده فاراد ان يكتب على جرحه شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف يجوز
قبل لو كتب بالبول قال لو كان به شفاء لا بأس به قبل لو كتب على جرحه شيئا قال ان كان فيه شفاء وعن
ابي بصير بن سالم حتى قوله عم ان الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم وانما قال ذلك في الاشياء التي
لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به قال الا بريق العطشان يجعل له شرب للمعالجة الا
رجل اكل خبز مع اهل له فاجتمع كسرات الخبز ولا يشترط ان ياكلها اكله ان يطعمه الرجاجة او الشاة او البقرة هو
الا فضل ولا ينبغي ان يلقها في الزواجر او الطريق الا اذا وضع لاجل النمل كذا فعل بعض السلف رجل
لا يحكم اكله من ثمرى فقال خمسة وهو قد اكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا لو قال بكم اشرب هذا الثوب
فقال بخمسة وهو قد اشرب عشرة لا يكون كاذبا امرأة يطعم الفدية فدخل زوجها فابتدع من الخمر فصب في
الفدية فصببت المرأة في الفدية فدخلت المرفقة في الخوضه كالحمل لا بأس به الاب اذا احتاج الى
تناول مال ولما ان كان في الضرر والحاج لفقير اكل بغير شيء وان كان في المقازة فاحتاج لعدم الطعام
اكل بالقيمة ان كان مورا يعني لا يجعل له اخذ الصدقة رجل وابنه في الصغرة او في المقازة ومعهما
الماء ما يكفي لحددهما الابن الحق بالماء وقال محمد بن سنان يصر الى الاب هو المختار لان له حق تلك المال
الولد دون العكس شرب الماء من السفاية جاز للفقير والفقير ولو حمل الحمل الى منزله يكره اذا خاف
على نفسه الموت من الجوع ومع رفيق له طعام ذكره الروضة انه جاز ان يأخذ من الطعام قدر ما يرفع
جوعته على شرط الزمان وكذا لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء جاز له ان يقاتل معه
بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يرفع عطشه ولو كان الرفيق يقاتل الموت يأخذ منه بعضه و
يترك البعض ولو خاف المافر الموت من العطش ومعهم خمر حل له ان يشربها وقد ما يرفع العطش ان كان
يعلم انه يرفع العطش رجل مضطرب لا يجد مئونة ويقاف الهلاك قال له رجل اقطع يدك وكل لا يسعه ذلك
امرأة تأكل ثيابا لثمن لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع ولا بأس بالحفنة لاجل الثمن هكذا روى عن ابي يوسف
نوع منه الجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل وهذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة وان كان
فهذا الصنع حرام رجل من القارة في ايام الضيف فاراد ان يتناول منها ان كانت الثمار ساقة ان كانت في
المصر لا يسعه ان يتناول الا ان يعلم نصا ودلالة ان صلحها باصحابها وان كانت في الحائط ان كانت من الثمار
التي تبقى كالجوز لا يسعه الاخذ ولو كانت لا تبقى كشجرها او الى صحنه لا بأس ما لم يتبين النوى من ثمارها
وان كانت في بستانه فالتى تبقى لا يسعه الاخذ وفي التي تبقى يسعه الاخذ ما لم يظهر النوى ولو كانت الثمار
على الاشجار فلا فضل ان لا يأخذ في موضع ما الا باذن وانه كانت في موضع كانت الثمار كثيرة ويعلم انه لا يبق
عليهم ذلك يسعه الاكل ولا يسعه الحرق واما ورق الشجر اذا سقط في الطريق فاخذ انسان شيئا منه بغير اذن

نوع منه

هل يجوز لطعام الخنزير للدجاج
وعندها

مطلبه

وفي المتن

اربابه ان كان ثمره ينفع بوزنه كالنوت في ايام القرن ليس له ان يأخذ وان اخذ من وان كان لا ينفع به فلا
ان يأخذ ولا يضمن رفع النفاق والكثير من النهر الجاري واكلها مباح وان كثر وكذا الطيب الذي يورث
من الماء ان لم يكن له قيمة حين اخذ حلال **جنس آخر** النواوي يدين ان اذا اشار الى البأس به
قال الصدقة الشهد في الفتاوى وفيه نظريه ويكره المعالجة في الجراحة بعظم الخنزير داخل المارة في الاصبع
قال ابو جرح يجوز وعند ابى يوسف يجوز وعليه الفتوى رجل اسقط بطنه او رمدت عينه فلم يعالج
اضغفه ومات لا اثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا اصام ولم يأكل وهو فاكه حتى مات حيث يأثم والفريق
ان الاكل مقدار رفته فرض لان فيه شعاعين فاذ ان كان متلفا نفسه ولا كذلك المعالجة لان الفحش
غير معلوم وما يتصل بهذا رجل قال اذا تناول فلان من مالى فهو حلال له فتناول فلان من ماله
من غير ان يعلم باباحته جاز ولا يضمن ولو قال كل انسان تناول من مالى فهو حلال له قال محمد بن مسلم لا يجوز
وان تناول من ويحبل هو هذا ابراء عما تناول والبراء عن الجهول لا يجوز وقال ابو نصر محمد بن سالم جاز و
يجعل بهذا اباحة والاباحة للجهول جائزة قال الصدقة الشهيد وبه ينفى ولو قال اخذ جميع ما تأكل من مالى
فقد جعلتك في حل فهو حلال له ولو قال جميع ما تأكل من مالى فقد ابرأك لا يبرأ قال الصدقة الشهيد
والصواب انه يبرأ على قول محمد بن مسلم رحمه الله **الفصل السادس في النكاح والجماع**
في نكاح الجامع الصغير رجل له امه قد وطئها فزوج اخوها جاز النكاح ولا يبطأ النكاح حتى يحرم وطئ الا
على نفسه ببيع او نكاح ولا يبطأ المملوكة وان لم يبطأ النكاح في الجامع الصغير في كتاب الكراهية رجل له امه
اخانت فقبلها ما يشتهي لا يباح واحد منهما ولا يمتها ولا يقبلها ما لا ينظر المحرم فيها بشهوة حتى تمك فزوج احدهما
غيرهما بنكاح او ينفق واذا احضت الامه لم ترض في ازار واحد وبأبي في كتاب الاستحسان رجل تزوج ثمة
الثلاث بجهلها على الزوج الاول قبل المراجعة على الاول لكنه بكوه عند اجماع فان تزوج بهذا النية ولم يشترط بكوه
بل نياها هكذا قال في كتاب الحبل وفي المشق امارة اذعتان زوجها طلقها وقد غاب الفاعل بنظر ان كان يعرف
انها امراة رجل يعرف منهما من النكاح وان كان لا يعرفه وانما قامت بذلك بينة عند لم يتعمى لها واخوات
قد ذكرناها في كتاب الطلاق لا بأس بالخطبة المعتدة عن الوفاة بطريق التريض ويكره بالتصريح بنكاح شرح الطحاوي
وفي اذا كان للمرأة خطاب يخطبونها لا بأس بان يخطبها رجل غيرهم وان كان واحدا ومالت اليه اكره ان يدخل
عليها **آخر جنس آخر** في ادب القاضى نفس الامنة للخواص رجل اشترى جارية ثمة فاسد لا يحرم عليها
ولكنه بكوه وفي كراهية فضل بن غانم يباح الرجل امراته ومعها ناس ينم اذا علم انهم لا يعطون وفي الاجناس قال
ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن الرجل يمتزج امراته بغير اذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان قال يسعدون
كان ظاهر الجواب على خلاف هذا ويشترط رضاها وفي الامه المملوكة لا يشترط رضاها وفي النكاح الاخت الى الموت عند
الحج وعند ما اليها وفي الاجناس رجل يمتزج امراته من العزل لذلك وفي الفتاوى عن الاجناس في الحام مكروه

مطلب
امارة اذعتان
زوجها طلقها وغاب

الفصل السابع في اللبس

الا عن ضرورة **الفصل السابع في اللبس** في مجموع النوازل خرج رسول الله صلاته
وعليه رد آفة فتنه الف درهم وبقام الى الصلوة وعليه رد آفة فتنه اربعة آلاف درهم وابو حنيفة كان يرى
رد آفة فتنه اربعة دنانير وكان يقول لتلازمه اذ ارجع الى اوطانكم فليكن بالثياب النفيسة وقال الاحم
المرحى ربح في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس في عامة الاوقات القسبي ويلبس الاحسن في بعض الاوقات
لنفع الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك يورث المحتاجين وفي الفتاوى لا بأس بلبس الثياب الجميلة اذا
لا يتكبر وكذا لجمع المال اذا كان من حلال لا بأس به اذا كان لا يتكبر ولا يفتضح الغرايب ولا يمنع حقوق الله تعالى
وفي الصبر ابو حنيفة ربح لا يرى بأس بلبس الخنزير للرجل وان كان سدا ابريما او حريلا ولا يرى بأس بلبس الخنزير
بالفرز ويكره ان يلبس الرجل الثياب المصبوغة بالعصفر والزعفران او الورس وكان لا يرى بأس بلبس المظفة
وجاميل السيف بالفضة ويكره ذلك بالذهب وفي الجامع الصغير يكره لبس الحرير والبريق للرجال ولا بأس بنوت
والنوم عليه وقال محمد بن بكير وقرئ ابى يوسف مثل قول محمد ذكره الصدقة الشهيد وتعلق السور من الحرير على ال
والحيطان على هذا الخلاف والرجل والمرأة في ذلك سواء بخلاف اللبس فان كان الثوب من غير الحرير وعلم ان
الحرير ان كان قد يارب اصابع مضومة لا بأس به للرجال فان زاد على الاربع يكره ويكره لبس ما كان تحت من الحرير
سدا من غير الحرير في غير الحرب ولا بأس بذلك في الحرب وما كان ذلك كله حراما يكره لبسه في الحرب وعند ما لا بأس
به وفي السير الكبير في باب العمام ليس السواد مستحب ومن اراد ان يجدد اللبس لعمامة ينبغي ان يقصها كقرون كقرون
احسن من القلنا على الارض والمسحوق ارسال ذنب العمامة بين كنفية الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع
الجلوس ومنهم من قد به بشير وفيه لا بأس بلبس القلانس وقد صح انه كان لرسول الله صلواته فلا تنس لبسها وفي
الجامع الصغير ولا يتختم الا بالفضة وهذا ينقض على التخم بالحرير الذي يقال يتختم حرام ولا صحانه لا بأس به وفي
التخم بالذهب حرام ومن الناس من لم ير به بأس وهذا غير صحيح وانما يتختم بالفضة اذا احتاج اليه كالسلطان
القاضي ونحوها وعند عدم الحاجة التردد افضل واذا تختم بالفضة ينبغي ان يكون الفضة المبطن الكف بخلاف
النساء ويجعل في يد اليسرى في الخنصر وقوله عم اجعلها في يمينك كان في الاستدعاء ثم صار ذلك من علامات
البنى والخلف من المعيرة ولا بأس بحمار الذهب وانما يجوز التخم بالفضة اذا كان على هيئة خاتم الرجال اما اذا
كان على هيئة خاتم النساء بان كان له خضان او ثلثة بكره استعماله للرجال اتخذ خاتم فضة وجعل فضة من
عقيق او فبرونج او ياقوت ونفق عليه اسمه او اسم الله تعالى لا بأس به ويشهد الحسنان بالفضة ولا يشترطها
بالذهب وقال محمد بن بكير ولا بأس به واختلاف المخرج في قوله ابو يوسف منهم من جعله مع محمد واذا سقط السن لا يمتد
الى مكانها ولا يشترطها لكن يأخذ سن ثلثة ذكبة وبعضها ما كانها وقال ابو يوسف يأخذ سن نفسه ولا يأخذ سن
غيره ويجوز الصلوة مع سنه وسن غيره وبينهما فرق لم يخصص في حال محمد ربح يجوز الصلوة مع سن غيره اذا كانت
بالذهب والفضة ويكره الخرز التي يجمع بها العرق قبل هذا اذا كانت متقومة اما اذا لم يكن متقومة لا يكره وكذا الكلا

لا يجوز

مطل
الجلوس متوقفا

مطل
الاحتكاك بين
الذهب

مطل
البركة للزينة كيف فعل
ها والطلب
المعقول

مطل
ان عصى العبد
المعقول

في الحرفة التي يختارها وحاصله ان كل ما فعل على وجه التكبر لا ينبغي ان يفعل وما كان الحاجة لا يكون نظيره
الزينة في الجلوس والاحتكاك ان فعل تكبره وان فعل الحاجة لا يكون ولا بأس بان يربط الحنط في اصبعه او حاقه
ليذكر الحلو في ربي هذا الحنط الرتم واما الاكل والشرب والادوية في آنية الذهب والفضة يكره وكذا الاكل
بلعفة الذهب او الفضة وكذا الاحتكاك بين الذهب والفضة وكذا احراق العود في حجر الذهب والفضة والادوية
والنساء فيه سواء اما الدنيا المفضضة والمذهب لا بأس بالشرب منه ان وضع فيه على العود دون الذهب
والفضة وكره ابو يوسف ومحمد ذلك وكذا الاختلاف في المضيق من كل الادوية وكذا الاختلاف في الكرى
بالذهب والفضة اذ لم يجلس على موضع الذهب والفضة وكذا الاختلاف فيما اذا جعل ذلك في المسجد وكذا الاختلاف
في حلقه المرأة وكذا الاختلاف في المصحف للمفضضة ولما السراج للمفضضة حتى ان ابن ابي اسير
المفضضة والحجام المفضضة والبركاب المفضضة وعن ابن يوسف انه كره وعن محمد روايتان واما القوة التي
لا تجلس منه شيء لا بأس به بالجماع وكره ابو حنيفة ان يركل على خواتم الذهب والفضة وفي سير الفناوي لا
باس بان يستر الرجل حيطان البيت بالكمير ونحوها الخوا والبركة للزينة يكره ولا بأس بان يكون في بيت الرجل سرير
وفرش ديباج لا يفقد عليها ولا ينام عليها وكذا الادوية من الذهب للزينة لا يكره من باسط او مصلى كتب عليه في
النجم الملك من بكرة بسطه والفرع عليه واستعماله ولو قطع سر من الخوص او خط على بعض الخوص حتى لم يبق
الكلمة متصلة لا ينبغي الكراهية وفي كراهية فضل بن عاتق ان ينادى الاقبة للجواري اذا كان قبا بقطعة من اقمية
الرجال كرهت ذلك اسكافان ان يتخذها خاتما مشهورا على رزق خات الخوص او الفسفة وزاد في اجراءه لا يرى ان يفعل
وكذا الحنط اذا مر بان يحيط فربما على رزق الفساف وكذا مكعب الرجال مع ثنثه وقال القاضي الامام وكسرة
الفناوي وجههم والحجام على هذا ولا ينبغي ان يجضب بدن او رجل **الفصل الثامن في الفتل**
فناوي الشيخ قبل الامانة والسعاة والظلمة في الفترة مباح وقال التبريد الامام ابو حنيفة فانهم وكان ينبغي
الاخرة قال المم وليس هذا اختيارا شريفا ولا يفي بغيره امره اطلقنا وزوجها نكحوا وانكر ولا يبين لها هل يقتل
امرأة قدس في كتاب الطلاق وفي الفناوي اسقاط الرقاب ان يستبدل خلع لا يافق قتل الفلح بخلوا فيه **المنا**
انها اذا ابتدأت بالزنى لا بأس بقتلها وان لم يبدأ بكرة قتلها وانفقوا بكرة القاتلها في الماء قتل الفلح يجوز بجر
حاله واحرقها بالنار مكره وكذا احراق العرق مكره وطرح الفلح حية لا يفعل من طريق الادوية كنه مباح
قتل الجراد على الحرة اذا كانت موزونة لا ينبغي ان تضرب او يترك اذا لم تكن تدرج بسكون حادة قرية فيها كلاب كثيرة
ولا هل القرية ضرر يؤمر ارباب الكلاب بان يقتلوا كلابهم فان اوارع الى الحاكم حتى يأمرهم بذلك ولا ينبغي ان
يتخذ في داره كلبا الا كلبا يحرس ماله وفي الاجناس لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من اللصوص او غيرهم
وكذا الاسد والنفد والضع جميع السباع وهذا قياس قول ابن يوسف وفي الفناوي رجل له كلب عقور كل
متر عليه بعضه فلا هل القرية ان يقتلوا هذا الكلب فان عصى ان كان قد افسد ما على صاحبه ضيق والقرية وفي

ديباج

مات

الفتاوى

ان اسك في بيته كلبا وهو لا يحتاج اليه ولا يبرأه من كلب ضرر ليس له منفع فان ارسل في السكة فله المنفعة
الي يرفع الى الحاكم او الى صاحب الحصة وكذا الدجاجة والخنزير والجمول الفياق لوان في الشمس يمين الدبران
لا بأس به اسك ودود القز جازن اما خرقة المرأة لطلب الورق لا يجوز هذا في مجموع النوازل والله اعلم
الفصل التاسع في المنفقات وفي اول مسائل الغيبة رجل اغتصب اهل قرية لم يكن غيبة حتى
يبي قوماسه وفي رجل يصلي ويضرب الناس بالهد واللسان لا غيبة ان ذكر بغيره فان علم السلطان بغيره
فلا اثم عليه ذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاحكام لا بأس به **نوع من** قال ابو يوسف كان ابو جابر
يلبي وسفيان رحمهم الله يترجمون من ارجاء كثر ذكروا كراهية فضل بن عاتق التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في كتابه
ولا يكره رسول الله ولا استعماله المسالون في كل المشايخ فيه والاولى ان لا يفعل **جنس آخر** في الجامع الصغير
ان يجعل الرجل في عنق عبدة الرابة ولا يكره ان يقيده قالوا له في زمانهم اما في زماننا فلا بأس به لغلبة الابدان
خصوصا في الهنود ولا بأس باخذ ارجل على حل خمر الذي خلاها لمارجل ارجلها يتخذ فيه نار وبيعة كغنية
او يباع فيه الخمر فلا بأس به وكذا في كل موضع تعلقت المعصية بفعل فاعل بخار وهذا في السواد لا في الاصناف
اهل الذمة بمنع من احدث البيع والكتابات في الامصار وقال ابو القاسم الصفاق هذا في سواد الكوفة اما في
فيمنع من احدثها في السواد ايضا قال الامام السرخسي هو الصحيح عندى ولا بأس بدخول اهل الذمة المسجد الحرام
وسائر المساجد عندنا ولا يمنع عن الفلام ومن الجارية يريد ان تلبس بواجب ولا حنة لكتم مباح وتفسير المصنف
ان يذبح شاة في اليوم السابع من ولادة ولده ويتخذ ضيافة ويجعل راس ولده في المتقى كان ابو حنيفة رحمه الله
لا يكره نصف الشيب الاعلى وجه القرين وعن محمد ما احتاج الناس اليه من البناء لا بأس به وانما كرهه
من البناء اذا بني بالاحتياج اليه اهل قرية استلوا بالادب بالجر لا بأس به ولا بأس بكى الاحتكام وخصاله
الهدام والهره ولا بأس بكى الصبيان اذا كان لدا آحضا بآدم مكره ولم يكره كسب الحصان من فؤادهم
ومدكهم واستخدمهم وقال ابو جابر لولا استخدام الناس لاهل ما احضام الذين يخدمونهم فيكون ذلك نظر
الا احضام وان مكره لانه مثله ولا بأس بقتل اذن الطفل من البنات للمرأة اذا حلفت راسها ان كان
لوجه اصحابها لا بأس به وان كان للفتية بكرة رجل في بيت اخذته الزلزلة لا يكره الغرار الى القضاء بل يخفى
ولا بأس بان يفتي الفلام مع مولاه ومولاه راكب بعد ان يطبق ذلك فان لم يطبق بكرة رجل يفتي الطريق فلم يجد
مسلكا سببا في الطريق ما فلا بأس بالفتي في ارض الغير لهذه الضرورة السؤال عن الاحضار المحدث في ابدان
وغير ذلك المختار انه لا بأس بالاستحجار والاحضار اذ ارادوا الهدل ان يشرى واليه اقباف يجوز في اربعة اشياء
في الخف يعق البعير وفي الخاف يعق الغرس والبخل والنصل يعق الرمي والشيء المستخدم يعق العدد وانما يجوز
ذلك اذا كان البدل معلوما في جانب واحد بان قال ان سبقتني فكذلك وان سبقتك فلا شيء على عليك او
على القلب ما اذا كان البدل من الجانبين وهو حرام العاد او خلاصته بين ما افاض كل واحد منهما

مطل

الاشارة الذي يضر
بالناس

عبادة

بالرجال

مطل
اذا اخذت زلزلة
في موضع

مطل
في بدل الباق

مطل
المادى يجوز الخلق او
الاختلاف فانه
لا يسخن
بشيء

سبقتي فلكذا وان سبقتك فليكذا وان سبق الثالث فلا شئ له والراصد من الجواز للجل لا الاستحقاق فانه لا يفتي بهذا شيئا وكذا يجوز ايضا ما يفعله الامم او هو ان يقول انكم سبقتم له كذا وانما يجوز هذا في الشيا

الاربعة لانه لم يرد به الا في هذه الاربعة رجل كفى ابنه بالبحر وغيره بكرة بعض الناس والصحيح انه لا بأس به وبسبب القبول **كتاب الفاظ الكفر**

منقول على ثلث فصول الاول فيما يكون اسلاما وفيما لا يكون لما اورد في شرح القدوري اذا قال الكافر الذي يجهل بالباري سبحانه وتعالى كعبدة الاصنام او يقر بالباري ويشرك غيره كاشوكة فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كان شرا اسلاما وكذا اذا قالوا انهم انهم من الله لا من غير الله عن كل واحد من الكلمتين فاذا شهدوا بها فافتوا بما كانوا عليه فيحكم بسلامتهم وفي السير الكبير اذا حمل على شرك لم يقبل فقال لا اله الا الله وهو من لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه وكذا اذا شهد برسالة محمد وقال انا على دين الاسلام او على الحقيقة ولو رجع في الخبر بمنعهم من بقر النوحيد ومحمد الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لم يصير مسلما واذا قال محمد رسولا لم يصير مسلما والجوهر اذا قال خدائي بكم است وحمد بغير ان حق حكمه بسلامته وفي مجموع النوازل يجوز على الله على محمد لا يكون اسلاما وقال محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي اذا قال اسلمت وهو اسلمة وهكذا قال غيره من العلماء الذين للشرك اذا قال انا مسلم وهو من لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال اردت منه التفرقة حتى لا تنقلني لا تقبل منه هذه الاجناس وفي الروضة لو قال الكافر امنت بآتين به الرسل صار مسلما وفي مجموع النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلما ولو قال اسلمت وديك حتى لا يصير مسلما وقبل يصير مسلما الا اذا قال حق لكن لا آمن به وفي نوادر ابن رستم قال محمد بن زهير في يهودي من يرضى قال اسلمت وفتح عيانه لا يصلي عليه ان مات ولو قال برأت من ديني ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما ولو قال برأت من اليهودي ولم يقبل دخلت في دين الاسلام لا يكون مسلما وفي الخبر لو قال اليهودي انا نصراني لا اله الا الله واتبرأ عن اليهودية او عن النصرانية فليس بسلامة ولو قال حق ذلك وادخل في دين الاسلام او دين محمد لم كان مسلما **جنس آخر** وفي الاجناس كافر اذا قال كافر بكون اسلاما وذكر بعد هذا انه لو شهد انه يؤمن في المسجد الجامع قال محمد بن زهير لا يكون اسلاما حتى يشهد انه مؤمن بالجامع وفي مجموع النوازل لو اذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام اما لو قرأ القرآن او تعلم لا يكون اسلاما وفي الاجناس لو شهدوا انهم رأوه صلى الصلوات الخمس المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاما وفي الروضة الكافر لو صلى وحده فهو منه اسلام ايضا وكذا في الاجناس ولو شهدوا انهم رأوه حج او نياها لغيره لم يوجب وشهد المناسك كما يوجب المسلمين كان اسلاما ولو يوجب ولم يشهد المناسك او شهد المناسك لم يوجب ذكره الخبر انه لا يكون مسلما ولو شهد واحد فقال رأيت يصلي في المسجد الا عظم شهده اخر فقال رأيت يصلي في المسجد الا عظم لم يقبل اذا ارتد ولكن يجبر على الاسلام **جنس آخر** سلم تزوج امرأة يعرف ابوها بالاسلام لا بأس بان يباها اما اذا لم يعرف بين لها صفة الاسلام وتقول لها هل تعرفين بهذا ان

قالت

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

قالت نعم كانت مسلمة والافلا وصف الاسلام لصغير بلغ قال الآن عرفت هل هذا دليل على اننا لم بعد قال لا والمراد به ان عرفت تفاصيل وكنت مستغفرا جملته السائلة في مجموع النوازل رجل قال لا اخبر صفت مسلمة بكوي فقال لا اعلم بهذا ليس علم وفي الجامع الكبير لو قبل يهودي هل تعرف صفة اليهودية فقال لا اخبر ليس يهودي وكذا المسلم على تفاصيلها هذا وما ينصل بهذا ايمان الناس غير مقبول ونوبة الباس المختار انما مقبولة اذا كره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على اللسان يكون اسلاما فان عاد الى الكفر لم يقبل ويجبر على الاسلام وفي نوادر ابن رستم التكرار اذا سلم يكون اسلاما فان رجع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقبل وقال محمد بن زهير لا يجبر على الاسلام ثم يد مسلم على نصراني ان النصراني اسلم قبل وهو ميت جعلت مسلما وان شهد على مسلم ميت انه ارتد ومات هو على ردة لم تقبل وفي السير الكبير يصلي المسلمون على ميت يقول واحد بعد ان يكون عدله شهد نصرانيان على نصراني انه قد اسلم وهو حية لم يجز شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وميتك على دينه وجميع اهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها قد اسلمت جاز وقد اجبر بها على الاسلام ولا يقبل وهذا كله قولنا وفي نوادر ابن رستم تقبل شهادة رجل وامرأتين في اسلام رجل نصراني ويجبر على الاسلام ولا تقبل في قولنا انما يوسف وكذا شهادة النصرانيين على نصراني انه اسلم وقال محمد لا تقبل شهادتهما ولا يجبر على الاسلام كما قال ابو جعفر الكليني في مجموع النوازل في رجل دخل دار الحرب وسف صبيا وادخله دار الاسلام يحكم بما ولو اشترى الصبي ليجزم بسلامته لانه ملكه بالشراء وما ينصل بهذا الرافضي ان كان يثبت الشك في كونه كافرا وان كان بفضل عليا على ان يكون عمر رضي الله عنه لم يكون كافرا الكفة مبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال قال باسحالة الروية في هو كافر والشعبي مبتدع فان اراد بالبدل الجارية فهو كافر والمبتدع صاحب الكبرياء والبدعة الكبير وفي المتن في رجل ابوعب من بني هب السنة والجماعة فقال ان بفضل الشيخين وتحب المختارين وتري السج على الخفين وتصلى خلف كل بر وفاجر

الفصل الثاني

في الفاظ الكفر ما يكون كفرا وما لا يكون كفرا وهو منقول على احد عشر جنسا الاول في بيان المقدمة التي يحتاج اليها في محالة والثاني فيما يقال في الله سبحانه وتعالى والثالث فيما يقال في الانبياء صلوات الله عليهم والرابع فيما يتعلق بالاسلام والمسلمين والخامس في الاخبار بالكفر صر بكون كناية والسادس في التشبه بالكفر والسابع في كلام النسفة والمجاهل ما يكون كفرا وما لا يكون والثامن في الاستحقاق في العلم والعلماء والتاسع فيما يتعلق بالقرآن والمصحف والمؤنة والاذان والصلوة والقبلة والحج والمعاصرة فيما يتعلق بالزواج الموت وما يقال في التعزية وما يتعلق بالقيامه وامور الآخرة والجنة والنار والحوى عشرة في السلاطين والجبارة اما الاول في المقدمة جمع في هذا الجنس اصول يخرج عليها اكثر مسائل هذا الكتاب من باب في العلم ان يتوخى ذكر هذا الدعاء صباحا ومساءلا في سبب العصمة من هذا الورقة بوعده النبي في الدعاء هذا

سنة
من سبب الشك في

الهم انما عرفت بك ان انكرك شيئا وانما اعلم واستفرك لما اعلم ومنها اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير
ووجه واحد ينجح فعلى المتقي ان يميل الى ذلك الوجه الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدرك انها كفر فالتكفير
لا يكون كفرا ويعذب بالجهل قال بعضهم بصير كافر ومنها ان من اتى بلفظ الكفر وهو لم يعلم انها كفر
الا انه اتى بها عن اختيار كبره عند علمه العلم بخلها لا لبعض ولا يعذب بالجهل اما اذا اراد ان يكلم بغيره على
لسانه كلمة الكفر والعباد بالله من غير قصد لا يكون كفرا ومنها ان من خطر به لئلا يوجب الكفر لو تكلم
كاهه لذلك فذلك محض ايمان ومنها اذا علم على الكفر ولو بعد مائة سنة بكفره في الحال وفي النصاب بخلاف
الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعلم على الاسلام ونظير هذا مسئلة الزكاة لو نوى ان يصير العبد للفقراء
لا يصير العبد للفقراء ما لم يجر به ولو نوى ان يكون للخدمة يصير للخدمة بمجرد النية المسئلة في نسخة الرضا
الحزواني وتقرر بهذا ان القريب ان الكفر ترك التصديق بالقلب وان يحصل بمجرد العلم اما الاسلام
فقد ثبت بالقلب واقرار باللسان ومنها ان من ضحك عن تكلم بالكفر بكفر الا ان يكون الضحك مزواجا
كان الكلام مضطحا والكلام في الضحك الرضا بالكفر ومنها ان يجمع الكفر بوجه ومنها ان من اعتقد الحرام
حلالا او على القلب بكفر لما لو قال حرام هذا حلال لغزو في السلف او حكم الجمل لا يكون كفرا في الاحتقاد
هذا اذا كان حراما بعينه وهو يصفى حلالا حتى يكون كفرا اما اذا كان حراما لغيره فلا وفيها اذا كان حراما
لعينه انما يكون اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به اما اذا كانت باخبار الاحاد لا يكون ومنها ان من اراد في اسم
وهو قد جحد مرة فعليه ان يجتنب ثانيا وليس عليه اعادة الصلوات والزكاة والصيامات لان بالردة صادرة لم
كانه كافرا فاسلم وهو في فعله اثم وليس عليه قضاء سائر العبادات الكل في سائر الاجناس ومنها ان ردة احد الزوجين
توجب البينة في غيرها في المال بدون قضاء الفاقح ثم بعد ذلك ينظر ان كان الرد من الزوج في فسخه بغير
عند ايه والا يفسخ رج ولا تجبر المرأة على ان ترج اليه حتى يترجها وعليه هو النفل او السعي بعد الدخول ونصف
السعي او النصف قبل الدخول وعليها العدة ان كانت بعد الدخول وان ارتدت المرأة قال شيخنا في بعض من اجاب
وابر القام الصغار ردتا لا تفرق في افساد النكاح ولا يجرى به النكاح حلالا الباب عليه من والفاقح
قد ما برى حتى ترج وتسلم واليه كان يميل الحاكم التميمي ومن مناجى في هذا في اصيل الزاوي
بخار كان يفتي هكذا وعامة علماء بخار يقولون كفرا ما جعل في افساد النكاح كذا في خبر على النكاح من زوجها
فرقة بغير طلاق بالجماع وعليها العدة ولا يثنى لها عليه ان كان قبل الدخول وبعد الدخول يجب كلا السعي او
النفل ولها السكنى لكن لا نفقة لها في هذه العدة قال للمرجع وبهذا كله يفتي وبهذا الجواب يوافق ما ذكر في
الاصول وفي المتن قال اذا ارادت المرأة ان تحرم على زوجها فتكلم بالكفر واليمان مستقرة فلهما بان وتسمى
مشركة بذلك الكلام فيما قاله الله تعالى اذا وصف الله نوحا بالابليس به او يحذرنا من
الله او يامر من او امره او انكر وعينه بكفر ولو قال من خدام بغير الحرة بربده من خدام بكفر لزم

مطل
اذا قال كبر الله حلال
او على النفس

قالت لزم جهنم خدائي كبرياني قال نعم بكفر رجل قال لا تحبني الله قال لا لا بكفر وقال الامام
ان كان في محبة فدية وه فقال لا اخاف بكفر وان كان في امر لا يخاف من الله لا بكفر رجل قال لا امراته
ان لم تكفر في حب من الله فانت طالق وهو ليس مسلم هذا في مجموع النوازل وما تقدم في الفتاوى وفيه لوقا
لا يخاف من خدائي سوي ان يرى حتى خود بسانه بكفر رجل قال لا اخاف من الله في ما يرب فقال لا فقال
لهما من اخي سوي في ما يرب فقال لا فقال لهما من اخي خدائي في ما يرب فقال لا فقال لهما من اخي في الغيب
ان روي عن نزار ان فرطيانا كثر اكلت وان خدائي كثر اكلت قال ابو نصر الدوسي لا يكون لانه لم
يصف الله تعالى ولو وصف عيسى بصفة بما يليق به رجل قال لا اخاف خدائي ان توشا نذره كانه ان كثر
كثرت كوني بكفر ولو قال خدائي يا زباني ان توبني يا رب من جنته بيا بكفر ولو قال لصبي يري نوح الله كثر
لا بكفر لان مراده حديث الله في كثر ولو قال اي استغفر الله او قال اي استغفر الله بجه لا بكفر ولو قال
تاسي شرم بكفر خدائي بياي شرم بكفر تاسي شرم بكفر خدائي بياي شرم بكفر تاسي شرم بكفر خدائي بياي شرم بكفر
كاريت كخداير افتاده است فهذا ليس بكفر ولكنه شنيع ولو قال خدائي بوجع حيز بنود وباشد
وهيج حيز نباشد نصف هذا الكلام توحيد ونصف كثر الكل في مجموع النوازل وفي هذا قول شيخنا
الجنة والنار وهذا مخالف للنصوص هو قوله وما هم منها بمخرج حيز وفي نسخة الحزواني ولو قال لا اخاف روباخذ
جنتك كن اتني القاضى ابو علي النسفي ان ليس بكفر ولو قال نرج بان بن واسمان برأى وخذائ جنتك كن بكفر ولو
ياي خدائي بياي كرت درين حاكنه ان اعتقد ان الله رجلا في جرحه بياي كرت وان ادانه لا نجاة له الا باله
باله لا بكفر ولو قال خدائي ان يري عشي بياي ليس بشي وبه ولو قال ان زبر عشي يداند فهو شيب ولو قال
مر براسان خدائي است وبر زمين فلو كن بكفر وكذا لو قال ان خدائي هيج مكان خالي نبت ولو قال علم خدائي
هر مكان هست فهذا خطأ ولو قال خدائي مراد او را استاده است يا نسيه بكفر لانه وصف بالقيام والفق
ولو قال دست خدائي دراز است فله الحاكم الامام عبد الرحمن ليس بكفر رجل مات ابن فقال خدائي يا بنة
يوج بكفر في الفتاوى وكذا لو قال لا اخاف خدائي من نوسم كذا جنتك توب من سم كرتي بكفر ولو قال حزين
ظالم يا رب ازوي سبدين اكر تو بپيد بري من نبت بيم وهذا كفر كانه قال ان رضى فان لا ارضى ولو قال
ان كل ده چون تو سانم ان كان مراده ضعف ذلك الرجل وكونه ذليلا لا بكفر قبل فله نوافضا بدريد
قال رجل قضاء بدنيج فهذا مذهب القدرية ان الخير من الله والشر من الله ولو قال لا اخاف اي عبد الله بكفر
ولو قال لخص من با تو بيجك خدائي كاري كتم فقال من حكم خدائي نداه او انجها حكمي ردد او انجها حكم نبت
او انجها بدوسات حكم كرتي بكفر وفي نسخة الحزواني ولو قال من برسم كتم في حكم قال الحاكم عبد الرحمن
ان كان مراده مضاد الخلق وترك الشرع واتباع الرجم لارد الحكم لا بكفر ولو قال انابرئ من الثواب والعقاب
وفي مجموع النوازل لو قال نانا افر بدي سكوي ناكفت ونابوج خبر من لا بكفر ولو قال لا اخاف الله الله

مطل

ابن كار بكى فقال من اثنى الله بكفركم ولو قال الله اي شي اخذاي بكفركم لاختار ان لا يكفر رجل قال
تقد بر الله فقال ظالم انا افضل بغير الله بكفركم من ان يكفر اي فراموش كره اخذاي بكفركم رجل قال لا
لا تترك الصلوات فان الله تعالى يواخذك بذلك فقال ذلك الرجل لو عاقبني الله مع ما بي من الموضع وشقة
الولد فقد ظلمني بكفركم اذ قالت في مرضها اوصني عني يا باري بعد اني قد اخذت اقرارا فريد است چون از ليد
و نياي من اخبرني لا يكفر لكن خطا عظيم والصبر على ما على هذا رجل قال لا اخبر خدائي ببرد لي نوبتاي
فقال اخبر ببرد لي نوبتاي ببرد من في ان عني به الاستغناء من الرحمة بكفركم وان عني به ان قلبه ثابت
بانيات الله غير مضطرب لا يكفر **رفع منه** رجل قال ربي واركار كنتم وازادوا رجبهم هذا
من كملت المحسوس وفي هذا رؤية الرزق من الكسب وانه محال لان الرزق من الله تعالى رزق بكسب وبغير
كسب ولو قال الرزق من الله ولكن از بين جفني خواجه هذا شريك في حركة العبد بصلته الله تعالى ولو
ناجى سمعها قد بين من باس است او باروي من باس است من ايجد وزي في آيد من خطا و لو قال
يا حي يا قيوم كرم بكفركم وانه ظاهر رجل قال لا تخشيك بحمد خدائي اكن ويكسب من الكفر السواد من
هنا الشكر عني اشكره واشكر في رجل راي ابي او مريضا فقال لعبداني نرا ديد و مراديد نرا جان او ديد
مراجه كناه الصحيح ان لا يكفر **وما يتصل بهذا** رجل تزوج ولم يحسن ثلها فخل خدائي يا رسول
خدائي را كواه كرم بكم او فرشتگان را كواه كرم بكم بكفركم في الفتاوى لانه يستغنى ان الرسول والملكت عالم بالغب
بخله في قوله فرشته دست راست وجب را كواه كرم بكم لا يكفر لانها يعطيان في النصاب وفي مجموع النواز
صاحبه الهامة فقال بعث الرقيب او قال خذ باركرن خلد شدت او صاح العصفق فقال يرجع من الش
اختلف المشايخ في كفركم ولو قال خدائي في انك بشادى و غم من هجنا فم ك بشادى و غم خويش قال بعضهم
يكفركم قال البعض ان كان يقوم بسانه ومستره بالماله والبدن كما يقوم بامر نفسه لا يكفر ولو قال خدائي في انك
كه افضل كذا او لا افضل كذا او برئ من الانبياء او من الملائكة وهو يعلم انه كاذب يكفر الكل في نسخة الخنز واني
وفي فتاوى القاضى الامام رجل حلف وقال الله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل اختلف المشايخ فيه
حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا ان يكفر وكذا لو صلى مع الامام الى غير القبلة
عمدا وقال بعضهم اذا قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول اصح وفي الفتاوى
رجل قال ان كنت قلت كذا فانا كافرا ويهودى او نصراني على الاستقبال يكفر وليس هذا مذهب علمائنا بل هو
بين عندنا رجل قال هو يهودى او نصراني او برى من الله او من الاسلام ان فعلت كذا كان بينا فان باشر الشرط
هل يصير كافرا اختل فوا فيه وكذا لو حلف بهذا على امر ما بين بان قال هو يهودى او نصراني او برى من الاسلام
او من الله ان كنت فعلت كذا امسى وقد كان فعل فان كان ناسيا لا يعلم انه كان فعل او لم يفعل لم يصير كافرا عند
الكل وان كان يعلم انه قد فعل ذلك هل يصير كافرا قال شمس السرخسي الامام ان الرجل ان كان يهوديا هذا

لو قال الله يعلم اني ما فعلت كذا

بينوا ولا يكفر به لم يصير كافرا في الماضي ولا في المستقبل وان كان جاهلا او غفلا او غفلا في الماضي بكفركم في الحال
وفي المستقبل اذا باشر الشرط وعند انه يكفر فقد روي بان يكفر رجل كفرا باللسان طابعا وقلب مطبق باللسان
يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا رجل قال استقبلني امرؤ ان اكفر بصبر كاخرا وفي النواز
قال ان كان الله يعلم اني فعلت كذا وهو غير عالم وقد فعلت ان قال لا على وجه الحلف يكفر
وان قال على وجه الحلف ما ينبغي ان يحلف كذا وهو غير عالم وقد فعل ذلك الفعل ان قال لا على وجه
الحلف يكفر وان حلف في غير ما حلف والحاصل ان كل كل فوجب الكفر اذا ذكرت غير معلقة بالشرط فاذا
علفت بالشرط الماضي وهو كاذب فيها اخبر بكفركم وروى الحاكم الشهيد عن ابي يوسف والحسن بن زياد
عن ابي جهم رحمهم الله انها لا تجب الكفر وان علفت بشرط المستقبل لا تجب الكفر اذا ثبت فيها وبكفي عينا
والختار ما ذكره الامام السرخسي والامام خواهر زاده انه ان كان الحالف جاهلا بظن انه يكفر بهذا يكفر
وان كان عالما لا يكفر وقد ذكرنا في كتاب الايمان رجل قال لا اخبر خدائي وباجان سر تو اختلف المشايخ
فيه والله اعلم **الجنس الثالث** فيما يقال في الانبياء رجل قال لو كان فلان نبيا لا اومن
او قال لو امرني الله فبشر صلوات لا اصيلي او قال لو كانت القبلة الى هذا الوجه لا اصيلي هذا كله
ولو قال لو بعث فلان نبيا لا ايمان به او لو كفر لوعني به في الاوليين ان لا يذهب على موجب الامر **جب**
ولو عني ان لا يكون بي من الانبياء نبيا ان اراد به الاستغناء بذلك النبي او عداوة بكفركم ولو عاب
نبيا يكفر وفي مجموع النواز رجل قال ما سمع نيت فقالت امرؤ انه انكر كذب فقال الرجل لو شهدت الانبياء
الملائكة ان لا مال في لاصد فنيهم قالت نعم لا اصد فم تكفر ولو قال الرجل لو لم ياكل آدم الحظمة ما جرت
اختفاء يكفر ولو قال ما وقعنا في هذا اختلفوا ولو قال رجل ان آدم نبح انك لو نبح فقال رجل بي ما جرت
يجهه كان يوجب يكفر ولو قال ان كان ما يقول الانبياء حقا جونا بكفركم ولو قال لغاوك على كلفاء ملك
قال الحاكم عبد الرحمن ان كان قال كراهة الموت لا يكفر ولو قال لعداوة ملك الموت يكفر ولو ادعى
النبوة فطلب رجل الهجرة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم ان كان غرضه الظهار عجزه وافضاحه
يكفر وعن ابي يوسف انه قال النبي عم كان يجب القرع هكذا قال بحضرة الحليفة فقال رجل ان
لا احبه فقال ابو يوسف هاتوا بالسطح والسيف فقال الرجل استغفر الله فتركه وتأويل هذا انه
قال بطريق الاستغفار ولو قال لشتر محمد عم شعير يكفر وتأويل هكذا انه قال بطريق الاستغفار
وكذا لو قال درويشك بود او جامه وي ريم بان بود او طوبى النطق وتأويل الكل ما ذكرنا ولو روي
حدثنا قال بعض مشايخنا يكفر ومن المتأخرين من قال هذا اذا كان متواظرا ولو قال لا يبي اى حرام زاده
وهو خدائي را بنام تو بنيت است واسم الابن محمد لا يكفر رجل قال كلما اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
لحي اصابع فقال السامع اين له ادبي است يكفر ولو قال لا اخبر اخي الاطفال رافانه سنة النبي فقال

لو قال الله يعلم اني ما فعلت كذا

ذلك الرجل لا اضل وان كان ستمت بكفر بعض المسائل في نسخة الخزواني والبعض في الفتاوى وفي مجموع
النوازل رجل قال جبه بكار اريد سبيل بي بكفر **الجنس الرابع** جفانيه على الايمان والاسلام وفي
الفتاوى رجل قال انا مؤمن انشاء الله بكفره قال من غير تاويل ولو قال لا ادري اخرج من الدنيا
مؤمننا ولا يكفر رجل يعصى ويقول سلماني اشكارا بدين بكفر في مجموع النوازل وفي فتاوى القاضى
سلم دعا على غيره فقال بالفارسية خدای جان وی بکافری استنادا لاختلافه قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل لم يكن ذلك كفرا رجل ضرب امرأته فقالت المرأة لست بسلم فقال الرجل هب الى لست
قال الامام الفضل لا يصير كافرا لان معناه ان افعاله ليست كافعال المسلمين رجل بكذب قال له رجل
هذه قولك لا اله الا الله بكفر رجل قال لا آخر مسلمة فقال له اعتن برؤوف وبرسلمانى تو بكفر مجموع
اسلم فاعطى شيئا فقال سلم فبنيته كان كافرا وسلم حتى يعطى شيئا بكفر فبنيته الى سلم فبات ابو فقال لست
الى سلم بهذا الوقت بكفر لا معنى للكفر وذلك كافر اسلم فقال له رجل تواجبه برأس بود ان
خرج بكفر وكذا لو قال روز كافر است روز كافر سلطانى وروز بدين بكفر المستلثان في الفتاوى
كافر جاء الى رجل وقال امرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم بكفر وقال الفقيه ابو
رحمة الله لا يكفر **الجنس الخامس** في الاقرار بالكفر صريحا او كناية رجل قال لا آخر مؤمن يا خوارزمي
فقال نعم او قال لست بسلم فقال لا او قال امرأته ما كفرة فقالت مجنون ام طلاق ده مرا او قالت اكر
هيجنين بنم اي بانو بنم اي وقالت مراندري تكفر ولو قال اكر جنيتم مدار لا تكفر وفي الفتاوى القاضى
رجل قال لغيره ائني او قال ائني ترسا او قال ائني جهنم لا يكون كفرا عند اكثر العلماء فان قال المخاطب توي او كنت
المخاطب لا يكفر المخاطب وان قال المخاطب مجنون بكفر المخاطب ولو قال لا آخر بكفر فقال لا بلى انت لا بكفر
لو قال لولدي ائني مجنون او كافر جبه قال اكثر اهل العلم لا يكفر ولو قال لدايتي ائني كافر خواند لا يكفر
وان نعت عند رجل قال لا آخر يا يهودى فقال بئسك او قال جهنم كبر بكفر ولو قال لا آخر فبنيته الله روحك
على الكفر عن ابي يوسف انه بكفر واليه مال الصدوق القاضى برهان الا انه رجل علم امرأة الردة لتدين على
زوجها بكفر المعلم قال الفقيه ابو الليث يعنى علمها وامها بدين في النوازل رجل قال انا مسلم بكفر ولو قال فر
كافر او قال مراركة كافر بدي ائني لا يكفر ولو قال النصرانية خير من اليهودية بكفر وينبغي ان يقول اليهود
شتم النصرانية رجل دفع الى الصليبين رجل فقال ب راجعتكم واني صليبتكم بكفر ولو قال فلان ائني كافر
تراس او قال جنان دل تنكرت ام كه خاستني كافر شتم بكفر **الجنس السادس** في التثنية
بالكفار رجل وضع فلسوة الجوس على رأسه قال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين
ان كان لصورة البرج او لى البقرة لا تعطيه اللابن لا يكفر ولا يكفر ولو شغل الزنار على وسطه ودخل دار
الحرب قال القاضى ابو جعفر الاسودى ان دخل الخليلى الاسارى لا يكفر ولو دخل للنجارة بكفر امرأة عند

مطل على امرأة الردة
لشتمين
مطل ولو قال اليهودية
خير من
النصرانية

سوراه
8

على وسطها حبله وقالت هذان تار تكفر ولو وضع على رأسه شبه فلسوة الجوس من العمامة لفتار انه لا
وليس السواد والسراج وتعلق الفائزة لا يوجب الكفر اما لو قال سراج بنم لخط خطه وظن انه بكفر
وكذا لو لبس السراج وقال تنفى امد بكفر رجل من بسكة النصارى وهم بشر يون مع المطرب فقال
برميانى بايد بسن وبالبان در زده وديا خوش خورده واولئك القوم النصارى بكفر تعلم
قال اليهودي خبر من المسلمين بكفر يقضون حقوق معلية صبيانهم بكفر ولو قال كافرى كرفن
بمتران جنان كرفن ائني ابو القاسم الصفار انه بكفر مجموع اقتد دعوى لرجل ولد فاهدى الله
سلم لا يكفر بخلاف اهداء البيضة الى الجوس يوم النير ورجب بكفر في مجموع النوازل وفي
نسخة الخزواني اجتمع الجوس يوم النير فقال سلم خوب سيرت نهاده ائني بكفر وكذا لو قال
جوس بجهنم سوديت امسال بكفر في كلام الفسفة واليهما رجل تعنى
ان لا يكون حرم الله الحرام ولا يكفر من صور منضات لا يكفر ولو تعنى انه لم يجز من الزنا او قتل النفس
بغير حق او الظلم بكفر وكذا كل ما لا يكون حلالا في وقت من الاوقات رجل يرتكب صغيرة فقال له
رجل بئ فقال من چه كرده ام تا توبه ي بايد كردن بكفر ولو قال الظالم توبه الله وخلق الله
فقال خوشى آرم بكفر تصدق من الحرام وبرجوا الثواب بكفر وعلم الفقير ودعاء واتى
كفر او قال لا آخر كل من الحلال فقال الحرام اجت الى بكفر وتدفان شرب الخمر جاء اقرباءه
ونشروا الدرام عليه كفروا ولولم ينشروا لكانهم قال مبارك باد كفروا ايضا ولو قال حرمة الخمر
تثبت بالقولان بكفر ولو قال هر كه مت كره خوروى مسلمان نيت ولو قال كسى از شهر ما در مجتهد
لا يكفر لان هذا استفهام او تنويه بين الحزب والدين في لب المسائل في نسخة الخزواني وفي كتاب الحنفى
للإمام السرخسى لو استحل وطى امرأته الحائض بكفر وكذا لو استحل العواطف من امرأته وفي النوادر
محمد لا يكفر في المستلثان هو الصحيح في استخفاف العلم والعلماء وفي
النصاب من ابغض علماء من غير سبب ظاهر خفيف عليه الكفر واذا قال لرجل مصلح ديداروى
نزد من چنانست كه ديدار خولد خفاف عليه الكفر ولو سالت بئ كرده ائني وكندورى بكردن
درا فكنده او قال اين چه زنى وناكواردى است اين سبيل بئ كردن وديتار بن كلوبى
بكفر في نسخة الخزواني رجل يجلس على مكان من تقع ويباؤون عنه مسائل بطريق الاستهزاء
ثم يضيئون به بالوسايد وهم يضحكون بكفرون جميعا وكذا لو يجلس على المكان المنقطع قال الله
ونقل استاذى الشيخ الامام عز الدين الكندي بسرقته ان التثنية بالمعلم على وجه التحزبة
ياخذ الخشبة ويصير الصبيان بكفر رجل رج من مجلس العلم فقال له رجل آزار كنشت ائني
يكفر وكذا لو قال مرا با مجلس علم چه كار او قال من نقد على اداء ما يقولون او ائني الفتوى على

مطل اهداء البيضة الى الجوس يوم
النير ورجب بكفر

مطل لو قال حرمة الخمر ثبت
بالقولان

مطل اذا ابغض عالما او
دندار

مطل اذا ائني الفتوى ائني
الان

وقال چه شریعت این اوجه باز نامه فتوی اوردی بکفر و جمل قال من طلاق ملحق بندا من ادا
کوچکان بخانه باین بکفر قال للمص رأيت بخط القاضي الامام في علي السعد في علي الفتوى
هكذا امرأة قالت لعنت بشي وانتم باد او قالت ذكر الحار في است عليك ان ارادت به علم
الدين بکفر و لو قال للفقهاء وانتم باد او قال للعلوی علویک ان لم يكن قصد الاستخفاف
بالدين لا بکفر وان كان بکفر ونقل عن الامام الفضل ان فقیرا شکى اليه وقال قال رجل في دونه
انجام اندی و رفیق قال بکتاب ترکہ فامر الفضل بقتل و لو قال فعل وانتم باد فان فعل
کافران مان بکفر ههنا في الفتاوی وفي مجموع النوازل و لو قال الرجل درم باید علم بچه کار آید
او قال علم بکفر اندر سکون او قال اینها که می آموزند دستهاست او باد است او تزویر است او
قال من علم حیل را سکنم الحکمی کفر و جمل قال لاخر اذهب معي الى الشیء فقال الاخر تا بیا ده بیار
بکفر و لو قال اذهب معي الى القاضي فقال تا بیا ده بیاری رحم لا بکفر و لو قال من شریعت چه
دام او دوس هست مرا بشارت چکنم بکفر و لو قال آنکه که سیم سدی قاضی و شریعت یکبار بکفر
ومن المتأخرين من قال ان عقیبه قاضی البلد لا بکفر وفي النصاب رجل قرأ على ضرب الدف او
الفضیب بکفر لا استخفاف بالقرآن و جمل قال المعزذتان لیسان القرآن لا بکفر هکذا روی
عن ابن مسعود و ابی بن کعب انها قال لیسان القرآن و قال بعض المتأخرين بکفر لا تعقاد الای
بعد الصدق الاطرب علی انها من القرآن والصحيح القول الاول انه لا بکفر لان الاجماع المتأخر لا
یرفع الاختلاف في الصدق الاول **الجسر التاسع** فیما یقال في القرآن مع علم قال تاذر ان
آفرید شد است سیم بنشین نهاده شد است بکفر و قيل لا بکفر و لو قال مرد کراسه کیر بکفر و جمل
بیخلف آیه القرآن في الدعاء به و یلا و قد جاو یقول و کاسا دهاقا او قال خانه پاک کرده است سحر
والسباء والطارف قال الامام ابو بکر محمد بن اسحاق بکفر العالم و قد جعل لعلی القدر
و الباقيات الصالحات بکفر في نسخة الخزانة **وما یصل** ههنا از لحوب چیزی نیاید او قال
بکاسه اندر بنوان شکست بکفر و جمل شرب الخزانة و قال بسم الله او قال عند الزنا بکفر و کذا لو اکل
الحرام و لو قال بعد اکل الحرام الحمد لله اخافوا فيه و لو قال لعزیمه حین جاء بالعز و اجم و قال عمر بن
بغلان زن اندر کبر و لم یرد به الاستخفاف بالعز و اجم لا بکفر و لو قال صلیت کثیرا و قرأت القرآن
کثیرا فارفعت الخباية عناف قال بکفر و یس غاکم او قرآن خواص او قال فرطیان بود اگر نماز کند و
کار بر خرد دراز کند او قال ان الله نقص من ملی وانا انقص من حقہ و لا اصلی بکفر الکلی في مجموع
النوازل و في نسخة الخزانة فی قبل الاخر صل فقال لا اصلی بکفر و قيل و لو قال لا اصلی و لم یر
فرضا بکفر و هو الاحم و لو قال بکفر کرار درم او قال مردمان اینها می کنند او قال از بن نماز و قد

مطل
اذا صغرا في العقبة
او العالم

روح ضبط

مطل
عند شرب الخمر او اكل الحرام
قال بسم الله

نیز

استاب خواست بکفر و لو قال لرمضان آمد این ماه کران او قال عند خلد رجب بعقبا اندر
افتادم ان قال نه او بنو رمضان او بالمواجم بکفر وان اراد به التعب لنفسه لا بکفر و لو جاز من
و لو قال لا تمري **المعروف** غوغا او ردید علی وجه الرد بخاف علیه الکفر و لو قال لاخر بیانافه
رلایم معروف کینم فقال وی مرا چه کرده است او چه آرزو ده است او چه جفا کرده است که
و پر اهرم معروف کینم بکفر
فیما يتعلق بالمرض والموت والقیامة وفي مجموع
رجل قال بری من مرضه فلا یخرب فی سواد بکفر و لو قال لمن مات جان بخواجه داد ههنا
مذهب اهل الشایخ رجل قال لم یرونه اعطوا راسی في الدنيا فانه لا درام في القیامة فقال
دیو دیگر بمن ده و با آن بهمان بان خواه او باز ده بکفر کذا اجاب الفضل و کثیر من اصحابنا
وهو الاصح و لو قال مرا باعشر چه کار او لا اخاف القیامة بکفر و جمل قال لغیر اعطی حق و
الا اخذ بک يوم القیمة فقال مخاطب نور الجایای در آن انبوی قال الامام ابو بکر البلیغ
لم یکن هذا کفر و لو قال اگر مرا خدای بشت دهد نه تو خوام او با فلان تو خوام او دیدار
خوام و بشت فی بکفر و لو قال لزاهد بن سنان تا از بشت ازان سونیقی قال اکثر اهل العلم
بکفر و لو قال لاخر دع الدینا لئال الاخرة فقال لا اثرک النقد بالنسبة بکفر و لو قال یا
تا بلب دوزخ درم و ککن اندر نیام بکفر و لو قال دوزخ و راه رخنه بکفر عند البعض فی
نسخة الخزانة و في الفتاوی سلطان عطی فقال له رجل بر جمل
ریک و قال رجل لا یقال للسلطان هکذا بکفر و من قال لسلطان زمانه بکفر لانه جا یر
ومن حتی الجور عدل بکفر من النصاب کذا قال الامام علم الهی ابو منصور الماتریدی و قال
بعضهم لا بکفر و لو قال لواحد من الجبابرة ای خدای بکفر و لو قال ای بار خدای اکثر الشایخ
علی انه لا بکفر و هو المختار و اما البجعة لهؤلاء الجبابرة فی کبیره بکفر قال بعضهم بکفر مطلقا
وقال اکثر الشایخ المسئلة علی التفصیل ان اراد بها العبادة بکفر وان اراد به القیمة لا بکفر قال
وهذا موافق لما قال في سیر فتاوی للاصل قال اذا قيل لمسلم اسجد للملک والافلکناک قال لا فضل
ان لا یسجد لانه کفر والافضل ان لا یأتی بما هو کفر
بهذا تفسیر البید لوقیل
نفسه بکفر و لو قبل بدلا آخر کذا کمن عند اصحابنا و عن ابی یوسف انه لو فعل لرجل من اهل العلم کفر
الثالث فاما بکفر خطا و فیا کفر
وقد مر في الکراهية
وفي الاجناس قال ابو جرح لا یصلی علی غیر الانبیاء والملائكة رجل قال لاخر تو کار خدای کن که
او کار تو کج لا کفر علی انه لیس بخطیة و قال فلا من قضاء به کسر خطا و لو قال والذي
یقال في الدعاء قضاء بمان ما بکون المراد منه المقصود و لو قال این ستم میبند الاصح انه لا بکون

مطل
وقال لا اريد ان
امار بکفر و قد مر
في کفر من
الناظر
الکفر

بکفر

خطأ ولو قال خذيت نيك كاد ليس بصواب والصواب خذيت نيك مرد كاد ولو قال در نيك بد نيق
خطأ ولو قال اميد بخداست وديكر بتو خطا النعم على يزيد بن معاوية لا ينبغي ان يفعل وكذا على
ساج قال رحمه الله سمعت عن الشيخ الامام الزاهد فوام الدين الصفاري انه كان يحكي عن ابيه
يخون ذلك ويقول ويقول لا تفتوا على معاوية ولما لا بأس بالنعم على يزيد **كتاب**
الهبة هذا الكتاب مشتمل على ثلثة فصول الاول في جواز الهبة والثاني في الرجوع في الهبة
والثالث في مسائل الاحلال والاباحة **الفصل الاول** مشتمل على ثلثة اجزاء
الاول في هبة العبد وفي الفاظ الهبة والثاني في هبة الدين وفي اخرا هبة المهر والثالث في الهبة
من الصغير **الجنس الاول** وفي الاصل ومن شرائط الهبة الاثر حتى لا يجوز هبة المتاع
فما يجعل النعمة كالبيعته والدار والارض وغيرها وان كانت لا تجعل النعمة يجوز كالطعام والبر والرجا
ولو وهب داره من رجلين لا يجوز عند معاوية عند محمد بن حنبل ولو قال وهبت الدار منكما لله والدار
لهذا لا يجوز عندنا وعند معاوية والصدقة على الفقير على هذا فان وهب رجلان من رجل جاز
ولو وهب نصف الدار من رجل ثم ختم وسلم جاز ولو وهب نصف العبد من رجل يجوز قبل هذا قول ابي
بناء على انه لا يرى قيمة الرقيق ولو وهب نصف ثوبين او نصف عشرة اوتاب مختلفة زينة وهو ربي
ومروى او نصفه واب مختلفه جاز لا يلا يقسم فان كانت من نوع واحد لا يجوز الا مقسومة وفي الفتاوى
اذا قال لحدثا شريكين لصاحبه وهبت منك حصص من النعم ان كان المال قائما لم يصح وان استهلكه اشتر
صح رجل وهب لرجلين درهمين انهما يجوز ولو كان معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمين
ان كانا متوحيين لا يجوز وان كانا مختلفين يجوز والعرف بينهما ان في الوجه الاول الهبة تناولت احد
وهو جملته وفي الوجه الثاني تناولت قدر درهمين وهما وهما لا يجعل النعمة رجل دفع الى رجل ثوبين
وقال لهما شئت فلكم الاخر لا ينك فلا يبين الذي له قبل ان يتفرقا يجوز وان لم يبين حتى افترا لا يجوز
رجل له على آخر ألف درهم نقد بيت المال والف درهم غلة فقال له وهبت منك احد المائتين جاز والبيان
والدورته بعد موته وفي الاصل رجل وهب عبدك من رجل على ان يمتقه صحته الهبة وبطل الشرط ولو
علم ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اختار الهبة قبل ان يتفرقا جاز ولو ابراه عن الدين على انه بالخيار
ثلاثة ايام صح البراء وبطل الخيار الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض اما لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض
هو المختار كذا قال الصدوق في الفتاوى في باب الواو والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة **نوع**
منه وفي المتن رجل وهب جارية لامرأته والحارية في الدار وليت بصحتها قالت قبلت لم يجوز حتى
يكون بحضرتها ملكه وموقوف في الزناوات اذا قبض الموهوب له الموهوب بعد الاختراق ان كان باع
صح وان كان بغيره لا وفي المجلس صح ما رواه وغيره وفي الفتاوى لو وهب لآخر وقال وهبت منك هذا

مطل ولو وهب نصف العبد
من رجل جاز

مطل اذا قبض للموهوب
له

صغير

ولو تعذر يد على ابنه الصغير
والا يد سائر الا يجوز عند
الشيخ وعندهما يجوز
وعليه الفتوى

قبض الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقبل قبلت صح ولو لم يقبض ولكنه قال قبضت قال محمد بصير قابضا وقال
لا بصير قابضا **نوع منه** وفي الزناوات لو وهب الدار وفيها متاع الواهب ثم وهب المتاع بعد ذلك ان
الدار ولم يملكها حتى وهب المتاع وسلمها اليه جعلت جازت الهبة وان وهبها ولم يملكها ثم وهب المتاع لم يجر الهبة وفي
رجل وهب لرجل ثيابا في صندوق مغفل ودفع الصندوق اليه وهو ليس بقابض رجل يصدق على ابنه
لدار وفيها متاع او هو ساكنها بعماله او فيها ساكن بغير اجر ولم يفرقها جازت الهبة ولو كانت الدار في يد
رجل باجارة لم يجر الصدقة وفي الفتاوى رجل وهب لابنته الصغيرة دارا والدار مشغولة بمتاع الواهب جاز
ولو تصدق بدار على ابنه الصغير والجن ساكنها لا يجوز عندنا وعند معاوية وعنده الفتوى وما
ذكر في المتن قول محمد والمراة اذا وهبت الدار من زوجها وهي ساكنة فيا والساكن هو ما تصح الهبة
نوع منه وفي بيع الفتاوى لو اشترى عبدك ولم يقبضه حتى وهبه من رجل او رهنه وامر بقبضه
جاز وقد كثر في كتاب البيوع رجل قال لآخر ابن غلام تراه به بشرط القبض ولو قال تراست فاقبل وقدر
في كتاب الاقرار ولو قال جميع ما املكك لفلان وهذه هبة حتى ينظر القبض رجل دفع الى رجل ثوبا وقال
الذي نفسك ففعل بكون هبة ولو دفع اليه درهم وقال له انفق ما يكون قرضا وفي السير الكبير لو قال المأمور
الى صلة وقال هو قرض هذا في باب السبايا في الدرر الثاني **الجنس الثاني** في هبة الدين رجل وهبت
له على رجل من رجل وامر بقبضه جاز استخسانا وان لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو ابعده من المدين او وهبه
جاز والبت لو وهبت درهمين ابراه ان امرته بالقبض لا يجوز ولو ابعده من الدين
او وهبه منه جاز وصحت رجل في يد عبد ودفعه فقال له مولاه قد وهبت منك ولم يقبل قبلت حق مات
فانه للواهب ولو قال لغريم له قد ابرأتك من ديني الذي عليك فلم يقبل قبلت حق مات فهو برئ من الدين
ولو قال له الغريم ابرأتك على خالك قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا قبل فهو برئ واصل هذا ان
هبة الدين من عليه الدين لا تصح من غير قبوله لانه عليك والتعليك لا ينجي بالملك اما ابراء المدين من الدين
نصح من غير قبول ولكن برقة بالرد ولو ابرأ الكفيل لا يرد بالرد وهبة الكفيل يرد بالرد والبايع لو ابرأ الوكيل
بالشراء فانه يرد لانه عليك وليس باسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على الموكل وهل يشترط الصحة الرد على الا
اخلف المتابع فيه هذا في شرح الشافعي وذكر الامام السرخسي ان هبة الدين لا تصح من غير قبوله من المدين قال
وهذا قول زفر فكانه اختار قوله وما ذكر في شرح الشافعي قول اصحاب المذنب وعليه الفتوى وفي الفتاوى رجل
قال لكاينة وهبت مالي عليك فقال الكاينة لا قبل تصح الكاتب والمالك دين عليه لان هبة الدين من عليه
نصح من غير قبول ويرد بالرد ويقول لم اقبل لم يطرأ استفاض الهبة في استفاض الفتى وما تبطل بهذا هبة المهر
وفي الفتاوى قال لامرأة قولي وهبت مهرى منك وبى لا تحسن العربية فقالت ذلك لا تصح بخلاف الطلاق و
العتاق يعني فيما اذا امر الرجل امرأته حتى قالت طلقته نفقا وقبل لرجل قل طلق امرأتى او اعتقت عبدك فقال

مطل رجل تصدق على ابنه
صغير بدار

مطل وهبت المرأة الدار من زوجها
ومعها ما يصح
الهبة

مطل وهب ما اشتراه رجل
القبض

مطل الفرق بين هبة الدين و
البراء منه

مطل سمعت بجمع هبة الدين و
المهر

وقع الطلاق والعنف والفراق ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط وقوع الطلاق والعنف ولهذا لو
 طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعنف ولو اكره على الهبة فهو هبة لا تصح وقال الفقيه ابو الليث عندي
 لا يقع الطلاق ايضا اذا كان سرورا بالجل رجل قال لا تصرف على وجه المراهق هبة في هذا الشيء فقال
 وهبت وقال هو قبلت وسلم اليه جاز في مجموع النوازل رجل قال لا تصرف على جوار بكه فقال لا تصرف
 نوبك او قال دريغ نيت لا يملكها وكذا لو قبل لاحدا لا ينفذ ان اخاك وهب من الام من الاب ما نصنع
 فقال هو يملك ما راجعنا برب نوه است كه ما ويرى ان لا يكون هذا ابراء للمهر رجل قال لعنوه هذه
 الامة لك قال ابو يوسف هذا هبة جارية يملكها اذا قبض ولو قال في كحل لا يكون هبة الا ان يكون تارة
 بتدك به على انه اراد به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها وهبة يملكها اذا قبض وفي الفتاوى امرأة قالت
 لزوجها وهبت مري متك على ان كل امرأة تزوجها على فصل امرها بديك ان لم يقبل الزوج الهبة لا تصح الهبة
 وقد ذكرنا الجواب المختار انه يصح من غير قبول وان قبل ان جعل امرها بديك فله الهبة ماضية وان لم يقبل
 عنده البعض والمختار ان المهر يعود وعلى هذا لو قالت وهبت مري متك على ان لا تطهر او على ان لا ينجس او
 ان تبكي كذا وان لم يكن هذا شرط الهبة لا يعود المهر رجل منع امرأته عن المشير الى ابو جهم قال ان هبت
 مري متك في بشتك الى ابويك فوهبت البعض او صحت البعض للفقهاء فلم يثبتها الا ابو بها فله الهبة باطله ولو
 بغيرها لم يذكر في الكتاب وتعليل الفقيه ان الذي يدرك على ان الهبة باطله لانها بمنزلة المكره بخلاف ما تقدم
 وفي نوادر في الاسلام اذا خوف امرأته بضرب حق وهبت مريها لا تصح ان كان قادرا على الضرب
 في الهبة من الصغير وفي الفتاوى رجل له ابن صغير فخرس له كرها قال جعلته لا يقبل هبة ولو قال
 جعلته باسم ابني لا يكون هبة ولو قال اعزى باسم ابني فالامر بمنزلة دوالي الصحة اقرب ولو قال بشمار يسر شي
 كرم وهو بمنزلة قوله جعلته باسم ولده في صحة الامام السرخسي هبة الرجل من ابنة الصغير تصح وتتم بلفظ
 واحد ويكون الاب قابضا له يكون في بداهة يد من عه او المستعبر منه ولو كان في يد غاصب او ميراثين
 او مشتر شرا فاسد لم تجز وهذا اذا علم واشهد عليه والاشهاد للجهل والاعلام لان من يخلف ما اذا كان
 الابن بالغ بحيث يشترط قبضه وان كان في عياله والوصى كالأب والام كذلك ان كان البقيم في عياله ما ان
 هي او وهب له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصواب ولا وصي ولا جدد ولا وصية من في القرب وذكر
 الصدوق الشهيد ان قوله في الكتاب الام انما تلك قبض الهبة للصغير اذا لم يكن للصغير اب سدا ليس بلام لازم فانه
 ذكر في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها بملك قبض الهبة للصغيرة ولا يجوز قبض الزوج
 قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد لو قبض الزوج جاز اذا لم يكن الاب حيا ولو ان الاب ووصيه والميراث
 الاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض الزوج يتلوه في الولاية ولا يجوز قبض غيره هو لا في الاربعة مع حق
 واحده منهم سواء كان الصغير في عياله القابض او لم يكن وسواء كان ذارح محرم او اجنبيا وان لم يكن واحدا من

مطل
 اذا وهبت مريها بشرط ولم
 ينفذ الزوج
 به

مطل
 خوف امرأته بضرب في
 هبة مريها

مطل
 في الهبة من الصغير
 يصح من تيمم القلا
 واحد

مطل
 والام كذلك ان كان البقيم
 في عياله ان وهبت له
 وهبت له تلك الام
 القابض

هو لا الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره وعياله ولم يجز قبض من لم يكن في عياله وفي الاصل رجل يقول
 يتناول من يوصي ولا ينفذ ما قرابة وليس هذا الصبي احد وسواء جاز له ان يقبض ما وهب له استحسانا ولو اراد
 الاجنبى ان ينفذ من ينفذ ليس له ذلك وبسببه في تعلي الاعمال وكذا وهب له واعلم واداه جاز وقبضه قبض
 يستوي ان كان الصبي يفعل او لا يفعل وكذا لو كان الصبي في عياله الخ والع و لو قبض الصغير بنفسه
 يفعل جاز قبضه وان كان ابو جينا وفي الفتاوى رجل له ابن ويقت اراد ان يهب
 شيئا فلا فضل ان يجعله للذكر مثل حظ الانثيين عند محمد وعنده ابو يوسف بينهما سواء هو المختار لو روي
 وكذا وهب جميع ماله لابنته جاز في الفضل وهو ثم ينفذ عن محمد هكذا في العيون ولو اعطى بعض ولد
 دون البعض لزيادة رشت لا بأس وان كانا سواء لا ينفذ في فعل ولو كان ولد فاسقا فادان بصرف ماله
 الى وجهه الخبر ويجزى عن الميراث هذا خبر من تركه لان فيه اعانة على العصبة ولو كان ولد فاسقا فادان
 بصرف ماله الى وجهه الخبر ويجزى عن الميراث لا يفعل له اكثر من قوته وما يتصل به وفي الفتاوى
 رجل وهب للصغير شيئا من المأكول يباح للوالدين ان يأكلوه منه كذا روي عن محمد رجل اخذ
 ولية الختان فاهدي الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد ان كانت الهبة تصلي للصبي مثل ثياب
 الصبيان او شيء يستعمله الصبيان فالهدية للصبي وان كانت غيرة لك كالديلم والديار
 الحيوان ومناخ ابيت بنظر المهر ان كان من اقرباء الاب او معارف فهو للاب وان كان من
 اقرباء الام او معارفها فهو للام وسواء كان المهر بقوله عند الهدية هذا للصبي او لم يقل كذا
 لو اخذ الولية لزفاف بنته الى بيت زوجها فاهدي اقرباء الزوج او المرأة وهذا اذا لم يقل المهر المهر
 للاب والام وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال شيئا فالقول هو رجل قدم من السفر وجاء بهذا
 الى من تول عند وقال له اقم هذه الاشياء بين اولادك او بين امرأتك وبين نفسك ان اسكن
 الى بيان المهر في القول قوله وان تعذر فابصم للرجل فللاب وما يصح للنساء فلا امرأة وكذا
 بين الصغار وما يصح كغيره ما ينظر الى المهر ان من اقرباء الزوج او المرأة رجل اخذ لولده
 فابق التلميح فاراد ان يدفع الى غيره وان اراد الاختيار بيني انها عارية حتى يملكه ان يدفع الى
 الصبي اذا عمل من الحسنات قبل ان يجرى عليه الفلم كان الثواب له لا لابنه ولو علم الوالد تلك
 الطاعة كان للوالد ثواب التعليم وقيل ثواب الطاعة للصبي لا لغيره الكلي في الفتاوى وفي
 التجريد في كتاب المأذون لا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها بشيء يبرك كالرغيف ونحوه وفي
 التجريد رجل وهب لعبد محم عليه فالقول والقبض للعبد

في الرجوع في الهبة رجل وهب لعبد رجل شيئا وهو ذريح محرم من الواهب فلا وهب ان يرجع اذا كان
 المولى اجنبيا وان كان المولى ذارح من الواهب فلا وهب ان يرجع عندنا خلافا لما لو كان المولى

مطل
 ولو قبض الصغير و
 اياه

مطل
 ولو كان الولد فاسقا
 بطل له اكثر من قوته

مطل
 الصواب اذا عرفت الحسنات

كان الوقف

الاول في المقدمة والثاني في نصب المتولي والثالث في صحة الوقف وفيه وقف المشاع ووقف المنقول والرابع في السجود وما ينصبه والخامس في الوقف على الاولاد والسادس في الوقف على الفقراء والسابع في دعوى الوقف والشهادة على الوقف الاول وفي شرح الطحاوي الوقف في قول ابي حنيفة على ثلثة اوجه وفي وجه لا يجوز وهو ما اذا وقف داره او ارضه في صحة وان ذكر شرايط الصحة وفي وجه يجوز وهو ما اذا وقف في جنة وحصل وصية بعد وفاته يجوز ثلث ماله وفي وجه لا يجوز في ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض موته فهو كمن في حالة الصحة وروي الطحاوي عن ابي حنيفة ان يجوز كالوصية بعد وفاته والوجه الثاني للزوم الوقف عند ابي حنيفة ان يخرج من حيز الوصية فيقول او صلبت بقله واري من ارضي من ابي حنيفة او يقول بصلت من ارضي من ابي حنيفة فتصدقوا بصلتها على المساكين وكذا لو وصي بالوقف يجوز ثلث في قولهم وعند ما وقف لانهم يعتبر من التكلفات والناس لم يأخذوا بقول ابي حنيفة في هذا لاظهار المشورة عن رسول الله والصحابة ونحوه في الناس في اتخاذ الرباطات والخصانات او لها وقف الخليل صلوات الله عليه وعند ابي يوسف وعمر بن الخطاب الوقف جائز في صحة مرضه الا ان ابا يوسف قال يجوز الوقف مشاعا كان او مفسقا الى المتولي او لم يسل اشترط التابيد او لم يشرط وقال محمد لا يجوز الا باستجماع شرايطه وشرايطه ثلث منها ان يكون مفسرا ومنها ان يكون مفسرا في دينه ومسلما المتولي وان يشرط فيه التابيد وهو ان يجعل آخره الى سبيل خير لا يقطع ابدا فيجوز ولو جعل داره سجدا يجوز بالجماع ولا يجوز مشاعا ولا يجوز اذا سلمه والتسليم ان يصل في جماعة بالادان واقامة باذنه عند ابي حنيفة ومحمد وكذا لو جعل ارضه مقبرة لا يصح ما لم يسلم والتسليم ان ياذن الناس بالزول فيه والاستقامت فنزلوا واستقامته مرة واحدة الكلي في شرح الطحاوي وقال الامام السرخسي مع طعن بعض اصحابنا ان الوقف غير جائز عند ابي حنيفة واليه يثبت ظاهر الرواية لكن مراده ان لا يجعله لان ما اصل الجواز فثبت عندنا ولو وصي بعده وفاته فانه يكون له ما وقد كثر محمد في السير الكبير ان الوقف اذا اضيف الى ما بعد الموت فهو باطل ايضا عند ابي حنيفة وهو الصحيح واكثر اصحابنا اخذوا بقول ابي حنيفة ان ابا يوسف في قوله الاول حتى غاية الضيق كما هو قول ابي حنيفة في قوله الاخر وتسح غاية التسعة ومحمد بن قيس يفتي بما اوله من هذا المذهب عامة المشايخ بقوله وكما لا يصح الوقف عند ابي حنيفة لا يصح جعل الارض مقبرة وجعل الدار خانا وسقاية وحفر البئر سقاية وكذا اذ بني بيتا لمكة للحاج والسفارة والحيا والابرار والرباط والقطار لا يصح عندنا الا جعل للشيخ الكبير وفي كراهة لعل في الوقف اني وجدت في النوادر عن ابي حنيفة انه ايجاز وقف المقبرة والطريق والقطر وفي نسخة الامام السرخسي في قضى القاضي للزوم وفيه لزوم ونقد قال ولو خاف الوقف ابطال فقه ولم يثبت له القضاء يذكر في كتاب الوقف ان ابطال قاضي او ابي هذه الارض باصلها وجميع ما فيها وصية متى باع ونصدق ثمنها على الفقراء اذا تداعت الحاجة لا يرد فلا ينفذ الوارث الرجوع الى القاضي وابطال الوصية تحتل التعيين بالنية والطريق الثاني

مطل شرايط لزوم الوقف

مطل اذا خاف الوقف ابطال الوقف

مطل الوصية تحتل التعيين بالتبديل

التبديل وقضاء القاضي بنفاذه او يكتب في آخر حكم الوقف وقد دفع الى قاض من القضاة فنفذ والطريقان الذي احسنه وتمامه بنظره في خزائنه الوصيات يجعل وقف محدد دائم باعه وكب القاضي الشهادة على حكم البيع لا يكتب من افضاء بصحة البيع ونقض الوقف كذلك افي ثمن الاسلام الا وزجرت وهذا اذا كتب الشهادة على وجه يدل على صحة البيع بان كتب اقرار البائع بالبيع اما اذا كتب ثمنه بذلك وفي الصك باع ببيع جائز اصح ما كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف واصل هذا في بيع الجامع الصغير واما اذا اطلق واجاز بيعه وقف غير محصل يوجب نقض الوقف اجاب الشيخ الامام طهري الرب المرغيب في انه لو اطلق الوارث الواقف يجوز البيع ويحكم بانقض الوقف وان اطلق لعنبر الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضي بصحة البيع كان حكما بطلان الوقف وفي الفناوي يجعل اراد ان يخرجه ارضه وقضى على الفقراء التصديق ثمنها على الفقراء افضل ولو كان مكانا الدار ضيقة فالوقف بافضل لان التصديق بالثمن في الدار نفع للفقراء والتبعية انفع من الثمن والله اعلم

الفصل

الثاني في نصب المتولي وما يملك المتولي وما لا يملك ثانيا في فصل في الوقف في الفناوي طالب التولية في العرف لا يولي وكذا من طلب القضاء وفي الفناوي الصغير لو مات المتولي والواقف حي الرأى في نصب القيم الى الواقف لا الى القاضي فان مات الواقف فوصى اولى من القاضي وان لم له وصي فالرأى الى القاضي وفي الاصل القاضي لا يجعل القيم من الاجاب بل من اهل الوقت وفي الفناوي ان كتب حكم الرضى والمتولي ولم يذكر فيه جهة وصاية وجهة تولية لا يصح هذا الصك لان الرضى قد يكون وصي الاب وقد يكون من الجهد وقد يكون من الم ومن القاضي والمتولي قد يكون من الواقف وقد يكون من جهة القاضي والقاضي يختلف فان كتب انه وصي من جهة الحكم او من له من جهة الحكم ولم يسم القاضي الذي والدف ولم يجر توقيته ووصايته معلومة ويمكن صرفه في الجهة اذا عرف تاريخ نصبه شوبيا فاذا لم يكتب لم يصح بطلان فلم يصح وكذا لو كتب انه وصي من جهة الشرع وعلى هذا اذا اجهل لكتابة القضاء في الجهادات كالوقف واجارة المشاع وغير ذلك فكتب فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي جاز مات القيم فلا اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا من اهل القاضي فاتفق المتولي في المسجد بالمعروف فحل المشايخ في جواز هذه التولية والخيار ان لا يجوز ولا يقضي ما اتفق من مال المسجد الموقوف عليهم اذا نصبوا متوليا لجاز والاولى الرفع الى الحاكم والمتأخر في قالوا الاول ان لا يرضوا الامر الى الحاكم والا صح انه يجوز نصب المتولي في المنكرين ولا بد من القضاء ولا يشرط حضرة الموقوف عليهم بخلاف ما اذا جعل وصيا لصبي حيث يشرط حضرة الصبي على ما ذكرنا في كتاب القضاء الواقف ان الوقف الولاية لنفسه واولاده عزله القيم والاستدلال لهم وما هو من الوقف الولاية فاخرج من يد المتولي جاز ولم يشرط الولاية لنفسه واخرج من يد المتولي جاز الولاية للواقف والولاية للقيم وكذا لو مات وله وصي لا ولاية لوصيه والولاية للقيم وقال ابو يوسف الولاية للواقف ولان بين القيم في جنة واذا مات الواقف بطل ولاية القيم بناء على مسئلة التسليم الى المتولي فانه اذا شرط الوقف ان يكون

الثاني في نصب المتولي وما يملك المتولي وما لا يملك ثانيا في فصل في الوقف

جميع نصيب من قرية من القرى وامر بكتابة الصدك في مرضه ففنى الكاتب ان يكتب اقرب منه من الارضين و
ثم قرأ بالصدك على الواقف فكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع نصيبه في هذه القرية و
كذا وكذا فاحاط على فلان بن فلان وبين حدوده ولم يبق له الفراج الذي نسي الكاتب فاقرأ الواقف
ذلك لم يعرف ذلك وفقا اذا علم انه اراد بذلك جميع ماله المذكور وغير المذكور وذلك معلوم في بعض
وفقا ان كان في هذه الضبعة برز الحام مع الحمامات هل يدخل غير المكتوب من الضبعة في الو
وهل يجوز وقف الحمامات قالوا بغير ان كان الوقف في حصه وقد اجاز من اراده ان اراد الجميع من المذكور
المذكور فذلك على الجميع الذي اراده وكذا لو مات وقدر كان يجزى عن نفسه قبل الموت فالامر على ما نكح
واما سراج الحام فان جاز ان يجوز ويكون الحام تابع لبرجها لكن هذا اذا كانت الحمامات في البرج وفتاوى
رجل في يد به ضبعة جاز رجل واحد في انا وقف وجاز بصدك فيه خطوط عريه وحكام قد انقضوا و
تقانا وطلب من الحاكم القضاء به لا يعتمد على الخطوط ولا ينفى الحاكم ان يحكم بذلك وكذا لو كان موقوف
على باب دار ينطق بالوقف لا يقضيه مالم يتهدد الشهود على الوقف **جنس آخر** في بصدك
عليه وبين لا يجمع وفي الحاوي قال ابو حنيفة رحمه الله اذ وقف ماله لبناء القنطرة او لاصلاح الطريق
او لحفر القبور او لاتخاذ السقايات او لشراء الاكفان لفقراء المسلمين لا يجوز ولا جعل المسجد جاز
لان العادة لم تجز بهذا خلافا لما اذ وقف لاجل المسجد فانه جاز لجريان العرف به رجل وقف واذ
على فقره مكة او على فقره قرية معروفة ان كان الوقف في حقبة وصحة ومجوز في لا يجوز الوقف
وان كان الوقف بعد مائة ومجوز في لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية والرصبة تقوم بمجوز في
حقا اذ انقضوا صانرا ثانيا عنهم وان كانوا لا يوصون بمجوز سواء كان الوقف في حالة الحياة او بعد الموت
لانه وقف مؤبد رجل وقف ارضه على غارة مصحف موقوفة لا يصح لانه لا عرف فيه رجل قال ارضي
صدقة موقوفة على امهات اولادى او قال على عبدة فالوقف باطل هذا قول هلال وفي الفتاوى لو وقف
على امهات اولاده الامن تزوج فلا شيء لها فنزحت ثم طلقها وزوجها لشيء لها الا اذا استثنى من الاولاد
فقال الامن تزوج ثم طلقها ووقف الخصاف لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى اهدا على
او على بني آدم او على اهل بغداد فاذا انقضوا ذهبي على المساكين او على الزمنى والعميان فالوقف باطل
ذكر الخصاف مسئلة النقي والعميان في موضع آخر وقال الغزالي للمساكين فلا يكون للزمنى والعميان
وكذا لو وقف على قراءة القرآن او على الفقهاء فالوقف باطل وفي وقف هلال الوقف على الزمنى والمفقطين
صحيح قاله مشايخا الوقف على معلم المسجد الذي يعلم الصبيان فيه لا يجوز وقال بعض مشايخنا يجوز لغير
الفقره في غالب قاله شمس الائمة الخواص كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذ وقف على طلبة علم
كورد لا يجوز وان لم يشترط فقرهم لان الغالب فيهم الفقراء قال الامام السرخسي الماصد في جنس هذا المسائل

مطل
هل ثبت الوقف
بصدك

مطل
اذا وقف على صنف
من اصناف
الناس

مقد ذكر مصرفا فيه تنصص على الفقر والحاجة فالوقف صحيح سواء كان يحصون او لا يحصون وقوله لا يحصون
اشارة الى ان التابيد ليس بشرط وفيه كونا للثلاث فيه وفي ذكر مصرفا في الغنى والفقر يعني ذكر
اسما يتناول الغنى والفقر ان كانوا يحصون فيصير بطريق القليلك منهم وان كانوا لا يحصون وهو باطل الى
يكون في لفظ ما يدل على الحاجة كاليتامى في ان كانوا يحصون فالاغنياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا
فالوقف صحيح ويعرف الى فقرائهم وانه اغنياء هم وكذا لو وقف على الزمنى فهو وقف على فقرائهم ولو قال
المجاهد او على الغزوا او في الكفان الموقوف او حفر القبور او غير ذلك مما يشبهها جاز كالوقف على المساكين قال
المص الوقف على الكفان الموقوف او حفر القبور يخالف ما تقدم فيبقى بهذا انه يجوز وفيه وضابا للنقي عن ابي
اذ اوصى بثلاثة في الكفان المسلمين او حفر قبور المسلمين وهو باطل ولو اوصى بثلاثة في الكفان فقراء المسلمين
حضر معايرهم يجوز ولو وقف على ابن السبيل يجوز ويكون لفقرائهم ولو وقف ارضه على اصحاب الحديث
لا يدخل في الوقف شفعوه المذهب اذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الخفي اذا كان في طلب الحديث والوقف
على هذا الوقف على اقرباء النبي م جائز وانما كانت الصدقة لم لا يجوز وفيه وقف الامام خاهر زاده وفي
المنافى الوقف على اهل بيت النبي عليه السلام لا يجوز وهم قوم يحصون ويجوز ويصرف اولاد فاطمة رضي الله
فصار في الوقف وصدقة النطوع على اهل بيت النبي عليه السلام واثبات وفي وقف الخصاف الوقف على
الصوفية لا يجوز وفي نوادر شمس الاسلام الا وزجرت الوقف على صوفية خاتمة لا يجوز وعن شمس الائمة للقول
انه يفيق بانه يجوز الوقف على الصوفية واخرج القاضي الامام على السعدي مع الرواية من وقف للخصاف
انه لا يجوز على الصوفية والعميان فزجروا الى جواب **جنس آخر** في وقف للشاع لا يجوز عند
وبه يفتى ولو رجع الى القاضي ففرضي بجواز جاز عند الكل ولو وقف نصف الحام جاز لانه مانع لا يحظر
القسمه فصار كجبة الشارع فيما لا يجهل القسمه ثم فيما يجهل القسمه اذ قضى القاضي بصحة فطلب بعضهم
لا يقع عندنا في تهاون وعندهما يقع واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على الابواب وارادوا القسمه لا
حانوت بين اثنين وقف احدهما نصيبه واراد ان يصيب لوج الوقف على ابيه فضعه الشريك الآخر ليس له
العرب الا اذا امره القاضي بذلك وهذا قول ابي يوسف وهو اختيار مشايخ بلخ اما على قول محمد وهو اختيار
مشايخ بخارا فلا يأتى ارض بين شريكين وقف احدهما نصيبه مشايخا جاز عند ابي يوسف ولو انفسا وقع
نصيب الواقف في موضع لا يجب عليه ان ينفق ثانيا لان بالقسمه تبين الموقف وان اراد الاجتناب عن
الاختلاف ينفق المقسم ثانيا فلو كان الارض له فوقف نصفها ثم اراد القسمه فالوجه في ذلك ان يبيع ما
يقع ثم يقيم وان لم يبيع ورجع الى القاضي ليشاير انما بالقسمه مع جاز **جنس آخر** في وقف المنقول
وقف المنقول تبع للمعار جاز بالجماع بان جعل ارضه وقفا على العبد والشران الذين يجرون في ترويض
المنقول وقفا تبع للمعار واما وقف المنقول مقصودا ان كان كراعا او سلا حايرون الكراع جنس الخيل والركاب

يقف

عنها

وفيما سوي ذلك ان كان شيئاً لم يجز التعارف بوقفه كالتياب والميرون ونحوه لا يجوز عندنا وان كان متعارفاً كما
والفردم والنجارة وشبابها وما يحتاج اليه من الخواص والعقد في غسل الموتى وللصالح قال ابو يوسف
لا يجوز وقال محمد بن عيسى واليه ذهب عامة المتأخرين منهم الامام السرخسي وقف الكرد ارضي الخيام والدارو
غيره لا يجوز البعض وفي شرح الطحاوي والبعض في وقفه لا يجوز وفي المصنف لا وقف مخصصاً على
المسجد لقراءة القرآن ان كانوا يخصصون يجوز وان وقف على المسجد جاز ويقر في ذلك المسجد وفي موضع
ولا يجوز مخصصاً على هذا المسجد واما وقف الكتب كان محمد بن مسلم لا يجز به ونصير بن يحيى يجز به ووقف
كتبه والفقهاء ابو جعفر جيزه وبه تأخذ رجل وقف بقعة على رباط على ان ما يخرج من بينها ومنها يعطى ابناء
قال ان كان في موضع يعلب ذلك او يخافهم رجوت ان يكون جائزاً وعن الانصاري وكان من اصحاب زعفران
الديارم او الطعام او الجبال او الجوز ذلك قال في قيل وكيف قال يدفع الدارهم مضاربة ثم يصدف فضلها في
الوقف وقف عليه وما يجال ويوزن بياض ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة **الامام** صلى الله عليه وسلم هذا الكرم للخطبة ووقف
شرط ان يفرض للفقراء الذين لا يدرى له ان يزرعوه لا ينضم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك فذهب الفرض ثم يقرض
من الفقراء ابداً على هذا السبل يجب ان يكون جائزاً قال ومثل هذا كثر في الري وناحية دماوند والاكسية
واسنوه الموقف اذا وصف صدقة ابداً جاز فبدخ الا كسبة للفقراء فينتفع بها في اوقات ليسها وسداً بل
على جواز ما يتبين من النية واما من الموقف فيكون موقوفاً في تلك السبل المسائل الثلاثة في الغار رجل وقف ثوباً على
اهل قرية لا يدرى بقرتهم لا يجمع رجل جعل فريسة للتبيل على ان يسكه ما دام حيوان امسكه للجهاد له ذلك وصححه
لسبل ولا يجوز فريسة السبل الا اذا اجتمع الى نفعه فيواجر بقرته ما ينفق وهذه المسئلة دليل على ان المسجد
اذا احتاج الى النفقة يواجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه وقف العظام والجوارى على مصالح الرباط
اذا رجع القاضي والسلطان جارية الوقف يجوز وتزوج عنها الوقف لا يجوز وتزوج امه الى
من عبد الوقف لا يجوز جنابة عبد الوقف في مال الوقف **نور** منه رجل قال في مرضه جعلت
نزل كرمي وقفاً اوقاف جعلت غلة كرمي وقفاً وفي الكرم غرام لم يكن يصير كرمه وقفاً ثمرة ان كان من
صلاته فيمن وقف ارضاً فيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها التبران والعبيد
ولم يذكر التبران والعبيد في الوقف قال الفقهاء ابو الدب وبه تأخذ وقال ابو بكر الاسكاف ان لم
يكن للزرع قيمة يوم الوقف دخل ولا خلاف ما لم يكن رجل وقف داراً فيها حمامات يخرج من وحيث
يدخل في وقفه الحمامات الاهلية قال الفقهاء هذا بمنزلة ما لو وقف ضيعة مع التبران والعبيد جاز
كذا فعل على يده وفي الخواص سئل ابو القاسم عن عيسى في الوقف من ماله ومات قال ان عيسى من غلة الوقف
فهو للوقف وان لم يذكر شيئاً فان عيسى بماله ان ذكر انه غره للوقف فهو له وان لم يذكر شيئاً فهو عنه ميراث
وسئل ابو بكر عن وقف شجرة باصلها والشجرة مما ينفع باوراقها ونحوها قال الوقف جائز وينفع بثمرها ولا

ينقطع

وما جاز من الوقف
وما جاز من الوقف

ينقطع اصلها الا ان يفسد ما غصنها وان لم ينفع باوراقها ونحوها ينقطع ويعرف ثمرها على سبيل فان بنت ثانياً لا يجرى
مجانها وسئل ابو القاسم عن شجرة وقف بين بعضنا وفي بعضنا قال ما بين من ثمرها فبيل سبيل ثلثها وما بين من ثمرها على
حالتها وما بين من ثمرها في الوقف مع الارض فلا يجوز قبل الفلع كبيع الارض وبعد الفلع يجوز هكذا نقل عن
الفضلي وقال ايضا الا شجار الوقف اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل الفلع لانها من الغلة والمثمرة
بينها الا بعد الفلع كبناء الوقف والباب لا يجوز بيعه قبل الفلع وذكره هلال في وقف لوصف ارضاً صدقة بقر
بقرها لا يدخل الثمرة في الوقف قياساً ونحوه في سبيلنا وبقرها بالصدقة بها نحن قال تصدق ارضي بقرها وثمرها
على المساكين فاذا لم يتم بقرها فالارض موقوفة والقر للوقف في قولنا لا يوسف ولم يحكم عن غيره خلافه والشر
والطريق وسبيل يدخل في الصدقة الموقوفة وان لم يتم ما مقرر عليها الشجار ان كانت ثابتة قبل اتخاذ الارض مقرر
والارض مملوكة لها ما لك جعلها مقرر فالشجار باصلها على ملكك رب الارض يصنع الورثة بالشجار ما شاء
الشجرة لا تدخل في الوقف كالزروع ورواية تدخل في فصار في الشجرة ورواية ان وكذا اصل الشجر لان ذلك الموضع لم يدخل
تحت الوقف وان كانت الارض مملوكة لملكها فالشجار باصلها على ملكها القديمة هذا كله اذا كانت الا شجار ثابتة قبل
مقرر ولو ثبت بعد ذلك لا جاز اما ان علم غارها او لا يعلم ان علم كانت للغار وان لم يعلم لغارها في الحكم للفقهاء
راى يسها ووقف ثمرها في العمارة المعيرة له ذلك لانه اذا لم يعلم الغار كانت بمنزلة الوقف الا يرى ان الشجرة اذا ثبتت
في ملك انسان ولا يعرف لغارها كانت ملكاً لصاحب الحقل كذا هذا رجل قال هذا الشجر للمسجد لا نصير المسجد
يملكه الاقيم المسجد ولو عرس شجر في المسجد فالشجرة للمسجد ولو عرس في ارض موقوفة على الرباط فالشجر للوقف
وان لم يول الغار في تعاهدها فالشجر للغار وله وقفه لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غاراً للوقف ولو عرس
في طريق او على شط نهر حوض القديم فالشجر للغار وله وقفه لانه ليس له ولاية جعلها للامة رجل عرس شجر على شط
حوض اهل قرية ثم قطع بعد ذلك ثم بنيت اشجار من عروقه فالاشجار للغار بهذا كراهة الفتاوى والاباء في وقف
رجل ارض من ارض الوقف اشجاراً ثم اجر ارض الوقف ان باع من وجه الارض لا يجوز وان باع الاشجار بمرور فها دون الا
ثم اجر الارض من معلومة ولم يكن الاجارة طويلة جاز وقد كونا في كتاب الاجارات وسبل في فضل المسجد وفي
مجموع النوازل اشجاراً في مقبرة يجوز صرفها الى المسجد ان لم يكن وقفاً على جهة اخرى فان ذلعت حوايط المقبرة الى
للغراب يصرف الوقف الى ما وقف عليه ان عرف رجل عرس ثالثة في المسجد فكلت لا يجوز صرفها للعمارة بقر هذا السكة
فان قال الغار وقفه على ما قال الظاهر كذا ولا يجوز له الصرف الى الحاجة نفسه ولا الى البئر ما يتصل بمسائل الفصل
الاخر بالوقف رجل في ارض اوقف ضيعة منها وقف صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جاز اخراجه وهو وقف وقوله
هذا الارض وقف اقرار بالوقف وقوله ارضي هذا صدقة موقوفة ابداً وقف براعي شرط الوقف فيه والله اعلم
الرابع في المسجد واوقافه ومسائله وفي الفتاوى ارض وقف على

الفصل

مسجد والارض يجب ذلك المسجد واراها وان يزرع في المسجد شيئاً من ارض جاز لكن يرفون الامر الى القاضي

لأنه ليس له ذلك وإن لم يعرف شرط الوقف فيظر لما قبله أن كانوا ينفون منه الدهن والخصير والخشيش
له أن يفعل والآخر رجل قال يجوز لدن سراج المسجد ولم يرد على هذا صارت الحجرة وقفا على المسجد إذا
ألح المتولي وليس للمتولي أن يعرف غلته إلى غير الدهن وفي الفتاوى الصغرى المتولى إذا انفق على قنديل
من وقف المسجد فإنه يجوز أن يترك سراج المسجد من وقت المغرب إلى وقت العشاء ولا يترك في جميع الليل إلا
في موضع حيث العادة كالمسجد بيت المقدس ومسجد البقيع وأما الدرس سراج المسجد أو وضعوا السراج
لأجل الصلوة لأبأس به ولو وضعوه لغیر الصلوة لأبأس به إلى ثلث الليل أيضا مسجد أو قاف مختلفة
لأبأس للفقير أن يخلط غلته بأن قرب حائز من غلته لأبأس بجارته من غلته حائز آخر وسواء كان الواقف
واحدا أو مختلفا الفاضل عن وقف المسجد بشيء مشغولا للمسجد حائزا أو دارا والمثري بالوقف لا
بالدور الموقوفة هو المختار ولو دفع منزلا من المثري بالوقف إلى المؤذن ليسكن فيه بكرة له أو علم بذلك
مدار باب البناء والأول في باب السنين وفي فتاوى الفاضل الإمام هذا المسئلة دليل على أن متولى المسجد إذا
دفع إلى المؤذن أو إلى الإمام ما هو من مشغولات المسجد لا يجوز ذلك للمتولى وبكرة تلك ما والمؤذن أن يسكن
ذلك المنزل متولى المسجد ليس له أن يجعل سراج المسجد إلى بيته وله أن يجعل من البيت إلى المسجد قيم الوقف إذا
ادخل جديعا في دار الوقف ليس له من غلته ما له ذلك لأن الوقف لو انفق من ماله على البيعة لبرج في ماله البيعة له
وكذا البيعة والاحتياط أن يبيع الجديع من آخر ثم يشتريه ليجعل الوقف ثم يدخله في دار الوقف المتولى إذا بقي في
عرصة الوقف أن كان من ماله الوقف يكون للوقف وكذلك من ماله نفسه لكن في الوقف فإن في نفسه أن اشتد كما
له ذلك وأما في وقف لم يذكر شيئا كان للوقف بخلافه لا يجوز قيم وقف طلب منه الخراج والعمارة وليس في بيته
شيء من ماله الوقف فإذا كان يدرك من أجرة الوقف بالاستدانة فله ذلك وإن لم يأمره تكملة واقفه والاحتياط أنه
لم يكن له بد منه برفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بالاستدانة حكما قال الفقيه أبو الليث حماد وأما آخر من ماله
فضل من الوقف قال في وصايا النوار له رجوت أن يكون ذلك وأسا إذا كان ذلك حارز الغلة من أساكة وإن
فضل من غلته فصرف الفضل إلى حاجته على أن يرد إذا احتاج إلى العارة وإلى لا يفعل ويقتز غاية التزهد
أن فعل مع ذلك ثم انفق فيه رجوت أن ذلك يرد عما وجب عليه وفي فتاوى الفضلي برأ مطلقا ولو خلط درهم
بدرهم الوقف صار ضلما وطريق خروج من الضمان الصرف في حاجة المسجد والدفع إلى الحاجب رجل في بيت أخرج
ماء الفقراء ففضل الماء في النوى عن الأرض لا يعطيه أحد بل يرسله في النوى ليصل إلى الفقراء المتولى إذا أوص
الأمر إلى غيره لا يصح أما السلطان أو أوقف أمر مسجد الإمام فله أن ينصب متوليا وفي باب الوار المتولى إذا أوص
أن يوقف إلى غيره عند الموت فالوصية يجوز المتولى إذا أوصى الوقف لا يصح ولو أوصى بغيره كان باجرا مثل
لأبيك استجار الأرض للمجد طوبى له وكذا إجارته لغيره طوبى له وقد ذكرنا هذا في كتاب الأخبار إن فلو استجار
أجير بدينه وجاني وأجر مثله درهم بغير جميع ماذن الب والجاره وقف له حوائث وفي عمارته لا يمتن فلي

لأنه ليس له ذلك وإن لم يعرف شرط الوقف فيظر لما قبله أن كانوا ينفون منه الدهن والخصير والخشيش
له أن يفعل والآخر رجل قال يجوز لدن سراج المسجد ولم يرد على هذا صارت الحجرة وقفا على المسجد إذا
ألح المتولى وليس للمتولى أن يعرف غلته إلى غير الدهن وفي الفتاوى الصغرى المتولى إذا انفق على قنديل
من وقف المسجد فإنه يجوز أن يترك سراج المسجد من وقت المغرب إلى وقت العشاء ولا يترك في جميع الليل إلا
في موضع حيث العادة كالمسجد بيت المقدس ومسجد البقيع وأما الدرس سراج المسجد أو وضعوا السراج
لأجل الصلوة لأبأس به ولو وضعوه لغیر الصلوة لأبأس به إلى ثلث الليل أيضا مسجد أو قاف مختلفة
لأبأس للفقير أن يخلط غلته بأن قرب حائز من غلته لأبأس بجارته من غلته حائز آخر وسواء كان الواقف
واحدا أو مختلفا الفاضل عن وقف المسجد بشيء مشغولا للمسجد حائزا أو دارا والمثري بالوقف لا
بالدور الموقوفة هو المختار ولو دفع منزلا من المثري بالوقف إلى المؤذن ليسكن فيه بكرة له أو علم بذلك
مدار باب البناء والأول في باب السنين وفي فتاوى الفاضل الإمام هذا المسئلة دليل على أن متولى المسجد إذا
دفع إلى المؤذن أو إلى الإمام ما هو من مشغولات المسجد لا يجوز ذلك للمتولى وبكرة تلك ما والمؤذن أن يسكن
ذلك المنزل متولى المسجد ليس له أن يجعل سراج المسجد إلى بيته وله أن يجعل من البيت إلى المسجد قيم الوقف إذا
ادخل جديعا في دار الوقف ليس له من غلته ما له ذلك لأن الوقف لو انفق من ماله على البيعة لبرج في ماله البيعة له
وكذا البيعة والاحتياط أن يبيع الجديع من آخر ثم يشتريه ليجعل الوقف ثم يدخله في دار الوقف المتولى إذا بقي في
عرصة الوقف أن كان من ماله الوقف يكون للوقف وكذلك من ماله نفسه لكن في الوقف فإن في نفسه أن اشتد كما
له ذلك وأما في وقف لم يذكر شيئا كان للوقف بخلافه لا يجوز قيم وقف طلب منه الخراج والعمارة وليس في بيته
شيء من ماله الوقف فإذا كان يدرك من أجرة الوقف بالاستدانة فله ذلك وإن لم يأمره تكملة واقفه والاحتياط أنه
لم يكن له بد منه برفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بالاستدانة حكما قال الفقيه أبو الليث حماد وأما آخر من ماله
فضل من الوقف قال في وصايا النوار له رجوت أن يكون ذلك وأسا إذا كان ذلك حارز الغلة من أساكة وإن
فضل من غلته فصرف الفضل إلى حاجته على أن يرد إذا احتاج إلى العارة وإلى لا يفعل ويقتز غاية التزهد
أن فعل مع ذلك ثم انفق فيه رجوت أن ذلك يرد عما وجب عليه وفي فتاوى الفضلي برأ مطلقا ولو خلط درهم
بدرهم الوقف صار ضلما وطريق خروج من الضمان الصرف في حاجة المسجد والدفع إلى الحاجب رجل في بيت أخرج
ماء الفقراء ففضل الماء في النوى عن الأرض لا يعطيه أحد بل يرسله في النوى ليصل إلى الفقراء المتولى إذا أوص
الأمر إلى غيره لا يصح أما السلطان أو أوقف أمر مسجد الإمام فله أن ينصب متوليا وفي باب الوار المتولى إذا أوص
أن يوقف إلى غيره عند الموت فالوصية يجوز المتولى إذا أوصى الوقف لا يصح ولو أوصى بغيره كان باجرا مثل
لأبيك استجار الأرض للمجد طوبى له وكذا إجارته لغيره طوبى له وقد ذكرنا هذا في كتاب الأخبار إن فلو استجار
أجير بدينه وجاني وأجر مثله درهم بغير جميع ماذن الب والجاره وقف له حوائث وفي عمارته لا يمتن فلي

صاحب العارة ان يستاجر العرصة باجر مثلها ان كانت بحال لو رقت العارة تستاجر باكثر مما يستاجر بغير العارة
وقد اجر من غيره فسمي الوقف لايجوز **جنس آخر** في الوقف اذا عصب و في الفتاوى اذا عصب العرصة التي
فيها المسجد وجعلت من اربع وخرت للمجد ولا يصح فيه احد فلا يبرأ بان يأخذ صاحبه ويبيعه وهو قوله محمد و
عندك يوسف لا يعود الى ملك الباقي ولا الى ورثته وهو مسجد ابا قال للمم وهذا بناء على ان اقامة الصلوة في
المسجد ليست بشرط لصيرورته مسجدا عند ابي يوسف فلا يمكن شرط البقاة بمسجد وعندنا شرط وقد ذكرنا في الفتاوى
وان لم يوف بالي المسجد وفي اهل المسجد مسجد ثم اجتمعوا على بيعه واستعانوا بمثله في حق المسجد الاخر لا يبرأ به
اذا عرف بان يفسد لم ان يبيعوا وانما يعود الى ملك الباقي في كتاب الاجناس وعلى هذا لو كنتم متينين انتم
عاد الكفن الى ملك صاحبه وكذا لو علق فندله او بطل حصيرا او بوارى في المسجد ثم خرب المسجد واستغنى
عادت هذه الاشياء الى ملك صاحبها والصحيح من مذهب ابي يوسف انها لا تعود الى ملك منعه بل يؤول الى
آخر او يبيعها فتم المسجد لايجزى المسجد وقال محمد بن في الفري اذا جعل الرجل جيبا في سبيل الله وصار جيب لا
ينقطع ان يركب باع ويصرف ثمنه الى صاحبه او ورثته كما في المسجد وان لم يعلم صاحبه ولو ورثته بشرط ثمنه
فري آخر يفرى عليه ولا حاجة الى امر الحاكم ولو جعل جنازة وملاحة ومغسلة يقال له بالفارسية موصوف
وفتاني محلة فان اهلها كلهم لا يترد الى الورثة بل يؤول الى مكان آخر فلو صح هذا من محمد وهذا رواية في المصبر
والبوارى انها لا تعود الى الورثة وهكذا نقل عن الشيخ الامام ثمة الائمة الى الوالي في المسجد والموصوف اذا خرب
لا يحتاج اليه لتصرف الناس انه يعرف اوقاف الى مسجد آخر او موصوف آخر وفي فتاوى النسخي بيع عقد المسجد
لمصلحة المسجد لايجوز وان كان بائرا للقاضي وان كان خرابا فاما بيع النقص فيصح ونقل عن ثمة الائمة الى الوالي
انه يجوز للقاضي والمولى ان يبيعه ويشترى مكانه آخر وان لم ينقطع ولكن يوجد ثمنه ما هو خير منه
للمسجد لبيع وقدره عن محمد بن اذا ضعف الارض الموقوفة عن الاستقلال والقيم يبيع بثمنها ارضا اخرى
في اكثر رجا كان له ان يبيعها ويشترى بثمنها ما هو اكثر رجا وفي الفتاوى قيم وقف خاف من السلطان او ورثته
ان ينفذ على ارض وقف يبيعها وينصرف بثمنها وكذا كل قيم اذا خاف شيئا من ذلك له ان يبيع وينصرف بثمنها
قال القدر الشريد بن والقنوي على انه لا يبيع وما يوافق هذا ما روي الامام السرخسي في السير الكبير في باب
الاسيرة في دفتر الثاني ذكر مسألة ثم قال وهذا بين خطا من يجوز استبدال الوقف والشيخ الامام ظاهر الائمة
كان يفتي بجواز الاستبدال ثم رجع عنه وقف انهم وليس من الغلة ما يمكن عمارة الوقف به بطل الوقف
ورج نفق البناء الى الواقف ان كان خيرا والى الوارث ان كان متيقا قال الصدر الشهيد في الفتاوى فيه و
في جنس هذه المسائل نظر وعلى هذا فان وقف احرق السقي والمخاوت وصار مجال لا ينفق ولا يستاجر شيئا
الينة هجر من الوقفية وكذا حوض في محلة خرب وصار مجال لا يمكن عمارة واستغنى اهل المحلة فهو واقف او لو
ولان كان لا يعرف واقفه فهو لقطعة في ابيهم يصعدون على فقير يبيعه الفقير فينتفع بالحق حشيش المسجد الاخر

لا يجوز بيع عمار المسجد
لمصلحة مسجد وان قال
وان
من سحر الى الوالي

فتاوى زبدة

من المسجد ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولا بأس برفعه والارتفاع به ولو دفع انسان
حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسوداء يضمن لاني له قيمة حتى ان الشيخ ابا حفص الشافعي في حق اوصي في
آخر حيرة طينين در حال حشيش بوارى المسجد اذا صادرت خلقا واستغنى اهل المسجد عنها وقد جعلها انسان
كان الذي بطل الحيا فوله وان مات ولا وارث له قال في الفتاوى ارجوان لا بأس ان يدفع لافقير او ينفقوا
بثمنها في شراء حصير آخر وكذا لو كان الذي بطلها حيا ففعل ذلك وقال الصدر الشهيد اذا كان متيقا
باذن الحاكم وبيع الكعبة اذا صار خلقا لايجوز اخذ ولكن السلطان يبيعه ويبيع به على الحكيم
ولو شرط الواقف في الوقف العرف الى امام المسجد وبين ذرية يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا على
امام المسجد اذا اخذ الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يترد منه غلة بعض السنة والعمرة لو وقف للمصا
فان كان الامام وقت المصا بغيره في المسجد يفتي وصار كالجيزة وموت القاض في خلال السنة لو علم
الفصل الخامس في الوقف على نفسه واولاده واقربائه وفي الاجناس في ا
ارضى صدقة موقوفة على نفسي كان باطلا وفي البرامكة اذا جعل ماله صدقة موقوفة على ان غلته في ما
ان يفتي على نفسه وعياله جاز الوقف والشرط فاذا انقضت وصارت للمالكين وان لم يجرها من يد وفي وقف
هلال ارضى هذا موقوفة على ان غلته في ما عشت لايجوز وفي وقف الهضار ارضى من موقوفة لله تعالى ابد
يجري غلته على ما عشت ولم يرد على ذلك جاز واذا مات من جعل للفقراء وفي وقف المضاف كذلك لا يرد على
ما عشت ثم بعد ذلك ولد ولد ولد وسلم ابد ما تاسوا فاذا انقضت وصارت للمالكين جاز ذلك على
روي عن ابي يوسف **جنس آخر** في الوقف على الاولاد رجل قال ارضى من صدقة موقوفة على
ولدي كانت الغلة لو ولد صلبه يمتري في الذكر والانثى الا ان يقول على الذكر من ولدي في لم يدخل فيها الاثنا
واذا جاز هذا الوقف فادام بوحيد واحد من ولد الصلبة كانت الغلة له لاغير فاذا لم يبق واحد من البطني
نصرف الغلة لا الفقراء ولا يصرف الاولاد ولد يمتري وان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن
كانت الغلة لولد الابن لا لغيره في ذلك من دونه من البطني ويكون ولدا لابن عند عدم ولد الصلبة بقرينة
ولد الصلب ولا يدخل فيه ولدا بنت في ظاهر الرواية وفي اخذ هلال فنك المضاف عن محمد بن يدخل فيه اولاد
البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية وفي السير الكبير يوافق ظاهر الرواية ولو قال ارضى من صدقة موقوفة على
ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه ولد لصلبه واولاد بنينه في الغلة ولا يقدم ولد الصلب
على ولد الابن له لا يمتري بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد ابنت قال هلال يدخل وكذا لو قال ارضى من
على ولدي وولد ولدي المذكور قال هلال يدخل فيه الذكر من ولد ابنته والبنات وقال على الرازي اذا وقف على
ولد وولد ذلك يدخل فيه الذكر والانثى من ولد فاذا انقضت وصارت لمن كان من ولدا بن الواقف دون ولدت
الواقف وعلى اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لغيرهم يدخل فيه ولدا لابن ولدا ابنت والصحيح ما قاله

نقل

لان اسم ولد الولد كابتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير الكبير اذا قال اهل الحرب
آمنونا على اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال الامام الرضا لان ولد الولد اسم
لن ولدته ولد وابنة ولد ومن ولدته ابنة يكون ولد له حصة بخلاف ما اذا قال علي ولدي
فانه ولد له ولد وابنة ولد في الوقت في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد لصلبه وانما يتناول
ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد بن ابي ابي الولد يتناول ولد البنات عندنا وذكروا في
الوقف اذا قال وقف دار علي ولدي وولد ولدي الذكر ومن ولد البنات يدخل في الوقف
رجل قال وقف ارضي بن علي ولدي وقفا وآخوه للفقراء حيات ولد قال ابو القاسم تعرف الغلة
الى الفقراء ولا تصرف الاولاد ولت لو قال علي ولدي وولدي وآخوه للفقراء الغلة الى ولد
وولد ولد فاذا ماتوا لم يبق منهم احد ووجد البطن الثالث يعرف الغلة الى الفقراء ولا يعرف الى
البطن الثالث وان قال علي ولدي وولد ولدي وولد ولد ولد فذكر البطن الثالث فانه يعرف الغلة الى
ابدا ما تناسلوا ولا يعرف الى الفقراء ما بقي احد من اولاده وان سفل قال الفقيه ابو جعفر هكذا ذكره
في وقفه اذا ذكر الواقف ثلثة بطون يكون الوقف عليهم وعلى اسفل منهم والاخرين والابعد فيه سواء
الا ان يذكر الواقف وقفه الاخرين فالاخرين او يقول علي ولدي ثم بعد ذلك علي ولدي او يقول بطنا
بطن في بيده ما يذبه الواقف لانه اذا ذكر البطن الثالث فقد خفي فيعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير
موجوب في حق من قرب وبعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد رجل وقف ضبعة على ولدي
وقال في صدقة موقوفة عليهم فاذا انقرضوا فاعلى اولادهم ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
الفضل ح اذا انقرض احد الولدين وخلف ولدا يعرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف الى الفقراء
فاذا مات الولد الآخر يعرف جميع الغلة الى اولاد الواقف لان الواقف انما جعل لاولاد الاولاد
ما انقرض البطن الاول فاذا مات احد ما يعرف النصف الى الفقراء وواقفات القاضي الامام فخر الدين
خان رجل وقف ارضاعا على اولاده وجعل آخوه للفقراء مات بعضهم يعرف الوقف الى الباقي فان ما توفي يعرف
الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على اولاده ومما قال علي فلان وفلان وجعل آخوه للفقراء
واحد منهم فانه يعرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان هناك وقف على اولاد
وموت احد من بني اولاده ومما وقف على كل واحد منهم وجعل آخوه للفقراء فاذا مات واحد منهم كان
نصيب للفقراء رجل وقف ضبعة على ولد وليس له ولد لصلبه وله ولد لابن فذكر ان الغلة يعرف الى
ولد الابن فان حدث بعد ذلك الواقف ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر يعرف الغلة الى الولد المولود
ويستمر في كل سنة الى مستحقها يوم الادراك ولا يمتد بها حتى ساء حدث بعد الوقف اكان موجوب الوقف
وهذا قول هلال بن اخذ صالح بن علي بن يوسف بن خالد السعدي في حق الموقوف يوم الوقف واراها

الحق ولو قال ارضي من صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد بجرح فاذا اركت
الغلة تمت على الفقراء فان احدث له ولد بعد ذلك فلا حظ لمن من الغلة ان جاء به لاكثر من سنة
وان جاءت امراته اوام ولد بعد في الغلة لا قبل من سنة اشهر يشاركم هذا الولد في هذه الغلة وفي
القفاوي لو قال ارضي من صدقة موقوفة على ولدي وولدي وولدي يعرف الى اولادهم يعرف الى اولادهم ابدا ما
تناسلوا ولا يعرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف
اسم الولد حيث يشترط ان يذكر ثلثة من البطن حتى يعرف الى اولاد الاولاد ابراما تناسلوا ولو وقف
ضبعة على امراته واولاده ثم مات المرأة لم يكن نصيبها لآخها خاصة اذا لم يكن في الوقف شرط ان من
مات منهم رد نصيبه الى اولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع ولو وقف ارضاعا على اولاده وجعل
للفقراء مات بعضهم يعرف الى القاضي من اولاد فان ما توفي يعرف الى الفقراء ولو قال ارضي من صدقة
موقوفة على بني وله ابنا فضا على استحقاق ولو لم يكن له الابن واحد فخص الثلث لابن والنصف
لآخر الفقراء وليس اسم الابن كاسم الولد فانه اذا وقف على ولد وله ولد واحد كان جميع الغلة له
لو كان له اولاد فتمت الغلة بينهم ولو قال ارضي من صدقة موقوفة على بني وله بنون وبنات
قال هلال ح في الوقف سواء وعن الجرح ح ان ذلك للبنين دون البنات قال بعض المتأخرين في المسئلة
روايات وهذا ما يستقيم في باب خصوص ما فيما لا يخصص فصح ان يقال هذا المرأة من بني نعيم
قال علي بن ابي ليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذلك لو قال علي بناتي وله بنون فالغلة للفقراء
وليس للبنين ولو كان الوقف باسم الولد دخل فيه البنون والبنات الكل في محض وقف هلال ح
لو قال علي ولدي وولد ولدي ابدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد رجل لكن قال كلامات احد كان
من هذه الغلة لولد الحاكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولد ولد ولد ونسب بينهم
على السوية فانه مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة فان الغلة تنقسم على عدد
القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما اصاب الميت من الغلة
كان ذلك لولده وبصير لولد هذا الميت الذي جعل له الواقف وهم والد ولو قال علي ولدي وولد
ولدي ونسبهم واولادهم ابدا ما تناسلوا على ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي بين يديهم
آخرهم بطنا بعد رجل وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده وولد
ولد ونسبهم ابدا ما تناسلوا على ان يقدم الاعلى في كل ما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا ولا ولد
ولد ولا نسب ولا عفا كان نصيبه من هذه الصدقة من بعد مردها الى هذه الصدقة وفي الفتاوى
رجل وقف ارضاعا على اولاده واولادهم ابدا ما تناسلوا وآخوه للفقراء وله اولاد اولادهم بنينهم على
لا يفضل الذكر على النساء وكذا لو لم يرفق على شرط الواقف والوقف على البنين والبنات فيقسم بينهم

عند الكل فلهذا لا يشك لانه لو شرط الواقف ان يأكل ما دام حيا لا يصح الوقف عند وعند ابو
وان صح ذلك الشرط لا يجعل بدون الشرط ولو اشترط ذلك الخصاص انه يعني وان كان الوقف في
في الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت الصرف الى ولد الواقف افضل ثم الى مولاه الواقف ثم الى
جيرانه ثم الى اهل بصرى ابراهيم اقرب الى الواقف مصر ومنزلا كذا ذكر الناطقي في واقفاته وهذا في وقف
غيره ان يعطى اقل من مائة درهم ولا يصرف اليه كل الغلة وان صرف الكل يصرف في كل الارمان اما اذا وقف
على فقراء قرابة يصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من مائة درهم وفي
النوازل في كتاب الوصايا رجل وقف وقف وقفا وشرط ان يقسم المولى بين فقراء قرابة وقال في آخره
القيم في ذلك برأيه فلهذا ان يفضل بعضهم على البعض ان ذكر فيه يعمل الوصي فيه برأيه عقيب ذكر
القسمه متصلا به رجل وقف على فقراء قرابته المسلمين في بلد كذا فاشترى اقرباء من تلك البلدة
ان كانت اقرباء مما يخص لا ينقطع وظيفتهم وان كانوا لا يوصون ينقطع فبعد ذلك ان بقي هناك
منهم احد صرف الكل اليه وان لم يبق صرف الكل الى الفقراء ولو انهم رجعوا الى تلك البلدة ثانيا يوصون
وظيفتهم ثم اعاد المسئلة في الفتاوى وقال لا ينقطع مطلقا رجل وقف على فقراء جيرانه في القبا
وهو قول ابي حنيفة يكون الوقف لفقراء جيرانه الملاحقين وفي الاستحسان وهو قولهما يكون الوقف
لكل فقير يجمعه مسجد المحلة يوصي فيه الساكن والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف
للساكن دون المالك ويدخل فيه المكاتب والصبيان والنسوان ولا يدخل فيه اهلان الاولاد والبنات
والعبيد ولو كان للواقف جيران وقف الوقف فاشترى بعضهم الى محلة اخرى وابعدوا فصرهم
وانشغل قوم آخرون بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جوار فامتنع فيه فقراء جاره وقف من الغلة
الفصل السابع في الدعوى والشهادة وفي فتاوى النسخ صاحب الوقف
اذا اراد ان يبيع الدعوى في امور الوقف ويقضي بالبينة والتكليف بنظران وآله السلطان ذلك نصا
او عرف دلالة حان لانه صار كالفقار المولى والفقار وفيه ايضا رجل ادعى ان هذه الارض وقف
عليه لانه وانما سمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال يبيع والفقار على الاول رجل باع ارضه
قال الخ كذا وقفه ان قال ي وقف على لا يبيع هذا الدعوى وليس له ان يجعله اما لو اقام البينة
تقبل كالمشهد واعلى عني الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم يبيع الدعوى
هو المختار وكذا المشتري على بايعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا في الخارج تقبل البينة و
نقض البيع عند الفقيه ابي جعفر قال الفقيه ابو الليث وبناخذ وقيل لا يقبل لان البائع تناقض
والاول اصح ولو لم يقبل في وقف على ذكر النسخ في فتاواه انه لا يبيع هذه الدعوى اطلاقا
اذا ادعى ذلك يبيع وان لم يكن ثم سئل ينصب القاضي متوليا فيخاصم ويثبت الوقفية فيسرد الشر

الشر من بايعه رجل له ارض وقف فجاء انسان وغصبها فادعى الوقف واقام البينة تقبل ويرد عليه
بالافتاق اما عند ابي حنيفة فليعدم صحة الوقف وعند محمد لعدم التسليم وعند ابي يوسف لان الوقف
اول باصلها والتولية رجل ادعى كرامة في يد رجل فامر المدعي عليه انه وقف الكرم بشرطه وليس
للمدعي بينة واراد تخليفه ان حلفه لياخذ الكرم لو نكل لا يحلف وان حلفه لياخذ القينة لو نكل
يحلف وقد مر في كتاب القضاء ضيعة في يد رجل وضيفة في يد آخر ادعى عليه رجل ان هاتين الضيفتين
وقف جد على اولاده واولاد اولاده واحدا الرجلين غاب فاقام المدعي البينة على الحاضر ان
الشهود انهما ملك الواقف وقفا جميعا وقفا واحدا وذكر شرطه فانسقضى القاضي على الحاضر
يكون الضيفتين وقفا وان شهدوا انه وقفا منقرا يقضى بوضيفة الضيفة التي في يد الحاضر
فحب رجل ادعى دارا في يد رجل انها ملكه باصلها وبناها فانكر المدعي عليه وادعى انها وقف على صاحب
مسجد كذا فاقام المدعي البينة وفرض له بذلك وكتب السجل ثم اقر المدعي ان اصل الدار وقف والبناء
له بطل دعواه والحكم والسجل رجل وقف في ضعة وضعة ومات فجاء رجل وادعى ان الضيفة له
بعض الورثة او استخلف فكل قال الفقيه ابو جعفر لا يصرف الورثة على ابطال الوقف
بعض هذا الوارث المقر للمقر له قيمة حصته من الضيفة من تركه الميت في قلم من يرى العقار
بالغصب دار موقوفة على اخيه غاب احدهما وقضى الحاضر غلته سبع سنين ثم مات الحاضر وترك
وصيا غ حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو جعفر ان كان الحاضر الذي
قبض الغلة هو القيم كان للغائب ان يرجع في تركه الميت حصته من الغلة وان لم يكن الحاضر فيها
الا ان الاخوين اجر جميعا فكذلك وان اجر الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا تطيب ليل
يتصدق بما قبض من حصه الغائب ارض في يد ورثة اقربا ان اباهم وقفها وهي كل واحد منهم
غير ما ياتي صلحها فالقاضي يقبل اقرارهم ويصرف حصه كل واحد منهم من الغلة الى الوجه الذي
اقر واو ولاية هذا الوقف للقاضي يولي من شاء وان كان في الورثة صغير او غائب لا يقضى القا
في حصته حق يد له الصبي او يحضر الغائب **جنس آخر** في الشهادة على الوقف الشهادة
على الوقف بالتسامع جائزة عند عامة المشايخ ان كان الوقف مشهورا متقاربا على شرائطه
فلا ولو شهدوا انه وقف ولم يذكر الواقف ذكر في الفتاوى الصغرى انها تقبل اذا كان قد بنا
نكن قال ينبغي ان تقبل وكذا لو ذكر الواقف ان لم يبينوا المصروف تقبل وتصرف الى الفقراء وقد مر
في كتاب الشهادات شهد بوقف على نفسه وعلى اخيه لا تقبل شهادته لا في حقه ولا في حق الاخيه
ليس بهذا كاشاهدين اذا شهد احدهما على انه وقف على غيره وضيفة موقوفة فان تقبل شهادتهما في
الغلة الى الفقراء شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدوها وكما تعرف ارضه لا تقبل شهادتهما على الوقف

ط
دعوى جعفر بن محمد
في ارضه

ارض اخرى وسما جملان ولو قالوا شهدنا على ارضه انه وفاء ارضه وسوقها ولم يذكر لنا احد وجها جازت شهادتهما
شهادتهما على وقف ارض جملان الا انهما لا يعرفان جملان للردود فلم يتمكن للفعل في شهادتهما ولو شهدا على ان الواقف وقف
ارضه وذكر حدود الارض وذكرنا لا تعرفون ان الارض التي اياها كان في جازت شهادتهما ويجوز ان يكونا اقل من اربعة
ان الارض التي يدعيها ارضه ولو شهدا احد ما انه جعل ارضه موقوفه بعد وفاته وشهد الآخر انه وقفها
وقفا صحيحا بان كانت الشهادة باطلة لان احدهما شهد بالتعيين والآخر بالتعليق ولو شهدا احدهما انه وقفها في
وشهد الآخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانهما شهدا بوضوح بات بناء على ما ذكرناه في المقدمة ان الوقف في
مرض الموت كالوقف في حالة الصحة حتى كان الاخر اقل من التسليم للموقوف شرط وروي الطحاوي انه كالوصية
بعد الموت حتى لا يشترط التسليم كالخيار الوصايا او اذ ثبت ان الوقف في المرض كالوقف في الصحة فقد وجد اتفاقا
على الشهادة الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقص فيما لا يخرج من الثلث وبهذا لا يمنع الشهادة كما لو شهدا احدهما
على انه وقف ثلث الارض والآخر شهد على انه وقف ربع الارض وهناك نيل الشهادة على الاقل في قول من يجيز
وقف الثلث ولو شهدا احدهما على انه جعلها وقفاً على المساكين وشهد الآخر على انه جعلها وقفاً على الفقراء جازت
الشهادة لانها انفعالا على وقف بصرف الاله نفع وسائر هذا الجنس في افعال القاضي الامام غير الدين خان رحمه الله
والباقي من مسائل الشهادت قد ذكرناه في كتاب الشهادت **كتاب اللقيط**
وفي الاصل اخذ اللقيط فريه وهو خنزير او اسلم ولو اتفق الملتقط عليه بامر القاضي يكون نبيها على النقط ويشترط
ان يقول القاضي الملتقط اتفق عليه على ان يكون ذنبه عليه وقال البعض شرط الرجوع ليس بشرط والاولى اصح وهو الثاني
النصري سأل الى الوجه الثاني وقد ذكرنا تمام في كتاب القضاء القاضي لا يصدق الملتقط من غير جهة فان د
الآخر وامر بالانفاق برضا الملتقط ثم ان الملتقط ان يعهد اليه لم يكن له ذلك من غير رضاه الا ان ينفق
في بيت المال وموخر فان مات هذا اللقيط قبل ان يعقل صلى عليه سواء وجد مسلم او ذى دين وجد اللقيط في
البيع او اكتسبه ثم بلغ كافر لا يجبر على الاسلام فان مات قبل ان يعقل لا يصلى عليه والعبارة لمكان وجد في
اللقبط رواية كتاب اللقيط سواء كان الواحد مسلماً او كافراً وعن محمد بن العبدان كان الواحد مسلماً
مسلم وان كان الواحد كافراً فهو كافراً ولو ادعى الملتقط او غيره انه انما يثبت فيه استفسان المسائل في الاصل والله اعلم
كان اللقطة النقط اللقطة على وجهين ان كان خائفاً
يفترض الرخ وان لم يخف باج رفعها اجمع العلماء عليه والافضل الرخ في ظاهر المتن ثم ما يجيد نوعان رفع لا يطلب
صاحبه كالنواة وفضل الرمان في مواضع متفرقة وله ان يأخذ وينفع بها ولكن لا يصير ملكاً لا يخذل حتى لو قفا
صاحبه في يد له ان يأخذها الا اذا قال الراي حالة الرخ لا قوام معلومين من شاء قبله ولم يذكر الامام الشافعي
هذا التفصيل في نفعه وكذا الجواب في النقاط السبل وقال بعض المتأخرين ان الذي ان يأخذ وان لم يقل من شاء
فليأخذ لا قوام معلومين والنوع الثاني ان يطلب صاحبه كالذهب والفضة والعروض واشباهها وله ان يأخذ

ويحفظها

ويحفظها حتى يوصلها الى صاحبها وقبور الرمان والنواة ان كانت مجمعة فهي من النوع الثاني وان وجد حرة
ثم اخرى ثم اخرى حتى بلغت عشرة وصارت لها قيمة ان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني وان وجدها
في مواضع متفرقة فقد اختلف المتأخرين فيه والخيار ان من النوع الثاني القاع والكنز والحطب والماء يملك
بأخذها فصاروا بغير اذن بوجاهة في طريق البادية ان لم يكن قريباً من الماء ووقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك
اباحة للناس لا بأس بالخذل والاكل لان الثابت بالدلالة كالثابت بالضح في القدر وروي عن ابي يوسف في رجل
التي شاة ميتة فجاء آخر واخذ صوفها له ان يتفجع به ولو جاء صاحبه الشاة بعد ذلك له ان يأخذ الصوف منه
ولو لم يخطها وبن جلد لها بخذ للجلد ويرد ما زاد الدار فيه ما يجتمع للدهانين في اوانهم من الدهن الذي
يسيل من خارج الاوقية بطيبل وقد ذكرناه في كتاب الدعوى في الفصل الذي تيان فيه اثنان وفي النصاب
ذهب العقل ووقع ثوبه في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لاختان عليه لان ذلك الثوب ضائع فيكون
بمنزلة اللقطة فان اخذ الثوب من تحت رأسه او خافه من اصبعه او كبسه من وسطه او حراس من حبه
ليحفظه لما انه خاف من ضياعه يضمن لان السكران حافظ لما له لان الناس يخافون من السكران
جنس آخر قال شمس الدائم الخلو الى اذ ما يكون من التوقيف ان يشهد عند اخذ ويقول
اخذها لانها فان فعل ذلك ولم يعرفها بعد ذلك كفي وعن محمد بن ابي بكر وهو اقل من ان يفصل محمد بن
والكثير وعن ابي جريح ان هذا في مائ درهم فافوضها وان كان اقل فالى عشرة شرا او اقل من عشرة الى ثلاث جمعا
وفي رواية ثلاثة ايام وان كانت اللقطة ما يتسارع اليه الفساد يعرفها بقدر ما يحتمل قال الامام الشافعي
رجح هذا التقدير ليس بالوزن ولكن يعرفها فانه ما يعلم انه حصلت العرفه به وبغيرها حيث يجد صاحبها لاسرا فان
في الطريق ولم يجد احداً شهد عليه او خاف ان لو شهد عليه عند الرخ ياخذ منه الظالم نزلت الاشهاد لا
يكون ضامناً شهد اذا ظهر من يهد فاذ افضل لا يضمن فاذا وجد من يهد ولم يهد حتى جاوز يضمن لانه
نزلت الاشهاد مع القدرة عليه فان لم يظهر المالك يتصدق فاذا حضر المالك فخير بين ان ينفذ الصدقة
ويكون الثواب له وبين ان يضمنه القيمة قال القاضي ابو جعفر ان يصدق باذن القاضي ليس له ان يضمن
فان كانت قايمة في يد الفقير يأخذها المالك فان كان الملتقط محتاجاً له ان يصدق اللقطة الى نفسه بعد التبر
وان كان غنياً ليس له ذلك وفي النوادر يرجع الامر الى الامام والامام بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا
ان شاء عمل صدقتها وان شاء اقرضها من رجل على وان شاء دفعها مضاربة وان شاء ردها على الملتقط ثم هو
ان شاء او ام الحفظ الى ان يظهر الطالب وان شاء نصقه على ان يكون لصاحبها وان شاء باعها ان لم يكن راجع
او دنا بغيره امسك ثم يهد لك ان حضر ما كره ليس له نقض البيع ان كان البيع بامر القاضي وان باع بغيره
وهي قايمة فان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ابطل البيع واخذ عين ماله فان هلك ان شاء ضمن الباقي
وعنده ذلك ينفذ البيع من جهة البايع في ظاهر الرواية وفي اخذ عامة المتأخرين وذكر الامام الشافعي ان الموع اذا

باع الرجل بعة وهلك وضمت المالك فهو كالملقط غريب مات في دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فاراد صاحب
 البيت ان يصدق على نفسه ان كان فقير من ذلك كاللفظة ولو وجد لقطتين او ثلثا فوالد من محنته
 مطلب لفظه قد آوى على وهذا تعريف الكل **جنس آخر** اذا هلك اللفظة في الملقط
 ان اخذها لنفسه واقر بذلك بضمن وان اخذها لغيره على المالك واستند على ذلك شاهد من اول بيده
 صدقه المالك انه اخذها لغيره هاهنا بضمن وان كذب المالك فالقول قد صاحب اللفظة عند ما وعده بالي برف
 القول قول الملقط اذا رجع اللفظة لغيره الى ما كان في وضعها في المكان الذي اخذها منه ان هلك او
 استهلكا غيره لم يضمن هذا اذا لم يبرح عن مكانه فان برح عن مكانه ضمن وعن محمد انه اذا شئ خطوتين او
 ثلث خطوات ثم اعادها الى مكانها برفق ولو نزع الحان من اصبع نايم ثم اعاده في تلك النوبة برفق فقد
 في كتاب الغصب عام هذا ولو كانت اللفظة دراهم او دينار فباعها انسان وقال انها لي وبيعه لغيره هاهنا
 وغلوها لم يضمن بهذا عندنا وان اصاب ولا بد من البينة ولو ان الملقط صدق برفق البينة فدهنها
 باخذ منه كفيلا بغيره في الوارث اذ لم يبرح بينة انه لا وارث له سواء كان دفع اللفظة اليه
 ثم جاء آخر واستغنى بالبينة فان وجد غيرها اخذها وان هلك ضمن ايها شاء ان ضمن القابض لا يبرح على
 الدافع وان ضمن الدافع برفق على القابض في رواية هذا اذا دفع بغير قضاء فان دفع بقضاء لم يضمن عند
 ابو يوسف وعند محمد يضمن وقبل ان يظن المستحق ولو لحاجت اللفظة الى النفقة ينفق بامر القاضي والاق
 ان يأمر القاضي بان يراجع البعير والثور فسحق عليه من غلته والعبد الضال كركب والآبق لا يبرح فان
 نطالت المدة فالان يبيها **كتاب الآبق** في الاصل
 اخذ الآبق افضل وفي اخذ الضال اختلف فيه فاذا اخذ بينه وبينه بالي به الامام فان حفظه فله ذلك
 كذا الضال وهل يصدق القاضي انه آبق من غير بينة اختلف المصنف فيه ولو انكر المولى انه آبق فالقول
 قول ولا بد من البينة انه آبق وهل ينصب القاضي حضا عند غيبة الخصم ثم يقبل البينة اختلف المصنف
 المدعي بالله ما بعته ولا وهبته وهل يأخذ منه كفيلا فيه روايتان وان لم يكن له بينة لكن اقوال العبد دفعه اليه
 وهل يجب الدخ اليه اختلف المصنف فيه فان لم يجرى بالعبد طالب جلبه الى ان يجرى الطالب وفي الضال الى المصالة
 لا يجيبه وينفق عليه من بيت المالك مدة الحبس فان طالعت المدة باعه وامسكت ثمنه وللمثل اربعون دراهم
 ان كان الرح من مسيرة سفر فان كانت قيمته اربعين دراهم انقص رهم عن اربعين عند ابو يوسف وفي قوله
 الآخر للمثل كماله وان كانت قيمته دون الاربعين فعند ابو يوسف الاقل وهو قول محمد يقطع عن قيمته درهما
 وعند ابو يوسف الاخر يجب للمثل امانا المدب وام الولد فيسحق للمثل ربه عيه قريبا وهو في عياله او احد
 الزوجين او الوصي اذ ارع عبد يقيم او رعه يبيع لا يجب للمثل وان لم يكن في عياله اما الاب اذ ارع عبد ابنة
 يجب للمثل اذ لم يكن الاب في عياله ولو رد عبد لغيره وهو ليس في عياله فيسحق للمثل الكل في الاصل وفي الضال

اللطان اذا اخذ آبقا من مسيرة سفر او رعه بان او تحته كذا وان اذا اخذ المالك من قطاع الطريق ورد على
 لا يضمن له لانهم ما هو واجب عليهم رجل قال للآخر ضايق عبي فان وجدته فخذ فقال نعم فوجد المأمور
 على مسيرة السفر وجاء به المولى فلا يضمن له لان المالك استعان منه وهو قد وعدت الاعانة ولو وهب
 الآبق من الراد ان قبضه ثم وهبه يجب للمثل وان وهبه من قبل القبض لا يجب للمثل ولو شهد بالي برفق
 انه اشتراه للمالك ولا يقد عليه الا به يجب للمثل للثري وفي الاصل سبع الآبق وهبت لا يجوز الا ان
 لابنه الصغير ولو اعفاه عن كفارة بمنه يجوز وفي الفتاوى رجل جاء بابق من مسيرة سفر وادخله في
 المصر ففر منه واخذ آخر دون ثلثة ايام ودفعه الى المالك لا جعل لواحدها وكذا لو فر منه دون ثلثة
 ايام يرضخ للثاني ولو امر القاضي براء الآبق في الاتفاق بعد ما ثبت انه آبق فانفق عليه هل يرجع وهذا
 واللقبط سواء وقد ذكرنا في كتاب اللقيط ما يتصل بهذا برفق حاتم في قرية ينفق ان يحفظها ويعلقها
 لا يبرحها بغير علف حتى لا يضر بها الناس فان احتل حاتم غيره به لا ينفق له ان يأخذها فلو اخذها طالب
 صاحبها كالضالة واللفظة فان فرح عند ان كانت الام غريبة لا يتعرض الفرج وعلى القابض الفرج
 وكذلك البين لصاحب الام لانه تبعها وقال الامام الرضا رحمه الله من اخذ فرح حاتم فها يأخذ من
 فرجها لا جعل له الا اذا كان فقيرا فان كان غنيا يصدق على فقير ثم يشره بامته فان لم يعلم ان في
 غنيا فلا شئ لصاحب البعير ان شاء الله لان العدم اصل **كتاب المفقود**
 وفي الاصل ان المفقود يعتبر حيا في حق نفسه حتى لا يفسد ماله بين ورثته ولا يزوج امرأته ويعتبر
 ميتا في حق غيره حتى لا يرث احد من اقرانه اذا مات لان حيوانه يحكم استصحاب المال وانه حجة لدفع
 الاستحقاق وليس حجة للاستحقاق ولا ينفق ميراث غيره ويتدفع استحقاق ورثته حتى ينفق
 من المثل ما يعلم ان مثله لا يعيش الى تلك المدة وذلك يوف بوف اقرانه ولو بقي من اقرانه واحد لا يحكم
 بموته والآبق ان يعتبر بموت اقرانه في بلد لا في الدنيا والامام ابو بكر محمد بن الفضل والامام ابو بكر
 قديما بتسعين سنة قال الصديق الشهيد هكذا وعليه الفتوى والامام الرضا يعتبر بموت الاقران
 ثم بعد مضي هذه المدة يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير كان مات يوم فقد حتى لو فقد
 ثم مات ابنه ولم يزل الابن في آخر لاهه والمفقود عصبة فاحم احوال ابن عصبة المفقود وقال ورث
 مال المفقود ثم مات وانا وارثه في نظر ان كان الابن مات قبل ان يبيع اقران المفقود فجميع مال المفقود
 المفقود ولا يكون للمفقود من ميراث الابن شئ ولكن يوقف نصيب المفقود من مال الابن الى ان يظهر حال
 المفقود فان ظهر المفقود حيا فموقوف وهو له وان لم يظهر حتى مات اقرانه فالمرقوق لاخ الابن وان كان
 المفقود ما توفي موت الابن فميراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل ان يفقد ليس للثري ان يرد عليه
 اما لو اسحق من يد المثل فالفقير يرضى الثمن من ماله ان كان له مال من جنس الثمن اذا علم وجوب الثمن

مطلقا
 حصة المالك
 في حقه

ذبيحة الجوس لم يبعه اكل اشترى لها فاحبزه رجل انه ذبيحة الذي لا يبيع اكله ولا يبيع على البايح والفقير ما كثرنا
 قبل هذا ولو اباحه رجل طعاما باكله او ما يوضاه فاحبزه مسلم عدله ان غضب عنه فلا يحب التزوه ولا يبيع
 لانه لم يخبزه بحرمه العين بل بلبيحة وهو جاحد ولم يثبت الجبهة رجل يبيع امه فقال له رجل مسلم عدله
 غضب عنه وهو جاحد فالجواب ان لا يشترى ولو اشترى اها حل له الوطى لانه لم يخبزه بحرمه العين بل بلبيحة
 الغصب ولم يثبت ولو اخبزه انما حرة الاصل او ممتقة فالجواب التزوه ولا يبيع وان كان هذا حرمه الملك
 لان الملك لا يبطل بقوله الواحد امه لرجل يبيعها رجل آخر لا يبيع في غرضها انما الاول ان يشترى بها من هذا
 فان قال هذا صارت لي بشرا او كذا او قال وكلوا يبيعها فان كان عدلا صدق وان كان غير عدله ووقع
 عنده انه صادق فكذلك وكذا لو لم يعلم انها لفلان الا يقول هذا الذي يبيعها ولو لم يخبزه انها كانت لغيره
 فله ان يشترى بها منه ولا يشترط كونه عدلا فان كان مثله لا يملك مثله فالجواب التزوه فان كان ذوا اليد
 لا يشترى حتى يبال فان قال اذن لي مولا يبيعه فان كان عدلا صدق وان كان غير عدله على باكر الراي
 وان اشبه لم يشتر وكذا الصبي المراهق اذا اخبز به اذن له ولبي ببيعها على باكر الراي ولو كان رجلا
 ان جارية لرجل يبيعها وراها في يد اخر يبيعها او يزعم انها كانت في يد فلان ذلك الرجل فبطلت انه اذا اخبز
 بشي لو عابن بهذا ذلك وسعه الشراء فكذلك اذا اخبز به وان كان لا يبيع ذلك اذا اخبز به وحاصله انه اذا
 اخبز به فلا يبايعه الا ان وسعه الشراء واذا اخبز به يبايعه وهو مبطل لم يبيعه واذا قال كان فلان
 يدعي انها له وفي الحقيقة كانت في وانا المونة بذلك للام حقت وامرت الجارية بافراها له بذلك وصدقته
 الجارية بذلك وهو لم يملك لاني يشترى بها منه وان كان عنده كاذبا لم يشترى بها منه لان هذا لو عابن ذلك وسعه
 الشراء لانه اخبز به لا يبايعه وكذا لو قال كانت لي وكنت اودعها ثم ردها علي او كانت لي بعته ثم اشترى
 او وجهها لصدقة لما قلنا فان قال كان غضب علي فاختارها منه على حرمه لم يشترى بها منه فان قال كان
 وغضبني ثم رجع عن ظلي ووضعها الى جاز اشترى لعدم المنازعة وهذا اذا كان عدلا ولو قال خاصة
 الى القاضي ففضي لا يبيته او يقول جاز الشراء ولو قال ففضي بها القاضي وهو جاحد فضاء فاختارها
 لم يشترى بها واشتهد بما لو قال اشترى بها ونقض الفتن الا انه مجدي الشراء فاختارها لم يبيح الشراء ولو قال
 اشترى بها من فلان وقبضها بامر بعد نقد الفتن وهو عدله فاحبزه عدله آخر ان فلان هذا مجدي هذا الشراء
 لم يشترى بها وان كان البايح عدله والاخر غير عدله ويقع عنده انه صادق فكذلك وكذلك ان كانا غير عدلين
 وعنده ان الآخر هو الصادق فقال في الكتاب الا يري ان رجلا لو دخل على انسان لربله شاعر سيفه ان
 وقع عنده انه لص جاء ليقتله ويأخذ ماله ولو لم يبايعه ففعل ذلك فله ان يقتله وان وقع عنده انه هارب من
 الدصوص لم يفتي لم يفعل فلما جاز العمل يقابل الراي في الدم ففي غيره ولو قال ان فلان امر في بيع امه التي في
 بيته ويقع عنده انه صادق لمان يشترى بها وينفذ ثمنها ويقبضها وان وقع عنده كاذب لم يشترى بها ولو كان قبضها

ووطئها ثم وقع عنده انه كاذب ترك وطئها حتى يتعرف خبرها فاذا جاء المالك ومجد الامر اسيرة ها واخذ
 عقرها ووطئ البايح ورجع بالثمن على البايح فان كان بشهد عدلان عند الشراء ان يولاها امره بذلك
 ثم جاء المالك ومجد بذلك ففعل بشي ان يبيعها الى ان يقضي القاضي بالرد ثم لا يبيعها اسلها بشي
 ثم جاء عند الشراء رجل تزوج امرأة وضيعه فغاب عنها فجاء رجل فاحبزه انها الرضعت من ام الزوج
 او اخوته او اخيرة انها قبلت ابن زوجها او اباه وبني مشهارة ووقع عنده انه صادق فله ان يزوج
 واربعها سواها بخلاف ما اذا اخبز به ببن الرضاع والمصاهرة على النكاح لان ثمة الزوج يبايعه
 اماهنا فبدي امر عارضوا الزوج لا يبايعه لانه لا يعلم به فان وقع عنده صدق وجب قبوله
 لخبز به ان امره ان يزوج عن الاسلام او اخبرته المرأة ان زوجها ارتد هل يجب القبول فيه رايها
 ولو اخبزها ان طلقها زوجها عجل لها التزوج بزوج آخر رجل راي رجلا قتل اباه عمدا ثم قال لم افعل
 قال انما قتلت لانه ارتد او قال لانه قتل ابني عمدا وهذا لا يعلم ذلك ولا وارث له الا هو فله ان يقتله
 لمن رآه ان يعينه وكذا لو لم يبره فليكن اقراره قتل عمدا لكن ادى الردة او قتل اباه ولو لم يبره هذا ولا اقر
 بذلك لكن شهد عدلان يقتله او باقراره عند الابن لم يكن للابن قتل ولا لغيره اعانة حتى يقضي القا
 بخلاف ما اذا شهد شاهدان بان الزوج طلقها فلا تباحث ثبت الحرة في حقها دون القضاء ولو عابن
 الابن القتل او سمع الاقرار ثم اقام الرجل شاهدين عند الابن على ردته او قتل اباه لا يبيع للابن
 يبيع بالقتل واصل انه اذا شهد عند من لو شهد عند القاضي يبيعه من القتل لا يقتله وان كان لا
 فله قتل ماله في يد رجل شهد عدلان ان هذا مال موروث بهذا الرجل غصبته منه ذوا اليد وهو جاح
 لا يأخذ حتى يقضي القاضي له به ولو كان هو عابن اخذ او سمع اقراره به وسعه اخذ وقاله عليه
 منه ووسع غيره اعانة عليه كما في القتل واذا شهد عدلان لامرأة ان زوجها طلقها فلا يزوجها
 ذلك ثم ما اذا عابن قبل ان يشهد عند القاضي لبيع المرأة ان تقيم معه بمنزلة سماء هامة بخلاف الماله
 والقتل سائل هذا الجنس في شرح الثاني

كتاب الحدود

وهو مشغل على فصلين الاول في القذف والثاني في الزنا اما الاول وفي مجموع النوازل رجل قال
 في حق ميت انه كان صلحا لم يشرب الخمر ولم يزن ولم يبط فقال رجل مكره است هذا ليس بقذف
 ليس الى هذه الاضال ولو قال ابن مكره است فكذلك لانه لم يسم ولم يكن ولو قال وي ابن مكره
 يكون قذفا فان من قال لآخر يا ابن فقال له صدقت لا يمكن فذما اما اذا قال صدقت هو كاذب
 فذم قاله نه سماء باوصف به الاول ذكر ان رجلا من على امرأة يقال لها ام عمران وهي مجنونة فضالت
 له يا ابن الزانية فذماها ابن ابني فبني فبني في المسجد الجامع وبني قايمة فسمع ابو حنيفة ربح فقا
 اخطأ ابن ابني فبني في ستة مواضع ضرب المجنونة والمجنون لا يجد واخلم الحد في المسجد والحد لا يقيم في

است

المشهد وجمع بين الحديث وبغض الجماعة لا يجب الا واحد وإلى بين الحديث ولا ينبغي ان يقام الحد
ما لم يثبت الاول وقصر بها بغض خصم وحضور الخصم شرط وقصر بها بوقوع قاعدة والمرأة بتمام الحد عليها في
قاعدة وشرح هذا كقائمة في خزائن الالفاظ **جنس آخر** وفي الفتاوى رجل قال لوطي
احد كان ان قل له هذا هو لحد ما فقال لا حد عليه لان اصل القذف ليس بوجوب وتوفاك الجماعة
كلهم زان الا واحد يجب عليه الحد لان القذف موجب الحد فكان لكل واحد منهم ان يدعي ما لم يثبت
المستثنى اسكران اذا اقر بلحد في حالة السكر لا يجد رجل قال لا حد بابل او يا ناكس او يا
لاشي او يا منقوت لا يجب عليه شيء وكذا لو قال يا كلب او يا حمار او يا نبيس او يا فح او يا ذئب لانه ما
وبالحق الشين لان كل احد يعلم انه كاذب وكذا لو قال يا فتحة يا سحرة يا سقام قال الصدوق لا شبه
يجب التعزير في قوله يا سقام ولو قال يا فتحة او يا يدي يجب التعزير في ذيات النوازل رجل قال
للاخ يا حبيبت لا يقول له بل انت والاحسن ان يكف عنه ولا يجب ولو رفع الامر الى القاضي لتوبة
يجوز ولو اجاب مع هذا لا بأس به ولو قال للاخ يا ديوت او يا فاسق او يا فاجر او يا يهودي او يا
لا يجب الحد ولكن يعزريه في اذ قال لصاحبه اما اذا قال للقاضي يا فاسق او قال للخصم يا لص لا يجب
شيء واختار التعزير الى القاضي من واحد الى تسع وتدين وهذا عندنا وهذا في الفتاوى و
في شرح الطحاوي في كتاب الحدود التعزير على مراتب تعزير اشراق الاشراف كالقضاء والعلوية
وتعزير اشراف كالدعوات وتعزير اوساط الناس وتعزير الخائيس وتعزير اشراق الاشراف الاعلام
لا غير وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير اشراق الاعلام والجرا الى باب القاء
وتعزير الاوساط وهم السوقية الاعلام والجرا الى باب القاض والحبس وتعزير الاحياء الاعلام
الجرا والضرب والحبس بعد ذلك قال المم وسمعت من ثمة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاض
او الوالي جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال وما يتصل بهذا
اساء الادب فلولي ان يؤذيه ويعزروه ولا يجاوز به الحد وكذا امر انه قال الله تعالى واخبروه
اباح تعزير النساء عند الحاجة اليه الساخر اذا ادعى انه خالق ما يفعل ان لم يقب يقتل والساخرة
بردتها ان كانت تعنف ذلك وان كانت المرتدة لا تقتل ولكن الساخرة تقتل بالاثم وهو ما رووه
عمر بن الخطاب كذب الى عماله ان اقلوا السحر والساخرة رجل يخد لعبه للناس فيفوق بين المرأة و
بتلك اللعبة فهذا محرم ويحكم بارتداده وتقتل هكذا ذكر مطلقا وهو محرم على ما اذا كان يعتقد
له اثر رجل يعلم ان فلا نايغا على من المتكبر هل يجب له ان يكتب الى ابيه بذلك ان وقع في قلبه ان ابا
يقدر على ان يعبر على ابنه هل يجب له ان يكتب الى ابيه وان لم يقع في قلبه انه يقدر لا يكتب وكذا بين المرأة
وزوجته وكذا بين السلطان والرعية **الفصل** الثالث في الزنا

وفي الفتاوى رجل زنى بامرأة مبنية لاحد عليه ولكن بعزير رجل تزوج بخماره ودخل بها فقلت
قوله لا يجب الحد ولا حد عليه وعند ابو حنيفة رج عليه المهر دون الحد والقوى على قولها
في الروضة وكذا في الحرمة بالرضاع هذه الزيادة في الروضة ولو زنى بامرأة في دبرها جحد بالا
فيه ايضا وفي الزنايات وشرح الطحاوي انه على الخلاف كما في الغلام ولو لم يلط بامرأة او عبدا
لا يجب الحد رجل كان مستلق على قفاه جاءت امرأة وقعدت عليه حتى قضت حاجتها يجب الحد
عليها رجل اقر بالزنا رج مرات ثم قال والله ما اقرت ذرى الحد عنه رجل شرب الخمر فنبذ بعض
الحد ثم هرب ثم شرب ثانيا فيضرب حدا مستقلا وكذا الثاني وفي حد القذف بكل الاول ويسقط
الثاني وعن ابي حنيفة انه خرج حاجا ودخل المدينة فرأى الناس قد اجتمعوا على رجل فقالوا وجدنا معه
زكاة الخمر وارادوا ان يقيموا الحد عليه قال ابو حنيفة رج معه آلة الزنا فارجموه فتركوه وتفرقا عنه
وفي شرح الطحاوي رجل وطئ بهيمة بعزير فان كان البهيمة له تدنح ولا يؤكل وعن عمر بن الخطاب
باب البهيمة حتى تصرف بالنار وفي الفتاوى الصغرى في الذي يؤكل يؤكل عند ابي حنيفة ولا يصرف وعند
ابن يوسف لا يؤكل ويجوز بالنار كالذي لا يؤكل واما الذي لا يؤكل تدنح وتجوز بالنار ولا يخفى
فيل الذبح وبعض الفاعل قيمته ان كانت لغيره وفي زنا الفتاوى قال الصدوق الشهيد هكذا
والاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوي وفي فتاوى القاضي الامام رجل وطئ بهيمة قال ابو حنيفة
ان كانت البهيمة للوطي يقال له اذبحها واخرها وان لم يكن البهيمة للوطي كان لصاحبها ان
يدفعها الى الوطي بالقيمة ثم يذبحها الوطي ويجوز ان لم تكن مأكولة وان كانت مما يؤكل يذبح
ولا يخفى رجل اعمى دعا امرأته فجاءته عزيزها فجامعها جحد ولو قالت اني فلا نه تعفى امرأته لا جحد
وفي الروضة لو جرح امرأة وعانتها وقتلها او جاعها فمها دون الفرج حتى انزل فعليه التعزير
جنس آخر في اقامة الحد وفي الفتاوى امرأة بنت عليها الزنا وهي حامل لا تحذف في الحال
حتى تضع الحمل ثم بعد ذلك هل تجلس للوقت وضع الحمل ان ثبت الزنا باقرارها لا تجلس لكن يقال لها اذا
وضعت الحمل فارجعي وان ثبت بالبينة تجلس فلو وضعت الحمل ولم تجد من يقبل صبيها فترضعه قال
ابو حنيفة رج ترك الولد معها ولا ترج حتى ينقضي الصبي عنها الزاني اذا جحد لا يجلس السارق اذا
قطع بجبى لان الزنا جناية على نفسه اما السرقة فجناية على الغير من وجه فحان ان يجلس رجل وجب
عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه الهلاك اذا ضرب بحد حنيفة قد راجع قوله الثاني
في الفتاوى **كتاب السرقة** وفي الاصل
المدعى عليه اذا انكر السرقة قال عامة المتأخر الامام يعزروه اذا وجد في موضع التهمة بان رآه الا
يشي مع السراق او لآه مع الصفاق جالس لا يشرب الخمر لكنه معهم في مجلس الفسق وعن عصام بن يوسف

محل
مرأة

انه دخل على جبان بن ابي جبل وكان امير فاني بالسارق فقال الامير اني يجب عليه قال الميراني
على الميراني البنية قال الامير هاتوا بالسوط والعقابين فاضرب عشرة حتى اقرت به واتى بسرق قال
عصام سبحان الله ما رأيت ظمأ أشبه بالعدل من هذا ثم السرقه التي يتعلق بها القطع لها شرايط منها
الحفية والاستمرار ابتداء وانتهاء او ابتداء بان يقيم البيت خفية ثم يأخذ المال من يد مكاربة
بان استيقظ صاحبه ومنها ان لا يكون للسارق في السرقه شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون
السارق مأذونا بالدخول في المكان الذي سرق منه فلو اخذ له بالدخول في بيت من الدار فسرق في
بيت آخر اختلفت الروايات واختلف للماليج ومنها ان يكون للسارق منه يد صحيحة على المال
حتى ان السارق من السارق لا يقطع ومنها ان لا يكون بين السارق والسارق منه زوجة ولا رحم
كامل ومنها ان يكون السروق مقبولا وان لا يوجد جنبه مباحا في الاصل ولا يكون تأخرا ولا يتسارع
اليه الفساد ويعتبر قيمته عشرة وقت السرقه وذكر الطحاوي ان المعتبر قيمته وقت الاخراج لا
تأخر النصاب وقت القضاء شرط فلا ينقص من حيث العيب لا يسقط القطع ولو استقصى من حيث
السرق يقطع ومنها ان يكون المأخوذ منه حرزا او امانا يصير المكان حرزا باحد الامرين اما ان يكون معذرا
لحفظ الاموال كالزهد والدكاكين والخيايات والاختبة والفساطيط او بالمحافظة حق لوسرق شيئا
من الصحراء وله حافظ بان سرق شيئا تحت رأسه وهو نائم في الصحراء او في المسجد يقطع ولو كان المال
موضوعا بين يديه اختلفت الماليج فيه قال الامام السرخسي انه حرز وعن محمد لوسرق رجل ثوبا عليه اونس
او من امرأة نائمة حليا او ملحة او لا يسترها يقطع ولو سرق ثاة او بقره او فرسا من الرعي لا يقطع كذا ذكر
محمد في الاصل قال الامام خا هو زيادة الا ان يكون عليه من يحفظها او لا يقطع وان كان ناع
يحفظها وهكذا في المشتق عن ابي ج وان كان موهبا في الراي من يحفظها الا ان يحجب القطع فان كان الثمن
ياوي البيت بالتليل له باب مغلق فسر ودخل فيه فسرق منه الثاة يقطع وفي الباقي لا يعتبر للمغلق
اذا كان الباب موحدا يكتفى الا ان يكون بيتا مغروا في الصحراء ثم للحرز نوعان حرز يمكن الدخول فيه
كالبيت فلو نهب البيت ودخل فيه واخرج المتاع لا يقطع وحرز لا يمكن الدخول فيه كالجواري فلو نهب الجوار
وادخل فيه واخرج المتاع يقطع قال الطحاوي حرز كل شيء يعتبر بحرز مثله حتى انه اذا سرق
دابة من اصطبل يقطع ولو سرق لؤلؤة من اصطبل لا يقطع رجل سرق من السطح شيئا يساوي عشرة
يقطع لانه حرز رجل وجبت عليه الزكوة فاخرجها من ماله ووضعها ليوذي الالفقرا فسرقه رجل قطع
غنيما كان السارق او فقيرا لان ملكه باق وقاله انكر في ما كان حرزا النوع وهو حرز لا نوع كل ما
حتى لو سرق لؤلؤة من شريحه يقال يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من الراعي قال الامام السرخسي ان الذي
عندنا وفي المشتق اذا سرق من بيت السوق ليل ان كان عندها من يحفظها يقطع والا فلا اذا دخل

مها

سوقه نهارا في حانوته وسرق منه لم يقطع وفي الطحاوي لو دخل السارق نهارا وسرق باب الدار مفتوح لم يقطع ولو دخل
من باب الدار وكان الدار مفتوحا من غير ان يفتح على الناس العتمة وسرق خفية او مكابرة ومع سلاح ساو لا يحجب
يعلم به او لا يقطع ولو دخل باب الدار العتمة والناس يحجبون ويذهبون وهذا بمنزلة النهار ولو كان صاحب
الدار يعلم بدخول اللص والاصح لا يعلم بان فيه صاحب الدار او يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم بقطع
لو علم لا يقطع ولو لم يعلم لا يقطع ولو كان ناسا نائلا وسرق متاعه قطع ولو كان نهارا يلقى بيه سرا ولا يقطع
معانة فالعيسر ان لا يقطع في الفصلين وفي الفتاوى جماعة نزول بيتا او خانة فسر بعضهم من بعض متاعا
وصاحب المتاع يحفظه او تحت رأسه لا يقطع ولو كان في مسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت واخذ في الخزانة
لم يقطع **جنس آخر** رجل دخل الدار وجمع المتاع في الليل وطرح في نهر كان فيها واخرج واخذ **ان**
كان لادوة اخراجه بنفسه لا يقطع وان لم يكن لادوة اخراجه من الدار لكنه اخراجه بحريكه يقطع ولو دخل **السارق**
مع الجمار المنزل فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل فذهب الى منزله وخرج الجمار بعد ذلك حتى جاء الى منزله
لا يقطع وكذا لو غلق شيئا على طائر وتركه في المنزل ثم طار بعد ذلك الى منزله وفي الجمار لو ساق حتى اخرج قطع
السارق اذا اكل الدابة بعد ما دخل البيت ثم خرج لم يقطع وغر وشلا رجل نهب حائط بغير اذن المالك ثم غاب فقتل
سارق البيت وسرق شيئا المختار انه لا يضمن الناف ماسقة السارق المسائل في الفتاوى والله تعالى اعلم
كتاب السر وهو مشتق على ثلثة فصول **السر**
في الامان والثاني في مسائل البيع والملك والثالث في الغطر والاباحة اما الاول اما ان الذي والمرأة لا يصح
اذا حكم بانهم ذمة في يجوز وكذا حكم العبد والمحدث والاممي لا يجوز ولو سألوا ان ينزلوا على حكم اسيرة فليس فلا
ان لا يجبرهم الا امام اذا امنه على قرابة بدخل الولدان في حق الامان استصفا ما تجلوا في الوصية لقراية السلطان
اذا امن الكفار بشرط النهب لا يصح اما ان حتى لو ظهر عليهم فيهم افياء وان امكهم مطلقا فاستغفروا انفسهم اما انهم
هذا اذا كانوا اكثر من واحد من المسلمين اذا قطع الطريق لا ينتقض وكذا الانسان والثقة
الكافر اذا اسلم قبل الاسر بعد وقوع الدبرة على الكفار لا يكون فينا وهو حر وماله له **الفصل**
الثاني في مسائل البيع وما يتصل بالملك وفي الفتاوى طائفتان من الكفار بينهم مودة دخلوا دار الاسلام وينبع
وبين المسلمين ايضا مودة ثم تنازعوا فيما بينهم واقتلوا وذهبت الدبرة على احد الطائفتين واستولوا على
وباعهم من المسلمين قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم ولو ان اهل الترك واهل الهند اذا استولوا على طرف
من الروم وحرزوها بدار الهند ثبت الملك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترك والاعزاز بدار الحرب شرط
اما بدراهم فلا ولو باع واحد منهم شيئا من هذه المصلحة يجوز اهل بلد تدعو الاسلام فيصطلون ويصومون
ويقرأون مع ذلك بعيدون الا وثان فاعا ر عليهم المسلمون وسوم فاراد انسان ان يشترى من ذلك السبا بان كانوا
يقرون بالعبودية ملكهم جاز الشراء وان لم يكونوا مفرق بالعبودية ملكهم جاز شراء الصبيان والنساء دون الكبار **سليم**

بن

دخل دار الحرب بامان فجاء انسان من اهل الحرب باسمه او بام ولد او بعتة او بحالته او بولده قد وهب له من اهل دار السلام
لا يشترط بطلانه هذا قول اكثر المشايخ وقال الكوفي ان كان لا يرون جواز البيع لا يجوز وان كان لا يرون جواز
بطل البيع على القول الاول او على القول الثاني اذا كان لا يرون البيع فاذا اخرج الى دار الاسلام بغير موافقة قال
بعضهم بطله بان يهرق وان كان البيع باطلا والصحيح ان البائع ان رأى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى
جواز البيع ان اشتراه وذهب به كرهام ملكه قال المصنف وفي سير الاصل في باب صلح الملوك والمراعاة مسئلة قد
على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جوازه وان فخر حرى بمعنى لحرارته ثم باعه من السلم المستامن ان كان الحكم عندهم
ان من فخر منهم صاحب ملكه جاز الشراء وان كان الحكم عندهم على خلاف هذا لا يجوز سلم زوجه امرأة في دار
الحرب وكانت كافرة تركية والاب صداقها واضع في قلبه انه يبيعها لخرجها الى دار الاسلام واراد بيعها قال البيع
باطل وهي حرة بربها اذا خرجت مع طوعا لعدم الفهر للملك اذا دخل اربابا مع الولد فباع الولد لا يجوز
لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نفى الامان ملك من الملوك الذين في دار الحرب اهدى الى رجل من
المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهل فدان كان الذي اهدى ليس ببيعه وبينهم فدية كان ملكا من اهل دار السلام
وان كان ذات رحم محرم من امرأة قد ولدت منه لم يكن ملكا للذي اهدى اليه **النص**
الثالث في الحظر والباحة وفي الفتاوى لا ينفق الرجل ان يخرج الى الغزو الا باذن والادب وان اذن احداهما لم يأذن
الاخر لا ينفق له فان لم يكن له ابروان ولكن له جدان وجدان فاذن له اب الاب وام الام ولم يأذن الاخر فلا بأس
بان يخرج لان الاب قام مقام الاب وام الام قام مقام الام فكانا بمنزلة الابوين وفي سفر الحج والعمرة يخرج بغير اذن
والدب الا اذا كان الطريق عن هذا اذا كانا مستغنيين عن خدمته فان كانا محتاجين فلا رجل اراد ان يخرج الى
الغزو وعليه دين لم يخرج حتى يقضى دينه وان لم يكن عنده مال لا يخرج الا باذن العنيم وان كان بالمال لا يخرج الا
بأذنها وان كانت الكفالة باذنه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة القتل والميت يستحب ان يدفن في المكان الذي قتل
ومان في مقابر اولئك القوم ومع هذا لو نقل ميلا او ميلا او مثله ذلك لا بأس به حمل يرمى الكفار الى دار
الاسلام مكروه **نوع منه** خبر النفر الذي دفع من الروم يجب الغزو على كل من سمح وله الزاوية **حالة**
ولا يجوز الخلف الابعذ ببيت ولو ان امرأة سببت بالشرق وجب على اهل المغرب ان يستنفذوها ما لم يدخل دار
الحرب لان دار الاسلام مكان واحد ولا بأس بحرب الطبول في الحرب ولو استأجر رجل لعرب الطبل للغزو
والغافلة يجوز واما اللهو فله وليس للنصر ان يضرب في بيت في مصر للمسلمين بالنافوس ولا ان يصعب فيه
ولا يخرجون بشيء من صلبهم او غيره من كتابهم وليس لهم احداث البيع والكتاب في مصر والغري رجل حرب
من العدو فاختفى في موضع فاصابه العدو فسالوه عن اصحابه لا ينبغي له ان يعلم موضع اصحابه وان قتل لان الكفر على
القتل لا يرضى له القتل الا في اوقات الحرب ولا يجوز اذا كان اهل ذلك المسائل في
الفتاوى **كتاب العتاق** هذا الكتاب مشتمل على فضائل

ق
واضح

الاول في الفاظ العتق من يجرها وكاتبها وفيه العتق المبيع والعتق المعلق والثاني في العتق بغير الوصية
بالعتق اما الاول فبيد في العتق وفي الفتاوى رجل قال لعبد ثراذني ان يني لا يعتق بدين النية كذا
اختاره العقبة ابو الليث رج رجل قال لجاره باخرة واراد به الكدب بعتق فضا الادبانه ولو قال لعبد باخرة
او لجاره باخرة عتق بخله ولو قال لرجل باخرة رجل استمد ان اسم عبد حر ثم دعاه باخرة لا يعتق ولو
بالفارسية باخرة لا يعتق ولو سماه آزاد ودعاه باخرة لا يعتق ولو دعاه بالعربية باخرة لا يعتق ولو دعا امرأته طائفة
ثم دعاها باطلاق فطلق رجل بعت غلامه الى بلد وقال له ان استقبلك احد فقل له اني حر فذهب الغلام و
سأله رجل فاجاب باقال له المولى ان قال له المولى سميتك حرا فقل له لا يعتق ولو لم يقل سميتك حرا يعتق
وكذا لو قال لعبد اذا استقبلك احد فقل له اني آزادت ولكن لم يقل لا يعتق وفي رواية الغيبة الى جعفر
لو قال لعبد يا آزاد يعتق ولو قال با آزاد مولا لا يعتق رجل قال لعبد اهل بلخ احرار فقلت له انك
اهل بلخ طوائف ولو قال لعبد عتقتك على واجب وفرد كونا كذا في المسئلة في طلاق هذا الكتاب رجل
قال حرا وطائفة فقبل له من عتق فقال لعبد او امرأتك يعتق العبد وتطلق المرأة رجل قال لعبد انت
انما عتقتك فقال له نوى به العتق لا يعتق وفي مجموع النوازل رجل قال لعبد انت مولى فلان او عتقتك
فخرج ولو قال عتقتك فلان لا يعتق ولو قال لعبد اني با آزاد يعتق عبد استك على حابط فقال له مولاه
آزاد باشي وقال عتقتك به الجدار لا يصدر وما يتصل به العتق المعلق رجل قال كل عبد اشترته فخرج
فاشترى عبدا فاسد ثم اشتراه فاصحها لا يعتق ولو قال كل امرأة اتزوجها فخرج طائفة فخرج امرأة فخرج
فاستأمن ثم تزوجها فاصحها لا يعتق وفي كتاب الزنا ياتي في ابا بالاول رجل عتق امته على ان تزوج
نفسها منه ثم ابت ان تزوج لا يجبر وعليه ابقها وكذا امرأة اعتقت عبدا على ان يتزوجها ثم انقضت فبطلت
اعا العتق اليهم وفي الفتاوى رجل له امتان فقال احد بكاحرة ثم قال لم اعن هذه عتقت الاخرى ولو قال لعبد
ذلك اعني هذه الاخرى عتقت الاولى فعتقتان جميعا وكذا الطلاق ولو قال لاحد من بين الرجلين عتق
الفرد من قبل له اي هذا فقال لا يجيب الاخر شي **جنس اخر** من الفاظ الشايات وفي الفتاوى
عبد اخذ من قبل مولاه ووضعه تحت فقال لمولاه بار خذني من ابيك تار بزيدي لا يعتق ولو
لعبد ياسيد منهن عشرة الفاظ احدا ياسيد والثاني ياسيد والجواب ان نوى العتق يعتق وان لم ينو فله
قال لجاره لا يعتق في الوجهين وان نوى ولو قال يا آزاد مولا او يا آزاد مولا او يا آزاد مولا
او قال لجاره ياسيدا او ياسيدا او يا كذا بنو العاشر لا يكتفون في الجواب في الكلام كذا رجل قال لعبد
انت ولدك الاكبر عتق في القضاء لا في الدابة وفي الفتاوى الصريح لو قال له يا بني عن ابي حنيفة انه يعتق وذ
محمد في التواراة لا يعتق وهو الصحيح لو قال يا مولاي وانت مولاي يعتق بدين النية وفي من المشايات
بين النداء والاختيار بخلاف النسب وفي الكتابات لا يعتق بالنداء وفي العيون لا يعتق بالنداء في موضعين

بامولاي وياجر ووقال ابو نوح زاده لا يعق لعدم العرف ووقال لعبد ياباني او باجان بده لا يعق
 قال ابن كوجنه منعت فيه اختلاف واختيار الصدق لما في براهان الامانة لا يعق وان نوى ووقال لعبد
 هذا خالي او عني يعق ووقال هذا اخي لا يعق لانه قد يكون من الرضا ووقال لعبد لا يحكم لي عليك او
 لا سبيل لي عليك خرج عن ملكك ولو نوى بهذا اللفاظ المعنى عني كما في الطلاق واما اللفاظ التي
 تقع الفرق بين العناق والطلاق اذا قال لعبد لا سلطان لي عليك او قال لامة ذلك او قال لها
 قد بنت مني او حرمت علي او انت حرام او بنت او برية او اخوتي او اعزتي او استبري او تعفني او اذهبي
 او اختاري فاخترت نفسا لا تعق وان نوى وفي الاصل لو قال لامة انت حرة من هذا العمل عقت من
 نية ولو قال عنت به الحرة من العمل بصدق وبانة لا قضاء رجل قال لعبد تابت من يوحى بعذاب تو
 بوحى واكونك كمن سبق بعذاب تو انما يعق في القضاء وذكر بعد هذا لو قال لعبد انت غير مملوك لا
 لكن ليس له ان يدعي بعد ذلك فان مات لا يرث بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك انما مملوك له فصحة كان
 مملوكا له وكذا لو قال له ليس هذا بعبد ولا يعق عبدك لولاه ازادى من يبدك ان فقال ازادى تو
 يبدك ان لا يعق ووقال لعبد وهو صفيان بن برك مراد زاده درهم هالت لا يعق ووقال لعبد
 افضل ما شئت في نفسك فان اعني نفس قبل ان يقوم من مجلسه عني وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه ان
 يتصدق بنفسه على من شاء ووقال لعبد خلت سبيدك واراد به العنق عتق ووقال وهبت لك نفسك
 فقال هو لا قبل عني ثم ذكر بعد هذا انه لا يعق رجل عانت امراته في جارية فقال لها امرها بديك في
 ان نوى الزوج ذلك عنت وهذا على البيع ووقال امرتك في جارية وهذا على العتق وغيره في مجموع
 النوازل وفي الفتاوى رجل قال لجارية وجهك اخوة من التراب يابني انما عليك لا يعق ووقال
 هذا خياطة حي وقد خالطه مملوك لا يعق **الفصل الثاني في التدبير**
 التدبير لو قال اذمت فانت حرة وانت حرة من ذبوتي او انت مدبر او تدبرك لا يجوز بيعه ولا هبة
 وله ان يستخذه ويأجره وفي الامة بطلانها والتدبير المقيد بقوله ان من متي هذا او مرضي كذا او
 سفر كذا له ان يبيعه ولو مات على الصفة التي كرها يعق كما يعق المدبر ويعق من ثك ماله وان لم يكن له
 مال آخر في ثلثي قيمته وان كان على البت دين سعى في جميع قيمته وولد المدبر مدبر وام الولد لا يجوز ان يملكها
 ولكن بطلانها ويستخذه ويأجرها ويزوجها ولا يثبت النسب بدون الاعتراف فان ولدت بعد الاعتراف
 ثبت النسب بدون الدعوى ولا يلزمها السعاية ان كان على الولي دين وتعق من جميع المال ولو طلق امه
 غيره بطلان قولها منه ثم ملكها صارت ام ولد اذا عاقها هذا جلتا الى ما قاله في الفتاوى رجل قال لعبد
 اذمت انا لا سبيل لاحد عليك بصبر مدبر او لو قال او صبت برقبتيك فقال لا قبل فمدبر ووقال له
 انت حرة وحي ان لم تشرب الخمر ثم شرب قبل الموت بطل عتقه فاذا عني العتق فيه بعد موت المولى ثم شرب

من الشئ
محذوف

برج الى الورق ووقال انت مدبر على الف درهم قال ابيع رج له ان يبيعه قبل ان يقبل فان مات وهو في ملكه
 فان قال فقلت واذا الالف عني رجل قال لكتابته وهبت لك بعض برك الكتابة قال لا قبل فهو كذا
 ووقال وهبت لك جميع مالي عليك فقال لا قبل عني بغير شيء **كتاب في الوصية**
 بالعتق وفي الفتاوى رجل قال اعتقوا عبدك الذي هو قد يم الصحة عن مهر ستة اشهر وعنه
 ثلث سنين وعن ابن يوسف رج هكتاوا لكتابته ان يكتي صحته سنة ووقال اعتقوا افضل عبيدي او اخبر
 عبيدي ويجعل ثمنه للمالكين فهو على افضلهم في القيمة وفي قوله اوصيت بافضل عبيدي وهو له
 في الدين ووقال لقوم معلومين ان يذبحوا من ابنة ما يند من ابنة الوصية بالعتق هذا في الفتاوى
 ماسبق في مجموع النوازل مروي قال اعتقوا فلاحا تابعد يوحى ان شاء الله صح الايصاء ووقال لامة
 عند وصيت اذا خدمت ابني وبنتي حتى استغنيا فانت حرة ان كانا صغيرين فقدمهما حتى يركبا رجل
 اعني عبد الله عن ابنه الميت الولد له والابن له ولا يبره ولا يبره **كتاب الشفعة**
 الشفعة هذا الكتاب مشتمل على ثلثة فصول الاول في الجبل والثاني في المقدمة والثالث
 في الطلب والفاظ ومثاله اما الاول الحيلة لا بطلان الشفعة بعد اثبوت بركه بالشفقة فلو ان
 المشتري للشفيع اشترى مائة درهم وان كانت قبل اثبوت لا بأس به سواء كان الشفيع عدلا او فاسقا لانه
 باطلان هو المختار وعلى هذا الحيلة في منع الزكوة ودفع الربو ثم الحيلة على وجوه منها ان يصلي ببناء في داره
 هبة لرجل ثم يبيع بغيرها مائة لشفعة الجار لان المشتري شريك ومشارك في جارية اخرى فتصدق صاحب
 احد الدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل ويملكه وقبضه ثم باع منه ما بقي فليس للجيار شفعة
 لان ما بقي جار ومشارك في شري عشها بشئ كثيرا ومشارك مائة سهم من عا والباقي بشئ قليل فلا شفعة
 في الاول ولا شفعة في الباء ولو حالف البائع ان يبيع المشتري البائع الباقي على جارية ثلثة ايام ولو حالف
 المشتري لو اشترى السهم الواحد بشئ كثيرا لا يبيع هو الباقي بما بقي من الثمن بشئ السهم الواحد على جارية ثلثة
 ايام فلو اراد الشفيع ان يحلف بانه ما اراد بطلان الشفعة لم يكن له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر
 لا يلزمه ولو حلف بانه ان البيع الاول ما كان بغيره له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر به وهو
 ولو كان البيعان صفقة واحدة ففقدوا ايتان ومن اراد رجل اشترى دارا بعشرين الف درهم ونفذ عشرة
 آلاف الا عشرة واعطى بياقي الثمن كله الى عشرين الفاد بيارا ان اخذ الشفيع لا يأخذ الا بعشرين الفاد
 المشتري اشترىها بعشرين الفاد لو استحققت الدار يبيع على البائع بما ادعى من الدار ثم والدان يبيع فقط لانه لما
 الا استحقاق بطل الصرف لانه ظهر ان الثمن لم يكن عليه فصار كمن اشترى من آخر دينار بمائة درهم عليه ثم
 ظهر انما لم يكن عليه بطل الصرف وبره الدانير وفي حيل الخصام البائع يهب الدار من المشتري او يهب الدار
 ويهب المشتري مقدار الثمن من البائع فلا شفعة فيها **الفصل الثاني في المقتة**

وفي الجريد بالاجور بغير من العقار كالوقوف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف اهل الارض
 واهل الذمة سواء في استحقاق الشفعة وكذا المأذون والملك وسحق البعض وكذا ثبت الشفعة بجوارحه
 الوقف ونحو الطواوي لا شفعة فيما سوى الدار والعقد يعني لا شفعة في المغنولات ولا يجب اذا ملك
 هو عين مال واذا ملك بغير عين كالحبة والصدقة والوصية والميراث او ملك بعض ليس بالملك كما اذا
 مراه في النكاح او بطل الخلع او صوغ على ما عني دم عمد ولا شفعة فيما واكث لو جعل بالجرة ثم انشأ ثلثة
 شريك في البيع الذي لم يقاسم وخطب وهو الذي قام وبقي خلطة في الطريق او في الشرب والجار الملازق
 واولهم الشريك ثم الخلط ثم الجار الملازق مسئلة يجمع هؤلاء الشفعاء دار فيما منازل وباب الدار التي
 غير نافذة وابواب المنازل لاهل الدار وكل منزل منها الرجل على حدة لا منزل لثلاثين ولهذا للثلاثين
 المشترك جارا ملازقا على ظهره فباع احدا الشريكين نصيب من المنزل فالشفعة للشريك الذي لم يقاسم ولو
 سلم الشريك شفخته او لم يطلب عند معايبه ابيع فالشفعة لارباب المنازل لانهم خلطوا في الطريق ولو لم
 يطلبوا عند معايبهم ابيع او سلموا الا واحد منهم فهو اولى من اهل السكة ولو سلموا جميعا فالشفعة
 لاهل السكة ويبقى في ذلك الملازق وغير الملازق ولو سلموا جميعا ولم يطلبوا عند معايبهم ابيع فالشفعة
 ح الجار الملازق ثم الشفعة للشفعاء على عدة رؤسهم لا على قدر انصباهم عندنا حتى لو ان دار اربعين
 نفرا لحد من النصف ولا تخلف ثلثا ولا تخلف سدا فباع صاحب النصف جميع نصيب وطلب الشريكتان
 الشفعة قضى بينهما نصفين ولو حضروا واحد من الشفعاء او لا واثبت شفخته فان القاضي يقضي له
 بجميع الشفعة وان كان الثاني اولى من الاول لان الاول جار وهو خلط فالقاضي يطل شفخته و
 يقضي بجميع الدار للثاني وان كان الثاني دون الاول لا يقضي له بالشفعة والشفعة لا تورث صور
 دار بيعت ولها شفيع فطلب الشفعة واشتريها بطلبين ومات قبل الاخذ بقضاء او تسليم المشتري اليه
 فاراد ورثته اخذها ليس له ذلك ولو كان الشفع اخذها بالقضاء او التسليم ثم مات بكنة ميراثا لو رثت
 والمشتري مالكا حتى يأخذ الشفع فان باعه المشتري قبل حضور الشفع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالبيع الا
 وان شاء بالثاني فان اخذ بالبيع الاول انفع البيع الثاني وان اخذ بالبيع الثاني تم البيعان ولشفعين ان
 يتسح من اخذ البيع بالشفعة وان بذل المشتري له حتى يقضي له ومن اخذ الدار بالشفعة فبقي في يده استحقاق الدار
 فنقص عليه البناء ورجع الشفع على الذي نقد اليه بالثمن خاصة ولا يرجع بقيمة البناء العكس في شدة الجوار
الفصل الثالث في الطلب وفي الاصل الشفعة للشفع على
 قال الامام الرضائي رحمه الله في هذا قوله الكرخي وفي الاصل عن محمد بن ابي اسحق في ذلك وعندنا علمنا على الفور حتى لا
 سكت مبيعة بعد ما سمع من تسليم ولو اخبر بالبيع حتى او بعد فلم يطلب لا يطل الشفعة عندنا يرجع وعندنا
 يطل وهذا بناء على ان العدد او العدالة شرط في الخبر عندنا وعندنا كل ما ليس بشرط ولهذا انظر في

كفر

عرف الجامع الصغير وتوسيعت دار بحيث فطن ان المشتري فله ان فكت فاذا صغر كانت له الشفعة
 كالبكر اذا اشترى ولم يسم الزوج فكت ثم علم ان لها ان تزد ولو اخبر ان فكت فاشترى اها بالثمن ورجع
 الشفعة ثم طرأ استراها بالدين فبقي الف درهم مع التسليم **جنس آخر** الشفع اذا سلم على
 المشتري لا يطل شفخته هو المختار لقوله من كتم قبل السلام فلا يقبض وكذا لو صلى بعد الظهر كسبتين
 او بعد الجمعة اربعاء وان صلى اكثر من ركعتين بعد الظهر او اكثر من اربعة بطلت شفخته لان اكثر
 ليس بركعة فلا يكون معذورا ولو علم بالبيع وهو في صلوة التطوع فجعل اربعاء او ستا فاختار ان يطل شفخته
 الاربع قبل الظهر اذا انما اربعاء لا يطل فلو قال الشفع بعد ما سمع ان فلانا باع داره المهدية قد طلبت
 شفعتها او قال سبحان الله او قال الله اكبر او عطى فمته قبل ان يدعيه لا يطل شفخته وكذا لو قال
 اشترها او بكم اشترها لا يكون تسلما اذا طلب الشفعة بعد ما اخبر انه من اشترها او بكم اشترها ولو
 طلب المشتري فقال المشتري دفعته اليك ان علم الشفع بالثمن صار له وان لم يعلم بالثمن لا يصير له
 وهو على شفخته ولم يصح التملك الشفع اذا جاء الى المشتري فقال انا شفيعك واخذ الدار منك
 بطلت شفخته لان قوله انا شفيعك كلام غير محتاج اليه فصار كانه قال للمشتري كيف اصبحت او
 كيف امسيت **جنس آخر** الشفع اذا قال بالفارسية من شفاعة خوام بطلت شفخته و
 اخذت في لفظ الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانا طاب لها واطلبها وعند بعضهم اطلب
 واخذتها وعند بعضهم طلبت الشفعة واخذت وقال بعضهم باي لفظ طلب بالمعنى او بالمستقبل به
 وهو اختيار الفقهاء الى جعفر والامام الى بكر محمد بن الفضل الشفع اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج
 والاشهاد فان شهد حين ابيع مع وفي شدة الطواوي الشفعة تجب بالبيع ونسخي بالطلب وتلك الاخذ
 فيجب بالبيع حتى لو طلب الشفعة قبل البيع لا نفع ولو سلم بعد البيع وهو لا يعلم بطلت الشفعة ونسخي
 بالطلب وهو من عان طلب مواشيه وقدرت وطلبا شيئا وهو ان يشهد على المشتري بطلب الشفعة او بعبارة
 يفهم منه الطلب في دار اشترها ويذكر حرجه واما الاربعة ويقول سلم الي ثم الاشهاد على البائع ان كانت
 البيعة في بدء وان سلم الى المشتري ثم جاء الشفع واشتد على البائع لا نفع ولو اختار الشفع ان يطلب من
 المشتري نفع وان كانت الدار في يد البائع وفي رواية لو طلب الشفعة من البائع نفع استحقاقا في شفعة
 وفي الاصل لو وكل المشتري بالطلب لا نفع ولو وكل عن الغير بشرط دار وهو شفيع ثبت له الشفعة
 فيطلب من الموكل والوكيل بالبيع لا يثبت له الشفعة اذا باع رجل علم بالشرط وهو في طريق مكة يطلب
 طلب المواشيه وطلب الاشهاد يوكل آخر حتى يطلب فان لم يفعل ومضى بطلت شفخته وفي شرح الطحاوي
 اذا ثبتت الشفعة بطلبين الى المشتري ان يسلم اليه ان تركه المراجعة الى القاضي بعد من مرضى او لم يرض
 ولم يمكن التوكيل لا يطل شفخته وان تركه من غير عذر ذكر في الكتاب انه على شفخته وان طال الزمان

بذلك

